

الجزء الثالث من كتاب جامع
الرموز وغواص البحرين

بو كتاب نك باصمه سنه رخصت بيرلدى سانكت پيتر بورخان
١ نجى ايرون ده ١٨٩٨ نجى يلدہ

بو كتاب قزان اونيويرستيتى نك طبع خانه سنده باصمه
اولن مشدر قزان اويىازى نوبان قورصا آولى حاجى
شمس الدين حسين اوغلى نك ورته لى نك خراجا تى
ايلان ١٨٩٨ نجى يلدہ

بسمى خادم العلماء والشائخ الراجى رحمة البارى
الحاج آنا گلدى طلا تى

Дозволено цензурою. С.-Петербургъ, 4 юня 1898 г.

КАЗАНЬ
Типо-литографія Императорскаго Университета.
1898

جامع الرموز

للامام شمس الدين محمد الخراساني القمستاني المتوفى سنة ٩٩٢ عند البعض وسنة ٩٥٥ عند الآخر اما فراغه من تأليف جامع الرموز فهو سنة ٩٤١

(وبهامشه)

غواص البحرين

في ميزان الشرحين للمولى فخر الدين بن ابراهيم افندي القزاني

طبع بالمطبعة الكيمية ببلدة قزاق سنة ١٣٣٣

بمصارف محمد جان مع اخويه شريف جان وحسن جان الكريبيين .

طبع رخصتي ١١ نجي اوكتابر ١٩٥٤ نجي سنة پيتربورغه .

ثم طبع ثانياً سنة ١٣٠١ هـ ١٩٨١ م ، بامرو

بسعى خادم العلماء والمشائخ الراجي رحمة الباري
الحاج آنا گلدي طلائی

تحت ادارہ

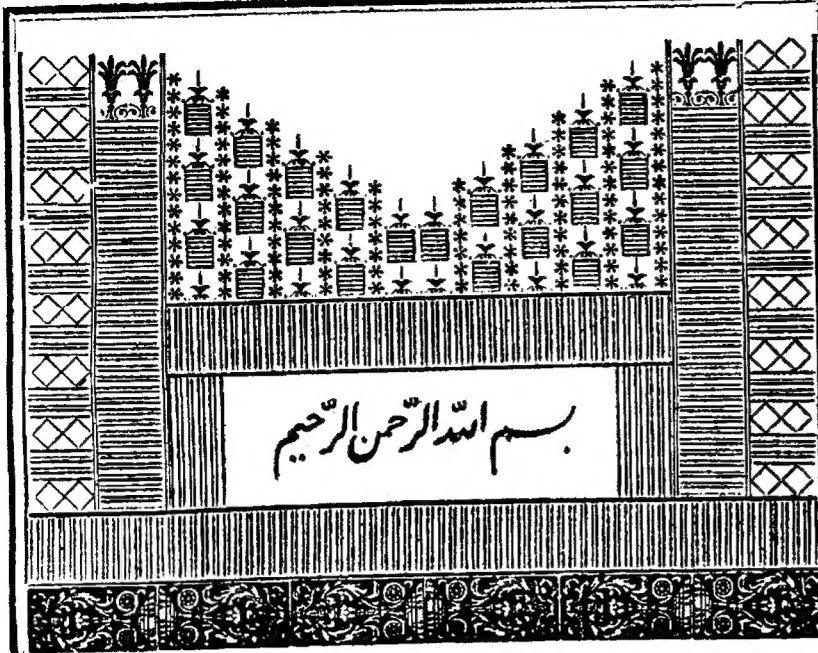
مکتبه الاسلاميه ، گنبد قابوس ، ايران

Дозволено Цензурою С.-Петербургъ 11 Октября 1904 г.

К а з а н ь .

Типографія Т-го Д-ма „Бр. Каримовыхъ“.

1905 года .



(كتاب البيع)

لها تشارك هو واليمين في تقييد العاقد ولها شرف في ذاتها عقوباً به فقال (هو) أي البيع كالمبيع لغة (مبادلة مال بمال) أي (اعطاء المثلن واخذ الثمن ويقال على الشراء وهو اعطاء الثمن واخذ المثلن ويقالان على ما اذا اعطى سلعةً بسلعةٍ كما في المفردات فالمبادلة اعطاء مثل ما اخذ والمال ما ملكته من كل شيء كما في القاموس وكذا في المغرب على ما روى عن محمد وفيه اشعار بان المنفعة مال والتحقيق على ما في الاصول انها ليست بمال فانه ما يدخر لوقت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع شرعاً وما لا يكون كالخمر والخنزير ويخرج عنه حبة من نحو شعيرة وكف تراب وشربة ماء كما يخرج الميتة والدم

فالمال

(اعطاء مثل ما اخذ) سواء كان ثمناً فمثله مثلن او مثمناً فمثله ثمن او سلعةً فسلعة من غير اعتبار وصف الثمنية والمثنية (والمال ما ملكته) أي أنت (من كل شيء) بيان ما سواء كان ثمناً او مثمناً او مطلق السلعة (على ما روى) أي هذا التعريف بناءً (على ما روى عن محمد) إشارة الى انه معنى شرعي للمال أيضاً كما هو لغوي والظاهر وكما روى عن محمد كما لا يخفى ٢ (وفيه) أي في هذا التعريف للمال المروي عن محمد (اشعار بان المنفعة مال) لأنها مما تملك (فانه) أي المال (ما يدخر) أي يجمع ويحجز ويغتنم (لاجل) وقت الحاجة (أي لاجل انه عسى يحتاج اليه في وقت) (ويدخل فيه) أي لا يخرج عنه (أي عن التعريف بما يدخر الخ) (نحو حبة من شعير) الخ لأنها ليست مما يقضى به الحاجة ولا يغتنم بها (كما يخرج الميتة والدم) لأنها حرام لعينهما فلا يدخره المسلم المقر بالحلال والحرام (غواص)

لها فرغنا عن شرح رموز كتاب الايمان عسى ان يعطينا الله تعالى الايمان شرعنا في رموز (كتاب البيع) حفظنا الله تعالى عن الخطأ والزيف (لما تشارك هو) أي البيع (واليمين في تعهد العاقد) أي في لزوم الخروج عن العهد للعاقد فيما لحق فيهما * وفي أكثر النسخ (في تقييد العاقد) من باب التفعيل من القيد * والمعنى في جعل العاقد مقيداً محبوساً كأنه قيد وحبس لا يقدر الخروج عما قال (ولها) أي لليمين (شرف) وخطر (في حد ذاتها) قدمها (وعقوبها) أي اليمين (به) أي بالبيع أي أورده عقوب اليمين (كالمبيع) مصدر أفيما نقل عنه فالمبيع مشترك بين المصدر وان كان القياس مباحاً وبين اسم المفعول وبه صرح الفيروز آبادي انتهى * أقول وبين اسم الزمان والمكان أيضاً ولم يتعرض له لأن لاسم المفعول مناسبة بالمصدر حيث قد يكون بمعناه * قوله وان كان القياس مباحاً لأن القياس الصرفي ان المصدر المسمى بجيء من المجرد على وزن مفعول بفتح العين * فالمصدر المسمى من باب باع مبيع بفتح الباء * فينقل حركة الباء على ما قبله لتسكونها ثم يقلب الباء بما يناسب حركته وهو الفتح الفا فيصير مباحاً على وزن مفعلاً * فالقول بان المصدر المسمى منه مبيع كاسم المفعول يخالف هذا القياس (لغة) يعني أن (مبادلة مال بمال بتراض) معنى لغوي للبيع والبيع * والاصطلاحى ما اشار اليه بقوله وينعقد الخ من انه العقد كما يأتي تفصيله (ويقال) أي يطلق البيع (على الشراء) كهو على البيع فيكونان من الاضداد (ويقالان) أي البيع والشراء مترادفين (على ما اذا اعطى) أي البائع او المشتري (سلعةً بسلعةً) من غير اعتبار ان ايا منهما ثمن ومثلن * والبيان الاول تفرقة بينهما بهذا الاعتبار وضعا وان اطلق احدهما على اعتبار الآخر أيضاً فلا تكرار ثم فرع من هذه الاطلاقات القدر المشترك فقال (فالمبادلة) المشتركة

٢ (فمتقوم بالكسر) لان باب التعليل يجي غالبا لازما ليس له اسم المفعول حتى يفتح * وحذف الجار والايصال تكلف (فان عدم) ماض (التمول) اى الادخار عند الناس (و) عدم (الانتفاع عنه) شرعا (لم يكن مالا) الخ (وان لم يقوم) اى مقوم (به) اى بما لزم بالبيع لزيادته او نقصانه (وانما خص) المال (الاول) فى التفسير (بالثمن بقرينة الباء) فى الثانى لانه يدخل الوسيلة وهو الثمن ٣ (وفيه) اى فى قوله مبادلة مال (اشعار) لان المال الاول يقع مفعولا أولا ومن ضرورات مفهوم البيع ان يكون له مشتري وهو المفعول الثانى (بان البيع يتعدى الى مفعولين كلاهما بنفسه) كما يقال بعث هذا المال زيدا (او الثانى بمن) كما يقال بعته من زيد (فقد اشكل) تفريع على قوله كما فى الأساس الخ اى اذا كان تعديا البيع بمن من وضع اللغة (فقد اشكل ما فى الرضى انه) اى كون البيع متعديا بمن (من) جهة (حمل النقيض) اى البيع (على النقيض) اى الشراء لا من جهة الوضع للغوى (فان الشراء) نقيض البيع (يتعدى بمن) يعنى لغة تحمل البيع عليه حمل الضد على الضد فقوله فان الشراء

كتاب البيع

(٣)

علة النسبة فى قوله انه من حمل الخ (لم يكن بيعا لغة) اى لا انه لم يكن بيعا شرعا ولذا حمل فى العنوان على ان الثمن معنى لغوى حيث قال هو لغة مبادلة الخ (عليه) اى على انه ليس بيعا لغة بل شرعا يدل كلام الراغب من ائمة اللغة ع (خلافا لفخر الاسلام) فانه عنده بيع لغة لا شرعا فعنده قيد التراضى مأخوذ فى مفهوم البيع الشرعى لا اللغوى ه (وما اشار اليه المص) حيث قال فى مقام بيان الاحكام الشرعية لان وضع مثله له هو مبادلة مال بمال بتراض (فيفهم انه) اى قوله مبادلة مال بمال بتراض (معنى له) اى للبيع (شرعى فمشكل) لان التعريف لا بد ان يكون جامعاً ومائعا وليس كذلك (لانه يدخل فيه) اى فى قوله مبادلة مال بمال بتراض (بيع باطل) الخ فلو حمل انه معنى لغوى لا يرد هذا الاشكال ولذا حمله الشارح المحقق عليه رأسا

٦ (على انه) اى المص علاوة للاشكال المذكور (كغيره) خبران (من المحققين) فى القول بان البيع الشرعى هو العقد فهو رجوع عن الاشارة الاولى ومنع له وليس خبران (قد صرحوا) والكاف متعلقا به لان قوله (وانه اشار اليه الخ بأبى عنه لانه عطف على قد صرحوا حتى لو قال وأشار اليه الخ لم يأب فقوله (قد صرحوا) بيان ما فعله المحققون (وانه) اى المص (اشار) بيان ما فعله (اليه) اى الى ان البيع الشرعى عقد بقوله (وينعقد البيع) ومعناه (يحصل) البيع (شرعا) الخ (اى من ايجاب وقبول او بسببهما) يعنى ان الباء اما بمعنى من النشائية

* ٩٣

او بمعنى السبب حتى يفيد كونهما شطر البيع (وينبغى ان يكون الواو) فى قوله وقبول (بمعنى الفاء) حتى يفيد التعاقب والتأخر (فانهما لو كانا) اى وقعا (معاً) اى بلا تعاقب (لم ينعقد) البيع (كما قالوا فى) جواب (السلام) من انه لا بد ان يكون السلام وجوابه متعاقبا مقدما ومؤخرا حتى لو وقعا معا بلا تقدم وتأخر لا يكون الجواب جوابا ولا يخرج انخاطب عن عهدة رد السلام (غ) ٧ وظاهر كلامه مشعر بان الايجاب والقبول خارجان عن حقيقة البيع وآله كما توهمه البعض وقد اشار فى التوضيح الى ان البيع هو المجموع المركب من الايجاب والقبول مع المعنى الشرعى الذى يكون ملك المشتري اثر له (مولوى ابو المكارم) ٨ (وفيه) اى فى قوله بان ايجاب وقبول على ما افاده الباء الشطرية (غ)

فالمال يثبت بالتمول اى بادخار كل الناس او بعضهم فان ابيع الانتفاع به شرعا فمتقوم بالكسر والا فغير متقوم فان علم التمول والانتفاع عنه لم يكن مالا ويطلق المال كالمالية على القيمة وهى ما تدخل تحت تعويم مقوم من الدرهم او الدينار وعلى الثمن وهو ما لزم بالبيع وان لم يقوم به وانما خص الاول بالثمن بقرينة الباء وفيه اشعار بان البيع يتعدى الى مفعولين كلاهما بنفسه او الثانى بمن كما فى الأساس والمغرب وغيرهما فقد اشكل ما فى الرضى انه من حمل النقيض على النقيض فان الشرى يتعدى بمن (بتراض) من الجانبين فلو كان احدهما مكرها لم يكن بيعا لغة كما فى اكره الكفاية والكرمانى وعليه يدل كلام الراغب خلافا لفخر الاسلام وما اشار اليه المص وغيره انه معنى له شرعى فمشكل لانه يدخل فيه بيع باطل كببيع الخنزير ويخرج عنه بيع صحيح كببيع المكره على انه كغيره من المحققين قد صرحوا بان البيع عقد وانه اشار اليه بقوله (وينعقد) البيع ويحصل شرعا (بإيجاب وقبول) اى من ايجاب وقبول او بسببهما فمن الظن انهما خارجان من حقيقة البيع وينبغى ان يكون الواو بمعنى الفاء فانهما لو كانا معا لم ينعقد كما قالوا فى السلام وفيه اشارة

٢ (أو اشترى) من صغيره ماله لنفسه (لم ينعقد بدونهما) أي بدون الإيجاب والقبول فلا بد من أن يقول اشتريت له ولاية أو بعته منه ولاية (كما ذهب إليه) أي إلى عدم الاعتقاد بدونهما (والصحيح أنه) أي الأب (لو قال بعته) أي مالى من ابني (أو اشتريته) أي ما اشتريت حال كونه (من مال ولدى فقد تم العقد) وإن لم يقل في الأول قبلت له ولاية وفي الثاني بعته من جانبه ولاية (وكذلك) أي يتم العقد بلفظ واحد من الوصى (لو باع) أي اشترى كما في المنقول عنه أي الزاهدى ويقتضيه لام الاجل في (لنفسه أو للفاضى) فالش المحقق استغرب بملاحظة الأضدادية (بأمرة) أي لو باع بأمر الفاضى وأظهر منه في الاقتضاء قوله (أو) اشترى (العبد نفسه من مولاه) فإن كلمة من صلة الشراء هنا (بأمرة) أي المولى فيها يكفى لفظ الشراء من الوصى ٣ (ولما تقرر) في كتب الأصول (لزم أن يكون البدلان) في البيع الشرعى (مالا) على وفق معناه اللغوى ٤ (والأطلاق) أي إطلاق قوله وينعقد حيث لم يقل صحبنا أو ويصح بإيجاب الخ (شامل لأنواعه) أي البيع (الأربعة فانه) أي الربوا (يطلق الخ كما في) الباب أو الفصل (الأول من) كتاب (شهادات الخ) (وتتمه الكلام قد تم في النكاح) من بيان معنى الاعتقاد ومعنى الإيجاب والقبول ٥ (بلفظى ماض) أي متلبسين بهما (والمشتري أجزت) بالجيم والزاء العجمة (لو قال) البائع للمشتري (اشتر) بكسر الهمزة وفتح التاء وكسر الراء والياء بعده ساقط أمر من الافتعال (لم ينعقد) لأنه لم يوجد الماضيان (الا إذا قال) بعد قوله اشتريت (بعته) الخ (ان أعجبك) الأعجاب خوش آمدن كذا في التاج عدى (فقال) المشتري (أعجبني) عدى (وكذا) أي يكون بيعا لو قال البائع عدى هذا لك بالف ان (وافقتك) (وقال المشتري) (وافقتني) الخ (لو قال) المشتري مستغفهما (أعني عدىك فقال) البائع (نعم) أي بعته منك (فقال) المشتري (قد أخذته) أنا (ولو كتب) المشتري (إلى رجل) يسوم ماله (اشتريت) فكتب الرجل في الجواب (قد بعته)

إلى أن الأب إذا باع ماله من ابنه الصغير أو اشترى لم ينعقد بدونهما كما ذهب إليه بعض المشايخ والصحيح أنه لو قال بعته أو اشتريته من مال ولدى فقد تم العقد كما في المحيط وكذا الوصى لو باع مال اليتيم لنفسه أو للفاضى بأمرة أو العبد نفسه من مولاه بأمرة كما في الزاهدى ولما تقرر أن الأحكام الشرعية على وفق المعانى اللغوية لزم أن يكون البدلان مالا وعن نجم الأئمة رحمه الله لم ينعقد بما هو أقل من فلس كما في المنية والأطلاق شامل لأنواعه الأربعة المجاز والفاسد والموقوف والباطل كما في النظم وغيره فيتناول النوعين من التجارة الحلال المسمى بالبيع والحرام المسمى بالربا فانه يطلق على كل بيع فاسد كما في الأول من شهادات الذخيرة وتتمه الكلام قد مر في النكاح (بلفظى ماض) كقول البائع أعطيت أو بذلت أو رضيت والمشتري أجزت أو قبلت أو فعلت أو رضيت كما في النخبة والماضى اعم من الحقيقى والحكمى فينعقد بلفظ الحال نحو آبيع وهو الصحيح كما في السكرمانى وفيه إشارة إلى أنه لو قال اشتر فقال اشتريت لم ينعقد إلا إذا قال بعته كما في شرح الطحاوى ولكن في الزاهدى أنه ينعقد بلفظ الأمر عند بعض لا بالمستقبل وعن أبى يوسف رحمه الله لو قال عدى هذا لك بالف ان أعجبك فقال أعجبني فهذا بيع وكذا وافقتك ووافقتني وعنه لو قال أيعننى عدىك فقال نعم فقال قد أخذته فهذا بيع لازم ولو كتب إلى رجل اشتريت فكتب قد بعته فهذا بيع ولو كتب بعته فكتب قد بعته لم يكن بيعا لأنه لم يوجد أحد الركنتين ولو قال من أين أسب خودرا بنو عرض كردم فقال الآخر أنا فعلت أيضا فهذا بيع وإلى أنه يشترط سماع كل من العاقدين كلام الآخر

كما

أنا (ولو كتب) سافلا (بعته) أي أنت (فكتب) في الجواب (قد بعته) أنا (لم يكن بيعا لأنه لم يوجد أحد الركنتين) وهو القبول حيث لم يوجد اشتريت حتى لو وجد بعد ما كتب قد بعته أنا يكون بيعا كما مر عن شرح الطحاوى ومن هذا التعليل يظهر تعليل انعقاد البيع فيما قبيله فتأمل (أي كما فعلت أنت) ٦ (وإلى أنه يشترط سماع كل من العاقدين الخ) لأن اللفظ من الأصوات المسموعة المدركة بالسمع لا بمحض العقل (غواص البحرين)

٢ (ولعل الاكتفاء حيث لم يقل بلفظ ماض وتسمية ثمن (وفي التمر ناشى فيه) اى فى الانعقاد بلا ذكر الثمن (روايتان فاكفاء الثمن على رواية (فى العطو) بالضم او الفتح وفيه دلالة على ان عطى واوى (واخذ الثمن والثمن) عطى على التشارك لا العطو كما لا يخفى ٣ (قبل هذا) اى الكفاية فيما (اذا قبض المبيع) الخ ٤ (انه) اى قبض الثمن (يكفى) ايضا او قبض احد البدلين يكفى عبارة الزاهدى ان بيع التعاطى كما ثبتت قبض البدلين يثبت قبض احدهما اذا كان على وجه الشراء نص عليه صدر الفضاة وغيره ان بيع التعاطى بيع وان لم يوجد تسليم الثمن انتهى فحمله اولى على النقيض ٥ (الى التفكير) صلة الحاجة لا الامتداد (او ترك الاخر) من المتعاقدين فيما لفتح (او) بعضه (ببعضه) ولما كان علم كيفية اتحاد الصفقة وتعددها ضروريا فى هذا المقام وضع له معيارا ووجز غاية الاجاز فقال (وانما اتحد الصفقة) اى لا يتحد عند الامام الا (اذا اتحد العقد) وحده اولا وعند صاحبيه الا اذا اتحد الاثنان من الثلاثة اى اثنين منها فاذا اتحد العقد وبينه بقوله (بان لا يتكرر لفظ البيع) اذا كان الموجب بائعا (او) لفظ (الشراء) اذا كان الموجب مشتريا فكلما اوبهذ الاعتبار والا فللمناسب كلمة الواو كما لا يخفى والتكرار مثل ان يقول البائع بعث هذين العبدين منك بعث هذا بالف وذاك بالف او المشتري اشتريت منك هذين اشتريت هذا بالف وذلك بالف وعدم التكرار اسقاط بعث واشتريت الثانى فيتحد العقد كما هو المعيار عنده فلا يخفى اما ان يتحد العاقد والثمن ايضا اولا فان اتحدا فيتحد الصفقة بالاتفاق اما عنده لاتحاد العقد واما عندهما لعدم تعدد الاثنين من الثلث لوجود اتحادهما بل اتحاد الثلث من الاثنين وان لم يتحدا كما اشار الى هذا التفصيل بالوصل بقوله (وان تعدد) اى كان (العاقد) اثنين اى بائعين او مشتريين او من جانبين معا (والثمن) عطى على العاقد وبين تعدد الثمن بقوله (بان يذكر لكل ثمن) على حدة كما مر فى الامثلة فتكرار العقد لا يجمع اتحاد الثمن فالصفقة متحد عنده لوجود اتحاد العقد لا عندهما لوجود تعدد الاكثر كما يستثنى به قوله (ولم يتعدد) عطى على انما اتحد الصفقة اى ولم يتفرق الصفقة واتحد عندهما فى صورتى اتحاد الكل او الاكثر (الا) اى يتفرق ولا يتحد فى صورة وهى ما (اذا تعدد الاكثر) اى اكثر من (من الثلاثة) يعنى ان فى العقد ثلثة امور عقد وعاقد وثمن فان اتحد الكل او الاول لا الاخيران فقد مر بيانهما وان تعدد الكل او الاثنان فان كان احدهما عقدا يتفرق الصفقة بالاتفاق اما عنده لعدم اتحاد العقد واما عندهما لتعدد الاكثر وان لم يكن شىء منهما عقدا بل هو متحد فعنده يتحد الصفقة لاتحاد العقد وعندهما يتفرق لوجود تعدد الاكثر

كما فى المحيط ولعل الاكتفاء مشعر بان البيع ينعقد بلا ذكر الثمن وفى التمر ناشى فيه روايتان (وبتعاط) اى بتشارك البائع والمشتري فى العطو واخذ الثمن والمثمن فى المجلس فقبض احد البدلين لا يكفى كما قال الحلوانى رحمه الله والصحيح انه يكفى كما فى الذخيرة وقاضى خان قيل هذا اذا قبض المبيع واما اذا قبض الثمن فلا يكفى كما فى العمادى لكن فى الزاهدى انه يكفى اذا كان على وجه الشراء (مطلقا) اى المبيع غير مقيد بالنفيس والحسيس نص عليه محمد رحمه الله كما فى الاختيار وهو الصحيح وقال الكرخى انه لا ينعقد الا فى الحسيس كما فى المحيط والمراد بالنفيس ما يكثر قيمته كالعبد والاماء وبالحسيس ما يقل كالبقول والرمان واللحم والخبز كما فى النهاية (واذا اوجب) اى اوقع الايجاب (واحد) من المتعاقدين (قبل) اى اوقع القبول (الاخر) منهما فى المجلس ان شاء وهذا خيار القبول ويمتد للحاجة الى التفكير كما فى الاختيار (كل المبيع) اى كل جزء من اجزاء ما يتعين بالعقد (بكل الثمن او ترك) الاخر المبيع فليس للمشتري ان يقبل كل المبيع ببعض الثمن او بعضه بأكمله او بعضه لانه يلزم تفريق الصفقة الواحدة وذا لا يجوز لتضرر البائع وانما اتحد الصفقة اذا اتحد العقد بان لا يتكرر لفظ البيع او الشراء وان تعدد العاقد والثمن بان يذكر لكل ثمن ولم يتعدد عندهما الا اذا تعدد الاكثر من الثلاثة وبالأول يفتى كما فى الخلاصة وغيره (الا اذا بين ثمن كل) من المبيع

٣ (وبالاول) اى بالاكتفاء باتحاد العقد كما هو مذهب الامام لا بتعدد الاكثر كما هو مذهب صاحبيه (يفتى كما فى الخلاصة وغيره) وناظر عليهم العلامة ابن الهمام وقال والوجه الاكتفاء بمجرد تفريق الثمن لان الظاهر ان فائدته ليس الاقصده بان يبيع منه ايها شاء والا فلو كان غرضه ان لا يبيعهما منه الاجملة لم تكن فائدة لتعيين ثمن كل منهما انتهى وبها حررنا هذا المقام ظهر لك ايجاز كلام الشارح القمقام قال المص (الا اذا بين) استثناء من حاصل الجزاء اى ليس للاخر ان يقبل فى بعض دون بعض (الا اذا بين ثمن كل) من المأخوذ والتروك (من المبيع) الخ (غواص البحرين)

٢ (وفي الاكتفاء) أي باستثناء بيان الثمن ولم يضمن اليه ولم يقل إلا إذا بين ثمن كل أو كان المبيع مما يقسم عليه الثمن بالأجزاء كعبد واحد أو مكبل أو موزون فبقى تلك الصورة داخلية في حكم المستثنى منه وهو عدم جواز التبعض فاشعر (بأنه لو رضى البائع في المجلس وقسم الثمن) أي وكان المبيع مما يقسم ثمنه (باعتبار الأجزاء كما إذا أضيف العقد إلى) عبد واحد أو مكبل (قفيزين) أي إذا وضع المسئلة فيما إذا باع عبداً بالي مثلاً وقبل المشتري في نصفه وباع قفيزين بعشرة وأخذ قفيزاً بخمسة (لم يجز) لأنه لم يستثنها ثم اعترض على الأشعار فقال (و) الحال (هو) أي التبعض في تلك الصورة (جائز) لكون حصة كل بعض فيها معلومة غير مفضية إلى النزاع ولا إلى الضرر (نعم لو قسم) أي لو كان المبيع مما ينقسم الثمن عليه (باعتبار القيمة كما إذا أضيف العقد إلى العبدین) أي اثنين كما هو

(٤)

كتاب البيع

بأن يقول بعث هذا بذاك وهذا بكذا فإنه يقبل البعض بالبعض وفي الاكتفاء اشعار بأنه لو رضى البائع في المجلس وقسم الثمن باعتبار الأجزاء كما إذا أضيف العقد إلى قفيزين لم يجز وهو جائز نعم لو قسم باعتبار القيمة كما إذا أضيف إلى عبيدين لم يجز وأن رضى به لأنه استثنى عقد بلاتعيين حصة المبيع كما في المحيط (وما) دأب أو ان (لم يقبل) الآخر المبيع (بطل) الإيجاب ان رجع الموجب عنه وأن لم يعلم به الآخر كما في التتمة (أو) ان (قام أحدهما) من المجلس وذكر شيخ الإسلام أنه إذا لم يذهب لم يبطل كما في المحيط وفيه اشعار بأنهما لو تباعا يمشيان بلا سكة بين الكلامين انعقد البيع وقيل ما لم يتفرقا بالأبدان والأول أصح كما في الاختيار (وإذا وجد) أي الإيجاب والقبول (لزم) البيع بلا خيار المجلس وفيه إشارة إلى أن البيع يتم بهما ولا يحتاج إلى القبض كما في المحيط (ويعرف المبيع) الحاضر (بالإشارة) إليه (لا) يعرف المبيع الحاضر ولا يحتاج إلى معرفته (بذكر القدر) بالسكون والفتح أي الكمية (والصفة) أي الحالة التي عليها الشيء من حليته بأن قال عشرة أمعاء من الجيد مثلاً (الافى السلام) لكن في نحو السلم والأموال الربوية ما كان المبيع غائباً يعرف بذكرهما كما هو المشهور ويعرف المثل كالكلي بالانموزج إلا أن يختلف وله

خيار

أدراج الشارح المحقق الربوية في المستثنى ليس باعتبار التقييد بكونها غائبة (فقوله غائباً) بالنظر إلى السلم وقوله (يعرف بذكرهما) خبر كان بعد خبر بالنظر إلى الأموال الربوية يعني وما كان المبيع يعرف بذكرهما لا بالإشارة ولو حاضرة لكن على هذه المطالعة يبقى قوله لكن الخ بلا حكم وهو غير معروف إلا أن يقدر بعده أي لكن يذكر أن في نحو السلم الخ (كما هو) أي كون معرفة الربويات بذكرهما (المشهور ويعرف) غير مشهور (المثل كالكلي بالانموزج) أي نمونه فرويته كروية الكل فليس له ح خيار الرؤية (إلا أن يختلف) بين المثل وانموزجه فح لا يعرف بالانموزج فلا بد أن يذكره جميع الأوصاف فيكون للمشتري ح خيار الرؤية

هـ (وله) أي للعارف بذكرهما (غواص)

٢ (خيار العيب) كما له خيار الرؤية او لرافى الانموزج (خيار العيب) يعنى لا خيار الرؤية ولو جعل مرتبطا بقوله الا ان يختلف كان المعنى ولرافى الانموزج حين الاختلاف خيار العيب الذى هو كونه على خلاف الانموزج فيؤل الى خيار الرؤية كما مر (وبما ذكرنا من تحقيق المتن) وهو ما اشار اليه بقوله (ولا يحتاج الى معرفته) الخ من ان قوله ويعرف المبيع الحاضر بمعنى ويحتاج في تعريف المبيع الحاضر الى الاشارة اليه فيكون كلمة لا بذكر الخ نفيًا لقوله يعرف الخ بهذا المعنى اى لا يحتاج في المبيع الحاضر الى معرفته بذكر القدر والصفة وان حصل المعرفة به فاندفع ظن المخالفة للموقاة وشرحها او المراد من تحقيق المتن ان قوله لا بذكر القدر الخ من قبيل ابتداء جملة مستأنفة بتقدير الفعل وهو يعرف بمعنى يحتاج الى معرفته او هو نفسه لا من عطف الجار على الجار فعلى هذا تأويل الفعل المحذوف فقط بالمعنى المذكور كاف في دفع ظن المخالفة لاجابة الى تأويل الفعل المذكور به كما في المطالعة الاولى كما لا يخفى (طهران) اى المتن (غير مخالف لما في الشرح) اى شرح الوقاية (وغیره) من المتن والكتب (من انه) اى المبيع الحاضر (يعرف بذكرهما) كما بالاشارة (كما ظن) من البرجندى وابى المكارم حيث قال البرجندى في شرح لا بذكر القدر الخ ظاهر هذا الكلام انه اذا لم يكن المبيع مشارا اليه لا يحصل المعرفة بذكر القدر والصفة والمذكور في الكتب ان المبيع اذا كان حاضرا يكتفى فيه بالاشارة وان كان غائبا يعرف بالانموزج كالمكيل والوزن ف رؤية الانموزج ك رؤية الكل وان لم يعرف بالانموزج اى بآرائه يذكر له جميع الاوصاف فيكون للمشتري خيار الرؤية والمذكور في الوقاية انه صح المبيع في العوض المشار اليه بلا علم بقدره ووصفه لا في غير المشار اليه فعلى هذا كان الموافق للموقاة ان يقال ويعرف المبيع بالاشارة بلا ذكر القدر والصفة انتهى وقال ابو المكارم وهذا

(٧)

كتاب البيع

خيار العيب كما في الاختيار وبما ذكرنا من تحقيق المتن ظهر انه غير مخالف لما في الشرح وغيره من انه يعرف بذكرهما كما ظن (و) يعرف (التمن) وجوبا (باحدهما) اى بالاشارة حاضرا وذكر القدر والصفة غائبا اى لازما في الذمة (ولا يضر) ولا يفسد (الجزاى) في بيع مكيل او موزون كما اذا باع صبرة من البر بصبرة من الشعير والجزاى مثلثة الجيم كما في الفاموس وغيره معرب كذاى بالضم وهو الحدس بلا كيل ولا وزن كما ذكره المطرزي (الافى) بيع (الجنس) اخص من النوع عند الاصولية (بالجنس) كالبر بالبر فانه يضر الجزاى فيه لاحتمال الربا فيشترط العلم بالمماثلة فيكال او يوزن وانما عرف باللام اشارة الى انه انما يضر

مخالفا لما في الوقاية وشرحها من انه صح في العوض المشار اليه بلا علم بقدره وصفته لا في غير المشار اليه فانه حينئذ لا بد ان يذكر القدر والصفة فانه صريح في انه يصح في غير المشار اليه عند ذكر القدر والصفة ولو جعل قوله لا بذكر القدر والصفة حالا عن الاشارة يتوافق الكلامان لكن باباه الاستثناء كما لا يخفى انتهى وجه عدم الحفاء ان الاستثناء مرتبط بقوله لا بذكر القدر وليس استثناء من قوله ويعرف المبيع بالاشارة مجردا لانه يفيد امكان الاشارة في السلم والمبيع فيه عند العقد مفقود فلو جعل قوله لا بذكر الخ حالا من الاشارة لرجع الاستثناء الى اصل الكلام وينفى قيده فيفيد ان في السلم يعرف بالاشارة المتلبسة بذكر القدر والصفة وقد عرفت ان في السلم لا امكان للاشارة لكون المبيع فيه مفقودا وهذا هو معنى اباء الاستثناء ويتوجه الشارح المحقق اندفع الكلامان وتوافق القولان من غير اباء في الاستثناء اقول وبهذه الالاء

الذى حررناه يندفع التوجيهات التى كتبها الفاضل المصرى الشمنى حيث قال الباء الاولى متعلقة بيعرف والثانية ليس معطوفة عليها مجرى النفى بل بمعنى مع متعلقة بمحذوف والجملة مع الحرف النافى صفة للاشارة لان اللام فيها للجنس في قوة النكرة يصح كون الجملة صفة لها او الجملة في محل نصب على الحال منها اى يعرف المبيع بالاشارة الخالية احوال كونها خالية عن مصاحبة ذكر القدر والصفة ولو قال بلا ذكر القدر الخ لكان احسن ويحتمل ان يكون يذكر الخ بالتمثنة التحنية فعل مضارع مبنى للمفعول والجملة صفة للاشارة احوال منها والعاود محذوف اى لا يذكر معها القدر الخ انتهى اقول هذا الاحتمال نعم الوجد ان وجبنا اليقظان وما ابعد الغفلان حتى يقرب التوارد بينه وبين توجيه الشارح المحقق كما عرفت لو جعل الجملة المنفية ابتداء مستأنفة لكن جعلها صفة احوالا من الاشارة يفجى * حيث يرد عليه اباء الاستثناء غ * اى جعل فجاء فارسا حاصله يعيبه منه سلمه الله تعالى

٣ (ويعرف الثمن وجوبا) اى لا مشهورا يعنى ان معرفة الثمن (باحدهما) اى باحد الطريقتين المذكورين واجب اذ لا طريق ثالث لمعرفة كالمعرفة بالانموزج مثلا كما في البيع (غائبا) اى غير حاضر لكنه صار (واجبا في الذمة) بالعقد فلا بد من المعرفة (ولا يفسد) مجهول من الافساد (معرب كزاف بالضم) اى بضم الكاف العربى (وهو الحدس) اى الاطلاع دفعة (بلا كيل الخ الجنس اخص من النوع عند الاصولية) فعندهم الجنس هو الصنف (كالبر) صنف من نوع الكيلى كالحبشى صنف من نوع الانسان (وانما عرف باللام) يعنى لم لم يقل الا في بيع جنس بجنس (انما يضر) في جنس معهود وهو ما الخ (غواص)

٢ ما (إذا دخل تحت) الخ ولذا عرف بلام العهد (نصف صاع) في رواية (أوقفيين) في أخرى باختلاف العبارتين (فاللام) في الثمن (للعهد) أي للإشارة إلى هذا المعهود فقوله (الذي ذكر) الخ كاشفة الثمن لا المضاف وإنما هو لاحاطة بمصادقات هذا المعهود وإنما حمل الشارح المحقق على هذا المعهود لأنه لو حمل على أنه لم يذكر أي القدر والصفة معا لكانت هذه المسئلة عين ما أدرجت في قوله والثمن بأحدهما فإنه يتضمن مسئلتين وهما الثمن المشار إليه لا يحتاج إلى ذكر القدر والصفة والمطلقة يعرف بذكر القدر والصفة والحاصل أن متن ومطلق الثمن الخ في مرتبة قول الهداية ومن أطلق الثمن في البيع الخ لا في درجة قوله والأثمان المطلقة لاتصح إلا أن تكون معلومة القدر والصفة لأنه مندرج ههنا في متن والثمن بأحدهما الخ فان قلت لم لم يكتفى بما أدرج فيه وإعاد مسئلة إطلاق الثمن قلت ليعلم أن تعريف الصفة كما يحصل بالعبرة يحصل بالدلالة باعتبار العرف وكثرة الاستعمال (وهذا) أي قول المصنف ومطلق الثمن بالتركيب الإضافي (أولى من الثمن المطلق) أي ما هو بالتركيب التوصيفي كما في الهداية والوقاية (فانه يتناول المهية) مقيدا (بكونها مطلقة) أي المهية بشرط وصف الإطلاق فلا يمكن تفسيره بما فسروا به ههنا من ذكر القدر دون الصفة فيلزم

﴿ كتاب البيع ﴾

(٨)

استدراك الكلام بما مر من قوله والثمن بأحدهما الخ كما سلفناك (والمذكور) في المتن بالتركيب الإضافي وهو الماهية لا بشرط (يتناول المهية على أي حال) كانت سواء ذكر قدره فقط أو وصفه فقط أو مطلقا لم يذكر شيئا منها فيمكن حمله ههنا على الأول لئلا يلزم الاستدراك اعلم أن لاهل الميزان فرقا بين التركيبين بأنهم يستعملون الشيء المطلق في المفهوم الكلي المطلق عن خصوصيات الأفراد ومطلق الشيء في الأفراد المطلقة عن التعيينات المشخصة فعلى هذا لا صحة للثمن المطلق أصلا لأن مبنى الأحكام الشرعية على المصادقات الخارجية لأعلى المفهوم المحض فما جرى في العقد بين المتعاقدين لا بد أن يكون من المتحققات لا المفهوم المحض (في التعامل) أي أكثر جريانه فيه بينهم (أي اظن) المادة المركبة (من الرأء والواو والجيم دخيلا) أي ما أدخل في ما بين اللغات العربية لا عربي أصلي (فعلى الدنانير الخ) ظاهر الكلام أنه توزيعي فالدنانير بالنسبة إلى الدار ثم وثم فان أكثر التعامل في شراء الدار هو الدنانير فيحمل عليه لو بيع الدار بمطلق الثمن وفي الثوب هو الدراهم وفي البطيخ هو الفلوس المميز بصيغة اسم المفعول

إذا دخل تحت المعيار الشرعي كما إذا باع نصف من البر بمنويين منه فصاعدا لأن أدنى مال الربا نصف صاع أو قفيز على اختلاف العبارتين أو الروايتين (ومطلق الثمن) الذي ذكر قدره دون صفته فاللام للعهد وهذا أولى من الثمن المطلق فإنه يتناول الماهية بكونها مطلقة والمذكور يتناول الماهية على أي حال كانت يحمل (على الأرواح) أي أكثر نفوذ البلد في التعامل وقال ابن الفارس أني اظن الرأء والواو والجيم دخيلا واعلم أنه لو قال بعث الدار أو الثوب أو البطيخ فعلى الدنانير أو الدراهم أو الفلوس أن تعاملوا بها والإفالمعتاد (فان استوى رواج النقود) جمع نقد أي الدرهم أو الدينار المميز فإنه في الأصل تمييزه الدرهم وغيره كما في الفاموس (فسد) البيع (إن اختلفت ماليتها) أي قيمتها فان استوت صح وصرف إلى ما قدره من أي جنس كان (وان بيع) شيء مشار إليه (فدوافراد) وأجزاء من المثلى أو القيسى (كل واحد) وفرد من هذه الأفراد (بكذا) فبين ثمن كل فرد بلا بيان مجموع المبيع والثمن ويدخل فيه كل اثنين أو ثلاثة (فان لم تتفاوت) الأفراد كالمكيلات

والموزونات

٣ (فانه) أي لفظ النقد (في الأصل) أي الوضع اللغوي (تمييزه) أي العاقد (الدراهم) جيدة من رديه (وغيره) من الامتعة (صح) البيع (وصرف) المطلق (إلى ما قدر) أي صار المشتري قادرا فيعطيه (من أي جنس كان) ما في يده وقدرته بلا خيار البائع (كل واحد) مبتداء (بكذا) خبره أو بدل من ذو أفراد أو فاعل بيع القدر بقريته المذكور (وبين) عطف على بيع (ثمن كل فرد فرد) أي على حدة حدة (بلا بيان مجموع المبيع والثمن) أي أولا ثم بين ثمن كل فرد فرد (ويدخل فيه) أي في قوله كل واحد بكذا ما لو قال (كل اثنين) (بكذا) (أو) (كل ثلاثة) بكذا بناء على أن قوله كل واحد إنما أتى به مثلا لا بناء على أن الواحد أعم من الفرد وهو أعم من الوتر كما سبق نقله من المفردات في الكسوف كما ظن من المحشى الرومي فان قول المصنف ذو أفراد وعطف الشارح المحقق قوله وفرد من هذه الأفراد على واحد يأباه فانهما يدل على أن مبنى المسئلة على الترادف بين الواحد والفرد فالوجه ما قلنا (غواص)

الموزونات والعدييات المتقاربة كما اذا باع هذه الصبرة كل قبض خمسة دراهم (صح) البيع (فى واحد) منها لاغير الا اذا علم عدد الكل فى المجلس بالكيل او التسمية فانقلب جائزا وكان للمشتري خيار التكشف ان شاء اخذ بما ظهر له من الثمن وان شاء ترك وقيل ذكر المجلس وقع اتفاقا فانقلب جائزا لو علم بعد المجلس (والا) يوجد عدم التفاوت بان يتفاوت من حيث الثبات كالعدديات كالاعناب والنباب أو القيمة كالذرعيات فان الذراع من مقدم البيت او الثوب اكثر قيمة منه من مؤخره كما اذا باع هذه الاعناب كل غنم بعشرة دراهم (فلا) يصح ويفسد (اصلا) لافى كل ولا فى بعض لجماله مفضية الى المنازعة وهذا كله عنده واما عندهما فقد صح فى الكل فى الصورتين بلاخبار للمشتري ان رآه وعليه الفتوى كما فى المحيط وغيره ثم اشار الى ان البيع صحيح بلا خلاف ببيان مجموع المبيع او الثمن بلا بيان كل فقال (فان باع صبرة) مجاز بقريئة المذروع أى مجموعا من العدود او الموزون او الكيل فان الصبرة بالضم ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن (على انه) أى المجموع (مائة صاع) او من اوشاة او ثوب (بماقة) من الدراهم (فان نقص) عن المائة عشرة مثلاً (اخذ المشتري) التسعين (بالحصه) بالكسر أى بنصيبه من الثمن واسقط ثمن ما عدم (اوفسخ) البيع (وان زاد) على المائة (فللبائع) ما زاد لانه لم يدخل تحت البيع وقيل ان نقص الكيل او المعدود فالببيع فاسد كما فى النية وفيه اشارة الى ان التخيير فيما اذا لم يقبض شيئا منه فلو قبض كان بمنزلة الاستحقاق بلاخباره كما فى البيع الفاسد من قاضخان (وفى) بيع (المذروع) من نحو الارض والثوب ان لم يبين حصه كل فان نقص (اخذ) المشتري (الاقل بكل الثمن) أى مجموعه او كل جزء من الاقل بكل جزء من الثمن

كل قبضاتها (وكان) عطف على انقلب (للمشتري) فى المسئلة (خيار التكشف) أى انكشاف الحال وظهوره (ذكر المجلس) فى المسئلة (فانقلب) جائزا فى الكل (لو علم) مقدار قبضاتها (بعد المجلس) ايضا (والا يوجد عدم التفاوت) حاصله وان تفاوت فلا يخلو اما (بان يتفاوت من حيث الذات والنباب) أى المحيطه كاللباس (من) جانب (مقدم البيت او الثوب) أى الكرباس (هذه الاعناب) أى المشار اليها (ويفسد) بفتح الباء (اصلا) (لا) يصح (فى كل ولا فى بعض) الخ (وهذا) أى ما فى المسئلتين (كله عنده) الخ (فى الكل) أى كل واحد من الافراد (فى الصورتين) أى فى التفاوت وعدمه (ان رآه) أى بشرط رؤية المشتري المبيع (بلا بيان) ثمن (كل) فرد فرد على عكس المسئلة السابقة (فقال فان باع) بالفاء فى جميع نسخ الشارح المحقق فكانه من تغريع عكس الشئ على الشئ وبالواو فى نسخة الشمنى وأبى المكارم وهو الظاهر من عطف الجملة على جملة ان يبيع الخ (صبرة مجاز) بمعنى ما ليس بمذروع سواء كان من الطعام او غيره عم (بقريئة) المقابلة (المذروع) أى باع (مجموعا) غير مذروع طعاما او غيره سواء كان من المعدود الخ ثم بين العلاقة بقوله (فان الصبرة بالضم) لغة (ما جمع من الطعام) بيان ما (بلا كيل ولا وزن) فالعلاقة ذكر الخاص وارادة العام وقوله (على انه مائة صاع) على سبيل التخمين فى الشمنى الصبرة واحدة صبر الطعام يقال اشتريت الشئ صبرة أى بلا كيل ووزن (او) مائة (من او) مائة (شاة او) مائة (ثوب) محيط وهو اللباس وما فى المذروع هو الثوب بمعنى الكرباس فلا منافاة (عشرة) فاعل نقص (أى بنصيبه) أى الموجود وهو تسعون مثلاً (ثمن ما عدم) وهو عشرة مثلاً (وفيه) أى فى قوله اخذ بالحصه اوفسخ الخ (اشارة الى ان التخيير) أى بين الاخذ والفسخ (فبما اذا لم يقبض شيئا منه) أى من المبيع (كان) أى النقص (بمنزلة الاستحقاق) فيأخذ ما بقى بالحصه (بلا خيار) الفسخ (له) أى للمشتري (كالبيع)

٢ (وليس) أى الأكثر بلا زيادة شىء (له) أى للمشتري (ديانة) فلو اعتبر ديانته ينبغي أن يزيد شيئاً فبأخذ (وإن بين حصّة كل) عطف على لم يبين حصّة كل (والوصف) عطف على الأصل (من حيث أنه) أى الذروع (يصير أطول بزيادته) واقصر بنقصانه الخ (كل) من الذرعان (عند بيان حصّة المجموع) فقط بلا بيان حصّة كل ٣ (وفيه) أى فى قوله كل ذراع بدرهم (أشعار) الخ (على الذراع) صلة الزائد من (الكسر) كربعه وثلثه بيان الزائد (لم يقابله شىء من الثمن) فهو وصف ليس إلا (فهو) أى (ذلك) الكسر (للمشتري بلا خيار للبائع) (أنه) أى المشتري (يأخذه) أى الكسر (بالحصّة) من الثمن (مع الخيار) أى أن شاء المشتري والآنرکه (صحیحاً) أى ذراعاً تاماً فيأخذ المشتري بأحد عشر درهماً مثلاً فى صورة الزيادة وبعشرة فى النقصان (أن شاء والأول) أى عدم مقابلة الثمن للكسروانه للمشتري بلا ثمن (قول) الخ (ومنهم) أى المشايخ (من قال أن الأخذ بالخيار) الخ (لأنه) أى ما لا يتفاوت (فى معنى المكيل) ليس فى حكم الذروع (فيما على الزرع) من الثمن أو ما يقابله خوشه (بشعير) الخ صلة بيع أى بغير جنسه (الظاهر) صفة الأول (فصح) بطريق الأولى (فى القشر الثانى) هو الباطن (لأنه ماحق بالمقصود) وهو اللب (والتخليص) أى جعله خالصاً من القشور والتراب والنبث (بالدياس) كوفتن (والنذرية) باد كردن (على البائع) خبر المبتدأ (غشاء الشىء) بالكسر أى غطائه وستره (خلقة) أى أصلياً (أو عرضاً) بالعين المهملة أى حدوثاً ثانياً (من البدو بالتشديد) أى فى المصدر بالواوین ثم الإدغام والفعل منه ناقص وأوى ساقط عند الجازم (وقبل أنه) أى بيع ثمر لم يظهر صلاحها (لا يصح) الخ (فلو بيع) تفريع لتفسير الصلاح بأن يأكلها حيوان (ورد الكمثرى مع أوراقه جاز تبعاً) أى للأوراق لأعلاف الدواب بها فى البرجندى من الذخيرة قال شمس أئمة الاسلام الأوز جندى لا يشترط النضج إلا فى الكمثرى والجوز لأن هذه الأشياء لا يقطع بها قبل النضج وهذا ليس بصواب فى الكمثرى فأنها تقطع لأعلاف الدواب فقوله (عند الكل) فيما مع الأوراق (غ)

(أو ترك) وفسخ البيع (و) أن زاد كان (الأكثر له) أى للمشتري بالثمن بلا زيادة قضاء وليس له ديانة كما فى فاضيلخان (وأن) بين حصّة كل بأن (قال كل ذراع بدرهم فبالحصّة) يأخذ أن شاء (فيهما) أى فى الزيادة والنقصان ويترك البيع أن شاء والأصل أن الذراع يشبه الأصل من حيث أن القبة تزداد بزيادته والوصف من حيث أنه يصير أطول واقصر فباعتبار الأول صار كل مبيعاً عند بيان حصّة كل ذراع وباعتبار الثانى لم يقابله شىء عند بيان حصّة المجموع وفيه أشعار بأن ما وجه من الزائد على الذراع من الكسر لم يقابله شىء من الثمن فهو للمشتري بلا خيار وقال محمد أنه يأخذه بالحصّة مع الخيار وعند أبى يوسف رحمه الله يفرض الكسر صحيحاً أن شاء والأول قول أبى حنيفة رحمه الله وهو الأصح ومنهم من قال أن الخيار فيما يتفاوت جوانبه كالتفصيل والسر اويل وأما فيما لا يتفاوت كالسكر باس فلا يأخذ الزائد لأنه فى معنى المكيل كما فى المحيط (وصح بيع البر) والشعير (فى سنبله) أى حال كونه فيما على الزرع بشعير وبر ودرهم فلو باعه بجنسه لم يجز لشبهة الربا (و) بيع (الباقلاء ونحوه) كالسمسم والارز والجوز (فى قشره الأول) الظاهر فصيح فى القشر الثانى لأنه ماحق بالمقصود والتخليص بالدياس والنذرية فى هذه الصور على البائع كما فى الاختيار والقشر بالكسر غشاء الشىء خلقة أو عرضاً كما فى القاموس (و) صح (بيع ثمرة لم يبد) من البدو بالتشديد (صلاحها) أى لم يظهر صيرورتها منتفعاً بها بأن يأكلها حيوان وقيل أنه لا يصح والصحيح الأول كما فى الكافى وغيره فلو بيع مثل ورد الكمثرى مع أوراقه جاز تبعاً عند الكل وفيه إشارة إلى أن البيع قبل الظهور

لم يصح

٢ (وفيه) أى فى قوله لم يبد صلاحها (إشارة إلى أن البيع) الخ لأنه يدل على أن نفس الثمر ظهرت لكن لم يبد صلاحها كما فسر به أبو المكارم (غواص البحرين)

م (بالفارسية برباغ) ولعل لفظ برباغ مصحف بغير معنى حاصل باغ (و) الحال ان (بعضها) اى ثمار البستان (لم تخرج) بملة حالبة من مفعول اشترى (بجوازه) اى بيع ثمار البستان الذى بعضها لم يخرج (بتبعية الموجود) اى الذى خرج (من) المعدوم) اى الذى لم يخرج م (ولو بيع الاشجار اى اشجار هذا البستان) ايضا) اى كاثماره (الباقي) اى الغير الخارج ولم يدرك (على ملك المشتري) وهذا حيلة ان لا يفيض الى النازعة (و) الحيلة (لو لم يرض به) اى ببيع الاشجار (البائع اشترى الموجود ببعض الثمن) المقرر للكل (منتفعة) اى بها ففى العبارة حذف واىصال (وعظمت) اى كبرت او صارت ذا عظم م (وانما ذكره) اى قوله اوقد بدا (وان كان السابق) اى قوله لم يبد (مشيرا اليه) لانه اذا صح بيع مالم يبد فبيع ما بدا يصح بطريق الاولى (لفائدة) علة ذكر (ستعلم) اى انت اوهى بقوله ولو بدا صلاحها فان تركها بامر الخ اوقوله ولا يفسد عند محمد ان بدا (١١) كتاب البيع

لم يصح كما اذا اشترى ثمار بستان يقال بالفارسية برباغ وبعضها لم يخرج وافنى الفضلى وغيره بجوازه بتبعية الموجود اذا كان اكثر من المعدوم ولو بيع الاشجار ايضا حتى يحدث الباقي على ملك المشتري جاز عند الكل فلو لم يرض به البائع اشترى الموجود ببعض الثمن وآخر البيع فى الباقي الى وقت وجوده الكل فى المحيط (اوقد بدا) صلاحها وصارت منتفعة وعظمت وانما ذكره وان كان السابق مشيرا اليه لفائدة ستعلم واعلم ان النضج من الشمس واللون من القمر والطعم من سائر الكواكب (ويجب) على المشتري فى الحال (قطعتها) اى قطع ثمرة ولو بدا صلاحها فان تركها بامر بغير شرطه جاز وطاب الفضل وبغير امره تصدق بالفضل الا اذا تناهت او استأجر شجرها ولو باطله لانها غير معتادة كما فى الاختيار (وشرط تركها على الشجر) والرضى به (يفسد البيع) عندهما وعليه الفتوى كما فى النهاية ولا يفسد عند محمد ان بدا صلاح بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى كما فى المضمرات وفيه اشارة الى انه اذا باع بشرط القطع جاز كما اذا باع نصف الزرع من شريكه كما فى المحيط وفيه

* ٩٤

٦ قوله ويجب على المشتري فى الحال اى اذا طلب البائع قوله ولو بدا صلاحها اى يجب قطع الثمرة بدا صلاحها او لم يبد (فان تركها) اى الثمرة فى الاشجار اى لم يقطعها (بامر) اى بامر البائع (بغير شرطه) اى بغير شرط ترك القطع حال العقد (جاز) اى الترك وطاب الفضل (وبغير امره تصدق بالفضل) بان يقوم قبل تنهاى الشر وعظمه وبعده فيتصدق بفضله ما بينه ما لانه حصل بحجة محظورة (الا اذا تناهت) اى لم يتصدق بالفضل ان تركها بغير امر البائع اذا تناهت الثمرة وعظمت صورته اذا باع ما تنهاى عظمه فتركه المشتري بغير امر البائع واذنه فانه لم يتصدق بشيء لانه لم يزد فى ذاتها شيء بل هذا تغير حالة اى تغير من وصف الى آخر بواسطة انضاج الشمس عليه نعم عليه اثم غصب المنفعة يتعلق به لابلعين البيعة باثبات خبث فيها كذا فى فتح القدير (او استأجر شجرها) عطف على قوله تناهت اى اذا تركها باستئجار الشجرة فانه لم يتصدق بشيء لوجود الاذن (ولو باطله) اى الاجارة (لانها غير معتادة) اى لعدم التعارف فى اجارة الاشجار وعدم الحاجة فان الحاجة ليست بتبعية فى تلك الاجارة لانها انما تتبع لو لم يمكن الا بالاستئجار وههنا يمكن بان يشتري الثمار مع اصولها فيتركها عليها ولا يخفى ما فى هذا من العسر فانه يستدعى شراء ما لا حاجة اليه او ما لا يقدر على ثمنه وقد لا يوافق البائع على بيع الاشجار فالاول اى الاستئجار اولى من الشراء واصل الاجارة مقتضى القياس فيها البطلان الا ان الشرع اجازها للحاجة فيما فيه تعامل ولا تعامل فى اجارة الاشجار المجردة فلا يجوز فاذا بطلت بقى الاذن معتبرا فيطيب الفضل كذا فى فتح القدير (لناظره) ٧ (وفيه) اى فى افساد شرط الترك لكونه خلاف مقتضى العقد (اشارة الى انه اذا باع بشرط القطع جاز) لكونه على وفق مقتضى العقد (كما) جاز (اذا باع) الخ (وفيه) اى فيما فى المحيط - (غواص البحرين)

- (انه لو باع من انسان) شريك لاخر (نصيبه من مبطخة) يعنى خربوز زار (لايجوز وان رضى به) اى بالمبيع (شريكه) اى البائع (فينبغى) حيلة (ان يشتري) هذا الانسان (كلها) اى كل المبطخة (منه) اى من الشريك البائع له الفضولى فى غير ملكه ٢ (ثم يفسخ) الشريك (فى) ملكه (النصف) فتبقى المبطخة مشتركا بينه وبين هذا الانسان ٣ (وفيه) اى فى قوله قدر معلوم اى معيار فى الشرع (لانه استثناء القليل من الكثير) وهو متعمد فى الشرع للحاجة (غواص)
 ع قوله لانه استثناء القليل اعلم ان الدليل غير مطابق للدعوى لان الدليل يقتضى ان يكون المبيع شيئا ورطلا مستثنى منه والدعوى تقتضى كون رطلا مبيعا وهذه العبارة مشهورة بالاشكال قد تحير فى حلها جم غفير من العلماء الكبار فى البخار والبغار واقول فى حله على ما سمعته من بعض الاساتيد ان هذه العبارة وقعت على طريقة صنعة الاحتياك وهى حذف الجزء الاول من الجملة الثانية بقرينة الجزء الاول من الجملة الاولى وحذف الجزء الثانى من الاولى بقرينة الثانى من الثانية فيكون ههنا تقدير الكلام هكذا لو باع ثمرة بستان واستثنى رطلا تحذف ثمرة بستان بقرينة رطلا وحذف واستثنى بقرينة باع بمعونة المقام فقوله باع ورطلا وان لم يكن قرينة لحذف ثمرة واستثنى (١٢)

فصل خيار الشرط

انه لو باع من انسان نصيبه من مبطخة لايجوز وان رضى به شريكه فينبغى ان يشتري كلها منه ثم يفسخ فى النصف (كاستثناء قدر معلوم) منها كالنصف والصاع والصبرة لان الباقي مجهول وزنا ومشاهدة ولم يفسد فى ظاهر الرواية كما فى الهداية وفيه اشارة الى انه لو باع رطلا صم لانه استثناء القليل من الكثير كما فى الكرماني

فصل

(صم خيار الشرط) اى الاختيار للفسخ او الاجازة بسبب شرطه ولو بعد البيع فالخيار اسم من الاختيار والاضافة كصلوة الظهر ويجوز ان تكون كصلوة الاولى اى الخيار المشروط او كجرد قطيعة اى الشرط الذى يوجب الخيار (لكل منهما) اى البائع والمشتري منفردا (اولهما) جميعا وفيه اشعار بانه لا يختص بالمبيع الصحيح ولايجزى فى الصرف والسلم حتى لو شرط لبطل كما يأتى (ثلاثة ايام) بالنصب على الطرف او بالرفع على الابتداء والخبر هو الطرف المتقدم ويجوز ان يكون هو مبتدأ على نحو قوله

فى حد ذاتهما لكنهما يكونان قرينة بملاحظة المقام ومعونته فاذا عرفت ما ذكرنا تحققت انطباق الدليل على المدعى تأمل لعل الله سبحانه يوفقك بما لم يوفقنا (لناظره)

فصل فى شرح رموز

(فصل صم خيار الشرط) اى صم (الاختيار للفسخ او الاجازة بسبب شرطه) اى ذلك الاختيار ثم فرع من التفسير المذكور امرين فقال (فالخيار اسم من الاختيار) لا من الخبر (والاضافة) مبتدأ خبره (كصلوة الظهر) فى انها من اضافة الشئ الى سببه والجملة عطف على ميز فاء التفریع فالعنى صم الخيار بسبب شرطه كما ان وجوب الصلوة بسبب دخول الوقت للظهر مثلا (ويجوز ان تكون) الاضافة (كصلوة الاولى) يعنى من اضافة الموصوف الى الصفة يجعل الشرط بمعنى المشروط (اى) صم (الخيار المشروط او) يجوز ان يكون (كجرد قطيعة) يعنى من اضافة الصفة الى الموصوف اى قطيعة جرد فالعنى صم الشرط الخيار موجبه بالفتح فيكون من قبيل التوصيف بحال المتعلق وهو الموجب كما افاد بقوله (اى) صم (الشرط) الذى يوجب الخيار) يشير الى ان الاضافة على هذا الادنى الملازمة واما على الاول بمعنى

اللام اى لاجل الشرط وعلى الثانى بانية اى الخيار الذى هو الشرط اى المشروط تعالى

٢ (وفيه) اى فى قوله ولهما (اشعار بانه) اى خيار الشرط (لا يختص بالمبيع الصحيح) وجه الاشعار بطريقتين اما اولافلان الضمير الى البائع والمشتري والمتعاقدان فى البيع الفاسد يطلق عليهما البائع والمشتري يدل على ما قلنا قوله فيما بعد ولجعل الضمير الخ ولتنبيه الضمير دخل ايضا فى الاشعار واما ثانيا فمن حيث ان فى البيع الفاسد خيار الفسخ لكل من المتعاقدين وان لم يشترط فلو شرط فهو جري على موجبه (و) اشعار بانه (لايجزى فى الصرف) وجه الاشعار باعتبار ان الكلام ينجر ربطه الى قوله صم فيفهم منه انه لا يضر فى العقد وفى الصرف والسلم يضر كما اشار اليه بقوله (لبطل) فقوله (حتى لو شرط) الخ اشارة الى وجه الاشعار كما لا يخفى (بالنصب على الظرفية) اى على انه مفعول فيه باعتبار تميزه لقوله خيار الشرط (او بالرفع على الابتداء) اى على انه مبتدأ مؤخر (والخبر هو الطرف المتقدم) اى قوله لكل منهما (ويجوز) (ان يكون هو) اى قوله ثلثة ايام جملة اعتراضية لدفع ان يقال كيف يصح ان يكون ثلثة ايام مبتدأ وهو ظرف باعتبار المضاف اليه فاجاب بانه يجوز (على نحو قوله تعالى) اى على طرزه فى الاحتياج الى الحذف اى خيار ثلثة ايام كما فى ومنهم الخ (غواص)

- (ومنهم دون ذلك) فدون ذلك مع انه من الظروف مبتدأ بمعنى ومنهم اناس دون ذلك اي منحطون عن الفلاح كذا في القاضى في آخر سورة الاعراف ومنهم غير مقدم وليس هو ابداء احتمال ثالث كما نوهم بان يرجع هو الى الطرف المتقدم يكون ثلثة الخ خبره نعم هذا التوجيه جار في النظر لكون كلمة من التبعية في قوة بعض الناس كما اجراه صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول الخ ايضا الا انه فيما نحن فيه بمعنى في حرف اللام لاصحة له من حيث المعنى (فيكون) اي الطرف المتقدم نرفع على قوله او بالرفع على الابتداء والخبر الخ (من قبيل التجازب) حيث تجازب في قوله لكل منهما ما قبله وما بعده فانه كما له تعلق ببندائه له تعلق بقوله صح خيار الشرط من حيث انه صفة الخيار اوضح وهو التجازب المصطلح عند الش المحقق كما ارتكبه في مصنفاته وليس هو التنازع النحوي كما ظن بعضهم (لا يجوز) اعتبار (التوقف) اي على الاجازة في الثلث (او) باعتبار (الفساد) رأسا وبالفعل (بشرط التعيين) اي تعيين الاكثر بان قال لي الخيار عشرة ايام او شهرا او سنة ولو قال لي الخيار اكثر من ثلثة ايام لا يجوز بالاتفاق للجهالة وعدم التعيين (ولو جعل الضمير المجزور) في لكل منهما ولها (ال) مطلق (العاقدين عقد البيع او غيره) (وغيرها) مالم يسبغ من العقود ٢ (عنده) اي الامام بناء (على تخريج الخراسانية) بالنظر الى ارتفاع التوقف (او) على تخريج (العراقية) بالنظر الى ارتفاع الفساد (والاول) اي القول بالتوقف وارتفاعه كما عند الخراسانيين (اوجه) في الشئ لا يحنيفه رحمه الله انه باجازه في الثلث اسقط الفساد قبل تفرره فصار كما لو باع جذعا في سقى ثم نزع وسلمه وذلك لانه انعقد فاسدا اذ الظاهر دوامها (١٣) فصل خيار الشرط

تعالى ومنهم دون ذلك فيكون من قبيل التجازب (او اقل) منها (لا) يجوز بالتوقف او الفساد كما يأتي (اكثر) منها عنده وهو الصحيح واما عندهما فيجوز بشرط التعيين كما في المحيط ولو جعل الضمير المجزور للمتعاقدين لكان شاملا للاجارة والكتابة والتسمة والصالح عن المال والرهن والخلع وغيرها كما في العمادى (الا انه) اي البيع بشرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام (يجوز) اي يرتفع التوقف او الفساد عنده على تخريج الخراسانية او العراقية والاول اوجه كما في النهاية (ان اجاز) البيع (في الثلاث) من الايام فترك التاء لحذف التمييز وفيه نسامح فانه لو اجاز في الليل الرابع جاز ولو دخل في الصبح بلا اجازة فقد تقرر الفساد كما قال اهل خراسان والكلام مشير الى انه لو لم يكن الخيار موقتا لم يكن له الاجازة في الثلاث وقد جاز عند الكل وكذا بعده عندهما خلافا له وعن ابي

على الشرط فاذا اسقط الزائد قبل مجيئه تبين ان الامر على خلاف ذلك فانقلب صحيحا وهذا قول مشايخ العراق اولان الفساد اتصال اليوم الرابع بالثمة فاذا اجاز من له الخيار قبله لم يتصل الفساد بالعقد وصار كأنه لم يشترط الخيار في الرابع وهذا عند مشايخ خراسان فان عندهم العقد موقوف على اسقاط الزائد فاذا مضى جزء من الرابع فسد العقد الخ وفي شرح الوافي وهذا الوجه اوجه انتهى

٣ فترك التاء لاجل (حذف) اي محذوفية (التمييز) فانه اذا حذف يجوز ترك التاء كما قالوا (وفيه) اي في قوله ان اجاز في الثلث (تسامح) لكونه عبارة عن الايام ٤ (والكلام) اي قول المصنف ان اجاز في الثلث (مشير الى انه لو لم يكن الخيار) اي المعهود المتنازع فيه وهو الخيار الى اكثر من ثلثة ايام (موقتا) اي معين بوقت معين بان يكون ابدى او مطلقا او موقتا بوقت مجهول حاصله مالا يجوز عندهما ايضا كما اسلف بقوله وما عندهما فيجوز

بشرط التعيين (لم يكن له) وظيفة (الاجازة في الثلث) وجه الاشارة ان كلمة ان كذا ولو سور المهمة عند الميزانيين فقوله ان اجاز في الثلث مهمة وهي في قوة الجزئية فتفيد ان وظيفة التجويز في الثلث في بعض صور الخيار الى الاكثر دون بعض فما هو فاسد متفق اولى لتصحیح هذه المهمة فتفيد ان مالم يكن الخيار فيه معين ليس فيه وظيفة الاجازة في الثلث وسنخ الى بعد ما حررت بهذا بليغة ويومها مطالعة اخرى اظهر وهي ان المراد من (الكلام) ما كتب من اول الفصل الى هنا حيث قيد صحة اصل الخيار بوقت وقال ثلثة ايام واقل كذا قيد بالوقت فساده ايضا وقال لا اكثر منها لان الاكثرية من ثلثة ايام يستلزم التوقيت ايضا ثم استثنى من هذا القيد طريق التصحيح وهو الاجازة في الثلث فيشير الاول (الى انه لو لم يكن الخيار) اي اصل خيار الشرط (موقتا) بوقت معين بان كان ابدى او مطلقا لم يذكر الوقت اصلا او موقتا بوقت مجهول فسد العقد متفقا بانا كما في المحيط واذا فسد من اصله (لم يكن له) وظيفة التصحيح (بالاجازة في الثلث) لانها طريق في القيد ومستثنى منه فالمراد بالخيار على هذا مطلق خيار الشرط فتأمل ثم اختر ما طاب لك (وقد جاز) حاله رد لاشارة الكلام (عند الكل وكذا) له الاجازة (بعده) اي الثلث (عندهما خلافا له) اي الامام في الزاهدى واذا لم يكن الخيار موقتا فله الخيار في الثلث ويفسد العقد بمضى الثالث وعندهما يجوز اختياره بعد ما وينقل جازا انتهى وفي البرجندى عن الذخيرة ذكر في الاصل انه اذا لم يكن الخيار موقتا بوقت فلصاحب الخيار ان يختار في الثلث وبعد الثلث يفسد البيع وعندهما لا يفسد (ع)

٢ (بعد مضي سنة اى لم يعط) المشتري (البائع) مفعول اول (الثنى مفعوله الثانى) اى النقد بمعنى الاعطاء (فلا بيع بينهما) اى المتعاقدين (فان العقد) علته قوله وكذا اى مثلا الخ (فى الاولين) اى فيما شرط الى ثلثة او اقل منهما (جائز) (عند) الاثمة (الثلثة وفى الثانى) باعتبار عبارة المتن وهو او اكثر منهما والا فهو الثالث كما فى بعض النسخ (عنده) اى الامام (يرتفع) فساد (بالنقد قبل) طرف النقد (وموقوف) عطف على فاسد اى عنده (فلا يفسخ) اى مع فساد الصواب ولا يفسخ بالاولا لانه ضم حكم من الخارج خلافة وليس مما يتفرع عما قبله فلا وجه للقائه (ولذا) اى لاجل انه لا يفسخ (لو اعتقه المشتري) شرط الخيار الى اكثر (وهو) اى العبد المبيع مثلا (فى يده) اى المشتري (ينفذ) الخ (واما) الثانى (عندهما) فجاز كما فى النظم (سوفيه) اى فى تنفيذ صحة خيار النقد بالوقت حيث قال الى ثلثة ايام او اكثر (اشارة الى انه) اى شرط خيار النقد (لو لم يبين الوقت اصلا) لامعينا ولا مجهولا كان يقول ان لم يتقد الثمن لا بيع بيننا (كالايام) كان يقول ان لم ينقد الثمن اياما فلا بيع (فقد فسد) كما قال فى العناية وهما فاسدان ع (اى) المقبوض (ل) اجل (الشري) فالاضافة اى اضافة السوم الى الشراء (للبيان) وكلمة على للتعليل ولم يذكره لان البيان انما يتم به على تقدير كون التفسير بالمصدر الثلاثى واما اذا كان من باب الاستفعال فيكون النسخة بدون اللام على انه تفسير لدخول على يدل على هذا تفسير السوم بالاشراء فى آخر فصل البيع الباطل لكن هنا قد فسر شوم المشتري بالاستنبام بمعنى طلب العرض على البيع فهو يؤيد الاول (فالتفسير) اى تفسير شوم الشري بالعرض على البيع كما فسر ابو المكارم (لا ينفى) الخ (احدهما انه) اى العرض على البيع فعل (من البائع) ه (وما نحن فيه) اى شوم الشري فعل (من المشتري) فلا مناسبة بين التفسير والمفسر (و) الوجه (الثانى) التفسير بالعرض على البيع وان سلم هو (الاكتفاء بجزء المعنى) لان تمام المعنى على ما فى المغرب العرض على البيع مع بيان الثمن واقتصر عليه المفسر المذكور على الجزء الاول فهو قصر بل هو غير جائز لعدم ما نعية التفسير لما نوره بقوله (الا ترى انه لو قال) من غير بيان الثمن (اذهب بهذا الثوب فان رضيت) اى انت (فهلك لا يضمن) مع ان التفسير المذكور صادق عليه فيفسد التشبيه (ولو قال) اى مع بيان الثمن (ضمن قيمته) فيصح التشبيه فظهر ان الاكتفاء المذكور لا يصح (غواص)

يوسف رحمه الله انه اذا شرط الخيار يوما بعد سنة جاز البيع وله الخيار يوما بعد سنة كما فى المحيط وغيره (وكذا) اى مثل خيار الشرط فى الصحة (ان شرط انه) اى المشتري (ان لم ينقد) اى لم يعط البائع (الثنى) مفعوله الثانى اى ثمن العبد مثلا (الى ثلاثة ايام) او اقل (او اكثر) منها (فلا بيع) بينهما ويسمى خيار النقد فان العقد فى الاولين جائز عند الثلاثة وفى الثانى فاسد عنده يرتفع بالنقد قبل مضي اليوم الثالث على تخريج العراقية وموقوف بفسد بلا نقد اذا مضى اليوم الثالث على تخريج الخراسانية كما فى المحيط فلا يفسخ العقد وهو الصحيح ولذا لو اعتقه المشتري وهو فى يده ينفذ عتقه ولو كان فى يد البائع لا ينفذ واما عندهما فجاز كما فى النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا او بين مجهولا كالايام فقد فسد كما فى الذخيرة (ولا يخرج مبيع عن ملك بائعه) بالاتفاق (مع خياره) فيخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل فى ملك البائع عنده ويدخل عندهما (فهلكه) بالضم اسم او مصدر اى هلاك المبيع (فى يد المشتري) مدة الخيار يكون على ضمانه (بالقيمة) فى القيسى وبالمثل فى التلى وعن الشيخين بالمسمى (كالمقبوض على سوم الشراء) اى للشري فالاضافة للبيان والسوم من المشتري الاستنبام ومن البائع العرض على البيع مع بيان الثمن كما فى المغرب فالتفسير بالعرض على البيع لا ينفى من وجهين احدهما انه من البائع وما نحن فيه من المشتري والثانى الاكتفاء بجزء المعنى الا ترى انه لو قال اذهب بهذا الثوب فان رضيت اشتريته فذهب بها فهلك لا يضمن ولو قال ان رضيت اشتريته بعشرة فذهب فهلك ضمن قيمته

وعليه
المفسر المذكور على الجزء الاول فهو قصر بل هو غير جائز لعدم ما نعية التفسير لما نوره بقوله (الا ترى انه لو قال) من غير بيان الثمن (اذهب بهذا الثوب فان رضيت) اى انت (فهلك لا يضمن) مع ان التفسير المذكور صادق عليه فيفسد التشبيه (ولو قال) اى مع بيان الثمن (ضمن قيمته) فيصح التشبيه فظهر ان الاكتفاء المذكور لا يصح (غواص)

٢ (والاصل ان البذل الذي) سواء كان ثمنًا او مبيعًا (عن ملكه) اى من له الخيار (يفعله) اى المشتري صلة الصبرورة (او بفعل اجنبى) بالاضافة (والا) اى ان ارتفع (فهو) اى المشتري (على خياره) كما كان (ح) اى فى مدة الخيار ثم فرع على قوله والمراد عيب الخ فقال (فاذا تعيب) اى بعيب لا يرتفع فى مدته (بطل) الخ (لكن لا يملكه) استدراك من قول ويجزى مع خيار المشتري الخ لانه يتبادر منه بحكم العادة انه اذا خرج من ملك البائع يدخل فى ملك المشتري فرفعه بقوله لكن الخ (مستقرة) بالفتح فيه انها وان خرجت عن ملك البيت ولم تدخل فى ملك الورثة لكنها دخلت فى ملك الغرماء فالاسلم التمثيل بدار اشتراها قيم اى منولى (الكعبة او المسجد له) اى لاجل احدهما مثل قيام خدامهما ووضع آلات كنسهما فانها تخرج عن ملك البائع ولا تدخل فى ملك القيم حيث يكون هي وقفا ايضا ولما اثبت المشروعية بالنظير الشرعى اراد ان يثبتها بالاستدلال فقال (ولذا) اى لكونه مشروعا فى الجملة يفيد صبرورة المشتري

(١٥)

فصل خيار الشرط

وعليه الفتوى كما فى النهاية (ويخرج) المبيع عن ملك البائع (مع خيار المشتري) فلا يخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البذل الذى من جانب من له الخيار لا يخرج عن ملكه (فهلكه) اى المبيع (فى يده) اى المشتري يكون (بالثمن كتعيبه) اى صبرورة المبيع ذاعيب فى يده بفعله او بفعل اجنبى او بفعل المبيع او بآفة سناوية كما فى الكافى والمراد عيب لا يرتفع فى مدة الخيار كقطع اليد والا فهو على خياره كما فى النهاية فاذا تعيب بطل خياره فعليه الثمن (لكن لا يملكه) اى المبيع الخارج عن ملك البائع (المشتري) وهذا عنده واما عندهما فبملكه المشتري والتعويل على الاول لان كون الشئ ملوكا بلا مالك له مشروع فى الجملة كتركة مستقرة بالدين كما فى النهاية وكذا اشتراها قيم الكعبة او المسجد له ولذا وجبت به الشفعة كما فى النظم فاذا لم يملكه عنده (فلا يثبت احكام الملك) فى مدة الخيار (كعتق قريبه) اى لا يعتق ذورهم محرم منه اذا اشتراه بالخيار لانه لا يملكه (ونحوه) كعتق مشتري بالخيار اذا خلق المشتري ان ملكته فهو حر وكفساد النكاح اذا اشترى زوجته بالخيار وكالاجزاء عن الاستبراء اذا حاضت المشتراة فى مدة الخيار وكالهلاك على المشتري بالخيار اذا اودع عند البائع بعد

بالحيار احق بها تصرفا لانه ملكه كما يفيد التقديم (وجب) اى ثبت (به) اى بالشراء بالخيار الحكم الشرعى وهو (الشفعة) للمشتري المختار بالاتفاق او بالاجماع كما فى فتح القدير اورد المسئلة طريق الاعتراض على هذا المقام فقال وقد اورد على هذا بانه لو لم يثبت الملك للمشتري لم يستحق به الشفعة لان استحقاقها بالملك ولذا لا يثبت بحق السكنى لكنها يستحقها اذا بيعت دار بجوارها بالاتفاق والاجماع اجيب بانه انما يستحقها لانه صار احق بها تصرفا لانه ملكها كالعبد المأذون يستحقها اذا بيعت دار بجواره بهذا المعنى وحاصل هذا منع قصر استحقاق الشفعة على حقيقة الملك بل هو او مافى معناه وهذا نكفى لاجتناج اليه وسبأى المسئلة معللة بالزام المبيع فكذا فى ضمن طلب الشفعة فيثبت مقتضى تصحيحا انتهى اقول بالفرض لو كان فى هذه المسئلة رواية ان ليس للمشتري بالخيار الشفعة لحملنا كلام الشارح المحقق على هذه الرواية بحمل الوجوب على المعنى اللغوى بان يفسر قوله (ولذا) اى لاجل انه لا يملك (وجب) اى سقط (به) اى بالشراء بالخيار (الشفعة كما فى النظم) فمثلا وحقيقة مراده يظهر بالرجوع الى النظم (غواص البحرين) ٣ القيم بكسر الياء المشددة بر نسبه نك امورن واحوالن كوروب كوزتن كشى جمعى قوائم ومقوى (اخترى) ع قوله وكالاجزاء عن الاستبراء يعنى لو اشترى جارية على ان له بالخيار تخاضت فى مدة الخيار او وجد بعض الحيضة فيها ثم اختار المبيع لا يجتزأ اى لا يكتفى بذلك الحيضة لانها قبل الملك والموجود بعد الملك بغض

الحيضة فلا بد من حيضة اخرى لحل الوطى كذا فى فتح القدير (قوله) وكالهلاك اى كعروض الهلاك (على المشتري) بصيغة اسم المفعول اى المبيع (بالخيار اذا اودع عند البائع بعد القبض) يعنى اذا قبض المشتري بشرط الخيار المبيع باذن البائع ثم اودعه عند البائع فهلك فى يده فى مدة الخيار هلك من ملك البائع لا ارتفاع القبض بالرد لانه لالم يملكه ارتفع القبض بالايديع لانه لا يصح ان يكون مودعا لملك نفسه فلا يكون الايديع صحيحا وهلاك المبيع قبل القبض يبطل المبيع كذا هنا كذا فى فتح القدير (لناظره)

القبض فانه لا يثبت هذه الاحكام عنده وتثبت عندها وعن ابي يوسف رحمه الله اذا اشترى عبدا على انه بالخيار لم يجبر البائع على دفع العبد الى المشتري ولا المشتري على دفع الثمن اليه ولو دفع احدهما يجبر الآخر كما في المحيط (والفسخ) اى فسخ العاقد بعقد الخيار بان يقول احدهما فسخت هذا البيع او تركته كما هو المتبادر (لا يعمل) في رفع العقد (الا ان يعلم صاحبه) فلا يشترط حضوره ولا رضاه ولا القضاء عليه (في المدة) للخيار فلا يعمل ان علم بعدها فان فسخ فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف عند الطرفين وفي رواية عن ابي يوسف رحمه الله وعنده يعمل بدون العلم كما في المحيط ولو اختفى صاحبه في الايام الثلاثة فان طلب عن القاضي ان ينصب عن صاحبه خصما ليرده عليه قيل ينصبه وهو اختيار نصر بن يحيى وقيل لا ينصب وهو اختيار ابي عبد الله البايع وأن طلب الاعذار والاعداء بان يبعث مناديا ينادى على باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلان بن فلان يريد رد البيع فان حضرت والانقضت البيع فعن محمد رحمه الله في رواية يجيبه الى ذلك وفي رواية لا يجيبه لكن يأخذ من صاحبه وكيل ثقة حتى يرد عليه وفي قيد التبادر اشعار بانه ان فسخ بفعله عمل بلا علم صاحبه بلا خلاف كالوطى والتقبيل وكرهن المشتري وهبته واجارته وكذا من البائع مع التسليم كما في العبادى وسيشير اليه (بخلاف الاجازة) فانها تعمل بدون العلم (ويسقط الخيار بمضى المدة) وبموت من له الخيار كما في الكافي وباغمائه وجنونه في المدة فلو افاق فيها فالاصح انه لا يسقط كما اذا سكر من الحمر او البنج كما في المحيط ولما فرغ عما يفسخ من القول العام شرع فيما يختص بالمشتري من الفعل فقال (وما) اى بما (يدل على الرضا) بالبيع من فعل لا

(قوله وتثبت عندهما) اى فى الاولى يعتق قريبه وفى الثانية يصير المبيع حرا وفى الثالثة يجتزأ بالمبيضة التى وقعت فى مدة الخيار لوجودها فى الملك وفى الرابعة يهلك المبيع المودع عند البائع من مال المشتري لصحة الأبداع باعتبار قيام ملكه (لناظره)

٢ (كما هو) اى الفسخ بالقول (المتبادر) من لفظ الفسخ لانه الفرد الكامل (ولا القضاء) اى قضاء القاضي بفسخ العقد على صاحبه

٣ (وعنده) اى مذهب ابي يوسف رحمه الله (انه يعمل بدون العلم ايضا) (غ)

٤ (وان طلب) اى المشتري (الاعذار او الاعداء) نقل عنه الاعذار عذر درست آوردن والاعداء يارى كردن انتهى وفى البرازية يسمى احضار الخصم اعداء (فان حضرت) فيها (والا نقضت) انا القاضي (امكن يأخذ) وقت العقد (من صاحبه) للاحتياط (وكيل ثقة) الخ (وفى قيد) الفسخ بالقول بناء على (التبادر) اشعار بانه ان فسخ بفعله (اى بتصرف المشتري تصرف الملاك فى الثمن اذا كان عينا كالامة مثلا فلا غبار فى التمثيل بقوله (كالوطى والتقبيل) الخ (وكذا) يعمل بلا علم المشتري اذا كان هذه التصرفات فى البيع (من البائع مع التسليم) اى فى الرهن والهبة والاجارة (غ) ٥ اى من البائع لا من المشتري لوجوب الاستبراء عليه (منه)

٦ (وسيشير) المصنف (اليه) اى الى ان الفعل يعمل بلا علم الآخر فى الفصل الاثنى بقوله وتصرف يوجب حقا لغيره الخ (من القول العام) للبائع والمشتري (بالبيع) صلة الرضى (غواص البحرين)

- (في غير الملك) أي الأفيه كالوطى^٤ (بجال) من الأحوال (للامتحان) كالطبخ والتخبير (كالركوب الخاص) يعني اللام للعهدة إشارة إلى ركوب خاص يدل عرفاً على الرضى كالركوب مرة ثانية مثلاً لا مطلق الركوب فلا تناسخ كما ظن^٢ (وفيه) أي في التمثيل بالركوب الخاص (اشعار) على قيامه^٣ (والأسكان) ولو بلا اجر (والمرمة) أي التعيير (والتجصيص) من الجص (لا يصح شراء الأحد الواقع) الخ بشرط تعيينه^٤ (والاكتفاء) بشرط التعيين دون أن يقول على أن لي خيار إلى ثلاثة أيام وتعيين أحد منهما أو منها (مشير إلى أن خيار الشرط) مع خيار التعيين (لا يشترط فيه) أي في شرط التعيين (وقيل يشترط) خيار الشرط مع خيار التعيين ثم فسر هذا الاشتراط فقال (فيشترى أحد ثوبين) الخ (وهو) أي الخيار في أخذ أيهما شاء (ب) سبب (الخيار ثلاثة أيام) أي لا يكون بدون أو ضمير (هو) راجع إلى المشتري بخيار الأخذ المذكور أي يكون (هو بالخيار) أي مختاراً (إلى ثلاثة أيام) والمجمل حال ثم أتت في ثلث نسخ بدل أيام لفظ شهر وأظن أنه غلط كما لا يخفى (وهو) أي الاشتراط (الصحيح) بناءً (على ما قال السرخسي) والفرق بين قول هذين الإمامين وبين القيل الاتي انهما يقولان بها يقولان على أن هنا رواية واحدة هي عدم الاشتراط على ما ذهب إليه فخر الإسلام وهي الاشتراط على ما ذهب إليه السرخسي والقيل يقول ههنا روايتان فهو محاكمة وجمع بينهما فتأمل ولا تغفل^٥ (وقيل فيه) أي في اشتراط خيار الشرط في خيار التعيين (روايتان فعلى الأول) وهو رواية فخر الإسلام (يصح العقد بدونه ويلزم) البيع (في أحدهما) الآن له وظيفة الاختيار أيهما شاء (فلا يردهما) أي ليس له وظيفة رد المجموع (وعلى القول الثاني) كما للسرخسي (أنعكس الحكم) أي لا يصح العقد بدونه ولا يلزم شيء منهما فبرد المجموع (والى أنه يجوز البيع مع الخيار) أي خيار التعيين (ثلاثة أيام فصاعداً) لأنه لم يخص بثلاثة أيام كما في خيار الشرط فيشير إلى أن خيار التعيين فيها زاد ثلاثة أيام ففائدة الإشارة في قوله فصاعداً^٦ (وهذا) أي جواز البيع مع خيار التعيين صاعداً من ثلاثة أيام (على تخريج) الخ (هذا الخيار) أي خيار التعيين (غواص)

يحتاج إليه للامتحان أو يحتاج إلا أنه لا يحل في غير الملك بجال فإنه لو فعل مرة يدل على الرضاء بخلاف ما لو فعل ما يحتاج إليه للامتحان أو يحل في غير الملك فإن الاشتغال به مرة لا يدل على الرضاء كما في المحيط (كالركوب الخاص فلو ركب دابة لينظر إلى سيرها لا يدل على رضاه كما لو ركبها ليردها أو ليستقيها أو ليعلفها وفيه اشعار بأنه لو استخدم الجارية مرة للامتحان ثم أخرى فإن كان من نوع واحد فهو رضا والأفلاكما في المحيط (والوطى) والمس والتقبيل والنظر إلى الفرج بشهوة والأسكان والمرمة والبناء والتجصيص والهدم ورعى الماشية وكرى الأنهار كما في المحيط ثم شرع في خيار التعيين (فقال وشراء أحد الثوبين) أو العبدین (أو أحد ثياب (ثلاثة) عشرة دراهم (على أن يعين) المشتري بالقول أو الفعل (أحداً) منهما أو منها (صح) الشراء استحساناً (لا) يصح شراء الأحد الواقع (في الأكثر) من الثلاثة كشراء أحد الأربعة للتعامل في الأول دون الثاني والاكتفاء مشير إلى أن خيار الشرط لا يشترط فيه وهو الصحيح على ما قال فخر الإسلام وقيل يشترط فيشترى أحد الثوبين على أنه بالخيار يأخذ أيهما شاء وهو بالخيار ثلاثة أيام وهو الصحيح على ما قال الإمام السرخسي كما في النهاية وقيل فيه روايتان فعلى الأول يصح العقد بدونه ويلزم في أحدهما فلا يردهما وعلى الثاني انعكس الحكم وإلى أنه يجوز البيع مع الخيار ثلاثة أيام فصاعداً عنده وهذا على تخريج ابن شجاع خلافاً للسرخسي رحمه الله وإنما خص هذا الخيار بخيار المشتري لأن خيار البائع لم يذكره محمد رحمه الله فقيل لا يجوز وقيل يجوز كما في المحيط وهو الأصح كما في الكافي (وشراء عبدین) مسميين بالقابل والقبول (بالخيار في أحدهما) ثلاثة أيام (صح) الشراء (أن فصل الثمن) بأن قال كل واحد منهما بمائة (وعين محل الخيار) بأن

٢ (صح في الثالث) من الاوجه الباقية وهو ما لم يفصل الثمن وعين محل الخيار (فلو فسخ) البيع (فيما عين) اى فى الثالث (بقی الآخر) اى ما لم يعين ثمنه (فيه بمحضته) اى الآخر (كما فى باب) العام (المخصوص) الخ ٣ (وفيه) اى فى قوله وشراء عبيدين بالخيار فى احدهما صح الشراء ان فصل الثمن وعين محل الخيار (اشعار بانه اذا اشترى عبدا) بثمن كذا (وشرط الخيار فى نصفه) فكان النصفين بمنزلة عبيدين عين ثمنهما ومحل الخيار فلا محالة (صح لاستواء) النصفين قيمة (فلا محالة) نفى الى النزاع (وكذا) يصح لاستواء النصفين (اذا اشترى كلبا) وشرط الخيار فى نصفه (تقديمه) اى هذا الثمن (لان) المبيع (فى شراء عبيدين الخ (مجموع العبيدين) فلم يكن من باب ما فيه خيار التعيين (والخيار) فيه (خيار الشرط) فكان من مسائله فناس ان يعود من مسائله (من الحرف) جمع الحرفة (والا) اى ان لم يمكن الترك كما اذا جنى عليه ثم علم انه ليس بكتاب (فيرجع) الخ (ويورث اى يعطى) كلاهما مجعول (للمورث بالفتح) متنازع فيه (ويثبت) مجهول من الاثبات ليوافق يعطى (لاختلاط ملكه) اى الوارث (بملك الغير) اى البائع (فللمورث) بالفتح (رد احدهما) بتعيين الآخر لاردهما (كما للمورث) بالكسر (بتبعية العين) المعيب (لان للمورث طلب الجزء الفات) من البائع (من المبيع) صلة الفات ع (ولا يبعد ان يترك التكلف) وهو جعل الايراث فى خيار التعيين بمعنى الاعطاء والاثبات وفى خيار العيب جعله تابعا للعين المعيب لكونهما فى الاعراض لا يجرى فيهما حقيقة الايراث ويبقى الكلام على ظاهره (فى) الموضعين فان الايراث الخ فما ظن المحشى الرومى ان الموضع الثانى ما يأتى بقوله لا يورث خيار الشرط الخ وهم لا يعبأ به لان مقام النفى لا يحتاج الى التكلف لعدم احتياجه الى التصوير ولان السالبة تنفى بانتفاء الموضوع وانما يحتاج الى التصوير مقام الاجاب فلا بد فيه من التكلف فيها لا يتصور فيه حقيقة الاجاب

قال على اى بالخيار فى القابل (وفسد) الشراء فى كليهما (فى الاوجه) الثلاثة (الباقية) ان لا يفصل الثمن ويعين محل الخيار وان يفصله ولا يعينه وان لا يفصله ويعينه لجهالة الثمن والمبيع او احدهما كما فى عامة الكتب وقال ابو يوسف رحمه الله انه صح فى الثالث فلو فسخ فيما عين بقی الآخر على الصحة فعلم الاجاب فيه بمحضته من الثمن الذى ذكر جملة كما فى العام المخصوص من الكشف وفيه اشعار بانه اذا اشترى عبدا وشرط الخيار فى نصفه للبائع او المشتري صح لاستواء النصفين قيمة وكذا اذا اشترى كلبا او زنيا كما فى المحيط وغيره ولا يخفى ان الاحسن تقديمه على مسألة خيار التعيين لان المبيع مجموع العبيدين والخيار خيار الشرط (وعبد مشتري بشرط كتبه) اى كتابته او غيره من الحرف (ولم يوجد) اى الكتب (اخذ بثمنه) لان الوصف لا يقابله شىء من الثمن كما اذا اشترى دارا او ارضا على ان فيها كذا وكذا بيتا او نخلة فوجدها ناقصة (او ترك) ان امكن والا فيرجع المشتري على البائع بالنقصان وعن ابى حنيفة رحمه الله انه لا يرجع كما فى النهاية (ويورث) اى يعطى للمورث بالفتح ويثبت له (خيار التعيين) لاختلاط ملكه بملك الغير فللمورث رد احدهما كما للمورث (و) يورث خيار (العيب) بتبعية العين لان للمورث طلب الجزء الفات من المبيع كما للمورث ولا يبعد ان يترك التكلف فى الموضعين فان الايراث وان وضع للجواهر الا انه قد كثر استعماله فى الاعراض (لا) يورث (خيار الشرط والرؤية) لانها مخصوصان بالعاقدة بالنص ويجرى هذه الخيارات فيما يفسخ برد البدل كما فى الاجارة وغورها لا فيما لا يفسخ كما فى الخلع والنكاح ونماه فى

العقارى

ولما فرغ ختم الفصل ببيان احكام الخيارات الاربع ثالثها خيار الشرط وكان قد بين معنى الاضافة فيه فى صدر الفصل ولم يبين اضافة الثلاثة الباقية اراد ان يبينها بالتشبيه على ما بين فقال واطافة الخيار فى الثلاثة من الاربع وهى خيار التعيين والعيب والرؤية بدلالة قوله كما فى الخ (غواص البحرين)

٢ (قوله كما في الثالثة) وهي اضافة الخيار الى الشرط الواقعة ثالثة في انتظام المتن المبينة في اول الفصل بل كما في
الاضافة الثالثة من اضافاتها الثلث كما مر بقوله اى الشرط الذى يوجب الخيار وهو الجارى في الثالثة الباقية دون صلوة
الاولى فمعنى الثالثة التعيين الذى يوجب الخيار والعيب الذى يوجب الخيار والرؤية التى يوجب الخيار ايجاب السبب
للسبب واحتمالات الثلث في خيار الشرط في الحقيقة احتمالان لأن الاول والثالث مرجعهما امر واحد فلا منافاة
بين ما قلنا وبين ما فسر خيار الرؤية الذى هو اخير المتن ههنا * بعد ما علله وبين احكام الثلاثة * بقوله (اى
المشتري بسبب رؤية المبيع) واكتفى عن تفسير الاولين * بقياسهما عليه مع ان فيه صفة جعل الفصل بين مخرج امر
واحد واعلم ان ما كتبنا لاشك في كونه تحقيقاً في الكلام وتديقاً في المقام ولكن قد سحلى بعد مدة ان الاخير في المطالعة
ان يفهم هكذا (و) معنى (اضافة الخيار في الثالثة) التى لم تبين معناها من اول الفصل الى هنا لانها المحتاجة الى البيان
وهي ما سوى خيار الشرط المبين في صدر الفصل (كما) اى كالمعنى الذى (في الثالثة) اى في ثالثة هذه الثلاثة وهي
خيار الرؤية ففسرها فوراً ودفعه لتكونا مشبهاً
﴿ فصل خيار الرؤية ﴾ (١٩)

العمادى واطافة الخيار في الثالثة كما في الثالثة اى خيار المشتري
بسبب رؤية المبيع

﴿ فصل ﴾

(صح شراء ما لم يره) المشتري كامة متنبئة حاضرة مشار اليها او غائبة
مشار الى مكانها وليس فيه غيرها او البائع كما ورثه ولم يره قط كما في
الحيط والمبسوط والذخيرة وغيرها وفيه اشعار بانه لو قال بعث منك ما
في كمي هذا او ما في كفي هذا من شيء جاز عند العامة ولمشتريه
خيار الرؤية كما في المحيط (ولمشتريه) اى مشتري العين بالدين
اى الدرهم او الدينار كما هو المتبادر (الخيار) للفسخ او الاجازة وفيه
اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت الملك في البدلين بل لزومه والى انه
لو باع ديناً بدين فلا خيار لهما ولو باع عيناً بعين كان لهما الخيار كما في
المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن صح شراء ما لم يره المشتري وله

* ٩٥

نقاب لا يرى وجهها (وليس فيه) اى في مكان الامة (او) بيع ما لم يره (البائع) عطف على شراء ما لم يره الخ
بهذا التقدير ويجوز العطف على المشتري بلا تقدير ولا جعل الشراء بمعنى البيع لئلا يلزم الجمع بين الضدين وان
جاز من حيث انها حقيقة (كما لو ورثه) اى المبيع (ولم يره) اى ما ورثه (وفيه) اى في قوله ما لم يره (اشعار
الخ لو قال البائع) (من شيء) بيان الموصولين (عند العامة) اشارة الى انه لا يجوز عند البعض ولهذا خصه
بالبيان (ولمشتريه) اى ما في الكف (كما هو) اى كون المراد بالمبيع العين وبالثنى الدين
في المعاملات المتبادر الخ

٤ (وفيه) اى في اطلاق الخيار من ان يكون للفسخ وللاجازة (اشارة) الخ (لا يمنع ثبوت الملك) لان الفسخ فرعه (بل)
يمنع (لزومه) الملك في البدلين (و) في ارجاع ضمير مشتريه الى العين على ما هو المتبادر (اشارة الى انه لو باع) الخ
ثم فرغ على هذا الارجاع وشارته (فقال فمن الظن) من ابي المكارم (ان الاحسن ان يقول صح شراء ما لم يره المشتري وله

- الخيار) أى الاحسن اظهار فاعل لم يره وهو المشتري لا الاضرار على ما يستفاد من لفظ شراء ثم الاضرار للمشتري فى مقام بيان خياره لا الاظهار مع ضمير مالم يره لان فيه لاجحة وتكرارا فى المعنى كانه قيل ولمشتري مالم يره المشتري فدفعه الشاح بان الضمير للعين فاندفع اللجاجة والتكرار مع فائدة الاشارة الثانية (لا رواية فيه) أى فيها قال البعض ٢ (والاطلاق) أى اطلاق الخيار كما مر ثم (بلا فسخ) ظرف تمكن الاظهر ولم يفسخ (فان الخيار معلق) علة وجود الخيار للمشتري مع رضائه قبلها (وهذا) أى الوصل المذكور (مستدرك) أى غير محتاج اليه (بعد قوله عندها) كما لا يخفى لانه يفهم منه ان ما قبل الرؤية لا يبطل الخيار الذى عندها فلا منع فيه فضلا عن ظهوره كما وهم الرومى (فى ظاهر الرواية) يفهم منه ان ما يأتى غير ظاهر الرواية والرجوع عنه لا يهدم كونه غير ظاهر الرواية بل يؤيد فاندفع ماتوهم الرومى عم (فى هذه الصورة) أى فى صورة المشتري الخيار (وهذا) أى قوله لا خيار لبائعه (تأكيد لما سبق)

(٢٠)

فصل خيار الرؤية

الخيار (عندها) أى بعد الرؤية فلو اجازته ثم رآه كان له ان يرده وقال بعضهم ليس له ذلك لكن لارواية فيه كما فى التحفة والاول مروى عن ابي يوسف وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح والاطلاق دال على ان الفسخ لا يشترط فيه قضاء القاضى ولا رضاء البائع ولا حضوره وذهب الطرفان الى ان الفسخ لا يصح بدون حضوره كما فى المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعدها فقال (الى ان يوجد ما يبطله) أى الخيار كالتصرف الا ترى وقال بعض المشايخ انه لو تمكن من الفسخ بعد الرؤية بلا فسخ سقط خياره كما فى النهاية (وان رضى) المشتري بالبيع واجازته (قبلها) أى الرؤية فان الخيار معلق بالرؤية بالنص وهذا مستدرك بقوله عندها كما لا يخفى (لا) خيار فى ظاهر الرواية (لبائعه) أى مالم يره البائع فى هذه الصورة وهذا تأكيد لما سبق واحتراز عما روى عن ابي حنيفة رحمه الله ان الخيار للبائع ايضا كما فى العبادى وبما ذكرنا فى السابق ظهر ان لتسامح فيه لكون الضمير راجعا الى ما لم يره المشتري (ويبطله) أى خيار الرؤية (وخيار الشرط تعينه) أى المبيع عند المشتري تعينا حقيقيا كما مر فى خيار الشرط او حكما كما اذا اشترى لبنا لم يره وحمله البائع الى

من تقديم قوله ولمشتريه الخ فانه يفيد الحصر (واحتراز) عطف على تأكيد (ايضا) أى كما للمشتري وفى المكارمية ثم رجع عنه (وبما ذكرنا فى السابق) أى فى صدر الفصل من تعميم فاعل لم يره من المشتري والبائع حيث عطف هناك قوله او البائع على المشتري بكلمة اول منع الخلو وابده بالحوالة على الاعتبار فصح على هذا ارجاع ضمير لبائعه الى مالم يره بمعنى مالم يره البائع على وفق عبارة المتن ومن غير التسامح (ظهر انه لا تسامح فيه) أى فى قوله لا لبائعه كما ظن ابو المكارم حيث قال (وفى العبارة تسامح) أى ترك التقييد والاحتياط فى سوق العبارة على وفق المقصود ثم وجه التسامح بقوله (لكن الضمير) فى لبائعه (راجعا) على مقتضى المتن (الى مالم يره المشتري) فى قول البائن صح شراء مالم يره اذ لا شك ان فاعل لم يره على فهمه هو المشتري فقط بقرينة اضافة الشراء ولهذا اظهره ههنا وهناك ايضا كما يصدقه الراجع الى شرحه والحال ان المقصود ان لا خيار لبائع ما لم يره البائع ولا معنى لعدم الخيار لبائع مالم يره المشتري وهو المستفاد على طبق عبارة المتن اذ لا مرجع فيه سوى ما لم يره وقد قرر على زعمه ان فاعل لم يره هو المشتري حتى لو عبر من غير التسامح لقال لا لبائع لم يره انتهى شرح كلام ابي المكارم على وفق ما رآه ثم بالغ الشارح المحقق فى الرد عليه حيث قلب دليله عليه فعلى

منزل

ظهور عدم التسامح بما ذكره فى السابق بقوله (لكون الضمير) أى ضمير لبائعه (راجعا الى ما لم يره) أى البائع كما فسر فى شرحه فلان تسامح وحمل قوله لكون الضمير على انه من كلام الظان وجها للتسامح المنفى فيكون المعنى ظهور ان ليس التسامح الموجه بكون الضمير راجعا الخ فيه ويكون المراد حينئذ بما ذكره هو ارجاع لمشتريه الى العين لا الى ما لم يره بآباه تغيير عبارته حيث صرح لفظا للمشتري الموجود فى عبارة الظان وقد مر بعينها والعين عين مالم يره المشتري او البائع فلا تفاوت بينهما وانما جعله عنوانا هناك لدفع ما ظن هناك من الاحسن مع طى الاشارة هناك كما عرفت ولم يجعله منظورا ههنا حيث قال فى شرح لبائعه أى ما لم يره البائع ولم يقل أى العين فالتسامح بكل طرفه مندفع (لبنا) يعنى خشت سواء كان مطبوخا او نيا (غواص البحرين)

٢ (فهو) أى الاحتياج الى الحمل (بمنزلة) أى فى حكم (عيب حادث عند المشتري) كيف يرد (وعن محمد رحمه الله من اشترى) الخ (ب) بلدة (الرى) صلة اشترى (بالكوفة) الباء بمعنى فى طرف يرد المنفى (ويرده ثمة) أى فى الرى (كالباع) الصادر من المشتري بالخيار (بلا خيار للبائع) أى للمشتري الذى يبيع الآن (سواء كان للمشتري) أى لمشتري هذا البائع وهو الثالث (لا) (٢١) فصل خيار الرؤية

منزل المشتري ثم رآه فاراد رده فانه لا يرد لانه يحتاج الى الحمل فهو بمنزلة عيب حادث عند المشتري وعن محمد رحمه الله من اشترى تمرا لم يره بالرى فحمل الى الكوفة ليس له ان يرده بالكوفة ولكن يحمله الى الرى ويرده ثمة كما فى المحيط (وتصرف يوجب حقا لغيره) أى غير المشتري سواء كان ذلك الغير هو الله تعالى او عبد من عباده فيدخل فيه الاعناق والتدبير والاجارة والرهن والهبة مع التسليم (كالباع بلاخيار) للبائع سواء كان للمشتري فيه خيار ام لا (لا قبل الرؤية وبعدها) ظرفا تعيب ونصرف لا يبطل والالزم ابطال الشئ قبل ثبوته وارثكاب التجوز ظن غير محتاج اليه على انهما اقرب (وما لا يوجب) من التصرف والبارز للحق (كالباع بخيار) من البائع ثلثة ايام (ومساومة) أى عرض المبيع على المشتري للبيع مع ذكر الثمن (وهبة بلا تسليم تبطل) هذه التطرفات الخيار (بعدها) أى الرؤية (فقط) أى لا تبطل هذه التصرفات قبل الرؤية وذكر فى العمادى ان خيار الباع لا يبطل خيار الرؤية الا فى رواية الحسن عنه وذكر فى المحيط انه اصح كما قيل وقال السعدي ان المساومة لا تبطل وهذا قول ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله (ويعتبر رؤية المقصود) من المبيع لتعذر رؤية الكل (كوجه الامة) والعبد فاذا رأى ظهرها وبطنها فله الخيار (ووجه الدابة وكفلها) معا عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يعتبر النظر الى مؤخرها لا غير وعنه انه يعتبر النظر الى وجهها او جسدتها والنظر الى قوائمها لا يكفي

ظرفا قوله (يبطل والالزم ابطال الشئ) هو خيار الرؤية فالإضافة الى المفعول (قبل ثبوته) أى ذلك الشئ لان خيار الرؤية انما يثبت بعد الرؤية لا قبلها فلو جعل قبل طرف يبطل لزم ابطال خيار الرؤية قبل ان يثبت نعم فى ظرفية بعد لا يلزم ذلك (٣) وارثكاب التجوز (اما فى خيار الرؤية بمعنى الخيار الذى من شأنه ان يثبت اذا رآه خالعة العلاقة اعتبار المشاركة وما يؤل اوفى الابطال بان معنى الابطال قبل الرؤية هو اخراج الخيار عن صلاحية ان يثبت عندها فلا يقتضى ثبوته (ظن) لكونه (غير محتاج اليه) لوجود طريق الحقيقة بجعله ظرف التعيب والتصرف (على انهما) أى التعيب والتصرف (اقرب) الى الطرفين من يبطل فجعلوها معمولا للاقرب اولى من الاعد اقول الظن مرجح من وجهين الاول كلمة الواو لان المناسب على تقدير الظرفية للتعيب والتصرف كلمة او لكفاية التعيب مثلا فى احدهما واما فى الابطال مجتمعان فكلمة الواو فيه مناسب كالايجافى للتأمل والوجه الثانى حسن المقابلة بقوله فيما بعد يبطل بعدها كما ايد به الشمنى وصاحب الظن فى منهجاته حيث كتب تعلقه بيبطله انسب بظاهر قوله يبطل بعدها فان الظاهر كون بعدها ظرفا لغوا ليبطل انتهى فان قلت فليكن بعدها ظرفا مستقرا حالا من فاعل ليبطل قلت هذا لا ينفك لان عامل ذى الحال عامل فى الحال ايضا مع ان الكلام باعتبار الظهور وايضا يجوز ان يكون الاولان طرف التعيب والتصرف باعتبار انهما مستقر حال منهما فينجر المعنى ههنا ايضا الى عاملية الابطال وعبرة الهداية يشعر مرة باللغوية كما فى قوله يبطله قبل الرؤية وبعدها ومرة يشعر بالاستقرارية كما فى قوله لا يبطله اذا كان قبل الرؤية فلا تمسك فيها

فاندفع ما فى الرومى (غ)

(قبل الرؤية وبعدها) متعلق بيبطلها او بالتعيب والتصرف والقول بابطال خيار الرؤية قبلها بطريق التجوز كيف لا والابطال انما هو بعد الثبوت ابو المكارم (٤) ان خيار الباع (لا يبطل خيار الرؤية) لا قبلها ولا بعدها بقرينة المقابلة (وهذا) أى ما قال السعدي (قول ابي يوسف رحمه الله) الخ (الى مؤخرها) أى كفل الدابة (لا غير وعنه) أى عن محمد رحمه الله (والنظر) مبتدأ خبره (لا يكفي) (غ) —

— (في البرذون) بكسر الباء وفتح الذال المعجمة وسكون الراء والواو ثم النون فريس صغير الجنة بالفارسية اسب بالآني مؤنثة برذونة وجمعه براذين من لغة الاخرى (شيئاً) اى عضواً (منه) اى من كل من هذه الثلاثة (وفي شاة) يشتري لأجل (القنية) اى يتخذ للنجاح واكل لبنه في لغة الاخرى القنية بالضم والكسر مال يحفظه الانسان من غير اخراج من يده لنفسه غواص ٢ البرذون اسب بالآني (خلاصه) ٣ قنية نگاه داشتن بجهت شير ونتاج (خلاصه) ٤ (وفي شاة) يشتري لأجل (اللحم) فيذبح (لا بد من الجس) اى المس باليد كما يفعله القصاب (غ)

(٢٢)

فصل خبار الرؤية

وعن ابي حنيفة رحمه الله في البرذون والحمار والبغل يكفى ان يرى شيئاً منه الا الحافر والذنب والناصية وفي شاة القنية لا بد من النظر الى ضرعها وسائر جسدّها وفي شاة اللحم لا بد من الجس حتى يظهر به الهزل والسمن كما في المحيط والكفل محرّكة العجز والدابة من الاسماء الغالبة في الاصل ما يدب على الارض وفي العرف ما له قوائم اربع كالفرس (وموضع علم) الثوب (المعلم) على ما روى عنه (وظاهر غيره) اى المعلم من الثوب كالكرباس لقلة التفاوت فله الخيار ان وجد الباقي دونه وعنه رؤية جميع البساط وما كان له وجهان من ثوبين مختلفين فرؤية كلا الوجهين وعن محمد رحمه الله اذا كان البطانة دون الظهارة فرؤية البطانة وفي المكعب الوجه دون الصرم ولو جعل الغير اعم من الثوب لكان اشارة الى ان رؤية احد المصراعين او الخفين غير كاف فاذا اشترى رحا بادواتها ومنها شىء مبائن لم يره فله الخيار وكذا اذا اشترى سرجا باداته ورآه دون اللبد والى انه اذا كان عدديّات متفاوتة كالثياب التى في الجراب فرؤية كل واحد واذا كانت متقاربة كالجوز والبيض فرؤية البعض يكفى اذا وجد الباقي مثل العرش وكذا المكبل والموزون اذا كان فى وعاء واما فى وعافين فان كان متماثلاً فكذا عند العراقة وان كان دونه فعلى خياره ويرد الكل عند الرد على الصحيح احترازاً عن تفريق الصنفين وفى الكرم رؤية داخله وفى البستان رؤية رؤس الاشجار واذا اشترى

٥ الجس بالجيم والسين المهملة المس باليد كذا فى القاموس (عزمى افتدى)

٦ (وفى العرف) غلب على (ما له قوائم اربع) الخ ليصح قوله من الاسماء الغالبة (المعلم) بضم الميم وفتح اللام الذى جعل ذا علم اى علامة ومنه قول الفقهاء رواية معلية الفتوى اى مشتملة لعلامة الافتاء بفتح الميم ولم يستحسن الكسر وان اشتهر فى لسان العوام لانه المجتهد (من الثوب) بيان الغير يعنى هل هو مخصوص بالثوب بقريضة العدل الاق (فله الخيار) تفريع على ظاهر غيره لان اضافة الظاهر للاستغراق اى جميع الظاهر من غير المعلم فلو رأى بعض ظاهره دون بعض له الخيار (اذا وجد الباقي) اى الغير المرئى (دونه) اى ادون من المرئى اى ان تفاوتنا

٧ (وعنه) اى الامام المعتبر رؤية (جميع البساط) الخ (غواص البحرين)

٨ (دون) اى ادون من (الظهارة) الخ (وفى المكعب) جمع المكعب بكسر الميم ما يلبس فى القدم ولا ساق له ويستر الكعب ويحجى بمعنى ما يقال له بالفارسية كشف من لغة الاخرى (دون الصرم) معرب جرم وجمعه صرام وصروم اخترى (ولو جعل) الغير فى قوله وظاهر غيره (احد المصراعين) كطبقتى الباب مثلاً (او) احد (الخفين) وعبرة المكارمية احد المصراعين فى الخفين انتهى يفهم منه انها الشىء الزوج فيدخل فيه حجر الرمح فانه زوج تحت وفوق

٩ (ومنها) اى من جملة ادات الرمح يعنى آسيا (شىء مبائن) من الرمح (باداته) اى اسباب السرج (ورآه) اى السرج (دون اللبد) بفتح اللام وكسر الباء نمت زين

ماغاب

(فى الجراب) بكسر الجيم طرف يتخذ من البغار يلقى فيه الاثواب والكتب وسائر الامتعة فالمعتبر (رؤية كل واحد واذا كانت) اى العدديّات (فان كان) اى ما فى الوعائين (متماثلاً فكذا) اى يكفى رؤية البعض (وان كان) اى ما فى وعاء آخر (ويرد الكل عند الرد) اى ليس له اخذ البعض (غواص البحرين)

ما غاب في الأرض كالجزر والبصل فرؤية البعض لا يكفي عنده وأما عندهما
فإن استدل به على الباقي في عظمه ورضى به فهو لازم الكل في
المحيط (ويبوت مقصودة) من الدار حتى أنه إذا كان فيها بيتان شتويان
وبيتان صيفيان فرؤية الكل مع رؤية الصحن فلا يشترط رؤية المزبلة والمعلف
إلا في بلد يكون مقصودا وبعضهم اشترطوا رؤية الكل وهو الأظهر والأشبه
وفي البيت الصغير الذي يسمى غله خانه يكفي رؤية الخارج كما في
المحيط (و) يعتبر (نظروكيه بالشراء) أي بشراء غير معين فلو اشترى
شيئا رآه الموكل كان للوكيل خيار الرؤية وفيه إشارة إلى أنه لو وكل بشراء
معين وقد رآه موكله فليس للوكيل خيار الرؤية إلى أن رؤية الوكيل
بالرؤية لا يكون كرؤية الموكل فلو وكل إنسانا برؤية ما اشتراه ولم يره
فقال إن رضيته فخذ فذهب ورضى لا يجوز كما في الفصولين (أو بالقبض)
أي وكيل المشتري شيئا لم يره بقبضه وقد رآه فليس للموكل المشتري
أن يرده عنده وأما عندهما فله ذلك إذا رآه وعلى هذا الخلاف إذا
اشترى شيئا على أنه بالخيار فوكل وكيلًا بقبضه وهذا كله إذا كان مكشوفًا
وأما إذا كان مستورا فمجرد القبض لا يبطل خيار المشتري وفيه إشعار
بان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بالقبض وهو الصحيح كما في المحيط وصورة
التوكيل بالقبض أن يقول كن وكيلًا مني بالقبض (لا) يعتبر عندهم
(نظر رسوله) بالشراء أو القبض وصورته أن يقول كن لي رسولًا مني
بذلك وليس إليه الاتبليغ الرسالة (وجس الأعمى) بالجيم فيما يجس
ويلمس باليد ويقلب كالثياب (وشمه) فيما يشم (وذوقه) فيما يذوق
(ووصف العقار) من أحد (عنده) بأبلغ ما يمكن وقال الحسن يוכל
بصيرا بقبضه وهو أشبه بقوله وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لو قبض إليه
جيث لو كان بصيرا لآه سقط خياره وقال بعض أئمة باع يمس المحيطان

٢ (فإن استدل به) أي بالبعض المرئي
(على الباقي) أي الغير المرئي (في عظمه)
أي الباقي (ورضى) المشتري (به) أي
بالاستدلال بالبعض (فهو) أي الباع (لازم)
ليس له خيار الرد (غله خانه) وفي عرف
الآن يقال إمبار

٣ (أي بشراء غير معين) على أن يكون
السلام للعهد أو على أنه المنبأ في باب
التجارة (فلو اشترى) أي الوكيل بشراء
غير معين (شيئا وفيه) أي قوله بالشراء
على الحملين المذبورين (إشارة) الخ وفي
تقييد الوكيل بالشراء (إشارة إلى أن رؤية
الوكيل بالرؤية) صلة الوكيل (لا يكون
كرؤية الموكل) فخيار الرؤية له باق ثابت
عم (فلو وكل رجل إنسانا برؤية ما اشتراه)
الرجل (ولم يره) الرجل الموكل (فقال)
أي الموكل للوكيل بالرؤية (أن رضيته)
أي أنت (فخذ) أي ما اشتريته وحي به
(فذهب) الوكيل (ورضى لا يجوز) هذا
التوكيل لأن التوكيل بالرؤية مقصودا لا يصح
فلا يصير رؤية الوكيل كرؤية الموكل فله
الخيار كما في العمادى (شيئا) مفعول المشتري
(لم يره) صفة شيئا (بقبضه) صلة وكيل
(وقد رآه) الوكيل (وهذا) أي بطلان
خيار المشتري بقبض الوكيل بالقبض (كله)
إذا كان) أي مقبوض الوكيل مكشوفًا الخ
(وفي) أي في تخصيصه بطلان نظر الوكيل
بالقبض بخيار الرؤية (أشعار) الخ (كن لي)
الظاهر أنه لا حاجة إلى قوله لي لأن قوله
(منى) يفيد ويكفى نعم لو أورده بعد قوله
(بذلك أي الشراء) أو القبض لكان له
وجه فكانه يكون أجلية الشراء والقبض
(ويقلب) أي باليد عطف على يلمس
ه (عنده) أي الأعمى مكارم وبرجندی أو
عند العقار شنى (بأبلغ ما يمكن) يمكن
من الوصف (يوكل) أي الأعمى (لو قيد)
مجهول من القود وضميره إلى الأعمى أي لو
أذهب الأعمى بالقائد (إليه) أي إلى حضرة
العقار وأوقف (بجيث) أي بمكان (لو كان)
الأعمى (بصيرا لرآه) غ

والاشجار فاذا رضى سقط خياره وحكى ان اعمى اشترى ارضا فمسهاحتى
انتهى الى موضع منها فقال هذا موضع كدس فقالوا لافقال هذه لاتصلح
لى لانها لاتسكو نفسها فكيف تسكونى كما فى المبسوط ولو وصف له ثم ابصر
فلا خيار له ولو اشتراه ثم عمى انتقل الخيار الى الصفة كما فى المحيط
وفيه اشعار بان هذه الاعمال من البصير غير مسقطه لخياره وكلام الكرماني
مشير الى انها مسقطه لخياره وفى النية لو اشترى مالم يره مما يذاق فذاقه
ليلا سقط خياره (من رأى شيئا ثم شرى) ما رأى من الشئ (فله
الخيار ان تعير) ذلك الشئ عما كان عليه عندهما وفيه اشارة الى انه
لا فصل بين طول المدة وقصرها والى انه لو لم يتغير ليس له خيار بلا
فصل بينهما كما اشار اليه الكافى لكن فى العمدى عن النخيرة وان لم
يوجد فيه ان من اشترى ما رآه فلا خيار له الا ان يمضى له شهر فصاعدا
وقيل ان اشترى ما رآه غير قاصد للشراء فله الخيار (والقول للبائع)
مع يمينه والبينة على المشتري اذا اختلفا (فى عدم تغيره) لانه متمسك
بالظاهر لكن قالوا هذا اذا كانت المدة قريبة فان كانت بعيدة بان رأى
امة شابة ثم اشترى بعد عشرين سنة وزعم البائع انها لم تتغير فالقول
قول المشتري كما فى الكافى (و) القول (للمشتري) مع يمينه والبينة
على البائع (فى عدم رؤيته) اى المشتري المبيع فيضاف الى الفاعل
وقد يضاف الى المفعول

﴿ فصل فى خيار العيب ﴾

(وللمشتري) خبر رده (وجد بمشتريه عيبا) كان عند البائع ولم يره
المشتري عند البيع ولا عند القبض كما فى الهداية او رآه الا انه لم يكن
عيبا بينا لما يخفى على الناس ثم علم انه عيب كما فى المحيط وفى كلامه
اشعار بان العيب الموجود عند البائع مالم يوجد عند المشتري لم يكن

٢ هذا موضع كدس) يعنى جاي خرمن كوب
(هذه) اى الارض (لاتصلح لى لانها لاتسكو نفسها)
حيث لم يثبت شيئا كموضع الكدس (فكيف)
يحصل منه غلة (تكسونى) غواص
٣ (الى الصفة) اى التوصيف عنده (وفيه) اى
فى قوله ويعتبر جس الاعمى الخ (اشعار
بان هذه الاعمال) اى الجس والشم والذوق
والوصف (فذاقه ليلا) اى بحيث لم يره
٤ (وفيه) اى فى قوله ان تغير (اشارة
الى انه لا فصل بين طول المدة وقصرها)
بين الرؤية والشرى وانما الفاصل التغير
فصح الاشارة (الى انه لو لم يتغير) الخ
(لكن فى العمدى عن النخيرة وان لم يوجد)
ما فى العمدى (فيه) اى فى المنقول عنه
وهو النخيرة (ان من اشترى) الخ جملة
خبر لكن يعنى لكن فى العمدى هذا المضمون
وعين عبارته فى النخيرة ومن رأى شيئا ثم
اشترى فلا خيار له الا ان بطول المدة والشهر
طويل وما دونه قليل ولو تغير فله الخيار على
كل حال ولا يصدق فى الدعوى الا بحجة الا
اذا طالبت المدة وفى الصغرى فعليه البينة
وعلى البائع اليمين انتهى اقول يقينا وتيقنا
دأب الشارح المحقق النقل من حيث المعنى
لا بالعبرة كلما كان النقل بعين عبارة المنقول
عنه حرام عليه وكان الشارح المحقق لم يجد
مضمون اوائل كلام العمدى فى النخيرة
ولذا قال وان لم يوجد فيه ولم يتيسر لنا الرجوع
الى النخيرة (لانه) اى البائع (متمسك
بالظاهر) لانه ينكر عروض حادث والظاهر
عنده فبكتفه اليمين والمشتري يدعى خلاف
ذلك الظاهر فلا بد له من البينة
٥ (لكن قالوا هذا) اى كون القول فى عدم
التغير للبائع (اذا كانت) الخ (فيضاف الى
الفاعل) وهو المشتري ويترك المفعول (وقد
يضاف) المصدر (الى المفعول) وهو المبيع ويترك
الفاعل ويوصل بمن يقال عدم رؤية المبيع
من المشتري ثم فى بعض النسخ من المتن
ههنا لفظ الفصل ولم يوجد فى نسخة الشارح
المحقق وابى المكارم والشمسنى
٦ (وللمشتري خبر رده) الا ترى ويجوز ان
يكون فاعل الظرف
٧ (وفى كلامه) حيث وصف المشتري بوجود
(اشعار) الخ (غ)

٢ (على وجه الكشف) أى عن ماهية العيب (فقال
نقص) صحح الشئ بتشديد الفاء وقول
الشارح المحقق نقضا يدل على التخفيف وفى
المكارية نقص تعدى ولا يتعدى (عند التجار)
طرف نقص (أهل صناعته) أى المشتري
(يعدها الناس) سواء كان تجارا أو لا وسواء
كان من أهل صناعته أو لا (على وجه) الخ
طرف رد (وعلى التقديرين) رده (فسخ)
بضيفة المصدر خبر مبتدأ محذوف

٣ (وهذا) أى الرد فى الصور الثلاث (كله
إذا لم يتمكن) أى المشتري (وانتقص)
عطى على لم يتمكن (فالأطلاق) أى إطلاق
كلام المصنف ولمشتري وجد لشربه عيبا الخ
(لا يخلو عن شئ) من المخالفة للمعتبرات
(بلا مانع) أى أن لم يمنع مانع كما سيجى
(كالكتاب) أى على وزن فعال

٤ (ويدخل فيه) أى فى المولى فى المعنى
الشرعى (المستأجر) بكسر الجيم (كالمستودع)
يكسر الدال بدلالة (المستعير) بمعنى أن
الأباق سواء كان من المولى أو من رجل كان
عنده بأذنه باجارة أو باعارة أو ودعية بخلاف
أباقه من الغاصب إلى مولاة فانه ليس بعيب
(مسيرة) أى أباق (مسيرة سفر) محذوف
المضام

٥ (والأحسن فالأباق) الخ لكونه من متفرعات
قوله عيبا نقص ثمنه عند التجار (بلام العهد)
أى فى الأباق والبول

٦ (من) الصبى (الغير المميز بأن يكون)
أى الصبى (غواص البحرين)

٧ (واحد من هذه) أى الأباق والبول
والسرقة (فى صغره) صلة عاد (بل) بشرط
(وجوده) أى واحد من الثلاثة (من) باب
(عطى جملة على جملة) لامن عطى مفرد
على مفرد وهو صغير باظهار ما قدر فيه كما
ظن أنه تسامح (والتقدير والأباق) الخ
مبتدأ محذوف خبره (عيب آخر من شخص
بالغ) صلة كل من الثلاثة المحذوفة والجملة
عطى على جملة والأباق والبول وسرقة صغير
يعقل عيب (سواء كان) البالغ (عبدا أو أمة
منها) أى من الثلاثة المذكورة (عيب واحد) أى
ليس عيبا جديدا آخر (غواص البحرين)

له ولاية الرد كما سيأتى ثم وصف العيب على وجه الكشف فقال (نقص)
ذلك (ثمنه) نقضا ولو يسيرا (عند التجار) على اختيار التدورى وقيل
يعده أهل صناعته فاحشا وقال شيخ الاسلام يعده الناس عيبا (رده) أى
رد المشتري مشتربه على وجه الشرع بأن يكون برضى البائع أو بقضاء
القاضى وعلى التقديرين فسخ فلورده قبل القبض فلا حاجة إلى أحد هذين
فيفسخ بمجرد قوله رددت وهذا كله إذا لم يتمكن من إزالة العيب بلا
مؤنة وانتقص المبيع بآثاره والأفليس له الرد كما فى المحيط فالإطلاق لا يخلو
عن شئ (أو اخذ بكل ثمنه) بلا مانع فليس له إمساكه وحط بعض ثمنه
(والأباق) كالكتاب لغة الاستخفاء وشرعا استخفاء العبد عن المولى نهدا
ويدخل فيه المستأجر والمستعير والمستودع وليس بأباق لو فر من محلة
إلى محلة أو قرية إلى بلد وأما العكس فأباق ولا يشترط مسيرة السفر كما
فى الخزانة والأحسن فالأباق (والبول فى الفراش) بلام العهد أى أباق
صغير وبول صغير (وسرقة صغير) ببال وإن لم يكن عشرة دراهم وقيل
مادون درهم ليس بعيب ولا فرق بين أن يسرق من مولاة أو غيره
لكن سرقة الأكل من المولى للأكل ليس بعيب (يعقل) العقد (عيب)
فكل من هذه الثلاثة من غير المميز بأن يكون مادون خمس سنين ليس
بعيب على ما قيل فلوعاد واحد من هذه فى صغره فى يد المشتري فقد رده
وقيل لا يشترط المعاودة بل وجوده فى يد البائع والأول الصحيح (ومن
بالغ) من عطى جملة على جملة والتقدير والأباق والبول والسرقة من شخص
بالغ عبدا أو أمة (عيب آخر) فلو حدث واحد منها فى الصغر عند
البائع ثم فى الكبر عند المشتري لم يردده لأنه من الكبير للخبث ومن
الصغير للمرض وقلة المبالاة (وجنون الصغير) المطبق وقيل أكثر
من يوم وليلة وقيل ساعة (عيب) واحد (أبدا) أى فى الصغر والكبر

كانت ومنه مسك اذفر وابط ذفراء ورجل ذفر وبه ذفر اى صنان وهو مراد الفقهاء فى قولهم والبخر والذفر عيب فى الجارية وهكذا فى الرواية انتهى كلام المغرب فابو الكارم ارجع قول المغرب وهو مراد الخ الى اول كلامه من قوله حدة الرايحة ايما كانت الخ والشارح المحقق ارجعه الى قريبه وهو الصنان فعبر مضمون قوله اى صنان بقوله (اراد) اى قائل ابط ذفراء ورجل ذفر وبه ذفر (منه) اى الذفر (الصنان يضم الصاد المهملة) ثم النون ثم الالف ثم النون على وزن فعال من المزيد فيه (وهو) اى صنان (نتن الابط) فى الصحاح الصنان ذفر الابط وقد اصن الرجل اى صار ذاصنان انتهى جعل همزة اصن للصبرورة (عيب) خبر ان (لا يخفى على عاقل) لانها من الكيفيات المرضية المرغوبة المحمودة (كل من هذه الاربعة) من البخر الى هنا (لانه) اى العبد (لا يستغرش) مجهول (الا اذا كانا فاحشين) بحيث يمنع القرب منه (مديما) حال من ضمير العبد ٤ (وفيه) اى فى التثنية حيث جعل الزنا عيبا فى الامة وزناها هو تمكينها من الوطى وما ليس بعيب فى العبد هو الزنا بمعنى الفاعلية والتمكين هو الفعولية فالملوط فى حكم الزنية فيشير (الى ان تمكينه) اى جعل العبد اللاطى قادرا (من الفعل القبح) اى اللواط (عيب) لانه زنا ايضا ولهذا يعبر عن الزنية بالزانية بل قدمها سبحانه (لكن فى العبادى هذا) اى كون التمكين عيبا (اذا كان) يلاط العبد (بلا اجر) وفى قوله والتولد منه (اشارة) لانه صفة الولد (الى ان نفس الولادة) التى هى صفة الولادة اى ولادة الام من الزنا (لبس بعيب) فى الام وان كان تولد الولد من الزنا عيبا فى الولد نقل عنه فلو قبضها ووجد حاملا فولدت فلا رد ولا رجوع انتهى ٥ (وفيه) اى فى نفس الولادة روايتان فى رواية عيب وفى رواية لا وما فى الحاشية على هذه الرواية (لعدم الاثنيان) امين شذن (والاخصر الاشمل) للذهبيين ان يقول وارتفاع الحبض (فى اوانه) اى الحيض ٦ (والاطلاق) اى اطلاق الارتفاع عن المدة (فان ادنى مدته)

ابى حنيفة وزفر رحمهما الله وبه يأخذ القاضى المقلد وثلاثة اشهر في رواية ابى يوسف رحمه الله كما في الكافي وطريق اثباته اقرار البائع او نكوله ولا يقبل قول الامة ولا تسمع الدعوى الا اذا ادعى الانقطاع بالحبل او الداء ومن العيوب المشتركة بينهما ترك ختان الولد الكبير كما في المحيط (وان ظهر) عند القاضى (عيب) المبيع فلو هلك قبل الظهور في المحكمة لم يرجع بالنقصان كما في الخزانة (قديم) اى كائن عند البائع (بعد ما مات) المبيع عند المشتري (او اعتقه) اى المشتري المبيع (مجانا) اى بلامال (او دبره او استولد) البيعة (رجع) المشتري على البائع (بالنقصان) اى بما نقص بالعيب من بعض الثمن وهو التفاوت ما بين القيمتين قيمة مقوم بلا عيب ومع عيب فان كان التفاوت عشرا فرجع بعشر الثمن ومضعفا فنصفه (لا) يرجع بشئ ان ظهر عيب عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله (بعد ما اعتق على مال او قتله) المشتري فان قتل غيره ضمن القيمة وعنهما يرجع بالنقصان كما في المضمرات والاصل انه ان تلف المشتري من غير فعل المشتري كالموت رجع به وكذا من فعله فعلا لم يضمن به لو وقع عنه في ملك الغير كالاغتاق مجانا واما التلقى بما ضمن به كالاغتاق على مال فلم يرجع (او) بعد ما (اكل بعضه) من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان ما اكل وبقي ولا يرد ما بقي وعن ابى يوسف رحمه الله يرجع بينقصانهما وعند محمد رحمه الله يرد ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى فان البكيل والموزون في حكم شيئين كشعير وحنطة واما عندهما ففي حكم شئ واحد وهذا اذا كان الطعام في وعاء والا ففي حكم شيئين بلا خلاف ولذا يرد ما في وعاء آخر بالاتفاق كما في المحيط والعبادى (او) بعد ما اكل (كله) فلا يرجع بشئ عنده وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى

(وبه) اى بما عند ابي حنيفة رحمه الله لكونه متفقا عليه في الانقطاع فالاحتياط فيه (يأخذ القاضى) اخبار في معنى الانشاء (المقلد) اى غير المجتهد واما القاضى المجتهد فعليه الاجتهاد فيحكم بما ادى اليه اجتهاده (وطريق اثباته) اى الانقطاع ٢ (ولا تسمع الدعوى) اى دعوى المشتري الانقطاع مجردا بلا سبب (الا اذا ادعى) الانقطاع (با) لسبب كالحبل او الداء ومن العيوب المشتركة بينهما (اى بين الامة والعبد (ترك ختان المولد) اسم مفعول من التوليد يعنى خانه زاد وفي بعض النسخ بلا ميم (الكبير) اى البالغ صفة المولد نقل عنه اى اذا ترك اهل المولد الكبير اى مواليه لعبد او امة الختان فيما بينهم فهذا الترك منهم عيب فيوما انتهى ٣ (فلو هلك) تفريع على التقييد بعند القاضى (في المحكمة) اى دار القضاء ظرف الظهور لاهلك (غواص البحرين) ٤ (قيمة مقوم) بالتركيب الاضافى بدل من الغيتين (بلا عيب و) قيمة مقوم (مع عيب فان كان) التفاوت بين القيمتين (عشرا) مما بلا عيب (و) ان كان (مضعفا) يرجع (بنصفه) الخ (ان ظهر عيب) اى قديم (عندهما) اى الطرفين (وعنهما) اى الطرفين رواية اخرى (يرجع) الخ (ان تلف المشتري) بالفتح (من غير فعل المشتري) بالكسر (كالموت) اى حتف انفه (وكذا) اى يرجع لو تلف (من فعله) اى المشتري فهو عطف على من غير فعل المشتري الخ (فعلا) حاصل بالمصدر فهو مفعول به لا مطلقا للفعل بمعنى المصدر (لم يضمن به) جزاء قوله لو وقع او ما يقوم مقامه ٥ (بنقصان ما اكل) اى فقط (وبقي) عطف عليه قوله ولا يرد تفسيره (بما بقي) متنازع فيه (بنقصانهما) اى ما اكل وما بقي لكن لا يرد به دلالة السوف والمقابلة بقوله (وعند محمد رحمه الله يرد) ما بقي (ويرجع بنقصان ما اكل) فقط (واما عندهما) اى الشبخين حيث هو مقابل وعند محمد رحمه الله (وهذا) اى الاختلاف المذكور (عنده) اى الامام -

- (فتخرق الثوب) بالرفع فاعل (من) ضرب (اللبس) واجله كما هو مفاد الفاء ٢ (وفيه) اى فى فاء التعقيب بلا تراخ (اشعار بانه لو تخرق لا من) جهة (اللبس) سواء كان بحيث يصير مستهلكا اولا (لم يرجع) وقوله (بلا خلاف) ضم من الخارج لتصحیح المقابلة للاختلاف المضموم للثنى (فلا وجه) نعيم للاشعار المذكور على وفق ما فى المحيط (لما قيل) الفاعل ابو الكارم (بين التخرق) من اللبس او لا منه (و) بين (قطع الثوب) يعنى جامه برداشتن (مع انه يرجع فيه) اى فى قطع الثوب وعدم الوجه لما قيل لكونه على خلاف ما فى المحيط وقوله كما فى المحيط بمنح ان يكون حواله الى مجموع الاشعار والاختلاف الذى فى الثن بينه وبينهما

٣ (اى بالنقصان) اى بما نقصه القديم يعنى ليس له الرد (بعد الرجوع به) اى بنقصان القديم (جاز للمشتري رد العيب) بالقديم (مع) رد (بدل النقصان) الذى اخذه (خلافا للمرجعاني) فان عنده ليس له الرد (ومال) من الميلاق (اذا كان بدل النقصان عينا) قائما (الخ)

٤ (كذلك اى معيبا) مجادث (غير طالب لحصة النقصان) بالمجادث (ولم يخط) فعل مجد من الخطاطة ٥ (وفيه) اى فى قيد ما لم يختلط (وان رضى به) اى باخذ البائع ذلك المختلط (واما) المتصلة (المتولدة منه) الخ (ان رضى به) اى باخذه (المشتري) واعطى (مجانا) الخ (نقصان العيب) اى القديم (فليس للبائع) وظيفة (اخذه) دفعا للرجوع بالنقصان (لا يمنع الرد بالعيب) اى الحادث فللبائع وظيفة الاخذ (واما) المنفصلة (غير المتولدة كالكسب) اى مكسوبات العبد (الفعلة) مستدرك

٦ (والهبة) عطى على الكسب اى الشئ الموهوب للعبد ٧ (فى الاصل) اى اصل المبيع دون الزيادة كما قال (وبسلم) الخ (مع امكان الرد) فللبائع الدفع بالاخذ

٨ (وفيه) اى فى اطلاق قوله ان باع المبيع اى كلا او بعضا اشعار الخ (وكذا) اى لم يرجع (بحصة ما بقى) اى لم يبع (ولم يرد) اى ما بقى

كما فى الاختيار وغيره (او) بعد ما (لبس فتخرق) الثوب من اللبس فلا يرجع بشئ عنده وهو الصحيح وقال يرجع بالنقصان وفيه اشعار بانه لو تخرق لامن لبس لم يرجع بالنقصان بلا خلاف كما فى المحيط وغيره فلا وجه لما قيل الظاهر ان المراد تخرقه بحيث يصير مستهلكا والا فلا فرق بين التخرق وقطع الثوب مع انه يرجع فيه (و) ان ظهر عيب قديم (بعد ما حدث) فى يد المشتري (عيب) جديد بفعل المشتري او فعل الاجنبى او باقاة مساوية كما فى العمادى (رجع) المشتري (به) اى بالنقصان وفى النية لوزال العيب الجديد بعد الرجوع به جاز رد العيب مع بدل النقصان خلافا للمرجعاني ومال الترجماني الى الرد اذا كان بدل النقصان قائما والا فلا (الا ان يأخذه) اى المبيع (البائع كذلك) اى معيبا غير طالب لحصة النقصان (مالم يختلط) اى يأخذه زمان عدم اختلاط المبيع (بملك المشتري) كما اذا اشترى ثوبا وقطعه ولم يخطه وفيه اشارة الى انه لو اختلط بملكه لا يأخذه البائع وذا بلا خلاف وان رضى به المشتري كما اذا زاده زيادة متصلة غير متولدة من المبيع كالصبغ والخطاطة والبناء واما المتولدة منه كالسمن والجمال فلا يمنع اخذه فى ظاهر الرواية ان رضى به المشتري فان ابى وطلب نقصان العيب فليس للبائع اخذه عند الشيخين خلافا لمحمد رحمه الله واما المنفصلة المتولدة كالولد والثمر والارش فقبل القبض لا تمنع الرد بالعيب وبعده تمنع ف يرجع بالنقصان واما غير المتولدة كالكسب والفلة والهبة فلا يمنع الرد فبفسخ العقد فى الاصل وبسلم الزيادة للمشتري مجانا كما فى المحيط وغيره (فلا يرجع) المشتري على البائع بالنقصان (ان باع) اى المبيع (قبله) اى الاختلاط لانه ازاله عن ملكه مع امكان الرد وفيه اشعار بانه لو باع بعضه لم يرجع بالنقصان بحصة ما باع وكذا بحصة ما بقى على الصحيح ولم يرد

— (عنده طرف بقى والضمير للمشتري او عند الامام طرف لم يرد (كما) يتعين (في) عبارة (المحيط) الخ
 بقلة اللب) اى مفز ويجوز ان يكون النسخة
 بالعين المهملة اى يكون اللب قليلا او معلولا
 بقلة كالمراة مثلا (ان كان خاويا) اى خاليا
 من اللب (وما بقى) اى معه (لقشره قيمة)
 لانه حينئذ ينتفع ببيع قشره (او البعض)
 من المكسور (بمحصة غيره) اى غير القشر
 وغير المنتفع به

(٢٩)

فصل خيار العيب

عنده كما فى المحيط (لا) يكون له عدم الرجوع ويرجع به ان باعه (بعده)
 اى الاختلاط لانه ازاله من ملكه مع عدم امكان الرد (و) ان ظهر عيب
 قديم بقلة اللب (بعد كسر الجوز ونحوه) كاللوز والفسق (رجع) المشتري
 (بالتقصان) من الثمن (في) المكسور (المنتفع به) لتعذر الرد بالكسر
 الا اذا رضى بأخذ المكسور (و) رجع (بالكل) من الثمن (في غيره)
 اى المنتفع به ان كان خاويا او منتنا اولم يكن لقشره قيمة لبطلان البيع
 فبرده وما بقى وفيه اشارة الى انه لو كان لقشره قيمة او البعض منتفعا به رجع
 بمحصة غيره وقيل بطل العقد فرد القشر ورجع بكل الثمن والى الاول
 مال السرخسى وعلى هذا البطيخ والدباء والقثد والقثاء فان قطع ووجد
 منتنا لم يصالح لاكل حيوان رجع بالثمن وان صالح رجع بالتقصان كما
 فى الكرماني (واذا ادعى الاباق) اى نحو الاباق والبول على الفراش
 والسرقفة والجنون من عيوب لا تعرف الا بالخبر بان يقول المشتري ان
 الجنون كان فى يد البائع وقد وجد فى يدي وزاد فى غيره كلاهما فى
 الصغر او الكبير فانه ليس بعيب عند الاختلاف كما مر فيسأل القاضى
 اوقع عند المشتري فان انكر (اثبت) المشتري (انه ابق عنده)
 اى المشتري (بالبيينة) ان كانت (اونكول البائع) اى امتناعه (عن
 الحلف على العلم) بثبوت الاباق عند المشتري ان لم يكن للمشتري
 بيينة وفيه اشعار بان تخليف البائع قول الكل او قوله وفى الكافى وغيره انه
 يحلف عندهما واما عنده ففيه خلاف والاصح انه لا يحلف (ثم) بعد احدهما
 ان انكر البائع الاباق عند المشتري او اتحاد حاله فان قدر المشتري
 على اقامة البرهان والبيينة (برهن انه ابق عند البائع) او على انه
 اقر بالاباق او ان الحال متحدة (او حلفه) اى البائع على البينات
 لانه تخليف على فعل نفسه وهو تسليم المعقود عليه سليما فلا يرد انه

٢ (والقثد) بفحتين شئ يشبه القثاء (بان)
 يقول (بيان الخبر) (وزاد) اى المشتري
 على ما قال عطى على يقول (في غيره)
 اى الجنون ومنقول زاد قوله (كلاهما) اى
 ما وجد فى يد البائع وما فى يدي فى الصغر
 (او) كلاهما (في) حالة الكبير يعنى بلا اختلاف
 (فانه) علة زاد اى ما وجد فى يدى البائع
 والمشتري (ليس بعيب عند الاختلاف) بالصغر
 والكبير (كما مر) فى المتن بقوله ومن بالغ
 عيب آخر الخ (اوقع) بهمة الاستفهام عن البائع
 اى ما وجد فى يدك اوجد (عند المشتري
 فان انكر) اى البائع وقوعة عند المشتري
 (ان كانت) له بيينة (بثبوت) صلة العلم
 (وفيه) اى فى المتن (اشعار) من حيث ان
 الاثبات بالبيينة ان كانت قول الكل ثم عطى
 على البيينة نكول البائع من غير التقييد بانه عنده
 فيشعر بانه قول الكل كالعطوف عليه (او) اشعار
 من حيث ان ذهب المتن فى اكثر الاحكام على
 مذهب الامام رئيس الانام بان تخليف البائع
 (قوله) اى الامام (والاصح) من الخلاف رواية انه
 لا يحلف (ثم) فسر بقوله (بعد احدهما) اى
 الاثبات والنكول (ان انكر البائع الاباق عند
 المشتري) غلط ظاهر من الناسخ والصواب
 عنده الخ بالاضمار الى البائع لان انكار الاباق
 عند المشتري قد مر بقوله فان انكر اثبت
 المشتري الخ ثم عطى تفسيره قوله (واتحاد حاله)
 اى العبد فى البائع والمشتري (عواص)
 عم قوله ثم بعد احدهما اى بعد اقامة المشتري
 البيينة اونكول البائع يسأل القاضى عن البائع
 ابقى عندك فان اقر البائع فللمشتري الرد
 (وان انكر البائع الاباق عنده) اى عنده
 البائع والنسخ مختلفة ففى بعضها عنده بالضمير
 وفى بعضها عند المشتري والصحيح هو الاول

اى بالضمير بان يرجع الضمير الى البائع لان الاباق عند المشتري هو المسئلة السابقة والكلام ههنا فى الاباق عند البائع
 (واتحاد حاله) اى الاباق بان يقول البائع انه ابقى عندي فى الصغر وعند المشتري فى الكبير (فان قدره) (لناظره)
 ه (او على انه) الخ عطى (على انه ابق) الخ (او) على (ان الحال) اى حال العبد (متحدة) فيها ٧ (فلا يرد انه —

— يقتضى ان يكون) الخ فيه ان سلامة العبد فعله وحاله مخفى عن الناس فكيف يقطع في اليمين فالوارد حق (والتعليل بانه على فعل الغير) صادق (قط بضم الفاء) اى فاه وزنه وهو القاف (وفتحها) اى القاف وما في اكثر النسخ بضم الطاء فالخلط من النساخ لان الاشتباه قريب بينهما ينادى بقلطه (وحركات الطاء) عطى على الضم ان قلت لم لم يعبر هنا باعتبار الوزن كما في القاف قلت الطاء هنا مشدد بالادغام فلا يناسب هنا التعبير بالعين ولا باللام فصرح بنفس الحرف فقط على وزن فعل على حركات الموزون فقوله (مشددة) كمخففة حال (على ما اظن) يعنى هذا المعنى زاد الشارح المحقق (غير حادث الابقى) بالتركيب الاضافى (فانه) اى قوله وما ابق عندك الخ (حال) الخ (من الفعلين) اى باعه وسلمه (والفعل) اى ابق (دال على الحدوث) فمته قال غير حادث الخ (اليه) اى اى ما ظنه الشارح المحقق (اشير) الخ (وهذا) اى ما ظنه الشارح المحقق من المعنى (ما يحفظ) الخ (باستعانة) الخ عموم (كلمة قط) ضم قوله ولا في يد بائع آخر (انه لم يابق) فاه همز ساكن (ولا يخفى انه) اى التحليف بهذا الطريق (حكم) الخ (غواص البحرين) ع (بما لا يطاق) لانه كيف يطبق قطع ما في يد بائع آخر في الازمنة الماضية ولا يعلمه غيره تعالى (على انه لو اريد ذلك) اى ما ظنوا من المعنى (لقال) اى البائع في الحلف (ما ابق الا عندك) ايها المشتري (فان حلف) فيها ونعمت (غواص البحرين) ه (وفيه) اى في قوله ماله حق الرد على الخ (اشعار بانه لو استخلف) اى طلب البائع تحليف المشتري (على الرضى) اى قال ان المشتري قد رضى بهذا العيب فاستخلفه (حلف) اى المشتري قافلا (ما سقط حثك) الخطاب بالنظر الى تلقين القاضى فالمشتري حين الحلف يقول حقى بيا المتكلم ومثله قد سبق في اللعان (وانما خص) بالبيان باثباته بالبينة او تكول البائع (هذا النوع) اى نوع ما لا يعرف الا بالخبر (من العيب لانه لو كان من) نوع (ما تعرفه الاطباء) او النساء (فواحد منهم يكفى) للاثبات لا يشترط العدد ولا التحليف (وان كان الاثنان) منهم (ولو كان) اى العيب (ولاثنين بالاجبار) الاوضح في غرض الشارح المحقق ولا اجبار ثمن (بان لم يبرأ) بفتح الباء البائع وقت العقد او بعد (ولم يرض) اى المشتري (به) اى بكل عيب (ولذا عرف العيب) اى بلام العهد اشارة الى هذا الموصوف (غواص) ٢ يعنى يحلف المشتري بالله ما سقط حقى في الرد بهذه الدعوى يعنى مارضيت بالعيب (ملا سعيد بن احمد الشردانى)

يقتضى ان يكون تخليفا على العلم لانه على فعل الغير وهو الابقى (انه باعه وسلمه وما ابق) عندك (قط) بضم الطاء وفتحها مخففة وحركات الطاء مشددة كما في القاموس والمعنى على ما اظن باع العبد وسلمه حال كونه غير حادث الابقى عند البائع الى وقت التسليم فانه حال من مفعول كل من الفعلين والفعل دال على الحدوث واليه اشير في المحيط والذخيرة والتخفة والكافي والنهاية وغيرها وهذا ما يحفظ فان الشارحين والمفنيين في زماننا قد ظنوا باستعانة كلمة قط انه يحلف انه لم يابق في الازمنة الماضية لافى يده ولا فى يد بائع آخر ولا يخفى انه حكم ليس له نظير لانه قريب بما لا يطاق من التكليف على انه لو اريد ذلك لقال ما ابق الا عندك ثم اشار الى عبارة اخرى في كيفية التحليف تبركا بما روى عن ابي يوسف رحمه الله فقال (او) حلف بالله (ماله حق الرد) اى حق هو الرد على (بهذه الدعوى) اى بسبب يدعيه فان حلف فيها والارد على البائع وفيه اشعار بانه لو استخلف البائع على الرضا حلف ما سقط حثك في الرد بهذه الدعوى على ما قال اكثر القضاة وانما خص هذا النوع من العيب لانه لو كان ما يعرفه الاطباء او النساء فواحد منهم يكفى وان كان الاثنان احوط ولو كان ما هو الظاهر كالاصبع الزائدة رد بلا استخلاف وتماه في الذخيرة (ولا ثمن) بالاجبار (على المشتري) وان قبض المبيع (اذا ادعى العيب) الموجب للفسخ بان لم يبرأ البائع عن كل عيب ولم يرض به ولذا عرف العيب (حتى يبين) عند القاضى (عدمه) اى عدم العيب الحقيقي او الحكمى اما يحلف البائع او يبينه على ان المشتري

رضى

بالبينة او تكول البائع (هذا النوع) اى نوع ما لا يعرف الا بالخبر (من العيب لانه لو كان من) نوع (ما تعرفه الاطباء) او النساء (فواحد منهم يكفى) للاثبات لا يشترط العدد ولا التحليف (وان كان الاثنان) منهم (ولو كان) اى العيب (ولاثنين بالاجبار) الاوضح في غرض الشارح المحقق ولا اجبار ثمن (بان لم يبرأ) بفتح الباء البائع وقت العقد او بعد (ولم يرض) اى المشتري (به) اى بكل عيب (ولذا عرف العيب) اى بلام العهد اشارة الى هذا الموصوف (غواص) ٢ يعنى يحلف المشتري بالله ما سقط حقى في الرد بهذه الدعوى يعنى مارضيت بالعيب (ملا سعيد بن احمد الشردانى)

٢ (او برأ) أى المشتري البائع بتشديد
الراء من التبرقة عطف على رضى
(عن الحلف على الرضى) بعد حواله البائع
إياه (للاطلاق) أى وجع البطن او لارسال
ما فى البطن واخرجه يسمونه اسهالا (الكشك)
فى الاخرى هو الشىء الباس (والاحتجام)
على المداوة (ان تركها) فى الطريف على
يد شخص امانة (فانه يرد لها) متى ظفر صاحبها
(لانه) أى المسافر (فقال) بالجملة الحالية (ولا بد
منه) وفسر حاصل التعليق بقوله (أى للضرورة
كالشيخوخة) يعجز بها عن المشى (او لصعوبتها)
أى الدابة يعنى تندى (كالجماعة) من الجموح
سرکش اسب (ونقل عنه) أى عن التمرناشى
(فى النهاية) الخ (تفصيل لم يوجد فيه) أى
فى التمرناشى نوع تعريض لهما (غ)
٣ (ما استغنى) بيان عموم النحو (واحترز)
مجهول (به) أى بادراج قيد (نحو عما لا يستغنى
كزوجيه) الثورين (المألوفين) احدهما
للآخر بحيث لا يشى بدون الآخر (وزوجى
خف) لا يستقل فى الانتفاع باحدهما من غير
الآخر (او) عند (البيعة) أى التسليم والعهد
بشخص (والاسم) الحاصل من الصفقة المصدر
على ما فسر شرعا ولفه (الصفقة) الخ (غ)
٤ (غير معيب) حال من المضاف اليه المحذوف
أى من ثمنه حال كونه غير معيب فاللام
عوض منه (بالقبض) أى معيبا (به) أى
بالقبض (لازما) لا يرد (وان قبض البيع كله)
وصل المشبه به (غ)

٥ قوله كما عرف فى حق العددي المتقارب
اقول ادخال العددي المتقارب فى حكم الكيلى
والوزنى لم اره لغيره بل قال حاوى القديس
الاما كان من مكيل او موزون من نوع واحد
وكذا نقل فى بعض الكتب عن الاصل وهو
مقتضى ما ذكره من التعليق واظن ان الشارح
انما ادخله بناء على زعمه الفاسد (جوى زاده)

٦ (فلا يرد) بتشديد الدال (بعض الجوز)
الخ (فى وعاء) واحد (غ)
٧ (والا) أى ان كان فى وعائين اولم يكن
فى وعاء اصلا (غ)

رضى بالغيب او برأ عن كل عيب او نكول المشتري عن الحلف على
الرضا او البراءة (ومداوة العيب) كسقى الدواء للاطلاق بخلاف سقى
الكشك وفى مداوة الجرح والاحتجام روايتان كما فى المحيط (وركوبه) أى
العيب (فى حاجته) أى المشتري (رضا) فان تصرف المشتري بعد العلم
بالعيب تصرف الملاك مبطل لحقه فى الرد لانه دليل الامساك بخلاف ما اذا
وجد فى الدابة عيبا فى السفر وخاف على الحمل ان تركها فانه يرد لها لانه
معذور كما فى الزاهدى (لا) يكون رضا ركوبه (لرد) على صاحبه (او سقيه
او شراء علفه) استحسانا ثم اشار الى تعليقه فقال (ولا بد له منه) أى
للمشتري من الركوب أى للضرورة وقيل ان الآخرين محمولان على ما
لا بدله منه لعجزه كالشيخوخة او لصعوبتها كالجماعة فالركوب بدون العجز
او الصعوبة رضا كما فى التمرناشى ونقل عنه فى النهاية والكفاية تفصيل
لم يوجد فيه (ولو شرى) نحو (عبيدين) ما استغنى كل منهما عن الآخر
فى الانتفاع كثوين وزوجى ثور غير مألوفين واحترز به عما لا يستغنى
كزوجيه المألوفين وزوجى خف ومصرعى باب كما سيأتى (صفقة) أى
شراء واحدا بان لم يتكرر لفظه فانها فى الشريعة عبارة عن العقد نفسه
وفى اللغة ضرب اليد على اليد عند البيع او البيعة والاسلم الصفق (ووجد
باحدهما عيبا رده) أى المعيب بمجصة من الثمن غير معيب بالرضا أو القضاء
(خاصة ان قبضهما) لان تفريق الصفقة بعد التمام يجوز وفى خيار العيب
بالقبض يتم أى يصير البيع به لازما (والا) يقبضهما بان قبض احدهما
اولم يقبض اصلا (اخذهما) بكل الثمن (او ردهما كما) عرف (فى) حق
العددي المتقارب (والكيلى والوزنى) من الاخذ أو الرد (وان قبض)
البيع كله فلا يرد بعض الجوز والبيض والمنطة الصغار وهذا اذا كان
فى وعاء والا فله رد المعيب خاصة وبه افتى ابو جعفر وابو بكر خواهر

٢ (بقرينة) العديل (الآتي) بقوله بخلاف الثوب الخ فانه ما ينضرر بالتبعض البتة (وفيه) اى فى قوله لم يرد الباقي (اشعار) الخ (قبله) اى قبل قبض شىء من المبيع (غ) ٣ (واخذ ثمن ما استحق) من البائع فكانه رده ايضا (بالكسر) اى كسر الراء فيكون من باب حمى (والفتح) مبتدأ اى على انه من باب منع (نادر) خبره (بالفتح) اى فيهما (والصفة) المشبهة (برىء) على وزن فعيل (وان عدها) اى العيوب وصل لم يدخل كما ان المتن وصل صح (وفيه) اى فى قوله من كل عيب (ويبرأ عن كل) الخ عطف على قوله لو برىء عن كل الخ او على لم يبرأ ويحتمل ان يكون مستأنفة بيان حكم مناسب فى المقام (غ) ٤ (دون الكى) اى داغ (و) دون اثر قرح (قد برىء) ودون (اصبع) الخ عطفان على الكى والا فلامعنى لتوسطه (مرض فى الجوف) اى البطن فى الشمنى ولو ابرأه من كل داء فعن ابيحنيفة رحمه الله هو على ما فى البطن وقال ابو يوسف رحمه الله على الكل انتهى (و) فى قوله وان لم يعدها اشارة (الى انه يشترط) الخ (فناظره) اى على ابي ليلى (ابوحنيفة رحمه الله فى مجلس) الخليفة ابي جعفر (الدوانقى) الخ (لوبياع بعض حرم امير المؤمنين كذا فى العناية) (عبدافى) رأس (ذكره برص) بكل العيوب (١) كان (لزمه) اى على البائع (الرؤية) اى رؤية المشتري او بمعنى الاراءة كما يفهم من العناية وماز الا فى المناظره (فانجمه) اى حتى اسكت ابوحنيفة رحمه الله (اباليلى) (وضحك الدوانقى) من لطافة ما صنع ابو حنيفة رحمه الله به على ابي ليلى وفى العناية مثال آخر وهو جارية فى الماتى بها عيب وهو اباع فى الضحك لعله منه

(٣٢)

زاده كما فى المحيط (ولو استحق البعض) مما ليس فى تبعضه ضرر بقرينة الآتى كثوبين وعبددين وصبرة من كبرى او وزنى (لم يرد) المشتري (الباقي) بل اخذه بحصة من الثمن وعنه له خيار الباقي وفيه اشعار بان الاستحقاق كان بعد قبض الكل فلو استحق البعض قبله او بعد قبض البعض فله رد الباقي (بخلاف) استحقاق بعض مثل (الثوب) والدار والكرم والعبد مما فى تبعضه ضرر فان له رد الباقي واخذ ثمن ما استحق (وصح) البيع (ان برىء) البائع بالكسر افضل والفتح نادر والمصدر برأ وبراءة بالفتح والصفة برىء (من كل عيب) موجود عند البيع او هادت قبل القبض عند الشبخين ولم يدخل فيه الحادث عند محمد رحمه الله ان عدها مفصلة نحو ابرأتك من الزنا والكفر والسرقة وغيرها (وان لم يعدها) اى ان لم يذكر العيوب مفصلة نحو ابرأتك عن كل عيب وفيه اشارة الى انه لو برىء عن كل داء لم يبرأ عن العيوب كما فى الخزانة وبرأ عن

كل مرض دون الكى واثر قرح قد برأ واصبع زائدة وعنه ان الداء مرض فى الجوف كما فى المحيط والى انه لا يشترط رؤية ما ابرأه خلافا لابن ابي ليلى فناظره ابوحنيفة رحمه الله فى مجلس الدوانقى فقال لوبياع عبدا فى ذكره برص ألزمه الرؤية فانجمه وضحك الدوانقى كما فى المبسوط وغيره

فصل

(بطل) اى انتفى (بيع ما ليس بمال) من مبيع على ما هو المتبادر على انه قال بعده بالثمن فالتعميم ظن وفيه اشعار بان البيع الباطل ما انتفى ركنه وان كان الباطل اعم فانه ما لا ثبات له عند التفحص عنه وشرعا ما

انتفى

التنازع بعيد ايضا وايضا لو تعلق بالاول لاجابة الى الاعداء اصلا ولعله لهذا اورد بطريق العلالة لا الاصاله اى لم يقل ولانه قال الخ لكن الشارح المحقق جعله متعلقا باول الكلام حيث قال فى شرحه هذه الخ (وفيه) اى فى قوله ما ليس بمال (اشعار) الخ (اعم منه) اى مما انتفى ركنه (فانه) اى الباطل لغة (مالاثبات) ولا تقرر (له عند التفحص) اى التعميش والتحقيق (عنه) اى عن حاله كالموهومات والتجملات المحضة (وشرعا) عطف على ما قدرنا بقرينته (غ)

ه فصل فى شرح رموز (فصل بطل اى انتفى) يعنى ان البطلان فى باب البيع بالمعنى اللغوى كما يأتى (من مبيع) حال من المضاف اليه بناء (على ماهو) اى كون ما يرد عليه البيع مبيعا (المتبادر) فى باب البيع ثم اورد علالة له فقال (على انه) اى المص (قال) فيما (بعده بالثمن) متعلقا ببيع فدل ان المضاف اليه هو المبيع (فالتعميم) اى تعميم الموصول من ثمن وثمان (ظن) من الشمنى وادى الكارم فيه ان المص عاد لفظ بيع فى قوله وبيع مال غير متقوم الخ كما هو النسخة المتعارفة فالظانون يجعلون قوله بالثمن متعلقا به لا بصدر الكلام فلا دلالة فيه على كون الموصول عبارة عن المبيع وجعله من باب

والإضافة في قوله بيع ما ليس بهال بادنى ملابسة ليتناول الحكم صورتي جعله مبيعا وثمنا (ابو المكارم)
 * قوله فالتعميم اى تعميم ما ليس بهال من المبيع والتمن كما فعله ابو المكارم (ظن) اقول لا بل هو حق ودعوى التبادر
 ممنوع وقوله على انه قال بعده بالتمن لا يفيد على الشارح المحقق اذ قوله بالتمن ليس بمتعلق لقوله بطل بيع ما ليس
 بهال بل هو متعلق لقوله ويبيع مال غير متقوم فبقى قوله بطل بيع ما ليس بهال عاما اى سواء كان ما ليس بهال مبيعا
 او ثمنا والا يبقى جعل ما ليس بهال ثمنا بلا
 (٣٣) فصل البيع الفاسد

انتهى ركنه او شرطه سواء كان من قبيل العباداة او المعاملة كصلوة بلا
 وضوء ونكاح بلا شهود وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس وهو لغة
 الذاهب الرونق وشرعا ما وجد اركانه وشروطه دون اوصافه الخارجية
 المعتبرة شرعا كبيع خمر وصلوة بلا فاتحة وقد تسامح في الاسناد فان البطلان
 كالفساد في الحقيقة صفة المصدر دون الحاصل منه كما في الاصول (كدم)
 مسفوح فينبغي ان يصح بيع كل دم غير مسفوح من غير الآدمى والخنزير
 (و) بيع (الحمر) فيكون كلاحقه معطوفا على ما بقرينة ما على انه كان مالا
 في شريعة يعقوب على نبينا وعليه السلام حتى استرق السارق على ما قالوا كما
 في شرح التأويلات وغيره فلا ينبغي ان يقال انه لم يكن مالا عند احد
 (واتباعه) جمع التابع اى اشباه الحرمي معتق البعض والمكاتب والمدير
 وام الولد لكن قد مر ان معتق البعض كالمكاتب عنده وكالحمر عندهما
 وفي النهاية انه جاز بيع المكاتب برضاه في اصح الروايتين وبيع المدير
 المقيّد اجماعا وكذا جاز بيع المطلق وام الولد من نفسهما ونفذ القضاء
 بجواز بيعهما (و) بطل (بيع مال غير متقوم) بكسر الواو اى غير منتفع
 به شرعا (كالخمر) فيما بين المسلمين ومسلم وكافر (والخنزير) وقال عبد

بيان والحال انه ايضا باطل كما صرح بذلك
 في الملتقى وشرحه حيث قال (بيع ما ليس بهال
 والبيع به) اى بيع الشيء به اى جعله ثمنا
 بادخال الباء عليه كان يقول بعت هذا الثوب
 بهذه المينة مثلا باطل كالدّم (وكذا) يبطل
 (بيع مال غير متقوم كالخمر والخنزير بالتمن)
 انتهى (لناظره)

٢ (عليه) اى على الباطل الشرعى (وبالعكس)
 كما ههنا (وهو) اى الفاسد لغة (الذاهب
 الرونق) بالتركيب الاضافى يقال فسد
 الجوهر اذا ذهب رونقه وطرأته غ
 ٣ (وقد تسامح) المص (في الاسناد) اى
 في اسناد بطل الى البيع (صفة) الفعل بمعنى
 (المصدر دون) الفعل (الحاصل منه) اى من
 المصدر يعنى ان البيع هنا بمعنى الحاصل
 بالمصدر فان قلت المتبادر من المصدر المضى
 هو المعنى المصدرى قلت نعم لكن البيع هنا
 مضى الى مبيع لان كلمة ما عبارة عنه كما
 فسر به فبيع مبيع بالمعنى المصدرى لا معنى له
 لاستلزامه تحصيل الحاصل فلا محالة معناه بيع
 قائم بمبيع ليس بهال وهو الحاصل بالمصدر
 (فينبغي) تفريع لتوصيفه بالسفوح (في غير
 الآدمى) لكرامته (و) غير (الخنزير) لتجاسة
 عينه (فيكون) تفريع على اعادة لفظ بيع
 اى (يكون) هذان (كلاحقه) وهو اتباعه
 يعنى ان عطفه على ما هو مسلم عند الخصم
 اى ابي المكارم ولذا جعله مشبها به (معطوفا
 على ما) الموصول لاعلى الدم (بقرينة) لفظ
 (ما) نقل عنه لانه لم يستعمل في ذوى العلم
 غالبا انتهى والحمر واتباعه من ذوى العلم فلا
 يصح ان يكون معطوفا على الدم مثالا لماليس
 بهال فلا محالة يعطف على نفس الموصول غ

(الجلد الثالث) جامع الرموز ٩٧

٣ اذ في اسناد البطلان الى البيع تسامح لان البيع عند الفقهاء حاصل بالمصدر لانه مستعمل في الهيئة الحاصلة من النسبة كما
 لا يخفى (حسن افندى)
 ٤ (على انه) اى مع ان الحمر (كان مالا في شريعة يعقوب على نبينا وعليه
 الصلوة والسلام) فيكف يكون مثالا لما ليس بهال (حتى استرق) يعقوب عليه السلام (السارق) يدل على ان كون الحمر
 مالا بعد السرقة (ان يقال) القائل ابو المكارم (انه) اى الحمر (لم يكن مالا عند احد) من اهل الشرائع فناسب ان يكون مثالا لماليس
 بهال عطفا على الدم (غ) ٥ فحسن عطفه على ما ليس بهال اذ مبنى العطف على التغاير (منه) ٦ (جمع التابع)
 ٧ (اى غير منتفع به) بفتح الفاء لكونه موصولا بالباء ولم يستعمل متقوم في عباراتهم معه فكسر (غ)

الواحد والحاكم وعبد الصمد ان البيع فيهما فاسد لا باطل كما في النظم
وكذا بيع مامات بالخنق والجرح في غير المذبح كما في الكشف لكن في المحيط
ان بيع مخنف المجوسى باطل عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد ويخرج
عنه بيع السرقيين لانه منتفع به من حيث الالفاء في الارض ويدخل فيه
بيع فرس او ثور من حزن لاستيناس الصبي لانه لا قيمة له ولا يضمن
متلفه وكذلك بيع بروات يكتبه الديوان على العمال كما في المنية
(بالثمن) اى بطل بيع هذه الاشياء بالدرهم او الدينار وفيه اشارة الى ان بيعها
بالعرض غير باطل وفي الشرح ان بيع غير متقوم بالعرض باطل كالبيع بما ليس بمال
وفي التحفة انه فاسد عند بعضهم (و) بطل (بيع قن) اى عبد وتماهه في النكاح (ضم
الى حر) من البدلين (و) بيع (ذكية) اى مذبوحة (ضمت الى ميتة) منهما
(وان سمي ثمن كل) من البدلين وجاز في القن والذكية ان سمي عندهما
كما في الكافي وغيره لكن في المحيط والمبسوط وغيرهما انه فسد فيهما عندهما
كما فسد قبل التسمية عندهم والكلام مشير الى ان حكم البيع الباطل
ان لا يصير البدل لان ملكا لاحد من المتبايعين وان قبضا باذنهما فالمقبوض
امانة يهلك بلاشئ عنده ومضمون يهلك بالقيمة عندهما كما في الاختيار
وهو الصحيح على ما ذكره السرخسى كما في فاضلخان (وصح) البيع اى
وجد بجميع اركانه وشروطه واوصافه الخارجية المعتبرة (في قن ضم الى)
مملوك له من (مدبر) او مكاتب او ام ولد فالمملوك اعم (او) ضم الى
(قن غيره) اى البائع سواء كان ذلك القن قن المشتري او غيره (بمحضته)
من الثمن في الصورتين وان لم يسم المحصة (كملك ضم الى وقف) اى
موقوف كما اذا باع ضبعة بعضها وقف فانه صح في الملك بمحضته عند السرخسى
والسعدى وفيه اشعار بانته اذا باع كرما فيه مسجد لم يدخل المسجد فيه
وذا اذا كان عامرا والافند دخل على ما قال بعضهم كما في المحيط (وفسد)

١ (مخنف) الصواب مخنوق (المجوس) لانه من
الخنق فهو من اغلاط النساخ (ويخرج عنه)
اى قيد غير متقوم (السرقيين) الخ فيجوز
بيعه (ويدخل فيه) اى في قيد غير متقوم
(فرس او ثور) الخ فيبطل بيعه (من حزن)
يعنى صفال (ولا يضمن) بفتح الباء (متلفه)
بكسر اللام فاعله (بروات) جمع برات يقال
في عرف الان سند خط (يكتبه الديوان) في
انعام شخص (على العمال) يعنى املاك
داران فقوله يكتبه الخ صفة كاشفة
(اى بطل بيع هذه الاشياء) يدل على ان
بالثمن قيد الكل متعلق ببيعين على التنازع
وقد مر في صدر الفصل ما عليه (و) الحال
(في الشرح ان بيع غير متقوم) الخ فبين
كلامى المص تناقض (من) جملة (البدلين) اى
المبيع والثمن حال من الحر كقوله (منهما) اى
البدلين غ

٢ (قبل التسمية) اى تسمية ثمن كل (وان قبضا)
اى البدل لان (باذنهما) اى المتبايعين (اى)
وجد بجميع اركانه الخ (يعنى معنى صحة
البيع) (في قن ضم الى مملوك) الخ وجود
جميع الاركان والشروط والاوصاف
الخارجية الخ (غ)

٣ (فالمملوك اعم) يشمل الثلاثة (غ)

٤ (وفيه) اى في قوله ضم الى وقف (اشعار)
لان المساجد من الموقوفات (وذا) اى عدم
دخول المسجد في البيع (اذا كان عامرا) اى
ذا عمارة (والا) خرابا (فقد دخل) في البيع

بمقابلة الخمر الخ (وبطل) (في) نفس (الخمر)

من كلام الشارح المحقق وليس من المتن مقابلة لقوله وفسد في العرض ثم فسر كلامه بقوله (اي) انتفى الخ (وكذا فسد) في العرض وبطل في الخمر (عكسه اي بيع نحو الخمر بالعرض) الخ (في الصورتين) اي العكسين (وللتنبية على) خصوص (الفساد) اي كون البيع في العرض فاسدا (لم يخرطا) اي لم يجعل هذين البيعين متخرطا داخلا (في سلك عدم الجواز) اي لم يوردهما في حيز قوله ولا يجوز الخ (لاحتمال) عدم الجواز (البطلان) ايضا (فهو) اي انخرطهما في سلكه (ليس بانسب كما ظن (من ابى المكارم (غ) قوله للتنبية علة للتفى بقوله لم يخرطا وقوله لم يخرطا اي لم يذكر بيع العرض وبيع العكس (في سلك عدم الجواز) اي في سلك قوله بعد ولا يجوز بيع المباحات (لاحتمال البطلان) علة للتفى وهو الانخرط (فهو) اي الانخرط (ليس اه) (حسن افندي) ٣ ولا يخفى ان الانسب ان يقال ولا يجوز بيع العرض بالخمر وعكسه وبيع المباحات اه وان هذه المسئلة اولى بالادراج تحت عدم الجواز (ابو المكارم)

ع (واعلم انه) اي الشأن (منه) اي من المص ارادة (شروع) بخلاف المضى بقوله ولا يجوز الخ (في تفصيل ما اجمل) مجهول اي في موضعه اذ لم يمر في المتن اجمال (مما) بيان ما اجمل (يفسد) هو (البيع) بالنصب (من ستة اشياء) اي معاني بيان ما يفسد الخ (على ما في الشارع) وسبعة على ما في التنف ثم بين تلك المعاني الستة بقوله (من عدم الملك) كما في المباحات (و) من (الغرر) بالغين المعجمة كما في لبن ضرع في المغرب الغرر هو الخطر الذي لا يدري ا يكون ام لا (و) من (العجز عن التسليم) الاجيلة او ضرر (و) من (ورود النهي) كما في البياعات الجاهلية (و) من (الشرط) كما في البيع بشرط لا يقتضيه العقد (في حوضه) اي البائع حرزا كائنا (من نحاس) مفعول مطلق مجازي لاحرز (او) متخذ (من

صفر او حصى) الخ (غ)

د (الجرى) اي جرى ماء الحوض (غ) ٤ (من ماء الفرات) نهر كوفة (قرية) بكسر القاف مكيا (يوفيه) اي القرية السقاء (في منزله) اي المشتري (جاز) ولعله منه ما في عرف اهل بخارا من ماء مشكاب (والمراد بيعها) اي المباحات (الا) يمكن (بجيلة) غ (و) فيه (اي في تعليق القدرة بالجيلة) (اشارة الى انه لا يجوز بيع الابق) لانه لا يتصور فيه القدرة ولو بجيلة (الا اذا علم) اي البائع (انه) اي الابق (عاد اليه) اي يعود الى البائع عبر بالماضى اشارة الى تيقن علمه كانه وقع (بالانتظار) اي مدة العود (وبالليل جاز) لان في الليل يكون الحمام خاليا فيقدر على التسليم (غ)

ولو باع ما دخل موضعا لا يستطيع الخروج عنه ففيه خلاف وهذا اذا لم يتهيأ له موضعا والا فيجوز بلا خلاف كما في المحيط والى انه لو بيع ما يطير في الهواء فلو عاد الى بيته جاز كما في النهاية (او) الا (بضرر) للبائع كما اذا باع جذعا في سقف او لبنة في جدار او فراغا من ثوب او خشبة من طرف معلوم او حلية سيف او نصف زرع غير محصود من غير شريك فانه فاسد الا اذا سلمه قبل الفسخ فانه يعود صحيحا كما في المشارع وغيره (و) يجوز بيع (ما فيه) من مملوك او غيره (غرر) بفتحين اسم من التغرير التعريض للهلاك وشرعا ما يوهم انه غير موجود (كحمل) بالفتح اى مثل بيع جنين (و) مثل (لبن في زرع) كيلا او مجازفة فانه فاسد لاحتمال الريج والدم ونحوهما ومثله بيع بذر البطيخ ودقيق الحنطة ودهن السمسم وعصير العنب والكرباس قبل التسليم (و) لايبيع (ما يفضى) اى يصل (جهالته) اى جهالة نفس المبيع او ثمنه او لفظ دال عليه (الى المنازعة) بين المتعاقدين ففسد لو باع ما في هذه الدار من نحو الدقيق والثوب لانه بمنزلة بيع ما في الدنيا او باع دارا والمشتري لم يعلم بمحدودها وكذا لو باع نصيبه منها وهو لم يعلم به عند الطرفين كما في قاضيان وذكر في النظم انه لم يجز عنده خلافا للصاحبين وعنه انه لم يجز الا اذا علما وكذا فسد لو باع عدل زطى بقيمته لجهالة الثمن لكن في المحيط بطل بيع طعام لم يبين قيمته ثم شرع فيما نهى عنه مما في الجاهلية فقال (و) لا يجوز بيع (الزبانية) وهى لغة المدافعة من الزبن وهو الدفع (و) عندنا (بيع تمر) بنقطتين ويجوز الثلاث (محدود) كيلا او مجازفة بالجيم والمهملتين ويجوز الاعجام فيهما فانهما بمعنى المقطوع (بمثله) والاخصر بيع تمر بما (على التخل خرصا) بفتح المعجمة وسكون الراء والصاد المهملة اى بطريق الخرز والتخمير فيكون تميزا عن نسبة المثل الى الضمير وفي القاموس الزبن بيع كل

١ (ولو باع ما) اى سكا مثلا (دخل موضعا) اى حظيرة (لا يستطيع الخروج عنه) بان سد مدخله (غ)
٢ (وهذا) اى الخلاف (اذا لم يتهيأ) اى البائع (له) اى للدخل (موضعا) اى حظيرة لقصد الاضطهاد (ما يطير في الهواء فلو عاد الى بيته) كما في بيع كفتربازان (من غير شريكه) فمن شريكه جاز (فانه) اى البيع في هذه الصور (فاسد) جواب قوله اذا باع الخ او علة التشبيه بكما اذا باع الخ (غ)

٣ (ما يوهم) اى يوقع في الوهم (لاحتمال الريج) في الحمل (والدم) في الضرع (قبل التسليم) يعنى باقتن قيد الكرباس ومنه يعلم قيود النظائر (غ)

٤ (اى يصل) فانه متعدد بقرينة شهرة الموصول فلا يرد ان الاولى يوصل (او) المراد جهالة (لفظ دال عليه) من قبيل شك الراوى لانه يستلزم جهالة المدلول (غ)

٥ اى جهالة اللفظ الدال على المبيع او الثمن (حسن افندى)

* اى جهالة معناه لعدم العلم بالوضع (منه)
٦ (وهو) اى المشتري (لم يعلم به) اى نصيب البائع (الا اذا علما) اى البائع والمشتري حدود المبيع (بقيمته) اى ما هو قيمته في نفس الامر فجعل الثمن (كقيمه) اى مقداره (مما في الجاهلية) من البياعات (غ)
٧ الزط جيل من الناس في سواد العراق والثوب الزطى منسوب اليهم (شرح وقاية)
٨ (من الزبن) بالراء المعجمة فالباء فالنون (محدود بالجيم) والدالين (المهملتين) ويجوز الاعجام فيهما اى فى الدالين (فانهما) اى المهملة والمعجمة (بمعنى) واحد هو المقطوع الخ
٩ (اى بطريق الخرز) بالخاء المعجمة فى صحاح الجوهر الخرز التدبير والمخرص يقال خرزت الشئ اخرزه واخرزه والمخرز المخرص (الى الضمير) المضاعف اليه (غ)

١ (ان يمس) بفتح الياء (وينبذه) ان يرمى المبيع (البائع اليه) اى المشتري (غ.)
٢ (وقد استدرك التفسير) من البرجندى (ههنا بما اشتهر) صلة التفسير من (انه يقول) الخ (اولمستك) وهذا مستدرك بقوله (والقيت) الخ (ونبذت انا اليك) وانت الى (احدهما مستدرك ايضا) (البيع) مفعول نبذت (غ.)

٣ (ولا يخفى ان الانسب بالكتاب) لكونه مختصرا (ترك هذه المسائل بكرا) اى على طيها من غير التصرف فيها (فان الكل) علة انسية الترك اى كل ما فى هذه المسائل (غرر) فدخل فى قوله ولا بيع ما فيه غرر (كما لا ريب فيه) اى فى ان الكل غرر (وظاهر كلامه) اى المص (من البيوع الفاسدة) خبر ان لا بيان ما ذكره الخ (من البيوع الباطلة) خبر ان ما سوى الخ (انه) اى ما يفضى الى الجهالة باطل ايضا اى مثل ما سواه (غ.)
٤ (وهو) اى المرعى بالفتح (الرعى بكسر الراء) بمعنى الكلاء فهو اسم جامد يجمع على المراعى غايته انه مشترك بينه وبين المشتق اسم مكان من رعى يرعى من باب منع لكنه يحمل على الاول بقرينة المقام للحمل على حقيقة الكلاء فما الحاجة الى الحمل على مجاز المرام (و) كان (من الظن) فهم من قال انه اسم مكان (من) قبيل (ذكر المحل) واردة (المحال) وهو الكلاء والظاهر الاكثر فيما فى كتب اللغة هو المعنى الحقيقى الوضعى فلا بد من الحمل على الاشتراك توفيقا بينه وبين القواعد الصرفية اللغوية فاندفع ما فى الحواشى الرومى فانه لم يطلع على ما قلنا من الاشتراك فتأمل (غ.)

٥ (المراعى) اى الكلاء فيها اطلاق لاسم المحل على الحال (ابو المكارم)
٦ (واللام) فى المراعى (للعهد) اشارة الى ماهو العهد فى الذهن الموصوف بان المراد بها ما فى ارض مملوكة (بقرينة) المقابلة (بما مر

من انه لا يجوز بيع المباحات) فما فى ارض غير مملوكة داخل فيها (فاشار) المص بلام العهد (الى انه لوسقى) شخص (ارضه لاجل الحشيش فنبت بتكلفه) فى عبارة البرجندى (لم يجوز) بيع هذا الحشيش على (ماهو مختار القدورى) الخ (لانه) اى الساقى (ملكه) اى ذلك الحشيش تبعا لارضه (دون) استهلاك (العين) كما ههنا (محرزا) بالمعسل (او مجموعا) فى ظرفى كما يجمعه (المعسل) فى اول توالد الزنبور ثم يضعه فى الكورات (غ.)
٧ (جمع الكورة) بزيادة الف بعد الراء ثم بين الجمع والمفرد معا فقال (بالضم) اى فى الكافى (والتخفيف) اى فى الواو بفتح (ويكسر) الكاف (ويشدد) الواو فيهما (المعسل) الاظهر بتشديد السين من باب التفعيل لانه يجىء للانخاذ فالعنى ما يتخذ ويصنع ليجمع الزنبور والمعسل فيه (او) (الكورة نفس) (المعسل) فهو عطف على المعسل (فى الشمع) يعنى موم وبالتركي البلغارى كرز (غ.)

نمر على شجر بتمر كيلا والمزابنة بيع رطب فى النخل بالنمر (و) لا بيع (الملامسة والقاء الحجر والنابذة) وهو ان يمس المشتري ما يريد شراءه ويلقى حصاة عليه وينبذه البائع اليه كما فى النظم وغيره وقد استدرك التفسير ههنا بما اشتهر انه ان يقول احدهما اذا لمست انا ثوبك او انت ثوبى اولمستك والقيت حصاة اليك ونبذت انا اليك او انت الى المبيع فقد وجب بيعه بكذا ولا يخفى ان الانسب بالكتاب ترك امثال هذه المسائل بكرا فان الكل غرر كما لا ريب فيه وقد صرح به الفايق وغيره وظاهر كلامه ناظر الى ان ما ذكره كله من البيوع الفاسدة التى هى اكثر من ثلاثين كما فى التنف وغيره لكن فى النظم ان ما سوى ما يفضى الى الجهالة من البيوع الباطلة التى هى اكثر من ثلاثين وفى المحيط عن ابى يوسف رحمه الله انه باطل ايضا (و) لا بيع (المراعى) بكسر العين جمع المرعى بفتحها وهو الرعى بكسر الراء الكلاء رطبا او يابسا كما فى الصحاح وغيره فمن الظن انه من ذكر المحل واردة الحال واللام للعهد بقرينة ما مر من انه لا يجوز بيع المباحات فاشار الى انه لوسقى ارضه لاجل الحشيش فنبت بتكلفه لم يجوز وهى مختار القدورى لكن فى النوازل جاز بيعه لانه ملكه كما فى المحيط (ولا) يجوز ويفسد (اجارتها) حتى لا يملك الاجر الاجرة بالقبض اذ الاجارة لاستهلاك المنفعة دون العين (و) لا بيع (التحل) زنبور العسل وعن محمد رحمه الله يجوز اذا كان محرزا او مجموعا (الا مع الكورات) جمع الكورة بالضم والتخفيف وبكسر ويشدد المعسل من الحشب او الطين او العسل فى الشمع كما فى القاموس وعلى

١ (لأنه يدخل التبع في البيع (إذا كان) أي التبع (من حقوقه) أي البيع أي من الحقوق المقصودة في البيع وإنما هو العسل غ
٢ (وصب) أي جوز كما في بعض النسخ (بعض) من المشايخ صب اللبن (في العين) الرمودة (إذا علم) أي تبين (وأجزاء الخنزير)
يعنى أنه عطف على الأدمى لا الأجزاء فيعاد ثم علل هذا العطف بقوله (فإن بيع نفسه قد مر) في أول الفصل بأنه باطل ومنه
يستخرج وجه ازدیاد المص لفظ الأجزاء في الأدمى لأن التعليل مشترك بل يجوز أن يكون ضمير نفسه إلى كل واحد من الأدمى
والخنزير (والانتفاع) مبتدأ خبره (يستثنى) و (ضرورة) نصب على العلة فإن في ظهر عنقه شعر قدر أصبع لمبدئه صلابه
وبعده لبن يصالح لوصل المحيط كما يستعمله (٣٨) فصل البيع الفاسد

التقيرين يجوز بيعه معها بالأجماع كما في المضمرات لكن الكرخى قد
انكر وقال إن التحل لم يدخل في البيع تبعاً للعسل لأنه يدخل التبع إذا
كان من حقوقه كما في المحيط وغيره (و) لا بيع (أجزاء الأدمى) كالشعر والعظم
واللبن وعن أبي يوسف رحمه الله جاز بيع لبن الأمه وعنه لا بأس باكل
لبن المرأة وقيل لا يباح للطفل إذا استغنى وصب بعض في العين إذا
علم زوال الرمء به كما في التمرناش (و) أجزاء (الخنزير) فإن بيع نفسه
قد مر والانتفاع بشعره من حيث الخرز يستثنى ضرورة في الشرع وعن
أبي يوسف رحمه الله أنه مكروه لأنه نجس ولذا لم يلبس السلف مثل هذا
الحق وفي الاكتفاء اشعار بجواز بيع أجزاء غيرهما كالشعر وغيره ولو ميتة
وفي العصب روايتان كما في المحيط (و) لا يجوز ويبطل بيع (جلد الميتة قبل دبه)
ولحمها فيجوز بيع جلد السبع المذبوح ولحمه اللحم الخنزير وإن كان للسنور
فانه لا يطعم له لأنه نجس كما في المحيط (و) لا (دود القز) أي الأبريسم
خلافًا لمحمد وكذا لأبي يوسف رحمه الله إلا إذا لم يظهر القز فيه كما
في الهداية لكن في المحيط أنه قول الشيخين والفتوى على قول محمد رحمه الله
(و) لا (بيضة) بفتح الباء أي بذر القز أو بذر دوده بالفارسية نحم بـله
لأنه لا ينتفع به من حيث ذاته (خلافاً لهما) في الجوار لأنه كبذر البطيخ وعليه

أهل بلغار موضع المحيط لركا كته يحسن
الخرز به وأهل تركستان لفقدان المحيط فيما
بينهم غيره (مثل هذا الحق) أي المخروز
بآلية شعره (غ)
٣ فإن في مبدأ شعره قدر أصبع صلابه وبعده
لبن يصالح لوصل المحيط به يستعمله أهل أقاصي
تركستان موضع المحيط لفقدانه فيما بينهم
(منه رحمه الله)
٤ قوله من حيث الخرز ونحوه كما يستعمل
في طلاء البيت بالصبي أو الجص وفي إصلاح
الكتان (ثم هنا وقعة بين الناس أن طلاء
البيت ونحوه بالصبي أو الجص إنما يقع بشعر
الخنزير كثيراً لما لم يعاد له شعر سائر
الحيوانات ولو ذنب البغل ثم لو مر عليه الماء
بعد اليبس هل ينتجس ذلك الماء أم لا فمنهم
من اجتنب عنه ومنهم من لم يجتنب عنه
(قلت كان الظاهر أن الطلاء يطهر باليبس
إذا لم يبق فيه أثر الماء المتنجس بمجاورة
الشعر نظيره بئر تنجس ماؤه فغار ثم عاد
والصحيح أنه طاهر كما سبق في صدر الكتاب
وللبس تأثير في الطهارة لما أنه من جملة
الدباغ هذا (عبد الحليم أفندي حاشية درر)
٥ (وفي الاكتفاء) بالأدمى والخنزير
(أشعار) الخ (غيرهما) أي الأدمى والخنزير
(ولو) كان الغير (ميتة فيجوز) تفريع قيد
الميتة (اللحم الخنزير) وإن ذبح (فأنه) أي
لحم الخنزير (لا يطعم له) أي للسنور لأنه
نجس والسنور من الطوافين فضرورة الاختلاط
قائم (وكذا) أي خلافاً (لأبي يوسف رحمه الله
أيضاً) إنما فعله لاختصاص الاستثناء بقوله
(إلا إذا لم يظهر به) وللإختلاف فيه أنه مع
محمد أو مع أبي حنيفة رحمه الله كما يأتي عن المحيط أي الاماد أم لم يظهر (القز فيه) أي في الدود كما في الهداية حواله بالنسبة
إلى مجموع المستثنى والمستثنى منه (أنه) أي ما في المتن (قول الشيخين) أي فيه أن أبي يوسف مع أبي حنيفة رحمهما الله (غ)

الفتوى

٤ (بفتح الباء) مفرداً والجمع بكسر الباء (أي بذر القز أو بذر دوده) يعنى أن الضمير أما راجع إلى المضاعف أو المضاعف إليه
(نحم بـله) بالباء الفارسية وتشديد اللام ثم هاء الوقف (لأنه لا ينتفع به) أي ببيضة (من حيث ذاته) وإنما الانتفاع
باعتبار حصول القزم منه وفي أكثر النسخ بدون كلمة لا النفي والظن أنه غلط من الناسخ (خلافاً لهما) في الجوار (بالراء المهملة
أي في المسئلة القريبة وهي بيع البيض يعنى أن الخلاف متعلق به (غ)

١ (ويجوز أن يتعلق الخلاف ببيع (نفس
(الدود ايضا) أي كتعلقه ببيعه أي متعلق
لهما معا كيف (غ)

٢ (وفي التجنيس عن الصاحبين) خلاف
في الدود (غ)

٣ (ويضمن متلفه) بكسر اللام (وبكسر الفاء)
أي فاء الفعل (وضما) أيضا (فيهما) أي
العلو والسفل (اللاحق تعالى) اضافي (الساحة)
فضاء الدار (ولا متعلقا به) أي بالمال كما يأتي
في الشرب بل يتعلق بالهواء وهو ليس بمال
(وفيه) أي في قوله بعد سقوطه (أشارتان) (و)
في تخصيص موضع العلو بالنفي حيث قدره
أو إرادة من العلو وبضميره البناء العلو كما مر
(إشارة) من حيث أنه يفهم منه تعليله بأنه
ليس بمال ولا متعلقا به بل هو محض حق
التعلي (إلى جواز بيع الشرب بدون الأرض
لأنه) أي الشرب (متعلق بالمال) وهو الغلة
تعلق السبب على السبب وليس موضع العلو
من هذا القبيل (و) إشارة أيضا (إلى جواز بيع
الطريق وحق المرور) لأن لهما تعلقا بالمال
غواص ٤ (وفيه) أي في وضع المسئلة في
بنی آدم (إشارة) الخ (فالبيع جائز) لأن
الذكر والأنثى جنسان في بنی آدم دون البهائم
(إلا أن للمشتري الخيار فيه) أي في كل من
المشبه والمشبّه به (جنسان فلا) يجوز البيع

في مسئلة المتن (غ)

٥ (بخلاف البهائم) أي غير بنی آدم ولهذا
يجوز في مسئلة العجّة والفص فالأولى بخلاف
غيرهم (غ) ٦ (ولا يجوز ويفسد شراء)
بائع أول أو من لا تقبل شهادته لذلك (البائع
كما يأتي بقوله وإنما ترك فاعل الشراء ليشمل
شراء من الخ (ما باع البائع) الثاني وهو
المشتري الأول حقيقة كان هو أو حكماء كوارثه
مثلا كما قال (سواء كان الشراء) أي شراء
البائع الأول مثلا (من البائع) الثاني وهو
المشتري الأول (ومن قام مقامه كالوارث)
والوكيل أصالة كان مبيعه أو وكالة كما قال
(وسواء كان البيع) أي بيع المشتري الأول
(لنفسه الخ) وحمل قوله سواء كان الشراء
الخ على معنى سواء وقع الشراء من البائع
الأول بنفسه أو بوارثه كما قال البرجندي ولا بد
أيضا أن يقع الشراء من البائع بنفسه أو بوارثه
حتى لو وكل وكيلا بالشراء بأقل جاز عن
الموكل عند أبي حنيفة ويحوز عن الوكيل عند -

الفتوى كما في الخلاصة ويجوز أن يتعلق الخلاف ببيع الدود أيضا وفي التجنيس

عن الصاحبين يجوز بيع دوده ويضمن متلفه (و) لا موضع (العلو) أي

علو السفل بكسر الفاء وضما فيهما (بعد سقوطه) أي العلو لأنه لم يبق

اللاحق تعالى متعلق بهواء الساحة فلم يكن مالا ولا متعلقا به وفيه إشارة

إلى بطلان بيعه بعد سقوط السفل وإلى جواز بيع العلو قبل سقوطه وإلى

جواز بيع الشرب بدون الأرض لأنه متعلق بالمال وفي رواية لم يجوز

للجهالة وهو مختار مشايخنا وإلى جواز بيع الطريق وحق المرور ولم

يجز بيعه عند العامة للجهالة وإما بيع المسيل وحق التسييل فلم يجوز

بالإتفاق الكل في المحيط (و) لا بيع (شخص) مشار إليه (على أنه أمة وهو

عبد) وبالعكس واختلف أنه فاسد أو باطل كما في الكرمان وفيه إشارة إلى

أنه لو اشترى شاة على أنها نعجة فإذا هي ضأن فالبيع جائز كما إذا اشترى

فصا على أنه يافوت أحمر فإذا هو أصفر إلا أن للمشتري الخيار فيه إذا

رآه والأصل أن الإشارة والتسمية إذا اجتمعا في عقد فإن كان المشار إليه

من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والإشارة لغو فالبيع باطل لأن المبيع

معدوم والذكر والأنثى في بنی آدم جنسان بخلاف البهائم وأن كان من

خلاف وصف المسمى فالعبرة للمشار إليه والتسمية لغو فالبيع جائز وإلى

أن العبرة للمسمى إذا لم يعلم أن المشار إليه من خلاف جنس المسمى

وأما إذا علم به فالعبرة للمشار إليه فلو قال بعث منك هذا الحمار أشار

إلى عبد قائم بينهما انعقد على العبد كما في المحيط (و) لا يجوز ويفسد

(شراء ما باع) البائع من سلعة أو غيرها سواء كان الشراء من البائع أو

من قام مقامه كالوارث وسواء كان البيع لنفسه أو لغيره بالوكالة (بأقل

- ابي يوسف رحمه الله وكان البيع فاسداً عند محمد رحمه الله كذا في المحصر في النخبة الوكيل بالبيع اذا باع ثم اشترى ما باع نفسه باقل مما باع قبل نقد الثمن الاول يجوز انتهى كلام البرجندی بأباه التفرع على قوله وانما قلنا من البائع لانه المتبادر بقوله فلو اشتراه من المشتري الثاني الخ وسبأني شرحه فتأمل ثم الفاضل ابو المكارم اجري التعميم بالاصالة او الوكالة في البائع الاول وهو المشتري الثاني حيث قال في شرح (ما باع) في الموضعين ذلك الرجل او وكيله وليس للوكيل ان يشتري بذلك الاقل ما باعه لنفسه ولا لغيره انتهى من غير اسناد الى شيء من المعتررات فهو ينتقض بما مر من كلام البرجندی ويندفع به الا ان يحمل على قول محمد (شبهة المقابلة) اي المبادلة كانه مبادلة نقد اقل بنقد اكثر وهي الصرف (غ) ٢ (وانما ترك) المص (فاعل الشراء) اي لم يذكره صريحا مختصرا على ما يناسب الكتاب او بالاضمار الى ما يفهم من المقام بل من لفظ

فصل البيع الفاسد

(٤٠)

الشراء (يشمل شراء من) اي ليذهب ذهن السامع الى كل مذهب ممكن سواء كان البائع الاول او من (لاتقبل شهادته للبائع) اي الاول وبما حررنا اندفع ما يقال انه لو ذكر الفاعل على نحو ما مر في شرح صدر الكلام لا يمكن مع حفظ الشمول فانه اطالة لا تناسب الكتاب والمراد امكان الشمول على وفق مختصرة الكتاب (كعبه) ومكاتبه لا يجوز منهما اتفاقا (ومثل والده وولده) وزوجته عنده فان شرا هؤلاء كشرائه بنفسه وما شرحنا ظهر لك وجه اعادة لفظ مثل في الاخيرين وهو الاشارة الى المخالفة والمغايرة بالاتفاق وعدمه (سواء كان شراؤه) اي من لاتقبل الخ لنفسه صلة الشراء يعني ان شراؤه انما يكون لنفسه لكن اعم من ان يكون (في) حالة (حيوة البائع) فهو خبر كان (غ)

٣ (وهذا) اي جواز شراء الولد والوالد (عنده) اي الامام (على قول بعض المشايخ) ولهذا زاد لفظ المثل (مطلقا) اي لا على قول بعض دون بعض (خلافا لمحمد رحمه الله) فان عنده يجوز مطلقا على ما هو مقتضى العبارة (وانما قلنا من البائع) اي الثاني وهو المشتري الاول حقيقة كان او حكما كالوارث كامر (لانه) اي كون الشراء من البائع المذكور (المتبادر) من قوله شراء ما باع الخ (فلو) اي

ما باع من الثمن (قبل نقد) كل (ثمنه) اي ثمن ما باع (الاول) او بعضه لان بين الثمنين شبهة المقابلة وهي مثبتة لشبهة الربا والشبهة في المحرمات كالحقيقة وانما ترك فاعل الشراء ليشمل شراء من لا يقبل شهادته للبائع كعبه ومثل ولده ووالده سواء كان شراؤه لنفسه في حيوة البائع او بعدها وهذا عنده على قول بعض المشايخ واما عند ابي يوسف رحمه الله فلا يجوز شراء الوارث مطلقا خلافا لمحمد وانما قلنا من البائع لانه المتبادر فلو اشتراه من المشتري الثاني او الموهوب له او الموصى له جازو في قوله باقل مما باع اشارة الى انه لو اشترى ببثله او اكثرا جاز والى ان الفساد عند اتحاد الجنس فلو اختلف جنسه جاز وفي قوله قبل نقد ثمنه اشعار بانه لو اشترى بعده يجوز والى ان المبيع لم يتغير بعيب فلو تغير جاز كما اذا تغير سعره الكل في المحيط (و) كذا (شراء ما باع) البائع او وكيله حال كون ما باع (مع شيء) آخر (لم يبعه) اي ذلك الشيء قبل نقد ثمنه

الاول

حتى (لو اشتراه) البائع الاول (من المشتري الثاني) بان باع زيد مثلاً عن عمرو باع هو من بكر ثم اشترى زيد من بكر باقل مما باع على عمرو قبل نقد الثمن الاول فمح يكون المشتري الثاني وهو زيد مشتريا ثالثا (او) من (الموهوب له) بان وهب عمرو وبكر فاشترى زيد من بكر الموهوب له وكذا قوله (او الموصى له جاز) في هذه الصور (والى ان الفساد) اي في قوله باقل مما باع اشارة الى ان يكون الثمن الثاني من جنس الثمن الاول لان كلمة من في مما باع للبيان اي من جنس ما باع فيشير الى ان الفساد (عند اتحاد الجنس) (غواص البحرين)

٤ وفي (قوله قبل نقد الثمن اشعار) بان له وظيفة نقد الثمن لكنه لم يختز وشري قبله وهذه الوظيفة انما هو اذا لم يتعيب البيع فيشعر (بان المبيع لم يتغير بعيب) فيشعر بانه (لو تغير جاز) الشراء (كما) جاز (اذا تغير سعره) اي قيمة المبيع باختلاف الفصول (وكذا) اي كالشري الاول في عدم الجواز وفي التعميم المذكورين هناك وفي جه ترك فاعل الشراء هنا ايضا فقول المص فيما باع متعلق بكل هؤلاء المشار اليها والشارح المحقق اكتفى في تعلقه بما هو الظاهر فنظفان (شراء ما باع البائع او وكيله) ضمن فيه كلا التعميمات السابقين اما الثاني فظاهر واما الاول فلان الوكيل من يقوم مقام البائع الموكل كالوارث في مقام المورث (قبل نقد) الخ طرف الشراء كما يأتي (غواص)

١ (الدلالة) (السابق) عليه للعطف (بثمنه) (الظرفان المذكوران) (متعلق بالشراء) (اقل من ثمنه) حيث يخرج منه ثمن ما لم يبيع (غ) ٢ (متعلق بلا يجوز) قدم ما يتعلق به (غ) ٣ (ولا يسرى الفساد) الى العبد (لضعفه) اى الفساد هنا وقد بين في العنايه (وفوائد القبول قد مرت) ذكرنا وحذفا (ولو فرع) هذه (المسئله) على السابق اى انى فيها بالغاء التفرعية (لكان اسلم من الاستدراك) (٤١) فصل البيع الفاسد

الاول ولم يذكره للسابق (بثمنه) متعلق بالشراء (الاول) او الاقل او الاكثر لكن يكون حصه ثمن المبيع الاول اقل من ثمنه (فيما باع) متعلق بلا يجوز فيصح فيما لم يبعه فلو اخترى جارية بالف ثم باع مع عبده بها من البائع قبل نقدها جاز في العبد وفسد في الجارية لانه شراء باقل مما باع ولا يسرى الفساد لضعفه وفوائد القبول قد مرت ولو فرع المسئله كان اسلم من الاستدراك (و) لاشراء (زيت) (دهن الزيتون) (على ان يوزن بطرفه) اى بشرط وزنه معه (و) ان (يطرح للطرف كذا) اى احد عشر (رطلا) مثلا لانه شرط نافع لا يقتضيه العقد (بجلاى شرط طرح) مقدار (وزن الظرف) فانه يجوز لانه شرط يقتضيه العقد وان اختلفا في الظرف ومقداره فالقول للمشتري مع يمينه ولا يخفى انه مستغن عنه بقوله (و) لا يجوز ويفسد (البيع بشرط) حرفه الباء اوعلى دون ان وان كان خلاف الظاهر فان ان مبطل للبيع وان كان في شرطه ضرر الا في صورة ان يقول بعته ان رضى فلان به فانه قال ابو الفضل رح يجوز الخيار فيه اذا وقت ثلاثة ايام كما في آخر هبة النهاية وغيره والتبادر ان يكون بلا واو فلو قال بعث هذا العبد بالف درهم وعلى ان تقرضنى عشرة جاز البيع كما في المحيط (لا يقتضيه العقد) اى لا يجيب بنفس البيع (وفيه) اى ذلك الشرط (نفع لاحدهما) اى المتعاقدين كشرط البائع ان لا يسلم الى المشتري الى شهر او اقل او اكثر او يقرضه مالا او يهبه او يتصدق عليه بمال او يواجره او يعيره وكذا شرط المشتري (او) نفع (لمبيع يستحقه) اى

اى استدراك الثانى بالاول لانه علم منه او بالعكس لان الثانى يتضمن الاول (طرح) بالتنوين (مقدار) بالنصب مفعوله من حيث الشرح (وزن) مفعوله من حيث الثمن لئلا يلزم توالى اضافات خمسة من حيث الشرح واربعه من حيث الثمن (وان اختلفا) اى المتعاقدان (في) خصوص (الظرف ومقداره) الخ غ عم (ولا يخفى انه) اى هذه المسئله (مستغن عنه) بفتح النون بما يأتى من قوله (ولا يجوز ويفسد البيع بشرط حرفه) اى ذلك الشرط مبتدأ خبره (الباء اوعلى) والجملة صفة شرط (دون) شرط حرفه (ان وان كان) اى كون حرفه احد الاولين (خلاف الظاهر) اى ظاهر لفظ الشرط ثم علل الاثبات والنفي المذكورين معا بقوله (فان) حرف (ان مبطل) اى مفسد (للبيع) من الصور كلها فظهر ارتباط الاستثناء الاقنى ثم وجه العلية انما يظهر باعتبار الوصل بقوله (وان كان) فهو وصل لقوله مبطل ويتم به التعليل المذكور (في شرطه) اى شرط حرف ان (ضرر) فان كان فيه نفع فبالطريق الاولى مبطل لان النفع مفسد وان كان في الاولين فليس شرط ان مقيدا بالقيود الآتية فاخرجه من الرأس فتأمل (الا) استثناء من مبطل (في صورة) يفهم منها مجرد التوقيت فيعمل على كلمة اذا مثل (ان يقول بعته ان رضى فلان به) اى يبيعى ثم علل الاستثناء فقال (فانه) في قوة مجرد التوقيت وهو جائز كما (قال ابو الفضل يجوز الخيار) اى الشرط (فيه) اى في البيع (اذا وقت ثلاثة ايام) حاصل كلامه ان في مثله يحمل على اذا فكانه قال بعته ولى التوقيت الى ثلاثة ايام فرجع الى شرط الخيار ثلثة ايام غ ه (والتبادر) من كون البيع بشرط (ان يشترط) اصالة لا بطريق التبعية بواو العطف وان كان حرف الشرط احد الاولين (وعلى ان تقرضنى) عطف على بالى درهم لان الباء حرف الشرط ايضا (غ)

(الجلد الثالث) جامع الرموز ٩٨

٤ قال في البحر معنى كون الشرط يقتضيه العقد ان يجيب بالعقد من غير شرط (ابن عابدين) ٧ (او) ان (يقرضه) اى البائع المشتري (او يواجره) اى المبيع المشتري عند البائع (او يعيره) اى يعطيه عارية للبائع (وكذا) اى كشرط البائع في الافساد (شرط المشتري) الشروط المذكورة بعينها او امثالها (غ) ٨ اى يكون في هذا الشرط نفع المبيع والحال انه يكون من اهل استحقات النفع بان يكون آدميا كما اذا باع عبدا على ان يعتقه المشتري ففيه منفعة للمعقود عليه (عبد العلى البرجندى)

٢ (له حق) واهل له (غ) ٣ (ان لا يخرج) مجهول (غ) ٤ (اكثر تعاها) اي تربية (به) اي بالفرس فهي نفعله وان لم يستحق (وكذا) اي جائز في الموضعين (فان الشرط باطل) والبيع جائز كما هو مقتضى قوله وكذا الخ غ ه (بالثمن) اي بمقابلته (لكن يرد) الاولى ورد كما يقتضيه قوله (او لم يرد) فانه ماض (وحذو) بالحاء المهملة والذال المعجمة وبعاء واو بمعنى ساختن وفي لغة الاخرى القطع والتقدير يقال حذوت النعل اذا قدرت كل واحدة على صاحبها (البائع نعلًا) مفعول حذو يقال فلان يحذو حذوه (كان البيع فاسدا) جواب لو كان شرطا الخ ثم اشار الى رد اشارة الثمن فقال (لكنه) اي هذا البيع (صحيح) واستند الى المحيط غ

(٤٢)

يثبت له حق فيصح منه طلبه مثل ان يبيع عبدا بشرط ان لا يخرج من ملكه او يستولد او يكتب او يدبر او غير ذلك فان كل واحد منها مفسد للبيع وفيه اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع او الثمن او الملك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحدهما خلافا لابي يوسف رحمه الله وكذا بشرط فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط ان لا يخرج فرس مبيع من ملكه فانه ربما يكون المشتري اكثر تعاها به وكذا بشرط ان لا ينفع ولا يضر كما اذا باع طعاما بشرط الاكل كما في المحيط وكذا بشرط ان ينفع لغيرهم كشرط ان يقرض اجنبيا دراهم فان الشرط باطل كما في الاختيار والى انه لو كان شرطا لا يقتضيه لكن يلايمه كاعطاء المشتري الكفيل او الرهن بالثمن اولا يلايمه لكن يرد الشرع بجوازه كالخيار والاجل او لم يرد لكنه متعارف كالاستصناع وحذو البائع نعلًا كان البيع فاسدا لكنه صحيح كما في المحيط وغيره (و) لا البيع بشرط هو تأجيل الثمن او المبيع العين او الدين (الى اجل) اي زمان امر منتظر الوجود (جهل) ذلك الاجل كوقت قدوم الحاج او الحصاد وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا ثم اجل الى هذه الاجال صح واخر المطالبة والى ان الاجل المعلوم في البيع والثمن العيني صحيح لكنه باطل كما في النهاية والى انه لو اجل الى النيروز او المهرجان او صوم النصارى او فطير اليهود فان كان معلوما فصحيح والافساد كما في الاختيار

وانها

هذه الاجال قد يكون معلوما وقد يكون مجهولا ومعلوميتها باعتبار ان بين المتعاقدين فردا معهودا من انواعها بين اولا طريق جهالتها لكونها يعلم منها طريق المعلوماتية كما مر فقال وانما جهل الخ غ ه هكذا في اكثر المعتمرات قبل وجهه انه يحتمل ان يكون مبد صوم اليهود معلوما دون فطرهم وفطر النصارى معلوما دون صومهم كما في سراج الوهاج ويحتمل ان يكون هذا من قبيل الاكتفاء بذكر احدهما فيكون المعنى الى صوم النصارى وفطرهم والى فطر اليهود وصومهم اقول هذا الاكتفاء من المحسنات البدعية المسمى بالاحتباك وهو حذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول وعلى التوجيه الثاني يحمل البيع الى فطر النصارى على البيع اليه قبل الشروع في صومهم (عبد الحليم افندي حاشيه درر)

٦ قوله وحذو البائع النعل يعني لو اشترى جلد اعلى ان يحذوه البائع نعلًا للمشتري يق حذ الى نعلًا اي اعملها (مجمع الأنهر) ٧ (ولا البيع بشرط هو تأجيل) الخ يشير الى ان الثمن والى اجل عطف على بشرط اي الجار والمجرور المتعلق بالبيع المتين فيكون كلمة الى ايضا متعلقا به او معطوف على ذلك الجار والمجرور بتقدير المعطوف وتقدير الكلام ولا البيع بتأجيل الى اجل آه فكلية الى ح متعلق بهذا المقدر واعادة الشارح المحقق قوله بشرط في المعطوف على الثاني اشارة الى تقدير المعطوف بل الى عينه وعلى الاول لمحض تصوير حاصل المعنى وعبرة ابي المكارم ظاهر في تقدير التأجيل ثم اعادة كلمة لا يشير الى انه لا يجوز ذلك البيع اعم من ان يفسد او يبطل (العين) اي الحاضر (او) المبيع (الدين) اي النسبة غ ٨ (وفيه) اي في قوله الى اجل (اشارة) لان معناه البيع بشرط التأجيل الى اجل فهو يفيد ان التأجيل وقت العقد وهو الفاسد فيشير (الى انه اذا باع) اولا (مطلقا) من غير شرط التأجيل (ثم) بعد العقد (اجل) اي اصطلاحا الاجل (صح) واخر المطالبة (اي) لم تأخيرها الى زمان الاصطلاح (لكنه باطل) وقد مر التنظير اي لكن الذي اشير اليه في الثمن من كون البيع صحيحا في الصورة المذكورة مخالف لما في النهاية من كون البيع فيها باطلا (كما في الاختيار) لما فهم منه ان هذه الاجال قد يكون معلوما وقد يكون مجهولا ومعلوميتها باعتبار ان بين المتعاقدين فردا معهودا من انواعها بين اولا طريق جهالتها لكونها يعلم منها طريق المعلوماتية كما مر فقال وانما جهل الخ غ ه هكذا في اكثر المعتمرات قبل وجهه انه يحتمل ان يكون مبد صوم اليهود معلوما دون فطرهم وفطر النصارى معلوما دون صومهم كما في سراج الوهاج ويحتمل ان يكون هذا من قبيل الاكتفاء بذكر احدهما فيكون المعنى الى صوم النصارى وفطرهم والى فطر اليهود وصومهم اقول هذا الاكتفاء من المحسنات البدعية المسمى بالاحتباك وهو حذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول وعلى التوجيه الثاني يحمل البيع الى فطر النصارى على البيع اليه قبل الشروع في صومهم (عبد الحليم افندي حاشيه درر)

٢ (وانما جهل) فيما يجهل (ل) اجل (ان النبروز انواع) اصل نبروز نوروز لكن لما كره في اوزان العرب فوعول ابدلوا الواو بـاء كذا في العيني غ (٣ من فرور دين ماه) هو اول اشهر الفرس كذا في العيني (وهو اليوم السادس منه) اي من فرور دين ماه (ونبروز السلطان) هو ملك شاه الساجوقي (وهو اول يوم يكون الخ) في البرجندى بعد نبروز الخوارزمشاهى وهو يوم يكون الشمس في نصف نهاره في الدرجة الثامنة عشر من الحمل (ونبروز المجوس ويقال له نبروز الدهاقين) لان (المهرجان) معرب مهر كان (نوعان) عطف على قوله النبروز انواع الخ (عامه وهو) الخ (من مهرماه) في العيني هو الشهر السابع من السنة عند الفرس (منه) اي من مهرماه (و) لان (صوم النصارى) عطف على النبروز انواع اي وانما جهل صوم النصارى لانه (سبعة وثلاثون يوما) في ضمن (مدة ثمانية واربعين يوما) وفيها احدى عشر يوما من السبت والاحد لا يصومون فيها كما يأتى (٣٤) فصل البيع الفاسد

وانما جهل لان النبروز انواع نبروز العامة وهو اول يوم من فرور دين ماه ونبروز الخاصة وهو اليوم السادس منه ونبروز السلطان وهو اول يوم يكون في نصف نهاره الشمس في اول درجة من درجات الحمل ونبروز المجوس ويقال نبروز الدهاقين وهو اليوم الذى دخل فيه الشمس في الحوت والمهرجان نوعان عامة وهى اول يوم من الخريف اعنى يوم السادس عشر من مهر ماه وخاصة وهو اليوم الحادى والعشرون منه وصوم النصارى سبعة وثلاثون يوما في مدة ثمانية واربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذى يكون قريبا من اجتماع النيرين الواقع بين ثانى شباط وثامن آذر ولا يصومون يوم الاحد ويوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم يعنى عيدهم يوم الاحد بعد ذلك وفطير اليهود ان يأكلوه سبعة ايام من خامس عشر من الشهر السابع من شهور تاريخهم ابتداءه قبل سنة الروم بشهر موافقة لموسى عليه السلام وقومه فانه خرج من مصر في الخامس عشر وعبر عن البحر ولم يجدوا من الطعام الا برا في سنبله فيطبخ من دقيقه فطير ثم يأكلونه فاغرق الله سبحانه

٣ ولان زمان (فطير اليهود) بفتح الفاء وكسر الطاء وبعده باء على وزن النضير معرب فطير بالتاء والاضافة لادنى اللابسة بمعنى زمان اكل اليهود فطيرا طبخوه بعد العبور عن البحر كما يأتى وقت (ان يأكلوه) اي الفطير مجزئ المضاعف من الجانبين ليصح الحمل والعطف

* ٩٨

على قوله النبروز نوعان ويستقيم كونه مثلا للوقت المجهول اذ المعنى وانما جهل زمان فطير اليهود لان زمان فطيرهم زمان ان يأكلوه (في سبعة ايام) مبتدأ (من خامس عشر) الكائن (من الشهر السابع) الكائن (من شهور تاريخهم) اي اليهود (ابتداءه) اي ابتداء تاريخهم (قبل سنة الروم بشهر) ظرف قبل (موافقة) مفعول له لان يأكلوا (لموسى وقومه عليه السلام فانه) اي موسى مع قومه (خرج من مصر في الخامس عشر) من الشهر السابع المذكور (وعبر عن البحر) اي النيل (ولم يجدوا) اي موسى مع قومه (من الطعام الا برا في سنبله) اي غير محصود (فيطبخ) مجهول عطف على في سنبله (من دقيقه فطير) بفتح الفاء وكسر الطاء ثم الياء معرب فطير بالتاء (ثم) اي هناك (يأكلونه) اي الفطير غ

١ (فتجوا عنه) أى عن فرعون او عن اكل الفطير ودخلوا فى نعمة غ ٢ (واما) مجهولية (فطر اليهود) بكسر الفاء وسكون الطاء فلا تكرر بما سبق لانه مقام الصوم اما بمعنى عبد اليهود او بمعنى اكلهم اياما فى اثناء صومهم كما كانا معلومين فى النصارى (كما فى الهداية وغيره) أى كما وقع فى الهداية حيث قال والبيع الى النيروز وصوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يعرف المتابعين الخ مقابلا للصوم فهو بمعنى عبد اليهود او بمعنى ايام اكلهم فى اثناء صومهم لا بمعنى الفطير على وزن النظير معرب فتبر بالتاء كما فيما سبق ولذا صدر هنا بكلمة (ع ٤٠) فصل البيع الفاسد

وتعالى فرعون وقومه فتجوا عنه وأما فطر اليهود كما فى الهداية وغيره فليس بيوم مشهور عندهم الا ان يقال اريد يوم افطروا فيه فانهم يصومون بنص التوربة ستة وثلاثين يوما وتام الكلام فى شروح الزيجات سيما كشف الحقائق (وصح) البيع وصار باتا بعد ما توقى اوصيحا بعد ما فسد على مامر من اختلاف اهل خراسان والعراق (ان اسقط) المشتري الاجل بان قال ابطلته او تركته لا برئت منه ولا حاجة لى فيه (قبل الحلول) أى حلول الاجل (وان قبض المشتري المبيع بيعا فاسدا) يحتاج اليه وان كان شروعا فى حكم البيع الفاسد لان بعض سابقه بيع باطل (برضاء بائعه صريحا) كقبض المشتري المبيع بامره فى المجلس او بعده على الرواية المشهورة (او دلالة قبضه) من الاضافة الى الفاعل او المفعول (فى مجلس عقده) على رواية الزيادات وهو الاصح وفيه اشارة الى ان التخلية فى البيع الفاسد ليست بقبض وهو الاصح كما فى الزاهاى لكن الصحيح انها قبض كما فى قاضى بخان والى ان القبض بعد المجلس بلارضاء لم يعتبر ولو بعد قبض الثمن لكنهم قالوا انه محمول على ما اذا كان الثمن شيئا لا يملكه البائع بالقبض كالخمر والخنزير والا فقبض الثمن اذن له بالقبض كما فى النهاية (وكل من) أى والحال ان كل واحد من المبيع والثمن (عوضيه) أى البيع (مال) ذكره القدورى ومن تابعه لكن الصواب

انه

اما (ف) لانه (ليس بيوم) معلوم (مشهور عندهم) للتهنية والنعيد والمسرة فيه كما اشتهر عن النصارى ان فطرهم بمعنى عيدهم يوم الاحد بعد السبت الثامن والاربعين وبمعنى اكلهم فى اثناء صومهم فى الاحد الستة والسبت الخامس ولم يشتهر كذلك عن اليهود (الا ان يقال اريد) بالتأجيل الى فطر اليهود التأجيل الى (يوم افطروا فيه) بعد ما شرعوا فى صومهم وفرغوا عنه أى يوم كان (فانهم) أى اليهود (يصومون بنص التوربة) مدة معلومة بالايام اعنى (ستة وثلاثين يوما) اعلم ان الشارح المحقق استنبط هذا الاستثناء فى فطر اليهود على محاذات ما استثنى صاحب الهداية فى صوم النصارى بقوله او كان التأجيل الى فطر النصارى بعد ما شرعوا فى صومهم لان مدة صومهم بالايام معلومة فلا جهالة انتهى أى فى صوم النصارى على هذا وكذا فيما يبنى عليه والحاصل ان المفسد هو الجهالة فتخصيص الصوم بالنصارى والفطر باليهود فى التمثيل ظاهر فى ان مبدأ صوم اليهود معلوم وفطرهم مجهول وان مبدأ صوم النصارى مجهول وفطرهم معلوم فاذا زالت الجهالتان بالعلم بخصوص هذه الاوقات جاز البيع ولذا قال الشارح المحقق فى الاولى الا ان يقال اريد الخ وقال صاحب الهداية فى الثانية او كان التأجيل الى فطر النصارى بعد ما شرعوا الخ هذا هو الجامع من الكلام وغاية الايضاح فى المقام (وتام الكلام) فى بيان هذه الاوقات (فى شروح) متون (علم الزيجات) من الدقائق (سيما) شرح (كشف الحقائق على ما مر فى مقام بيان خياري الشرط والنقد (غواص) ٣ (لا) يسقط (بان) قال (برئت منه) أى ما اجلته (يحتاج اليه) أى الى قيد بيعا فاسدا

(وان كان) معلوما من كون هذا الكلام (شروعا) من المص (فى حكم البيع الفاسد لان) علة يحتاج (بعض سابقه) أى الشروع (بيع باطل) يدخل الشرط لو لم يقيد بالفاسد ولا يترتب عليه الجزاء وهذا تعريض لما يفهم من كلام ابى الكارم حيث قال سوى الفاسد باكره البائع كما سيجى انتهى من انه لا حاجة الى التقييد المذكور والا يدخل فيه الفاسد باكره البائع (من) قبيل (الاضافة الى الفاعل الخ غ ٤٠) وفى (أى فى التمثيل بقبضه فى مجلس العقد لدلالة الرضى (اشارة الى ان) مجرد (التخلية) بينه وبين المشتري (فى البيع الفاسد) ليست دلالة الرضى لانها (ليست بقبض) الخ (عوضيه) باعتبار امتزاج الشرح بدل من المبيع والثمن بدل الكل غ

(وما في الكافي) مبتدأ من (أنه) أي قيد وكل من عوضه الخ (لأخراج البيع مع نفى الثمن) نقل عنه صورة نفى الثمن أن يقول البائع بعث هذا منك على أن لا أخذ منك الثمن انتهى (ففيه) خبر ما في الكافي (أن حق الأداء) على المص (على هذا التقدير) أي على تقدير أنه لأخراج البيع مع نفى الثمن كذا نقل عنه (وثبوت عوضه) بالعطف على رضى بائعه (وإن الثمن) عطف على أن حق الأداء (وإن اعتبر) أي الثمن (في مفهومه) أي البيع (غواص البحرين)

٢ (وإن الكلام) في إخراج بعض مصداقات (البيع الفاسد) وما أخرجه ليس يبيع أصلاً لا حقيقة ولا فاسداً فيه خروج عما فيه الكلام (على أن مثل بيع الخمر) بالثمن مثلاً مما هو يبيع باطل ٣ (يدخل فيه) أي في هذا القيد على هذا التقدير لأنه يبيع مع إيجاب الثمن فلا يكون القيد مانعاً لإيجاب القيد هذا ماراه وفيه إن ضمير عوضه راجع إلى البيع الفاسد فكيف يدخل فتأمل (غواص البحرين)

٤ (وفيه) أي في قوله ملكه بالأضمار إلى البيع (إشارة إلى أنه) أي القابض (يملك عين المبيع) ومن ضروراته أن يملك التصرف فيه إليه أشار بقوله (ولهذا) أي لاجل أنه يملك عينه (ثبت الشفعة) الخ وأما حرمة الوطئ والاكل وأن سلم لا يصح استدلالاً على عدم ملك العين إذ فيه إعراض عن الرد المستحق للشرع فبحرم (وقال مشايخ العراق أنه يملك التصرف و) (لا يملك) العين (ولذا) أي لاجل أنه لا يملك عين المبيع (قالوا) الشفعة غير ثابتة به) أي بما اشترى شراء فاسداً وبحرم الوطئ والاكل والشرب واللبس وما ورد عليهم أنه كيف يملك التصرف لصحة بيعه مثلاً مع أنه لا يملك العين إجاب بقوله (وأما تصرفه فيه فبتسليط المالك) أي البائع المشتري لا لأنه ملكه (وإن كره) أي التصرف (ولزمه أي المشتري) المعهود إذا تعذر الرد (بإبواب الاعتراض) البيانية من قسم ما أتى بجملة لا يحمل لها من الأعراب بين كلامين غير متصلين لأن ما قبله حكم من أحكام البيع الفاسد وما بعده حكم آخر منها فوقع جملة ولزمه مثله الخ بينهما لنكتة مثل دفع إيهام أنه إذا ملكه لا يلزمه شيء بالاثلاث حيث لا يلزم على المالك بالاثلاث ملكه شيء أو كونه جواباً عن سؤال مقدر بأنه ماذا يلزمه أو هل لا يلزمه شيء (فاجاب) بأنه يلزمه مثله الخ وفي الأطول والاعتراض

أنه غير لازم ولذا تركه صاحب الاختيار وغيره وما في الكافي أنه لأخراج البيع مع نفى الثمن فإنه ليس يبيع حقيقة في رواية لانعدام الركن ففيه أن حق الأداء على هذا وثبوت عوضه وإن الثمن ليس بركن وإن اعتبر في مفهومه كما في الأصول وأن الكلام في البيع الفاسد على أن مثل بيع الخمر يدخل فيه (ملكه) ملكاً خبيثاً حراماً فلا يحمل للمشتري الاكل والشرب واللبس والوطئ وقيل يحمل وفيه إشارة إلى أنه يملك عين المبيع ولهذا ثبت الشفعة بالدار المشتراة شراء فاسداً كما ذهب إليه مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق أنه لا يملك ولذا قالوا إن الشفعة غير ثابتة به وأما تصرفه فيه فبتسليط المالك وإن كره والأول أصح كما في الزاهد وغيره (ولزمه) أي المشتري بإبواب الاعتراض لا للعطف على ملكه كما ظن (مثله) أي المبيع (حقيقة) أي صورة ومعنى في ذوات الامثال كالكبلى والوزنى (أو) مثله (معنى) أي قيمة في ذوات القيم كالحيوان والعروض وفيه إشارة إلى أن البيع لو كان موجود الرد بعينه وإلى أن العبرة للقيمة يوم القبض وعند محمد رحمه الله يوم الاستهلاك إذا زادت من حيث العين لا السعر فإنه يوافق الشيخين كما في المحيط (فإن كان الفساد) أي فساد البيع (بشرط زائد) على العقد كالعرض

لا ينافي الجوابية عن سؤال مقدر (لا) أي ليس الواو (للعطف على ملكه) لأنه لا يترتب على القبض وحده بل بشرط تعذر الرد كما أشرك ولا للحال أيضاً وكثيراً ما يشبهه مثل هذا الاعتراض بالحال والفرق دقيق فإن المعنى على الحالية أنه ملكه حال كونه بحيث يلزمه مثله وعلى الاعتراضية والمشتري بالشراء الفاسد شأنه لزومه مثله هذا هو القدر الكافي وإن شئت الكلام الوافي فارجع إلى أو آخر فن المعاني

٥ (وفيه) أي في قوله مثله (إشارة) الخ (و) في قوله حقيقة أو معنى إشارة (إلى أن العبرة للقيمة) حيث عطف للزوم بالقبض (لا) من حيث (السعر فانه) أي محمد في زيادة السعر (يوافق الشيخين) في اعتبار يوم القبض (فإن كان الفساد) الظاهر وإن كان الخ بالعطف على أن قبض الخ عطف حكم على حكم إلا أن يقال أنه تغريع على لزوم المثل لأنه فرغ النسخ-

— (في يد المشتري) ظرف قائما علم التقييد به (بقرينة الماضي) أي الذي مضى من قوله فإن قبض المشتري الخ (والآخر) أي الذي يأتي من قوله فإن خرج عن ملك المشتري الخ فإن التوسط بينهما يدل على أن هذه الملازمة فيما إذا كان في قبض المشتري وتتمية الأول من لزوم المثل يدل على أن وظيفة الفسخ عين له الفسخ فيما إذا كان في قبضه بلا نقصان وكذا قوله أو بنى فلا فسخ يشير إلى أنها فيما إذا لم يتصرف المشتري بها زاد في المشتري أو نقص كما يصرح به في شرحه (وعلم من غيره) أي من عليه الشرط (من أحدهما) أي القضاء وعلمه (للبائع فسخه) سواء كان الشرط له أو عليه ٢ (وبه) أي بأن الفسخ للبائع (فسر الكرماني وعلل) كون الفسخ للبائع بأن الرضى (قد تحقق من) جانب (المشتري) بقبضه لأن المفروض أنه برضاه صريحا أو دلالة فلم يبق له الفسخ وإنما هو للبائع (أن الفسخ له) أي للبائع عند محمد ولكل منهما (الخ) (عندهم) أي عند محمد رحمه الله في خيار البائع وعند الشبختين في كل

٣ (وفيه) أي في قوله فسخه إشارة حيث لم يقل رفعه إلى القاضى لفسخ فيقيد (أن) ليس (لمن عليه الشرط) فسخه بلا رفع (وإنما يفسخ بالقضاء) من القاضى بالفسخ (أو الرضاء) من له الشرط (و) إشارة إلى أن قبل القبض لهما الفسخ (لأن اختصاص الفسخ لمن له في الصورة المذكورة كان مقيدا بها إذا كان البيع في قبض المشتري بقرينة الماضي والآتي (و) إشارة حيث قصر ما لمن له الشرط على مجرد الفسخ ولم يقل فسخه وأخذ البيع (إلى أن ليس) الخ (قبل أداء) أي رد (الثمن عندهم) أي بلا خلاف عن أبي يوسف رحمه الله (غواص البحرين) عم إلا أن يقال اللام بمعنى على كما في قوله تعالى وإن أسأتم فلها أي فعلها كما أفاده الزيلعي في هذا المحل (منه لأخي جليي) هـ (فإن أعدم الفساد واجب) على كل أحد (حقا للشرع) والتفيد للوجوب على الزمة هو كلمة على على اصطلاح الفقهاء لكن لما كان

والخيار والاجل ونحو ذلك وقد كان المبيع قائما بلا زيادة ونقصان في يده المشتري بقرينة الماضي والآتي (فلمن) نفع (له الشرط) دون من عليه (فسخه) بلا قضاء وعلم من غيره وفي رواية المبسوط لا بد من أحدهما وفي رواية المنتقى للبائع الفسخ كما في الخزانة وبه فسر الكرماني وعلل بأن الرضاء قد تحقق من المشتري لكن في الكافي أن الفسخ له عند محمد رحمه الله ولكل منهما عند الشبختين بشرط علم صاحبه عندهم وفيه إشارة إلى أن لمن عليه الشرط يفسخ بالقضاء أو الرضاء على ما قاله محمد رحمه الله وإلى أن قبل القبض لهما الفسخ بالطريق الأولي وإذا بالاجماع وفي اشتراط علم صاحب اختلاف المشايخ كما في العمادى وإلى أن ليس للبائع أخذ المبيع بعد الفسخ قبل أداء الثمن كما في الكافي (والا) يكن الفساد به بل بامر في العقد كبيع عرض بالتمر (فلكل

منهما) أي العاقدين فسخه بلا علم صاحب على ما قال أبو يوسف رحمه الله وأما عندهما فيشترط علمه كما في الفصولين لكن في الكافي أنه شرط عندهم الأولي في الموضعين مكان اللام كلمة على فإن أعدم الفساد واجب حقا للشرع كما في المحيط وغيره (فإن خرج) هذا البيع المقبوض (عن ملك المشتري) يتصرف بحتمل النقض كالبيع والرهن والهبة مع التسليم أولا كالأعتاق والتدبير والكتابة (أو بنى فيه) بناء أو غرس فيه شجرا أولته بسمن أو غسله أو قطعه أو خاطه أو غزله أو نسجه أو طحن أو صنع أو غير ذلك مما زاد المشتري في يد المشتري (فلا فسخ) لكل منهما في شيء منها إلا إذا رضى المشتري بالفسخ وفيه إشارة إلى أنه لو لم يخرج كالأجارة والنكاح فسخ لكنه للقاضى وإلى أنه لو عاد إلى ملكه بفك الرهن أو الرجوع في الهبة أو عجز المكاتب أو رد المشتري بالعيب فقد فسخ إلا إذا قضى بالقيمة وإلى أنه لو انتقض بفعل المشتري فللبائع الفسخ وله أخذ الأرض

وكذا

في اللام ملاحظة نفع الفاسخ والعاقلة أنها يفعل ما ينفعه لا ما يضره وهذا الوجوب من الواجبات على سبيل الكفاية أتى بالأولى لا بالصواب (أو) بتصرف (لا) بحتمل النقض (والنكاح) لنفسه أو لعبده (لكنه) أي هذا الفسخ يجب للقاضى إذا رفع إليه (إلا إذا قضى القاضى بالقيمة) أي قيمة المعيوب فيرد ما زاد عليها من الثمن —

١ (لكن له) الخيار (في اخذ الارش منه)
 اى من الاجنبى (غواص)
 ٢ (والاحسن) بدل التقابض (القبض)
 فانه (اى الربح) لا يطيب له (اى البائع)
 قبل القبض (فانه) اى معنى عدم تعيينه
 انه (واجب في الذمة لا بعينه)
 ٣ (وخبثه) اى خبث المال (نوعان) اى خبث
 (ا) اجل (عدم الملك وما) اى خبث كائن
 (ل) اجل (فساد) الخ (كبيع الوديعة ومثل هذا
 المبيع) اى بالبيع الفاسد (و) القسم (الاول)
 مبتداء (منه) اى من الحبث (عرضا) كان
 الربح (او نقدا واما الثانى) من الحبث
 (فيعمل في) النوع (الاول من المال) الخ
 (دون) النوع (الثانى) من المال (لانه)
 اى الثانى (وان تعين في العقود) لاجل
 الرد (عند قيامه) اى النقد (لكنه) اى
 الثانى ٤ (وكره وحرم) اشارة الى ان
 الكراهية هنا تحريرية (لغة الاثارة) بالفتح
 ماروى في الزمان السابق من الاخبار وما
 بقى من العلم كذا في لغة الاخرى (لرغبة
 المشتري) ولكن ليس من قصده الشراء
 (وهو) اى الشار اليه (بكذا اكثر مما)
 اى من ثمن من هو في صدد الشراء (فهذا)
 اى كراهية الزيادة (اذا كان) ثمن المشتري
 (مثل الثمن) اى يساوى ثمن البيع في
 الواقع (فان كان اقل) من ثمن البيع في
 الواقع (فزاد) الناحش (الى) مبلغ (القيمة)
 (فمحمود) مثاب في الشرع (ظرف السوم)
 اى الاول (لم يبق بينهما) مكاملة (الا العقد)
 اى الايجاب والقبول (الدال على جوازه)
 اى الزيادة قبل التراضى (المفهوم) المخالف
 لقوله اذا رضى الخ ٥ (فان نادى دلال
 على سلعة) متعلق بنادى اى يقول باعلى
 صوت اى شخص يشريه كسوته ثمنه كذا
 كما هو عرف السوقيين الان بالفاخرة (فطلبه
 انسان) راغبا بقول الدلال (بئمن) لم يطب
 للدلال (فقال الدلال اسأل المالك) بمحتل
 ان يكون بصيغة الامر وان يكون مضارعا
 متكلما وقوله (فان اخبر الدلال) الخ يدل
 على الثانى (فلا بأس ان يزيد احد) آخر
 (في هذه الحالة) اى في حالة انه قال اسأل
 ولكن لم يسأل ولم يخبر بعد -

وكذا باقية سماوية او بفعل الاجنبى لكن له اخذ الارش منه او من المشتري
 بخلاف ما اذا قبله اجنبى فان له ان يضمن المشتري لا القائل الكل في
 المحيط (وطاب) اى حل (للبائع ربح ثمنه) من دراهم المبيع او دنائيره
 (بعد التقابض) اى اشتراك البائع والمشتري في قبض المبيع والتمن
 لتملكه ولم يطب قبله لعدم تملكه والاحسن القبض اذ لا دخل لقبض المبيع
 فيه (لا) يطيب (للمشتري ربح مبيعه) ولو بعد التقابض (فينصدق)
 المشتري (به) اى الربح وجوبا كالبائع قبل القبض فانه لا يطيب له والاصل
 ان المال نوعان ما يتعين بالتعيين كالعروض وما لا يتعين به كالنقدين
 فانه واجب في الذمة لابعينه وخبثه نوعان ما لعدم الملك وما لفساد سبب
 الملك كبيع الوديعة وهذا المبيع والاول منه يعمل عند الطرفين في كل من
 نوعى المال فلا يطب ربح الوديعة عرضا او نقدا لانه حصل من مال الغير فوجب
 تصدقه واما الثانى فيعمل في الاول من المال لان الربح جزء من بدل المملوك
 ملكا فاسدا فوجب التصديق دون الثانى لانه وان تعين في العقود للرد
 عند قيامه لكنه لم يتعين على الاصح في العقد الثانى لان الربح حصل
 به لا بالنقد فلا يكون الربح جزءا من بدل ما يملك ملكا فاسدا فلا يجب
 تصدقه كما اشير اليه في الكرماني وغيره (وكره) وحرم (التجش) بفتح
 الذون والجيم اوسكونها وهو لغة الاثارة وشرعا الزيادة في الثمن لرغبة
 المشتري بان يقول اليس هذا ما كنت اطلب منك بكذا وهو اكثر
 مما اشتريه وهذا اذا كان مثل الثمن فان كان اقل فزاد الى القيمة فمحمود
 كما في شرح الطحاوى (و) كره (السوم) الاستشراء بئمن كثير (على
 سوم غيره) اى استشراء غيره بئمن قليل (اذ رضى) ظرف السوم (بئمن)
 معلوم لم يبق بينهما الا العقد فلو زاد قبل التراضى فهو بيع الزيادة
 الا ان الدال على جوازه المفهوم فان نادى دلال على سلعة فطلبه انسان
 بئمن فقال الدلال اسأل المالك فلا بأس ان يزيد احد في هذه الحالة

- (بذلك) اى بثمن طلبه به ذلك الانسان (فقال) اى المالك للدلال (بعه به) اى بما طلب به (واقبض الثمن فليس لاحد ان يزيد بعد ذلك) اى قول المالك بعه به واقبض الثمن لان امر المالك بالبيع رضى منه
 ٢ (والكلام) اى كلام المتن يعنى قوله اذا رضىا بثمن (مشعر) منطوقا ومفهوما (بجواز هذين البيعين) اللذين فى كلام المحيط أحدهما بيع من يزيد فى الحالة المذكورة يفهم جوازه من مفهوم المتن والثانى اخبار الدلال وبعده قول المالك له بعه به يفهم جوازه بمنطوق المتن (لكنهما) اى هذين البيعين (باطلان) فاسدان (على مادل) عليه كلام (الظهيرية) اعتراض على اشعار المتن (باهل مصر اللذين جاؤا) اى وردوا بالجلب (فهم اهل القافلة وانما اضافهم الى مصر لان لهم مصرا جاؤا منه) (او) المراد باهل مصر (اللذين جئى) الجلب (اليهم) فهم سكانه ثم اورد نشرأ على غير ترتيب اللف فقال (فلو اضربهم) بالنظر الى الثانى اى اللذين جلب (٤٨) فصل البيع الفاسد

فان اخبر الدلال المالك بذلك فقال بعه به واقبض الثمن فليس لاحد ان يزيد بعد ذلك كما فى المحيط والكلام مشعر بجواز هذين البيعين كما فى النظم وغيره لكنهما باطلان على مادل الظهيرية (و) كره (تلقى الجلب) اى استقبال من فى مصر جلبا بفحنتين او السكون اى مجلوبا من طعام او حيوان او غيره (المضر) صفة التلقى (باهل مصر) اللذين جاؤا بالجلب اوجى اليهم فلو اضربهم اولبس عليهم السعر بكره والا لم يكره كما فى الاختيار وغيره (وبيع الحاضر) اى المقيم فى مصر مالا جلب لبيع بالثمن الغالى (للبادى) اى لاجل المقيم بالبادية وقبل بيعه الطعام او العلف من البادى بذلك الثمن فاللام بمعنى من (زمان القحط) اى احتباس المطر وفيه اشارة الى انه يكره اذا اضر باهل مصر والالم يكره كما فى الاختيار (و) كره (البيع) جالسا او قائما او واقفا ماشيا الى الجمعة (وقت النداء) اى بعد الزوال الى ان يصلى (و) كره فى ظاهر الرواية (تفريق صغير) بالبيع او الهبة او الصدقة او الوصية او المهر او غيره مما ليس بحق عليه (عن) صغير او كبير (دى

اليهم) (اولبس عليهم) اى الواردين (السعر) اى بهاء الغلة بالنظر الى الوصف الاول فعنى الضرر بهم هو تلبس السعر عليهم (مالا) مفعول بيع (لبيع) اى المال المجلوب غ ٣ قال فى الفتح وللتلقى صورتان احدهما ان يتلقاهم المشترون للطعام منهم فى سنة حاجة لبيعه من اهل البلد بزيادة وثانيهما ان يشتري منهم بارخص من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر (ابن عابدين) ٤ قوله فلو اضربهم اى باهل مصر (اولبس عليهم) من التلبس اى لبس على الواردين السعر (لناظره) ٥ وبيع الحاضر للبادى صورته ان البادى يجلب الطعام الى البلد فيطرحه على رجل يسكن البلد لبيعه من اهل البلد بثمن غال فهذا يكره فى ايام العسرة كذا ذكره المص وعلى هذا لو كان المتاع كاسدا لكثرت او لقلة الحاجة اليه لايحرم ذلك اذ لا يضيىء الرزق على الناس وفى الهداية هو ان يبيع زمان القحط من اهل البدو طعاما فى الثمن الغالى اذ فيه اضرار باهل البلد اما اذا لم يكن كذلك فلا باس به وعلى هذا كان الاظهر ان يقال وبيع الحاضر من البادى فافهم (مولوى عبد العلى البرجندي) ٦ (وقبل) المراد (بيعه) اى الحاضر (الطعام) اى طعامه (من البادى) اعم من ان لا يبيعه من اهل البلد او يبيعه اليهم ايضا لكن تدرجيا ليغلوا السعر ويبيع (بذلك الثمن) اى الغالى فعلى هذا اللام فى البادى بمعنى من وعلى الاول بمعنى الاجل ويؤل الى معنى عن كما قال به (ابو المكارم) والبرجندي ٧ (وفيه) اى فى التقيد بزمان القحط (اشارة) الخ (اذا اضر اهل مصر كما هو التيقن زمان القحط) (لا يكره) البيع وقت النداء (ما شيا الى الجمعة) الخ (غواص البحرين) ٨ قول مما ليس بحق عليه اى لو كان التفريق بحق مستحق عليه لا باس به كدفع احدهما بالجناية وبيعه بالحقين ورده بالعيب لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به كما فى الهداية (مجمع الانهر) ٩ (مما ليس) اى التفريق (بحق) وجب (عليه) اى المولى او الصغير فانه عذر يجوز التفريق به كما لو وقع استحقاق بان ظهر فى احدهما عيب ونحوه مما يجزى فى التفريعات غ -

رحم

رحم
 ٧ (وفيه) اى فى التقيد بزمان القحط (اشارة) الخ (اذا اضر اهل مصر كما هو التيقن زمان القحط) (لا يكره) البيع وقت النداء (ما شيا الى الجمعة) الخ (غواص البحرين) ٨ قول مما ليس بحق عليه اى لو كان التفريق بحق مستحق عليه لا باس به كدفع احدهما بالجناية وبيعه بالحقين ورده بالعيب لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به كما فى الهداية (مجمع الانهر) ٩ (مما ليس) اى التفريق (بحق) وجب (عليه) اى المولى او الصغير فانه عذر يجوز التفريق به كما لو وقع استحقاق بان ظهر فى احدهما عيب ونحوه مما يجزى فى التفريعات غ -

- (اجتماع) اي ذاك الصغير ان (في ملك) اي ملك احد كما هو في بعض النسخ ثم شرع في تفرعات القبود فقال (فلا يكره) الخ (ولا بين جان) وغيره فيدفع الجاني الى ولي الجناية (او) بين (مدبر) وغيره (او) بين (ام ولد) وغيره (او) بين (مكاتب) وغيره (او) بين (معتق وغيره) فقله وغيره متعلق بكل من الجاني الى هنا كما اشرناك (ولا بين ذوى رحم) بفتح الواو على صيغة الثني (غير محرم) احدهما من الآخر (مثل ولدى عيين) الخ (والزوجين) اي احد الصغيرين زوج والآخر زوجته فالثني على التغليب (ولا) يكره التفریق (بينهما) اي الصغيرين (اذا كانا لرجلين) اي لم يجتمعا في ملك واحد او كانا (لصبيي) بصيغة الثني المضاف الى (رجل) واحد نقل عنه بان كان لرجل صبيان لكل منهما رقيق صغير قريب انتهى (٢٩) فصل الافالة

رهم محرم (للقراة) (منه) اي الصغير اجتمعا في ملك احد فلا يكره التفریق بين كبيرين ولا بين جان او مدبر او ام ولد او مكاتب او معتق وغيره ولا بين ذوى رحم غير محرم مثل ولدى عيين واخوين من الرضاع والزوجين ولا بينهما اذا كانا لرجلين لكل منهما شقص او لصبيي رجل او لرجل وامرأته او مكاتبه او مضاربه وتماه في النظم وعن ابي يوسف رحمه الله ان بيع احدهما باطل وعنه انه جائز مكروه في غير الوالدين وفيه اشعار بان الكراهة تمتد الى البلوغ وان رضيا بالتفریق وقيل اذا راهقا ورضيا به فلا بأس به وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وعنه انه لا بأس به بلا مراعاة اذا رضيا كما في المحيط (لا) يكره (بيع من يزيد) والمزايدة انسب الا انه تبرك بعبارته صلى الله تعالى عليه وسلم واشارة الى صورته وهي ان ينادى الرجل على سلعة بنفسه او نأبه ويزيد الناس الى ان يرضيا بثمن وفيه اشعار بانه لا يكره بيع ما يساوى درهما بالف درهم وهذا عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لعميد رحمه الله كما في الخزانة وغيره وتماه في كراهية هي به انسب

فصل

(الافالة) اي افالة البيع غير السلم فانه ليس يفسخ كما في تحالف الهداية

(الجلد الثالث) جامع الرموز ٩٩

بل المكروهات (به) اي بكتاب الكراهية (انسب) لتكون مجتمعا في باب ولا تكون شتى (غواص) (فصل) في شرح رموز (فصل الافالة اي افالة البيع غير السلم) يحمل اللام للعهود (فانه) اي افالة بيع السلم والتذكير باعتبار النسخ (ليس يفسخ) بياء الغيبة مضارع مجهول اي ليس يبطل فهذا التحقيق من الشارح المحقق بالنظر الى المقام الانى من قوله فتبطل الافالة بعد الخ لا بالجار والمجرور مما يتعلق بها هنا من قوله الافالة فسخ في حق الخ كما ظن المحشى الرومى فاحتاج الى التوجيه بادراج مظنونه عن ظاهره في اصل حاشيته ومنع كلام الشارح المحقق في منهاته يظهر ما وجهنا به بالرجوع الى ما احال بقوله (كفاي) باب (تحالف) المحصين في كتاب دعوى (الهداية) من التعليق بقوله لان الافالة -

٢ ذى رحم محرم منه اي محرم من جهة الرحم لا الرضاع كابن عم هو اخ فافهم در المختار اشار الى ان الضمير في منه راجع الى الرحم لا الى الصغير فلا بد ان تكون محرمته من جهة الرحم لا من الرضاع احترازا عن ابن عم هو اخ رضاعا فانه رهم محرم لكن محرمته من الرضاع لامن الرحم (ابن العابدین) ٣ قوله اجتماع صفة للصغير وذی رحم محرم (لمحرره)

٤ والشقص الطائفة من الشيء كما في الصباح فيمكن ان يكون مراده بالشقص واحدا تاما فيكون المعنى لكل منهما عبد تأمل

(منه لابن العابدین)

(اذا رضيا) اي الصغيران على التفریق ٥ (والمزايدة) بدل من يزيد (انسب) باصطلاح الفقهاء وهو تلقيب انواع البيع بالاضافة الى المعنى المصدري كما يقولون بيع المزبنة وبيع الملامسة وبيع المراجعة وبيع التولية وغيرها من القاب البيوع ولا يضيفون الى الفاعل ولا الى المفعول (الا انه) اي المتن (تبرك) بصيغة المصدر بدلالة قوله (واشارة الى صورته) اي بيع المزايدة (او) ينادى (نأبه) اي وكبله (و) ان (يزيد الناس الى ان يرضيا) اي البائع ومن يزيد (بثمن) بينهما (وفيه) اي في قوله من يزيد (بالف) بزيد الطالب الراغب (وتماه) اي تمام هذا الخلاف في كتاب (كراهية هي) اي مسئلة المزايدة

- في باب السلم لا يحتمل النقص اى الفسخ والابطال فتأمل فان اول كلام الهداية ومن اسلم عشرة دراهم في كرهنة ثم تقايلا ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السلم لان الاقالة في باب السلم لا يحتمل النقص لانه استأط فلا يعود السلم بخلاف الاقالة في البيع الا ترى ان رأس مال السلم لو كان عرضا فرد به بالعيب وهلك قبل التسليم الى رب السلم لا يعود السلم ولو كان ذلك في بيع العين يعود البيع دل على الفرق بينهما انتهى كلام الهداية فقله ثم تقايلا معناه فسحا عقد السلم يدل على ان الاقالة بمعنى فسخ العقد السابق جار في السلم (فسخ) اى رفع (للعقد) الاول (ان امكن) جعله فسحا ويأتى فائدة القيد (اى فيما ثبت بنفس العقد) اى بمجرد كمالية الثمن مثلاً (من غير شرط) زائد على اصل العقد كشرط اجلية الثمن تثبت به لانفس العقد ثم شرع في تفريعات القيود فقال (فيجب) اى حالاً رد الثمن الاول اى الذى كان سى في نفس العقد ووجب به فبرده حالاً بلا زيادة ولا نقصان (ولا يبطل) تفرع قيد فسخ اى لا يبيع (فلا يبطل) الخ (بخلاف البيع) فانه يبطل بها (ويصح) عطى على يجب كسابقه ولا حقه (ان يبيع منه) اى من المشتري فصلة يبيع او من البائع فصلة يصح وهو (٥٠)

فصل الاقالة

(فسخ) للعقد ان امكن (في حق المتعاقدين) اى فيما ثبت بنفس العقد من غير شرط فيجب على البائع رد الثمن الاول كما بأتى ولا يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف البيع ويصح ان يبيع منه قبل استرداد المبيع ولو كانت بيعاً لبطل ويصح استرداد المبيع بلا اعادة الكيل والوزن والفسخ لغة النقص والتفريق كما في القاموس وشرعاً رفع العقد على وصف كان قبله بلا زيادة ولا نقصان والمتعاقدين اعم من الحقيقي والمحكمى فيشمل اقالة الوارث وفيه اشارة الى انها لغة الفسخ كما في القاموس فان الاحكام الشرعية على وفاق المعانى اللغوية كما في حوالة الهداية وقيل ازالة القول السابق فان الهمة للسلب ورد بانها من بناء الباء على ان معانى الابواب ما يحتاج الى السماع كما نقرر والى انها شرعاً فسخ العقد عند الندم منه والى انها باطلة ان لم يمكن جعلها فسحا والى انها يحتاج الى الايجاب والقبول فتصح بلفظى ماض وبامر وماض عند

المشتري لان البيع يصح من البائع سواء باعه من المشتري الاول او من الثالث (ولو كانت) اى الاقالة بيعاً (لبطل) اى البيع قبل الاسترداد اعلان بيع المنقول قبل القبض لا يجوز كميأى في فصله (بلا اعادة) الخ اى ثانياً وفي البيع يلزم اعادة الكيل (فيشمل اقالة الوارث) بيع مورثه بعد موته غواص

٢ قوله ويصح ان يبيع اه صورته باع زيد من عمرو شيئاً منقولاً كتب وقبضه ثم تقايلا ثم باعه زيد ثانياً من عمرو قبل قبضه منه جاز البيع لان الاقالة فسخ في حقهما فقد عاد الى البائع ملكه السابق فلم يكن بائعاً ما شراه قبل قبضه (ابن العابدین) ٣ قوله منه اى من المشتري قوله استرداد المبيع اى من المشتري (بلا اعادة اه) ولو كانت الاقالة بيعاً لم يجوز ذلك ابن عابدین

٥ قوله بناء الباء اى من الكلمات التى بناؤها على الباء (حسن افندى) ٥ بوراده نأى طويله ايله بنات نسخه لرى غلطدر زيرا بناء لفظ مفردة درمينيه معناسنه (اوقيانوس)

ع (وفيه) اى في جعل الفسخ هو فعل متعد اختياري مقيد بالامكان معنى شرعياً للاقالة

الشيخين (اشارة) الى اربعة امور الاول (انها) اى الاقالة (لغة الفسخ كما في القاموس) ثم بين كيفية الاشارة اليه فقال (فان الاحكام الشرعية على وفاق) الخ كما في كتب الاصول (وقيل) الاقالة من القول لغة (ازالة القول) اى العقد (السابق فان الهمة) اى همة الافعال (للسلب) كما في اشكيته واعربت (ورد) قول القيل (بانها) اى الاقالة (من بنات) اى ذوات (الباء) اى اجوف يأتى لا وادى كما توهم (على) انه لو سلم نقول (ان معانى الابواب) الصربية (ما يحتاج الى السماع كما نقرر) في علم الصرف الامر الثانى (انها) اى الاقالة شرعاً (فسخ العقد) بقريته انها في باب البيع هي اقالة البيع (عند) ما يستلزمه فسخ العقد وهو (الندم) من البائع او المشتري (منه) اى من العقد صلة الندم الامر الثالث (انها باطلة) اى لا يصح فيبقى البيع على حاله كما كان (ان لم يمكن جعلها فسحا) غواص الامر الرابع (انها يحتاج الى الايجاب والقبول) لان الفسخ فعل متعد اختياري فلا بد من التراضى وهو بالايجاب والقبول لفظاً او اعطاء واخذاً (عند)

- الشبخين) طرفي الزديدي يعني وعند محمد رحمه الله يصح بالاول فقط (او) عند (الطرفين) يعني وعند ابي يوسف رحمه بالاول فقط بناء (على اختلاف الشايخ) في التخريج (فتبطل الاقالة) ويبقى البيع كما كان (بعد ولادة المبيعة) اي لا يقدران على اقالة بيعهما بعدها وان رضا (فيما يثبت بالشرط) كالاستبراء يثبت للمشتري بشرط ان تكون الجارية موطوءة والا فلا ٢ (لا) باصل (العقد) وكالشفعة يثبت بشرط ان يكون شفيع وطلبها لا بمجرد البيع (غ)

٣ (ويجب التقابض لو كان البيع السابق صرفاً) اي بهذا الشرط لان التقابض فيه

حق الشرع وهو ثالثهما (ثم رد) اي المشتري ما اشتراه (بالعيب بغير قضاء) والرد بالمعيب بغير قضاء اقالة (فاسترد) مجهول (العروض) اي التجاري فعاد النصاب تاما (ف) يجب الزكوة وان (هلكت) اي العروض بعد الاسترداد (في يده) اي البائع (فانه) اي رد العبد (بيع) فيكون العبد للتجارة لخدمته فكذا ثمنه وهو العروض فالتنصيص اولا واخير اثم (في حق الفقير) وهو ثالثهما فيطلب ايتاء القدر الواجب غواص

٤ (وان شرط غير جنسه او الاكثر منه) اي اذا تقابلا على غير جنس الثمن الاول او على اكثر منه فالاقالة انما هي على الثمن الاول فقط اذ لا يمكن الفسخ على الزيادة وعلى جنس اخر فيبطل الشرط ولغت تسمية جنس آخر (برجندی)

٥ (عنده) اي الامام حال كونها (بغير جنسه) اي الثمن الاول (والاحسن تقديم هذه الجملة) اي قوله وصحت بمثل الخ على قوله بيع في حق الثالث (لانها من فروع الفسخ) لا من فروع كونها بيعا في حق الثالث كوجوب الاستبراء والشفعة (ويجوز ان يكون اللام) اي لام الاكثر (زائدة) ليست بتفضيلية (و) كلمة (من تفضيلية) فلا اجتماع بين المفضلتين (او يقدر) عطف على يكون (افعل) اي اسم تفضيل (آخر) اي غير المذكور على ان يكون المقدر حالا اوبد لا من المذكور (عاريا عن اللام) لئلا يلزم الهروب عنه حال كون من (متعلقة به) اي بافعل المقدر فهي حال آخر لكن مجال متعلق الموصوف فلا اجتماع ايضا (اي اكثر منه) اي الثمن الاول غواص

٦ وفي قوله او الاكثر منه مؤخذة نحوية فان افعل التفضيل لا يجوز ان يستعمل باللام ومن معا فالصواب حذف اللام كما في بعض النسخ ويمكن ان يجعل كلمة من غير تفضيلية وضيمر منه راجعا الى الجنس والمعنى او الاكثر حال كون ذلك الاكثر من جنس الثمن الاول (وكذا الاقل) اي اذا تقابلا على اقل من الثمن الاول يلزم الثمن الاول (برجندی) (لانه) اي الاقالة (فسخ وهو رفع ما كان) صفة فسخ فلا يمكن بالاقل (ف) لا محالة (يلزم المثل و) يلغو (الاكثر والاقل فانها) اي الاقالة (نصح) ح (بالاقل وهذا) اي المذكور من اول النص الى هنا (كله) اصله وفرعه (اصل ابي حنيفة رحمه الله وفرعه) الخ

(في حق الكل) اي متعاقدا كان او غيره (الا ان لا يمكن) اي جعله بيعا (غير مقبوض) للمشتري (الا ان لا يمكن) اي جعله فسخا ايضا (بان كان المبيع) المقبوض (عرضا هالكا) في يد المشتري فلم يبق البيع لان قبامه ببقاء المبيع فلا يتصور معنى الفسخ وهو رفع البيع السابق (و) كان (ثمنه دراهم) لانه لو كان الثمن عرضا ايضا يكون كل من البديلين مبيعا من وجه فيجوز الاقالة عند قيام احد العوضين ٢ (واما اصل محمد فهو انها) اي الاقالة (فسخ) كما عند الامام (بان زاد) المبيع في يد المشتري كالولادة مثلا (فيجعل بيعا) جديدا وكان تبطل عند الامام (الا ان لا يمكن) جعله بيعا بان هلك الام (فتبطل) ولما فرغ من بيان اصول الامامين شرع في بيان تفريعاتهما فقال (فجميع ما ذكره) المصنف من اول الفصل الى هنا (من الصور السبع) التي وضعها المصنف في بيان مذهب الامام الاولى الاقالة فسخ والثانية فيبطل بعد الخ والثالثة بيع في حق الثالث والرابع فتجب بها الاستبراء الخ والرابعة وصحت بمثل الاول وان شرط غير جنسه والخامسة او الاكثر منه والسادسة وكذا

(٥٢)

رحمه الله فهو ان الاقالة بيع في حق الكل الا ان لا يمكن بان كان المبيع منقولا غير مقبوض فيجعل فسخا الا ان لا يمكن بان كان المبيع عرضا هالكا وثمانه دراهم فتبطل واما اصل محمد رحمه الله فهو انها فسخ الا اذا تعذر بان زاد فيجعل بيعا الا ان لا يمكن فتبطل كما في المضمرات فجميع ما ذكره من الصور السبع بيع الا الاخير عند ابي يوسف رحمه الله لان مبيعا مقبوض وكذا عند محمد رحمه الله الا السادسة المشروطة الاقل فانها فسخ لانه غير متعذر فيها بخلاف البواقي واعلم ان هذا الاختلاف فيها اذا حصلت الاقالة بلفظ الاقالة اما اذا حصلت بغيرها كلفظ الماسخة والتاركة والرد فانها فسخ بلا خلاف كما في الذخيرة وغيرها ولو كان بلفظ البيع فيبيع بلا خلاف كما في الاختيار (ولم يمنعها) اي الاقالة (هلاك الثمن) لانه باق بوجود الذمة (بل هلاك المبيع) لان الاقالة تنقض بقاء العتد القائم ببقاء العتود عليه فصحت اقالة بيع عبد بكر بربعينه بعد هلاك العبد لان البر مبيع من وجه كما في المحيط (وهلاك بعضه) اي المبيع كهوت احد العبدین المبيعين (يمنع) الاقالة (بقدره) اي الهلاك ولم يمنع في الباقي والكلام مشير الى ان هلاك البديلين يمنع

الاقالة

الاقل والسابعة الا اذا تعيب الخ (بيع الاخير) وهو ما اذا تعيب الخ (عند ابي يوسف رحمه الله) نظري بيع واستثنائه معا ثم علل كونها بيعا عنده مفهوما منه علة الاستثناء فقال (لان مبيعا) اي تلك الصور (مقبوض) لانه كان علل عدم امكان جعلها بيعا بعدم القبض فيفهم منه ان علة استثناء الاخير عدم كون مبيعه مقبوضا لانه اذا تعيب ينعدم بعضه فكانه لم يقبض الكل لاستلزام عدم قبض الجزء عدم قبض الكل من حيث هو كل (وكذا) تلك الصور السبع بيع (عند محمد رحمه الله الا السادسة المشروطة) اي التي شرطت الثمن (الاقل) منه ثم علل مذهب محمد فقال (فانها) اي السادسة المشروطة الاقل (فسخ) عند محمد (لانه) اي الفسخ (غير متعذر فيها) اي في السادسة فلهذا استثنيت (بخلاف) الست (البواقي) فان النسخ فيها متعذر فجعلها بيعا كما هو اصله

٣ (واعلم ان هذا الاختلاف) بين الائمة الثالث في انها فسخ ام بيع ام باطل (فيها اذا حصلت) بالتشديد (كلفظ الماسخة) من الفسخ (والتاركة) من الترك (والرد) الانسب التراد من التفاعل فاما يحتمل غلط النسخة باسقاط الالف او دعوى عدم شهرة التراد امكن في عبارة الهداية يتراد ان كثير (فسخ بلا خلاف) بين الثالث يفهم من التقليل ان نزاعهم راجع الى اللفظ والاصطلاح دون المعنى فالبطلان المذكور في الاختلافات بالمعنى المفسر في البيع الباطل والتعذر عدم الامكان

على الوجه المصطلح الشرعي في الفسخ والبيع كما يدل عليه التنقيح ولا بعدم الامكان ثم بالتعذر هم إعادة الاول (لانه) اي الثمن (باق بوجود الذمة) اي ذمة البائع (القائم) صفة العتد (ببقاء العتود عليه) فاذا انتفى انتفت (لان البر مبيع) ايضا (من وجه) فبقاؤه يكفي

٤ (والكلام) اي قوله بل هلاك المبيع (مشير الى ان هلاك البديلين) معا ولو ثمينين (يمنع) —

- (الاقالة) لان في ضمنه هلاك المثلن اى المبيع ثم اعترض على هذه الاشارة فقال (لكن في الاختيار انه) اى هلاك البدلين (لا يمنع في) بيع (الصرف لان الاثنان لم تتعين في) العقود منها (الاقالة) المحتاجة الى الاليجاب والقبول كما مر ٢ فصل في شرح رموز فصل التولية الخ (اى) يحصل بان) وتقدير حرف الجر في ان ناصبة او مشبهة شائع وحذف يحصل لكون الطرف مستقرا (يشترط) لانفس الاشتراط فلا في الحمل تسامح (بقرينة الاثني) وهو قوله به حيث اتى فيما بعد بالجاء والمجرور الذى لا بد له من متعلق فيحمل هو ولم يقل والمراجعة هو اى ذلك الاشتراط فاشار **فصل التولية والمراجعة** (٥٣) بما ههنا الى ان الحمل الاول بتقدير الجاء

الاقالة لكن في الاختيار وغيره انه لم يمنع في الصرف لان الاثنان لم

تتعين في الاقالة

فصل

(التولية) لغة جعل الشخص واليا وشريعة ما اشير اليه بقوله (ان يشترط)

اى يحصل بان يشترط بقرينة الاثني (في البيع) اى بيع العرض احتراز

عن الصرف بقرينة تأخيرته فالتولية والمراجعة لم تكونا في بيع الدراهم

والدنانير كما في الكفاية (انه) اى البيع (بما شري به) اى بما قام

على البائع من الثمن او غيره بقرينة ما يأتى (والمراجعة) تحصل (به)

اى بذلك اى بان يشترط في البيع انه بما شري به (مع فضل) اى

زيادة شئ معلوم من الربح فيخرج به التولية ولا يصح بربحه يارده

الا ان يعلم بالثمن في المجلس كما في الاختيار وقولهم ده زياده عجمي

معناه عشرة باحد عشر او بعشرة مع احد عشر والمعنى باع ما اشتراه بعشرة

باحد عشر استحسننا او باحد وعشرين قياسا والاوّل مذهب الجمهور كما

في النظم وبما قلنا من معنى ما شري به صح مراجعة بيع المصوب بعد

اداء قيمته بالقضاء والملوك بهبة او صدقة او ارث كما في النهاية

وفيه اشارة الى ان البيع باعتبار الثمن اربعة فان الثمن السابق ان لم

يكن ملتفتا اليه فهو المساومة وان كان ملتفتا فبالثلث تولية والزيادة مراجعة

٣ (من الثمن) بيان ما قام (غ)
٤ (ولا يصح) المراجعة بان يقول بعث (بربحه
يارده) لانه غير معلوم (الا ان يعلم) اى المشتري
(با) صل (الثمن وقولهم) اى كيف يصح
وقولهم (ده يارده عجمي) يحمل لان (معناه)
يحمل ان يكون (عشرة) مبتداء اى ما
شري بهامبيع (باحد عشر) خبر المبتدأ يعنى
ان باء المقابلة العربية اما ملحوظة في جانب
يارده اوفى جانب ده اليه اشار بقوله (او)
معناه بعث ما اشترينته (بعشرة) منضمة (مع
احد عشر) اخرى فيكون حاصل كلامه بعته
باحد وعشرين فلا يعلم اصل الثمن بل هو
مجهول محتمل (والمعنى) اى معنى قولهم ده
يارده (باع ما اشتراه بعشرة) صلة اشتراه
(باحد عشر) صلة باع حال كونه (استحسننا)
اى معللا بالاستحسان اى القياس الخفى (او)
المعنى بعث هذا (باحد وعشرين) حال
كونه (قياسا) جليا لانه على هذا يكون قولهم
ده يارده بتقدير حرف العطف اى ده ويارده
وهو جلي في العبارات العجمية حتى انهم
يكتفون عنه باشباع ضمة الحرف الاخير من
المعطوف عليه واما في المعنى الاول يلزم
تقدير حرف الباء وان يكنى عن البيع بذكر
ثمنه والاوّل مقصور على السماع والثاني امر
خفى لكننا استحسننا حفظا لعرفهم وموافقة لنظائره
العرفية العجمية حيث يقولون ده دوازده ده
بانزده ده ببست مع ان مبنى الديانة عدم
الافراط (والاول) اى الاستحسان (مذهب
الجمهور وبما قلنا) متعلق بصح المؤخر (من
معنى) قوله (ما شري به) حيث فسر به بما
قام على البائع من الثمن او غيره كالعرض

مثلا (صح مراجعة بيع المصوب) كمن غصب عبدا وابق من يده وقضى القاضى بالقيمة واداهها ثم عاد العبد فللغاصب

ان يبيعه مراجعة على القيمة التى اداها الى مالكه لانه قام على الغاصب بها

ه (وفيه) اى في بيان مذهب البيهقي (اشارة الى) ضد هما لانفهام الضد من الضد فيفهم (ان البيع باعتبار الثمن

اربعة انواع) الخ (ف) ان بيع (بالمثل) اى بشرط مثل الثمن الاول (و) شرط (الزيادة) على الاول -

- (والنقصان) عنه (وضیعة) ای بیع المفاسین (والی ان الجار والمجرور فی الموضعین) التقدير فی الاول والمذكور فی الثاني (خبر) لمبتداهما فالعطف من قبیل عطی الجملة على الجملة فاندفع التسامح التحوی العطفی الوارد لو جعل من عطی المفرد على المفرد حيث لم یختره (و) الحال (اجرى الضمیر) ای ضمیر الموضع الثاني (مجرى اسم الاشارة) حيث قال فی تفسیر به ای بذلك لیعلم انه راجع واشارة الى البعید وهو ان یشرط الخ لا الى القریب وهو ما شرى به فاندفع التسامح المعنوی وهو انه لا یفهم من كلام المصنف اعتبار اشتراط الثمن الاول والی هذین الاندفاعین اشار بقوله (بلا تسامح فمن الظن ما وقع عن الكل) ای الشارحین کلهم من (ان قوله به) فی الموضع الثاني (معناه بما شرى به) وما وقع (عن البعض) وهو الفاضل ابوالمکارم (من انه ح) ای حین کان معنی قوله به بما شرى به (ان کان) بیان (المراجعة) من قبیل (عطی الجملة) على الجملة المركبین من المبتداء والخبر لا یفهم منه اعتبار اشتراط الثمن الاول فی المراجعة (فینتقض) منعه (ب) بیع (المساومة) التی مر تعریفها وقد عرفت وجه ظنیة هذا من انه اندفع بما حررنا فی توجیه اجراء الضمیر مجرى الاشارة (وان کان من عطی المفرد) على المفرد بان عطی المراجعة على التولية وقوله به على قوله بما شرى به بعاطفی واحد وكان تقدير الکلام والمراجعة ان یشرط فی البیع انه به ای بما شرى به مع فضل خرج المساومة لكن (یلزم عطی العمولین) ای معمولی العاملین (بلا تقید) بالمجرور ای فی غیر صورة الجواز وقد عرفت وجه ظنیة هذا ایضا بان الکلام لیس من هذا الباب فلم یختره بل اختار الشق الاول ودفع تسامحه كما عرفت (شراؤه) ای المبیع المولی والمبیع المراجع (قبلهما) ای سابقا على بیعه ثانيا مراجعة او تولية وفى بعض النسخ فیهما بدل قبلهما ای المراجعة والتولية على التسمیة غواص ۲ احدهما بان یشرط فی قوله ای یحصل بان یشرط والثانی به فی قوله والمراجعة به (حسن)

۳ وفى قوله والمراجعة تسامح لانه اعتبر فیه عطی الجملة على مثلها بان یکون المراجعة مبتداء والظرف خبرا لم یفهم منه اعتبار الثمن الاول فینتقض بالمساومة وان اعتبر عطی المبتدأ على مثله وعطى به على قوله بما شرى ویكون التقدير المراجعة ان یشرط فی البیع انه بما شرى به مع فضل خرج المساومة لكن یلزم العطى على معمولی عاملین فی غیر صور الجواز (ابوالمکارم)

والنقصان وضیعة والی ان الجار والمجرور فی الموضعین خبر واجرى الضمیر مجرى اسم الاشارة بلا تسامح فمن الظن ما وقع عن الكل ان قوله به معناه بما شرى به وعن البعض انه حینئذ ان کان المراجعة من عطی الجملة ینتقض بالمساومة وان کان من عطی المفرد یلزم عطی العمولین بلا تقديم المجرور (وشرطهما) ای التولية والمراجعة (شراؤه) قبلهما (بمثل) کبلی او وزنی او عددی متقارب لانه لو اشترى بقیمة لا یباع تولية ولا مراجعة لجهالة قیمته لا تعرف الا بالتخمین وكان علیه ان یزاد او بیعه من یملکه فانه لو اشترى عبدا بثوب فباعه مراجعة من یملك ذلك الثوب یجوز لقدرته على ادائه وان لم یملکه بطل البیع لانه انعدت بقیمة مجهولة كما فی المحيط وغیره (وله) ای للبائع تولية او مراجعة (ضم اجر الفصار)

الی
ع (بمثل کبلی او وزنی) بد لان او عطفاً بیان للمثل (او عددی متقارب) عطی على مثلی (لا تعرف الا بالتخمین) صفة قيمة اشارة الى الصفی والموصوف مع مضافه الى الکبرى واصل القیاس لان قیمته لا تعرف الا بالتخمین وكل قيمة هذا شأنه مجهول (وكان) واجبا (علیه) المصنف (ان یزاد) مجهول (او بیعه من یملك) مراد اللفظ فاعل یزاد على ان یعطيه على شراؤه ثم صحح هذا العطف فقال (فانه لو اشترى) رجل (عبدا بثوب) فسلم الثوب الى بائع العبد وقبض العبد ثم بائع العبد وهب ذلك الثوب من آخر (فباعه) ای فباع مشتری العبد العبد (مراجعة) ای بمقابلة ذلك الثوب مع ربح درهم مثلاً (من) صلة باع (یملك ذلك الثوب) وهو هذا الاخر کان ملك هذا الثوب بسبب الهبة له (یجوز لقدرته) ای مالک الثوب (على ادائه) ای على الرضاء بما التزم وهو الثوب بربح درهم لكونه ملكه (وان) باعه مراجعة من (لم یملکه) ای الثوب کان قال له بعنک هذا العبد بربحه یزده للثوب الذی اشتریت به العبد من فلان حتى ان کان ثمن الثوب عشرة درهم وان کان عشرين فرجحه درهماً وان کان ثلاثین فتلاثة (بطل البیع لانه) ای البیع (انعدت بقیمة) للثوب (مجهولة) لانه باعه برأس الحال ویبعض قیمته فصار البائع باعاً بذلك الثوب القیمى وجزء من احد عشر جزءاً من الثوب والجزء الحادى عشر لا یعرف الا بقیمة الثوب وهى مجهولة كما مر فالحاصل ان اصل الثمن ورجحه کلاهما مجهولان فلا یجوز —

٢ (وهو) اى القصار صيغة مبالغة مشتق (من القصر) بمعنى (الدق) بعد الليل مرة بعد اخرى حتى يبيض (وفي بعض النسخ اجرة) بالتاء او بدونه (القصار بالكسر) فى الفاء مع التاء (فانه) اى هذا الوزن (المصدر) المستعمل (فى) مقام بيان (الحرف) اى الصنائع (غالباً) فيصح اضافة الاجر اليها كالحياطة والحياكة والفراشة والصباغة والصباغة مما يصح اضافة الاجرة اليها (والبيطار) طبيب اسب (والحنان) بالتشديد ختنه كئنده (والرايض) اسب آموز
٣ (وفيه) اى فى اضافة الاجر الى القصار (اشارة الى انه لا يضم) ما يقال له (الباج) فى الفارسى (الذى اخذ) من العاقلة (فى الطريق) الخ (بالضم) متعلق عرف (وكذا) لا يضم (اجرة السمسار) اى الدلال (الا) انه يجوز (اذا شرط)
فصل التولية والمراجعة (٥٥) ضمه (فى) اصل (العقد والى ان ماعمل) البائع

فى ملكه (بيده من قصارة) الخ (لا يضم)
لانه لا يأخذ الرجل الاجر من نفسه (ويقول
البائع اذا ضم قام المبيع على) الخ لان
الصدق فيه (صيانة عن الكذب) اى كيلا
يكون كاذباً اذ المشتري به ما ذكر ثمنه فى
العقد (وقد يكون) اى المبيع (ما
لا يصح) فيه (ان يقول) البائع (ذلك)
اى قام على بكذا (من ان يشتري متاعاً
ثم رقبه) اى كتب على ظهره رقوماً عدداً
هندسياً (باكثر من ثمنه) الذى اشترى
به (ثم باعه مراجعة) بناء (على) تذكر
من عدد (رقبه) من غير ان يقول على
رقبه فلا تنافى بما يأتى من قوله على ذلك
(لكان كذباً) لانه لم يتخرج فيه بشئ
(ولا رخصة) الشرع (فيه) اى الكذب

هـ (على ذلك) اى على وجه رقبه (فان
ظهر عن البائع) اى عن باع بلا بيان فارتفع
التعبد بتبعية الصلة عن المتعلق فيما بعد
من الموضعين ثم مثل الحيانة بقوله (كما اذا)
ظهر ان البائع (اشترى من لا يقبل شهادتهما
له) اى لاجل البائع (كابويه) اى من يتهم
فلعله كان اشترى منهما رعاية لهما بثمن
اعلى من القيمة عمداً وقصداً حتى لو شهدا
ان شراهما كما قال لا تقبل (بلا بيان) صلة
البائع وقد مر (فانه) اى هذا المشتري
علة لصحة التمثيل (لا يصح البيع) اى بيع
هذا المشتري (فيهما) اى فى المراجعة والتولية

٤ قوله كما اذا اشترى صورته اشترى زيد
ثوباً مثلاً بعشرة من ابيه وباعه من عمرو

الى رأس المال وهو من القصر الدق كالضراب من الضرب وفى بعض
النسخ اجر القصار بالكسر فانه المصدر فى الحرف غالباً (و) اجر (الحمل)
وكراء الدابة (ونحوهما) كاجر النسخ والحياطة والغسال والقتل والكرى
وسوق الغنم ونفقة الرقيق والحيوان وكسوتهم بالمعروف بخلاف اجرة
الطبيب والبيطار والحنان والرايض ومعلم القرآن والشعر وغيرها من
الاعمال فان ما يوجب زيادة فى المبيع او قيمته يضم وما لا فلا كما فى
المضمرات وفيه اشارة الا انه لا يضم الباج الذى اخذ فى الطريق الا
اذا عرف بين التجار بالضم وكذا اجرة السمسار الا اذا شرط فى
العقد والى ان ما عمل بيده من قصارة او خياطة او غيرها لا يضم كما فى
المحيط وغيره (ويقول) البائع اذا ضم (قام) المبيع (على بكذا) من
الدراهم ولا يقول اشتريته به صيانة عن الكذب وقد يكون مما لا يصح
ان يقول ذلك من ان يشتري متاعاً ثم رقبه باكثر من ثمنه ثم باعه
على رقبه لانه لو قال ذلك لكان كذباً ولا رخصة فيه ولكن يقول رقبه
كذا فانا ابيعه مراجعة على ذلك كما فى البسوط وغيره (فان ظهر) عن
البائع بالاقرار او البينة او النكول (خيانتة) كما اذا اشترى من لا يقبل
شهادته له كابويه بلا بيان فانه لا يصح البيع فيهما خلافاً لهما وكما اذا فاقاً

مراجعة او تولية بلا بيان انه اشتراه من ابيه فقوله بلا بيان متعلق لمقدر وهو وباعه من عمرو (لناظرة)

٧ قوله وكما اذا فاقاً الولي صورته اشترى زيد عبداً بمائة من عمرو ثم فاقاً زيد عينه او الاجنبى فاخذ زيد ارشها ثم
باعه من آخر مراجعة او تولية بلا بيان انه فقئت عينه واخذ ارشها فانه لا يجوز ايضاً قوله بخلاف ما اذا قرض اه صورته
اشترى زيد ثوباً من عمرو فقرض الفأر او احرق النار موضعاً من ذلك الثوب ثم باعه من آخر بلا بيان انه قرضه
الفأر او احرقه النار بعد شرائه فانه يجوز (لناظرة)
٧ (وكما اذا) ظهر انه (فاقاً)

- (المولى) عطف على كما اذا اشترى الخ (عينه)
 اى المبيع (او) فقاء (اجنبى) سواء كان بامر
 اولا (فاخذ المولى ارشه) وباع (بلايان)
 فانه لا يصح (بجلاى ما اذا فرض) اى قطع
 فى الكافى الفرض بالفاء وقيل بالثانى وفى
 الكفاية نص ابو اليسر على انه بالفاء وفى
 الصحاح كلاهما بمعنى واحد وهو القطع
 ٢ (الفار) مهور جمع فارة غواص
 ٣ (وفى التولية طرف ما بعده) من قوله
 حظ (كطرف) كائن (قبلة) وهو فى المراجعة
 يعنى انه طرف ما بعده ايضا من قوله اخذه
 (ويجوز فيها) اى فى الطرفين (العكس)
 اى كونهما طرفا لما قبلهما وهو ظهر خيانه
 (فاذا باع) خمسة (عشرة على) ان اصل
 الثمن عشرة والاربع خمسة (الخ) ودرهم
 من الربح) لانه كان نصف الاصل (شئ فيها)
 اى فى البيعين (لزمه) اى المشتري الثمن
 (المسمى بلا خيار) فى الرد (ولا شئ له)
 اى للمشتري ما زاد القيمة (بالثمن) اى
 بها زاد القيمة لو اداه (والكلام) اى قوله
 فان ظهر خيانة الخ (بناء على ذلك) اى
 اعتمادا على ما قاله بحكم التغيرير) لانه
 خيانة ٤ (فصل) فى شرح رموز (فصل)
 الربا بالكسر) اى كسر الراء (والقصر)
 اى بالالف المقصور (اسم) لما حصل (من
 الربو) مصدر (بالفتح) اى فى الراء
 (والسكون) فى الباء (فلامه) تفرع على
 قوله اسم من الربو (واو ولذا) اى لكون
 لامه واوا (قيل فى النسبة ربوى) بكسر
 الراء لانه نسبة الى الربا بالكسر فالفتح خطأ
 (وكتب) اى لفظ الربا مستأنفة لا عطف
 على قيل وان اقتضاه قوله (بالالف) لانه
 القياس فى الالف المقلوقة من الواو لكنه يأباه
 قوله (والياء والواو) لانهما على خلاف ما
 تقرر فى علم رسم الخط كما اجاز القراء كتابته
 بهذه الثلاث والراء بالميم ايضا والدلغة فيه
 كذا فى الكارمية وخص الواو بعضهم بالثنى
 (لكن الياء فيه) اى فى لفظ الربا كتابة (كوفية)
 (وغلطهم البصريون) (وفى الكافى) غير شرح الواو فانه لم اجد فيه
 (انه) اى لفظ الربا (قد يكتب بالواو وهذا افصح الخ -

المولى عينه او اجنبى فاخذ ارشها بلا بيان بجلاى ما اذا قرض الفار
 واهرف النار (فى مراجعة اخذه) المشتري (بثمنه) المسمى (اورده)
 المبيع (وفى التولية) طرف ما بعده كطرف قبله ويجوز فيها العكس
 (حط) عند ابي حنيفة رحمه الله عن الثمن بقدر الخيانة (وعند ابي يوسف)
 رحمه الله حط) مقدار خيانة الربح وخيانة الاصل (فيهما) اى المراجعة
 والتولية فاذا باع بعشرة على ربح خمسة ثم ظهر ان البائع اشتراه بثمانية
 حط درهمان من الاصل ودرهم من الربح واخذ باثنى عشر (وعند محمد)
 رحمه الله خير فيها) بين الاخذ بالثمن وبين الرد ولم يحط شئ فيها
 وفى المحيط لو حدث به ما يمنع الفسخ من نحو الهلاك لزمه المسمى بلا
 خيار ولا شئ له فى قول الطرفين وعن محمد رحمه الله ان المشتري
 يرد قيمة المبيع ويرجع على البائع بالثمن والكلام مشعر بانه لو قال
 للمشتري قيمة متاعى كذا او متاعى يساوى كذا فاشترى بناء على
 ذلك فظهر بخلافه كان له الرد بحكم التغيرير وان لم يقل ذلك ليس له
 الرد وبعضهم لا يفتنون بالرد بكل حال والصحيح ان يفتى بالرد اذا وجد
 التغيرير وبدونه لا يفتى بالرد كما فى الكافى

فصل

(الربا) بالكسر والقصر اسم من الربو بالفتح والسكون كما قال ابن
 الاثير فلامه واو ولذا قيل فى النسبة ربوى وكتب بالالف والياء والواو
 كما فى التهذيب لكن الياء كوفية وفى الكافى انه قد يكتب بالواو وهذا

افصح
 (لكن الياء فيه) اى فى لفظ الربا كتابة (كوفية) وغلطهم البصريون (وفى الكافى) غير شرح الواو فانه لم اجد فيه
 (انه) اى لفظ الربا (قد يكتب بالواو وهذا افصح الخ -

ه فى تهذيب الاسماء الربو مقصور واصله الزيادة وقياس كتابته بالياء وبكسر اوله وقد كتبوه فى القرآن بالواو لان اهل
 الحجاز تعلموا الكتابة فمن لغتهم الربو فعلموهم الحروف على لغتهم فاما اليوم فانت بالخيار فيه تكتب بالياء او على ما فى
 المصحف او بالالف وفى تفسير القاضى انما كتب بالواو للتخيم على لغة وزيدت الالف بعدها تشبيها بواو الجمع وفى
 المغرب النسبة اليه ربوى بالكسر وبالفتح خطأ شيخ الاسلام

- افتح من كتابة لفظ (الصلوة) بالواو (لانها) اى واو لفظ الربو (فى الطرف) اى فى اخير الكلمة (متعرضة) اى متهيئة قابلة (للوقف) فيتلفظ واوا ساكنة لا الفا والحال لانزاع فى ان التلفظ بالالف وانما النزاع فى صورة الكتابة بخلاف واو لفظ الصلوة فانها ليست فى الطرف لان آخرها هو التاء يصيرهاء فى الوقف فيمكن تلفظها بالالف وان كتب بالواو حال الوقف ايضا (واقبح منه) ان من رسمه بالواو (انهم زادوا) الخ (ولما) ورد ان لفظ الربو كتب فى القرآن بالواو والالف فى كل ما اتى فيه اجاب بقوله (وخط القرآن لا يقاس عليه) اى على خط القرآن خط غيره (فها ذا كان الكتابة بالياء كوفية على خلاف القياس وغلطها البصريون وكان الكتابة بالواو بلا الف اومعه اقبح تعيين ان (الاول) اى الكتابة بالالف (اوجه) لكونه على وفق قياس علم الخط ٢ (والثانى كل عقد فيه فضل) اى فى احد الجانبين بالنسبة الى الآخر فضل معروف كذا قيد ابو المكارم وهو اعم من الاول ثم اشار الى حكمهما فقال (والقبض فيه) اى فى كل من الاول والثانى (مفيد للملك) يدل على ان الباقيين لا يفيدان الملك (والى الاخيرين) اى الثالث والرابع (اشار) المصنف بقوله (فضل شرعى) بقرينة ان وضع الكتاب (٥٧)

بيان الاصطلاحات الشرعية (وهو) اى الفضل الشرعى امران الاول (فضل الحلول) اى الشئ الحال بيع (على الاجل) اى الشئ المؤجل (والعين) عطى على الحلول ولم يعد الفضل اشارة الى انه تفسير لكنه خاص وذلك عام فمثلهما بمثال فقال (كما فى ربا النساء) لانه الاول من الاخيرين ثم اشار الى الفضل الاخير فأتى بكلمة اوواعاد لفظ الفضل فقال (اوفضل احد المتجانسين) الخ (للاحتراز) اى قيد الفضل للاحتراز لان الجنس اذا كان بينه وبين الفضل عموم وخصوص من وجه يصح الاحتراز به فلا مخالفة للعادة المجموع عليها (نحو بيع ثوب ببر) حال كون البر (نسيئة) فهو بيع السلام وفضل الحلول فيه جائز نكاحا وان لم يكن قياسا (وبيع كبرى) وكر (شعير بكبرى بر) كبرى (شعير) فانه يصح بالصرف على خلاف الجنس (وبيع مائة بمائة ودانق) الخ اى منه الى الاخير يصح لعدم دخول الفضول المذكورة تحت المعيار الشرعى (نقدا) اى حال كون الطرفين فى هذه الاربعة الاخيرة نقدا فى مقابل قوله فى الصورة الاولى نسيئة فيقتضى ان يكون هو ايضا قيد الطرفين (فان الفضل فيها) اى فى الصور المحتزر عنها (لم يعتبر شرعا) لان الاول سلم او كلا الطرفين فيه

افتح من كتابة الصلوة لانها فى الطرف متعرضة للوقف واقبح منه انهم زادوا بعدها الفا تشبيها بواو الجمع وخط القرآن لا يقاس عليه فالاول اوجه وهو لغة الفضل وشرعا مشترك بين معان الاول كل بيع فاسد والثانى كل عقد فيه فضل والقبض فيه مفيد للملك كما فى شهادات النهاية والثالث ربا النساء والرابع ربا النقد والى الاخيرين اشار بقوله (فضل) شرعى وهو فضل الحلول على الاجل والعين على الدين كما فى ربا النساء اوفضل احد المتجانسين على الآخر بالمعيار الشرعى اى الكيل والوزن كما فى ربا النقد للاحتراز عن نحو بيع ثوب ببر نسيئة وبيع كبرى بر وشعير بكبرى بر وشعير وبيع مائة بمائة ودوانق وحفنة بحفنتين وذراع من الثوب بذراعين نقدا فان الفضل فيها لم يعتبر شرعا (خال عن عوض) للاحتراز عن نحو بيع كبرى بر بكبرى بر وفلس (شرط) صفة اخرى تركه اولى فانه مشعر بان تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا ينتم بالعناية (لاحد المتعاقدين) اى البائعين

(المجلد الثالث) جامع الرموز ١٠٠
نسيئة وفى الثانى لا فضل للصرف الى خلاف الجنس وفى الثلاثة الاخيرة لا يدخل تحت المعيار الشرعى (بكبرى وفلس) هو عوض فى جانبه ٣ (تركه) اى لفظ الشرط (اولى) الخ (يتوقف عليه) اى على الشرط والتكلم به (وليس كذلك) فانه لو اعطى صاعا من حنطة جيدة واخذ صاعين من حنطة ردية يكون ربوا مع انه لم يقع منهما شرط ولا تكلم (والحد) اى التعريف (لا يتم بالعناية) اى بارادة ان الشرط اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما فى صورة البيع بالتعاطى او الازدياد بعد العقد وهذا تعريف لابي المكارم حيث قال والمراد بالشرط ما يعم الشرط حقيقة او حكما ليدخل فيه فضل ازدياد بعد العقد فى احد العوضين ولا يخفى ان ترك ذكر الشرط احسن انتهى وكنت كتبت فى سالف الزمان على هواشى تعليق ابي المكارم هكذا (ولا يخفى ان ترك ذكر الشرط) وجعل قوله لاحد المتعاقدين ظرفا مستقرا صفة ثانية للفضل اولفوا متعلق به وشمول التعريف ما اذا ازدياد لاحدهما فى الاعطاء او بعد العقد بحسب حمل قيودات التعريف على معانيها الظاهرة المتبادرة ومن غير التكلف على ما هو الواجب فى التعريفات (احسن) واولى لان التعريف -

- وان تم بها اراده المعشى من تعميم الشرط من الحكى الا انه اتمام للتعريف بالعناية الغير المتبادرة وبالارادة الغير الظاهرة فهو اخراج للتعريف عما يجب حمله عليه من المعانى المتبادرة فلا بد من دعوى احسنية ترك الشرط ولعل هذا التوجيه هو مراد من قال والمحد لا يتم بالعناية تعريضا لتعميم المعشى مولانا ابي المكارم الا انه لما لم يرض به حيث عقبه بمس ترك الشرط لم يصرح بها هو عادته في مقام التعريض من قوله كما ظن اللهم لا تجعلنا من الظالمين انتهى (بعوض زائد) اى فاضل عن الموهوب (ويدخل فيه) اى في تعريف الربا (ما اذا شرط فيه) اى في عقد المعاوضة (من الانتفاع) اى انتفاع المرتهن (من الرهن كالاستخدام) من الجارية المرهونة (والركوب) للفرس المرهون (والزراعة) في الارض المرهونة (واللبس) في الثوب (وشرب اللبن) في البقر مثلا (واكل الثمر) في الاشجار المرهونة (فان الكل ربا حرام) فالتعريف جامع ومانع وفي هذا الكلام نوع تعريض على ابي المكارم حيث قال وحمل الفضل على ما يعم فضل المال وفضل المنفعة كما في النسبة ياباه قوله وعلته القدر مع الجنس وقوله حرم الفضل والنساء مع ان المتبادر منه هو الاول وقد يطلق الربوا على الثانى ايضا بناء على انه شبه الربوا فهو على التجوز انتهى وقد اشار الى هذا التعريف في تفسير الفضل حيث خصه ابو المكارم (٥٨)

فصل الربا

او المقرضين او الراهنين للاحتراز عما اذا شرط لغيرهما (في) عقد (المعاوضة) للاحتراز عن هبة بعوض زائد ويدخل فيه ما اذا شرط فيه من الانتفاع بالرهن كالاستخدام والركوب والزراعة واللبس وشرب اللبن واكل الثمر فان الكل ربا حرام كما في الجواهر والننفى (وعلته) اى علة الفضل وموجب حرمة وفيه تسامح والتحقيق علة وجوب التساوى من الجهتين المذكورتين للاحتراز عن هذين الفضلين كما في كتب الاصول والفروع فهذا مشير الى علة ربا النساء ورا النقد كما يجي فلم يكن قرينة لاختصاص التعريف بربا النقد كما ظن (القدر) لغة كون الشئ متساويا لغيره بلا زيادة ولا نقصان، وشرعا التساوى في المعيار الشرعى الموجب للمماثلة الصورية واليه اشار بقوله (اى السكيل) في المكيلات (والوزن) في الموزونات (مع الجنس) شرعا التساوى في

هناك بالفضل الثانى فقط (وموجب حرمة) اى الفضل (اشارة الى ان العلة هي موجب وان الحرمة المضاعف محذوف كيف لا يحذف (و) الحال (فيه) اى في المنن يعنى في قولهم علة الربوا القدر مع الجنس (تسامح) لانه يرد عليه ان بيع المكمل والموزون بجنسه متماثلا صحيح مع ان العلة اعنى القدر والجنس موجود (والتحقيق في دفع التسامح ان معنى قولهم المذكور او تحقيق العبارة التى ليس فيها تسامح ان يقال (علة وجوب التساوى) مبتدأ خبره (من الجهتين) الخ اى علة وجوب التساوى الذى يتحقق عند فواته الربوا ناشية من جهة القدر والجنس (المذكورتين) في المنن فيما بعد فعلى التقدير الاول تصرف في جانبى الموضوع والمحمول معا فارجع الضمير الى ما يفهم من باب الربوا لان وجوب التساوى من باب منع الربوا وجعل المحمول منشاء والا فلا وجعل كلمة

المعنى

من الجهتين صلة التساوى يلزم الاستدراك في حمل القدر مع الجنس بناء على معناها الشرعى الذى يأتى (للاحتراز) متعلق وجوب التساوى او النسبة بين المبتدأ والخبر او متعلق لكون التحقيق هذا (عن هذين الفضلين) اى فضل الحصول الخ وفضل احد المتجانسين الخ (كما) اى كونه للاحتراز عنهما بين (في كتب) الخ (غواص البحرين)

٢ ومعنى قولهم علة الربوا القدر والجنس علة وجوب المساواة التى يلزم عند فواتها الربوا او علة كون المال ربويا او علة حرمة الفضل فلا يردان بيع المكمل والموزون بجنسه متماثلا يصح مع وجود العلة اعنى القدر والجنس (برجندى) ٣ (فهذا) اى قوله وعلة القدر مع الجنس تفريع على قوله للاحتراز عن هذين (الخ مشير الى علة) كل من (ربا النساء ورا النقد) ولا اباء له عما في النسبة من فضل المنفعة (كما يجي) اى مثل اشارة ما يجي اليهما بقوله وان وجد الوصفان حرم الفضل والنساء او المراد كما يجي هذان الربوان لكن الاول يوافق لغرض رد الظن (فلم يكن) اى قول المصنف وعلته القدر الخ وما يجي (قرينة لاختصاص التعريف بربا النقد) فقط (كما ظن) من ابي المكارم من انهما يأتيان عن شمول الفضل فضل المنفعة كما في النسبة وقد مر نقل عبارته بتمامها (الموجب للمماثلة الشرعية) الخ فصح كونه علة وجوب التساوى (واليه) اى الى المعنى الشرعى (اشار) الخ (مع الجنس شرعا التساوى في -

(المعنى) يعنى ان قوله من الجنس اشارة الى المائلة المعنوية كما ان القدر اشارة الى المائلة الصورية ثم التساوى فى المعنى (اما باتحاد اسم الذات و) اتحاد (المقصود او) باتحاد (المضاف اليه او) باتحاد (المنتسب) بفتح السين اسم مكان اى ما نسب اليه ثم شرع فى تمثيل منقيات هذه الاتحادات فعلى ترتيبها فقال (فكل من الصفر) بالفاء خوله (والشبه) كما فى الفارسى ايضا وبالتركى موشقاق او ما يقال له برنج والحاصل انهما مختلفى الذات والمقصود (ولحم البقر و) لحم (الغنم) مختلفى المضاف اليه (والثوب الهروى) اى منسوج الهراة (و) الثوب (المروى) اى منسوج المرومن مختلفى المنتسب (جنسان) مختلفان (لفقدان الاتحاد المذكور) كما عرفت (اى منسوب ذلك) الاشياء من قبيل اقامة الضمير الذى

(٥٩)

فصل الربا

فى ما هو فى معنى المشتق مقام اسم الاشارة لتعدد المرجع ٢ (و) ما عرف (وزنه) من قبيل العطف بتقدير المعطوف فلا حاجة الى كلمة او (بالنص من السنة) يحتمل ان يكون بالنون بيانا للنص وان يكون بالناقين بيانا للموصول بمعنى من الاشياء الستة (فكيلى) اى ما عرف كيله به (ووزنى) اى ما عرف وزنه به فالعبارة توزيعى من غير حاجة الى كلمة او ايضا وكذا الحال فى البواقى غواص البحرين

٣ وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يعتبر العرف على خلاف المنصوص عليه لان النص قد وقع بالنظر الى العادة وقد تبدلت وفى النخبة قال شيخ الاسلام اجمعوا على ان ما ثبت كيله بالنص فبيع وزنا بالدرهم وما ثبت وزنه بالنص فبيع كيلا بالدرهم يجوز (برجندى)

٤ (وفيه) اى فى قوله وغيرها على العرف (اشارة) او الاشارة فيما فى المحيط باعتبار الحمل على ظاهر الواوات (الى جواز كون الشئ الواحد كيليا ووزنيا) اى معا ففيه الربوا والمخلص التساوى بايهما كان (و) اشارة الى جواز كون الشئ (ليس بكيلى و) لا (وزنى) عرفا (كالماء فانه عند الشيخين ليس بكيلى و) لا (وزنى) فلا يتحقق فيه الربوا عندهما (وعنده) اى محمد (كيلى ووزنى) ايضا فيتحقق الربوا فيه عنده لو لم يسو بشئ منهما حتى لو سوى باحد منهما لمخلص من الربوا (و) فى قوله وعلته القدر مع الجنس اشارة (الى انه لاربا فى الحيوان والذرعى والعدى) لانها ليست من

المعنى باتحاد اسم الذات والمقصود او المضاف اليه او المنتسب فكل من الصفر والشبه ولحم البقر والغنم والثوب الهروى والمروى جنسان لفقدان الاتحاد المذكور (والبر والشعير والتمر والماع كيلى) اى منسوب ذلك الى الكيل (والذهب والفضة وزنى) كذلك (وغيرها) اى الاشياء الستة يبنى (على العرف) اى عرف زمانه صلى الله عليه وسلم اوزماننا فالاموال الربوية غير مقصورة على الستة فما عرف كيله ووزنه بالنص من الستة فكيلى ووزنى ابدا كما مر واما ما لا نص فيه فما عرف كيله ووزنه على عهد صلى الله عليه وسلم فكذا وان خالف عرفنا وما لم يعرف فالمعتبر عرفنا وهذا عند الطرفين واما عنده فالمعتبر عرفنا وان كان كيليا او وزنيا على عهد صلى الله عليه وسلم كما فى المحيط وفيه اشارة الى جواز كون الشئ كيليا ووزنيا وليس بكيلى ووزنى كالماء فانه عند الشيخين ليس بكيلى ووزنى وعنده كيلى ووزنى كما فى الخزانة والى انه لاربا فى الحيوان والذرعى والعدى نقدا فجاز بيع مائة جوز بمائتين منه كما فى النظم وغيره (فان وجد الوصفان) اى القدر والجنس معا (حرم الفضل والنساء) كالجماذ اسم من نساء اى تأخر كالنسبة على الفعيلة كما فى الطلبة والمعنى حرم هذا ان المبيعان بسبب الفضل الحقيقى والحكمى

* ١٠٤

القدريات اذا بيع (نقدا) بتقد (فجاز بيع مائة جوز) نقد (بمائتين) نقدين (منه) اى يجوز يعنى وان وجد الجنس لكنها ليست من القدر ولا نسبة غواص

٥ (حرم الفضل) اى ربا النقد (و) ربا (النساء كالجماذ) اى على وزن فعال بفتح النون والالف الممدود (اسم من نساء) فعل ماضى بدلالة قوله (اى تأخر كالنسبة) اى كما ان النسبة اسم منه بفتح النون وكسر السين بعدها ياء ساكنة بعدها همزة مفتوحة بعدها تاء (على) وزن (الفعيلة بسبب الفضل الحقيقى) وهو ربا النقد (و) الفضل (الحكمى) وهو ربا النساء اى المنفعة —

- (فلا يحل اكله) اى اكل مبيع هذين البيعين او اكل فضلها ويؤيد الاول قوله (لكن يجوز فيه) اى فى مبيعها (سائر التصرفات) غير الاكل (مع الكراهة لانه) اى كلامن هذين البيعين (بيع فاسد بانه) اى ربا النساء (انكر) اى اشد منكرا (منكروه) او منكر جرمة ربا النساء (بلا خلاف) صلة كسر ثم علل الخلاف فى منكر ربا النقد بقوله (لخلاف ابن عباس رضى الله عنه) فى حرمة ربا النقد (وروى رجوعه) او رجوع ابن عباس (عنه) اى عن خلافه فى باب ربا النقد وايده بالعلاوة فقال (على ان الصحابة لم يسوغوا) اى لم يجوزوا (اجتهدوا) اى اجتهد ابن عباس فى حلية ربا النقد (فمستحله اى) ربا النقد (كافر ايضا) لاجماع الصحابة ثم اقتبس بقوله تعالى (اولئك) اى المستحلون ربا النقد (اصحاب النار) الخ لعله نزل فيهم (٦٠)

فصل الربا

فلا يحل اكله ولو بعد القبض لكن يجوز فيه سائر التصرفات مع الكراهة لانه بيع فاسد وفى تأخير النساء اشعار بانه انكر من ربا النقد ولذا كفر منكروه بلا خلاف بخلاف منكر ربا النقد لخلاف ابن عباس رضى الله عنهما كما فى الزاهدى وروى رجوعه عنه على ان الصحابة لم يسوغوا اجتهدا فيه فمستحله كافر اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون كما فى المبسوط وغيره (وان عدما) اى الوصفان (حلا) اى الفضل والنساء كبيع عشرة اذرع من الثياب بقفيزى شعير نقدا او نساء (وان وجد احدهما) وهو القدر فى الثمنين والتمنين والجنس فى الثمنين (حرم النساء) حتى اذا اسلم قفيز بر فى قفيز شعير لا يجوز لوجود الكيل فى ثمنين وكذا اذا اسلم الحديد فى الزعفران لوجود الوزن فيهما وكذا اذا اسلم الدرهم فى الذهب لوجود الوزن فى ثمينين وكذا اذا اسلم ثوب هروى فى مثله لوجود الجنس فى ثمينين واما اذا اسلم الدرهم فى الزعفران فيجوز لانه لم يوجد الوزن فى ثمينين او ثمين بل فى ثمن وثمان وكذا اذا اسلم الفلوس فى الرصاص لانه لم يوجد الجنس والوزن الا اذا صار كاسدا فانه صار وزنيا فوجد الوزن فى ثمينين كما فى المحيط (فقط) فلا يحرم الفضل فى بيع قفيز بر بقفيزى شعير وخمس

اخرع

نقل عن الذخيرة مثل ما ساق الشارح المحقق حيث قال قال صاحب الذخيرة ان النساء يحرم بوجود الكيل او الوزن فى ثمينين او ثمينين لا فى ثمن وثمان فلو اسلم قفيز حطنة فى قفيز شعير او حديد فى زعفران او درهم فى ذهب لا يجوز لان كلامن الاولين ثمنان والثالث ثمنان ولو اسلم الدرهم فى الزعفران يجوز لانهما ثمن وثمان انتهى ثم زاد الشارح المحقق صورة فقال (وكذا) اى يجوز (اذا اسلم الفلوس فى الرصاص لانه لم يوجد الجنس) بينهما وهو ظاهر (و) لا (الوزن) لان الرصاص وان عرف وزنيا لكن الفلوس عدى بالاصطلاح (الا اذا صار كاسدا) اى فاسدا اصطلاح ثمينته (فانه) ح (صار وزنيا) كالتحاس (غواص البحرين)

(من الثياب) جمع ثوب غواص البحرين ٢ وكذا خلاف معاوية بن ابي سفيان رضى الله تعالى عنهما على ما فى النظم (منه) ٣ (وهو القدر فى الثمنين) تغليب اى الثمن والتمنين اذا كانا كيليا او وزنيا واما غلب لصلاحيته كل منهما هنا كتمثنا (وفى الثمنين) اى المحجرين اى الذهب والفضة لكونهما وزنيا (و) هو (الجنس فى الثمنين) كثوب هروى فى مثله كما بأتى واما فى الثمينين فلا يتصور وجود الجنس فقط بل هو يستلزم وجود القدر ايضا لكون الثمن من الوزنيات فيكون من قبيل ما وجد الوصفان فيدخل فيه (لوجود الكيل فى ثمينين) اى البر والشعير وان لم يوجد الجنس (وكذا) اى لا يجوز اذا اسلم الحديد الخ (لوجود الوزن فيهما) اى الثمينين وهما الحديد والزعفران هنا (وكذا) اى ولا يجوز (اذا اسلم الدرهم) الخ (لوجود الوزن فى الثمينين) وان لم يوجد الجنس ٤ (لوجود الجنس فى ثمينين) وهما الهروى ومثله وان لم يوجد القدر فيهما (واما اذا اسلم الدرهم فى الزعفران فيجوز لانه لم يكن من قبيل ما (يوجد الوزن فى ثمينين او ثمينين) ولا من قبيل ما يوجد الجنس فى الثمينين (بل) هو من قبيل ما وجد الوزن (فى ثمن وثمان) وهو ليس مما يحرم النساء لانه ليس مما وجد احدهما بتفسير الشارح المحقق كما عرفت وعلل ابو المكارم جواز هذه الصورة نقلا عن الكافى والهداية بتباين وزنيهما صفة فلا يشتركان فى القدر ايضا حكما انتهى لكن البرجندى

٢ (الموجبة) انتفاؤها (لحرمة الفضل فكانا معا علة واحدة) تامة (له) اى لحرمة الفضل لا انفرادا (والحكمى ضعيف) لان حرمة باعتراف الحاق الشبهة بالحقيقة (فكل منهما) اى القدر والجنس (صالح) بانفراده (لان يكون علة تامة له) اى للضعيف (دون الاول) اى القوى (فلا ينبغي ان يحرم الفضل) اى الحقيقي القوى (مع احدهما) فقط (كما ظن) من ابي المكارم اعلم انه ساق الكلام بعينه مثل ماساقه الشارح المحقق بل ازيد حيث قال وفرقوا بان حرمة النساء اضعف من حرمة الفضل لما فيه من شبهة الربوا فجاز اثباتها وهى ضعيفة بما هو جزء علة الربوا بخلاف حرمة الفضل فانها لقوتها لا بدلها من اجتماعها حتى يتم العلة ثم زاد علاوة فقال على ان كلامهما في صورة النساء قد ايد بما هو القياس من عدم جواز بيع المعدوم وفي النقد قد انعدم ذلك التأييد فلم يعتبر شىء منهما علة ثم اورد ما ظنه فقال وههنا بحث وهو ان الفضل الحقيقي مع وجود احد الوصفين اشد شبهة بالربوا من الفضل الحكمى الموجود في النساء خصوصا اذا كان هو الجنس فينبغى ان يحرم الفضل كما يحرم النساء او ان لا يحرم النساء كما لا يحرم الفضل بل ان يحرم الفضل لا النساء ولو اعتبر التأييد المذكور عورض بقوة

(٦١)

فصل الربا

اذرع من الاثواب بعشر منها نقدا فان القدر والجنس مؤثران في اثبات التسوية الموجبة لحرمة الفضل الحقيقي والحكمى بحكم الحديث فكانا معا علة واحدة له والفضل الحقيقي قوى والحكمى ضعيف فكل منهما صالح لان يكون علة تامة دون الاول فلا ينبغي ان يحرم الفضل مع احدهما كما ظن (ولا يجوز) ان يباع (الكيلى بمثله الامساويا كيلا) فلا يجوز بيع بر ببر مساويا وزنا الا اذا علم انهما مناثلان كيلا الا رواية شاذة عن ابي يوسف رحمه الله وقد اختاره بعض اصحابنا كما في الخزانة وعليه الفتوى لعموم البلوى كباقي المضمرات (و) لا (الوزنى) بمثله (الامساويا وزنا) فلا يجوز بيع الذهب بمثله مساويا كيلا الا رواية شاذة عن ابي يوسف رحمه الله انه جاز اذا اعتاده الناس والكلام مشير الى انه لو باع تمرا بتمر كيلا بكيلى مثلا بمثل وتفاوت الوزن جاز وكذا لو باع وزنا بوزن مثلا بمثل وتفاوت الكيل كما في المحيط واعلم ان الكلام معطوف على

الشبهة في حقيقة الفضل فيتساويان انتهى كلام الظان فان كلام الشارح المحقق يرده فان حاصل كلام الظان منع لقوله دون الاول بمعنى ان مشابهة الفضل الحقيقي بالربوا اذا كان اشد يكفى في تأثير حرمة وجود احد الوصفين فقط ولا نسلم انه لا يصحح لان يكون جزء العلة علة له فيمنزلة كلامه انه زاد كلمة لا النافية على قوله ينبغي ان يحرم الخ بل لو حرر كلام الشارح المحقق بان يقال اجتماع الوصفين علة للربوا حقيقة وهو ربوا الفضل وكل حكم يتعلق بوصفين لا يتم نصاب العلة الا بهما فكل واحد منهما شبهة العلية فيثبت باحد هذين الوصفين شبهة الفضل وهو ربا النساء كما يثبت بتحققهما حقيقة فوجود احد الوصفين فقط علة تامة لحرمة النساء وبعض العلة لحرمة الفضل لكان منع لقوله وبعض العلة لحرمة الفضل بالمعنى الذى كتبنا فلا تنقل فان بحث الظان قوى لا اندفاع له والله سبحانه اعلم غواص البحرين

٣ لو كان موزونا عند ضرب الدراهم والدينارين كما في زماننا فالظاهر كفاية العدد لا سيما قد انضم عموم البلوى (خادمى)

٤ (انهما) اى اللذين سويا وزنا (مناثلان كيلا) ايضا في الواقع (الا) اى يجوز وزنا وان لم يعلم حال كونه (رواية شاذة) اى خارجة عن قياس الفقه (وقد اختاره) اى الرواية الشاذة (بعض الخ وعليه) اى على الرواية الشاذة (الفتوى لعموم البلوى) كما اليوم في اكثر البلاد يبيعون الحنطة بالوزن (الا رواية شاذة) وهى ما مر الا انه زاد في الوزنى شرطا وهو (انه) اى بيع الذهب كيلا (جاز اذا اعتاده) اى تعارفه (غواص البحرين)

٥ وقد مر ان المعتبر عند ابي يوسف رحمه الله تعالى العرف فلو تعارف بيع الحنطة وزنا في موضع كما في ديارنا جاز عنده بيع الحنطة بالحنطة مساويا وزنا (برجندى)

٥ (والكلام) اى المحصران المذكوران (مشير الى انه لو باع) من الكيليات (تمرا بتمر كيلا بكيلى وتفاوت الوزن) بان كان وزن احدهما اقل من وزن الاخر او وزنا (وكذا) اى جاز (لو باع) من الوزنيات كالحص مثلا (ووزنا بوزن) اى باع بالوزن لكن لو كيلا يتفاوت كيلهما بان يدخل احدهما في الكيل اكثر من الاخر وكذا الحال في كل ما يكال ويوزن كما في المنصورية (واعلم ان الكلام اى قوله ولا يجوز الكيلى بمثله الا الخ) معطوف على -

- الشرطية (اى على قوله ان وجد الوصفان حرم الفضل الخ اى على حيز الغاء (فيكون) المعطوف ايضا (مصدرا بقاء النتيجة) بمنزلة ان يقال فلا يجوز الكيلى بمثله الخ (فلم يكن) هذا الكلام (مكررا) لانه لم يعهد اطلاق القول بتكرار التفريع والنتيجة كما ظن من البرجندى حيث قال وهذه المسئلة قد علمت مما تقدم ضمنا انتهى حيث مر ان الحنطة كيلية والذهب وزنى فعلم منه ان الشرط في الاول المساواة كيلا وفي الثانى وزنا حتى يعرف المساواة في كل بما هو معياره الشرعى فصار هذا البيان تكميلا ودفعه

(٢٢)

فصل الربا

الشرطية فيكون مصدرا بقاء النتيجة فلم يكن مكررا كما ظن (والجيد) من الربوية (والردي) من ردا ككرم رداة اى فسد ويجوز ان يكون من ردى كرضى ردى بفتحين فهو ردى اى هلك او من رد عليه ردا اى لم يقبله وخطاه كما في القاموس فهو مهموز او ناقص على فعل او مضاعف منسوب (سواء) اى متساويان في حكم الربا ولذا لو باع قفيزا من البر الجيد بقفيز من الردي جاز ولو استهلك البر الجيد او باعه الوصى فابدل بالردي لم يجر وكذا لو باعه المريض حتى اعتبر من الثلث كما في حكم امر الكشف (وجاز بيع حفة) من بر او ارز او عس او نحوه وهى بفتح المهملة وسكون الغاء ملاء الكفين كما في الصحاح والمفائس لكن في المغرب والقاموس والطلبة والنهاية ملاء الكف (بمفتنين) ولو من جنس لانه كمقابلة الحفة الجيدة بالرديتين فتساويان وفيه اشارة الى ان كل واحد من البدلين من المكيلات اذا لم يبلغ نصف صاع او قفيزا على الروايتين او العبارتين فلا بأس به واما اذا بلغ احدهما دون الآخر ففيه روايتان فلو باع اقل من نصف القفيز من البر بقفيز منه جاز على رواية الاصل لكنه مكروه على ما روى عن ابي يوسف رحمه الله انه يكره ان يبيع نمرة بتمرتين وكان يقول ان ما حرم منه الكثير فقد حرم منه القليل كما في المحيط وغيره (و) جاز بيع (فلس بفلسين باعياهما) اى بسبب تعيين ذوات البدلين ونقدتهما فالباء للسببية لا بمعنى

الشارح المحقق بانه تفريع منه في حيز الغاء باعتبار العطف كما ان المعطوف عليه كذلك ولا اشكال في جمع التفريعات المتعددة في حيز فاء واحد باعتبار العطف على التفريع واما العطف اولا ثم تفريع المجموع او حمله مثلا فليس بظاهر في الكلام وانما هو من المضيقات التى يرتكب اليها عند الاحتياج الى التأويل فاندفع ما في الرومى ٢ (والردي من ردا ككرم) اى من بابه (رداة اى فسد ويجوز ان يكون من ردى كرضى) اى من بابه مصدره (ردى بفتحين) اى في رائه وداله (فهو) اى الشئ الفلانى (ردى) صفة مشبهة على وزن فعيل (اى هلك) تفسير لفعله الماضى (وخطاه) عطف على لم يقبله اى نسبه الى الخطا كل هذه الاحتمات (كما في القاموس فهو) اى الردي (مهموز) اى لامه والباء بيت الهمزة (او ناقص) يائى (على) وزن (فعيل او مضاعف) اى بتشديد الدال (منسوب) اى الحق آخره باء النسبة مشددة او مخففة على وزن فعلى (لم يجر) في الضمان بل يلزم قيمة الجيد للاختلاف في القيمة وهى المعتبرة بعد الهلاك (وكذا) اى لم يجر (حتى اعتبر من الثلث) فان وافق والافما زاد برده الورثة (غ) ٣ الحفة بالحاء المهملة هى ملاء الكف كذا في المغرب وفي بعض النسخ حفة بالجيم وهى الفضة والظاهر انه تصحيف ويمكن ان يحمل على ان المراد بالحفة ما لا يسمع نصف صاع فيصح وعلى هذا القياس يجوز بيع نمر بتمرتين او تفاحة بتفاحين وعند محمد انه كره ذلك ذكره في الفتاوى المنصورية (برجندى)

٤ (ملاء الكف) اى الواحد (على الروايتين) يعنى في رواية بلفظ قفيز كل منهما باسانيد صحيحة (او) من قبل اختلاف (العبارتين) اى عبارتي الراوى شكامنه (فلا

بأس) جواب اذا لم يبلغ الخ والمجلة خبر ان كل الخ (واما اذا بلغ احدهما) اى الروايتين او العبارتين (دون الآخر ففيه روايتان) ففي رواية يجوز وفي رواية لا (انه يكره ان يبيع الخ) فاقم مقام فاعل روى عن الخ ه (وكان) اى ابو يوسف (يقول) الخ (اى بسبب تعيين) من التفعيل بقرينة (ونقدتهما فالباء للسببية) ظرف لغو لجاز المعاد بالعطف (لا بمعنى -

- مع كما ظن من ابي الكارم (فانه) اى الباء بمعنى مع ظرف مستقر (حال) من فلس وفلسين (ولم يجوز تنكير صاحبها) اى ذى الحال فيما تقدم على حاله (كما تقرر) فى النحو وكنت كنت فى سالف الزمان بكثير قبل هذا التأريخ على قول ابي الكارم اى مع تعيين البدلين باحضارهما الخ اشارة الى ان الظرف مستقر فتحملة على الصفتية والقطع بان الباء بمعنى مع حال غير مسلم نعم يقطع فانه مستقر على ما اشارناك ولو سلم فاشترط كون صاحبها معرفة اكثرى واغلبى لا كلوى ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون حالا من البيع المضى من حيث العطى او التقدير فلا ظن فى شىء من كلامه والباء السببى اما هو باء الاستعانة ولا معنى له ههنا او المصاحبة

(٢٣)

فصل الربا

وهو عين المقارنة المهرورب عنها والا لعدوه معنى مستقلا للباء فى المتنون المعتبرة التحوية فمن فسر به كما ظن القهستاني يقال له من عاب عيب صدق رسول الله عليه السلام انتهى ٢ (وجمع العين) مع كون المضى اليه مثنى فالظاهر بعينيهما (على نحو قلوبكما) خبر المبتدأ يعنى اذا كان المضى اليه مثنى يجوز الجمع فى المضى كما فى هذه الآية (لانه) اى الفلس (ثمن) فعدى (كالدراهم وقالوا) اى الشبخان (ان الثمن) اى ثمنيته بالاصطلاح من بعض الملوك لاخلقة كالحجرين (وقد بطل) اى اصطلاحه (بمثله) اى باصطلاح آخر مثله من العاقدين حيث اصطلاحا فى عقدهما هذا على مالهته

٣ (وفيه) اى فى قوله باعينانها

٤ (ولو) كان الحى (من جنسه) اى المفصول (لانه) اى المفصول (موزون) بيع (بغيره) وهو الحى بالقيمة (ان اللحم) اى المفصول (اكثر) الخ (بازاء السقط) اى ما سقط من الاعتبار انه لحم (وفيه) اى فى لفظ الحيوان (اشعاربانه) اى البديل (اذا كان مذبوفا غير مسلوخ) الخ (لم يجوز) لعدم اطلاق الحيوان بعد الذبح (وهذا) اى عدم الجواز فى الصورة المذكورة (اذا لم يكن) المبيع (المفصول) اكثر (من البديل الغير المفصول) (وتساويا) اى جعل البديل والبديل متساويا (و) اشعار (بان بيع لحم السبع جائز) لانه يطلق عليه الحيوان وعلى لحمه اللحم (و) الحال (فيه) اى فى بيع لحم السبع (روايتان حتى جاز بيع بعضها) اى اللحم المطبوخة (ببعض) من المطبوخة (ولا بأس بـ) بيع (لحوم الطير) الخ بجذى المضى حتى يظهر نصب (واحدا) الخ (المتخول) بالمعجمة المصنفى (اذا كانا) اى

مع كما ظن فانه حال ولم يجوز تنكير صاحبها كما تقرر وجمع العين على نحو قلوبكما وهذا البيع لم يجوز عند محمد رحمه الله لانه ثمن كالدرهم وقالوا ان الثمن بالاصطلاح وقد بطل بمثله وفيه اشارة الى انه لو كان كلاهما او احدهما غير معين لم يجوز كما فى النهاية (او) بيع (اللحم) المفصول من الشاة او البقر مثلا (بالحيوان) الحى ولو من جنسه متفاضلا لانه موزون بغيره وقال محمد رحمه الله لم يجوز فى الجنس الا اذا علم ان اللحم اكثر من لحم ذلك الحيوان ليكون بعض بازا السقط وفيه اشعار بانه اذا كان مذبوفا غير مسلوخ اى غير مفصول عن السقط لم يجوز وهذا اذا لم يكن المفصول اكثر والا فيجوز كما يجوز اذا سلخ وتساويا كما فى المحيط وبان بيع لحم السبع جائز وفيه روايتان وعن ابي حنيفة رحمه الله ان اللحم اذا طبخ خرج من الوزن حتى جاز بيع بعضها ببعض متفاضلا كما فى الخزانة ولا بأس باحوم الطير واحدا باثنين بدائيد كما فى الظهيرية (والدقيق) المتخول (بجنسه) ولو غير متخول متساويا (كيلا) لانه كيلى وعن الفضلى انه انما جاز اذا كانا مكبوسين وفيه اشعار بانه لو بيع وزنا لم يجوز وفيه روايتان كما فى الظهيرية (و) بيع (الرطب بالرطب) متساويا كيلا (و) بيع (الرطب) (بالتمر) كذلك وبيع (الرطب بالبسر) والتمر بالبسر وقال لا يجوز بيع الرطب بالتمر لانه عليه الصلاة والسلام سئل عنه فقال اينقص اذا جف فقبل نعم قال

الدقيقان (مكبوسين) فى التاج الكبس انباشتن وپر كردن (وفيه) اى فى قوله كيلا (غواص البحرين)

٥ سقط المناع بمحتئين ردالته واراد به ما لا يطفى عليه اسم اللحم من الشاة كالجلك والرأس والكركش والامعاء والطحال (سيد)

٦ (سئل) مجهول (عنه) اى عن بيع الرطب بالتمر (فقال) عليه السلام (اينقص) اى الرطب (اذا جف) الخ (قال) عليه السلام (غواص البحرين)

٢ (فلا يجوز) (اذن) أي حين نقص (في غاية المنى) اسم شرح المصاييح من قاضي بيضاوي كذا نقل عنه (فمن الظن السوء) من أبي المكارم تفريع على قوله والمراد من السؤال الخ وقوله فعلة التوى عدم الخ (رد الجواب) المذكور (بان السؤال) أي سؤال السائل عنه عليه السلام عن بيع الرطب بالتمر (ح) أي حين كان عن البيع نساءً (لا يلايم استفساره عليه الصلاة والسلام) بقوله أينقص إذا جف فانه يدل انه يبيع عن النقد ودفعه انه عليه السلام علم ان البيع نسيئة فنبه على اشتراط المساوات فيه لا انه عليه السلام (استعلم) (غ) ٢ قوله فلا إذن أي فلا يجوز على تقدير النقصان بالجفاف (أخ جلي) ٣ قوله بان السؤال أي سؤال السائل المفهوم من سئل (لناظره)

٤ قوله من السؤال أي سؤال النبي عليه السلام بقوله أينقص إذا جف (لناظره) ٥ ولا يخفى ان كون السؤال عن بيعه نساءً لا يلايم استفساره عليه السلام بقول أينقص إذا جف (أبو المكارم)

٦ (و) بيع العنب بـ (العنب) (وفيه) أي في جواز بيع العنب بالزبيب اشعار الخ

٨ قال المص (والبر رطباً أو مبلولاً بمثله) جعله الشارح المحقق ثلث صور ففسر بقوله (أي بيع البر رطباً بالبر رطباً) صورة (أو) بالبر (مبلولاً) صورة أخرى (وبيع البر مبلولاً بالبر مبلولاً) صورة ثالثة ومقتضى الضرب ان يكون أربع صور لأن في جانب المثل شيئين ايضاً رطب ومبلول فالخاصل من ضرب الاثنين في الاثنين أربعة رابعها بيع البر مبلولاً بالبر رطباً لكن لما كان مستدركا بالصورة الثانية وهي بيع البر رطباً بالبر مبلولاً حيث هي عكس الرابع لم يعتبره واكتفى بها وقوله (أو باليابس) يشمل صورتين لأنه عطف على بمثله اشارة اليهما فقال (أو بيع البر رطباً أو) البر (مبلولاً باليابس) فالمجموع خمسة صور وجعله الشمني أربع صور حيث جعل المضروب الى المثل صورتين فقال (و) جاز (البر) حال كونه (رطباً) هو بسكون الطاء المهملة أي غير يابس (أو) حال كونه (مبلولاً بمثله أو باليابس) فيجوز البر الرطب بمثله وباليابس والبر المبلول بمثله وباليابس انتهى شرح الشمني (غ)

٩ (من أنقع) فالمنقع بتخفيف القاف المفتوح

(بالمنقع) صلة البيع (منهما) بيان المنقع الثاني وجعل الشمني كلمة من بمعنى الباء لعله غفل عن قوله بالمنقع اولم يوجد في نسخته ولهذا أرجع ضمير التنبيه الى المثل واليابس فتسخته والمنقع منهما كما لا يخفى (كما ظن) من أبي المكارم حيث قال والظاهر افراد الضمير انتهى (على ما ذكره الرضى) بناءً لا يستنكر الخ اعلم ان نفس الشارح المحقق في مواضع ارتكب ان المعطوفين باو في حكم الامر الواحد ولا شك في ظهور افراد الضمير عليه وما ادهى الظان الا الظهور فلبس غرضه الا المخالفة قالوا المخالفة اول الاجتهاد وخالف تذكر في السواد (وهذا) أي جواز بيع المنقع منهما بالمنقع منهما (عند الشيخين) الخ (غ) ١٠ (وفيه) أي في قوله بالمنقع منهما (اشارة) الخ (بيع احدهما) أي التمر أو الزبيب المنقع (باليابس منه) أي من احدهما (وهذا) أي عدم جواز بيع احدهما باليابس منه (عنده) أي محمد (غ)

فلا إذن واجيب بان السؤال عن البيع نساء على الصحيح كما في سنن أبي داود والمراد من السؤال التنبيه على اشتراط المساواة لا الاستعلام فعلة النهي عدم المساواة بين النقد والنسيئة كما اشير اليه في غاية المنى فمن الظن السوء رد الجواب بان السؤال حينئذ لا يلائم استفساره عليه السلام (و) بيع (العنب بالزبيب) والعنب (متساوياً) كيلاً وقال لا يجوز وفيه اشعار بان العنب والزبيب جنس واحد وان اختلف الوان كما روى عن أبي يوسف رحمه الله كافي المحيط (والبر رطباً أو مبلولاً بمثله) أي بيع البر رطباً بالبر رطباً أو مبلولاً وبيع البر مبلولاً بالبر مبلولاً متساوياً كيلاً (أو) بيع البر رطباً أو مبلولاً (باليابس) متساوياً كيلاً وكله جائز عند أبي يوسف رحمه الله الا بيع الرطب باليابس وغير جائز عند محمد رحمه الله الا ان يعلم تساويهما بعد الجفاف واليابس كما في الظهيرية (والتمر) المنقع (أو الزبيب المنقع) اسم مفعول من أنقع الزبيب في الحاية اذا الفاه فيها ليبتل ويخرج منه الخلاوة كما في المغرب أي الذي اصابه ماء وانتفخ (بالمنقع منهما) أي التمر والزبيب ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه كما ظن على ما ذكره الرضى وهذا عند الشيخين خلافاً لمحمد وفيه اشارة الى انه لا يجوز بيع احدهما باليابس منه وهذا عند خلافاً للشيخين

كما

١ (ولا يظهر) وجه (اختيار) المص (قوله) اى محمد (فى هذين) اى عدم جواز بيع احدهما باليابس منه بالاشارة اليه يعنى ان المص كان فى صدد اختيار قول الشيخين (٢٥٠) فصل الربا

كما فى الكافى وغيره ولا يظهر اختيار قوله فى هذين (متساويا) كيلا قيد ما بعد اللحم فان الاصل اشتراك المعطوفين فى القيد كما تقرر والكلام لا يخفى عن اشعار بان الثمار كالتفاح والكمثرى كلها جنس واحد وان اختلف انواعه والوانه فلم يجز بيع نوع من العنب بنوع آخر منه متفاضلا كما فى المحيط (ولحم حيوان) حى كالشاة (بلحم حيوان) حى (آخر) كالبعير (ولو متفاضلا) لاختلاف الجنس (وكذا) اى مثل اللحم (اللبن) فجاز بيع لبن الغنم بلبن البقر متفاضلا للاختلاف (و) كذا (خل الدقل) بفحتمين ارداء النمر كما فى القاموس (بخل العنب) متفاضلا للاختلاف (و) كذا (شحم البطن) بيه او اللحم (بالالبية) دنبه (او باللحم) متفاضلا (والحبز) ولو من البر (بالبر والدقيق) ولو منه متفاضلا بالاجماع على ما ذكره القدورى وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لاخير فيه والفتوى على الاول كما فى المضمرات وفيه اشعار بان بيع الحبز بالحبز لم يجز وعن محمد رحمه الله لا بأس ببيع قرص بقرصين يدا بيد كما فى المحيط (وان كان احدهما) اى البر والدقيق (نسيئة) والحبز نقدا فلم يجز عكسه عنده خلافا لابي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى كما فى الكرماني فالسلم فى الحبز وزنا جائز وكذا عددا وعليه الفتوى كما فى المضمرات والاحسن انه لو اراد دفع البر الى الحبز واخذ الحبز متفرقا فطريقه ان يبيع خانم مثلا من الحبز بقدر ما اراد من الحبز ويجعل الحبز الموصوف بصفة معلومة ثمننا حتى يصير ديننا فى ذمة الحبز ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر كما فى الخزائن (لا) يجوز ويفسد بيع (البر بالدقيق او بالسويق) متفاضلا او متساويا كيلا فى قولهم لانهما مكننزان والبر متخاقل والسويق دقيق البر المقل (او الدقيق بالسويق متفاضلا او متساويا) فى قوله قياسا على بيع البر باحدهما وقالا يجوز نقدا لانهما جنسان (ولا السمسسم بالحل) بفتح المهملة دهن

من مسئلة الفلس الى مسئلة المنفع سبع مسائل فى كلها خلافاً لمحمد لهما فتخالف أسلوبه هذا بالاشارة الى قول محمد فى مسئلتين كما عرفت ولا يظهر وجه اختياره فيهما فتأمل (قيد ما بعد اللحم) وهو الدقيق الى المنفع يعنى ان قول المص متساويا قيد الدقيق الى هنا بطريق التنازع فلا مخالفة لبيان ابي الكارم والبرجندى ولذا قدر الشارح المحقق هذا القيد فى كل واحد من تلك المعطوفات عليها قطعاً للتنازع (فان الاصل اشتراك المعطوفين) مثلاً فلا غبار فى صيغة المثني (كما تقرر) فى بحث الوصل من المعانى اشار بهذا التعليل الى انه كما يعتبر قيد اللاحق فى السوابق كذلك يعتبر قيد السابق فى اللواحق مثلاً قيد كيلا فى الدقيق يعتبر فى المعطوفات ايضا يحفظ هذا الاصل فاندفع ما ظن من البرجندى ان المص قد ذكر قيد التكيل فى اول البحث ولو لم يذكره هناك وقال ههنا متساويا كيلا لكان انسب انتهى غ ٢ (والكلام) اى القيد بالتساوى (لا يخفى) الخ (والكمثرى) بالتركي آرمود اخترى (جنس واحد) فلا بد من التساوى فيها غ ٣ (فلم يجز) تفريع لكونها كلها جنسا واحدا ٤ (والحبز ولو) صنع من البر غ ٥ (ولو) كان الدقيق (منه) اى من البر لان الدقيق عطف على البر لاعلى الحبز حتى يرجع الضمير الى نفس الدقيق وكلمة من صلة البيع فان هذه المسئلة قد دمرت فيستدرك (لاخير) بالخاء المعجمة (فيه) اى فى التفاضل وهذا العنوان اشارة الى ان فيه خوف ضرر فاحتاط (والفتوى على الاول) اى الجواز (وفيه) اى فى قوله بالبر والدقيق اى فى تخصيصهما (اشارة) الخ غ ٦ (فلم يجز عكسه) لانه ليس من قبض الوصل بل نقيضه عدم كون واحد منهما نسيئة (وعليه) اى على خلاف ابي يوسف رحمه الله (الفتوى ويسلم الخاتم) الى الحبز فبتم بيع الخاتم ببديل الحبز ديننا على الحبز (ثم) يبدأ عقد آخر (فيشتري الخاتم بـ) اعطاء (البر) نقدا ثم يأخذ اكل الحبز دينه من الحبز شيئا فشيئا (غواص البحرين) ٧ (لانهما) اى الدقيق والسويق (المقل) بريان كرده شده (غواص البحرين)

(المجلد الثالث) جامع الرموز ١٠١

٢ (عند المتعاقدين) أى بعقيدتهما غ

٣ (والقطن بجمه) يعنى بدائه بخته (للتفل)
بالضم آنچه بته شيند از هر چیز صراح غ

٤ (مطلقا) أى لاوزنا ولاعددا فخلاى محمد
عليه ايضا مطلقا (والفتوى على الاول) أى
على قول أبى يوسف رحمه الله غ

٥ فصل فى شرح رموز (فصل لايجوز
بيع مشتري دون مهر) الخ أى حال كون
عدم الجواز مجاوزا عن هؤلاء وعن عقار لأنه
ليس بمنقول وهؤلاء ليس بمشتري غ
٦ (خلافا لمحمد رحمه الله) قيد دون عقار
فان عنده لايجوز عن العقار حيث لايجوز هو
بيع العقار ايضا قبل القبض غ

٧ (وفيه) أى فى تخصيص صحة التصرف
بالثمن (رمز الى انه لايصح الاستبدال فى
العروض) جمع العرض بالعين المهملة أى
الامتنعة لأنها ليست مما يطلق عليها الثمن
وان جعل بمنزلة الثمن فى البيع لأن له جهة
المبيعية ايضا فدخل فى مسئلة النفى (و) لافى
(القروض) بالقاف لأنها ليست من البياعات
والمراد بالثمن ما جعل ثمنًا فى البيع الى هنا
ثم الرمز ثم اشار الى الاعتراض عليه فقال
(والاول) بالواو الحالية كما هو عادة الشارح
المحقق فالعنى (و) الحال ان (الاول) أى
الاستبدال فى العروض (صحيح كما فى العمادى
وكذا الثانى) أى الاستبدال فى القروض
صحيح ايضا (عند الطحاوى الخ (منه) أى
من الطحاوى (ولايشكل) أى عموم قول الماتن
فى الثمن —

السهم بالكسر (الآن يكون الحل أكثر مما فى السهم) من الحل عند المتعاقدين
فانه جاز بلاخلاف فلو علم ان الحل مثله او اقل لم يجز بالاتفاق وكذا
لو لم يعلم عندنا خلافا لزفر ومثله فى الوجوه الاربعة بيع اللبن بالسمن
او بشاة ذات لبن وبيع شاة ذات صوف بصوف والرطب بالدبس والقطن
بجمه والتمر بالنواة والعنب بالزبيب فى قول ابو العيصير والتحاس الابيض
بالاحمر ولب الجوز بالدهن كما فى النظم وينبغى ان يكون فساد المثل
فيما اذا كان لغير الجنس قيمة ففى المحيط قالوا اذا كان الحل مثل ما
فى السهم ولم يكن للتفل قيمة جاز بيعه (ويستقرض الحبز) عند أبى
يوسف رحمه الله (وزنا لأعددا) للتفاوت ولا يستقرض مطلقا عند أبى
حنيفة رحمه الله خلافا لمحمد والفتوى على الأوّل كما فى النهاية وغيره قبل
هذا اختلاف زمان وقيل اختلاف مكان واتفقوا على انه ليس باختلاف
البرهان كما فى الروضة (ولا ربا بين السيد وعبد) أى مملوكه القن
والمدبر وام الولد الا اذا كان مأذونا مديونا لأن ما فى يده ليس للسيد
(و) لا ربا عند الطرفين بين (مسلم وحربى فى داره) لباحة اخذه بلا
غدر وفيه اشارة الى انه ربا بين مسلم ومستأمن من دارنا وإلى ان لا
ربا بين الحربيين فى دار الحرب خلافا لأبى يوسف رحمه الله كما فى النظم

﴿ فصل ﴾

(لايجوز بيع مشتري) دون المهر وبديل الخلع والصلح عن دم العمد
والعتق والموهوب واليراث والصدقة (منقول) دون العقار خلافا لمحمد
وسأئى (قبل قبضه) للنهى عن بيع ما لم يقبض (وصح التصرف) كالاستبدال
(فى الثمن) ولو مكيلا او موزونا (قبله) أى قبل قبضه وفيه رمز الى انه لا
يصح الاستبدال فى العروض والقروض قبله والاول صحيح كما فى العمادى
وكذا الثانى عند الطحاوى وذهب القدورى الى انه سهو منه ولا يشكل

١ (فان الشرع) علة عدم الاشكال (جعله) اى بدل الصرف والسلام (عينا) لاننا غواص ٢ (والحط عنه اى صح للمشتري القاء كل المبيع الخ) فسر الحط بالالقاء وهو اخفى من الحط وجعل ضمير عنه مرة للمشتري ومرة للبائع ولأخط المبيع او الثمن فى جانب مفهوم الحط ثم فرع منه قوله (فمن التوهم) من ابي الكارم والبرجندي (الظاهر) بالجرح صفة التوهم (ان الضمير) اى ضمير عنه هذه الجملة مبتدأ للخبر المتقدم (للثمن وان كونه للمشتري) بكسر الراء (توهم) حيث كتب

(٦٧)

فصل لا يجوز بيع مشتري

ببديل الصرف والسلام فان الشرع جعله عينا يتعلق به العقد فلا يقبل التصرف (والحط عنه) اى صح للمشتري القاء كل المبيع او بعضه عن البائع او للبائع القاء كل الثمن او بعضه عن المشتري وان لم يبق المبيع ولم يقبض الثمن فصح ان يقول حطت كله او بعضه عنك او وهبته منك او ابرأتك عنه على ما ذكره السرخسى وذهب شيخ الاسلام الى ان الابرأ قبل القبض غير صحيح فان كان هذه الامور قبل القبض فهو حط بالاتفاق وان لم يلتحق باصل العقد وان كانت بعد القبض فكذلك الا الابرأ فانه ليس بحط عند شيخ الاسلام فلم يجب رد المقبوض عنده كما فى المحيط فمن التوهم الظاهر ان الضمير للثمن وان كونه للمشتري توهم (و) صح للمشتري (المزيدي) المعهود اى الزيادة المقبولة فى المجلس فان القبول شرط كما فى الاختيار وغيره (فيه) اى الثمن بقرينة ما بعده (ان بقى المبيع) بحيث يكون محلا للمقابلة فى حق المشتري فلا يصح الزيادة فى الثمن بعد ما باعه او نسج الغزل المشتري ثوبا للهلاك بالنسج بخلاف ما اذا قطع وخاط الثوب المشتري قميصا لان المبيع باق فلو اشترى عبدين صفقة بالى درهم فزاد مائة يتسم الزيادة على قيمتهما بخلاف ما لو حط فانه ينصف وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعنه انه صح وان لم يبق المبيع وعن محمد رحمه الله انه صح ان بقى فى نفسه فيصح بعد بيعه كما فى المحيط (و) صح المزيدي (فى المبيع) وان لم يبق فالمزيدي يلتحق بالعقد

عن الثمن ومن فسر به حط الثمن عن المشتري فقد وهم لان الكلام فى حط يلتحق باصل العقد كالزيد وحط الثمن لم يقبل ذلك كما عرف على ان فيه فك ضميرى عنه وفيه بلا داع اليه انتهى فليفهم من تعليقه المذكور ان معنى قوله وحط الثمن وحط المشتري الثمن لم يقبل ذلك (اى الالتحاق باصل العقد وانما القابل له هو حط البائع الثمن من ذمة المشتري وحاصل كلام الظان ان مدخول كلمة عن فى صلة الحط لو كان المشتري يكون هو الحاط بخلاف كلمة من ولهذا فسر الشمنى قول المص عنه بقوله اى عن الثمن بان نقص منه انتهى فلما رجع ضمير عنه الى الثمن يكون عن بمعنى من ولو ارجع الى المشتري يفيد كون المشتري هو الحاط ولذا نسبته الى الوهم لان حط المشتري لا يلتحق باصل العقد والكلام فى حط يلتحق به وانما هو حط البائع هذا مراده وهو لا يندفع بتحرير الشارح المحقق نعم يدفع به ما كتبه بقوله وللمشتري الحط للبائع من المبيع ولم يذكره المص اقتفاء لصاحب الهداية وغيره انتهى ثم قال الشارح المحقق (وان لم يبق المبيع) ولو بقى فبالطريق الاولى وصل به فهما من قوله فيما بعد ان بقى المبيع للتقابل (ولم يقبض الثمن) عطف على لم يبق الخ وصل ايضا فهما من قوله فيما سبق قبله الخ (وان كانت) اى هذه الامور (بعد القبض فكذلك) اى حط (غواص) ٣ (فانه) اى الابرأ بعد القبض لانه مستثنى منه (ليس بحط عند الخ)

٤ (المعهود) يعنى لامة العهد وفسره بقوله (اى الزيادة المقبولة فى المجلس فان القبول فى المجلس شرط) ٥ (فيه اى الثمن بقرينة) داعية هى (ما بعده) من قوله وفى المبيع يعنى انه مقابله لكونهما من باب

٦ (اونسج الغزل المشتري)

٧ (وعنه) اى الامام

٨ (فى نفسه) اى وان لم يبق بحيث يكون محلا الخ (فيصح

بعد بيعه) ايضا لانه بعد المبيع له بقاء فى حد ذاته (وصح) للبائع (المزيدي) للمشتري (فى المبيع) الخ غ

* ١٠١

الزيادة لامقابل والحط عنه فاندفع بحيث لزوم التفكيك بلا داع كما عرفته غ بصيغة اسم المفعول من الشراء (فانه ينصف) سواء كان قيمتهما نصفين او اعلى او ادنى غ

(انه) اى الزيادة فى الثمن (صح وان لم يبق) الخ غ

١ (كانه وقع) اى العقد (فلو اشترى) اى المشتري (وزاد) فى الثمن (وامتنع البائع عن الزيد) اى فى البيع (اجبر)
اى البائع (عليه) اى على مزيد البيع بقدر ازدياد المشتري غ ٢ (واستدركه) اى التوهم المذبور (فيهما) اى فى الحط
والزيادة فى الثمن (من الثمن الاول) بيان الاقل (كالباقى بعد الحط) فان الثمن الاول اقل فى صورة الزيادة والباقى اقل
فى صورة الحط (وهذا) اى اخذ الشفع فى صورتي الحط فى الثمن والزيادة فيه بالاقل (يتعلق به) اى بالبيع (حق الشفع بالعقد
الاول) اى بالثمن الذى فى العقد الاول (٦٨) فصل لا يجوز بيع مشتري

حتى يجعل كانه وقع على الاصل والمزيد معا فلو اشترى وزاد وامتنع
البائع عن المزيد اجبر عليه ثم اشار الى دفع توهم ان الشفع ينبغي
ان يأخذ بالثمن الاول فى الحط وبالمجموع فى المزيد واستدركه بقوله (لكن
الشفع) فيهما (يأخذ) البيع (بالاقل) اى الثمن الاقل من الثمن الاول
والباقى بعد الحط وهذا فى الحط ظاهر واما فى المزيد فلانه يتعلق به حق
الشفع بالعقد الاول وفيه اشعار بان ما زاده البائع اوحط المشتري من
البيع اخذ الشفع الكل لان حقه متعلق به (وصح) وجاز (تأجيل كل دين)
اى مال واجب بالعقد او الاستهلاك او الاستقراض معجل الى اجل معلوم
او مجهول جهالة متقاربة كالحصاد تيسيرا على المديون وفيه اشعار بان
تعجيله لم يصح وهو صحيح والتبادر ان يكون المديون حيا فلو مات واجله
الدائن بسؤال وارثه لم يصح هذا التأجيل قيل هذا قول محمد رحمه الله
خلافا لابي يوسف رحمه الله وهو الاصح عند بعضهم لكن الحصاص ذكر ان
الاول قول الكل كما فى العمادى ولا يرد السلم والصرف لما ذكرنا انهما
يجعلان عينين (الا القرض) بالفتح والكسر فان تأجيله لم يصح وحرر
لانه مفاوضة انتهاء فيصير ربا النسبة كما ذكره المص فلاحسن ذكره
فى الفصل السابق الا ان النعويل على انه عارية ابتداء وانتهاء كما فى النهاية

وغیره

درهم فلانا الى سنة فانه يلزم ان يقرضوا
من ثلثه فلا يطالبوه قبل المدة وكذا اذا مات المقرض واجل وارثه فقال الامام قاضىخان لا يصح وقال صاحب المحيط ينبغي
ان يصح على قول البعض واذا مات من عليه الدين فاجل المقرض وارثه لا يجوز على قول محمد واما على قول ابي يوسف
رحمه الله فيجوز (مولوى عبد العلى البرجندى) ٣ (وصح) للدائن او المديون (وجاز) انما زاد لئلا يتوهم متوهم
من صح اللزوم كما فى بعض المواضع (معجل) صفة دين او مال اى قبل (الى اجل) صفة تأجيل (تيسيرا) علة صح ٥ (وفيه)
اى فى اسناد صح الى التأجيل (اشعار بان تعجيله) اى دين مؤجل بقرينة التقابل (لم يصح وهو الصحيح) من الاقوال غ
٦ (واجله) اى دين الميت (بسؤال) اى طلب (وارثه) اى المديون الميت (ولا يرد) نقضا على عموم تأجيل كل دين
رأس مال (السلم و) بدل (الصرف) حيث لا يصح تأجيلهما (عينين لادينين) على انه اى القرض (عارية) لامعاوضة فعلى
هذا لو اجل العبر يصح فلا وجه للاستثناء —

وغيره فالأصح ان يبذل صح بلزم والمعنى لزوم تأجيل كل دين الا القرض
فانه لم يلزم وله ان يأخذه متى شاء بقى ان الاستثناء لا ينح عن شىء
لان القرض مال يعطيه من مثلى فيسترده بعينه والدين عند المحققين
فعل هو تمليك او تسليم كما في كفاية الكرماني وغيره من المتداولات
وفي القاموس الدين ماله اجل والقرض مالا اجل له واعلم انه لو حال
المستقرض المقرض على احد بدينه فاجله المقرض مدة معلومة يصح ولم
يطلب قبلها لان الحوالة مبرأة ثم عطف على قوله لا يجوز فقال (ويدخل
البناء) وهو في الاصل مصدر بمعنى المبنى ويدخل فيه الباب والسلم ولو
من خشب ان كان متصلا به (والمفتاح) اى مفتاح القفل وكذا القفل
بالفارسية كليد ان ولا يدخل مفتاح القفل والقفل (والعلو) اى علو العرصة
احتراز عن حق التعلو للغير ولم يدخل الى عنان السماء فيبيع الهواء
فيفسد لان المراد ما يدخل تحت العقد دون غيره من نحو الهواء (والكنيف)
اى المستراح ولو في الشارع والمربط والمطبخ والبئر (في بيع الدار) بطريق
التبعية لان الدار اسم لما ادير عليه الحائط والاصل ان ما اتصل بالبناء
يدخل في البيع من غير ذكر واما ما لا يتصل به فلا يدخل الا اذا كان
ما لا يجري فيه الضنة عرفا (لا) يدخل (الظلة) اى الساباط التى احد
طرفيها على جدار هذه الدار والطرف الاخر على جدار دار اخرى
او على الاسطوانات التى تكون خارج الدار وتنامه في الايمان (الا بذكر
كل حق هو) اى ذلك الحق (لها) اى الدار صفة حق نحق الشىء تابع
لا بدله منه كالطريق والشرب كما في الكرماني وغيره (او بمرافقتها) اى
بذكر مرافقتها جمع مرفق بكسر الميم وفتح الغاء وليس بمعطوف على
المجرور كما ظن وفيه اشعار بانه والحق مترادفان شرعا وهذا ظاهر

٢ - ولذا قال (فالأصح ان يبذل صح بلزم)
الخ (وله) اى المقرض (فعل هو) الخ فلا يكون
المستثنى من جنس المستثنى منه فلا يصح
اتصال الاستثناء وفي الانقطاع غرابة ثم اشار
الى الجواب عن هذا بما (في القاموس الدين
ماله اجل) فاضافة التأجيل على التجريد
فيصح استثناء القرض منه بمعنى الاما لا اجل
له شرعا غ

٣ (ثم عطف على قوله لا يجوز) في صدر
الفصل لاعلى صح التصرف الخ لترجيح
النسبة في الاستقلالية ولهذا عطف المواضي
على صح (بمعنى المبنى) اسم مفعول (والقفل
عطف على المفتاح فالاولى تقديسه عليه ثم
اضافة المفتاح الى ضميره غ

٤ (وام يدخل) اى حق التعلو (الى عنان
السماء) لم يدخل يلزم ان (يبيع الهواء) الخ
(لان المراد) بالبناء (ما يدخل) اى له صلاحية
ان يدخل (تحت العقد دون غيره) اى غير
ما يدخل (من نحو الهواء والمربط) عطف على
الكنيف (الا) اى يدخل وان لم يتصل (اذا
كان مما لا يجري) ورأيت في نسخة بدون
حرف النفي (فيه الضنة) اى البخل (عرفا)
اى ليس في العرف مما يتصل به (التي تكون
خارج الدار) اى جانب السكة كما في الساباط
التي فوق باب السكة غ

٥ (اى بذكر مرافقتها) عطف الباء على الباء
وحذف المضاف (وليس بمعطوف على المجرور)
هو الذكر فيجتمع الباءان او كل حق فيلزم
اهمال الباء (كما ظن) فيه ان ابا الكارم قال
وهو عطف على كل حق او على الطرفين بحذف
المضاف اى بذكر مرافقتها ولا يخفى ان الاحسن
الباء في المعطوفين انتهى اقول معنى عطفه
على كل حق ان قوله بمرافقتها مراد اللفظ
محكى قول البائع لامن المص فالمعنى الا بذكر
قوله بمرافقتها وهناك متعلق بقوله بعث فكانه
حكى المص هنا بتقديره ولا فبح في هذا المعنى

وتوجيهه الثاني عين توجيه الشارح المحقق ومعنى قوله ولا يخفى الخ ان الاحسن ترك الباء في المعطوف والاكتفاء بباء
واحد في كل المعطوفين وبها وجهناك به من مرادية اللفظ بختفى عدم الحفاء غ
٦ (وفيه) اى في عطف مرافقتها
خصوصا على كل حق (اشعار بانه) اى المرفق والحق (مترادفان) شرعا حيث يكفى ذكر احدهما غ

١ (انه) اي الرفق (اعم) من الحف (فانه) اي الرفق (تابع الدار مما يرتفع به كالتوضأ) بفتح الضاد اسم مكان التوضي (بالواو) اي في عطف كثير (كما قال محمد آخرا) اي في كتابه الاخر وهو كتاب شرط الاصل (دون او) التي (للاباحة فوجب) اي او او الواو (العموم) المقصود من هذا الكلام (ب) كلمة (او) في عطف منها (دون الواو على ما اختاره) اي او ههنا (اصحابنا والجملة) اي قوله هو فيها (صفة) بعد صفة (لحق مقدر) بعد كل (لا لقليل وكثير) حتى يرد الطعن الاتي (فان الصفة) يعني ان قليل وكثير صفتان لحق والصفة (لم توصف) اي لا يجعل موصوفاً لشيء (و) لا صفة (اللفظ) كل على رأي (وهو عدم استفادة كل التعريف وان اضيف الى المعرفة) كما تقرر ٢ وبهذا التقرير (من جعله صفة لحق مقدر لا لقليل الخ) (اندفع طعن ابي يوسف على محمد بدخول الامتعة) التي (فيها) في البيع وجه الاندفاع ان الامتعة ليست حق الدار وتابعة ومدار الطعن توصيف القليل والكثير بها وليس كذلك غ

٣ (وفيه) اي في عطف الثالث (اشعار بانه) اي الثالث (مرادف) الخ (والركب) اي قوله هو فيها الخ (موصوف به) اي بالركب يعني يورد صفة لشيء لكن لا يورد موصوفاً لشيء (بدون احدها) اي هذه الاقوال الثلث (ولو صغيرا) فهو خبر بعد خبر لاصفة فكانه وصل آخر (قوائم) اي اغصان الشجر المسمى بالخلاف خلاف الاول اي الدخول (اصح) الخ ع (لانه لم يتقرر) لان لقطعه غاية معلومة وهذا اذا لم ينبت البذر اونبت وصار له قيمة فبالانفاق غ

٥ (وفيه) اي في الذن (اشعار بان الزرع اذا نبت و (لم يصر له قيمة لم يدخل كما قيل والصواب انه يدخل) يعني فقيه خلاف (ولا خلاف) كما مر (على انها) اي الارض (تدخل لكن مقدارها) اي الارض (وقت البيع) نظري مقدار الشجرة (فلو زاد) اي الشجرة ثانياً (غلظا) يكسر الاول وسكون الثاني (فامر) الظاهر في جواب لوترك الفاء (ان ينحت) اي الشجر (فيه) اي في الشجر (لابقاء جملته) صفة عروق غ

٦ (في كبد) اي قلب (السماء) كناية عن توسطه -

الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله انه اعم فانه تابع الدار مما يرتفع به كالتوضأ والمطبخ كما في شروط الصير في (او بكل) حق (قليل وكثير) بالواو كما قال محمد رحمه الله آخرا دون اول الاباحة فوجب العموم كما في الزاهدي (هو) داخل (فيها) او خارج (منها) باو دون الواو على ما اختاره اصحابنا كما ذكره الصير في والجملة صفة لحق مقدر لا لقليل وكثير فان الصفة لم توصف ولا لكل على رأي كما تقرر وبهذا التقرير اندفع طعن ابي يوسف رحمه الله على محمد رحمه الله بدخول الامتعة فيها وطعن زفر رحمه الله عليه بدخول الزوجة والولد والحشرات وفيه اشعار بانه مرادف للاولين والركب موصوف به كما في الكشف فالظلة لا تدخل بدون احدها عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا عندهما اذا لم يكن مفتوحا الى الدار والا فتدخل مطلقا كما في الكافي (و) يدخل (الشجر) ولو غير مثمر صغيرا وقيل لا يدخل غير المثمر وقيل لا الكبير غير المثمر ولا الصغير مطلقا وفي دخول قوائم الخلاف الاول اصح لانتصاليه بالارض اتصال قرار (لا الزرع) وما في حكمه كالورد والاس والقطن والرطوبة وشجر الباذنجان (في بيع الارض) لانه لم يتقرر فلو غرس للقطع كشجر الحطب لم يدخل كما في المحيط وفيه اشعار بان الزرع اذا لم يصر له قيمة لم يدخل كما قيل والصواب انه يدخل ولا خلاف ان ما لم ينبت لم يدخل كما في المضمرات (و) لا تدخل (الثمر) كالارض (في بيع الشجر) ويدخل الارض عند محمد رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله روايتان والفنوى على انها تدخل لكن مقدارها مقدار الشجر وقت البيع فلو زاد غلظا فامر ان ينحت منه وقيل مقدار ما يأخذ ظلها اذا قام الشمس في كبد السماء كما في اقرار الظهيرية وهذا اذا اشترى مطلقا واما اذا اشترى للقطع

بدون الأرض فيؤمر بقلعه مع عروقه على ما عليه العادة لا إلى ما لا يتناهى من العروق إلا إذا اشترط البائع القطع على وجه الأرض أو كان في القلع مضرة نحو أن يكون بقرب حائط فيؤمر أن يقطع على وجه الأرض فإن قلعه أو قطعه ثم نبت من أصله أو عروقه فالنابت للبائع وإن قطع من أعلى الشجر فلمشتري كما في المحيط (ولا) يدخل (العلو في بيع بيت) هو مستغله دهليز كما في النهاية (الأبشرطه) أى شرط البيع وهو التنصيص على المبيع متعلق بما بعد الشجر فلا يدخل الزرع والثمر والعلو في بيع الأرض والشجر والبيت إلا بذكر كل واحد منها بأعيانها فلا يدخلن بذكر أحد من الألفاظ الثلاثة وعن أبي يوسف رحمه الله أن الأولين يدخلان بذكر كل منها (ولا) العلو (في بيع منزله) هو لغة موضع النزول وشرعا دون الدار وفوق البيت وإقله بيتان كما ذكره الطرزي لكن في النهاية أنه اسم لما اشتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعباله والدار اسم لما اشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف (إلا بذكر ما ذكر) أى بذكر واحد من الألفاظ الثلاثة وفى الكفاية أنهم قالوا التفصيل في عرف الكوفة وأما في عرفنا فيدخل العلو في بيع كل مسكن صغيرا كان أو كبيرا يسمى بجانه إلا دار السلطان فإنها تسمى بسر أى (كالطريق والشرب والمسبل) فإنها لا تدخل في البيع إلا بذكر ما ذكر واللام للعهد أى مسبل الماء والنهر في ملك خاص وشرب الأرض ومائها وينبغي أن لا يدخل الشرب أصلا في موضع يتعارف بيع الأرض بلا شرب وطريق الدار عرضه عرض الباب الذى هو مدخلها وطوله منه إلى الشارع أو هو أهم منه ومن طريق خاص في ملك إنسان وقت البيع فلو سد الطريق القديم لم يدخل بذكره فالطريق إلى الشارع العام وإلى سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في الخلاصة

٢ (على وجهه) أى مستويا على سطح (الأرض) الخ

٣ (ف) النابت (للمشتري) الخ (متعلق) بما بعد الشجر) وهو المنقيات الثلاث (بأعيانها) أى الزرع والثمر والعلو

٤ (من الألفاظ الثلاثة) وهو كل حق والمرافق وكل قليل وكثير الخ (منها) أى من الألفاظ الثلاثة غواص

هـ (واللام) أى اللامات في هذه الثلاث (للعهد) المفسر بقوله (أى مسبل الماء الخ) (وشرب الأرض) عطف على جيز حرف التفسير (أصلا) أى لا بذكر ما ذكر ولا بدونه (وطريق الدار) أى وأى طريقه (منه) أى من الباب (أو هو) أى الطريق (أعم) منه (أى من طريق الدار) (ومن طريق خاص في ملك إنسان) الخ فعلى هذا ليس لأمه للعهد -

ان الاخيرة لا تدخل الالباء ذكر بخلاف الطريق النافذة فانها لا تدخل اصلا وان كان له حق المرور كما كان قبل الشراء (ويدخل) الطريق واخواه (في الاجارة) للدار ونحوها بلا ذكر ما ذكر اذ لا ينفع الموجر بدونها ومثلها الرهن والصدقة الموقوفة (ويؤخذ) من المشتري (الولد) الذي ولدته امه عنده بلا استيلاد (ان استحققت امه) على المشتري (بينة) لانها حجة كاملة وفيه اشعار ما بان الولد يدخل في القضاء بالام تبعاً كما قال بعضهم لكن الاصح ان القضاء بالولد شرط ايضا لانفصاله وقت القضاء كما في النهاية (وان اقر) المشتري لرجل (بها) اي الامة (لا يؤخذ) الولد بالتبعية اذ الاقرار حجة قاصرة ولم يذكر النكول لانه في حكم الاقرار كما في العمدى (ولمالك) خبر فسغه فافاد التقديم ان ليس للمشتري ولاية الفسخ وهذا منه شروع في البيع الموقوف مما يوجد فيه ركن البيع مع اشتراط الانعقاد وهو الاهلية لكن لم يوجد شرط النفاذ وهو الملك والولاية كما في التحفة (باع غيره) الفضولى من احد (ملكه) مفعول باع (فسخه) اي البيع وان لم يبق اركان البيع وفيه اشعار بان فسخ بيع الفضولى لا يحتاج الى القضاء (وله) اي للمالك (اجازته) بان يقبض الثمن او يطلبه او يقول اجزته او تصدقت بثمنه عليك ولو قال احسنت ففيه روايتان كما اذا قال بثمنا صنعت وفي ظاهر الرواية انه رد وعليه الفتوى وفي تقديم الخبر اشعار بان البيع لم ينفذ لو اجازه وارث المالك بعد موته كما في العمدى وفي الكلامين رمز الى ان بقاء المالك شرط للفسخ والاجازة ولذا لم يصرح به في قوله (ان بقى العاقدان والمبيع) لان الاجازة تنوقف على بقاء اركان العقد ومن جعلتها سلامة المبيع (فلو كان) المبيع (ثوباً فصبغه) المشتري (ثم اجازته) الخ غ (وفي الاكتفاء) باشتراط بقائهما دون ان يقول وعلم مقدار الثمن (اشعار) الخ غ

١ (ان الاخير) اي الطريق الى سكة غير نافذة (بخلاف الطريق النافذة) الى الشارع العام وهي الاولى
٢ (اذ لم ينتفع) نفس (الموجر) بالكسر (بدونها) اي الثلاثة فكذا المستأجر والانتفاع هو المقصود في الاجارات (الموقوفة) احتراز عن الصدقة النافلة اي الاوقاف والرهن كالايجارات (ويؤخذ) اي يأخذ المستحق (عن المشتري الولد) الخ غ
٣ عنده اي المشتري (بلا استيلاد) من المشتري غ
٤ (وفيه) اي في قوله يؤخذ (اشعار ما) الخ غ
٥ (في القضاء بالام) للمستحق (فافاد التقديم) المقيد للمحصر (ان ليس) الخ (وهذا) اي بيان ان للمالك باع غيره الخ (منه) اي المص شروع (في البيع الموقوف) مما يوجد فيه الخ (مع وجود شرط الانعقاد لكن لم يوجد) الخ حاصل هذا العنوان ان المناسب هنا التعوين بفصل ولمالك باع الخ (كما) اي روايتان (اذا قال بثمنا) الخ (انه) لفظ بثمنا صنعت (رد وعليه) اي على كونه رداً (وفي تقديم الخبر) هو له في الجملة الثانية وفائدة ما في الاولى قد مر فلا تكرر غ

٦ (وفي الكلامين) اي المسئلتين (ولذا) اي وللرمز اليه (لم يصرح به) اي بقاء المالك في سلك قوله (ان بقى العاقدان والمبيع) ولم يقل والمالك بل اكتفى به (لان الاجازة) علة الشرط يدل عليه التفریع الا اني لاعلة لم يصرح (تنوقف على بقاء اركان العقد) ومن جعلتها سلامة المبيع (فلو كان) المبيع (ثوباً فصبغه) المشتري (ثم اجازته) الخ غ
٧ (وفي الاكتفاء) باشتراط بقائهما دون ان يقول وعلم مقدار الثمن (اشعار) الخ غ

١ (لانه مبيع من وجه) فلا بد من قيامه ايضا (قيام الخمسة) المالك والعاقدين والمبيع والتمن العرض (فيما لا يتعين) الخ وهو العروض ففيمما يتعين يشترط قيام الاربعة (وهذه الاجازة) اى الاجازة فى ما اذا كان التمن عرضا (اجازة نقد لا) اجازة عقد) كما اذا كان التمن دينيا (فهو) اى التمن العرض ملك (للبائع) الفضولى (دون) المالك (المميز لانه) اى الفضولى (صار مشتريا) لهذا العرض لانه كان له جهة المبيعية (ورجع المميز على) الفضولى (البائع بقيمة المبيع) ان قيميا (او مثله) اى يرجع بمثل المبيع ان مثليا (غ) ٢ (وفيه) اى فى قيد عرضا (اشارة الى انه) اى التمن (لو كان نقدا) اى دراهم او دنائيز (وفى المنتقى انه) اى بقاء التمن النقد (شرط) ايضا (عند الاجازة) الاولى بعد الاجازة (فيكون البائع) الفضولى (كوكيل له) اى للمميز (غ) ٣ (من قبيل التنازع) لان عند كما انه ظرى امانة ظرى ملك ايضا ولا م للمميز اجلية فلا تكرر (فهل ك) اى المبيع فصل لا يجوز بيع مشتري ﴿ (٧٣)

(بلا شىء) على البائع (الا انه اذا هلك ولم يعلم المشتري وقت ادائه) التمن (انه فضولى) مفعول لم يعلم (فانه) اى المالك (كان مضمونا) على البائع جواب اذا ولو استقط لفظ انه هناك لكان علة الاستثناء ولم يحتج الى الجواب كما لا يخفى (بخلاف فسخ) الفضولى (النكاح) الذى عقده (فانه لا يجوز قبل الاجازة) اى اجازة الاصيل (بالقول) متعلق بالفسخ المستفاد من الضميرين ففيه نوع تعقيد (غ)

٤ (ويجوز) فسخه (بالفعل) قبلها كما اذا زوج فضولى امرأة برضاها لرجل ثم قبل اجازته زوج له اختها فان ذلك فسخ فعلى للنكاح الاول من الفضولى جائز اعلم ان قيد قبل الاجازة هنا لمجرد مشاكلة قيد التمن فان التمن كلام اثباتى يصح تقييده به احترازا عما بعد الاجازة بخلاف الكلام المنفى فان التقييد فيه يوهم ورود النفى على القيد فيفيد جواز فسخ الفضولى بعد اجازة الاصيل وليس له جواز بعد الاجازة لا فى البيع ولا فى النكاح او نقول انما اورده الشارح المحقق ليعتبر فى قوله ويجوز بالفعل فانه كلام مثبت يظهر فائدته فيه كما اظهرنا فيه فامثال هذا التدقيق ان كان ما رآه الشارح المحقق فذاك حسن ظنى والا فمنا يقبله الماهر ولا كلامنا مع الكابر (وجاز عندهما خلافا لمحمد وزفر) لان هذه

فى يد البائع (التمن) مع بقائهم حال كونه (عرضا) لانه مبيع من وجه فيشترط للاجازة قيام الخمسة فيما يتعين بالتعيين وهذه الاجازة اجازة نقد لا عقد فهو للبائع دون المميز لانه صار مشتريا ورجع المميز على البائع بقيمة المبيع او مثله وفيه اشارة الى انه لو كان نقدا لم يشترط للاجازة بقاء التمن وفى المنتقى انه شرط كما فى العمادى (وهو) اى التمن الذى لم يتعين كالتقدين (ملك) عند الاجازة (للمميز) فيكون البائع كوكيل له (و) هو (امانة) ولو بعد الاجازة (عند بائعه) من قبيل التنازع فهل كيه بلا شىء الا انه اذا هلك قبلها ولم يعلم المشتري وقت ادائه انه فضولى فانه كان مضمونا كما فى العمادى (وله) اى لهذا البائع (فسخه قبل الاجازة) اى اجازة المالك بخلاف فسخ النكاح فانه لا يجوز قبل الاجازة بالقول ويجوز بالفعل (وجاز) عندهما خلافا لمحمد وزفر رحمهما الله (اعتاق) العبد (المشتري) اسم فاعل او مفعول صلته (من الغاصب) ان اجاز المالك اعتاقه بعد بيع الغاصب لوجود الملك الذى يشترط عند العتق لا الاعتاق

(المجلد الثالث) جامع الترموز ١٠٢

ثانية المستثنين اللتين جرت المناظرة فيهما بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فقال ابو يوسف رحمه الله فيها لمحمد رويت لك ان العتق باطل عند ابي حنيفة وقال محمد رحمه الله رويت لى ان العتق جائز عنده وحاصل الخلاف راجع الى ان اعتاق المشتري من الغاصب موقوف عند ابي حنيفة وابي يوسف على ان ينفذ الشراء باجازة المالك وباطل عند محمد رحمه الله لان الاعتاق لا يصح الا فى ملك كامل للمعتق كذا فى الشمنى (اعتاق العبد) اضافة المصدر الى المفعول (المشتري اسم فاعل) فسخ بالرفع التقديرى فاعل اعتاق (او) اسم (مفعول) فسخ بالجر التقديرى صفة العبد (صلته) اى صلة كل واحد من صيغة اسم الفاعل والمفعول مبتدأ خبره قوله (من الغاصب) يعنى انه صلة لفظ المشتري سواء كان بكسر الراء او بفتحه (لوجود الملك) علة جاز بالشرط المذكور (الذى يشترط) وقوله (عند العتق) ظرى يشترط ويلزم منه ان يكون ظرى (لوجود ايضا فكانه من قبيل التنازع) لا يشترط عند (الاعتاق) فهو عطى على العتق يعنى ان كمال الملك انما هو شرط للعتق الذى بعد الاعتاق لانه مطاوعه لا للاعتاق فلو وجد عند العتق فهو كافى للعتق الذى هو من حقوق الملك اذا نفذ نفذ بها واذا توقفت توقفت بها (غ)

(يبيعه اى ذلك المشتري) يعنى من الغاصب (من احد) صلة المبيع (غ) ٢ (وان اجاز المالك بعد بيعه) اى ذلك المشتري (بيع الغاصب) فان لم يجزه فاولى ان يبطل فظهر ان الشرط الاتى ليس متعلقا به ثم علل عدم جوازه فقال (لان الملك للمشتري الثانى) وهو المشتري من الغاصب (الموقوف) صفة الملك ويجوز ان يرفع خبرا لان فيكون (ابطله) خبرا بعد خبر اى ابطال الملك الموقوف (حينئذ) اى حين اجاز المالك بعد بيعه بيع الغاصب (ملك بات) اى قطعى فاعل ابطله (للمشتري الاول) وهو المشتري

(٧٤)

فصل السلم

(لا) يجوز ويبطل بلا خلاف (بيعه) اى ذلك المشتري من احد وان اجاز المالك بعد بيعه بيع الغاصب لان الملك للمشتري الثانى الموقوف ابطله حينئذ ملك بات للمشتري الاول فقوله (ان اجيز بيع الغاصب) قيد المسئلة الاولى والمسئلة الثانية معترضة لا يحتاج الى شرط كما ظن

فصل

(يصح السلم) بفتحين اسم من الاسلام وهو التقديم وقال القنورى انه فى اللغة عقد يتضمن تعجيل احد البدلين وتأجيل الآخر ثم خص الشرع بعقد يوجب تعجيل اثنى وتأجيل الثمن وينعقد بلفظ البيع على الاصح وبالسلف والسلم كما فى الاختيار يقال اسلم اليه الدراهم فى البر اى قدمه اليه عليه فالمشتري مسلم وارب السلم والبائع مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والثمن رأس المال وانما اخر عن الربا لانه كالمقدمة له الا ترى ان المسلم فيه ورأس المال المتحدى الجنس لا يجوز ان يكونا مكيلين او موزونين وان كانا متساويين (فيما يعلم قدره ووصفه) اى فيها يمكن ان يضبط بالوصف والقدر من مسلم فيه يكون من الاجناس الاربعة والا يفضى الى المنازعة (كالكيل) اى ما يعرف مقداره بالكيل من نصف صاع او اكثر والاحسن من مكيل كالحنطة والشعير والتمر والمالح والحمص والارز والذرة والرب والسمن والجل والعسل والمج والعنبر والتوتيا والكحل وغيرها (والموزون) اى ما يعرف مقداره بالوزن من منوين او اكثر مما يباع

بالامناء

عنه (المتحدى الجنس) كالتوبين الهرويين مثلا (لا يجوز ان يكونا مكيلين ككرى شعير (او موزونين) كحجم البقرين او القنمين (فيما يعلم) الخ نظري يصح او السام (من مسلم فيه) بيان ما يمكن (يكون) صفة مسلم فيه (من الاجناس الاربعة) وهى المكيل والموزون والمذروع والعددى المتقارب كما يأتى (غ) ٦ (والاحسن) بدل كالمكيل (من مكيل) بيان لما يعلم لانه هذه الاربعة لازيد منها وكاف التمثيل يقتضى الزيادة (والحمص) بميم مشددة بين المهملتين (والرب) بالضم عصير العنب (والمج) ماش (والعنبر) بالتركى يابسف (والتوتيا) حجر الكحل (غ)

من الغاصب واللام صلة الملك البات نقل عنه لاستحالة اجتماع الملك البات والموقوف فى محل واحد وهو العبد والبيع بعد ما بطل لا يحقه الاجازة كما لا يخفى انتهى (فقوله) تفریع على الوصل المذكور (قيد المسئلة الاولى) فقط (والمسئلة الثانية معترضة) بين القيد والمقيد ليلاية الضمير مرجعه فيظفر الاختصار (لا) يحتاج الى شرط اصلا لا هذا ولا غيره كما عرفت فى مقام الوصل (كما ظن من ابي المكارم حيث قال متعلق بالمسائلين وكما فهم من تقرير الشمنى والبرجندى (غ)

٣ فصل فى شرح رموز فصل يصح السلم غ ٤ وفى الشريعة بيع الشئ على وجه يوجب الملك للبائع فى الثمن عاجلا والمشتري فى الثمن آجلا سى به لما فيه من وجوب تقديم الثمن وركنه الايجاب والقبول بان يقول المشتري اسلمت اليك عشرة دراهم فى كرحنطة او اسلفت فقال البائع قبلت وقيد ان اسلم مأخوذ من السلام والهزمة للسلب كانه ازالة سلامة الدراهم بالتسليم الى مفلس (برجندى)

ه (اى قدمه) اى الدرهم معطا (اليه) اى الفلان (عليه) اى على البر صلة قدم ويجوز ان يكون فى الاجل اى للبر (فالمشتري مسلم) بكسر اللام (ورب السلم) ايضا (والبائع مسلم اليه) بفتح اللام اى سلم اليه الثمن (والمبيع مسلم) اى قدم الثمن (فيه) اى على المبيع او لاجله (والثمن رأس المال) اى اول مال جرى بين يدي العاقدين لكون المبيع غير موجود بينهما (وانما اخر) اى السلم (عن الربا لانه) اى الربا كالمقدمة له (اى للسلم ومقدمة الشئ يتأخر الشئ)

١ (والفانيد) نوع من الشكر (والقوم) بالضم حنطة وعند البعض السوم كذا في الاخرى (مثنا) اى مبيعا (فقط) اى دون رأس المال بان يكون حنطة مثلا (وقيل) اى مان كان احدهما مسلما فيه فقط (يجعل بيعا) للحنطة مثلا (بشمن مؤجل) وهو المسلم فيه (صيانه لكلامه) اى العاقد (غ)

٢ (وفيه) اى فى قوله مثنا (اشارة الى انه يجوز السلم فى الفلوس) لانه من العروض فيمكن جعله مثنا (والى انه لا يجوز السلم فى التبر) فضة او ذهب لم يضرب (لا ماحق بالمضروب) فهو ثمن لاثمن ويجوز على رواية الالحاق بالعروض (غ)

٣ (والخز) اسم لشعر دابة بحرية (وكالبساط) عطف على كالثوب (كالبوريا) مثال البساط (فى الأصل) يعنى الرقعة فى اصل الوضع (ما يكتب) اى يجمع ويحاط بقرينة (ويرفع) اى يجيد ويحسن (به الثوب) كالكواغد مثلا فالغلظ مجاز فى المغرب يقال رقعة هذا الثوب جيدة ويراد غلظته وتحافته وهو مجاز انتهى (وفى عمومته) اى فى عموم اصل معنى الرقعة يدخل الحرير (ودخوله فى الاولين ظاهر فيشترط فيه بيان الابعاد الثلاث (غ)

٤ (وقد اشترط فيه) اى فى الحرير (بيان وزنه ايضا) لانه كلما ثقل يثقل قيمته (وكذلك) يدخل (الخز) فى فتح القدير يقال له كمخا ويشترط بيان وزنه ايضا لانه كلما خف يزيد قيمته (كل) من آحاده (فى القيمة) ظرف الاتحاد (باهدار) اى ابطال (التفاوت) بينهما (غ) ٥ (وفيه) اى فى جواز السلم فى المعدود المتقاب بالمعدود (اشعار) الخ (وبانه لم يصح) اى بالعدد (فيما يتفاوت) الخ حال كون الوزن او الكيل (معلوما) اى بمجرد معلوم وظرف معلوم معياره (وفيه) اى فى التقييد بالمليح (اشعار) الخ (وان كان) اى السلم فى الطرى (فى جنسه) اى الطرى (و) الحال (هو) اى السلم فى الطرى (صحيح) كيف (والصحيح) اى المعلمة على (انه) فى الطرى (يصح كيلا ووزنا) اى بايهما قدر (فى الصغار) اما (فى الكبار) روايتان (الخ) (غ)

٦ (نصا) اى ثبوتنا نصيا (غ)

بالامناء والاوانى كالدهن والمسك والعنبر والزعفران والفانيد والسكر والبصل والقوم والحديد والتحاس والصفر والظن وحبه وغيرها حال كون الموزن (مثنا) لانه لو كان المسلم فيه ورأس المال دراهم او دنانير لم يجز السلم بالاجماع وكذا لو كان احدهما مسلما فيه فقط على الاصح وقيل انه يجعل بيعا بثمن مؤجل صيانه لكلامه وفيه اشارة الى انه يجوز السلم فى الفلوس عددا خلافا لمحمد فانه ثمن عنده والى انه لا يجوز فى التبر لانه ماحق بالمضروب وفى رواية ماحق بالعروض كما فى التحفة (والندروع) اى ما يعرف مقداره بالذراع وهو الخشب المعروف (كالثوب) من الكتان والظن والصوف والخز والحرير وكالبساط كالبوريا حال كون المندروع (مبينا طوله وعرضه) ذراعا (ورفعته) بالضم اى غلظه فى الأصل ما يكتب ويرفع به الثوب وفى عمومته يدخل الحرير وقد اشترط فيه بيان وزنه ايضا على الصحيح كما فى المحيط وكذلك الخز كما فى الظهيرية (والمعدود) اى ما يعرف قدره بالعدد (مقاربا) اى متحدا كل آحاده فى القيمة كالجوز والبيض والبازنجان والآجر واللبن فانه لا يباع عرفا بيضة ضخمة بيضة صغيرة باهدار التفاوت وفيه اشعار بان السلم صح فى المتقارب كيلا ووزنا وعددا ودا عند العلماء الثلاثة ولم يصح عددا عند زفر رحمه الله او بانه لم يصح فيما يتفاوت كالرمان والبطيخ كما فى التحفة (فيصح) السلم (فى السك) بفتحين الحوت (المليح) وزنا او كيلا معلوما وفيه اشعار بانه لا يصح فى الطرى منه وان كان فى حينه وهو غير صحيح والصحيح انه يصح كيلا ووزنا فى الصغار وفى الكبار روايتان واعلم انه اذا سلم مكابلة او موازنة فيما ثبت وزنه او كيله نصا ففيه عن اصحابنا روايتان

٢ (والمليح) مبتدأ أخبره (المقصد) اسم مفعول من التقديد (وخالف) أى المص صاحب (الهداية فى إثارة) أى المليح (على المليح) هو مخار الهداية (لأنه) أى المليح (طائرا) من الطيران (ولا عددا) لا وزنا فى قوله (فى أطرافه) الخ (فبها) أى أطراف الحيوان (وزنا) الخ (ك) جلد (الأبل و) جلد (الغنم) الخ (إلا إذا بين) كان (له) أى للجلد (ضرب) أى نوع (معلوم) طولا وعرضا جودة ورداءة

٣ (وفيه) أى فى حصر النفى فى المقبول على الأطراف والجلود (أشعار) الخ (بل) الخلف (فى غير المنزوع ولو قضى) قاض (بصحة السلم فى اللحم) أى المعهود وهو غير المنزوع المختلف فيه (جاز) إشارة إلى الكبرى والصغرى اللحم الغير المنزوع مختلف فيه والمختلف فيه لو قضى قاض فيه بجانب يصير مجمعا عليه فاللحم الغير المنزوع لو قضى قاض حنفى بصحة سلمه يصير جوازه مجمعا عليه فاندفع ما فى الرومى من أنه تخصيص بلاخص (و) أشعار بالوجه المذكور (بأنه) يصح فى الشحم) الخ (غ)

ع تشتمل الشبه) فى القاموس الشبه محركة التحاس ويكسر والجمع اشباه (والأسرب) جمع السرب بضتين بالسین المهملة فيهما

ه (واعلم ان الوصف الأخير) أى قوله لم يدر قدرهما (لم يذكر) أى محمد (فى الأصل) ويحتمل أنه لم يذكر فى الوقاية ويؤيد الأول قوله (وقالوا) أى المشايخ (أنه) أى محمد (أراد فعل الكيل والذرع الصادر من رجل معروف وإنما لم يصح السلم) به (لاحتمال موته) أى الرجل المعروف فيزول الإضافة ويحتمل الضياع (ببصغة الكثرة) الخ (غواص البحرين)

٦ (ثم اشار الى البواقى) وهى الست

والمليح المقصد الذى فيه ملح وخالف الهداية وغيره فى إثارة على المال لأنه لغة ردية كما فى النهاية (لا) يصح السلم ويبطل وزنا وعددا (فى الحيوان) طائرا أو غيره لأنه لا يضبط وعن الشيخين أنه يصح وزنا (و) لا عددا فى (أطرافه) كالرؤس والكروش والأمعاء والكبد والطحال والأكارع فانها معدودة متفاوتة وفى الكافى أنهم اختلفوا فيها إذا سلم فيها وزنا (و) لا عددا فى (جلوده) أى الحيوان كالابل والبقر والغنم وغيرها إلا إذا بين له ضرب معلوم ويصح وزنا وفيه أشعار بأنه يصح فى اللحم المنزوع ولا خلاف فيه بل فى غير المنزوع ولو قضى بصحة السلم فى اللحم جاز اجماعا وبأنه يصح فى الشحم والالية وزنا كما فى الخزانة (و) لا عددا ووزنا وكبلا فى (الجواهر) كبارا وصغارا كاللؤلؤ والعقيق والزمرد والياقوت والبلور واللؤلؤ وفى المحيط أنه يصح وزنا فى صفارة اللادوية ولا يخفى ان الجواهر تشتمل الشبه والأسرب والحديد ونحوها (ولا) يصح فى مقدر (بصاع) أى كيل معين (وذراع) أى خشبة (معينين) ذلك عند المتعاقدين ويحتمل الإضافة والمعنى صاع رجل معروف وذراع رجل معروف (لم يدر قدرهما) أى قدر ذلك الصاع والذراع لأعندهما ولأعند الناس وأعلم ان الوصف الأخير لم يذكر فى الأصل وقالوا أنه أراد فعل الكيل والذرع الصادر من رجل معروف وإنما لم يصح السلم لاحتمال موته (وشروطه) أى شروط السلم ببصغة الكثرة إشارة إلى ان الشروط أكثر من عشرة فان رأس المال يشتمل على خمسة كما بين وأشار فى السابق إلى شرطين كون المسلم فيه ما يضبط وما يتعين وفى الربا إلى شرطين كون المسلم فيه ورأس المال خاليين عن أحد وصفى علة الربا كما فى النهاية وغيره ثم أشار إلى البواقى فقال (بيان جنسه) أى المسلم فيه (كبير) وثمر فلو سلم فى طعام قرية معينة يفسد بخلاف ما إذا سلم فى طعام نحو خراسان (ونوعه) إذا

٢ (على تاويل) البر بالحنطة كانه قال
 (حنطة سقية نحو الدين) بكسر الدال
 (القيمة على تاويل الملة القيمة) فصع دخول
 التاء في الصفة (خلاف البخسى) بتقدريم
 الباء بنقطة من تحت على الحاء المعجمة ثم
 السين المهملة (فهو) اى السقى (الا اذا
 حذف موصوفه) كماهنا (فمن الظن) من ابي
 المكارم (على انه) اى كون التاء للنقل (سماعى)
 وكون ما نحن فيه منه غير ثابت (والجنس والنوع
 قد مر) بيانهما (فى) كتاب (الطلاق) وفى
 البرجندى هنا تفصيل لهما فراجعه واعلم انى لم
 اجد فى الطلاق واندا هو فى فصل المهر (المعلوم)
 صفة الاجل (غواص البحرين)

٣ (ولم يقيد) اى المص (به) اى بالمعلوم (غ)
 ٤ (والاول) اى كون الاجل شهرا (الى الموضع
 المشروط) ايفاء المسلم فيه فيه (او بر) بنقطة
 من تحت وهو الحنطة (كبروية) اى كدنانير
 او دراهم هراتية مثل ما يقال اربيه مثلا
 (وانتقادا) اى هل هو نقد او نسيئة

٥ فلو اسلم هذه الدراهم (زاد كلمة الاشارة
 اشارة الى انها لا يكفى عنده) او الشعير او
 الارز (عطف الكل باو اشارة الى ان ليس
 مدار الكلام على واو المتن بل هو بمعنى
 كلمة الانفصال (لانه) اى الاسلام المذكور
 (على قدره) اى رأس المال (فلم يصح) اى
 لم يتعين (قدر ما يصح فيه البيع) السلم بفهم
 منه ان معنى قوله متحقق فى ضمن الكيلى
 الخ متحقق فيما يتعلق العقد على مقداره
 كما فى الكيلى الخ كما صرح به ابو المكارم
 فاندفع ما قال الشئى فالكيلى وما عطف عليه
 صفة لمحتوف اى فى رأس المال الكيلى والوزنى
 والعددى الخ ولو قال وقدر رأس المال الكيلى
 بدون كلمة فى لكان احسن انتهى (وهذا)
 اى كون بيان رأس المال لا بد منه بحيث
 لا يكفى الاشارة ايضا (عنده) واما عندهما
 فيكتفى بالاشارة و (جاز لانه يتعين) الخ
 (غواص البحرين)

اختلف انواعه والافليس بشرط كما فى الخلاصة وغيره (كسقية) اى برسقية
 على تاويل حنطة سقية نحو الدين القيمة على تاويل الملة القيمة كما
 فى سورة البينة من الكشاف واليه اشار المص فى الشرح والسقى مايسقيه
 الماء الجارى خلاف البخسى هو ما يسقيه ماء السماء فهو فعيل بمعنى مفعول
 يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يلحق التاء الا اذا حذف موصوفه كما
 تقرر فمن الظن ان التاء للنقل على انه سماعى كما فى الايضاح وغيره
 والجنس والنوع قد مر فى الطلاق (وصفته) التى تختلف بها القيمة (كجيد)
 ونيكوونيك وسره واجبر رب السلم على القبول لو اعطى الجيد
 مكان الردى بخلاف العكس كما فى قاضخان (وقدره) بمقدار
 معروف عند الناس مثل كذا صاعا او منا او ذراعا او عددا (واجله)
 اى اجل المسلم فيه المعلوم ولم يقيد به لما سياتى (واقله)
 اى ادنى الاجل (شهر) وعن اصحابنا انه ثلاثة ايام وقيل عشرة ايام
 وقيل اكثر من نصف يوم وعن الجصاص ما زاد على مجلس العقد ولو ساعة
 والمختار ما تمكن من تحصيل مثل المسلم فيه والاول اصح وعليه الفتوى
 كما فى المضمرات وينبغى ان يكون الاجل بحيث يمكن من الوصول الى
 الموضع المشروط والا فالبيع فاسد كما فى شرح الطحاوى (و) بيان (قدر
 رأس المال) جنسا كدرهم او بر ونوعا اذا اجتمعت النقود كبروية وصفة
 وقدرها وانتقادا ولو كان مشارا اليه حال كون رأس المال متحققا (فى)
 ضمن (الكيلى والوزنى والعددى) المتقارب فلو اسلم هذه الدراهم
 او الشعير او الارز او الحمص او الحديد او البيض او الجوز فى
 كرحنطة لم يجز لانه يقضى الى المنازعة اذ ربما وجد ببعض رأس المال
 عيبا فاذا لم يبين لم يقسم المسلم فيه على قدره فلم يصح قدر ما صح
 فيه البيع وهذا عنده وانا عندهما فقد جاز لانه يتعين بالاشارة فيقسم

٢ (وفيه) أي في تخصيص هذه الأشياء الثلاثة بالذكر (أشعار بأنه لو كان رأس المال شيئاً ذريعاً أوحياً ما لم يكن كلباً ولا ورناً ولا عددياً متقارباً) (بلا بيانه) فقله هنا (أو عددياً متقارباً) من تصرفات النساخ ليس له وجه صحة وإن اتفقت عليه النسخ وأمثال هذا التصرف قد كثر في هذا الكتاب ولا أعلم ما الوجه فيه (لأن الإشارة كافية فيه) أي في بيع الدرعي والمجوز (إن تجوز) أي رأى جائزاً وقبل (في المجلس) الخ (لأنه) أي الزيف (وكذا أي جاز) (إذا لم يتجوز) أي لم يقبل ولم يرض (واستبدل في المجلس) أي في مجلس القبض (بجلاي ما لم يتجوز) أي لم يرض (فإن) تأخرو (استبدل الزيف بعد الافتراض بطل فيه) أي في الزيف (وإن كان) أي استبداله بعد الافتراق (في مجلس الرد) أي رد الزيف (إلا إذا كان) أي الزيف (قليلاً) والجيد كثيراً ٣ (لأن الدرهم) أي الرابضة (قلما ينح عن زيف) فلا يضره التأخير إلى مجلس الرد (ولأنه) أي ما يتعامل من

(٧٨)

فصل السلم

على القبة وفيه أشعار بأنه لو كان رأس المال شيئاً ذريعاً أوحياً ما لم يكن كلباً ولا عددياً متقارباً بلا بيانه صح عند الكل لأن الإشارة كافية فيه عندهم كما أشير إليه في الهداية والمحيط والاختيار وغيرها وذكر في الزايد أن رأس المال لو كان زيفاً تجوز به في المجلس وبعده جاز لأنه جنس حقه وكذا إن لم يتجوز واستبدل في المجلس وكذا جاز لو كان مستحقاً أو ستوقاً واستبدل في المجلس بخلاف ما لم يتجوز وإن استبدل الزيف بعد الافتراق بطل فيه وإن كان مجلس الرد إلا إذا كان قليلاً وهذا عنده وأما عندهما فلا يبطل إذا استبدل في مجلس الرد لأن الدرهم قلما تخلو عن زيف ولأنه لا يخلو عن القليل فعفى في ذلك أقل من النصف وروى أن النصف قليل وروى الثلث وإن وجده ستوقاً ومستحقاً بعد الافتراق ولم يجز المستحق بطل بقدره اتفاقاً لأنه خلاف جنسه ومن الظن أنه ليس من تفرعه ما في الوقاية أنه لم يجز ما إذا سلم نقدين بلا بيان حصة بطل العقد في حصته فبطل في حصة الآخر لجهالتها أو لانحداد الصفة وفي الوقاية قد فرع على ذلك الاختلاف ما إذا سلم نقدين بلا بيان حصة كل منهما من المسلم فيه وفيه تأمل انتهى أي وفي كون ما في الوقاية من فروع ذلك الاختلاف تأمل أي منع يعني هو غير مسلم فالشارح المحقق نسبته إلى الظن وعلله بقوله (لأن من تفرعه) أي هذا الاختلاف (ما في الوقاية) لأن حاصله (ما إذا سلم بيمين بعض رأس المال) لأن عدم بيان الكل يلزمه عدم بيان البعض فيرجع إلى الفرع الثاني

من فرع الكافي والهداية وقد سلم تفرعه بل عدم بيان بعض رأس المال يشمل كلا فرعيهما لأنه لو بين رأس مال البر مثلاً من المائة تعين الباقي للخطئة (كما) أي كحاصل ما (في الهداية وشروحا وغيرها) أي غير ما في الهداية كالموافقة مثلاً فإن حاصل ما في كلها عدم بيان بعض رأس المال بالوجهين المذكورين فعليك الانصاف والتجنب عن الاعتساف بأن لفظ ما في الوقاية ثانياً لم يوجد في أكثر النسخ فنجبر لأن قوله ما إذا سلم بيمين الخ فإنه على هذا لا يظهر تقريب التعليل وحمله على ما شرحتنا به بعيد فتأمل فإن في تقريب التعليل لنسبة الظن خفاء لا يخفى

هـ (وأما) أي كاملاً تاماً أو من وفي بعده (بالفتح) أي فتح الحاء (مصدر حمل الشيء بالكسر) أي كسر اليمين من باب حمد (غواص البحرين)

والأحسن

٢ (والأحسن) ان (يقال) اى ان يحكم (بأنحام)

اى يكون لفظ (الحمل) مقعما بين اللام الجارة وبين الضمير الراجع الى المسلم فيه فيكون في قوة له (والمعنى لسلم فيه) فأتى بحاصل المعنى ٣ (مؤنة بالفتح) اى فتح الميم فيكون المؤنة مضموما احتراز عن ضم الميم مع سكون المؤنة (الى ظهر) مقابل ظن (او) الي (اجرة الحمل) الخ (وهذا) اى كون بيان مكان الايفاء شرطا (قوله) اى الامام (آخر) اى ثانيا واما في قوله الاول فليس بشرط (كما قال انه) اى بيان مكان الايفاء (ليس بشرط متعين له) اى للايفاء (والاول) اى قوله الاول انه ليس بشرط كصاحبيه (المختار فان الخلاف) اى خلافه لهما (لم يذكر في خزنة المفتين) فصاحبها اختار قوله الاول فهم منه انه المختار ٤ (وفيه) اى في خزنة المفتين او في كون الاول هو المختار او في المتن من حيث ان شرط مكان الايفاء كما يكون بملاحظة الحمل يكون بملاحظة القيمة ويؤيدك الرموز الآتية فانها في المتن (رمز الى انه لو) شرط لكن (طلب في مكان آخر قيمته الخ في) المكان (الشروط) ايفاءه فيه جاز لعدم الضرر والنفع (اذا حل) اى لو طلب بعد حلول (الاجل) الخ (خلاف بعض المفتين) يقول لا يجوز اعلم ان لفظ المفتين بياء واحد اصله بياضين فاعل يجذف احدهما فصار على مفعول او مفعين وتلفظ اكثر طلبه الوقت بالياضين غلط مخالف للقياس التحوى كالايجل فاعل ذلك (وهو) اى ما قال بعضهم (احب الا اذا عجز الخ) (في ذلك المكان) اى الاخر غير المشروط فلرب السلم طلبه فيه ٥ (على اصح الروايتين) عن الامام وهو ما قاله ٦ لعدم الفائدة) فيما ليس له مؤنة (اكثر) من قيمته (في السواد) الى ان وجود المسلم فيه وبقائه اى عدم انقطاعه في الاسواق (شرط عند حلول) ظرف الوجود والبقاء فالاولى تقدمه على الخبر ووجه الرمز ان شرط مكان الايفاء انما ينفع لو وجد عند حلول الاجل (وهو) اى وجود المسلم فيه وعدم انقطاعه (شرط) الخ ٧ (في ذلك الاقليم) اى الذى وقع عقد السلم فيه (لانه) اى مالا يوجد في الاقليم (كالمنقطع)

والأحسن ان يقال باقحام الحمل والمعنى لمسلم فيه (مؤنة) بالفتح اى ثقل يحتاج في حمله الى ظهر او اجرة جمال كالحنطة وقيل ما لا يحمل الى مجلس القضاء مجانا وقيل ما لا يمكن رفعه بيد واحدة كما في الكرمانى وهذا قوله آخر وقال انه ليس بشرط فان مكان العقد متعين له والاول المختار فان الخلاف لم يذكر في خزنة المفتين وفيه رمز الى انه لو طلب في مكان آخر قيمته فيه مثل قيمته في المشروط جاز اذا حل الاجل على ما قال نجم الاثمة خلافا لبعض المفتين وهذا احب الا اذا عجز رب السلم من استيفاء حقه بسبب اقامة المسلم اليه في ذلك المكان كما في النية والى انه اذا لم يكن له مؤنة كالمسك لم يشترط بيانه بالاجماع ويتعين مكان العقد على اصح الروايتين ولو بين مكان قبل لم يتعين لعدم الفائدة وقيل يتعين لان قيمة العنبر في المصر اكثر في السواد مع الامن في الطريق كما في الاختيار والى ان وجود المسلم فيه وبقائه شرط عند حلول الاجل وهو شرط من وقت العقد الى الاجل فلو وجد عند احدهما او فيهما بينهما لا غير فالسالم لم يجز واذا انتهى الاجل فلم يأخذه رب السلم حتى انقطع بان لا يوجد في الاسواق فله الفسخ واخذ رأس المال وانتظار وجوده كما في المحيط والى ان السلم لا يجوز فيما لا يوجد في ذلك الاقليم كالرطب في خراسان لانه كالمنقطع كما في الاختيار (وقبض رأس المال) ولو غير نقد بالتخلية (قبل الافتراق) بالبدن فلا يضر القبض بعد مشيهما (او نومهما بلا غيبة) (شرط بقاءه) اى بقاء السلم على الصحة فلو ابي المسلم اليه قبضه في المجلس اجبر عليه وفيه اشارة الى ان شرط الخيار مفسد للسلم لانه يمنع تمام القبض سواء كان لاحدهما او لهما الا

في الاسواق اى في حكمه (ولو) كان (غير نقد) (بالتخلية) خبر بعد خبر لكان المقدر فهو وصل آخر في قوة ولو بالتخلية اى ولو كان القبض بطريق التخلية (بعد مشيهما) مع عدم الافتراق بالبدن (او) بعد (نومهما) معا وبقضاءهما (بلا غيبة) احدهما من الآخر ظرف القبض والمشى والنوم على التنارع ٨ (فلو ابي) بعد العقد (المسلم اليه) وهو بائع الحنطة مثلا ندامة (اجبر عليه) اى على القبض (وفيه) اى في المتن (لانه) اى الخيار (سواء كان) اى الخيار (غواص البحرين)

٢ (صاحبه) اى الحيار (ولو هلك) اى رأس المال (والى ان) سائر الشروط (غير القبض) الخ (وبه) اى بطلان العقد لافساده كذا نقل عنه (يشعر التفريع) حيث قال بطل الخ (ثم جعلنا) اى العاقدان بالاصطلاح (قصاصا) اى تقاصا (وذلك) اى البطلان ٣ (وفيه) اى فى قوله بطل حصه الدين (اشعار) ظاهر (والمراد) عطف على العقد فهو فى حين الاشعار (فهو) اى السلم (غير صحيح فى حق الكل) اى فى حصتى الدين والعين (حتى لو نقد) اى عاقد السلم (الكل) اى الدين والعين (من ماله) اى عاقد السلم (فى المجلس) اى مجلس العقد (١٠) فصل السلم

اذا ابطله صاحبه قبل الافتراق ورأس المال قائم فى يد المسلم اليه فانه ينقلب جائزا ولو هلك لم ينقلب كما فى المحيط والى ان غير القبض شرط صحة العقد واذا فقد واحد منها فقد بطل العقد بشهادة ما تقررى الاصول وبه يشعر التفريع فى قوله (فلو كان) بعض رأس المال (دينار) بعضه (عيناً) نقداً (بطل) العقد عندهم (فى حصه الدين) سواء كان العقد مطلقاً بان قال اسلمت اليك مائتى درهم فى كر حنطة ثم جعلنا مائة من رأس المال قصاصاً بالدين او مقيداً بان قال اسلمت اليك فى مائة نقد ومائة دين لى عليك وسواء اضيف الى دراهم بعينها اولاً وذلك لفقدان القبض وفيه اشعار بان العقد قد صح عندهم فى حصه العين والمراد من الدين هو ما على المسلم اليه فلو كان الدين على الاجنبى فهو غير صحيح فى حق الكل حتى لو نقد الكل من ماله فى المجلس لم ينقلب جائزاً بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم اليه فانه بالنقد فى المجلس ينقلب الى الجواز كما فى المحيط (ولا يجوز) للمسلم اليه (التصرف فى رأس المال) بالشركة بان يدخل فيه بعد العقد شريكاً او بالبيع والاستبدال او التولية او نحوها (و) لا يجوز لرب السلم التصرف (فى المسلم فيه) بشئ مما ذكرنا (قبل قبضه) اى رأس المال او المسلم فيه فلو تقايلا سلماً صحيحاً فاستشترى المسلم اليه من رب السلم برأس المال قبل قبضه شيئاً لم يجوز كما لم يجوز للمسلم اليه ان يبرىء رب السلم من رأس المال لأن الأبراء اسقاط ينعدم به القبض (الواجب) فى السلم (حداً) اى لاجل ان القبض فى السلم حد اى معيار من (حدود) اى من معيار (الشرع فلا يجوز اسقاطه) اى اسقاط الواجب بالشرع وانما حملنا الكلام على المجهول من الاستفعال لانه قيد السلم بالصحيح وانما يصح لو قبض المسلم اليه رأس المال فعلى فرض الاقالة لا معنى لشراء المسلم اليه من رب السلم شيئاً برأس المال لانه مال رب السلم وحقه وانما يتصور شراء رب السلم من المسلم اليه شيئاً برأس ماله كما صرح ابو الكارم حيث قال ولو تقايلا سلماً صحيحاً فاستشترى رب السلم برأس المال قبل قبضه من المسلم اليه شيئاً لم يجوز استحساناً

(والاستنصاع)

ولو كان السلم فاسداً اجاز التصرف فيه انتهى فلا بد من التصرف فى عبارة الشارح المحقق وما حملنا اولى واقرب من ان يقال ان قولنا تقايلا بنقطة من تحت او ان كلمة من مقلوب المكان من الناسخين بانها دخلت على السلم اليه فاصل النسخة فاستشترى من المسلم اليه رب السلم الخ ورب السلم فاعل اشترى فقلب الناسخون مكانه وادخلوه على رب السلم وجعلوا المسلم اليه فاعلاً فصاغ الش المحقق عبارة يقرب من المغالطة بالشراء فيستغرب ويسعجب فيضحك من الناظرين بانهم ماذا يفهمون وانه كثير الوقوع منه فى هذا الكتاب (غواص البحرين)

٢ (والاستصناع لغة طلب العمل) أى الصنع من الغير (يتعدى الى مفعولين) يقال استصنعه خاتما أى طلب منه أن يستصنعه كذا نقل عنه (عينا) حال من الموصول (فيه) أى فى الاستصناع (العمل والعين) مرفوعان فاعل يطلب مجهولا (من المستصنع) أى الأمر (وكيفيته) أى الاستصناع (أخرز) أمر من خرز يخرز من ضرب (بيع سلم) بالاضافة او التوصيف (ان ذكره) أى الاجل (المستصنع أى) الأمر

٣ (فليس بسلم) بل هو تعجيل فى الاستصناع ٤ (وقيل ان ذكر) أى الصانع (يتمكن) أى يقدر (و) من ذكر (مكان الأبقاء) بحذف المضاف (و) من (الاستقصاء فى الأوصاف) أى توصيف المصنوع (من غير تكبير يرد) بصيغة المضارع العلوم صفة تكبير (من علماء كل عصر) بيان تكبير (والعبد ان) جمع العود عطف على الصفر أى كالأوانى المتخذة من شجر العود (والاساحة) جمع السلاح (والحفاف) بالكسر جمع الحف (والفلانس) جمع قلنسوة (كالجباب) جمع الجب يعنى خم (فيه) أى فيما لا تعامل فيه (للضرورة) فيه بلا أجل (ذكر) بقوله كشهر أو بقوله أدنى مدة يتمكن فيه من العمل الخ (معافاة) مضاف الى (اجارة) الخ (من تركته) أى الصانع (قبل تسليم) لأن بعده يتم الأمر والظرف يحتمل أن يكون مصغرا ومكبرا (إذا جاء) أى الصانع المصنوع (مفروغا عنه) أى عن المصنوع ٥ (وفيه) أى فى قيد فيما يتعامل فيه (أشعار الخ) (والاستصناع صحيح عملا بالقياس) وفى النسخ القديمة والاستصناع صحيح عملا بالقياس الخ ويمكن توفيقها على النسخة الاولى بأن يكون صحيح مرفوعا جزاء بعد جزاء أى فهى صحيح كما يقتضيه قوله عملا بالقياس الخ (لو اُحد منهما) أى من المستصنع والصانع (كبيان الوصف) أى وصف العين للبيان ان المقصود هو العمل والصنع (غ)

٢ (والاستصناع) لغة طلب العمل متعد الى مفعولين وشرعا بيع ما يصنعه عينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان العين من المستصنع كان اجارة لاستصناعا كما فى اجارة المحيط وكيفيته ان يقول لصانع كخفاف مثلا اخرزلى من اديمك خفا صفته كذا بكذا درهمها (باجل) كشهر بيع (سلم) وحكى عن الهندوانى انه ان ذكره المستصنع فليس بسلم وان ذكره الصانع فسلم وقيل ان ذكر أدنى مدة يتمكن فيه من العمل فاستصناع وان كان الاكثر فسلم يراعى شرائطه من نحو قبض رأس المال ومكان الأبقاء والاستقصاء فى الأوصاف وعدم الخیار كما فى اللم وغيره (تعاملوا) أى الناس من غير تكبير يرد من علماء كل عصر (فيه) أى الاستصناع كالأوانى الصفر والنحاس والزجاج والعبدان والاساحة والحفاف والفلانس والأوعية من الأديم أو الطين (أولا) تعاملوا فيه كالجباب ونسج الثياب ولا خلاف منهم فيه للضرورة وأما ما تعاملوا وصالح عقده سلما أو استصناعا فاستصناع عندهما عملا بحقيقة اللفظ لكن السلم أقوى لثبوته بالنص والاجماع (و) الاستصناع (بلاجل) ذكر (فيما يتعامل فيه) معافاة اجارة ابتداء ولذا لومات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفى من تركته (بيع) انتهاء قبل تسليمه ولذا ثبت له خيار الرؤية وكان الحاكم الشهيد يقول هو مواعدة وانما ينعقد بالتعاطى إذا جاء مفروغا عنه ولذا ثبت الخيار لكل والاول اصح كما فى النهاية وفيه اشعار بانه اذا فقد الاجل والتعامل فليس ببيع والاستصناع صحيح عملا بالقياس كما اشير اليه فى الكافى ثم اذا كان بيعا (فيجبر الصانع على العمل) فلا خيار له وعنه انه لا يجبر فله الخيار وعن ابى يوسف رحمه الله لا خيار لواحد منهما (ولا يرجع الأمر) عن امره خلافا للحاكم (والمبيع هو العين لا العمل) كما قال البردعى والاول اصح لأن المقصود هو العين وذكر الصنعة لبيان

الوصف كما في المبسوط والأحسن ويكون البيع هو العين لأنه معطوف على ما بعد الفاء لا العمل لا يوضح التفريع (فلو جاء) الصانع (بما صنعه) (غيره أو) صنعه (هو قبل العقد فاخذه) المستصنع (صح) (الاخذ) (ولا يتعين) المصنوع (له) أي للأمر (بلا اختياره) أي الصانع وإذا لم يتعين له (فصح بيعه) أي الصانع المصنوع من غيره (قبل رؤية الأمر) واختياره فلو اختار لم يصح البيع

❦ مسائل شتى ❦

(وصح بيع الكلب والسباع) كالنمر والصقر عام بعد الخاص (علمت) أي الكلب والسباع (أولاً) كما في الهداية وقال الإمام السرخسي إن بيع الكلب العقور الغير المعلم لم يجز وقال محمد إن الأسد إن لم يعلم لم يجز بيعه والفهد والباري يقبلان التعليم فيجوز بيعهما واختلف الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله في الفرد وكره عند أبي يوسف رحمه الله وجاز عند محمد والقبيل كالهرة في الجواز وفي التخصيص اشعار بعدم جواز بيع هوام الأرض كالحية والعقرب والوزع ودواب البحر غير السمك كالضفدع والسرطان لأن جواز البيع يدور مع حل الانتفاع وحرم الانتفاع بها الكل في المحيط وقال بعضهم إن بيع الحية يجوز إذا انتفع بها للادوية كما في النية ولا يخفى أن هذه المسئلة مستدركة بمأمر في البيع الفاسد (والنهي في البيع كالمسلم) لأنه مكلف بمثل هذه الأحكام كالمسلم (الافى) الحمر والخنزير) فإن بيعهما من المسلم باطل (فهما) أي الحمر والخنزير في جواز عقده (كالخيل والشاة في) جواز (عقدنا) فيكون الحمر مثلية والخنزير قيمياً عنده وفي تخصيص الحمر اشعار بجواز بيع سائر الاشربة المحرمة ولذا وجب الضمان على المستهلك عنده ولم يجب عندهما (ودرهم) أودينار أو فلس أو لؤلؤ أو سكر أو نحوها (نثر) بالتخفيف والتشديد

٢ (والأحسن ويكون المبيع) الخ أي بالجملة الفعلية كالمعطوف عليه (لأنه) أي قوله والمبيع هو العين (معطوف على ما بعد الفاء) من قوله يجبر الصانع فالأحسن هو التناسب بينهما (لا) عطف على (العمل) بمعنى فيجبر الصانع على المبيع هو العين الخ (لا يوضح التفريع) أي بقوله (فلو جاء) الخ فالظاهر تفريع فلو جاء الخ بالإضافة فتأمل فإنه ليس المراد من التفريع قوله فيجبر الخ كما لا يخفى واللام متعلق وعلة لقوله معطوف الخ (أو صنعه) هو أي الصانع نفسه لكن (قبل العقد) الخ (بلا اختياره أي الصانع) هذا من جملة غلطات الناسخ صوابه أي الأمر أو المصنوع كما يدل عليه قوله (قبل رؤية الأمر) واختياره أعلم أن من دأب المشايخ رحمهم الله أن يذكروا في آخر الكتاب ما قد شد من مسائل الأبواب ويسمونه مسائل شتى فاقتدى المص رحمه الله بهم وقال (مسائل شتى) جمع شئت كمر يض ومرض من شئت إذا تفرقت وشئت (وصح بيع الكلب) الواو لعطف الجملة على جملة والاستصناع سلم وقوله مسائل شتى لمجرد اعلام أنها ما شد عن الكتاب مثل لفظ قيل مثلاً في أنه غير مانع عن العطف وفي نسخة أبي الكارم لم يوجد الواو فالأمر ظاهر وحمله على الاستيناف مشهور مبتذل (عام بعد الخاص) أي لفظ السباع نعيم بعد التخصيص لأنه يشمل الكلب وغيره ولو اكتفى به لكفى بتقدير نحو الكلب وأمثاله كثير (وجاز عند محمد) لأن كل المحرمات ينتفع بجلدها غير الخنزير ٣ (وفي التخصيص) أي تخصيص الكلب والسباع بالجواز (اشعار) الخ (وحرم الانتفاع بها) أي بهذه المذكورات (ولا يخفى أن هذه المسئلة) أي صحة بيع الكلب والسباع (مستدركة) لأنهم عللوها بأنها أموال ينتفع بها إلا الخنزير فليست مالا غير متقوم ففهم جواز بيعها ٤ (بما مر في البيع الفاسد) من قوله وما لغير متقوم كالخمر والخنزير الخ فيه أنه يقال لمثل هذا أنه نصريح ما علم ضمنا ولا يطلق عليه أنه مستدرك ٥ (مثل هذه الأحكام) أي البيع والسلم والاستصناع مثلاً (في جواز عقده) أي النهي (وفي تخصيص الحمر) من الاشربة بالجواز (بالتخفيف والتشديد) أي في الناء بالمجهول كتفسيره برمي (غ)

٢ (متفرقا) أى مشتتا (أو غيرها) فى ولادة الولد أو

قدم السلطان (والقاء) أى فى فهو (فى خبر) مبتدأ (نكرة) وهو درهم (موصوفة) بنشر (منه) أى من ثوبه (فلان) خبر قوله (المأخوذ) وهو فاعل الطرف ٣ (وقبه) أى فى بيان حكم الدرهم المنشور بأنه لصاحب الثوب على تقدير ولاخذ على تقدير من غير ضم أنه بالكراهة أم بغيرها (أشعار) الخ ولكن (اختلف المشايخ فيه) أى فى كراهة نشر ما كتب فيه اسم الله تعالى (لم يحبس) أى الغير (منه) أى من الدرهم المدفوع اليه للنشر (كما أنه لم يلتقطه بعد النشر وفى السكر) أى المدفوع للغير للنشر (له) أى لذلك الغير (ذلك) أى الحبس لنفسه والالتقاط بعده (ولو حضر) عند الالتقاط (رجل) من خارج كان (لم يحضر عند النشر) الخ (واعتبر به) ماض مجهول أو امر خطاب وكذا تفسيره بقوله (أى قس على نشر) الخ يعنى الباء بمعنى على (أو) ذا (فرخ) يعنى جوجه (أو جرح) من الجرح مجهول فخرج من حيز الأمتناع فاخذه رجل ويحتمل أن يكون ما ضيا معلوما من الفرخ بمعنى ولد كما يؤيده عبارة الدرر (فى ملك رجل) قيد الجميع (كان) أى البيضة والفرخ والطبي أو ولد الطبي (له) أى لذلك الرجل (ولا يخفى أن هذه الأحكام) أى الدرهم المنشور وسائر المباحات المقيسة عليه أو كل هذه المسائل الشنى هنا (كتاب) (الكراهة) (نسب) (إيرادها) (فيه) أى فى باب الكراهة **فصل** فى شرح رموز (فصل الصرف) الخ (بقرينة ما يأتى من إثناء فضة (حال كونه) أى الثمن بالثمن والأفراد باعتبار أنه بيع (أو) ثوبا وذهبا (بفضة) الخ (فيجوز) تفرع على قوله لو ثوبا وذهبا بذهب الخ (بيع أحد الجنسين) وهو الذهب مثلا (مع غيره) أى غير أحد الجنسين وهو الثوب بذهب أو فضة (فبصرف حصه المحجرين إلى الصرف) وحصه غيرها وهو الثوب مثلا إلى البيع المتعارف ولما ورد أن تعميم الثمن بالثمن من الجنس بغير جنس لا يجوز لأن قوله بالثمن معرّف معاد فهو عين الأول وأن قوله بجنس نكرة معاد فهو غير الأول فلا يجوز التفسير بقوله أى فضة بفضة أو ذهبا بذهب أشار إلى الجواب بقوله (وما فى الأصول

أى رمى متفرقا على العروس أو غيرها (فوقع فى ثوب رجل) ذبلا كان أو غيره (فهو) أى الدرهم والقاء فى خبر نكرة موصوفة (له أن أعده) أى هيا ذلك الثوب بأن بسطه (له) أى لوقوعه فيه (أو كفه) بالكاف أو اللام كما فى بعض النسخ أى ضم الثوب بعد وقوعه فيه فإن اخذ غيره منه فله الاسترداد (والا) يعده أو يكفه (فلان) الخ (المأخوذ) فيه إشعار بأنه لا يكره نشر ما كتب عليه اسمه تعالى واختلف المشايخ فيه (واعلم أنه إذا دفع الدرهم إلى غيره للنشر لم يحبس لنفسه شيئا منه كما أنه لم يلتقطه بعد النشر وفى السكر له ذلك ولو حضر رجل لم يحضر عند النشر اختلف فى جواز أخذه كما فى المحيط (واعتبر به) أى قس على نشر الدرهم (سائر المباحات) فلو صار طير ذابيض أو فرخ أو جرح ظنى فى ملك رجل كان له أن أعده له والا فلاخذ وإذا أعد مكانا للسرقين فما وقع فيه فهو له عند بعضهم كما فى النهاية ولا يخفى أن هذه الأحكام بالكراهة

أنسب ولذا ذكر بعض المشايخ فيه

فصل

(الصرف) فى اللغة الدفع وفى الشريعة (بيع الثمن بالثمن) أى اخذ المحجرين بالآخر ولو غير مضروب بقرينة ما يأتى حال كونه (جنسا بجنس) أى فضة بفضة أو ذهبا بذهب (أو) جنسا (بغير جنس) أى فضة بذهب أو ذهبا بفضة أو ثوبا وذهبا بذهب أو فضة فيجوز أحد الجنسين مع غيره فبصرف حصه المحجرين إلى الصرف وما فى الأصول أن المعرفة إذا عيبت فالثانية عين الأولى والنكرة بالعكس فليس بكلى وإنه اسمى به لوجوب دفع ما فى يد كل من العاقدين إلى الآخر (وشروطه) أى شرط جواز الصرف وصحته كما هو المتبادر وإليه ذهب بعض المشايخ إذ الموجود فى

* ١٠٣

أن المعرفة إذا عيبت الخ (كما هو) أى كون المراد من شرط الشيء شرط جوازه (المتبادر) من إضافة الشرط إلى الشيء (واليه) أى إلى كون التقابض شرط الجواز (ذهب) الخ (إذ الموجود — (غواص البحرين)

- (فمن الظن) على ثلاث تحقیقات من حمل الکلام على وقوع التقابض من الجانبين في البعض من البدلين ومن يصحبه في جانب المشتري يجعل بعض الاناء متقدما في القبض على بعضه من قبيل التقدم الحكمي ای الشرعي ومن جعل قوله في اناء فضة ظرف وقع لاصح ولا حالا من فاعله كما حمل عليه ابو المكارم او من ضمير فيه كما حمل عليه الشمني وليس التفریع من الاخير فقط (انه) ای ارجاع ضمير فيه الى البعض المقبوض (منه) ای المص (تسامح وحذف) عطف تفسير (فان المعنى) ای معنى الثمن (ان وقع قبض البائع في البعض من الثمن صح البيع فيه ای فيما يقابل) هذا هو المحذوف (ذلك البعض) هو الثمن (من المبيع) بیان ما يقابل (حال كون البيع في اناء فضة) الى هنا نقل حاصل معنى كلام ابي المكارم واصل عبارته هكذا وان وقع قبض البائع (في البعض) من الثمن (صح) البيع (فيه) وقوله (في اناء فضة) حال عن فاعل صح والضمير في فيه يرجع الى البعض المقبوض على تسامح وحذف ای صح فيما يقابل ذلك البعض من المبيع واول حمل الکلام على وقوع قبض المشتري في بعض المبيع صح رجع الضمير الى البعض بلا تسامح لكن حينئذ لا يستقيم قوله في اناء فضة كما لا يخفى (والصواب) ان يقال (وفي اناء فضة ان وقع في البعض صح بقدره) ای في بيع الاناء وان وقع قبض بعض البعض الثمن صح بيع الاناء بقدر ما قبض من الثمن انتهى عبارة ابي المكارم قد كنت كنت سأل في الزمان على قوله واول حمل الکلام على وقوع قبض المشتري الخ هكذا اما خاصة بان يرجع ضمير وقع الى قبض المشتري فقط لا الى قبض البائع كما في مطالعته الاولى وقول المص في البعض من مستتبعات ضمير وقع فيفسر بحسبه واما عامة بان يرجع وقع الى التقابض من الجانبين ويكون البعض ايضا بعضا من البدلين فظهر ان ما اختاره الفاضل الفهستاني مما تظن به ابو المكارم حتى قال باندفاع التسامح في رجع الضمير الى البعض ح لكنه لم يرض به لعدم استقامة قوله في اناء فضة ح لانه لا ينبغي بلا ضرر بل

فصل الصرف (٨٥)

وقع فمن الظن انه منه تسامح وحذف فان المعنى ان وقع قبض البائع في البعض من الثمن صح البيع فيه ای فيما يقابل ذلك البعض من المبيع حال كون البيع في اناء فضة والصواب وفي اناء فضة ان وقع في البعض صح بقدره (وصار) الاناء (مشتركا) بينهما فيكون للمشتري منه بقدر ما نقد من الثمن ولا خيار له لان عيب الشركة من قبله حيث لم ينقد جميع ثمنه وانما لم يذكره على سبيل التفریع اشعارا بما قال بعض المشايخ ان التقابض شرط لبقاء الصرف لانه لو جعل شرطا لجوازه ينبغي ان لا يصح هذا العقد عند ابي حنيفة رحمه الله لان الفساد في البعض اذا تمكن في صلب العقد يسرى الى الكل خلافا لهما كما تقرر بخلاف مالمو كان شرطا للبقاء فانه لا يتمكن في صلب العقد بل هو عارض فيصح فعلى هذا

ينقص بالتبعض بخلاف النفرة التبراذلا تنقص بالتبعض فهذا القول صريح في ان صورة المسئلة فيما لم يقع قبض المشتري في البعض بل في الكل فمع تقييد المسئلة بهذا القول لو كان لقبض المشتري دخل في الكلام فعدم استقامته مما لا يخفى على احد والنسك بالتقدم الحكمي عين التسامح ولا يصاحبه جعل هذا القول ظرف وقع بل هو وجعله حالا من فاعل صح او من ضمير فيه سواء بحسب المعنى في افادة التخصيص مع ان جعله ظرف وقع يوجب تعقيد الکلام والحالية اقرب من حيث نظر النحوي فيما حررنا ظاهر لك انه لا ظن في شيء من تحقیقات ابي المكارم كما اتهمه به الفهستاني ٢ (منه) ای من الاناء (نقد) ای اعطى المشتري للبائع (ولا خيار له) ای للمشتري (جميع ثمنه) ای الاناء او البائع (وانما لم يذكره) ای حکم صحة البيع فيما وقع التقابض في البعض في مثل اناء فضة (على سبيل التفریع) بان يقول فصح البيع فيما وقع في البعض في اناء فضة الخ تفريعا على قوله وشرطه التقابض الخ بل اتى بالشرطية فاعاد وقوع التقابض في البعض وعلق عليه صحة البيع فيه وليس المراد نفى ذكر قوله ان بقى الخ او قوله صار مشتركا بالفاء التفريعية لآباء التعليل الا اني للاشعار عنهما وانما هو صريح في الاول حيث علل الاشعار بقوله (لانه) ای التقابض المشروط (لوجعل شرطا لجوازه) وجعل قوله صح فيه تفريعا عليه يرد عليه انه غير صحيح لانه (ينبغي) الخ ح (ان لا يصح هذا العقد عند ابي حنيفة لان الفساد في البعض) ح يتمكن في صلب العقد و(اذا تمكن في صلب العقد يسرى الى الكل) ای الى ما قبض ثمنه ومالم يقبض (عنده) ای الامام وان كان (خلافا لهما بخلاف ما لو كان) ای التقابض المشروط (شرطا للبقاء فانه) ای الفساد في البعض (لا يتمكن في صلب العقد) فلا يسرى فيصح هذا العقد حاصل تعليل الاشعار انه لوجعل تفريعا على شرطية التقابض يصح على تقدير ولا يصح على تقدير فلم يأت بالتفریع احترازا عن ورود انه لا يصح وفي صورة الاتيان بالشرطية المسورة بسور الاهمال وهو كلمة ان لا يرد هذا على ملازمتها لانه لا يفيد ان لزوم صحة هذا العقد لوقوع التقابض في البعض الخ في بعض الصور وهو صورة كون التقابض شرط للبقاء هكذا ينبغي ان يحقق المقام ويدقق مرام الکلام ٣ (فعلى هذا) التقرير والتحرير من الشارح المحقق (اللانظير) (غواص البحرين)

٢ (يشير) أي عدم الذكر بطريق التفرع (إلى كلا القولين في التقابض) أي القول بشرطيته للبقاء والقول بشرطيته للجواز لا إلى الأول فقط كما قال به في العنوان فهذا تأكيد له أو رجوع منه (بعين الذهب) زاد لفظ العين احترازاً عن ماء الذهب والفضة فقوله أو الفضة عطف على المضاف إليه (فالمحلى) تفرع على عطف أو الفضة (أعم من المذهب) فإنه المزين بالذهب فقط (ومن الفضض) فإنه المزين بالفضة فقط والمحلى يطلق عليهما (تخليصها) يدل على أن المتن مجهول منه كقوله (وإزالتها) الخ ٣ (فصح البيع) الخ شروع إلى وجه الشبه المشار إليه بكذا (بقدر ما قبض) قيد الحلية فقط وهذا أي صحة البيع في السيف والحلية جميعاً (إذا باع الخ من جنسها) أي لأعن خلاف جنس الحلية (وأكثر منها) أي الحلية لا مثله أو أقل كما يأتي (جاء كيف ما كان) أي من غير التقييد بقدر ما قبض ٤ (وإذا كان مثله) أي مثل ثمن الحلية (أو أقل) منه (وفي الصفة) أي في التوصيف بالمحلى (مهما أي مطلق بماء الذهب) أي لا بعينه ولذا زاد هناك لفظ العين (أو خارجاً عن الوزن) أي عن كونه وزنياً فلم يبق ربوي (حالا ولا) ما لا بان (يخلص) ويوزن ٥ (وإن سكت المشتري) أي عن التعيين بأنه ثمن الحلية أو السيف (أولا) بتشديد الواو ظرف يصرف (كلا) أي كل الحلية (أو بعضاً) منها (ثم الباقي) يصرف إلى ثمن الحديد (وإن افتراقاً) لم يقبض شيء من الثمن والحال أن الحلية تتخلص بلا ضرر (بطل) الخ ٦ (وفي التخصيص) أي تخصيص البطلان بالحلية ٧ (وإذا بطل على ما في الهداية أو فسد على ما في قاضخان) هل يتعين عين (المقبوض) لأمثله (للرد) أي لو وجد قبض شيء من أحدهما ثم بطل أو فسد هل يرد صبه أو مثله (فيه روايتان والأظهر) منهما رواية (أنها) أي عين المقبوض والتأنيث باعتبار الثمن (متعين) للرد لو كان قائماً وإلا فإن كان مثلياً يرد مثله وإن قبيحاً فقيته كما في البيع الفاسد (وإن افتراقاً) ولم يخلص الحلية من السيف

٢ يشير إلى كلا القولين في التقابض (وكذا) أي مثل الحكم في بيع الأثناء الحكم (في) بيع مثل (السيف) واللجام وغيرها (المحلى) أي المزين بعين الذهب أو الفضة فالمحلى أعم من المذهب والفضض (أن خلصت الحلية) أي أمكن تخليصها أو إزالتها من السيف (بلا ضرر) يعود إلى البائع فصح البيع في السيف والحلية جميعاً بقدر ما قبض وصار السيف مشتركاً بينهما وهذا إذا باع بثمن من جنسها وأكثر منها فإن كان من خلاف جنسها جاز كيف ما كان وإذا كان مثله أو أقل أو لا بدري أنه أقل أو أكثر لا يجوز لأفي السيف ولا في الحلية وفي الصفة إشارة إلى أنه لو كان السيف موهماً أي مطلق بماء الذهب أو الفضة جاز البيع مطلقاً لأن بالتمويه صار مستهلكاً أو خارجاً عن الوزن إذ لا يمكن وزنها حالا ولا يخلص فلم يبق موزوناً كحبة من الحنطة كما في المحيط (ويصرف القبض) أي قبض البائع الثمن وأن سكت المشتري أولاً (إلى ثمنها) أي الحلية كلا أو بعضاً ثم الباقي إلى ثمن الحديد (وإن لم يقبض شيء) من الثمن (بطل) البيع (فيها) أي في الحلية لأنه صرف فقد شرطه وفي التخصيص أشعار بأنه صح البيع في السيف لأنه بيع لا يشترط فيه التقابض وقوله بطل مدكور في الهداية وغيرها لكن في قاضخان ويفسد الصرف بالافتراق قبل القبض ولا يبطل وهل يتعين المقبوض للرد فيه روايتان والأظهر أنها تتعين (وإن لم تخلص) الحلية من السيف (بطل) البيع (أصلاً) أي في الحلية والسيف لانعدام شرطه ولا يخفى أنه أشار بهذا الكلام إلى رعاية حسن الاختتام

كتاب

الافتراق (بطل البيع أصلاً) أي بالكلية (في الحلية والسيف) معاً (ولا يخفى أنه) أي المص (أشار بهذا الكلام) لأنه إذا بطل الشيء ثم الكلام فيه وانقطع البيان عنه فيومي (إلى رعاية حسن الاختتام) بأن في باب الصرف انقطع الكلام وانتهى المرام (غواص البحرين)

كتاب الشفعة

عقب البيع بها لأنها بعده على أنه شرط عند الجمهور أو هو والشركة سبب لها كما قال شيخ الإسلام (هي) لغة فعلة بالضم بمعنى مفعول من قولهم كان هذا الشيء وترا فشفعته بآخر أي جعلته زوجاله فهي في الأصل اسم للملك المشفوع بملك ولم يسمع منها فعل ومن لغة الفقهاء باع الشفيع الدار التي تشفع بها أي تؤخذ بالشفعة كما في المغرب وشرعا (تملك العقار) دون المنقول كالشجر والبناء فإنه من منقول لم تجب الشفعة فيه إلا بنبعية العقار كالدار والكرم والرحى والبئر وغيرها وتماه في آخر الطلاق والتباعد أن يملك ملكا طيبا لاطلاقه واحترز به عن الحبث كما إذا اشترى غير الشفيع بالاكراه فإنه تصرف فابيد ويشترط الصحة للشفعة كما سيأتي (على مشتريه) المتجدد الملك ظرف جبرا واحترز به عما ملكه بلا عوض كما بالهبة والارث والصدقة أو بعوض غير عين كالمهر والاجارة والخلع والصالح عن دم عمد فإنه لا شفعة في شيء منها ودخل فيه ما وهب بعوض فإنه اشتراء انتهاء كإمارة (جبرا) فإن المشتري لا يرضى به في الأكثر وهو تميز من جبره قهره كما ذكره ابن الأثير والاحسن تركه لأنه مستدرك بكلمة على (بمثل ثمنه) أي مثل ثمن العقار المشتري به في المثلية والقيمة وما لزم بالحط والبناء ونحوهما فعارض واحترز به عما إذا أخذه بأكثر أو أقل منه فإنه بالشراء لا بالشفعة (ويثبت تملك ذلك العقار (بقدر رأس الشفعة) (لا) بقدر (الملك) أي ملكهم لأن علة الاستحقاق اتصال الملك لأفقره ولذا قسم على التنصيف ما باع

الشفعة) الخ (لأنها) أي الشفعة يتحقق (بعده) أي البيع فوضع على طبق الخارج (على أنه) أي البيع (شرط) للشفعة وهو مقدم على الشروط (أو هو) أي البيع (والشركة) أي شركة الشفيع نقسا أو حقا أي مجهوعهما (سبب لها) أي للشفعة والسبب يتأخر عماله سببية (بالضم) أي في الشين مصدر (بمعنى مفعول) أي المشفوع (للملك المشفوع) أي المزوج (بملك) أو المضموم له (فعل) ثلاثي (ومن لغة الفقهاء) أي لا من لغة العرب ما في لسانهم (باع الشفيع الدار التي يشفع) مجهول من العجز (بها) قائم مقام الفاعل فالبناء صلة تحذف الجار وأوصل الضمير تحت تؤخذ وباء السبب في قوله (بالشفعة) متعلق بتشفع أو متعلق بتؤخذ فتح تحت (تشفع) مستتر راجع إلى الدار و (بها) راجع إلى الشفعة المفهومة من الكلام والباء سببية على وفق التفسير فعلى التقديرين لا منافاة بين المفسر والتفسير كما يتوهم في بادى الرأي (غواص البحرين)

٣ في شرح قول المص وباع الأب عرض ابنه لا عقاره (ابن أحمد الشرداني) ع (والتباعد) من التملك (أن يملك) الشفيع بتصرف من ملك أولا (ملك طيبا) كالشراء الصحيح (لاطلاقة) علة التباعد والتملك على الإطلاق هو الكامل (واحترز) مجهول (به) أي بما هو المتبادر أي بالحمل عليه (عن الملك الحبث) الخ (فأنه) أي الشراء بالاكراه (تصرف فاسد) لأن بيع المكره فاسد (ويشترط الصحة) أي صحة شراء المشتري (ل) دعوى (الشفعة كما سيأتي) بقوله ولا في البيع الفاسد (المتجدد الملك) صفة كاشفة للمشتري وكلمة

على (ظرف) قوله (جبرا) قدم عليه ه (أو بعوض غير عين) بل من الأعراس (كالمهر) ملكته بعوض البضع (والاجارة بعوض النفعة) ودخل فيه أي في حد الشفعة (وهو تميز) من نسبة المصدر إلى مفعوله وهو العقار المضاف إليه بكلمة على لأنها للمضرة فيفيد الجبر (به) أي بالثمن (في المثلية) أن كان

الثمن مثليا (و) في (القيمة) أن كان قيميا وكلمة في ظرفي المثل وجهما للشبهة (فعارض) حدث بالحط والبناء فلا يهتم بأدراجه في التعريف فلو كان جامعا بالنسبة إلى ما هو الأصلي وهو الثمن الأول لكفى وحكم الحط والبناء يجيء فيعلم فاكتمى به ٦ واحترز به أي بقوله بمثل ثمنه (فأنه) تملك (بالشريك لا) تملك بطريق (الشفعة اتصال الملك) ولو أقل من ملك الآخر (ما باع

رجلا — (غواص البحرين)

٧ قوله ما عبارة عن الدار مثلا مفعول لقوله قسم وقوله لصاحب نصف متعلق لقوله قسم لا لقوله باع (تحرير)

- (شريك) من بين الشركاء الثالث المشار اليها بقوله (اصحاب نصف وثلاث و سدس) فان حرف اللام صلة التنصيف وهو لا يستقيم الا بين اثنين منهم فعلم ان الشريك البائع احدى اثنان منهم فينصف على عدد رؤسهما ولو جعل اللام صلة الشريك لزم كونه رابعا فيبعد الكلام عن الاصلاح فهذا من استغراب الشارح المحقق واستعجابه (وجاز) عطى على شريك ثم وصى بقوله (له جار ان) الخ فالتنصيف فيه ظاهر (غ) ٢ مثلا اذا كان دار بين ثلاثة لاهدم نصفها وللآخر ثلثها وللآخر سدسها فباع صاحب النصف نصيبه قضى بالشفعة بين الآخرين اثلثا عنده اى عند الشافعى رحمه الله على قدر ملكهما ونصفين عندنا على قدر رؤسهما وان باع صاحب الثلث نصيبه يكون الشفعة بينهما ارباعا عنده ونصفين عندنا وان باع صاحب السدس نصيبه يكون الشفعة اخماسا لصاحب الثلث خمساها ولصاحب النصف ثلثة اخماس وعندنا نصفين كذا في المصنف (ابن ملك) ٣ (اولا يثبت للخليط) اشارة عادية يثبت الى ان اللام ظرف يثبت واخر عن اولا اشارة الى انه من قبيل التجازب بين بقدر الرؤس (٨٨)

كتاب الشفعة

شريك لصاحب نصف وثلاث و سدس و جار له جار ان احدى من ثلثة جوانب وثانيهما من جانب اولا يثبت (للخليط) اى الشريك فهو فعيل بمعنى فاعل من خالطه شاركة (فى نفس) العقار (المبيع) اى فى كل جزء او بعض فيثبت للشريك فى البيت ثم فى الدار ثم فى الاساس كما فى النظم وغيره وفى اضافة الثبوت الى التملك اشارة الى ان الطلب واجب على الكل وان لم يتمكنوا من اخذه (اى الشفعة لمكان) اى لوجود (الشريك) فى نفس المبيع او فى حقه (ثم سلم) ذلك (الشريك) للمشتري (الشفعة) الخ (ثم) اى (بعد ما لم يكن) اى يوجد (فيه) اى فى العقار مثلا (بوجه ما) من وجوه البطلان (تركه) اى ترك قوله للخليط هنا والاكتفاء باعتبار عطى فى على فى (اخصر الا انه) اى المصنف (ذكره) هنا ايضا (للتنبيه على انه) اى الشريك فى حق المبيع (هو المسمى ب) اسم (الخليط) حقيقة (لا الشريك) فى نفس المبيع كما هو مفاد اللام فى الخبر (فان) الغرض من ذكره هنا هو التسمية واللفظ لا ملاحظة المعنى والافعال عطى فى حيزه يكفى لان (الاول والثانى) يسميان ب (معنى الخليط) وهو (الشريك) ولا يسميان باسم الخليط بل يسمى به الثانى فقط كذا نقل عنه (فعلى) هذا يكون ذكره اى ذكر اسم الخليط فى الاول (على سبيل)

مجرد (المشاكلة) للثانى لكونهما مسمى بمعناه (تابع) صفة ما (لا بدله) اى للمبيع وما وجد فى النسخ من تابع بكلمة من فليس بذاك (مع) وجود (الشريك فى الرقبة) اى فى عين العقار (وان سلم) اى الشريك فى الرقبة الشفعة (لانه) اى الشريك فى الرقبة (حجيجه) اى منع الغير عن وظيفة الشفعة والمحجوب لا وظيفة له مع وجود الحاجب (العقارين) اى المملوك والمشفوع (و) شرب (مائه) اى نهر العقارين (غواص) ٥ هو بالكسر نصب الماء وفى الشرع عبارة عن نوبة الانتفاع بالماء سقيا بالمزارع او الدواب كذا فى المغرب (ابو المكارم) ٦ (والاحسن) فى مقام البيان (من الشرب) بيان لحق المبيع والكاف لا يفيد التعيين (والطريق اى ثم الطريق) يعنى ان الواو بمعنى ثم (ولذا) اى لكون درجة الطريق بعد الشرب (اخرت) فى الوضع (غواص البحرين)

فلا شفعة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب وآخر في الطريق
فصاحب الشرب اولى من صاحب الطريق (الحاصين) فلو كانا عامين
فللجار فالشرب الخاص (كشرب نهر) للعقارين (لايجرى فيه السفن) اى
اصغر السفن فالنهر العام عند ابي حنيفة رحمه الله ما يجرى فيه السفن
كدجلة و فرات وذكر شيخ الاسلام ان المشايخ اختلفوا فيه فقبل الخاص
ما يتفرق ماؤه بين الشركاء ولا يبقى اذا انتهى الى آخر الاراضى ولا
يكون له منفذ الى المفاوز التى لجماعة المسلمين والعالم ما يتفرق ويبقى
وله منفذ وعامة المشايخ على انه ما كان شركاؤه لا يحصون واختلفوا فيما
لا يحصى من خمسمائة او مائة او اربعين او عشرة والاصح انه مقوض الى
رأى كل مجتهد فى زمانه كما فى المحيط فلو باع حصته بشر بها فالشفعة لا تخليط
ثم لاهل الجدول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما فى التنقيح
(و) الطريق الخاص مثل (طريق لاينفذ) اى لا يخرج اى طريق رأسها
ضيق وآخرها واسع فيها دور مثلا وجميع اهلها شفعاء ولو مقابلا (ثم) بعد
الطريق (لجار) له عقار واحترز به عما يكون وقفا او اجارة او ودعية
(ملاصق) اى متصل بالمبيع ولو حكما كما اذا بيع بيت من دار فان الملاصق
له ولاقصى الدار فى الشفعة سواء (وبابه) اى والحال ان باب عقار الجار
او المبيع (فى سكة) بالكسر فى الاصل طريق مستو (اخرى) نافذة او
غير نافذة بان يكون ظهره الى ظهر المبيع وبه يمتاز عن الطريق وهذا
اذا كان المبيع ذا باب الا ترى انه لو اشترى نهرا ولرجل ارض فى
اعلاه الى جنبه ولاخر فى اسفله فلهما الشفعة فى جميع النهر من اعلاه
الى اسفله لان كل واحد منهما جاره كما فى المحيط (ويطلبها) بان يقول
اطلب الشفعة فى المكان الذى اشتريت بالحق الذى لى او شفعه خواها نام
بدان جاي كه بخريدى بدان حقى كه مراست كما فى النظم او طلبت

٢ (فللجار) اى لاختلاف فى النهر العام (الى
آخر الاراضى) بل يفتى فيه ٣ (لجماعة
المسلمين) اى لا صاحب لها خاص (لا
يحصون) بضم الصاد لانه من باب الافعال
نعم (اى لا يخرج) الاولى لا يمر من ورافه
بل يتم الى حد (شفعاء) لاخر منه (ولو)
جارا (مقابلا ثم) اى (بعد) مالم يوجد الشريك
فى (الطريق) او كان وسلم فالشفعة (لجار)
وصفه بقوله (له عقار واحترز) مجهول (به)
اى بقيد له عقار (عما) اى جار (يكون)
عقاره (وقفا) لا ملكه ه (فان الملاصق)
له اى لهذا البيت (ولا قصى الدار) اى
دار هذا البيت (فى) استحقاق (الشفعة)
سواء بابه (فى) النسخ المتعارفة بلاواو فالجملة
صفة جار لكن قول الش المحقق (اى والحال)
يشير الى ان النسخة المنظورة له بالواو كما
فى نسخة البرجندى فلذا حمل على الحال
(ان باب عقار الجار) بخلاف المضاف لو ارجع
الضمير الى الجار (او) الضمير راجع الى
(المبيع) فلا حذف (بان يكون) بيان كونه
فى سكة اخرى (ظهره) اى بيت الجار (الى)
ظهر المبيع وبه اى يكون ظهره على ظهره
(يمتاز) الطريق (عن الطريق) الخ
٤ (فى اعلاه الى جنبه) اى النهر (ولرجل)
(آخر) ارض (فى اسفله) اى النهر (فلهما)
اى للرجلين (جارله) اى للنهر (فى المكان
الذى اشتريت) ظرف الشفعة لا اطلب يدل
عليه الترجمة الفارسية (او) يقول (طلبت -
(غواص البحرين)

-- طلبت الشفعة قبل (وانا طالبها) الان
(والصحيح صحة الطلب) اي الطلب الصحيح
(بما) اي لفظ يفهم الخ ٢ (وفيه) اي في المتن
حيث لم يزد ويشهدا (بدونه) اي الاشهاد
(لو صدقه) اي الشفيع في قوله (المشتري)
(ولو قام) عن مجلس علمه (تبطل على رواية
عن محمد و) على (اختيار الكرخي و) اختيار
(بعض مشايخ بخارا وفي ظاهر الرواية
يشترط) الطلب (على فور علمه)
الخ ٣ (وقيل) يطلبها (في يوم) علمه
وهكذا (والاول) اي مجلس العلم (اصح) الخ
(والاطلاق) اي اطلاق قوله ويطلبها الخ (ولو) اي
وان (لم يكن عنده) اي الشفيع وقت الطلب
(احد) الخ (ديانة) اي ديانة الشفعة فهي تميز
بمعنى الفاعل (من الحلف) اي القسم (عند
الحاجة) الى القسم (بالجر) اي بالتركيب
الاضافي (كما اشار اليه) اي الى تسميته بطلب
التقدير (بقوله يشهد) الخ لانه اذا
اشهد عليه يتقرر واما تسميته بطلب الاشهاد
فهو صريح فيه (عند العقار) ظرف يشهد
(اشهدوا) امر من الشهادة (وابوزيد الكبير)
مبتدأ خبره (لا يشترط) اي ابوزيد (هذا
الطلب) اي طلب الاشهاد (عنده) اي العقار
ظرف لا يشترط (م) متعلقا يشهد) لا بطلبه
(فان الفعل) دليل الاحسنية (اصل في العمل)
بالقياس الى المصدر (على انه) اي الظرف
علاوة دليلها (يشير) لان الظرف مضى الى
احد الامور الثلاثة (الى ان طلب الاشهاد
انما يحتاج اليه اذا لم يكن الاشهاد عند احد
هؤلاء الثلاثة) وهي العقار وذواليد والمشتري
لكونه مقيدا بقيد عند المضاف الى احدها
فدل هذا ايضا الى ان الظرف ظرف يشهد
لا الطلب هـ (فمن الظن) من ابي المكارم
(ان الاحسن ان يجعل) كلمة عند (متعلقا بطلبه)
لا يشهد كما لا يخفى انتهى اقول انه خفي
لانه لم يتقدم في الموائبة طلب مقيد بعند العقار
حتى يقول ثم يشهد عليه بل ما تقدم هو مطلق
الطلب في مجلس العلم فكانه قال ثم يشهد
عند العقار عليه اي على الطلب المذكور
هكذا ينبغي ان يقر وجه احسنية تعلق الظرف
بيشهد وقد خفي على الشارح المحقق كما خفي
اصل العمل على ابي المكارم نعم قد اصاب
الشارح المحقق في اصل التعلق لكن لم يأت
بما يظهر منه وجه الاحسنية وهو ما حررنا (غ)

الشفعة وانا طالبها كما قال بعضهم ولا يجمع بين الماضي والمستقبل عند
بعضهم وعن الفضلي لو قال قروي شفعة شفعة كان طلبا والصحيح صحة
الطلب بما يفهم منه الطلب كما في قاضيخان وغيره وفيه اشعار بان الاشهاد
على هذا الطلب لا يشترط فيصح بدونه لو صدقه المشتري كما في
الاختيار وغيره (في مجلس علمه) اي الشفيع (بالبيع) حتى لو سكت ساعة
لم تبطل ولو قام تبطل على رواية عن محمد واختيار الكرخي وبعض
مشايخ بخارا وفي ظاهر الرواية يشترط على فور علمه بالبيع حتى لو
سكت ساعة تبطل واليه ذهب مشايخ باغ وعامة مشايخ بخارا كما في
المحيط وغيره وقيل في يوم وقيل في سنة وقال الحسن في ثلثة ايام كما
في النظم والاول اصح على ما قال الجصاص كما في الظاهرية والظن كالعلم
ولذا لو اخبر عدل وجب الطلب وقالا لا يشترط عدالة الخبير ولا بلوغه
كما اشار اليه الزاهدي وغيره والاطلاق دال على وجوب الطلب ولو
لم يكن عنده احد لثلا يسقط الشفعة ديانة اوليته من الحلف عند الحاجة
كما في النهاية (وهو) اي الطلب في المجلس (طلب موائبة) بالجر اي
مسارعة من الوثوب سمي به ليدل على غاية التعجيل (ثم) اي بعد طلب
الموائبة طلب الاشهاد ويسمى بطلب التقرير ايضا كما اشار اليه بقوله
(يشهد) من الاشهاد (على طلبه) اي الشفيع (عند العقار) بان يقول باقوم
اشهدوا اي طلبت الشفعة في هذا العقار وابو زيد الكبير لا يشترط
هذا الطلب عنده كما في المحيط والاحسن ان يجعل الظرف متعلقا يشهد
كما دل عليه الوقاية وشرحه فان الفعل اصل في العمل على انه يشير الى
ان طلب الاشهاد انما يحتاج اليه اذا لم يكن الاشهاد عند احد هؤلاء
الثلاثة كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن ان يجعل متعلقا بطلبه

٢ اى (متصرف) تفسير ذى يد (العقار) بتفسير الضمير والتركيب اضافى وبحوز التنوين بالحمل على العامل والمعمول (حاله كونه) اى ذى اليد (ليس بنى يده) اى العقار (عنده) اى عند بائع ليس ذابد العقار (او عند مشتري) وفيه رد على ابي المكارم نقل عنه وفيه اشعار بان مشتري معطوف على ذى يده وليس معطوفا على بائع والا لزم اشتراط كون المشتري ذابدا وليس كذلك كما دل عليه المنداولات الا الوقاية وشرحه انتهى وتبعهما ابو المكارم ثم ناظر على المص فبعطف الشارح المحقق اندفع ٣ (ولو) كان المشتري (غير ذى يد) الخ (اطلب منك) ايها المشتري (بالشركة في) تلك (الدار او) في (الطريق) لها (او) اناشيعها (بالجوار ب) سبب (دار) لى (حدودها الخ فسلمها) اى الدار المشتراة (لى) الخ (حدود الدارين) اى المشفوع والمملوك (مع) بيان (كل واحدة) (٩١) كتاب الشفعة

(او) عند (ذى يده) اى متصرف العقار حال كونه (من بائع) فلا يصح الاشهاد عند بائع ليس بنى يده على ما ذكره القدورى والعصام والناطى واختاره الصدر الشهيد وذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد يصح عنده استحسانا كما فى المحيط (او) عند (مشتري) ولو غير ذى يد بان يقول له اطلب منك الشفعة فى دار اشتريتها من فلان حدودها كذا وانا شفعيها بالشركة فى الدار او الطريق او بالجوار بدار حدودها كذا فسلمها لى فلا بد ان يبين حدود الدارين مع كل واحدة من مراتب الثبوت كما فى قاضخان لكن فى الكافى وغيره ان تبين هذه الامور ليس مما لابد منه وفيه اشارة الى ان له الاشهاد عند ابعد هؤلاء مع الاقرب على ما قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه انما يشهد عند الاقرب كما فى المحيط وغيره لكن فى النظم ان الاشهاد عند العقار انما يشترط اذا لم يقدر عليه عند البائع او المشتري وانما ذكر كلمة ثم اشارة الى ان مدة هذا الطلب لم يكن على فور المجلس فى الاكثر بل مقدرة بمدة التمكن من الاشهاد كما فى النهاية وغيره (فان اخر) الشفع (احدهما) اى الطالبين طلب موائبة عن المجلس وطلب الاشهاد عن مدة التمكن منه ويمكن ان يراد بالضمير النوعان من الطالبين النوع الاول على ما ذكرنا والثانى الاشهاد عند البائع او المشتري او عند المشتري فانه لو اشهد

* ١٠٤ *

فى النوع (الثانى) لان له فردين احدهما (الاشهاد عند البائع او المشتري) بالكسر حاصل الاشهاد عند احدهما اى البائع والمشتري بقريته ما يأتى فيما نقل عن النظم من قوله ولم يشهد عند احدهما الخ والثانى ما اشار اليه بقوله (او) الاشهاد (عند المشتري) بالفتح اى العقار بقريته اعادة لفظ عند لان تغيير الاسلوب يقتضى المغايرة فى الصيغة مع دفع لزوم التكرار (فانه) علة لارتكاب هذه المطالعة الثانية يعنى لاجل انه قال فى النظم كما يحيل اليه (لو اشهد) الشفع - (غ)

- (عند العقار) ولم (يشهد عند أحدهما) أى عند أحد من البائع والمشتري والأفلو حمل على السلب الجزئى بمعنى عند البائع فقط أو المشتري فقط فيصدق عليه أنه اشهد عند أحدهما فيكذب قوله ولم يشهد عند أحدهما (أو اشهد) عطف على اشهد عند العقار الخ (عند البائع) مثلا لأنه كذلك عند المشتري فاكتفى بأحدهما لأنهما كالمتضايين فقوله (ولم يشهد عند المشتري) بالفتح ومن ههنا يظهر كل ما وضعنا في الصدر (بطل الشفعة) أى فى هاتين الصورتين وحاصل التعليل المذكور أن المتن يفهم منه أن طلب الأشهاد يتحقق بأحد الأمور الثلاثة حيث أتى بكلمة أوهى مانعة للحلو فانتفاؤه بالتأخير يتحقق بانتفاء مجموع هذه الأمور الثلاث فتبطل الشفعة فعلى هذا يلزم أن لا يبطل الشفعة فى الصورتين اللتين قال فى النظم ببطلان الشفعة فيهما فيلزم المنافاة بين المتن وما فى النظم فيلزم إما كذب المتن أو كذب ما فى النظم فوفق الشارح المحقق بينهما بأن معنى كلام المصنف

(٩٢)

كتاب الشفعة

عند العقار ولم يشهد عند أحدهما أو اشهد عند البائع ولم يشهد عند المشتري بطل الشفعة إلا بعذر مثل غيبة مدة السفر وتماهه فى النظم (بطلت) الشفعة وعند محمد لـ و حمد أو حوقل أو سج أو اجاب سلاما قبله أو شت عاطسا ليس بأعراض كما إذا اتم الأربع قبل الظهور وبعد الجمعة أو سأل عن كمية الثمن كما فى الاختيار (ثم) أى بعد الطلبين (يطلب) طلبا يسمى بطلب خصومة وتليك (عند القاضى) إذا لم يسلم المشتري العقار إليه بان يقول الشفع للقاضى أن فلانا اشترى عقارا حدوده كذا وأنا شفعه بعقارى حدوده كذا فمره بتسليمه الى (وبتأخير) أى طلب الخصومة (شهرا تبطل عند محمد رحمه الله) كما فى الهداية لكن فى المحيط والذخيرة والخلاصة والمضمرات وغيرها من المتداولات أنه رواية عن الصحابين وعنهم ثلاثة أيام وعن محمد رحمه الله سبعة أيام وعنه شهرين كما فى النظم ولا تبطل أصلا عند أبى حنيفة رحمه الله (وبه) أى بما عند محمد رحمه الله (يفتى) لحاجة الناس إليه كما فى المشاهير كالذخيرة والخلاصة والمضمرات وغيرها فقد اشكل ما فى الهداية والكافى أن الفتوى على قوله ويستثنى الأعذار من ذلك فتأخير

واحدة

أحدهما أحد النوع الأول وهو ظاهر وقدم واحد النوع الثانى وجعله مركبا من فردين أحدهما الأشهاد عند أحد من البائع والمشتري والثانى الأشهاد عند العقار فتأخير أحد هذين الفردين يصدق على الصورتين اللتين فى كلام النظم فتبطل بتأخير أحدهما فيطابق قول المصنف أن أخر أحدهما بطلت الخ ما فى النظم من أنه لو اشهد عند العقار ولم يشهد عند أحدهما أو اشهد عند البائع ولم يشهد عند العقار بطل الشفعة الخ فاندفع ما فى الروى من أن مرجع الضمير فى أحدهما كما أنه مثنى له احتمالا لأن معنى الأول الظاهر المتبادر رجوعه الى طلب المواثبة وطلب الأشهاد والثانى أن يرجع الى الطلب الأول وبعض من أفراد طلب الأشهاد انتهى واضمحل بطلوع ما حررنا من المراد أسوداد ما فى هذا الكلام مضيت على جهدى وبالله اكفى * وما خاب فوجد إذا هو حسبلا * عسى الله يدين سعيانا بجواره * وإن كان زيفا غير خافى مذلا * فباخير غفار وياخير راحم * وياخير مأمول جدا وتفضلا * أقل عثرتى وأنفع بها وبقصدها * حنانيك يا الله يا رافع العلا * أنا ديك اللهم ياخير سامع * اعدنى من التسبيح قولاً ومفعلاً * آمين وأمنا للأمين بسرهما * وإن عثرت فهو الامون تحملا * ٢ (البعذر مثل غيبة) البائع أو المشتري أو العقار أى بعده (مدة السفر) طرف الغيبة أو المضاف إليه لها (قبله) أى الطلب طرف الجميع ويعتبر فى شمت

ايضا (ليس بأعراض) جواب لو (كما)

ليس بأعراض (إذا اتم) السنة (الأربع قبل الظهور وبعد الجمعة أو سأل عن كمية) أى مبلغ (الثمن) ثم طلب الشفعة (غ) ٣ (أنه) أى البطلان بتأخير الشهر (رواية عن الصحابين) لا عن محمد وحده (وعنهم) أى الصحابين مع زفر لأن عند الإمام لا تبطل أصلا كما يأتى فهو يأبى عن كونه داخلا فى عنهم ويحتمل أن يعود ضمير الجمع الى الكتب الأربعة المذكورة فيها روى عن محمد (أنه ثلاثة أيام) الخ (وعنه) أى محمد رحمه الله (ولا تبطل) عطف على المتن (أصلا) أى لا بتأخير شهر ولا دونه ولا فوقة (كما فى المشاهير) من الكتب

ع (فقد اشكل ما فى الهداية) لكونه على خلاف ما فى المشاهير (على قوله) أى الإمام من عدم البطلان أصلا (ويستثنى الأعذار من ذلك) أى ما قيل بالبطلان من الاختلافات المذكورة (غواص)

واحدة من هذه الطلبات بها لم تبطل الشفعة كما اذا علم بالبيع نصف الليل واخر الطلب الى الصبح او طلب مواتية واخر الطلبين للمرض او الحبس او غيره كما في المحيط وغيره (فاذا طلب) طلب الخصومة (سأل القاضى الخصم) الدال على الاثنين المدعى والمدعى عليه بالاشتراك فساله اولا الشفع المدعى عن موضع المشفوع به وحدوده ثم عن سبب الاستحقاق لاختلاف الاسباب ثم سأل المدعى عليه هل المشفوع به ملك الشفع (فان اقر) الخصم (بملك ما يشفع) الشفع المدعى (به) من عقاره (او نكل عن الحلف) بطلب الشفع اما (على العلم) كما قال ابو يوسف رحمه الله لانه فعل الغير نحو بالله ما نعلم (بانه) اى الشفع (ماله) اى العقار واما على البنات كما قال محمد رحمه الله والفتوى على الاول كما في الكبرى (او برهن الشفع) على انه ملكه بان اقام شاهد بن ان هذا العقار الذى بجوار هذا العقار المبيع ملك هذا الشفع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهوله الى الساعة لانعلم انه خرج عن ملكه ولو قال ان هذا العقار لهذا الجار لا يكتفى كما في المحيط وعن ابي يوسف لاجابة الى البرهان (سأل) اى سأل القاضى الخصم المدعى عليه (عن الشراء) اى شراء المشتري للعقار وقال هل اشتريته (فان اقر) الخصم (به) اى الشراء (او نكل عن الحلف) على البنات فان كان ثبوت الشفعة مختلفا فيه فعلى السبب بالله لم تشتت اولم تبع وان كان متفقا عليه فعلى الحاصل بالله ما استحق الشفع في هذا العقار الشفعة من الوجه الذى ذكره على مقتضى ما مر في الدعوى وفيه اشعار بان المشتري لو انكر طلب المواتية حلف على العلم ولو انكر طلب التقرير فعلى البنات لاحاطة العلم به كما في الكبرى ولو كان المدعى وكيل شفع وادعى المشتري تسليم الشفع سلم العقار الى الوكيل واتبع الموكل للتخليف كما

٢ (بها) اى بالاعذار ٣ (الدال على الاثنين) حيث يطلق لفظ الخصم في السنة الفقهاء على (المدعى والمدعى عليه بالاشتراك) لا بالمجاز ٤ (فاذا اقر الخصم) اى المدعى عليه (من عقاره) اى ملكا بيان ما (لانه فعل الغير) فلا امكان الحلف على البنات وانما في فعل الغير على وفق علمه واعتقاده ٥ (بجوار هذا) الخ الباء بمعنى في (ملك هذا) الخ بالكسر خبر ان (هذا العقار) اى المبيع (وهو له الى الساعة) اى في هذه الحالة المرافعة بالنصب على انه مفعول فيه لقوله له ومفهوم منه ٦ (وار قال) اى الشاهد ان (ان هذا العقار) الذى صار الشفع شفعا بواسطته (لاجابة الى البرهان) فيكفى اما الاقرار او الحلف عند الانكار لانه يستحق الشفعة بالملك الظاهر باعتبار اليد اذ هو دليل الملك (اى شراء المشتري) الخ بعد ما قال الخصم المدعى عليه ادراج لفظ المشتري في التفسير مستدرك ٧ (وفيه) اى في قوله مقتضى ما مر في الدعوى (اشعار) لان الحلف على السبب او الحاصل يتأتى فيما يمكن احاطة العلم به وطلب المواتية ليس منه فلو انكره المشتري فعلى العلم (وكيل شفع) خبر كان (تسليم الشفع) اى الموكل الشفعة (سلم) المشتري (العقار) الى الوكيل واتبع المشتري (الموكل) بالنصب مفعول اتبع (للتخليف) بانه لم يسلم الشفعة (غ)

٢ (انه لا يقضى بلا احضار) الشفيع (الثمن وان نفذ) وصل لا يقضى (لو قضى) بلا احضاره (وان طلب) اى الشفيع من (المشتري) نصب بنزع الحافض (اجلا) لاحضار الثمن (اجله) القاضى قدر ما يرى من (يومين او ثلاثة ايام)
 ٣ (بلا قضاء) بالشفعة غواص
 ٤ (فلو لم ينقذ) بالقاضى لم يحضره (له اى) لاحضار (الثمن) الخ (ولا يقبل خصومة الشفيع) لو كان المشتري غائبا (على البائع) صلة البينة والخصومة (بخصومته) اى المشتري الاضافة الى المفعول
 ٥ (اى يزيل القاضى) يعنى معنى الفسخ ازالة القاضى (الاضافة) اى اضافة البيع (من المشتري) ثابتا (الى الشفيع) فى قول البائع بعث منك فميزول الخطاب عن المشتري (وبصير المخاطب بالكاف شفعيا مع بقاء الباقي) اى اصل العقد يعنى لا انه يزيل اصل العقد (لان بناء الشفعة على عقد البيع ونظيره) اى الفسخ بالمعنى المذكور (فى المحسوس) ابراز للمفعول بالمحسوس (روى سهم الى احد) فاصاب غيره ثم جاوز عنه الى ذلك (الاحد) فانه (اى هذا الروى) لم يتبدل باصابة غيره (اى غير الاحد) لتخلله (اى الغير اى لمحض تخلل الغير بين السهم وذلك)
 ٦ (وانما شرط حضوره) اى المشتري (ايضا) كالبائع او يعكس التفسير ان (لحق اليد) بالنظر الى البائع (و) حق (الملك) بالنظر الى المشتري (لان هذا الفسخ) اى ازالة الاضافة من المشتري مصروفة الى الشفيع (متضمن له) اى للقضاء بالشفعة (وعهده) بالجر (عطا على الشفعة مدخول الباء) مع جواز الرفع (على انه مبتدأ) (وهو) اى المبتدأ (عهده) مأخوذ (من العهد) بمعنى (الحفظ وباعتباره) اى ذلك الاخذ (سى بها) اى بالعهد ٧ (وفيه) اى فى قوله ولا يسمع البينة على البائع حتى يحضر الخ والعهد على البائع (اشعار) بطريق المفهوم (بانها) اى البينة (لانه) اى البائع بعد قبض المشتري (اجنبى) لادخل له فى البين (وعلى المشتري عهده) اى العهد (وله) اى المشتري (منع كتاب) اى خط وثيقة (الشراء) القديم من الشفيع (لانه) اى كتاب الشراء (ملكه) اى المشتري (لانها) اى الشفيع مع المشتري

فى قاضيجان (او برهن الشفيع) على انه اشتراه (قضى) القاضى فى ظاهر الرواية (له) اى الشفيع (بها) اى الشفعة وعن الطرفين انه لا يقضى بلا احضار الثمن وان نفذ لو قضى كما فى الاختيار وان طلب المشتري اجلا اجله يومين او ثلاثة ايام بلا قضاء (فلزمه) اى اذا قضى فقد لزم الشفيع (احضار الثمن) فلو لم ينقذه حبسه القاضى كما فى المحيط (ويحبس) المشتري (الدار) اى العقار (له) اى الثمن (ولا يسمع) القاضى (البينة) ولا يقبل خصومة الشفيع (على البائع) اى بائع ذى يد (حتى يحضر المشتري بفسخ بحضوره) اى يزيل القاضى بحضور المشتري الاضافة من المشتري الى الشفيع فى قول البائع بعث منك فيصير المخاطب بالكاف شفعيا مع بقاء الباقي فان بناء الشفعة على البيع ونظيره فى المحسوس روى سهم الى احد فانه لم يتبدل باصابة غيره لتخلله وانما اشترط حضوره ايضا رعاية لحق اليد والملك (ويقضى بالشفعة) كما فى الهداية لكنه مستدرك لان هذا الفسخ متضمن له (وعهده) بالجر مع جواز الرفع (على البائع) ظرف يقضى او خبر مبتدأ وهو عهده من العهد الحفظ وباعتباره سى بها حقوق العقد كضمان الدرك وتسليم العقار والصك القديم وعن ابى يوسف رحمه الله ان العهدة على المشتري ان ينقد الثمن للبائع وفيه اشعار بانها تسمع على المشتري ذى يد بلا حضور البائع لانه اجنبى وعلى المشتري عهده وله منع كتاب الشراء لانه ملكه كما فى المحيط (وللشفيع) ثبت (خيار الرؤية) وان رآه المشتري (و) خيار (العيب) لانها بمنزلة البائع والمشتري والاكتفاء مشير الى انه لا يثبت له خيار الشرط والاجل لعدم الشرط (وان شرط المشتري) فى الشراء (البراءة) اى براءة البائع (منه) اى من العيب والرد عليه بالعيب (والقول للمشتري) مع اليمين عند اختلاف المشتري

٢ (لأنكاره) أى المشتري (الأقل وهو) أى شرط التحالف (مفقود فى الشفعة) لأنه مدعى على ضرر البائع ودعوى المشتري الزيادة هو ضرر نفسه (لأن الملمزم) أى للضرر (بينه الشفعة) يضر البائع وينفع المشتري

٣ (وفيه) أى فى كون بينه الشفعة احق فى صورة اختلاف المشتري والشفعة ٤ (لأنه) لأنه فى دعوى البائع بل هو (حط وفيه) أى فى قوله (ادعى بائعه أقل منه الخ) (إشارة الخ) (لم يأخذ) أى الشفعة (به) أى بالأكثر (فأنهما) أى الشفعة والبائع (يتحالفان) لوجود شرط التحالف (بعده أى القبض) من البائع لعدم النعمة (لأن البائع حينئذ اجنبى) الخ (سواء) كان البائع (قبضه) أى الثمن كله أو بعضه (أو) فى صورة (زيادته) الخ (ولو بالتجديد) أى تجديد العقد (بما وراء المحطوط) أى بما بقى بعد الحط (فتكليفه على الزيادة) أبطال حقه (أى الشفعة وهو حرام ٥ (و) فى (هيبته) أى الكل سواء كان (قبل القبض أو بعده)

٦ (فلا يصح) أى حط الكل

٧ (لكنه يصح فى حق المشتري) فلا يعطى البائع شيئاً ويأخذ الكل فى الشفعة (وقد مر) حكم الأبراء (منه) أى من المصنف يعنى فى المتن لئلا يتوهم أنه مر من الشارح المحقق (فى) باب (البيع) فى فصل لا يجوز بيع مشتر منقول الخ (أخذ) الشفعة (بمثله) أى ما شترى المشتري (وإنما قيد) مجهول أى قيدنا جانبى الشراء (بالمسلم) الخ (بقيمة)

والشفعة (فى) قدر (الثمن) لأنكاره الأقل ولا يتحالفان لاشتراط كون كل مدعى عليه وهو مفقود فى الشفعة (وبينه الشفعة) على الشراء بثمن أقل (أحق) عند الطرفين (من بينته) أى المشتري على الشراء بأكثر منه لأن الملمزم بينه الشفعة وفيه إشعار بأنه لو اختلف البائع والمشتري أو هما والشفعة فبينه البائع احق لأنها تثبت الزيادة (ولو ادعى المشتري ثمنًا و) ادعى (بائعه) أى العقار ثمنًا (أقل منه) أى من ذلك الثمن (أخذ) الشفعة العقار (بقوله) أى بالثمن الذى قاله البائع بلا يمين حال كون ذلك القول صادرا منه (قبل القبض) أى قبض البائع كل الثمن سواء كان قبض المشتري العقار أولا لأنه حط من البائع وفيه إشارة إلى أن البائع لو ادعى الأكث لم يأخذ به فأنهما يتحالفان وتبامه فى المحيط (و) أخذ الشفعة (بقول المشتري) حال كونه (بعده) أى القبض لأن البائع حينئذ اجنبى (وأخذ) الشفعة العقار (فى) صورة (حط بعض الثمن) بأن قال البائع حطت عن المشتري بعض الثمن أو وهبته منه سواء كان قبل قبضه أو بعده (أو زيادته) أى زيادة الثمن من المشتري ولو بالتجديد (بأقلهما) أى الثمنين فى الحط أخذ العقار بما وراء المحطوط لأنه التحقق باصل العقد وفى الزيادة أخذه بالثمن الأول لأنه حتى الشفعة فتكليف الزيادة أبطال حقه (وفى حط الكل) وهبته قبل القبض أو بعده (بالكل) فلا يصح فى حق الشفعة لأنه لا يلتحق باصل العقد لكنه يصح فى حق المشتري وأما الأبراء عن البعض أو الكل فقبل القبض كالهبة وأما بعده فلا يصح لافى حق الشفعة ولا فى حق المشتري وقد مر منه فى البيع (وفى الشراء) أى شراء مسلم من مسلم (بثمن مثلى) أى مكيل أو موزون أو عددى متقارب (بمثله) وإنما قيدنا بالمسلم لأنه إذا اشترى ذمى من ذمى بجم أو خنزير والشفعة مسلم فإنه أخذ بقيمة

- الحمير والخنزير (اى لا يمثلهما) (ففى)
فى بعض النسخ بالواو والفاء احسن (صورة
(عتار) بالاضافة (اشترى احد) اى رجل
(ب) قابلة (عتار كدار) اى آخر (اى
اخذ) معلوم (عتارا هو) اى ذلك العتار
(شفعته) اى مشفوع كل بقيمة الآخر وقد
مر فى العنوان ان الشفعة بالضم بمعنى المفعول
(او اخذ) مجهول فنشر على ترتيب لفظه
(بقيمة العتار الآخر) تنازع فيه الأخذان
٢ (لانه) اى الآخر (بدله) اى الاول
(بجال) بتخفيف اللام بمعنى الوقت كذا
فى الشمنى (اى اخذ بثمن حال) اشار
الى ان اخذ هنا مقدر (او فى ثمن مؤجل
طلب) اشار الى انه عطف على بجال لانه فى
قوة اخذ بجال كما مر فاعاد ما قبله (فان سكت
عنه) اى عن هذا الطلب (بعد) حلول
(الاجل فى العتار) اى الارض (شجرا فيه)
اى فى العتار ٣ (فان قيمته) اى البناء
والشجر قائما فى الارض لكنه استحق القلع (اقل
من قيمته مقلوعا) بالفعل (بقدر اجرة القلع)
فى المقلوع فقيمة المقلوع اذا نقصت منه اجرة
القلع فالباقي قيمة الشجر المستحق له لانه لو
قلع فرضا يتخرج بهذه الاجرة (فان الشفع
له ان يأخذها) اى الارض (مقلوعة غير
ثابتة) فى الارض اى بضم اجرة القلع ايضا
فقوله غير ثابتة اشارة الى ان المراد بقوله
مقلوعة هو المقلوعة بالفعل لا استحقاق القلع
٤ (يجبر) فى صورة نقصان القلع (بلا قلع)
اى من غير ضم اجرة القلع (اخذها) اى
الدار المصنوعة فيها (ما زاد) الصنع (فيها)
اى الدار ٥ (وينبش) اى يخرج
(المونى) عن الارض ٦ (وفيه) اى
فى قوله فى بيع —

الحمير والخنزير كما فى الكافى (وفى غيره) اى المثل كالعقار والحيوان
والاقبسة (بقيمة الثمن) وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كما فى
الذخيرة (ففى) صورة (عتار) كدار اشترى احد (بعتار) كدار (اخذ
كل) على المعلوم او المجهول اى اخذ كل من الشفعين عتارا هو شفعته
واخذ كل من العتارين (بقيمة) العتار (الآخر) لانه بدله (وفى)
صورة (ثمن مؤجل) اجلا معلوما فانه اذا جهل الاجل كالحصاد فالبيع فاسد
(بجال) اى اخذ بثمن حال (او) فى ثمن مؤجل (طلب) الشفع الشفعة
(فى الحال) اى فى المجلس فان سكت عنه بطلت خلافا لابي يوسف
رحمه الله (واخذ) العتار (بعد الاجل) لافى الحال (وفى بناء المشتري)
فى العتار قبل القضاء بالشفعة (و) فى (غرسه) شجرا فيه (بالثمن) اى
اخذ العتار بالثمن فى الصورتين (وقيمتها) اى بقيمة البنى والغروس
(مقلوعين) اى مستحقين للقلع فان قيمته اقل من قيمته مقلوعا بقدر
اجرة القلع اى رفع البناء والغرس كما يأتى فى القصب (او كلف
المشتري قلعهما) الا اذا كان فى القلع نقصان بالارض فان الشفع له ان
يأخذها مع قيمة البناء والاغراس مقلوعة غير ثابتة وعن ابي يوسف رحمه
الله ان الشفع يجبر بين الترك والاخذ بالثمن مع قيمة البناء والغرس
بلا قلع كما فى النهاية فلو اشترى دارا وصنعها باشياء كثيرة ثم جاء الشفع
فهو بالخيار ان شاء اخذها بالشفعة واعطاه ما زاد فيها وان شاء ترك ولو
جعل مسجدا او مقبرة ثم حضر الشفع قضى له بالشفعة وله ان ينفذ
المسجد وينبش المونى كما فى المحيط وذكر فى النظم انه لا ينفذ
المسجد وبطلت شفعته كما لا ينبش المونى (وليست) الشفعة (الا فى
بيع) صحيح للعقار موجب لخروجه عن ملك البائع من كل الوجوه فلا
شفعة فى بيع الوفاء لان حق البائع لا ينقطع رأسا كما فى قاضخان وفيه

(اشعار بثبوت البيع بأقرار البائع) لأن البيع صفة البائع يقوم به (ولو أنكره المشتري) حيث لم يقل في المبيعة
 أو في شراء صحيح ٢ (وفي) رواية (غير الأصول) أي أصول محمد كنواذرانه ورقبانه (في بيع نحو شجر) يعني أن
 التحوير (بيعا) بصيغة التثنية بقرينة أو وهما الخ (أي بيعا) مصدر (قصديا) يعني أن الظاهر أن قصدا قيد البيع لا الشفعة
 المفهومة من نحو الكلام بمعنى ليس فيهما (٩٧) كتاب الشفعة

اشعار بثبوت الشفعة بأقرار البائع بالبيع ولو أنكره المشتري كما في
 المحيط (أو هبة بعوض) مشروط في العقد مقبوض غير مشاع فإن هذه
 الهبة بيع انتهاء فيعتبر الطلب عند التقابض في ظاهر الرواية كما
 في المحيط وفي غير الأصول أنها لا تثبت في الهبة كما في فاضيلان (ولا)
 تثبت الشفعة (في) بيع نحو (شجر وثمر) من المنقولات كالبناء (بيعا)
 أو وهما (قصدا) أي بيعا قصديا فيثبت الشفعة فيهما بتبعية العقار فلو
 اشترى نخلة بارضها ففيها الشفعة تبعا للأرض بخلاف ما إذا اشترى ليقطعها
 حيث لا شفعة فيها لأنها نغلية كما في البناء والزرع كما في المحيط فالأحسن
 أن يقال ولا في نحو شجر (ولا في البيع بخيار) للبائع اتفاقا إذا البيع
 لم يخرج عن ملكه بخلاف ما إذا كان الخيار للمشتري فإنه خرج عن ملك
 البائع اتفاقا وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا شفعة في خيار المشتري وإذا
 كان الخيار لهما فلا شفعة لأجل خيار البائع كما في المحيط (الأبعد سقوطه)
 أي الخيار للبائع فإنه يثبت له الشفعة حينئذ وفيه اشعار بأنه يطلب بعد
 سقوط الخيار وقيل عند البيع والأول أصح كما في الكافي والثاني الصحيح
 كما في الهداية (ولا في البيع الفاسد) ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ
 فلو وقع فاسدا بعد ما كان صحيحا فقد بقي حق الشفعة (الأبعد سقوط
 فسخه) بالهبة أو البناء أو الغرس فإن له حق الشفعة حينئذ خلافا لهما فإنه
 لا يسقط الفسخ بالآخرين فلو باع صحيحا سقط فسخه وللشفيع أن يأخذ
 بالثمن الثاني أو بالقيمة كما في المحيط (ولا في رد خيار) أي إذا اشترى

البيع هنا مذكورا صريحا وإن استويا في
 تفرع (فيثبت الشفعة فيهما) لوبيعا (بتبعية
 العقار) وإن بيعا لآل التبعية لا يثبت فيهما الشفعة
 فحمله الشارح المحقق على ذلك ولما وردح أنه لا
 يصح في الثمر إذا لا يباع بتبعية العرصة إذ
 لا يدخل في بيع العرصة بلا ذكره وإذا ذكر
 صار مبيعا قصدا وح كان القياس أن لا تثبت
 الشفعة في الثمر لعدم التبعية لكن في الاستحسان
 تثبت لأنه صار باعتبار الاتصال وعدم ذكر
 الثمن له تبعا للعقار كالبناء في الدار فعلى
 هذا ينبغي أن يجعل قوله قصدا قيد الثبوت
 الشفعة المفهوم من نحو الكلام أي لا يثبت
 الشفعة قصدا في الشجر والثمر بدون العقار
 ولكن يثبت بتبعية قال (فالأحسن أن) يترك
 الثمر (ويقال ولا في نحو شجر) بيع قصدا
 بأفراد النعل وأما نصريح التحوير لأنه كان مرادا
 فيما قاله المصنف أيضا ثم فرع على قوله فيثبت
 الخ فقال (فلو اشترى) شجر (نخلة
 بارضها) أي معها (بخلاف ما إذا اشترى)
 قصدا (ليقطعها) الخ (ولا في البيع بخيار
 البائع) قدره صلة للخيار لكون عدم الشفعة
 في خيار البائع (اتفاقا) ثم علل عدم الشفعة
 في خيار البائع بقوله (إذ البيع) الخ
 م (بخلاف) صلة لم يخرج بدلالة قوله
 (فإنه خرج) الخ فيه الشفعة لكنه ليس
 اتفاقا كيف (وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه
 لا شفعة في خيار المشتري) أيضا (وإذا كان
 الخيار لهما) معا عطف على قوله لا شفعة في
 خيار الخ فيكون في حيز الرواية عن الإمام
 ولا إباء من حيث العبارة ولكن ليس بعطف
 على إذا كان الخيار للمشتري الخ وإن اقتضاه
 التوافق في الشرطية لا بآء الخلاف (ولا
 شفعة لأجل خيار البائع) أي من حيث أن
 فيه خيار البائع وإن كانت من حيث خيار
 المشتري إلا أن المحرم راجع على البيع

(الجلد الثالث) جامع الرموز ١٠٥

ع (وفيه) أي في قوله بعد سقوطه (اشعار بأنه) أي الشفيع (يطلب) الشفعة (بعد سقوط الخيار) لأن طلب الشفيع
 إنما يتصور بعد ثبوتها (ولو بعد القبض) أي قبض المبيع (لاحتمال الفسخ) أي فسخ البيع الفاسد من العاقدين أو
 من القاضي (فإنه لا يسقط الفسخ) أي عندهما (بالآخرين) أي البناء والغرس فتقوله خلافا بالنسبة إليهما
 ه (فلو باع) أي المشتري البيع بيعا فاسدا بيعا (صحيحا) الخ (أو بالقيمة) أي قيمته التي في نفس الأمر غ

٢ (ولو) رد (بعد القبض) الخ ٣ (بجنب عقاره) اى الوكيل (من عقار موكله) بيان ما كان (لانه يلزم منه) اى من كون الوكيل شفعيا (ابطال عمله) (٩٨) كتاب الشفعة

عقارا فسلم الشفع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار رؤية او شرط فلا شفعة للشفيع ولو بعد القبض لان الرد ليس يبيع بل فسغه (الا فى) رد بسبب (خيار عيب) بعد القبض (بلا قضاء) فان له فيه الشفعة كما لو تقايلا فلا شفعة لو رد بخيار عيب بلا قضاء قبل القبض او بقضاء قبله او بعده كما فى الزاهدى (ولا لمن) اى لوكيل (باع) ما كان بجنب عقاره من عقار موكله لانه يلزم منه ابطال عمله (او يبيع له) اى للموكل باع وكيله ما بجنب عقاره من عقار لانه باع معنى (ا ضمن الدرك) بفتحين او السكون اى الثمن عند الاستحقاق فلا شفعة لزامنه فى عقار البائع لانه كالبايع (بل) الشفعة (لن) اى لوكيل (اشترى) ما بجنب عقاره من عقار لموكله فيطلب الشفعة من الموكل (او اشترى له) اى لموكل اشترى له وكيله عقارا بجنب عقاره (ويبطلها) اى الشفعة (تسليمها) واسقاطها بان قال بلا تعيين احد اسقطت شفعتى فيها اشترى او قال لذى اليد سلمتها لك ولو قال للموكل سلمتها لك فتسليم وان كان البيع فى الموكل (بعد البيع) وان لم يعلم بوجودها (لا) يبطلها (قبله) اى البيع اذ يلزم اسقاط الحق قبل تحققه (و) يبطلها (الصالح) عنها على ما سوى المشفوع (مع بطلانه) اى الصالح فلا يجب البطلان للشفيع ليس الاحق اخذ المشفوع وانما استثنى المشفوع لانه لو صالح على بيت معين مثلا منه لم تبطل الشفعة لان الثمن مجهول فله اخذ الكل بخلاف ما اذا صالح على شىء معلوم منه كالنصف فانها تبطل (و) يبطلها (موت الشفع) قبل القضاء لا بعده فلوارثه اخذه وعليه ثمنه (لا) موت (المشتري) فلا شفع ان يأخذه ولو باعه الوصى او القاضى لبقاء السبب وهل الاتصال بالملك (و) يبطلها (بيع ما يشفع به قبل القضاء) يباع بانا فلو باع بالخيار لم تبطل (وشفع) بالضم اى اخذ بالشفعة وملك بها (حصه احد الشترين)

اى الشفع وهو البيع (بجنب عقاره) اى الموكل (من عقار) بيان ما (لانه) اى الموكل (بائع معنى) الخ (لزامنه) اى الدرك (فى عقار البائع) اى لا المشتري (بل الشفعة) فى المشتري (لن اى لوكيل) وفى المعطوف الاقنى عبارة عن الموكل كما ستطلع (ما بجنب عقاره) الوكيل (من عقار) بيان ما (لموكله) اى اشترى لاجل موكله (فيطلب) الوكيل بصيغة المضارع (الشفعة) لكونه شفعيا (من الموكل او) الشفعة لمن اى لموكل (اشترى) مجهول (له) قائم مقام فاعله وضميره الى من او معلوم وتحت مستتر راجع الى وكيل ما واللام على التقديرين للاجل وتفسير الشارح المحقق على الثانى (اى) الشفعة (لموكل اشترى له) اى لاجله (وكيله) من شريك (عقارا) له شريك آخر (بجنب عقاره) اى الموكل فكانه مشتر معنى فلم يشتري الشفعة فى مشتراه لا للبائع فى مبيعه وفائدته دفع اخذ الشريك الاخر كل المشتري فيقسم على عدد رؤسهما (تسليمها) اى تسليم الشفع الشفعة (فيما اشترى) اى المشتري (وان لم يعلم) الشفع (بوجودها) اى بثبوت الشفعة (لا) يبطلها (تسليمها) (قبله) الخ (عنها) اى الشفعة (على ما) صلة الصالح (سوى) الدار (المشفوع) عم (وانما استثنى المشفوع) من المصالح عليه حيث قال سوى الخ (منه) اى من المشفوع (لان الثمن) اى ثمن المشفوع (مجهول) فثمن البيت منه ايضا مجهول (اخذ الكل) اى كل المشفوع (فانها) اى الشفعة (تبطل) الخ (قبل القضاء) بالشفعة (فلوارثه) اى الشفع (اخذه) اى المشفوع (وعليه) اى الوارث (ثمنه) للمشتري (بالملك) اى ملك الشفع (بيع) الشفع (ما يشفع به) اى بسببه من عقاره (وشفع بالضم) اى فى الشين وكسر الفاء المشدد على انه ماض مجهول ولو خفف يكون من لغة الفقهاء كما اسلف فى صدر الكتاب (اى اخذ) الشفع بالشفعة (وملك بها) يعنى ليس معنى شفع مجرد صحة الحكم بجواز الشفعة للشفيع كما هو نصيب احد الخ وهذا هو معنى

اى المتبادر من الصيغة فلا عدول عن عبارة الهداية من ان للشفيع ان يأخذ نصيبه كلام ابى المكارم الى الظن فيما بعد ويأتى تفصيله —

(أحد المشترين) بصيغة التثنية ويجوز الجمع أيضا (لانه ليس) علة التثني ويجوز ان يكون علة تفسيره بالمعنى المذكور (في اخذها) اي حصة احدى احدى (ضرر عيب الشركة) اما للبائع فظاهر لانه باع ملكه كلا من المشترين فلو اخذ الشفيع يأخذ حصة احدى لا ضرر له للبائع وكذا بالنسبة الى المشتري لان الشفيع يكون شريكا للمشتري الاخر وقد التزم هو الشركة من اول الامر فلا اضرار ضرر من الشفيع ٢ (وفيه) اي في قول المصنف وشفيع على تفسير الشارح المحقق بلاحظة تعليقه المذكور (ايما) حتى لو قال ويأخذ الشفيع حصة الخ لكان صريحا (الى ان الشفيع لم يأخذ نصيب احدى قبل القبض) اي قبل قبض المشترين حصتهم من الدار من البائع لانه متى اخذ قبل القبض يأخذ من يد البائع فينخرر البائع بتفريق اليد بخلاف ما بعد القبض فانه لم يبق بعده يد للبائع فيقع التملك حينئذ على المشتري لا على البائع كما في الاول فيأخذ من يد المشتري كل حصته فلا تفريق ليد و شركة المشتري الاخر ليس من جهة الشفيع بل هو كان اشترى كذلك راضيا بالشركة ٣ (وهذا) اي عدم تمكن الشفيع من الاخذ قبل القبض (اذا لم يؤد الشفيع والمشتري) الاخر معا حتى لو نقد الشفيع ما عليه ليس له ذلك ما لم ينقد المشتري الاخر ما عليه (الثمن للبائع والا) اي ان ادبا معا ما عليهما (فيأخذ) قبل القبض ثم ايد المومى اليه المذكور برواية القدوري فقال (و) روى (عنهم) اي الشفيع (لم يأخذ) مطلقا سواء ادى او لم يؤد (الا بعد القبض و) في صيغة التثنية او الجمع ايما (الى ان المشتري) بالكسر (لو لم يتعدد لم يأخذ) اي الشفيع (بعض عقار البائع لضرر الشركة) على البائع (وذا بلا خلاف) يشير الى ان

كتاب الشفعة (٩٩) في الاول خلافا (عن اصحابنا) حيث لم يفرض بعضهم فيه (ومن الظن) من ابي المكارم الاظهر فاء التفريع على التفسير المذكور لشفيع وانقل لك كل عبارة ابي المكارم على نظم ثم اشرحه كلمة كلمة وهي (اي المصنف) قد وافق عبارة الوقاية و (عدل عن عبارة الهداية والكافي) وهي ان (للشفيع ان يأخذ نصيب احدى المشترين ولعل وجهه) اي العدول (صحة الحكم بجواز الشفعة سواء كان قبل قبض المشتري) مطلقا ومن غير خلاف (او بعده) عكس هنا ترتيب ابي المكارم وهو سواء كان بعد قبض المشتري او قبله مطلقا ومن غير خلاف واما جواز اخذ المبيع فليس كذلك اذ هو قبل قبض المشترين مشروط بنقد الشفيع والمشتري الثمن كافي المشترين وايضا روى الحسن عن ابي حنيفة رحمهما الله انه لا يجوز الاخذ قبل القبض

اي نصيب بعض جماعة اشتروا عقار احد صفقة واحدة كما شفيع حصة كلهم لانه ليس في اخذها ضرر عيب الشركة وفيه ايما الى ان الشفيع لم يأخذ نصيب احدى قبل القبض وهذا اذا لم يؤد الشفيع والمشتري الثمن والا فيأخذ وعندهم انه لم يأخذ الا بعد القبض والاول الصحيح كما في الهداية وغيره والى ان المشتري لو لم يتعدد لم يأخذ بعض عقار البائع لضرر الشركة وذا بلا خلاف عن اصحابنا كما في الذخيرة ومن الظن ان المص عدل عن عبارة الهداية والكافي وللشفيع ان يأخذ نصيب احد المشترين ولعل وجهه صحة الحكم بجواز الشفعة سواء كان قبل قبض المشتري

* ١٠٥

البائع والاول هو الصحيح ولما كان الاخذ قبله مشروطا بنقد الثمن ذكر في الكافي ان المسئلة مأولة بها اذا كان الثمن منفودا او معنى ان يأخذ ان يتملكه بالشفعة ولا يخفى ان التأويل الاول يوهم ان الاخذ بعد القبض ايضا مشروط بنقد الثمن وليس كذلك وقد ظهر بما ذكرنا فساد ما ذكر بعض الشارحين في بيان عبارة المصنف من انه لا فرق في هذا بين ما قبل القبض وبعده في الصحيح وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز الاخذ قبل الاخذ انتهي كلام ابي المكارم فقوله صحة الحكم اي صحة مجرد الحكم بجواز الشفعة كما هو التبادر من عبارة المصنف شفيع الخ وقوله مطلقا قيد القيد كما او ماناك بمعنى سواء كان نقد الثمن اولا بقرينة المقابلة بقوله واما جواز اخذ المبيع كما هو مفاد عبارة الهداية فظهر لك الفرق بين العبارتين على فهمه وقوله فليس كذلك اي مثل الحكم بجواز الشفعة الخ في ان الاخذ قبله مطلقا هناك اذ هو اي جواز اخذ المبيع قبل قبض المشترين مشروط بنقد الشفيع والمشتري الثمن وقوله كافي المشترين عبارة الهداية بمنزلة احدى المشترين في الكفاية يعني ان احدى المشترين اذا نقد ما عليه من الثمن ليس له ان يقبض نصيبه من الدار حتى يؤدي المشترين كلهم جميع ما عليهم من الثمن كذلك الشفيع ليس له ان يأخذ نصيب احدى اذا نقد ما عليه من الثمن بمحضه حتى يؤدي المشترين كلهم ما عليهم من الثمن لئلا يلزم تفريق اليد على البائع وقوله وايضا اي كافي على احدى المشترين دليل نقل على انه ليس كذلك وهو ما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمهما الله انه لا يجوز وقوله مطلقا اي سواء كان نقد الثمن اولا وقوله والاول وهو ان اخذ المبيع قبل القبض مشروط بنقد الثمن من الشفيع والمشتري وقوله ذكر في الكافي جواب لما وقوله او معنى عطف على المسئلة اي او ان معنى ان يأخذ اي معنى عبارة الهداية ان يتملكه بالشفعة معناه لا الاخذ بالفعل يفهم من هذا الكلام ان قول الشارح المحقق في مقام التفسير وملك بها اشارة الى تأويل عبارة الهداية وارجاعها الى عبارة المصنف كما ان قوله اخذ بالشفعة اشارة

- الى تأويل عبارة المصنف وارجاعها الى عبارة الهداية فعلى كلا التقديرين لا عدول وهو المدعى الا ان الظاهر على هذا التقدير او ملك بها بكلمة او وقوله وقد ظهر بما ذكرنا من الفرق بين عبارة الهداية وعبارة المصنف بان الثاني عام من بعد القبض وقبله مطلقا دون الاول فانه قبل القبض مشروط بالنقد فالاولى في بيان ما ذكر بعض الشارحين وهو البرجندى ومولا فخر الدين ان يقول من انه بمعنى اخذ بالشفعة ولا فرق في هذا اى في جواز اخذ الشفيع بالشفعة حصه اقدم بين ما قبل القبض وما بعده وقد عرفت انه قبله مشروط بنقد الثمن ولعل قوله فتنبه اشارة الى هذا الاولى وقوله وروى الحسن الخ لا شك انه مكرر هذا شرح كلام ابي المكارم ثم قال الشارح المحقق (فتأمل) تجد وجه كونه ظنا من انه لا عدول لان احدى العبارتين (١٠٠) كتاب الشفعة

او بعده فتأمل (لا) يشفع حصه (احد الباعة) اى الباعين عقارهم للضرر على المشتري وفيه اشعار بانه يأخذ حصه كلهم وعندهم انه يأخذ حصته قبل القبض واعلم انه اذا طلب الحصه فهو على شفعة في الباقي وقيل بطلت واذا اشترى دارين او فريتين شفعة والشفيع واحد لا يشفع احدهما وان كانت بالشرق والاخرى بالغرب فيشفعهما او يتركهما كما في الخزانة (فان سلم) الشفيع (شراء زيد) بان اخبر ان المشتري زيد (فظهر شراء غيره) عمرو (او) سلم (الشراء بالف) من الدراهم (فظهر) انه اشترى (باقل) منها لا تسقط شفيعته لانه استكثر فان ظهر انه باكثر تسقط (او) ظهر انه اشترى (بمثل) اى مكيل او موزون او عددي متقارب قيمته اقل او اكثر (لا تسقط) شفيعته فان ظهر انه اشترى بدنانير قيمته الفى لم تسقط كما قال الطرفان على ما في الاسرار او قال ابو حنيفة وزفر رحمهما الله وتسقط عند ابي يوسف رحمه الله بناء على انهما جنسان او جنس كما في الذخيرة وغيره فمن عدم التتبع ظن معتمدا على الكافي والهداية ان في اطلاق التلى تساهلا (لا) لعدم سقوط الشفعة فتسقط (ان) سلم الشراء بالف (ثم) ظهر انه اشترى (بقيى قيمته الفى او اكثر) فلا تسقط ان ظهر انه باقل وفى الاكتفاء اشعار بانه يكره الحيلة لدفع الشفعة قبل الثبوت بنحو ان يجعل

قد رجع الى الاخرى ومن الائمة المذكور (ولا يشفع) هذا ايضا بالتأويل المذكور لانه نفية (احد الباعة) جمع البائع مكسرا ٢ (وفيه) اى في التقييد باحد الخ (اشعار) الخ (وان كانت) اى احدى الدارين (بالشرق) الخ (عمرو) عطف بيان الغير ٣ (او) كما (قال) عطف على قال الطرفان يعنى خلاى في ان عدم السقوط في هذه الصورة مذهب الطرفين او ما قال به (ابو حنيفة وزفر رحمهما الله) وقوله (وتسقط عند ابي يوسف رحمه الله) عطف ومقابل لقوله لم تسقط الخ ثم علل هذين المتقابلين على ترتيب اللف (بناء على انهما) اى الدراهم والدنانير (جنسان) فلا يسقط (او) هما (جنس) واحد فيسقط ٤ (فمن عدم التتبع) كلمة من متعلق بقوله (ظن) ماض مجهول والتفريع على قوله فان ظهر انه اشترى بدنانير قيمته الفى لم تسقط كما قال الطرفان الخ وسيظهر حال كون الظان (معتمدا) الخ (ان) الخ مع اسمه وخبره قائم مقام فاعل ظن قال ابو المكارم وفي اطلاق التلى تساهل لما في الكافي والهداية انه لو ظهر انه كان بدنانير قيمتها الفى او اكثر صح التسليم وبطل الشفعة لا اتحاد الدراهم والدنانير في جنس الثمنية وكلامنا في الثمن ولذا يكمل نصاب احدهما بالآخر ويأخذ دنانير مديونه بالدراهم مع انه ليس له الا ان يأخذ جنس حقه وقال زفر رحمه الله لا تسقط شفيعته لانها جنسان بدلالة حل التفاضل انتهى والشارح المحقق نسب القول بالتساهل الى الظان لانه صح اطلاق التلى بما نقل عن الاسرار

من مذهب الطرفين او هو مذهب ابي حنيفة وزفر رحمهما الله فبينهما مخالفة اخرى وهى ان ما نسبته الشارح المحقق الى ابي يوسف رحمه الله نسبته ابو المكارم الى زفر كما رأيت (لا يعدم) اى الشفيع من الاعدام ولما حمل المتن على نفي النفي اورد حاصله بنفى الاعدام ثم فرغ عليه قوله فتسقط الخ

هـ (وفى الاكتفاء) اى بذكر عدة من مسائل سقوط الشفعة وعدم سقوطها ولم يذكر بعدها مسألة عدم كراهة الحيلة لدفع الشفعة كما هو مذهب ابي يوسف رحمه الله (اشعار بانه يكره الحيلة لدفع الشفعة قبل الثبوت) اى ثبوت الشفعة (بنحو) صلة الحيلة (ان يجعل) المشتري -

- (الثمن) الخ (فانه لا يحكم) في هذه الصورة

(بها) اي بالشفعة للشفيع (للجهالة) الخ
٢ (وقال ابو يوسف انها) اي الحيلة قبل
الثبوت (لم تذكره وتكره بعد الثبوت بان
يقول) بيان الحيلة بعده (للشفيع) اي لمن
ثبت له (الشفعة) (اشتره) بكسر الراء صيغة
امر والضمير راجع الى العتق مثلاً (بما اخذت
فقال الشفيع اشتره) بصيغة التكلم المضارع
فيهذا الكلام يبطال شفעתه فالشفيء خدعه
(وقيل) عند ابي يوسف رحمه الله (لا تكرر
ولو بعد الثبوت بقرينة المقابلة

٣ (وتشنع المصنف) في شرحه (في ذلك)
اي في تجويز الحيلة لدفع الشفعة (وقد ايدى)
اي كون ابي يوسف اعلى مكاناً وارفح شأناً
(ما) اي قصة (صح) ثبوته (عندنا) من
(ان افضل) الخ حال كونه (زينا) اي
زينة (للملة والدين) فيه اشارة الى ان عليه
زين الدين وكنيته (ابا بكر التاييادي) الخ
٤ (ان ماجوزه ابو يوسف رحمه الله) من الحيل
والاحكام (حق اوصدق) شك من الراوى
٥ (وانما اورد مسئلة اسقاط) الاولى سقوط
(الشفعة) وهى قوله لان سلم الشراء بالف
الخ (في آخر الكتاب اشارة الى حسن الاختتام)
كانه يومى الى انه سقط الاشتغال بمسائل
الشفعة وختم الكلام (كما هو) اي ايراد
ما يشير الى حسن الاختتام في آخر الكلام
(شأن اولى الالباب) من علماء ما في علم
البديع من الالقاب

٦ كتاب في شرح رموز (كتاب القسمة
عقبه بالشفعة) اي اوردته في عقب الشفعة اعلم ان في
كتاب الايمان والبيع والشفعة ادخل الباع في صلة
عقب على التأخر وهو الظاهر وفي كتاب
القسمة والهبة والاجارة ادخل على المتقدم
ولعله مبنى على استعمال العرب وما في كتاب
العتاق محتمل بينهما كما رأيت وكذا في كل
كتاب يأتي ادخل في بعضها على المتقدم وفي
اكثرها على التأخر فلا تغفل (لجوازاها)
اي الشفعة (ووجوب القسمة في الجملة) اي
ولو في بعض الصور والوجوب اعلى من

الجواز (بالكسر) اي في الفاء (من الاقتسام) من الافتعال (او) من (التقسيم) من باب التفعيل (ان يكون) اي
القسمة كالكتبة (مصدر قسمه بالفتح) المخفف في السين اي (جزأه) بالتشديد اي جعله جزءاً جزءاً (اي تميز حق كل)
بالاضافة (مما يتولى صاحبه) بالرفع فاعل (اثباته) بالنصب مفعول والضمير ان للموصول —

الثمن مجهولاً كما اذا باع بدرهم معلومة وفاوس غير معلومة فانه لا يحكم
بها للجهالة وهذا اعنى الكراهة عند محمد رحمه الله وقال ابو يوسف
رحمه الله انها لم تذكره وتكره بعد الثبوت بان يقول المشتري للشفيع
اشتره منى بما اخذت فقال الشفيع اشتره وقيل لا تكرر كما في المحيط وذكر
في الواقعات والكبرى والنصاب والمضمرات انها تكرر بعد الثبوت بالاتفاق
واما قبله فلا بأس وهو المختار وكذا الحيلة في دفع الربا بان باع مائة
درهم وفلساً بمائة وعشرين درهماً وكذا في منع وجوب الزكاة بان باع
السائمة بغيرها قبل الحول وتشنع المصنف وغيره في ذلك على الامام ابي
يوسف رحمه الله في غاية الشناعة فانه اعلى مكاناً وارفح شأناً ان يطعن
عليه احد وقد ايدى ما صح عندنا ان افضل العلماء في زمانه واكمال العرفاء
في اوانه زين الملة والدين ابا بكر التاييادي قد رأى في المنام ان شافى
المذهب قال في مجلس النبى صلى الله عليه وسلم ان ابا يوسف رحمه
الله جوز حيلة في اسقاط الزكاة فقال صلى الله عليه وسلم ان ما جوز
ابو يوسف رحمه الله حق او صدق وانما اورد مسئلة اسقاط الشفعة في
آخر الكتاب اشارة الى حسن الاختتام كما هو شأن اولى الالباب

كتاب القسمة

عقبه بالشفعة مع اشتغال كل على المبادلة ترقياً من الأدنى الى الأعلى
لجوازاها ووجوب القسمة في الجملة (هى) اي القسمة بالكسر لغة من
الاقتسام كما في المغرب وغيره او التقسيم كما في القاموس لكن الانسب
بما يأتي من لفظ القاسم ان يكون مصدر قسمه بالفتح اي جزأه كما في
المقدمة وعرفا (تعيين الحق) اي تمييز حق كل مما يتولى صاحبه اثباته

و (من المال) بيانه وكلمة من بيان الحق (فيخرج) من التعريف (تعين) القاضي او الورثة (الديون) اي ديون الميت من تركته للغرماء لانه لا يتولى اثباته ولا اسقاطه (في المالية) في قيمة الاموال لا في حق التوبة في الاعيان

٢ (وفيه) اي في قوله الشافع (اذا ما اجتمع لكل) من الشركاء (كان بعضه له) اي لكل (وبعضه لصاحبه) اي لصاحب كل ورفيقه

٣ (وغلب) بالتخفيف كقوله (اي رجح) من الرجحان معلوم (من) بين (معنى) القسمة ويجوز تشديد لام (غلب) وضم غينه على المجهول فكذا رجح (اي الاعطاء من الجانبين) ملكهما الى الآخر كما في البيع غواص البحرين

٤ (وفيه) اي في قوله فيأخذ كل شريك الخ دون ان يقول فيعطى كل شريك الخ (على القسمة فيه) اي في المثلى (الا اذا كان المثلى من جنس واحد) لاعتمال تحقق الربا فللقاضي ان يقسم ويسوى (يرزق) مجهول (اي يوصل الله تعالى) يعني ان فاعل المجهول هو الله تعالى حذف معلوميته (يجىء) اي يوضع في (بيت المال)

٥ (بالكسر) اي في السين محققا (ويجوز التشديد) في الكسر

٦ (والكلام) اي قوله وان نصب باجر الخ (مشير الى ان للقاضي) لو لم يرزق من بيت المال (القسمة) الخ (بل للكتابة) اي كتابة خط الوثيقة مثلا -

واسقاطه من المال فيخرج تعين الديون ولو قال تعين الملك لم يشك بالمهاية فان الحق يستعمل غالبا في المالية (الشافع) اي المشترك بين الاثنين فصاعدا قبل ذلك التعيين وفيه اشعار بان القسمة تتضمن معنى الافراز والمبادلة فان ما اجتمع لكل كان بعضه له وبعضه لصاحبه فباعثار الاول افراز وبالثاني مبادلة الا ان احدهما راجع في بعض المواد واثار اليه فقال (وغلب فيها) اي رجح من معنى القسمة ويجوز تشديد غلب (الافراز) اي التمييز المحض (في المثلى) اي المكييل والموزون والمعدود المتقارب لعدم التفاوت بين ابعاضه (و) غلب فيها (المبادلة) اي الاعطاء من الجانبين (في غيره) اي غير المثلى من العقار وسائر التقولات للتفاوت بين ابعاضه فاذا كان كذلك (فيأخذ كل شريك) من آخر (حصته بغية صاحبه) وان لم يرض به ويبيع كل نصيبه مراجعة (ثم) اي في المثلى وفيه اشعار بان القاضي لا يجبر احدا منهم على القسمة فيه الا اذا كان المثلى من جنس واحد (لا) يأخذ بغية صاحبه ولا يبيع مراجعة لانه ليس عين حقه (هنا) اي في غير المثلى (ونصب) للامام (نصب قاسم يرزق) اي يوصل الله تعالى رزقا هو ما ينفع به (من) مال يجىء الى (بيت المال) المعهود اي مكان معد لال الخراج وغيره مما اخذ من الكفار كالجزية وصدقة بنى تغلب فلا يرزق من بيوت الاموال الثلاثة الباقية كبيت مال الذكوة وغيره الا بطريق الغرض (لنقسم) المال بالكسر ويجوز التشديد (بلا اجر) على المتقاسمين (وان نصب) الامام قاسما (باجر) عليهم مقدر غير زائد على اجر المثل (صح) ذلك النص لان النفع لهم والكلام مشير الى ان للقاضي القسمة واخذها الاجرة لكنه غير مستحب كما في الهداية لكن في الخلاصة انه لم يأخذ للقسمة بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو المختار (وهو) اي اجر القاسم عنده ينقسم

(على عدد الرؤس) أى رؤس المتقاسمين وعندهما على قدر انصباهم
والاول الصحيح فان العتود عليه هو التمييز لا غير كما فى المضمرات
وعنه ان الاجر على الطالب للقسمة دون المنتفع عنها والاطلاق مشعر
بان اجر الكيل والوزن على هذا الخلاف والاصح انه على قدر الانصاء
بلا خلاف كما فى المبسوط (ويجب كونه) أى القاسم (عدلا) أى متقيا
وانما خالف الهداية فى تركه الامين لشموله اياه (عالما بها) أى بكيفية
القسمة لانها من جنس عمل القضاء كما فى الهداية وفى التعليل اشعار بان
هذين الامرين غير واجبين فيما كما انهما غير واجبين فى القضاء على
ما ذكره ثمه فارىد بالوجوب الوجوب العرفى الذى مرجعه الى الاولوية
كما اشار اليه الاختيار وخزانة المفتين (ولا يعين) من جهة امام قاسم
(واحد) ولو بلا اجر منهم لضيق الامر عليهم كما اشار اليه المص وتبعه
بعض لكنه خلاف ما مر انه صح نصب احد باجر فالأولى ان يقول ولا
يجبرون على واحد فيصير المعنى ولا يجبرهم ان يستأجروا فاسما لانه
لا يجبر على العقد كما فى الهداية والكافى وغيرهما وفيه اشعار بان يعين
اثنان فصاعدا الا اذا اشتركوا كما قال (ولا يشترك القسام) بالضم جمع
القاسم والمعنى لا يشترك القاسمين ان يشتركوا فى الاجر فيامر كلا بالانفراد
فى ذلك والا فقد يتفقون على الاجر الزائد (وقسم) المال بين الشركاء
(بطلب احدىهم) القسمة (ان انتفع كل) منهم (بحصته) بعد القسمة
كما اذا كان القسوم بينين كبيرين متساويين (و) قسم (بطلب صاحب) المال
(الكثير) أى المنتفع به وان ابنى صاحب القليل (فقط) فلا يقسم بطلب صاحب القليل
مع ابناء صاحب الكثير (ان لم ينتفع) بحصة (الآخر) صاحب القليل (لقلته حصته)
والاخصر وقسم بطلب المنتفع بحصته ولو واحدا وقيل بطلب غير المنتفع
وقيل بطلب كل منهما والاول اصح كما فى الهداية وغيره والاخير اصح

-(هو التميز) وهو مستولا يختلف باختلاف الانصاء
(والاطلاق) أى اطلاق قوله وهو على عدد الخ (غ)

٢ (على هذا الخلاف) أى على عدد رؤسهم
او على قدر انصباهم لان المؤثر على قدرها
٣ (وانما خالف) المصنف (الهداية فى
تركه) أى المصنف (الامين) أى لم يقل
عدلا امينا (لشموله) أى العدل (اياه)
أى الامين (لانها) أى القسمة (من جنس عمل
القضاء) يعنى وان لم يكن من شرائطه فظهر
الاشعار الا فى بقوله (وفى التعليل) أى
تعليل الهداية (اشعار بان هذين الامرين)
أى العدل والعلم (غير واجبين) لانه انما
يدل على انهما لو انتفيا انتفى عمل القضاء لشرطه
بناء (على ما ذكره) أى المصنف والهداية
ايضا (ثمه) أى فى كتاب القضاء فالقول
بوجوبهما كما ترى (ف) لا بد من ان (اريد
بالوجوب) الخ (كما اشار اليه) أى الى ان المراد
العرفى ومرجعه الى الاولوية صاحب (الاختيار
وخزانة) الخ (لضيق) القضاء (الامر عليهم)
أى الفقراء (اليه) أى عدم التعيين (المص)
فى شرحه (لكنه) أى عدم التعيين (خلاف
ما مر) من (انه صح نصب احد باجر) فانه
يفهم منه جواز التعيين
ع (فالاولى) بدل قوله ولا يعين الخ (ان يقول
ولا يجبرون على واحد فيصير المعنى) أى معنى
ولا يجبرون على واحد (ولا يجبرهم) الحاكم (ان
يستأجروا) فاسما (لانه لا يجبر على) اصل
(العقد) يعنى نفى الجبر باعتباره
ه (وفيه) أى فى قيد واحد (اشعار) بانه
يجوز (ان يعين اثنان) الخ (الا اذا
اشتركوا) أى ولا يشترك على اشتراكهم بقرينة
قوله (كما قال) الخ حيث فسره بقوله (والمعنى)
الخ فتأمل (فى ذلك) أى فى اخذ الاجرة
(ان لم ينتفع) مجهول بقرينة تقدير (بحصة
الآخر) هو (صاحب القليل) الخ (بطلب
المنتفع) بالكسر (والاول) أى صاحب الكثير
(اصح والاخير) أى الثالث وهو القسمة
بطلب كل منهما (اصح) -

- (وعليه الفتوى ولم يقسم الا بطلبهم ان
تضرر) الخ والقاسم اعم من ان يكون انفسهم
اولا هـ رواية (وفي رواية) اخرى (يقسم
القاضي بطلبهم بينهم) اي بين المتضررين
لان فيه نوع الزام وهو من القاضي
٢ (وفيه) اي في المتن او في قوله وفي
رواية الخ (اشعار بانهم) اي المتضررين
(لو اقتسموا انفسهم جاز قسمة جمع) مفعول
مطلق نوعي الا يقسم الجنسان وهو اشارة
الى ان الجنسان عطفي على مرفوع لم
يقسم او على لم يقسم بتقدير يقسم فهو
يقتضى ان يكون لم يقسم مجهولا والاو
ركبك لانه يلزم طرح حرف الجمع والايلازم
نفي النفي فيكون المسئلة على خلاف الواقع
نحذف الفعل اسلم وقوله (بان تجمع) بيان
لهذا المنفى (في جنس واحد) ظرف تجمع
واذا كان كذلك (فيقسمان) بنوع آخر
هو (قسمة فرد) الخ ٣ (اسما) اي صورة
(بدونه) اي شيء آخر (وقيل يقسم الصغير)
لا الكبير (منها) اي الجواهر (وقيل) يقسم
(المعتمد الجنس) ع (وفيه) اي فيما في
الهداية (اشعار بانه لا يقسم) اذا كان بين
الشخصين (الدرة الواحدة) لانه لا يقال
له المعتمد الجنس لكونها واحدة ولا صغير
ويحتمل ان يكون الاشعار في المتن في قوله
والرقيق كما يقتضيه التعليل بقوله (لانه لا
يقسم ما يحتاج) الخ ٥ (يضره) صفة شق
وما عطف عليه ٦ (والقناة) ما صنع تحت
الارض من مجرى الماء يقال له كاري (التي
ليس معها) اي مع هذه الاربعة (ارض)
حتى يقسم بتبعيتها (الا اذا كان لبعض من)
الشركاء (طريق آخر) فيقابل به (الارضاهم
قسمة الجنسين) الخ مفعول الرضاء واشارة
الى ان الاستثناء متعلق بكل الاربعة (فانها) اي
الاربعة المذكورة (تقسم) لورضوا (ودور) مبتدأ
(او افرجة) جمع قراح الارض اليابس بلا
ماء (مشتركة) صفة المبتدأ والخبر قوله (قسم
كل) قدره في الاول وجعل المذكور خبرا
الاخير كما هو مرضى الشارح المحقق في
امثاله اي قسم كل على حدة (عند ابي حنيفة
رحمه الله) الخ

كما في الاختيار وغيره واليه ذهب اصحابنا وعليه الفتوى كما في المضمرات
وغيره (ولا يقسم الا بطلبهم) ورضاهم (ان تضرر كل) منهم (للقلة)
وعدم المنفعة بالحصه وفي رواية يقسم القاضي بينهم وفيه اشعار بانهم لو
اقتسموا انفسهم جاز كما في المحيط (ولا) يقسم (الجنسان) المختلفان
اسما ومعنى قسمة جمع بان تجمع حصه احد في جنس واحد وحصه الاخر
في الاخر لفحش التفاوت فيقسمان قسمة فرد بان يقسم كل جنس بانفراده
فلو كان المقسوم ابلا وغنما مثلا لم يجمع نصيب احد من الوارثين في
الابل خاصة ونصيب الاخر منهما في الغنم خاصة بل يقسم الابل بينهما
ثم الغنم كذلك وعلى هذا المكييل والموزون وتبر الذهب والفضة وتبر
التحاس والحديد (والرقيق) ونحوه مما هو جنس واحد اسما واجناسا
مختلفة معنى فلا يقسم عنده قسمة جمع الا اذا كان معه شيء آخر كالعروض
واما عندهما فليل يقسم بدونه وقيل الرأي فيه الى القاضي واذا كانوا
ذكورا واناثا لا يقسم في قولهم كما في قاضخان (والجواهر) والحلى
كالؤلؤ والياقوت والزبرجد وقيل يقسم الصغير منها وقيل للمعتمد الجنس
كما في الهداية وفيه اشعار بانه لا يقسم الدرة الواحدة لانه لا يقسم ما
يحتاج في قسمته الى كسر او قطع او شق يضره كما في المحيط والجواهر
كل حجر يستخرج منه ما ينتفع به كما في القاموس (والحمام) ونحوه مما
في تقسيمه ضرر كالرعي والجدار بين الدارين والبيت الصغير والباب
والحشب والقميص وكذا القناة والبئر والعين والنهر التي ليست معها
ارض ولا يقسم الطريق الا اذا كان لبعض طريق آخر وتماه في المحيط
(الا برضاهم) قسمة الجنسين والرقيق والجواهر والحمام فانها تقسم لان
الحق لهم (ودور) او افرجة او كروم (مشتركة) ولو في مصر قسم كل عند ابي حنيفة
رحمه الله وهو الصحيح كما في المضمرات وهذا قسمة فرد لا قسمة جمع

وقيل

٧ (وهذا) اي ما عند (قسمة فرد لا قسمة جمع) والفرق بينهما يظهر فيما له ابعاض وافراد ففي قسمة الفرد
يتعدد القسمة بحسب الافراد بان يقسم كل فرد على حدة وفي قسمة الجمع القسمة واحدة بان يجمع الافراد ويجعل
في حكم شيء واحد فيقسم مرة واحدة فقط

- (وقيل هذا) اى قول الامام لا قسمة جمع (نفى الاولوية لانفى الجواز) اى الاولى ان لا يقسم نحو دور مشتركة قسمة جمع وان جازت (وقالوا ان كانت) اى الدور (فى مصر واحد) الخ فالوصل المذكور فى مذهب الامام رد لما قالوا الخ (قسمة فرد عند ابي يوسف رحمه الله) كالامام ولهذا لم يقل خلافا لهما بل وقالوا الخ (وقيل هو) اى محمد (مع ابي يوسف رحمه الله) فى القول بان فيهما قسمة (١٠٥) كتاب القسمة

فرد ويحتمل على بعد بان محمدا فى قوله قسمة جمع مع ابي يوسف رحمه الله لا وحده فعلى هذا يصح خلافا لهما مطردا

٢ (وفيه) اى فى تخصيص الدار بالذكر بدون ذكر المنازل والبيوت (اشعار بان المنازل والبيوت ليست كالدار فان المنازل ان تلازمت) بعضها ببعض يكون فى حكم شىء واحد وقسمة فرد (كدار واحد (والا) تلازمت بل تباينت وانفصلت (فقسمة جمع) فليست كالدار على الاطلاق ففائدة الاشعار فيه (و) الحال ان (البيوت) فالواو للحال لا للعطف على المنازل الخ فسلم اشعار المتن بالنسبة الى المنازل واعترض عليه بالنسبة الى البيوت فأتى بالجملة الحالية كما هو عادته فى مثله فقال (والبيوت تقسم قسمة فرد) كالدار لا قسمة جمع حتى يصح الاشعار وبها حررنا فى هذا المقام من الفرق بين القسمتين ومن تطبيق الاشعار صحة وغير صحة اندفع ما كتب الرومى فى بيان مرام هذا الكلام ولا ارى انه يليق نقله بين الكرام (غير مبنية) اى لا فيها بناء (والبناء) اى الدار او الحانوت (اوفى حكمها) كالدار والحانوت (٣ (فلواكتفى) المصنف عن بيان احكام هذه الثلاثة (بما سبق من قوله ولا الجنس) لكونها داخله فيه (لكان اخصر) وانسب بغرض الكتاب

ع (بلا قضاء) طرفى صحت (فانها) اى القسمة عند وجود الصغير (ثم من نصبه القاضى) وصياله (فمن الظن انها) اى القسمة عند الصغير (لانصح الابامر القاضى) لقصور الولاية انتهى ولو كان مراده بامر القاضى من له امر الشرع واذنه لانه لا قاضى اعلى من الشرع لشمل الولي والوصى من المورث او القاضى فلا ظن

ه (وفيه) اى فى قيد (ارثه اشعار) لانه دعوى نوع ملك (بانه اذا ادعوا ملكه) اى النقل (او شرائه قسم بينهم) ايضا (بمجرد الاقرار

(القسم) الواو من المتن لعطف (عقار) على نقل فلفظ قسم من الشارح المحقق اعادة لما قبل المعطوف عليه (بمجرد الاقرار وعنه) اى الامام فى العقار (لا يقسم) بمجرد (الابالبينة على الشراء) الخ (على رواية المبسوط) ظرف قسم بمجرد الاقرار (وسأنى رواية الجامع) اى الصغير بقوله ولا ان يرهنوا انه معهم حتى يرهنوا انه ملك لهم وأشار اليه هناك بقوله كما فى الجامع الصغير (فان ادعوا ارثه) اى بينوا سبب الملك —

وقيل هذا نفى الاولوية لانفى الجواز وقالوا ان كانت فى مصر واحد فالرأى الى القاضى فى القسمتين وفى مصرين يقسم قسمة فرد عند ابي يوسف رحمه الله وقسمة جمع عند محمد رحمه الله وقيل هو مع ابي يوسف رحمه الله وفيه اشعار بان المنازل والبيوت ليست كالدار فان المنازل اذا تلازمت فقسمة فرد والافسمة جمع والبيوت تقسم قسمة فرد كما فى المحيط (اودار وضيفة) اى عرصة غير مبنية (اودار وحانوت) اى دكان (قسم كل) من الدور المشتركة او الدار والضيفة او الدار والحانوت (وحدها) اى قسمة فرد فيقسم العرصة بالذراع والبناء بالقيمة لانها اجناس مختلفة اوفى حكمها فلواكتفى بما سبق من قوله ولا الجنس لكان اخصر (وصحت) القسمة (بالتراضى) اى اشتراك الشركاء فى الرضاء بلا قضاء لان الحق لهم (الا عند صغير احدهم) فانها لا تصح الا ان يقسم وصيه او وليه ثم من نصبه القاضى كما فى الاختيار فمن الظن انها لا تصح الا بامر القاضى (وقسم) بمجرد الاقرار اتفاقا (نقلى) اى منقول فى ايديهم (يدعون) اى الشركاء عند القاضى (ارثه) اى النقل (بينهم) اى قسم بين الورثة وفيه اشعار بانه اذا ادعوا ملكه او شرائه قسم بينهم بمجرد الاقرار كما فى النهاية وغيره (و) قسم بمجرد الاقرار وعنه لا يقسم الابالبينة على الشراء (عقار يدعون شراؤه) عن فلان (او يدعون ملكه مطلقا) اى بلا سبب من اسباب الملك كالهبة والصدقة على رواية المبسوط وسأنى رواية الجامع (فان ادعوا ارثه) اى العقار (عن فلان

(الجلد الثالث) جامع الرموز ١٠٦

(لا) يقسم (حتى برهنوا على موته) اى فلان (و) على (عدد ورثته)
وقالا يقسم بمجرد الاقرار كما فى النهاية وغيره والاول الصحيح كما فى
المضمرات (ولا) يقسم عند الكل وقيل عنده (ان برهنوا) على (انه
معه) بطريق الملك مطلقا فطلبوا القسمة (حتى برهنوا) على (انه
ملك لهم) اى ادعوا ملكا مطلقا لا يقسم حتى يقيموا البينة عليه لاحتمال
ان يكون لغيره كما فى الجامع الصغير والانسب ان يجمع مع رواية المبسوط
فيقول ولا ان ادعوا ملكه مطلقا حتى برهنوا عليه وقيل يقسم بلا برهان (ولا)
يقسم (ان كان شىء منه) اى العقار او كله (مع الوارث الطفل) اى فى يده الا
ان ينصب القاضى وصيا عنه ويقيم البينة فانه يقسم (او) مع الوارث (الغائب
الا ان ينصب عنه خصما ويقيم البينة فانه يقسم على ما روى عن ابي
يوسف كما فى المحيط فان حضر اثنان يجعل القاضى احدهما مدعى والاخر
مدعى عليه فان احد الورثة ينتصب خصما عن الميت وباقي الورثة ويسمى
البينة ويقسم كما فى الهداية فالاطلاق لا يخلو عن شىء (ولا يدخل)
من خارج التركة (الدراهم) او الدينارين (فى القسمة) اى قسمة التركة
عقارا كان او منقولا (الا برضاهم) فلو كان فى قسم فضل لا يسوى بالدرهم
بل بما كان من جنس المقسوم كفضل البناء فانه عوض بالارض دون القيمة
وعن ابي يوسف رحمه الله يقسم الكل باعتبار القيمة وعن ابي حنيفة رحمه
الله ان الاصل ان يقسم الارض بالمساحة ويجوز ان يسوى النصيب الاجود
او البناء الفاضل بالدرهم والاول قول محمد وهو احسن واوفق للاصول
وينبغى ان يستثنى ما اذا تعذر بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض
او يقع لاحدهما جميع البناء فانه يجعل القسمة فى البناء على الدراهم
والنفى اما بمعنى عدم الجواز او بمعنى ترك الاولى وتبام الكلام فى
المضمرات والاختيار (وان وقع) عند قسمة العقار (مسيل قسم) لاحد

٢ (حتى يقيموا البينة عليه) اى الملك المطلق
(كما فى الجامع الصغير) وهذا الاشارة الى ما وعد
بقوله وسأأتى رواية الجامع
٣ (والانسب) للمصنف (ان يجمع) اى ان يجمع
رواية الجامع الصغير (مع رواية المبسوط) اى ان
يذكرهما معا قبل وبعد ويترك فى السابق قوله
او ملكه مطلقا (ويقول) فى اللاحق بدل قوله ولا
ان برهنوا الخ (ولا ان ادعوا ملكه مطلقا
حتى برهنوا عليه وقيل يقسم بلا برهان)
انتهى الانسب فيكون قوله وقيل اشارة الى
رواية المبسوط فيذكر ان منتظما واضحا الى
الكل ان صورة المسئلة واحدة والاختلاف فى
الرواية ولا ينبغى ان يذكر على
حدة لان ذلك يوهم اختلاف الصورتين وليس
كذلك (ويقيم) الحاضرون (البينة) على
هذا الوصى فيسمعها القاضى (فانه) اى
القاضى (يقسم) العقار المتنازع (ويقيم)
المدعى (البينة) على ذلك الخصم (فانه)
اى القاضى يسمعها (ويقسم) العقار الذى
مع الغائب كما صور رحمه الله بقوله
(فان حضر اثنان) وفيهما وارث طفل
او غائب (والاخر مدعى عليه) اى وصيا او
خصما منهما (و) ينتصب خصما (عن باقى
الورثة) الخ (فالاطلاق) اى اطلاق نفى
القسمة بقوله ولا ان كان شىء الخ (لا يخفى عن
شىء) اى عن قصور البيان (لا يسوى
ب) اخذ (الدرهم) من صاحب الفضل بدله (فانه
عوض) بتشديد الواو (النصب الاجود)
اى الجيد والافضل مقبلا الى سائر الانصاء
(ب) رد (الدرهم) من صاحبه (بالدراهم) اى
بالقيمة (والنفى) اى قوله ولا يدخل الخ (منه)
اى العقار صلة قسم (فى قسم) مضاف الى
(متقاسم) بالكسر وكلمة فى ظرف وقع والقسم
بكسر القاف وسكون السين كذا صححه الشننى
(غواص البحرين)

- (صرف) أى أعطى (ذلك السبل او الطريق) الى صاحبه ويجعلها الآخر من ساحتها التى كانت له (عنه) أى عن هذا القسم الآخر الذى وقع فيه فقوله (الى آخر) هو الاول فى العبارة (سواء ذكر) طرف صرف (كل من المتقاسمين) وقت التسمية (الحقوق اولا) أى سواء شرط كل منهما ان له ما اصابه بكل حق له اولم يشترط (بان يكون فى هذا القسم) أى الآخر وقع فيه (ساحة) أى فضاء (وتصلح مسيلا وطريقا) أى لهذا القسم فيجعلها مسيلا وطريقا له بعد الصرف (فيها) أى الصفة (بيت طريقه) أى البيت (فيها) أى الصفة (ومسيله) أى البيت (على ظهرها) أى الصفة

٣ (وفيه) أى فى قوله فسخت (اشارة الى ان القسمة) على تقدير عدم امكان الصرف (فاسدة وان ذكر الحقوق) لان قوله صرف الخ كان عاما منه على ما قال سواء ذكر الخ ثم اعترض على هذه الاشارة فقال (لكنها لم تفسد ح) أى حين ذكر الحقوق (لانه قدر) أى تمكن (كل منهما بابقاء الطريق والسبل على ما كان عليه) من الشركة (بالنصيب عليه) أى على ما كان عليه (وذكر الحاكم) الشهيد (انها) أى القسمة لم تفسد (وان لم يذكر الحقوق لبقائهما) أى الطريق والسبل (على حالهما وهو الشركة) كما هو مجمل ما (فى الكافي) وتفصيله ما نقل عنه الشنقى قال وفى شرح الوافى وصورته دار بين اثنين وفيها صفة فيها بيت وباب البيت فى الصفة ومسيل مائه ظهر البيت على ظهر الصفة فاقسما واصاب الصفة احدهما وقطعة من الساحة واصاب البيت احدهما وقطعة من الساحة ولم يذكر طريقا ولا مسيلا ماء وصاحب البيت يقدر ان يفتح بابه فيما اصابه من الساحة ويسيل ماءه فى ذلك

(١٠٧)

كتاب القسمة

فارا دان يمر فى الصفة على حاله ويسيل ماءه على ما كان فليس له ذلك سواء شرط كل منهما ان له ما اصابه بكل حق له اولم يشترط بخلاف البيع فانه اذا ذكرنا الحقوق والمرافق فى البيع يدخل الطريق والمسيل وان لم يذكرنا لم يدخل والفرق ان المقصود من البيع ايجاب الملك للمشتري وتمكنه من الانتفاع وذا انما يتم بالطريق والمسيل الا ان ذلك خارج عن الحدود فلا يدخل فى البيع بمطلق تسمية البيت بل يذكر الحقوق والمرافق والمقصود بالقسمة تميز احد المالكين من الآخر وانما اختص كل واحد منهما بالانتفاع بنصيبه على وجه لا يشاركه الآخر فيه وانما يتم هذا المقصود اذا لم يدخل الطريق والمسيل لاحدهما فى نصيب الآخر لتمييز نصيب احدهما من الآخر من كل وجه ولو لم يقدر صاحب البيت ان يفتح بابه فيما اصابه من الساحة ويسيل ماءه فى ذلك فان كانا ذكرنا فى القسمة ان لكل واحد منهما ما اصابه بكل

المتقاسمين منه (او طريقه فى قسم) متقاسم (آخر) منه (صرف) ذلك المسيل او الطريق (عنه) أى عن هذا القسم الى آخر سواء ذكر كل من المتقاسمين الحقوق اولا (ان امكن) الصرف بان يكون فى هذا القسم ساحة تصالح مسيلا او طريقا (والا) يمكن الصرف عنه بان لا يكون فيه هذه الساحة (فسخت) هذه القسمة واستؤنفت لفسادها فان صحبها ان لا يحتاج كل منهما الى ما يتعلق بنصيب الآخر فلو قسم صفة فيها بيت طريقه ومسيله على ظهرها فان كان لذلك البيت تلك الساحة صح القسمة والا فلا وفيه اشارة الى ان القسمة فاسدة وان ذكر الحقوق لكنها لم تفسد حينئذ لانه قد رضى كل منهما بابقاء الطريق والمسيل على ما كان عليه بالنصيب عليه وذكر الحاكم انها لم تفسد وان لم يذكر الحقوق لبقائهما على حالهما كما فى الكافي وغيره (واعلم) ان فى طريق الدار والارض يكفى

١٠٩

الماء على سطحها كما كان قبل القسمة وان لم يذكرنا الحقوق والمرافق فالقسمة فاسدة بخلاف البيع فانه يكون صحيحا وان لم يذكر الحقوق والمرافق لان المقصود بالبيع ملك العين وهذا يتم للمشتري وان تعذر عليه الانتفاع بعدم الطريق والمسيل واما القسمة فالمقصود منها ائصال كل واحد منها الى الانتفاع بنصيبه فاذا لم يكن له دفع الى الطريق ولا مسيل للماء فهذه قسمة وقعت على الضرر فلا يجوز الا ان يذكرنا الحقوق والمرافق فيستدل به على انها قصدا ادخال الطريق والمسيل لتصحيح القسمة لعلمهما ان القسمة لا تصح بدونهما فى هذا الموضع بخلاف ما سبق وهذا لان المعبر فى القسمة بالمعادلة فى المنفعة فاذا لم يكن له طريق ولا مسيل لا يحصل معنى المعادلة فى المنفعة فلا يصح القسمة انتهى ما فى الشنقى ثم فى الكافي وذكر الحاكم الشهيد فى المختصر انهما يدخلان من غير ذكر فعلى هذا الاحتياج الى الفرق انتهى أى الى الفرق بين القسمة والبيع كما فرق فى الاول فى البرجندى أى وان لم يمكن الصرف فسخت التسمية لبقاء الاختلاط فالقسمة مختلفة فيستأنق لكن فساد القسمة انما يكون اذا لم يذكرنا الحقوق فان ذكرنا فى القسمة ان لكل منهما ما اصابه بكل حق هو له جازت القسمة وكان له الطريق والمسيل كما كان قبل القسمة وذكر الحاكم الشهيد فى المختصر انهما يدخلان من غير ذكر الحقوق فى القسمة فلا يفسد القسمة بعدم ذكر الحقوق فيما اذا لم يمكن صرف الطريق والمسيل كذا فى الكافي والظاهر ان المصنف اختار ما ذكره الحاكم فلذا قال والافسخت مطلقا من غير تقييد انتهى أى قال فسخت ولم يقل فسدت واطلق ولم يقيد بما —

مرور رجل وثور ولا يشترط مرور الجمولة والعجلة فلولم يمر فيه رجل
وثور لم يكن طريقاً ولم يجوز قسمته كما في المحيط وغيره (وان اقر) احد
من المتقاسمين (بالاستيفاء) اى بأخذ تمام حصته من المقسوم (ثم ادعى
ان بعض حصته) منه (وقع في صاحبه غلطاً صدق) ذلك في هذه الدعوى
(بالحجة) ان كانت والا استخلف فان حلف لم يكن له عليه سبيل وان نكل
جمع الحصان ثم قسمنا على قدر النصيبين وانما صدق لانه يدعى فسخ القسمة
فلا يصدق الا بالبينة على ما قالوا كما ذكره المص وفيه اشعار بالضعف
ولذا قال في المضمرات انه مشكل لان البينة تثبت على دعوى صحيحة
ولم توجد لتناقضه وقال صاحب الهداية والكافي ينبغي ان لا يقبل دعواه
للتناقض وفيه اشارة الى انه لم يوجد رواية وقد صرح به في شرح الطحاوى
والمحيط والذخيرة وغيرها ويجوز ان يراد بالغلط الغصب فيصدق بالبينة
والا فالقول للمدعى عليه كما في هذه الكتب والواجه ان يراد بالحجة
اقرار صاحبه ولذا عرفت والرواية في المبسوط وغيره (وشهادة القاسمين)
على احد المتقاسمين عند اختلافهما في الاستيفاء (حجة) تقبل الا عند محمد
وقال الطحاوى انها لم تقبل بالاتفاق اذا قسما باجرة واليه مال بعض المشايخ
(وفسخ) القسمة اجماعاً (ان استخف بعض) بالتنوين (مشاع في الكل)
اى في نصيب كل واحد من المتقاسمين كنصف دار لان المستخف شريك
ثالث تتوقف القسمة على رضاه وفيه اشعار بانه لو استخف بعض معين
من نصيب كل لم يفسخ لانه ان كان الباقي نصيب كل لم يرجع والارجع
بنقصان نصيبه كما اذا كان الدار بينهما فاستخف عشرة اذرع اربعة من
هذا وستة من ذاك فانه يرجع بذراع على الاول (لا) يفسخ ان استخف
(بعض حصة احدهما) سواء كان جزءاً بعينه مما اصاب واحداً منهم اَوْ جزءاً
شائعاً منه (بل يرجع) المستخف عليه بحصته في نصيب صاحبه بالاتفاق

اذا لم يذكر المحقوق فبناءً فهم البرجندى
ان الفسخ قد يكون لعجز اختلال القسمة
كما يكون للفساد ولذا قال فالقسمة مختلفة
فيستأنف الخ والشارح المحقق خالفه حيث قال
واستؤنفت لفسادها ثم اعترض على اطلاق
المتن حيث قال لكنها لم تفسد لانه الخ
٢ (ولا يشترط مرور الجمولة) يعنى شتر
بارناك (والعجلة) يعنى عربته (ان كانت
اى ان كان له حجة) (والا استخلف)
صاحبه (فان حلف) اى صاحبه (لم يكن له)
اى للمدعى (عليه) اى على صاحبه (سبيل)
وان نكل اى صاحبه يدفع للمدعى ثم (جمع
الحصان ثم قسمنا على قدر) الخ
٣ (وفيه) اى في قوله على ما قالوا (اشعار
بالضعف) اى بضعف قوله -م (ولذا) اى
لكونه ضعيفاً (انه) اى القول بانه يصدق
بالبينة (مشكل لان البينة) الخ
٤ (وفيه) اى في قوله ما ينبغي الخ (اشارة الى انه
لم يوجد) في هذه المسئلة (رواية) وانما هي
استحسان من المشايخ
٥ (وقد صرح به) اى بعدم الرواية او بالتناقض
فيكون اعتراضاً للاشارة
٦ (والا) اى وان لم يرد به الغصب بل حمل على
ظاهره (اقرار صاحبه) لاما هو بعد الانكار وهو
الاثبات (ولذا) اى لكون المراد ما هو غير
المتعارف (عرفت) اى احتجج الى الاعانة باللام
(والرواية) اى رواية ان المراد بالحجة اقرار
المدعى عليه (في المبسوط) على ما هو الظاهر
من سوق الشارح المحقق كلامه (وشهادة
القاسمين) بصيغة التثنية لان اقل نصاب
الشهادة اثنان وشهادة القاسم الواحد شهادة
فرد وهى مردودة (اذا قسما باجرة) لان
شهادتهما (حينئذ) يتضمن دعوى ايفاء عمل
استوجرا عليه فيكون جر النفع منهما الى انفسهما
فيتمومان (بالتنوين) يعنى ان (مشاع) صفته
٧ (وفيه) اى في قيد مشاع (اشعار) الخ
(لانه ان كان الباقي) من كل بعد الاستحقاق
(نصيب كل) على السوية بلا زيادة احدهما
على الآخر (شائعاً منه) اى مما اصاب واحداً
منهم

- (في كون المستحق البعض) الشائع

١ (في المسئلة الاولى) عينها (اي الاعيان
٢ (ولا ينافيها) اي المهايأة (انها) اي الاعيان
المشتركة (تجبر عليه) اي التقسيم (نقضها)
اي المهايأة (وان لم يكن) وصل لكل منهما
الخ (وهي) اي المهايأة مبتداء خبره الموضوعة
بالهمزة المفتوحة بعد الباء (والالف) بدل
الهمزة بان قلبت الى الالف (لغة) اي في
اصل اللغة (الموضوعة ثم) اي بعد الموضوعة
(المراضاة) من الجانبين او المعنى ثم استعمل
في المراضاة (مأخوذة) خبر بعد خبر لقوله
هي (من الهيئة) هي (الحالة الظاهرة للمتعنى
للشيء) وقال الشمني وهي مفاعلة بابذل
الهمزة الفا من التهيئة او من النهيؤ كان
احدهما يهين الدار مثلاً لانتفاع صاحبه
او يتهماء للانتفاع بها اذا فرغ صاحبه انتهى
والشارح المحقق تبع في بيان الاخذ ابا المكارم
والبرجندی (منهما) اي من المتهايين
(بعضا آخر منها) اي الدار (غ)

٢ (قوله) ولا ينافيها اي صحة المهايأة (انها
يجبر عليه) فاعل ينافيها اي لا ينافي الصحة
الجبر على المهايأة عند طلب احدهما فضمير
عليه راجع الى الصحة المفهوم من صحت
وتذكيره بتأويل الجواز (ابن احمد)
٣ (وانما اثر) اي اختار (السكون) على
الاستغلال اي لم يقل في استغلال هذا بعضا
من دار الخ (غواص البحرين)
٤ (اي طلب الغلة باجارتها بان يواجرها هذا
سنة وهذا سنة (برجندی)
٥ (هذا زيدا) الاولى اي زيد الا انه المشار
اليه والمفعول الثاني للخدمة (غ)
٦ (بان يأخذ هذا غلة هذا وهذا غلة هذا
فانه لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما يجوز ذكره في الظهيرية
(برجندی)

٧ (اي بان يسكن هذا يوما وهذا يوما
وهذه هي المهايأة الزمانية) (برجندی)
٨ (لا يجوز) المهايأة (الزمانية)

الخ (وينبغي ان يكون فيه) اي في الكبير اعتراض على ايماء المتن (وعبدین) عطفه على عبد فقال (وصحت في خدمة
عبدین مشترکین) الخ (هذا العبد بدل بعض) من عبدین فبالجوز رفعه بتقدير يخدم هذا العبد (هذا) اي
(بکرا) كما مر (والاخر العبد) الا فصح (والاخر) اي (خالدا) اللهم الا ان يحترز عن اجتماع لفظي الآخر
٩ (وفيه) اي في جواز المهايأت في عبد وعبدین (اشعار) الخ (ونصح) عطف على نصح في ركوب الخ (هذه) الجارية
(ابنه) نرضعه (سنتين و) الجارية (الاخرى) - (غواص البحرين)

وكذا في الشائع عند الطرفين واما عنده فيفسد القسمة فتستأنف لعدم
الاخراز (وصحت المهايأة) في الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع
بقاء عينها ولا ينافيها انها تجبر عليه ان طلب احدهما وفيه رمز الى انه
يقسم ابتداء وانتهاء بطلب واحد منهما والى ما قال شيخ الاسلام ان لكل
منهما نقضها وان لم تكن عارية عن المبادلة الا اذا كانت بحكم الحاكم
فيشترط رضى كل منهما وهي بالهمزة والالف لغة الموضوعة ثم المراضاة
اي اختيار كل واحد حاله واحدة مأخوذة من الهيئة الحالة الظاهرة للمتعنى
للشيء وشرعية مقاسمة المتافع (في سكون هذا) اي احد المتهايين
(بعضا) اي موصفا معينا من دار مشتركة بينهما (وهذا) الآخر منهما
(بعضا) آخر منها وانما اثر السكون لان في الاستغلال خلافا وان كان
الظاهر جوازه وانما قدم المهايأة المكانية لان في الزمانية روايتين وانما
اختار الدار الواحدة اشارة الى جوازها في الدارين بالطريق الاولى (و)
صحت في (خدمة عبد) مشترك بين زيد وعمر مثلاً (هذا) زيدا (يوما
وهذا) عمرا (يوما) آخر وخص خدمة العبد لانه لا يجوز استغلاله بلا خلاف
وكذا استغلال عبدین عنده (كسكنى بيت صغير) هذا يوما وهذا يوما
وفيه ايماء الى ان في الكبير لا يجوز الزمانية وينبغي ان يكون فيه روايتان
كما مر في الدار (و) صحت في خدمة (عبدین) مشتركين بين بكر
وخالد (هذا العبد) بدل بعض (هذا) بکرا (والاخر) العبد (الاخر) خالدا
وفيه اشعار ما بانها نصح في ركوب دابة ودابتين وهذا عندهما خلافا
لابي حنيفة رحمه الله ونصح في ارضاع جارييتين هذه ابنه سنتين والاخرى

- (ابنه الآخر كذلك) اي سنتين (وم اقل الباب) اي باب المهايأة (في المحيط والكلام) الذي وضع في القيميات (مشير الى انها) اي المهاييات (لا تصح) الخ ٢ (و) الى انها (لا تبطل بموت احدهما) بل تنتقل الى ورثة الميت (ومن الظن المحصر) اي حصر مسائل المهايأة (على اثنتي عشرة مسألة) فيه ان نسبة دعوى المحصر لابي المكارم بل لصاحب الكافي لان اصل البيان منه من الشارح المحقق تهـ وانما بلا شك فيه ولا ابهام فان عنوان كلامه ينادي بأعلى صوت ان مسائل المهاييات كثيرة لا يحصر في حددها حيث قال ثم انها تكون على وجوه فقد تكون في دار ودارين وفي عبد وعبدتين وفي دابة ودابتين وكل اما من حيث الاستغلال او من حيث المنفعة فهي في غلة دار ودارين وسكنى دار ودارين وخدمة عبد وعبدتين وصحت استحسانا عندهم وفي غلة عبد وبغل لا تصح عندهم وفي غلة عبدتين وبغليين وركوب بغل وبغليين لا تصح عنده خلافا لهما فذكر هذه المسائل على طريق المثال حيث قال فقد تكون الخ بكلمة قد الدالة على بعض الاوقات فيدل على انها قد يكون على غير هذه الصور ايضا ثم اشار اليها فقال (فهذه) اي المسائل المصورة المذكورة اثنتا عشرة مسألة في ستة تصح المهاييات اتفاقا وفي ثنتين لا تصح اتفاقا وفي اربعة خلاف لهما انتهى كلام ابي المكارم فانظر في ان اي عبارة من كلامه تدل على انه ادعى المحصر في هذه الاثنتي عشرة مع انه قال اولا على وجوه فقد تكون اي مثلاً تأمل * ولا تغفل فيدرى وبغلا * والالطاح الكل في الحلف واللفظ (والختم) اي ختم كتاب القسمة (على) لفظي (الآخر) مما يدل على (حسن) (الاختتام) لانها آخر الكتاب ٣ كتاب في شرح رموز (كتاب الهبة عقب بالقسمة) اي جعل كتاب الهبة معقباً للقسمة فالباء داخل في التقديم وبمعنى اللام الصلة (ترقباً) اي انتقلاً (من الأعلى) وهي القسمة معاوضة في الجملة (الى الأدنى فانها) اي الهبة (تعري) في اكثر الاوقات (عن) (العوض) بما (ينتفع) به (المعطى له) فالعائد مخدوف ويحتمل ان يكون (المعطى) بالكسر (وبه) بالباء لا باللام عائد الموصول (وحكى ابو عمرو البصري) من الاثمة السبعة القراء (وهبتك) اي تعديته الى المفعولين (كما) يؤيد (ما في الفاهوس) (وقالوا) اي الادباء (يجذف) (اللام منه) اي من وهبتك فيكون تقديره (وهبتك له) (من احاديث كثيرة) مذكورة (في الصحيح) اي صحيح البخاري او مسلم يؤيد قوله (كما في دقايق النووي) فان الامام النووي من شراح صحيح مسلم (فان) خبر مقدم لقوله (انه خطأ) وهو في قوة المفرد مبتدأ فالعنى فتفرع من هذا الكلام انه ظن (من الطرزي انه) اي تعديته بمن (خطأ) (و) ظن (من التفنازي) ايضاً (انه) اي تعديته بمن (عبارة الفقهاء) اي من محدثاتهم لامن اهل اللغة ٤ (حالا) بتخفيف اللام اي تمليكا في الحال (كما هو) لكن

كتاب الهبة

الآخر كذلك ومسائل الباب في المحيط وغيره والكلام مشير الى انها لا تصح

في المثليات ولا تبطل بموت احدهما كما في الاختيار ومن الظن المحصر

على اثنتي عشرة مسألة والختم على الآخر من حسن الاختتام

كتاب الهبة

عقب بالقسمة مع اشتمال كل على التملك ترقياً من الأعلى الى الأدنى

فانما تعري عن العوض (هي) لغة تبرع بما ينفع المعطى له ويتعدى اما

باللام نحو وهبته له وحكى ابو عمرو وهبتك كما في القاموس وقالوا

يجذف اللام منه واما بمن نحو وهبتك منك على ما جاء به من احاديث

كثيرة في الصحيح كما في دقايق النووي فظن من الطرزي انه خطأ ومن

التفنازي انه عبارة الفقهاء وشريعة (تمليك عين) ولو هزلاً حالا كما

هو المتبادر فلم تتناول الوصية كما ظن على ان الكرمانى قد

ذكر انها هبة معلقة بالموت ويخرج عنه الاجارة والعارية والمهايأة

بمن (عبارة الفقهاء) اي من محدثاتهم لامن اهل اللغة ٤ (حالا) بتخفيف اللام اي تمليكا في الحال (كما هو) لكن اي التملك في الحال (المتبادر) من لفظ التملك ثم فرع على قيد حالا فقال (فلم يتناول) التعريف (الوصية) لانها تملك في المال (كما ظن) التناول من ابي المكارم حيث قال في شرح بلاعوض احتراز عن البيع والقسمة لكن الظاهر تناوله للوصية بالعين انتهى والبرجندى يوافق الشارح المحقق في اخراجها بالتبادر المذكور (على ان) اي كما ظن بناءً واعتماداً على ان (الكرمانى) قد ذكر انها اي الوصية (هبة معلقة بالموت) وليس معنى كلامه ما ظن فان معناه انها ليست هبة شرعية بل هي هبة لغوية لانها معلقة بالموت ويجوز ان يكون علة علاوة لتعليل عدم تناول بتبادر التملك الحالى والبيان البيان فاندفع ما في الرومى من ان العلاوة تسليم للشمول واختيار ان الهبة عامة والوصية خاصة مطلقاً انتهى فانه اطلق عليه العلاوة ومعنى العلاوة تعليلية الدليل السابق ونقويته هو التبادر المذكور لاثبات عدم تناول واثبات ظنية قول من فهم تناول وتسليم الشمول ينافي كونه علاوة وعلى البنائية فاطهر كما لا يخفى (ويخرج عنه) اي عن التعريف عطى على لم يتناول الخ فيكون تقريراً بالنسبة الى قيد عين (الاجارة والعارية والمهاييات) لانها لتملك النفعه ثم استدرك من القول بالخروج فقال لكن الخ (غواص البحرين)

٢ (لكن في النظم ان الهبة) موضوعة (لعموم التملك) اى للتمليك العام من العين والمنفعة (حتى لو قال وهبت لك هذه الدار او الثوب) حال كونك (تسكن) انت (فيها) اى الدار (و) انت (تلبسه) اى الثوب (شهرا) قيد السكون واللبس معا وانما ضمه ليعلم ان هذه هبة المنفعة (فقبل تصح) هذه الهبة جواب لو فعلى هذا القيل يكون الهبة اعم من تملك المنفعة ايضا (ولا تنفع) على على الجملة الشرطية اعنى لو قال الخ فيكون من متفرعات كلام النظم الاول لعموم التملك والثاني لاصل التملك فالعنى وحتى (لا تنفع) اى لا تصح الهبة (من العبد والغنى) من الاغنياء (وفي اكثر النسخ) والمستعنى (بالكسر من الاستعناء اى العبد الذى امره الشرع بالسعى في ثمنه كالا لمكانب او بعضا كمعتق البعض مثلا وفي البرجندى ما يؤيدك حيث قال فلا يقع من الفتن والمكانب والمدبر وام الولد والمجنون والصغير والذى (١١١)

لا يكون مالكا للموهوب انتهى فالمراد بقول الشارح المحقق (وغيرها) مثل المدبر وام الولد والذى لا يملك الموهوب كالا اجبنى يهب مال الغير (مما ليسوا من اهل) اصل (التملك) فهما تخرج بقيد اصل التملك في عموم التملك ٣ (ويدخل فيه) اى التعريف عطف على يخرج (ما يكون على وجه المزاج) فهو تفرع على الوصل بقوله ولو هزلا (فلو قال) اى مزاحا بقرينة المفرع عليه وكذا المراد في المعطوفات عليه الى قوله (جاز) اى يكون هبة تامة شرعا روى (عن ابن المبارك) تملك الامام الاعظم (يضر بون) اى يتغنون (بالطنبور فقال) اى ابن المبارك رجاء دفعهم عن العصية (متحرزا) اى حيلة (عن) فرار (الضمان على قوله) اى عن لزوم الضمان على قول استاذه ابي حنيفة رحمه الله فان مذهبه ضمان خشبات آلات اللهو والمعازى وان لاضمان على قول الامامين كما سيجيء في الغصب (هبوا) بكسر الهاء صيغة جمع الامر ٤ (وفيه) اى فى قول المص تملك عين (اشارة الى انها) اى الهبة (نصح بالتعاطى كما فى اول) بحث حرم (النساء) من كتاب (شرح التأويلات) ثم علل الاشارة فقال فان التملك اعطاء الملك (وفى الكرماني الاعطاء فى اللغة عبارة عن التملك بلا درى لانه والايتاء سواء انتهى) (لكنه) اى قوله تملك عين (يوهم ان) اللفظ الذى هو (الايجاب ليس بركن) فى الهبة (و) الحال (هو) اى الايجاب (ركن) فيها (كما يأتى) فى هذا الباب (والظاهر) من لغة الهبة (ان الهبة) الشرعية لان المعانى اللغوية مرعية فى الاوضاع الشرعية (لا تتحقق فى ما) اى

لكن فى النظم ان الهبة لعموم التملك حتى لو قال وهبت لك هذه الدار او الثوب فتسكن فيها وتلبسه شهرا فقبل تصح ولا تنفع من العبد والمستعنى والمجنون والصغير وغيرها مما ليسوا من اهل التملك ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاج فلو قال له هب لى كذا فقال وهبت وقال الاخر قبلت وسلم اليه جاز عن ابن المبارك انه مر بقوم يضر بون بالطنبور فقال متحرزا عن الضمان على قوله هبوا لى حتى تروا كيف اضرب فدفعوا اليه فضرب به على الارض وكسره وقال ارايتم كيف اضرب كما فى الظهيرية وغيره وفيه اشارة الى انها تصح بالتعاطى كما فى اول النساء من شرح التأويلات فان التملك اعطاء الملك كما فى المقدمة لكنه يوهم ان الايجاب ليس بركن وهو ركن بلا خلاف كما يأتى والظاهر ان الهبة لا تتحقق فيما ليس بهال فذكره احسن وان اشكل بوبة الطاعات فانها هبة صحيحة عند اهل السنة كما صرح به الامام محمد الدين الاستروشنى فى الجامع وغيره (بلاعوض) اى بلا ذكر عوض فان سببها الثواب الدنيوى كالعوض والثناء او الاخرى كالنعيم المخلد كما فى النهاية فتشمل الهدية التى يراد بها اكرام المهدي لا غير والصدقة التى يراد بها وجه الله تعالى ويخرج البيع والقسمة والكلام مشير الى ان الهبة امر محبوب مندوب

عين (ليس بهال فذكره) اى المال بدل العين (احسن وان اشكل) ذكر المال (بهبة الطاعات) فانها اى هبة الطاعات (هبة صحيحة) الخ (بلاعوض) اى (بلا ذكر عوض) يعنى بحذف المضاعى وعلله بقوله (فان سببها) اى الذى يقتضى ارتكاب الشخص الهبة لا يخ (اما الثواب الدنيوى كالعوض والثناء) اى المدح فى الدنيا للواهب (او الاخرى كالنعيم المخلد) لكنه اذا لم يذكر كان بلاعوض فلا بد من حذف الذكر (فيشمل) قوله بلاعوض بعد حذف الذكر (الهبة التى يراد بها اكرام) اى اعزاز (المهدي) بكسر الدال اى الواهب او بالفتح اى الموهوب له ٥ (والكلام) اى تملك مال بلاعوض (مشير الى ان الهبة امر محبوب مندوب) لانه انما يصدر من المحبة والاستحباب وليس مما يكلف به الشرع كيف —

- (و) قد (قال الامام ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم) من التعليم (الجود والاحسان) حتى يكون عادة له محبوبا عنده
 لان الفعل المعتاد يميل اليه القلب ويحب (ك) وجوب (تعليم التوحيد والايمان) لاولاده وعياله ٢ (قيد) اى فى كون
 الهبة صحيحة نامة بمجرد قول الموجب وهيت (دلالة على ان القبول ليس بركن) الخ (وذكر) عطى على اثار (ان القبض)
 فى الهبة (كالقبول) اى بمنزلة (فى البيع) الخ (كما فى الكرماني) الى هنا تقوية ما فى المتن ثم ذكر ما يخالفه فقال (وفى الكافي
 والتحفة انه) اى القبول (ركن) كيف (وذكر فى الكرماني) لعله فى موضع آخر منه فلا مخالفة بها مر فيكون من قبيل
 اختلاف الرواية ٣ (و) تقتصر الهبة (الى القبول لانه) اى الهبة والتذكير باعتبار التملك (الزام) اى جعل (الملك)
 لازما (على) غنى (الغير) فلا بد من التزام (١١٢) كتاب الهبة

وقال الامام ابو منصور رحمه الله ويجب على المؤمن ان يعلم ولله الجود والاحسان
 كالتوحيد والايمان كما فى النهاية (وتصح) الهبة (بوهبت) فيه دلالة على ان
 القبول ليس بركن كما اشار اليه صاحب الخلاصة وغيرها وذكر فى الكرماني
 ان الايجاب فى الهبة عقد تام وفى المبسوط ان القبض كالقبول فى البيع
 ولذا لو وهب الدين من الغريم لم يفتقر الى القبول كما فى الكبرى
 لكن فى الكافي والتحفة انه ركن * وذكر فى الكرماني انها تفتقر الى
 الايجاب لان ملك الانسان لا ينتقل الى الغير بدون تملكه والى القبول
 لانه الزام الملك على الغير وانما بحث اذا حلف ان لا يهب فوهب
 ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق
 ما فى المتن فان فى التأويلات التصريح بالهبة غير لازم ولذا قال اصحابنا
 لو وضع ماله فى طريق ليكون ملكا للرافع جاز (ونحلت) اى اعطيت
 بطيبة من نفسه بلا عوض (ونحوهما) مثل جعلت وكسوت واعطيت وفى
 البقالى انه ان كان فى يده هبة والا فوديعة ومحتك هذه الدار دون
 الارض والافارية واطعمتك هذا الطعام ان امر بقبضه وابن ترا فلو
 قال ابن تراست فافرار كما فى المحيط وذكر فى الطهيري انه اذا قال
 هب لى هذه الجارية فقال فداى توباد او ازنو دريغ نيست لا يكون هبة
 (وتتم) الهبة فتملك (بالقبض) اى الحيابة وهى ان يصير الشئ فى حيز

الغير وقبوله (وانما بحث) جواب سؤال مقدر
 بانه على هذا التقدير يلزم ان لا بحث الحالف
 بانه لا يهب فوهب بدون القبول مع انه بحث
 اجاب بانه (انما بحث) اذا حلف ان لا يهب فوهب
 ولم يقبل لان الغرض (اى مقصود هذا الحالف)
 (عدم اظهار الجود وقد وجد) بالافدام على
 الهبة (الاظهار) اى اظهار الجود وان لم يقبل
 الموهوب له فكانه حلف انه لا يظهر جوده
 فلما وهب وان لم يوجد القبول انتفى المقسم
 عليه بحث (ولعل الحق ما فى المتن) من ان
 تمام الهبة لا يفتقر الى القبول (فان فى التأويلات
 التصريح بـ) الفاظ (الهبة غير لازم) فى تحقق
 الهبة فضلا عن ركنية القبول (ولذا) اى لعدم
 لزوم التصريح بلفظ الهبة (قال اصحابنا لو
 وضع رجل ماله) الخ (جاز) اى يكون هبة
 للرافع نامة (ونحلت) كما كان قيد طيبة معتبرا فى
 مقومة اللغوى صرح به فقال (اى اعطيت
 بطيبة) بكسر الطاء اى بسرور وانسباط (من
 نفسه) اى الواهب (بلا عوض وفى البقالى
 انه) اى المجهول والمكسوف والمعطى (ان كان
 فى يده) اى الموهوب له (فهبة والا) يكن
 فى يده (وهى وديعة) ومثل (محتك هذه الدار
 دون الارض) اى من غير ارضها (والا) اى
 ان قال محتك هذه الدار مع ارضها (فعارية
 و) مثل (اطعمتك هذا الطعام) هبة (ان امر)
 هذا القائل لمخاطبه (بقبضه) اى هذا الطعام
 (و) مثل (ابن ترا) اى هذا لك هبة فوزه
 الامثلة الثلاثة عطى على جعلت ثم فرع على
 الثالث ليعرف بضيق قوله (فلو قال ابن تراست)
 بالرابطى الفارسى (فافرار) ليس بهبة (فتملك
 مجهول اشعار بان تعلق الباء على سبيل تعيين
 معنى التملك (وهى) اى الحيابة بالماء المهملة غ
 اى لان الهبة تتم بدون القبض (برجندى)

٥ قوله ومحتك اى اعطيتك قوله الا اى القابض
 وان قال محتك هذه الارض (فعارية) وجه كونه عارية على الثانى وهبة على الاول يأتى فى العارية (لناظره)
 ٦ قول ان امر بقبضه اى ان قال اطعمتك هذا الطعام فاقبضه هبة لان صاحب المحيط قال اضافة الطعام الى ما يطعم عنه
 يحتمل التملك والاباحة فاذا احتمل الامرين فاذا قال اقبضه دل ذلك على ان المراد التملك ولهذا قال الشارح ان امر
 بقبضه كذا فى الدرر (لناظره)
 ٧ قوله وابن ترا اى لو قال ابن ترا فهبة (تحرير)

٢ (وفيه) أى فى تفسير الكرماني القبض بالحيازة ثم الحيازة بقوله وهى ان يصير الشئ^٤ فى حيز القابض أى فى تصرفه (اشعار بان التخلية) بين الموهوب والموهوب له (أى) محض (التمكن من الحيازة) بالمعنى المذكور ٣ (والإطلاق) أى إطلاق تمام الهبة بالقبض (شرط فيما لا يقسم) أيضاً (الأنه يكفى فيه) أى فيما لا يقسم (ولم ينع عنه ان قبض) الأصح فان قبض (فى المجلس) الخ (فذهب) الموهوب له الى الموهوب الغائب ٤ (هذا) أى خذه (لكنه مخالف لما ذكرنا من التأويلات) من أنه لو وضع ماله فى طريق الخ (كما) أى مثال الطارى

(١١٣)

كتاب الهبة

مثل (ما اذا وهب) الكل (وسلم) الواهب كل الموهوب فلا شيوع عند العقد (ثم) طراً حيث (رجع) الواهب فى (البعض) الشائع من الموهوب (أو استحق البعض) الشائع ثانياً لا يفسد (كما فى دعوى النهاية والكرمانى لكن فى الظهيرية انه فى صورة الاستحقاق يفسد لمقارنة الشيوع فلعلى فى المسئلة) أى فى مسئلة الاستحقاق (روايتين) أحدهما رواية النهاية أن الشيوع فيها طار غير مفسد وثانيتها رواية الظهيرية أن الشيوع فيها مقارن مفسد (فلا يرد على) ما ذكره (المصنف) فى الشرح حيث قال فيه أن الشيوع المفسد هو ما كان مقارناً فالطارى منه لا يفسد فلو وهب ثم رجع فى البعض الشائع أو استحق ذلك البعض الشائع لا يفسد الهبة انتهى ٥ (شئ^٤ مما ظنه الظان) أى أبو المكارم من المخالفة لما فى الهداية والكافى لأن ما ذكره المصنف هو الرواية الأولى وما ذكره هو الرواية الثانية ولا يعد مثل هذا مخالفة قال أبو المكارم بعد ما نقل ما قاله المصنف وما ذكره المصنف بخلاف ما فى الهداية والكافى فى كتاب الوقف من أنه لو وقف الكل ثم استحق جزء منه بطل فى الباقي لأن الشيوع مقارن كما فى الهبة بخلاف ما إذا رجع الواهب فى البعض الشائع بعد ما وهب الكل لأن الشيوع طراً فى ذلك انتهى وقد رده الشارح المحقق بأن ما ذكره المصنف رواية وما فى كتاب الوقف رواية أخرى فلا مخالفة وإنما هو اختلاف الروايتين (يقسم) صفة مشاع أى يحتل القسمة (على وجه ينتفع به) أى بأقسامه على حذف المضاف أو بالمشاع بلا حذف (بعد القسمة) كما انتفع (قبلها) أى انتفاعاً مثل الانتفاع قبلها أى الانتفاع المقصود به قبلها (غ)

٥ قال المصنف أن الشيوع المفسد هو ما كان مقارناً والطارى منه لا يفسد فلو وهب ثم رجع فى البعض الشائع أو استحق ذلك البعض لا يفسد الهبة بخلاف الرهن فإنه يفسد بهما

القابض كما فى الكرماني والمستصطفى وفيه اشعار بان التخلية أى التمكن من الحيازة لم يكن قبضاً وهذا عند أبى يوسف رحمه الله خلافاً لمحمد فلو وهب ثوباً حاضراً من رجل فقال قبضته لم يصير قابضاً عنده خلافاً لمحمد كما فى الظهيرية وغيره والأطلاق مشعر بان القبض شرط فيما لا يقسم إلا أنه يكفى فيه بالقبض القاصر كما فى الهداية (فى مجلسها) أى الهبة (ولو) كان القبض (بلا اذن) صريح (و) تتم بالقبض (بعده) أى المجلس لو كان (بأذن) صريح والحاصل أنه إذا اذن بالقبض صريحاً يصح قبضه فى المجلس وبعده ويملكه قياساً واستحساناً ولو نهى عن القبض بعد الهبة لا يصح القبض لافى المجلس ولا بعده ولا يملكه قياساً ولو لم يؤذن له بالقبض ولم ينع عنه أن قبض فى المجلس صح القبض استحساناً لاقياساً وإن قبض بعد المجلس لا يصح القبض قياساً واستحساناً ولو كان الموهوب غائباً فذهب وقبض فإن كان القبض بأذن الواهب جاز استحساناً لاقياساً وإن كان بغير أذنه لا يجوز هذا لكنه مخالف لما ذكرنا من التأويلات (ولا تصح) أن يهب ولو من شريكه وتفسد ولا تتم لعدم كمال القبض (فى) شئ^٤ (مشاع) غير مقسوم شيئاً مقارناً للعقد وأما الطارى فغير مفسد إلا فى رواية عن أبى يوسف رحمه الله كما إذا وهب وسلم ثم رجع فى البعض كما فى قاضى خان أو استحق البعض كما فى دعوى النهاية والكرمانى لكن فى الظهيرية أن فى صورة الاستحقاق تفسد لمقارنة الشيوع فلعلى فى المسئلة روايتين فلا يرد على المصنف شئ^٤ مما ظنه الظان (يقسم) على وجه ينتفع به بعد القسمة كما قبلها كالارض والدار والبيت الكبير فأنها

(الجلد الثالث) جامع الرموز ١٠٧

وما ذكره مخالف لما فى الهداية والكافى فى كتاب الوقف من أنه لو وقف الكل ثم استحق جزء منه بطل فى الباقي لأن الشيوع مقارن كما فى الهبة بخلاف ما إذا رجع الوارث فى الثلثين وقد وهب مورثه الكل أو وقف فى مرض موته وفى المال ضيق لأن الشيوع فى ذلك طار وهكذا فى العمادية (أبو المكارم)

— (فلو لم ينتفع به) بعد القسمة (اصلا) اى لا انتفاعا مقصودا قبلها ولا غيره (كعبد) مشترك (ودابة) مشتركة فانهما بعد القسمة والتجزئة لا بقاء ولا حيوة لهما فضلا عن مطلق الانتفاع فلا غبار في التمثيل (اولم ينتفع انتفاعا) مثل الانتفاع (قبل القسمة) (ف) الضابط في الباب ان (كل ما يوجب) الخ (والصحيح) انه اى لو وهب الدرهم (يصح) الخ ٢ (ف) هو (مما لا يقسم) الخ (درهمان) بين (درهمين) لاعلى التعيين (لانه مجهول) اى الموهوب لعدم الترجيح (لان الموهوب قدر) بالنسبة (درهم) بلا نقصان ولا زيادة لان الناقص لا يطلق عليه درهم وهو لفظ الواهب (وهو مشاع) بين المختلفين (وسلم) القسم (الموهوب) (وفيه) اى في قوله فان قسم وسلم صح من حيث انه معال بكمال القبض (اشارة) الخ (النصف) اى نصف المشاع حال كونه (شائعا) اى من غير قسمة (لا يجوز) لعدم القسمة فلا كمال القبض في شىء من النصفين ٣ (والى ان التسليم يفيد الملك) حيث علق صحة الهبة بالتسليم وصحتها انما يتم بالملك (لكنه) اى المفاد (ملك) خبيث وبه اى بكونه ملكا خبيثا (يفتى كما) جاء انه يفيد الملك الخبيث او الافتاء به (في موضع من الوقعات وفي موضع آخر منه) اى من الوقعات والتذكير باعتبار انه علم كتاب (وهو المختار) مما في موضع آخر منه او من الشارح المحقق نقلا من المضممرات كما يدل عليه قوله (كما في المضممرات وفيه) اى فيما في موضع آخر من الوقعات الذى هو المختار والصحيح المروى عن ابي حنيفة رحمه الله (دلالة على ان الشيوع المقارن) كما في المشار اليه المذبور (مبطل) الخ (كما سيصرح به المصنوع) وهو قوله بعد ورقتين وتبطل بالشيوع (بما ليس بهبة) اى بموهوب (غير مشغول) اى غير مملو (بغيره) بل (هو شاغل) مملو (غيره) وهو الجوالق مثلا (لعدم الوجود) اى وجود الموهوب (اذا سلط) الواهب الموهوب له (على القبض اى في يده) وتصرفه (وليس بمحض) مصدر ميمي اى بحضور (منه) اى من الموهوب له اى وليس حاضرا عنده حين الهبة (من الوديعة) الخ بيان ما في يده -

ينتفع بها في الحالين فلو لم ينتفع بها اصلا كعبد ودابة اولم ينتفع انتفاعا قبل القسمة كالحمام والطاحونة والبيت الصغير فانها تصح فكل ما توجب قسمته نقصانا فهو مما لا يقسم والا فمما يقسم فاذا وهب درهما لرجلين لا تصح لان تصنيف الدرهم لا يوجب نقصانا فهو مما يقسم والصحيح انه يصح لان الصحيح لا يكسر عادة فمما لا يقسم وعن ابي يوسف رحمه الله اذا وهب درهما من درهمين فان كانا مستويين لم يصح لانه مجهول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب قدر درهم وهو مشاع لا يقسم كما في المحيط (فان قسم) المشاع قبل التسليم (وسلم) الموهوب (صح) ذلك الهبة لكمال القبض وفيه اشارة الى انه لو وهب النصف شائعا وسلم ثم وهب النصف الثانى وسلم لا يجوز والى ان التسليم يفيد الملك على ما قال اصحابنا وهو الصحيح كما في الزايدى لكنه ملك خبيث وبه يفتى كما في موضع من الوقعات وفي موضع آخر منه انه لا يفيد الملك وهو المختار كما في المضممرات وهذا مروى عن ابي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح كما في العبادى وفيه دلالة على ان الشيوع المقارن مبطل للهبة كما سيصرح به المصنوع (وكذا) لا تصح وتفسد (هبة لبن في ضرع) فان استخرج وسلم صح استحسانا (ونحوه) كصوفى على ظهر الغنم وثمر على شجر وزرع ونخل في ارض فلو وهب دارا فيها متاع الواهب او جوالقا او جرابا فيها طعام الواهب لا تصح لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع او الطعام دون الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل بغيره كما في قاضيان (لا) تصح وتبطل لعدم الوجود هبة (دقيق في برهان طحين) البر (وسلم) الدقيق وكذا هبة الدهن في السمس والذيت في الزبدون على الاصح وقيل يجوز اذا سلط على القبض كما في المحيط (وهبة ما) (مع الموهوب له) اى في يده وليس بمحض منه من الوديعة والعارية والرهن

- (الذى) حضر فيه (العين) اى الموهوب
(وينتضى) عطف على يرجع (وقت يتمكن فيه
من قبضها) يعنى انه فى حكم القبض (فان
القبضين) اى الاول والثانى على تقدير فعليته
(اذا تجانسا) اى كانا من نوع واحد (تناوبا) اى
يكون احدهما قابلا من الآخر (الا) ينوب القبض
(الاعلى) الخ (فلا ينوب الاول) وهو قبض
التودع (عنه) اى عن قبض الشراء وهو
الاعلى لانه يلزم به الضمان ٢ (لكنه) اى
عدم نيابة قبض التودع عن قبض الضمان
(ليس على اطلاقه) وعمومه (فانه اذا كان)
اى المقبوض قبض الضمان اذا كان (مضمونا
بغيره) اى غير المقبوض هو الثمن ان كان
قيما والمثل ان كان مثليا احتراز عن القيمة
فان قيمة الشيء كانا عينه (عن القبض الواجب)
بالهبة (سواء كان) اى الطفل (فى عياله) اى
الاب اى فى تربيته (خبر القبض) اى القبضين
(لطفل) بالتنوين صلة الهبة (من يريه) فاعل
المصدر المضاعف الى المفعول (من الجدة) الخ
بيان من (او وصيه) اى الطفل (وهو) اى
الطفل (فى عياله) اى الاجنبى (وكان) عطف
على لم يكن الخ فوصل بعده ٣ (فى هذه
الصور) اى صور قبض الزوج ومن يريه
٤ (على ما قالوا) قيد الوصل الثانى (فمن الظن)
اى اذا كان هنار وابتان والاول هو المختار واختاره
المصنف من الظن من ابى المكارم (ان فى الاطلاق)
اى فى التعميم بقوله وان كان ابوه حاضرا فى هذه
الصور (تسامحا) حيث قال ابو المكارم فللزوجة
قبض ما وهب لها ولو مع حضرة الاب فى الصحيح
بخلاف من يعوله فانه لا يملكه الا بعد موت الاب
لان تصرفه ليس بتفويض الاب ولا ضرورة
عند حضوره بخلاف الزوج فان تصرفه بتفويض
اب الصغيرة حيث اقامه الاب مقام نفسه فى
حفظها ومالها حيث دخلت فى عيال الزوج
بعد زفافه فظهر ان جميع مسئلتى قبض المربي
والزوج معا فى سلك الاطلاق تسامح وانه
لو قال والزوج بعد الزفاف ولو بحضرة الاب
لكان حسنا جدا انتهى فهو غفل عن اختلاف
الروايتين فى جميع الصور الا ان يقال حمل
اختلافهما فى الزوج فقط حيث قال فيه فى
الصحيح بخلاف من يعوله الخ وقال معا فى سلك
الاطلاق الخ (لمن يعوله) اى يعملون
الطفل فى عيالههم او لطفل يربونه وبالجملة مستتر
يعول الى مرجع ضميرهم فبالبناء المؤنث -

ونحوها (تامة) لا يحتاج الى قبض جديد بان يرجع الى الموضوع الذى
فيه العين وينتضى وقت يتمكن فيه من قبضها فان القبضين اذا تجانسا
تناوبا للتشابه واذا تباينا لا ينوب الا الاعلى عن الادنى فقبض الوديعه
مع قبض الهبة يتجانسان لانهما قبض امانة ومع قبض الشراء يتبايران
لانه قبض ضمان فلا ينوب الاول عنه كما فى المحيط ومثله فى شرح الطحاوى
لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره كالمبيع المضمون بالثمن
والبرهون المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كما فى المستصفى
ومثله فى الزاهدى فلو باع من المودع احتاج الى قبض جديد وتامه
فى العبادى (كهبة الاب لطفل) مامعه فانها تامة لا تحتاج الى قبض جديد
سواء كان فى عياله اولا (وقبضه) اى الطفل حال كونه (عاقلا وقبض من
يريه) اى لطفل (وهو) اى الطفل (معه) وقبض (الزوج لزوجته)
الصغيرة (بعد الزفاف) بالكسر اى بعد البعث الى بيته (معتبر) خبر
القبض (فى هبة الاجنبى له) اى لطفل فالاجنبى اذا وهب لصغيره وقبض
زوجها المبعوث اليه جاز وكذا اذا وهب اجنبى لطفل عاقل وقبض بنفسه
جاز قبضه استحسانا كما جاز قبض هبة الاجنبى لطفل من يريه من
الجد او الاخ او العم او الام او وصيه او اجنبى وهو فى عياله وان لم
يكن عاقلا وكان ابوه حاضرا فى هذه الصور على ما قالوا منهم فخر
الاسلام وقال بعضهم لم يجز قبض غير الزوج حال حضرة الاب والاول
المختار كما فى المضمرات فمن الظن ان فى الاطلاق تسامحا اذ القبض
لم يصح حال حضرة الاب الا من الزوج ومنهم من قال ان الصغيرة اذا
كانت تجماع مثلها لم يجز قبض الزوج عليها كما اذا لم تزف الى بيته
وجاز قبضها بنفسها حينئذ ولو مات الاب او غاب غيبة منقطعة جاز قبضهم
لمن يعوله كما فى المحيط (وصح هبة اثنين) او اكثر معا (دار الواحد)

(لو احد من موهوب له) هكذا في النسخ التي رأيناها فكلمة من بفتح الميم موصولة بمنزلة عطى بيان للواحد وقوله (له) قائم مقام فاعل موهوب وضميره رابط الموصول لا بالكسر كلمة بيان والاثقال من الموهوب له بلام التعريف كما لا يخفى على النحوى
٢ (فان القبض) يكون (بمرة) اى بمجموعهما من حيث المجموع (ولو وهب لابنيه) حال كون احدهما (صغيرا في عياله) اى الواهب (و) الآخر (كبيرا) والافصح كبيرا وصغيرا في عياله الخ (الا ان يسلم) صاحب الدار او لا (الدار الى الكبير ثم يهب الدار لهما) اى للكبير والصغير
٣ (فلو وهب) ابتداء (لهما) اى الابنين ثم سلم اليهما (لم يجز في قولهم) (والباء) اى براء براض (طرف يصح) لا الرجوع لان التراضى مطروف الرجوع ولو جعل الرجوع مطروف التراضى لكان من قبيل انتاج ان التراضى مطروف التراضى ولو سلم يرجع الربط الى يصح بالآخرة لان الرجوع فاعله
٥ (والكلام) حيث قال يصح دون يرجع حتى يكون اخبارا من الشارع فيفيد انه لو رجع له صحة وهى بجامع الكراهة فقلته بان يصح قبل القبض فقط اولى (و) من حيث ان ضمير عنها اى الهبة المطلقة يشير (الى انه) صح الرجوع فى الفاسدة (ايضا والتقييد فى التفسير ليعلم انه اذا صح فى الصحيحة ففى الفاسدة اولى لان له الفسخ بعله الفساد وان فرض عدم صحة الرجوع فيها (من الامور السبعة) المانعة عن الرجوع (لان المقبوض منها) اى من الفاسدة (مضمون) لو ترافعا (بعد الهلاك) الخ
٦ (بغيرهما) اى التراضى وحكم القاضى (انه يصح) بغيرهما (من الاب حكما) اى من حيث انه حكم الشرع وان كان لا يليق منه من حيث المروءة (بقريئة السابق) اى تقييد الممنوع بقوله عن الهبة الصحيحة بقريئة ماسبق من ان المقبوض فى الفاسدة مضمون بعد الهلاك فلا محالة له الرجوع قبله فلا يتصور فيها المانع فهو انما يؤثر فى الرجوع عن الصحيحة (كما هو) اى ابراث زيادة المالية (المتبار) من الزيادة المانعة (ولو) نشأت تلك الزيادة (من اجنبى) (غواص البحرين)

من موهوب له بالاجماع لكىمال القبض (وعكسه) بان وهب واحد دارا لاثنتين او اكثر (لا) نصح وتفسد عنده للشيوع خلافا لهما فان القبض بمرة فالشيوع من طرف الواهب غير مفسد بالاتفاق ومن طرف الموهوب له مفسد على الخلاف فلو قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهما نصفا ولهذا نصفا جاز عندهما امالو قال وهبت لك نصفها ولهذا نصفها لم يجز لاثبات الشيوع فى العقد ولو وهب لابنيه صغيرا فى عياله وكبير او قبض الكبير صح الا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله انها فاسدة الا ان يسلم الدار الى الكبير ثم يهب الدار لهما كما فى الطهرية فلو وهب لهما لم يجز فى قولهم كما فى الزاهدى (كتصدق عشرة) او اكثر من الدراهم (على غنيين) فانه على الخلاف لان التصديق هبة مجازا عنده (وصح) التصديق (على فقيرين) عندهما وفى رواية عنه ولا يصح فى رواية كالهبة لرجلين ففى مسألة الصدقة روايتان وهو الاظهر كما فى المبسوط والصحيح الصحة كما فى العمادى (ويصح) ويكره للدناءة (الرجوع عنها) اى رجوع الواهب عن الهبة الصحيحة بلا مانع (بتراض) اى برضاء بالرجوع من المجانين (او حكم قاض) به لانه فسخ والباء ظرفى يصح ويدخل فى الهبة الهدية فان للمهدى الرجوع كما فى المنية والكلام مشير الى انه يرجع قبل القبض كما فى النهاية والى انه صح الرجوع فى الفاسدة وان وقع احد من الامور السبعة لان المقبوض منها مضمون بعد الهلاك فله الرجوع قبله كما فى العمادى والى ان الرجوع لا يصح بغيرهما لكن فى الكرمانى وغيره انه يصح من الاب حكما ولو كان لا يليق مروءة (ويمنعه) اى الرجوع عن الهبة الصحيحة بقريئة السابق (زيادة) تورث زيادة المالية كما هو المتبادر (متصلة) بالعين الموهوبة ولو من

٢ (غير) الموهوب له (كالنقط) بفتح النون مصدر بمعنى وضع النقطة يدل عليه قوله (مع الاعراب) دون ان يقول مع الحركات (و) كذا (كتب) بفتح الكاف وسكون التاء بمعنى كتابة (الدقاتير) فانها يزيد يوما فيوما (وتعليم القرآن) الموهوب اى جعله تعليميا كالرسم العثماني مثلا (والكتابة) اى تحشية الكتب الموهوبة (وكعمل اخر) غير التعليم والتحشية كجعل القرآن والكتب مجزولا ومطلبا مثلا ويحتمل ان يكون المعنى بل هو الظاهر (وتعليم القرآن) للعبد الموهوب (و) تعليم الكتابة له (و) تعليم (عمل آخر) له من الصنائع والحرف (وقال محمد يرجع الواهب في التعليم) مرتفسيره (وكاسلام) الخ عطف على كالتقط الخ (والجمال) في الجارية (والسمن) في الحيوانات (والكبر) بالكسر والفتح في الجارية الصغيرة (والصحة) في السقيمة (وصبرورته) اى الموهوب الأصم (سميعا او) الأعمى (بصيرا) (١١٧) كتاب الهبة

غير الموهوب له كالتقط مع الاعراب وكتب الدفاتير وتعليم القرآن والكتابة وعمل آخر وقال محمد رحمه الله انه يرجع في التعليم وكاسلام العبد الكافر وكأخراج الجارية الى دار الاسلام واخراج الثوب الهروى الى موضع زاد قيمته فيه وكتحديد السكين والجمال والسمن والكبر وقصارة الكرياس والصحة وصبرورته سميعا او بصيرا والبناء والتجسيم والتطيس والاصلاح والغرس وكما اذا وهب حلقة فركب فيها فصلا لا يمكن نزعه الا بضرر واحترز بالزيادة عن النقصان كما اذا كان طويلا وقت الهبة ثم صار اطول بحيث يكون اسمع وبالمصلحة عن المنفصلة كما اذا ولدت الجارية الموهوبة فانه يرجع عن ذلك اذا استغنى الولد عنها وبالعين عن زيادة السعر وفيه اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بنى ثم هدم عاد حق الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه ينافيه ما في النهاية انه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيها اذا زاد وانتقص جميعا كما صرح نفسه به (وموت احدهما) اى الواهب والموهوب له ولا بد من ذكر موت كل فان الميت حى في حق التجهيز والتكفين وقضاء الدين وتنفيذ الوصية وغيرها كما تقرر فمن الظن ان الخروج عن الملك يغنى عن ذكر موت الموهوب له (و) يمنعه (عوض) ولو من جنس الهبة لكن لا من عينها فلو عوض درهم من الف هبة لرجع وانما اطلق

ولا شك انهما داخلان في الصحة وانما اراد الاستظهار ٣ (بحيث يكون اسمع) اى اقبح من السماجة بالجيم بمعنى القبح وفي قوله يكون بمعنى يصير اشعار الى ان النقصان اعم من ان يكون صورة ومعنى او معنى فقط بان يؤل ويرجع اليه او يكون مما يوجب النقصان كالاصبع الزائدة والسن الشاحصة فلا يرد ان صيرورة الطويل اطول من باب الزيادة فكيف جعله مثلا للنقصان (عن زيادة السعر) نرخ غله واحترز ابو المكارم عن زيادة السعر بما هو المتبادر من ابراث زيادة المالية اى بحسب القيمة فلا يعتبر زيادة بحسب السعر انتهى ٤ (وفيه) اى في قوله متصلة (اشعار بان مانع الزيادة) اضافته بيانية اى مانعا هو الزيادة (اذا ارتفع عاد حق الرجوع) لانه ح يكون منفصلة ومن الظن انه ينافيه اى ما في المحيط (ما في النهاية) فاعل ينافى من (انه) اى الموهوب (حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده) اى بعد الارتفاع (لانه) اى صاحب النهاية علة ومن الظن الخ (قال ذلك) اى القول المذكور اى اراد منه انه (فيما) اى في صورة (اذا زاد وانتقص جميعا) اى الاصل والزيادة اى انعدم معا (كما صرح نفسه) اى صاحب النهاية هناك (به) اى بقيد جميعا وكلام المحيط فيما اذا انعدم الزيادة فقط وبقي الاصل فلا منافاة بينهما هذا واعلم انى لم اجد هذا الظن لافى ابى المكارم ولا فى البرجندى ولا فى الشمنى ولعله مما ورد عليه فدفعه (ولا بد من ذكر) موت (كل) من الواهب والموهوب له بحذف المضاعف ويحتمل ان يراد من ذكر كل ذكر كل من

موت احدهما والخروج عن ملك الموهوب له (فان الميت حى في حق التجهيز والتكفين) الخ فكانها لم يخرج عن ملكه بالكلية ٥ (كما تقرر فمن الظن ان) ذكر (الخروج) (عن الملك) فيما بعد اى خروج الموهوب عن ملك الواهب باى سبب كان (مغن عن ذكر موت الموهوب له) فلا حاجة الى ذكره فدفعه بما مروى ابى المكارم ولا يخفى انه لو اكتفى بذكر موت الواهب تم وكفى لان اطلاق قوله وخروجها عن ملك الموهوب له يغنى عن ذكر موته فذكر موته للمناسبة وقع التوهم انتهى اى للمشاكلة ودفع توهم اى ايها ان عدم ذكره لاجل انه لا يمنع الرجوع فدفع الشارح المحقق بان ذكره ليس لمجرد المشاكلة ولا لدفع محض الايهام بل ذكره للحاجة الاصلية (لا من) اى بعض (عينها) الخ (من الف هبة) توصيفى او اضافى من قبيل -

العوض ليشمل ما هو عوض الجميع فيبطل الرجوع في الجميع وعوض البعض فلم يبطل في الباقي وحكم العوض حكم الهبة فيصح بها يصح به الهبة ويبطل بما تبطل كما في الاختيار (اضيف اليها) اى بشرط ان يضيف الموهوب له العوض الى الموهوب على وجه يعلم الواهب انه عوض هبته مثل ان يقول وهبتك عوض هبتك او جزائها او ثوابها او بدلها او مقابلها او غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب انه عوض هبته كان لكل منهما حق الرجوع (ولو) وقع ذلك العوض (عن اجنبى) بغير امره ولم يرجع الاجنبى الى الموهوب له بما عوضه وان كان بامر الا اذا ضمنه صريحا كما في الهداية والنهاية (وخروجها) اى الهبة بالبيع والهبة والاعتاق والتدبير ونحوها (عن ملك الموهوب له) لانه كتبدل العين فلو ضحى الشاة الموهوبة لم يرجع عند ابي يوسف رحمه الله خلافا للطرفين كما في المعنى (والزوجية وقت الهبة) فلو وهب لامرأته شيئا ثم ابانها لم يرجع ولو وهب لاجنبية ثم تزوجها لرجع وكذا الحكم اذا وهبت لزوجها لاجنبى لان للبقاء حكم الابتداء (وقرابة المحرمية) من اضافة السبب الى السبب ويجوز العكس والياء مصدرية اى قرابة هي سبب لكون احدهما محرما لآخر ولو كان كافرا حرييا كالاصل والفرع فيرجع قريب غير محرم كولد العلم والحال ومحرم غير قريب للرضاع والمصاهرة كالبنات الرضاعية وام المرأة (واعلم ان ما ذكره من الاطلاق موافق للكافي وغيره من التمداولات وذكر في النظم ان هذه القرابة مانعة عندهما لا عنده لكن فيه لو وهب لمحرم مكاتب لم يرجع بالاتفاق وفيه اشعار بانه لو وهب وكيل اخيه لم يرجع لان القبض والملك يقعان له كما في المنية (وهلاك الموهوب) اى تلف عينه او عامة منافعه مع بقاء الملكية فلا يظن ان الخروج عن الملك مغن عنه فلولت بالياء تراب

مسجد الجامع ٢ (كان لكل منهما) اى الواهب والمعوض (بغير امره) اى الموهوب له (و) لكن (لم يرجع الاجنبى الا اذارهنه) اى قال (صريحا) عوضته من جانبك رهنالك

٣ (و) يرجع (محرم غير قريب للرضاع) صلة محرم اى لمجرد الرضاع حرم والا فلا قرابة له (و) كذا (المصاهرة) مثالها (او المرأة) ٤ (لكن) (فيه) اى في النظم (لو وهب لمحرم) من الواهب لكنه (مكاتب) لرجل (لم يرجع بالاتفاق) فيفهم منه ان هذه القرابة مانعة عنده ايضا ٥ (وفيه) اى مانعية قرابة المحرمية (بانه لو وهب وكيل اخيه) وكالة مطلقة عامة (لان القبض) من الوكيل (والملك) اى ملك المقبوض (يقعان) من الوكيل (له) اى لاجل اخ الواهب الموكل فكانه وهب لاخيه المحرم (فلا يظن) تفريع لقوله مع بقاء الملكية —

- (فجعله) أى الموهوب له السيف (سكيناً) الخ (ولو وهب) عطف على لولت بالباء فيكون من تفرعات تفسير الهلاك (شاةً فذبحها) الموهوب له ٢ (لرجع) لأنه لم ينفى عامة منافعه كمنفعة الأكل مثلاً باقية ٣ (ذ) ذكر لفظ (الحروف) فى جانب الخبر (لأنهم المعنى) التركيبى أى ليصح الحمل (و) ذكره للتنبيه على إرادة الحروف مما يأتى (بعده) أى بعد لفظ الحروف وهو دمع خرقه بمعنى أنه رموز للموانع بأول حروفها كما قال (فالدال رمز (الزيادة المتصلة) الخ والمعنى التركيبى أى لقول النص حروف دمع خرقه فحروف دمع مضاف ومضاف إليه (١١٩) كتاب الهبة

موهوب لم يرجع كما لو وهب سيفاً فجعله سكيناً أو سيفاً آخر ولو وهب شاةً فذبحها لرجع بلا خلاف كما فى المعنى (وضابطها) أى جامع الموانع السبع (حروف دمع خرقه) فالحروف لأنهم المعنى وللتنبيه على إرادة الحروف مما بعده فالدال الزيادة المتصلة، والميم موت أحدهما والعين العوض والخاء الخروج عن الملك والزاء الزوجية والفاء القرابة القريبة والهاء الهلاك والمعنى التركيبى أن دمعاً لكثرت به مجال كأن أطرافه نصول تجرح وجهه فالخرف الطرف وخرقه أى نفذ فيه وتذكير الضمير على نحو قوله تعالى إن رحمة الله قريب من المحسنين ولها ضوابط أخرى كخزع قدمه وق عز خدمه وزعق خدمه يقال خزع فلان أى تخلف والعز كالعزة والخدم بفتح تين جمع خادم وزعق بالكسر صاح (وهو) أى الرجوع عن الهبة بشرطه (فسخ) للهبة (من الأصل لاهبة للواهب) فلو هلك الموهوب فى يد الموهوب له بعد الرجوع لم يكن للواهب أن يضمنه وهذا الأصل مشكل فى صورة الزيادة المنفصلة إذا اعتقد لم يرد على هذه الزيادة وهذا عند الصحابين على رواية الجامع وأما على رواية الأصل عن أبى سليمان أنه عقد جدياً عند محمد إذا كان بتراض فأذا وهب وسلم ثم وهب الثانى وسلم ثم رجع هذا الواهب بغير قضاء فليس للواهب الأول أن يرجع على هذه الرواية بالاتفاق إذا وصل إلى الواهب الثانى بهبة أوارث أو وصية أو شراء أو غير ذلك كما فى المحيط (وهى) أى الهبة هدية كانت

خبر ضابطها وخرقه جملة فعلية صفة الدمع وليس مراد الشارح المحقق بيان المعنى التركيبى لقولهم دمع خرقه فدمع فيه مرفوع ممنون مبتداء وخرقه جملة فعلية من الفعل وفاعله المستتر الراجع إلى الدمع ومفعوله الضمير البارز الراجع إلى دى الدمع خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره اسمية (أن دمعاً) أى الفلان (لكثرت) يعنى أن تنكير الدمع للتكثير أى دمع كثير (بجال) خبران (كان) بالتشديد (أطرافه) أى الدمع (نصول) جمع نصل وهو حديد الرمح (تجرح) من المجرع بالجيم ثم الرأى ثم الحاء المهملتين أى تجرح الدمع (وجهه) أى الدمع أو دى الدمع بالنصب مفعول تجرح (ذ) الحروف مفردة (الخرف) بمعنى (الطرف) (وخرقه) جملة فعلية صفة دمع (أى نفذ فيه) أى الوجه وجرحه وفسره أبو المكارم بإصابه ونقل البرجندى عن الصحاح خرقته بالنبل أى أصبتهم بها فالعنى إصابه دمع (وتذكير الضمير) أى المستتر فى خرقه الراجع إلى الدمع المؤنث الساعى فالتحوى خرقته (على نحو قوله تعالى إن رحمة الله قريب من المحسنين) حيث لم يقل قريبة فذكره باعتبار تأويل الرحمة بالعفو أو الرحم أو الإحسان كذلك هنا يؤل الدمع بالماء كما يقال له آب چشم ٤ (ولها) أى ولموانع الرجوع (ضوابط) أى تراكمب (أخر) غير ما فى المتن (كخزع) بالخاء والزاء المعجمتين فعل ماض (قدمه) أى الفلان بالرفع فاعل (و) مثل (ق) أمر من وقى بقى بالرفع أحفظ (عز) بالكسر مضاف إلى (خبره) أى حرمة خدام فلان (و) مثل (زعق) أى صاح فلان (خدمه) مفعول زعق يقال (خزع فلان أى تخلف) فى البرجندى يقال خزع فلان عن أصحابه أى تخلف وتأخر انتهى (والعز كالعزة) بمعنى الحرمة (وزعق

بالكسر) أى من باب حمد بمعنى (صاح) ومن كونه لازماً يفهم أن خدمه منصوب بنزع الخافض مفعول أى صاح فلان لخدمه بشرطه (أى بشرط الرجوع وهو التراضى أو حكم القاضى وعدم الموانع المرموزة (من الأصل) أى من الواهب (لاهبة) من الموهوب له (للاهب) ثانياً (أى عقد الهبة (لم يرد) أولاً (على هذه الزيادة) لكونها معدومة فى الأصل ثم حدث فى يد الموهوب له (وهذا) أى كون الرجوع فسخاً هـ (ثم وهب الثانى) أى الموهوب له شخصاً ثالثاً (ثم رجع هذا الواهب) أى الثانى (بهبة) الخ أى بعقد جديد

- (اي بشرطه) اي بشرط العوض (حرفه) اي ذلك الشرط (كلمة على دون) هبة بشرطه حرفه (الباء) اي حال كون هذا الحكم متجاوزا عنها اي تلك الهبة بيع (ابتداء وانتهاء) ٢ (وفيه) اي في قوله بشرط العوض من حيث انه مفيد بما فسر به الشارح المحقق اثباتا ونفيا (اشعار) الخ (كلمة ان) الشرطية (ان كان) عوضها (كذا) درهما (ينبغي) الخ فيه اشارة الى انه لا روية فيه (وقد يضاف) القبض (الى المفعول) وهو العوضين بان يرجع ضمير التثنية اليهما ويترك الفاعل على عكس الاول فيقال اي قبض العوضين من العاقدين فاوجب هذا المقدار بكلمتين وانه من قوة التصرف في التعبير (وتبطل بالشيوع) وصفه الشارح المحقق (بالمقارن) باعانة اللام (ويرجع كل) اي من الواهب والعوض (عنها) اي عن هبة (وهذا) القول (منه) اي من المصنف (بيان) لعلته (نفى الصحة السابق) صفة النفي بقوله ولا يصح في مشاع يقسم الخ في قوة ان يقال ولا يصح في مشاع الخ لبطان الهبة بالشيوع المقارن وانما لم يقل وهذا نصريح ما علم ضمنا بنفي الصحة السابق لان الحكم يثبت بعلة شتى (كما وعدناه) في اثناء شرح تفريع حكم على النفي المذكور بقوله فان قسم وسلم صح الخ بقوله كما سيصرح به المصنف فراجع مع شرائطها (اي شرايط ثبوت الشفعة بخلاف المضاف (ولا يرجع) عطف على تردد بالعيب (كل) اي الواجب والموهوب له (بعد ذلك) اي بعد اتصال القبض (يرجع هو) اي احدهما (على الآخر بما في يده) اي الآخر ٣ (هبت) اي الحمل (والشرط) عطف على الحمل (مخالق) عطف على وصف (لمقتضى العقد) فلا اعتبار له ٤ (ومن الظن ان الاظهر) ان يقول بطل (بتوحيد الضمير) واستتاره تحت بطل لانه راجع الى احد المعطوفين باو وضميره يوحد فاندفع ما في الرومي حيث جعل هذا الوجه مشارا اليه بقوله (لها مر غير مرة) فانه علة قوله ومن الظن الخ لا علة اظهرية التوحيد والا يكون الكلام دعوى بلا دليل فلعل كون التوحيد ظنا بالحوالة الى ما مر في مواضع من الشارح المحقق لكنه لم يتفق لخطري ما هو فاقول لامنع في اجتماعهما في البطلان وان لم يجتمعا في كلام الواهب وايضا كلمة او ههنا لمنع الخلو فلا منع من اجتماع المعطوفين في المصدق بان قال مثلا هبت لك هذه الجارية بشرط ان تخدم لي سنة الاحملها وايضا صيغة التثنية قالوا في حكم العطف اي بطل وبطل كرجلان في قوة رجل ورجل (غواص البحرين)

او غيرها (بشرط العوض هبة ابتداء) وعند العقد اي بشرطه حرفه كلمة على دون الباء فانه بيع ابتداء وانتهاء اجماعا وصورة الاول ان يقول وهبت لك هذا العبد على ان تعوضني هذا الثوب او كذا درهما وصورة الثاني ان يقول وهبت الثوب بالى درهم كما في النهاية وفيه اشعار بانه اذا كان حرف الشرط كلمة ان بان يقول وهبتك كذا ان كان كذا ينبغي ان يكون الهبة باطلة كالبيع واذا كان هبة ابتداء (فشرط قبضهما) اي قبض العاقدين العوضين وقد يضاف الى المفعول (وتبطل بالشيوع) المقارن ويرجع كل عنها وهذا منه بيان لنفي الصحة السابق كما وعدناه (وبيع انتهاء) اي عند اتصال القبض (فترد بالعيب) الكائن بالموهوب (و) خيار (الرؤية وثبت الشفعة) مع شرائطها ولا يرجع كل بعد ذلك ولو استحق ما في يد احدهما يرجع هو على الآخر بما في يده ان كان قائما وبقيته هالكا (وان استثنى) الواهب (الحمل) بان قال وهبت هذه الجارية او الناقة الاحملها (او شرط) في الهبة (ما يفسد البيع) من شرط نافع لاحدهما اي الموهوب او غيره مما مر في البيع (بطلا) اي الاستثناء والشرط لان الحمل وصف لم يكن من جنس المستثنى منه ولهذا لا يجوز هبته والشرط مخالف لمقتضى العقد ومن الظن ان الاظهر توحيد الضمير لها مر غير مرة (وصحت الهبة) اي هبة الجارية والحمل معا (وان اعتق) المالك (الحمل ثم وهبها) اي الام (صحت) الهبة اي هبة الام كما صح اعتاق الحمل (وان دبره) اي الحمل (ثم وهبها لا) تصح الهبة

لانها

التوحيد ظنا بالحوالة الى ما مر في مواضع من الشارح المحقق لكنه لم يتفق لخطري ما هو فاقول لامنع في اجتماعهما في البطلان وان لم يجتمعا في كلام الواهب وايضا كلمة او ههنا لمنع الخلو فلا منع من اجتماع المعطوفين في المصدق بان قال مثلا هبت لك هذه الجارية بشرط ان تخدم لي سنة الاحملها وايضا صيغة التثنية قالوا في حكم العطف اي بطل وبطل كرجلان في قوة رجل ورجل (غواص البحرين)

الأم (بملكه) أى الواهب وهو الحمل المدبر
فى ملك المولى (بخلاف الأول) أى الهبة بعد
اعتاق الحمل لأنه بالاعتاق خرج من ملك
المولى لا بالتدبير (فيهما) أى فى صورتين
(والصحيح ما ذكره) المص من التفرقة بين
الاعتاق والتدبير (بالضم) أى ضم العين
(اسم من الأفعال) من باب الأفعال (أعمرته)
أى فلانا (الدار) مفعول ثان (عمرى) أى
مدة عمره (أى جعلتها) أى الدار (له) أى
لفلان (فاذا مات) أى المعمر له (عادت) أى
الدار (إليه) أى إلى المعمر وهذا من كلام
الواهب ومن تنمة المثال كما يقتضيه الشرط
الآتى (هكذا فعلوا فى الجاهلية) يعنى أنه فى
الأحكام التى أقرت على ما كان فى الجاهلية
(أو مات) (المعمر) بالنظر إلى الثانى (حيوتك)
أى مادام حيوتك الخ (فاذا مات) أنت (فهى)
أى الدار (لى) الخ (وهو) أى الأسكان
(تصرف فى المنفعة) وهو العارية (أنها) أى
العمرى (أن يقول) أى المعمر والمعايرة بين
التفسيرين فى قوله فهى لك (الشرط) أى
الشرط المعتبر فى الجاهلية وأقر غيره (فا لدار
فى الشريعة (للمعمر له) الخ (من المراقبة)
وهى الملاحظة والانتظار بعواقب الأمور (أن
تعطى) أنت (إنسانا وهو) أى كون الرقبى
من المراقبة (الصواب) لظهور مناسبتها
بالمعنى الشرعى (وكونها) أى الرقبى (من
الأرقاب) من باب الأفعال وفى بعض النسخ
من الأقارب على أن يكون من باب الاشتقاق
الكبير فله تصحيف واشتباه بالرقبى (بالغين)
المعجبة لأن المهملة ليس من كتب اللغة (أى
أن مات) إنا الخ جعل المتن تفسير لفظ رقبى
قوله دارى لك رقبى ولذا حمل المصنف
على الرقبى (كناية) أى هو كناية الخ يعنى
أن الرقبى متضمنة للشرطين كما يأتى فصرح
بأحدهما وكنى به عن الآخر (وإنما لم يصرح
به) أى بشرط أن مات أنت قبلى الخ غ
س (احترازاً عن سماجة) أى فبح (ذكر
مراقبة موته) وأما ذكر الشخص مراقبة موته
فمن صنعة الرجال ونصح النفس على الكمال

لأنها هبة المشغول بملكه بخلاف الأول وفى قاضيان لا يجوز الهبة فيها
فى رواية وقيل جازت فيهما والصحيح ما ذكره (وتصح العمرى) بالضم اسم
من الأعمار كما فى الصحاح يقال أعمرته الدار عمرى أى جعلتها له ليسكنها
مدة عمره فإذا مات عادت إليه هكذا فعلوا فى الجاهلية كما ذكره ابن الأثير
(وهى) أى العمرى فى الشريعة (جعل) مثل (داره له) أى المعمر له
(مدة عمره) أى المعمر له (بشرط أن يرد) الدار على المعمر أو على
ورثته (إذا مات) المعمر له (أو المعمر بان قال أعمرتك دارى هذه مدة
حيوتك أو وهبت لك هذا العبد حيوتك فإذا مات فهى لى وإذا مات أنا
فهى لورثتى) وهى هبة لك ولعقبك من بعدك وهذا كله تمليك صحيح
فى الحال وإن قال أسكنتك دارى هذه حيوتك ولعقبك من بعدك فهذه
عارية لتصريحه بلفظ الأسكان وهو تصرف فى المنفعة كما فى المبسوط وذكر
فى قاضيان أنها إن يقول وهبتها منك على أنك إن مات قبلى فهى لى وإن
مات قبلك فهى لك (وبطل) فى الشريعة (الشرط) أى شرط الرد على
المعمر أو ورثته كما فى الجاهلية فالدار للمعمر له حال حيوته ولورثته بعد
ماته (ولا تصح) وبطل (الرقبى) بالضم من المراقبة (وهى) لغة أن تعطى
إنسانا ملكا وتقول إن مات فهو لك وإن مات قبلى كما فى المبسوط والصحاح
والمقائس وغيرها وهو الصواب وكونها من الأرقاب لم يقل به أحد كما
فى الغزب بالغين وشرعية عند الطرفين أن يقول دارى لك رقبى أى
(أن مات قبلك فهى لك) كناية عن قولك إن مات قبلى فهولى وأنا
لم يصرح به احترازاً عن سماجة ذكر مراقبة موته وعند أبى يوسف رحمه الله
أن يقول دارى لك رقبى أى إن مات قبلك فهى لك فالرقبى اسم

(الجلد الثالث) جامع الرموز ١٠٨

الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت (وعند أبي يوسف رحمه الله أن يقول) المراقب (دارى لك رقبى) أى الخ أى
ما يقولان بعينه لكن أبى يوسف رحمه الله يقول بمعنى التملك فى الحال والرجوع إلى الواهب منتظر فيكون كالعمرى
وهما يقولان بمعنى تعليق الملك بموت المملك فهما جعلتا المراقبة فى نفس التملك فأنفذ الاتحاد بين المذهبين واضمحلت لفظة
النزاع بين القولين وإنها أعاد مجرد اللفظ بعينه ليتفرع عليه قوله (فالرقبى اسم

من المراقبة بالاتفاق كما في الكرهاني وغيره والخلاف في تفسيره بناء على أنها متضمنة للشرطين فقالا أنها تعليق بالخطر وهو انتظار موت الموهوب له فتكون باطلة وقال أنها تمليك في الحال والشرط وهو انتظار موت الواهب باطل فتكون صحيحة والأول هو الصحيح كما في المضمرات وغيره فمن الظن أن القول بأن الرقبي من المراقبة لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه كأنه يقول إن مت فهي لك وإن مت فهي لي لا يلازم شيئا من التفسيرين ومن الافتراء ما نسب إلى الصحاح من أن الرقبي اسم من الأرقاب (والصدقة) على غيره (لا تصح) ولا يثبت الملك (الا بالقبض) في المجلس أو بعده إذا كالهبة والصدقة على نفسه أفضل عند أبي بكر رحمه الله إذا كان محتاجا وعلى غيره عند الفقيه إذا صبر على الشدة لأبأس بالصدقة على من يسأل الناس الخافا إلا إذا علم أنه ينفق في معصية كما في المحيط (ولا) يصح (في شائع يقسم) كما إذا تصدق بنصف دار مثلا لأنها هبة ابتداء (ولا عود) أي رجوع (فيها) أي الصدقة لأنه أخذ الثواب فيلزم وفيه إشعار بأن الفقير والغني يستويان في عدم العود وقال بعضهم إن له العود على الغني وفي هذا الكلام لطافة رعاية حسن الاختتام بها لا يخفى على من وهب له الذوق التام

كتاب

(والخلاف) أي المغايرة بين المذهبين (في تفسيره) أي اللفظ المذكور بحمله على أحد المعنيين المذكورين كما قال (بناء على أنها) أي الرقبي الخ (فقالا) أي الطرفان بيان الاختلاف في التفسير (فتكون) أي التعليق بالخطر (باطلة) ولذا قال بطلان الرقبي (وقال) أي أبو يوسف رحمه الله (أنها تمليك في الحال) (و) إنما الانتظار في (الشرط) وهو انتظار موت الواهب (الملك) فالشرط (باطل) ولا تبطل الرقبي بالشرط الباطل وعكس أبو المكارم بيان المنتظر في المذهبين (والأول) أي مذهب الطرفين (هو الصحيح) غ ٢ (فمن الظن) أي إذا علمت أن في كل من التفسيرين انتظار موت الآخر تعلم أنه من الظن ما في أبي المكارم من (أن القول) أي الحكم (بأن الرقبي من المراقبة) لأن كل واحد منهما (أي من العمر والمعمول) (يرقب) أي ينتظر (كأنه) أي المعمول (يقول إن مت) أنا (فهي لك وإن مت) أنت الخ (لا يلازم) خبر أن القول (شيئا من التفسيرين) للمذهبين وقد عرفت أنه ظن حيث يلازمها لأن انتظار موت صاحبه مأخوذ فيهما (و) من الظن أن (من الافتراء ما نسب إلى الصحاح الخ) أنه لم ينسب إليه أحد حيث هو في سلك القائلين بأنها من المراقبة بل قال في الغريب كونها من الأرقاب لم يقل به أحد (على غيره) أي غير نفس المتصدق (الا بالقبض) من الغير (إذا) من المتصدق قيد بعده كما في الهبة غ ٣ (والصدقة على نفسه) أي المتصدق (أفضل عند أبي بكر) الخ (الخافا) لفظ القرآن أي بطريق الالتجاء والبالغة (الا إذا علم أنه) أي المانع (ولا تصح) الصدقة (في شائع يقسم) قبل الفسمة (لأنها) أي الصدقة (لأنه) أي معطى الصدقة (أخذ الثواب) فصارت معوضة (فيلزم) كالهبة المعوضة (وفيه) أي في التعليل بأخذ الثواب (إشعار) الخ غ

هـ (في عدم العود) لأن الغني يجد الثواب كالفقير (أن له) أي للمتصدق (العود على) المتصدق له (الغني وفي هذا الكلام) أي في قوله ولا عود فيها (لطافة رعاية حسن الاختتام) بطريقتين لأن معناه ولا عود فيها لأنها قد تمت وانعادت المرخشته والثاني أنه يصلح أن يحمل على أن مسائل الكتاب قد تمت بمسئلة الصدقة ولا عود فيها بعدها واللطافة المصاحبة إنما هي في الثاني وأما في الأول فالرعاية بالرمز والمناسبة في الجملة لأن الشيء إذا تم وانتهى لا عود فيه (كما لا يخفى على من وهب) منه تعالى (الذوق التام) للطريق المذكور (غ)

٢ كتاب في شرح رموز (كتاب الاجارة عقبه بالهبة) اى جعل كتاب الاجارة في عقب الهبة (ترقيا من الاعلى الى الادنى) فانه اى الاجارة المعقب (تمليك المنافع لا) تملك (الاعيان) وهو اعلى من الاول والهبة كذلك (بمركات الهبة) فانكسر مثل كتابة والفتح مثل كرامة والضم مثل عجالة ثم علل مجيء هذه الحركات التى فى الثلاثى المجرد فقال (لانها) اى لهذا الاجارة (فى الاصل) من المجرد (مصدر) (اجر) على وزن فعل (زيد يأجر بالضم) اى ضم المجيم من باب نصر (اى صار) زيد (اجيرا) يعنى مصدر اللازم (الا انها فى الاغلب) من المواد تستعمل (بمعنى الاتجار) اى بمعنى المصدر المتعدى من باب الأفعال (بعضها كالمجرد) اللازم (مقام البعض) كالمزيد المتعدى (فيقال اجرت) من المجرد استعمل متعديا كمصدره (الدار) مفعول (اجارة) (١٢٣)

مصدر (اى اكريتها) يعنى كرا دادم من داررا (ولم يجيء) اى اجرت (بالمد من) باب (فاعل بهذا المعنى) اى بمعنى الاكراء (على ماهو) القول (الحق) يعنى ان فيه اقوالا واختلافا ٣ (ثم من محاسن الاجارات * هى دفع الحاجات * تقليل من الابدال * ويسير من الاموال * فلاكل احد يملك دار يسكنها * ولا طاهونة يطحن بها * ولا حماما يغتسل فيه * ولا خانا يحفظ فيه امواله من القاصدين * ولا دابة يركبها ركوب المسافرين * ولا يغلا يحمل عليه اموالا بنفس * ولا ابلا تحمل اثقاله الى بلد لا يبلغه الا بشق النفس * وكان شيخى رحمه الله تعالى كثيرا ما يقول فمن محاسن الشرائع ان الفقير ينتفع بفلسيه من الاستحمام مثل انتفاع غنى صرفى الالوف لاستحمامه فى بناء الحمام * فالبياعات شرعت على حظ الاغنياء * والاجارات شرعت على حظ الفقراء (نهايه)

ع (انها) اى كلمة اجارة (اسم الاجرة) ويقال اجره (بالقصر من المجرد والهاء لفلان (المملوك) مفعول ثان (او آجره) بالمد من فاعل اى فلانا (اياه) اى المملوك (اجارا وموآجرة) اى من الافعال او المفاعلة (اى اكراه) مثل اجباه يعنى بكراداد (اى اعطاه اى فلانا (ذلك) اى المملوك (باجرة وهى) اى الاجارة لغة (كالاجر ما يعود اليه) اى الفاعل (من الثواب) بيان ما يعود (فى حق

الحكم) يعنى ان حكم الاجارة استئصال نفع ملكه للغير (لا فى حق العقد) لكون النفع معدوما لا يصح بيعه (فانه) اى الاجارة (بهذا الاعتبار) اى العقد (بيع عين قائمة مقام النفع) مجازا (فيقع الملك فى النفع) للمستأجر (و) فى (بدله) للموآجر (ساعة) اى وقوعا ساعة (فساعة ولذا) اى لتجدد وقوع الملك فى الجانبين ساعة فساعة (جاز) الخ (فى حكم عقود متعددة) متفرقة) غ

حدوث المنافع هو عمل العلة ونفاذها فى العمل ساعة فساعة لا ارتباط الايجاب والقبول كل ساعة وان كان ظاهر كلام المشايخ يوم ذلك والحكم تأخر من زمان انعقاد العلة الى حدوث المنافع ساعة فساعة لان الحكم قابل للتراخي كما فى البيع بشرط الخيار وتبامه فيه فليطالع وبهذا يندفع اعتراض المولى سعدى على الهداية بانه لا بد ان يتأمل فى هذا المقام فان الانعقاد هو ارتباط القبول بالايجاب فاذا حصل الارتباط باقامة الدار مقام المنفعة يتحقق الانعقاد فما معنى الانعقاد ساعة فساعة بعد ذلك تدبر (يجمع الانهر)

كتاب الاجارة

عقبه بالهبة ترقيا من الاعلى الى الادنى فانه تملك المنافع لا الاعيان (هى) لغة بمركات الهبة كما فى القاموس بيع المنافع كما فى الهداية فانه وان كانت فى الاصل مصدر آجر زيد يأجر بالضم اى صار اجيرا لانها فى الاغلب تستعمل بمعنى الاتجار اذ المصادر تمام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارة اى اكريتها ولم يجيء من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا فى الرضى لكن فى القاموس وغيره انها اسم الاجرة ويقال اجره المملوك اجرا او آجره اياه اجارا وموآجرة اى اكراه اى اعطاه ذلك باجرة وهى كالاجر ما يعود اليه من الثواب وشرعا (بيع نفع) فى حق الحكم لا فى حق العقد فانه بهذا الاعتبار بيع عين قائمة مقام النفع فيقع الملك فى النفع وبدله ساعة فساعة ولذا جاز الاضافة الى المستقبل بان قال آجرتك دارى غدا فالاجرة فى حكم عقود متفرقة يتجدد انعقادها على حسب حدوث المنافع والنفع المنفعة وهى عبارة عن اللذة والراحة من

٢ (وفيه) اى فى قوله بيع نفع الخ (اشارة) الخ (مع النية) اى نية الاجارة (قدورا) جمع قدر بالكسر (اى انه) اى الموجر (لوجاء) (بقدر ور وقبلها) المستأجر (على الكراء الاول) الخ (وهى) اى الاثنيان والقبول (اجارة مبتدأ) غير الاول لانه قد فسر للتفاوت (يأكل) اى المستأجر فمضارع وكذا (يشرب ويسقى) والمجمل صفة الشجر والناقاة والماء (بها يجى) اى يقبض بجى بقوله ويعلم النفع الخ (من غير جنس) الخ قيد النفع غ ٣ (واحترز به) اى بقيد عوض (عن العارية والوصية بنفع) فانهما ليسا بعوض (فى غير العروض) انها قيد به (لانه شرط) مجهول (شروط) قائم مقام الفاعل (فى غيرها) اى غير العروض (ولو لم يشترط) اى الواقف اومنه وصل لقوله لا يصح ولا يلزم ويبطلها الخ (ان لا يواجر) اى الموقوف (اكثر من ثلاث) ثم اشار الى حيلة ابقائها فوق الثلاث بقوله (وعقد) اى القاضى او المتولى عطف على لا يصح او يبطلها ويحتمل ان يكون معطوفا على لم يشترط فيكون من تنمى الوصل وفى حيز النفى يؤيده الاستدراك بقوله (لكنه كلام مجمل) اى مع ذلك الاصلاح لكل سنة عقدا جديدا على حدة (لكنه) اى قوله لا يصح فوق ثلاث الخ (كلام مجمل) لا يصح بالوصل المذكور (فانه) اى الشأن (ان شرط الواقف) فى وقفيته (ذلك) اى ان لا يواجر اكثر من الثلاث (لم يصح) مطلقا (والا) اى وان كان لم يشترط ذلك (فالخيار) الخ غ ٤ (الا اذا كانت المصلحة) فى الضياع (العدم) اى عدم الجواز (او الصحة) اى جواز الاجارة فوق الثلاث فى غير الضياع (فانه) اى المصلحة والتذكير باعتبار انها (امر مختلف) الخ (ومن الظن) من ابي الكارم (ان مشايخ باخ جوزوها) اى الاجارة فوق الثلاث مطلقا والحال قد عرفت ان كلام المتن مجمل والتفصيل ان الواقف ان شرط عدم الاجارة فوفا لا يصح والا فالخيار ان يصح الخ فتجوز مشايخ باخ ان كان فيها شرط الواقف عدم الاجارة فوفا فهو كما ترى ولا بد ان يكون على

دفع الجر والبرد وغيرها كما فى غصب النهاية وفيه اشارة الى ان الاجارة تنعقد بها ينعقد به البيع من لفظ ماض ونحوه واختلفوا فى الانعقاد باللفظ الحال مع النية والى انها تنعقد بالتعاطى كما اذا استأجر قدورا بغير عينها وانه لا يجوز للتفاوت بينها من حيث الصغر والكبر الا انه لو جاء بقدر ور وقبلها على الكراء الاول جاز وهى اجارة مبتدأ بالتعاطى والى انها لا تصح بها لا ينتفع به الا بعد هلاك عينه فلا يستأجر شجرة يأكل ثمرها وناقاة يشرب لبنها وماء يسقى ارضه به كما فى المحيط وغيره (معلوم) جنسا وقدرا بما يجى (بعوض) مالى او نفع من غير جنس المعقود عليه كسكنى دار بركوب دابة ولا يجوز بسكنى دار للربا واحترز به عن العارية والوصية بالنفع (كذا) اى معلوم قدرا وصفة فى غير العروض لانه شرط شروط فى غيرها (دين) اى مثلى كالمكيل والموزون والعددى المتقارب (او عين) اى قبضى كالثياب والدواب وغيرها (ويعلم النفع) قدرا (بذكر المدة وان طال) كسكنى سنة او اكثر (لكن فى) اجارة (الوقف) اى الموقوف سواء كان دارا او ارضا او غيرها (لا تصح) ولا يلزم ويبطلها القاضى (فوق ثلاث سنين) ولو لم يشترط ان لا يواجر اكثر من ثلاث وعقد لكل سنة عقدا لكنه كلام مجمل فانه ان شرط الواقف ذلك لم تصح والا فالخيار ان يصح فى الضياع وان لا يصح فى غيرها الا اذا كانت المصلحة فى العدم او الصحة فانه امر مختلف باختلاف الزمان والمكان كما فى المضمرات ومن الظن ان مشايخ باخ جوزوها نعم جوزها بعض مشايخنا الا اذا خيف دعوى الملكية بطول المدة كما فى قاضيخان وقال بعض المشايخ ان اضطر المتولى فى ذلك يرفع الى القاضى حتى يواجرها وقال بعضهم يعقد بنفسه عقودا

فان

تقدر عدم شرطه ذلك فمع الاختصاص الجواز بهم (نعم) بيان لنشأ الظن المذكور (جوزها بعض مشايخنا الا اذا) اى مستثنى منه ما اذا (خيف دعوى الملكية بطول المدة) فليس تجوزهم مطلقا ايضا فظنه مشايخ باخ وانهم جوزوها مطلقا (ان) اضطر المتولى (فى ذلك) اى فى حيلة فسح اجارة الفوق (فرفع) الامر (الى القاضى حتى يواجرها) فى راس كل سنة جديدا (يعقد المتولى بنفسه عقودا) متجددة فى كل سنة غ -

١ (فان عقده (الاول لازم اتفاقا) وفي الباقي اختلاف فقيل غير لازم لانه مضاف الى المستقبل وقيل لازم كما قال (وكذا الباقي) لازم (على الصحيح) فانه اى ذكر العمل المتعلق بالمحل الخاص (معرف) بالكسر (لنفع المستأجر) بالكسر (من ذلك) اى المحل الخاص غ ٢ (وفيه) اى فى اطلاق صيغ الثوب عن ذكر المرات (اشارة) الخ (مشيعا) اسم مفعول من الاشباع (وهذا) اى عدم اشتراط بيان قدر (اذا كان) الخ (والصنع بالفتح مصدر بمعنى التلوين وبالكسر) اسم (ما يصنع به من الادوية (الى انتهائه) اى العمل غ ٣ (وفيه) اى فى قوله ولا يجب الاجرة لانه مجزئ المضاعى بقريضة الاضراب الاق فالمراد به نفس وجوب الاداء فيشعر بالمفهوم (بان نفس الوجوب قد ثبت بنفس العقد) لا وجوب الاداء (فيها) اى الاجرة (من غير شرط) اى شرط التعجيل صلة التعجيل (فلا يستردها) اى الاجرة بعد التعجيل (فهى) اى جملة لا بتعجيلها (من) باب (عطى الجملة مجزئ) اى مجزئ يجب على جملة لا يجب لا من عطى الجار على الجار (نحو قوله تعالى والشمس والقمر معطوفان بتقدير ويسبح الشمس والقمر على جملة يسجد من الخ فلا يرد ان السجود لا يتصور منهما (ومثله) اى مثل هذا العطف (كثير فى) الكلام (القديم) ع (فمن الظن) من ابي المكارم (ان فيه) اى فى عطى الباء على الباء (تساهلا لانه يلزم جمع بين الوجوبين) اى الوجوب الحكمى المجازى وهو عدم استرداد الاجرة والوجوب الحقيقى وهو وجوب التسليم والاداء فى لفظ واحد هو لا يجب ومدار من قال بالتساهل انه جعل العطف من عطى المفرد على المفرد وليس كذلك لما عرفت من العطف بتقدير الفعل (نعم الاولى تأخير) اى التعجيل (عن المعطوفات الاتية) وهى قوله او بشرطه او باستيفاء النفع او التمكن فيه فيعطى بكلمة بل هؤلاء أولا على بالعقد او لا يجب على تقدير حذف الفعل بعد بل ليكون ما هو مشترك فى احد الوجوبين منتظما فى سلك واحد ثم يعطى قوله او بتعجيلها بتقدير يجب بالمعنى الآخر على قوله يجب بشرط التعجيل فى حيز كلمة بل كما لا يخفى فان الكلام على فرض التأخير يكون بهذا الترتيب فلا تغفل حتى لا يرد الجمع بين الوجوبين فى لفظ واحد ولا الفصل بالاجنبى بين قوله بالعقد وبين

فان الاول لازم اتفاقا وقال وكذا الباقي على الصحيح كما فى الظهيرية (و) يعلم النفع جنسا (بذكر العمل) اى عمل متعلق بعمل خاص فانه معرف لنفع المستأجر من ذلك المحل (كصنع ثوب) فانه اذا ذكر ثوب القطن او الصوف مثلا ولون ما يصنع به عرف جنس النفع وفيه اشارة الى انه لا يشترط بيان قدر الصنع بان يبين انه يجعله فى الصنع مرة او مرتين حتى يصير مشيعا وهذا اذا كان الصنع مما لا يختلف والا فيشترط قدره كما اشير اليه فى الكافي وذكر فى الاختيار انه يصير معلوما بالنسبة كما اذا اجار الدابة لحمل شىء معلوم فانه اذا عرف قدر المحمول وجنسه والمسافة صار معلوما والصنع بالفتح التلوين وبالكسر ما يصنع به (و) يعلم جنسا وقدر (باشارة) اى بذكر العمل مع الاشارة الى انتهائه (كنفل هذا) الطعام مثلا (الى ثمة) اى موضع كذا لانه اذا عرف ما ينقله مع موضع ينتهى اليه صار معلوما (ولا تجب الاجرة) اى اداء الاجرة عينا كانت او دينيا وقيل انها واجبة دينيا (بالعقد) نفسه لانه لا تنقذ ساعة فساعة وفيه اشعار بان نفس الوجوب قد ثبت بنفس العقد كما فى الكرمانى (بل) يجب ويثبت الملك فيها (بتعجيلها) اى باداء الاجرة قبل استيفاء النفع من غير شرط فلا يستردها فهى من عطى الجملة مجزئ على نحو قوله تعالى والله يسجد من فى السموات الى قوله والشمس والقمر ومثله كثير فى القديم وغيره من الكلام فمن الظن ان فيه تساهلا لانه جمع بين الوجوبين فى لفظا نعم الاولى تأخير عن المعطوفات الاتية لان معنى

معطوفاته الاتية اعلم ان هذا التعرير كله على ما فهمه الشارح المحقق من ان تساهل ابي المكارم هو جمع الوجوبين فى قوله يجب الاجرة بالعقد وبتعجيلها غايته نفيا واثباتا وليس فهم ابي المكارم كذلك بل فهم كلامه ان الوجوب بالتعجيل والوجوب بشرطه وباستيفاء النفع والتمكن منه جميعا فى يجب بعد كلمة بل اما مقدرا او مفادا من حيث الاضراب —

— وليس كلامه فيما قبل الاضراب باى معنى كان الوجوب فيه حيث قال والظاهر ان معنى وجوبها بالتعجيل انه لا يسترد الاجرة كما لا يسترد ما يجب تسليمها فهو وجوب حكما ومعنى وجوبها بالشرط ونحوه وجوب تسليمها وهو وجوب حقيقة فالجمع بينهما بلفظ واحد تساهل انتهى فان قوله ومعنى وجوبها بالشرط ونحوه الخ ينادى با على صوت ان فهمه ما حررنا لافهمه الشارح المحقق والافعال ومعنى عدم وجوبها بالعقد عدم وجوب تسليمها الخ او قال ومعنى وجوبها بالعقد نفيا الخ واذا كان فهمه ما قلنا فما ينفع تقدير يجب بعد بل الخ في جمع الوجوب بالتعجيل والوجوب بشرطه ونحوه في بل يجب الخ لان قوله او بشرطه الخ عطوف على ما بعد الاضراب لانه مما في حيز الاضراب لا على ما قبله من قوله بالعقد فان قلت ان بين بالعقد وبين بتعجيلها جمع الوجوبين وغرض الشارح المحقق دفعه قلت هو لا ينفع في دفع جمعها بعد بل يجب الخ فانه قائم بحاله ولعل لهذا لم يتكلم ابو المكارم في الاول بل تكلم في الثاني وكذا الجمع قائم بحاله في صورة التأخير ايضا لان نداء الكلام لو اخر يكون هكذا بل بشرط التعجيل (١٢٦) كتاب الاجارة

الوجوب فيها كما في الاول (او) يجب بسبب (شرطه) اى بشرط التعجيل في العقد لانه اسقط حقه (او باستيفاء النفع) اى اخذ كاه (او التمكن منه) اى القدرة على النفع في المدة التى ورد عليها العقد فى المكان الذى اضيف اليه العقد والاجارة صحيحة كما هو المتبادر واما اذا كانت فاسدة فقد اشترط الاستيفاء والتسليم من جهة المواجه فلو استأجر دابة يوما للركوب خارج المصر الى مكان كذا فذهب اليه بالدابة بعد مضي اليوم بلا ركوب لم يجب شىء كما اذا امسكها فى المصر لعدم التمكن من الاستيفاء فى مكان العقد وكما اذا اشترى عبدا وآجره البائع للخدمة يوما فمضى ذلك اليوم بلا خدمة لعدم الاستيفاء والتسليم من جهة الموجه كما فى المحيط وغيره (فتجب) الاجرة (لدار) مستأجرة (قبضت) ولو بالتخلية واخذ المفتاح (ولم يسكنها) لانه تمكن من السكنى (وتسقط) الاجرة وقيل لا تجب وفى انفساخها خلاف كما فى الكافي وغيره (بالغصب) اى بان غصب من المستأجر احد عينى مستأجرة بقدر فوت تمكنه من النفع ان كلا فكل وان بعضا فبعض (وللموجه

او استيفاء النفع او التمكن منه او بتعجيلها بلا شرط الخ فيكون عطفا على حيز بل فيجتمع فى الوجوب العتبر بعد بل معنيان له الا ان يحذف يجب فى او بتعجيلها ثم يحذف يجب اخرى بعد بل ليعطف الثانى عليه ويكون الاول بمعنى والثانى بمعنى فيكثر المحذف وهو تساهل آخر فالان بلغ الكلام نهايته والمشى الرومى ايضا لم يفهم حقيقة مراد ابي المكارم بل حرر وذهب على ظاهر فهم الشارح المحقق (غ) ٢ (فى المكان الذى) الخ ظرف القدرة بعد الظرف لاطرف ورد فانه لا يظهر الفائدة (و) الحال (ان الاجارة صحيحة) قيد وحال من الوجوب بالتتمكن فى قوة ان يقال وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة كما فى عبارة سائر الشروح (كما هو) اى كون الكلام فى الاجارة الصحيحة (المتبادر) فى هذا الباب وهذا عذر من عدم تقيد المص بها (فقد اشترط) حقيقة (الاستيفاء) تسليم من جهة المواجه (اى الموجه) (ثم فرع) على المتن فقال (فلو استأجر دابة يوما) اى بشرط يوم كذا بقرينة قوله بعد مضي اليوم (الى مكان كذا) فذهب اليه بالدابة (اى معها) او اذهب اليه بالدابة (بعد مضي اليوم) الشروط بلا ركوب تنازع فيه ذهب ومضى بان فادها

طلب (لم يجب) على المستأجر (شىء) كما لا يجب (اذا امسكها فى المصر) ثم علل عدم الوجوب فى المسئلتين بقوله (لعدم التمكن من الاستيفاء) اى استيفاء الركوب (فى مكان العقد) اما فى الاولى لمضى اليوم الذى ورد عليه العقد بلا ركوب فيه وفى يوم الذهاب ايضا واما فى الثانية فلانه مع كونه فى داخل المصر لا يتمكن من السير خارج المصر وهو المقعود له وفى ابي المكارم ثم يتمكن من المستأجر يجب ان يكون فى مكان وقع العقد فى حقه فلو استأجر دابة ليركبها الى كوفة وقبضها وامسكها ببغداد مدة يمكنه السير الى كوفة فلا اجر عليه وان ساقها معه الى كوفة ولم يركبها وجبت الاجرة انتهى ففى قوله وجبت الاجرة نوع مخالفة لبيان الشارح المحقق ولعل التطبيق ان فى وضع مسألة ابي المكارم لم يعين اليوم ولم يعتبر مضيه كما فى وضع الشارح المحقق فلا مخالفة بينهما (وكما) لا يجب (شىء اذا اشترى) رجل (عبدا وآجره) اى العبد الرجل المشتري (البائع) مفعول ثان لاجر (للخدمة يوما) بلا قبض المشتري من البائع (فمضى ذلك اليوم بلا خدمة) من العبد للبائع وانما لا يجب (لعدم الاستيفاء) اى استيفاء البائع للخدمة (وعدم التسليم من المواجه) اى الموجه وهو المشتري لانه كان لم يقبض حتى يتصور منه التسليم (لانه تمكن) بعد القبض ٣ (من السكنى) فالتقصير منه غ

٢ (على قياس سائر الحرف) بالكسر فالفتح جمع الحرفة وهى الصناعة فان كله بكسر الاول (على كل العمل) متعلق تمت (او) على (بعضه) ثم بين التمام على بعض العمل (بان سرق) مجهول (الثوب قبل اتها) النصار او الحياطة (العمل كما ذكره المص) اى اعتبر المص التمامية وله على بعض العمل حيث استدرك معترضاً على ما قال اولا الحياطة اذا عمل في بيت المستأجر فحاط بعض الثوب ثم سرق الثوب فله الاجرة بقدر ما خاطه فهذا دليل على ان الاجرة تجب بقدر العمل بقوله لكن بقول بالسرقه انتهى عمله على البعض وهو معلوم بالنسبة الى الكل فيجب اجر ما عمل بخلاف ما اذا لم ينته العمل على البعض فانه لا يمكن ان يطلب الاجرة بكل عمل قليل ولا تقدم للابغاض فينوقى الطلب على كل العمل انتهى كلام المص فانضح لك منه وجه التفرع بهوله (فمن الظن) من ابي المكارم (ان اقوى دليل على وجوب الاجر بقدر العمل ما في كتاب الاجارة) قاضى خان انه اذا قطع الحياطة الثوب فمات

طلب الاجرة) من المستأجر (للدار والارض) المستأجرتين مدة معلومة (الكر يوم) وان كان القياس في كل ساعة لان اليوم يسر (وللدابة) المستأجرة بقطع السافة (لكل مرحلة) ومنزل وعن ابي يوسف رحمه الله اذا استأجر دارا يسكنها شهرا لا يلزمه حتى يستكمل سننى الشهر واذا سار نصف الطريق او ثلثه لزمه بحسابه (وللقصارة) اى غسل الثوب فانها بالكسر مصدر على قياس سائر الحرف (والحياطة) والصباغة وغيرها من الحرف (اذا تمت) القصارة والحياطة ومحوها على كل العمل او بعضه بان سرق الثوب قبل تمام العمل كما ذكره المص فمن الظن ان اقوى دليل على وجوب الاجر بقدر العمل ما في قاضى خان انه اذا قطع الحياطة الثوب فمات كان له اجر القطع على الصحيح والاطلاق مشير الى انه لو عمل في بيت المستأجر لم يستحق الاجرة الا بعد التمام لان بعض العمل غير منتفع به كما في التجريد والهداية وقد نقل الكافى عنها بلا انكار وذكره المحيط عن القدوى ثم قال انه خلاف ما في الاصل فانه قال انه يستحق بقدر العمل وبه صرح الزندويسى والتمرتاشى وفخر الاسلام والمرغينانى وغيرهم فكان فيه روايتان (و) له طلبها (للتخزين) في داره (بعد اخراجه) اى التخزين الدال عليه المصدر (من التنوير) لانه ثم العمل حينئذ وفيه اشارة الى انه

الخ) فان المصنف ابطال كون هذه الجزئية دليلاً فضلاً عن اقوائيتها بل الدليل هو تمامية الحياطة مثلاً وانتهائها ولو على بعض العمل كما ههنا قد تم العمل بالموت فالتمامية لو وجدت في اى جزئى من الجزئيات يكون للموَجِر طلب الاجرة بخلاف ما اذا لم يتم العمل ولم ينته ولم على بعض العمل فانه لا يمكن للموَجِر ان يطلب الاجرة الى آخر ما ذكره المص فلا فضل لما في قاضى خان في الدلالة فالقول بانه اقوى دلالة على وجوب الاجر بقدر العمل ظن لا يبعاً به (غ) س (والاطلاق) اى اطلاق تعليق طلب الاجرة بالتمام من غير التقييد بما كان في بيت المستأجر (مشير الى انه) اى الصناع (لو عمل في بيت المستأجر) الظاهر كزن كنية لو وصليته واقران الواو بها اكثرية لا كلى يدل عليه عبارة الوقاية وابي المكارم (لم يستحق الاجر الا بعد التمام) على العمل كلا او بعضا (لان بعض العمل) بلا تمام عليه (غير منتفع به) ما لم يحصل كل العمل (غ) ع (عنها) اى عن الهداية (بلا انكار وذكره) اى هذا الحكم (الحيط عن القدوى) ثم انكر عليه (وقال انه) اى عدم استحقاق الاجر فيما عمل في بيت المستأجر من غير التمام (خلاف ما في الاصل) اى اصل محمد (فانه) اى محمد (قال) في الاصل (انه) اى العامل في بيت المستأجر (يستحق بقدر العمل) مطلقاً (وبه) اى بالاستحقاق به (صرح الزندويسى الخ) اى هؤلاء الاربعة العظام (وغيرهم) فكان فيه (اى في الاستحقاق بقدر العمل روايتان) رواية ابي الفضل الكرماني صاحب التجريد والهداية والكافى ولعل هذه الرواية ما في الدينارى وقد كان هو في تاريخ مزبنا يجتمع علماء عصره وهو اذا آجر الرجل نفسه في بدل خمسين درهما مثلاً فعمل في بعض المدة وامتنع من العمل في بعضها لم يستحق الاجر بقدر ما عمل في بعضها انتهى ورواية الاصل والزندويسى والتمرتاشى وفخر الاسلام والمرغينانى وغيرهم (للتخزين) بالفتح مصدر فصح تعلق قوله (في داره) اى المستأجر له (بعد اخراجه اى الحيز) بالضم اسم لما يؤكل (الدال عليه) اى المضموم (المصدر) المفتوح فهو من باب اعدلوا هو اقرب الخ (حينئذ) اى حين الاخراج غ (وفيه) اى في قوله بعد اخراجه غ -

يستحق اجرا ما اخرج منه ولو بعضا بحسابه والى انه لو خبز في دار نفسه لم يستحق الاجر بلا تسليم كما اشير اليه في المضمرات (فاذا احترق) من غير فعله الخبز كله او بعضه بحيث يفسد ولا ينتفع به آدمى (بعد ما اخرج) اى بعد الاخراج منه (فله الاجر) تاما (و) اذا احترق (قبله) اى الاخراج (لا) اجر له وان خبز في بيت المستأجر للهلاك قبل التسليم (ولا غرم) اى لاضمان على الحبار (فيهما) اى في هذين الاحتراقين لانه امانة عنده واما عندهما فعليه مثل دقيقه بلا اجر او قيمة الخبز مع الاجر ولا ضمان في الملح والمطبخ كما ذكره القدورى وفي المحيط ان في الاحتراق الاول لم يضمن عندهم (وللمطبخ) اى طبخ الوليمة اى طعام العرس بقرينة اللام فمن الظن انه تسامح في الاطلاق (بعد الغرف) اى بعد جعل المرق في القصاص وفيه اشارة الى انه لو طبخ قدر طعام لصاحبه ليس عليه الغرف للغرف والى ان تسوية الخوان ووضع القصاص واجب عليه على ما قيل كما في الكرماني والى انه لو افسد طعام الوليمة بان احرقه او لم يرضجه ضمن كما في العبادى (ولضرب اللبن) في ملك المستأجر مع تعيين اللبن واللبن بفتح اللام و كسر الباء والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند المحققين وجمع عند الاكثرين مأينخذ من الطين ويبنى بها (بعد اقامته) اى بعد نصب اللبن اذا صب وقال بعد تشرجه وضم بعضه الى بعض فان تلقى قبل التشرج تلقى من مال المستأجر عنده ومن مال الاجر عندهما فاذا ضرب في ملك الاجر لم يجب الا اذا عد عليه بعد الاقامة عنده وبعد التشرج عندهما كما في النظم وفيه اشعار بانه اذا ضرب اللبن واصابه المطر فافسده قبل ان يقيم فلا اجر له وان عمل في داره وانما قلنا مع تعيين اللبن لانه لو لم يعين ولهم ملاين نستعمل على السواء فسدت الاجارة فلو لم يكن لهم الاملاين واحد او متعدد لكن يغلب استعمالهم لواحد منها صحت كما في المحيط

١ (قبل التسليم) وهو الاخراج هنا فهو الاولى
من التسليم غ
٢ (لصاحبه) اى الوليمة لاله (والكسر)
مبتدأ (لغة) خبره اى كسر اللام مع سكون
الباء
٣ (ما ينخذ من الطين) خبر واللبن (ويبنى)
البيوت (بها) وضم بعضها الى بعض (تفسير
التشرج بالجيم) ومن مال الاجر (اى الاجير
اذا عد الاجير عليه) اى المستأجر (بعد
الاقامة) اى الرفع من ارض القالب ونصبه
على ضلعه غ
٤ (وفيه) اى قوله بعد اقامته (اشعار
بانه) النخ غ

(بالفتح) أى فتح حرف المضارعة (من صانع)
 بيان من غ
 ٢ (خلطاً) مصدر لخلط (بالعين المستأجر) بالفتح
 الأولى بعين المستأجر بالكسر (وانما عمم) مجهول
 (الخلط) من الحقيقي والحكمى (كالنشا) أى
 نشا مع حذف الآخر فى العرف للتخفيف ما
 يقال له فى لسان العجم نشسته يصنع من مغز
 الحنط (واغرا) بالغاء سرشيم او الفراويز على
 قياس النشا مثل بيض البيض (بالحلق)
 سرتراشیدن قنى غ

٣ (اما غير معمول) أى من غير اعتبار عمل
 الاجير وصنعه (بلا اجر له) او يقوم مع اعتباره
 فتح له الاجر غ

٤ (بان يقول له استأجرتك لتخيط بنفسك او بيدك
 بر جندى)

٥ (ان كان اجيرا) أى اجير ذلك النساج
 (وان كان اجنبيا) عاملا لنفسه (بعياله) الباء
 لتعدية المجىء

٦ و (المعلمين) صفة العبال بفتح النون غ

(و) يحبس (العين) بالفتح (للاجر من خلط) من صانع خلطاً حقيقياً وحكماً
 (ملكه) أى شيئاً من ماله (بها) أى بالعين (كالصباغ) فان الصبغ ملك
 الاجر خلط بالعين المستأجر فله حبسها وانما عمم الخلط اشعاراً بأنه يحبسه
 كل صانع لعمله اثر فى العين سواء كان ذلك الاثر عيناً متصلاً كالنشا
 والفرا ويحويها او عرضاً يرى ويعاين فى العين كيباض مرئى فى ثوب
 غسل بالماء وظهور جلد الرأس بالحلط والكسر فى الحطب وقال بعض المشايخ
 انه لا يحبس اذا كان الاثر العرض والاول اصح كما فى الزاهدى وغيره
 (فان حبس) العين للاجر (فضاع) بلا صنعه (فلا غرم) عليه لانها امانة
 (ولا اجر) له لعدم التسليم وقال انه يغرم القيمة اما غير معمول بلا اجر
 او معمولاً مع الاجر (بخلاف) من لم يخلط ملكه بها ولم يحدث فيه اثر
 من عمله كالللاج والغسال و (الجمال) بالحاء من الحمل وبالجيم هو مكارى
 الجمل فانه لم يحبس للاجر اجماعاً وقال ابو يوسف رحمه الله فى الجمال
 ليس له طلب الاجر قبل الوضع لانه من تمام العمل كما فى المحيط (ولكن
 اطلق له العمل) بان لم يقيد بيده وقال خط هذا الثوب لى او اصبغه
 بدهرم مثلاً (ان يستعمل غيره) لانه بالاطلاق رضى بوجود عمل غيره
 (فان قيد ذلك) العمل (بيده) او نفسه (لا) يستعمل غيره ولو غلامه او
 اجيره والا فيضمنه وذكر فى المحيط انه اذا دفع الى نساج غزلاً لينسجه
 كرباساً فدفع النساج الى غيره لينسجه فسرق منه ان كان اجيراً فلا ضمان
 على احد وان كان اجنبياً ضمن الاول بلا خلاف ولا يضمن الاجنبى عنده
 خلافاً لهما (ولا جبر المجىء^٥ بعياله) المعلمين فان جهلوا فسدت الاجارة
 ووجب اجر المثل (ان مات بعضهم وجاء بمن بقى اجره بحسابه) مبتداء
 خبره لا جبر المجىء^٥ أى من استأجر رجلاً لينذهب الى البصرة ويجىء^٥ بعياله
 المعلمين فذهب فوجد بعضهم قد مات فجاء بمن بقى فله الاجر بحساب

من بقى اى فله اجر الذهاب بكماله واجر المجى بقدر من بقى لان
الاجر يقابل بنقل العيال لا بقطع المسافة ولهذا لو ذهب ولم ينقل احدا
منهم لم يستوجب شيئا وقال الهندوانى هذا اذا كانت المؤنة تقل بنقصان
العدد اما اذا كانت مؤنة البعض والكل سواء فيجب الاجر بكماله كما
في الكرماني (وحامل) مثل (كتاب) مما ليس له مؤنة لكنه لو استأجر للرسالة
ولم يوجد المرسل اليه او لم يبلغه فله كل الاجر (او زاد) مما له مؤنة
من عمرو في الكوفة (الى زيد) بالبصرة (باجر) معلوم (ان رده) اى
الكتاب او الزاد (لموته) اى زيد او غيبته (لا شئ له) من اجرة الذهاب
والمجى للزاد بلا خلاف وللكتاب عندهما واما عند محمد رحمه الله فاجرة
الذهاب واجبة سواء شرط المجى بالجواب ام لا كما في النهاية وغيره
فمن الظن انه لا بد من التقييد بالمجى بالجواب حتى يتأتى خلاف محمد
رحمه الله وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد رحمه الله
والكلام مشير الى انه لو ترك الكتاب ثمة وجب كل الاجرة وهذا اذا لم
يشترط المجى بالجواب والافاجرة الذهاب بالاجماع كما في النهاية وكذا اذا
مزق الكتاب ثمة وقيل ينبغي ان لا يجب الاجرة حينئذ لانه اذا ترك
ثمة انتفع به وارثه بخلاف ما اذا مزقه كما في الظهيرية (وصح استجار دار
ودكان) معد للسكنى وهو كرمان معرب عند الجوهري عربى عند ابن
الفارس من دكنت المتاع اى نضدت بعضه فوق بعض (بلا ذكر ما يعمل
فيه) اى بلا ذكر السكنى عند العقد فانه المتعارف (وله كل عمل فيه)
كالوضوء وغسل الثياب وكسر الحطب ووضع المتاع وربط الدواب هذا
في عرفهم واما في عرفنا فله ذلك اذا كان فيها موضع معدله وفيه اشارة الى
انه لو قال عند العقد استأجرت هذه الدار للسكنى ليس له ان يعمل
فيها غير السكنى كما في الكرماني (سوى موهن البناء) كالحداة والقضارة

٢ (من عمرو) صلة حامل ابتداءية (والكتاب)
عطى على الزاد غ

٣ (فمن الظن) اى اذا كان في النهاية كذلك
اى مطلقا فمن الظن من ابي المكارم (انه لا بد)
الى قوله عند محمد رحمه الله انتهى الظن غ
٤ (والكلام) حيث قيد بقوله ان رده الخ
(مشير) الخ (بالاجماع) بهذا القيد قد انتفى
المنافاة بين كلامي النهاية (وكذا اذا مزق
الكتاب) من التمزيق وهو اللت باليد
بحيث يخرج عن الانتفاع (وهو) اى دكان
(كرمان) اى على وزنه (فانه) اى الذكر
عند العقد (هو المتعارف فله ذلك) اى ربط
الدواب (اذا كان فيه) اى الدار غ

ه (وفيه) اى في قوله وله اى للمستأجر بلا
ذكر ما يعمل فيه كل عمل (فيه) اشارة الخ

١ (و) رعى (الثور) الخ (وعليه) اى على القيل الاخير (الفتوى) الخ غ

٢ (وفيه) اى فى حصر الاستثناء على موهن البناء (اشعار بأنه يسكن) من الاسكان (فيها) من شاء (مفعول يسكن) (وان لم يسم) من شاء (مطلقا) حال من الاستيجار لان البعض علة لا يصح (الا اذا زرعا) اى الارض المستأجرة مطلقا (فج يصح) اى ينقلب صحيحا (بخلاف سافر) الخ فانها لاصحة لها وان زرع ومضت المدة غ

٣ (او على ان يزرع) اى يفعل ما يطلق عليه الزرع فيعم (عن مانع الزراعة) حذف المضاعف ليعم نفس الزراعة وغيرها من الاسكنة كما قال فلو كان الخ غ

٤ (معاملة) اى مساقاة غ

٥ (وفيه) اى فى قوله للبناء او الغرس (لم يسلم) اى لا يلزم له التسليم غ

٦ (وترك هذه الجملة) اى قوله ويتملكه (غير مضر) اى لا ضرر فى بيان اصل المسئلة لو ترك هذه الجملة (فى قيد للفعلين) اى يغرم ويتملك غ

والرعى الا برضاء صاحبه وقيل اريد بالرعى رعى الماء والثور دون رعى البد وقيل اريد الكل وقيل اريد رعى يديضر البناء والافلا وعليه الفتوى وفيه اشعار بأنه يسكن فيها من شاء وان لم يسم فى العقد كما فى العبادى (لا) يصح ويفسد (استيجار ارض) صالحة للزراعة مطلقا لان البعض يضر كالندرة والبعض لا يضر مثل البطيخ فلكل من التعاقدين فسح هذا الاستيجار الا اذا زرعا ومضت المدة فيمنئذ يصح ويلزم المسمى بخلاف سافر الاجارات الفاسدة كما فى المضمرات (حتى يسمى ما يزرع) فيها من نحو الحنطة والياء مفتوحة ويجوز الضم (او) حتى (يعمه) اى ما يزرع بان يقول على ان يزرع فيها ما يشاء او على ان يزرع كما فى النهاية (و) حتى (تكون الارض خالية عن) مانع (الزراعة) فلو كان فيها رطوبة او شجر او قصب او كرم او غيرها مما لا يسلم الا بضرر ياحقه فالاجارة فاسدة والجملة ان يبيع هذه الاشياء من المستأجر بثمن معلوم ويتقاضى ثم يواجر الارض او ان يدفعها اليه معاملة ثم يواجر كما فى المحيط (فان استأجرها) اى الارض (للبناء او الغرس) اى لاجل احدهما مدة معلومة (صح) ذلك الاستيجار لانهما منفعة (فاذا انقضت المدة) اى مدة الاستيجار لهما (سلمها) اى الارض (فارغة) بان يقلعهما المستأجر لانه ليس لهما نهاية فيضر صاحب الارض بابقائهما وفيه اشعار بأنه لو استأجر للزراعة وانقضت المدة لم يسلم ولا يجب زيادة الاجرة اذا ترك بالقضاء او العقد باجر المثل الى زمان الادراك كما فى المنية (الا) فى صورتين فاشار الى الاولى فقال (ان يغرم الموجر) للمستأجر (قيمتها) اى البناء او الغرس حال كون كل (مقلوعا) اى مستحقا للقلع فانه اقل من قيمة المقلوع كما فى الغصب (و) ان (يتملكه) اى يتملك الموجر كلا منهما وترك هذه الجملة غير مضر ثم شرع فى قيد للفعلين فقال (بلا رضاء

المستأجر) بذلك الغرم والتملك (ان نقص القلع) اى رفعها (الارض
(والا) ينقصها (قبرضاه) اى فيغرم المجر القيمة ويتملك برضى المستأجر
ثم اشار الى الصورة الثانية فقال (او) ان (يرضى) المجر (بتركه) اى
البناء او الغرس فى ارضه ولو جعل ضمير يرضى لكل من المجر والمستأجر
لكان احسن (فيكون البناء او الغرس لهذا) اى المستأجر (والارض لهذا)
اى المجر والاحسن لذا واعلم ان البناء فى الدار المستأجرة خلاف
ما فى الارض المستأجرة فانه لو بنى من تراب الدار فان كان من طينه
لا يقلع ولا يقلع ويغرم قيمة التراب كما فى الظهيرية (والرطبة) والكرات ونحوهما
(كالشجر) فاذا انقضت المدة يقلع لانه لانه لانه لها (وضمن) مستأجر بعير
حمل عليه كمائة وعشرين من البر فعتب (الحصة) اى بعضا من سدس
قيمه مائة وعشرين درهما مثلا المقابلة (بالزيادة) كعشرين من البر
(على حمل) بالكسر كمائة مناهمه (ذكر) عند العقد (ان اطاق) ذلك البعير
الحمل والزيادة جميعا لانه هلك بسبب ثقلهما والثاني غير مأذون فيه (و)
ضمن (كل القيمة ان لم يطق) لان المستأجر حمل عليه ما هو غير مأذون
فيه فلو حمل المجر عليه بلا مشاركته لم يضمن كما لو حمل المستأجر
جو القا والمجر جو القا فلو حملا عليه جو القا واحدا ضمن المستأجر ربع
القيمة وفيه اشارة الى انه لو استأجر حمارا ليركب الى مكان كذا فركب
وحمل عليه شيئا ضمن قدر الزائد فسئل اهل البصرة ان هذا الحمل
كم يزيد على ركوبه فى الثقل وهذا اذا كان ركوبه فى موضع والحمل
فى موضع اما اذا ركب على موضع الحمل فيضمن جميع القيمة وهذا اذا
اطاق الراكب والحمل جميعا واما اذا لم يطق فيضمن كل القيمة كما

فى العبادى وغيره

٢ (لكان احسن لانه لا بد) للترك من رضا
المستأجر ايضا حتى لا يعرض النقصان للارض غ
٣ (والاحسن لذا) حتى يدل على مغايرة
المشار اليه ايضا (والا) يمكن من طينه
(يقلع) الخ (والكرات) بالضم كندنا
وبالفتح ونخفف الراء ما يقال له بوسون نوع
من العلف (مستأجر بعير) اضافى (حمل)
اى المستأجر (عليه) اى البعير (كمائة)
مفعول حمل اى مثل مائة (وعشرين منا)
الخ (الحصة) مفعول يضمن (من سدس قيمته)
اى البعير حال كون قيمته (مائة وعشرين
درهما) وسدسه عشرون غ
ع (المقابلة) صفة الحصة (بالزيادة) مثالها
(كعشرين منا من البر على حمل)
صلة الزيادة (بالكسر كمائة منا منه)
اى البر (ذكر) صفة الحمل (ان اطاق)
قيد يضمن (ثقلها) بالنون او الثاء المثلث
(بلا مشار كنه) اى المجر للمستأجر
فى ظرف الحمل كما مثل بقوله (كما
لو حمل المستأجر جو القا والمجر جو القا)
آخر (فيسأل) مجهول (اهل البصرة) اى
الاختبار (ان هذا الحمل) اى الشئ الذى
حملة المستأجر للركوب (وهذا) اى ضمان
قدر الزائد فقط (والحمل فى موضع) آخر بان
كان فى عقب السرج مثلا (وهذا) اى كون
مغايرة الموضع مفيدا (اذا اطاق) المركب
(الراكب والحمل) الخ (فيضمن كل القيمة)
مطلقا بقرينة المقابلة غ

فصل في الاجارة الفاسدة

(يفسدها شروط تفسد البيع) كجهالة المدة او الاجرة او الموقوف عليه كما
 في الاختيار وكشرط لا يقتضيه العقد كشرط العشر وكرى النهر والناحية
 على المسنجر فان الكل على الاجر كما في المحيط (فيجب) عند فسادها
 (اجر المثل) اى اجر شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار فيه لزمان
 الاستئجار كما في وقف الظهيرية ولما كان الاستئجار من جنس الدراهم
 او الدينانير لامن جنس المسمى ان كان غيره ولو اختلف اجر المثل بين
 الناس فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراما كما في النية وفيه
 اشارة الى انه وجب اجر المثل بالغاما بلغ سواء كان الفساد لعدم التسمية
 او لجهالة المسمى او غيره ثم استثنى ما اذا سى فقال (لايزاد على المسمى)
 فان كان مساويا لاجر المثل او زاد عليه فاجر. المثل وان كان اقل منه
 فالسسى كما في الكرمانى (وصح) ولزم (اجارة دار) وارضى (كل شهر بكذا)
 اى بعشرة دراهم مثلا حال كون تلك الاجارة كائنة (بلا بيان المدة) اى
 جملة الشهور كسنة اشهر وفيه اشعار بانه لو بين جملة المدة كعشرة اشهر
 صح في الكل كما في الكافي (في واحد) وهو الشهر الاول وقيل في الاشهر
 الثلاثة الاول كما في النهاية وفي طرفى لصح (فقط) اى موقوف في الشهور
 لان كلمة كل للعموم وانه مجهول فاذا تم الشهر الاول فلكل منهما فسح الاجارة
 بمحض صاحبه وكذا بلا محضه عند خلافا للطرفين وقيل لا يصح بلا خلاف
 كما في النهاية (و) صح ذلك (في كل شهر) بعد الشهر الاول حال كونه
 يسكن في الدار (في اوله) اى في الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل
 في الليلة الاولى وهذا اصح كما في المضمرات والصحيح احد الطرق
 الثلاثة اما ان يقول قبل مضي الشهر الاول فسخت الاجارة فيتوقف الفسخ

٢ فصل في شرح رموز (فصل يفسدها
 شروط) الخ (و) كشرط (الناحية) اى الخراجات
 السلطانية غ

٣ (على المسنجر) صلة الشرط (غ)

٤ (والاعتبار فيه) اى في المثل (من جنس
 الدراهم) بيان اجر المثل (لا من جنس
 المسمى ان كان) اى المسمى (غيره) اى
 غير جنس الدراهم والدينانير (وفيه) اى
 في قوله فيجب اجر المثل (بالغاما بلغ)
 باعانة الاضافة (كعشرة اشهر) مثلا كل شهر
 بكذا (صح في الكل) الخ (وفي طرفى لصح) اى
 لا طرفى بلا بيان (وانه) اى عموم لفظ الكل
 (مجهول وقيل لا يصح) اى الفسخ بلا محضه
 (بلا خلاف) من ابي يوسف رحمه الله (غ)
 ٥ قوله بالغاما حال من فاعل وجب وهو اجر
 المثل والمما في قوله ما بلغ موصولة وجملة بلغ
 صلة ما والصلة مع الموصول مفعول لفظ بالغاما
 وانى حاشبه (در)

٦ بان قال اجرتك دارى شهرا او سنة ولم
 يقل بكذا (در)

٧ بان جعل الاجرة ثوبا بلا تعيين (در)

٢ (او يقول قبله) اى قبل مضى الشهر الاول (فيما عجل) اجرته من الشهور (فوقت العقد) مبتدأ خبره (اول المدة) الخ (فان استأجر اى رجل اودار) (هـ) هو يكون (على ثلثة اوجه اما) يكون (على شهر) واحد (فى اليوم الاول منه) (اى من هذا الشهر الواحد) (فيعتبر) ذلك الشهر (بالهلال لانه اصل الخ (غ))

٣ قوله وهذا كله مبتدأ محذوف الخبر اى الطرق الثلاثة للمسح مقبولة اذا لم يعجل اجر الشهر الثانى قوله كل اى كل من العاقدين (فيما) اى فى الشهر الذى (عجل) اجرته (لناظره)

٤ (اوفى اثنائه) عطف على فى اليوم الاول (فيعتبر) ذلك الشهر بالايام الخ (واما على كل شهر) اى لاعلى التعيين عطف على اما على شهر (فى الاثناء) بان يكون فى اثناء الشهر الاول فانه يلزم منه كونه فى اثناء الشهور الباقية ايضا كما لا يخفى (فيعتبر الكل) اى كل شهر (بالايام) الخ (غ) هـ (كما يأتى) فى الوجه الثالث بقوله وباقي الشهور بالاهلة ويحتمل ان يكون مرتبطا بما بعده فالمراد ح قوله معلومة كائنى عشر شهرا وهنا اى فى الوجه الثانى وهو قوله واما على كل شهر فان معناه بلا تعيينه كما اشرناك (فيجب اعتباره) اى الكل (مما يليه) اى يلي ما فى الاثناء (واما على شهور معلومة) عطف ايضا على اما على شهور مثالها (كائنى عشر شهرا) مثلا ضابطه انه اذا بين جميع المدة (اما) يستأجر واعلم ان كلمات اما من اول البحث الى هنا كلها بكسر الهمزة فلا تغفل (فى اليوم الاول) من الاول من هذه الاثنى عشر شهرا ويلزم منه كون الاستئجار فى اليوم الاول فى كل منها فصح تفريع (فيعتبر) الكل (بالاهلة نقص) من ثلثين يوما (اوتم) هو (اوفى الاثناء) اى اثناء الشهر الاول ويلزم منه ان يكون فى اثناء كل منها (ويكمل) بتشديد الميم (من) ايام الشهور (الاخرو) يعتبر (باقى الشهور) المتوسطة (بالاهلة وعنده) اى الامام (يعتبر الكل) اى اثنى عشر شهرا كله (بالايام)

٥ (والمختار مذهب الامام فانه لو آجر فى عاشر ذى الحجة) بمدة سنة فعنده يقع على ثلثائة وستين يوما وهو السنة العادية وعندهما يعتبر الشهر الاول بالايام ويملاء البقية بالاهلة فذو الحجة ان تم على ثلثين يوما (فالسنة تم على عاشر ذى الحجة) وان تم على تسعة وعشرين فالسنة تم على الحادى عشر من ذى الحجة لكن الحق ان تتم السنة على عاشر ذى الحجة (على كل حال) اى سواء تم ذو الحجة على ثلثين يوما او على تسعة وعشرين فقوله (وان تم) ذو الحجة (على تسعة وعشرين) تأكيد وبيان لعموم قوله على كل حال (والا) اى وان لم يتم السنة على عاشر ذى الحجة بل على الحادى -

الى انقضاء الشهر فيعمل حينئذ او يقول قبله فسخت العقد رأس الشهر فيفسخ عند اهلل الهلال او يفسخ فى الليلة الاولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يعجل بالاجرة والا فلم يفسخ كل فيما عجل كما فى النهاية (وان سى) فى الاجارة (اول المدة) بان قال اجرتها من المحرم (فذاك) المسمى اول المدة (والا) يسم اول المدة (فوقت العقد) اول المدة (فان كان) وقت العقد (حين يهل) بضم الياء وفتح الهاء اى يبصر الهلال اى اليوم الاول من الشهر كما فى النهاية (اعتبر الاهلة) اى الهلال فان اللام يرد الجمع الى الجنس كما تقرر (والا) يكن وقت العقد حين يهل الهلال بل فى اثناء الشهر (فالايام) اعتبرت فان استأجر فعلى ثلثة اوجه اما على شهر فى اليوم الاول منه فيعتبر الشهر بالهلال لانه اصل والايام كالبدل اوفى اثنائه فيعتبر بالايام لانه تعذر الاصل واما على كل شهر فى الاثناء فيعتبر الكل بالايام بلا خلاى اما عنده فلانه واقع فى الاثناء واما عندهما فانها يعتبر الاهلة كما يأتى اذا كان آخر المدة معلومة وههنا غير معلومة فيجب اعتباره مما يليه واما على شهور معلومة كائنى عشر شهرا اما فى اليوم الاول فيعتبر بالهلال نقص او تم او فى الاثناء فعندهما يعتبر الشهر الاول بالايام ويكمل من الاخر وباقي الشهور بالاهلة وعنده يعتبر الكل بالايام كافي المحيط والذخيرة وغيرهما فعنده كل شهر ثلثون يوما والسنة ثلثائة وستون وعندهما يعتبر مابقى من الشهر الاول مع الاخر ثلثين يوما والبواقى احد عشر شهرا هلاليا كما فى الحقائق وغيره فالسنة عنده عديدة لاشمسية ولا قمرية وعندهما قمرية لا غير والمختار مذهب الامام فانه لو آجر فى عاشر ذى الحجة فالسنة تتم على عاشر ذى الحجة على كل حال وان تم على تسعة وعشرين والا يلزم

٦ (والمختار مذهب الامام فانه لو آجر فى عاشر ذى الحجة) بمدة سنة فعنده يقع على ثلثائة وستين يوما وهو السنة العادية وعندهما يعتبر الشهر الاول بالايام ويملاء البقية بالاهلة فذو الحجة ان تم على ثلثين يوما (فالسنة تم على عاشر ذى الحجة) وان تم على تسعة وعشرين فالسنة تم على الحادى عشر من ذى الحجة لكن الحق ان تتم السنة على عاشر ذى الحجة (على كل حال) اى سواء تم ذو الحجة على ثلثين يوما او على تسعة وعشرين فقوله (وان تم) ذو الحجة (على تسعة وعشرين) تأكيد وبيان لعموم قوله على كل حال (والا) اى وان لم يتم السنة على عاشر ذى الحجة بل على الحادى -

- عشر منه (يلزم تكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قمرية أحدهما في أول السنة (و) الاضحى (الثاني في آخرها) أي السنة الأولى لأن الاضحى يصلى في الحادى عشر من ذى الحجة ولا يؤخر منه بلا عذر فلو تم السنة على الحادى عشر يكون بمنزلة عاشر ذى الحجة لأن ذلك الحادى بحسب في تسعة وعشرين ليملاء ثلثون فيلزم تكرر عيد الاضحى في سنة واحدة وهلا سمعته من زمن آدم الى الحاتم ومنه الى الحاتم (هذا) أي المذكور من قوله فان استأجر فعلى ثلثة اوجه الى هنا (حاصل ما ذكره المصنف) في الشرح بتفصيل اوله وتلخيص آخره اذا قسنته تعرفهما

٢ (فمن الظن) من ابي المكارم ننقله لك باول كلامه فقال في شرح (والا فالايام) أي وان لم يكن وقت العقد حين يهل فالايام اعتبرت للشهور عندهم في القسم الاول أي فيما لم يبين جميع المدة على ما في الذخيرة والمحيط من ان الاجارة اذا وقعت في اثناء الشهر كل شهر يكذا من غير بيان المدة يعتبر الشهر الاول فيها بالايام وكذا كل شهر بعده بلا خلاف فيعتبر كل شهر ثلثين يوما حتى لو كان العقد وقت الظهر من اليوم الاول يتم الشهر في ذلك الوقت من اليوم الحادى والثلاثين واما في القسم الثانى أي فيما بين جميع المدة فكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وهو رواية عن ابي يوسف وعند محمد رحمهما الله وهو الأشهر وعن ابي يوسف رحمه الله يعتبر الشهر الاول بالايام والباقي بالاهلة فيكمل الشهر الاول بالايام الشهر الذى هو بعد الأشهر المعتبرة بالاهلة ولا يخفى ان خلافهما لا يتأتى فيما اذا أجر كل شهر بكذا ولم يبين جميع المدة فمن خص كلام المصنف ببيان القسم الاول حملاله على الظاهر او اطلقه تعميما للفائدة ثم جعله على الخلاف المذكور فقد غفل والله الهادى وفى الكافي والهداية قد ذكر هذا الخلاف بعد (١٣٥)

بيان القسمين فهو منوط بالقسم الثانى ولم يشمل الاول كما هو به بعض المشتغلين بدرس الهداية ثم على قولهما اذا كانت الاجارة في عاشر ذى الحجة مدة سنة فان تم ذى الحجة على ثلثين يتم السنة على عاشر ذى الحجة وان تم على تسعة وعشرين فهي تتم على حادى عشر من ذى الحجة وهو ظاهر والمصنف رحمه الله قد استنكر ذلك وقال والحق ان السنة تتم على عاشر ذى الحجة على كل حال وهل سمعت ان عيد الاضحى يتكرر في سنة واحدة ظاهر غيره الشارح المحقق الى (ان الظاهر) يرتبط بقوله فمن الظن (ان هذا الاستنكار اى التكرار) تفسير المفعول المقدر للاستنكار لانه عيد منكرا (انها يتم في السنة القمرية واما اذا اعتبرت السنة بوجه آخر فربما يجب تكرره) فضلا عن ان يكون منكرا (وان ذلك الاستنكار على ما ذكره الامام الزم واقوى حيث يتكرر فيه

يلزم تكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قمرية أحدهما في أول السنة والثاني في آخرها هذا حاصل ما ذكره المصنف فمن الظن ان الظاهر ان هذا الاستنكار اى التكرار انما يتم في السنة القمرية واما اذا اعتبرت السنة بوجه آخر فربما يجب تكرره وان ذلك الاستنكار على ما ذكره الامام الزم واقوى حيث يتكرر فيه العيد وايام التشريق قطعا وايضا مثل هذا الاستنكار يتوجه على ما ذكره من الحق المختار وايضا لا يستقيم اطلاق ان الشهور الاول عندهما يعتبر بالايام ثلثين يوما انتهى فهذه خمسة اشكال على كلام المصنف منشؤها عدم الاطلاع على مراده وبما بينا يحل الكل

العيد وايام التشريق قطعا وايضا مثل هذا الاستنكار يتوجه على ما ذكره من الحق المختار وايضا لا يستقيم اطلاق اي القول من المصنف (ان الشهور الاول عندهما) مطلقا سواء كان في اليوم الاول منه اوفى اثنائه (يعتبر بالايام) وانحل هذا بان الكلام في المادة المفروضة ووضعها في اثناء ذى الحجة كما رأيت ثلثين يوما فتدبر انتهى) كلام ابي المكارم بتمام ترتيبه وانما التزمته ليعظم خفض ورفع كلامه وان نسبة الظن اليه لها مجال لا ٣ (فهذه) الذبورات (خمسة اشكال) اولها ان هذا الاستنكار الخ وثانيها قوله واما اذا اعتبرت الخ وثالثها ان ذلك الاستنكار على ما ذكره الامام الخ ورابعها وخامسها اثنا عشر الخ (على كلام المصنف في الشرح واشكالان آخران اشكال الغفول على مخصص كلام المصنف ببيان القسم الاول او معومه من القسمين تعميما للفائدة مع حملها على خلافهما واشكال وهم بعض المشتغلين بدرس الهداية شمول كلامه للقسم الاول ايضا فتقطن (منشؤها عدم الاطلاع على مراده) أي المص (وبما بينا يحل الكل) أي الاشكالات الخمسة اما انحلال الاول فلان مراد المصنف عين ما قاله الظن من ان الحق مذهب الامام وهو تمام السنة في المادة المفروضة على عاشر ذى الحجة الثانية ولو تم ذى الحجة الاولى على تسعة وعشرين والافلوكان المدار على القمرية بان تم السنة على حادى عشر على التقدير المذكور يلزم تكرر العيد الاضحى في سنة ولم يقل به احد واما انحلال قوله فربما يجب تكرره فبالمنع لان اعتبار السنة بوجه آخر داخل في عموم قول المصنف على كل حال واما انحلال الثالث والرابع فلانها ينافيان ماسلمه في الاشكال الاول من المحصر بقوله انما يتم في السنة القمرية مع انها متحلان بها انحلال الاول به من التقرير بعينه واما انحلال الخامس فيما اسلفناك من انه ليس على اطلاقه بل بوجود شرطه وهو كون المادة المفروضة في الاثناء ولعل قول الظان -

- فتدبر إشارة الى هذا ثم يظهور من كلام الظان في اشكاله الخامس ان مجرد اعتبار الشهر الاول بالايام ثلثين يوما كافى في تمام السنة على عاشر ذى الحجة والدائرة عند الشارح المحقق اوسع منه حيث قال وان تم على تسعة وعشرين (فتأمل) لعله إشارة الى ما حررنا من توجيه الانحلال ثم بعده طالعة كل ما كتبنا من اوله الى آخر هذا المقام تعلم ان جميع ما سجدته الرجوى من الكلام مما ادخل له في بيان مرام هؤلاء الاعلام لاردا ولا قبولاً عند هؤلاء الكرام (كالعدة) علل صحة النظر وقال (فان الايقاع) اى ايقاع الطلاق الى آخر الشرح جاعلا له متعلقاً بنهاية الكلام اما اذا علل بما علل به الامام السرخسى في مبسوطه من انه اذا كانت العدة بالشهور يعتبر الشهور بالايام اتفاقاً يكون قوله كالعدة متعلقاً بقوله فبالايام ٢ (للضرورة خصوصاً) في حق النساء (للجهالة) اى جهالة الانتفاع من الحجام ٣ (من اصطلاح المسلمين) اى تعاملهم (للاشفاق) اى للشفقة بالحجام لانه يجعل المرء خصباً ونحن نقول به ٤ (والاول اقرب الى الفقه) لان عقد الاجارة لا ينعقد على اطلاق العين مقصوداً وانما لم يستحق الاجر بالتربية بلبن الانعام لان هذا ابجار وليس بارضاع والمستحق عليها الارضاع ويحدثه انها لوربته بلبن نفسها بطريق الابجار ينبغي ان لا يستحق الاجر وهو في غايه البعد واليه اشار بقوله (لكن السرخسى) هو الامام المحقق في عصره (قال ان الثانى اصح لانه لو كان اللبن تابعاً لم تستحق) اى اللبن او من ربته بلبنه فقط ولم تخدم سائر الخدمة (اجرا) واستحقه من خدم تمام الخدمة سوى الارضاع وكلاهما في غايه الشناعة ٥ (فمن رده) اى قول السرخسى (فهو) اى فمثل هذا الشخص كصاحب الهداية في عصره مثلاً (على هذا) اى على تقدير هذا الدليل الواضح من السرخسى مع انه اقتداه بزمان طويل (كذاك) اى مثل مثل يضرب ويقال في مقام الاستنواء (ذاك الحى يغلب النى ميت) منه السرخسى كان مات في عصر صاحب الهداية فقال في ظهريه ماشاء ومصرع البيت من البحر الوافى وبالجملة قد اقتصر الشارح المحقق كلام صاحب النهاية بحيث يقرب الالغاز فانه ذكر القول الاول ثم قال وهذا اختبار صاحب الذخيرة والهداية كما ترى وذكر القول الثانى ثم قال وهذا اختبار الامام المحقق السرخسى شمس الائمة فقال في مبسوطه وزعم بعض المتأخرين ان المعقود عليه المنفعة واللبن تابع والاصح ان

(١٣٩)

فتأمل (كالعدة) فان الايقاع اذا كان حين يهل الهلال يعتبر شهور العدة بالاهلة ناقصة كانت او كاملة وهذا بلا خلاف واذا كان في اثناء الشهر ففى حق تفريق الطلاق يعتبر بالايام اتفاقاً وكذا في حق انقضاء العدة عنده واما عندهما فيعتبر شهر واحد بالايام وشهران بالاهلة كما في طلاق المبسوط وذكر في النهاية نقلاً عن اجارة المبسوط ان العدة في هذه الصور تعتبر بالايام اتفاقاً وقد مر مستوفى (و) صح (اجارة الحجام) فيجوز اخذ الحجامى الاجرة ويكرهه بعض العلماء لانه شريعتاً باشارته عليه السلام وكره بعضهم اتخاذه للنساء لانه قلما يخلو اجتماعهن عن فتنه والصحيح انه لا بأس باتخاذه للرجال والنساء جميعاً للضرورة كما في الكرماني ولا اعتبار للجهالة مع اصطلاح المسلمين كما في الاختيار (و) كذا اجارة (الحجام) فيجوز اخذ الاجرة عليه لانه عليه السلام اعطى اجرته والنهى الوارد عنه للاشفاق لها فيه من الخساسة (والظئر باجر معين) لانه عقد على منفعة هي تربية الصبي واللبن تابع وفيل عقد على اللبن لانه المقصود والخدمة تابعة والاول اقرب الى الفقه كما في الهداية وهو الاصح كما في الكافي لكن السرخسى قال ان الثانى اصح لانه لو كان اللبن تبعاً لم تستحق اجرا فمن رده فهو على هذا * كذاك الحى يغلب النى ميت * ونماه في النهاية وفيه اشعار بان طعام الظئر وكسوتها على الظئر الا اذا شرط في العقد

العقود يرد على اللبن لانه هو المقصود وما سوى من القيام بمصالحه تبع والمعتود عليه ما هو المقصود وهو منفعة التدى ومنفعة كل عضو على حسب ما يليق به هكذا ذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله قلت عجبا لمن تبع هذا الامام الكبير ذا العلم الكثير السرخسى بزمان طويل ورأى مثل هذا الدليل الواضح فيما اختاره والرواية المتصورة عن محمد رحمه الله ثم يختار قولاً خلاف اختياره وليس هذا الا كقول القائل كذاك الحى يغلب النى ميت ومن رأى ما قصه من قصة في آخر الجاهل الكبير علم ان لم يكن هو بمقابلة الغير الا كواحد من الالف في العدد وان ليس لاحد في مقاومته مدد انتهى ٦ (وفيه) اى في كون اجارة الظئر صحيحاً باجر معين (اشعار بان طعام الظئر وكسوتها على الظئر) لا على المستأجر لانه ليس عليه سوى ما عين وشرط فان كانا داخلين فيه فذاك والا فلا عليه (الا اذا شرط في العقد) انهما ايضا على -

كما في المحيط وبانه صح استئجار الظئر الكافرة والفاجرة كما في المضمرات
 لكن نهى عن ارضاع الحمقاء فان الرضاع يغير الطباع كما في تفسير
 الزاهدى (و) صح استئجارها مدة معلومة (بطعامها وكسوتها) وان لم
 يوصف كل منهما وحينئذ وجب الوسط منهما وقال لا يصح اذا لم يوصف
 والاول الاستحسان وفيه اشعار بانه اذا استأجر بدراهم او مكيل او موزن
 لابد من القدر والوصف واذا استأجر بالثياب فلا بد من شرائط السلم
 كما في المحيط (وللزوج وطئها) اى الظئر الموجهة وان خيف الجبل
 لانه حق ثابت بالنكاح لا تبطله الاجارة (لا) يجوز وطئها (في بيت
 المستأجر) الا باذنه لانه ليس له ولاية الدخول في ملك الغير فعلى هذا
 لا يجوز الوطى في المهرن (وله) اى الزوج (في نكاح ظاهر) مشهور
 بين الناس (فسختها) اى اجارة الظئر وان لم يكن ممن يلحقه عار بارضاعها
 او خيف موت الصبي بان لا يأخذ لبن غيرها كما في المحيط (ان لم
 يأذن) بالاجارة (لها) اى الظئر لانه يتضرر بها (لا ان اقرت بنكاحه)
 اى لا يفسخها ان كان لها زوج مجهول لا يعرف زوجيته الا بقولها (ولاهل الصبي
 فسختها ان مرضت او حبلى) لان اللبن يفسد بالمرض والجبل وفيه
 اشعار بان الظئر والمسترضع لا يفسخانها بلا عذر ككونها بينة الفجور
 او سارقة او سيئة الخلق او ممتنعة عن السفر بهم او ان لا يأخذ ثديها
 او يتقبأ اللبن او تكون معروفة بالظئورة وكان هذا اول اجارة لها او
 يكثر ايدأؤهم لها كما في المحيط (وعليها غسل الصبي و) غسل (ثيابه)
 من التجاسة لا الدرن كما في الكرمانى (واصلاح طعامه) اى مضغه او
 طبخه (ودهنه) بالفتح ويجوز الضم على نحو علفتها تبنا وماء باردا والمعنى
 على التقديرين استعمال الدهن وفيه اشعار بانه ليس عليه ثمن ما يعالج
 به الصبي كالريحان والدهن وهذا في عرفنا دون عرف الكوفية (وعلى

- المستأجر فيلزم عليه كاجرها (و) في اطلاق
 الظئر اوفى كون الخدمة عليها اشعار (بانه صح
 استئجار الكافرة والفاجرة) لصحة استخدام
 الكافر للمسلم وفي عكسه كراهة (فان الرضاع
 يغير الطباع) فيخاف التأثير (وحينئذ) اى
 حين لم يوصف (منهما) اى الطعام والكسوة
 ٢ (وفيه) اى فى صحة الاستئجار بالطعام
 والكسوة (اشعار بانه) يصح بالطريق الاولى
 (اذا استأجر بدراهم او مكيل او موزن)
 لكن لما كان هؤلاء مما جهلته بفضى الى
 النزاع (لا بد من بيان القدر والوصف
 ٣ (و) اشعار بانه (اذا استأجر بـ) مقابلة (الثياب)
 مما يتصور فيه الاسلام (فلا بد من شرائط السلم)
 من بيان الطول والعرض والرقعة والغلط وضرب
 الاجل وكذا فى المكيل والكسوة فالانساب جعل
 هذه الثلاثة فى اشعار واحد (الموجهة) للارضاع
 فبالفتح (لانه ليس له) اى لزوج الظئر
 (فعلى هذا) اى على هذه الرواية (لا يجوز
 الوطى في المهرن) لانه فى بيت المهرن
 (او خيف) عطى على لم يكن الخ فوصل
 آخر (لمن غيرها) اى الظئر (لانه) اى
 الزوج (يتضرر بها) اى بظئورة امرأته
 ٤ (وفيه) اى فى تقديم قوله لاهل الصبي
 وتقبيده بالمرض والجبل (اشعار بان الظئر)
 مطلقا لان التقيد بقوله (بلا عذر) انما هو
 بالنظر الى قوله (والمسترضع) اى اهل الصبي
 ثم مثل العذر فقال (ككونها) اى الظئر
 (بينة الفجور) والفسق فيخاف التأثير منها
 (من السفر بهم) اى باهل الصبي (او يتكسر
 ايذاؤهم اى اهل الصبي اى كونهم متأذبا
 بها) اى بسبب ذلك الظئر وعبرة المكارمية
 وكثرة ايذاؤهم اياها الخ فعلى هذا يكون من
 اعذار الظئر الا انه قال بعده ولها الفسخ
 بعذر لها وان الفها الصبي الخ هـ (بالفتح)
 اى فتح الدال فمصدر (ويجوز الضم) فاسم
 وقيد الضم بقوله (على نحو) اى طريق
 العطفى فى (علفتها تبنا وماء باردا) اى
 واشربته بتقدير فعل يناسبه فكذا ههنا فكلنه
 على متعلقة بجوز (والمعنى على التقديرين)
 فعلى الاول مفهومه المصدرى وعلى الثانى
 تقدير العطف المضاف كتقدير اشربت فى
 التنظير ٤ (وفيه) فى تعداد جملة ما على
 الظئر والسكوت بعدها (اشعار) من حيث ان
 السكوت فى معرض البيان يدل على الحصر غ

اياه) الحى (الاجر) اى اعطاء الاجرة على هذه الافعال للظئر فلو مات الاب فعلى الوصى من مال الصبي فلا يبطل الاجارة بموته وقال ابوبكر الباغى انها تبطل اذا كان للصبي مال (و) عليه (ثمنها) اى ثمن نحو الصابون والثياب والطعام والدهن ولا يخفى انه مستدرك بالاشعار السابق (فان ارضعته بلبن شاة) اى صبت فى فيه لبن شاة مثلا فلو صبت لبن نفسها فيه لم تستحق الاجرة كما فى الكفاية وغيرها (او غذته بطعام) من الغذاء او التغذية كلاهما بمعنى التربية (ومضت المدة فلا اجر لها) لان هذا لا يسمى ارضاء فان جحدته الظئر فلا اعتبار ليمينها ولبينتهم وان اقام كل بينة فبينتها وهذا اذا شهدوا انها ارضعته بلبن شاة وما ارضعته بلبن نفسها فلو اكتفى بالنفى لم تقبل لانها شهادة على النفى بخلاف الاولى فان النفى فيها دخل فى ضمن الاثبات كما فى المحيط (ولا نصح) ويبطل الاجارة عند المتقدمين (للعبادات) اى لكل عبادة غير واجبة فلو كانت على امر مباح كتعليم الكتابة والتجويد والطب والتعبير جازت بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او الامام او المفتى واحدا فانها لم تصح بالاجماع كما فى الكرماني وغيره (كالاذان والامامة) والتذكير والتدريس والمج والغزو (وتعليم القرآن) والفقه وقراءتهما وانما لا تصح لقوة الرغبات والاستغناء بالعطيات من بيت المال (ويغنى اليوم) اى يغنى المتأخرون (بصحتها) اى الاجارة لهذه العبادات لغتور الرغبات ولانه لا يكون لهم حظ من بيت المال فلو امتنع الاب من المرسوم الى المعلم مثل ما يقال بنجشنى وعيدى وغيرها حبس على ذلك فلو اريد ان يصح على قول الكل فيستأجر المعلم مدة معلومة ثم يأمر بالتعليم وتناهما فى الخلاصة والمضمرات (ولا) تصح (للمعاصى كالغناء) بالكسر والمد سرود كفتن كما فى الكرماني وتفصيله فى الكراهية (والنوح) اى الندبة

٢ (انها تبطل) اى يموت الاب (اذا كان للصبي مال) فلا بد من تجديد عقب الاجارة على مال الصبي (ولا يخفى انه) اى بيان وجوب الثمن على الاب (مستدرك بالاشعار السابق) بقوله وفيه اشعار بانه ليس عليها ثمن ما يعالج به الصبي ففهم منه انه اذا لم يكن على الظئر فلا محالة يكون على الاب الحى او الوصى لانه لا يترك سدى (فيه) اى فى فم الصبي بلا فعل الارضاع (لم تستحق الاجرة) اى ايضا (فان جحدته) اى ما ادعاه اهل الصبي (الظئر) الخ (وهذا) اى كون بينة الظئر معتبرا (اذا شهدوا) الخ (فلو اكتفى) اى كل واحد من الشهود (بالنفى) ولم يصروا بالاثبات فالاولى اكتفوا ٣ (بخلاف) الصورة (الاولى) وقراءتهما اى تعلمهما فالاولى اجارة الاسناد والثانى اجارة التلميذ والطالب (ويغنى اليوم) بصيغة المجهول ثم اتى الشارح المحقق بالعلوم ليبرز فاعله فقال (اى يغنى المتأخرون) ولم يقل اقنى اشعارا بان الافتاء يتجدد منهم زمانا بعد زمان عصرا بعد عصر - (غ)

- (بان يبكى عليه ويعد محاسنه لانه صلى الله عليه وسلم قال كان ابليس اول من ناح واول من تغنى كما في الكرماني وفيه رمز الى انها تبطل للهو والمزامير والطبل وغيرها وكذا تحت الاصنام وزخرفة البيت بالتمائيل فلو استأجر رجلا لينحت له طنبوراً او بربطاً يطيب له الاجر الا انه يأثم في الاعانة على المعصية كما في المحيط ولو استأجر مشاطة لتزيين العروس لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولو استأجر رجلاً ليكتب له غناء بالفارسية او العربية طاب له الاجر وكذا لو كتب لامرأة كتاباً الى احبتها باجر كما في الظهيرية واواستأجر لكتابة تعوين السحر يجوز اذا بين الكاغد والخط كما في المنية (ولا لعب التيس) بفتح العين وسكون السين المهملتين اي نزول الذكر على الانثى واعطاء الكراء على النزول لانه حرام بالسنة والعصب اضراب الفعل واعطاء الكراء عليه والتيس في الاصل الذكر من الطباء والمعرز والوعول كما في القاموس (ولا اجارة المشاع) فيما يقسم وما لا يقسم عند ابي حنيفة وزفر رحمهما الله واما عندهما فيجوز وعليه الفتوى وطريق الجواز على قول الكل ان يحقها حكم حاكم ليصير متفقاً عليه او حكم حكم لو تعذر المرافعة او عقد الاجارة على الكل ثم يفسخ فيما يراد لان الشيوخ الطاري لا يفسدها بالاجماع كما لو مات احدهما او استحق بعضها فانها تبقى في الباقي كما في المضمرات وذكر في النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله انها تبطل في النصف الباقي كما في المحيط وفيه اشعار بان الشيوخ المقارن مانع للانعقاد فلا يجب الاجر اصلاً على ما قال بعض المشايخ والصحيح انها تعتقد فاسدة فيجب اجر المثل كما في العمادى وعنه الشيوخ المقارن غير مفسد كما في الخلاصة (الا من الشريك) فانها جائزة بالاتفاق في ظاهر الرواية وعنه انها لا تجوز ولو آجر البناء دون الارض لم تجز وفي النوادر تجوز وبه افتى

(بان يبكى عليه) اي المبت بقرينة قوله (ويعد) الخ
٢ (وفيه) اي في نفى صحة الاجارة للغناء والنوح (رمز الى انها) اي الاجارة (تبطل للهو) (ضرب) (المزامير والطبل وكذا تحت الاصنام) يعني ازبراي تراشيدن بونها (وزخرفة البيت) اي جعل البيت مطلى (بالتمايل) اي التصاوير (او بربطاً) آلة لهو وتغن (ولو استأجر مشاطة) من الشوط (لتزيين العروس) اي الوليمة (غناء) اي ما يتغنى به من الابيات والقوافي (بالفارسية) مثل ما يقال في عرف الان بياض مثلاً
٣ (الى احبتها) اي الى عشاقها جمع المحبوب (اذا بين) قدر (الكاغد والخط) اي الكتابة بانها قدر جزء او جزئين فصاعداً (اضراب الفعل) اي تعيين مرات نزوله او مائه

٤ (والوعول) جمع الوعل يزكوهى كذا في المذهب (فيما يقسم) اي يحتمل القسمة اي سواء كان فيه (و) فيما (لا يقسم) اي لا يحتملها (ان يحقها) اي اجارة المشاع وصحتها (ان تعذر المرافعة) اي على الحاكم لبعده مثلاً (او عقد الاجارة) عطف على ان يحقها الخ (على الكل) اي كل ما لا يقسم لاعلى المشاع منه (ثم يفسخ) العقد (فيما يراد) فسخه من الارادة (لان الشيوخ) حينئذ يكون طارياً (والطاري لا يفسدها كما لو مات احدهما) اي الشريكين (او استحق بعضها) اي العين الموجرة (فانها) اي الاجارة (تبقى) اي لا تبطل (في الباقي)

٥ (وفيه) اي في قوله ولا اجارة المشاع (اشعار بانه) كان مشاعاً قبل فيقارن العقد (والشيوخ المقارن) للعقد (مانع) الخ (والصحيح انها) اي اجارة المشاع (تعتقد فاسدة) (وعنه) اي الامام (ان الشيوخ المقارن غير مفسد) كالطاري (غ)

٢ (وكذا) اى لا يجوز (لو آجر البناء) حال كونه (ملكا) للموخر (والعرصة) اى ارضه (وقف) الخ (والاولى) ان يقال بدل من الشريك (لشريك) فان كلمة من (في صلة الاجارة) زيادة عامية (اى من العوام ولغز الزيادة) يدل ان الاولى الشريك بلا لام ولا من لكن النسخ كتبت باللام فتأمل الا ان كلمة من مستعمل في عبارات الفقهاء (الرحى) اسم (حجر) الخ (او) اسم (بيت فيه الحجر) الموصوف

٣ (يكتب بالالف ايضا) اى كما يكتب بالياء يعنى انه الاكثر

٤ (اقتناء) علة التسمية وفي بعض النسخ بالواو العطف على علة عدم الجواز بقوله لان المسمى غير مقدور الخ لكن لاحاجة على هذا الى عنوان الاقتناء فهو يؤيد الاول (بالخبر) اى الحديث (وفيه) اى في قوله ببعض دقيقه بالاضافتين (اشارة الى) الخ (من) نفس (البر او) من (الدقيق) المطلق (بلا اضافة) الى الرحى (بالعلف) اى بشرط اعلاف الآخر البقر (وعليه) اى على صاحب البقرة للعامل (اجر المثل وثمن العلف) فيه دلالة على ما فسرنا فالتاء مفتوحة (فلو باع صاحب) اى صاحب البقرة (نصفها) اى نصف البقرة (من) العامل (المدفوع اليه وابرأه) اى المدفوع اليه (عن الثمن) اى عن ثمن العلف (كان الخارج) نصفين (بينهما) فان ذكر الوقت قد يقتضيها (اى المنفعة) لانه (اى العمل) لجهالته كانه (اى المستأجر) (في المبين) اى في صورة بيان العمل (اذا قال في اليوم) اى باظهار كلمة في (بخلاف اليوم بالنصب) باضمار كلمة في

٥ (وفيه) اى في قوله ولا الجمع بين الوقت والعمل حيث نفى صحة الجمع (اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما) اى الوقت والعمل اى فصل بينهما بذكر الاجرة فلم يوجد الجمع (صح) الخ (ثم العقد) الظاهر ثم يعتقد (والباقي) اى الاخر يذكر (للتعجيل) الخ (غ)

ابو على النسفى وكذا لو آجر البناء ملكا والعرصة وقف او ملك لآخر وقيل تجوز وعليه الفتوى كما في الخلاصة والاولى للشريك فان كلمة من زيادة عامية كما ذكره المطرزي (ولا اجارة الرحى) حجر يطحن به او بيت فيه الحجر يكتب بالالف ايضا (بيعض دقيقه) اى الرحى فيفسد استئجار رجل رجلا او رحى او ثورا ليطحن هذا البر بقفيز منه او بنصف او ثلث مثلا من دقيق هذا البر لان المسمى غير مقدور التسليم عند العقد ويسمى هذا الاستئجار بقفيز الطحان بالفتح والتشديد آسيابان اقتناء بالخبز وفيه اشارة الى انه لو جعل البدل شيئا من البر او الدقيق بلا اضافة كان صحيحا لوجوبه في الذمة (و) لا يصح (نحوه) مما هو في معنى قفيز الطحان كما اذا استأجر رجلا لينسج غزله ببعض منه فانه فاسد خلافا لمشايخ باخ او حمل الطعام على دابته بنصفه او دفع ارضا ليغرس فيها اشجارا من عند نفسه على ان الارض والاشجار بينهما فان للمدفع اليه اجر المثل مع نصف قيمة الاشجار وللدافع الباقي او دفع الى آخر بقرة بالعلف ليكون الحادث بينهما فان الحادث كله لصاحب البقر وعليه اجر المثل وثمن العلف فلو باع صاحب نصفها من المدفوع اليه وابرأه عن الثمن كان الخارج بينهما الكل في المحيط (ولا) يصح ويفسد في الاجارة عنده ويصح عندهما (الجمع بين الوقت والعمل) لجهالته ان المعتقد عليه العمل او المنفعة فان ذكر الوقت قد يقتضيها والمتبادر ان يكون العمل مبين المقدار معلوما فلولم يبين صح لانه لجهالته كانه لم يذكر الا الوقت كما اذا تكارى رجلا يوما الى الليل لينى بالاجر والجص وعنه في المبين اذا قال في اليوم جاز بخلاف اليوم بالنصب كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لانه يذكر احدهما مع الاجرة ثم العقد والباقي للتعجيل او تعيين العمل كما اذا قال استأجرتك اليوم

- (والدة) أى الوقت (قبل تمام) الخ ظرف جمع
(بذكر الأجرة) متعلق تمام العقد (على أن
تذرى) أى بأذكرى ميكنى (هذا الكدس)
همين خر من را بالضم جمعه اكداس

٢ فصل فى شرح رموز (فصل الأجبر)
الخ (من آجرت الأجبر) بالمدة بقرينة (مواجهة
أى عقدت معه) أى مع الأجبر (أو) مأخوذ (من
أجرت) بالقصر (زيداً) بقرينة المفاعلة (فهو)
أى الأجبر على وزن (فعليل بمعنى مفاعل بالفتح)
أى فتح العين أى بمعنى صيغة اسم المفعول من
باب المفاعلة (أو) بمعنى (فاعل) من باب المجرى
(ومن الظن) من أبى المكارم نقلاً من الكافى
وبعض الشروح (أنه) أى الأجبر (بمعنى مفعول
أو مفاعل بالكسر) أى كسر العين بمعنى مفعول
أو مفاعل بالكسر أى كسر العين على صيغة
اسم الفاعل من باب المفاعلة (فأنه) أى كون
الفعليل بمعنى مفعول أو مفاعل بالكسر (سماعى)
مقصود على مواد سمعت من العرب فيه أن
سماعية هذا دون الأول تحكم ودعوى ثبوت
السماعى فى الأول دون الثانى تحكم آخر ثم
انقل لك كلام أبى المكارم حيث قال الأجبر
فعليل بمعنى فاعل من آجرت عملت بأجر
أو مفعول من آجرت أعطيته أجراً وفى الكافى
وبعض الشروح أنه فعليل بمعنى مفاعل وأنه
ذكر فى المجلد آجرت الرجل مواجهة إذا جعلت له
على فعله أجراً فله بمعنى مفاعل يحتل صيغة
المفعول والفاعل لأن الأجبر مواجهة نفسه انتهى
ومفعول المواجه بالكسر مواجه بالفتح فنسب
الشارح المحقق بعض كلامه إلى نفسه وبعض كلامه
إلى الظن وفى الكافى الأجبر هو فعليل بمعنى مفاعل
وفى المجلد آجرت الرجل مواجهة إذا جعلت له
على فعله أجرة وفى باب فاعل من جامع القورى
آجره الدار وهكذا فى ديوان الأثر والصادر
وفى كتاب العين آجرت مملوكى أوجره إيجاراً
فهو موجه وفى الأساس آجرنى داره فاستأجرتها
وهو موجه ولا تنقل مواجه فأنه خطأ قبيح وليس
له من هذا فاعل ولكن أفعال وإنما الذى هو
فاعل قولك آجر الأجبر مواجهة واسم الفاعل
من نحو آجره الدار موجه والأجبر فى معناه
غلط إلا أن يقال أنه نظير قولهم فكان غاسب

اليوم بدرهم على أن تخبزلى هذا القفيز من الدقيق فلو جمع بين
العمل والمدة قبل تمام العقد بذكر الأجرة لم يصح لأنه لم يتعين أحدهما للمقابلة
بالأجرة كما إذا قال استأجرتك لتخبزلى هذا القفيز من الدقيق اليوم بدرهم
أو استأجرتك اليوم لتخبزلى هذا الدقيق بدرهم كما فى الكرماني وإن ذكر
الأجرة أولاً ثم العمل بأن قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تذرى هذا
الكدس لم تصح لأن ذكر الأجرة إنما يحتاج إليه بعد العمل كما فى المنية

فصل

(الأجبر) هو المستأجر بفتح الجيم كما فى المقائس من آجرت الأجبر
مواجهة أى عقدت معه عقد الأجرة كما فى الرضى أو من آجرت زيداً
أى أعطيته أجرته فهو فعليل بمعنى مفاعل بالفتح أو فاعل ومن الظن أنه بمعنى
مفعول أو مفاعل بالكسر فأنه سماعى (المشترك) صفة الأجبر احتراز عن
الخاص فالأنسب العام وقد يقال أجبر المشترك بالإضافة على أن يكون
المشترك مصدراً واختلف المشايخ فى الفاصل بين القسمين ف قيل هو من
(يستحق الأجر) أى الأجرة (بالعمل) لا بتسليم النفس فالمعقود عليه
فى المشترك هو العمل المعلوم ببيان محله (وله أن يعمل للعامة) إشارة
إلى قول آخر وهو من يتقبل العمل من غير واحد (كالتصار ونحوه)
من الجزار والحرار والصباغ والحمامى والراعى وغيره من المحترفين (و)
حكىه أنه (لا يضمن) عند أبى حنيفة والحسن وزفر رحمهم الله وهو
القياس (ماهلك) من المال بلا صنعه (فى يده) سواء أمكن له التحرز
عنه كالسرقة والغصب أولاً كالحريق والغالب والغارة الغالبة وقالان أمكن
التحرز عنه فضا من قيمته قبل العمل بلا أجر وبعد معمولاً بأجر وغير معمول

فى معنى مغسب انتهى ٣ (فالأنسب) بدل المشترك (العام) لأنه مقابل الخاص (وهو) أى القول الآخر (من يقبل) الخ (من)
المحترفين (أى من أهل الصنائع) (وقد يقال أجبر المشترك بالإضافة على أن يكون المشترك مصدراً) فالإضافة حينئذ
لأدنى الملابس ويجوز أن يكون اسم مفعول فالإضافة حينئذ بيانية وليكونها خلافاً للأصل لم يتعرض إليها
٤ (وبعد) أى بعد العمل يضمن قيمته (معمولاً) أى بقيمته بعد الصبغ (بأجر) لعمله (و) أن ضمن قيمته (غير معمول) فيضمن

- (بلا اجر) الخ (على هذا) اى على الصالح بالنصف (حينئذ) اى حين شرط الضمان ٢ (ماهلك) مفعول يضمن (من حيوان او غيره) بيان ما (بعمله) صلة هلك فقوله ماهلك تقدير المفعول ليعضن مع تقدير متعلق الباء (عملا غير مأذون فيه) من المستأجر شرعا (كالدق المخرق) بتشديد الراء (فهو) اى العمل الغير المأذون فيه (غير معتاد) اى ما جاوز فيه القدر المعتاد (بالضرورة) اى بالبدية (ولذا) اى لكون الغير المأذون غير معتاد (فسر المصنف) فى الشرح (العمل به) اى بالغير المعتاد حيث قال اقول ينبغى ان يكون المراد بقوله ما تلى بعمله عملا جاوز فيه القدر المعتاد انتهى ٣ (فمن الباطل ما ظن) من شارح نقله ابو المكارم ايضا وقبله وايدى بان الاستثناء والشرط الاثنى يأبى عنه ايضا انتهى (انه بطل تفسير المصنف بما فى الكافى) صلة بطل (من ان قوة الثوب ورقته مثلا يعرف بالاجتهاد فامكن التقييد بالصالح) انتهى والغير المعتاد مفسد فبين التقييد تناقض فننقل لك اولا عبارة الكافى (م) وضمن ما تلى بعمله كتحريق بدقه وزلق الحمال وانقطاع الحمل الذى يشد به الكارى الحمل وغرق السفينة من مده (ش) وقال زفر والشافعى لاضمان عليه لانه مأذون فيه فلا يكون مضمونا عليه كالمعين فى الدق واجبر الوجد وهذا لانه امره بالفعل مطلقا فينظام بنوعيه المعيب له والسليم واما التخرق فلضعف فى الثوب وان كان لمعنى فى فعله فلا احتراز عنه غير ممكن اذ الدق الصالح ليس فى وسعه وان كان فى وسعه فلا يمكنه التحرز عنه الا بخرج وما فيه حرج ملحق بما ليس فى الوسع وهو كالبزاع والفساد والحجام والختان فانه لا يجب الضمان عليهم اذا سرى الى

(١٤٢)

فصل الاجير

بلا اجر وبقولهما اخذ الفقيه والفتوى على قوله كما فى المضمرات الا ان التأخرين افنوا بالصالح على نصف القيمة كما فى الكرماني وغيره وقال الزاهدى على هذا ادركت مشايخنا بخوارزم (وان شرط عليه) اى ذلك الاجير (الضمان) وقال الفقيه ابو بكر انه يضمن حينئذ والى الاول مال الفقيهان ابو جعفر وابو الليث وعليه الفتوى كما فى الذخيرة (بل) يضمن (بعمله) ما هلك من حيوان وغيره بعمله عملا غير مأذون فيه كالدق المخرق للثوب كما فى المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة ولذا فسر المصنف العمل به فمن الباطل ما ظن انه بطل تفسير المصنف بما فى الكافى ان قوة الثوب ورقته مثلا يعرف بالاجتهاد فامكن التقييد

النفس لهذا المعنى ولنا ان التلى حصل بعمل غير مأذون فيه فيكون مضمونا كما لو دق الثوب بغير امره وهذا لان الدخلى تحت الاذن ما هو الدخلى تحت العقد والدخلى تحت العقد العمل الصالح الا ان الاذن انما يثبت ضمنا للعقد والعقد انعقد على السليم لان مطلق عقد المعاوضة يقتضى سلامة المعقود عليه عن العيوب كما مر فى البيوع فاذا ثبت ان المعقود عليه السليم يثبت ان المفسد غير معقود عليه فلا يكون مأذونا فيه كما لو وصف نوعا من الدق فجاء بنوع آخر بخلاف معين القصار لانه متبرع وعمل المتبرع لا يتقيد بوصف السلامة لئلا يمتنع عنه مخافة الغرامة وهنا يعمل بالاجر فيتقيد بوصف السلامة وبخلاف البزاع والفساد ونحوهما لان العقد لم يتناول العمل الصالح لان نفس ذلك العمل افساد وانما السلامة المطلوبة من العمل ان لا يتجاوز القدر المعتاد ومنى جاوز ضمن والدق الملزم بالعقد الدق المزين المحسن ولانه لا يمكن الاحتراز عن العمل السارى لان السراية والاقتصاد يبتنيان قوة المحل على احتمال الالم وسيلان الدم وضعفه عن ذلك وليس فى وسعه معرفته والمخرج عن الوسع لا يستحق بعقد المعاوضة مجال فاما التحرز عن التخرق ففي وسع القصار الا انه يلحقه المخرج فيه وهو ساقط عن الاعتبار فلا يلزم العبد كالتزامه وعنده وانما يعتبر فى خطابات الشرع رحمة ونظرا وبخلاف اجير الوجد لما نبينه الخ انتهى ما يهمنى ثم انقل لك عبارة ابي المكارم بل يضمن ما هلك بعمله عندهم كما اذا خرق الثوب بدق القصار او غرق ببد الملاح او انكسر بذلق الحمال او انقطاع حبله وعند زفر والشافعى رحمهما الله لا يضمن به لانه مأذون به قلنا نعم لكن على وجه الصلاح لا اعم فالحمال ونحوه يضمن قيمة مكان الحمل ولا اجر له اوقية موضع الكسرو له الاجر بحسابه وان هلك بغير عمله بان زاحمه الناس فلا ضمان عنده خلافا لهما ولا يضمن حجام او فساد او بزاع ام يعدو المعتاد فى الفعل اذ لا يمكنه ذلك العمل محترزا عن سبب الهلاك لغموض احوال باطن الحيوان فربما يكون ضعيف المزاج فيسرى الفعل الى النفس وربما يكون قوية فلا يسرى فلا يقيد العمل بالصالح بخلاف دق الثوب ونحوه فان قوة الثوب ورقته مثلا يعرف بالاجتهاد فامكن التقييد بالصالح كذا قبل فعله هذا بطل ما ذكره المصنف فى الشرح ان المراد بعمله هو العمل الذى جاوز فيه المعتاد على ما يأتى فى الحجام وايضا الاستثناء والشرط المذكور يأتى هذا التقييد وهو ظاهر انتهى ثم اذا تأملت فى كلام الكافى يظهر لك ان التقييد بالصالح هو التقييد فى اصل العقد بمعنى ان العمل المعقود عليه هو العمل الصالح فيعمل به قولهم بل يضمن ما هلك بعمله عملا غير مأذون فيه لانه مفسد والمعقود عليه كان عملا مصاحا تحقق قول الشارح المحقق فمن -

بالصالح

- الباطل ما ظن انه بطل تفسير الخ والظان لم يفرق بين العمل في المعقود عليه وبين العمل في قولهم بل يضمن بعمله بل التقييد في الاول علة للضمان بالمقيد الثاني والفرق ظاهر ٢ (وفيه) اى في قوله بعمله (اشارة) الخ (لم يضمن) لانه ليس من عمل الاجير (يهلكه) اى الادمى (من المد) صلة الغرق (او السوق) صلة السقوط (لم يضمن) لانهما من المعتاد ثم فرع على تفسير حرف الاستثناء بكلمة لكن وحاصله حمل الاستثناء على الانقطاع فقال (فمن الظن) من ابي المكارم (ان الاستثناء قاصر لدلالته) اذ التقييد بالادمى (ربما يدل على ان البزاع) اى البيطار يعنى نشتر زن اسب (يضمن دابة هلك بعمله المعتاد) اى وان لم يجاوز المعتاد وليس كذلك فانه لا ضمان عليه صرح به في الهداية وطريق كونه ظنا ان البزاع والفساد والحجام لا يضمن بعملهم اتفاقا فهم مقابل للقصار والحمال والملاح فانهم عندنا يضمنون بعملهم وقاس الشافعى الثلاثة الاخيرة على الثلاثة الاول فجعل الكل غير ضامن فاذا استثنى الادمى من حكم الثلاثة الاخيرة ان لم يجاوز الاجير ﴿ فصل الاجير ﴾ (١٤٣) المعتاد يدل دلالة المقابلة ان الثلاثة

الاول لكونها متقفا عليها لم يستثن منهاش،
بل هؤلاء لا يضمنون بعملهم وان لم يجاوزوا
المعتاد اذا علمت هذا تعلم انه لا قصور في
الاستثناء وان التفرع بقوله فلو غرق او سقط
الخ انها هو مثلا والمراد وكذا ان فصد او بزع
او حجم او خشن وهلك به ام يضمن كما في
الهداية وسائر الشروح ولا دخل فيه لحمل
الاستثناء على الاستدراك المحض نعم لحمله
على الاستدراك والانقطاع نفع في دفع قوله
(وان تفسيره) اى المصدر في الشرح كما
مر عطف على ان الاستثناء قاصر الخ (العمل
يأبى عنه الاستثناء والشرط) لان وجه الالباء
ان الاصل في الاستثناء هو الاتصال فيكون
معنى قوله الا الادمى ان الاجير لا يضمنه
وان هلك بعمله الغير المعتاد فينافض قوله
ان لم يجاوز المعتاد فيندفع هذا الالباء بحمل
الاستثناء على الاستدراك والانقطاع
٣ (نعم يشكل) اى يرد نقضا على الاستثناء
(ما في العمدى) فاعل يشكل (انه لو فصد
عبدا) لرجل (او غلاما) اى حرا صغيرا
(طلب الفصد) صفة عبدا او غلاما (منه)
اى من الفصد المفهوم من فصد (فمات) اى
ذلك العبد والغلام (بسببه) اى الفصد
ضمن و (كان قيمة العبد ودية الغلام) هذا
يدل على ما فسرنا الغلام به واصرح من هذا
في الاشكال ما نقله البرجندى عن العمدى

بالمصاح وفيه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من موج او ريح او صدم
حبل او نحو لم يضمن (الا الادمى) اى لكن الادمى لم يضمن الاجير
بهلاكه بالعمل (ان لم يتجاوز المعتاد) فلو غرق او سقط من المد او
السوق لم يضمن فمن الظن ان الاستثناء قاصر لدلالته على ان البزاع
يضمن بعمله المعتاد وان تفسيره العمل يأبى عنه الاستثناء والشرط نعم يشكل
ما في العمدى انه لو فصد عبدا او غلاما طلب الفصد منه فمات بسببه
كان قيمة العبد ودية الغلام على عاقلة الفصد (والاجير الخاص) يسمى
باجير الوحد بالاضافة اى اجير المستأجر الوحد بالسكون وجاز الفتح
يقال رجل وحد بفاتحين اى منفرد كما في المغرب ثم اشار الى تعريفه
على قول فقال (يستحق) الاجر (بتسليم نفسه) الى مستأجر واحد او
اكثر ولذا اطلق فلو استأجر رجلان او ثلاثة رجلا لرعى غنم لهما اولهم
خاصة كان اجيرا خاصا كما في المحيط وغيره (مدته) اى الاستئجار مع
القدرة على العمل (وان لم يعمل) لكن لا يمتنع عنه فلو امتنع لم يستحق
الاجر ثم اشار في ضمن المثال الى قول آخر في تعريفه على طريق

جاوز المعتاد او لم يجاوز لانه اجير مشترك فيضمن بجناية مده انتهى وجه الاشكال انه يفهم مما في العمدى ان الاجير
المشترك يضمن الادمى لو هلك بفعله المعتاد المأمور به على خلاف ما افاده الاستثناء ٤ (بالسكون) اى سكون الحاء
بمعنى الوحدة (وجاز الفتح) اى فتح الحاء بمعنى الوحيد فالتفسير المذكور بالنظر الى الفتح واما على السكون بمعنى
اجير الوحدة فيكون من قبل ادنى الملازمة (على قول) اى على مذهب (الى مستأجر واحد) بالكسر تقدير المسلم
اليه (او) مستأجر اكثر من واحد فتسميتهم باجير الوحد على الاغلب الاكثر واضاف بالنسبة الى الاجير المشترك (ولذا)
اى لكون مستأجره اعم من ان يكون واحدا او اكثر (اطلق) اى ارسل ولم يذكر (خاصة) اى بشرط ان لا يرعى غنم غيرهما
او غيرهم (مدته) ظرف التسليم (مع القدرة) اى قدرة الاجير لو عمل (على العمل) وان لم يعمل بالتراضى والاتفاق ولذا
قيد بقوله (ولكن لا يمتنع عنه) الخ (الى قول) اى مذهب (آخر في تعريفه على طريق) المص واسلوبه في تعريف

(الاجير المشترك وهو) اى القول الآخر المشار اليه في ضمن المثال الاتي (من واحد اى حقيقى او حكمى) اى معدود مخصوص كائنين او ثلاثة مثلا (كأمر) بقوله فلو استأجر رجلا ن الخ (كاجير مسانعة) مضاف اليه او تميز من السنة اى كاجير مدة السنة (لهذا المستأجر) فقيد الغنم (لا غير) اى غير المشروط ٢ (بقرينة المقام) لانه مقام تعريف الاجير الخاص (وقرينة اللام) العهدية (في الموضعين) اى لفظ الاجير والغنم (فمن الظن) من ابي المكارم (انه) اى قوله كالاجير لرعى الغنم (تمثيل قاصر لترك الشهر) علة القصور اى لكون المدة متر وكا (ولو قدر) اى كيف لا يكون هذا القول من الظن ولو قدر (الشهر) في المثال بعد الغنم كان مثالا للخاص (ولم يكن مثالا للمشارك كاظن) ايضا من ابي المكارم انه حينئذ يكون مثال المشترك (فان المعنى) على تقديره بعد علة لم يكن الخ (كاجير لرعى غنمى) بالاضافة الى بقاء التكلم من حيث ان اللام عوض عن المضاف اليه لما مر انها عهدية (وهو) اى هذا المعنى (مثال للخاص) في الواقع (كما في المحيط نعم) بيان لمنشاء غلط الظان (لزم) اى لا بد (من ذكر الاجير) اى الاجرة (على

(١٤٤)

فصل الاجير

الاجير المشترك وهو من يتقبل العمل من واحد اى حقيقى او حكمى كما مر فقال (كالاجير لرعى الغنم) اى كاجير مسانعة لرعى الغنم لهذا المستأجر لا غير بقرينة المقام واللام في الموضعين للعهد فمن الظن انه تمثيل قاصر لترك الشهر ولو قدر الشهر بعد الغنم لم يكن مثالا للمشارك كما ظن فان المعنى كاجير لرعى غنمى شهرا وهو مثال للخاص كما في المحيط وغيره نعم لزم ذكر الاجر على هذا بعد العمل وعلى ما قلنا ولا بعد الوقت والافسدت الاجارة عنده كما مر (و) حكمه انه (لا يضمن) بالاجماع (ما هلك) من غير صنعه (في يده) كما اذا سرق (او بعمله) كما اذا مد السفينة وغيره مما ذكرنا في المشترك الا اذا عمل عملا لم يدخل في العقد كما اذا ضرب شاة ففعا عينها او كسر يدها فانه يضمن (وان ردد) المستأجر (الاجر بتريد العمل) كما اذا قال ان خطئه فارسيا فلك درهم وان روميا فدرهمان وان يزديا فثلثة (يجب اجر ما عمل) فان فارسيا فدرهم لوجوب الاجر بالعمل وكذلك الحكم في الصبغ بزعفران والعصفر والورس وكذا في السكنى في هذه وهذه وهذه وفي المسافة الى سمرقند ونجرا وخراسان ولم يجز الزيادة على الثلثة كالبيع فالاطلاق لا يجلو عن شىء (وان ردد) المستأجر (في عمله اليوم او غدا) كما

هذا) اى على تقدير قيد الشهر بعد لفظ الغنم المضاف اليه الرعى (بعد العمل) وهو رعى الغنم قبل الشهر المقدر ليتوسط بين العمل والوقت فيصح لما مر انه يذكر احداهما مع الاجرة ثم العقد الخ ولان ذكر الاجرة انما يحتاج اليه بعد ذكر العمل كما مر ايضا (وعلى ما قلنا) من تقدير المدة قبل العمل كما مر بقوله كاجير مسانعة لرعى الغنم الخ (اولا) اى في اول تفسير المثال يلزم ذكر الاجرة (بعد الوقت) ليتوسط بينهما ايضا (والا) اى وان لم يذكر الاجرة لا بعد العمل ولا بعد الوقت اعم من ان لا يذكر اصلا او يذكر قبلهما (فسد الاجارة لانه يلزم الجمع بينهما وفي الثاني يكون ذكر الاجرة قبل الاحتياج ايضا فلا يصح الاجارة لافيما قاله الشارح المحقق ولا فيما قدر المدة بعد الغنم على ما ظن (عنده) اى الامام رحمه الله (كما مر) متناوئيا حيث قال في شرح ولا الجمع بين الوقت والعمل الخ وان ذكر الاجرة اولاً ثم العمل بان قال الخ لم يصح الخ غ ٢ قوله واللام في الموضعين اى الاجير والغنم يعنى ان مقام بيان الاجير الخاص يدل على لا غير ولا م الاجير للعهد يدل على كونه مسانعة ولا م الغنم ايضا للعهد يدل على كونه غنما لهذا المستأجر (فمن الظن) انه تمثيل قاصر لترك الشهر (الظان المولوى ابو المكارم) حيث قال وقوله كالاجير لرعى الغنم تمثيل قاصر والظاهر الموافق بما في الهداية والوقاية ان يقول كاجير شهرا

لرعى الغنم وقد سبق من الكافي انه لو ذكر الوقت اولاً فهو اجير واحد وان ذكر آخره فهو اجير مشترك وما ذكر في بعض الشروح من لفظ الشهر بعد قوله لرعى الغنم كانه سهو من الناسع اه وجه كونه ظنا هو ان ما ذكره المص ليس بتمثيل قاصر اذ المص اشار بلام كالاجير الى المدة فيكون معنى كالاجير كاجير مسانعة مثلا (قوله ولو قدر الشهر بعد الغنم بان يقول كالاجير لرعى الغنم شهرا) (لم يكن مثالا للمشارك) بل يكون مثالا للخاص ايضا (كما ظن) متعلق بالمنفى من ابي المكارم ايضا وهو قوله وان ذكر آخره فهو اجير مشترك اه اعلم ان المحققين كصاحب الكافي والدر المختار والدرر كلهم صرحوا بان المدة ان ذكر اخيرا فهو اجير مشترك ما لم ينص بخلافه اه بان يقول على ان لا ترعى غنم غيرى فمح يكون اجير الواحد ايضا فالخ ماعن الا ان يقال ان سلب خدمة الغير ورعى غنمه ملحوظ في تلك الصورة ايضا بقرينة المقام واللام اى كالاجير لرعى غنمى لا غير شهر افيكون خاصا فان اردت التفصيل فارجع الى ابن العابد بن (لناظره) ٣ (وغيره ما ذكرنا) بيان الغير كالحق المحرق والحمل مثلا (في) الاجير (المشارك الا اذا عمل) اى الاجير الخاص عملا (لم يدخل تحت العقد) وهو الفساد (وكذلك الحكم في) ترديد (الصبيغ) الخ (وكذا في) ترديد (السكنى) الخ (وفي) ترديد (المسافة بين الثلثة فيها) (ولم يجز الزيادة) اى الترديد الزائد (على الثلثة) لعدم جواز الزيادة على الثلث في البيع (فالاطلاق) اى اطلاق ترديد العمل من ان يكون الى ثلثة او صاعدا (لا يجلو عن شىء) اى من عدم الاستقامة (وان ردد المستأجر) بالكسر في الموضعين (غ)

- (فله) أى الموجر بالكسر أى نفسه أو بالفتح وعلى أى تقدير هو الأجير فهو الأولى (غواص البحرين)
 ٢ (وفى الجامع لا يجاوز) أجر المثل (الدرهم) أى ما هو الأعلى من المسمى (ولا ينقص عن نصف درهم) وهو الأدنى
 لأنه ردد بينهما ورضيهما (لأن الأجرة) فى الغد (فاسدة) وفيها أجر المثل لا يزداد على المسمى (والمسمى فى الغد هو
 نصف درهم) فلا يجاوز (هذا) أى كون الواجب أجر المثل أن عمل غدا عنده وما سمي من نصف درهم عندهما (إذا
 جمع) فى العقد (بينهما) أى بين اليوم والغد (١٤٥) فصل فسخ الأجرة

وردد بينهما (وأما لو اقتصر) المستأجر
 (على اليوم) فقط (وخاطه) الأجير (فى
 الغد فاجر المثل عندهما وأما عنده) أى
 الأمام (فلنقل أن يقول) أى أن يكون قافلا
 (بأجر المثل) كالأمامين (أو بلا أجر) أصلا
 فيكون كأنه متبرع (وتماه) أى هذا التفصيل
 (فى المحيط بعبد) الباء للتعدي أو بمعنى
 مع وإلى الأول بنظر قوله (أى لا يخرج)
 بالضم والكسر (أشق) من خدمة الحضر
 ٣ (وفيه) أى فى تخصيص الإذهب بالسفر
 للعبد المستأجر للخدمة فالنقى (رمز إلى
 أنه) أى المستأجر بالكسر (يخرج) أى ذلك
 العبد (وإلى أنه له) أى للمستأجر (ولاية
 الاستخدام) هذا العبد (فى أنواع الخدمة)
 لأنه استأجره للخدمة على الإطلاق (وذا) أى
 وظيفة الاستخدام ابتدأه (من السحر) منتهيها
 (إلى ما بعد العشاء وإلى أنه لا يضرب) لو
 لم يذهب معه إلى السفر (و) أن (طعامه)
 أى نفقته (على صاحبه) أى العبد وهو المولى
 الإشرطه على المخدم (وما ذكره) من قوله
 ولا يسافر من المفاعلة (أولى ما فى بعض
 النسخ) كما فى نسخة أبى المكارم من قوله
 (ولا يسافر بالكسر) أى كسر الغاء وهو عين
 الوزن من باب ضرب من السفور وهو الخروج
 إلى السفر والباء للتعدي انتهى شرحه

ع (فان مجئ الثلاثى منه) أى من السفر
 (قد منعه صاحب إيضاح المفصل) علة الأولوية
 ولا ينافيها ما مر فى فصل المسافرين من أن ما
 فى إيضاح المفصل فقد رده كلام الجوهري
 والبيهقي كيف وذكر الكرماني أن السفر
 الخروج المديد انتهى فان معنى تعليقه أن
 مجئ الفعل الثلاثى منه خلافة وما ليس فيه
 الخلاف أولى من المختلف فاندفع ما فى الرومى
 حيث قال أقول وقد ذكر فى صلوة المسافر

إذا قال ان خاطه اليوم فله درهم وان غدا فنصف درهم (فله) أى
 الموجر (مسمى) من درهم (أن عمل اليوم) فيصح الشرط الأول عندهم
 (و) له (أجر مثله أن غدا) فلا يصح الشرط الثانى خلافا لهما فيجب
 ما سمي من نصف درهم عندهما ولو خاطه فى اليوم الثالث فاجر المثل
 عندهم (فلا يجاوز) أجر المثل (المسمى) أى نصف درهم (ولأن كان لأجر
 أكثر منه وفى الجامع لا يجاوز الدرهم ولا ينقص عن نصف درهم والأول
 الصحيح لأن الأجرة فاسدة والمسمى فى الغد نصف درهم هذا إذا جمع
 بينهما وأما لو اقتصر على اليوم وخاط فى الغد فاجر المثل عندهما وأما
 عنده فلنقل أن يقول بأجر المثل أو بلا أجر وتماه فى المحيط (ولا يسافر
 بعبد مستأجر للخدمة الإشرطه) أى لا يخرج إلى السفر عبدا استأجره
 للخدمة إلا إذا شرط ذلك وقت العقد لأن خدمة السفر أشق وفيه رمز إلى
 أنه يخرج إلى القرى وأقضية البلد وإلى أنه له ولاية الاستخدام فى أنواع
 الخدمة وذا من السحر إلى ما بعد العشاء وإلى أنه لا يضرب وطعامه على
 صاحبه كما فى الظهيرية وما ذكره أولى ما فى بعض النسخ من قوله ولا
 يسافر بالكسر فان مجئ الثلاثى منه قد منعه صاحب إيضاح المفصل

فصل

(تفسخ) الأجرة جوازا (بعيب) قديم أو حادث (اخل بالنفع) من
 المستأجر فلو أنهدم حائط من الدار أو أورد الغلام بلا إخلال لم يفسخ

(المجلد الثالث) جامع الرموز ١١١

ان سافر مبالغة سفر وان المذكور فى الأيضاح مردود حيا فى الجوهري والبيهقي فلا تغفل عن أمثال هذا فإنه يرجع شيئا
 نارة ويؤثر غيره أخرى انتهى فابن الأثير مع أن ما مر فى باب المسافرين لتنظيم ترجيع باب المفاعلة كما يظهر بالرجوع
 إليه فلا تغفل وفى لفظ المفصل حسن الاختتام بمعنى أنه فصل الكلام وختم المراد

ه فصل فى شرح رموز (فصل تفسخ الأجرة جوازا) الخ (من المستأجر) بالفتح صلة النفع (بلا إخلال -

- للفتح (بالفتح) اى فتح الدال والباء
الموحدة فالاولى بفتحين (اى جرح ظهرها)
حدث من الركوب او الحمل (او) جرح
حدث (فى غنها) بالفتح فالاضافة بمعنى فى
(ويدخل فيه) اى فى عموم قوله كدبر
الدابة فان الكاف بمعنى المثل (ند الدابة)
يعنى خوسيدن اسب (و) انقطاع ماء (الضيعة)
اى ارض الزراعة

٢ (وفيه) اى قوله تفسخ من حيث انه من
الفسخ متعد (اشارة الى انها لا تفسخ) مالم
تفسخ ولذا نص فى الاصل ان الاجارة فى الرضى
لا تفسخ بانقطاع الماء كذا فى المكارمية (والى
انه لا يشترط فيه) اى فى فسختها (القضاء والرضاء)
حيث قال تفسخ بناء الغائبة المجهولة بمعنى من اى
كانت (فينفرد به المستأجر ولو بعد القبض) يعنى
كالبيع وينضح الاشارة (الى انه لا يشترط) الخ
٣ (انه) اى حضور المالك

٤ (اوزال العيب) زوالا سماويا بلا نسب من
العبد (لان ابتداء المدة) اى مدة الاجارة (من
وقت سقوط الخيار) خبر ان وهو اليوم الثالث
فى اليومين الاولين لم يستأجر (وفيه)
اى فى قوله وبخيار الشرط (اشعار) حيث
هو عطف على بعيب فيعود وتفسخ بخيار الخ
فطريق الاشعار على نحو ما مر فى الاشارة
السابقة (فى الكل) اى فيما رأى ومالم ير
٥ (وفيه) اى فى عطف الرؤية على حين
تفسخ (اشعار) على نحو ما مر ايضا (ان
يكون فيه) اى فى الفسخ بخيار الرؤية (خلاى
خيار الشرط) من الطرفين وقول ابى يوسف
هو المختار وقيل للمفتى الخيار فى الافناء باى
منهما ولفظ ينبغى اشارة الى انه لا رواية
هنا بهذا الخلاف (لا تفسخ بالعذر) من غير
فسخ (وقيل انه يفسخ) من الفسخ بدونهما
اى الرضاع والقضاء (فلا يفسخ بالدين)
السابق لانه خفى على المستأجر وانما قيدنا
بالسبق لئلا يتنافى بما يأتى من حقوق
الدين اى حدوثه بعقد الاجارة

كما فى قاضيان (كدبر الدابة) المستأجرة بالفتح اى جرح ظهرها او خفها
كما قال ابن الاثير ويدخل فيه ند الدابة ومرض العبد وانقطاع ماء
الرحى والضيعة وفيه اشارة الى انها لا تفسخ بالعيب وقيل تفسخ والاول
اصح كما فى الاختيار والى انه لا يشترط فيه القضاء والرضاء فينفرد به المستأجر
ولو بعد القبض كما فى العمادى والى انه لا يشترط حضور المالك كما
فى المضمرات وذكر فى الصغرى انه شرط بالاجماع (فلو انتفع) المستأجر
(بالمعيب) فى مدة الاجارة (اوزيل العيب) كما اذا بنى الدار المهدومة
او زال العيب (سقط خياره) ولزم بدله (و) تفسخ (بخيار الشرط)
قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استأجر دكانا شهرا على انه بالخيار ثلاثة ايام
يفسخ فيها فلو فسخ فى الثالث منها لم يجب اجر اليومين لان ابتداء
المدة من وقت سقوط الخيار كما فى الحصر وفيه اشعار بانه لا يشترط حضور
صاحبه ولا علمه خلافا للطرفين والاول المختار وقيل للمفتى الخيار فى
ذلك كما فى المضمرات (و) تفسخ بخيار (الرؤية) فلو استأجر قطعات
من الارض صفقة واحدة ثم رأى بعضها فله فسخ الاجارة فى الكل وفيه اشعار
بانه لا يشترط فى هذا الفسخ القضاء ولا الرضاء وينبغى ان يكون خلاف
خيار الشرط (و) تفسخ (بالعذر) دفعا للضرر وفيه اشارة الى انها لا
تفسخ بالعذر وقيل تفسخ والى الاول ذهب عامة المشايخ وهو الصحيح كما
فى الكافى والى انه ينفرد به صاحب العذر كما فى الاصل لكن الصحيح
انه لا يفسخ بلا قضاء او رضاء وقيل انه يفسخ بدونهما فى عذر ظاهر فلا
تفسخ بالدين كما فى التمرناشى (وهو) اى العذر (لزوم ضرر) هو
نقصان احد المتعاقدين بدنا او مالا (لم يستحق) ذلك الضرر (بالعقد)
ولم يلزم به (كسكون) اى مثل قلع السن الصحيح فى صورة زوال (وجع
ضرر) استؤجر لقلعه) اى استأجره به فانه يفسخ للزوم ضرر القلع (و)

٦ (كسكون اى مثل قلع السن) الخ يعنى
ان التمثيل على التسامح (فى صورة زوال)
اى سكون (وجع ضرر) الخ (فانه) اى
من سكن وجع ضرره (يفسخ للزوم ضرر
القلع) لزوال الاحتياج اليه -

- (في لحوق) أى حدوث (دين) بعد العقد كما مر (بعبان) صلة اللحوق (اوبيان) أى الاثبات بالبيئة (من نحو العنار) بيان ما آجر (المستأجر) بالفتح (فانه يفسخ) أولا (لما ذكرنا) من نقصان الحبس (ثم يباع) العنار (وقيل يباع) أولا (فيفسخ) ثانيا (مستأجر عبد) بالكسر سواء كانت (مطلقا) أو للخدمة (في مصر) الخ (فان المولى) لو سافر عبده معه يتضرر (بمشقة السفر) حيث يهزل العبد ويضعف ويربما يمرض (و) ان منع المولى العبد عن السفر يتضرر (المستأجر) بالكسر (بتهيئة نفسه) مصالح (السفر) والا يتعطل فيقع في المحنة والمشقة (غواص) ٢ يعنى اذا آجر دكانا او دارا ثم افلس ولزمه ديون لا يقدر على قضائها الا بئس

(١٤٧)

فصل فسخ الاجارة

الحبس (درر)

٣ فان منع مالكه عن السفر فله مستأجر الفسخ لوجود العذر وان اراد المستأجر سفره فلما لكه الفسخ لوجود العذر وان رضى المالك بسفره فليس للمستأجر الفسخ لانقاذ العذر (درر) ٤ (وفيه) أى فى تعليل صحة هذا التمثيل للعذر بهذه العلة المذبورة (اشارة الى اشتراط تحقق السفر) أى كون السفر متيقنا لكونه عذرا (فان انكره) أى كون السفر متيقنا (الموجه) أى الاجير (استفسر) أى استخير (القاضى عن يسافر معه) أى مع المستأجر (أى من رفقاءه فيعتمد ويثق) (وقيل ثبت) أى تحقق السفر (بثبابة ل) اجل (السفر) أى من اعداده لباس السفر (وقيل القول) فيه) أى فى انكار السفر (للموجه) أى الاجير مع يمينه (وقيل) القول (للمستأجر) مع يمينه (فيحلف) أى المستأجر بالتشديد المجهول (بالله انك) ايها المستأجر (عزمت) أى جزمت (على السفر وبه) أى بالقول بالتحليف (اخذ) الخ

٥ (و) تخصيص السفر بالمستأجر اشارة (الى ان سفر الاجير ليس بعذر) فلا يفسخ به (عذر) لانه يعجز عن الانتفاع بفسخ الاجارة (غ) ٦ يعنى ان الاجارة ان بقيت لزم اداء اجر الدكان وهو يمتنع بالافلاس (درر)

٧ (وفيه) أى فى كون افلاس المستأجر عذرا (رمز الى ان لحوق الدين) أى لمستأجر دكان فلا تكرر بامر مراعاة (وفيه) أى فى عدم كونهما عذرا (خلاف الخ معه) أى مع الحياط فترك عمله فى تأويل المصدر عطف على افلاس ٨ (وفيه) أى فى قيد استأجر عبد الخياط الخ (دلالة على انه) أى الحياط المذكور (يعمل لنفسه) بان يكون له رأس

* ١١١

المال يستأجر معينا ويشتري به الاسباب ويخطها اثوابا ثم يبيعها فى الاسواق (فلو عمل لغيره) باخذ الاجرة (فافلس لم يكن عذرا) لان الافلاس لا يؤثر فى عمله (لانه يتيسر) له العمل (بالاجرة) الخ (و) فى ملاحظة ترك العمل فى المثال المذكور اشارة (الى انه لو ظهر خيانتة) أى الحياط للغير او مستأجره (فامتنع) الخ فالأولى ان يقول ولو ظهر خيانتة الخ بالعطف على لو عمل لغيره الخ لانه لا يتصور فى العامل لنفسه بالمعنى الذى بيناه ٩ (كان عذرا) لانه يضطجع حرفته فيفضى الى اعطاء الاجرة بلا انتفاع ١٠ (كالحوق الدين) على هذا الحياط عذر يفسخ به (من سفره) صلة بدأ (غ)

مثل الحبس بالدين فى (لحوق دين) من جنس النفقة او غيرها بعبان اوبيان (لا يقضى) ذلك الدين بشئ ١ (الا بئس ما آجره) الموجه من نحو العنار المستأجر فانه يفسخ لما ذكرنا ثم يباح وقيل يباح فيفسخ الاجارة كما فى فاضخان (و) مثل (سفر مستأجر عبد للخدمة مطلقا) بلا تقييد بمصر (او) للخدمة (فى مصر) فان المولى يتضرر بمشقة السفر والمستأجر بتهيئة السفر وفيه اشارة الى اشتراط تحقق السفر فان انكره الموجه استفسر القاضى عن يسافر معه وقيل يثبت بثبابة للسفر وقيل القول فيه للموجه وقيل للمستأجر فيحلف بالله انك عزمت على السفر وبه اخذ الكرخى والقنورى والى ان سفر الاجير ليس بعذر والى ان سفر مستأجر دار للسكنى عذر الكل فى المحيط (و) مثل (افلاس مستأجر دكان) مثلا (لينجر فيه) فانه عذر للافضاء الى اداء بدل الاجارة بلا تجارة وفيه رمز الى ان لحوق الدين عذر بالطريق الاولى والى ان ضيق الدكان ليس بعذر ككساد السوق وفيه خلاف كما فى المنبة (و) مثل افلاس خياط استأجر عبد الخياط (معه) (فترك عمله) وفيه دلالة على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو عمل لغيره فافلس لم يكن عذرا لانه يتيسر بالاجرة والمقراض والى انه لو ظهر خيانتة فامتنع الناس عن تسليم الثياب اليه كان عذرا كالحوق الدين كما فى المحيط (وبداء مكترى الدابة من سفره) أى

٢ (وفيه) أى فى كون بداء مكترى الخ عذرا (منه) الخ (والبداء بالمد) أى بالأنى التى بعدها همزة (مصدر بداله) أى فلان (أى نشأ) له (فيه) أى فى هذا الأمر (رأى) فاعل بداء ونشأ (وهو) أى رأى أمر (ذوبوات) بسكون الدال أى ظهورات جمع البداء وفى تعريف رأى نوع لطافة بل نوههم دور (والاكتراء) من الافعال الاستئجار فالمكترى هو المستأجر وأما الاكراء من الافعال فهو الايجار وكذا المكاراة (١٤٨) فصل فسخ الاجارة

مثل انقلاب رأى مستأجر الدابة من السفر الى المضر عند العقد او بعده ولو فى الطريق وفيه رمز الى ان بداء قالع السن وهادم الدار من القلع والهضم عذر والبداء بالمد فى الاصل واوى مصدر بداله أى نشأ فيه رأى وهو ذو بدوات والاكتراء الاستئجار (بخلاف) مثل (بداء المكارى) أى آجر الدابة فانه ليس بعذر لجواز ان يبعث اجيرا او تلميذا فلو مرض المكارى كان عذرا (لانه لا يقدر نفسه ولا يتمكن من يجد شخصا مكانه) (مستأجر عبد) بالرفع فاعل الترك المصدر ولو جعل مضافا اليه للخيطة يلزم توالى الاضافة مع انه ينقطع فى ترجمة المعنى كما لا يخفى (ليخيطه) اللام صلة مستأجر (فى جانب منه) أى من الدكان (ويعمل) نفسه (فى الصرف) فى جانب (آخر) منه ٣ (وفيه) أى فى تقييد التارك بمستأجر عبد للخيطة (اشعار بانه اذا استأجر خياط وحده (دكانا) الخ (اذا باع) الاجر) أى الموجر بالكسز (الموجر) بالفتح مفعول باع (من المشتري) صلة باع أى من طالب الشراء (لم يكن البيع عذرا) فى المكارمية للاجر اذ لا ضرر فى المعنى على موجب العقد وهل يجوز البيع اختلفت الروايات فيه فى الكفاية قال الامام السرخسى رحمه الله الصحيح ان البيع موقوف على سقوط حق المستأجر وليس للمستأجر ان يفسخ البيع وهو اختيار الصدر الشهيد قال فاضيل رحمه الله هو اصح الروايات انتهى والمفهوم من كلام الشارح المحقق انه ليس بعذر للمستأجر حيث قال (لان المستأجر لم يتضرر) لا مكان استيفائه المنافع والعين على ملك المشتري كما يستوفىها والعين على ملك البائع

٤ (وفيه) أى فى عدم كون بيع ما آجر عذرا (اشارة الى انه) أى الاجر (لو باع باذنه) أى المستأجر (لم يفسخ) أى المستأجر يدل على انه بلا اذنه يفسخ وقد سبق اختلاف الروايات (وان) سلم ان الاذن وجودا وعدمه (اعتبر فى حق الفسخ) ثبوتا ونفيا لكن (لم يعتبر فى حق) المستأجر (فى الجنس فلا ينزع) العقار (من يده) أى المستأجر (حتى يصل اليه) أى الى المستأجر

(ما) أى حق (له) أى للمستأجر من استبقاء المدة (فى حق الاجر) البائع (والمشتري بعد فسخ) المستأجر (الاجارة) اذا لم يأذن بالبيع كما دل عليه (او) احد (من الاجرين) او (احد) من المستأجرين (د) (فيه) أى فى تعليق الانفساخ بالموت (اشارة) الخ (دون الحى) فانه بالنسبة اليه لم يهت احد من المتعاقدين (وقد تقرر) أى فى الشرع استثناء الضرورات من القواعد الشرعية الكلية (فمن الظن) من ابي المكارم (انه) أى المتن (ينتقض) طردا (بها -

اذا مات المكارى فى الطريق فتنق الضرورة للمكترى فانه لا يفسخ للضرورة (حتى لا يبلغ مأمنا) فلمستأجر ركو بها الى المأمن (وكذا) لا تنفس الاجارة (اذا مات المزارع المستأجر) صفة المزارع (نعم بشكل) مفهوم المتن انه لا يفسخ بموت غير المتعاقدين (بما) الخ (كالوكيل) يعقد للموكل (آجرا) كان الموكل (او مستأجرا)

٢ (وفيه) اى فى قوله كالوكيل (اشعار) الى حكم الوكيلين من الطرفين احدهما (للاجرا و) الاخر (للمستأجر ولو) كان المتولى (موقوفا عليه) كما اذا كان من الاولاد الموقوف عليهم (داره) اما بالجر او النصب (منه) الضمير ان للمالك (فرغها) مقول قال (بانه) اى الغاصب (مقر بانها) اى الدار (غواص البحرين) ٣ (وفيه) اى فى صحة الاجارة بالانعتاد ساعة فساعة (اشعار) الخ (لم يجز) لانه يلزم الفسخ قبل الانعتاد (فلو عجل) المستأجر (يملك) الاجر (وفى رواية جاز) نقضها قبله (لو باع) الاجر موجر (قبله) مجىء (ذلك) الوقت (وذهب) غير الاسلوب واعاد الفعل لكونه ابن كلام والمفعول (انه جاز) بنأويل ذهب يقال فيكسر الهمزة (فعجله) اى تصدق قبل الغد (جاز) اى يحسب من النذر (غ)

اذا مات المكارى فى الطريق فانه لا يفسخ حتى لا يبلغ مأمنا وكذا اذا مات المزارع المستأجر الارض للزراعة نعم بشكل بما اذا مات المعقود عليه كدابة معينة فانه يفسخ حال كونه (قد عقدها لنفسه فان عقد) احد العاقدين الاجارة (لغيره فلا) يفسخ لبقاء العاقدين حقيقة (كالوكيل) آجرا او مستأجرا وفيه اشعار بانه لا يفسخ بموتهما اذا كانا وكيلين للاجر والمستأجر كما فى قاضى خان (والوصى) وآلآب والقاضى (ومتولى الوقف) ولو موقوفا عليه (ولو قال) مالكة (لغاصب داره منه فرغها) اى فاخرج من دارى (والا) تفرغ (فاجرتها كل شهر بكذا) اى فهى عليك كل شهر بهائة (فسكت) الغاصب (ولم يفرغ) داره (يجب المسى) لانه رضى بالاجارة بطريق التعاطى وفى اضافة الدار اشعار بانه مقر بانها ملك المغمصوب منه فلو جمده واقام المغمصوب منه البينة ولو بعد سنة انها له يقضى بالدار بلا اجر على الغاصب (وصح) اربعة عشر عقدا مضافة الى الزمان المستقبل (الاجارة) مثل ان يقول فى ذى الحجة آجرتك هذه الدار بكذا من هذا المحرم الى سنة لان الاجارة تنقذ ساعة فساعة وفيه اشعار بانه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل مجىء ذلك الوقت لم يجز فلو عجل بالاجرة يملك وفى رواية جاز فلم يملك بالتعجيل والفتوى على الاول وبانه لو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى وبانه لو علق وقال فى وسط الشهر اذا جاء رأس شهر كذا فقد آجرتك لم يجز كما قال ابو القاسم الصغار وذهب الفقيه ابو الليث وابوبكر الاسكافى انه جاز الكل فى قاضى خان والفرق ان الاضافة تنقذ سببا بخلاف التعليق الا ترى انه لو قال لله على ان اتصدق بدرهم غدا فعجله جاز ولو قال ان فعلت كذا فعلى ان اتصدق بدرهم لم يجز وتامه فى الاصول (و) صح بالاجماع (فسخها) كما اذا قال فاسخنتك هذه الاجارة رأس الشهر الا ترى ولو قال اذا جاء

رأسه فقد فاستخك لم يجز وقال السرخسي جاز والفتوى على الاول كما
 في قاضيان وعن صاحب المحيط انه لا يصح اجماعا كما في العبادى (والمزارعة
 والمساقاة) كما اذا قال دفعت اليك هذه الارض او الاشجار للزراعة
 او العمل فيها بعد شهر من هذا الوقت (والوكالة) كما اذا قال بع عبدى
 غدا فانه يصبر وكبلا لا يصح تصرفه الا بعد الغد واختلف في العزل قبله
 وصح الرجوع اجماعا بشرط علم الوكيل كما في العبادى (والكفالة) بان قال
 كفلت بنفس فلان غدا (والمضاربة) كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان
 وقال بعد ما صارت العشرة عشرين اعمل به مضاربة بالنصف فانه لم
 يصر مضاربا الا عند صيرورتها عشرين درهما (والقضاء والامارة) اى
 تفويضهما كما اذا قال الوالى لزيد كن قاضيا او اميرا فى بلد كذا غدا
 وفيه اشعار بان التحكيم لم يصح مضافا وعليه الفتوى كما فى الخلاصة
 (والايعاض) اى جعله وصيا (والوصية والطلاق والعتاق والوقف مضافة)
 اى مضافات (الى) الزمان (المستقبل) كما اذا قال ارضى هذه موقوفة غدا
 ويصح العارية والاذن فى التجارة مضافين كما فى العبادى وفيه اشعار بانه
 لم يصح تعليق كل منها وقد صح تعليق المزارعة والمساقاة كما فى النهاية
 وينبغى ان لا يصح فسخ كل منها غير الاجارة مضافا (لا) يصح (البيع)
 مضافا كما اذا قال بعتك عبدى غدا (واجارته) اى البيع اذا عقد فضولى
 كما اذا قال اجزت البيع غدا (وفسخه) اى البيع ولو بيعا جائزا فلو قال
 احد العاقدين فسخت البيع بعد مضى سنة اشهر لم يصح الفسخ كما
 فى العبادى (والقسمة) فلم يصح اقتسمت غدا هذه الدار على كذا (و)
 على هذا (الشركة والهبة والصدقة والنكاح والرجعة والصالح عن مال)
 بخلاف الصالح عن غير المال كدم عمد (وبراء الدين) اى عن الدين
 كما اذا قال ابرأتك غدا عما لى عليك ولا يصح العفو عن الفصام مضافا

٢ (صارت) الدراهم (العشرة عشرين)
 درهما (غواص البحرين)

٣ (وفيه) اى فى النصريح بالقضاء والامارة
 (اشعار بان التحكيم) اى جعل الشخص
 حكما حتى لو قال والحكم لشميل (اى
 مضافات) يشير الى ان قوله مضافة قيد الكل
 لا الوقف فقط (غواص البحرين)

٤ (وفيه) اى فى قيد مضافة (اشعار)
 الخ (كل منها) اى من هذه التصرفات
 (وقد صح) حالية اعتراض لاشعار المتن
 (مضافا) حال من الغير (ولو بيعا جائزا)
 اى بيع الوفاء (وبراء الدين) اى ابراء
 المدينين (عن الدين) يعنى ان الاضافة
 مسامحة لادنى الملابس (غواص البحرين)

٢ (وفيه) أى فى نفى صحة هذه التصرفات مضافة (اشعار بانه صح تعليق كل منها) أى من هذه المنفيات هال كونه (مضافا)
 الخ (فانه) أى الأبراء (لغة) (الفصل) فيناسب مقام انفصال مسائل الكتاب السابق عن مسائل الكتاب اللاحق (غ)
 ٣ كتاب فى شرح رموز (كتاب العارية) الخ (على التملك) أى تملك المنافع (لاخطاطها) أى العارية من الاجارة من جهة
 العوض وجودا فى الاجارة وعد ما فى العارية (١٥١) كتاب العارية

كما فى العبادى وفيه اشعار ما بانه صح تعليق كل منها مضافا كما فى النهاية
 وانما آخر الأبراء رمزا الى رعاية حسن الختم فانه لغة الفصل

كتاب العارية

أورد بعد الاجارة مع اشتغال كل على التملك لاخطاطها من جهة العوض
 (هى) أى العارية بالتشديد وقد يخفى منسوبة الى العار فان طلبها عيب
 على ما قال الجوهرى وابن الأثير ورده الراغب وغيره بان العار يأتى
 والعارية واوية على ما صرحوا انفسهم به وفى المبسوط وغيره انها من العربية
 وهى تملك الثمار بلا عوض ورده المطرزي وغيره بالمشتقات استعاره
 منه فاعاره واستعاره الشئ على حذف من والصواب ان المنسوب اليه
 العارية اسم من الاعارة ويجوز ان يكون من التعاور التناوب وان يكون
 الباء لا لمعنى كالكرسى ذكره الزاهدى وشريعة (تملك نفع) من عين
 مع بقائها احتراز عن قرض نحو الدراهم وعن البيع والهبة ورد لمذهب
 الكرخى أنها اباحة الانتفاع بملك العين فان المستعير لا يوجرها والاجارة
 جائزة فيما ملك بلا عوض لانه يعبر مالا يتفاوت الناس فى الانتفاع به
 والمباح له لا يملك ان يبيع غيره كما المبسوط (بلا عوض) احتراز عن
 الاجارة ولا ينتقض بهبة حق المرور فانها العارية دون الهبة لانها لم تكن
 الانتمليك العين وفيه اشعار بان العارية تصح بالتعاطى ولا يشترط الايجاب
 والقبول جميعا كما دل عليه قوله (ونصح) العارية (باعرتك) ارضى أى

فكانه تنزل من الأعلى الى المنحط (بالتشديد)
 فيكون العارية على وزن فعلية يسكون
 العين وتشديد الياء (انفسهم) أى نفس
 القائلين بانه منسوب الى العار (به) أى يكون
 العاريا والعارية واويا (بدلالة) (المشتقات)
 صلة رد منها قولهم (استعاره منه فاعاره) يعنى
 طلب عارية كرد از فلانى بس وى داد فباب
 الأفعال يجى لمطاوعة باب الاستفعال (و)
 قولهم (استعاره الشئ) بالنصب (على حذف)
 كلمة (من) فى المفعول الاول أى استعار منه
 الشئ (العارية) بالباء (اسم) حصل (من)
 الاعارة كلاهما مهملة كالغارة اسم من الاغارة
 بالمعجمة فيهما (وان يكون الياء) زائدة محضة
 (للمعنى كـ) بيا لفظ (الكرسى) كالنسبة والمصدرية
 والوحدة فى اصطلاح النجم وكالبردى بضم
 الباء اسم لتمر جيد وبالفتح نبت معروف (غ)
 عم فكانه يجعل للغير نوبة فى الانتفاع بماكه
 الى ان يعود اليه (در)

٥ (من عين) صلة نفع (مع بقائها) أى
 العين (ورد) عطف على احتراز (لمذهب
 الكرخى) هو ان العارية (اباحة الانتفاع
 بملك الغير) ثم اورد دليل الكرخى على
 مذهبه هذا فقال (فان المستعير لا يوجرها)
 أى العين العارية (و) الحال ان (الاجارة
 جائزة فيما ملك بلا عوض) فلو كانت العارية
 تملك نفع لجاز للمستعير اجارتها فعلم انها
 ليست تملك وانما هى اباحة ثم اورد دليل
 الرد فقال (لانه) أى المستعير (يعبر ما لا
 يتفاوت) الخ (غواص البحرين)

٦ (قوله انها أى مذهب الكرخى والتأنيث
 باعتبار الخبر) اباحة الانتفاع (لا تملكه
 قوله فان المستعير دليل الكرخى وقوله
 لانه اه دليل الرد (لناظره)

٧ (الرجل) (المباح له) شئ (لا يملك ان يبيع غيره) أى غير نفسه فلو كان اباحة لم يقدر اباحة الغير لا اعارة ولا اجارة
 وقد مر ان المستعير يعبر فعلم انها ليست اباحة (ولا ينتقض) تعريف العارية (بهبة حق المرور فانها) أى هبة حق
 المرور (العارية) يعنى ان العارية تنعقد بلفظ الهبة (دون الهبة) الحقيقية (لانها) أى الهبة الحقيقية (لم تكن الانتمليك
 العين) وحق المرور منفعة (غ) ٨ (وفيه) أى فى قوله تملك نفع الخ (اشعار) لان التملك اعم من ان يكون بالا عطاء او بالقول
 (جميعا) أى وجودهما معا (كما دل عليه) أى على عدم اشتراط كليهما معا (قوله وصح العارية باعرتك ارضى) الخ فانه ايجاب فقط (غ)

جعلتها عارية لك لكن في المضمرات ان اركانها الايجاب والقبول وشرطها
القبض (ومتحكك واطعمتك) ارضى اى اعطيتك ما حصل من ارضى
فان المنع في الاصل ان يعطى رجل رجلا ناقة او شاة ليشرب اللبن ثم
يرد على انه اضيف الى ما ينتفع به مع بقاء عينه فلو اضيف الى ما لا
ينتفع به مع بقاء عينه كالدراهم لكان هبة كما في الاصل (وحملتك على
دابتي) اى اركبتك عليها فان الحمل هو الاركاب (واخذت منك عبدي)
اى اذنته لاستخدامك (ودارى لك سكنى) مصدر بمعنى الإقامة او
اسم بمعنى الإقامة او اسم بمعنى الاسكان حال اى مسكنة او تمييز اى
ملكك دارى لك سكنى وملكك سكنها لك (و) دارى لك (عمرى)
طرفى اى مدة عمرى او مصدر من اعمرت كما مر في الهبة (سكنى) تمييز
او تفسير للتنصيص على العارية (ويرجع المعير) عن العارية (المطلقة) او
المقيدة (متى شاء) اذا لم تنقلب اجارة والا فلا يرجع كما اذا استعار زفا
وجعل فيه زيتا فاسترد في الصحراء فانه لا يرجع وله اجر مثله الى موضع
يجد فيه زفا وكذا لو استعار امه لترضع ابنه فتعود وصار يجبت لا يأخذ
ثدى غيرها فانه لا يسترد وعليه اجر مثل خادمته الى ان يقطم كما
في المغنى وغيره (ولا تضمن) العارية بالضم (بلا تعد) من المستعير (ان
هلكك) العارية ولو بشرط الضمان فلا وقع فصاع الحمام او كوز الفئاع
من يده وانكسر لا يضمن كما لو سرق منه مستعار بين يديه وهو نائم
قاعدا او مضطجعا وهو في الحضر فيضمن لو سرق منه نائما مسافرا كما
في المحيط (ولا توجر) العارية وان لم يختلف استعماله (فان آجرها) المستعير
فقطبت بالكسر اى هلكك في يد المسافر بلا تعد (ضمنه) اى المستعير
المعير بالمثل في المثل والقيمة في القيمي ساعة العارية كما في شرح
الطحاوى (ولا يرجع) المستعير فيما ضمنه المعير (على احد) اى المستاجر

لا غير

١ (على انه) اى المنع علاوة لقوله فان
المنع في الاصل الخ (اضيف الى ما ينتفع
به مع بقاء عينه) وهو الارض (اى اذنته)
اى عبدي (او اسم) يعنى ليس من صيغ
المصادر لكنه (بمعنى) المصدر (اى
الاسكان حال) بناؤيله بمعنى اسم المكان (اى
مسكنة) بضم الميم وفتح الكاف بدلالة الاسكان
اى حال كونها محل الاسكان (سكنى) اى من
حيث الإقامة والاسكان (او ملكك سكنها)
بالإضافة الى المفعول فيكون مفعولا كما هو شأن
التمييز (غواص البحرين)
٢ بان بق متحكك دراهمى كما مر
في الهبة (ن)
٣ (طرف) اى مفعول فيه لقوله لك (اى)
في (مدة عمرى) او مصدر من اعمرت
فيكون مفعولا مطلقا له مقدر اى واعمرت
دارى لك عمرى اى اعمارا (تمييز) اى
من حيث السكنى (وتفسير) لعمرى من
حيث المعنى (للتنصيص على) ان المراد
العارية (لا الهبة) (غواص البحرين)
٤ (اذا لم تنقلب) العارية (اجارة) الخ
فاسترد (اى طلب المعير رد الذق من
المستعير (في الصحراء) اى في موضع لا يوجد
فيه طرف يوضع فيه الزيت (يجبت) المستعير
(فتعود) اى الابن لينها من المعاودة من
العادة (وصار) اى الابن عطف تفسير لتعود
(وعليه) اى المستعير للمعير (اجر مثل خادمته)
اى الابن او المستعير (الى ان يقطم) من
القطام وقت از شير جدا كردن (غ)
٥ يعنى عادت كرد آن
٦ (قطام البولك) انفصالة عن امه (صراح)
٧ (بالضم) اى مجهول (ولو) اعارها (بشرط
الضمان) الخ (فلو وقع) اى سقط (غ)
٨ (او كوز الفئاع) صفال فروش (غ)
٩ شربت فروش (ح)
١٠ (من يده) اى المستعير صلة وقع (منه)
اى من المستعير (بين يديه) اى المستعير
(و) الحال (هو) اى المستعير (نائم قاعد)
حال من مستتر نائم (و) الحال (هو) اى
المستعير (في الحضر) اى مقيم في مأهله (على
احد اى المستاجر) يعنى ان ما احتمل رجوع
المستعير عليه هو المستاجر (غ)

١ (لا) بمجتمل (غير)

المستأجر (ف) الاحسن بدله على المستأجر لانه (لا فائدة في ايراد النكرة العامة) فوافق هنا ابا لكارم والبرجندي (المستعير) بدل من الموجر (اي المستأجر) بالفتح غ

٢ (وفي الاكتفاء) في بيان حكم العارية بجواز اجارتها وعدم ضمانها لو هلكت بلا تعدولم يتكلم عن ايداعها جواز اولاً جواز (اشعار بان المستعير) الخ (في جريان الصور الأربع) الاستفادة من قوله ويعار الخ ثلاثة منها صريحا اولها ويعار ما يختلف الخ وثانيها او ما لا يختلف الخ وثالثها وما لا يختلف ان عين واحدة منها وهي الرابع بمفهوم قوله وما لا يختلف ان عين اشار اليه الشارح المحقق بقوله فلا يعار ما يختلف وللإشارة اليه

خص التفريع به فقال (فيعار الموجر) بالفتح (اي مطلقا) سواء كان مما يختلف اولاً (ان لم يعين) الموجر بالكسر منتفعا (وما لا يختلف ان عين) مشيراً الى الرابع بالمفهوم كالمنصف والى انه لو قال هناك ويعار مطلقا ان لم يعين منتفعا وما لا يختلف ان عين لكان اخصر واحسن كما لا يخفى فانه نوع مخالف لما هو اخصر واحسن عند ابي لكارم غ (٣ فمن استعار) الفاء لتفريع تفاصيل اعادة المستعار والمستأجر (ولا) تعيين (الحامل والراكب) اي المنتفع (وغيرها) اي الاربعة المذكورة (من انواع الانتفاع) والمنتفع اكتفى عنه (نفسه) مفعول بحمل (الدابة) ثابته او منزوع الخافض اي على الدابة (بحيث كان) مشدداً (اي) بغير ذلك (الفعل) المعين (فلو حمل) نفسه (او ركب) هو (لا يعير) اي لا يحمل غيره ولا يركبه غ (ولو اعار) المعير (لا يحمل) نفسه (ولا يركب) هو (ففي كل) تفريع على قوله هو الصحيح (من الصور الأربع) الاولان منها قوله فلو حمل او ركب لا يعير والاخر ان قوله ولو اعار للحمل او الركوب لا يحمل ولا يركب غ (٥ وفيه) اي في قيد مطلقا (اشعار) الخ (مقيداً) بالكسر (بحمل نفسه) وركوبه (لا يعير وهذا) اي الاشعار المذكور مسلم (في الركوب دون الحمل لان الاستعمال لم يختلف فيه) اي في الحمل فهد انواع اعتراض

لاشعار المتن (غ) (٦ وان اطلق) المعير (الانتفاع في الوقت) متعلق لا تطلق (وفي النوع) والفدر (انتفع) المستعير (ما شاء) اي نوع وقدر شاء (واى وقت) شاء عملاً بالاطلاق والاولى ترتيب النشر (ابو لكارم)

لا غير فلا فائدة في النكرة العامة (او) ضمن المعير (المستأجر ويرجع)

المستأجر (على موجره) المستعير (ان لم يعلم) المستأجر (انه) اي المستأجر

(عارية) في يد الموجر فان علم بذلك لم يرجع لعدم الغرور وكان الاجرة

للموجر المستعير لكنه يتصدق به عند الطرفين كما في الغنى (ويعار ما

اختلف استعماله) من العارية كالثوب للباس والدابة للركوب (اولاً)

يختلف كالدار للسكنى والدابة للحمل (ان لم يعين) المعير (منتفعا) اي

من ينتفع بذلك العارية (و) يعار (ما لا يختلف) استعماله (ان عين)

منتفعا به فلا يعار ما اختلف استعماله ان عين وفي الاكتفاء اشعار بان

المستعير لا يهلك الايداء من الاجنبى وهو الصحيح كما في النهاية (وكذا)

اي مثل المستعار (الموجر) بالفتح في جريان الصور الأربع فيعار الموجر

ان لم يعين منتفعا وما لا يختلف استعماله ان عين (فمن استعار دابة)

مطلقاً (او استأجرها مطلقاً) بلا تعيين الحمل والركوب والحامل والراكب

وغيرها من انواع الانتفاع (يحمل) كل من المستعير والمستأجر نفسه الدابة

(ويعير) كل الدابة (له) اي للحمل (يركب ويتركب) كل غيره (واياً) من الحمل

والركوب والاعارة لهما (فعل) المستعير او المستأجر (تعين) ذلك الفعل

بحيث كان العقد وقع عليه (وضمن) كل منهما (بغيره) اي الفعل فلو حمل

او ركب لا يعير والا فيضمن بالهلاك ولو اعار للحمل او الركوب لا

يحمل ولا يركب والا فيضمن هو الصحيح كما في الكافي ففي كل من الصور

الأربع اختلاف المشايخ كما في المغنى وفيه اشعار بانه لو استعارها او استأجرها

مقيداً بنفسه لا يعير وهذا في الركوب دون الحمل لان الاستعمال لم يختلف

فيه كما في الكافي (وان اطلق) المعير (الانتفاع) بالعارية (في) (النوع) ظرف

(المجلد الثالث) جامع الرموز ١١٢

٦ (وان اطلق) المعير (الانتفاع في الوقت) متعلق لا تطلق (وفي النوع) والفدر (انتفع) المستعير (ما شاء) اي نوع وقدر شاء (واى وقت) شاء عملاً بالاطلاق والاولى ترتيب النشر (ابو لكارم)

١ (اي وقت شاء) من الاوقات فالنشر على ترتيب اللغ (وفي بعض النسخ) بتقديم الوقت على النوع (فيكون) اي قوله ما شاء اي وقت شاء
(نشر) على غير ترتيب اللغ وهو (صنعة بدعية) ايضاً يرتكب (كثيرة الوقوع) في عبارات الفصحاء فليس هو مختاراً عنه (غ)
٢ (فمن الظن) من ابي المكارم (ان الاولى ترتيب) اي جعل (النشر) على ترتيب اللغ ثم فرع على هذا اللغ والنشر فقال (فمن استعار)
اي مطلقاً دابة (فله) الانتفاع بنوعى (الحمل) (١٥٤) كتاب العارية

اطلق (الوقت انتفع) بها (ما شاء) من انواع الانتفاع (اي وقت شاء)
وفي بعض النسخ في الوقت والنوع فيكون على هذا نشر على غير ترتيب
اللغ وهو صنعة بدعية كثيرة الوقوع فمن الظن ان الاولى ترتيب النشر
فمن استعار دابة فله الحمل والركوب اليوم والليلة فلا يضمن لو هلك
عند الاستعمال وقبله وبعده (وان قيد) المغير الانتفاع بنوع او قدر او
وقت او مكان (ضمن) المستعير (بالخلاف) في واحد منها (الى بشر فقط)
فلم يضمن بالخلاف الى مثل او خير الا انه لا يخلو عن شيء فمن استعار
ثوراً ليكرب بها فلم يكرز او بعيراً يوماً ليحمل عشرة اقفة من الحنطة
فحمل شيئاً اخف واسهل على الدابة او الى مكان كذا فذهب الى مكان
آخر ولو اقصر منه او لم يذهب وامسك في بيته فهلك في هذه الصور
ضمن وتناهم في العمدى (وكذا) اي مثل تقييد الاعارة (تقييد الاجارة)
واطلاقها (بنوع او قدر) او وقت او مكان في انه ضمن بالخلاف الى شر
فقط فهذا من قبيل الاكتفاء على نحو قوله تعالى بيدك الخير اي الخير
والشر وهذا كثير في الكلام القديم وغيره فمن الظن ان الاحسن وكذا
الاجارة اطلاقاً وتقييداً فان حكم الاجارة حكم الاعارة ففي كل موضع يضمن
في العارية يضمن في الاجارة بلا اجر وفي كل موضع لا يضمن في العارية لا
يضمن في الاجارة مع الاجر كما في العمدى وغيره (وردها) اي الدابة المستعارة
مبتدأ خبره تسليم (الى اصطبل) اي مكان معد للدابة (مالكها) تسليم
فلا يضمن بالهلاك بعده لانه انى بما هو المتعارف من رد العواري الى

والركوب) اي وقت شاء (من اليوم والليلة فلا
يضمن لو هلك الدابة عند الاستعمال) في اليوم
او الليلة (وقبله) اي قبل الاستعمال بان هلك
وكان لم يستعمله بعد (وبعده) بان استعملها ثم
هلك (في واحد منها) اي الاربعة المذكورة
(الى مثل) له (او) الى (خير) منه (الا انه)
يعنى ان مفهوم مخالف قيد فقط هذا التفرع
اي قوله فلم يضمن الخ (الا انه) اي قيد
فقط او مفهومه هذا (لا يخفى عن شيء) اي عن
المخالفة لما وضعه الفقهاء ثم علل عدم الخلو
بقوله (فمن) لان الفاء للتعليل فالعنى لان
من (استعار ثوراً ليكرب بها) في لغة الاخرى
يقال كربت الارض اي قلبت ها للحرث
٣ (او بعيراً يوماً) اي مدة يوم غ
٤ (اخف) من الحنطة (او الى مكان كذا) عطى
على عشرة اقفة اي او يعمل الى مكان كذا
(ولو) كان الاخر (اقصر منه) اي من المكان الاول
المشروط فلو كان مساوياً او اطول فبالطريق
الاولى يضمن فالوصل باعتبار الحكم الاتى
بقوله ضمن الخ (في انه ضمن) الخ وجه
الشبه فمتعلق بقوله وكذا الخ ثم فرع على
ازدياد قوله واطلاقها فقال (فهذا) اي قوله
تقييد الاجارة (من قبيل الاكتفاء) بالتقييد
عن الاطلاق (على نحو قوله تعالى بيدك
الخير) اكتفى بذكر الخير عن ذكر الشر
لدلالة احد التقضين على الاخر غ
٥ اي كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في
الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع لا يضمن
فيها لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر فعلى
هذا لو قال وكذا الاجارة اطلاقاً وتقييداً
لكان احسن (ابو المكارم)

٦ اي عدم ذكر الاطلاق (ابن احمد)

٧ (فمن الظن) من ابي المكارم (ان الاحسن)
في العبارة (وكذا الاجارة اطلاقاً وتقييداً)
فان حكم الاجارة (اي كونه احسن معللاً

بان حكم الاجارة حكم الاعارة (ففى كل) الى آخر ما في العمدى من جملة الظن حيث يندفع بالحمل على انه من باب الاكتفاء
ويحتمل ان يكون قوله فان حكم الخ علة لقوله فهذا من قبيل الاكتفاء ومآل الحملين وان رجع الى امر واحد لكن الظاهر من
عبارة ابي المكارم انه علة الاحسنية حيث نقل اولاً كلام العمدى ثم فرع عليه بقوله فعلى هذا لو قال وكذا الاجارة اطلاقاً وتقييداً
لكان احسن انتهى (خبره) قوله (تسليم) انما عجل بيانه لطول العهد بينهما (مالكها تسليم) حذف الخبر للبعيد وجعل
المذكور خبراً للقرين كما هو اصطلاح الشارح المحقق في امثاله (غ)

٢ (وفيه) أى فيما فى الهداية

من التعليل (اشعار) الخ (والكلام) أى كلام
المص الى اصطبل مالكها باضافة الاصطبل
الى المالك المضاف الى المستعارة (الى منزله)
اى المعبر (فى داره) اى المعبر (على مغلقتها)
اى موضع اعطاء على الدواب (وردها
مع) (اشارة الى ان كلمة مع عطف على
كلمة الى الخ (او عبده او اجيره) كلاهما الى
المستعبر (فهو) اى من فى عيال المستعبر
كهؤلاء (مجاز) بضم الميم اى مجاب من
المستعبر بالرد فردهم معتبر والفاء تفریع
على ادراج العبد والاجير فى مفهوم من فى
عیال المستعبر وضمير هو ايضا اليه اولى
العبد والاجير باعتبارهما واختار المجاز على
المجانب للتجانس بالفتوح فيستغرب الكلام كما
هو مشرب الشارح المحقق (مسانئة) مفاعلة
من سانه يسانه (اى اجارة مسانئة) يعنى
انها مفعول مطلق مجازى لاجيره لانه بمعنى
الموجر نفسه اجاره مسانئة يعنى (چیزی
بسال فا) اى باز (دادن) الخ (لامياومة)
بضم الميم الاولى مفاعلة من يام ييام مياومة
يعنى مردكار روز بروز اى (يتعاهدا) يعنى
عوده برأى ميكند تربية دابه را (عن
ضمان) يجب بالهلاك قبل (الرد) فالأضافة
لادنى الملاسة (لانه) اى الرد والتسليم الى
المالك (الواجب عليه) اى المستعبر وقد حصل
(فلا يجب بعد) اى بعد الرد (فلو هلك)
بعد الرد مع العبد (فى يد العبد لم يضمن
ضمان العين) ولا ضمان الرد ٣ (وفيه) اى
فى كون الرد فى هذه الصور تسليما وردا
(اشارة) الخ (برأ من الضمان) اى ضمان الرد
(كثير القيمة) تفسير النفيس اى غير كثير
القيمة (و) لو كان الرد اليه (بوضع) اى
بالتخلية (بين يديه) اى المعبر كيف
(و) قد (قال شيخ الاسلام ان الوديعة
كالعارية وعليه الفتوى) فقوله بخلاف الوديعة
بخلاف هذه الفتوى (فانه) اى القرض
(اعطاء) من القرض (واخذ) من المستقرض
بالمعجمتين اى قرض حقيقة لكنه (كالعارية)

صورة (غ)

دار المالك كما فى الهداية وفيه اشعار بان الاصطبل لو كان خارج الدار
ضمن به لان الظاهر انها تكون بلا حافظ كما اشير اليه فى النهاية والكلام
مشير الى انه لو ردها الى منزله لم يضمن كما لو ردها ولم يجد صاحبها
ولا خادمه فربطها فى داره على مغلقتها كما فى المحيط وغيره (و) ردها (مع) من
فى عيال المستعبر كولدته او (عبده او اجيره) فهو مجاز (مسانئة) اى اجارة
مسانئة چیزی بسال فادادن (او مشاهرة) چیزی بهاء دادن لامياومة لانه
ليس فى عياله كما فى الهداية (او مع اجير ربها) اى مع من فى عيال المعبر
كاجيره او ولده (او عبده) اى عبد من عباده (يقوم على دابته) اى
يتعاهدا (اولا) يقوم عليها (تسليم) الى مالكها فببراً عن ضمان الرد
لانه الواجب عليه واما ضمان العين فلا يجب بعد فلو هلك فى يد العبد
لم يضمن ضمان العين وقال السرخسى القياس ان يضمن وتبامه فى المحيط
وفيه اشارة الى انه لو استعار عبدا فردته الى دار مالكه او مع من فى عياله
برئ من الضمان والى انه لو رد الدابة او العبد الى اجنبى ضمن وقيل
لو ردها الى من لا يقوم عليها فليس بتسليم والاصح هو الاول كما فى الهداية
وغيره (كرد مستعار غير نفيس) كثير القيمة كالقدر والقصة والكوز
ونحوها (الى دار مالكه) فانه تسليم بخلاف النفيس كعقد جوهر فانه ليس
بتسليم الا بالرد الى المعبر كما فى الهداية (بخلاف رد الوديعة والمغصوب
الى دار مالكهما) فانه ليس بتسليم فيضمن بالهلاك الا اذا رد الى المالك
ولو بوضع بين يديه وقال شيخ الاسلام ان الوديعة كالعارية وعليه الفتوى
كما فى العمادى (وعارية التقدين) اى الدرهم والدينار (والمكيل والموزون
والمعدود) المتقارب كالفلوس النافقة (قرض) فانه اعطاء واخذ كالعارية

٢ وان ضمن بالهلاك بان الوصلية وفي بعض النسخ وانه ضمن بالتشديد والضيمير الراجع الى المستعير والصواب هو الاخير اذ ح يكون معطوفا على انه اعطاء فيبقى الفاء قبله فيكون دليلا آخر على كون المذكورات قرضا وحاصله ان مستعير تلك الاشياء ضمن بالهلاك قبل الانتفاع ولو كانت عارية في الحقيقة لم يضمن بالهلاك فيكون قرضا واما على النسخة الاولى يكون حاصله هكذا ان عارية المذكورات قرض وان ضمن بالهلاك فيفهم منه انه ان لم يضمن بالهلاك فبالطريق الاولى قرض وهو باطل لانه اولم يضمن بالهلاك لم يكن قرضا بل عارية فافهم (لناظره)

٣ قول ولو لم يستهلك عطى على المقدر (١٥٦) كتاب العارية

اعنى استهلك فحصل كلامه ان عارية المذكورات قرض ان استهلك اى ان اخذت لاستهلاك عينها ولو لم يستهلك اى ولو لم يؤخذ لاستهلاك عينها بان استعار الخ (لناظره)

وان ضمن بالهلاك قبل الانتفاع ولو لم يستهلك بان استعار صير في دراهم لتسوية الميزان او تزيين الدكان كان عارية لا قرضا فلو هلك لم يضمن

كما في الكرمانى وغيره (وصح اعارة الأرض للبناء والغرس) بالكسر والفتح

(وله) اى العير في العاريتين (ان يرجع عنها) لانها غير لازمة (و) ان

(يكلف) المستعير (قلعهما) اى البناء والغرس في الحال (وضمن) المعير

للمستعير (مانقص) اى انتقص عنها (بالقلع) اى بسبب قلعهما (ان وقتها)

اى عين وقتا للعارية لانه غار حينئذ (ورجع قبله) اى قبل انتهاء الوقت

فلو كان قيمة البناء او الغرس قائما في الحال اربعة دراهم وفي المال عشرة

ضمن ستة دراهم وذكر الحاكم ان له ان يضمن المعير قيمتهما فائمين

في الحال ويكونان له وان يرفعهما الا اذا كان الرفع مضرا بالأرض فحينئذ

يكون الخيار للمعير كما في الهداية وغيره وفيه رمز الى ان لاضمان في العارية

المطلقة وعنه انه عليه القيمة والى ان لاضمان في الموقته بعد انقضاء الوقت

فيقلع المعير البناء والغرس الا ان يضر القلع فحينئذ يضمن قيمتهما

مقلوعين لافائمين كما في المحيط (وكره) كراهة تنزيه (الرجوع) عنها (قبله)

اى قبل انقضاء الوقت لانه خلق الوعد الذى هو علامة التافقين ويستحب

الوفاء بالوعد كما في الذخيرة (ولو اعار) الأرض (للزراع) فيها (لا يأخذ)

من المستعير استحسانا لان التضير بالؤمن حرام (حتى يحصل) الزرع

٢ (وان ضمن) وصل للحكم بانه قرض (بالهلاك) في يد المستعير (قبل الانتفاع) بها لان الاستعارة يكون للانتفاع مع بقاء العين ولا يمكن الانتفاع بهذه الاشياء الا باستهلاك عينها فاقضى تسليمك العين وذا بالهبة او القرض فيثبت ادانها ضررا وهو القرض قالوا هذا اذا اطلق العارية ولم يعين جوتها اما اذا عينها اشار اليه بقوله (ولو لم يستهلك بان استعار صير في) اى صراف (دراهم لتسوية الميزان) اى ليسوى ويعاين بها ميزانا كانه يجعلها ما يقال له في عرف الآن مثقال ونخوت ونيم مثقال مثلا (او تزيين الدكان) يعنى از براى آباد كردن دكانشرا ونحوها (كانت عارية) حقيقة وصورة لا ينتفع بها مع بقاء عينها كاستعارة الحلى (فلا) يكون (قرضا فلو هلك) بعد هذا الانتفاع فلانفاة بهامر (لم يضمن كما) هو حكم العارية فيما هلك بلا تعد (في العاريتين) اى المقيد والمطلق او الثنية باعتبار البناء والغرس (عنها) اى عن العارية (وان يكلف) المعير (المستعير) بالنصب (وضمن) من المجرد فقوله (المعير) بالرفع (للمستعير) اى لاجله (عنهما) اى عن البناء والغرس (لانه) اى المعير (غار) بالغين المعجمة وتشديد الراء يعنى قريب دهنده (ح) اى حين التكليف بقلعهما وانتفاصهما به

(و) فائما (في المال) عطى على في الحال (ان له) اى للمستعير (ان يضمن) من التضمين (العير) مفعول (قيمتها) اى البناء والغرس (ويكونان) اى البناء والغرس (له) اى للمعير (وان يرفعهما) المستعير عطى على ان يضمن (للمعير) لا لمستعير كما فيما لا يضر (وفيه) اى في قيد ان وقتها (رمز) الخ (وعنه) اى عن الامام (ان عليه) اى المعير في المطلقة (القيمة) للمستعير (و) في قوله ورجع قبله لانه عطى على وقتها (رمز الى ان لاضمان) الخ (فع يضمن) المعير للمستعير (قيمتها مقلوعين) وقد مر معناه في الاجارة (عنها) اى عن العارية الموقته (غ)

٢ (من أحصد) أى من باب الأفعال (أى جاء وقت الحصاد) برفع الوقت على أنه فاعل جاء يعنى ان باب الأفعال قد يجىء لازماً ومنه اكسب وأعرض فمعنى قولهم حتى يحصد الزرع بصيغة المعلوم ورفع الزرع حتى يجىء وقت حصاد الزرع فتأمل فانه غريب اعلم ان فى أكثر النسخ قوله من احصده بالهاء وهو غلط من الناسخ والصحيح من النسخ بدون الهاء يدل عليه تفسيره بجاء كما لا يخفى (بالفتح والكسر) أى فى حاء لفظ الحصاد (أى) جاء وقت (قطع الزرع) فهو تفسير الحصاد لانه فعل ماضى تفسير احصد حتى يتناهى التفسير ان (و) جاز ان يكون من (المجرد المتعدي يقال (حصد الزرع) بالنصب (يحصد) راجع الى الزرع) بالضم) أى فى صاد المضارع فيكون من باب نصر (والكسر) فيه فيكون من باب ضرب (أى جزء) وقطعه تفسير حصد الزرع (غ) ٣ (قبل ان يستحصد) مجهول أو معلوم من الاستفعال ففيه ترجيح فصاحة الكسر لأن صاد مضارع باب الاستفعال مكسور لا غير (انما يجب الاجر) أى اجر المثل (إذا أجز المعير) أى للتترك بأجر المثل (غ) ٤ (وفيه) أى فى قوله لا يؤخذ (حتى) يحصد الخ (اشعار) الخ (المعير) مفعول يكلف (قبلة) (١٥٧) كتاب العارية

من أحصد أى جاء وقت الحصاد بالفتح والكسر أى قطع الزرع وتماهه فى الرضى وجاز ان يكون من حصد الزرع يحصده بالضم والكسر أى جزء كما فى المغرب وغيره (وقت) العارية (أولاً) يوقت كما فى الأصل وذكر الحاكم ان المعير لو اراد اخذ الأرض قبل ان يستحصده فللمستعير ان يقطع الزرع وان يترك بأجر المثل الى الحصاد وكان ابو الليث الحافظ يقول انما يجب الاجر اذا أجزه المعير أو القاضى وفيه اشعار بانه ليس للمستعير ان يكلف المعير قبلة الزرع وان اراد المعير ان يعطى المستعير بذره ونفقته والزرع له فان رضى المستعير وطلع الزرع يجوز والا فلا الكل فى المحيط (وأجرة رد المستعار) فى العاريتين (و) أجرة رد (المستأجر والمقصوب) والمرهون والوديعة والمبيع بيعاً فاسداً بعد الفسخ والمبيع بعد الاقالة والمبيع بالعيب أو بخيار الرؤية والشرط تجب (على المستعير والموَجِر والغاصب) والراهن والمودع بالكسر والقابض والبائع والمشتري كما فى العبادى وغيره وهذا على ترتيب الذى مع الاشعار فى الكل بالاختتام اذ الأجرة انما تجب بعد قطع المرام

الزرع) منزوع الخافض أى عليها (ونفقته) أى خراجات المستعير أو البذر (و) الحال ان (الزرع له) أى للمعير (وطلع) أى ظهر نماء (الزرع يجوز) هذه العاملة (فى العاريتين) أى المقيد والمطلق (و) أجرة رد (المرهون ورد الوديعة) ورد (المبيع بيعاً فاسداً بعد الفسخ) ظرف الرد (و) رد (المبيع بعد الاقالة) على البائع ظرف الرد أيضاً (و) رد (المبيع بالعيب) أى بكل العيوب فالباء صلة المبيع وكذا فى (أو بخيار الرؤية) وخيار (الشرط) عطى على الرؤية فكلية الانفصال معتبر هنا أيضاً فكافية ولذا عطى بالواو لاجتماعهما فى الخيار (والموَجِر) بالكسر (و) على (الراهن) لأن منفعة بدل المرهون له (والمودع بالكسر) لأنه مالك الوديعة (و) على (القابض) أى قابض المبيع بيعاً فاسداً وهو المشتري وان كان فسخ (والبائع) لأنه قابض المبيع بعد الاقالة (والمشتري) لأنه قابض المبيع والمبيع بخيار الرؤية أى ما لم يره المشتري وقابض المبيع بخيار الشرط سواء كان للمشتري أو للبائع وضبط الكافى هذا المقام بان الأصل ان مؤنة الرد على من وقع القبض له انتهى فهو فى المستعير والغاصب والقابض والبائع والمشتري ظاهر على ما شرحنا وأما فى الرهن والوديعة وان كان قابضهما هو المرتهن والمودع

بالفتح لكن قبضهما انما وقع لاجل نفع الراهن والمودع بالكسر اما الاول فلان الراهن يأخذ بسبب الرهن من المرتهن ما يحتاج اليه وينتفع به وأما الثانى فلان قبض الوديعة من المودع بالفتح لحفظ مالك الوديعة وسلامته وأمانته فيرجع الى الراهن على ما قال على من وقع القبض له أى لاجله ونفعه وان قبض غيره ولعدم التأمل فى قول الكافى على من وقع القبض له الخ وقع من البعض ان فى الرهن على المرتهن بناءً على انه القابض صورة وظاهراً وكذا قبض المستأجر لنفع المودع فهو من وقع قبض المستأجر له فلان قبضه للضابطة (غ) ٥ (وهذا) أى النشر المذكور من المصدر بكلمة على متنا وشرحا (على ترتيب اللف) المذكور متنا وشرحا من المضافات اليها للرد (مع) أى حال كون النشر واللف مقارنا (الاشعار فى الكل) أى كل الكلمات المنشورة والمرفوعة لكن باعتبار ورود لفظ الأجرة على رد الموقوفات بالعطف وتعلق كلمة على الداخلية فى المنشورات باعتبار العطف بلفظ الأجرة على ما يدل عليه تعليل الاشعار بقوله اذ الأجرة الخ (بالاختتام) صلة الاشعار (اذا الأجرة انما تجب) على الشئ للشئ بعد قطع المرام) أى قطع مسافات الرمى حسياً أو عقلياً تنظرياً وانتهائها ومنها مسافة ترتيب مسائل هذا الكتاب فحسن اختتامه كما هو مشرب الشارح المحقق فى أواخر الكتاب ولم يلاحظه ولم يعتبره فى أواخر الفصول مع ان مجال الاعتبار له مساع غ

٢ كتاب في شرح رموز (كتاب الوديعه عقب الوديعه بالعاريه) اى اورد الوديعه عقب العاريه (للترقى) من الاعلى (الى الادنى) اى لترقية المسائل صاعداً من الاعلى الى الادنى (وقد يجعل الترقية بالعكس وكل مشرب فاندفع ما فى الرومى (بمعنى المفعولة) اى المودوعة (غ)
 ٣ (بناءً النقل) من وصفيه الوديعه (الى الاسمية) الشرعية (وكلاهما) اى الماضى والمصدر (مستعمل) الخ رد للفاضل البرجندى (فلا ينبغي ان يحكم بشذوذهما) اى الماضى والمصدر او القراءة والحديث (١٥٨)

﴿ كتاب الوديعه ﴾

﴿ كتاب الوديعه ﴾

عقبه بالعاريه مع اشتراك كل فى الامانة للترقى الى الادنى (هى) لغة فعياله
 بمعنى مفعولة بتاء النقل الى الاسمية من ودع ودعا اى ترك وكلاهما مستعمل
 فى القرآن والحديث كما قال ابن الاثير فلا ينبغي ان يحكم بشذوذهما
 وفى المغرب يقال اودعت زيدا مالا واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون
 عنده امانة فانا مودع ومستودع بالكسر وزيد كالمال مودع ومستودع بالفتح
 وشرعا (امانة تركت للحفظ) فيه ادى تسامح والمعنى ترك امانة ودفعها
 ليحفظها فخرج العاريه لانها للانتفاع فالامانة مصدر أمن بالضم اى صار
 آمنا ثم سمي بها ما يؤمن عليه فهو اعم من الوديعه لاشتراط قصد الحفظ
 فيه بخلاف الامانة كما اذا وقع الربح ثوب احد فى حجر احد ولا يبرأ
 عن الضمان بالوفاء فيها بخلاف الوديعه الا اذا انكرها كما فى شروح الهداية
 وغيرها لكن الامانة عين والوديعه معنى فيكونان متباينين كما لا يخفى
 وفيه اشعار بانها عقد استحفاظ فيلزم الايجاب والقبول ولو دلالة ولذا
 لو قال لصاحب الحمام اين اضع ثيابي فقال هناك فوضع فيه ثم خرج عنه
 ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد ولم يقل شيئا اما لو قال لم
 اقبله لم يضمن بالهلاك لان الدلالة لانعراض الصريح كما فى المحيط وغيره
 ثم شرع فى الحكم فقال (وضمانها) اى حكم ضمان الوديعه (كالعاريه) اى
 مثل حكم ضمان العاريه فقد ضمن المتعدى بالهلاك فلا يضمن بالسرقة

ويستثنى

بهما (واستودعته) اى المال (اياه) اى زيدا
 ويحتمل العكس ويؤيد الاول قوله (اذا
 دفعته) اى المال (اليه) اى الى زيد ويحتمل
 ان يكون بمعنى سلطته اليه (ليكون عنده)
 اى زيد (فانا) المتكلم (بالكسر) اى بكسر
 الدال فى اللفظين وكذا قوله (بالفتح) غ
 ع اى كما يقال للمال مودع ومستودع بالفتح
 كذلك يقر لزيد (ن) ه فيه اى فى حمل
 امانة الخ على الوديعه (ادى تسامح) وجه
 التسامح ان الوديعه معنى والامانة عين فلا
 حمل وجه الأدنائية انه لو اريد معنى الاسمية
 كالامانة يصح الحمل (والمعنى ترك امانة) عند
 شخص (ودفعها) اليه (ليحفظها) لا ينتفع بها
 (فخرج) الخ (بالضم) اى بضم الميم (اى صار
 آمنا) بالمد وعبارة الكارمية امينا (ما) اى
 عين (يؤمن عليه) قائم مقام الفاعل او هو
 مستتر اى فلان اى يجعل هو امينا عليه اى
 المال (فى حجر) بالكسر (احد) بالعود الى
 (الوفاق فيها) اى فى الامانة (بخلاف الوديعه
 الا اذا انكرها) اى الوديعه او انكر المالك
 موافقة المودع (كما فى شروح الهداية) منها
 الكفاية وفيها عكس هذا حيث قال والحكم
 فى الوديعه انه يبرأ عن الضمان اذا عاد الى
 الوفاق وفى الامانة لا انتهى غ

٦ اى ترك التعدى (حسن)
 ٧ كما ذكره المص فيما يأتى بقوله وان زال
 التعدى زال ضمانه (حسن)

٨ (لكن الامانة عين) استدراك من قوله
 فهو اعم من الوديعه الخ (والوديعه معنى
 فيكونا متباينين) فلا يصح الحمل بيتهما (كما
 لا يخفى) فيه ان مراد من قال ان الامانة
 اعم يقول حمل الاعم على الخاص صحيح
 لا العكس ويقول المراد بالوديعه معناها
 الاسمى وهو ما ترك عند الامين (وفيه) اى

فى قوله للحفظ (اشعار) الخ غ

٩ لانها عبارة عن ترك امانة كما مر من الشارح (حسن) ١٠ (فقال) الحمامى ضع (هناك) مشيرا الى موضع فهو ايجاب
 دلالة (ولم يقل) اى هذا الاحد (شيئا) اى سكنت ولم يقل لا ولا نعم (اما لو قال) الحمامى ثانيا (لم اقبله) حاصله انه انكر
 ثانيا (لان الدلالة) وهى قوله هناك (لانعراض) الصريح وهو قوله لم اقبله ويحتمل ان يكون متعلقا بالمقيس عليه (فلا يضمن
 بالسرقة) لانها ليست بتعد من المودع (غ)

ويستثنى منه اعادة الوديعة فانها موجبة للضمحل بخلاف العارية كما في الخزانة (وله) اى للمودع (حفظها بنفسه) في داره ومنزله وحانوته ولو اجارة او عارية كما في الاختيار (و) بيعض (عياله) بالكسر جمع عيل بالفتح والتشديد وهو من يعول ويقوته وينفق عليه كالزوجة كما في المغرب ويجوز ان يكون بلا حذف البعض فانه مفرد على ما في القاموس وفيه اشعار بان الشرط (الشرط) اى شرط عدم الضمان (النفقة) لكونها معتبرة في مفهوم العيال (لا المساكنة) الخ (حتى لو كانت) اى الزوجة (انه) اى العيال (من يسكن معه) الخ يعنى ان في شرح الطحاوى اعتبر السكون في مفهومه ايضا (الى عياله) اى عيال العيال (والاحسن تركه) اى ترك قوله وان نهى (لما يجي) من انه لا اعتبار للنهى (وان له) اى للوديعة (مؤنة) حمل غ (وفيه) اى في اطلاق السفر بلا (مؤنة) للطريق (و) ان سافر (ضمن - غ)

ويستثنى منه اعادة الوديعة فانها موجبة للضمحل بخلاف العارية كما في الخزانة (وله) اى للمودع (حفظها بنفسه) في داره ومنزله وحانوته ولو اجارة او عارية كما في الاختيار (و) بيعض (عياله) بالكسر جمع عيل بالفتح والتشديد وهو من يعول ويقوته وينفق عليه كالزوجة كما في المغرب ويجوز ان يكون بلا حذف البعض فانه مفرد على ما في القاموس وفيه اشعار بان الشرط هو النفقة لا المساكنة معه وليس كذلك فان العبرة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة والولد الصغير حتى لو كانت في محلة اخرى بلا نفقة لم يضمن بالدفع اليها كما لم تضمن الزوجة لو دفعت الى الزوج وهو يسكن معها كما في المحيط وغيره لكن في شرح الطحاوى انه من يسكن معه وينفق عليه كالغلام والاجير والاضافة للعهد اى عيال غير متممة والافيضن بالدفع كما في قاضيان ويدخل فيه عيال العيال فلا يضمن لو دفع عياله الى عياله كما في العبادى (وان نهى) المودع عن حفظه بعياله والاحسن تركه لما سيجي تفصيله (و) له (السفر بها) وان كان له مؤنة وفيه رمز الى انه لا فرق بين السفر الطويل والقصير وهذا عنده وقال محمد رحمه الله لا يسافر مطلقا وقال ابو يوسف رحمه الله لا يسافر سفر طويلا كما في الذخيرة (عند عدم النهى) عنه بان امره بالحفظ مطلقا واما اذا قال (حفظها في هذا المصر) ولا تخرجها منه فان كان سفر له بد منه ضمن وان كان سفر لا بد منه وكان في المصر من في عياله فكذلك والا لم يضمن كما في المحيط (و) عدم (الخوف) بان كان الطريق منا بلا مؤنة فاذا كان لها مؤنة فان كان سفر لا بد له منه ولم يكن في المصر من في عياله لم يضمن عندهم واما اذا كان سفر له بد منه فلا ضمان عنده وان بعدت المسافة وكذلك عند ابي يوسف رحمه الله ان قربت والا فيضمن واما عند محمد رحمه الله فيضمن مطلقا وفيه اشعار بانه لو كان الطريق مخوفا لا يسافر بها وضمن

بالاجماع الخ وح يـكون (اى المودع
(حافظا) الخ (الى عيال صاحبه) اى مالك
الوديعة (بالتعريك) اى بركة الرء (وقد
يسكن) الرء هو (النار) الخ غ
٢ (وفيه) اى فى الاستثناء المذكور (رمز)
الخ (و) فى عدم توقيت الوضع رمز (الى
انه) الخ (والا لم يصدق) المودع (فيه) اى
فى قوله (الا بالبينة) ولو ربا حكما غ
٣ (كالوكيل) اى وكيل الرب (ان احضر)
بالضم والكسر (فتركها) اى الرب الوديعة
(صار مودعا) بالكسر (ابتداء) ويجوز الفتح
بل هو الظاهر لموافقة قوله لم يضمن (فقال)
اى المودع (بالفتح) (ان) كانت هلكت قبل قوله
اطلبها) الخ (لم يضمن) لانه قد ابطال طلبه
بالترك الى غـ غ ٤ (لوقال) اى الرب
(له) اى للمودع (فى السر) اى خفية (من)
شرطية (بعلامة) ووصف (كذا) الخ (لم يضمن)
لانه ليس هو طلب الرب (فاغاروا) اى
الظلمة (اغبر عليها) اى الوديعة والقول له
اى للمودع مدعى الغارة مع اليمين (او)
بعد طلب (قائم مقامه) اى المالك (بلانية)
اى انكر بغير قصد (الحفظ كما هو المتبادر) من
عنوان الانكار غ ٥ (وفيه) اى فى نسبة
المجد اى مطلق الوديعة (اشارة) الخ غ

بالاجماع كما فى المحيط (ولو حفظ بغيرهم) اى بغير نفسه وعياله بان استأجر
اجنبيا ليحفظها وحينئذ يكون حافظا لا مودعا كما فى الكرماني (ضمن)
المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بانه لو دفع الى عيال صاحبه ضمن كما
ذكره التدورى لكن فى الجماع انه لم يضمن كما فى العمادى (الا اذا خاف
الحرق) اى حرقا محيطا بجميع محلها بالتعريك وقد يسكن النار كما فى الصحاح
(او الفرق) اى غرف سفينة الوديعة بالتعريك مصدر ويجوز السكون
على ان يكون اسما من الاغراق (فوضعها عند جاره) فانه لم يضمن استعسانا
وفيه رمز الى انه ان امكن ان يدفع الى من فى عياله قد دفع الى اجنبى
ضمن كما فى الكرماني والى انه ان ارتفع الحريق ولم يستردها منه لم
يضمن على ما قاله بعضهم كما فى العمادى (او عند فلك آخر) فانه لا يضمن
لانه طريق الحفظ وهذا كله اذا كان الحرق مشهورا بين الناس والا لم
يصدق فيه الا بالبينة كما فى الكرماني (فان حبسها) اى امسكها المودع
(بعد طلب ربا) ولو حكما كالوكيل على ما فى المضمرات (قادرا على
التسليم) اى تسليم الوديعة وفيه اشارة الى انه لو استردها فقال لم اقدر
ان احضر هذه الساعة فتركها فهلكت لم يضمن لانه بالترك صار مودعا
ابتداء والى انه لو استردها فقال اطلبها غـ فلما كان من الغد قال هلكت
لم يضمن ان هلكت قبل قوله اطلبها والى انه لو قال له فى السر من اخبرك
بعلامة كذا فادفعها اليه ثم جاء رجل بتلك العلامة ولم يدفعها اليه حتى
هلكت لم يضمن والى انه لو طلب فى ايام الفتنه فقال لم اقدر عليه هذه
الساعة لبعدها او لضيق الوقت فاغاروا على تلك الناحية فقال اغبر
عليها لم يضمن والقول له الكل فى المحيط (او) ان (جمدها) اى انكر
الوديعة بعد طلب المالك او قائم مقامه بمحضته بلانية الحفظ كما هو المتبادر
وفيه اشارة الى انه يضمن العقار كالمقول وعن ابى حنيفة رحمه الله

١ (بغير طلبه) وفي اكثر النسخ بلفظ بعد طلبه من الظروف ويأبى عنه البيان بقوله بان قال المالك الخ من وجهين الاول انه لا حاجة للطلب الى البيان والثاني ان عبارة المالك ليس طلب الرد بل هو محض استفهام (او انكر) عطف على انكر الخ (بلا حضوره) اي المالك (او) انكر (في وجه العدو) اي عنده (مخافة التلف) من جهة العدو (خلط الجنس) الخ منصوب على العلية لعدم التمييز او على نزع الخافض اي كخلط الخ (كالحلل) بالمعجمة لا بالهمزة غ ٢ (بالزيت) اسم للدهن حتى يصح كونه مثلاً لخلط الجنس بغير الجنس وقد ظن الرومي انه بالهمزة وليس بشيء غ ٣ (وفيه) اي في قوله خلط متعد (اشارة) الخ (وهو) اي من اختلط الوديعه بغير صنعته (شريكه) اي المالك (لو خلطه) من المجرد (بعض عياله) فاعل خلطه (وليس) اي التعدي (قسماً) اي نوعاً (للحبس) الاولى من الحبس في الواقع (حتى يكون جعله قسماً) اي مقابلاً (له) اي للحبس (من قبيل التسامح غ ٤ (كما ظن) من ابي المكارم حيث قال وقوله ضمن جزاء لقوله ان حبسها اه ووجه الضمان في كل منهما انه يؤول الى الغصب على ما بين في موضعه فجعل التعدي قسماً للحبس ومعطوفيه تسامح انتهى يظهر من ايراده بالتفريع على ما قبله من وجه الضمان ان الحبس عين الغصب والاول بالنسبة الى المحمد والخلط فكون التعدي قسماً من الغصب عين كونه قسماً من الحبس فيلزم جعل القسم من الشيء قسماً له فالشارح المحقق منع رأساً كونه قسماً من الحبس (نعم) بيان منشأ غلط الظان (لو تركه) اي لو لم يذكر التعدي اصلاً (لما ذكره) من الاشارة بالضمان في التعدي في ازالة التعدي حيث يقول هناك زال ضمانه الخ فانه يشير بان في التعدي الضمان (لكان احسن) لكونه اخصر كما هو وضع الكتاب (ولو) كان هذه الدار (احرز) اسم تفضيل من الحرز ه (ولا بأس باعمال الضمير) يعني ان كلمة في طرفي الحفظ وهنا ادى بضمير به فيكون كلمة في متعلقاً بها الضمير ولا بأس به (كما في الرضى وفيه) اي في قسمة في دار (اشارة) الخ في هذا البيت (من دار (منه) اي من البيت غ -

في العتار روايتان والى انه لو انكرها بغير طلبه بان قال المالك ما حال وديعتي فقال ليس لك عندي وديعة او انكر بلا حضوره اوفى وجه عدو مخافة التلف لم يضمن كما في المحيط وعن الجرجاني انه انما يضمن اذا نقلت عن موضعها كما في الزاهدي (او خلط) الوديعه (بماله حتى لا يميز) ماله عنها خلط الجنس بالجنس كاللبن باللبن والبر بالبر والدرهم بالدرهم او بغير الجنس كالحل بالزيت والبر بالشعير وانما يضمن عنده في هذه الصور لان الخلط استهلاك من كل وجه وقالوا انه كذلك اذا خلط مائعا بمائع من غير جنسه واما اذا خلط جنسا بجنس غير مائع فقد شاركه فيها فهلك من مالهها وكذلك حكم المائع عند محمد رحمه الله واما عند ابي يوسف رحمه الله فقد ضمن صاحب الكثير كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى انه لو اختلط بغير صنعته لم يضمن وهو شريكه بلا خلاف والى انه لو اختلط على وجه يميز لم يضمن والى انه لو خلط بعض عياله لم يضمن هو بل الخالط ولو عبداً صغيراً وتماه في الكافي (او تعدي) فيها بان كانت ثوباً او دابة (فلبس او ركب) او عبداً فاستخدم وليس قسماً للحبس حتى يكون جعله قسماً له من قبيل التسامح كما ظن نعم لو تركه لما ذكره في ازالة التعدي لكان احسن (او حفظ) الوديعه (في دار) ولو احرز (امر) الودع (به) اي بحفظها (في غيرها) اي غير هذه الدار ولا بأس باعمال الضمير كما في الرضى وفيه اشارة الى انه لو امر بالحفظ في هذا البيت اوفى هذا الجانب منه او هذا الصندوق او يمينتك تحفظ في بيت او جانب او صندوق آخر او يساره لم يضمن لانها لم تنفاوت في الحرز كما في الكرماني (او جهلها) بالتشديد اي جعل المودع الوديعه بحيث لم يعرفها

فلان والاولى نسبه الى الجهل (المستودع)
بالفتح (لأنه) أى هذا المستودع (غاصب فيها)
أى فى هذه الصور الست يعنى انها يؤل
الى الغصب كما مر من أبى الكارم (من الأخير)
وهو التجهيل غ ٢ (متولى وقف) اضافى
خبر لمحمدوف قوله (عنده) صفة (غلة الوقف)
فاعل عند (سليما) أى حال كون الملبوس
والركب والمستخدم سالما غ
٣ (وهذا) أى قوله زال ضمانه الخ (ما وعدنا
بقوله لما ذكره فى ازالة التعدى من) (انه) اشار
بالضمان فى) صورة (التعدى فلو اخذ) أى
الغاصب (لنفقته) أى لانفاقه (ثم بداله) أى
انفصل من رأيه الاول (لنفسه) أى لاجل نفسه
لا لنفع الوديعة غ عم (كما اشير اليه) يقول
المص او غلط بما له وقد قال فى شرحه وفيه
اشارة الخ (كما هو فى) عبارة (الأصل) لمحمد
(ولا يأخذ) أى المودعين بالكسر (منه) أى
من المودع بالفتح (كما) هو فى عبارة (الجامع
لمحمد ايضا) (لأنه لا يكون له) أى للمودع
بالفتح (يدفع) أى المودع غ
ه (اوبأخذ) أى احد المودعين وكلمة
او بالنظر الى تقريرى الأصل والجامع غ
٤ (إذا رضا) المودعين غ

الورثة من جهله أى نسب الجهل اليه (عند الموت) أى لم يبينها عند موته
(ضمن) المستودع فى هذه الصور الست لأنه غاصب فيها وينبغى ان يستثنى
من الأخير ست صور متولى وقف عنده غلة الوقف ومستودع عنده مال
اليتيم وغاز عنده مال الغنية واحد المفاوضين عنده مال الشركة على
قول ومعتوه او مراهق محجور عنده مال احد فادرك ومات بلا بيان فانه
لم يضمن فى هذه الصور كما فى المحيط وغيره (وان ازال التعدى) بان ترك
اللبس او الركوب او الاستخدام سليما (زال ضمانه) الواجب بالتعدى
وهذا ما وعدنا انه اشار بالضمان فى التعدى فلو اخذ بعض الوديعة لنفقته
ثم بداله ورده فى مكانه فضاع ضمن ثم برئ بالرد وقيل لم يضمن اصلا
والأول الصحيح لان الأخذ بنية الانفاق اخذ لنفسه وهو سبب للضمان كما
فى المحيط (وان اختلطت) الوديعة بماله (بلا فعله) كما اذا انشق الصرتان
وانصب احديهما فى الأخرى (اشتركا) أى المودع والمالك شركة اختلاط
فالمالك من مالهما فلم يضمن كما اشير اليه (ولا يدفع) المودع (الى احد
المودعين) كما فى الأصل ولا يأخذ منه كما فى الجامع (قسطه) أى نصيبه مما
اودعها من قيسى او مثلى كالثياب والمكيل (بغية الآخر) لأنه لا يكون
له ولاية القسمة وقالا يدفع اوبأخذ لأنه طالب لما سلم اليه من نصفه كما قال
بعض المشايخ والأصح ان القيسى لا يدفع بالاجماع كما فى الاختيار (ولاحد
المودعين) بالفتح (دفعها) أى الوديعة كلها (الى) المودع (الأخر فيما لا يقسم)
كعبد او ثوب واحد او غيرها مما يعيب بالتقسيم وفى مبسوط شيخ الاسلام
انه يقسم من حيث الزمان (و) له (دفع نصفها) عنده ودفع كلها عندها
(ففيما يقسم) كالمكيل والثياب وغيرها مما لا يعيب بالتقسيم (وضمن دافع الكل)
نصف القيمة فيما يقسم عنده لا يضمن شيئا عندها وذكر شيخ الاسلام
انه اذا رضا ان يكون المال عند احدهما الى ان يحضر صاحب المال

١ (ولم يذكر) (اي شيخ الاسلام) (خلافا) بينه وبينهما (وفي كلامه)
 اي المصنف (اذا او دعا) اي المودعين
 (فقد ضمنا) اي المودعين (وكذا الحكم في
 المستبضعين) من البضاعة اذا اودعا عند
 رجل فهلك ضمنا (مع ان الامر) اي امر
 المودعين بالحفظ في مكان خاص (كذلك) اي
 كالنهي لا اعتبار له (لانه) اي المص
 (قد اشار اليه) اي الى ان الامر لا اعتبار
 له كالنهي (في السابق) بقوله اوحفظ في دار
 امر به في غيرها (كما ذكرنا) اي كونه
 اشارة اليه في شره بقوله وفيه اشارة الى
 انه لو امر بالحفظ الخ فراجع (اذا كان البيت
 الاخر) اي غير ما نهى عنه (احرز) اي
 ابلغ حرزا (من المنهى عنه) فمع ذلك حفظه
 فيه فهلك (ضمن) اذا لم يعلم) اي الثاني
 (ان الاول) اي الذي اودعها اليه (مودع)
 بالفتح بل ظنه مالكها (المصوب) مفعول اودع
 (المودع) صفة المصوب عند رجل (ثم هلك
 في يده) اي مودع الغاصب (ضمن) المالك
 (ايا شاء من الغاصب والمودع) اي مودع
 الغاصب (وانما يرجع) اي مودع الغاصب
 (على الغاصب) اي مودع المودع (غصب)
 فعل ماض لبيان حكم الغصب اي لا يراد
 كتاب حكم الغصب بعده هـ (ولفظ الضمان
 يدل على الفراغ عما تقدم) لانه اذا ضمن
 يتم الدعوى ويفرغ الجانبان عن التكلم والنزاع
 (في الجملة) اي بالنسبة الى ما قبل الفراغ
 (فيصالح) اي لفظ ضمن مع مناسبة لفظ الغاصب
 للكتاب الذي يشرع بعينه (ان يكون من
 قبيل حسن المختتم مصدر مبني او مفعول من
 باب التفعيل ٦ (كتاب في شرح رموز
) كتاب الغصب اخر) مجهول (عن الوديعة
 مع مناسبة التضاد) بينهما لان الغصب ظلم
 والامانة عدالة (لان الجناية) بالجيم والنون
 او الحاء العجمة مع الباء بنقطتين من تحت
 (مؤخرة عن الامانة) لان الانسان في العرف
 يعطى رجلا امانة ثم قد يقع منه خيابة لها
 وكون الخائن امينا في وقت لا يضر لانه قد
 خان الامانة الاولى حتى صار خائنا ثم لو وقته
 الله تعالى لا تعجب من صبر ورته امينا وقد
 يلاحظ شرف الامانة لكونها من الفضائل الحميدة
 فنقول الانسان اذا خلى ونفسه مجبول للامانة
 وقد يعرضه الجناية والخيابة غ

جاز ولم يذكر خلافا (لا) يضمن شيئا بالاجماع (قابضه) اي الكل وفي كلامه
 اشارة الى انهما اذا اودعا ما يقسم عند رجل فهلك فقد ضمنا وكذا
 الحكم في المستبضعين والوصيين والعدلين في الرهن والوكيلين بالقبض
 والمرتهنين كما في المغنى (ولا اعتبار للنهي عن الدفع الى من لا بد له)
 من بعض عياله (من حفظه) فلو قال لا تدفعها الى امرأتك او ابنك او
 عبدك او غير ذلك والمودع لم يجد بدا من الدفع اليه بان لم يكن له
 عيال سواه لم يضمن فان وجد بدا منه فهو ضامن كما في المحيط (و)
 لا للنهي (عن الحفظ في بيت) معين (من دار) فلو وضعها فيه وضاعت
 لم يضمن استحسانا وانما خص النهي بالذكر مع ان الامر كذلك لانه
 قد اشار اليه في السابق كما ذكرنا (الا ان يكون له) اي لهذا البيت
 (خلل ظاهر) فانه يعتبر ويضمن بالخلل وفي شرح الطحاوي اذا كان
 البيت الاخر احرز من المنهى عنه ضمن (ولو اودع المودع) الوديعة
 الى من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كالحرق (فهلك) في يد المودع
 الثاني بعد ان يفارق الاول (ضمن) المودع (الاول) بلا خلاف واما
 المودع الثاني فلا يضمن عنده خلافا لهما فان الثاني امين عنده لاعدتهما
 كما في المغنى فلو ضمن الثاني رجع على الاول اذا لم يعلم ان الاول مودع
 والا لم يرجع على ما اشار اليه الحلواني كما في الزايدى (ولو اودع
 الغاصب) المصوب المودع ثم هلك في يده (ضمن) ايا شاء من الغاصب
 والمودع وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غصب كما في العمادى
 ولفظ الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب والضمان يدل
 على الفراغ عما تقدم في الجملة فيصالح ان يكون من قبيل حسن المختتم
 ٦

كتاب الغصب

اخر عن الوديعة مع مناسبة التضاد لان الحيانة مؤخرة عن الامانة (هو)

- (غصب يغصب بالكسر) أى من باب ضرب وفاعلها مستتر تحتها هو الفلان (الزوجة) مفعول أول للفعلين المذكورين (الرجل) مفعول ثانٍ لهما تعدى اليهما بالنفس (و) تقول غصب فلان الزوجة (عليه) أى على الرجل يعنى أنه قد يتعدى الى الثانى بعل (و) تقول غصب فلان الزوجة فظهر مما حررنا ان عطف قوله وعليه ومنه على الرجل وانهما مفعول ثانٍ الأول صريح والإخيران مجزوف المجزوف منه كون الزوجة مفعولا أول ولزم منه كون الفاعل للماضى والمضارع تحتها ضمير راجع الى فلان (منه) أى من الرجل أى يتعدى اليه بمن (وكثيرا ما يسمى به) أى بالغصب (الغصب) تسمية له بالمصادر (فلو منع) مجهول فاعله (صاحب الماشية) عن مال الحربى فى دارهم (فانه غير محترم (ضرورى) أى لا بد منه (متروك عن الهداية) فمن لم يتبعه فله ذلك ٢ (صفة له) أى للاخذ ٣ (فالأصل) فى الغصب (إزالة) الخ (فغصب) آخر (عليها) أى الدرة (يده) مفعول ضرب (وان فقد) معلوم من بان شرف (اثبات اليد) المبطله لانه ليس بأصل فى الغصب كما عرفت (وان وجد الاثبات) أى اثبات اليد المبطله (لعدم إزالة اليد) المحققه التى هى الأصل فيه فهى علة المسئلتين ٤ (لكان احسن) لكونه تعريفا بها هو الأصل فى الغصب (والتصرف فى الملك) مبتدأ خبره (بالتبعية) أى تبعية الملك (عنه) أى الملك أو بالعكس (فهو) أى التبعية عنه غصب الخ (و) الصحيح (الثانى فى الوقف) الخ ٥ قوله لانه أى العتار فى محله بلانقل يعنى ان إزالة اليد لا يكون الا بالنقل والعتار لا يمكن نقله بل هو فى محله أبدا (لناظره) ٦ قوله ففى العتار غصب لان محمدا رحمه الله يقيم الاستبلاء مقام الإزالة كما فى النهاية (لناظره) ٧ (لانهما) أى الزرع والشجر (لم ينقل) مجهول (أو) هما (فى حكم) الخ -

لغة اخذ مال او غيره من الغير فها تقول غصب يغصب بالكسر الزوجة الرجل وعليه ومنه غصبا وكثيرا ما يسمى به الغصب وشريعة (اخذ مال) احتراز عن اخذ الدم والخمر والميتة وكف من تراب وقطرة ماء ومنفعة فلو منع صاحب الماشية عن نفعها فهلك لم يضمن كما فى النهاية (متقوم) أى مباح الانتفاع شرعا احتراز عن الخنزير والخمر والمعازف عندهما (محترم) أى حرام اخذه بلا سبب شرعى احتراز عن مال الحربى فى دارهم (علنا) أى اخذا ظاهرا لا خفية احتراز عن السرقة فهو قيد ضرورى متروك عن الهداية (بلا اذن مالكه) احتراز عن نحو الرهن والغارية (بزيل) ذلك الاخذ صفة له (يده) أى تصرف المالك عن ملكه واحتراز به عن العتار كما يأتى فالأصل إزالة اليد المحققه لا اثبات اليد المبطله ولذا لو كان فى يد انسان درة فغصب عليها يده فوقع فى البحر فقد ضمن وان فقد اثبات اليد ولوتلف ثمر بستان مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم إزالة اليد ولا يخفى انه لو قال هو إزالة اليد عن مال الى آخره لكان احسن وذكر فى الزايدى انه على ضربين ما هو موجب للضمان فيشترط له إزالة اليد وما هو موجب للرد فيشترط اثبات اليد (فلا غصب) موجب للضمان (فى العتار) لعدم إزالة اليد لانه فى محله بلا نقل والتصرف فى الملك بالتبعية عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد وهذا عند الشيخين واما عند محمد رحمه الله ففى العتار غصب والصحيح الاول فى غير الوقف والثانى فى الوقف كما فى العبادى وغيره (حتى لو هلك) العتار بان غلب عليه الماء أو انتقطع شربه أو ذهب به السيل (فى يده) أى الغاصب (لا يضمن) عندهما ويضمن عنده وانما لم يضمن يابس الزرع والشجر فى غصب الارض والكرم لانهما لم ينقل عن محلها أو فى حكم العتار كما

الخ بيان الفعل ٣ (وقبل يؤمر) فيه
(بالكبس) اى باملاء الارض (ولو) كان
العبد (مشتركا) بين المستخدم بالكسر وغيره
ع (او) ضمن (نصيب) (الصاحب) اى
الشريك (وفيه) ان فى المتن (اشعار)
الخ (كذلك) اى كالركوب (لا
غصب) اى ليس بغصب (جلوسه) الخ
ه (لانه) اى الضمان (يتعلق بالازالة)
وقد حصلت بجلوسه (ان الغصب) الصادر (من
الكافر) اى غصب الكافر (اشد) من غصب
المسلم (لانه) اى الكافر (معاقب بالنار اذ لا
يوضع) شقة (عليه) اى على الكافر (وبال
كفره) لانه (الدائم) والا لم يكن دائما فقوله
الدائم سواء كان صفة الوبال او الكفر يشعر
بالتعليل (ولا يكون) الظاهر وليس (له
طاعة) حتى يؤخذ من حسناته ويعطى للمغصوب
منه ويحتمل ان يكون معنى الكلام ان المسلم
اذا غصب مال الكافر فهو (اشد) من غصب
المسلم مال المسلم (لانه) اى المسلم الغاصب
مال الكافر (معاقب جزاء) لغضبه (بالنار)
ولا يمكن سائر طرق الخلاص (اذ لا يوضع
عليه) اى على هذا المسلم الغاصب (وبال
كفره) حتى يتجوبه (لانه الدائم) والافان
نقل منه الى الغاصب لم يكن دائما (ولا يكون)
اى لا يحسب (له) اى لاجل الكافر (طاعة)
اى طاعة المسلم الغاصب حتى يخلص به بخلاف
ما اذا غصب المسلم من المسلم فان له طريق
نجاة من النار بان يحمل ذنب المغصوب منه
على الغاصب او يؤخذ من حسناته فيعطى
للمغصوب منه فينجو الغاصب فخصومة الكافر
اشد من خصومة المسلم ٤ (ولهذا) اى لاجل
هذا المعنى (قالوا ان) الخ ٥ (وفى التقديم)
اى تقديم حكم رد العين قائمة على حكم الغرم
هالكة (اشعار بان رد العين انم) من الغرم-

فى العبادى (وما نقص) من العتار بان فات جزء منه او غيره (بفعله)
من السكنى والزراعة والحدادة ونحوها (يضمن) اتفاقا فلو هدم حائط
الدار ضمن بالبناء او القيمة على الخلاف كما فى النية ولو اخذ التراب
من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة وقيل يؤمر بالكبس وان له قيمة فقد
ضمن وان لم ينقص كما فى قاضيان لكن فى التنف ان يهلك العتار ونقصانه لم
يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما ويعرف النقصان بان ينظر
بكم يستأجر هذه الارض قبل النقصان وبكم بعده فالتفاوت قيمة ما نقص
كما فى التهمة (واستخدام العبد) ولو مشتركا (غصب) حتى لو هلك
ضمن القيمة او نصيب الصاحب لوجود ازالة اليد وعن ابن رستم عن
محمد رحمه الله ان استخدام عبد مشترك ليس بغصب وفيه اشعار بان
ركوب الدابة المشتركة وحملها غصب فيضمن نصيب صاحبيها ولو ركب
فنزل وتركها فى مكانها لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما
فى المحيط وينبغى ان يكون الاستخدام كذلك (لا) غصب (جلوسه)
اى الجالس (على البساط) او فى الدار لعدم الازالة (وحكمه) اى
الغصب (الاثم) اى استحقاق النار (لمن علم) ان البأخوذ مال الغير
فلو ظن اوجهل فلا اثم لكنه يوجب الضمان لانه يتعلق بالازالة وينبغى
ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالنار اذ لا يوضع عليه
وبال كفره الدائم ولا يكون له طاعة ولهذا قالوا ان خصومة الدابة اشد
من خصومة الادمى كذا فى الضمرات (ورد العين) المغصوبة فى مكان
غصبها لتفاوت القيمة بتفاوت المكان حال كونها (قائمة) موجودة فى يد
الغاصب سواء كانت مثلية او قيمية فلو كانت القيمة فى بلد الخصومة اقل
مما فى بلد الغصب تحينئذ للمغصوب منه ان ينتظر او يرضى او يأخذ القيمة
يوم الخصومة كما فى العبادى وفى التقديم اشعار بان رد العين انم فانه

- (وفيه) اى فى قول الهداية على ما قالوا
(اشعار بالضعف) اى بكون القول بان الموجب
الاصلى هو رد العين ضعيفا (فان الجمهور)
الخ (بل تفاوت) صلة يوجد او مثل (الا انه)
اى ما ذكره المص وهو التفسير المذكور
(والسكتجيين) مما يوجد له مثل فى الاسواق
الخ (فانه) مع ذلك (قيمى فيه) اى فى
موضع الغصب (اكثر) مما فى موضع الخصومة
(الخبرات الثلث) اى الانتظار بالتأخير
والرضاء بالمثل والطلب بقيمة مكان الغصب
٢ (فللغاصب الخيار ان) اى خيار اعطائه
المثل وخيار اعطائه قيمة مكان الغصب (الا ان
ينتظر) اى رضى المالك بالتأخير ويكون له
ذلك (كالمكيل المتقارب) وصف الكل به اشارة
الى ان قيد المص قيد الكل لا الاخير فقط
٣ (وانما قيد) مجهول عبر به عن قيدت
الكل (به) اى بقيد المتقارب كما رأيت
(مطلق كل منها) اى من هذه الاربعة سواء
كان متقاربا او لا (والتأطف) بالفاء حلوا
(الميزر) من الابزار او التبرير (بتقديم
الزاء) المعجمة على الزاء المهملة (وان كان
الاول) اى السويى (كيبلى) فى الواقع
(والثانى) اى التأطف الميزر (وزنبا) فيه
(على ما قال) الخ متعلق بقوله قيميان مع
وصله (المكيل) خبر ان (والعدى المتقارب)
بالرفع عطوف على الخبر وكذا قوله (وكل موزون
مصنوع) بالنون والعين المهملة او بالباء والمعجمة
صفة موزون كقوله يضره التبعض م (اصلا)
اى لافى الاسواق ولا فى البيوت (اذا كانت)
اى العين المغصوبة غ

الموجب الاصلى على ما قالوا كما فى الهداية وفيه اشعار بالضعف فان
الجمهور ذهبوا الى ان الموجب الاصلى هو القيمة كما فى رهن الهداية والكافى
(و) حكمه (الغرم) اى ضمان العين للمالك (هالكة) بفعله او بفعل
غيره او بآفة مساوية (ويجب فى المثل) اى ما يوجد له مثل فى الاسواق
بلا تفاوت معند به كذا ذكره المص الا انه يشكل بنحو التراب والصابون
والسكتجيين فانه قيمى (المثل) اى مثل الهالكة فى موضع الخصومة عند
شيخ الاسلام وفى موضع الغصب عند الامام السرخسى كما فى المحيط فان
كان القيمة فيه اكثر فللمغصوب منه الخبرات الثلاثة وان كانت اقل
فللغاصب الخيار ان لا ينتظر كما فى العمادى (كالمكيل) المتقارب
(والموزون) المتقارب (والعدى المتقارب) والذرى المتقارب اى
ما لا يتفاوت آحاده فى القيمة وانما قيد به لانه ليس مطلق كل منها
مثليا الا ترى ان السويى والتأطف الميزر بتقديم الزاء بالفارسية حلوا
مغزين قيميان وان كان الاول كيبلى والثانى وزنبا على ما قال صدر
الاسلام وذهب الاسييجابى الى ان المثل المكيل والعدى المتقارب وكل
موزون مصبوغ يضره التبعض (فان انقطع المثل) بحيث لم يوجد فى
الاسواق كما فى الكرماني وغيره اولم يوجد اصلا كما فى شرح الطحاوى
(فقيمه) عند ابي حنيفة رحمه الله (يوم مختصان) اى يقضى بينهما
وهو الاصح كما فى الخزانة وهو الصحيح كما فى التحفة وعند ابي يوسف
رحمه الله يوم الغصب وهو اعدل الاقوال كما قال المص وهو المختار
على ما قال صاحب النهاية وعند محمد رحمه الله يوم الانقطاع وعليه الفتوى
كما فى ذخيرة الفتاوى وبه افنى كثير من المشايخ كما فى صرف الكفاية
(و) يجب (فى غير المثل) اى ما يتفاوت آحاده فى المالبية من القيمى
(قيمته يوم الغصب) بالاجماع كما فى المضمرات وهذا اذا كانت هالكة

٢ (كافي المختلطات) اسم كتاب (وكالحيوان) مثل
(كل موزون غير ذلك المصوغ) أي الذي يضره
التبعض (و) مثل (ما دون نصف صاع) (و) مثل (ما
اختلط من موزونين) صلة اختلط (٣) فانه
أي مدعى الهلاك (مقر) الخ (فاذا انكر)
المالك الهلاك (اقام) الغاصب (عليه) أي
على الهلاك (بينه في حق الحبس) لا في
حق ثبوت الهلاك فيحبس ولا يحكم بالبدل
بمجرد البينة (وفيه) أي في تعليق الحبس
بمجرد دعوى الهلاك من غير شرط بيان جنس
المغصوب الهالك مثلاً رمز إلى أنه لا يشترط
بيان الخ موكولة صفة مدة (وحيث أن) أي
حين مضى هذه المدة (وفيه) أي في تأكيد
الحبس بهذه الغاية (أشعار بأنه) أي المالك (بها)
أي بالقيمة (٤) (عليه) أي على الغاصب
(هذا التلوم) أي الانتظار (وفيه) أي
في لفظ ثم (دلالة) الخ (وفيه) أي في
التقييد بعدم إقامة حجة الزيادة فقط دون
أن يقول لم يتم الخ وإقام الغاصب حجة
القلة غواص البحرين
٦ أي إذا اختلف الغاصب والمغصوب منه
في مقدار البدل (برجندی)
٧ (وان قل) أي ما زاد (وفيه) أي في
قيد أكثر (دونه) أي أقل من البدل غ
٨ أي للمالك (برجندی)

وكنذا إذا استهلكته عنده وأما عندهما ففيه يوم الاستهلاك كما في
المختلطات (كالعددي) التفاوت والذرعى (التفاوت) والحيوان وكل
موزون غير ذلك المصوغ وما دون نصف صاع وما اختلط من موزونين أو مكيلين
كالبشر والشعير المختلطين وتماه في العبادى (فان ادعى) الغاصب
(الهلاك) أي هلاك المغصوب (حبس) ذلك الغاصب فانه مقر بالغصب
فاذا انكر أقام عليه بينة والصحيح انه لم تقبل البينة في حق الحبس وفيه
رمز إلى أنه لا يشترط بيان الجنس والصفة والقيمة وقبل باشتراطه (حتى
يعلم) ويظن ببعض مدة موكولة إلى رأى القاضى (انه) أي المغصوب
(لو بقى) ولم يهلك (لظهر) وحيث أن يقضى بالقيمة وفيه أشعار بأنه
لو رضى بالقيمة قبل الحبس لم يقض بها عليه وقال الحلوانى انه يقضى بها
حيث أن الكل في المحيط (ثم) أي بعد هذا التلوم والعلم بالهلاك (قضى
عليه بالبدل) مثلاً أو قيمياً وفيه دلالة على أن الموجب الأصلي رد
العين (والقول فيه) أي في مقدار البدل (للاغاصب) مع يمينه لأنه المنكر
(ان لم يتم) للمالك (حجة الزيادة) التى ادعاها فان اقيمت حجتها
وجب تلك الزيادة ولم يعتبر قول الغاصب حيث أن وفيه أشعار بأنه لو
لم يتم وإقام الغاصب حجة القلة لم تقبل وهو الصحيح كما في النهاية
(فان ظهر) مغصوب ادعى هلاكه (وقيته أكثر) أي حال كون قيمته
أكثر مما ضمن الغاصب به وأن قل كدائق فى الف ذره كما فى الزاهدى
(و) الحال انه (قد ضمن) الغلب (بقوله) أي الغاصب مع يمينه
(أخذه) أي المغصوب الظاهر (المالك ورد بدله) لأنه لم يتم رضاه (أو
امضى الضمان) أي أجاز ضمانه بأنه رضى بالبدل وترك المغصوب فى
بد الغاصب وفيه أشعار بأنه لو كان القيمة دونه أو مثله لم يكن له خيار
لأنه توفر بدل ملكه لكن فى ظاهر الرواية الخيار وهو الأصح كما فى

٢ (فالأولى ترك قوله وقيمته أكثر) حتى لا يكون على خلاف ظاهر الرواية الذي هو الأصح عند الهداية

٣ (وفيه) أى فى جواز التصديق (إشارة وحراما) عطف تفسير لخبثا (وكل) من الأجرة والربح (حلال عنده) أى أبى يوسف رحمه الله حيث لا خلاف للطرفين كما مر (و) فى قوله أو ربح بالتصرف فيهما (تصديق) أى وجوباً بناءً على أن مهملات العلوم كلية ومطلقاتها ضرورية (إشارة إلى أنهما) أى الأجرة والربح فى أى مرتبة حصل إذا ربحا يحصل فى الأول والثانى مثلاً ويحصل فى العقد الثالث فصاعداً مثلاً يجب التصديق

٤ (لا يصيران حلالين بتكرار العقود وتداول اللسنة) (وفيه) أى فى قوله ونقد غيرهما (إشارة) الخ (وهذا) أى الاستثناء بتفاصيله وأشارته (كله عند الكرخى وعليه الفتوى) فى مناقبه أن الإمام الكرخى كان من العلماء الأعلام بحيث امتاز فى عصره وانفرد شيخاً للعلماء المجتعية وفاق على المتفردين من بين العلماء العاملين حتى كان من دأبه أن من قبل القضاء من تلامذته الكرام هجره هجراً كلياً لا يكلمه بكلمة ولا ينظر إليه بطرفة وكنيته رحمه الله أبو الحسن انتهى (دفعا للخرج) عن الناس لكثرة الحرام (فى هذا الزمان) ٥ لاطلاق عبارات كتب محمد (المبسوط والجامعين) الصغير والكبير (بأحد هما) أى الدراهم والدنانير ٦ (وكل) واحد (منها) أى المرأة والثوب والطعام ٧

الهداية فالأولى ترك قوله وقيمته أكثر (وإن ظهر) وقيمته أكثر أو مثله أو دونه (وقد ضمن) الغاصب (لا بقوله) أى الغاصب بل بنكوله أو بقول المالك أو بيمينته (فهو) أى الغصوب (للغاصب) لرضا المالك به (وإن أجر) الغاصب (المصوب أو) الأمين (الأمانة) كالعارية والوديعة (أو ربح الغاصب) أو الأمين (بالتصرف) كالبيع (فيهما) أى المصوب والأمانة (تصديق) الغاصب أو الأمين وجوباً بالأجرة والربح عندهما خلافاً لأبى يوسف رحمه الله وفيه إشارة إلى أن كلا من الأجرة والربح صار ملكاً لهما ملكاً خبيثاً وحراماً لخبث السبب وهو التصرف فى ملك الغير وكل حلال عنده لأن المضمونات تملك بأداء الضمان وإلى أنهما لا يصرفان فى حاجتهما إلا إذا كانا فقيرين فالغنى منهما لو تصرف تصدق بمثله وإلى أنه لو أدى إلى المالك حل له التناول لزوال الخبث كما فى الهداية وإلى أنهما لا يصيران حلالين بتكرار العقود وتداول اللسنة كما فى الكرماني (إلا أن يكونا) المصوب والأمانة (دراهم أو دنانير لم يشر) أى لم يصف (اليهما) وقت العقد بأن أشار إلى غيرهما أو أطلق الثمن ونقدهما (أو أشار) اليهما (ونقد غيرهما) فإنه لا يتصدق به لأنه حلال وفيه إشارة إلى أنه لو أشار إليهما ونقدهما تصدق لأنه وإن لم يتعين بالإشارة إلا أن ضم النقد يورث الخبث هذا كله عند الكرخى وعليه الفتوى دفعا للخرج فى هذا الزمان كما فى الزخيرة وغيره إلا أن مشايخنا قالوا أنه لا يطيب بكل حال وهو المختار لاطلاق المبسوط والجامعين وإلى أنه لو تزوج بأحدهما امرأة أو اشترى أمة أو ثوباً أو طعاماً حل الانتفاع ولم ينصت بشىء فى قولهم لأن الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منها مخالف للدرهم أو الدينار كما أشير إليه فى الهداية وغيره ثم شرع فيما يوجب الملك فقال (وإن غصب) شيئاً (وغير) الغاصب إياه بالتصرف

فيه (عن صبي غصبه) الغاصب (فصار) الصبي (ملتصبا عنده) أى الغاصب (فانه) أى المغموص منه (اخذه) أى صبيه (فمخضا) جوغرات (فخلله) أى جعله خلا (لكن يبقى اعظم منافعه) وهى الثمنية الخلقية (فلم يكن زوال الاسم مغنيا) تفريع على قوله وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعه الخ ٣ (كما ظن) الاغناء من ابي المكارم حيث قال فى شرح بلا حل قبل اداء بدله كذبح شاة مغموصة وطبخها معا اذ بمجرد الذبح لا يزول عنها الاسم يقال شاة مذبوحة وشاة حية لكن زال اعظم المنافع كالدر والنسل كذا فى الكافي والنهاية فالظاهر ان مجرد ذكر زوال الاسم كافى فى بيان الضابط انتهى اقول يحصل من جمع المثالب ان بين القيدتين عموما وخصوصا من وجه واحد هما لا يغنى عن الآخر فلا بد من ذكرهما معا فيما شرطا فالقوة للشارح المحقق (كما هو) أى كون سبب الملك تقرر الضمان على الغاصب (المتبادر) فى باب الغصب ٤ (او) عند (قضاء القاضى به) أى بالضمان وهو أى تقرر الضمان مذهب بعض المتقدمين (او) عند (اداء البدل او قيميا) قيمة (حقيقة او حكما) مثاله (كما اذا ضمنه الحاكم) الخ (غ) ٥ فاذا وجد احد هذه الاشياء يثبت الملك ولا يجب للغاصب تناوله لانه استفاده بفعل لا يجعل فصار كالمملوك بالبيع الفاسد عند القبض الا ان يجعله صاحبه فى حل فيحينئذ يباح تناوله (برجندى)

٦ قوله مثليا او قيميا تعميم للبدل قوله حقيقة (او حكما) تعميم للاداء أى الاداء حقيقة (او حكما) الناطرة ٧ بان قضى الحاكم بالضمان عليه (كفاية) ٨ بان طلب المالك من الغاصب الضمان (ناج) ٩ وفيه أى فى كونه مجرد حلال بعد اداء البدل كما يفهم من المتن (اشارة) الخ (عن وباله) أى اثم الغصب (لكنه لم يحل) بلا استئصال بعده اعتراض للاشارة الثانية (وتأريها) هو تقطيع الغصاب اللحم من مفاصلها (وشرط الطبيب) بفتح الطاء وسكون الياء مصدر طاب أى شرط كونه طيبا (غ)

١٠ أى جعلها اربا اربا أى اعضاءها (تحرير) ١١ (وعليه) أى على ما عندهما (الفتوى)

الخ

احتراز عن صبي غصبه فصار ملتصبا عنده فانه اخذه بلا ضمان (فزال اسمه) احتراز عن كاغد فكتب عليه او قطن فغزله اولين فصيره مخضا او عصير فخلله فانه لا ينقطع به حق المالك وقيل ينقطع كما فى المحيط (واعظم منافعه) أى اكثر مقاصده احتراز عن دراهم فسبكها بلا ضرب فانه وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعه ولذا لا ينقطع به حق المالك عنه كما فى المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم بمغنى عن اعظم المنافع كما ظن (ضمنه) أى الغاصب المغموص (وملكه) بتقرر الضمان على الغاصب كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المتقدمين وقال بعض المتأخرين ان سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما فى البسوط فلو ابي المالك عن اخذ القيمة واراد اخذ المغير لم يكن له ذلك كما فى النهاية لكن حكى عن الامام مفتى الثقلين ان الصحيح عند المحققين من مشايخنا على قضية مذهب اصحابنا انه لا يملك الا عند تراضى الخصمين بالضمان او قضاء القاضى به او اداء البدل كما فى الذخيرة وغيره (بلا حل) للانتفاع به لانه ملك خبيث (قبل اداء بدله) مثليا او قيميا حقيقة او حكما كما اذا ضمنه الحاكم أو المالك كما فى الهداية وغيره وفيه اشارة الى انه لا يستخلص عن وباله بعد اداء البدل بلا توبة والى انه يحل بعده بلا استئصال لكنه لم يحل كما فى المحيط وغيره (كذبح شاة) او ابل او بقر مغموصة مع ساخها وتأريها (وطبخها) فانه حينئذ غيرها فلا يزول الاسم بالساخ ولذا لا ينقطع به حق المالك وضمن النقصان وكذا بالتأريب لا ينقطع وقيل ينقطع به وقيل لا ينقطع اذا كان للاراب قيمة كما فى الزايدى وفيه اشعار بانه لو طبخ الخلطة او اللحم المغموص صار ملكا له بلا حل وهذا عندهما واما عنده فيحل وكذا لو مضع طعاما مغموصا فابتلع وشرط الطبيب عنده وجوب البدل وعندهما اداؤه وعليه الفتوى كما فى الخلاصة وغيره

- (او فاسا) تبردو روية وفي بعض النسخ (فاسا) بل سياه (اوله) اى للغاصب (وضمن مثله) للمغصوب منه (ففهمها) الناقد بيده (وكسر) من غمره (وفيه) اى فى قول قاضىخان على ما قالوا (لانه يشير) باعتبار ان باب التفعيل يفيد المبالغة
٢ (فى تفسيره) اى الحرق الفاحش (وفوت) اى المحرق (بذلك) الخ (بالواو) اى فى قوله ونفعه (وهى) اى كلمة او الفاصلة (بمعنى) كلمة (الواو) الجامعة (فان الاول) اى نسخة الواو (هو الصحيح) علة لقوله بالواو او لقوله وهى بمعنى الواو ٣ (كما) اى كنسخة الواو الواقعة (فى الكرمانى والهداية) الخ ثم فرع على كون نسخة الواو صحيحة ولو سلم فكلية الفاصلة بمعنى الواو قوله (فمن الظن) من ابي المكارم (الحكم الجزم) صفة الحكم او تأنيده (بفساد كلامه) اى النص (بانه) بيان للفساد (يفيد فحش خرق فات به بعض العين دون النفع) فيه تغيير لعبارة حيث قال ثم ان مقتضى كلام المصنف ان الحرق الذى فات به بعض العين من غير فوت شىء من المنفعة فاحش وان لم يوجب نقصانا اصلا ولا يخفى انه فاحش جدا كيف وفى الحرق اليسير لابد من وجود النقصان وايضا لا يتأتى فيه ما هو حكم الحرق الفاحش من التغيير المذكور انتهى فانه قال من غير فوت شىء من المنفعة بالسلب الكلى والشارح المحقق دون بعض النفع الخ بالسلب للبعض والابحار للبعض وحمله على السلب الكلى بعيد ثم مبنى كلام الظان على نسخة الفاصلة كما هى مرضيه فقال (ولا يخفى انه) اى كون الحرق المذكور وان لم يوجب نقصانا اصلا فاحشا (فاحش كيف وفى الحرق اليسير لابد من وجود النقصان) فضلا عن الفاحش (وايضا) كالوجه المذكور بقوله كيف الخ (لا يتأتى) اى لا يجرى (فيه) اى فى الحرق الموصوف (ما هو حكم) الخ فكيف يكون فاحشا فمقتضى الكلام فاسد على هذا المبنى فقول الشارح المحقق بانه يفيد الخ بيانا لفساد الكلام غير وارد ولا هو بموافق لمعنى كلام الظان نعم لو كان فانه يفيد الخ بالفاء التعليلية لقوله فمن الظن الخ لكان له وجه كما لا يخفى (كما اشير اليه) اى الى ان اليسير فوت الجودة لا فوت بعض العين الخ (لثوب) اى لان يكون ثوبا يلبس ويستعمل
٤ (و) اليسير (ما يصلح) بعده (له) اى لثوب —

(و) مثل (جعل صفر) او حديد او ساجة مغصوب (اناء) مثل جعله كوزا او فاسا او سكين او بابا فانه ضمنه وملك بلاحل (بخلاف) جعل (الحجرين) الفضة والذهب اثناء او درهما او دينار فان الاسم باق (فوما) عنده (للمالك بلا شىء) عليه اوله وضمن مثله عندهما وفيه اشعار بانه لو دفع دراهم الى ناقد لينقد فغمرها وكسر ضمن الا اذا امر بالغمر على ما قالوا كما فى قاضىخان وفيه اشعار بانه لم يضمن عند بعضهم على ما تقرر (ولو خرق ثوبا) مغصوبا بالتشديد او التخفيف كما فى المضمرات والاول اولى لانه يشير الى الحرق الفاحش وللمتأخرين فى تفسيره اختلاف والصحيح ما اشار اليه بقوله (وفوت) بذلك التخريف (بعض عينه) وبقي بعضها (وبعض نفعه) وبقي بعضه بالواو وفى بعض النسخ بكلمة او كما فى نسخ الوقاية وهى بمعنى الواو كما فى المغنى وغيره فان الاول هو الصحيح كما فى الكرمانى والهداية والمحيط وغيرها فمن الظن الحكم الجزم بفساد كلامه بانه يفيد فحش خرق فات به بعض العين دون بعض النفع (طرحة) اى الثوب (المالك عليه) اى المحرق (واخذ) منه (قيمته) سالما (او اخذه) اى الثوب المحرق (وضمن) المالك مخرقه (نقصانه وفى الحرق اليسير) ضد الفاحش فوت الجودة لا فوت بعض العين وبعض النفع كما اشير اليه فى المحيط وحكمه انه (ضمن ما نقص) لانه تعيب من وجه وقيل الفاحش ما نقص ربع القيمة واليسير دونه وقيل نصف القيمة ودونه وقيل ما لا يصلح بعده لثوب وما يصلح له وقيل يرجع فيهما الى اهل الصناعة فما عدوا فاحشا ففاحش ويسيرا

فيسير

فيسير
ان اليسير فوت الجودة لا فوت بعض العين الخ (لثوب) اى لان يكون ثوبا يلبس ويستعمل
٤ (و) اليسير (ما يصلح) بعده (له) اى لثوب —

- (والاول) وهو ما اشير اليه في المحيط (وانما ذكر هذه المسئلة) اى مسئلة الخرق (ههنا) اى فى باب الغصب (لانه) اى هذه المسئلة والتذكير باعتبار المذكور (او مبنى عليه) اى على هذه المسئلة (بعض مسائله) اى الغصب (من قطع) الحياط (الثوب المغصوب) قطعاً (فاحشاً او يسيراً) الخ (الا فى الاول) هو (تراجع السعر) يعنى كشتن نرخ (و) منها (فوت جزء) الخ (كنسيان حرفة) اى صناعة (فى يد الغاصب) ظرف نسيان (كذلك) اى غصبا (ولو كان القيمة) اى قيمة البناء او الشجر (اكثر الخ) اى الغاصب (لا يؤمر به) اى بالقلع (حينئذ) اى حين كان قيمة البناء او الشجر اكثر الخ (ويضمن القيمة) اى قيمة الأرض

٢ (وهذا) اى ما قال الكرخى (اوفى لمسائل الباب) اى الغصب لان فيه دفع الضرر عن الجانبين (وانه) اى ما قال الكرخى (ولكن نحن) اى معاصر الفنى كصاحب الخلاصة والعمادى (مثلاً نفى بجواب الكتاب) اى الجامع الصغير (اتباعاً لاشياخنا) فانهم كانوا لا يتركون جواب الكتاب مع ان له دليلاً عقلاً ورواية من قوله عليه السلام ليس لعرق الظالم حق

٣ (اذا لم يقض) الغاضى (عليه) اى الغاصب (بالقيمة) اى قيمة الأرض (والا) اى وان قضى عليه بالقيمة (قيل انه) اى القلع (يحل) للغاصب حيث عسى انه لا يقدر على قيمة الأرض (وقيل لا يحل لانه) اى القلع (تضييع المال بلا فائدة) الخ

٤ (ويسلم) الغاصب (الأرض معه) اى مع البناء او الشجر (للمالك) الخ (اخذ) المالك (الأرض) وقلع الغاصب بنائه وشجره

٥ (وضمنه) المالك من التضييع للغاصب (النقصان) اى ما نقصه القلع (وليس له) اى للمالك (ويضمن) من الضمان (وانما له) اى للمالك (ذلك) اى ان يأخذ الاشجار ويضمن قيمتها للغاصب (اذا فسد الأرض) اى بالكلية —

فيسير وقيل ان طويلاً ففاحش وعريضا فيسير والاول اصح وانما ذكر هذه المسئلة ههنا لانه غصب حقيقة او حكماً او مبنى عليه بعض مسائل من قطع الثوب المغصوب فاحشاً او يسيراً الكل فى المحيط والاصل ان ما يوجب النقصان اربعة وفى الكل ضمان الا فى الاول تراجع السعر وفوت جزء من العين وفوت وصف مرغوب كفوت السمع واليد فى العبد وفوت معنى مرغوب كنسيان حرفة فى العبد فى يد الغاصب كما فى الزاهدى (ومن بنى) بناء (فى أرض غيره) غصبا (او غرس) شجراً كذلك (امر) الغاصب (بالقلع) اى قلع البناء او الشجر (والرد)

اى رد الأرض فارغة الى المالك ولو كان القيمة اكثر من قيمة الأرض وقال الكرخى انه لا يؤمر به حينئذ ويضمن القيمة وهذا اوفى لمسائل الباب كما فى النهاية وبه افتى بعض المتأخرين كصدر الاسلام وانه حسن ولكن نحن نفى بجواب الكتاب اتباعاً لاشياخنا كما فى العمادى ومما لا بد من معرفته ان القلع انما يحل اذا لم يقض عليه بالقيمة والاقيل انه يحل وقيل لا يحل لانه تضييع المال بلا فائدة كما فى الزاهدى (وللمالك ان يضمن له) للغاصب (قيمة بناء او شجر امر بقلعه) اى قائم فى الأرض لاقبته مقلوعاً اذا المقلوع قيمته اكثر من القائم فان المؤنة والاجرة صرفت فى قلع المتلوع دون القائم كما فى النهاية وطريق معرفة القيمة ان يقوم الأرض بلا بناء او غرس وتقوم مع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل مثلاً اذا كانت قيمة الأرض بدونه عشرة دراهم ومعه مستحق القلع خمسة عشر يضمن المالك خمسة للغاصب ويسلم الأرض معه للمالك (ان نقصت) الأرض (به) اى القلع وروى هشام عن محمد رحمه الله ان الأرض ان نقصت به اخذ الأرض وضمنه النقصان وليس له ان يأخذ الاشجار ويضمن قيمته للغاصب وانما له ذلك اذا فسد الأرض بقلعها كما فى المحيط وغيره

(وان حمر) بالتشديد او صفر الغاصب (الثوب) الابيض (ضمنه)
 اى ضمن الغاصب قيمة ذلك الثوب حال كونه (ابيض) وسلم الى
 الغاصب (او اخذه) اى الثوب (وغرم ما زاد الصبغ) فيه لان الصبغ
 مال متقوم للغاصب وللمالك ترك الثوب على حاله والصبغ على حاله ويبيع
 الثوب ويقسم الثمن بينهما على قدرهما كما في المحيط (وان سود) ذلك
 الثوب (ضمنه) اى ضمن المالك قيمته (ابيض او اخذه ولا شئ)
 عليه (للفاصب) وقالا ان السواد كالحمرة في حكم الخيار فيضمن او يغرم
 وقيل ان كان الثوب مما زاد قيمته بالسواد فالجواب ما قالا وان انتقص
 فما قال وقيل اى هذا اختلاى زمان فاجاب على عادة بنى امية وهما
 على طريق العباسية حكى ان هارون الرشيد شاور ابا يوسف رحمه الله في لون
 ثوب اللبس فقال احسن الالوان ما كتب به كتاب الله تعالى فاستحسنه هارون
 وتبعه من بعده كما في الكرماني وغيره (وان باع) الغاصب العبد
 المغصوب (او اعتق ثم ضمن نفذ البيع) اى بيع الغاصب (لا العتق)
 لان الملك الناقص يكفى لنفاذ البيع لا العتق وفيه اشارة الى ان تضمين
 قيمته يوم الغصب ويوم البيع سواء في النفاذ وهو لم ينفذ الا اذا ضمنه
 قيمته يوم الغصب والى انه لو باعه المشتري ايضا ثم ضمن المالك الغاصب
 لم ينفذ البيع الثانى ويبطل وقيل ينفذ ايضا لانه صار ملكا من وقت
 الغصب كما في العمادى (وزوائد الغصب) ونماؤه (متصلة) كالمسكن
 والجمال (او منفصلة) كالولد واللبن والتمر (لا تضمن ان هلك) اذ
 لا يزيلها الغاصب عن يد المالك والاحسن ترك الشرط اعتمادا على الاستثناء
 (الا بالتعدى) بان اهلك فذبح او اكل او باع وسلم (او المنع)
 اى بمنع الغاصب اياها عن المالك (بعد الطلب) اى طلبه منه (وغير
 المسلم) لا يضمن مسلم او ذمى ان اهلكها بالشرب او التاء الملح او الخلل

١ (وسلم) اى المالك الثوب (الى
 الغاصب) الخ

٢ (اختلاى زمان) وعصر (على عادة بنى
 امية) فى عصره (وهما) اجابا (على طريق
 العباسية) التى فى عصرهما (شاور ابا يوسف
 فتفرس هو ميل هارون الرشيد الى لون
 السواد (فقال) الخ (فتبعه) اى ابا يوسف
 (من بعده) اى بعد ابي يوسف رحمه الله

٣ (وفيه) اى فى قوله ثم ضمن (اشارة) لان
 الضمان بعد البيع يحمل ان يكون بقيمة يوم
 البيع او يوم الغصب (وهو) اى والحال ان البيع
 (لم ينفذ الا اذا ضمنه قيمة يوم الغصب) اعتراض
 على اشارة المتن (و) فى قوله نفذ البيع
 اشارة (الى انه لو باعه المشتري ايضا)
 اى كالفاسب (لم ينفذ البيع الثانى) اى
 بيع المشتري من الفاسب وجه الاشارة
 باعتبار ان اللام للعهد اى بيع الفاسب لان
 المراد بقوله وان باع هو بيع الفاسب
 ٤ (والاحسن) فى تحصيل غرض الاختصار
 (ترك الشرط) اى قوله ان هلك (اعتمادا)
 على فوه من (الاستثناء) بقوله الا بالتعدى
 فان معناه بان اهلك الخ (وسلم) الى
 المشتري (غواص البحرين)

٢ (وفيه) اى فى مجرد نفي الضمان فى خمر المسلم حيث لم يقل ليس باهلاكه شىء (اشعار بانه) وان لم يضمن لكنه (اثم) اى باهلاك خمر المسلم (وهذا) اى الاثم (اذا اتخذها) المسلم (كذلك) اى لا يضمن مسلم او ذمى ان اهلكها (لحدوثها) اى المنافع (فى يده) اى العاصب (وفيه) اى فى عدم الضمان بالاهلاك (اشعار) الخ (ذلك العبد) اى العبد الحجاز (منه) اى من عدم ضمان منافع

كتاب الغصب (١٧٣)

الغصب ٣ (وسهى من ظن) هو ابو المكارم (الاجارة غصبا واعترض على ما ذكره) المصنف (من الاصل) اى المتن هو ان منافع الغصب لا تضمن الخ (اعتراضا فعليا) اى ببعض نقل خلافة من غير ان يقول وينتقض او يندفع او يشكل (بما فى السراجية انه لو سكن دارا معدة للاستغلال وجب اجر المثل وعليه الفتوى) انتهى ما نقله الشارح المحقق فان قلت فى عبارة ابي المكارم والبرجندى انه لو سكن دارا معدة للاستغلال من غير استئجار الخ قلت نعم لكن معناه من غير استئجار صحيح فسكن باجارة فاسدة لجهالة الهدية (ما بنى للاستغلال) اى ليوجر لا ليسكن كالحمام والرحى والحوائث والحجرات الصغار التى بناها ليوجرها للاصاغر من الناس فمعنى قوله وجب اجر المثل انه لما كان الاجارة فاسدة بجهالة الهدية وجب اجر المثل والحاصل انه لا يطلق عليها الغصب وانما هى اجارة ولذا قال سكن ولم يقل غصب هذا مراد الشارح المحقق لكن لابي المكارم ان يعارضه بها فى الاشياء وهو ان اجر المثل يجب فى مواضع منها غصب المنافع اذا كان المغصوب مال اليتيم او وقفا او معدا للاستغلال على المفتى به انتهى كلامه فتأمل

٤ (وفيه) اى فيما قالنا لقربه او فى المتن حيث يفهم منه ان شرط الضمان عدم الطبخ اصلا او الطبخ بذهاب النصف فيشعر (بانه لم يضمن ان اهلك الباذى) بصيغة اسم الفاعل لانه لو فتح الذال يكون من باب الغالب لا يناسب هنا (منه) اى من ماء العنب (و) الحال ان (عن ابي حنيفة فيه اى فى الباذى الخ نوع اعتراض لاشارة المتن (و) (والفاء) عطف على الفتح

(نوع) مخصوص (من الطنابير يتخذها اهل اليمن) لا مطلق الة الله فانضح التفريع

بقوله (فمن الظن انه) اى المعزف (آلة اللهو) على الاطلاق (كالمزمار) والطنبور (وغيره والاحسن) فى التعبير (العزف) بدون الميم (والسكون) اى سكون الزاء (واحد المعازف) مطلق (آلات اللهو) فوجه الاحسنية ضمان كلها بالاهلاك (والصنع) بالصاد المهملة ثم النون ثم الجيم جمعه صنجات فى القاموس شىء يتخذ من صفر يضرب احدهما بالآخر او آلة باوتار يضرب بهامعرب انتهى (غ) ٥ اى بلاميم (واحد المعازف) اى جمعه المعازف على خلاف قياس (حسن)

او بغيره فتصير خلا فلو اهلك خمر ذمى ضمن وتماه فى النهاية وفيه اشعار بانه اثم به وهذا اذا اتخذها للتخليل فلو اتخذها للشرب او البيع لم يأنم كما فى الجواهر (وخنزيره) كذلك فلو اهلك مسلم او ذمى خنزير ذمى ضمن (ومنافع الغصب لا تضمن) ان اهلكها لحدوثها فى يده فلو غصب عبدا خبازا او دابة واستعمل اياما ثم رده على مالكه لا يضمن وفيه اشعار بانه لو غصب منافعه بدون الاهلاك لا يضمن بالطريق الاولى كما اذا غصب ذلك العبد اياما بلا استعمال ثم رد كما فى الكرماني ويستثنى منه منافع غصب الوقف فانها تضمن وعليه الفتوى كما فى العمادى وسهى من ظن الاجارة غصبا واعترض على ما ذكره من الاصل اعتراضا فعليا بما فى السراجية انه لو سكن دارا معدة للاستغلال وجب اجر المثل وعليه الفتوى (بخلاف) غصب (السكر) بفتحيتين فى من ماء الرطب اذا اشد (والمنصف) اسم مفعول من التنصيف ما ذهب نصفه بالطبخ من ماء العنب فانه يضمن قيمتهما ان اهلكهما وقالا لم يضمن وفيه اشعار بانه لم يضمن ان اهلك الباذى ما ذهب قليله بالطبخ منه وعن ابي حنيفة رحمه الله فيه روايتان كما فى الهداية (والمعزف) اى معزف مسلم او ذمى بالكسر وسكون العين المهملة وفتح الزاء والفاء نوع من الطنابير يتخذها اهل اليمن كما فى المغرب فمن الظن انه آلة اللهو كالمزمار وغيره والاحسن العزف بفتح العين والسكون واحد المعازف آلات اللهو كالبربط والطنبور والصنع والعود والمزمار والطبل والدف ونحوها (فتجب) عنده

(قيمته للهِ) أى قيمة المعزوف من حيث أنه خشب منحوت منتفع به
 فى الجملة لا من حيث أنه آلة للتلهى وقالالم. يضمن وهذا اختلاى فيما
 اذا فعل بلا امر الامام والا فلا يضمن بلا خلاف وقيل هذا الخلاى فى
 طبل ودف للهو وأما فيما للعرس فيضمن بلا خلاف كما فى الهداية وغيره
 وعلى هذا الخلاى النرد والشطرنج ويفتى بقولهما لكثرة فساد الزمان كما
 فى الحقائق والمحيط وغيرهما وفى الزاهدى أنه لم يضمن فى قولهم بكسر
 دنان الحمر وخوابيه وعود المغنى وفى الصغرى ان الاختلاى فى الضمان
 دون اباحة اتلاف المعازف (ومن حل قيد عبد) ولو عاقلا فذهب او
 رباط سفينة ففرقت (او فتح قفص طائر) او باب اصطبل دابة فذهب
 (لا يضمن) عندهما خلافا لمحمد رحمه الله وعنه لو طار او ذهبت على
 الفور ضمن والا فلا وقال السرخسى لو كان العبد عاقلا لم يضمن
 بالاتفاق وفى الكشف لو امر عبدا بالاباق ضمن (ومن سعى) ونم الى
 سلطان ولو غير جائز فيضمن الساعى مطلقا وعليه الفتوى كما فى الجواهر
 والسعاية تختص بالنسيئة كما فى المفردات (بغير حق) فلو كان يؤذيه
 ولم يمكنه دفعه الا بذلك لم يضمن كالمضروب اذا اشتكى الى سلطان فاخذ منه
 مالا لذلك وكذا اذا كان يفسد ولا يمتنع بالامر بالمعروف كما فى المحيط
 (او قال) ولو صادقا (مع حاكم) أى رجل مصاحب لطالم (بغرم)
 الناس جزافا لاحالة فلو كان قد لا يغرم جزافا لم يضمن كما فى المحيط (أنه)
 أى فلانا (وجد) او جمع (مالا فغرمه) السلطان او الحاكم لا يضمن
 عندهما (يضمن) عند محمد لأنه غير مضطر فيه وهو المدار كما فى القاعدى وعليه

الفتوى

مصاحب (ومقارن) (حاكم) (ظالم) (يغرم) من التفعيل (جزافا) أى بلا تحقيق وتفنيش (وجد) كنزا اولفظه (اوجمع
 مالا) أى هو غنى له مال كثير (فغرمه) الخ (ويضمن) الواو من الشرح ومدخوله من المتن ادخله للعطف على قوله لم
 يضمن من الشرح (لأنه) أى هذا القائل (غير مضطر فيه) أى القول يعنى لا ضرورة ولا سلب اختيار له فيه (هو)
 أى الاضطرار وجودا وعدما (المدار) فى لزوم الضمان وعدمه (وعليه) أى على ما عند محمد من الضمان وعدمه (غ)
 قوله رجل فاعل قال وقوله أنه أى فلانا وجد الخ مقول قال (حسن)

٢ (واما فيما للعرس) وهو الذى لاصحات
 عليه ولا جلاجل على ما فى المحيط
 ٣ (لكثرة فساد الزمان) فلو لزم الضمان
 كما هو قوله لم يحتسبهم خوفا من الضمان
 فيكثر فسادهم (دنان الحمر) جمع الدن
 بالفتح والتشديد خم كالجلب (وخوابيه)
 جمع الحامية (وعود المغنى) بالغين المعجمة
 والنون المشددة (دون) اصل (اباحة اتلاف)
 الخ بحيث لا اثم عليه ديانة

٤ (اوربط) أى قيد سفينة (وعنه) أى عن محمد
 رواية اخرى وهى (لو طار) الطائر غواص
 ٥ وسئل خير الدين بهانصه نظاما من البسيط *
 يا ايها العالم المرضى سيرته * ماذا الجواب
 عن الساعى الشقى الجالح * يسعى بشخص لذى
 ظلم ليهلكه * فيأخذ المال قسرا منه بالربح *
 فاجاب من بعره * افنى بتضمينه حذ اى
 مذهبا * لما رأوا وجهه اضوا من الوضع *
 لانه مثل من القى بصاحبه * عبد اليهلكه فى
 اسوء البرح * كما يشاهد فى الاقطار اجمعها
 * وفيه من ابلغ الاضرار والترح * قد قاله
 العبد خبير الدين معترفا * بالذنب لكن
 حبي الختم بالفرح * اه الجالح بكسر اللام لا
 يفتحها ولعله بمعنى المجالح قال فى القاموس
 المجالحة المكالفة والمجاهرة بالامر والمكاشفة
 بالعداوة والمكابرة واما الجالح المحرك فهو
 انحسار الشعر من جانبى الرأس (والربح
 بالتحرريك الخيل والابل تجلب للبيع اه
 وارنكب فيه التجريد عن بعض المعنى واراد
 مطلق الخيل والابل والباء للاستعانة وفى
 القاموس ايضا الوضع بالتحرريك بيان
 الصبح والقمر (والبرح الشدة والشر) والترح
 الهم والهبوط (طحطاوى)

٦ (بغير حق) أى جرم كعدم ضمان (المضروب
 اذا اشتكى) المضروب (فاخذ) السلطان
 (منه) أى من الضارب (مالا لذلك) أى
 لضربه وظلمه (مع حاكم) قال (رجل

٢ الساعى يقال له المثلث قال كعب الاحبار لعمر رضى الله عنه انبئنى ما المثلث فقال شر الناس الثلث يعنى الساعى باخيه الى سلطان يهلك ثلثة نفسه واخاه وامامه بالسعى اليه (لطيفه) سعى واش الى خليفة بان فلانا مات عن ولد صغير ومال فقال الخليفة الولد انبئه الله تعالى والمال اكثره الله تعالى والساعى دمره الله تعالى فقال المسلمون الخليفة يرحمه الله تعالى (طحاوى) ٣ (من تركته) اى الساعى (ولو كان) اى الساعى (عبدا لم يطالب) العبد (به) اى الضمان (الى اعوان) له (فالمظلمة على كل من الثلثة) اى العامل الكاتب والسلطان واعوانه عم (انه) اى السلطان (لو امر انسانا) الخ (وقد تقرر) اى فى آخر كتاب الوديعه وفى اكثر النسخ (وقد تكرر) اى مرة هناك واخرى هنا (ما) اى الحسن الذى (فى الختم على الضمان) صلة الختم على التسميتين حيث اسلف فيه ان الضمان يدل على الفراغ فى الجملة عما تقدم فيصالح ان يكون من قبيل حسن الختم (فهو) اى الضمان (الكافى) لرعاية حسن الاختتام الوافى

ه اى لرعاية حسن الاختتام (حسن) * كتاب فى شرح رموز كتاب الرهن الخ فان فيه اى الغصب (استيفاء) اى استيفاء الغصب منه حقه من الغاصب (فى الحال) اى بلا تأخير بالتراضى او بالتقاضى (بخلاف الرهن) فان المرتهن يستوفى حقه من الرهن ببيعه او من الراهن بفكه بعد انتظار مدة فناسب التأخير ليوافق الوضع المعنى (وضع) عند المرتهن (وثيقة) اى ما يعتمد به

٦ (وفيه) اى فى عموم المحبوس من التعميمات المذكورة (اشارة الى ان الحبس الدائم غير مشروط) لعدم تصويره فى ذى الروح كالحىوان (ولذا) اى لكونه غير مشروط (لواعاره) اى الرهن المرتهن (من) نفس (الراهن او غيره باذنه) اى الراهن (او غصب منه) اى من المرتهن (الراهن لم يبطل) الرهن (و) فى لفظ الحبس اشارة (الى انه يجوز) ويتصور (الرهن بطريق التعاطى) ايضا (فيشكل ما بعده) اى قوله فيما بعد وينعقد باليجاب وقبول (الا ان يعمم) الايجاب والقبول عن المحقق والحكمى وفعل التعاطى فى حكم الايجاب والقبول (بالدفع اليه) اى الى المرتهن (فليس) اى اذا تبادر الحبس على وجه الشرعى ليس يجب (عليه) اى المصنف (ذكر الاذن) ليقيد الرضاء ٧ (كما ظن) من البر جندى حيث قال ولا بد من قيد آخر وهو قولنا باذن المالك اى يكون ذلك الحبس باذن المالك فانه لو لم يكن باذنه لا يصير رهنا ولعله تركه لانه يفهم ذلك من قوله وينعقد باليجاب وقبول هذا لكن ذكر الامام النسفى فى الفتاوى اذ ارفع رب الدين عمارة المديون من رأسه وقال اقض دينى حتى اردها عليك وذهب بهائم هلكتك فى يده يهلك هلاك الرهن قال صاحب الخلاصة هذا انما يستقيم اذا امكنه استردادها فلم يسترداها (ما اذا عجز وعجزه تركها فهذا امشك انتهى) (ويدخل فيه) اى التعريف (رهن ذمى) الخ

الفتوى لكثرة الفساد كما فى الخلاصة وغيرها فلو مات الساعى اخذه المظلوم قدر الخسران من تركته وهو الصحيح ولو كان عبدا لم يطالب به الا عند العتق ولو كتب عامل اسامى اهل بلد بامر سلطان ودفع الى اعوان فاختلوا منهم دراهم فالمظلمة على كل من الثلاثة فى الدنيا والاخرة وذكر الصدر الشهيد انه لو امر انسانا باخذه مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح وهكذا فى موضع يكون الامر فيه غير صحيح الكل فى الجواهر وقد تكرر ما فى الختم على الضمان فهو الكافى

كتاب الرهن

او رد بعد الغصب لان فيه استيفاء فى الحال بخلاف الرهن (هو) اسم ما وضع وثيقة للدين كما فى المفردات ومصدر رهنه الشئ وقد قالوا ارهنه اى جعله رهنا وارتهن منه اى اخذه كما فى القاموس فالراهن المالك والمرتهن اخذ الرهن لكن فى اكثر الكتب انه لغة الحبس وشرعا (حبس مال متقوم) حيوانا كان او جمادا عروضا او عقارا مذروعا او معدودا مكبلا او موزونا وفيه اشارة الى ان الحبس الدائم غير مشروط ولذا لو اعاره من الراهن او غيره باذنه او غصب من الراهن لم يبطل والى انه يجوز الرهن بطريق التعاطى كما فى الكرماني فيشكل ما بعده الا ان يعمم والتبادر ان يكون الحبس على وجه الشرع فلو اكره المالك بالدفع اليه لم يكن رهنا كما فى الكبرى فليس عليه ذكر الاذن كما ظن ويدخل فيه رهن ذمى خمر

اى اذا تبادر الحبس على وجه الشرعى ليس يجب (عليه) اى المصنف (ذكر الاذن) ليقيد الرضاء ٧ (كما ظن) من البر جندى حيث قال ولا بد من قيد آخر وهو قولنا باذن المالك اى يكون ذلك الحبس باذن المالك فانه لو لم يكن باذنه لا يصير رهنا ولعله تركه لانه يفهم ذلك من قوله وينعقد باليجاب وقبول هذا لكن ذكر الامام النسفى فى الفتاوى اذ ارفع رب الدين عمارة المديون من رأسه وقال اقض دينى حتى اردها عليك وذهب بهائم هلكتك فى يده يهلك هلاك الرهن قال صاحب الخلاصة هذا انما يستقيم اذا امكنه استردادها فلم يسترداها (ما اذا عجز وعجزه تركها فهذا امشك انتهى) (ويدخل فيه) اى التعريف (رهن ذمى) الخ

- (واحترز به) أى بالتفسير المذكور فالفعل مجهول فتأمل (لكنه لا يتناول ما كان أقل من الدين) لانه لا يمكن ح اخذ الدين منه ٢ قال المصنف (كالدین) فى البرجندی فانه يمكن اخذه من المرهون ببيعه بخلاف العين فان الصورة مطلوبة فيها فلا يمكن تحصيل صورتها من شىء آخر وانما قال كالدین لان الرهن بالعين المضمونة بالمثل او القيمة ايضا يجوز كالمغصوب والمهر انتهى والى هذا اشار الشارح المحقق بقوله (وفى الكافى) أى كافى المثل (اشارة الخ او غيرها) أى المضمونة بغير نفسها عطف على اما بنفسها (بالثمن) أى المسمى (فمن الظن) من ابي المكارم تفريع على اشارة كافى المثل (ان المناسب ترك الكافى) بأن يقول هو الدين (وان كان كلامه) أى المصنف (فى الشرح ماؤلا اليه) أى الى ان المناسب ترك الكافى عبارة ابي المكارم هكذا (وقد ظهر مما سبق) وهو قوله وانما صح الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها وهو المغصوب ونحوه مما سيجى ان شاء الله لان الموجب الاصلى فيها هو القيمة ورد العين مخلص على ما عليه الجمهور وهى دين ولذا يصح الكفالة بها والابراء عن الضمان حال قيام العين مع ان الكفالة بالعين والابراء عنها لا تصح ومنهم من قال ان الموجب الاصلى فيها رد العين ورد القيمة مخلص فالوجه ح ان وجوب القيمة عند هلاك العين فى الغصب مثلا بالقبض السابق ولذا يعتبر قيمة يوم القبض فالرهن انما هو بالدين لو جود سبب وجوب وهو القبض السابق الى هذا اشير فى الكافى والهداية (ان المناسب ترك التشبيه فى قوله كالدین) انتهى بان يقول هو الدين كما هو المناسب فى التعليل الاول بقوله وهى دين وفى التعليل الثانى بقوله فالرهن انما هو بالدين لوجود الخ اعلم ان لما ادعاه ابو المكارم من المناسب بعد محافظة تعليله الاول وملاحظة توجيهه فى تعليله الثانى وجهها وجيبها حتى يندفع بهما ما كتبه الشارح المحقق من الامثلة بحيث لا يضره فتأمل فى قوله نعم فانه بيان لمنشأ غلط الظان على زعمه (ترك) بيان (الحكم) موكولا (الى) فهمه بذلك (التعريف) لان حق المقام بيان الهوية (وهو) أى تعريف الرهن (عقد وثيقة) بالتركب الاضافى (لاجل طرف) أى جانب (الاستيفاء) فان للدين طرفين طرف وجوب وطرف استيفاء

(١٧٩) كتاب الرهن

عند ذمى (يحق) أى بسبب حق مالى ولو مجهولا واحترز به عن نحو القصاص والمحد واليمين (يمكن اخذه منه) أى استيفاء هذا الحق من ذلك المال واحترز به عما يفسد كالجهد وعن نحو الامانة والمدير وام الولد والمكاتب لكنه لا يتناول ما كان أقل من الدين (كالدین) أى مثل ما وجب فى الزمة ولو حكما من نحو بدل الاجارة والكتابة والجناية وفى الكافى اشارة الى انه جاز بالعين المضمونة اما بنفسها مما يجب المثل او القيمة كالمغصوب والمقبوض على سوم الشراء والمقبوض بحكم البيع الفاسد وبديل الخاف فى يدها والمهر فى يده او غيرها كالبيع قبل القبض فانه مضمون بالثمن كما فى الكرمانى وسيأتى فمن الظن ان المناسب ترك الكافى وان كان كلامه فى الشرح ماؤلا اليه نعم المناسب ترك الحكم الى التعريف وهو عقد وثيقة لطرف الاستيفاء (ويعقد) الرهن (بانجاب) كرهنتك بما لك على من الدين اوخذ هذا الشىء رهنا به (وقبول) كارهنته سواء صدر من مسلم او كافر او عبد او صبي او اصيل او وكيل فالقبول ركن كالانجاب واليه مال اكثر المشايخ فانه كالبيع ولذا لم يحنث من حلف انه لا يرهن بدون القبول وذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الانجاب علة لانه عقد تبرع ولذا لم يلزم الا بالتسليم ويحنث من حلف به بلا قبول كما فى الكرمانى ومن الظن انه غير تام لكون

الهيئة

وهو يختص بالمال لان الحاجة ماسة الى الوثيقة من جانبى الراهن والمرتهن فان المستدين قل ما يجد من يدينه بلارهن والمدين انما يأمن من التوى بالرهن (فانه) أى الرهن (كالبيع) الخ (بدون القبول) أى من المرتهن (الى انه) أى القبول (لانه) أى الرهن (ويحنث من حلف به) أى بان لا يرهن (بلا قبول) المرتهن على عكس ميل اكثر المشايخ كما مر

٣ (ومن الظن) من ابي المكارم (انه) أى تعليل البعض بانه عقد تبرع (غير تام لكون —

(القبول فيه) اى فى عقد الهبة (ركن) بالنص عبارة ابي المكارم وقال بعض ان القبول شرط لان الرهن تبرع فيتم بالتبرع كالهبة والصدقة وفيه تأمل لان الهبة تبرع وقد سبق من الكافي وغيره ان القبول فيها ركن فلا يتم الدليل ولا يستقيم التمثيل انتهى اى التنظير بالهبة وعلى الشارح المحقق كونه ظنا بقوله (لانه) اى الهبة ايضا (على هذا الخلاف) اى بين اكثر المشايخ وبعضهم فى قبول الرهن (كما مر) فى باب الهبة فيتم الدليل ويستقيم التمثيل (ان سلم المرهون) بالرفع فمجهول او بالنصب فمعلوم اى ان سلم الراهن المرهون (قبله) اى القبض او التسليم (انه) اى القبض ٢ (وفيه) اى فى قوله ويلزم ان سلم (اشعار) من حيث انه يفيد ان التسليم شرط للزوم (بان التخلية) بين الرهن والمرهون (تكفى) للجواز (من الحوز الجمع) والضم (كالشجر) متفرقا (على الشجر) لا يجوز رهنه (او مقسوما) لان فى القسمة جمع الانصاء وضما الى صوابها (او غير متصل) عطف على غير مشاع وهذا التفسير ما ذكره المصنف فى الشرح وايدى الشارح المحقق بالحوالة على الكرماني وقال (ولا يضره) اى على المصنف لزوم (الاستدراك) اى استدراك قوله محورا بقوله متميزا بناء (على تفسير غيره) اى غير المصنف كصاحب النهاية والاختيار المتميز بالغير المشاع لان المصنف لم يفسر التميز بعدم المشاع بل بعدم الاتصال اتصال الحلقة ولا استدراك على تفسيره (وفيه) اى فى قيد متميزا (رمز) ولو بتفسير الكرماني (الى انه) الخ كما لم يصح (لو اتصل جدارا) مفعول اتصل (منها) اى من الدار (متصل) فاعل اتصل (بجدار) آخر (مشارك) وفى اكثر النسخ (كما لو اتصل جدار منها) الخ بالرفع وليس بشيء والا يلزم استدراك قوله (متصل) الخ (الا اذا استثنى الجدار) اى المشترك فى الاول والجدار المتصل فى الثانى (بهذه الصفات) اى الحوز والتفريغ والتميز ٣ (الا باخذ) اى المنقول (بالبراجم) جمع البرجم بند انكشت (واجب الاعدام) بالفسخ (ولو رهننا فاسدا) اى ولو ارتهن بعقد رهن

الهبة تبرعا والقبول فيه ركن لانه على هذا الخلاف كما مر (ويلزم) الرهن (ان سلم) المرهون فالقبض شرط للزوم فللراهن ان يرجع قبله واليه مال شيخ الاسلام وفى الاصل انه شرط الجواز وهو الاصح كما فى الذخيرة وفيه اشعار بان التخلية تكفى كما صرح به وفى الجواهر اذا تصادقا على القبض يكفى حال كون المرهون (محورا) اسم مفعول من الحوز الجمع اى مجموعا غير متفرق كالشجر على الشجر كما فى الزايدى او معلوما يمكن حيازته فان كونه مجهولا يحل بقبضه كما فى الاختيار او مقسوما فانه لم يصح مشاعا كما فى الكرماني (مفرغا) غير مشغول بمحق الغير كالارض والتخليل المشغول بالزرع والثمر (متميزا) غير مشاع كما فى النهاية والاختيار وغيرهما او غير متصل اتصال خالقة كاتصال الثمر بالشجر كما فى الكرماني ولا يضره الاستدراك على تفسير غيره وفيه رمز الى انه لو رهن دارا فيها جدار مشترك لم يصح كما لو اتصل جدارا منها متصل بجدار مشترك الا اذا استثنى الجدار وقال نجم الاثمة ان الحائط لو اشترك صح الرهن فى العرصة والسقف والجدار كما فى الزايدى والى ان اتصاف المرهون بهذه الصفات ليس يلزم عند العقد بل عند القبض فلو اتصل او اشغل بغيره كان فاسدا لا باطلا وكذا لو كان شاعا وعند بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخى فلو ارتفع الفساد عند القبض صار صحيحا لازما كما فى الكرماني (والتخلية) رفع الموانع والتمكين من القبض (تسليم) فى ظاهر الرواية وهو الاصح كما فى الهداية وغيره وعن ابي يوسف رحمه الله ان التسليم لا يثبت فى المنقول الا باخذه بالبراجم كما فى الكرماني (كما فى البيع) الصحيح دون الفاسد فانه واجب الاعدام فلا يكفى فيه التخلية (وضمن) المرتهن ولو رهننا فاسدا مرهونا هالكا فى يده ولو فسخ

— العقد (الخ) امانة فلا يضمن بلاتعد (عند القبض) ظرف القيمة (اى يدين او قيمة) تفسير لقوله باقل الخ فالمعنى (اى) ضمن (يدين او قيمة اقل) فقدر لاقل موصوفا هو احد المعطوفين باو وجعله صفة له وقوله (من قيمته) اى الرهن (ومن الدين) ما هو فى المتن بعينه فما فى النسخ من كلمة او فتصحيح من النسخ وقد قال الشارح المحقق فى باب طلاق المريض ان كون الواو بمعنى او شاذ كما فى الامالى انتهى فلا وجه لان يكون ههنا مشيرا الى كون الواو بمعنى او فتعين التصحيح (١٧٨) ﴿ كتاب الرهن ﴾

العقد وعند الكرخى المقبوض بالرهن الفاسد امانة كالمقبوض بالباطل والاول اصح كما فى الذخيرة (باقل من قيمته) اى قيمة الرهن عند القبض كما فى الاختيار (ومن الدين) اى يدين او قيمة اقل من قيمته او من الدين مرتبا فكلمة من تفضيلية والمفضل الدين والا والقيمة ثانيا والمفضل عليه بالعكس ومن الظن ان الاظهر بالاقل كما فى بعض النسخ وكذا ما فى الكرماني ان الصحيح الاقل لان من تبعية المعرفة لا تتناول النكرة الا ترى ان نحو افضل منهما اقتضى ثالثا بخلاف الافضل منهما فان الافضل صاح ان يكون بعضا منهما لان المعرفة تتناول المعرفة فانه قاعدة فقهية لم تشتهر عن النجاة وتمة الكلام فى طلاق المريض ولا يخفى انه مشعر بحكم المساواة ولذا فرع فقال (فلو هلك) كل الرهن فى يده (وهما) اى القيمة والدين (سواء) اى متساويان فى المقدار (سقط دينه) رأسا للاستيفاء (وان كانت قيمته) اى الرهن (اكثر) من الدين سقط فلم يرجع الى الراهن بشيء (فالفضل امانة) اى ما كان زائدا على الدين من الرهن فى يده كان امانة فلم يضمن بهلاكه (وفى) قيمته له (اقل) من الدين (سقط من دينه بقدره) اى ذلك الاقل (ورجع) الرهن على الراهن (بالفضل) من دينه وفيه اشعار بانه لو هلك بعض الرهن قسم الدين على الهالك والوجود فلورهن دارا قيمتها الى بالفى فخرت فى يده قسم الا الى على قيمة البناء والعروة يوم القبض فما اصاب البناء سقط

وما

من مرجع الضمير المثنى (لان المعرفة) وهى الضمير المثنى لان الضمير من المعارف (تتناول المعرفة) وهى الافضل باللام (فانه قاعدة فقهية) اما من كلام الكرماني علته لعلية قوله لان من تبعية الخ واما من كلام الشارح المحقق نعليل كون كلام الكرماني من الظن بالوجه المذكور بمعنى ان تلك القاعدة لا اعتبار لها عند النجاة بدلالة عدم الشهرة عنهم (ولا يخفى انه) اى الضمان فى صورة الاقلية (مشعر بحكم المساواة ولذا فرع) اى اتى بتفريعه (فقال) الخ (فالفضل) الاولى والفضل يجعل فاء فلم يرجع الخ من المتن وايراد الواو هنا عطفا عليه (غ) هـ (وفيه) اى فى سقوط الدين بقدر الاقل -

(مرتبا) اى حال كون الاقلية منهما على ترتيب الموصوف المقدر فالقيمة بالنظر الى الدين والدين بالنظر الى القيمة كما قال (والمفضل الدين اولا) اى فى المفضل عليه الاول وهو القيمة (والقيمة ثانيا) اى فى المفضل عليه الثانى وهو الدين (والمفضل عليه بالعكس) اى بعكس المفضل اى القيمة فى الدين والدين فى القيمة (ومن الظن) من ابي المكارم (ان الاظهر بالاقل) اى تعريف افعال التفضيل باللام وجه المظنون واظهرته هو تعين كلمة من للبيان المفيد للمقصود هنا وعدم احتمال التفضيلية لو عرف لان المعنى هنا وضمن بالاقل الذى هو من هذين المذكورين ايها كان ولا ثالث هنا اقل منهما يضمن به فردة الشارح المحقق بان هذا المقصود حاصل على التفضيلية من النكرة بالوجه الذى قدر وحرر الشارح المحقق من غير حاجة الى تعريف افعال التفضيل ليجمل كلمة من على البيان ٣ وكذا اى من الظن (ما فى الكرماني) من (ان الصحيح الاقل) اى تعريف افعال التفضيل باللام (لان) كلمة (من) فى قوله من قيمته الخ (تبعية المعرفة) اى قوله من قيمته ومن الدين (لا تتناول النكرة) اى افعال التفضيل النكرة فيكون مصداقه هنا غير القيمة والدين المعرفتين وانما تتناول المعرفة المعرفة كما يأتى ثم اوضح هذه القاعدة بالمثال فقال تنويرا لها (الا ترى ان نحو) فلان (افضل منهما) اى الاثنين المعهودين لان الضمير من المعارف (اقتضى ثالثا) غير داخل فى مرجع الضمير المثنى (بخلاف) قولهم (هو الافضل منهما) اى بتعريف افعال التفضيل (فان الافضل) المعروف (صاح) ان يكون بعضا (اى واحدا) منهما (اى

والرجوع بالفضل (اشعار) لان حاصله هو تقسيم الدين على قدره وعلى الفضل (بانه لو هلك) الخ ٢ (وفيه) اى فى كون حفظ الرهن كحفظ الوديعة (كالقراءة) فى الكتب المرهونة (والبيع) فيما يصلح له ٣ (واللبس) فى الاتوب المرهونة وهكذا فى البواقي

٤ (فلا يضمن ما زاد) كما فى الغصب (بل عليه) اى المرتهن (قيمه اى قيمة ما زاد (و) عليه (المثل) اى مثل ما زاد (بلا اذن له) اى للمرتهن (واما بالاذن فلا يكره كما فى النية فلو اراد اى المرتهن (استمرار الاذن قال) اى الراهن (كلما نهى) مجهول اى المرتهن منى (من الانتفاع كان) اى المرتهن (مأذونا) منى (به) اى بالانتفاع ٥ (وهذا) اى عدم جواز هذه التصرفات الاربعة من المرتهن (نصريح بما علم ضمنا) من قوله وان تعدى ضمن كله الخ (لان الكل) من هذه التصرفات (تعد) الخ (وكذا) يصح الايداع (وفيه) اى فى صحة الايداع (اختلاف) ولذا غير الاسلوب بكذا

٦ (وقد نظم) المصنف فى البيت الفارسية الرباعية (انكل) اى كل هذه الاحكام الثلاثة (فقال) (موجر) مفعول مقدم لقوله مبداء ردور (ارهن) اى من الارهان (فقط) اى لا من الثلاثة الاخيرة فالمعنى بعد الموجر من الارهان فقط (رهن ومودع) اى المال المرهون والمودع (قابل اين چار) اى التصرفات الاربعة المذكورة فى متنه المختصر او متن جده وليس الاشارة الى سابق بيته لان الوديعة لم يذكر فيه (بشنواز صد الشريعة اين سخن) ظاهره حواله اليه كقولهم كما قال فلان فيومى ان المصراع من غير المصنف او من تلاميذه لكنه اسند واحال اليه وفى بعض النسخ نسبت ككس را انديرين معنى سخن

٧ (عقدا) تميز اى لا يبطل عقد الرهن (لوفعل) اى المرتهن (واحد) الخ (لانه)

اى كل واحد منها (تعد ولا ينافيه) الظاهر ولا ينافى التعدى (عقد الرهن بالهلاك ح) اى حين فعل واحد منها (وفيه) اى فى عدم بطلان عقد الرهن بالتعدى (اشعار بانه لو عاد) من التعدى (الى الوفاق عاد رهنا) كما كان (ويبرأ) ايضا (عن الضمان) واما بدون العود الى الوفاق فهو غصب —

وما اصاب العرصه بقى وتماه فى العمادى (ويحفظ) الرهن وجوبا على المرتهن (كالوديعة) فيحفظ بنفسه وبيعض عياله كالوالد والزوجة والولد والعبد والاجير كما مر وفيه اشعار بان المرتهن يؤخذ بما يؤخذ به المودع ولذا قال (وان تعدى) المرتهن فى الرهن كالقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى والاستخدام بلا اذن والفسر (ضمن) كله بكل قيمته (كالغصب) اى مثل ضمان الغصب لا الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمته يوم القبض فى القيمة والمثل فى المثل الا اذا انقطع فقيمه يوم الخصومة وفيه اشارة الى انه يحرم الانتفاع من الرهن بلا اذن له واما بالاذن فيكره كما فى المضمرات وغيره ولا يكره كما فى النية فلو اراد استمرار الاذن قال كلما نهى عن الانتفاع كان مأذونا به فى مدة الرهن كما فى الخزانة (ولا يصح) من المرتهن والمودع (فيهما) اى الرهن والوديعة (رهن واجارة واعارة) ولو عند عياله (وايداع) عند اجنبى وهذا نصريح بما علم ضمنا فان الكل تعدى كما لا يخفى (و) لا يصح (فى الموجر) بالفتح (الاول) اى الرهن فتصح فيه الاجارة والاعارة وكذا الايداع وفيه اختلاف عند اصحابنا وتماه فى العمادى (و) لا يصح (فى المعار الاولان) اى الرهن والاجارة فتصح الاخران وقد نظم الكل فقال (نظم) موجر رهن فقط مبداء ردور * عارىت راموجرو مرهون مكن * رهن ومودع قابل اين چار نيست * بشنو از صدر الشريعة اين سخن (ولا يبطل الرهن) عقدا (لوفعل) واحد من العقود الاربعة لانه تعد ولا ينافيه عقد الرهن (لكن يضمن) بالهلاك حينئذ (كما مر) اى مثل ضمان الغصب وفيه اشعار بانه لو عاد الى الوفاق عاد رهنا ويبرأ عن الضمان كما

في العمادى (وجعل الخاتم) بفتح التاء وكسرهما (فى الخنصر) اليمنى او اليسرى بكسر الصاد وفتحها الاصبع الصغرى (تعد) واستعمال لا حفظ وفيه اشارة الى انه لو جعل الخاتم فوق خانم له لم يضمن الا اذا كان من يتجمل بخاتميين كما فى قاضخان (و) جعله (فى اصبع اخرى) ايها او سبابة او وسطى او بنصر (حفظ) سواء كان الحافظ رجلا او امرأة وقال مشايخنا انه تعد منها فهي ضامنة وتماهه فى العمادى ولا يخفى انه لو قال وجعل الخاتم فى غير الخنصر حفظ لكان مغنيا عن سابقه (واذا طلب) المرهون (دينه) فى بلد العقد (امر) المرهون (باحضار رهنه) ان لم يكن للرهن مؤنة حمل بقرينة الآتى (الا اذا وضع) الرهن بانفاقهما (عند عدل) فحينئذ لا يؤمر به وفيه اشعار بانه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يؤمر به كما فى الذخيرة (فيسلم كل دينه) عند احضاره ليتعين الحق (ثم) يسلم (رهنه) وفيه رمز الى انه لو سلم بعض الدين لم يؤمر بتسليم بعض الرهن كما فى الهداية (وكذا ان طلب) دينه (فى غير بلد العقد) امر باحضار رهنه وقيل لا يؤمر (ان لم يكن للرهن مؤنة حمل) اى ثقلة ولا يخفى ان مؤنة ترفع مؤنة الحمل وفيه اشعار بانه اذا كان له المؤنة اجبر الراهن على قضاء الدين ولم يؤمر بالاحضار لكن ان طلب الراهن التحليف يخلف على البينات ما هلك الرهن كما فى الذخيرة (وعليه) اى على المرهون (مؤن) بضم الميم وفتح الهمزة جمع مؤنة (حفظه) اى ما يحتاج اليه فى حفظ نفس الرهن كاجرة الحافظ والبيت ومأوى الغنم فلا يلزم شيء منه لو اشترط الراهن كما فى الذخيرة (وعلى الراهن) وان لم يكن فى الرهن فضل (مؤن تبقينه) اى ما يحتاج اليه فى نفس الرهن كالطعام والشراب واللباس واجرة الظئر والراعى والعلف وسقى البستان وكرى الانهار وتلقيح النخل وجد اذا النمر وغيرها

— (بفتح التاء) فيكون بمعنى ما يختم به كالطابع لما يطبع به والعالم لما يعلم به الصانع (وكسرهما) فيكون من قبيل الاسناد الى الالة وفيه نعتان آخران خانام وخبثام ثم فص الخاتم ايضا بفتح التاء وكسرهما (اليمنى او اليسرى) قال صدر الاسلام وجب التحرز عن التخنم باليمنى لانه من شعار الروافض كذا فى كشف البزدوى

٢ (وفيه) اى فى قوله فى الخنصر (اشارة الى انه لو جعل الخاتم) الرهن (فى) خانم له (اى للمرتهن) (لم يضمن) لانه جعل الخاتم كانه فى الخاتم لا فى الخنصر او لان هذا الجعل لا يحفظ لا للزمن لان خانم نفسه كاف للزمن كما يدل عليه الاستثناء بقوله (الا اذا كان من يتجمل الخ) انه (اى جعل الخاتم فى اخرى) (تعد) بفتح التاء والعين وتنوين الدال المشددة (منها) اى من المرأة (لكان مغنيا عن سابقه) اى عن قوله وجعل الخاتم فى الخنصر تعد (بقرينة الآتى) هو قوله ان لم يكن للرهن مؤنة الخ (لا يؤمر به) اى بالاحضار

٣ (وفيه) اى فى استثناء الموضوع عند عدل (اشعار) من حيث ان المرتهن لا يقدر وحده على الاخذ من العدل للوضع بانفاقهما معا (بانه لو لم يقدر على احضاره اصلا) اى سواء له مؤنة ام لا وسواء من العدل ام لا (مع قيامه) اى سلامة الرهن فى الواقع (لم يؤمر) الخ (فيسلم) الراهن او لا (كل دينه ثم يسلمه) ثم المرتهن (رهنه) المحضر (وفيه) اى فى لفظ كل دينه (رمز) الخ

٤ (وقيل لا يؤمر) بالاحضار فى غيره (ان لم يكن) الخ (ان) لفظ (مؤنة ترفع مؤنة) لفظ (الحمل) اى هو مستدرك

٥ (يخلف) المرتهن

٦ (فضل) على الدين (مؤن تبقينه) من البقاء —

— (وعليه) أي الراهن أو الرهن (وفدأ الجنانية) أي جنابة الرهن (منقسم ذلك) أي الجعل والمداواة فالضمير أجرى مجرى اسم الإشارة فصح أفرادها (من) بعض (الرهن) بيان ما جحد المضاف أو نقول التبعض لا ينافي البيانبة (وهذا) أي الانقسام بالحصص عليهما (إذا كان الدين وقيمة الرهن سواء) اتفق جميع النسخ على هذا ويدل عليه ما قبله به بقوله فيما بعد وإما إذا كانت أكثر الخ لكن اظن أن هنا سقطا من قلم الناسخ ولو صحح بحيث ينتظم التفرع بقوله فلو رهن الخ والمقابلة الآتية لا بد أن يقال (وهذا إذا كان الدين وقيمة الرهن ضعفه سواء) الخ بأن يكون لفظ (هذا) مبتدأ (وسواء) بالرفع خبره وقوله (إذا كان) أي ثبت (الدين و) الحال أن (قيمة الرهن ضعفه) أي ضعف الدين قيد النسبة بين المبتدأ والخبر فينتظم التفرع بقوله (فلو رهن) إلى قوله (فالجعل عليهما نصفان) الخ أي ينقسم على الراهن والمرتهن أو على المضمون والأمانة على السوية على ما قال (وهذا) أي الانقسام عليهما (سواء) إذا كان الدين وقيمة الرهن ضعفه وإما إذا كانت) أي قيمة الرهن (أكثر) أي أزيد في الجملة من الدين دون أن يكون ضعفه (فعليه) أي المرتهن (بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة) فمعناه لأعلى السواء كما في الأول وملاحظ التوجيه أن لفظ ضعفه سقط من البين خبر قيمة الرهن والجملة حال وكان (١٨١) كتاب الرهن

ما يصاحبه وعليه العشر والخراج (وجعل الأبق) بالضم أي أجره رده من الفرار (ومداواة الجرح) أي معالجته وثن الدواء وأجرة الطبيب وفدأ الجنانية (منقسم) ذلك بالحصص (على المضمون) أي ما دخل في ضمان من الرهن (والأمانة) أي ما لم يدخل فيه منه وهذا إذا كان الدين وقيمة الرهن سواء فلو رهن عبدا بالف قيمته الفان فابق فرده رجل من مسيرة السفر فالجعل عليهما نصفان وعلى هذا المداواة وقال مشايخنا هذا إذا جرح عند المرتهن والأفعلى الراهن وقيل إنه على المرتهن في الحالين كما في الكرماني وإما إذا كانت أكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كما في الخزانة وأعلم أن الراهن إذا غاب فانفق المرتهن عليه شيئا بلا إذنه فهو متطوع إلا إذا جعله القاضى ديناً على الراهن فبمجرد الأمر بالاتفاق لم يرجع عليه عند أكثر المشايخ وعنه أنه لو انفق بالقضاء وهو حاضر لم يرجع وعند أبي يوسف رحمه الله يرجع

تامة وقوله سواء خبر هذا ولي ههنا مطالعة أخرى أحسن من الأول وهي أن لفظ القيمة وقع سهواً بدل لفظ الزيادة من النسخ ولو سلم أنه من المصنف فهو بمعنى الزيادة من الدين مجازاً من قبيل ذكر الكل وإرادة الجزء بقرينة المقام وقوله سواء تنازع فيه كان وهذا ممن حيث أنه خبر هذا مرفوع وقطع التنازع على مذهب الكوفي أن يقال (وهذا) أي الانقسام (إذا كان الدين وقيمة) أي زيادة (الرهن) من الدين سواء (سواء) فالأول بالنصب خبر كان والثاني بالرفع خبر هذا وهذاان التوجيهان غاية الحيلة لمن هو في صدد تصحيح هذا الكلام وهو سبحانه أعلم بحقيقة المرام (غواص البحرين)

٢ (قوله) هذا إذا كان الدين الخ الطاهر أن كلمة هذا إشارة إلى الانقسام المفهوم من قول المصنف منقسم كما وقع في بعض نسخ الشرح بعد كلمة هذا أي الانقسام لكن هذا ليس بصحيح لأن الانقسام إنما يتصور ويتحقق إذا كانت قيمة الرهن أكثر من الدين إذ يتحقق في الرهن المضمون والأمانة وإما إذا كانت مساوية للدين فلا يتحقق في الرهن الأمانة فلا يتصورح

الانقسام إلى المضمون والأمانة (وايضاً قوله فلو رهن الخ ليس بمتفرع على كون الدين وقيمة الرهن سواء) (وايضاً قوله) وإما إذا كانت أكثر من الدين الخ ليس بصحيح لأنه يقتضى أن لا يكون الانقسام موجوداً في صورة كون قيمة الرهن أكثر من الدين حيث أورده مقابل لما فيه الانقسام وحصر الانقسام إلى صورة التساوى حيث قال هذا إذا كان الدين وقيمة الرهن سواء والحال أن الانقسام لا يتصور إلا في صورة الأكثر (أقول في توجيهه على ما خطر في ذهني الفاصر أن المراد من الرهن في قوله هذا إذا كان الدين وقيمة الرهن سواء الأمانة مجازاً من قبيل ذكر الكل وإرادة الجزء فحاصل كلام الشارح أن الانقسام إنما يتحقق إذا كان الدين وقيمة الرهن أي الأمانة سواء لأن التقسيم عبارة عن تجزئة عدد بمساوية بعدة عدد آخر كما حققه صاحب الخلاصة فيصحح تفرع قوله فلو رهن الخ عليه فهو مثال وتصوير للانقسام وإما إذا كانت أكثر أي إذا كانت الأمانة أكثر من الدين فلا انقسام إذ تجزئة العدد في هذه الصورة ليست بطريق المساواة بل حصة الأمانة أكثر من حصة الدين تأمل لعل الله سبحانه يوفقك بما لم يوفقنا (لناظره) ٣ (فبمجرد الأمر) أي أمر القاضى من غير أن يحكم بكونه ديناً على ذمة الراهن (بالاتفاق لم يرجع) المرتهن (عليه) أي الراهن (وعنه) أي عن الأمام —

اى يقطع الجواب للمستفتى فيسكت وينقطع
تردده فيومى الى انقطاع الكلام ورعاية
حسن الاختتام وكذا ختم المصنف على الضمان
لانه قد مر فى ختم الوديعة الضمان يدل على
الفراغ عما تقدم فى الجملة فيصالح ان يكون
من قبيل حسن الختم انتهى ولفظ الامانة يدل
ايضا على الفراغ لانها فارغة عن الضمان

٢ فصل فى شرح رموز

(فصل لا يصح ويبطل) اى من اصله
(كما) يظهر من البطلان (فى المعطوفات
بعده) اى بعد حكم رهن المشاع (على ما)
صرح به (فى النتن) الخ (ولو) كان فيما
(لم يقسم) اى لا يحتمل القسمة (و) لورهن
(من الشريك شيوعا) مقارنا للعقد (شائعا)
حال من النصف (او طاريا) بعد العقد
(كرهنا) اى الدار كلا (ثم الفسخ)
اى فسخ عقد الرهن (فى النصف) وانما بطل
اى رهن المشاع بالشروع الطارى (لان
هذا الشروع) اى الطارى (راجع الى محل
الرهن) وهو محل النصف (فالبقاء) منه
(كالبقاء) اى كالشروع المقارن (من هذا
الاصل) اى من كاية عدم صحة رهن المشاع
(لانها) اى الهبة (الا عند العقد) اى عند الهبة
وهو وقت يسير ضرره ايضا يسير (بخلاف
الرهن فان حكمه) الخ فظهر الفرق بينهما
ففرع عليه بقوله (فمن الظن) من
ابى الكارم (انه) اى تعليل الاصل المذكور
بالشروع (منقوض بالهبة) فان الشروع فيها
مانع ابتداء لبقاء فالوجه للاتق بالمقام هو
بيان الفرق بين الرهن والهبة فتأمل انتهى
كلام الظان وقد بينه الشارح المحقق على
الوجه للاتق به ولعل قول الظان فتأمل
اشارة اليه فلان نزاع بين الشارحين بل المتأخر
يأخذ انموذج الفهم من كلام المتقدم ومع هذا
يعيبه وهذا من العجائب (ولا يكون المقابل)
بالفتح (فلو قبض مشاعا) اى عند القبض
(ضد الباطل) حيث لا يعود الى الجواز
٣ (ويستثنى) من هذا الاصل (ما) اى
صورة (كان الراهن) فيها (اثنين) الخ
(بجميع حقه) اى حق كل واحد منهما (رهنا واحدا) اى بعقدهما معا عقدا واحدا ٤ (ولو رهن كل نصيبه من العبد)
اى بعقدين كل على حدة ٥ (وفيه) اى فى قيد دونه ودونها (اشارة) الخ (باصولها) اى الزرع والتخل والثمر
لان اصول الثمر هى اصول التخل (لانه) ج (يدخل شىء من الارض فى الرهن) فلا يكون دونها (احدهما) اى الثمر
والتخل او الزرع والارض او التخل والارض (عن الآخر) اى التخل او الارض —

حاضرا وغائبا كما فى الذخيرة لكن فى قاضى بخان انه لو كان حاضرا

وابى عن الاتفاق فامر القاضى به رجع عليه وبه يفتى

فصل

(لا يصح) ويبطل كما فى المعطوفات بعده على ما فى النتن وغيره (رهن
مشاع) ولو لم يقسم ومن الشريك شيوعا مقارنا كرهن نصف الدار شائعا
او طاريا كرهنها ثم الفسخ فى النصف مثلا وانما بطل لان هذا الشروع
راجع الى محل الرهن وما يرجع الى المحل فالبقاء كالبقاء وقد قالوا
باستثناء الهبة من هذا الاصل لانها لا تحتاج الى القبض الا عند العقد
بخلاف الرهن فان حكمه دوام القبض كما فى الكرمان وغيره فمن الظن
انه منقوض بالهبة وعن ابى يوسف رحمه الله ان الطارى غير باطل
فالباطل ما لا يكون مالا ولا يكون المقابل مضمونا فلو قبض مشاعا لم يدخل فى ضمانه
وعن محمد انه دخل فى ضمانه ولو قبض مفرزا لم يكن رهنا الا بتجديد
العقد وانما لم يصرح بالبطلان لان بعضهم قالوا انه فاسد فلو قبضه مشاعا
كان مضمونا ولو قبض مفرزا عاد جائزا والغاسد ضد الباطل ويستثنى
ما كان الراهن اثنين فانه لو كان لرجل على رجلين دين على كل على حدة
فرهنا به عبدا مشتركا بينهما بجميع حقه رهنا واحدا جاز ولو رهن كل نصيبه
من العبد لم يجز كما فى الذخيرة (و) لا يصح رهن (ثمر على تخل دونه)
اى التخل (و) لا رهن (زرع ارض او تخلها دونها) اى الارض وفيه اشارة
الى انه لو رهن باصولها جاز لانه يدخل من الارض فى الرهن وذلك
معلوم معين والى انه لو فصل احدهما عن الآخر وسلم اليه مفصولا

او امر

(بجمع حقه) اى حق كل واحد منهما (رهنا واحدا) اى بعقدهما معا عقدا واحدا ٤ (ولو رهن كل نصيبه من العبد)
اى بعقدين كل على حدة ٥ (وفيه) اى فى قيد دونه ودونها (اشارة) الخ (باصولها) اى الزرع والتخل والثمر
لان اصول الثمر هى اصول التخل (لانه) ج (يدخل شىء من الارض فى الرهن) فلا يكون دونها (احدهما) اى الثمر
والتخل او الزرع والارض او التخل والارض (عن الآخر) اى التخل او الارض —

— (اوامر) الراهن (المرتهن) بالفصل والقبض (ففصل وقبض) (جاز الخ وهذا) (رواية) اى غير ظاهر الرواية (بناء الارض) دونها (ولا يصح) الرهن (بالامانات) كلمة لاهنا من المتن فغير المصنف هنا اسلوبه حيث اعاد حرف النفي وزاد بناء المقابلة دلالة على انه شروع في حكم آخر غير السابق فانه كان في بيان ما لا يصح لان يكون مرهونا في نفسه وههنا شرع في بيان انه لا يصح بمقابلة عدة اشياء منها الامانات ولذا قال (اى بمقابلة امانة منها) اى الامانات وطوى ان اللام برد الجمع الى الجنس وهو مدار الاشعار في قوله (وفيه اشعار بانه لو اخذ بدل العارية) وفي بعض النسخ لرد العارية بدل عليه قوله (او بدل الاجارة) والا لاجابة الى اعادة البديل (رهنا بها) اى بمقابلة العين المسترأة (بشئ) اى لا بالاقل من قيمة الرهن ولا بالاقل من قيمة العين بدلالة كلام مقابلة المبسوط (به) اى بمقابلة دم العمود

٢ (وفيه) اى في لفظ القصاص (اشعار بانه اذا قتل الخ) (لان القصاص انما يكون في العمود (على مال معلوم) اى ثم عاد الامر الى الدية (فاخذ الولي بالدية) اى بمقابلتها (لا يستطاع) اى لا يمكن (فيه القصاص - بالاعيان) اى بمقابلتها —

اوامر المرتهن بالفصل والقبض جاز والى انه لو رهن الارض دون التخل جاز وهذا رواية ولم يجز في ظاهر الرواية والى انه لو رهن بناء الارض لم يجز كما في الذخيرة (و) لا يصح رهن (الحروف وروعه) اى المدبروام الولد والمكاتب (ولا) يصح (بالامانات) اى بمقابلة امانة منها كالوديعة والعارية والمستأجر والشفعة ومال المضاربة والشركة والبضاعة وغيرها حتى لو اودع زيد عند عمرو وديعة واخذ زيد من عمرو رهنا لم يجز وفيه اشعار بانه لو اخذ برد العارية او بدل الاجارة رهنا جاز كما في النظم (و) لا يصح بعين مضمونة بغيرها من الثمن وغيره مثل (المبيع في يد البائع) حتى لو اشترى عينا ولم يقبض فاخذ من البائع رهنا بها كان باطلا ولذا لا يضمن البائع بشئ بهلاك الرهن وقال شيخ الاسلام انه فاسد لان المبيع والرهن مال متقوم ^{تت} والفاسد ملحق بالصحيح في الاحكام كما في الكرماني وذكر في المبسوط انه جاز الرهن فيضمن بالاقل من قيمته ومن قيمة العين وبه اخذ الفقيه ابو سعيد البردعي وابو الليث وعليه الفتوى كما في الكبرى وغيره (و) لا يصح ويبطل بمقابلة (القصاص) بالنفس او ما دونها حتى لو كان لرجل على رجل دم عمد فرهن القاتل به رهنا لم يصح وكذا اذا جرح رجل رجلا جراحة فيها قصاص فرهن الجرح به لانه لا يمكن الاستيفاء من الرهن وفيه اشعار بانه اذا قتل رجل عمدا ثم صالح الولي على مال معلوم او قتل رجل خطأ فقاضى القاضى على عاقلته بالدية فاخذ الولي بالدية رهنا جاز وكذا اذا جرح جراحة لا يستطاع فيه القصاص فقاضى القاضى للمجروح بالارش فاخذ به رهنا جاز كما في النظم (وصح بعين مضمونة) بنفسها وهى ما يضمن عند الهلاك (بالمثل) في المثل (او بالقيمة) في القيسى كالمغصوب وبذل الخلع والطلاق والكتابة وغيرها وهذا لا ينعى بل ما في المبسوط وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان

— (كما مر) في التعريف في صدر الكتاب ٢ (انما قيد به) اي بقوله كذا (وعن ابي يوسف) لو لم يعين المبلغ (عليه القيمة) الخ (انه) اي اقراض ما شاء (قول الطرفين) لم يقل به ابو يوسف (١٨٤) فصل لا يصح رهن مشاع

باطل كما في الذخيرة (و) صح (بالدين) كما مر (ولو) كان ذاك الدين (موعودا بان رهن) شيئا (ليقرضه) المرتهن (كذا) اي عشرة دراهم وانما قيد به لانه لو لم يعين المبلغ لم يكن مضمونا في الاصح من الروايتين وعن ابي يوسف رحمه الله عليه القيمة وعن محمد رحمه الله انه لم يستحسن اقل من درهم وعن الشبخين انه يقرضه ما شاء كما في النية لكن في الكبرى انه قول الطرفين (فهلكه) بغير صنعته بضم الهاء واللام اوسكونها اسم من الهلاك (في يد المرتهن عليه) اي المرتهن خبر هلكه (بها وعد) من المسمى كعشرة دراهم وهذا اذا كان المسمى مساويا للقيمة او اقل واما اذا كان اكثر من القيمة فهو ضامن لها كما في الكفاية وغيره وانما اطلق تابعا للهداية وغيره فمن الظن انه لم يلتفت اليه لانه غير متعارف لانا لانسلم ذلك ولو سلم لانسلم انه مقيد به كما لا يخفى على واقف هذا الكتاب (واعلم) انه لو سمي فقال المرتهن لا يكتفيك فابعث الى رهنا حتى ابعث الكفاية فبعث فهلك الرهن كان عليه الاقل من الرهن ومن المسمى كما في الذخيرة وغيره (و) صح الرهن (برأس مال السلم وثمان الصرف) قبل الافتراق ولم يصح عند زفر لانه استبدال ورد بان الاستبدال اخذ صورة ومعنى والاستيفاء في الرهن اخذ معنى فان العين امانة والمضمون هو المالمية (و) صح بمقابله (المسلم فيه) قبل الافتراق وبعده وعن زفر فيه روايتان (فان هلك) رهن رأس المال وثمان الصرف ومن الظن ان الضمير شامل لرهن المسلم فيه فابتلى بما ابتلى به

٣ (فهو) اي المرتهن (ضامن لها) اي للقيمة (و) (وانما اطلق) اي قال بها وعد على الاطلاق (تابعا للهداية) فيه انه ينقل الكلام اليه ويسأل منه فلا فائدة في مثله فالاسلم ما وجه به البرجندی وهو ان حكم الاكثر لما كان معلوما ما سبق اطلق ولم يصرح به انتهى واراد ما سبق قول المصنف وان كانت قيمته اكثر فالفضل امانة الخ (فمن الظن انه) اي المصنف (لم يلتفت الى هذا) اي الى صورة الاكثر لا انه اطلق وارسل الكلام (لانه) اي كون المسمى اكثر من القيمة (غير متعارف) من المقرضين انتهى كلام الظن ثم علل كون كلامه من الظن فقال (لانا لانسلم ذلك) اي كونه غير متعارف (ولو سلم) عدم التعارف (لا نسلم انه) اي كلام المصنف (مقيد به) اي بالتعارف (كما لا يخفى) اي عدم كون كلامه مقيدا به (على واقف) اي على من له وقوف على مسائل (هذا الكتاب) فان اكثرها على خلاف التعارف (لوسمي) اي الراهن (فقال المرتهن لا يكتفيك) ماسبت (فابعث) امر بغير اللام (حتى ابعث) متكلم واحد (و) (ومن الظن) من ابي المكارم (ان الضمير) الفاعل المستتر في هلك (شامل لرهن المسلم فيه) ايضا حيث قال فان هلك الرهن في تلك المسائل الثلاث انتهى اعلم ان حاصل كلام الشارح المحقق ان قول المصنف والمسلم فيه من قبيل الجملة المعترضة في البين بجوامع اشتراكه للاول في السلبية والمخالفة من زفر في رواية منه فتركه وشرع لبيان حكم مخصوص للاولين فقال (فان هلك) اي رهن رأس المال وثمان الصرف (فاندفع ظن الشمول واضمحل) ما ابتلى (الظان) بما ابتلى به (وغشيه من الجهل ما غشيه مرة في شرح قبل نقد حيث قال اي نقد المرهون به من رأس المال وثمان الصرف لا المسلم فيه كما لا يخفى واخرى بعد وهلك الخ بقوله ثم ان ما مر من تعيين الهلاك بكونه في المجلس انما يجدى في الاول والثاني دون الثالث اذ رب السلم يصير مستوفيا حقه بهلاك الرهن مطلقا سواء هلك في المجلس او بعد الافتراق فلو قدم الثالث وقال وصح بالمسلم فيه وبرأس مال السلم وثمان الصرف الى آخره قوله فان هلك الى آخره وقوله وان افتراق الى آخره متعلقين بالمسئلتين الاخيرتين لكان حسنا انتهى فعلى الاندفاع وكونه من الظن بل الاعتراضية في الحقيقة بما علل به الظان حسنية ما قاله تعريضا له بان ما علل به يدل على حسن كلام المصنف فقال فان ما بعده

فان

نقد المرهون به من رأس المال وثمان الصرف لا المسلم فيه كما لا يخفى واخرى بعد وهلك الخ بقوله ثم ان ما مر من تعيين الهلاك بكونه في المجلس انما يجدى في الاول والثاني دون الثالث اذ رب السلم يصير مستوفيا حقه بهلاك الرهن مطلقا سواء هلك في المجلس او بعد الافتراق فلو قدم الثالث وقال وصح بالمسلم فيه وبرأس مال السلم وثمان الصرف الى آخره قوله فان هلك الى آخره وقوله وان افتراق الى آخره متعلقين بالمسئلتين الاخيرتين لكان حسنا انتهى فعلى الاندفاع وكونه من الظن بل الاعتراضية في الحقيقة بما علل به الظان حسنية ما قاله تعريضا له بان ما علل به يدل على حسن كلام المصنف فقال فان ما بعده

٢ (فان ما بعده) اى ما بعد قوله فان هلك الخ من قوله فى المجلس فقد اخذ حقه وان افترقا الى اخره (ككلامه) اى المصنف (فى الشرح نادى باعلى صوت على) ان الثالث معترض فى البين والتفريع بالشرطينين المذكورين الاوليين فقط خاصة فلزم منه بديهة (بطلانه) اى بطلان الظن والابتلاء المذكورين هذا ٣ (لانه يعلم) حكمه من (حكم) مطلق (الرهن) الخ (وفيه) اى فى لزوم الرهن بقبض العدل (اشعار) الخ (لانه) اى العاقد البالغ هو (القادر على القبض) الذى به يلزم ويتم الرهن ٤ (اى) وظيفة (اخذ الرهن) الخ (وفيه) اى فى عدم وظيفة الاخذ لاحدهما بدون الآخر من العدل المعهود وهو الذى شرط منهما وضعه عنده (رمز الى انه لو لم يشترط الوضع) فى العقد (د) مع ذلك (وضع) عند عدل (جاز اخذه) اى اخذ احدهما بدون الآخر (و) فى نفي الاخذ الذى هو فعلهما دون نفي الدفع الذى هو فعل العدل (رمز الى انه لو دفع الخ لكنه) اى العدل الدافع (ضامن القيمة) اعتراض للرمز الثانى (دفعته القيمة) المضمونة بها (الى عدل آخر لانه) اى العدل الدافع (خائن) فلا توضع عنده ٥ (لانه) اى العدل (كالمترهن) الخ (اى الراهن) بيعا (مطلقا) او بيعا (عند اجل الدين) هذا هو اللق للنشر الاقوى بقوله (بالبيع مطلقا) او (البيع عند حلول اجله نشر على ترتيب اللق) الذى بيناه (فالتخصيص) اى تخصيص التوكيل بالبيع (ب) ما عند (الحلول من الظن من ابي المكارم فى اللق) (مخلاف تأجيل) اى توقيت نفس (حبس الرهن) الخ (غ)

٢ فان ما بعده ككلامه فى الشرح نادى باعلى صوت على بطلانه (فى المجلس) اى قبل الافتراق (فقد اخذ) المرهون به وفيه اشعار بان قيمة الرهن مساوية لرأس المال وثمن الصرف او اكثر فان كانت اقل لم يصح الا بقدره كما اشار اليه فقال (وان افترقا) اى المتبايعان تفرق (لابدان) (قبل نقد) اى اعطاء رأس المال وثمن الصرف (و) قبل (هلك) الرهن (بطلا) اى السلم والصرف لعدم القبض حقيقة ولا حكما فان المرتهن لم يصرف قابضا لحقه الا بالهلاك وانما لم يذكر حكم رهن المسلم فيه وهم انه مستوفى لحقه لانه يعلم من حكم الرهن بخلاف حكم اخويه (ويتم) الرهن ويلزم (بقبض عدل) غير المرتهن وفيه اشعار باشتراط كون العدل عاقلا بالغاً لانه القادر على القبض كما فى المحصر (شرط) بانفاق المتعاقدين فى العقد (وضعه) اى الرهن (عنده) اى العدل (ولا اخذ) اى اخذ الرهن (لاحدهما) اى الراهن او المرتهن (منه) اى العدل وفيه رمز الى انه لو لم يشترط الوضع فوضع جاز اخذه كما اشير اليه فى الاختيار والى انه لو دفع العدل الى احدهما لم يضمن لكنه ضامن القيمة فدفعت القيمة الى عدل آخر لانه خائن كما فى الذخيرة (وهلكه) اى الرهن (معه) اى العدل سواء كان فى يده او يد امرأته او ولده او خادمه او اجيره (هلك رهن) لانه كالمترهن (فان وكل) الراهن (العدل او غيره) من نحو المرتهن (بيعه) اى بيع الرهن مطلقا او عند انتهاء اجل الدين (صح) ذلك التوكيل بالبيع مطلقا او عند حلول اجله نشر على ترتيب اللق كما فى قاضيتان وغيره فالتخصيص بالحلول من الظن وفيه رمز الى ان تأجيل دين الرهن لم يفسد الرهن بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينافى دوام الحبس كما فى المنية والى انه لو وكل غير عاقل فباعه بعد بلوغه لم يصح وهذا عنده خلافا لهما (واعلم) ان العدل اذا لم يقبض الرهن

٢ (حتى حل) اجل (الدين)
 ٣ (وفيه) اي في عدم انزال الوكيل بعزل
 موكله وهو الراهن (رمز) الخ (و) في قوله
 فان شرط في عقد الرهن رمز (الى ان
 الراهن لم يعزله بلا رضا المرتهن) لان
 الشارط في العقد هو المرتهن فلا بد في العزل
 من رضائه (بعد) عقد (الرهن) انعزل
 بالعزل) اي عزل الراهن لانه كان لم يشترط
 في العقد وحدث بعده فلم يتأكد (كما في
 قاضي خان) يعني ان تصحيحه اقوى واقدم
 ولذا اتى بكلمة لكن (هذا الوكيل) اي المشروط
 في العقد و كانه فاجرى الضمير مجرى الاشارة
 الى العهود فصح (الاشعار بانه لو وكل بعد
 الرهن ومات) الخ (فانه) اي موته (رفع)
 مانص (الوكالة جواب الاصل) اي اصل محمد
 رحمه الله ٤ (وفي التخصيص) اي
 تخصيص العزل بموت الوكيل حيث لم يقل
 لم ينعزل بالعزل ويبقى رهنا الا بموت الخ
 حتى يكون استثناء من الحكمين فيشعر (ببقاء
 الرهن) رهنا (فاجبر) الخ (عنده) اي
 الامام (وفيه) اي في قوله غائب (رمز
 الى) الخ (بل اجبر هو) اي الراهن (فان
 اي) اي الراهن (او لم يبع عنده) اي
 الامام اشارة الى كلام القيل كما مر عن الكرمانى
 فكلية الفاصلة في موضعها كما لا يخفى (و) في
 قوله اجبر الوكيل باعتبار ان اللام عهدية
 اشارة الى الوكيل الذى وكل في العقد
 بقرينة قوله فان شرط في الرهن الخ رمز
 (الى انه لو وكل بعد الرهن) الخ (لئلا يبطل
 منه) اي المدعى (ع)

حتى حل الدين بطل الرهن كما في قاضيان (فان شرط) هذا التوكيل
 (في) عقد (الرهن لم ينعزل) الوكيل لانه من توابع العقد (بالعزل) اي
 عزل الراهن فبقى بقاء العقد وفيه رمز الى انه لم ينعزل بعزل المرتهن
 لانه لم يوكله كما في الهداية والى ان الراهن لم يعزله بلا رضا المرتهن
 وذا بلا خلاف والى انه لو وكل بعد الرهن انعزل بالعزل وهذا في ظاهر
 الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح انه لم ينعزل كما في الذخيرة لكن
 الصحيح انه انعزل كما في قاضيان (و) لم ينعزل هذا الوكيل (بموت
 احد) من الراهن او المرتهن او غيره وفيه اشعار بانه لو وكل بعد الرهن
 ومات الراهن انعزل على ما قال بعض المشايخ ولم ينعزل عند غيرهم
 كما في المضمرات (الا) بموت (الوكيل) فانه رفع الوكالة فلا يقوم وارثه
 مقامه وعن ابي يوسف رحمه الله ان وصيه يقوم مقامه وهذا خلاف جواب
 الاصل وفي التخصيص اشعار ببقاء الرهن فاجبر الراهن على البيع كما
 في الذخيرة (فان حل الاجل والراهن او وارثه) بعد موته (غائب) و ابي
 الوكيل ان يبيعه (اجبر) بالاتفاق (الوكيل على البيع) اي حبسه القاضي
 اياما حتى باعه فان ابي بعده باعه القاضي عندهم وقيل لم يبيعه عنده
 كما في الكرمانى وفيه رمز الى انه لو حضر الراهن لم يجبر الوكيل بل
 اجبر هو فان ابي باعه القاضي عندهما اولم يبع عنده والى انه لو وكل
 بعد الرهن لم يجبر الوكيل كذا ذكره الكرخى وروى عن ابي يوسف
 رحمه الله والصحيح انه يجبر كما في الذخيرة (كوكيل) للمدعى عليه
 بالتماس المدعى (بالخصومة) اي جواب الدعوى (غاب موكله واباه)
 اي ابي الوكيل الخصومة فانه يجبر الوكيل على الخصومة لئلا يبطل حقه
 (واذا باع) الرهن (العدل) الوكيل بالبيع (فالثمن رهن) وان لم يقبضه
 لقيامه مقامه بالبيع (فملكه) اي الثمن في يد العدل (كملكه) اي الرهن

٢ قوله (كما في الذخيرة) من حيث انه مواله الكلام يدل على انتهاء المرام فيومي الى رعاية حسن الاختتام ٣ (فصل وقف) الخ ٤ (دينه) اي الراهن (ومن الظن) من ابي المكارم (انه للرهن) بلا الف (او المرتهن) انتهى ثم علل كونه من الظن بقوله (فانه) اي الارجاع الاول (الاقرب) الى الرهن لعدم التسامح فيه بخلاف الاخيرين فانهما لادنى الملازمة (فيملك) اي المشتري (ويؤول الكل الى) البيع (الموقوف) على اجازة المرتهن فاذا اجاز نفذ الجائز وانقلب الفاسد صحيحا وكذا في القول بانه الباطل لانه عبارة اخرى في موضعه بمعنى الفاسد ٥ (وفيه) اي في شرطية المثنى (اشعار) الخ (بلا) اذنه اي المرتهن (من رجل ثم) قبل الاجازة باعه ثانيا (من آخر فاجاز) المرتهن (بيع) الراهن (الاخر نفذ البيع الاخر) اي الثاني (كما في الزاهدي) وفي الكافي فكل من البيعين موقوف واياهما اجاز المرتهن نفذ كذا في المكارمية ٦ (فلا سبيل) اي لا حجة لمنع (للمشتري عليه) اي هلى ضرر الراهن فيرده (واذا كان) بيع الراهن (موقوفا) الخ مرتبط بقول المتن وقف بيع الراهن (الخ) فيسلم اي بعد الفك يسلم (الراهن له) اي للمشتري (المبيع وفيه) اي في الصبر والرفع (اشعار) الخ (ع)

في يد المرتهن فيسقط من الدين بقدر الثمن وفيه اشعار بانه جاز ان يبيع الرهن بكل من المحجرين وان كان الدين حنطة كما في الذخيرة

فصل التصرف والجناية في الرهن

(وقف) على اجازة المرتهن وعن ابي يوسف رحمه الله نفذ (بيع الراهن) بلا اذن المرتهن (رهنه) كما وقف على اجازة الراهن بيع المرتهن الرهن فان اجاز جاز والا فلا وله ان يبطله ويعيينه رهنا ولو هلك في يد المشتري قبل الاجازة لم تجز الاجازة بعده وللراهن ان يضمن ايها شاء وتماه في شرح الطحاوي (ان اجاز مرتنه) البيع (اوقضى) الراهن (دينه) اي الراهن ومن الظن انه للرهن او المرتهن فانه الاقرب (نفذ) البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فيملك ملكا صحيحا وقيل ملكا فاسدا كبيع الفضولي وعن ابي حنيفة انه يحتاج الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من المبسوط ان يبيعه جائز وفي آخر باطل ويؤول الكل الى الموقوف وتماه في النهاية وفيه اشعار بانه لو باعه بلا اذنه من رجل ثم من آخر فاجاز بيع الاخر نفذ البيع الاخر كما في الزاهدي (وصار ثمنه رهنا) في ظاهر الرواية لان للبطل حكم المبدل وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يصير رهنا الا اذا شرط المرتهن عند الاجازة صيرورة الثمن رهنا والصحيح الاول كما في الذخيرة (وان لم تجز) المرتهن البيع (وفسخ لا يفسخ في) القول (الاصح) لان حقه الحبس لا غير فبقى موقوفا وينفسخ في رواية ابن سماعة كعقد الفضولي حتى لو استفكه الراهن فلا سبيل للمشتري عليه (و) اذا كان موقوفا (صبر المشتري الى فك الرهن) فيسلم له المبيع (او رفع) المشتري هذه الحادثة (الى الفاضل) يفسخ البيع وفيه اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرفا يقبل الفسخ لم يجز ذلك التصرف في حق المرتهن اصلا ولم يبطل حقه في

٢ (بعد قضاء) أى اداء (الدين) الخ (حالا) بالتشديد بدلالة التقيد بقوله (في الحال) أى الآن (سواء كان حالا) مشددا (في الأصل) أى من الاول ٣ (فلا فائدة فيه) أى فى تضمين القيمة (من خلاف جنسها) أى القيمة (نخبست) القيمة (وللتفنن لم يقل ومؤجلا وإن كان هو أنسب مجالا إذ التفنن فوق الأنسب بل هو أنسب منه هذا رد لابي المكارم (لأنه) أى الراهن. تعدى فى حق المرتهن ولا ضرورة الى تقدير يكون) مع حرف العطف والالينا فى الحالية وبمنزلة تقدير الكون فلاق لتفيه قوله (كما ظن) ٤ (فقبضها) أى القيمة (المرتهن ج) أى حين المؤجل لكن بشرط (إذا كان من جنس) الخ (فان مضارعه مكسور) أى من باب ضرب والمفعول منه بالكسر (فقيرا اولى) وزنا وتقابلا (مما فى بعض النسخ معسرا) لأنه مقابل موسر ومن بابه ٥ (من) بين (هذه الثلاثة) فمن بيانية لأن لام افعال التفضيل يغنى عن من التفضيلية وهذه الثلاثة قيمة العبد يوم الاعناق وقيمته يوم الرهن والدين فيكون الإشارة الى ما بعده فعلم أن الشارح المحقق جعل قول المصنف (من قيمته ومن الدين) بيان الثلاثة وجعل القيمة بمنزلة الاثنين من الثلاثة ولذا فسر به بقوله (أى قيمة العبد يوم الاعناق وقيمته يوم الرهن) فبحتمل أن يكون كلمة من فى من هذه الثلاثة من المتن وفى قوله من قيمته الخ من الشارح المحقق كما هو طريق امتزاج المتن بالشرح يدل على ما حملنا كلمة من فى قوله (فى الأقل من هذه الثلاثة) بالإشارة الى ما مر من القيمة يوم الاعناق والقيمة يوم الرهن والدين (وقضى) أى العبد (به) أى بما سعى (الدين) أى دين مولاه وهو الراهن (الا) أى لم يقض به (إذا كان) أى الدين (من خلاف جنسه) أى ما سعى أو الضمير ان بالعكس (نخبست) أى ما سعى عند المرتهن رهنا (ورجع) عطف على قضى (ان فضل) أى الدين

٦ (فمن التفسير الناقص) ما فسر ابو المكارم بقوله (أى ان كانت قيمته اقل من الدين سعى فيها) أى فى القيمة (وان كان الدين اقل سعى فيه) أى فى الدين وناقضته من وجوه الاول حمل كلمة من على التفضيلية مع لام افعال التفضيل وخلوه عن صورة الحبس وخلوه عن بيان رجوع المرتهن ان فضل الدين وإهمال القيمة أنها قيمة يوم الاعناق أو قيمة يوم الرهن فتأمل ٧ (ان صار) السيد (غنيا الخ) (غ)

لحبس الا بعد قضاء الدين كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار فان تصرفا لا يقبل الفسخ نفذ وبطل الرهن واليه اشار فقال (وصح) بلاذن المرتهن (اعناقه) أى الراهن موسرا او معسرا (ونديره واستيلاده رهنه فان فعلها) أى فعل الراهن هذه الأفعال الثلاثة حال كونه (غنيا ففى) أى فهو فى صورة كون (دينه حالا) أى فى الحال سواء كان حالا فى الأصل او مؤجلا ثم حل (أخذ) من الفاعل لها (الدين) ولو جبرا لأن اجله قد انقضى ولا يضمن القيمة لأنه يقع مقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان الدين من خلاف جنسها فنخبست بالدين حينئذ كما فى الكافى (و) فى دينه (المؤجل) وللتفنن لم يقل ومؤجلا اخذ منه (قيمته) أى الرهن لأنه تعدى فى حق المرتهن حال كونها (رهنا) عنده ولا ضرورة الى تقدير يكون كما ظن (الى محل الاجل) دفعا للضرر فقبضها حينئذ اذا كانت من جنس حقه والحل بكسر الحاء فان مضارعه مكسور (وان فعلها فقيرا) اولى مما وقع فى بعض النسخ معسرا (ففى) صورة (العنف) أى الاعناق (سعى فى الأقل) من هذه الثلاثة (من قيمته) أى قيمة العبد يوم الاعناق ويوم الرهن (ومن الدين) أى سعى للمرتهن العبد لتحصيل العتق عنده وتكميله عندهما فى الأقل من هذه الثلاثة وقضى به الدين سواء كان حالا او مؤجلا الا اذا كان من خلاف جنسه نخبست ورجع المرتهن على الراهن ببقية دينه ان فضل على السعاية كما فى الذخيرة وشرح الطحاوى وغيرها فمن التفسير الناقص أى ان كانت قيمته اقل من الدين سعى فيها وان كان الدين اقل سعى فيه (ورجع) العبد الساعى بما سعى (على سيك) الراهن ان صار (غنيا) ان فعلها

معسرا

٧ (ان صار) السيد (غنيا الخ) (غ)

٢ (مكانه) أى مكان العبد الرهن (أخذه) أى الدين من الراهن المتلف فى الحال (ومؤجلا) أخذ المرتهن من الراهن المتلف بالكسر (قيمه) أى المتلف بالفتح حال كون القيمة (رهنًا ولا ضرورة) أى لا احتياج هنا (إلى قيد غنيا) يعنى هو مستدرك (لاستحالة السعاية عليه) أى على الرهن لكونه هنا متلفا ٣ (ولا عياله) أى المرتهن (أثله) أى الرهن (الأجنبى) فالنفسير للمستتر والبارز إلى الرهن (وقيمه) يوم الاتلاف (خمسائة ضمن) الأجنبى (خمسائة الخ غ) (بين المدينين والدائنين المراد) هو هنا (وإنما خص) لسقوط الضمان (الأعارة) فى عنوان المسئلة (و) لكن ينبغى أن يذكر (الوديعة) بأن يقال ورهن أودعه أو أعاره مرتنه إلى آخره (أذن) مجهول (غ)

معسرا (فى اختيه) أى العتق من التدبير والاستيلاد (سعى) ذلك المدبر والمستولدة (فى كل الدين) سواء كان حالا أو مؤجلا لأن كسبه مال للمولى بخلاف العتق ولذا لا يزداد على قيمته وقيل إن كان مؤجلا سعى المدبر فى جميع القيمة وحبسها رهنًا مكانه (ولأرجوع) للمدبر والمستولدة على سببه غنيا لأنه ماله (وأثله) أى الراهن (رهنه كاعتاقه) إياه (غنيا) ففى دينه حالا أخذه ومؤجلا قيمته رهنًا إلى أجله ولا ضرورة إلى قيد غنيا لاستحالة السعاية عليه (وأجنبى) لأراهن ولا مرتهن ولا عياله (أثله) أى الأجنبى (ضمنه) أى الأجنبى (مرتنه) قيمته يوم أثله (وكان) الضمان (رهنًا معه) أى المرتهن فلو كان الدين الفاقية الرهن فأنثله أجنبى وقيمه خمسائة ضمن خمس مائة وصارت رهنًا وسقط من الدين خمسائة كانها هلكت باقية (ورهن أعاره مرتنه رهنه) (أو) أعاره (أحدهما بأذن صاحبه آخر) أجنبيا (سقط) من المرتهن (ضمانه) أى الرهن فلو هلك فى يد المستعير هلك بغير شيء ولا يسقط شيء من الدين (ولكل منهما) أى الراهن والمرتهن (أن يرده) أى الرهن المعار من الأجنبى حال كونه (رهنًا) لأن لكلهما والأصل فى ذلك أن الضمان ينعدم بيد العارية ولا يرتفع عقد الرهن (وإن مات الراهن) المستعير من المرتهن (قبل رده) أى الرهن المعار إلى المرتهن (فالمرتهن أحق) بالرهن (من) سائر (غرمائه) أى الراهن لبقاء العقد فلا يكون الرهن بينهم والغرماء جمع الغريم وهو مشترك بين المدينين والدائنين المراد وإنما خص الأعارة أذيد الأجرة والرهن يبطل عقد الرهن وينبغى أن يذكر الوديعة إذ حكمها حكم الأعارة كما فى الذخيرة (ومرتنه أذن) من قبل الراهن (بأستعمال رهنه إن هلك) أى الرهن (قبل عمله أو بعده ضمن) المرتهن (كالرهن) لبقاء يد الرهن (و) إن هلك (حال عمله) بلا تعد (لأن) يضمن لأنه يد العارية حتى لا يسقط شيء من الدين وكذلك

١ (ضمن) المرتهن (والضمان) أى ما ضمن به (رهن) عنده غ ٢ (ولو أباح سكنى الدار) المرهونة (للمرتهن فوق) أى حدث (بسكنائه) أى بسببها (خلل) فى الدار (وخرب بعضه) أى الدار (ولو أباح) الراهن (له) أى للمرتهن (أكل منال البستان) المرهون (إن لم يكن) أى أكل حاصلاته (مشروطاً) عند الرهن (بدين له) أى للمستعير (أراد) المستعير (الراهن رهنه) الخ (بجبرى) مجهول جزاءً إن أطلق غ ٣ (أو المرتهن) عطف على المستعير (بالقبض) عطف على بالتسليم بحرف واحد أى لتعدى المرتهن بالقبض (وفى) المسئلة (الأولى) وهى ضمان المستعير تمام القيمة غ ٤ (لتأخر الملك عن الرهن) علة يترتب الخ غ ٥ (لأنه) أى المستعير (ضمن بالقبض) من المعبر (بلا تسليم) إلى المرتهن (لو قبض) رجل (مال إنسان) الخ (وإن تأخر) وصل يثبت (التسليم) أى تسليم ذلك الإنسان (عن العقد بالقول) يعنى كأننا عقدنا أولاً ولم يسلم وقت العقد ثم بعد مدة سلم صاحب المال (غ)

لو قرأ المرتهن من المصحف الرهن باذن الراهن فهلك حال القراءة لم يضمن وبعد الفراغ ضمن لأنه عادرهنا وفيه إشعار بأنه لو استعمل بغبر أذنه فهلك حال الاستعمال ضمن والضمان رهن كما فى الذخيرة ولو أباح سكنى الدار للمرتهن فوقع بسكنائه خلل وخرب بعضه لم يسقط شىء من الدين لأنه صار بالأباحة عارية ولو أباح له أكل منال البستان أو لبن الشاة فلا بأس به إن لم يكن مشروطاً والاصار قرضاً فيه منفعة فيكون ربا كما فى الجوهرة (وصح استعارة شىء ليرهن) ذلك الشىء بدين له (فإن أطلق) المعير العار الذى أراد الراهن رهنه عن قيد (أو قيد) بقيد (بجبرى) المطلق أو المقيد (عليه) أى الإطلاق أو التقيد فإن أطلق فللراهن إن يرهنه بأى جنس أو قدر أو مرتهن أو مكان شاء وإن قيد بواحدة منها لم يخالفه إذ ربا يكون إذاً جنس أسهل من جنس آخر وكذا فى البوائى (فإن خالف) الراهن المستعير فى قيد (وهلك) المعار (ضمن القيمة) بنماها المستعير لتعديده بالتسليم أو المرتهن بالقبض فيجئذ يرجع المرتهن بالدين والضمان على الراهن وفى الأولى ملك الراهن المعار ويترتب عليه أحكام الرهن فى رواية ابن سماعة لتأخر الملك عن الرهن فإن سلم أولاً ثم رهن ثم ضمن صح الرهن لأنه ضمن الراهن بالتسليم فملك قبل الرهن ويترتب عليه فى ظاهر الرواية لثبوت الملك بالتعاطى قبل الرهن لأنه ضمن بالقبض بلا تسليم الا ترى أنه لو قبض مال إنسان وأعطى ببله ثبت بيع بالتعاطى وإن تأخر التسليم عن العقد بالقول كما فى الكبرى (وإن وافق) المستعير بما قيد به المعير (وهلك) وصار ذا عيب (فقدر دين أوفاه) أى فقد ضمن المستعير مقدار دين أدى هذا القدر (منه) أى من ذلك المعار فإن كان قيمته مثل الدين أو أكثر ضمن قدر الدين وإن كانت أقل وجب على الراهن للمرتهن

بقية الدين (ولا يمتنع المرتهن) عن دفع الرهن المعار الى المعير فانه يجبر على دفعه (اذا قضى المعير دينه) اى المرتهن ولو بغير رضاه لان المعير له حق القضاء لتخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبى بقضاء دينه فان للمرتهن ان يمتنع عن دفع الرهن حينئذ ولا ضرورة الى قوله (وفك رهنه) وتخليص ملكه عن يده ومن الظن الحمل على عدم امتناع قبول الدين فان ما بعده من قضاء الدين يأبى عنه الا اذا حمل على الجواز (ورجع) المعير بما قضى الى المرتهن (على الراهن) المستعير لانه مخلص غير متبرع كما هو المشهور لكن في فاضلخان انه لا يرجع اليه الا بقيمة المعار حتى لو كانت قيمته الفا ورهنه بالفين باذن المعير وقضاهما المعير لم يرجع الا بالآلف (ولو هلك) المعار (مع الراهن) اى فى يده (قبل رهنه او بعد فكه لا يضمن) الراهن لانه لم يستوف الدين منه (وجناية الراهن على الرهن) اى فعل محرم صدر من الراهن على نفس الرهن العبد او طرف منه (مضبوطة) اى ضمن الراهن بها والضمان رهن لتعلق حق المرتهن به فالراهن كالاجنبى فى الضمان (وجناية المرتهن) على الرهن (تسقط من دينه بقدرها) من الاسقاط اى تسقط تلك الجناية بقدرها من دين له حال كونه دراهم او دنانير فالأضافة للعهد فان كان الدين غيرها كالكميل لم تسقط شيئا منه وكان الدين على الراهن والجناية على المرتهن لكنه لو اوعور عينه يسقط نصف دينه عنده كما فى الخلاصة (وجناية الرهن عليهما) اى فعل محرم من الرهن على طرف الراهن او المرتهن عمدا او خطأ او على نفسه مما يوجب الفداء او الدفع بان قتله خطأ او شبه عمد او عمدا والرهن صبي او مجنون (او على مالهما) كالعبد (هذر) اى ساقط عن درجة الاعتبار شرعا اما بالنسبة الى الراهن فلا خلاف فيه لانه جناية المملوك على المالك وكذا بالنسبة الى مال المرتهن لأن التطهير

٢ (ولو بغير رضاه) اى المرتهن غ ٣ (ولا ضرورة) اى لاجابة (الى قوله وفك) ماض عطف على قضى اى وفك المعير (رهنه) اى المرتهن لادنى الملايسة (وتخليص ملكه عن يده) عطف على قوله اى لا ضرورة الى تخليص ملكه عن يده اشارة الى تفسير فك الرهن ليظهر استدراكه (ومن الظن) من ابي المكارم (الحمل) اى حمل قوله ولا يمتنع المرتهن لدفع هذا الاستدراك (على) معنى (عدم) قبول الدين حيث فسره ابو المكارم بقوله اى لا يأبى المرتهن عن قبول الدين من المعير (فان ما بعده) من قوله اذا قضى المعير دينه (بأبى عنه) اى عن الحمل المذكور (الا اذا حمل) قوله اذا قضى المعير الخ (على المجاز) ببغنى اذا اراد المعير قضاء دينه فح لا ابراء ولا استدراك ولكن الحامل المذكور لم يحمله على المجاز وغفل عنه (المرتهن) مفعول قضى غ ٤ (الا بالآلف) الزائد على قيمة المعار وهو الف الخ فهو ساقط عن الرهن لان المعير خلطه تبرعا عند قاضى خان غ ٥ (والضمان رهن) ايضا (من دين له) اى للمرتهن بادن الملايسة كما مر غير مرة غ ٦ (فالأضافة) اى اضافة دينه (للعهد) اى الدين المعهود هو الدراهم او الدنانير الحالة (غيرها) اى غير الدراهم او الدنانير (كالكميل) الخ (لكنه) اى الشأن (لو اوعور عينه) اى الرهن (عنده) اى الامام (او عمدا) والحال ان العبد (الرهن صبي او مجنون) فلا يلزم القصاص غ ٧ (لان التطهير) اى تطهير الرهن - غ

عن الجناية واجب عليه فلا فائدة في وجوب الضمان وعنه إنه إذا كان القيمة أكثر من الدين يعتبر بقدر الأمانة وأما بالنسبة إلى نفسه فعنده هدر لما مر وأما عندهما فغير هدر لأنه يغيب فائدة هي دفع الرهن إليه فبطل الرهن فلو أبطل المرتهن الجناية فهو رهن بحاله وفيه إشارة إلى أن الرهن لو قتل الراهن أو المرتهن أو الأجنبي يقتص لأنه حر في حق الدم وبطل الرهن وإلى أن جنايته على ولدهما وعلى مال غيرهما كالأجنبي وتماهد في الزاهدي (ونماء الرهن) أي زيادته المتولدة من الأصل كالولد واللبن والصوف والوبر والعقر والأرض والثمر وقوائم الخلاف (رهن) كالأصل فغير المتولدة كالكسب والهبّة والصدقة ليس برهن نجس الأولى دون الثانية فللراهن أن يأخذها من المرتهن (لكن) النماء يخالف الأصل في أنه إن هلك (يهلك بلا) سقوط (شيء) من الدين إلا الأرض فإنه إذا هلك سقط من الدين ما يبارزاه لأنه بدل جزئه فقام مقام المبدل (وإن هلك الأصل وبقي) النماء (هو) ولو حكما كما إذا أكل الراهن أو المرتهن أو أجنبي من النماء بالأذن فإنه لم تسقط حصّة ما أكل منه فيرجع به على الراهن وكما إذا هلك الأصل بعد الأكل فإنه يقسم الدين على قيمتهما ورجع على الراهن بقيمة ما أكل الكل في شرح الطحاوي (فك) النماء (بقسطه) أي النماء وكيفيته أنه (يقسم الدين على قيمته) أي النماء (يوم الفك) لا قبله (و) على (قيمة الأصل يوم القبض) لا بعده (وتسقط حصّة الأصل) من الدين فإذا ولدت الجارية الموهونة بالي ولدا قيمة كل الي صار رهنا فلم يؤخذ منه بلا رضاه فلو هلك (الي) يعني يهلك (الي) (الأم بالي) يعني يهلك (الي) (ولو هلك) أي الأم وبقي النماء يقسم الدين عليهما بالنصف فيسقط لخصّة الأصل خمسمائة (و) (افتك الولد) بمجمسافة

١ (عن الجناية واجب عليه) أي المرتهن (وأما بالنسبة إلى نفسه) أي المرتهن عطف على بالنسبة إلى مال المرتهن الخ (دفع الرهن) الجاني (إليه) أي المرتهن (ولو أبطل المرتهن الجناية) بأن عفى وقال لا أطلب الجناية (فهو) أي العبد الجاني (رهن بحاله) أي كما كان غ ٢ (وفيه) أي في لفظ الجناية على ما فسر به الشارح المحقق خصوصا في قيد ما يوجب الغداء أو الدفع (إشارة إلى أن الرهن لو قتل الخ) وفي قيد عليهما وعلى ما لهما إشارة (إلى أن جنايته) أي الرهن (على ولدهما) أي الراهن والمرتهن (كالأجنبي) خبر أن (وقوائم الخلاف) أي أعصان شجر الخلاف خصه لأنه بلا ثمر (أن يأخذها) أي الغير المتولدة غ ٣ (ولو) بقي النماء (حكما) مثاله (كما إذا أكل الراهن) الخ (بالأذن) أي بأذن الراهن قيد المرتهن والأجنبي (ما أكل منه) أي من النماء غ ٤ يعني يقسم الدين على قيمة النماء المأكول وعلى قيمة الأصل فما أصاب الأصل سقط وما أصاب النماء أخذه المرتهن من الراهن أي يرجع به عليه (لناظره) ه (بعد الأكل) أي أكل النماء (على قيمتهما) أي الأصل والنماء (بقية ما أكل) من النماء وبقيمة الأصل أيضا لو هلك ولو بقي الأصل فهو رهن في حصته (لا) على قيمته (قبله) أي قبل يوم الفك (لا) على قيمة الأصل (بعده) أي بعد يوم القبض غ ٥ أي على قيمة الزيادة التي أكلها المرتهن مثلا وعلى قيمة الأصل فما أصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذه المرتهن من الراهن (لناظره) ٧ (قيمة كل) واحد من الجارية والولد (الي) والعجموع الغان ومانت الأم لأنه المفروض (صار) أي الولد (رهنا فلم يؤخذ منه بلا رضاه) أي المرتهن (فلو هلك) أي الولد (افتكت) مجهول (الأم بالي) يعني يهلك (الي) (ولو هلك) أي الأم وبقي النماء يقسم الدين عليهما بالنصف فيسقط لخصّة الأصل خمسمائة (و) (افتك الولد) بمجمسافة

إلى
كما لو نقص قيمتها (أي الأم ومانت سقط قدر النقصان حتى لو تغير قيمة الأم إلى خمسمائة مثلا افتكت الأم بثلاث الآلى والولد بثلاثه فيرجع المرتهن على الراهن بثلاث الآلى إذا هلك الأم كما هو المفروض أشار إلى هذا بقوله (ولو نقص قيمة الولد) لأنه يحتل عطفه على لو نقص قيمتها الخ وإن معنى قوله (حتى تغير) أي القيمة في نقصانين - غ

١ (إلى خمسمائة) أى إلى النصف من قيمة كل (مثلاً) افتكت الأم بثلثى الدين والولد بثلثه) فى نقصان قيمة الولد وبالعكس فى نقصان قيمة الأم كما أشرناك غ ٢ (ولو صار قيمة الولد الفين) أى زاد فى قيمته إلى أخرى (افتكت) أى الولد (بثلثى الدين والأم بثلثه) فرجع المرتهن على الراهن بثلثى الألفى) الذى هو فكاك الولد وسقط حصه فكاك الأم وهو ثلث الألف (فى هذه الصورة) أى صورة زيادة قيمة الولد (وعلى هذا) القياس (البواقى) وهى الصور الثلث الأولى هلاك الأم وافتكاك **فصل التصرف والجناية فى الرهن** (١٩٣)

الولد بخمسمائة فرجع المرتهن على الراهن بفكاك الولد والثانية ماله نقص قيمتها حتى تغير إلى خمسمائة يرجع المرتهن بفكاك الولد وهو ثلث الألف وسقط فكاك الأم وهو ثلث الألف والثالثة ماله نقص قيمة الولد حتى تغير إلى خمسمائة يرجع المرتهن بفكاك الولد وهو ثلث الألف ويسقط فكاك الأم وهو ثلثاه (فلو هلك الثانى) أى الجارية غ

٣ قوله فلو هلك الثانى بعد رد الأول قال المولى عبد العلى البرجندى لكن الثانى لا يصير رهناً ما لم يرد الأول على الراهن اه فيفهم منه أنه لو رد على الأول يصير الثانى رهناً فلو هلك بعد رد الأول هلك مضمونة لأمانة كسائر المرهونات فعلم من هذا أن قول الشارح القوستانى بعد رد الأول وقع من الناسخ بدل قبل رد الأول يعنى لو هلك الثانى قبل رد الأول هلك الثانى أمانة إذا ح لم يصير الثانى رهناً إذ صيرورته رهناً موقوف على رد الأول على هذا المذهب تأمل (لناظره)

٤ (وقيل باشتراط القبض) فى صيرورته رهناً (فلا تدوب) أى يد الأمانة (عن يد ضمان) وهو يد الرهانة (إذا زال الأول من مكانه) وهو يقبض الثانى (فبقى رهناً قبض) وهو الأول وإن رده غ

ه (غاية ما) فى اصلاح (هذا الباب) أى يقال (يجعل) قبض الأول (فسخاً فى ضمن إقامة الثانى مقامه) أى الأول فنصير الثانى رهناً (وتماه) أى هذا الكلام (فى الكرمانى) شرح هداية الشيخ الرشدى (والزيادة التى تسمى بزيادة قصدية) يعنى أن اللام للعهد (احتراز عن) زيادة (تضمنية كالتماء) وقدر

إلى خمسمائة مثلاً افتكت الأم بثلثى الدين والولد بثلثه ولو صار قيمة الولد الفين افتكت بثلثى الدين والأم بثلثه فرجع المرتهن على الراهن بثلثى الألف فى هذه الصورة وعلى هذا البواقى (وتبدل الرهن) برهن آخر يصح كما إذا رهن الراهن عبداً بالى درهم ثم جاء بجزارية وقال خذها مكان العبد فرد المرتهن العبد إليه فانها تصير رهناً وإن لم يقبضها فلو هلك الثانى بعد رد الأول هلك أمانة وقيل باشتراط القبض لأن يد المرتهن على الثانى يد أمانة فلا تدوب عن يد ضمان كما فى الهداية وهو المختار عند قاضىخان على أن إقامة الشئ مقام غيره إنما يكون إذا زال الأول عن مكانه فبقى رهناً ما قبض غاية ما فى الباب أن يجعل فسخاً فى ضمن إقامة الثانى مقامه وتماه فى الكبرى (والزيادة) التى تسمى بزيادة قصدية احتراز عن تضمنية كالتماء (فيه) أى الرهن (نصح) قبل قضاء الدين لا بعده فكان الأصل والزيادة محبوسين عند المرتهن فيقسم الدين على قيمتهما يوم القبض وإن زادت بعده فلو رهن عبداً بمائة ثم عبداً كان قيمة كل مائة فهلك أحدهما سقط خمسون منه (و) الزيادة (فى الدين لا) يصح عند الطرفين وزفر رحمه الله خلافاً له والأول استحسان فإذا رهن عبداً بمائة قيمته مائتان ثم أخذ منه مائة على أن يكون العبد رهناً بالمائتين ثم مات فانه يسقط الدين الأول والفضل من العبد أمانة فبقى الدين الثانى بلا رهن عندهم وأما عنده فسقط بموته الدينان جميعاً (ولو)

(المجلد الثالث) جامع الرموز ١١٧

أنه رهن لأحاجة إلى بيانه (فيه) أى الرهن (يصح الخ غ ٥ محبوسين) بطريق الرهن (عند المرتهن) الخ (وإن زادت) أى القيمة (بعده) أى بعد يوم القبض أى لا يضم الزيادة فى القيمة (قيمة كل) من العبدين (مائة) أى خمسين خمسين (منه) أى من الألف الذى مجموع قيمة العبدين (خلافاً له) أى لأبى يوسف رحمه الله المستفاد من لفظ الطرفين (والأولى) أى قول الطرفين وزفر (استحسان فالثانى قياس (عندهم) أى الطرفين وزفر رحمه الله غ ٧ (وأماعنده) أى أبى يوسف رحمه الله غ

(تبرعا) قيد الغير (فانه) أي المرتهن (ضمن) للراهن علة حرف النفي لتوهم وجود الدين في صورة الاداء (بعد الاداء) أي اداء المديون غ ٣ (وفيه) أي في ضمان المرتهن لو هلك بعد الحوالة (اشعار) غ

٤ (بالهلاك) أي بهلاك الرهن في يد المرتهن (لحصول الاستيفاء) أي استيفاء المرتهن الدين من الراهن بهلاك الرهن (وفيه) أي في بطلان الحوالة بالهلاك (اشعار) الخ (فيما زاد عليها) أي على قيمه الرهن (وفي) تخصيص البطلان بالحوالة إشارة (إلى أن الصالح لا يبطل) فالعطف بتقدير إشارة على الأشعار لا على حيزه فلا يرد أن الظاهر وبأن الصالح الخ (وكذا ضمن) المرتهن غ

٥ أي في التعليل بقوله لحصول الاستيفاء اشعار (حسن)

٦ والظاهر وبأن الصالح لا يبطل لأنه معطوف على قوله بأن الدين (حسن أفندي) (لتوهم الثبوت) أي ثبوت الدين وتقرره (بتذكرهما) أي المرتهن والراهن (له) أي لثبوت الدين بعد التصديق على عدم الدين بأن يكون التصديق كاذبا على خلاف الواقع إما غفلة أو خطأ أو نسيانا أو بأن يكون التصديق منهما على قيامه ثانيا (فيأخذه) أي قدر الدين المظنون (الراهن من المرتهن) الخ غ

٨ (لا خلاف فيه) أي في أنه يهلك أمانة والأحسن ترك العاطف (أي كلمة ثم وتركه يستلزم ترك مدخوله أو كونه جزءا لوفلا محالة يضطر إلى ترك هلك الثاني وحاصله أن لا يقيد التصديق بأنه قبل هلاك الرهن أو بعده وترك مطلقا فيشمل ما في الذخيرة فالفاء في (ففي الذخيرة) لتعليل الأحسنية بمعنى إذ في الذخيرة (وغيره) أي إذا تصادقا بعد هلاك الرهن فهو مضمون (أي بالدين) (وفي قاضيخان) عطف على قوله في الذخيرة في حيز الفاء التعليلية غ

٩ أي في قوله ثم هلك لأنه يشعر بالهلاك بعد التصديق (ابن أحمد)

هلك الرهن) في يد المرتهن بلا تعد كما إذا منعه عن الراهن (بعد) الهبة

(أو الأبراء) أي أبرأ المرتهن الراهن من الدين بأن يقول أبرأت ذمتك

منه (هلك) الرهن (بلا شيء) من الضمان لأنه أمانة والقياس أن يضمن

كما قال زفر رحمه الله (لأن يهلك بلا شيء) وضمن المرتهن لو هلك الرهن

في يده (بعد القبض) أي قبض المرتهن الدين من الراهن أو غيره تبرعا

(أو) هلك الرهن بعد (الصالح) أي صالح المرتهن مع الراهن عن الدين

على عين (أو) بعد (الحوالة) أي حوالة الراهن المرتهن بالدين على

رجل سواء كان للراهن عليه دين أم لا فانه ضمن قياسا واستحسانا لتوهم

وجود الدين بخلاف الأبراء ولذا لو أبرأ رب الدين المديون بعد الاداء

كان له أن يسترده كما في الهداية وشروحها وفيه اشعار بأن للراهن اخذ

الرهن من المرتهن بعد الحوالة كما في موضع من الزيادات وفي موضع آخر

منه أنه ليس له (قيرد) المرتهن في هذه الصور (ما قبض) من الدين وبطل

الصالح (وتبطل الحوالة) بالهلاك لحصول الاستيفاء كما في النظم وغيره وفيه

اشعار بأن الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والا فينبغي أن لا تبطل

الحوالة فيما زاد عليها لأن الاستيفاء التام لم يتحقق وإلى أن الصالح لا

يبطل (وكذلك) ضمن (لو) رهن رجل من آخر عبدا يساوي ألف درهم

بألف درهم ثم (تصادقا) أي توافق الراهن والمرتهن (على أن لا دين

له) عليه (ثم هلك) الرهن في يد المرتهن (هلك) حال كونه مضمونا (بالدين)

الموجود لتوهم الثبوت بتذكرهما له بعد التصديق فيأخذه الراهن من المرتهن

على ما قال بعض المشايخ وقد نص محمد في الجامع أنه هلك أمانة واليه

ذهب بعض المشايخ كما في الذخيرة وهو الصواب على ما قال الأسبجاني

كما في الكفاية وقالوا لا خلاف فيه كما في قاضيخان والأحسن ترك العاطف

ففي الذخيرة وغيره أنهما إذا تصادقا بعد هلاك الرهن فهو مضمون وفي قاضيخان

۱ (انه لو ارتهن) مجهول (عند انسان عید) قائم مقام الفاعل لارتهن (ثم) ای بعد هلاك الرهن (ظهر ان الكفر لم یكن علی ذمة (الراهن كان) ای وجب (الكفر علی المرتهن) للراهن (لان الكفر كان علیه) ای علی الراهن (فی الظاهر) حين هلاك الرهن (ووجود الدين من حيث الظاهر) وان لم یكن فی الواقع (یکفی الخ فیرجع) الراهن (علی المرتهن بالكفر) ای بالدين المظنون وهو الكفر (لا بقيمة الرهن) ای العبد (والرهن المغلولون) ای بطن ان علی الراهن دين فوضعه الرهن للمرتهن لأجله (مضمون) الخ (ویكفی ما فی هلاك الرهن) من سقوط الدين وتماهيه فیناسب الفراغ والختم بسقوط

(١٩٥) خطرات مسائل الكتاب وتسام الاشتغال بها

✽ كتاب الکفالة ✽

٢ كتاب في شرح رموز (كتاب الكفالة
أورده بعد الرهن لأن الطالب) وهو الدائن
(ليس ذابذ) اى صاحب تصرف (للوثيقة)
وهى كفالة الكفيل اوهو (هنا) اى فى الكفالة
بخلاف الطالب فى باب الرهانة وهو المرتهن
ذو رى للوثيقة وهى للرهن فهو أكد وأقوى
وبالتقديم احرى وايضا فى المعاملات يختارون
الرهن أولا ثم ان لم يتيسر يرضون باخذ
الكفالة فقم فى اوضع ليوافق الواقع فى (الاصل)
اى اصل الاستعمال واصل وضعه يقال كفلت
به اى بالدين (ثم) اى بعد تعديته بالباء
(يعنى بعن للمدين) يقال كفلت به عنه
اى عن جانب فلان الدينون (وكلاهما) اى
ما عدى بالباء ويعن اى المكفول به والمكفول
عنه (المدينون) غ

هـ (انه) اى المديون (لا يطلق عليه) اى المديون (الا) ما يعدى بالباء اى (المكفول به) ويطلق (باللام للدائن ويقال له) اى للدائن (الطالب وللضامن) يقال (الكفيل ولو) كان الكفيل (امراًءة) اى يطلق عليها لفظ الكفيل من غير الناء كالعاشق يطلق على الرجل والمرأة (اى نفس كفيل) بالتركيب

٧ اى اهلا لما له وعليه فانه تعالى لما خلق الانسان اكرمه بالعقل والذمة حتى صار اهلا لوجوب الحقوق له وعليه وثبت له حقوق العصمة والحرية والمالكية وهذا هو العهد الذى جرى بين الله تعالى وعباده يوم الميثاق ثم هذا الوصف غير العقل -

انه لو ارتهن عند انسان عبدا بكر حنطة فمات العبد ثم ظهر ان الكر لم يكن على الراهن كان الكر على المرتهن لان الكر كان عليه في الظاهر ووجود الدين من حيث الظاهر يكفى لصحة الرهن فيرجع على المرتهن بالكر لا بقيمة الرهن والرهن المظنون مضمون عند الصاحبين وعن ابي يوسف رحمه الله انه لم يكن مضمونا ويكفى ما في هلاك الرهن مما يراعى

﴿ كِتَابُ الْكِفَالَةِ ﴾

أورده بعد الرهن لأن الطالب ليس ذائداً للموثيقة هنا (هـ) لغة الضم
أو الضمان مصدر كفل كطلب وضرب وعلم وكرم كما في القاموس وتعدي
إلى المفعول الثاني في الأصل بالياء فالمكفول به الدين ثم تعدي بهن
للمديون وكلاهما المديون في الكفالة بالنفس كما قال العلامة النسفي وذكر
الاسيوطي أنه لا يطلق عليه إلا المكفول به وباللام للدائن ويقال له
الطالب وللضامن الكفيل ولو امرأة كما في المغرب وغيره وشريعة (ضم
ذمة) أي نفس كفيل (إلى ذمة) أخرى أصيل والذمة لغة العهد وشرعا
محل عهد جرى بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق أو وصف صار به الإنسان
مكلفا فالذمة كالسبب والعقل كالشرط ثم استعير على القولين للنفس
والذات بعلاقة الجزئية والحلول فقولهم وجب في ذمته أي على نفسه وتماه

I I V *

التوصيفي يدل عليه قوله (الى ذمة) اي نفس (اخرى اصيل) الخ

صفة عهد (بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق) ظرف جرى (او وصف) عطف على محل عهد الخ (صار به الانسان) اى النفس (ثم استعبر) الزمة (على القولين) اى التعريفين المذبورين (لنفس والذات بعلاقة الجزئية) فى الاول (والحلول) فى

الثاني لان الوصف حال في الانسان (فقولهم) اي الفقهاء (وجب في ذمته اي) يعنى معناه وجب (على نفسه) الخ غ

٧ اى اهلا لما له وعليه فانه تعالى لما خلق الانسان اكرمه بالعقل والذمة حتى صار اهلا لوجوب الحقوق له وعليه وثبت له حقوق العصمة والحريه والمالكية وهذا هو العهد الذى جرى بين الله تعالى وعباده يوم الميثاق ثم هذا الوصف غير العقل -

- انما هو لمجرد دفع الخطاب والوجوب مبنى على ذلك الوصف المسمى بالذمة حتى لو فرض ثبوت العقل بدون الوصف لم يثبت الوجوب له او عليه (برجندى) ٢ (في جواز طلب المكفول له) اى الدين والطلب مضى الى فاعله ومنعوله (نفسهما) اى نفس الاصيل والكفيل فى الكفالة بالنفس (او) طلب المكفول له منهما (دينا او عينا واجبة التسليم) صفة عينا بدلالة قوله (كالمغصوب) اى التمثيل (ولا يلزم من لزوم) اى من لابدية (المطالبة) فى الكفالة حيث اخذ فى تعريفها (الدين) فاعل لا يلزم (على) ذمة (الكفيل) صلة الدين (وهو) اى والحال ان الثمن دين (على الموكل لا غير) كالكفيل والوكيل غ ٣ (وفيه) اى فى قيد فى المطالبة (مكلفا حرا) حتى يصح المطالبة منه (فلا يصح) فى الكفالة (ان يكون) الكفيل (والى انه) اى الكفالة اى كون الشخص كفيلا (فعل مشروع) حيث يصح شرعا بعده المطالبة منه (لكن الكف) اى الامتناع (عنه) اى عن الكفالة (اولى) والاستدراك من الخارج لا من جملة المشار اليه (فان الاكثر) اى وقوعا (ان يكون) اوله اى الكفالة (ندامة) الخ (فعليك بالسلامة) (١٩٦) كتاب الكفالة

فى الاصول (فى المطالبة) اى اشتراك كل من الكفيل والاصيل فى جواز طلب المكفول له نفسهما او دينا او عينا واجبة التسليم كالمغصوب والغارية ولا يلزم من لزوم المطالبة الدين على الكفيل الا ترى ان الوكيل مطالب بالثمن وهو على الموكل لا غير وفيه اشارة الى انه يشترط ان يكون الكفيل مكلفا حرا فلا يصح ان يكون صبيا او عبدا كما فى الخزانة والى انه فعل مشروع لكن الكف عنه اولى فان الاكثر ان يكون اوله ملامة واوسطه ندامة واخره غرامة فعليك بالسلامة كما فى الخزانة ولا يخفى انه تعريف بالحكم فالاولى عقد وثيقة لطرف الوجوب (لا) انها فى الكفالة بالدين ضم ذمة الى اخرى (فى الدين) والاستيفاء من احدهما كالغاصب وغاصب الغاصب على ما ذهب اليه بعض المشايخ لانه صار دين دينين وهو غير معقول ولذا لا يصح هبة الدين من غير من عليه الدين وصحة الهبة من الكفيل للضرورة (وهو) اى القول الاول (الاصح) اى من الثانى كما

عن هذه الامور بالاباء عنه (ولا يخفى انه) اى التعريف المذكور (تعريف بالحكم) لا بالماهية (فالاولى) ان يعرف بانه (عقد وثيقة) اى يوثق به فالتركيب توصيفى (لطرف) اى الجانب (الوجوب) اى وجوب المطالبة لا لطرف الاستيفاء كما فى الرهن لانه انما يستوفى عن احدهما فقط واما وجوب المطالبة فعلى كليهما وفى البرجندى بل لطرف الاستيفاء ايضا اذا كانت بالمال انتهى وقد اندفع بما قللنا به من التفرقة بينهما غ عم اى اول الامر ملامة (واوسطه) اى عند المطالبة بالمال ينضم على انلافة ماله (واخره) اى بعد المطالبة يغرم المال او يتعب نفسه باحضار المكفول به لان الغرم لزوم الضرر (ابن العابد بن) ه (والاستيفاء) الخ حالية فى حيز النفي فالعنى لانها ضم ذمة الى اخرى فى الدين (و) الحال (ان الاستيفاء) يكون (من احدهما) فقط فلو كانت ضم ذمة الى اخرى فى الدين يصح الاستيفاء من كليهما معا وليس يعطى على الدين كما يتوهم فى بادى النظر (كالغاصب وغاصب الناصب) فان كل واحد منهما ضامن للقيمة وحقق المالك فى قيمة واحدة واختياره تضمين احدهما يوجب براءة الآخر (ثم) اورد ما يبنى عليه هذا النفي فقال (على ما ذهب اليه) من انها الضم فى الدين (بعض المشايخ) فكلية على متعلق بالنفي (ثم) اورد دليل النفي فقال (لانه صار) على مذهب هذا البعض (دين) واحد (دينين) وهو اى صيرورة الدين الواحد اثنين (غير معقول) لا انه غير صحيح لاقتضاء افعال التفضيل يعنى قوله وهو الاصح ان له صحة ايضا (ولهذا) اى لان الاستيفاء من احدهما فقط وكون الدين دينين غير معقول (لا يصح هبة الدين من غير) جارة صلة الهبة (من) موصولة وانما لا يصح لانه يستلزم كون دين دينين وفى كثير من النسخ (ولذا يصح) بدون كلمة لا وهو تصحيف من الجاهلين لمطالعة الكلام كما يقتضيه قوله (وصحة الهبة) جوابا عن سؤال يرد بانه اذا لم يصح الهبة من غير من عليه دين كيف يصح هبة الدين (من الكفيل) مع انه غير من عليه الدين (للضرورة) اى لضرورة ان مطالبة الدين لا يتصور بدون ثبوته فصحة هبة الدين من الكفيل وان لم يصح هبة لغير من عليه الدين ولا ضرورة فى غيره (لما ذكرنا) من ان فى الثانى يصير دين دينين وهو غير معقول غ ٦ قوله وصحة الهبة الخ دفع دخل مقدر تقريره انه لو وهب المكفول له الدين للكفيل صح ويرجع به على الاصيل وذلك يقتضى ثبوت الدين فى ذمة الكفيل لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح وتقرير الدفع ظاهر (لناظره) ٧ اى لضرورة تصحيح تصرف الدائن كذا فى العناية (ن)

فى الهداية

واحدة واختياره تضمين احدهما يوجب براءة الآخر (ثم) اورد ما يبنى عليه هذا النفي فقال (على ما ذهب اليه) من انها الضم فى الدين (بعض المشايخ) فكلية على متعلق بالنفي (ثم) اورد دليل النفي فقال (لانه صار) على مذهب هذا البعض (دين) واحد (دينين) وهو اى صيرورة الدين الواحد اثنين (غير معقول) لا انه غير صحيح لاقتضاء افعال التفضيل يعنى قوله وهو الاصح ان له صحة ايضا (ولهذا) اى لان الاستيفاء من احدهما فقط وكون الدين دينين غير معقول (لا يصح هبة الدين من غير) جارة صلة الهبة (من) موصولة وانما لا يصح لانه يستلزم كون دين دينين وفى كثير من النسخ (ولذا يصح) بدون كلمة لا وهو تصحيف من الجاهلين لمطالعة الكلام كما يقتضيه قوله (وصحة الهبة) جوابا عن سؤال يرد بانه اذا لم يصح الهبة من غير من عليه دين كيف يصح هبة الدين (من الكفيل) مع انه غير من عليه الدين (للضرورة) اى لضرورة ان مطالبة الدين لا يتصور بدون ثبوته فصحة هبة الدين من الكفيل وان لم يصح هبة لغير من عليه الدين ولا ضرورة فى غيره (لما ذكرنا) من ان فى الثانى يصير دين دينين وهو غير معقول غ ٦ قوله وصحة الهبة الخ دفع دخل مقدر تقريره انه لو وهب المكفول له الدين للكفيل صح ويرجع به على الاصيل وذلك يقتضى ثبوت الدين فى ذمة الكفيل لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح وتقرير الدفع ظاهر (لناظره) ٧ اى لضرورة تصحيح تصرف الدائن كذا فى العناية (ن)

٢ (الاصح) لان جعل الدين الواحد في حكم دينين قلب الحقيقة (ابوالمكارم) ٣ (ومن الظن) من ابي المكارم في تعليل اصحية الاول من الثاني (انه) اي الثاني (يجعل) اي يستلزم كون (الدين) الواحد (دينين) وهو قلب الحقيقة فلا يصار اليه الا عند الضرورة كما في هبة الدين للكفيل ولا ضرورة ههنا ومطالبة الدين لا يستدعي الدين على المطالب عنه كيف والوكيل بالشراء مطالب بالثمن لمباشرته مع ان الثمن في ذمة الموكل انتهى كلام ابي المكارم (ثم) علل قوله ومن الظن الخ بقوله (لان معناه) اي معنى قلب الحقيقة (عند المحققين) من علماء الحكمة (انقلاب واحد من الواجب) لذاته (والممكن) الخاص (والممتنع) بالذات كشريك الباري مثلا (والدين) ليس بشيء من هذه الاعيان الثلاثة بل هو (فعل واجب) شرعا (في الذمة) اي ذمة المديون (هو) اي هذا (كتاب الكفالة) (١٩٧)

في الهداية وهو الصحيح كما في الاختيار وغيره لما ذكرنا ومن الظن انه يجعل الدين دينين وهو قلب الحقيقة لان معناه عند المحققين انقلاب واحد من الواجب والممكن والممتنع الى الآخر والدين فعل واجب في الذمة هو ههنا تمليك مال بدلا عن شيء كما في الكرماني وغيره (وهي اما) متلبسة (بالنفس) اي نفس الاصيل فهي ضمان للاصيل الان كل مصدر تعدى بحرف جاز ان يجعل ذلك الحرف خبرا عن ذلك المصدر كما قالوا في اليك المصير ويقال كفلت بالنفس وبالمال كما في المغرب (وتعتقد) هذه الكفالة (بكفلت) اي بنحو كفلت زيدا لعمرو (بنفسه) اي زيد وفيه اشعار بانها تعتقد وتصح بمجرد الايجاب وسبجي^٦ انها لا تصح بلا قبول الطالب في المجلس عند الطرفين ولا يبعد ان يستعان بما يأتي ويقال ان معناه يحصل ايجاب الكفالة (و) تعتقد بكفل (وبما) اي بكفاله بجسده وغيره ما (صح اضافة الطلاق اليه) من جزء معين يعبر به عن جميع البدن كالبدن والروح والرأس والوجه والرقبة او من جزء شائع كالخمس والرابع والبعض والجزء وبما ذكرنا من تأويل الفعل بالمصدر ظهر انه معطوف

الفعل (ههنا) اي في تعريف الكفالة (تمليك مال) من المديون للدائن (بدلا عن شيء اخذه المديون منه) (وهي) اي الكفالة (اما) متلبسة (بالنفس) جعل البلاء للتلبس ثم جعله خبرا ومحمو لا للكفالة (اي نفس الاصيل) وهو المكفول عنه ثم اشار الى وجه التلبس فقال (فهي) اي الكفالة (ضمان) اي كون الشخص ضامنا (للاصيل) فالمحمول في الحقيقة هو الضامنة فما معنى حمل الجار اشار الى جوابه بقوله (الا ان كل مصدر) كالكفالة مثلا (تعدى) اي فعله بقرينة ما يأتي (بحرف) كالباء هنا (جاز ان يجعل ذلك الحرف خبرا عن ذلك المصدر) كما قالوا في اليك المصير (مبتداء للخبر المقدم للمصدر وفعل المصير يتعدى بالي فجعل خبرا له (ويقال) في المحاورات (كفلت بالنفس وبالمال) يعني ان تعديه الفعل من الكفالة بالبلاء فصيح ان يجعل خبرا عن مصدره (وفيه) اي في انعقاد الكفالة بالنفس بمجرد قوله كفلت بنفسه الذي هو الايجاب فقط (وسبجي^٦ انها لا تصح الخ) اعتراض للاشعار المذكور (ولا يبعد) في الجواب (ان يستعان) في توجيه ما ههنا (بقرينة ما) يأتي (وقد مر نقله) (ويقال ان معناه) اي معني قول المتن وتعتقد (يحصل ايجاب الكفالة بكفلت بنفسه) الخ يعني يحذف المضاف الى الضمير المستتر في تعتقد الخ (وينعقد بكفل بما) لا يخ (اما انه قدر هنا كفل فعطف على

كفلت او اعاده هنا باخراجه عن صورة التكلم وادخاله في صورة الغائب فالاول تكلف والثاني تعسف ثم تأويله بالمصدر بقوله (اي) ينعقد (بكفاله) اي الكفيل تكلف آخر ففي توجيهه ايضا تسامح من وجهين فما اسلميته من توجيه ابي المكارم حيث قال وقوله (وبما) عطف على نفسه على تسامح من وجهين اي تعتقد بان كفل بما يصح الخ انتهى فوجه الاول انه اعاد هنا كفلت بطرح تائه التكلم لا انه قدر هنا كفل ليطلق قوله عطف على نفسه والثاني انه قدر قبل كفل ان الناصبة المصدرية لجعله في تأويل المصدر وهذا اظهر من تأويل الفعل رأسا بالمصدر لا انه مقصور على مواد السماع فتأمل (بحسده وغيره) بيان وتفسير لقول المتن بما ثم بين الغير بقوله (ما يصح) الخ بمزج الشرح بالمتن ثم بين ما صح اضافة الخ بقوله (من جزء معين الخ او من جزء شائع) اي غير معين لكن له شيوع في الكل عطف على من جزء معين الخ (وبما ذكرنا من تأويل الفعل) اي كفل القدر هنا (بالمصدر) حيث فسره بقوله اي بكفاله الخ (ظهر انه) اي قول المص وبما صح الخ (معطوف — غ

على قوله بكفلت لا على قوله بنفسه على تسامح كما ظن (وكذا) تنعقد
(بضمته) لانه تصريح بموجبه كما في الهداية وفيه اشكال لان الضمان
مرادى للكفالة كما في المغرب والصالح والقاموس وغيرها وفيه اشارة الى
انه لو قال پذيرتم فهو كفيل كما في العمادى والى انه لو قال انا ضامن
لك حتى تجتمعا لم يكن كفيل كما روى ابو حفص لكنه كفيل في روايه
ابى سليمان كما في المحيط (او) بقوله هو لزم (على) اى احضاره بقرينه
على (او) هو ضم (الى) بقرينه الى الدال على الضم المعتبر في الكفالة
(او انا به) اى بالاصيل (زعيم او قبيل) اى كفيل من زعم زعامة او قبل
قبالة كما في القاموس فلو قال قبول كردم صار كفيل وقيل لا وقيل ان
اراد الكفالة والا فوعد كما في العمادى ويؤيد الاول ما في التاج القبول
پذيرتم وفيه رمز الى انه لو قال فلان آشنای منست او آشناست
لم يصير كفيل لكنه صار كفيل في العرف وبه يفتى كما في المضمرات والى
انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا اكون كفيل بعد ذلك
لم يصير كفيل اصلا وهذا حيلة لمن يلتمس منه الكفالة ولا يريد ان
يصير كفيل وتماه في العمادى (ولا جبر) يكون (عليها) اى لا يجوز للقاضى
جبر الاصيل على اعطاء الكفيل (في حد) من الحدود كحب الغنى والزنا
(او قصاص) في النفس او الاطراف لانه ينافى الكفالة فاذا لم يكفل لازمه
ودار معه الى قيام القاضى عن المجلس فان احضر بينة والاخلى سبيله
كافى الكرماني وغيره واجبر عليها عندهما في حق الغنى وقيل في حد السرقة
ايضا وفيه اشارة الى ان الاصيل لو تبرع بها فيهما صح وهى غير صحيحة

الفعل المذكور فيكون من قبيل العطف
بتقدير المعطوف وهو شائع فقوله (بما) في
الحقيقة صلة هذا المقدر المعطوف فمدار
تحقيق العطف في المقام هو تقدير الفعل واما
تأويله بالمصدر فمن الزوائد فالظاهر ان
يقول وبما ذكرنا من تقدير الفعل المؤل
بالمصدر ثم الاولى ان يقول على قوله كفلت
من غير الباء لئلا يحتاج الى القول باعادة
الجار في المعطوف ثم يظهر من هذا المقام ان
الشارح المحقق قدر هنا كفل لا انه اعاد
كفلت بالتصرف المذبور والافلا محالة يكون
العطف على بنفسه كما فعله ابو المكارم ولذا
قال (لا على قوله بنفسه على تسامح كما ظن
اقول قد سبق البيان والتفصيل مع الترجيح
لكلام ابى المكارم فلاحظه ثم لم يظهر لى انه
ما البائع من العطف على بنفسه ومن اعادة
كفلت بعينه وما خلل المعنى في ان يقول
شخص كفلت بها صح اضافة الطلاق فانه في
قوة ان يقال كفلت بجسده او روحه او رأسه
وهو بعينه مثلا ان يقول كفلت بنفسه وما
الحاجة الى هذه التكلفات والتقديرات
(بموجبه) اى كفلت (كما في الهداية)

٢ (وفيه) اى فيها في الهداية (اشكال لان
الضمان) غايته انه (مرادى للكفالة)
والمراد فان متغيران مفهوما فلا تصریح
بأحدهما بموجب الآخر غ
٣ (وفيه) اى في الانعقاد بضمته (اشارة الى
انه لو قال) اى من هو في صدد الكفالة
پذيرتم فهو كفيل (لان معناه پذيرتم
الكفالة (حتى تجتمعا) اى انتما في موضع (اى
احضاره) تفسير فاعل لزم (بقرينة) اى قدر
لزم بقرينة كلمة (على) لانهما يدل على اللزوم
والجوب في الذمة (او هو ضم) ماض مجهول
(الى) قدر ضم (بقرينة) كلمة الى الدال على
الضم المعتبر في تعريف (الكفالة) حيث
وصل فيه بالى (او قبل قبالة) بالنظر الى
القبيل فالوضع موضع الواو (ويؤيد الاول)

اى صار كفيلًا بذيرتم (وقد مر ان پذيرتم كفالة غ
الصدقة والصدق (رمز الى انه) الخ (لكنه يصير كفيلًا في العرف) اى في عرفهم الان كما في عرف اهل بخارا في اسواقهم
(اصلا) اى لا في شهر ولا ازبد (وهذا) اى القول المذكور (حيلة لمن يلتمس) مجهول (منه) الكفالة ولا يريد (من باطنه) ان
يصير كفيلًا لاحد اصلا لما مر من اوله وآخره واوسطه (لانه) اى الحد والقصاص (ينافى الكفالة) اذهب للاستينافى والاستحكام
ولا استحكام فيهما لانهما يندر آن بالشبهات (فان احضر) المدعى (بينته) فيها ونعمت (والاخلى سبيله) اى التهم بالحد والقصاص غ
ه (وفيه) اى في نفى الجبر دون الصحة ظاهرا (اشارة) الخ (بها) اى بالكفالة (فيهما) اى الحد والقصاص (صح) لكنه لو لم يتبرع لاجبر - غ

في الخالصة لله تعالى وهي حد الزنا وشرب الخمر والسرقعة والى انه
اجبر عليها في التعزيرات وكل جراحة بلا قصاص كما في المحيط والى ان
الديون بالدين المؤجل لو اراد ان يغيب اجبر عليها كما في المنتقى وخلافه
في ظاهر الرواية وعن عين الاثمة ان الصلحة في الاول لجور الناس كما
في الخزانة وغيره وعن الترجمان الكبير ان كان المديون معروفا بالتسوية
اجبر عليها كما في القنية والاطلاق مشعر بانه يجبر عليها بمجرد الدعوى
وان كان المدعى عليه معروفا كما في الصغرى وعن برهان الاثمة الكافى
انه لو قال لى عليه دعوى لم يجبر قبل بيان الدعوى كما في المنية ثم اشار
الى الحكم فقال (ويلزمه) اى الكفيل بالنفس (احضار المكفول به) اى الاصيل
الذى عرف مكانه (مطلقاً) اى فى وقت لم يعين ان كانت الكفالة مطلقة
(اوفى وقت عين) احضاره فيه ان كانت موقته (ان طلب) احضاره
(المكفول له) اى الدائن (فان لم يحضر) الكفيل الاصيل (حبسه) اى
الكفيل (الحاكم) والقاضى لانه ظالم يمنع الحق وفيه اشارة الى انه حبس
اول مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل لا يحبس اول مرة لان الحبس جزاء
المطالبة وقيل لا يحبس اولا اذا ثبت الكفالة باقراره والى انه لو لم يعرف
مكانه لم يحبس لانه كموته فان غاب وعرف مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه
ومجيئه كما في قاضيان وغيره فان عجز عن احضاره لم يحبس بل يلزمه
حتى يحضره كما في المضمرات فان ادعى الكفيل على الدائن ان المديون
غاب ولا يدري مكانه واقام على ذلك بينة اندفع عنه مطالبة الدائن كما
في المنية (ويبرأ) الكفيل بالنفس (بموت من كفل به) من المديون لانه
سقط الحضور عن الاصيل وفي الاضافة اشعار بان موت الكفيل غير مبطل
للكفالة وليس كذلك فانه لم يؤخذ به وارثه باحضار المكفول به كما
في الهداية وغمره (ويبرأ) (بتسليمه) اى الكفيل ولو حكما كرسوله المكفول به

١ (و) اشارة بمفهوم تخصيص الحد والقصاص بعدم
الجبر (الى انه اجبر الخ) كذا بهذا المفهوم (الى
ان المديون) الخ (لجور الناس) اى لظلمهم
وتعديهم عادة (بالتسوية) اى بالمطل والحيلة غ
٢ (والاطلاق) اى اطلاق نفى الجبر من
غير تقييده بما لم يقم بينة (مشعر بانه يجبر
عليها) اى على الكفالة فيها يجبر (بمجرد
الدعوى وان كان المدعى عليه) شخصاً
(معروفاً) اى يعرف المدعى مكانه بجده متى
شاء (وعن برهان الاثمة الكافى) بالنون
او التاء لعله نسبة برهان الاثمة وما فى اكثر
النسخ من الغاء فهو تصحيح (لانه) اى الذى
لم يعرف مكانه (كموته) الخ (مدة
ذهابه ومجيئه) اى المدعى عليه الغائب
٣ (فان عجز) المدعى (عن احضاره) اى
الغائب (لم يحبس) الخ غ
٤ (اندفع عنه) اى عن الكفيل (وفي
الاضافة) اى فى اضافة الموت الى من كفل به
(اشعار بان موت الكفيل غير مبطل) والمبطل
موت من كفل به اى المديون (فان لم يؤخذ
به) اى بموت الكفيل (وارثه) اى الكفيل
(باحضار المكفول به) فعلم ان كفاله كان بطل
بالموت (و) لو كان (حكماً) اى كفيلاً حكماً
(كرسوله) اى رسول الكفيل فانه فى حكم
الكفيل (المكفول به) بالنصب مفعول التسليم - غ

الى المكفول له وان لم يقبله (حيث يمكنه مخاصمته) اى فى موضع يقدر
المكفول له على مخاصمة المكفول به بان يكون فيه حاكم فلو سلم فى برية
فيها قاض برئ عنها وعن بعضهم ان بالتسليم فى الرستاق لم يبرأ لان
اكثر قضاته ظلمة كما فى النية فعلى هذا قلما برأ فى زماننا ولو سلم فى بلدة
فيه حاكم من لم يصدق فليجرب وفيه رمز الى انه لا يشترط ان يقول
سلمت اليك بجهة الكفالة ولا ان يسلم بعد الطلب كما قال السرخسى
وقال شيخ الاسلام انه لم يبرأ الا بعد الطلب كما فى المحيط والى انه لم يبرأ
بتسليم اجنبى وان قال سلمته عن الكفيل نعم لو قبل المكفول له برأ
كما فى قاضى خان (وبتسليمه) اى المكفول به (نفسه) الى المكفول له بان قال
دفعت نفسى اليك من كفالة فلان فلو لم يسلم على هذا الوجه لم يبرأ
كما فى النهاية وغيره (هنا) اى حيث يمكنه مخاصمته (وان شرط) وقت الكفالة
متعلق بالبراءتين (تسليمه عند القاضى) لوجود الاستيفاء وهذا فى زمانهم
واما فى زماننا ان شرط ذلك لم يبرأ الا بالتسليم فى مجلس القاضى لفساد
اكثر الناس وبه يغنى كما فى المضمرات وغيره وفى الاكتفاء بالتسليم اشعار
بانه لو اقر المكفول له انه لاحق له قبل المكفول عنه لم يبرأ الكفيل عن
الكفالة كما لو اخذ من الكفيل كفيل آخر كما فى التزم (وان مات المكفول
له فلو صبه او وارثه مطالبته) اى الكفيل (به) اى المكفول به لقيامه مقام
الميت وفيه رمز الى انه لو سلم الى وصى فلو صى آخر ان يطالبه
بالاحضار وكذا ان سلم الى وارث كما فى المحيط والى ان لكل من الوصى
والوارث ان يطالب اذا اجتمعا وليس كذلك فان الوصى مقدم على
الوارث كما فى الهداية والكافى وغيرهما فلو قال بالواو كما فى الوقاية لكان
احسن لامكان الاستدلال بالتقديم (وان كفل) رجل (بنفسه) اى المديون
بمال كذا (على انه) اى الكفيل (ان لم يوفى) اى لم يأت الكفيل المكفول له

١ (الى المكفول له) صلة التسليم (وان لم يقبله)
وصل يبرأ اى وان لم يقبل المكفول له تسليم
الكفيل هذا فيجبر على القبول غ
٢ (فعلى هذا) اى على تعليل النية (قلما
برأ الكفيل فى زماننا ولو سلم) وصل قلما
برأ (فى بلد فيه حكام) لان قضاء زماننا اكثرها
ظلمة (من لم يصدق) منى هذا الكلام مبتدأ
خبره (فليجرب وفيه) اى فى الاكتفاء باشتراط
امكان المخاصمة حيث لم يأت بشرط آخر
(رمز الى انه الخ و) فى اضافة التسليم الى
ضمير الكفيل رمز (الى انه لم يبرأ) الخ (نعم)
لو قبل المكفول له تسليم الاجنبى عن طرف
الكفيل (يبرأ) الخ (متعلق بالبراءتين) اى
المستثنين
٣ (وفى الاكتفاء) فى بيان صور البراءة
(بالتسليم) اى بتسليم الكفيل وتسليم
المكفول به نفسه ولم يقل وباقرار المكفول
له انه لاحق له على المكفول عنه (اشعار
بانه لو اقر الخ كفيل) لا يبرأ الكفيل الاصلى
ولا حاجة الى قوله (آخر) صفة كفيل او منعولا
كما لا يخفى (وليس كذلك) اى مثل ما رزبه
ع (فلو قال) المص (بالواو) الدالة على
مطلق الجمع من غير دلالة على الترتيب
وعدمه (كما) وقع (فى) متن (الوقاية لكان
احسن لامكان الاستدلال) على تقدم الوصى
(بالتقديم) الذكرى فى صورة الاتيان بالواو
لانها وان لم يبدل على الترتيب لكنها لا يبدل
على عدم الترتيب ايضا بخلاف كلمة او فانها
لاحد الامرين على السوية فيها نصريح (على
عدم الترتيب اذ هو فرع الجمع) (بمال كذا)
صلة المديون (المكفول له) مفعول به للم يأت
مثل زيدا فى ضربت زيدا غ

١ (به) أى (بالمكفول عنه) مفعول به غير صريح مثل بزيد في ذهبت بزيد (فالموافاة عدى) بمنزلة العائد أى عديها (المص) فاعل عدى (إلى المفعول الثانى) وهو المكفول عنه (بالباء فعليه المال المعلوم) أى المعهود بينهما على أن اللام للعهد (٢) (ويحتمل وجوهاً أخرى) فى تفسير

(٢٠٣)

كتاب الكفالة

المال المعروف باللام أحدها (المال الذى له عليه) أى عهديته بهذا العنوان (لكنه مجهول) (والثانى المال الذى هو (مائة مثلاً) الخ (و) الثالث المال الذى هو (مائة سوى الدين) (والرابع المال الذى هو (مائة له) أى الكفيل (على آخر) كمدبون الكفيل (فان فى هذه الوجوه (الأربع صح الكفالة) الخ (غ) (صح ذلك الكفالتان) أجرى الضمير مجرى اسم الإشارة فصح الإرجاع إلى الشبثين (الكفالة بالنفس) أداها بقوله بنفسه (والكفالة بالمال) أداها بقوله فعليه المال (لأنها) أى الكفالة (سبب لوجوب المال والتعليل بالخطر) بالفتح جمع الخطر أى بالاشياء التى هى على خطر الوجود مثل الموافاة فى الغد وعدمها (ينافيه) أى وجوب المال (إلا أنه) الخ (ضمن) أى لزم (الكفيل أداً المال) (و) مع ذلك (لم يبرأ من الكفالة بالنفس) الخ (غ)

٤ (فمن الظن) تفريع للتعميم المعلل بالعلة المذكورة يعنى ظن أبوالمكارم أنه لم يبرأ بضمانه المال لعدم المنافاة وإنما يبرأ بأداء المال انتهى ثم أشار المص إلى فائدة عدم البراءة (فقال فان مات المكفول عنه) أى المدبون (فى هذه الصورة) أى فيما كفل بنفسه على أنه ان لم يواف به غداً الخ (قبل انقضاء المدة) وهى الغد (ضمن) الكفيل (المال فاخذ) الكفيل (من تركته) أى المكفول عنه (لتحقق الشرط) وهو على أنه ان لم يواف الخ علة ضمان المال لاخذ الخ (وإنما ذكر هذه الشرطية) أى قوله فان مات الخ مع أنه يفهم من قوله فان لم يسلم ضمن الخ (رد لما توهم أنه) أى الكفيل (لم يضمن) بعد موت المكفول عنه (لأن الكفالة تبطل بموته) أى المكفول عنه (فليس الشرطية السابقة) أى قوله فان لم يسلم ضمن (تغنى عنها) أى عن هذه الشرطية اللاحقة وهى قوله فان مات الخ (غ)

٥ (كما ظن من أبى المكارم حيث

(المجلد الثالث) جامع الرموز ١١٨

قال والظاهر ان ما ذكره للتوضيح والافتقاره فان لم يسلم غداً ضمن المال يغنى عن هذا المقال فاجاب الشارح المحقق بانها لا تغنى لانها لا يندفع بها هذا التوهم (وفيه) أى فى تعليل ضمان المال على موت المكفول عنه (اشعار) الخ (وليس كذلك) أى مثل ما اشعر كلام المص به فى الواقع (فانه) أى المال المكفول به (اخذ) مجهول (من تركته) أى الكفيل الميت كما هو بأخذ من تركته المكفول عنه الميت (به) أى بالمال (كما) لو كفل (باحضار الامانات ونحوه) كنسليم المبيع (و) كلمة (اما لمنع الخلو) غ (وفيه) أى فى لفظ المال (اشعار) لتكون الخسر مما يطلق عليه المال - (غ)

(به) أى المكفول عنه فالموافاة عدى المصنف إلى المفعول الثانى بالباء على ما هو القياس عند البعض (غداً) لم يذكره فخر الاسلام وقاضخان فى شرح الجامع (فعليه المال) المعلوم ويحتمل وجوهاً أخرى المال الذى له عليه لكنه مجهول ثبت باقرار الكفيل اوبينة المكفول له ومائة درهم مثلاً سواء اقر الكفيل انها دين اولاً ومائة سوى الدين ومائة له على آخر فان فى هذه الأربع صح الكفالة عند الشبثين خلافاً لمحمد وتامه فى المحيط وغيره (صح) ذلك الكفالتان الكفالة بالنفس والكفالة بالمال والقياس ان الثانية لاتصح لانها سبب لوجوب المال والتعليل بالخطر ينافيه الا انه ترك القياس بالتعامل (فان لم يسلم) الكفيل نفس المكفول به إلى المكفول له (غداً ضمن) الكفيل (المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس) سواء ادى المال ازلاً لانها وقعت مطلقة غير مقيدة بأداء المال كما فى المحيط وغيره فمن الظن انه يبرأ بالأداء (فان مات المكفول عنه) فى هذه الصورة قبل انقضاء المدة (ضمن المال) فاخذ من تركته لتحقق الشرط وإنما ذكر هذه الشرطية رداً لما توهم أنه لم يضمن لأن الكفالة تبطل بموته كما فى الكافي فليس الشرطية السابقة تغنى عنها كما ظن وفيه اشعار بأنه لو مات الكفيل قبل الانقضاء لم يضمن المال وليس كذلك فانه اخذ من تركته كما فى النهاية (و) هى (اما) كفالة (بالمال) أى بنفس المال او بفعل يتعلق به كاحضار الامانات ونحوه واما لمنع الخلو فتصح الكفالة بالنفس والمال معا كما مر وفيه اشعار بأنه يكفل المسلم عن الذمى

١ (عند) الذمي (المطلوب) أي المديون (والأى وان لم يكن عنده (أي حالة) بالتشديد من الحلول (أو مضافة) أي معلقة عطف على مرسله (غ) ٢ (وفيه) أي الاكتفاء بوصل جهالة المكفول به دون أن يقول وله وعنه (رمز إلى أنها) أي الكفالة بالمال (تبطل بجهالة المكفول له و) المكفول (عنه) فهو عطف على له وليس من قبيل نقل رواية عن الأمام مثلاً كما يفهم من اعتراضه على هذا الرمز بقوله (و) الحال هي تبطل بجهالة المكفول عنه في المضافة (لا مطلقاً وقد عم ضمير الكفالة بقوله مرسله أو مضافة أو لا (و) في كون الوصل المذكور قيد صحة الكفالة بالمال يحفظ رمزه المذكور رمز (إلى أن جهالتهما) أي المكفول له وعنه (غير مانعة) أي غير مبطله (في الكفالة بالنفس) وأنها جهالتهما مبطل الكفالة بالمال (وهي) أي جهالتهما في عدم المنع (على هذا التفصيل) أي على تفصيل جهالة المكفول به فيقيد بجهالة متعارفة فلو كانت فاحشة غير متعارفة يمنع (أيضا) أي كجهالة المكفول به (غ)

٣ (ويشكل كلام) المص (بدين ميت مفلس فأنه) دين (صحيح) على مأمور من تعريفه فمقتضى كلام المص أن الكفالة بهذا الدين تصح (و) الحال (لم تصح الكفالة) في الواقع (به) أي بدين مفلس ميت (فالأحسن) في تفسير الدين الصحيح (أن يزداد) قيد (أو بالموت) بأن يقال ألا بالأداء أو الأبراء أو بالموت (والظرف) أي كلمة إذا (متعلق بقوله فتصح) ثم قوله من المتعاقدين حيث لم يقل من أحدهما ادخالا للالة فأنها إذا كانت قبل قبض الثمن فأبراء وبعده يتضمن اداء البائع ثمن المشتري فلا حاجة إلى إخراجها كما ظن (نتيجة) أي حال كون فتصح الخ نتيجة (للسابق) أي لقوله وإما بالمال فتنتجبه له إنما يتم بتعلق هذا الظرف له (ولا يلزم منه) أي من قوله إذا صح دينه أي المكفول عنه (أن الكفالة بالعين) من المال (لم تصح ولذا) أي لعدم لزومه منه (قال) صاحب (الهداية

بالخمر للذمي وهذا إذا كان الخمر عند المطلوب والا لم يصح كباقي العبادى (فتصح) الكفالة بالمال كفالة مرسله أي حالة نحو كفلت بباله على فلان أو مضافة نحو كفلت بها بايعة أحدا منهم (وإن جهل المكفول به) جهالة متعارفة فلو كانت فاحشة غير متعارفة لم تصح وفيه رمز إلى أنها تبطل بجهالة المكفول له وعنه مرسله أو مضافة وهي تبطل بجهالة المكفول عنه في المضافة وإلى أن جهالتهما غير مانعة في الكفالة بالنفس وهي على هذا التفصيل أيضا الكل في النهاية (إذا صح دينه) أي لم يسقط من المتعاقدين إلا بالأداء أو الأبراء كما في شرح الهداية وغيرها فيخرج عنه ثمن المبيع بشرط الخيار فأنه سقط بالتسخير وكذا بديل الكتابة فأنه سقط بالتعجيز كما في الشاهير لكن في النظم أنها تصح ببديل الكتابة ويشكل بدين ميت مفلس فأنه صحيح ولم تصح الكفالة به كما يأتي فالأحسن أن يزداد أو بالموت والظرف متعلق بقوله فتصح نتيجة للسابق ولا يلزم منه أن الكفالة بالعين لم تصح ولذا قال في الهداية أن الكفالة بالأعيان المضمونة تصح وفيه إشعار بأن الكفالة بالنفس تصح بدون الدين كما مر (نحو كفلت بها) وجب (لك عليه) من مال فالمكفول به مجهول وفيه إشعار بأنه لو قال كفلت بها أقر بذلك فلان فهو على ثم مات فافر فلان بشيء فهو كفيل وإذا في تركته كما في قاضخان (أو) كفلت (بها يدركك) أي بإحفظك (في هذا البيم) من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كما في الأريكي أو ضمان المبيع أن لحقه آفة كما في الكرمانى فالمكفول به مجهول لاحتمال استحقاق الكل أو البعض فيضمن الكفيل الكل والبعض والدرك بالفتح

افصح

٤ (وفيه) أي في تقييد صحة الكفالة بالمال بقوله إذا صح دينه أي دين المكفول عنه (إشعار ظاهر بدون الدين) أي من غير أن يكون دين على المكفول عنه (كما مر) في شرح قوله فعليه المال الخ (وفيه) أي في قوله بمالك عليه (إشعار بأنه) أي الكفيل (لو قال كفلت بها) أي مال (أقر بذلك) المال (فلان) فاعل أقر (ثم مات) أي الكفيل (وذا) أي المقرب (في تركته) أي الكفيل الميت (وهو) أي ضمان الدرك (ضمان الثمن) الخ (كما في الأريكي) اسم كتاب وإلى الآن لم ينقل عنه (أو ضمان المبيع) عطف على ضمان الثمن - (غ)

٢ (أفصح من السكون) أى فى الرأى أو (تصح وان علق) الخ يعنى انه عطف على جهل (غ) ٣ (لموجبها أى لما توجبها الكفالة ثم بين كونه مؤكدا لموجب الكفالة بقوله (بإمكان استيفاء المكفول به) أى سهولة اداء الدين (أو) مؤكدا (تعذره) فهو عطف على الموجب أى بشرط يؤكد تعذر الاستيفاء (أو) يؤكد (وجوبه) ثم نشر الامثلة على ترتيب هذا اللفظ بمزج المتن فقال (نحو ان جاء) أى قدم (المكفول عنه) أى المطلوب مثال إمكان الاستيفاء (او غاب المكفول به) مثال تعذر الاستيفاء وجعل امثلة المتن كلها من النوع الثالث فقال (او ما بايعت الخ) فكلية ما شرطية

(٢٠٥)

كتاب الكفالة

بمعنى ان (كما) أى كالذى (بعد) أى بعد هذا المثال او كلفظ ما بعده (غ)

٤ (وفيه) أى فى لفظ ما الشرطية بمعنى ان (رمز الى ان كله) أى كل الشئ الذى بايعه منه (لزمه) أى الكفيل ما لا (قليلا او كثيرا) باع مرة او مرارا (بخلاف ما لو قال) أى اتى بكلمة (اذا بايعت الخ فانه) محمول (على مرة) حيث كلمة اذا سور الجزئية بخلاف لفظ ما فانه يفيد الكلية بدلالة دخول لفظ كل عليه (وفى ذكر) لفظ (فلان) اشعار بما مر فى رمز قوله وان جهل المكفول به الخ (فان) لفظ (فلانا علم للأناس) بضم الهمزة (من الذنوب) ضد الجماد كما فى الصحاح (وانما لم يصرح بالخبر عنه) أى المبتدأ يعنى ان الجزء جملة اسمية من المبتدأ والخبر تحذف المبتدأ (اشارة الى ان الخ والتقدير فتسليم ما وجب عليه) اشارة الى المضافة بناء على ان كلمة ما تعليلية حكائية (غ) ٥ (وفيه) أى فى الوصل بقوله او علق بشرط ملايم الخ (بان الشرط لو لم يكن ملايما يصح الكفالة) بالطريق الاولى كما هو قاعدة الوصل (واليه) أى الى صحة الكفالة المعلقة بالشرط الغير الملايم (اشارة) لم يقل صرح لامكان ان يقال ان معنى قوله فلا لا تصح تلك الكفالة كما يأتى فكون معناه فلا يصح الشرط وبطل ويصح الكفالة فى درجه الاشارة (غ) ٦ (فلان تسامح فيه) أى فى كلام المص (كما ظن) فيه ان ابا المكارم قال بالتسامح على تقدير ان يكون المعنى هو الثانى بدلالة سابق الكلام وحفظ المقابلة به مع انه كذلك فى التحفة والمضمرات حيث قال بعد نقل ما يدل على المعنى الاول فى كلام المص تسامح ومعناه لا يصح الشرط وصحت الكفالة انتهى وقد قال أولا ومعناه بدلالة السابق

افصح من السكون (أو) تصح وان (علق الكفالة) بالمال (بشرط ملائم) أى مؤكدا لموجبها بإمكان استيفاء المكفول به او تعذره او وجوبه (نحو) ان جاء المكفول عنه او غاب المكفول به او (ما بايعت) انت (فلانا) أى ان بعث شيئا من فلان فما شرطية كما بعد وفيه رمز الى ان كله لزمه قليلا او كثيرا مرة او مرارا بخلاف ما لو قال اذا بايعت شيئا فانه على مرة كما فى الخزائن وفى ذكر فلان اشعار بما مر من وجوب معلومية المكفول عنه فى المضافة فان فلانا علم للأناس كما تقرر (او ما ذاب) أى ثبت او وجب من الذنوب (لك عليه) أى فلان (او ما غصبك) فلان (فعلى) واجب وانما لم يصرح بالخبر عنه اشارة الى ان الكفالة بالنفس كما تكون مرسله تكون مضافة كما فى قاضيان والتقدير فتسليم ما وجب عليه وتسليم من وجب ذلك عليه واجب على وفيه اشعار بان الشرط لو لم يكن ملائما لصح الكفالة واليه اشارة بقوله (وان علق) الكفالة (بمجرد الشرط) أى بالشرط المجرد عن الملايمة (فلا) يصح الشرط وبطل وتصح الكفالة كما فى الكافى وغيره فلا تسامح فيه كما ظن ويمكن ان يقال ان المعنى لا تصح تلك الكفالة كما فى التحفة والمضمرات (كان هبت الريح) فتسليم المال او النفس على واجب كما مر فليس الامثلة مختصة بالكفالة بالمال كما ظن (وان كفل بمالك عليه) من مال مجهول (ضمن ما قامت به) من قدره (بينة وان لم تقم) بينة (فالقول للكفيل) فيما يتعرف به مع الخلف

* ١١٨

انه لا يصح الكفالة موافقا لما صرح قاضى خان من المعنى الثانى ولم يقل فيه بالتسامح فقوله ومعناه الخ ففيه تسامح حال كون معناه لا يصح الشرط وصحت الخ فهو حق لا يعدو منه (فتسليم المال او النفس) يعنى يحذف الجزء بهذا الطريق لا بطريق انه مخصوص بالكفالة بالمال (كما مر) بقوله فتسليم ما وجب الخ فانصح تقرير قوله (فليس) الخ (ما قامت به من قدره) أى من مقدار ما قامت به (بينة) فاعل قامت وانما بينه ليعيد انه يضمن نفسه او قدره ولو اخر من الفاعل لكان اوضح فى التعوية وفيه مخالفة لابي المكارم حيث قدر القدر مضافا الى كلمة ما وقال ضمن. قدر ما قامت الخ وهو اخصر واوضح (غ)

٢ (وإنما يحلف على البتات في فعل الغير) الخ جواب سؤال مقدر وتقريره ظاهر (إذا رجع الى ما يلزم) اي يتصل الحالف الخ (كما ظن) من ابي المكارم ان هذا من هذا القبيل حيث قال فظاهر ان الحلف فيما نحن فيه يرجع الى ما يلزم الكفيل من وجوب تسليم الزائد عليه فتأمل انتهى (وهو فعل الاصيل) ولو صدر بالوجوب اي وجوب تسليم الزائد فهو ايضا على الاصيل (حقيقة) ٣ (اذا أخبر به) اي الاصيل بالتدبر الزائد (فانه) اي هذا الاخبار (انشاءً معنى فلو اقر) اي الكفيل (فيما) اي في صورة قال (ما ذاب لك عليه) اي فلان فهو على (بالي) صلة اقر (وقال الطالب) اي الدائن (بالفين وصدقه) اي الطالب (الاصيل) اي المديون (في ذلك) اي الفين وانكر الكفيل قولهما (لم يلزم على الكفيل الا الالف) اي ما اقر به الكفيل نفسه (الا اذا ظهر انه) اي الكفيل (معاند في ذلك) اي في اقراره بالالف وانكاره قولهما (فح يلزمه) اي الكفيل (الالفان) (على ما قال الامام السرخسي رحمه الله) ٤ (ولا يلتفت بما ظن) من ابي المكارم (في هذا المقام من الاطناب في الكلام) حيث كتب في شرح وصدق الاصيل في الزائد على نفسه فقط اي لا يصدق فيه على الكفيل اذ الاقرار حجة قاصرة وهذا يشكل بما اذا قال ما ذاب لك على فلان فهو على فقال الطالب للاصيل لي عليك الفان فصدقه في الالفين او في الف وانكر الكفيل قولهما اصلا فان القول قول الاصيل وما اقر به يلزم الكفيل فقد صدق الاصيل على الكفيل في هذه الصورة فقله فقط مشكل ويحجب عنه بما نسب الى الامام السرخسي رحمه الله من ان ذلك ليس الزاما على الكفيل بقول الاصيل بل انما يلزمه ذلك بكفالاته لانه لما قيد الكفالة بالذوب مع علمه

(٢٠٦)

كتاب الكفالة

على العلم كما في قاضيان وغيره وإنما يحلف على البتات في فعل الغير اذا رجع الى ما يلزم الحالف وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما ظن لان ذلك الفعل تسليم الزائد وهو فعل الاصيل حقيقة (وصدق الاصيل في) التدبر (الزائد على) حق (نفسه) اذا أخبر به فانه انشاءً معنى (فقط) فلم يصدق على الكفيل ولم يطلب الطالب عنه ذلك الزائد فلو اقر فيما ذاب لك عليه بالي وقال الطالب بالفين وصدقه الاصيل في ذلك لم يلزم على الكفيل الا الالف الا اذا ظهر انه معاند في ذلك فيلزمه الالفان على ما قال الامام السرخسي ولا يلتفت بما ظن في هذا المقام من الاطناب في الكلام فان ما ذكرناه هو مراد الكفاية

بان الذوب على الاصيل قد يكون باقراره فقد التزم ما ذاب عليه باقراره واما اذا كفل بماله عليه فقد كفل بما هو واجب عليه في نفس الامر ولا دلالة للاقرار على الوجوب في نفس الامر فلا يلزمه ما اقر به الاصيل الى هذا اشير في الكفاية ولناقل ان يقول ان معنى مالك عليه ما ثبت عليه وكذا معنى ما ذاب لك كما مر فحمل الاول على الثبوت في نفس الامر والثاني على الثبوت في الحكم لا بد له من سند يوجب ذلك التخصيص انتهى كلام ابي المكارم ثم علل الشارح المحقق قوله ولا يلتفت بما ظن الخ (فقال فان ما ذكرناه) من استثناء ما ظهر معاندة الكفيل على تصديق الاصيل قول الطالب ما هو وضع مسألة المتن من اقرار الكفيل باقل من اقرار الاصيل بلا ظهور المعاندة من الكفيل حتى فرع على استثنائه بقوله (فيلزمه الالفان)

ان كان معاندة الكفيل فيما فيها وضعه الشارح المحقق بقوله فلو اقر فيما ذاب الخ ويلزمه الى والسلام ان كان معاندة في الالف كما فيها وضعه صاحب الكفاية حيث كتب على قول الهداية لم يصدق على كنبه الخ بقوله لانه اقرار على الغير فان قيل يشكل على هذا ما اذا قال رجل لرجل ما ذاب لك على فلان فهو على ورضى بذلك الطالب فقال المطلوب لك على الف درهم وقال الطالب لي عليك الفان وقال الكفيل مالك على شيء فاقول قول المطلوب وقد لزم هناك على الكفيل ما اقر به المكفول عنه مع انه لا دلالة له عليه ومع ان قوله ليس بحجة على الكفيل قلنا قال شمس الاثمة السرخسي رحمه الله ليس هو بالزام على الكفيل بقول المطلوب بل هو ايجاب المال على الكفيل بكفالاته لانه لما قيد الكفالة بالذوب مع علمه بان الذوب على الاصيل يحصل باقراره فقد صار ملتزماً بذلك بكفالاته انتهى عبارة الكفالة فاعلم ان معنى قول الكفاية وقال الكفيل ما عليه شيء وكان عاند الكفيل اقرار المطلوب وهو الالف فح القول قول المطلوب فلا يضر الشارح المحقق قوله وقد لزم هناك على الكفيل ما اقر به الخ لانه من مادة ما استثناء الشارح المحقق بطريق الضابط الكلى ومعنى قوله بل هو ايجاب المال الى قوله فقد صار ملتزماً بذلك بكفالاته لكنه عانده معاندة ظاهرة فلزمه ما اقر به المطلوب وهو الاصيل غايته ان الشارح المحقق جعل وضع المسئلة فيما اقر الكفيل بشيء ومعاندة في الزائد منه من اقرار الاصيل وصاحب الكفاية وضع المسئلة فيما لم يقر الكفيل بشيء ومعاندة في اصل ما اقر به المطلوب وهو الالف فجعله لازماً للكفيل لظهور معاندة فهو بعينه مثل الالفين الذي جعل الشارح المحقق لازماً للكفيل في صورة ما وضعها لظهور معاندة الكفيل فيه فتأمل فانتضح لك كون ما ذكره الشارح المحقق (هو مراد) صاحب (الكفاية) وان دفع ما يتوهم من ان عبارة الكفاية ظاهر فيما كتبه ابو المكارم -

- الى قوله واما اذا كفل بماله عليه الخ ولا اثر في كلام الكفاية بشئ ما ذكره الشارح المحقق كما لا اثر فيه بالفرقة بين عبارتي التكفيل فحمل ابو المكارم كلام الكفاية على ظاهر عبارته وغفل عن حقيقة مراده وطمأن ان مراده هو الفرقة بين عبارتي التكفيل فبحث عليه بانها تحكم وتخصيص بلا سند فتأمل ولا تغفل (غ)
 ٢ (والسلام) اورده للجمع على طريق متعارف العوام لكنه عطف على مراد الخ او تقديره وفيه السلام اي فيما ذكرناه سلامة عن اشكال صاحب الكفاية وعن بحث ابي المكارم على الجواب المنسوب الى الامام السرخسي رحمه الله بقوله ولقائل ان يقول الخ ٣ (بخلاف تضمين احد الغاصبين) اي الغاصب وغاصب الغاصب او الغاصبين معا على طريق الشركة في الغصب (سواء كان) اي الكفالة بغير امره (بخطاب المكفول له) على التكفيل (او) بخطاب (اجنبي) لا هو مكفول له ولا عنه (كما قال) مستفهما (انكفل) بهمة الاستفهام الداخر على المضارع المخاطب من باب التفعّل بجذّى احدى التائين (بنفس فلان) في الكفالة بالنفس (او بماله) اي بدّين فلان في الكفالة بالمال فيكسر اللام (لي) ناظر الى خطاب المكفول له (اولفلان) ناظر الى خطاب الاجنبي (فقال) المخاطب بالفتح (كفله) اي بنفس فلان او ماله لاجلك او فلان (وقيل الطالب منه) اي من التكفيل (فانه) اي التكفيل (عليه) اي على الاصيل (لانه) اي التكفيل (ملك بالاداء) اي باداء الزبوف (ما في ذمته) اي التكفيل (وفيه) اي في تعليق الرجوع بالامر بالكفالة (اشعار) الخ (غ)

والسلام (واذا طالب الدائن) المكفول له (احدهما) اي الاصيل والتكفيل (فله) اي الدائن (مطالبة الآخر) لان له مطالبة الكل بخلاف تضمين احد الغاصبين اذ التضمين تمليك (وتصح) الكفالة بالنفس والمال (بامر الاصيل) بالكفالة (وبلا امره) سواء كان مخاطب المكفول له او الاجنبي كما قال انكفل بنفس فلان او بماله لي اولفلان فقال كفلت (فان امر) الاصيل وقت العقد بالكفالة بالمال سواء كانت صحيحة او فاسدة كما في العمادى (رجع) التكفيل (عليه) اي الاصيل بما كفل جبارا كان او زبوا فلو كفل بجبار وقبل الطالب منه الزبوف فانه رجع عليه بالجبار لانه ملك بالاداء ما في ذمته وفيه اشعار بانه لو لم يأمر بالكفالة لم يرجع بما ادى لانه متبرع والامر شامل للرضاء فلو كفل بمحضرتيها بلا امره فرضى المطلوب او لا رجع التكفيل عليه فلو رضى الطالب او لا لم يرجع لانه تم العقد به فلم يتغير كما في فاضلخان والمتبادر من الامر من يصح امره شرعا فلا يرد ما اذا كفل عن صبي محجور بهال بامر واداه فانه لا يرجع عليه وكذا اذا كفل الاجنبي عن عبد فانه لا يرجع الا بعد العتق ولا يرجع المولى عليه اصلا كما في المحيط وغيره (بعد ادائه) اي التكفيل لاقبله وانما خص ادائه لانه لو دفع التكفيل الى المكفول له بعد اداء الاصيل غير عالم به لم يرجع عليه كما في النية (وان لو زم) اي لازم الطالب من تكفل له بالمال مأمورا بها اي دار معه اينما دار فاداه المال والملازمة في الاصل شدة المطالبة يقال فلان لازم فلانا اي صاحبه مصاحبة لا يعقبها مفارقة (لازم) التكفيل

هـ (والامر شامل للرضاء) فيعنى كلام المص فان امر الاصيل او رضى رجع عليه فصع التفرع بقوله (فلو كفل) الخ (بلا امره) اي الاصيل (فرضى المطلوب او لا) ثم رضى الطالب (رجع التكفيل عليه) اي المطلوب (فلو رضى الطالب او لا) ثم المطلوب (لم يرجع) على المطلوب (لانه تم العقد به) اي برضى الطالب غير موجبة للرد (فلم يتغير) اي لا ينقلب بعد رضى المطلوب الى الموجبة للرد (غ) ٢ (والمتبادر من الامر) اسم فاعل مستفاد من امر او مصدر بجذّى المضاف من اي امر (من يصح امره) اقره (شرعا) الخ (وكذا) اذا كفل الاجنبي عن عبد (محجور) ولا يرجع المولى لو كفل عن عبده (عليه) اي العبد (اصلا) اي لا قبل العتق ولا بعده (غير عالم به) اي باداء الاصيل (عليه) اي الاصيل اذ التكفيل كانه لم يؤد حيث حصل الاداء من الاصيل (من تكفل) ماض (له) اي لاجل الطالب (بالمال) صلة تكفل حال كونه (مأمورا بها) اي بالكفالة من الاصيل (اي دار) الطالب (معه اينما دار) اي التكفيل (فاداه) اي التكفيل للمكفول له (المال شدة المطالبة) الانسب بما بعده شدة المصاحبة (يقال) الخ - (غ)

١ (اى دار) الكفيل (معه) اى الاصيل (على نحوه) اى على طرز دور الطالب مع الكفيل وهو دوره معه اينما دار (حتى يخلصه) اى الكفيل الاصيل (فالجملة) الشرطية اى ان لوزم لازم الخ (معطوفة على الشرطية) اى ان امر الاصيل رجع الخ للمناسبة (دون) اى لاعلى (الجملة) الجزائية والظاهر دون الجزاء حتى لا يحتاج الى قوله (اعنى رجع الخ) تفريع على اعتبار قيد مأمورا بها فاداه المال (غ) ٢ (كما ظن الخ) من ابي المكارم وقال وان لوزم عطف على جواب الشرط اعنى رجع اى ان امره الاصيل فان لوزم الكفيل وطولب بالدين لازم هو اصيله وطالبه انتهى وانما عطف على الجزاء ليعلم ان حكم الملازمة في صورة الكفالة بامر الاصيل والشارح المحقق استفاده من الضمير المستتر في لوزم اى لوزم الكفيل المأمور بها فادى المال وهو بعيد وليس الضمير مثل المعرف باللام فالظاهر ما صنعه ابو المكارم فتدبر (وفيه) اى في ملازمة المص على الاطلاق حيث لم يقل وان لوزم وهو رجل او لازم اصيله ان ذكرا (اشعار) الخ (يلزمها) اى الامراة الطالب (والاصح انه) اى الطالب استأجر امراة (لتلزمها) اى المرأة الكفيلة الامراة المستأجرة (الا اذا كان) اى الكفيل (كفيلة عن احد) الخ

(٢٠٨)

كتاب الكفالة

(اصيله) حتى يخلصه اى دار معه على نحوه حتى يخلصه فالجملة معطوفة

على الشرطية دون الجملة اعنى رجع عليه كما ظن وفيه اشعار بانه لو كان

الكفيل امراة يلزمها والاصح انه استأجر امراة لتلزمها كما في اللم (وان

حبس) الكفيل (حبسه) اى الاصيل الا اذا كان كفيلة عن احد الابوين

او الجدين فانه ان حبس لم يحبسهم به يشعر قضاء الخلاصة (وابراؤه)

اى ابراء الطالب الاصيل (وتأجيله يسرى) ذلك الابراء والتأجيل بالنسبة

(الى الكفيل) فلا يطالب الدين وفيه اشارة الى ان ادائه سرى اليه والى

ان تحليفه لا يسرى اذ الحلف لا يفيد الابراء الحالف كما في المنية والى ان

تحليفه سرى اليه وهذا غير ظاهر اليه كما في الزاهدى (لاعكسه) اى

ابراء الكفيل وتأجيله لا يسرى الى الاصيل لانه لا يجعل الفرع تابعا للاصل

والكلام

(فانه ان حبس) مجهول (لم يحبسهم) القاضى بطلب الكفيل (به) اى بعدم حبسهم (يشعر) باب (قضاء الخلاصة فلا يطالب) منه (الدين) او منصوب بنزع الخافض وفي يطالب مستتر راجع الى الكفيل اى فلا يطالب هو بالدين (غ) ٣ (وفيه) اى في الحكم بان ابراء الاصيل وتأجيله سرى الى الكفيل (اشارة الى ان ادائه) اى ابراء الاصيل بالاداء (سرى اليه) اى الكفيل (والى ان تحليفه) اى الاصيل (لا يسرى) الى الكفيل (اذ الحلف لا يفيد الابراء الحالف) محسب (والى ان تحليفه سرى اليه) هذا في النسخ التى رجعت اليها لكنه تصحيف عقلا ونقلا اما الاول فلانه يلزم على هذا ان يكون في كلام واحد اشارة الى التقيضين وهو محال وكذا قوله (وهذا غير ظاهر اليه) فان كلمة الى في صلة الظهور غير معقول ولو اول بكلمة من فما ذا رجع الضمير مع انه من كلام الزاهدى على ما قال (كما في الزاهدى) واما الثانى فاني رجعت الى الزاهدى وفيه هكذا والتحليل ابراء حتى لو قال للكفيل حللت لك ما عليك من المال اول الاصيل فهو ابراء واذا ابراء الطالب الكفيل من الدين فرد لا يبطل ولو وهب فردها بطلت قال شمس

الائمة الحلواني واذا حل المال على الاصيل حل على الكفيل وهذا خلاف ظاهر الرواية انتهى كلام الزاهدى فلعل النسخة المصححة الواقعة من الشارح المحقق (والى ان تحليفه سرى اليه وهذا غير ظاهر الرواية) فصحت النسخون الجاهلون لفظ تحليله باللامين بلفظ تحليفه بالغاء لانوما متقارب التجانس ومتسارع التغايط وصحفتوا لفظ الرواية بالحاق الضمير الى حرف تعريفه وبطرح البواقي ثم قول الزاهدى وهذا خلاف ظاهر الرواية ظاهر في انه اشارة الى ما قال شمس الائمة الحلواني لكونه في زيله وقد ربطه الشارح المحقق الى اول كلام الزاهدى من قوله والتحليل ابراء الخ ومعنى التحليل جعل الشئ حلالا مقابل التحريم لا جعل الشئ حلالا مقابل التأجيل فقول شمس الائمة واذا حل المال الخ يصرف الى ان يكون من الحلال بقرينة الاول وان احتمل ان يكون من الحلول فتأمل في التطبيق يظهر لك هذا التحقيق (لانه) اى الشأن علة لا يسرى (يجعل الفرع تابعا للاصل) لا الاصل تابعا للفرع كما في العكس ولهذا نفاه فما وجد في بعض النسخ لانه لا يجعل الخ بكلمة التنى فهو غلط نشأ من لم يجد مطالعة الكلام (غواص)

٢ (والكلام) أى قوله وإبرأه الخ مع قوله لا عكسه (يشعر بان) نفس (إبرأ الكفيل) صحيح وإنما المنفى سرايته الى الاصيل (و) ان إبراء (الاصيل) أيضا (صحيح) حتى يسرى الى الكفيل (بدون قبولهما) من حيث ان هذا الكلام مطلق عنه كما ليس فيه إثباته ليس فيه نفيه ثم اعترض على هذا الاشعار فقال (وهذا) الاشعار (غير صحيح) فى إبراء الاصيل (عن دين) بيع (الصرف فانه) الخ فى البرجندى وأعلم ان إبراء الكفيل صحيح مطلقا سواء قبل أولا ولا يرجع على الاصيل وأما فى إبراء الاصيل فيحتاج الى قبول الاصيل حتى لو رده ارتد ودينه على حاله وفى عود الدين ح الى الكفيل خلاف كذا فى شرح الطحاوى انتهى (غ) ٣ (وفيه) أى فى الرجوع بالمائة فقط (اشعار بانه برى كل منهما) أى الكفيل والاصيل فى شرح الطحاوى انتهى (غ) كتاب الكفالة ﴿ (٢٠٩) ﴾ (بالصالح) عن الباقي لما صور مصالحة الكفيل

رب المال على أقل من قدر الدين بجنسه على أربعة أوجه أما ان يشترط برأئهما جميعا أو برأء المطلوب خاصة وفيهما برأ جميعا جعلهما الشارح المحقق من اشعارات مسئلة الكتاب وهى عدم اشتراط شىء من ذلك وما يأتى وجعلها أصلا مشعرا وأما ان يشترط برأء الكفيل وحده وهو على وجهين الأول ما لو صالحه على مائة على ان إبراء الكفيل خاصة من البواقي رجع الكفيل على الاصيل بمائة ورجع الطالب على الاصيل بتسعة مائة لأن إبراء الكفيل يكون فسحا للكفالة ولا يكون اسقاطا للدين وجعله الشارح المحقق أيضا من اشعارات مسئلة الكتاب يقول (وبان الطالب يطلب الاصيل بتسعة مائة لأنه لم يصل اليه) أى الى الطالب من جهة الكفيل (الامائة) وقد فسح الكفالة وبقي الدين الباقي فلا مائة يرجع به الاصيل والوجه الثانى ما لو كان صالحه عما استوجب بالكفالة لا يبرأ الاصيل لأن الواجب بالكفالة المطالبة والبراءة منها براءة من الكفالة فيبقى حال الطالب على ما كان قبل الكفالة وجعله الشارح المحقق مندرجا فيما يأتى من قول المص وإن صالحه عن موجب الكفالة لا يبرأ الاصيل فانضح لك انه ليس بمستدرك بالاشعار الثانى وانه لا مخالفة فيه من الشارح المحقق لسائر شراح مسئلة الكتاب وانه لا منافاة بين الاشعارين لأن محمل كل منهما صورة أخرى غير محمل الآخر كما عرفت (وذكر الالف) فى مسئلة الكتاب (اتفاقي) لا احترازي

والكلام مشعر بان إبراء الكفيل والاصيل صحيح بدون قبولهما وهذا غير صحيح فى إبراء الاصيل عن دين الصرف فانه يتوقف على قبوله وتماهه فى المحيط (فان صالح) الطالب الكفيل عن الف من الدراهم (على مائة) منها (رجع) الكفيل بعد الاداء عليه (بها) أى ببائة لا بالف وفيه اشعار بانه برى كل منهما بالصالح وبان الطالب يطلب الاصيل بتسعة مائة لأنه لم يصل اليه الامائة وذكر الالف اتفاقا فلوصالحه على مائة فالحكم كذلك كما فى المحيط (و) ان صالحه عن الالف (على جنس آخر) من مكيل او موزون او غيره (فبالالف) رجع على الاصيل لأنه بالصالح ملك ما فى ذمة الاصيل (و) ان صالحه (عن موجب الكفالة) من مطالبته (لا يبرأ الاصيل) لأنه لم يبرأ الا الكفيل (ولا يصح) ويبطل كما فى الطلبة (تعليق البراءة عنها) أى تعليق كل من الطالب والكفيل براءة الكفيل عن الكفالة (بشرط) محض ليس للطالب فيه منفعة نجو ان قدم زيد فانت اوانا برى من الكفالة وعنه انه يصح لأن عليه المطالبة فكان اسقاطا كالطلاق وانما لم يصح لأن فى الإبراء تمليكا ينافيه التعليق وذكر فى المحيط انه لو كفل بنفس رجل على انه متى رأى الطالب بنفسه فانا برى منها كان جائزا (كسائر البراءات) أى مثل تعليق باقى البراءات عما يتعلق به فبطل لو قال ان

وقد عرفت كليه فى صدر الدرس (فلوصالحه)

أى الكفيل الطالب عن الدين الاكثر من مائة (على مائة) يعنى من غير ذكر خصوص الالف (فالحكم كذلك) أى كما لو ذكر الالف من رجوع الكفيل بالمائة والاشعارين المذكورين (غ) ٤ (ويبطل) يعنى ان عدم الصحة يعنى البطلان كما هنا (كما فى الطلبة) يحتمل ان يكون من كتب اللغة وان يكون من الفتاوى (فانت) ايها الكفيل ان علف الطالب (اوانا) أى الكفيل ان علف الكفيل (وعنه) أى الامام (انه) أى تعليق البراءة عن الكفالة (غ) ٥ (يصح لأن عليه) أى الكفيل (غ) ٦ (بنفسه) أى الرجل المكفول عن نفسه (غ) ٧ (عما) صلة البراءات أى عن الحف الذى (يتعلق) أى باقى البراءات (به) أى بهذا الحف - (غواص)

١ (أومن مهر) امرأتى (كذا لما ذكرنا) من أن في الأبراء تمليكاً ينافيه الخ (بشرط كائن) أى محقق (لعيال دائن كذا) صفة دائن (من دينه) أى الدائن (أن أعطيته) من دينى صرح به في البرجندى (لطالب) صلة جان (بالحدود) صلة كفل من حيث امتزاج الشرح لأن صلة الكفالة قد مر بقوله بما لا يمكن الخ (غ) ٢ أى لا يصح الكفالة بنفس الحدود والقصاص لعدم إمكان إيجابهما على من تكفل لعدم جريان النيابة في العقوبة بخلاف الكفالة بنفس من عليه الحد والقصاص كما مر فعلى هذا لا يلزم الاستدراك بما مر كما قيل (مجمع الأنهر) ٣ (أى بنفس حد القذف الخ) لا بنفس من عليه الحد فهى بمنزلة الكفالة بالمال فلذا أورده عقبيه وأما ما سبق من عدم الجبر عليها فى حد الخ فالمراد عدم الجبر على الكفالة بنفس من عليه الحد على ما صرح به صاحب الهداية بقوله معناه فى الموضوعين فلا تناقض فى هذين المسئلتين (لا تجرى فى العقوبة) فلا فائدة فى الكفالة (هنا) أى التفسير المذكور معنى الثمن (الأنه) أى هذا الثمن (مستدرك بما مر) من (أن الكفالة) مقتصرة فى الكفالة (بالنفس والمال) أى مقتصرة بهما والحدود والقصاص ليسا شيئاً منهما فلا طائل تحت هذا التنى (بغيرها) بأن لا يكون مضموناً بالقيمة ولا بالمثل بل بالثمن (غ) ٤ قوله إلا أنه مستدرك بما مر آه يعنى لما قسمت الكفالة أولاً إلى القسمين أحدهما كفاة بالنفس والآخر كفاة بالمال فهم أن الكفالة بغيرهما لا تصح لاشتغال التقسيم بالحصر والكفالة بالحدود والقصاص ليست بواحدة منهما لعدم صحة تلك الكفالة مفهوم من التقسيم فلا حاجة إلى ذكرها فعلى ما ذكرنا لا يندفع إيراد الشارح المحقق بما ذكره صاحب مجمع الأنهر (لناظره)

(٢١٠)

كتاب الكفالة

جاء زيد فانا برى^٦ من ثمن هذا المبيع^٥ أومن مهر كذا أو غيره لما ذكرنا وذكر فى العمادى أن التعليق بشرط كائن صحيح كما إذا أعطى مديون لعيال دائن كذا من دينه فقال الدائن أن أعطيته فقد أبرأتك عنه (ولا) تصح^٧ (الكفالة) بما لا يمكن استيفاؤه من الكفيل كما إذا كفل رجل عن جان للطالب (بالحدود) أى بنفس حد القذف والسرقة والزنا والشرب (والقصاص) فإن النيابة لا تجرى فى العقوبة هذا إلا أنه مستدرك بما مر أن الكفالة بالنفس والمال (و) لا تصح بالأعيان المضمونة بغيرها مثل الكفالة عن البائع للمشتري (بالمبيع) أى بماليتها على معنى أنه لو هلك قبل القبض وجب عليه قيمته وإنما لم تصح لأن العقد قد انسخ بالهلاك فلا شىء^٨ على الأصيل فما ظنك فى الكفيل وفيه إشعار بأنها تصح بتسليم المبيع لأن التسليم بعد نقد الثمن لازم على الأصيل الكل فى الكرمانى (بخلاف الثمن) فإنه دين صحيح لغيره وهذا مستدرك كما لا يخفى (و) لا (بالرهون) فإنه مضمون بغيره ولذا لو هلك لم يجب على الرهنين شىء^٩ لكن فى الاختيار أنها تصح على الأصح بالمضمونة بغيرها كالمبيع والرهون وتبطل بالهلاك للقدرة قبل الهلاك والعجز بعده (والأمانات) سواء كانت واجبة التسليم كالثانية والثالثة أو غير واجبة التسليم كالبراقى لكن فى النخبة أنها تصح بواجبة التسليم كالمبيع والرهن وغيرهما (كالوديعة والغارية والمستأجر ومال المضاربة والشركة) فإنها غير مضمونة والشرط كون المكفول به مضموناً على الأصيل (وبالحمل على دابة مستأجرة معينة) بأن استأجر

زيد

بالقيمة هو مضمون بعينه لأن للقيمة حكم العين فى ذوات القيم كالمثل فى ذوات المثل فامكن إيجابه على الكفيل (كالثانية) وهى الغارية (والثالثة) وهى المستأجرة فى الأمثلة الآتية (غ) ٦ لكونه مفهومًا من قوله إذا صح دينه فافهم (لناظره) ٧ من الضمان وإنما يسقط دينه إذا هلك فلا يمكن إيجاب الضمان على الكفيل وهو ليس بواجب على الأصيل (مجمع الأنهر) ٨ (لكن فى النخبة) قيد بـ (أنها تصح بالأمانات الواجبة التسليم) الخ (غواص)

زيد عن عمرو دابة معينة لحمل كذا فكفل بكر عن زيد لعمرو بذلك
الحمل على تلك الدابة لم تصح تلك الكفالة لأنه لم يثبت له الولاية
على دابة غيره فلو كفل بالحمل على دابة غير معينة تصح لأنه قادر عليه
وفيه اشعار بأنه صح الكفاية بتسليم دابة مستأجرة معينة لنصور التسليم
من غير تصرف في ماله بأعلام مكانها وبأنه صح اجارة دابة غير معينة وهو
الاصح كما في المحيط وغيره (ونجدة عبد كذا) اي مستأجر معين لأنه لم
يقدر عليه فان كفل بتسليمه جاز للقدرة عليه كما مر (و) لا (عن ميت
مفلس) اي اذا مات الرجل مفلسا عليه دين فكفل عنه رجل لغريمه لم
تصح لأنه كفل بدين ساقط لان الدين هو الفعل حقيقة وهو قد سقط عنه
في الدنيا بالموت وصحتها تقتضى قيام الدين في الدنيا وهذا عنده واما
عندهما فتصح الكفالة عنه لأنه كفل بدين ثابت ولم يوجد مسقط في الآخرة
والمفلس من افلس اذا صار ذا فلس بعد ان كان ذا دراهم او دينار
ثم استعمل مكان افتقر كما في الطلبة (و) لاتصح عند الطرفين (بلا قبول
الطالب) الكفالة (في المجلس) اي مجلس عقد لها سواء كفل بالنفس او
بالمال واما عند ابي يوسف رحمه الله فصح موقفا على اجازته وقيل نافذا
وله حق الرد على اختلاف المشايخ واثره فيما اذا مات الطالب قبل
التبول فانه لم يأخذ الكفيل به عنده وفيه اشارة الى انه لو وجد الخطاب
والقبول من المطلوب او قال اجنبي كفلت لفلان عن فلان فبلغ الطالب
فقبل لم يصح عندهما كما في المحيط والى انه لو كفل والمكفول عنه غائب
واجاز الطالب صح الكفالة كما في قاضيان (الا اذا كفل) الوارث (عن
مورثه في مرضه) مرض الموت (مع غيبة غرمائه) فانه تصح الكفالة بلا
قبول الطالب عندهما وفيه رمز الى ان صحة الكفالة لا تتوقف على تسمية
المكفول به بل كما في النهاية والى ان المريض لو لم يأمر الوارث بالكفالة

١ (لم يثبت له) اي للكفيل (على دابة
غيره) اي معينة (غ)
٢ بان يحمل على دابة نفسه (ابن عابد بن)
٣ (وفيه) اي في التقييد بالحمل (اشعار)
الخ (في ماله) اي المكفول عنه (بأعلام مكانها)
صلة تصور التسليم (عبد كذا) تركيب
نوصيفي (لأنه) اي الكفيل (لم يقدر عليه) اي
على استخدام عبد معين (للقدرة عليه) اي
على التسليم (كما مر) يعني بأعلام مكان العبد
(لان الدين هو الفعل) اي الاداء (حقيقة)
ولذا يوصف بالوجوب الذي هو من صفات
الافعال لكن يعطى له حكم المال في المال
لأنه يؤل اليه (و) ظاهر (هو) اي فعل الاداء
(وصحتها) اي الكفالة عن دين ميت (تقتضى
الخ (ثم استعمل) اي افلس (مكان) الخ
(ولا تصح) اي الكفالة لا بالنفس ولا بالمال
(عند الطرفين بلا قبول) اي من غير رضاه
(الطالب) اي الدائن (غ)

ع (الكفالة) مفعول القبول ففى عطى وبلا قبول
الخ على قوله بالحدود الخ تساهل لأنه تعد ادما هو
بمنزلة الكفالة بالمال وباؤه للمقابلة وهنا عم
من النفس والمال كما عرفت والباء بمعنى
من كما قال به ابو الكارم والشارح المحقق لم
يتعرضه لا رد ولا قبولاً صريحاً فكانه رضى
واقتنى اثره (غ)

ه (وفيه) اي في قوله في المجلس
(اشارة) الخ (فبلغ) اي قوله
المطلوب او الاجنبي (الطالب) بالنصب
مفعول بانغ (فقبل) اي الطالب (لم يصح)
لعدم كونه في المجلس (واجاز الطالب) بالرفع
(صح الكفالة) لكونه في المجلس (بلا قبول
الطالب) وهو الغريم (على تسمية) اي
تعيين (المكفول به) اي المال (والمكفول له)
اي الدائن (لو لم يأمر) الوارث بالكفالة
(غواص البحرين)

١ وكفل (صار) اى الوارث (واما عند غيره)
اى ابي يوسف رحمه الله (فلا يصير) الوارث
(كفيلًا) بلا امر المورث (الى الخلاف) فى اشتراط
كون المريض غنيا (قالوا) بيان الخلاف (قيل
هو) اى كون الوارث كفيلًا عن مورثه بامر
(وصية) فى المعنى (غ) ٢ (لو امر) المورث
(اجنبيا) الخ (ومنهم) اى من المشايخ (من
قال انها) اى كفالة الاجنبى المأمور (قوله)
فى جانب المستثنى منه (بلا قول) الخ (عنده)
اى الامام (لأنها) اى لفظ العهدة (والعقد)
عطف على الصك (لان) معنى (العهد)
بالفتح وبدون التاء ومنه اخذ العهدة بالضم
ومع التاء (وحقوقه) اى العقد عطف على
الصك (لأنها) اى حقوق العقد (وغيرها)
اى غير الثلاثة المذكورة عطف على الصك
كخبير الشرط كما فى الحديث (العمل به) اى
بالمشترك (وذا) اى عدم صحة هذه الكفالة
(بلا خلاف) بين الثلث (قبل البيان) اى بيان
المراد (انه) اى ضمان العهدة (ضمان) الخ
(اى بالاستخلاص) اى استخلاص المبيع
وتسليمه الى المشتري عند الاستحقاق وهو
لا يقدر على الوفاء به فيبطل (وعندهما هو)
اى ضمان الخلاص (ضمان الدرك وهو) اى
ضمان الدرك (ضمان الثمن) الخ (غ)
٣ اى التى تشهد للبائع بالملك وهى ملكه
فاذا ضمن بتسليمها للمشتري لم يصبح لانه
ضمن ما لم يقدر عليه (ابن العابدین)
٤ (وفى الاكتفاء) بهذه الثلاث وعدم جعل
ضمان الدرك من جملة المنیات (اشعار بان)
الخ (وذا) اى صحة ضمان الدرك (بلا خلاف)
(عن) جانب (المشتري) الخ (ولا يصح عند
بيع) كلمة عند فى الموضعين بمعنى بعد
(بالبیع) صلة الوكيل (الثمن) مفعول ضمان
(فقد استدرك) تفريع لقوله لان المال امانة الخ
(هانان) اى ضمان المضارب وضمان الوكيل
(بحکم) صلة استدرك اى بعدم صحة الكفالة
(بالامانات) كما مر بقوله ولا بالرهون والامانات
كالوديعة الخ (والاشمل الاخصر) ان يقول
ولا ضمان احد الشريكين فى دين مشترك
ظرف ضمان (الاخر) متعلق ضمان ثم يقول
والوكيل بالبيع لموكله اما الاشملية فلانه يشمل
ضمان المضارب فلا حاجة الى ذكره على حدة
ويشمل المشترين الشريكين ايضا واما
الاخصرية فمن وجهين الاول بالنسبة الى -

صار كفيلًا هذا عند ابي يوسف رحمه الله وفى رواية عنه واما عند غيره
فلا يصير كفيلًا كما فى قاضيجان والى انه لا حاجة الى كون المريض ذمال
وفى الهداية اشارة الى الخلاف قالوا انها يصح اذا كان له مال وفى الاختيار
قيل هو وصية حتى لاتصح اذا لم يكن له مال وقيل تصح لحاجته الى ابراء
ذمته وفى الزاهدى كفالة الوارث عن المريض بامر بغيبة الطالب بقدر
التركة تجوز وقوله عن مورثه مشير الى انه لو امر اجنبيا بالكفالة فكفل
لم تصح ومنهم من قال انها تصح نظرا الى المريض كما فى النهاية وقوله مع
غيبة غرمائه لمجرد الايضاح لانه يغنى عنه قوله بلاقبول الطالب (و) لا
(بمال الكفاية) لانه ليس بدين صحيح كما مر وكذا بدل السعاية عنده
(والعهدة) اى لا تصح الكفالة بالعهدة لأنها مشتركة بين معانى الصك
القديم لانه وثيقة والعقد لان العهد العقد وحقوقه لانها ثمراته وغيرها
فمن اشترى شيئًا فضمن له رجل بالعهدة لم يصح لانه لم يصح العمل به قبل البيان
وذا بلا خلاف فى ظاهر الرواية وعندهما انه ضمان الدرك كما فى غايه
البيان (والخلاص) اى بالاستخلاص عند الاستحقاق وعندهما هو ضمان
الدرك وهو ضمان الثمن عن الاستحقاق وفى الاكتفاء اشعار بان ضمان
الدرك يصح وذا بلا خلاف كما فى النهاية وغيرها (ولا) يصح عند بيع مال
المضاربة (ضمان المضارب الثمن) عن المشتري (لرب المال) ظرف الضمان
(و) لا يصح عند بيع مال الوكالة ضمان (الوكيل بالبيع) الثمن (لموكله)
لان المال امانة فى يد المضارب والوكيل كما فى الهداية فقد استدرك هانان
بحكم الامانات (و) ضمان (احد الباعين) الشريكين (هصة صاحبه من ثمن
عبد) مشترك بينهما (باعاه بصفقة) واحدة فلو باعاه بصفقتين بان سعى
كل لنفسه ثمنًا ثم ضمن احدهما الآخر صح الضمان لامتنياز نصيب كل عن
الآخر والاشمل الاخصر ضمان احد الشريكين فى دين مشترك لآخر

كما في العمدى والأحسن تفصيل الفاسد ثم الباطل فان الفاسد منها الكفالة
بمال الكتابة وضمن الدين المشترك والمضارب والوكيل وبطل ما سواها
على ما يشعر به كلام المحيط والفصولين وغيرهما وينبغي ان يكون الاخيران
من الاربعة باطلين (وصح ضمان الخراج) موطئا او مقاسمة فانه دين
مطالب من جهة المقاتلة او غيرهم بدلا عن منافع الحفظ او غيره وقيل اريد
به الموطئ الذي يراه الامام في كل سنة دون المقاسمة التي على الخارج
فانه لم يجب في الذمة وفيه اشعار بانه لم يصح ضمان الزكوة لانه عبادة
غير بدل عن شئ كما في النهاية وغيره (و) ضمان (النواصب) جمع الناصبة
اي الحادثة وشرعا ما يضرب السلطان على الرعية لمصالحتهم كاجر حفظ
الطريق ونصب الدروب وابواب السكك وكري الانهار واصلاح الرىض
فانهما دين واجب يحبس به طاعة للامام وقيل مانزل بهم من جهة سلطان
ولو بغير حق ولكن يعلم ولا يفتى به لثلا يتجاسروا في الزيادة ولان
اكثر النواصب في زماننا ظلم ولذلك من تمكن من دفعه فهو خير له كذا
في المنية وقيل لا يصح الضمان بما يأخذه الظلمة زماننا ظلما وقيل يصح
وعليه الفتوى كما في النهاية وذكر في الكرماني انه يصح الضمان لتجهيز الجيش
اذا لم يكن في بيت المال ما يكفيهم وتعاونوا على البر والتقوى (و) ضمان
(القسمة) اي ضمان احد بتقسيم قيمى بين الشريكين عند طلب احدهما
وان امتنع الآخر عنه وقيل انه فعل غير مضمون وقيل ان ما كان
من الديوان راتبا في كل وقت فتايبه وغير راتب فقسمة وبما ذكرنا
من التفصيل ظهر انه قد استدرك قوله (وان كانت) تلك النواصب
والقسمة (بغير حق ومال) خبره حال (لا يجب) اداؤه (على عبد حتى
يعتق) كما لو اقر عبد مجبور باستهلاكه وكذبه المولى او باعه انسان او
اقرضه او مهر امرأة نكحت بغير اذنه وكفل احد به (حال على من كفل

- عبارة المص والثاني من حيث عدم الحاجة
على هذا الى قوله ضمان المضارب الثمن
لرب المال كما عرفت (غ)

٢ (والاحسن) في البيان (تفصيل الفاسد)
اولا (ثم الباطل) ترقيا من الأدنى الى الأعلى
(فان الفاسد منها) اي من الكفالات (الكفالة)
بمال الكتابة (الخ) (وبطل ما سواها) اي سوى
هذه الاربعة من قوله ولا يصح تعليق البراة
الى قوله الا اذا كفل الخ (غ) ٣ (وينبغي
ان يكون الاخيران) اي ضمان المضارب
وضمن الوكيل (غ) ٤ (من) هذه (الاربعة)
باطلين نوع اعتراض على ما يشعر به كلام
المحيط الخ (من جهة المقاتلة) بالفتح اي اهل
القتال بالمشركين (او غيرهم) ممن هو مصرف
الخراج كالعلماء والحفاظ وطلبة العلم (بدلا من
منافع الحفظ) اي الحماية على مصر المسلمين
او غيره كالذب عن حريم الشرع والدين
(وفيه) اي في التعليق المذكور بقوله فانه
دين الخ (لانه) اي الزكوة (عبادة) هو فعل
الاياء والمال محل لاقامته (كاجر حفظ الطريق)
اي الحارس من قطاع الطريق وللصوص
(و) كاجر (نصب الدروب) الخ (الرىض)
سورة المدينة (ولكن يعلم) اي هذا القيل (ولا
يفتى به) ولا يشتهر به (في الزيادة) على
قدر المستحق او على ما نزل من جهة السلطان
ولعل المستحق بالفتح هو هذا (من دفعه) اي
اكثر نواصب زماننا (وتعاونوا) اي بدلا لانه
قوله سبحانه وتعالى (وتعاونوا على البر
والتقوى وقيل انه) اي التقسيم فعل (غير
مضمون) فلا يصح الكفالة بمثله (من الديوان)
متعلق بقوله راتبا لبيان كلمة ما لانها عبارة
عن الجباية المرتبة الجافية من ديوان الملوك
٦ (وبما ذكرنا من التفصيل) في تفسير
النواصب من المعنى الشرعى لها والقبيلات
الثلاث وما ذكر الكرماني (ظهر انه) قد يكون
حق وقد يكون بغير حق (فاستدرك قوله)
اي المص (وان كانت تلك النواصب والقسمة
بغير حق ومال) مبتدأ مخصص بقوله (لا يجب
اداؤه على عبد الخ) (خبره حال على من)
الخ (حتى يعتق) اي العبد (او باعه) اي العبد
انسان (او اقرضه) اي العبد انسان (او مهر)
اي العبد (امرأة نكحت بغير اذنه) اي النوى
قيد الثلاثة الاخيرة (وكفل احده) اي

بذلك المال (غ)

١ (اذ الكفيل غير معسر) لانه حر بخلاف الاصيل لكونه عبدا اذ كل ما في يده لمولاه (غ) ٢ (وفيه) اى فى قوله لا يجب على عبد حتى يعتق (ايءاء الى انه) اى المال (لو استهلكه) عبد (معاينة) اى بطريق العيان لا بالاقرار (او اذن) العبد (فاقتر) الخ (و) فى قوله مطلقا ايءاء (الى انه لو كفل مؤجلا) اى مقيد بوصف التأجيل (وكفل) رجل (عنه) اى عن البائع للمشتري (بالدرك) وقبول (البائع رد) (الثمن) بجذف (٢١٤) كتاب الكفالة

به) اى المال (مطلقا) غير مقيد بوصف التأجيل والتأجيل اذ الكفيل غير معسر وفيه ايءاء الى انه لو استهلكه عبد معاينة او اذن فاقتر بدین فهو عليه فى الحال والى انه لو كفل مؤجلا فليس مجال (وبطل دعوى) مبيع من (ضامن الدرك) فمن باع دارا وكفل عنه بالدرك وقبول الثمن عند الاستحقاق ثم ادعى الكفيل انها ملك له او لو كيله بطل دعواه لانه ينافى احكام البيع (و) بطل دعوى مبيع من (شاهد كنب) بامر او بغير امر (شهد بذلك) او شهد بما فيه او شهد عليه (على صك) اى قبالة للبيع ظرى كنب (كنب فيه) اى فى ذلك الصك (باع) فلان (ملكه) او بيعا صحيحا او نافذا او لازما او غيره مما يدل على صحة البيع فان فى ذلك الشهادة اقرارا بانه باع ما هو ملكه لان ذلك فيما كنب اشارة الى ذلك فلا يصح دعواه وفيه رمز الى انه لو قال احد اكتب شهادتى فيه فكنت المأمور شهد بذلك صح دعواه كما لو كنب باع فلان داره وقد اقراره باع ملكه (بخلاف) دعوى (شاهد كنب) فيه (شهد على اقرار العاقدین بان كنب قد افرا بالبيع عندى او جرى البيع بمشهدى او اشهدنا فلان بالبيع او غيره مما لا يدل على صحته فانه صح هذه الدعوى لانه ليس فيه اقرار بالملكية ولا يخفى ما فى هذه المسئلة ههنا عند ذوى الالباب من رعاية اللطافة فى ختم الكتاب

المضاف (من شاهد كنب) على صيغة المعلوم صفة شاهد اى كنب ذلك (الشاهد بيده) بامر) اى بامر البائع بان قال اكتب شهادتك هذه (او بغير امر) من البائع بل كنب بيده برأيه واختباره ففى قوله كنب بامر او بغير امر رد على ما ظنه ابو المكارم حيث قال بنفسه او امر ان يكتب شهادته كما يظهر من الاشارة الاى (شهد بذلك) اى يبيع فلان ملكه (او شهد بما فيه) اى فى هذا البيع (او اشهد) بصيغة المجهول اى الشاهد (عليه) اى على هذا البيع (على صك) اى قبالة للبيع كلمة على (ظرى كنب) لاشهد (كنب) مجهول (فيه) الخ (او بيعا صحيحا) عطف على باع فلان بتقدير او باع فلان بيعا صحيحا (او) قال بدل صحيحا (نافذا او لازما) الخ (بانه) اى الفلان (باع) الخ (لان) لفظ (ذلك فيما كنب) اى فى قوله شهد بذلك (اشارة الى ذلك) اى الى ان فلانا باع ما هو ملكه (وفيه) اى فى قوله من شاهد كنب الخ (اشارة) حيث اسند الكتابة الى نفس الشاهد (الى انه لو قال احد) من الشهود (اكتب شهادتى فيه) اى فى هذا البيع اوفى الصك (فكنت المأمور شهد) فلان بذلك اى بانه باع ملكه (صح دعواه) اى دعوى هذا الشاهد حيث لم يكتب بيد نفسه فلم يكن اقرارا بالملكية فظهر ظنية ما ظن (بان كنب) اى الشاهد (قد افرا) اى المتعاقدان (بالبيع عندى او) كنب (جرى البيع) بينهما (بمشهدى) اى فى حضورى (او اشهدنا فلان بالبيع) الذى جرى بينهما (او) كنب عبارة (غيره) اى المذكور (مما لا يدل على صحته) اى البيع (فانه صح هذه الدعوى) اى دعوى الملكية من الشاهد المذكور (لانه ليس فيه) اى فيما كتبه ثانيا (اقرار) من الشاهد (بالملكية) اى بالملكية الباعه مابايعه (ولا يخفى) ما فى هذه المسئلة) اى فى مسئلة بطلان دعوى الملكية من شاهد كنب على الصك شهد بذلك الخ (ههنا) اى فى اخير الكتاب (عند ذوى الالباب) والظنانه (من رعاية اللطافة) بيان ما فانه اذا كنب صك فى حادثة يتم الحادثة وينقطع فكان المص كنب صكا على انه قد استوفى مسائل كتاب الكفالة وشهد الناظرون بذلك فيطل قول من قال منهم انه لم يستوفى والله سبحانه اعلم (غ)

كتاب

كتاب (ههنا) اى فى مسائل كتاب الكفالة وشهد الناظرون بذلك فيطل قول من قال منهم انه لم يستوفى والله سبحانه اعلم (غ)

٢ كتاب في شرح رموز (كتاب الحوالة اورد) الاسلام كونه مجهولا ومستتره الى الكتاب (بعد) كتاب (الكفالة لانها)
 اى الحوالة (بمختص بالدين) اى بمقابلته (ولم تشتمل) اى لم تستعمل بمقابله (العين) كالبيع مثلا (بخلاف الكفالة) فانها
 كما تتعلق بالدين تتعلق بالعين ايضا فكانت اعم احكاما فاستحقت التقديم على الحوالة (من المال) بيان كذا (فاحتال) اى
 قبل (زيد) الحوالة (به) اى بذلك المال (عليه) اى على هذا الرجل (فانا) المنكلم بهذا الكلام (محيل) الخ (وقد لغي قولهم
 السحتال له) اى بالوصل باللام (للمحتال) المرادى للمحال من باب الافعال وهوزيد فى المثال المذكور (فانه) اى السحتال (بلا
 صلة) باللام (رافع) اى مؤد (لمؤنة الصلة) اى مؤداها نقل عن الشارح المحقق فى توجيه الرفع فان السحتال جاز ان يكون
 اسم فاعل ومفعول انتهى يعنى انهما فى باب الافعال مشترك بعد الاعلال فلفظا السحتال بالناء اذا اطلق على المحال بلا ناء
 من باب الافعال كما قال وزيد محال ومحتال الخ يكون بصيغة اسم الفاعل بمعنى قابل الحوالة فلا حاجة الى جعله اسم مفعول
 وايضاله باللام بمعنى الذى قبلت الحوالة له اى لاجله على صيغة المجهول والقابل هو السحتال عليه كما ظن مولانا ابو المكارم
 على ما نقله ومن اه (غ) ٣ قلت ويمكن تصحيح كلامهم وذلك ان الحوالة لغة بمعنى النقل مطلقا كما مر فالمدبون يدفع الطالب عن
 نفسه ويسلطه على غريبه وفى الاصطلاح نقل الدين وهو من افراد المعنى اللغوى ايضا فعلى الاول يق محال لا غير
 وعلى الثانى محال له لا غير لان المحيل بمعنى الناقل والمحال عليه بمعنى المنقول عليه الدين والدين منقول والطالب محال له
 ٢١٥) كتاب الحوالة

كتاب الحوالة

اورد بعد الكفالة لانها تختص بالدين ولم تشتمل العين بخلاف الكفالة
 (هى) لغة دالة على الانتقال فانها اسم من احدث زيدا بكذا من المال
 على رجل فاحتال زيد به عليه فانا محيل وزيد محال ومحتال والمال محال به
 ومحتال به والرجل محال عليه ومحتال عليه وقد لغي قولهم السحتال له للمحتال
 فانه بلا صلة رافع لمؤنة الصلة ومن الظن انه غير لغو لان فى التاج السحتال
 له صاحب الدين فى الفقه فانه محل النزاع فكيف يستدل به وشريعة (اثبات
 دين) ولو حكما فى ضمن عقد اولا وسبجى * تمامه وبما ذكرنا لم يخرج
 عنه حوالة الدراهم الوديعه كما ظن فان بالحوالة صار السحتال عليه مجبورا

لم يصح لان المنقول هو الدين على هذا
 الوجه بخلافه على الاول فان المنقول هو ذات
 الطالب وبهذا ظهر ان قولهم محال ومحتال له
 مبنى على اختلاف اليراد فى المنقول هل هو
 ذات الطالب او دينه فافهم نعم يصح على
 الثانى ان يق فيه محال بطريق المجاز اى
 محال دينه وبه ظهر انه لا لغو فى كلامهم فاغتنم
 هذا التقرير (ابن العابد)

٣ (ومن الظن انه) اى وصل السحتال باللام
 (غير لغو لان فى التاج ان السحتال له صاحب
 الدين) اى الدابن (فى) اصطلاح (الفقه)
 يعنى هو صرح به فى التاج فكيف يلغو عبارة
 ابي المكارم هكذا فى المغرب انها بمعنى
 الاحالة يقال احدث زيدا بماله على على
 فلان فاحتال زيد عليه فهو محال ومحتال على
 صيغة اسم الفاعل وحويل ايضا والمال محال
 به ومحتال به وفلان محتال عليه ومحال عليه
 وتسمية المحال محتالا له بذكر اللام لغو اذا لا

حاجة الى هذه الصلة كذا فى الكافى والمغرب وفى التاج الاحتيال قبول الحوالة ويعدى بعلى والسحتال فى الفقه اذا وصل باللام فهو
 صاحب الدين واذا وصل بعلى فهو الذى قبل الحوالة واذا وصل بالبلاء فهو المال فالظاهر ان الموصول باللام اسم المفعول اى الذى
 قبل له الحوالة والقابل هو السحتال عليه وحينئذ لا لغو وقد شاع استعمال اللام فى صلة الحوالة فى عباراتهم انتهى ثم علل كونه من
 الظن فقال (فانه) اى ما فى التاج (محل النزاع) واول المسئلة يعنى نزاع صاحب المغرب فيه فكيف الاستدلال به لرد كلام المغرب
 (ولو) كان الدين ديننا (حكما) اى فى حكم الدين لاحتقيقة سواء ثبت (فى ضمن عقد) الحوالة (او لا وسبجى تمامه) اى التعميم (غ)
 ه والتعريف منقوض جمعا ومعنا اما الاول فلانه لا يصدق على الحوالة بالدراهم الوديعه كما سبجى * ولا على الحوالة على
 المديون خصوصا اذا لم يكن على المحيل دين واما الثانى فلانه يصدق على الاقراض واثبات البائع على المشتري
 ونحوه واخراجها عنه بقوله مع عدم الدين الى آخر تكلفى لا يفتى وعرفها صاحب الكافى بانها نقل الدين من ذمة وقد تبعه
 المص فى الشرح وهو منقوض جمعا لا منع فتأمل (ابو المكارم) (وبما ذكرنا) من التعميم بو لو حكما (لم نخرج
 عنه) اى عن تعريف الحوالة (حوالة الدراهم) اى الحوالة بالدراهم (الوديعه) عند مودع (كما ظن) من ابي المكارم
 بانه لا يصدق على الحوالة بالدراهم الوديعه خصوصا اذا لم يكن للمحيل دين انتهى ثم علل عدم الخروج بقوله (فان
 بالحوالة صار السحتال عليه) وهو المودع بالفتح (مجبورا) (غواص البحر)

١ (على الأداء) أى على أداء الوديعة فاخذت الوديعة حكم الدين لكن الظان قوى الخروج من حيث أنه إذا لم يكن على المحيل دين لأمن حيث أنه لا دين على المودع فتأمل (واحترز به) أى بقوله أثبات دين (عن الكفالة بالنفس وغيرها) أى وبالمال (فانها) الأعيان (محموسة) بحس البصر (لآخر) موجود فى بعض النسخ (بقرينة المقام) أى التفسير أن المذكور أن بقرينة المقام لأنه مقام تعريف حوالة الدين للدين على المحتال عليه ثم فرع على هذين التفسيرين قوله (فمن الظن أنه يخرج عنه) أى عن التعريف (الحوالة على المديون) وهو من أفراد المحدث (ويدخل فيه) ما هو من أخبار المحدث كالبيع والإقراض لأن الأول (أثبات الثمن للبايع على المشتري و) الثانى أثبات (الغرض للمقرض على المستقرض ونحوهما) ثم علل تعريف قوله فمن الظن الخ بقوله (لأن فى الأول) أى فى الحوالة على المديون (أثبات دين للمحال على المحال عليه) فانه إذا قبل تلك الحوالة ثبت فى ذمته دين للمحال وإن لم يكن دين على المحيل فكيف يخرج ولذا عدل المصنف عن تعريف المشايخ بأنها نقل الدين من ذمة إلى ذمة فانه يخرج عن تعريفهم الحوالة التى لا يكون فيها على المحيل دين (وفى الثانى ليس كذلك) وهو ظاهر فكيف يدخل (واحترز به) أى بقيد لآخر على آخر (عن الكفالة على القولين الراجع) لأنه إثبات المطالبة لا الدين (والمرجوح) لأنه تصير دين دينين لا إثبات دين ونقله على آخر وفيه مخالفة لسائر الشراح فانهم أخرجوا المرجوح بقوله (مع عدم بقاء الدين) ولو (حكماً) لبقاء المطالبة مثلاً (وهذا) أى قوله مع عدم الدين على المحيل الخ (دفع لتوهم أن الدين ثابت فى ذمة المحيل أيضاً وتأكيد لرد ما قال بعض المشايخ أن الدين باق فى ذمة المحيل) وأصل الرد قد كان حصل بقوله أثبات دين لآخر على آخر والفرق بين دفع التوهم والتأكيد أن التوهم المذكور من قبيل القول المرجوح فى الكفالة وقول بعض المشايخ من قبيل القول الراجع فى الكفالة كما عللوا بقولهم (فانها) أى الحوالة (أثبات المطالبة) لا الدين كما فى القول الراجع فى الكفالة (غ)

على الأداء واحترز به عن الكفالة بالنفس وغيرها فإن الدين وصف شرعى قابل للنقل الشرعى بخلاف الأعيان فانها محسوسة غير قابلة إلا النقل المحسوس (لآخر) أى المحتال (على آخر) أى المحتال عليه بقرينة المقام فمن الظن أنه يخرج عنه الحوالة على المديون ويدخل فيه أثبات الثمن للبايع على المشتري والغرض للمقرض على المستقرض ونحوهما لأن فى الأول أثبات دين للمحال على المحال عليه وفى الثانى ليس كذلك واحترز به عن الكفالة على القولين الراجع والمرجوح (مع عدم بقاء الدين) ولو حكماً (على المحيل) أى الأصل (بعده) أى بعد أثبات الدين وهذا دفع لتوهم أن الدين ثابت فى ذمة المحيل أيضاً وتأكيد لرد ما قال بعض المشايخ أن الدين باق فى ذمة المحيل فانها إثبات المطالبة وذكر شيخ الإسلام أنه قول محمد رحمه الله والأول قول أبى يوسف رحمه الله وهو الصحيح فلو أحال الراهن المرتهن الدين على غيره لم يصح استرداد الرهن عنه ولو أبرأ المحال الدين عن المحيل لم يصح ويسترد ويصح

٢ (وذكر شيخ الإسلام أنه) أى كون الدين باقياً فى ذمة المحيل بتعليل أن الحوالة أثبات المطالبة (قول محمد رحمه الله والأول) أى عدم بقاء الدين على المحيل بعده (قول أبى يوسف رحمه الله وهو) أى قول أبى يوسف رحمه الله (الصحيح) ثم شرع فى تفريع القولين فقال (فلو أحال الراهن المرتهن الدين) أى بدين المرتهن (على غيره) فعند أبى يوسف رحمه الله يصح استرداد الرهن من المرتهن لأنه لم يبق الدين على الراهن حذفه الغاذا واستغراباً للكلام واكتفاءً بانفهامه عما صنعه فى التفريع الثانى وأما عند محمد رحمه الله (لم يصح استرداد) الراهن (الرهن عنه) أى عن المرتهن لأن أصل الدين باق فى ذمة الراهن وإنما يحال المطالبة فقط عنده (ولو أبرأ) الخ عطف على لو أحال الخ (لم يصح) عند أبى يوسف رحمه الله لأن الدين قد انتقل من المحيل إلى المحتال عليه فأى شئ يبرأ عنه (ويسترد) المحيل لو كان رهن المحال شيئاً بكم الحوالة لا بكم الأبرأ (ويصح)

عند
الأبرأ (غواص البحرين)

١ (عند محمد رحمه الله) فيبرأ المحيل لان الدين عنده باقى في ذمته بعد الحوالة وانما يحول المطالبة لاغير ويسترد بحكم الأبراء لا بحكم الحوالة (وقال بعضهم انه لم يثبت نصا) من محمد (انها) اى الحوالة (اثبات المطالبة فقط او الدين) والمطالبة معا لان اثبات الدين يستلزم اثبات المطالبة وانما ذكر محمد مسائل بعضها يدل على الاول وبعضها على الثانى (غ)

٢ (لكن في المحيل ان الدين بها) اى بالحوالة (صار مشغولا بحق المحال ولم يصير ملكا له) اى للمحال فلو انتقل من المحيل الى المحال عليه لمخرج عن ملك المحيل وقدم بصير ملك المحال فيكون مملوكا بلا مالك وانه محال فعلم انه لم ينتقل من المحيل فظهر لك وجه الاستدراك (واعلم ان هذا تعريف اسبى اى لفظى بدلالة عطف (وتعيين لمعنى الحوالة من بين سائر الافعال) كالكفالة والوكالة مثلا (فان الحد هو العقد المخصوص) (غ) ٣ (فليس فيه دور) من حيث اخذ لفظ المحيل في تعريف الحوالة (لانه) اى الدور علة لغاء التفريع (توقف الشئ على ما يتوقف) راجع الى الموصول (عليه ذلك الشئ) هكذا في اكثر النسخ التى رأيناها لكنه غلط من النسخ والنسخة الصحيحة (على ذلك الشئ) او (عليه اى على ذلك الشئ) بالتفسير كما وقع في عبارتهم (بحيث) تتعلق بمتوقف (لا يتصور) مستتره راجع الى كلمة ما (ولا شك ان الثانى) اى لفظ المحيل (لا يتوقف على الاول) اى المعروف هو الحوالة (بهذه الحيثية حيث لا انحصار فيها اذ يتصور المحيل بعنوان الاصيل ايضا كما فسره به (عند تحقق موجبها) بالفتح اى موجب كل واحد منهما (غ) ٤ (وتحقيقه ان الدور الممنوع ما اذا عرف الشئ بعد تام يتوقف عليه الحد التام فلو عرف يرسم او حد تام يتوقف على رسم لم يكن دورا لجواز ان يعرف الحد والرسم بالرسم وتماه في حواشى المفتاح للقاضى (منه سلمه الله تعالى)

عند محمد رحمه الله وقال بعضهم انه لم يثبت نصا انها اثبات المطالبة او الدين كما في النهاية لكن في الخلاصة ان الدين بالحوالة انتقل الى المحال عليه ويبرأ المحيل عند العلماء الثلاثة لكن في المحيط ان الدين بها صار مشغولا بحق المحال ولم يصير ملكا له على الصحيح واعلم ان هذا تعريف رسمى وتعيين لمعنى الحوالة من بين سائر الافعال فان الحد هو العقد المخصوص فليس فيه دور لانه توقف الشئ على ما يتوقف عليه ذلك الشئ بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك الشئ كما في اساس الاقتباس وغيره ولا شك ان الثانى لا يتوقف على الاول بهذه الحيثية (فهى) اى الحوالة (بشرط عدم براءته) اى الاصيل المحيل (كفالة وهذه) اى الكفالة (بشرط براءة الاصيل حوالة) اى كل واحدة من الحوالة والكفالة تستعار للآخرى عند تحقق موجبها فلو قال اُحِلَّتْ بشرط عدم براءة المحيل او كفلت بشرط براءة الاصيل كان كفالة وحوالة لان العبرة للمعنى (وتصح) الحوالة (بلا) ثبوت (دين للمحال على المحيل) بان يستعار الحوالة للوكالة لاشتمال كل على النقل كما في الكرماني (و) تصح (به) اى بدلين له والمتبادر ان يكون الدين معلوما والا فلا تصح كما اذا قال احلت جميع ما يذوب لك على فلان كما في المنية (برضاها) اى تصح برضى المحيل والمحال وفي الزيادات انها تصح بلارضاء المحيل ورجحه صاحب الهداية حيث لم يعم الدليل الا عليه كما في الكرماني فلو قال للطالب ان لك على فلان كذا من الدين فاحتل به على فرضي به الطالب صحت وبرى الاصيل (ورضى المحتال عليه) سواء كان عليه دين اولا وقيل لا يشترط رضاه كما في الزاهدى وذكر في شروط الظهيرية انه لا يشترط اجماعا

ه (فلو قال) اى المحال عليه (احلت) متكلم مجهول اى كنت محالا عليه (بشرط عدم) الخ لا بصيغة المعلوم والا يكون قول المحيل والمحال ان الشارط اما المحال او المحال عليه كما ان شارط براءة الاصيل هو الكفيل فمعنى قوله احلت صرت محالا او صرت محالا عليه فلا محالة يكون مجهولا والا فالمعلوم هو قول المحيل وهو لا يشترط ٤ (حيث لم يعم) بضم الباء اى لم يستدل صاحب الهداية (الا عليه) اى على الصحة بلارضاء المحيل (كما في الكرماني) وفتح الدين ايضا (انه لا يشترط اجماعا) يعنى ان قول الزاهدى وقيل الخ يشعر بانه خلافية وفي شروط الظهيرية انه بالاجماع لا خلاف فيه (غ)

٢ (وفيه) أى فى قوله يرضاه ورضى المحتال عليه (رمز الى انه لا يشترط حضور المحتال) وانما الشرط رضاه (لكنها) أى الحوالة (باطلّة عند الطرفين بلا حضورهما) أى المحتال والمحتال عليه اعتراض على رمز المتن وعلى الزاهدى والظهيرية (والى انه لا يشترط حضور المحيل والمحال عليه) انما فصله عن الرمز الاول ولم يجمع لخطر الاستدراك بقوله (لكنها) الخ (والى ان الحوالة ليست بعقد) وانما هى رضى هؤلاء (و) الحال (هو) أى الحوالة (عقد) الخ (والتعريف وان) كان (حامل) بالنصب خبر كان المقدر بعد ان الوصلية ومضاف الى (مؤنثه) أى مؤنثة براءة المحيل عن الدين لأنه فهم من قيد مع علم الدين على المحيل الخ (غ) ٣ (لكنه) أى المصنف (ذكر) هذا التفرع او الضمير اليه والفعل مجهول (لتوطئة) أى ليصح ربط قوله (الا ان يتوى كيعلم) أى من باب (اى يهلك) من باب ضرب ويمكن ان يقال انها اعاده لخلاف زفرية فاكد الرد عليه (ولا ديناً) لما قبل بالعين فهو بمعنى النقد فلا استدراك فى عطف (ولا كفيلاً) سواء فسرت الكفالة بمعنى الضم فى المطالبة او فى الدين فاندفع ما فى الرومى (هذين الامرين) الموت والخاف (وعنه) أى الامام (انه) أى الدين وان تحقق احدهما (لا يعود) الى المحيل (وبان فلسه القاضى) عطف على ما قدره من قوله بما هو عنده الخ (عليه) أى القاضى (حاله) أى الحال عليه من يساره وعساره (حال حيوته) أى المحتال عليه (غ) ٤ قال الجوهرى افلس الرجل اذا صار مفلساً لأنه صارت دراهمه فلو ساء كما يق اخبث الرجل اذا صار اصحابه خبثاء او كأنه صار الى حال يقال فيها ليس معه فلس كما يقال اقهر الرجل صار الى حال يقهر عليها (برجندي)

٥ (لا بينة) للمحتال (عليها) أى الحوالة والجملة صفة حوالة (ابو البكارم)

٦ (وفيه) أى فى قول الامامين وبان فلسه الخ (اشعار) لان القضاء لا يكون الاحال الحضور (لعسرتة) علة غاب أى تعجزه عن الاداء (لكنه) أى المحتال عليه (لو ماطله) أى

وفيه رمز الى انه لا يشترط حضور المحتال كما قاله ابو يوسف رحمه الله لكنها باطلّة عند الطرفين بلا حضورهما كما فى النظم والى انه لا يشترط حضور المحيل والمحال عليه كما فى النهاية والى ان الحوالة فى الشرع ليست بعقد وهو عقد صورته ان يقول المديون للدائن احلت بهالك على من الدين على زيد وقال الدائن قبلت كما فى المستصفي (فيبرأ المحيل من الدين) الذى احواله للمحال على المحتال عليه والتعريف وان حامل مؤنثه لكنه ذكر لتوطئة قوله (الا ان يتوى) كيعلم أى يهلك الدين المحتال به (بموت المحتال عليه) أى بسبب موته حال كونه (مفلساً) أى لم يترك عيناً ولا ديناً ولا كفيلاً (او حلفه) أى بجلف المحتال عليه (منكراً لحوالة) موصوفة بقوله (لا بينة) للمحيل والمحتال كما فى قاضيان وشرح الطحاوى فالاحتفاء بالمحتال ظن (عليها) أى على تلك الحوالة فانه عند تحقق احد هذين الامرين عاد الى المحيل وعنه انه لا يعود (وقالاً) أى الصاحبان ان الزمى يكون بها هو عنده من الامرين المذكورين (وبان فلسه القاضى) أى بتفليس القاضى المحتال عليه وقضائه بافلاسه حين ظهر عليه حال حيوته وفيه اشعار بانه لو غاب المحتال عليه بحيث لا يدري مكانه لعسرتة لم يرجع المحتال على المحيل بالدين لكنه لو ماطله فجاء المحال الى المحيل وقال آن زرغود كبركه بمن نميدهد فقال المحيل سهل است من ميكيرم او من من توانم كرفت رجع المحال بالدين على المحيل لانه بطل به الحوالة كما فى الجواهر والاحسن تأخير البراءة المذكورة فانه حكم مشترك بين قسمي الحوالة المطلقة ان يحيل بها كان للمحيل على المحال عليه اولم يكن له عليه من دين او عين والمقيدة ان يحيل بماله عليه من احدهما ولو غصباً فاشار

الى المحال يعنى دوانت كويدكه فردا وپس فردا مثلاً الى (لانه بطل به) أى بهذا القول منه (والاحسن تأخير) بيان (البراءة المذكورة) الى قوله ولا تبطل فيذكر قبيله بعد قوله ايضا أى فيما بينهما (المطلقة) هى (ان يحيل) الخ (من دين او عين) بيان ما (والمقيدة) هى (ان يحيل بماله) أى المحيل (عليه) أى المحال عليه (من احدهما) أى الدين او العين (غ) ٧ أى براءة المحيل من الدين (حسن افندى)

١ (الى الاولى) اى المطلقة (بلا شىء) اى دين ولا عين (او بلا ذكر شىء) وان كان شىء في الواقع من قبيل الازدياد على المتن لا انه يصح ان يراد منه هذا ايضا فاندفع ما في الرومى وفي اكثر النسخ اى بلا ذكر شىء وهو غلط يدل عليه قوله فعلى الاول الخ وعلى الثانى برىء الخ غ

٢ (يجب للمحيل) صفة الشئيين متناوشرها غ
٣ (فعلى الاول) اى على ان يكون الحوالة بلا شىء من الدين والعين كما هو المتن (وعلى الثانى) اى على ان يكون بلا ذكر شىء يجب للمحيل الخ كما هو ازدياد الشارح المحقق (برئ المحيل) من المحتال (و) برىء (المحتال عليه) من المحيل (لكن لو احال مائة من) بالتشديد (من) المنطة) اى في خصوصها وان كان داخل في العين فكان المنطة مستثنى منه (ولذا) اى لعدم صحة هذه الحوالة (لو قبل) في هذه الصورة (المحتال عليه فلا) يلزم (شىء عليه) اى المحتال عليه (لانها) اى الغصوبة (فانت) اى هلكت (الى ضمان فكانها باقية) اى غير هالكة (وببرأ) اى المحتال عليه من المحيل (به) اى بحوالة دينه على المحتال عليه (الا المحتال) استثناء من النكرة العامة فهي على فائدة عمومها ثم فرع بجاصل النفى والاثبات فقال (فلا يطالبه المحيل) فاندفع ما في الرومى غ

٤ (فلا محتال الطلب) تفرع لقول المصنف ايضا والظاهر اى كما للمحتال الطلب كما فعله ابو المكارم (وليس للتقديم) اى لتقديم الجار والمجرور هو قوله للمحيل (فائدة ظاهرة حيث لا يفيد الحصر فيه ان هذا يرد على عبارته ايضا كما لا يخفى (باخذ) المحيل (ما كان عليه) الخ (من الدين والغصوبة) لو ادخلها تحت كلمة على على خلاف ما ادخله ابو المكارم في كلمة عند (به) اى بما اخذه المحيل (لعدم الاضافة) اى اضافة الحوالة لكونها مطلقة (اليه) اى الى ما اخذه (بخلاف المقيدة) متعلق بلام فللمحيل ان يأخذ الخ (له) اى للمحيل (منه) اى من المحتال عليه

(الجلد الثالث) جامع الرموز ١٢٠
(لانه) اى المحال به (صار مشغولا) بحق المحتال (بالحوالة فلو دفع اليه) المحتال عليه المحيل فيهما (ضمن) للمحتال ويرجع فيهما الى المحيل بما دفع اليه فلا تبطل الحوالة مطلقة كانت او مقيدة غ
٥ والسفجة معرب سفته في لغة الفرس يطلق على الثوب المحكم وعلى الشىء المجوف والذي في وسطه ثقب كاللؤلؤ المثقوب سمى هذه الاقراض بها لما فيه من احكام الامر اولشبهه بوضع الدراهم في الطريق في العصاء المجوف ووجه الشبه ان في كل منهما احتمالا لسقوط خطر الطريق والمفهوم من بعض الكتب ان السفجة اسم كتاب كتب المستقرض ان المقرض اقضه كذا مالا في بلد كذا ليكون ذلك الكتاب سندا له في اخذه به عوض -

الى الاولى فقال (وتصح) حوالة شىء من دين او عين (بلا شىء) او بلا ذكر شىء يجب للمحيل (على المحتال عليه) فان اداه فعلى الاول يرجع بما اداه على المحيل لانه قضى دينه بامره وعلى الثانى برىء المحيل والمحتال عليه كما في فاضيلان لكن لو احال مائة من من المنطة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شىء ولا للمحتال على المحيل لم يصح الحوالة ولذا لو قبل المحتال عليه فلا شىء عليه كما في المنية ثم اشار الى الثانية فابتدأ بالعين فقال (و) نصح (بدرهم الوديعة) اى بهال الامانة كدنانير الوديعة وغيرها (ويبرأ) المودع المحتال عليه من موجب هذه الحوالة (يهلاكها) اى تلك الدراهم (و) بالدراهم (المغصوبة) اى بما يكون مضبونا على المحتال عليه (ولم يبرأ) الغاصب المحتال عليه (بهلكها) لانها فانت الى ضمان فكانها باقية بخلاف الوديعة (و) نصح (بدين) المحيل (عليه) اى على المحتال عليه ويبرأ به ثم اشار الى حكم آخر من الحوالتين فقال في المقيدة (فلا يطالبه احد) اى لا يطالب احد المحتال عليه بشىء من الوديعة والغصوبة والدين (الا المحتال) فلا يطالبه المحيل (وفي) الحوالة (المطلقة) للمحيل الطلب ايضا) فللمحتال الطلب وليس للتقديم فائدة ظاهرة (فلا تبطل) الحوالة ولو مقيدة (باخذما) كان (عليه) اى المحتال عليه من الدين والغصوبة (او) ما (عنده) من الوديعة فللمحيل ان يأخذ الدين او العين من المحتال عليه في المطلقة لانه لم يتعلق به حق المحتال لعدم الاضافة اليه بخلاف المقيدة فانه ليس له ان يأخذه منه لانه صار مشغولا بالحوالة فلو دفع اليه ضمن (ويكره السفجة وهي) لغة وشريعة بضم السين وسكون

(برجندي) ٢ (اسم من السفجة)
بفتح السين يشير الى انه عربي لا معرب كما
قالوا معرب سفته بضم السين يقال لشيء
محكم لا يرى منافذه بضم الميم والفتح
من اغلاط العوام (اقراض مالا)

اورد مفعولا للمتن (والظاهر اقراض مال
بالتركيب الاضا في الى المفعول لعدم تغير
صورة رسم خط المتن كما كان عادته (وقيل)
ليأخذ (نفسه في بلد آخر) ظرف يأخذ
(بعد انعام المعنى) اي تفسير السفجة (علته)
اي علة المعنى او علة الحكم بالكراهة (وان
احتمل ان يكون) اي ماذكر (من تتمته) اي
من تمة المعنى من غير ملاحظة حيشة العلية
(اي) لسقوط (اشرافه) اي المال المفرض
يحذف المضاني لانه تفسير الخطر (فتكره) لانه
صار قرضا جر نفعا (اذا ذكرت) اي هذه
المنفعة (فلا بأس به) اي بهذا الاقراض
(وانما ذكر) اي مسئلة الاقراض (في) كتاب

الحوالة الخ غ

٣ (ولا يخفى ما في) لفظ (سقوط خطر
الطريق من رعاية حسن الاختتام) فيشير
الى انه سقط من ذمة المصنف خطرات طريق
بيان مسائل الحوالة فصار فارغ البال وشرح
بجمعية الخاطر الى شرح رموز (كتاب
الوكالة انما عقبه بالحوالة) اي اورد الوكالة
عقب الحوالة لكنها بالنفع و (الوكالة بلا نفع)
ففي العرف يقدم ماله النفع على ما ليس له
النفع (بالفتح) كما هو المشهور (ويكسر) اي
على سبيل الغلة على صيغة المضارع كلاهما
(اسم من التوكيل وبالكسر) اي في الواو
على سبيل الشهورة (ويفتح) الواو على الغلة
(مصدر وكل) يكل من مجرد (فهو) اي الفلان
(وكيل) على وزن (فاعيل) الخ (لانه) اي
الوكيل (موكل اليه الامر مجاز) من قبيل

القاء وفتح التاء اسم من السفجة بفتح السين (اقراض) مالا ليأخذه
صديقه وقيل نفسه في بلد آخر ثم ذكر بعد انعام المعنى علته وان احتمل
ان يكون من تتمته فقال (لسقوط خطر الطريق) اي اشرافه على الهلاك
في الطريق فيكره وان لم يذكر هذه المنفعة وقيل انما يكره اذا ذكرت
والا فلا بأس به كما في النهاية وانما ذكر في الحوالة لانه احال الخطر المتوقع
على المستقرض ولا يخفى ما في سقوط خطر الطريق من رعاية حسن الاختتام

كتاب الوكالة

وانما عقبه بالحوالة لانه وان اشتمل كل على تفويض امر لكن الوكالة بلا
نفع (وهي) لغة بالفتح وتكسر اسم من التوكيل كما في الصحاح وغيره
وبالكسر ويفتح مصدر وكل فهو وكيل فاعيل بمعنى مفعول لانه موكل
اليه الامر اي مفوض اليه وقولهم الوكالة الحفظ والوكيل الحفيظ
مجاز بعلاقة السببية كما في المغرب ويطلق الوكيل على الجمع
والمؤنث كما في القاموس وشريعة (تفوض التصرف الى غيره)
اي اقامة احد غيره مقامه في فعل شرعي معلوم موث لحكم شرعي
كالنكاح والطلاق المورثين للحل والحرمه فان اللام للعهد فلا حاجة الى
زيادة في امر شرعي كما ظن ويخرج عنه ما اذا قال انت وكيلي في كل
شيء فانه لم يصر به وكيلا لجهالة التصرف وفي الاستحسان يصير وكيلًا
بالحفظ فينبغي ان يزداد الحفظ كما في النخبة وكذا يخرج عنه الایضاء فانه
نيابة بالولاية المنتقلة اليه دون القائمة به المتبادرة ويدخل فيه توكيل مسلم

ذميا

اطلاق لفظ السبب على المسبب (بعلاقة السببية) اذ التوكيل سبب لحفظ الوكيل

مالا فوض اليه غ ٥ (موث) صلة فعل شرعي غ ٦ (فان اللام) اي لام التصرف علة لتوصيف الفعل بالاوصاف الثلاثة
الذكورة (فلا حاجة الى زيادة) قولهم (في امر شرعي) في صلة التصرف (كما ظن) من ابن المكارم (ويخرج عنه)
اي عن التعريف لحمل التصرف فيه على الفعل الشرعي العلوم (ما اذا قال) الخ (لجهالة التصرف) اي في الصورة المذكورة
حيث قال في كل شيء (فينبغي ان يزداد الحفظ) بان يق تفويض التصرف او الحفظ الى غيره الخ (الایضاء) اي جعل
الشخص وصيا ٧ (فانه) اي الایضاء علة يخرج (نيابة) اي جعله نائبا (بالولاية المنتقلة) عن الموصى بعد موته (اليه)
اي الوصي (دون) الولاية القائمة (به) اي الموصى (المتبادرة) من التصرف يعني ان المتبادر تفويض التصرف القائم بنفسه
الذي يمكنه ان يباشره بنفسه ففي الحقيقة خرج الایضاء بهذا القيد المتبادر فانه ايضا تفويض التصرف الى غيره لكن انما
انها هو بموت الموصى وح لا يمكنه ان يباشر التصرف بنفسه (و) لكن يشكل هذا لانه (يدخل) ح فيه (توكيل مسلم - غ

(ذميا ببيع مال غير متقوم) كالخمر والجواب ان المراد امكان التصرف والمباشرة وهو مطلق الامكان في فعل شرعى سواء كان على وجه الشرع اولا كذا في البرجندى واورد دخوله بطريق الاشكال والجواب (وفيه) اى في التعريف بمجرد التفويض (اشعار) الخ (ولم يقل المخاطب) الوكيل (قبلت ولا رددت) اى سكت (ثم طلقها) المخاطب الوكيل الساكت (وقع) الخ (لانه) اى السكوت دليل القبول والرضا

كتاب الوكالة * (٢٢١) ٢ (وفيه) اى في تعليل المبسوط (ايماء الى ان

القبول شرط ولو) قبولا (حكما) كالسكوت مثلا وشرطه اى شرط نفس) لاحكم (ذلك) الوكالة (كما يأتى واجرى الضمير مجرى اسم الاشارة لثلا يضر ناء الوكالة (اى يقدر الموكل) فسر الملك بالقدرة الذاتية لثلا يشكلى (انه) اى شرط المالكية الذى هو مذهب الاماميين (خلاف عادته) اى المصنفى (فى اختيار رأيه) اى الامام الاولى كلمه من بيان للعادة (دون رأيهما) اى الاماميين كما وقع فى المتن هنا (فان المسلم) علة خلاف العادة (عنده) اى الامام (خلافا لهما) اى الاماميين (توكيله) اى المسلم فاعل صح (ويخلل) اى يجعله خلا (ويسبب) اى يرسل الخنزير مضارع من التسيب بالياء وكذا يخلل مضارع من التفعيل المنعدي لا من التفعّل اللازم كما فى اغلاط النسخ (لانه) اى المسلم علة لا يشكلى (قادر) من حيث الذات (عليه) اى على اصل بيع الخمر والخنزير (وان امتنع) هو او يبيعه (لعارض النهى) الوارد من الشارع (فلو كبر وافاق) تفريع للقبيل (لا يحدد العقد) لان الفاسد ينقلب صحيحا وفى الباطل لا بد من التجديد (وشرط حكمه) لا نفسه كما مر غواص

٣ اى اختيار المص رأى الامام يعنى كان عادته اختيار رأيه دون رأيهما وههنا خالف عادته حيث اختار رأيهما دون رأيه فان المسلم الخ (لناظره)

٤ قوله لانه قادر الخ علة لقوله فلا يشكلى حاصله ان المص لم يخالف عادته بل مشى عليها لان قوله وشرط اه لا يخالف مذهب الامام لان قدرة الموكل على التصرف شرط عنده ايضا ولا يشكلى بان المسلم اه لانه قادر الخ (لناظره)

٥ (وفيه) اى فى قوله ان يعقله ويقصده (رمز) الخ (لانه) اى المعتوه علة (الرمز) (وان لم يرجح) اى لم يقدر ترجيح (المصلحة

على المفسدة) فى الاكتفاء بهذه الشروط الثلاثة حيث لم يزد ويعلم الوكالة رمز (الى ان علم) الخ (قبل العلم) بتوكيله (خلافا له) اى لمحمد (بقرينة الاتى) اى قوله بكل ما يعقده الخ لان العقد انما يصح من العاقل (او) العبد (البالغ) قدر هذه الثلاثة لكونها موصوفة بالمأذون مثلها (مفعول التوكيل واصله الى الفاعل) ٦ (اى مثل الحر او

ذميا ببيع مال غير متقوم كما يأتى وفيه اشعار بان القبول لم يشترط فلو قال وكلناك بطلاقها ولم يقل للمخاطب قبلت ولا رددت ثم طلقها وقع استحسانا لانه دليل القبول كما فى المبسوط وفيه ايماء الى ان القبول شرط ولو حكما وبه يشعر كلام الهداية (وشرطه) اى شرط نفس ذلك الوكالة (ان يملكه الموكل) اى يقدر الموكل على التصرف المفوض اليه والا فالتوكيل باطل فلا يشكلى انه خلاف عادته فى اختياره رأيه دون رأيهما فان المسلم لا يملك بيع الخمر والخنزير وشراهما وقد صح عنده خلافا لهما توكيله لذمى فيتصدق بالثمن ويخلل ويسبب لانه قادر عليه وان امتنع بعارض النهى كما فى المضمرات (و) ان (يعقله) اى يدرك (الوكيل) ذلك التصرف بان يعلم ان البيع مثلا سالب للملك والشرى جالب له وان هذا الغبن فاحش وذلك يسير كما فى الكرماني فتوكيل الصبي والمجنون باطل وقيل فاسد فلو كبر وافاق لا يحدد العقد كما فى المحيط وغيره (و) شرط حكمه ان (يقصده) اى التصرف بان لا يهزل فيه والا فلا يقع عن الموكل وفيه رمز الى ان المعتوه يصلح ان يكون وكيله لانه يعقله ويقصده وان لم يرجح المصلحة على المفسدة والى ان علم الوكيل بالوكالة لم يشترط خلافا لمحمد رحمه الله فلو وكل ببيع عبده وطلاق امرأته ففعل الوكيل قبل العلم جائزا خلافا له كما فى المحيط وغيره (فصح توكيل الحر البالغ) العاقل بقرينة الاتى او الحر الصبي او العبد الصبي (او) البالغ (المأذون) من جهة الولي او المولى العاقل (مثلها) اى مثل الحر او

- المأذون) الظاهر كلمة الواو كما في عبارة ابي المكارم والا فافراد الصمير كافي وهذا معنى ما قال ابو المكارم فقول المصنف انه لو قال بدل مثلها كلا منهما لكان اشمل انما يستقيم في عبارة الوقاية حيث عطف فيها المأذون على الحر بالواو والمتبادر منه التقابل لا الشمول واما ههنا فالعطف بكلمة او فالمعنى على الشمول قطعاً فتنبيه انتهى (فيجوز توكيل الحر البالغ) الخ اضافة المصدر ههنا الى المفعول لانه تفريع مثلها (المأذونين) بصيغة الجمع صفة الثلاثة الاخيرة (فمن الظن انها) اى الاقسام (تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة) لابد هنا من نقل عبارة ابي المكارم وهى (والمأذون) عبدا اذنه المولى اوصبها اذنه المولى اذ قد وجد فيه الشرط المعتبر في الموكل وقد وهم من خص المأذون بالعبد (مثلها) اى مثل الحر المذكور والمأذون بقسميه وقد دل الكلام على صحة توكيل كل من الحر والمأذون بنوعيه الحر والمأذون كما لا يخفى فالاقسام الصحيحة تسعة حاصلة من ضرب الاحوال الثلاث للموكل في مثلها للتوكيل فقول المصنف انه لو قال الى آخر ما مر نقله انتهى قد كنت علفت في سالى الزمان بمدة طويلة على قوله عبدا اذنه المولى هكذا صيها كان العبد او بالغاً فقول المصنف في الحقيقة عبده ايضا جامع للاحتمالات الثلاث لانه قابله وعطفه على الحر البالغ فالعطوف عليه مشتمل على قيدين الحرية والبلوغ فمقابلة قوله او المأذون (٢٢٢) كتاب الوكالة

المأذون فيجوز توكيل الحر البالغ او الحر الصبي او العبد الصبي او البالغ مأذونين فالاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة فمن الظن انها تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة (و) صح توكيل الحر البالغ والمأذون (صبياً عاقلاً وعبداً) صبياً او بالغاً عاقلين حال كونهما (مجهجورين) عن النصف فالاقسام اثنا عشر من ضرب اربعة في ثلاثة (ويرجع الحقوق) اى حقوق العقد الواقع عن هذا الصبي والعبد (الى موكلهما) لالبيها لقصور اهليتهما وفيه اشعار بان الحقوق ترجع الى الوكيل المأذون منهما وهذا اذا وكل بالبيع واما اذا وكل بالشراء فالى الموكل سواء كان الثمن حالاً او مؤجلاً كما في المحيط وغيره (بكل ما) موصوفة اولى من الموصولة والظرف للتوكيل اى صح التوكيل بكل عقد (يعقده) اى يحصله الانسان (بنفسه) اى مستبداً بنفسه او بولاية نفسه عن الغير كالبيع والهبة والصدقة والوديعة وغيرها ولايشكل بتوكيل المسلم او الذمى ذمياً او مسلماً

عليه اما بانتفاء قيد البلوغ فقط فصداقه ح الحر الصبي المأذون اشار اليه الفاضل ابو المكارم بقوله اوصبها اذنه المولى اى حرراً صبياً اذنه المولى فظهر مقابلته عبداً اذنه المولى واما بانتفاء الحرية فقط فصداقه ح العبد البالغ المأذون واما بانتفاءهما معاً فصداقه ح العبد الصبي المأذون والى هذين الانتفاءين اشار بقوله عبداً اذنه المولى اى عبداً بالغاً او عبداً صبياً اذنه المولى مولاها حيث تركه على اطلاقه وعمومه غايته انه لم يصرح بالعميم اختصاراً في العبارة على ما هو عادته فعموم المرجع وان لم يستلزم عموم الراجع لكنه مصحح له عند الالتزام فالاطلاق ماحوظ في جانب قوله مثلها ايضا فمن هذا التفصيل ظهر لك ان المضروب والمضروب فيه في الحقيقة عند هذا الفاضل ايضا اربعة في اربعة والاقسام الحاصلة الصحيحة ستة عشر فمن نسب كلامه الى الظن فهو لم يطلع للحقيقة كلامه ولم يتعمق في مناط مراده لانه ما قصد في هذا المقام الالرد على من وهم تخصيص المأذون بالعبد صبياً او بالغاً دون الحر الصبي ايضا كما يشعر به قوله وقد وهم الخ فاكتمى بالنعيم الذى يظهر منه اندفاع هذا التوهم عن التعميم الذى ليس له دخل فيه بل هو مما اعترف به المتوهم مع ان الاختصار في العبارة

ببيع
ما يهتم به ذلك الفاضل فلا ظن في شئ من كلامه والحمد لله على توفيق اتمام مراده بحيث لا مزيد على مراده ٢ (او عبداً بالغاً عاقلين) اى ذلك العبد بن فلان احر المصنف قيد عاقلان لكان قيداً لهما فاحسن (فالاقسام) هنا اى في المعطوف (اثنى عشر من ضرب اربعة) مذكورة هناك (في ثلاثة) ههنا (وفيه) اى في قيد مجهجورين (اشعار) الخ (الى الوكيل المأذون) اى الغير المجهجور (منهما) اى من بين هذين الوكيلين اى الصبي العاقل والعبد الصبي اى يصح وكالتهما اذا كانا مأذونين (وهذا) اى رجوع الحقوق الى المأذون منهما (اذا وكل) مجهول اى المأذون منهما (بالبيع) الخ (بكل ما) كلمة ما (موصوفة اولى) صفة موصوفة وجه الاولوية كونها مدخول لفظ كل فانه يقتضى العموم والنفادة والموصوفة من التكبير والموصولة من المعارف في احكام النحو (والظرف الى الباء) (للتوكيل) اى الاصح كما وهم ٣ (مستبداً) اى مستقلاً (او بولاية نفسه) المستفادة (من الغير) كوكيل الوكيل (ولا يشك) اى هذه الكلية (بتوكيل المسلم او الذمى) زاده (او مسلماً) تعريضا لابي المكارم بانه لم يستوف مواد النقص -

- (كما ظن) من ابن المكارم حيث قال ثم هذه الكلية ان كانت على ظاهرها على ما يشعر به كلام الكفاية فهي منقوضة بما سيجي من انه لا يجوز التوكيل ببيع السلم وبما ذكرنا في الكفاية من انه لا يجوز التوكيل بالاستقراض مع ان للموكل ان يعقد كلا منهما بنفسه وان كانت لبيان اشتراط جواز عقد الموكل في صحة التوكيل فهي منقوضة بما مر من صحة توكيل المسلم ذميا ببيع الخمر والمحرّم حلالا ببيع الصيد انتهى (فان) شرح الهداية المسمى بـ (الكفاية كافية) لهدهة جواب النقضين (الاولين) اعنى توكيل المسلم ذميا وتوكيل الذمي مسلما وان كان بالضرب اربعة صور حيث كتب صاحب الكفاية في شرح قول الهداية كل عقد جاز ان يعقده الانسان جاز ان يوكل به غيره الخ ولا يرد على هذا صحة توكيل المسلم ذميا بشراء الخمر وبيعها لان ذلك عكس وهو غير لازم ولا مقصود وليس بطرد فلا يرد نقضا لانه لم يقل كل ما لم يجز له ان يعقده بنفسه لا يجوز ان يوكل به غيره (٢٢٣)

كتاب الوكالة

فان قيل يرد على طرده نقض وهو ان الذمي يملك بيع الخمر بنفسه ولا يجوز له ان يوكل المسلم ببيعها قلنا الذمي ههنا يملك بيع الخمر بنفسه ويملك توكيل غيره ببيعها ايضا حتى انه لو وكل ذميا آخر ببيعها يجوز وان لم يجز توكيل المسلم ههنا لمعنى في المسلم وهو انه مأمور بالاجتناب عنها وفي جواز التوكيل ببيعها احترامها والمحرمة اذا جاءت من قبل المحل لا يكون هي مانعة انتهى وخرج منه جواب الاولين ولما اسند الظان كلامه الى الكفاية ونقل منها اجاب الشارح المحقق بكفاية كلام الكفاية في الاولين (والثالث) اي التوكيل ببيع المسلم (مستثنى) من هذه الكلية (بقرينة الاق) هو تنكير قوله في بيع الخ كما سيصرح (والرابع) اي التوكيل بالاستقراض (مختلف فيه) فلا استحكام بالنقض به في الكفاية قوله جاز ان يوكل به غيره اراد به فيما يملك فلا يرد عليه الاستقراض انتهى فعلى هذا الرابع ايضا مستثنى (ولو لم يرخص الخصم) مدعى او مدعى عليه (والدعوى الصحيح) كلمة الواو يوافق عبارة ابن المكارم وفي اكثر النسخ كلمة او وبالجملّة الجواب من المدعى عليه والدعوى من المدعى (او) يفسر الخصومة (بالجواب) فقط (اقرارا كان) اي الجواب (انه) اي التوكيل (في اللزوم) اي في لزوم التوكيل بحيث لا يقدر الخصم

ففسخه ثم فرع على قول من قال باللزوم فقال من المدعى يلزم (عند تعنت المدعى عليه) الاضافة الى الفاعل فالوكالة مريضا (لزوم) الخ (المخدرة التي) الخ لانها لو حضرت لم يمكنها ان تنطق بحقها لحياثها فيضيع (غواص) ٢ يعنى ان كان ابراء المدعى عليه عن توكيل المدعى لمجرد تعنت لا ضرر فيه عليه يلزم وان كان اباؤه لتضرره بتوكيل المدعى كما اذا وكل احدا من وكلاء المحكمة لا يلزم (ابن احمد الشرداني) ٣ (والاطلاق) اي اطلاق لفظ الخصومة (مشعر بانه) اي من وكل (صار وكبلا في هذه الصورة) اي في صورة التوكيل بالخصومة (بالانكار والاقرار جميعا وله) اي للمصنف او للموكل (ان يستثنى الاقرار عند محمد ره) بان يقول وصح او وكلتك بالخصومة الا الاقرار (خلافا) الخ -

بيع الخمر او شرائها او بالتوكيل ببيع السلم والاستقراض كما ظن فان الكفاية كافية للاولين والثالث مستثنى بقرينة الاق والرابع مختلف فيه كما سيجي (و) صح التوكيل ولو لم يرخص الخصم (بالخصومة) اي الجواب الصريح او الدعوى الصحيح كما في المستثنى او الجواب اقرارا كان او انكارا كما في التلويح وقال بعض المشايخ انه لم يصح بلا رضاه والصحيح ان الخلاف في اللزوم كما في الظهيرية فعنده لا يلزم وعندهما يلزم وهو المختار فلا يرتد الوكالة برد الخصم كما في النهاية وغيره وافق بعض المتأخرين باللزوم عند تعنت المدعى عليه وبعدمه عند اضرار المدعى وهو المختار عند الامام السرخسى وشمس الاثمة وهذا كله اذا كان مقبها صحيحا والا فقد لزم بالاجماع كما في الظهيرية وفي حكم المريض المخدرة التي لم يعهد لها الخروج الا عند الضرورة كما في النهاية فلو وكلت بالخصومة وتوجه اليها اليمين بعث القاضي اليها عدولا مستعلفا وشاهدين على الحلف او التناول وتماه في خزائن المفتين والاطلاق مشعر بانه صار وكبلا في هذه الصورة بالانكار والاقرار جميعا وله ان يستثنى الاقرار عند محمد رحمه الله خلافا لابن يوسف رحمه الله كما في الظهيرية

(فلا يرتد الوكالة برد الخصم) الخ بل يلزمه الحضور والجواب (عند تعنت المدعى عليه) الاضافة الى الفاعل فالوكالة من المدعى يلزم (عند اضرار المدعى) الاضافة الى المفعول فلا يلزم من المدعى عليه (والا) فان كان مسافرا او مقبها مريضا (لزوم) الخ (المخدرة التي) الخ لانها لو حضرت لم يمكنها ان تنطق بحقها لحياثها فيضيع (غواص) ٢ يعنى ان كان ابراء المدعى عليه عن توكيل المدعى لمجرد تعنت لا ضرر فيه عليه يلزم وان كان اباؤه لتضرره بتوكيل المدعى كما اذا وكل احدا من وكلاء المحكمة لا يلزم (ابن احمد الشرداني) ٣ (والاطلاق) اي اطلاق لفظ الخصومة (مشعر بانه) اي من وكل (صار وكبلا في هذه الصورة) اي في صورة التوكيل بالخصومة (بالانكار والاقرار جميعا وله) اي للمصنف او للموكل (ان يستثنى الاقرار عند محمد ره) بان يقول وصح او وكلتك بالخصومة الا الاقرار (خلافا) الخ -

(وضيعا) اى دون (على) اعين (الناس او عندهم) اى فى اعتقادهم (اومعهم او بالعس) اى ولو رفيعا على الناس الخ ويمتثل ان يكون كلمة على ومعطوفاه مقابل لام للرجل غ

٦ (مصدر) اى الاشتناء مفعول مطلق مجازى للاستيفاء (اى) الا (استيفاء) جاريا (فى حد من الحدود) يعنى ان الاستثناء متعلق بالخير ٣ (وفيه) اى فى استثناء

استيفاء الحد (رمز الى انه) الخ (تصدير عن غير الصبي والعبد المحجورين) بقريضة سبق حكمهما بقوله وترجع الحقوق الى موكلهما الخ ٤ (وانما اكتفى) ببيان رجوع

(الحقوق) ولم يزد قوله ويثبت الملك له (لان الملك) الخ (وقد يشير اليه) اى الى ان المراد بيع سوى السلم وانه مستثنى (تنكيره) اى تنكير لفظ بيع فانه يفيد ان رجوع الحقوق الى الموكل فى بيع مطلق منكم

والسلم بيع مقيد بقبود معرف بأوصاف لأن له عدة شروط ٥ (وفى الاطلاق) اى فى اطلاق رجوع الحقوق الى الوكيل من غير ان يقيد بقية الموكل (رمز الى انه

لوبياع) الظاهر ان كلمة لو وصليته فالأوضح الى انها ترجع الى الوكيل ولو باع بحضرة الموكل (لكن الصحيح انها) اى الحقوق فى البيع بحضرة الموكل (بحضرته) اى الوكيل الاول (الى الوكيل الثانى) لانه هو الوكيل

فى هذا البيع والاول موكل (و) فى الاطلاق المذكور من غير ان يقيد بلو اضاف الى نفسه (رمز الى انه لو اضاف) الخ كلمة

لو وصليته كما مر والا يخرج الكلام عن الافادة بل يضر (قال شرف الدين النواجزى انها) اى حقوق العقد المضاف الى موكلة (لا ترجع اليه) اى الوكيل (وفى التخصيص

اى فى تخصيص رجوع الحقوق الى الوكيل بالذكر) اشعار بالخلاف (اى فى هذه الرموزات الثلاث كما لا يخفى يعنى لكونه

خلافة ذكره والا لا حاجة الى الذكر ٦ (وخلافه) اى خلاى الوصل المذكور (وقيل لو وكله بالشراء فالحقوق الى الموكل) سواء اضاف اليه ام لا (لا غير) اى بلا خلاف ولا شرط (المدعى عليه)

الموكل (فقيه) اى فى ضمير يقبضه (استخدم) لان المراد بلفظ المبيع مبيع الوكيل وبضميره مبيع بائع الوكيل -

(فى كل حق) للرجل والمرأة ولو وضيعا على الناس او عندهم او معهم

او بالعكس (و) صح (بايقائه) اى اداء كل حق (واستيفائه) اى قبضه

(الا فى حد) مصدر اى استيفاء فى حد من الحدود (وقصاص بغية

موكله) عن المجلس كما اذا قال الموكل وجب لى على فلان حد او قصاص

فى النفس او الاطراف فوكلتك ان تطلبه منه فقبل فان استيفائهما بدون

حضور الموكل باطل بالاجماع لسقوطهما بالشبهة وفيه رمز الى انه صح التوكيل

باثبات الحد والتصاص خلافا لابن يوسف رحمه الله والى انه صح التوكيل

باستيفاء التعزير كما فى شرح الطحاوى (ويرجع الحقوق) اى حقوق

عقود تصدر عن غير الصبي والعبد المحجورين (الى الوكيل) دون

الموكل ولذا جاز للوكيل ان يوكل غيره بهذه الحقوق ولم يجوز للموكل

كما فى النهاية وانما اكتفى بالحقوق لان الملك يثبت للموكل ابتداء كما

يأتى فى كل عقد فيه مبادلة ملك بملك كما (فى بيع) سوى سلم وقد

يشير اليه تنكيره وفى الاطلاق رمز الى انه لو باع بحضرة الموكل فهى

ترجع الى الوكيل كما فى الصغرى لكن الصحيح انها ترجع الى الموكل كما

فى الجواهر والى انها لو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع بحضرته فالحقوق

الى الوكيل الثانى هو الصحيح كما فى الكافى والى انه لو اضاف العقد الى

موكله فهى ترجع الى الوكيل كما فى العمدى قال شرف الدين النواجزى

انها لا ترجع اليه وفى التخصيص اشعار بالخلاف كما لا يخفى (وشراء) وان

اضاف الى الموكل وخلافه فى العمدى وقيل لو وكل بالشراء فالحقوق الى

الموكل لا غير كما فى الخزانة (واجارة) واستئجار (وصالح عن اقرار)

دون انكار فان الحقوق فيه الى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى تفصيل

الحقوق فقال (فيسلم) الوكيل (المبيع) الى المشتري كما فى الوكالة

بالمبيع (ويقبضه) اى المبيع عن البائع فى الوكالة بالشراء ففيه استخدام

- (وان لم يدفع اليه الموكل) الثمن ٢ (ويخاصم بالفتح) اي مجهول عطف على هيز فاء فيسلم المبيع الخ (في الاستحقاق والعيب) من الشرح قطعاً للتنازع الذي في الممن على المذهب الكوفي (ان نقد) المشتري (الثمن اليه) اي الوكيل (عليه) اي الموكل (واثبت العيب عليه) اي على الوكيل (بالكسر) اي مجهول (الى الثمن) صلة رجوع ولم يقل بالثمن كما هو المتعارف في الفقه نحاشباً عن تكرار صورة الباء (دون الموكل) مرتبط بقوله فيرجع الوكيل لا بقوله على البائع (وهو) اي المبيع (في يده) اي الوكيل (٢٢٥) كتاب الوكالة

(و) يقضى (ثمن مبيعه) في البيع (و) يجب (عليه) اي الوكيل (ثمن مشتريه) في الشراء وان لم يدفع اليه الموكل كما في الصغرى (ويخاصم بالفتح في الاستحقاق والعيب فلو استحق المبيع رجوع المشتري بالثمن على الوكيل بالبيع ان نقد الثمن اليه وان نقد الى الوكيل رجوع به عليه ولو وجد المشتري بالمبيع عيباً واثبت العيب عليه ورده بقضاء اخذ الثمن من الوكيل (ويخاصم) بالكسر (في الاستحقاق) اي استحقاق المبيع فيرجع الوكيل بالشراء الى الثمن على البائع دون الموكل (والعيب) اي عيب المبيع فرده الوكيل على البائع وهو في يده فان سلم الى الوكيل فلم يرده الا برضاء الموكل الكل في شرح الطحاوى واعلم ان المصنف قد ترك قيوداً في كثير من المسائل اعتماداً على الناظر المتبع كما ترى فلا وجه للقول بالتسامح ههنا حيث لم يذكر قيد وهو في يده والرد بالعيب مقيد به كما ظن (و) يخاصم بالفتح في طلب (شفعة ما اشترى) من عقار فالشفيع يخاصم الوكيل بالشراء (وهو) اي العقار (في يده) اي الوكيل بخلاف ما اذا سلمه الى الموكل فانه يخاصمه دون الوكيل لانتهاء الوكالة فقوله في شفعة معطوف على ما قدر من قوله فالاستحقاق بقرينة المعنى المراد فلا تساهل بانه معطوف على ما هو معمول لكل من الفعلين كما ظن وفي قوله وعليه ثمن مشتريه اشعار بانه متى صار الوكيل بفعله مدعى عليه اجبره

(في كثير من المسائل) في هذا الكتاب (اعتماداً على الناظر المتبع) في البحر الرائق في بحث الماء المستعمل ان فهم المسائل على وجه التحقيق يحتاج الى فهم اصليين احدهما ان اطلاقات الفقهاء مقيدة بقيود يعرفها الطبع السليم والفهم المستقيم الممارس للاصول والفروع وانما يسكتون عنها اعتماداً على صحة فهم الطالب والثاني ان هذه المسائل اجتهدية معقولة المعنى لا يعرف الحكم فيها على الوجه التام الا بمعرفة وجه الحكم الذي بنى عليه وتفرع عنه والا فتشبه المسائل على الطالب ونحو ذلك في عدم معرفة الوجه والمبنى انتهى (حيث لم يذكر) علة القول بالتسامح (قيد) بالنصب مضى الى (وهو في يده) مراد اللفظ (والرد) حاله (مقيد به) اي بهذا القيد ٣ (كما ظن) من ابي المكارم عبارته هكذا (و) في (العيب) اي اذا وجد في مشتريه عيب يخاصم باثمه ان كان هو في يده وان وجد في مبيعه عيب يخاصمه مشتريه (و) يخاصم (في شفعة ما اشترى) اي اذا اشترى عقاراً وله شفيع الخ (وهو) اي المشتري (في يده) اي الوكيل وفي الكلام تساهل من وجهين اولهما ان قوله وفي شفعة الخ عطف على ما هو معمول لكل من الفعلين والمعطوف انما هو معمول لاحدهما وهو الفعل المبني للمفعول كما اشترت اليه وثانيهما ان خصومة الوكيل في رد ما اشتراه الى البائع بالعيب مقيد بكون المشتري في يده وقد اطلقه المصنف وجعل قوله وهو في يده قيد لقوله في العيب ايضاً فاسد اذ يلزم حينئذ تقييد كلا وجهي الخصومة في العيب وانما المقيد به هو الوجه الاول كما عرفت انتهى ويخاصم بالفتح يعني ان المعاد باعتبار العطف هو الاول بالفتح (فانه يخاصمه) اي الموكل

(دون الوكيل لانتهاء الوكالة) بتسليم المشتري الى الموكل ٤ (فقوله) تفريع لقوله بالفتح (في شفعة) الخ (معطوف على ما قدر من قوله في الاستحقاق بيان ما (بقرينة المعنى المراد) صلة معطوف لا قدر لان قرينة التقدير هو قطع التنازع (كما ظن) من ابي المكارم وقد مر عبارته (وفي قوله وعليه ثمن مشتريه) اي في كلمة على لانه للالزام والاجبار غ ٥ وهو قوله في الاستحقاق بعد قوله ويخاصم بالكسر (حسن)

المدعى على هذا الفعل كتسليم المبيع وغيره ومتى كان متبرعا لم يجبر
الموكل عليه كقبض المبيع والرجوع في العيب والاستحقاق فان كان حيا
وكل موكله بهذه الأفعال والأفان تبرع وارثه والا فوكل الموكل كذا ذكره
المصنف لكن في التحفة ان الموكل لم يباشر بنفسه فان العهدة على الوكيل
حتى يجب عليه قبض الثمن وغيره وفي الخلاصة لو باع مجزأة الموكل
فالعهدة على الوكيل وفي عيوب بيع قاضيجان ان الرد بالعيب على الوكيل
وفي ما دون المحيط اذا غاب الوكيل او مات فالحقوق تنتقل الى الموكل
وفي الظهيرية لو اخر الوكيل بالبيع في قبض الثمن وكل الحاكم الموكل
بقبضه وينبغي ان يكون حقوق الاجارة والصلح على ما ذكرنا (ويثبت
الملك للموكل) اي موكل الوكيل بالشراء وان اضاف الى نفسه (ابتداء)
فان الوكيل نائب في حق الملك اصيل في حق الحقوق وانتقالا بمبادلة
حكمية عند الكرخي وهو المختار عند أبي طاهر الدباس والاول عند
القاضي أبي زيد وهو الاصح كما في الهناية وغيره (فلا يعتق قريب
وكيل شراه) اي شري الوكيل قريبه بنية الموكل لانه يثبت الملك للمولى
وان كان بطريق الانتقال فانه لا يستقر ملكية الوكيل بل تنتقل من ساعة
والملك المستقر شرط لثبوت العتق كما في الكرمانى فالقريب لايه ف بالاتفاق
كما ذكره المصنف فالاولى ان يفرع عليه ما ظهر فيه اثر الخلاف (و) يرجع
الحقوق (الى الموكل) في كل عقد ليس فيه مبادلة ملك بملك كما في
(نكاح وخلع) لان الوكيل فيهما سفير اي حاك حكاية غيره فلا يلزم عليه
شيء كما في الكفاية وغيره (و صلح عن انكار) لانه فداء يمين للموكل
دون اقرار فانه مبادلة (او) صلح عن (دم عمد) وشركة ومضاربة (و)
في (عتق على مال وكتابة وتصدق وهبة) واستهابة (واعارة) واستعارة
(وايداع ورهن) وارتهان (واقراض) اي اعطاء مال اداه بعينه ولم

٢ (ومتى كان) الوكيل (متبرعا) بفعله
(لم يجبر) معلوم من الاجبار (الموكل)
فاعله (عليه) اي على هذا الفعل (كقبض
المبيع والرجوع في العيب والاستحقاق)
لانهما حق للوكيل لاعليه فهو متبرع في عمل
مثل هذه الأفعال فلا يجبره الموكل عليها نعم
في الذي عليه يكون الوكيل مدعى عليه
فللمدعى ان يجبر الوكيل لتسليم المبيع والثمن
واخوانهما (فان كان) الوكيل (حيا) الخ
(والا) اي وان مات (فان تبرع وارثه) اي
وارث الوكيل بهذه الأفعال فيها ونعمت
(والا) يتبرع (فوكل) الوكيل (الموكل)
الخ (لكن في التحفة) خلاف ما ذكره
من (ان الموكل لم يباشر بنفسه) انشاء في
صورة الاخبار (وفي) باب (عيوب بيع
قاضي خان) الخ ٣ (وينبغي ان يكون
حقوق الاجارة والصلح) من الاربعة المذكورة
في المتن (على ما ذكرنا) في البيع والشراء
من الاحكام والاقتوال والقيود والشروط (وانتقالا)
عطف على المتن ابتداء يعني يثبت للوكيل
اولا ثم ينتقل الى الموكل (بمبادلة حكمية)
بين الوكيل والموكل مقتضى للتوكيل السابق
وان لم يكن ملفوظا (و) المختار
(الاول عند القاضي أبي زيد) الدبوسي
٤ (والملك المستقر شرط) الخ ولم يوجد
(بالاتفاق) اي بين الثلث (كما ذكره
المصنف) في الشرح يعني يكون التفريع
على هذا بما يكون اتفاقا بينهم (فالاولى
ان يفرع عليه) اي على ثبوت الملك للموكل
ابتداء (وما) اي صورة (ظهر فيه اثر
الخلاف) بينه وبينهما (اي حاك حكاية)
بالتنوين مفعول مطابق (غيره) بالنصب
مفعول حاك (لانه) اي الصالح عن الانكار
دون صلح عن اقرار فانه مبادلة وفيها يرجع
الى الوكيل كما مر (اداه) المستقرض
(بعينه) اي المال -

(اريد بطلانه على اصح الروايتين) لامطلقا ورواية واحدة وهذا الموضع هو الموعود بقوله والرابع مختلف فيه كما سيحى^٥ (بتسليمها) اى الزوجة لو ابت (الى الموكل) اى الزوج (ببيع) صلة وكيل (ليس) اى الوكيل (لما مر) من قوله ويرجع الحقوق الى موكلهما
٢ (فاضافة البائع) الى ضمير الموكل (عهدة) بانه ليس مما يحجر (الوكيل) صفة البائع فى الموضعين (فهو مصدر) اى مفعول مطلق (احوال) فعلى هذا الفعل معلوم راجع الى البائع الوكيل (او المشتري) بالكسر (طلبا) مصدر مبنى للمفعول بمعنى مطلوب شدن وهو وصف الثمن فصح المصدرية وامتناز عن الحالية فلا استدراك (للمشتري) من الوكيل (على الموكل دين وقع المقاصة به) اى بالشراء من وكيل مديونه (وهذا) اى الشراء من وكيل مديونه (حيلة للوصول الى دين) اى حق (لا يوصل اليه) لكون المدينون متعنتا ماطلا حبالا وفى ختم الفصل بلفظ ثانيا من حيث انه قد يحى^٥ بمعنى صارى العنان حسن الاختتام كان المصنف صرف عنان فرس البيان الى فصل آخر

٣ **فصل** فى شرح رموز (فصل لا يصح ويفسد) اشارة الى ان عدم الصحة هنا بمعنى الفساد لا البطلان (فلو قيد) اى الموكل الوكالة (بنعيم المشيئة يصح) بيعه من يأتى (فلا يصح لو باع الوكيل من نفسه) الخ (واضافة البيع) الى الوكيل (للعهد) اى لمعهودية المضاف وهو البيع (باقل من القيمة بغبن فاحش وفيه) اى فى تعليل المقام بالنهمة (رمز) الخ (بامر الموكل صح) لعدم النهمة ح (فدفع) اى الوكيل (الثمن اليه) اى الموكل (من ماله) اى الوكيل (وامسك) المتاع (له) اى لاجل نفسه اى الوكيل ففى الحقيقة شرى لنفسه (لم يصح لانه وكيل بالبيع) الخ
٤ (بذلك) اى دفع الثمن من ماله وامسك المتاع لاجل نفسه

يذكر الاستفراض لما مر فى الايمان انه لا يصح التوكيل به وعليه الفتوى كما فى الخزانة فما اشتهر انه باطل اريد بطلانه على اصح الروايتين (فلا يطالب) على المجهول (وكيل الزوج بالمهر ولا وكيلها) اى الزوجة (بتسليمها) الى الموكل (و) لا (يبدل الخلع) للزوج لما مر انه سفير فيه (وللمشتري) من البائع الوكيل (منع الثمن من موكل بائعه) اى موكل وكيل يبيع ليس عبدا وصيبا محجورين لما مر فاضافة البائع عهدة (فان دفع) المشتري من الوكيل الثمن (اليه) اى الموكل (صح) الدفع لانه حقه (ولا يطالب ثانيا) اى لا يطالب بائعه الوكيل الثمن طلبا او طلبا ثانيا فهو مصدر احوال ويجوز ان يكون الفعل مجهولا والمعنى ولا يطالب الثمن او المشتري طلبا او مطلوبا ثانيا لانه لافائدة فى الاخذ ثم الدفع ولذا لو كان للمشتري على الموكل دين وقع المقاصة به كما فى الهداية وهذا حيلة للوصول الى دين لا يوصل اليه

فصل

(لا يصح) ويفسد (بيع الوكيل) اى وكيل بوكالة مطلقة (وشراؤه) اى شراء ذلك الوكيل فلو قيد بنعيم المشيئة لصح كما اذا قال بع من شئت فباع (ممن يرد شهادته له) اى لذلك الوكيل للولاد او الزوجية او غيره للنهمة فلا يصح لو باع من نفسه او ولده او ولد ولده الصغيرين واضافة البيع للعهد فلو باع باقل من القيمة بغبن فاحش لم يصح بالاتفاق وكذا ببطل القيمة او بغبن يسير فى رواية عنه ويصحان عندهما فلو باع باكثر من القيمة صح بلا خلاف كما فى النهاية وغيره وفيه رمز الى انه لو باع من هؤلاء بامر الموكل صح كما فى العمادى والى انه لو امر بالبيع وعين الثمن فدفع اليه الثمن من ماله وامسك له لم يصح لانه وكيل بالبيع لا بالشرى : قبل لو علم الموكل بذلك وقت دفع الثمن اليه كان بيعا

— (والى انه لوباع) الوكيل
(من اب الموكل) الخ (صح) لعدم التهمة
لصحة شهادة هؤلاء للوكيل
٢ (وليس الاضافة) اى اضافة البيع الى
الوكيل هنا (على نحو ما مر) اى للعهد
(فمن الظن ان الظاهر الاضرار) فيه ان
مراد الظان اضرار الوكيل لا اضرار بيع
الوكيل حيث قال والظاهر ذكر الضمير
والثاني استتار الضمير في صح لا ذكره وما
مر هو عهدة المضى لا المضى اليه ولا لاه
فلا يقتضى اضرار الوكيل عهدة الاضافة
مثل ما مر (من الثمن) بيان ما يقرينة
العرض لاصلة قل والافعال من القيمة ولو
كان غبن الغلة (غبنا فاحشا) او المعنى ولو
غلة فاحشة (او ما كثر) باعادة لفظ ما بدلالة
قوله (منه) في بيانه اى من الثمن والا لا
حاجة اليه (وانما ذكره) اى ما كان صحته
ظاهرا غير محتاج الى البيان وهو البيع
باكثر من الثمن (ليتناول كل بدل) فكان الحاصل
وصح بكل بدل (فان الغلة امر اضافى) فيحتمل
الكثير في نفسه الغلة ايضا بالاضافة الى الاخر
فوهم الاستطراد اية ظن من الفاضل ابي المكارم
(بالسكون) في الرأى على المشهور (ويمحرك)
على قلة ولغة ماهو (غير المحجرين) تعريف
العرض (وتأخير الثمن) عطفه تفسيرى
(مطلقا) حال من الثمن اى سواء كان
بالنقدين اولا وسواء كان بمثل القيمة اولا
وسواء كان بها يتغابن الناس اولا وسواء كان
باجل يسير اولا (وقال لا يصح) الخ عطى
على صح عنده الخ ٣ (وفيه) اى في
المن اذ وضعه فيما لم يسم (اشارة الى انه
لوسى) الخ (فباع بالنسيئة لم يصح) لان
النقد خير من النسيئة فخالف الى الشر
فاتهم (وكذا) اى لم يصح (بالعكس) لان
ثمن النسيئة قد يعلو على النقد فلعل الامر
لاحظه (قبل ان يختصما) اى الوكيل والموكل
او هو مع المشتري ٤ (مثله) اى مثل
هذا التقصان في العرف (بان مات الكفيل
والمكفول عنه) في اكثر النسخ بكلمة او
وليس بذلك كما لا يخفى (ويقيد) مجهول
من القيد (وزيادة عليه) اى على مثل القيمة

بالتعاطى كما في النية والى انه لوباع من اب الموكل او ابنه او عبده
صح كما في الخزنة (وصح) عنده (بيع الوكيل) بيعا مطلقا وليس الاضافة
على نحو ما مر فمن الظن ان الظاهر الاضرار (بما قل) من الثمن ولو
غبنا فاحشا (او ما كثر منه) وانما ذكره ليتناول كل بدل فان الغلة امر اضافى
فلم يكن ذكره استطراديا كما ظن (والعرض) بالسكون ويمحرك غير
المحجرين (والنسيئة) وتأخير الثمن مطلقا وقال لا يصح الا بالنقدين
بمثل القيمة او بما يتغابن فيه او باجل يسير كما في التمرناشى فلوباع الى
خمسین سنة نصح عنده خلافا لهما ولو باع نقدا واخر الثمن صح عنده
خلافا لابي يوسف رحمه الله وفيه اشارة الى انه لوسى الثمن فباع باقل
لم يصح ولوباع باكثر صح كما في النظم والى انه لو امر بالبيع بالنقد فباع
بالنسيئة لم يصح كما في قاضخان وكذا بالعكس كما في الخزنة (و) صح
عنده (بيع نصف) اى بعض (ما وكل) وان ضره التبعض كالعبد كما
في الحقائق (ببيعه) مطلقا وعندهما اذا ضره التبعض لم يصح بيع النصف
الا اذا باع باقيه قبل ان يختصما لان الشركة عيب (و) صح (اخذه) اى
الوكيل بالبيع (رهنا) ولو قليلا بالاتفاق الا اذا امر باخذه فانه لم يصح
عندهما ان يأخذ رهنا قليلا يوجب نقصانا لا يتغابن مثله كما في الصغرى
(او كفيل بالثمن) للاستيثاق (فلا يضمن) الوكيل الثمن للموكل والقيمة
للاهرن (ان ضاع) الرهن (في يده) اى الوكيل (او) ان (توى)
اى هلك (ما على الكفيل) من الثمن بان مات الكفيل او المكفول عنه
مفلسا كما في الكرمانى (ويقيد) عندهم (شراء الوكيل) اى من وكل
بشراء شىء غير معين وان كان الثمن مسمى (بمثل القيمة) اى بما
قوم القومون كلهم (وزيادة) عليه (يتغابن) اى يتحمل الناس بها
(وهى) اى تلك الزيادة على رواية النوادر (ما قوم به مقوم) واحد

٢ (دون الكل) يعنى ان المراد الاقل من الكل (اى قدر) يكسون الدال تفسير كلمة ما (بين) تفسير قوم (من ظن) فاعل بين (برغبة الناس) صلة ظن (انهم) مفعول بين فالأظهر ان يقال اى قدر بين من ظن رغبة الناس (بانهم يرغبون فى ذلك الشئ) إشارة الى قوله شئ غير معين (بذلك القدر) صلة يرغبون لانه من تنبئة تفسير قوم وإشارة الى قوله اى قدر الخ (فالباء) فى قوله به (صلة) لقوم باعتبار المتن وليرغبون باعتبار الشرح ٣ (وليس ب) معنى مع على انه (حال) كما هو حال مع ردلابى المكارم حيث قال فى شرحه (ما) اى قدر (قوم) ذلك المشتري (به مقوم) فيدخل تحت التقويم فى الجملة فكانت يسيرة والباء فى به بمعنى مع وليست صلة التقويم كما لا يخفى (٢٢٩)

انتهى وجه عدم الحفاء انه لو كان صلة قوم لكان قدر الزيادة هو المقوم بالفتح وليس كذلك بل المقوم هو المشتري كما قال قوم ذلك المشتري لكن حال كونه مع ذلك القدر هذا امرامه فالشارح المحقق جعل الشئ المشتري ظرفا ومدخول فى تحمل الباء على ما هو الظاهر (لكونه) اى الشراء بال عشرة (غالبا) بنقطتين من تحت وبالعين المعجمة من غلو السعر (فعرض) بالتخفيف اى الوكيل الشئ (المشتري على المقومين وبعض عشرة) ان زيادة درهم (فهو) اى الدرهم الزائد (داخل تحت) الخ (فلا يتعابن) مجهول اى فليس الزائد ح مما يتعابن الناس به (فلزم الوكيل) بالنصب كما لزم الاول الموكل (وهذا) اى تقويم احد منهم وعدمه (هو الحد الفاصل) اى المعيار (بينهما) اى بين البسبر والفاحش (به) اى بهذا الحد الفاصل (يفتى) فى البسبر والفاحش (لا تنفذ) اى لا تلزم (على الموكل فيما يحتاج اليه) اى الى التقويم وهو ما لم يكن له قيمة معلومة فى البلد (واما اذا كانت له قيمة معلومة كالخيز فلا يحتاج الى التقويم فلا يدخل تحت تقويم مقوم فلو زاد الوكيل فيه لا تنفذ الزيادة على الموكل وان كانت فلسا اى قليلا فلو كثيرا اولى (ان البسبر نصف العشر) بضم العين من الكسور (انه) اى البسبر (فى) مبلغ (العشرة فى) قيمة (العروض زيادة نصف درهم وفى) قيمة (الحيوان الخ وذكر فى بيع الخزانة انه فى الحيوان ده نيم) اى نصف درهم (وفى العروض ده يازده) اى زيادة درهم (غواص)

دون الكل اى قدر بين من ظن رغبة الناس انهم يرغبون فى ذلك الشئ بذلك القدر من الدرهم او الديفار فالباء صلة وليس مجال فلو اشترى ذلك الوكيل شيئا بعشرة دراهم فامتنع الموكل من اخذه لكونه غالبا عنده فعرض المشتري على المقومين فقوم بعضهم بتسعة وبعض عشرة فهو داخل تحت تقويم مقوم فهو العين البسبر فلزم الموكل وان لم يقوم احد منهم بعشرة فلا يدخل ولا يتعابن فهو العين الفاحش فلزم الوكيل وهذا هو الحد الفاصل بينهما وبه يفتى كما فى بيع الصغرى وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التحديد فيما اذا لم يكن له قيمة معلومة فى البلد كالعبد واما اذا كانت معلومة كالخيز وغيره فالزيادة لا تنفذ على الموكل وان كانت فلسا لان اعتبار التقويم انما يكون فيما يحتاج اليه كما فى المحيط وعلى رواية الجامع عن محمد رحمه الله ان البسبر نصف العشر او اقل وعن نصير بن يحيى انه فى العشرة فى العروض زيادة نصف درهم وفى الحيوان زياد درهم وفى العقار زيادة درهمين كما فى شرح الطحاوى وذكر فى بيع الخزانة انه فى الحيوان ده نيم وفى العروض ده يازده وفى العقار ده دوازده وعن الحسن الكرخى الفكس وذكر فى التمرناشى انه فى الكل ده نيم عند بعض وفى البكرمانى ان ما ذكر تفسير الفاحش عند بعضهم وعليه يدل كلام الهداية لكن الاول

ه (انه) اى البسبر (فى الكل ده نيم) الخ (وفى البكرمانى ان ما ذكر) مجهول من قوله عن محمد ان البسبر الخ الى هنا من الاختلافات فى بيان البسبر (تفسير الفاحش عند بعضهم وعليه) اى على كون ما ذكر تفسير الفاحش (يدل كلام الهداية) حيث قال الذى لا يتعابن فيه ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقيل فى العروض ده نيم وفى الحيوان ده يازده وفى العقار ده دوازده انتهى فان الظاهر ان قوله وقيل فى العروض الخ عطف على قوله ما لا يدخل تحت الخ وبيان للاختلاف فى البسبر فهذه ايوافى ما فى المكارمية نقلا عن العمادى من ان ما لا يتعابن فيه قيل فى العروض ده نيم وفى الحيوان ده يازده وفى العقار ده دوازده وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين انتهى فهذا صريح فيما قلنا من الظاهر فى العطف حيث عكس وجعل المعطوف عليه معطوفا والمعطوف معطوفا عليه (لكن الاول) اى كون ما ذكر تفسير البسبر -

- (في اكثر الكتب) منها ما نقل عنه الشارح المحقق ومنها الكفاية حيث قال ان الامام التمرقاشي في الجامع الصغير جعل ذلك التفصيل بيان الغبن البسيط واليه ذهب صاحب النهاية وقال ان هذا الغبن يتحمل في هذه الاجناس فتكلف في عبارة الهداية واخرجها عن ظاهرها وقال ان قوله وقيل في العروض الخ عطف على ما ينضمه قوله ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وهو ان ما يتغابن فيه هو ما يدخل تحت تقويم المقومين كما هو الظاهر وقد مر منا (والضابط البسيط) تركيب توصيفي مبتداء (له) اي لهذا الضابط (الغبن البسيط) جملة معترضة بين المبتداء وخبره هو (جامعه) اي الغبن البسيط (عن حاقب) مراد اللفظ بديل عن جامعه والافلو جعل خبر مبتداء وجامعه مبتداء ثانيا لزم الاستدراك لان الجامع والضابط امر واحد كما لا يخفى على الزكي (فالعين والحاء والقاف) بتوسط حرف حرف للإشارة الى غبن هؤلاء (اشارة) اي اولها (الى العروض و) ثانيها (الى الحيوان و) ثالثها الى (العقار والنون) بين العين والحاء (والالف) بين الحاء والقاف (والباء) بنقطة من تحت اخير الجامع اشارة اولها (الى نصف درهم) فالنون نون لفظ النصف (و) الالف بحساب (ايجاد اشارة) (الى)

(٢٣٠)

فصل لا يصح بيع الوكيل

في اكثر الكتب والضابط البسيط له الغبن البسيط جامعه عن حاقب فالعين والحاء والقاف اشارة الى العروض والحيوان والعقار والنون والالف والباء الى نصف درهم ودرهم ودرهمين وفيه رمز الى انه لو امر بشراء شئ بعينه لا يتحمل منه الغبن البسيط ايضا عند بعضهم وقال بعضهم انه يتحمل البسيط لا الفاحش ولا نص فيه كما في المحيط والى ان الغبن البسيط انما يعنى اذا كان منفردا واما اذا كان مع الفاحش فلا يعنى كزيادة التجاسة على قدر درهم كما في العمادى (ويتوقف) عندهم (شراء نصف ما وكل بشرائه) من شئ بعينه كعبد ودار وثوب معينات (على شراء) النصف (الباقي) لانه خالف بشراء نصف فلا يلزم الموكل الا بعد شرائه الا اذا لزم القاضى شراء النصف على الوكيل كما اشير اليه في النهاية والكفاية وصرح به قاضخان وغيره فمن الظن انه محمول على الوكيل بشراء غير معين وان القياس يقتضى ان لا يتوقف على شراء

واحد هو (درهم) مثلا (و) الباء الى اثنين هما (درهمين) وشارح ذكر ان ضابط الغبن الفاحش هو حروف تعقيد فالعين اشارة الى العروض والنون الى غبنه وهوده نيم والحاء الى الحيوان والباء الى غبنه الفاحش والقاف الى العقار والبدال الى غبنه هذا انتهى فعلى هذا الغبن الفاحش في الحيوان ده دوازده وفي العقار جاردة فلا تناقض في ضابط غنبيهما نعم بالنسبة الى النون تناقض كما لا يخفى ٣ (وفيه) اي في قول الماتن ويقيد شراء الوكيل بمثل القيمة وزيادة يتغابن الخ (رمز) الخ حيث حمل لام الوكيل على العهد كما فسر بقوله اي من وكل بشراء شئ غير معين فيرمز بالفهوم (الى انه لو وكل بشراء شئ بعينه) ليس كذلك فلا يتحمل منه الغبن البسيط ايضا (اي كالفاحش) (ولا نص) عن الثالث (فيه) اي في تحمل البسيط وعدمه وانما هو ما اختلف فيه المشايخ (و) في قوله بمثل القيمة وزيادة يتغابن فيه رمز (الى ان الغبن البسيط انما يعنى اذا كان منفردا واما اذا كان مع الفاحش فلا يعنى) يعنى اذا كان الغبن فاحشا فقدر البسيط منه لا يكون عفوا وصار هذا (كزيادة

الباقي

التجاسة على قدر الدرهم) يعنى ان التجاسة على الثوب اذا كانت قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلوة واذا زادت بمنع ولا يقال بان قدر الدرهم عفوا والزيادة لا تبلغ قدر الدرهم فيكون عفوا لانه انما يكون عفوا اذا كان بانفراده من غير قدر الدرهم فقوله كزيادة التجاسة الخ نظير لامثال لما نحن فيه (الابدع شرائه) اي النصف الباقي (الا اذا) استثناء ما بقى بعد الاستثناء الاول اي لا يلزم الموكل وان شري الباقي (اذا) اختصا (فالزم القاضى شراء النصف) الاول (على الوكيل) لمخالفة الموكل فيكون شراء الباقي ايضا للوكيل دفعا لضرر الشركة (ومن الظن) من ابي المكارم (انه) اي الوكيل الذي توقف شراء نصف ما وكل بشرائه (على الوكيل بشراء) شئ (غير معين وان القياس) عطف على انه الخ (يقتضى ان لا يتوقف) اي شراء النصف (على شراء) الخ عبارة ابي المكارم هكذا وعلى قياس ما سبق ينبغى ان لا يتوقف شراء النصف اذا كان التوكيل بشراء شئ بعينه فتأمل انتهى فقوله ما سبق هو قوله في شرح ويقيد شراء الوكيل بمثل الخ اي يتحمل الناس الغبن بها ولا يرد العقد بمجرد ان اشترى الوكيل بغين فاحش لزمه المشتري بلا خلاف لكان التهمة فعله شرا له لنفسه فاذا لم يوافق احواله الى موكله حتى لو وكل بشراء شئ بعينه قالوا ينفذ ذلك على الموكل اذ هو لا يملك شراء نفسه انتهى (غ)

٢ (رفع على البذل) لما كان الرفع على البذل مشروطا بكونه في كلام غير موجب أوّل المستثنى منه بالنفي (فقال
 أي لا يرد وكيل) بصيغة المجهول أي لا يمنع وكيل من الرد على الأمر فلا تناقض بين المفسر وتفسيره وما وجد
 في أكثر النسخ أي لا يرد بالضمير المنصوب وبصيغة المعلوم فهو غلط وقع من الناظرين الجاهلين لمطالعة الكلام لوجه
 لاصلاحه المتناقض الصريح ح بين المفسر والتفسير (الأوكيل) مرفوع بديل ما رفع على أنه فاعل الفعل المجهول وتأثير
 حرف الاستثناء وعمله من جعل النفي مثبتا وبالعكس قائم لا يغيره البدلية فالغنى (الأوكيل) أي يمنع وكيل (أقر
 بعيب) الخ فلا تناقض بين المستثنى وبين تعليله بقوله (فانه لا يرد له) الخ فهو بصيغة المعلوم فبينه وبين قوله
 لا يرد وكيل الخ تجنيس خطي ولهذا اختاره دون أن يقول أي لا يلزم وكيل بالمجهول من الإلزام كما أشار إليه
 أبو المكارم فعلى الاستثناء بقوله فانه لا يرد له ولا حظ عطفي قوله (ولزمه) عليه الغاز المطالعة الكلام وتعرضا لما فعل مولانا
 أبو المكارم حيث أول بنفى هو ظاهر في نصب المستثنى منه إلا أن يطالع بما أسلفنا كما سيجيء في شرح كلامه وجعل قوله
 ولزمه الخ جملة مستقلة ابتدائية بتقدير وإذا رد بعيب أقر لزمه الخ ولم يجعله من دليل الاستثناء فلا يصعب في المقام
 وان استصعبه علماء الروم ثم عبارة أبي المكارم (٢٣١) فصل لا يصح بيع الوكيل

الباقى اذا وكل بشراء معين (ولورد مبيع على وكيل) بالبيع (بعيب
 رده) الوكيل (على امره) أي موكله (الأوكيل) رفع على البذل
 أي لا يرد وكيل الأوكيل (أقر بعيب يحدث مثله) في مدة قصيرة
 فرد عليه بغير قضاء فانه لا يرد له (ولزمه) أي الوكيل (ذلك) المبيع
 بلا خصومة للأمر وفيه رمز إلى أنه لورده على الوكيل بقضاء القاضي بالبينة أو
 بنكول الوكيل يرد على الموكل وإلى أنه لو كان العيب مما يحدث في
 مدة قصيرة أو لا يحدث أصلا كزيادة اصبع فرد على الوكيل بالاقرار بغير
 قضاء أو بالقضاء بالبينة أو بالنكول يرد على الموكل أيضا وفي عامة الروايات
 أن كان الرد بالاقرار بغير قضاء لا يخاصم الموكل ويلزم الوكيل وإلى أنه
 لورد بالاقرار بالقضاء لزم الوكيل إلا أن يخاصم الموكل فيلزم عليه بالبينة
 أو بالنكول وإنما جعل النكول في باب الشراء كالاقرار لأن المشتري

هو مرفوع في المعنى وهو أو الجمع في ليسوا فتأمل ٣ (وفيه) أي في قوله أقر بعيب (رمز إلى أنه) الخ حيث
 فرع عليه بقوله فرد عليه بغير قضاء (و) في قوله يحدث مثله في مدة قصيرة رمز (إلى أنه لو كان العيب مما لا يحدث
 في مدة قصيرة أو لا يحدث أصلا) الخ (لا يخاصم) أي ليس له أن يخاصم (الموكل) بل يلزم المبيع الوكيل فالمصنف
 اختار الرواية التي هي خلاف عامة الروايات (و) في الاكتفاء في تقييد المستثنى بالاقرار دون أن يقول أقر بعيب
 يحدث مثله وقضى القاضي بالرد به رمز (إلى أنه لورد بالاقرار بالقضاء) يعني أنه لو أقر بمثله ولم يرد بمجرد بل رفع
 الأمر إلى القاضي وقضى بالرد ثم رد (لزم الوكيل إلا أن يخاصم) أي إلا أن له أي للوكيل أن يخاصم (الموكل)
 فيلزم (من الإلزام) عليه (أي الموكل) وعليه يحمل ما في المكارمية نقلنا من الكفاية والهداية أما لو أقر بذلك العيب
 ثم امتنع عن القبول فقضى القاضي بالرد عليه كان له الرد على أمره انتهى (بالبينة أو بالنكول) أي نكول الموكل
 عن اليمين (في باب الشراء) لاهنا أي في باب الوكالة بل هو فيه بمنزلة البينة (كالاقرار) حتى أن من اشترى
 عبدا فادعى عليه آخر أنه عبده فاستحلف فنكل فقضى عليه بالنكول ليس له أن يرجع بالثمن كما لو أقر (غ)

٢ (فان الشراء سبب الملك) فلو حلف انه ملكي وليس ملك المدعى لم يحنث (بخلاف الوكيل) اذا علم بالعيب (فانه مضطر فيه) اى فى الالباء عن الحلف لئلا يحنث (كما اضطر) فى الرد (عند اقامة البينة) على العيب وتفصيل الكلام فى المقام ما فى البرجندى قال ذلك العيب لا يخلو من ان يكون بحيث يحدث فى مثل الزمان الذى بعد البيع الى زمان الخصومة اولا يحدث فعلى الاول اما ان يكون يرد عليه بقضاء القاضى ببينة او بنكول عن اليمين وح يرده على الموكل واليمين على البينات على ما يفهم من الهداية وعلى العلم فى عامة الروايات فانه اذا علم بالعيب يضطر الى النكول وفى النكول خلاف زفر رحمه الله فان حكمه عنده حكم الاقرار واما ان يرد عليه باقراره بالعيب فيلزم الوكيل وان كان بالقضاء بالاقرار فله ان يخاصم الموكل وان كان بغير القضاء فليس له ان يخاصم الموكل وعلى الثانى اما ان يرد عليه بقضاء القاضى بالبينة او بالنكول او بالاقرار وعلى التقادير يرد على الموكل وان كان الرد بالاقرار بغير قضاء القاضى باقراره لزم الموكل ايضا فى رواية لانها لو ترفعا الى القاضى حكم بالرد لا بحالة فاذا تعين الرد صار تسليم الخصم وتسليم القاضى سواء فى عامة الروايات ليس له ان يخاصم الموكل بل يلزم الوكيل لان الرد وقع بالتراضى فصار كبيع جديد كذا فى الكافى والمصنف اغتار الرواية التى هى خلاف عامة الروايات انتهى ٣ (لم ينقض) مجهول اى لم يفسخ (البيع) الخ (قد) كان (اطلق الامر) الخ (وفيه) اى فى قوله وقال قد اطلق الامر فقال امرتك بالنقد صدق الامر (اشعار بانه لو امره بالنقد فباع نساء) ولم ينكر ولم يدع اطلاق الامر (لم يجز كما مر) فى شرح والعروض والنسيئة نقلا من قاضىخان (كما ان النقد) هو الاصل ٤ فى الوكالة فالوضح كالنقد فى الوكالة حتى يصح حلف المضاي (غواص)

٥ (حتى يجهزه) اى تصرف احدهما من الاجازة (الموكل او الوكيل الآخر) فاعل

يجوز (الا انه) اى احد الوكيلين (اذا اشترى ينقد) من النفاذ (عليه) اى ضرر احدهما المشتري ٦ (وفيه) اى فى قوله وحده (اشعار) الخ (والآخر حاضر) وسكت حين تصرفه (لم يجز) لان الساكت لم يوجد منه تصرف (الا اذا اجازه) اى تصرف المتصرف الوكيل (الآخر) فالاجازة تصرف منه (والتباعد) من قوله الوكيلين (بان وكل به) اى يبيع عبده (الا اذا كان) اى توكيل الشخصين (توكيلا) الخ (فان لكل منهما) اى وحده (ان يخاصم) الخ -

لم يكن مضطرا فى النكول فان الشراء سبب الملك بخلاف الوكيل فانه مضطر فيه كما اضطر عند اقامة البينة وتماه فى الكرمانى وفى اسناد الاقرار الى الوكيل اشعار بانه لو اقر الامر بالعيب وانكر الوكيل لم ينقض البيع ولم يلزم الامر والوكيل شىء كما فى المحيط (وان باع) الوكيل بالثمن (نساء) اى مؤجلا اجلا مطلقا او متعارفا كعامر (وقال) الوكيل (قد اطلق) الامر (الامر) اى الوكالة بالبيع (فقال) الامر (امرتك) ان تبعه (بنقد صدق الامر) مع اليمين وعلى الوكيل الثمن حالا وفيه اشعار بانه لو امره بالنقد فباع نساء لم يجز كعامر (وفى المضاربة) اذا باع المضارب نساء وقال قد اطلق رب المال امر المضاربة فقال امرتك بنقد صدق (المضارب) مع اليمين اذ العموم هو الاصل فى المضاربة كما ان النقد فى الوكالة (ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده) اى يبطل تصرف احدهما فيما يحتاج فيه الى رأى كل حتى يجهزه الموكل او الوكيل الآخر الا انه اذا اشترى ينقد عليه فاذا باع او كاتب او خلع او زوج مثلا يتوقف على اجازة الموكل او الوكيل الآخر سواء كان الثمن مسمى اولا والوكيل حاضرا او غائبا كما فى شرح الطحاوى وفيه اشعار بانه اذا تصرف احدهما والآخر حاضر لم يجز الا اذا اجازه الاخر وان كان غائبا فاجازه لم يجز عنده وقال الحاكم انه خلاف ما فى الاصل وقال ابو يوسف رحمه الله انه جائز كما فى المحيط والتباعد ان يكون وكلاهما بكلام واحد بان قال وكلتكما ببيع عبدى واما اذا وكلا بكلامين بان وكل به رجلا ثم آخر صرح تصرف كل بدون اجازة الآخر (الا) اذا كان توكيلهما (فى خصومة) فان لكل منهما ان يخاصم لكن على وجه لا يفوت فائدة

توكيلهما

٧ (اى ضرر احدهما المشتري) من النفاذ (عليه) اى ضرر احدهما المشتري ٨ (وفيه) اى فى قوله وحده (اشعار) الخ (والآخر حاضر) وسكت حين تصرفه (لم يجز) لان الساكت لم يوجد منه تصرف (الا اذا اجازه) اى تصرف المتصرف الوكيل (الآخر) فالاجازة تصرف منه (والتباعد) من قوله الوكيلين (بان وكل به) اى يبيع عبده (الا اذا كان) اى توكيل الشخصين (توكيلا) الخ (فان لكل منهما) اى وحده (ان يخاصم) الخ -

- (بان يسوى الامر) مجهول وفاعل بمعنى انهما معا سويا امر البيع اولا ثم تكلم وعقد احدهما فقط بحسب الظاهر ٢ (وفيه) اى فى استثناء التوكيل فى الخصومة (حضرة صاحبه) اى احد الوكيلين (و) فى لفظ الخصومة رمز (الى انه لا يقبض احدهما بدون الآخر) وانما له الخصومة اى الدعوى والجواب لا القبض (دون قبض الوديعه والدين) من مديون الموكل ومن مودعه وفى تخصيصهما رمز الى ان له قبض العارية والمغصوب (وفى الاكتفاء) اى فى الاستثناء بهذه الاربعة دون ان يقول وفيما قال لا يطلق احدهما بدون صاحبه (اشارة الى انه لو وكل وكيلين وقال) عطف على وكل (لا يطلق بنون التأكيد مخففة او مثقلة اخبار فى معنى الانشاء (دون صاحبه) اى بدونه حاصله وقال طلقا معا (او اجاز) اى الآخر طلاق الاول (لم يجز) اى لم يقع طلاق واحد منهما لكونه على خلاف شرط المترك (كذلك) اى كالطلاق فى عدم جواز الانفراد (الا اذا اجازه) اى تصرف احدهما منفردا (الموكل) الخ ٣ (مال صغيره) اى العبد مفعول بيع قدره فى الموضعين لقطع التنزع الذى فى المتن على المذهب الكوفى (الحر المسلم) صفتا صغير (من مشتر) بجذى الباء لاجتماع الساكنين صلة بيع (لرفيته) اى العبد اى لكونه رقا علة لا يصح وان قرأ بنقطة من تحت صلة مشتر كان المشتري خاصا هو المولى والحال انه لا يصح بيع العبد لمشتري مطلقا فقوله من مشتر هنا كقوله من بائع فى الشراء فى الاطلاق فتأمل (فان ولداهم الكبير) الخ علة التقييد بالصغير حاصله انه لما هو لاجل انه ربما يسبق الى الوهم جواز التصرف لهؤلاء فى حق الصغير كما لغيرهم من الاولياء واما تصرفهم فى حق اولادهم الكبار فظاهر واولى ان لا يجوز بدون اذنهم (قيد الكل) لا الاخير فقط (وان لم يصح بيع الاولين مال صغيرهما الكافر ايضا) اى كالمسلم كما ظن من ابي المكارم من هذا الوجه فرده بقوله (فان امر المفهوم) المخالف (اكثري لاكل) فلا اعتماد عليه (كما مر غير مرة) اى مرارا كثيرا (فليس فيه) اى فى قيد المسلم تسامح

توكيلهما بان يسوى الامر برأيهما ولذا انفرد احدهما بالتكلم وفيه رمز الى ان لا يشترط حضرة صاحبه فى خصومة كما قال الجمهور وقيل يشترط والى انه لا يقبض احدهما بدون الآخر كما فى الكافى (و) فى (ردوديعه) كبضاعة وردعارية ومغصوب (وقضاء دين) دون قبض الوديعه والدين (وطلاق وعق) فان لاحدهما ان يطلق ويعتق دون صاحبه وفى الاكتفاء اشارة الى انه لو وكل وكيلين وقال لا يطلق احدهما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الآخر او اجاز لم يجز وكذا العتق كما فى المحيط وذكر فى الهداية لو قال طلقاها ان شيئهما لا ينفرد احدهما به والظاهر ان الاعتناق كذلك (لم يعوضا) فانه لو كان الطلاق والعتق بعوض لم ينفرد احدهما الا اذا اجازه الموكل او الوكيل الآخر (ولا يصح) ويبطل (بيع عبد) مال صغيره الحر المسلم من مشتر لرفيته (او) بيع (مكاتب) مال صغيره المسلم (او ذمى مال صغيره) فان ولداهم الكبير كالاجنبى فلم يصح بالطريق الاولى (المسلم) قيد الكل وان لم يصح بيع الاولين مال صغيرهما الكافر ايضا فان امر المفهوم اكثري لاكلى كما مر غير مرة فليس فيه تسامح كما ظن (و) لا (شراؤه) اى شراء كل من هؤلاء شيئا من بائع للصغير المسلم بماله واما شراؤهم للصغير بما لهم فبصح والواضح شمول ولا يصح تصرف عبد او مكاتب او كافر فى مال صغيره المسلم لان ماسوى البيع

كما ظن (من ابي المكارم قال ادلا ولاية الاولين اصلا ولا للذمى فى مال صغيره المسلم فقيد الاسلام بالنظر الى الذمى فقط ففيه تسامح انتهى وقوله اصلا اى لا فى صغيرهما الكافر ولا المسلم صغيرا او كبيرا (للصغير المسلم) متعلق الشراء واللام اجلية (بماله) اى بمقابلة مال الصغير (بماله) اى مال انفس هؤلاء ٤ (والواضح شمول) ان يقال (ولا يصح تصرف عبد او مكاتب او كافر) حيث يشمل الكافر المستأمن والحربى والمرتد ايضا والتصرف بالبص والشرع وغيرهما من التصرفات اليه اشار بقوله (لان ماسوى البيع) والشراء الصريح عدم صحتها من هؤلاء فى المتن فالغرض من هذا التعليل بيان شمول ما قال انه اوضح شمول لا الاحتراز عن البيع والشراء المذبورين فلا خدشة فى قوله سوى البيع وان كان بالنسبة الى الشراء مثلا —

لم يصح منهما) أى من العبد والمكاتب ولا يردان المرجع أمور ثلاثة فكيف الضمير الثنى لعطف مؤدى الكافر عليه (بقوله ولا من الذمى والسنا من والحربى) الخ فاندفع جميع ما فى الرومى فى هذا المقام (لانتقطاع ولاية) الخ علة قوله ولا من الذمى الخ فقط ولذا أعاد هناك حرف النفى فلا بحث فى ربط قوله كما فى الكافى فانه حوالة بالنسبة الى الأربعة الأخيرة كما ان قوله كما فى الكفاية بالنسبة الى الأولين (بها) أى بدراهم كثيرة (لا يجوز عليه) أى على الأمر ٢ (وفى دفع الثمن الى الوكيل) يعنى ان وضع المسئلة فيه حيث قال فى دراهم الخ (اشعار) الخ (أى طعام) معركة (غير وليمة) بقرينة مقابلة الثمن الأتى وبإضافة طعام الى غير بعد حذف موصوفه كما أوامناك (غواص) ٣ (كما ظن) من أبى المكارم قال والكثيرة هى السبعة فما فوقها والقليلة هى الثلاثة فما دونها اليه اشير فى الكفاية انتهى فهو ايضا اسند كلامه الى الكفاية لكنه ادعى الإشارة منه فليكن هى بالنظر الى الشق الاول من كلامه فلا منافاة بين ما ظن وبين ان السبعة على الشق الثانى منه ليس من الكثير كما بنى عليه مع انه يحتمل ان يكون نسخة الكفاية أوسنة بالتأئين كما فى عبارة البرجندى (وما فى الثمن) من تفصيل ان الأمر بشراء طعام فى دراهم كثيرة على البروفى قليله الخ (ذكر فى الهداية بلفظ قبل) من ضيغ التمريض (لكن) صاحب الهداية (ربما ذكره) أى لفظ قبل (و) الحال (هو) أى مقول قبل (مرجح عنك) أى صاحب الهداية وهذه العادة منه مشهورة بين المحصلين كيف (وعليه) أى على كون قبل الهداية مرجحا عنده (يدل) الخ (وعليه) أى على ما قال بعض مشايخنا (الفنوى) الخ ٤ (بالتفخ) فى الخاء (اسم زمان) فالعنى فى زمان اتخاذ الوليمة واحتمال كونه بصيغة اسم الفاعل بأباه كلمة فى نعم لو كان بدلها كلمة من فاندفع ما فى الرومى من ان الأهم بناء الفاعل (لا يجوز عليه) أى على ضرر القاضى (إذا اشترى) مأمور القاضى (منه) أى من الحمار اذ لا يركبه مثل القاضى وقضاة الوقت لا يركبون الحمار أصلا فلو أمروا بشراء المركب يقع على الفرس (وكل) الوكيل (فيه) أى فى ذلك

من التصرفات لم يصح منهما كما فى الكفاية ولا من الذمى والسنا من والحربى والمرند فى مال ذلك الصغير لانتقطاع ولاية الكفار عن المسلمين كما فى الكافى (والأمر بشراء الطعام) أى طعام غير وليمة محمول (على البروفى) صورة دفع (دراهم كثيرة) بحيث يشتري بها فى العرف البر لا الخبز والدقيق فلو اشترى أحدهما لا يجوز على الأمر كما لو اشترى بها شعيرا أو لحما أو فاكهة لا يجوز عليه وفى دفع الثمن الى الوكيل اشعار بانه لو أمر بالشراء بلا دفع له لا يصح التوكيل (وعلى الخبز فى) دراهم (قليلة) بحيث لا يشتري بها فى العرف الا الخبز فلو اشترى بها غيره لا يجوز على الأمر (وعلى الدقيق فى) دراهم (متوسطة) بحيث لا يشتري بها فى العرف الا الدقيق فلو اشترى غيره لا يجوز عليه كما فى المحيط وغيره وقيل القليل مثل درهم الى ثلاثة والمتوسطة اربعة الى خمسة اوسبعة كما فى الكفاية فالسبعة على هذا لم يكن من الكثير كما ظن وما فى الثمن وان ذكر فى الهداية بلفظ قبل لكنه ربما ذكره وهو مرجح عنده وعليه يدل كلام الكرماني وغيره وقالوا ان الطعام فى عرف الكوفية على البر ودقيقه وخبره وفى عرف غيره على ما يطعم وهو القياس وقال بعض مشايخنا انه ما يمكن اكله بلا ادم كاللحم والشوى دون البر ودقيقه وقال الصدر الشهيد وعليه الفنوى كما فى الذخيرة (و) الأمر بشراء الطعام (فى متخذ الوليمة) أى طعام العرس والمتخذ بالتفخ اسم زمان (على الخبز) ولو كثرت الدراهم او توسطت للعرف (والأمر بشراء حمار) او فرس او بغل (يصح) بلا بيان الثمن وينصرف الى ما يركبه مثل الموكل ولذا لو أمر قاض بشراء حمار لا يجوز عليه اذا اشترى منه مقطوع الأذن أو الذنب كما فى المحيط (و) الأمر بشراء (دار) يصح (ان ذكر ثمنها ومحلها) ويقع على دار مصر وكل فيه وجواب الظاهر

انه يصح ان ذكر احدهما كما في المحيط وذكر في المضمرات ان ذكر الثمن يكفى وعن ابي يوسف رحمه الله لا بد من الثمن والمصر (و) الامر بشراء (شئ) غير معين يصح ان (علم جنسه) المبين في النكاح (من وجه وذكر ثمن عين) ذلك الثمن اى بين (توعا) والاحسن ترك الصفة فان النوع صار معلوما بمجرد تقدير الثمن كما في الهداية وعن ابي يوسف رحمه الله انه ينصرف الى مثل ما يليق بمجال الموكل وفيه اشارة الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كالشاة والبقر يصح وان لم يذكر الثمن والى ان جهالة وصف الثمن غير مانعة كما في المحيط (لا) يصح ذلك الامر بذكر الثمن (ان فحش جهالة جنسه) بان جهل الجنس من كل وجه فهذا تصريح بما علم ضمنا كما لا يخفى وفيه اشعار بانه لو بين نوع ذلك الجنس صح واريد بالنوع الجنس السافل كالحمار كما ذكره المصنف ولعله سهو فان الحمار ليس بجنس سافل عند احد (كالرفيق) الشامل للذكر والانثى المختلفين في بنى آدم (والثوب) الشامل للديباج والكتان والقطن (والدابة) الشاملة للفرس والبعل والحمار عرفا كما في الهداية وغيره أولكل ذى قوائم اربع كما في علم العربية وفي المفردات انها الفرس خاصة (وصدق) عندهم (الوكيل) لانه امين بشراء عبد ولو معيناً ومن الظن انه يشعر بعدم تعيين عبد (في) قوله (شريت عبدا) معيناً (للامر فمات) العبد عنده (و) قد (قال الامر بل) شريته (لنفسك ان دفع الامر الثمن) الى الوكيل وفيه اشعار بانه لو اختلفا وهو حى صدق الوكيل بالطريق الاولى كافي الهداية (والا) يدفع الثمن (فالامر) الموكل صدق لانه انكر الثمن وفيه اشعار بانه لو كان حيا صدق الامر بالطريق الاولى عنده واما عندهما فكذلك اذا وكل بغير معين والاصدق الوكيل وتماه في الهداية (وللوكيل) بالشرى (حبس المبيع) اى المشتري وانما اختاره عليه

- انه (اى الامر بشراء دار (يصح) الخ ٢ (لا بد من ذكر الثمن والمصر) الخ المبين) صفة الجنس (في) مهر (النكاح) الخ (والاحسن ترك الصفة) اى عين نوعا (فان النوع) الخ (بمجرد تقدير) اى ذكر مقدار (الثمن) الخ (انه) اى الشئ المعلوم جنسه والمذكور ثمنه (ينصرف الى مثل ما يليق) الخ ٣ (وفيه) اى في مفهوم قوله من وجه اشارة الخ (و) في قوله جنسه اشارة (الى ان جهالة وصف) الخ (فهذا) اى النفي المذكور (تصريح بما علم ضمنا) بقوله ان علم جنسه من وجه (كما لا يخفى) لان المفهوم معتبر في الروايات ٤ (وفيه) اى في قوله ان فحش جهالة جنسه (اشعار) الخ (صح) لعدم فحش الجهالة ح (واريد بالنوع) في قوله عين نوعا (الجنس السافل ولعله) اى تمثيل المصنف (عند احد) لا الفقهاء ولا المنطقيين (او لكل ذى قوائم) عطف على للفرس الخ (بشراء عبد) صلة الوكيل (عبد) فاعل (يشعر) اى تنكيه في قوله (شريت عبدا) وكلمة في صفة عبد باعتبار الشرح وظرف صدق باعتبار الثمن (معينا) بالكسر حال من ضمير قوله لان الوكلاء اذا اخبروا انهم شروا شيئا للامر فالعرف انهم يعينونه مثلاً بان لونه كذا واسمه كذا ونسبته الى كذا وليس بالفتح صفة العبد مع كونه منكرا فلا يرد انه باى قرينة ولا اقل ان المناسب لما اسلف ولو معيناً بالعموم كما لا يخفى ٥ (وفيه) اى في قيد فمات العبد الخ (اشعار) الخ (وهو) اى العبد غواص ٢ (وفيه) اى في عطف قوله والا فالامر على قوله ان دفع الثمن المقيد بموت العبد فيعتبر في المعطوف ايضا فيشعر ايضا (بانه لو كان حيا) الخ (عنده) لان اكثر ما في المتن قوله كما مر (وانما اختاره) اى لفظ المبيع (عليه) اى لفظ المشتري مع انه المناسب للتوصيل بالشراء وهو مراد المصنف —

ما بين العقود من لفظ المشتري

٢ (ولم يرد) من الورود أي ولا يرد على المصنف (أنه) أي لفظ المشتري (أظهر) هنا (لأنه) أي هذا الإيراد علة عدم الورود (مناقشة بعد ظهور المراد) وليست من دأب المحققين هذا دلالي المكارم حيث قال والأظهر أن يقول حبس المشتري ولعل وجه ظهوره هو ما قلنا من مناسبة التوصيل ثم قال قيل كأنه اختار المبيع لأن ولاية حبسه من حيث أنه مبيع كما ذكر ولا يخفى ما فيه انتهى وفي منهيته كما ذكر في سابق كلامه من أن هناك بيعا جكما كما في القول الأول أو تنزيلا وتشبيها كما في القول الثاني ولا يخفى ما فيه فإن في الحثية المذكورة حثية كونه مبيع الوكيل من الأمر ومعنى المبيع المذكور في المتن هو مبيع بائع الوكيل فالحثية لا تنفذ انتهى ولما كان كلامه متينا دقيقا لم يقل كما ظن فاعرفه (الا أنه لم يذكره) أي أن للوكيل حبس المبيع من أمره (أصلا) أي لا يقيد الدفع ولا بعدمه وما في المتن رواية (عن الإمام الحلواني وفيه) أي في قوله وللوكيل حبس المبيع الخ (أشعار) الخ (بعد الحبس) هذا القيد (مستدرك بعد الغاء) أي فاء فان هلك الخ فانه يقيد كون الهلاك عتب الحبس (لأنه) أي الوكيل (ضمان المبيع) وهو سقوط الثمن عن المشتري (قيمه) على الوكيل للموكل (رجع) أي الوكيل (على الأمر) أي الموكل (عند الباقيين) أي الطرفين وزفر (عندهم) أي الثلاث غير زفر (بلا علم الموكل) متعلق بتقرير وعزل أو ليس (له) أي للوكيل

٣ (وفيه) أي في قوله عين (باكثر من الثمن) الواقعي (وقع المشتري له) أي للوكيل مع أن الجنس متحد جزاء لشروط الثمن والشرح معا (وفيه) أي في التعليل المذكور للاحسنية (أشعار بانه) أي الموكل (لو لم يسم) أي لو لم يعين (كان) أي الثمن الغير المسمى (التقود) خبران أي الثمن المتقود وفي ختم الفصل بخلاف الجنس المسمى حسن الاختتام حيث فرغ عن جنس مسائل الفصل السابق فيشرع في جنس مسائل آخر مخالف للاول

لأنه أشهر ولم يرد أنه أظهر لأنه مناقشة بعد ظهور المراد (من أمره) ظرف الحبس (لقبض ثمنه) منه (وان لم يدفع) الوكيل الثمن إلى بائعه الا أنه لم يذكره محمد أصلا وما في المتن عن الإمام الحلواني كما في الذخيرة وفيه أشعار بأن له أن يطلب الثمن من الموكل وان لم يؤده من مال نفسه إلى البائع كما في الصغرى (فان هلك) المبيع في يد الوكيل (بعد الحبس) مستدرك بالغاء (سقط) عند الطرفين (الثمن) قل أو كثر لأنه بمنزلة البائع من الموكل فصن الوكيل ضمان المبيع وأما عند زفر فضمان الغصب فوجب قيمته بالغة ما بلغت وعند أبي يوسف رحمه الله ضمان الرهن فلو كان الثمن خمسة عشر والقيمة عشرة رجع على الأمر بخمسة عنه ولم يرجع بشيء عند الباقيين ولو كان بالعكس رجع الموكل بخمسة عند زفر وسقط عندهم (وليس للوكيل بشراء) شيء (عين) أي معين ولو بالتسمية ثمن (شراؤه لنفسه) لأنه تقرير وعزل بلا علم الموكل فلو شري لنفسه كان للموكل واحترز بالشراء عن النكاح فانه لو وكل بنكاح امرأة بعينها فتزوجها لنفسه فهي له كما في الصغرى وفيه أشعار بانه لو وكل بشراء غير معين كان الشراء لنفسه الا إذا دفع الثمن من مال الموكل أو نوى الشراء له كما في الضمرات (فان شري بخلاف جنس المسمى) كالمكيل ترك الجنس أحسن فانه لو اشترى بأكثر من الثمن (وقع) المشتري (له) أي الوكيل وفيه أشعار بانه لو لم يسم ثمنا كان في حكم المسمى

لأن العرف في العقود التقود

فصل

(للكيل بالخصومة) في الدين أو العين (القبض) عند علمائنا لأنه متم لها فلو وكل رجلا أن يدعي ويثبت ماله على فلان ولا يزيد عليه فثبت

عليه

فصل في شرح رموز (فصل للوكيل بالخصومة) الخ (ولا يزيد عليه) أي على هذا المتعار من الكلام جملة اعتراضية (فأثبت —

— عليه) اى على ذلك الفلان (ويفتى) مجهول (اى يفتى) معلوم انما فسر به ليعلم الفاعل المجهول وهو (كثير من التأخرين الان اى بعد عصرهم) اى المتقدمين فى عصر هؤلاء ولو ارجع الضمير الى التأخرين لا يلائم النظرية للمعلوم فى التفسير كما لا يخفى (كما قال زفر من كبار العلماء) فى الطبقات الحنفية زفر بن الهزيل بن قيس البصرى الامام الجليل كان ابو حنيفة يحمله ويفضله ويقول هو اقيس اصحابي قال الحسن ابن زياد ان المقدم فى مجلس الامام كان زفر وقلوب الاصحاب كان اميل اليه وعن سليمان العطار كنت اجالس مع الامام فنزوح زفر ودعى الى عرسه الامام فالتمس منه ان يخطب فقال فى خطبته هذا زفر بن الهزيل من ائمة المسلمين وعلم من اعلامهم فى شرفه وحسبه وعليه قال ابو نعيم كان ثقة مأمونا دخل البصرة فى ميراث اخيه فتشبت به اهل البصرة فمنعوه الخروج منها فولى قضاء البصرة ومات بالبصرة سنة ٥٨٨هـ فصل للوكيل بالخصومة القبض (٢٣٧) ثمان وخمسين ومائة وهو ابن ثمان واربعين سنة انتهى

٢ (واهل الاسلام) منصوب على انه مفعول معه لنعود (من هؤلاء) اى القضاة اللبسين المجاورين (كما قال الزاهدى فى) عصره (نيف وخمس مائة فقس عليه) اى على عصر الزاهدى (ما فى) عصر (نيف وتسعمائة) عصر الشارح المحقق (غواص البحرين) ٢ (قوله) واهل الاسلام بالنصب على انه مفعول معه لنعود (ملا حسن) ٣ (وفيه) اى فى لفظ الخصومة (اشعار بان للوكيل بالتقاضى القبض) حتى ايق الشئنى عطى التقاضى على الخصومة تفسيراً (وعليه) اى على قول زفر (الفتوى والان يحكم) اى يجعل (عرف التجار) حكماً (وبه) اى بعرف التجار (يفتى) (غ) ٤ يعنى والفتوى على انه ينظر ان كان التوكيل بذلك فى بلد كان العرف بين التجار ان التقاضى هو الذى يقبض الدين كان توكيلاً بالدين والا فلا تدبر (مجمع الأنهر) ٥ (او اقيم عليه) اى الوكيل ٦ (وفيه) اى فى ان لوكيل رب الدين يقبض دينه الخصومة (رمز الى ان القاضى) الخ (والى انه لو ادعى الغريم) اى المدينون ولفظ الغريم مشترك بينه وبين الدائن فلا تغفل (الاستيفاء) اى استيفاء الموكل (لم يحلف الوكيل) بان موكله لم يستوفى لان النيابة لا تجرى فى الايمان (فيدفع المطلوب) اى المال (الى الوكيل ثم يتبع) الغريم اى المدينون (الموكل) الخ — غ

عليه الوكيل بالبينة او الاقرار كان له ان يقبضه (ويفتى) اى يفتى كثير من التأخرين من مشايخ باغ وسمرقند وغيرهم (الان) اى بعد عصرهم (بخلافه) اى بان ليس له القبض لانه ما رضى الا بالخصومة كما قال زفر من كبار العلماء لظهور المكر والخيانة فى الوكلاء والجبر والتلبيس فى القضاة نعود بالله واهل الاسلام من هؤلاء كما قال الزاهدى فى نيف وخمسمائة فقس عليه ما فى نيف وتسعمائة وفيه اشعار بان للوكيل بالتقاضى القبض عند علمائنا خلافاً لزفر وعليه الفتوى كما فى الهداية وذكر فى المضمرات ان الاول ظاهر الرواية والان يحكم عرف التجار وبه يفتى (وللوكيل بقبض الدين الخصومة) فلو اقام هذا الوكيل البينة على الدين او اقيم عليه ان موكله استوفاه او ابرأه تقبل خلافاً لهما فان قبض الدين عنك قبض بثل حقه وعندهما قبض بعينه وتقبل على الوكالة عندهم وفيه رمز الى ان القاضى لو وكل بقبض دين الغائب لم يكن له الخصومة والى ان الرسول المأمور بقبض الدين ليس له الخصومة كما فى الذخيرة والى انه لو ادعى الغريم الاستيفاء لم يحلف الوكيل فيدفع المطلوب الى الركيل ثم يتبع الموكل ويستحلفه كما فى الهداية والى ان

٧ يعنى لو ادعى المدينون على الوكيل بقبض الدين استيفاء الدائن ولا بيعة للمدينون على استيفائه امر الغريم بدفع المال الذى عليه الى الوكيل لان الوكالة قد ثبتت والاستيفاء لم يثبت بمجرد دعواه فلا يؤخر الحق وقد جعلوا دعواه الايفاء لرب الدين جواً للوكيل اقراراً بالدين وبالاوكالة والا لما اشتغل بذلك ولا يحلف الوكيل انه ما يعلم استيفاء موكله لانه نائب من الموكل والنائب لا يجرى عليه الحلف بل يتبع المدينون بعد ما دفع المال الى الوكيل رب الدين ويستحلفه انه ما استوفى فان حلف بقى الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم فيسترد منه ما قبض كذا فى الأنهر (لناظره)

— (فلو اقام) اى الوكيل بقبض العين (عليه) اى ذى اليد (انه باع) العين (من موكله) اى الوكيل بقبض ذلك العين (لم نسمع) بينة الوكيل ولو حمل باع على معنى شرى بناء على انه ما من الاضداد يكون المعنى فلو اقام ذواليد البينة على الوكيل بقبض العين انه شرى من موكله لم نسمع فى حق الشرى ونسمع فى حق قصر اليد حتى يوقف قبضه على حضور الموكل ويكون كلام الشارح المحقق موافقا لما فرغ به ابو المكارم الا ان عادته المخالفة له ويؤيده المتن الا ترى لانه يؤدى معناه فيستدرك الا ان التخصيص بقوله فى حق البيع يلائم الثاني كما لا يخفى ٢ (وفيه) اى فى ان ليس للوكيل بقبض العين بالخصومة (اشعار بانه لم يدفع الوديعه الى الوكيل بقبضها) اى لا يقدر اخذها بالخصومة (بدون اثبات الوكالة وان اقرها) الوكالة (المودع) بالفتح (ويقصر) مجهول (بقبض العبد) صلة الوكيل باعتبار المتن وصلة وكل باعتبار الشارح (له) اى للوكيل (الناشئة) اى الآلية من نقل الوكيل انها قيد به لينتصر وقصر يد الوكيل لان المقابلة تذهب الى اى نقل (ويتوقف) عطف تسيير ليقصر (على الحضور) اى حضور الموكل اياها (من الناشئة) بخلاف قصر اليد فان الوكيل خصم فيه فالباء متعلق بقوله غير خصم (لانه) اى مجلس القاضى (محل) الخ (شاملة له) اى للاقرار ٣ (وفيه) اى فى كون اقرار الوكيل بالخصومة عند القاضى صحيحا (اشعار) الخ (بحضرة الطالب) اى المدعى (انه) اى استثناء الاقرار (ايضا) اى كاستثناء الانكار (يصح) من غير تقييد او المعنى (انه) استثناء الاقرار بغیر حضرة الطالب (ايضا) اى كاستثناءه فى حضوره يصح (غير انه لو اثبت) الخصم وهو المدعى عليه فى الاول والمدعى فى الثانى (ذلك الاقرار) الخ (غواص البحرين)

ع (قوله) غير انه الخ كلمة غير بمعنى لكن استدراك من قوله لا عند غيره اى لكن لو برهن على الوكيل انه اقر فى غير مجلس

الوكيل بقبض العين لا يخفى صم كما صرح به فقال (لا) يكون للوكيل (بقبض العين) بالخصومة لانه كالرسول فلو اقام البينة عليه انه باع من موكله لم نسمع فى حق البيع وفيه اشعار بانه لم يدفع الوديعه الى الوكيل بقبضها بدون اثبات الوكالة وان اقرها المودع كما فى دعوى الخلاصة (ويقصر يد الوكيل) اى يتوقف على حضور الموكل قبض من وكل (بقبض العبد) له فى يد فلان (ونقل المرأة) اى يقصر يد الوكيل بنقل المرأة الناشئة الى موضع كذا ويتوقف على الحضور نقل الوكيل اياها (ان اقام) العبد (الحجة) اى البينة (على العتق) اى اعتاق موكله اياه (و) اقامت المرأة الحجة (على الطلاق) اى تطليق الموكل اياها قصرا (بلاثبوتها) اى العتق والطلاق لانها اقام حجة على وكيل غير خصم ولذا وجب اعادتها لو حضر موكله بخلاف قصر اليد (وصح اقرار الوكيل) اى وكيل المدعى والمدعى عليه (بالخصومة عند القاضى) لانه محل الخصومة فلو وكل رجلا بالخصومة مدعى فافر باستيفائه او ابرائه او مدعى عليه فافر بوجوب المال عليه صح لان الخصومة شاملة له كما مر وفيه اشعار بانه لو انكر ذلك الوكيل صح بالطريق الاولى وبانه لو استثنى الاقرار صح وصار وكبلا بالانكار كما لو استثنى الانكار صار وكبلا بالاقرار كما فى الذخيرة وذكر فى الصغرى انه لو استثنى الاقرار بحضرة الطالب صح والا لا يصح وقال محمد انه ايضا يصح (لا) يصح اقراره على موكله المدعى او المدعى عليه عند الطرفين (عند غيره) اى القاضى غير انه لو ثبت ذلك الاقرار بالبينة خرج عن الوكالة لمكان التناقض وقال ابو يوسف رحمه الله صح اقراره عند غيره ايضا (وللموكل) لا غير (عزل وكيله) وكالة مرسله او معلقة

لان

القضاء خرج عن الوكالة ولا يؤمر المدعى عليه بدفع المال الى الوكيل لانه لا يصح بعد ذلك للمناقضة كذا فى الانهر (لناظره) ه (لمكان التناقض) اى لوجوده حيث يدل انه خصم الموكل لا وكيله عبارة البرجندى هكذا الا انه اذا اقيمت البينة على اقراره فى غير مجلس القضاء يخرج القاضى من الوكالة ولا يأمر بدفع المال اليه انتهى ويقف من الشئنى ان التناقض من حيث ان اقراره يتضمن انه مبطل فى خصومة (وللموكل لا غير) يعنى ان تقديم الخبر للمحضر (وكالة) اى سواء كانت وكالة مرسله) اى معلقة عامة غير مقيدة ولا معلقة —

لأن الوكالة حق فلو قال عزلتك عن الوكالات كلها انعزل عن الوكالة
المرسلة بالاجماع كما في الصغرى ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلى ثم
قال رجعت عن الوكالة المعلقة انعزل على قول كثير من المشايخ وبه
يفتى كما في الخزانة وفيه المختار انه يملك اخراجه بمحض من الوكيل
ما خلا الطلاق والعناق وتوكيله بسؤال الخصم ويدخل فيه محمود الوكالة
فان محمود ما عدا النكاح فسخ وفي رواية لم ينعزل بالمحمود ولو وكل الدائن
بدين موجد ببيع داره بسؤاله عند الاجل كان له عزله قبله كما في الذخيرة
واضافة الوكيل للعهد فانه لا يعزل وكيلًا تعلق بوكالة حق الغير الا
برضاه كوكالة في ضمن نكاح او رهن كما في الذخيرة وفيه اشارة الى
انه لو علق وكالته بالشرط ثم عزله قبل وجوده صح وعليه الفتوى والى
انه بطل تعليق العزل بالشرط كما في الخلاصة (ووقف) عزل الوكيل
(على عاجه) أي الوكيل بسماع منه او كتاب اليه او رسالة ولو من عبد
صغير فان اخبره عدل انعزل وان لم يصدقه وبمخير غير العدل لم
ينعزل الا بالتصديق وعندهما انعزل اذا ظهر صدقه كما في المحيط ولا يبعد
ان يرجع ضمير علمه الى الموكل والمعنى وقف عزل الوكيل نفسه عن الوكالة على
علم موكله كما في الكرماني (وتبطل الوكالة) بالبيع او الشراء او غيره
(ببوت احدهما) أي الموكل والوكيل وتنتقل الحقوق من القبض والتسليم
والرد بالعيب ونحوه الى من كان حيا منهما كما في العمادى وذكر في
فصل الوكيل بالشراء من المحيط ان الوكيل لو مات تحقق الرد بالعيب
لوارثه او وصيه وان لم يكن فللموكل في رواية ولو وصى القاضى فى اخرى
ويستثنى منه ما اذا باع الوكيل بالبيع الجائز ثم مات الموكل فانه لم ينعزل

(انعزل عن الوكالة المرسلة بالاجماع) وعن المعلقات
والمقيدات بالطريق الاولى لشمول صيغة الجمع
ايها اولئك اكنفى عنها (رجعت عن الوكالة المعلقة)
ولو بالنعزل (وفيه) أي فى الخزانة (انه)
أي فائل كلما عزلتك فانت وكيلى (يملك
اخرجه) أي الفائل المذكور فالإضافة الى الفاعل
بان يقول اخرجتك عن الوكالة (بمحض
من الوكيل ما خلا الطلاق والعناق) ما خلا
(توكيله بسؤال الخصم) أي المدعى بان كان
وكيلًا بالخصومة بطلب من جهة الطالب لما فيه من
ابطال حق الغير وهو ان يحضره مجلس الحكم
ويخاصمه ويثبت حقه فصار كالوكالة فى ضمن عقد
الرهن كذا فى الرجندى من الكافى (او ما
اذا كانت بغير سؤاله فيصح عزله ولو حال
غيبه الطالب وان كان يبطل حق الطالب
لأنه رضى ببطلان حقه حيث لم يلتمس التوكيل
مع علمه ان الموكل قد يغيب فلا يمكنه الخصومة
معه كذا فى الفصححة واما الطلاق والعناق
فلأنهما يعلقان بالاخطار فشابهها باليمين فلا
يملك الرجوع عنه ٢ (ويدخل فيه)
أي فى عزل الوكيل (محمود) الموكل (الوكالة)
فان محمود ما عدا النكاح (ومنه الوكالة
(فسخ) أي رفع (وفى رواية لم ينعزل
بالمحمود) فعلى هذا لا يدخل فيه (ولو وكل)
المديون (الدائن) بالنصب مفعول وكل
(بدين مؤجل) صلة الدائن (ببيع داره)
أي المديون صلة وكل (بسؤاله) أي الدائن
(عند الاجل) ظرف البيع (كان له) أي
للمديون (عزله) أي الدائن (قبله) أي
الاجل (للعهد) أي وكيله الذى لا يتعلق
بوكالته حق الغير (فانه) أي الموكل (لا يعزل)
أي لا يقدر ان يعزل (وكيلًا تعلق) الخ
(كوكالة فى ضمن نكاح او رهن) ومن قبيله
الوكالة بسؤال الخصم وقد مر

٣ (وفيه) أي فى المتن حيث اطلق الوكيل
واكتفى بالنعزل ولم يقل عزل وكيله وتعليقه
مثلا فالاول (اشارة الى انه لو علق الخ

(و) الثانى (الى انه بطل تعليق العزل الخ (بسماع) أي سماع العزل (منه) أي من الموكل (او كتاب) منه (اليه) أي
الوكيل (ولو) سمع (من عبد صغير وان اخبره) أي العزل للوكيل (عدل) واحد انعزل (وان لم يصدقه) أي خبر العدل
الوكيل (الا بالتصديق) أي تصديق الوكيل خبر غير العدل هذا عند (وعندهما انعزل) بمخير غير العدل (اذا ظهر صدقه)
أي غير العدل وان لم يصدقه الوكيل كما هو مقتضى مقابلة الكلام (بالبيع) الخ صلات الوكالة (وان لم يكن) أي وارثه لاوصيه
(ف) حق الرد بالعيب (للموكل فى رواية ولو وصى القاضى فى) رواية (اخرى ويستثنى منه) أي من حكم المتن (ما اذا باع الوكيل
بالبيع الجائز) الباء صلة الوكيل ويلزم منه كون البيع ايضا جائزا —

كما إذا وكل الوكيل وكيلًا ثم مات موكله الأول فإنه لم ينزل وكيل الوكيل كما في الفصولين (و) تبطل بسبب (جنونه) أي جنون أحدهما بحيث لم يعرف البيع والشراء كما في الذخيرة فلو اختلط عقله بالبيع بحيث لم يعرف الشراء لم يجز على الموكل كما في الكبرى جنونا (مطبعا) بكسر الباء لفة مستوعبا وشريعة مستوعبا شهرا عنده وبه يفنى وأكثر السنة عند أبي يوسف رحمه الله وسنة كاملة عند محمد رحمه الله كما في بيع الصغرى وهو الصحيح كما في الكافي وغيره وأعلم أن الوكالة أنها تبطل بالموت والجنون إذا كان الموكل يملك عزل الوكيل وأما إذا لم يملك كالعدل في باب الرهن والمرأة في الأمر باليد فلا ينزل بموته وجنونه كما في الصغرى (ولما) بالكسر أي وصول أحدهما (بدار الحرب) حال كونه (مرتدا) وإن لم يحكم القاضي بالحق وقال تبطل به إن حكم به فلو عاد أحدهما من دار الحرب مسلما ولم يحكم بالحق تعود الوكالة عندهم وإن حكم به ثم عاد تعود الوكالة عند محمد خلافا لأبي يوسف رحمه الله كما في الكرماني وأما ذكر الارتداد مع اللحاق لأن تصرف المرتد وإن نفذ عندهما لكنه موقوف عنده (وكذا) تبطل (بعجز موكله) حال كون الموكل (مكانبا) أي إذا وكل مكانب وكيلًا بالبيع مثلا ثم صار رقيقا بطل وكالة وكيله لأنه وقع تصرفه في مال الغير بلا أمره وأما فصل بكذا للتنبيه على العامل البعيد لا لما ظن أن فيما بعده لم يشترط علم الوكيل لما سنذكره (وهجره) أي الموكل حال كون الموكل (مأذونا) أي إذا هجر عبده المأذون الموكل عن التصرف بطل وكالة وكيله لما مر والكلام مشير إلى أن الكاتب أو المأذون إذا وكلا رجلا بالتقاضى أو الخصومة لم يبطل وكالته بالعجز أو الحجر كما في النهاية (و) تبطل الوكالة في حق من لم يوكل صريحا من الشريكين بسبب (افتراق) هذين (الشريكين) عن الشركة

— (ثم مات موكله) الضير إلى وكيلًا لبغيد توصيفه (بالأول لم يجز) تصرفه (على) ضرر (الموكل) الخ (و) مستوعبا (أكثر السنة عند) الخ (و) مستوعبا (سنة كاملة) ٢ (وهو) أي قول (محمد الصحيح) الخ (ك) الوكيل (العدل) الخ (والمرأة) الوكيله من جهة الزوج (حال كونه) أي اللحق (مرتدا) الخ (وكان) القاضي (لم يحكم) بعد (بالحق) الخ ٣ (وإنما ذكر الارتداد مع اللحاق) يعني لم لم يكن بذكر الارتداد فقط وفارنه بالحق (لأن تصرف المرتد) الغير اللحق بدارهم (وإن نفذ عندهما لكنه موقوف عنده) أي الإمام فلا يبطل ما لم يلحق فظهر أنه لا فائدة في الاتيان بصورة الوصل والاستدراك لأن المراد من هذه الأحكام بيان فائدة ذكر اللحق (ثم صار رقيقا) أي عاد إلى الرق بالعجز مثلا (في مال الغير) وهو المولى ٤ (وإنما فصل بلفظ) كذا هنا (للتنبيه على العامل البعيد) وهو يبطل أي لبعده عنه (لا لما ظن) من أبي الكارم من (إن فيما) ذكر (بعده) أي بعد لفظ كذا (لم يشترط علم الوكيل) ثم حلل النفي فقال (لما سنذكره بقوله) أي وكيل كل من الموكل البت إلى قوله فهذا الحكم عام لكل من السنة فلا وجه لتخصيص المصنف الخ (الموكل) بالكسر صفة العبد بعدها (عن التصرف) ضلة حجر (للمر) إشارة إلى قوله لأنه وقع تصرفه في مال الغير الخ ٥ (والكلام) أي لفظ العجز والمجهر (مشير إلى أن الخ) لأن العجز والمجهر إنما ينفيان التصرف في مال الغير وفي التقاضى أو الخصومة لا تصرف في المال (عن الشركة) صلة الافتراق —

٢ سواء كانت (شركة عنان او مفاوضة وفيه) اى فى بطلان الوكالة بافتراق الشريكين (نظر كما فى المستصفي) لعله ما قال ابو نصر فى شرحه هذا الذى ذكره القدورى جميعه جار على الاصل الا فى الشريكين لان ذلك خلاف الرواية لان محمدا قال فى الاصل واذا وكل احد المتفاوضين وكيلًا بشي^٢ ثم افترقا واقتسما واشهدا انه لاشركة بينهما ثم ان الوكيل امضى الذى كان وكل به وهو يعلم بذلك او لا يعلم فانه يجوز ذلك كله عليهما جميعا وكذلك لو كانا وكلاهما جازفة على الآخر وليس تفرقهما ينقض الوكالة وكذلك قال الاسييجابى فى شرح الكافي للحاكم الشهيد وليس تفرقهما تنقض للوكالة لان اثر النقص لا يظهر فى توابع عقود باشر احدهما قبل ذلك وقال الاثر ارى والعجب من صاحب الهداية انه ابهم الامر ولم يتعرض لكلام القدورى والغالب على ظني ان القدورى اراد بذلك الوكالة الثابتة فى ضمن عقد الشركة لا الوكالة الابتدائية القصدية لان المتضمن وهو عقد الشركة اذا بطل بطل ما فى ضمنه لا محالة فلا يلزم ان يكون قوله محالفا للرواية لا محالة انتهى ورد عليه الاكمل بان هذا على تقدير صحته يختص بمسئلة الشركة لا غير على انه مخالف لعبارة الكتاب انتهى غ ٣ شركة عنان او مفاوضة فاذا وكل احدهما او كلاهما ثالثا بالتصرف فى مال الشركة فافتراقا يبطل وكالته فى بعض الشروح ان الوكالة فى الاول

فصل للوكيل بالخصومة القبض (٢٤١) يبطل فى حق الشريك الذى لم يوكل صريحا ما فى حق المصرح بها فى باقية ففى الوجه الثانى ينبغى ان تكون باقية فى حق الشريكين (ابو المكارم) ٣ (وفيه) اى فى لفظ افتراق الشريكين (دلالة على ان الوكالة باقية فى حق الموكل) اى فى حق من وكل صريحا منهما ولذا قيد الكلام بقوله فى حق من لم يوكل الخ (وان كان فى دلالة اللفظ) اى لفظ افتراق الشريكين (على ذلك) اى بقاء الوكالة فى حق الموكل منهما (خفاء) لانه لو دل لدل على بقاءها فى حق كليهما كما هو نظر القليل (على ما ذكر) مجهول من ان الوكالة باطلة فى حق من لم يوكل وباقية فى حق من وكله (بما فى الجامع لمحمد (من ان احد المتفاوضين لو وكل) الخ ع (لم تبطل الوكالة فى حقه) اى الاحد الموكل من المتفاوضين عبارة الكفاية هكذا يعنى انه يبطل الوكالة فى حق الشريك الذى لم يوجد منه التوكيل صريحا وانما صار وكيلًا عنه بالشركة فلما افترقا لم يبق وكيلًا عنه انما يدل عليه ما ذكر فى الجامع فى الباب الرابع من كتاب الشركة احد المتفاوضين اذا امر رجلا بان يشتري له عبدا بالف درهم ولم يدفع اليه الثمن صحت الوكالة وصار هذا الرجل

شركة عنان او مفاوضة وقيل فيه نظر كما فى المستصفي وفيه دلالة على ان الوكالة باقية فى حق الموكل وان كان فى دلالة اللفظ على ذلك خفاء واستدل صاحب الكفاية على ما ذكر بها فى الجامع ان احد المتفاوضين لو وكل رجلا بالاشراء ثم افترقا لم تبطل الوكالة فى حقه وفيه انه قياس غير ظاهر على ان النظم لو وكل احد من المتفاوضين او كلاهما رجلا لم ينعزل وكان وكيلًا لكل منهما على حدة فان فعل احدهما كفعلاهما ولو وكل الشريكان عنانا رجلا ثم افترقا انعزل لو علم بالافتراق ولو وكل احدهما رجلا لم ينعزل الا اذا كان الشرط بينهما ان ينصرف كل على حدة فمن الظن انه لو وكل كلاهما ينبغى ان لا ينعزل فى حق كل منهما (وان لم يعلم به) اى بموت الموكل او جنونه او لحاقه بها او عجزه او حجره او افتراقهما (وكيلهما) اى وكيل كل من الموكل الميت والمجنون واللاحق والمكاتب والمأذون والشريك لانه عزل حكمى والعلم شرط للعزل الحقيقى كما فى

وكيلا عنهما فلو نقض الشريكان المفاوضة وفادى كل واحد منهما برجل على حدة ثم اشترى الوكيل بعد ذلك عبدا وهو يعلم بنقض المفاوضة او لا يعلم جاز شري الوكيل والعقد لازم للامر خاصة دون الشريك الاول والثانى انتهى فظهر ان الاستدلال فى اخير كلامه ونقل الشارح المحقق من حيث المعنى (وفيه) اى فى استدلال صاحب الكفاية (انه قياس) على ما لو وكلاهما (غير ظاهر) من كلامهم ثم علاه بقوله (على ان فى النظم) ويجوز ان تكون كلمة على بناقبة اى غير ظاهر بناء على ان فى النظم فيرجع على عدم الظهور من كلامهم (لو وكل) الخ (او كلاهما) اى المتفاوضين (رجلا) ثم افترقا اكتفى عنه بما يأتى (لم ينعزل) وانت تعلم انه على ما حررنا القياس وعدم الظهور لا يرد العلاوة وما على بها فتأمل (وكان ذلك الرجل) (فان فعل احدهما) اى المتفاوضين كوكيله مثلا (كفعلاهما) معا (ولو وكل الشريكان عنانا) عطف على لو وكل احد الخ فمن كلام النظم الى قوله (ولو وكل احدهما) اى شريكي العنان (رجلا) ثم افترقا لم ينعزل الا اذا كان الشرط بينهما) اى العائنين فيقوم من كلام النظم ان نظر القليل فى تعميم الشركة من المفاوضة والعنان بان يرجع قوله فيه الى التعميم كما هو الظاهر من القرب والبلاية ثم فرع على قول النظم ولو وكل الشريكان عنانا الخ فقال (فمن الظن) من ابي المكارم والبرجندى (انه لو وكل كلاهما ينبغى ان لا ينعزل) الخ لكن اول كلام النظم يدل على الظن ففى كلامه اضطراب كالشارح المحقق فلا تغفل —

— (فلأوجه لتخصيص المصنف) في الشرح (و) تخصيص (الشارحين) كابي المكارم والبرجندی والشمسي (بالثلاثة الاخيرة) صلة التخصيص (بمعجز الوكيل عنه) اي عن ذلك التصرف صفة تصرفا (سواء علم) اي الوكيل (به) اي بتصرف الموكل (كما اذا اذن) الموكل (العبد) الذي وكل ببيعته (في التجارة) الخ فلو باع ذلك العبد (الموكل بالبيع) رجلا (و) باعه (الوكيل) رجلا آخر (فهو) اي العبد (بينهما) اي بين المشتريين (و) العبد (للمشتري من الموكل عند محمد) الخ (غ) ٢ كالفاضل ابي المكارم فانه قال في شرح قوله وان لم يعلم به اي بالعجز او الحجر او الافتراق (وكيلهم) اي وكيل المكاتب والمأذون والشريك اه والفاضل البرجندی فانه قال في شرح قوله وان لم يعلم به وكيلهم اي وكيل المكاتب والمأذون واحد الشريكين اه (لناظره) (٢٤٢)

الجواهر والنظم وغيرها فهذه الحكم عام لكل من الستة فلا وجه لتخصيص المصنف والشارحين بالثلاثة الاخيرة (وتصرف الموكل فيما وكل به) تصرفا بمعجز الوكيل عنه سواء علم به اولا كالبيع والهبه مع التسليم والاعتاق والتدبير والاستيلاء والكتابة واما اذا كان تصرفا لا يعجز عنه كما اذا اذن العبد في التجارة او رهنه او آجره فلا ينعزل فلو باع الموكل بالبيع والوكيل معا فهو بينهما عند ابي يوسف رحمه الله وللمشتري من الموكل عند محمد رحمه الله لانه باع ملكه فهو اولى كما في الاختيار وغيره ولا يخفى انه معطوف على افتراق الشريكين فيكون مقيدا بالقيود فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وانما لم يقدمه لانه لا يناسب الختم على قوله لم يعلم فلا يرد ان الاحسن تأخير القيد وانما ختم على مسائل العزل رعاية

لحسن الاختتام

كتاب الشركة

اورد بعد الوكالة لانها كالمقدمة للشركة كما سيظهر (هي) في اللغة بالكسر والضم كما في الفاموس اسم مصدر شرك في كذا بالكسر فهو شريك اي مشارك كما في الديوان وغيره فهي كالمشاركة حلق الملكين كما في الفردات وتطلق على العقد كما في النهاية وشريعة اختصاص اثنين او اكثر بمحل واحد كما في المضمرات ولما كان قريبا من اللغوي قسم بلا تعريف فقال

ضربان

٣ (و) كذا (تصرف الموكل فيما وكل به) بحيث لم يبق محلا لتصرف الوكيل سواء عاد محلا له كما اذا وكل ببيع امرأة فتكفها الموكل ثم ابانها او ببيع عبد فباعه ثم عاد اليه او لم يعد الخ فلو ذكر قوله وان لم يعلم به وكيلهم بعد قوله وتصرف الخ لكان احسن (ابو المكارم)

٤ (ولا يخفى انه) اي قوله تصرف الموكل الخ (معطوف على افتراق الشريكين فيكون مقيدا بالقيود) اي بقوله وان لم يعلم الخ (اشترك المعطوفين في القيد) ولو مؤخر من المعطوف عليه (وانما لم يقدمه) اي المعطوف على القيد حتى يكون التقييد ظاهرا و بلا خلاف (لانه) اي الشأن (لا يناسب الختم على قوله لم يعلم) الخ لانه كانه يشعر انه كتب ما كتب بلا وقوف (فلا يرد ان) الاحسن تأخير القيد (عن المقيدات به) والمورد ههنا هو ابو المكارم (وانما ختم على مسائل العزل لحسن الاختتام) لاشعاره بان المصنف عزل نفسه عن بيان مسائل كتاب الوكالة وختم وتصدى لبيان رموز مسائل كتاب الشركة ويندرج في لفظ المسائل افتراق الشريكين وما قبله وبعده فحسن الاختتام من حيث ان فيها معنى العزل والانعزال على الوجه الذي عرفته لامن حيث خصوص عنوان الفاظها والا فعنوان العجز لاجتناب فيه بل اقع فاندفع ما في الرومي دلالة العزل على الانتماء عام وفصوص المقام يحصل من تقريب افتراق الشريكين الى الختام

كتاب في شرح رموز

(كتاب الشركة) اورد) مجهول لثلا يحتاج الى الحذف (بعد الوكالة لانها) اي الوكالة

(كالمقدمة للشركة) لتضمنها الوكالة (كما سيظهر) من التنن بقوله ويتضمن الوكالة الخ فكانه يتوقف علم الشركة على معرفة الوكالة ومقدمة الشيء بتقديم عليه طبعا ووضعها وكذا ما يشبهها (بالكسر) كالفلة والشدة والكتبة (و) بالشم كالرؤية (بالكسر) اي كسر العين في الماضي من باب حمد (فهو شريك) يدل عليه (فهو) اي الشركة (بمعزل واحد) وهو المشترك فيه (ولما كان) اي المعنى الشرعي للشركة (قريبا من) معناها (اللغوي قسم بلا تعريف) اكتفاء بشهرة المعنى اللغوي عند كل عالم بالوضع وقريب الشيء في حكمه (غواص البحرين) ٦ (والمصدر الشرك) (ابن عابدين)

٢ (اى اختصاص احد باخر) استفادة من المعنى الشرعى لامن لام الاضافة فلا ينافى قوله (فالإضافة بمعنى الباء) السببية كصفة الفطر وخيار العيب فكانه قال من اضافة المسبب الى السبب (وهى) اى شركة الملك ضربان الخ (اويستوليا) عطى على يشترى (عليها) اى العين (وجبرية) اى اضطرارية (بان) اختلط (اى مالاها) بحيث يتعذر (التمييز كما فى اختلاط برهما) (اويتعسر التمييز بينهما) اى المالكين كما فى اختلاط البر مع الشعير
٣ (بامر) اى قال ان يملك اثنان امرا (نصيبه) اى نصيب صاحبه (اذا نفعت) اى الزراعة (الأرض) مفعول نفعت بالعين المهملة (فلو نقصتها) بالصاد المهملة اى اضر الزراعة الأرض (او زاد الترك) بلا زراعة (قوة) للأرض (الواقعة) صفة الشركة بعدها لصفة الوكالة (بقرينة الاتى) متعلق بحرف التفسير والاتى قوله ويتضمن الوكالة الخ (فان الركن) علة صحة التفسير (يطلق على جميع الاجزاء) وهى ماهية الشيء (غ) عم قوله فلو باع احدهما نصيبه اه مخالف لما رأيناه فى الكتب المعتمدة كالهداية وغيرها الا اذا خص الاشتراك بالخلط والاختلاط قال فى الهداية ويجوز بيع احدهما نصيبه من شريكه فى جميع الصور ومن غير شريكه بغير اذنه وقد بينا الفرق فى كفاية المنتهى انتهى (ابن احمد)
٥ لتضرر شريكه بالقسمة (ابن العابد بن)
٦ اى لا يجوز بيع احدهما نصيبه من الزرع المشترك او الشجر المشترك من اجنبى بلا اذن شريكه لتضرر شريكه بالقلم (ابن العابد بن)
٧ (وانما ذكر) ان ركنها الايجاب الخ (بعد) ذكر (العقد) وهو الايجاب والقبول المرتبطان فذكر قوله وركنها الايجاب والقبول بعده مستدرك فاجاب بان ذكره بعد (لرفع توهم المجاز) فى اطلاق العقد هنا بمعنى شركة عدم الملك بقرينة التقابل (ويقال شركة المفاوضة) يعنى بالتركيب الاضافى فالاول توصيفى بقرينة هذه القابلة مع حفظ اعراب المتن فالشراح المحقق قدر موصوفا للمتن وحفظ اعرابه لكن من حيث التحويص الاضافة هناك ايضا وان غير اعراب المتن وكذا الحال فيما كتب فى العنان فيما بعد واما اسماء شركة الضائع كلها بالاضافة لا غير كما يأتى غ ٨ وهو قوله عليه السلام فافوضوا فانه اعظم للبركة (ابو المكارم)

(ضربان) اى نوعان (شركة ملك) اى اختصاص احد باخر بسبب ملك فالإضافة بمعنى الباء كما فى المغرب (وهى) شرعا (ان يملك اثنان) فصاعدا (عينا) وهى ضربان اختيارية بان يشترى عينا او يتوينا او يوصى لهما فيقبلان اويستوليا عليها فى دار الحرب او يخلط مالهما وغير ذلك وجبرية بان اختلط بحيث يتعذر او يتعسر التمييز بينهما او ورثا مالا او غيره كما فى الاختيار وغيره وهذا باعتبار الغالب فان من الجبرية الشركة فى الحفظ كما اذا هبت الريح بثوب فى دار بينهما فانهما شريكان فى الحفظ كما فى النظم فلو بدل عينا بامر لكان اولى (وكل) من هذين الاثنين (كاجنبى فيما) اى فى الامتناع عن تصرف مضر فيما كان (لصاحبه) من حصته فلو باع احدهما نصيبه من بناء مشترك من اجنبى بلا اذن شريكه لا يجوز وكذا الزرع والشجر ولو باع من شريكه جاز وعن هشام لم يجوز كما فى بيع الصغرى وانما قيد بالمضر لان لاهدهما ان يصعد على سطح دار مشتركة بينهما كما فى المنية والحاضر زراعة ارض مشتركة بينه وبين غائب اذا نفعت الأرض فلو نقصتها او زاد الترك قوة ليس له ذلك كما فى غصب الكبرى (وشركة عقد) اى الشركة القابلة للوكالة الواقعة بسبب العقد بقرينة الاتى (وركنها) اى ماهيتها فان الركن يطلق على جميع الاجزاء كما فى قياس الكشف وانما ذكر بعد العقد دفعا لتوهم المجاز (الايجاب) بان يقول احدهما شاركك فى عموم التجارات او فى نوع منها (والقبول) بان يقول الاخر قبلت وحكمها الشركة فى الربح (وشرطها) اى شركة العقد (ان لا يعين لاحدهما دراهم) مسماة (من الربح) والا فسدت الشركة لاحتمال ان لا يربح غيره (وهى) اى هذه الشركة (اربعة اوجه) جمع الوجه اى الطريق منها شركة (مفاوضة) ويقال شركة المفاوضة قدمت لانها اعظم بركة بالحديث (وهى) لغة المساواة والمشاركة مفاعلة من

٢ (وفيه) أي فيما ذكره ابن الأثير (أشعار) الخ (إذا كان) أي المزيد المشتق (وهو) أي اشتقاق المزيد من المزيد (خلاف المشهور) فيه أن صاحب الهداية قال الوجه مشتق من المواجهة والاسلم أن يجعل أمثال ذلك على بيان الأخذ لأن دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق ولا بأس بذكر الشركة) أي لا يتوهم لزوم الدور في التعريف للتوجيه الذي مر في كتاب الحوالة فراجع (غ)

٣ بقوله وأعلم أن هذا تعريف رسمي الخ (لناظره)

٤ (كالكسور مع الصحاح) نوعان من جنس العدد (على الثبوت) أي ثبوت التساوي فالمعنى شركة اثنين فيما ثبت وتقرر تساويهما لأن الاسم يدل على الدوام والثبوت بخلاف الفعل فإنه يدل على التجدد والحدوث ولذلك لم يقل شركة اثنين تساوي ما لا الخ (ما لم يدخل) مجرد أو مزيد صفة مال (فسد المفاوضة) لعدم الشركة فيما ثبت التساوي بينهما فلم يصدق التعريف على شركة هذين (لو قبض) أي أحد الشريكين أو مجهول فاعله (ما على الناس) الخ (أو زاد) أي أحد المالكين قيمة بعد الشراء (بالآخر) أي بهال الآخر

٥ (فسدت في كل هذه الصورة) لانتقاض صدق التعريف فيها (غواص البحرين)

٦ لعدم صحة الكفالة من هؤلاء (مجمع الأنهر)

٧ (ولم يذكر) أي المصنف هذين (لما سيشير) المصنف (إليه) فإلى الأول بقوله في كل

تجارة أو نوع منها الخ كما صرح الشارح المحقق بأشعاره في شرحه وإلى الثاني بقوله ومع فضل مال أحدهما الخ (وامها) أي أصل الشروط

لكونه جامعا ومانعا في أكثر النسخ بلفظ ومنها أي ومن جملة الشروط ويخطأه التعليل بقوله

(إذ العوام قلما يعلمون شروطها) فلو تلفظوا بلفظ المفاوضة لحصلت كلها واجتمعت فصار

وإصلا يرجع إليه (كما في المحيط وغيره وفيه) أي فيما في المحيط من لفظ الام في التعليل المذكور

(أشعار بأنه لو ذكر كل الشروط أي بحيث لا يشذ (سواها) أي سوى لفظ المفاوضة) للمعنى (أي لعنى

المفاوضة وقد حصل بذكر كل الشروط مفصلا وإن لم يذكر بلفظها) (فلا بأس بتركها) أي لفظ المفاوضة

(مع ذكر) جميع (الشروط) الخ فالتصدير أي تصدير قوله وهشترى كل الخ بالفاء

لتفريع النشر على اللحن دون الواو غ

التفويض كان لكل واحد منهما رد ما عنده إلى صاحبه كما ذكره ابن

الأثير وفيه أشعار بأن المزيد قد يشتق من المزيد (إذا كان) شهر وهو

خلاف المشهور (و) شريعة (شركة) أي عقد شريكين (متساويين) أو أكثر

ولا بأس بذكر لفظ الشركة لِمَا مر في الحوالة والتبادر أن يكونا بالغين

فلا تنعقد بين صبيين مأذونين أو صبي مأذون وبالع (مالا) من النقيدين

أو غيرهما مما يأتي والمراد التساوي من حيث القدر إذا كانا من جنس

واحد أو نوع واحد وأما إذا كانا من جنسين أو من جنس ونوعين

كالكسور مع الصحاح فيشترط مع ذلك التساوي في القيمة فلو كان مال

أحدهما قد فضل في القيمة لم يصح في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف

رحمه الله أنه يصح كما في الذخيرة وأشار بلفظ المتساويين الدال على

الثبوت إلى أنه لو كان لأحدهما من جنس ذلك المال لم يدخل في الشركة

فسد المفاوضة كما في قاضخان وإلى أنه لو قبض بعد الشركة ما على

الناس من الديون أو زاد قيمة أحد المالكين قبل الشراء أو زاد بعد

الشراء بالآخر فسدت في كل هذه الصور كما في الذخيرة ولا بأس بأن

يكون لأحدهما عتار أو عروض كما في المصارف (وحرية) فلا تجوز بين

الحر والعبد وبين عبيد وبين حر ومكاتب وبين مكاتبين (ودينا)

فتجوز بين المسلمين والذميين والكنابي والمجوسى والمسلم والمرند لا

بين مسلم وكنابي عند الطرفين ويكره عند أبي يوسف رحمه الله ويتوقف بين مسلم

ومرند عنده لأحدهما كما في النظم ومن الشروط عموم التجارات والتساوي

في الربح ولم يذكر لما سيشير إليه (وامها) لفظ المفاوضة إذا العوام قلما

يعلمون شروطها كما في المحيط وغيره وفيه أشعار بأنه لو ذكر كل الشروط

سواها صح العقد إذا العبرة للمعنى كما في المبسوط وغيره فلا بأس بتركها

مع ذكر الشروط كلها (وتضمن) المفاوضة (الوكالة) فيصير كل واحد وكبلا

عن صاحبه مخوف عقد كل ينصرف الى الآخر كما ينصرف الى نفسه
(والكفالة) فيصير كل واحد كفيلا عن الآخر فيما لحقه من نحو ضمان التجارة
والغصب والاستهلاك (ومشترى كل) واحد من المفاوضين (لهما) فلا يملك
احدهما شراء شيء لنفسه لتضمن الوكالة (الاطعام اهله وكسوتهم) وغيرهما
ما لا بد منه كنفقة نفسه وكسوته والادام وجارية الخدمة (وكل دين لزم
احدهما بما يصح فيه الشركة) من العقد (كالشراء ونحوه) كالبيع المجاوز
والفاسد والاجارة (ضمن الآخر) لتضمن الكفالة فالنشر على ترتيب اللق
فالتصدير بالغاء احسن واحترز بما يصح فيه الشركة عما لا يصح فانه لا
يضمن به الآخر كالنكاح والخلع والصالح عن دم عمد وفي النسخ ان كل
ما لزم احدهما فعلى الآخر ايضا الا اقراره بالمهر وارش الجنابة وعنف
ذي رحم محرم وبجلفهما يبين عليهما الا اذا احلف احدهما على البتات والآخر
على العلم وفي شرح الطحاوي لو كفل احدهما بالنفس لايؤخذ به الآخر
اجمعا ولو كفل بالمال اخذ به عنده خلافا لهما (وان ورث احدهما) ما
يصح فيه الشركة (او وهب له) او تصدق عليه او اوصى له (ما يصح فيه
الشركة) من التقديين وغيرهما (و) قد (قبض) الوارث او الموهوب له
او غيره وانما لم يثن الفعل لانه معطوف باو فيشترط قبض كل كما في
شرح الطحاوي والنظم وقاضيان والمستصفي والنفق وغيرها وعبرة
الهداية كالمثن بعينه فلا يشعر بان القبض شرط الهبة فقط كما ظن
(صارت) المفاوضة (عنانا) في جميع التجارات لانتهاء المساواة والتخصيص
غير ظاهر فانه اذا فقد شرط من شروطها صارت عنانا كما في شرح الطحاوي
وغيره (وفي العروض والعقار) المقبوضين من جهة الارث او الهبة او
الوصية او غيرها ويستثنى من العروض نحو الفلوس الاتي والعقار
داخل في العروض (بقي) العقد (مفاوضة) لانه زاد غير مال الشركة

٢ (فعلى الآخر) لازم (ايضا وبجلفهما) اي وكل ما
يلزم بجلفهما (بدين) يلزم (عليهما) والعبارة
لاتصفو عن كدر في العطف يدل على ما قلنا
من المعنى استثنائه بقوله (الا اذا احلف احدهما
الخ) فغ لا يلزم على الآخر (او غيره) اي
غير الوارث او الموهوب له لهما (غ)
٣ ثم ان المص صرح في الشرح بان القبض
شرط في الهبة لكن صرح صاحب الكافي بان
القبض شرط في الميراث ايضا لانه ما لم يقبضه
يكون دينه والدين لا يصلح رأس مال المفاوضة
ولا يخفى ان عبارة المتن يصلح لان يحمل على
ما ذكره صاحب الكافي (برجندی)
٤ (وانما لم يثن الفعل) اي لم يقل وقد
قبضا بصيغة التثنية (لانه) اي
قوله او وهب (معطوف) على ورث (ب) كلمة
(او) فالمرجع احد الامرين وهو مفرد لكنه
غير معين فيشمل الكل (ف) لهذا (يشترط قبض
كل) منهما (وعبرة الهداية كالمثن بعينه)
اي العطف فيها بكلمة او كما ههنا (فلا يشعر)
اي عبارة الهداية كعبارة المثن فتوهم
ان الظاهر من الهداية ان القبض قيد الهبة
(فقط كما ظن) من ابي المكارم (غ)
٥ وظاهر الدلائل ان القبض قيد الارث
والهبة وقد نص عليه في الكافي وظاهر كلام
الهداية قيد الهبة فقط وهو المفهوم من بعض
الشروح (ابو المكارم)
٦ (لانتفاء المساواة) في المال (والتخصيص)
اي بما يصح فيه الشركة من المال (من شروطها)
اي المفاوضة (وفي العروض) الخ كلمة في
متعلق بقوله بقي اي وفي تملك احدهما
اي العروض والعقار باحد الاسباب المذكورة
بقي العقد كما كان مفاوضة والجملة الجملة
عطف على الشرطية او استينافية والظاهر
واما في العروض والعقار فيبقى مفاوضة كما
لا يخفى ٧ نحو الفلوس الاتي وهو النافقة
(والعقار داخل في العروض) كما مر
في آخر كتاب الطلاق وقد نقل من المغرب
ايضا فلو اكتفى بالعروض لكان اخصر غ

- (بالكسر) أى كسر العين وفتح في الجلبى
بالفتح (أو شريكه) عطف على بعض ماله
٢ (وأما مصدر عانه) من باب دام يدوم
فيضارعه يعون

٣ (وفيه) أى في تخصيص هذا البيان
بالعنان (اشعار) الخ (أنها) أى المفاوضة
(خاصة) بنوع من التجارات (أيضا) أى
كالعنان (فى الأول) أى فى فضل مال أحدهما
(مع تفاوت) أى فى الربح (و) فى (الثانى)
أى تساوى المالبين (مع تساوى) فى الربح فاكتفى
عنهما بالأولوية على التقيض

٤ (فالأقسام ثمانية) إثنان منهما فى المثلين
بقوله ومع فضل مال أحدهما وتساوى ماله
مع تفاوت الربح بينهما والشركة ببعض المال
دون بعض مندرج فيها ليست قسما على
حدة وإذا ضم إليهما ما يصح بالطريق الأولى
يكون أربعة ولو ضرب هذه الأربعة إلى الاثنين
المشار إليهما بقوله سواء كان العامل كل منهما
أى العائنين (أو) كان (أحدهما) يصير ثمانية
(يشير) كلام المصنف (إلى أن الكل) من الثمانية
صحيح (لكن لم يصح) منها (ما كان العمل
لصاحب) الأكثر (أى الفضل) والربح) سواء
(بينهما) (أو) العمل (لأحد المتساويين) ورجحه
أى لأحد العامل (أقل) من ربح الغير العامل
(فإن شرط ذلك) أى كونه العمل لصاحب
الأكثر والربح بينهما أو أحدهما الخ (كان)
العقد (باطلا) ويكون (الربح فى الأول)
أى فيها شرط العمل لصاحب الأكثر (اثلاثا
والربح فى الثانى) أى فيها شرط العمل لأحد
المتساويين (بينهما) على السواء (سواء كانا)
أى الدراهم والدنانير

٥ (وفيه) أى فى تخصيص العنان بهذه
الصحة (اشعار) الخ (أنه) أى عقد المفاوضة
(يصح إذا تساوى) أى رأسا المال (فى القيمة
وفيه) أى فى أفراد العنان بالصحة بلا خلط
(اشعار) من قبيل المفهوم (بأن فى المفاوضة)
الخ (لأنه) أى العنان (لا يتضمن
الكفالة) كالمفاوضة —

(و) منها شركة (عنان) ويقال شركة العنان بالكسر أما اسم كما فى الديوان
من العن مصدر عن يعن بالضم والكسر أى عرض فكانه عن لهما شىء
فاشتركا فيه كما فى المقاييس أو العن بمعنى الحبس فكانه حبس بعض
ماله عن الشركة أو شريكه عن بعض التجارات فى ماله كما فى الاختيار
وأما مصدر عانه أى عارضه فكان كل واحد يعارض الآخر كما فى الديوان
(وهو شركة) بين اثنين كل واحد منهما حرا وعبد مسلم أو ذمى أو صبي
مأثون أو بالغ أو امرأة (فى كل تجارة أو نوع) منها كالتجارة فى الرقيق
وفيه اشعار بأن المفاوضة لا تكون إلا عامة وذكر شيخ الإسلام أنها قد تكون
خاصة أيضا كما فى الذخيرة (ونصح ببعض ماله) أى مال كل منهما دون
بعض (و) تصح (مع فضل مال أحدهما) وتساوى الربح بينهما (و) مع
(تساوى ماله مع تفاوت الربح) بينهما فتصح بالطريق الأولى فى الأول
مع تفاوت والثانى مع تساوى سواء كان العامل كلا منهما أو أحدهما
فالأقسام ثمانية يشير إلى أن الكل صحيح لكن لم يصح ما كان العمل لصاحب
الأكثر والربح بينهما أو لأحد المتساويين ورجحه أقل فإن شرط ذلك كان
باطلا والربح فى الأول اثلاثا وفى الثانى بينهما كما فى المغنى وغيره (و)
مع (كون مال أحدهما دراهم) صحاحا أو مكسورا أيضا أو سودا أى ردية
الفضة (و) مال (الآخر دنانير) سواء كانا متساويين فى القيمة أولا وفيه
اشعار بأن المفاوضة لا تصح مع اختلاف رأس المال وهذا رواية عن
الشيخين وفى ظاهر الرواية أنه يصح إذا تساوى فى القيمة كما فى المغنى
(و) يصح (بلا خلط) خلافا لزمز فيه اشعار بأن فى المفاوضة يشترط الخلط
وهذا قياس وفى الاستحسان لا يشترط كما فى المبسوط وغيره (وكل) من
الاثنين (مطالب بثمن مشريه) لتضمن الوكالة والوكيل أصل فى المحقوق
(لا غير) أى يطالب بثمن مشريه صاعبه لأنه لا يتضمن الكفالة (ثم) أى

والوكيل يرجع أن أدى من مال نفسه (اصلا) أي لا من ماله ولا من مال الشركة ولا من مال الغير (كما ظن) من أي المكارم لكن منه هنا في كتابه نسختين والظن على نسخة ولغافل أن يقول قد سبق أن للوكيل حبس المبيع لقبض الثمن من موكله وأن لم يدفع الثمن إلى البائع فتعليل اشتراط أداء الثمن بأنه وكيل من جهة الشريك مشكل انتهى وأما في نسخة أخرى لكتابته وهي وما سيف أن للوكيل حبس المبيع لقبض الثمن من موكله وأن لم يدفعه إلى بائعه فهو لا يستلزم أن يكون له الرجوع إليه بالثمن قبل أدائه كما توهم فتنبه انتهى فلا ظن بل هو والشارح المحقق متوافقان متواردان عليها ولعل متوهمه شارح مسمى به لانا فخر الدين كما هو عادته من التعريض عليه لأنه سالفه (لأن بين الوكالة الخ علة لا ينافي ما مر الخ (نصح فيه) أي في الفلوس النافقة الأولى فيها (انها) أي الشركة (لا تصح) في الفلوس النافقة (فهي) أي النقرة (مستدركة الخ كما) لم تصح (إذا لم يكن في ذلك) أي في الشركة بالنقرة والنقرة (عرف أي تعامل (ظاهر وظاهر المذهب (انها) أي الشركة (لا تصح) مطلقا (بهما) أي التبر والقرة (غ)

٣ علة لقوله ولا ينافي الخ يعني أنه لا يلزم من جواز الرجوع في الوكالة الصريحة القوية جوازه في الضمنية الضعيفة (أبو المكارم)

بعد المطالبة (رجع على شريكه بحصته) من الثمن (أن أداه من ماله) لأنه وكيل في حصته وفيه اشعار بأنه أن أداه من مال الشركة لم يرجع كما في المضمرات وبأنه لو لم يؤده أصلا لم يرجع عليه كما اشير إليه في الهداية ولا ينافي ما مر في الوكالة أن الوكيل يرجع على الموكل وأن لم يؤده كما ظن لأن بين الوكالة الصريحة القوية والضمنية الضعيفة فرقا كما لا يخفى (ولا تصحان) أي المفاوضة والعنان (ألا بالتقديين) أي الدرهم والدينار فلا يجوز بالمصنوع منهما في الروايات كلها فأنه بمنزلة العروض كما في المغنى (والفلوس النافقة) أي الرائجة فان الشركة تصح فيه عند محمد رحمه الله والمشهور عن الشيخين أنها لا تصح كما في المغنى والفتوى على قول محمد كما في المضمرات وقال الأسبجاني في المبسوط أنها تصح به على قول الكل لأنها صارت ثبنا باصطلاح الناس كما في الكافي (والتبر) أي جوهر الذهب والفضة قبل أن يضربا وقد يطلق على غيرها من المعدنية كالنحاس والحديد وأكثر اختصاصه بالذهب ومنهم من جعله في الذهب حقيقة وفي غيرها مجازا كما قال ابن الأثير (والتقرة) أي القطعة المذابة من الذهب أو الفضة كما في المغرب والمراد غير المضروبة فهي مستدركة بالتبر ولذا لم يذكر في الكافي (أن تعامل الناس بهما) أي التبر والنقرة فان لم يتعاملوا بهما لم تصح كما إذا لم يكن في ذلك عرف ظاهر وظاهر المذهب أنها لا تصح بهما كما في المبسوط (و) لا تصحان إلا (بالعروض) غير التبر والنقرة (بعد أن باع كل منهما) أي الشريكين (نصف عرضه بنصف عرض) الشريك (الأخر) وتناظرا حتى صار مال كل مشتركا بينهما شركة ملك ثم يعقدان شركة عقد مفاوضة أو عتانا فصار نصف مال كل مضمونا بالثمن على صاحبه فان حصل الربح فهو ربح مال مضمون عليهما فيصح وكذا الوبايع نصف عرضه بنصف دراهم الآخر وتناظرا

ثم عقدا عقدا مفاوضة او عنانا وكذا لو كان مالهما مما يختلط بالخلط كالكيلى والوزنى كلاهما من جنس واحد فخلط فوقعت بينهما شركة ملك ثم يعقدان كما فى شرح الطحاوى وهذا اذا تساويا قيمة فلو تفاوتا بان يكون قيمة مناع احدهما اربع مائة وقيمة الاخر مائة باع صاحب الاقل اربعة اخماسه بخمس الاكثر ولو كان احدهما اجود قسم بينهما نصفان او على قدر قيمة الجيد والردى كما فى المغنى ثم رأس المال بعد البيع عروض او دراهم فيه خلاى مذكور فى المبسوطات (وهلاك مالهما) اى مال المفاوضة والعنان كما فى المغنى (او مال احدهما قبل الشراء) من جهة المالك (يفسدها) اى الشركة رأسا لأن المال محل العقد فلو هلك مال احدهما فاشترى الاخر بماله كان المشتري له خاصة وهذا اذا اطلق العقد واما اذا قيد بان قال ما يشترى كل فمشارك او اشترى ثم هلك كان المشتري مشتركا شركة عقد كما قال محمد فينفذ بيع كل منهما جميعه وقال الحسن انه شركة ملك فلا ينفذ الا فى نصيبه كما فى المغنى وغيره (وهو) اى الهلاك يقع (على صاحبه) حال كونه (قبل الخلط فى يد ايهما) او يدها (هلك) لانه باق على ملكه (و) هو (بعد الخلط) يقع الهلاك (عليهما) لانه لا يتميز ولو اكتفى بالسابق لكفى (ولكل من شريكى مفاوضة وعنان ان يبضع) اى يجعل المال بضاعة (ويودع ويضارب) اى يدفع مضاربة (ويوكل) بالتصرف كالبيع (والمال فى يده) اى كل منهما (امانة) لا يضمن الا بالتعدي كما فى اكثر المتداولات لكن فى النظم ان لكل من المفاوضين مذكوره او ان يعبر استحسانا ويواجر ويستأجر ويستقرض ويكاتب ويأذن عبد الشركة ويشارك شركة عنان ويخاصم ويرهن ويرتحن ولا يهب ولا يتصدق ولا يفاوض غيره ولا يقرض والشريك شركة عنان لا يضارب ولا يوكل ولا يبضع ولا يفاوض ولا يهب ولا يتصدق ولا

٢ (جميعه) اى فى نصيبهما

٣ (ولو اكتفى بالسابق) اى يقوله وهو على صاحبه قبل الخلط (لكفى) لانه يدل بمفهوم لفظ قبل انه بعد الخلط عليهما معا غ

٢ (وشركة التضامن) يعني ضامن شدن
 ٣ (من قبول) اي التقبل مأخوذ من قبول
 (احدهما) اي الشريكين (العمل) (من القافه)
 اي طرح الاحد (العمل على صاحبه)
 اي شريكه
 ٤ (اي لاعرض) بسكون الراء اي لامتناع
 (لكل) (منهما) (ولاعين) اي لانقد ايضا
 (فان هذه الشركة) اي شركة الصنائع
 ٥ (ممن يحسن) بالضم والكسر
 ٦ (واجرائه) جمع الاجير (عن ذلك)
 اي عن اقامة العمل بالاعوان والاجراء (و)
 على (ان اختلافهما ليس بشرط) ايضا
 ٧ (وفي) حرف (الكاف) بمعنى التشبيه
 او المثل (اشارة) الخ (له) اي لاجل
 العمل (وفيه) اي في قوله يتقبلا بالتثنية
 (والآخر) لو (عمل) والاولى وعمل الآخر (وقد
 اشرنا اليه) بقوله فلا يشعر باشتراط كون
 كل عاملا الخ (ذكره) اي هذا القول نوطئة
 (لقوله وان شرط) الخ
 ٧ (ولا يخلو الكلامان) اي الوصلان هما
 وان شرط العمل نصفين وان شرط الاجر اثلاثا
 (عن اشعار بان هذه الشركة) اي الصنائع
 (يكون) الخ (والمطلق) اي لو اطلق
 الشريكان (ينصرف الى العنان فانه المتعارف)
 ففي العنان من الشركة يجوز التفاضل في الحاصل
 بالعمل مع اشتراط التساوي في العمل (ان
 يأخذ به) اي بالعمل (تفنن) حيث عبر
 عن الاجر اولا بالمال وثانيا بالكسب غ

يرهن ومنها شركة الاعمال وشركة الابدان وشركة التضامن (وشركة الصنائع)
 جمع الصنعة كالصحافى والصحيفة او جمع صناعة كرسائل ورسالة فان الصناعة
 كالصنعة حرفة الصانع وعمله ولذا يقال شركة المحترفة (و) شركة (التقبيل)
 من قبول احدهما العمل والفائه على صاحبه كما في الطلبة (وهى ان
 يشترك صانعان) اي عاملان بيدهما اي لاعرض لكل ولا عين فلا يشعر
 باشتراط كون كل عاملا فان هذه الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل يتقبل
 العمل صحيح ممن يحسن مباشرة ذلك العمل وممن لا يحسن لانه لا يتعين
 على المتقبل اقامة العمل به بل له ان يقيم باعوانه واجرائه وكل واحد
 منهما غير عاجز عن ذلك كما في المبسوط (كخطاطين او خياط وصباغ)
 تنبيه على ان اتحاد العمل والمكان ليس بشرط وان اختلافهما لم يكن
 شرطا وفي الكاف اشارة الى انه صح شركة الدالين وقال المرغيناني انه
 غير صحيح والى انه صح شركة المحمالين كما في المنية (و) ان (يتقبلا العمل)
 اي محل العمل له فان العمل عرض لا يقبل القبول وفيه اشعار بان تقبل
 كل منهما شرط وقد ذكر في المنية ان احدهما لو تقبل والآخر عمل جاز
 وقد اشرنا اليه وذكر في الخلاصة انه لو كان من احد اداة ومن آخر
 عمل فسدت الشركة (باجر بينهما) يتساوى او يتفاوت (صحته) هذه
 الشركة خبر بعد خبر ذكره لقوله (وان شرط العمل نصفين والمال) اي
 الاجر (اثلاثا) مثلا ولا يخلو الكلامان عن اشعار بان هذه الشركة تكون
 مفاوضة وعنانا عند استجماع الشرائط والمطلق ينصرف الى العنان فانه
 المتعارف كما في الكافي (ولزم كلا) من الشريكين في شركة مطلقة (عمل)
 قبله (احدهما) فللازم بذلك العمل ان يأخذ به ايها شاء (ويطالب)
 اي كل منهما (الاجر) وان لم يعمل الا احدهما (ويصح) للازم (الدفع)
 اي دفع الاجر (اليه) اي كل منهما (والكسب) اي الاجر تفنن (بينهما)

٢ (أى شركة ابتدال الشركاء) وجوههم أى جعلها ذليلا بين الناس (وفيه) أى فى قولهم بشركة الوجوه (مجاز من وجوه) الأول حذف المضاف بمعنى شركة تحصل بائبدال الوجوه الثانى بمعنى شركة بوجاهة الوجوه وحسن سيرتهم الثالث ارادة المفاليس من الوجوه بذكر الجزء وارادة السك الرابيع ان يراد بالوجوه الوجاهة (غ) ٣ احدها فى اضافة الشركة الى الوجوه والثانى فى لفظه وهو جمع استعمال هنا فيما فوق الواحد انه استعمال فى معنى الابتدال او الشهرة وهما والثالث لازمان لمعناه الحقيقى (حسن فندى) ٤ (وكذلك) أى نصفين نفس المال (المشتري) فهو بالفتح فى الموضعين ويجوز الكسر فى الاول (بذلك) أى يكونه عنانا لو اطلق (لا يخفى عن شىء) لان شركة الصنائع لو اطلق عنان ايضا كما مر فالاحسن بيان هذا الحكم على وجه يتناول شركة الصنائع ايضا (ان المطلق) أى مطلق شركة الوجوه والصنائع (عنان) الخ فقوله (وذكر) تقوية لقوله لا يخفى عن شىء بمعنى كيف يخلو (و) قد (ذكر فى التحفة) عاما شاملا لهما (شروطها) أى المفاوضة (وهى) أى شروط المفاوضة هنا بدلالة اخير الكلام (والوضعة) أى النقصان (واحد منها) أى من الشروط المذكورة (الان شروطها) أى العنان والمفاوضة (فى المواضع الثلاثة) الاول شركة الوجوه والثانى شركة الصنائع والثالث المفاوضة او العنان فندى (بانهما) أى المفاوضة والعنان (فى كل منها) أى المواضع الثلاثة كما عرفت (حقيقة) هـ والظاهر انهما) أى المفاوضة والعنان (فى) الموضع (الاول) وهو المفاوضة او العنان وقد جعلناه ثالثا (حقيقة وفى الباقين) أى الوجوه والصنائع (مجاز ترجيحا) للمجاز (على المشترك) (الان الظاهر من كلام غاية البيان انهما فى المواضع الثلاثة حقيقة مشتركة حيث قال فى التقسيم على الاربعة كما هو المشهور نظر لانه يوهم ان الاخيرين مغايران للاولين والاولى فى التقسيم ما ذكره الشيخان الكرخى والطحاوى بقولهما الشركة على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالأعمال وشركة بالوجوه وكل واحدة على وجهين مفاوضة وعنان انتهى (عنانا) حال وقيد كقوله (مفاوضة) وقوله ايضا أى ككونه وكيلها فيها (ذلك) أى العنان والمفاوضة (فى هذه الشركة) أى الوجوه ٤ (على قدر) صلة الفصل ٥ (والسنبلة) نبت له راحة طيبة (و) ثمار (البرارى) جمع البر بالفتح -

والاستقاء

وان عمل احدهما (و) منها (شركة الوجوه) أى شركة ابتدال الشركاء اذلا مال لهم ولا عمل ولذا يقال شركة المفاليس وفيه مجاز من وجوه كما لا يخفى (وهى ان يشتركا) فى نوع او اكثر كما فى المعنى حال كونهما ملابيين (بلامال) ولا عمل (ليشترى بوجوههما) أى ابتدالهما وبالنسبة (ويبيعان) بالنقد وبالنسبة كما فى النظم (فتصح) شركة الوجوه (مفاوضة) اذا وجد شروطها وهى ان يكونا من اهل الكفالة وثمن المشتري عليهما نصفين وكذلك المشتري ويتلفلا بلفظ المفاوضة كما فى المضمرات (ومطلقا) أى شركة الوجوه (عنان) بالعرف الا ان تخصيص شركة الوجوه بذلك لا يخلو عن شىء وذكر فى التحفة ان المطلق عنان ونصح مفاوضة اذا وجد شروطها وهى ان يتقبلا العمل ويعملا على السواء ويتساويا فى الربح والوضعية ويكونا من اهل الكفالة فان لم يوجد واحد منهما فعنان هذا الا ان شروطهما فى المواضع الثلاثة قد اختلف ولم يتعرض فى المنداولات بانهما فى كل منها حقيقة والظاهر انهما فى الاول حقيقة وفى الباقين مجاز ترجيحا على المشترك (وكل) من الشريكين فى شركة الصنائع والوجوه (وكيل للاخر) عنانا وكفيل ايضا مفاوضة لا مكان تحقق ذلك (فان شرطاً) فى شركة الوجوه (مناصفة المشتري) بينهما فى المفاوضة والعنان (او مثالثته) أى المشتري فى العنان (فالربح بينهما كذلك) أى مناصفة او مثالثته (وشط الفصل) أى فضل الربح فى هذه الشركة على قدر الملك (باطل) لان استحقاق الربح بالضمان والضمان يتبع الملك فيقدر بقدره (ولا نصح الشركة) فى كل شىء لا نصح فيه الوكالة فلا نصح (فى اخذ المباحات) أى فى كل شىء يباح اخذه كاخذ الصيد والماع والسنبلة وثمار الجبال والبرارى

- (والاستقاء) آب بر آوردن با شتر یا حمیر (على ان يلبن) باللام ثم بتشديد الناء اى بضربا اللبن (ويطبخا) من الطبخ (آجرا) بالمد والحمير وتشديد الراء خشت يخته (فانها) اى هذه الشركة

والاستقاء والاحجار والاثربة والجص والحشيش والحطب وغيرها من موضع يباح اخذه كما اذا اشتركا على ان يلبن من طين او ارض لا يملكانه ويطبخا آجرا فانها فاسدة كما فى المغنى (فخصت) المباحات اذا اخذت (بمن اخذها) فلاحق فيها لمن لم يأخذها (ونصفت) بينهما (ان اخذها) معا لاستوائهما فى الاخذ وان اخذها منفردين وغلطاها وباعاها قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما فان لم يعرف قدر ملك كان بينهما صدق كل الى النصف مع اليمين واقيم البينة عليه فى الزيادة كما فى المغنى (وللمعين) فى الجمع او القطع او الربط او الحمل او غيره (صاحب العدة) اى لمالك ما يحتاج الاخذ اليه من نحو الدابة والا كالى والجوالق وهى بالضم فى الاصل ما اعد لامر يحدث كما فى المقائيس (اجر المثل) على العامل وان لم يأخذ المعين وصاحب العدة ماله قيمة وذا بالاجماع كما فى قاضيان (ولا يزداد) اجر المثل (على نصف القيمة) اى قيمة البياح يوم الاخذ ان كان له قيمة والا فينبغى ان يكون الحكم فيه بالتخمين والقياس (عند ابي يوسف رحمه الله) لانه رضى به وهو المختار عند المص بناء على تقديمه وهذا اصل جليل استدلل به صاحب الكفاية وغيره (خلافا لمحمد) فان عنده اجر المثل بالغ ما بلغ وهو المختار عند صاحب الهداية على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا ما يأتى من كلام المص فى المضاربة (والربح فى) الشركة (الفاسدة) كما اذا عين لاحدهما دراهم مسماة (على قدر المال) فالشرط باطل (ويبطل) شركة العقد (بالموت) اى بموت احدهما (والجنون) اى يجنون احدهما مطبقا (واللاحق) اى لحاق احدهما بدار الحرب (مرتدا) او هجر على احدهما سواء علم الآخر والا كما فى الوكالة (ولم يترك احدهما مال الآخر) بعد الحول (بلاذنه) فلو اداها احدهما لم يجز (فان اذن كل) منهما لصاحبه بالاداء (فاديا ولاء) اى متعاقبة بان ادى احدهما ذكوة مال صاحبه ثم ادى

٢ (صدق) قول (كل الى النصف عليه) اى الملك (فى) دعوى (الزيادة) على النصف (على) دمة (العامل وان لم يأخذ) اى لم يجمع مثلا (المعين) فى اعانته (ماله قيمة) مفعول لم يأخذ

٣ (وذا) اى وجوب اجر المثل على العامل لهما (والا) اى ان لم يكن المباح ماله قيمة (وينبغى ان يكون الحكم) اى عدم الزيادة على نصف القيمة (فيه) اى فيما ليس له قيمة (وهذا) اى كون التقديم دالا على المختارية (اصل جليل استدلل به) اى بالتقديم على المختارية

٤ (وكذا) اى يدل على ان ما عند محمد هو المختار (ما يأتى من كلام المص) فى كتاب (المضاربة)

٥ (سواء علم الآخر) اى ارتداد احدهما او هجره (غواص البحرين)

٢ (وفي ذكر الاداء والضمان) حيث هما يدلان على الفراغ عما تقدم في الجملة كما مر في ختم الوديعة (رمز) الى حسن (ختم الكتاب) كأنهما يوميان الى ان المص جلس فارغ البال حيث ادى حقوق مسائل كتاب الشركة وضمن قسط كل من المحصلين منها او من حيث ان الواقعات قد انتهت وتختتم باداء الحقوق واستيفائها وقد انتهت بالضمان والكفالة

٣ كتاب في شرح رموز (كتاب المضاربة) عم (لأنها) اي الشركة (كالمقدمة للمضاربة) في كونها موقوفا عليها لكونها جزءاً من المضاربة لاشتمالها على الشركة (مشتقة) اي مأخوذة (من) قولهم (ضرب) فلان (في الأرض اذا سار فيها) اي في الأرض (وكلاهما) اي ضارب وضرب (مجاز من الضرب) بالمعنى المشهور لكونهما ضرباً بالأقدام (هذه المادة) اي مادة حروف ض وروب (على) مادة (المقارضة التي هي لغة اهل المدينة) لتجارة المضاربة (لنص) مضاف الى قوله تعالى (يضربون في الأرض) اي يسبرون فيها للتجارة (و) أثر هذه (الهيئة) اي هيئة وزن المفاعلة التي بين الشبثين (وتسبب) لسببه (رب المال) فكان بين الاثنين (ففيه) اي في لفظ العقد تفرع لتفسيره بالاجاب والقبول

٥ (والظرف) اي كلمة في متعلق (للشركة) واحترز به اي بالظرف (بالخارج) لا بالربح فخرج به (و) احترز به ايضا (عن الشركة في رأس المال) لا شركة في غير رأس المال (فانه) اي هذا الشرط (شرط) الخ (فلم يكن التعريف جامعاً) اي صادفاً على هذين الذين ليسا من الافراد فلا يردان التعريف غير مانع كما يفهم هذا التوجيه من قول البرجندى لا يخفى ان التعريف صادق على المزارعة اذا كان البذر من قبل صاحب الأرض الا ان يقال ما يحصل من الزرع لا يسمى رباً عرفاً وان صدق الربح عليه لغة وعقد الشركة في الربح لا يستلزم وجود الربح فلا يرد انه قد لا يوجد الربح فلا يكون التعريف جامعاً ويخرج المضاربة الفاسدة ادلاً شركة في الربح فيها على ما سيجي انتهى فان قوله فلا يكون الخ في حين قوله لا يرد الخ وقوله ويخرج عطف على قوله قد لا يوجد الخ ويحتمل ان يكون معنى كلام المصنف انه احترز به عن هذين مع انهما من افراد المصنف فلم يكن التعريف جامعاً لافراده فعلى هذا يكون رد البرجندى كما هو أسلوبه فتأمل

٦ (ظرف الربح) بناء على ان الباء للسببية والاستعانة (من رجل) صفة مال

الاخر (ضمن الثاني) للاول وان لم يعلم باداء الاول وقال ضمن ان علم والا فلا كما في زكاة المبسوط والصحيح انه لا يضمن عندهما وان علم وعلى هذا ما اذا وكل باداء الزكاة ثم ادى بعد اداء الموكل كما في الكفاية (وان ادباً) بغيبة صاحبه (معاً) اي في زمان واحد (ضمن كل) من الشريكين وان لم يعلم بادائه (قسط غيره) اي نصيب صاحبه ولم يضمن عندهما كما في زيادات العتاي وذكر في الكافي ان كلامهما لم يضمن اصلاً عندهما وفي ذكر الاداء

الضمان رمز الى ختم الكتاب

كتاب المضاربة

اورد بعد الشركة لأنها كالمقدمة للمضاربة لاشتمالها عليها (هي) في اللغة مصدر ضارب فلان لفلان في ماله اي اتجرله مشتقة من ضرب في الأرض اذا سار فيها كما في المغرب وكلاهما مجاز من الضرب كما في الاساس وانما أثر هذه المادة على المقارضة التي هي لغة اهل المدينة موافقة لنص يضربون في الأرض وهذه الهيئة لانه سار المضارب غالباً وتسبب رب المال وفي الشريعة (عقد شركة في الربح) بان يقول رب المال دفعته مضاربة او معاملة على ان يكون لك من الربح جزء معين كالنصف او الثلث او غيره ويقول المضارب قبلت ففيه رمز الى ان كلاماً من الاجاب والقول ركن والظرف للشركة واحترز به عن مزارعة يكون البذر فيها لرب الأرض فان الحاصل من الزراعة يسمى في العرف بالخارج وعن الشركة في رأس المال لا غير فانه شرط مقصد للمضاربة كما في الكرمانى فلم يكن التعريف جامعاً (بمال) ظرف الربح (من رجل) او اكثر (وعمل من) رجل (آخر) او اكثر فاكفى بالاقول لكن يخرج عنه ما اذا كان العمل منهما فانه مضاربة كما بآي (وهي) اي المدافعة المفهومة من التعريف

ابداع

ابداع

- (ايداع حكما) اى يترتب عليه حكم
الايداع والوديعة وكذا المعنى فى الاحكام
الآتية (وانما انصرف) اى كان لفظ (اولا)
منصرفا ومنونا مع وجود علتى منع الصرف
(و) بدون كلمة (من) الخ

(ايداع) حكما (أولا) اى اوقات المضاربة وهو زمان كائن بعد القبض
وقبل العمل فانه امين حينئذ لانه قابض باذنه بلا وثيقة وغير ذلك وانما
انصرف أولا لان الوصف فيه ضعيف بدون الموصوف ومن كما بينه الرضى
(وتوكيل) حكما (عنده عمله) لانه تصرف فى ماله بامر (وشركة) حكما (ان
ربح) المضارب لاستحقاقه بعض الربح (وغصب) حكما (ان خالى) رب
المال والربح للمضارب لكنه غير طيب عند الطرفين ثم زيد فى الوقاية
على قول المشايخ فى المشهور وتبعه المص فقال (وبضاعة) حكما اى ابضاع
فان الاسم يستعمل بمعنى المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء (ان شرط) عند
عقد المضاربة (كل الربح للمالك وفرض) حكما (ان شرط) عنده كل الربح
(للمضارب) اى العامل وانما اثره عليه اشارة الى ان الدفع بلفظ المضاربة
لم يصير به مضاربة كما فى الذخيرة (واجارة) او شركة او مزارعة (فاسدة)
حكما (ان فسدت) المضاربة وبما بينا من تفسير الضمير وغيره من زيادة
قوله حكما ظهر اندفاع ما ادعاه المص وغيره من التساهل وهو ان المضاربة
عقد شركة فى الربح فيكفى يكون ايداعا واجارة (فلا ربح له) اى المضارب
(بل اجر) مثل (عمله ربح) المضارب (أولا) يربح وهذا ظاهر الرواية وعن
ابى يوسف رحمه الله اذا لم يربح لا اجر له كما فى الذخيرة ولعل رده
بعث على ذكر ما ذكره فى الاجارة (ولا يزداد) اجر عمله (على ما شرط)
عند ابى يوسف رحمه الله وهو المختار كما اشرنا اليه فى الشركة (خلافا
للمحمد) رحمه الله فان عنده يجب اجر عمله بالغا ما بلغ اذا ربح كما فى انكرمانى
وفيه اشعار بان الخلاف فيما اذا ربح واما اذا لم يربح فاجر المثل بالغا
ما بلغ لانه لا يمكن تقديره بنصف الربح المعدوم كما فى الفصولين لكن
فى الواقعات ما قال ابو يوسف رحمه الله مخصوص بما اذا ربح وما قال
محمد فيها هو اعم (ولا يضمن) المضارب (المال) بهلاكه (فيها) اى المضاربة

٢ (عنده) اى عند عقد المضاربة

٣ (وانما اثره) اى لفظ المضارب (عليه)
اى على لفظ العامل مع انه انسب حين لم
يكن مضاربة (مجرد) لفظ المتأثرة (الخ
(وبما بينا من تفسير الضمير اى قوله وهى
بالمدافعة المفهومة (وغيره من زيادة) بيان
الغير (قولنا حكما) فى ستة مواضع (غ)
قولنا نسخه

٤ (حسن افندى)
ع والظاهر المناسب قولنا كما لا يخفى

٥ (ولعل رده) بمعنى ان غرض المص من
هذا التعميم رد مذهب ابى يوسف رحمه الله
فهو (بعث) المص (الى ذكر ما ذكره)
المص (فى) كتاب (الاجارة) بقوله هناك
فتجب اجر المثل الخ وان كان ذلك
تكرارا منه

٦ (كما اشرنا اليه فى) او اخر كتاب
(الشركة) من ان التقدير اصل جليل
استدل به صاحب الكفاية على المختار (غ)

الفاسدة وهذا ظاهر الرواية وبه يفتى كما في الواقعات وعن محمد رحمه الله انه
يضمن كما في الكرماني وقال الطحاوي انه لا يضمن عنده خلافا لهما و
الاصح انه لم يضمن عند الكل كما في العمادى (كما لا يضمن في) المضاربة
(الصحيحة) لانه امين ولو اراد رب المال ان يضمن المضارب بالهلاك
يفرض المال منه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يبضع المضارب كما في الواقعات
(ولا تصح) المضاربة (الابال نصح فيه الشركة) من التقدين والتبر والفلس
النافق لكن في الكبرى ان في المضاربة بالتبر روايتين وعن الشيخين
انها تصح بالفلس ولم تصح عند محمد وعليه الفتوى فتفسد بالعروض
الا ان يقول الدافع به واعمل به مضاربة في ثمنه فانه جاز لانه اضاف
المضاربة الى الثمن كما في الهداية (و) الا (بتسليمه) اى المال (الى المضارب)
على وجه الكمال ليتمكن من العمل فلو شرط ان يكون المال كل ليلة في
يد المالك فسد المضاربة وان كانت لا تبطل بالشروط الفاسدة كما في
العمادى وفيه اشعار بانه لو شرط عمل رب المال مع المضارب فسدت
وعن محمد بن ابراهيم الضرير انها تفسد اذا شرط العمل معا واما اذا
شرط ان يتصرف كل من رب المال والمضارب منفردا متى بداله جاز كما
في النهاية (و) الاسبب شرط (شيوخ) كل (الربح بينهما) حتى لو شرط ان
يسكن احدهما في دار صاحبه او يكون له دراهم مساة فسد العقد فان
كل شرط يوهم قطع الشركة يفسد المضاربة واما غيره من الشروط فباطلة
غير مفسدة كاشتراط الوضعية على المضارب وذكر شيخ الاسلام ان الشروط
الفاسدة لا تفسد المضاربة على الاطلاق كما في العمادى وفيه اشعار بانه
لو شرط الربح ورأس المال معا او رأس المال فقط بينهما فسدت المضاربة
كما في الاختيار وفي الاكتفاء رمز الى انها نصح وان لم يكن المال ولا
الربح معلوما وفي العمادى وغيره انها لا تصح (وللمضارب) مضاربة صحيحة

٢ (انه لا يضمن عنده) اى الامام الاعظم
(ان يضمن) بتشديد الميم (المضارب)
مفعول يضمن فالجيلة (ان يقرض) اى رب
المال (المال منه) اى من المضارب (ثم
يأخذ) اى رب المال (ثم يبضع اى يعطى
رب المال (المضارب) بضاعة فمح لو هلك
المال يضمن المضارب (على وجه) الخ
صلة التسليم

٣ (وفيه) اى في قوله بتسليمه الى المضارب
بملاحظة التفریع المذكور اوفيهما في العمادى
من التفریع المذكور (اشعار) (اذا شرط
العمل) اى تصرفهما (معا) الخ (متى
بدا) اى ظهر رأى التصرف (له) اى
لكل واحد منهما (ان يسكن احدهما) بدل
الربح (في دار صاحبه) ويكون تمام
الربح (او بعضه لصاحبه بازاء منفعة الدار
(او يكون له) اى لاحدهما (فسد العقد)
لفقدان الشبوع اما في الاول فظاهر
واما في الثانى فلا احتمال ان لا يحصل غير
المساة (واما غيره) اى غير شرط يوهم قطع
الشركة (فباطلة) نفسها (غير مفسدة) لعقد
المضاربة يعنى هي لا تفسد بالشروط الباطلة
كما يأتى

٤ (الوضعية) اى النقصان والخسران الذى
يحدث في تجارة المضاربة (على) ضرر
(المضارب) فانه باطل والخسران بينهما
والعقد صحيح (على الاطلاق) اى مطلقا
سواء كان مما يوهم قطع الشركة اولا او
المعنى لا تفسد على اطلاقها بل البعض دون
البعض

٥ (وفيه) اى في تخصيص الربح باشتراط
الاشتراك بينهما (اشعار بانه لو شرط اشتراك (الربح
ورأس المال معا) بينهما (او) شرط اشتراك
(رأس المال فقط) اى بدون اشتراك الربح
(بينهما فسدت وفي الاكتفاء) اى باستثناء
هذه الثلاثة دون ان يضم استثناء كون البار ونوع
التجارة معلومين (رمز الى انها تصح) الخ (انها
لا تصح) من غير ان يكونا معلومين

- (فلو دفعه) أى المضارب (وفيه) أى
فى القبن الفاحش (خلاف) النح (بلاذكر الخلاف)
بينه وبينهما (فمخالفي) لرب المال فلا يجوز

(٢٥٥)

كتاب المضاربة

او فاسدة (فى مطلقها) أى مطلق المضاربة غير مقيدة ببلدة او وقت
اوسلعة او شخص اونوع تجارة فلو دفعه المال على ان يعمل به فى الكوفة
او فى البر فمقيدة كما فى المضمرات وغيره وقد سمي فى الاختيار المطلقة
بالعامة والمقيدة بالخاصة (ان يبيع) عنده (بنقد ونسيئة) ولو بغبن فاحش
وفيه خلافى الصاحبين كما فى الذخيرة (الا باجل لم يعهد) عند التجار
فانه لم يجز عندهما خلافا لأبي حنيفة رحمه الله كما فى قاضىخان وذكر
فى الذخيرة والكافى انه لم يجز بلاذكر الخلاف (وان يشتري) بنقد ونسيئة
بغبن يسير فلو اشترى بغبن فاحش فمخالفي وان قال له اعمل برأيك
كما فى الذخيرة والأطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل احد لكن فى النظم
انه لا يتجر مع امرأته وولده الكبير العاقل والديه عنده خلافا
للصاحبين وابن زياد وزفر ولا يشتري من عبده المأذون وقيل من مكاتبه
بالاتفاق (و) ان (يوكل بهما) أى بالبيع والشراء بنقد ونسيئة (ويسافر)
بمال المضاربة برا وبحرا وعنه انه لا يسافر وعند أبي يوسف رحمه الله
يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى اهله فى يومه نحو فرسخين
او ثلثة ولا يسافر سفرا مخوفا يتحامي الناس عنه فى قولهم كما فى
قاضىخان (ويبضم) أى يستعين المضارب باحد فى التجارة كما فى النهاية
(ولو) كان المستعان (رب المال) فيبيع ويشترى للمضارب وفيه اشعار
بان الابضاع الى رب المال غير مفسد الا انه رد مذهب زفر فقال (ولا
تفسد) المضاربة (هى) تأكيد غير محتاج اليه (به) أى بابضاع رب المال
فلو امر المضارب رب المال ان يبيع ويشترى له جاز فى قولهم كما فى
الواقعات (ويودع) ويعير اوعية لها (ويرتهن ويرهن ويوجر ويستأجر
ويحتال) أى يقبل الحوالة (بالثمن على الايسر والاعسر) أى على من
ايسر واعسر معاملة من المشتري فان كل ذلك من توابع التجارة (ولا

٢ (والاطلاق) أى اطلاق قوله وان يشتري
الخ

٣ (ولا يشتري من عبده) الخ عطف على
قوله لا يتجر (يتحامي) أى يحترز (فيبيع
ويشتري) أى رب المال (وفيه) أى فى
قوله ولو رب المال (اشعار بان الابضاع
الى رب المال غير مفسد) فورد انه على
هذا الحاجة الى قوله ولا يفسد هى الخ اجاب
بقوله (الا انه) أى المص (رد مذهب)
الامام (زفر فقال ولا تفسد المضاربة هى
تأكيد) للمستتر فى لا تفسد (غير محتاج
اليه) لان توهم ارجاع تفسد الى الا بضاع
منقطع بقوله (به) الخ (له) أى لاجل
المضارب

٤ (ويعير اوعية) جمع الوعاء أى ظروفها
(لها) أى للمضاربة (أى على من) هو
(ايسر واعسر) أى مثلهما ليصح قوله
(معاملة) والا لا حاجة له (من المشتري)
كلمة من تفضيلية صلة ايسر واعسر وبيان
لما اشير اليه بلام المتن ولذا فسر بالنكرة
ردا لما فعله ابو المكارم حيث جمع بين
اللام ومن (ولا يبيع)

- يقرض (ابتداءية او عطى على جملة وللضارب ان يبيع الخ لا على بيع) ولا يستقرض (ديناً على) مال (المضاربة) الخ

يقرض) المضارب لانه تبرع كاخذ الشفعة والعنف والكتابة والهبة والصدقة (ولا يستدين) اى لا يستقرض على المضاربة كما اذا اشترى سلعة بثمن دين وليس عنده من مال المضاربة شىء من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة فى شىء كما فى شرح الطحاوى (الاباذن المالك) بالافراض والاستدانة فصار كغيره من التبرعات واذا اذن بالاستدانة فما اشترى بينهما نصفان وكذا الدين عليهما ولا يتغير موجب المضاربة فريج مالها على ما شرطاً (ولا يضارب) المضارب لاحد فى مالها (ولا يخلطه) اى مال رب المال (بماله) اى مال المضارب والا ضمن وهذا اذا لم يكن الخلط متعارفاً فى تلك البلدة والالم يضمن به على ما قالوا كما فى قاضىخان (الا باذنه) اى اذن رب المال بالمضاربة والخلط نصاً (او باعيل برأيك) فحينئذ يضارب ويخلط (فلو قيل هذا وقصر) اى قال رب المال للمضارب اعمل برأيك فاشترى ثوباً وقصره بماله اى غسله من قصر يقصر بالضم قصراً وقصرة بالفتح او من قصر الثوب بالتشديد اى جمعه فغسله (او حمل) المناع المشتري من بلد الى بلد على دابة مستأجرة (بماله) اى المضارب فهو طرف الفعلين (تبرع) المضارب به فلا يرجع بماله على رب المال لانه استدانة بلا اذن صريح (بخلاف ما اذا صبغ) بماله (احمر) اى بخلاف ثوب مشتري صبغ احمر او بخلاف صبغ ثوب مشتري فما موصوفة او موصولة او مصدرية او زائدة فى الصور كما صرح به الجوهري واحترز بالحمرة عن السواد فانه نقصان عنده بخلاف الحمرة فانه زيادة فيصير شريكاً له فيقسم بعد البيع ثمنه على قيمة صبغ المضارب وقيمة الثوب الا بيض للمضاربة بخلاف القصرة والحمل فانه لا يصير شريكاً بهما اذ ليسا بمال فاقم حتى لو قصر بالنشا صار شريكاً وسائر الالوان

٢ (فصار) اى ما فعله بعد الاذن (كغيره من التبرعات) فى انها تجوز بعد الاذن بها

٣ (من قصر بقصر بالضم) اى ضم الصاد وتخفيفه من باب نصر (بالفتح) اى فتح القاف فيهما (المناع المشتري) بالفتح (الفعلين) قصر وحمل

ع (فما موصوفة) بالنظر الى نكارة لفظ ثوب (او موصولة) بالنظر الى توصيفه بمشتري (او مصدرية) بالنظر الى قوله او بخلاف صبغ الخ (فى) جميع (الصور) الثلاث

هـ (حتى لو قصر بالنشا) مقصور النشاستج بمعنى نشسته يصنعها النساء من الحنطة وفى قصر لفظ النشا سنج رعاية لطفى مناسب بلفظ قصر كما لا يخفى (وسائر الالوان) اى غير السواد والحمرة —

- (كالحمرة ولم يذكر) كونه مثلها وكون حكم السواد على خلاف حكم الحمرة (اعتمادا على) ما ذكر في كتاب (الغصب) حيث بين فيه حكم الحمرة والسواد وقابلها به فقوم أن المراد بها ما ليس بسواد فعلم أن حكم سائر الألوان غير السواد كالحمرة (بأن يذكر) أي رب المال بيان التعيين (بعد) ذكر لفظ (المضاربة ما لا يستقيم) مفعول يذكر (الابتداء به) أي ما لا يمكن جعله كلاما مبتدأ غير مربوط بما قبله ﴿كتاب المضاربة﴾ (٢٥٧)

فيجعل مبنيا على ما قبله فيفيد التقييد (من أحد) بيان ما (من الألفاظ الستة) بيان أحد ولو حمل من أحد على معنى من شخص واحد متعلقا بلا يستقيم يكون من الألفاظ بيان الموصول مثال تلك الألفاظ (كما) أي مثل ما (قال) رب المال (دفعته بالمضاربة) أي لها (بالكوفة) هذا هو اللفظ الأول فإن قوله بالكوفة لا يمكن أن يجعل كلاما ابتدائيا لأنه صلة المضاربة واللفظ الثاني قوله (أو) قال دفعته بالمضاربة (في الكوفة) ظرف المضاربة والثالث (أو) قال دفعته بالمضاربة (تعمل به) أي المدفوع (بالكوفة) حال كون قوله تعمل (مرفوعا) على أنه مضارع مجرد عن العامل فمرفوع (أو مجزوما) على أنه أمر باللام يحذفه للتخفيف بالاختصار (أو) دفعته بها (على أن تعمل به بالكوفة) لفظ رابع والخامس قوله (أو دفعته) بها (فأعمل بالكوفة) والسادس قوله (أو دفعته لها) (لتعمل) أمر باللام المذكور أو منصوب بفتح ييران (بخلاف ما إذا استقام الابتداء به) فيجعل كلاما ابتدائيا كما في اللفظين أحدهما دفعته بالمضاربة (أعمل بالكوفة بالوأو) بأن يقال وأعمل بالكوفة (وبدونه) كعبارة الكتاب (فانه) أي قوله أعمل بالوأو وبدونه (مشورة) أي يكون الزيادة شري (من رب المال للمضارب وكأنه) الأولى فكانه (قال أن فعلت كذا) أي مضاربة بالكوفة مثلا (فهو أنفع لنا وأحسن) عندنا ٢ (بأحد من الألفاظ الستة) يؤيد التوجيه الأول من الذين مرا (و) اللفظ المعمول على (المشورة) في التقدير (مثلها) أن مثل الألفاظ الستة (ثمينة) أي في السلعة في إفادة التقييد (ولا يبعد أن يكون) أي قول المص عنه المالك فإن ما سبق قطع للتنازع الآتي فكانه المتن أو المعنى (ولا يبعد أن يكون) قوله ساعة (إشارة إلى تعيين نوع من التجارة) لا إلى التعيين الشخصي (فقد اغضض) أي صارت مقيدة (بما ذكرنا) من التعيين الشخصي أو النوع لا

كالحمرة ولم يذكر اعتمادا على الغصب ثم شرع في حكم المضاربة المقيدة فقال (ولا يجاوز) المضارب (بلدا) عينه المالك بأن يذكر بعد المضاربة ما لا يستقيم الابتداء به من أحد من الألفاظ الستة كما إذا قال دفعته مضاربة بالكوفة أو في الكوفة أو تعمل به بالكوفة مرفوعا أو مجزوما أو على أن تعمل به بالكوفة أو فأعمل به بالكوفة أو لأعمل به في الكوفة بخلاف ما إذا استقام الابتداء به كأعمل بالكوفة بالوأو وبدونه فانه مشهورة من رب المال للمضارب وكأنه قال أن فعلت كذا فهو أنفع وأحسن كما في المحيط وغيره (و) كذا (ساعة) بالكسر أي متاعا عينه بأحد من الألفاظ السنة والمشهورة مثلها ثمة كما في الذخيرة فيقول مثلا دفعته مضاربة في الكرباس وفي قاضيتان لو سى شيئا فاشترى غيره كان الربح على ما شرطا إلا أن يقول ولا يشتري غيره ولا يبعد أن يكون إشارة إلى تعيين نوع من التجارة فلو قال دفعته على أن تعمل في الثياب أو الرقيق أو الطعام فقد اختص كما في شرح الطحاوي (ووقتاً) عينه بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بالصيف أو الخريف أو الليل وفي التنف أن التعيين أن يقول في الصيف لا في الشتاء أو في الخريف لا في الربيع أو في اليوم لا في الليل (وشخصا عينه) أي ذلك المذكور (المالك) بما ذكرنا فيقول دفعته مضاربة بفلان فلو باع أو اشترى من غيره ضمن كما في الذخيرة وذكر في الخزانة أن اشترى من غيره جاز في رواية (فإن جاوز) المضارب (عنه) أي عما عينه المالك (ضمن) المال (و) كأن (له ربحه) وعليه وضعته

حصوص الألفاظ بدلالة قوله (فيقول دفعته) الخ ٣ (أن يقول) (في الصيف لا في الشتاء) أي بالاثبات ونفى ضده صريحا (أي ذلك المذكور) من البلد والسلعة والوقت فوحد الضمير بعنوان المذكور أو أجراه مجرى اسم الإشارة التي فيها توسعة ليست في الضمير (المالك بما ذكرنا) من الشخصي والنوع والباء صلة عين (من غيره) أي الفئز الذي عينه المالك ٤ (وله) أي للمضارب (ربحه) أي المال (وعليه) أي المضارب (وضيعته) أي خسران المال -

- (وفيه) أى فى قوله فان جاوز عنه الخ (بنفس المجاوزة عنه المالك بان اخرجه من بلد عينه الى آخر لكتنه ام يتجر فيه بعد (لكتنه) أى الضمان (غير قار) أى غير محكم (بالابشراء فانه) أى الضمان او الخلاف (على عرضية الزوال) أى فى معرضه (بالوفاق) أى لو وافق واعاد الى بلد عينه لزال (لا يتجر) بالجزم نهى (فى كل) مواضع (البلد) لان الاسعار لا يختلف فى بلد واحد أى موضع كان منه والمقصود من التعمين هو خفة السعر (لما اشير اليه) فى المضاربة (المطلقة) بمفهوم قوله وللمضارب فى مطلقها (انه) فى المقيدة بنقد او باع نسبيته (خالفه) أى رب المال فلم يجز ٢ (من ماله) أى المضاربة صفة العبد او صلة لا يزوج كقوله (بامرأة) وكذا قوله (او امة منه) أى من مال المضاربة ولغاقل ان يقول هو يؤيد الصفائية (ولو تزوج) أى المضارب حال كونه (عبد) اخذ مجهول أى المضارب (بالمهر) أى طوالب به (وفيه) أى فى هذا التعليل يعنى بقوله لانه نوع تجارة الخ (لا يحل) وطىء (جارية) مشتراة من مال (المضاربة) لانه نقصان لو كانت بكر او اشرافا للملاك بالولادة (و) سواء (اخذ) مجهول (به) أى بوطنى تلك الجارية (بان قال) أى رب المال والباء صلة الخلف (فلو شرى من يعتق عليه) أى على رب المال (فللمضارب) لا للمضاربة ٣ (ما ذكرنا) بيان من وهو ما قال من قريبه او محلو الخ عم (عندك) أى الامام طرف يفسد حيث يكون عنده معتق البعض (ويعتق) كله (عندهما) عطف على يفسد (ولو فعل هذا) أى الشراء المعهود وهو شراء من يعتق على المضارب فاوضح المتن بتقدير المفعول باسم الاشارة ثم اشار الى تنوع التقرير فقال (او) نقول بدل فقال (اشتراه) أى من يعتق على المضارب امثلا يحتاج الى الحذف فكانه اشار الى انه الاولى كذا فى اكثر النسخ وفى بعضها واشتراه بالواو الجامعة فيكون عطفا تفسيريا للمتن ولكن لا فائدة له بعد تقدير هذا فالأوضح ما فى اكثر النسخ من كلمة او الفاصلة لتنوع التقرير كما عرفت ثم هذا التقرير نوع رد لابي النكارم حيث قال ولو فعل هذا الشراء الخ فتعطن (لعدم المنع) وهو العتق لعدم الملك (ونفقة مضارب) مبتدأ خبره (فى ماله) اكتملى عن هذا البيان لما علم من الآن (عمل فى مصره) صفة مضارب -

لانه صار مخالفا وفيه اشارة الى ان اصل الضمان واجب بنفس المجاوزة عنه لكنه غير قار الا بالشراء فانه على عرضية الزوال بالوفاق وفى رواية الجامع انه لم يضمن الا اذا اشترى والاول هو الصحيح كما فى الهداية والى انه لو قال لا يتجر الا فى موضع كذا من البلد كان له ان يتجر فى كل البلد كما فى النظم وذكر فى الذخيرة انه لو قال لا تعمل الا فى سوق كوفة كان له ان يعمل فى غير سوقها والى انه لو قال اتجر مع الاحرار لا العبيد او البالغين لا الصبيان او الرجال لا النساء وخالف المضارب فقد خالف كما فى التنف ولم يذكر حكم المخالفة فى البيع والشراء بالنقد والنسيئة لما اشير اليه فى المطلقة انه خالفه (ولا يزوج) عند الطرفين (عبدا) من ماله بامرأة (او امة) منه برجل ولو تزوج عبدا اخذ بالمهر بعد الحرية وقال ابو يوسف رحمه الله انه يزوج الامة لانه نوع تجارة وهو وجوب النفقة على الغير وفيه اشارة الى انه لا يحل للمضارب وطىء جارية المضاربة ربح به اولا واخذ به اولا كما فى المضمرات (ولا يشتري) المضارب (من يعتق على رب المال) من قريبه او محلو بعتقه بان قال ان اشتريته فهو حر (فلو شرى) من يعتق (فللمضارب) ويضمن دفعا للضرر (ولا) يشتري (من يعتق عليه) أى المضارب مما ذكرنا (ان كان) المضارب (ربح) لانه وان تصرف فى نصيبه الا انه يفسد نصيب رب المال عنده ويعتق عندهما (ولو فعل) هذا او اشتراه (ضمن) مال المضاربة لانه يشتري لنفسه (وان لم يكن) للمضارب قد (ربح صح) شراء من يعتق عليه على المضاربة لعدم المنع (ونفقة مضارب عمل فى مصره) أى مصر نفسه او مصر اهله سواء كانا صغيرين او كبيرين متحدين او متعددين (فى ماله) أى مال المضارب فان لم يخرج عن عمران المصر فالنفقة فى ماله وان دخل فى غير مصره

١ - (ونفقة مبتدأ خبره) خص هذا البيان هنا لئلا يشتبه الطالب بأنه من الشرح معاد باعتبار العطف (في سفره) ظرف مستقر (صفة نفقة) ويجوز أن يكون ظرفا لفوا متعلقا بالنفقة لأنها بمعنى الخروج (بيانها) أى عطف بيان للنفقة بمعطوفاته

٢ (مستدرک) لاندراج غسل الثياب في معنى خادمه على ما فسرته (إلا ان يراد ثمن غسل ثيابه) يعنى مجزئ المضاف (أى اجرة علف ركوبه) يعنى ان العلف والضبير كلاهما الى الركوب بالفتح (و) اجرة (الحطب) للطبخ (وانما قيد) مجهول (و) الحال (هى) أى الصبيحة (المتبادرة)

٣ (وفيه) أى في تعداد ما لا بد له منه مانفته في مالها (اشارة الى ان ثمن) ماله بد منه كالحجامة والفصد) الخ (في الانفاق) أى الخرج (وضمن) المضارب (الاول) بالرفع

٥ (ضمن) وان لم يعلم (عند زفر رحمه الله) فى رواية الخ على الاول (أى كون الضمان مشروطا بالعمل)

ففى ما لها وان نوى الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا كما في شرح الطحاوى (و) نفقته مبتدأ خبره فى مالها (فى سفره) صفة نفقة (طعامه) بيانها (وشرابه) وادامه وعن أبى يوسف لحمه وعن الحسن فأكهته كما فى التجنيس (وكسوته واجرة خادمه) أى خايزه وطايجيه وغاسل ثيابه وعامل ما لا بد له منه كما فى الكرماني وغيره فقوله (وغسل ثيابه) مستدرک اللهم الا ان يراد به ثمن ما يغسل به مثل الحرض والصابون كما فى الكفاية (و) اجرة (ركوبه كراء) أى اجرة كرائه والركوب بالفتح الركوب (وشرائه علفه) أى اجرة علف ركوبه والحطب (فى مالها) أى فى رأس مال المضاربة الصبيحة الا اذا ربح فانه يجىء حكمه وانما قيد بالصبيحة وهى المتبادرة لان فى الفاسدة كان النفقة فى مال المضارب لانه اجبر كما فى الخزانة وغيره وفيه اشارة الى ان ثمن الحجامة والفصد والتنوير والادهان وما يرجع الى التداوى فى ماله كما فى شرح الطحاوى (بالمعروف) عند التجار وبلا اسراف فى الانفاق (وضمن) المضارب لرب المال (الفضل) على المعروف (وما دون سفر) أى ثلثة ايام وللبالبا كسواد المصر (يغدو اليه) أى يذهب المضارب الى ما دونه غدوة (ولا يبيت باهله) أى لا يكون فى جميع الليل عند اهله (كالفقر) فان بات باهله فكالحضر ونفقته فى ماله ونفقة الاول فى مالها (فان ربح) المضارب بعد الانفاق من رأس المال (اخذ المالك) من الربح (ما انفق) المضارب من رأس المال (ثم قسم الباقي) من الربح بينهما فلوانفق من ماله او استدان يرجع فى مالها كما فى الاختيار (وان دفع المضارب) المال الى غيره (مضاربة بلا ادن) من المالك لم يجز (ضمن) الاول (عند عمل) المضارب (الثانى) وان لم يربح وب مجرد الدفع ضمن عند زفر وفى رواية عن أبى يوسف رحمه الله والفتوى على الاول كما فى الواقعات (وقيل)

اي روى عن الشيخين انه ضمن (عند ربحه) اي الثاني وانما اسند
الضمان الى الاول اشعارا بانه اذا ضمن الثاني رجع على الاول فان لرب
المال الخيار في قولهم وبان المضاربة الثانية صحت بينهما وألزم على ما شرطنا
كما في الواقعات ويطلب الربح للثاني دون الاول لانه ملك مستندا كما
في الهداية فان استهلكه الثاني فالضمان على الاول خاصة وعندهما يضمن
الثاني والاشهر الخيار فيضمن ايها شاء كما في الاختيار وهذا اذا كان
المضاربان صحيحين واما اذا كانتا فاسدتين او احديهما فاسدة فلا ضمان
على احد منهما (وصح) العقد او الشرط (ان شرط لعبد المالك شيء)
من الربح مثل الثلث (ليعمل مع المضارب) والمشروط للمولى وان كان
على العبد دين وفيه اشارة الى انه ان شرط شيء لعبد المضارب او
الاجنبي ليعمل مع المضارب صح بالطريق الاولى والمشروط للمضارب
والاجنبي والى انه لو لم يشترط عمل احد منهم صح العقد والمشروط
للمالك سواء كان على العبدين اولا وتماه في الذخيرة (وتبطل)
المضاربة (بموت احدهما) اي المالك والمضارب وكذا بقتله وحجر بطلا
على احدهما ويجنون احدهما مطبقا كما في النظم (و) بسبب (لحاق المالك)
مع حكم القاضى به بدار الحرب (مرتدا) لانه كالموت وهذا اذا لم يرجع
مسلم والا لم يبطل فان ربح فهو على ما شرطنا كما في النهاية وغيره
وفيه رمز الى ان العلم باحد منها لم يشترط للبطلان كما في قاضخان
والى ان ردة المضارب لم تبطل لبقاء الملك كما في الاختيار والى انه
لو لحق المضارب بدارهم لم تبطل وفي النظم انها تبطل بالحق احدهما
بدارهم فلو لحق المضارب فعلم ثم عاد مسلما كان الربح له وتصدق
به عند (ابي حنيفة رحمه الله) (ولا ينزع) المضارب (حتى يعلم بعزله) اي
المالك المضارب او المضارب المالك لانه عزل حقيقى فلو اشترى بعد العزل قبل العلم

— (الى الاول) حيث جعله فاعل ضمن
٢ (والربح) الحاصل في الثانية (على ما شرطنا)
اي الاول والثاني
٣ (لانه) اي الاول (ملك مستندا) الى الثاني
والمالك المستند ضعيف لا يطيب به الربح
٤ (بالطريق الاولى) وجه الاولوية ان عمل
عبد المضارب كانه عمل المضارب وفي الاجنبي
لعدم الاتهام بجر النفع (والى انه لو) شرط شيء
لعبد المالك او عبد المضارب (لم يشترط عمل
احد منهم) اي من الاربعة المذكورة المضارب
وعبد ورب المال وعبد بدلالة قوله (والمشروط
للمالك) اي المضارب او رب المال (سواء
كان على العبدين) بصيغة الثنية عبد رب
المالك وعبد المضارب (وكذا بقتله وحجره)
اي احدهما نظرا الى شقة (على احدهما)
قيد الحجر (فان ربح) بعد الرجوع
ه (وفيه) اي في اسناد البطلان بالموت
واللحاق دون ان يقول بعلم موت احدهما
ولحق الخ (رمز الى ان الخ و) في كون مرتدا
قيد المالك رمز (الى ان ردة المضارب)
الخ (و) في اضافة اللحاق الى المالك رمز (الى
انه لو لحق المضارب الخ) فلو لحق المضارب
تبطل لكونه تفريع كلام النظم (ف) لو (عمل)
بعده (ثم عاد مسلما كان الربح له) اي
المضارب (وتصدق) المضارب اخبار بمعنى
الامر (به) اي بالربح (بعزله) اي المالك
المضارب بالنصب يعنى ان اضافة المصدر
الى الفاعل والمفعول متروك (او المضارب
المالك) بالرفع على ان فاعل المصدر متروك
والاضافة الى المفعول فهو عكس الاول —

نقد كما في الاختيار (قلو علم) بعزله وفي المال عرض (قله بيع عرضها)
 أي غير النقدين من مال المضاربة لأن الربح لا يظهر إلا به وفيه إشعار
 بأنه لم يجب البيع على المضارب وقد وجب عليه لما يأتي فالأولى باع
 عرضها (ثم) أي بعد ما باع هذا العرض وغيره (لا يتصرف) المضارب بالبيع
 ونحوه (في ثمنه) أي ما باع من العرض لعدم الضرورة (ولا) يتصرف
 (في نقد نص) صفة نقد بالفتح والضاد المعجمة أي حصل من بيع مال
 المضاربة يقال خذ ما نص لك أي تيسر وحصل والناس عند أهل الحجاز
 الدراهم والدنانير كما في المغرب حال كون ذلك الثمن والنقد واقعين
 (من جنس رأس ماله) أي مال عقد المضاربة ومن اكتفى أنه حال عن
 فاعل نص فقد اخطأ كما يأتي الآن (ويبدل) أي يجب أن يبيع (خلافه)
 أي خلاف جنس رأس ماله (به) أي بجنسه فإنه إذا عزل ومال المضاربة
 من جنس رأس المال من كل وجه بان كان دراهم أو دنانير لم يتصرف
 المضارب فيه أصلاً وإذا لم يكن من جنسه من كل وجه بان كان مال
 المضاربة عرضاً ورأس المال أحد النقدين لم يعمل عزله وتوقف حتى صار
 مثل رأس المال وإذا كان من جنسه من وجه بان كان أحدهما دراهم والآخر
 دنانير صرفه بما هو من جنس رأس المال دون العروض وتبامه في الذخيرة
 (ولو افترقا) عن المضاربة (وفي المال) أي مال المضاربة (دين) على أحد
 (لزمه) أي المضارب (طلبه) ونقده وإن نهى رب المال عن الطلب (أن كان)
 المضارب قد (ربح) إذا ربح كالأجرة له والكلام مشير إلى أن نفقة الطلب
 في مال المضارب وهذا إذا كان الدين في مصره والأفقى مال المضاربة كما
 في الذخيرة (والأ) يربح المضارب (يوكل) أي يقال للمضارب وكل (المالك)
 (به) أي بطلبه وما في الجامع أنه يقال له أحل فقد أريد بالحوالة الوكالة فإنه
 قد استعير كل في كل كما أشير إليه في الكرماني وغيره لكن في شرح الطحاوي

٢ (وفيه) أن في لأم له (اشعار) الخ (و)
 الحال (قد وجب عليه) أي المضارب اعتراض
 على الاشعار لما يأتي بقوله ويبدل خلافه به
 الخ (فالأولى) بدل فله بيع (باع عرضها)
 بالاختيار بمعنى الأمر لا باللام الاختيارية
 (بالبيع) صلة لا يتصرف (كما يأتي الآن)
 أي بقوله (ويبدل أي يجب أن يبيع) الخ
 لأن إخبار الشارع أكد من أمره (وتوقف)
 أي العزل (حتى) أي إلى أن (صار مثل)
 الخ (دون) أي لا يصرفه إلى (العروض)
 ٣ (والكلام) حيث قال لزمه الخ (في مال)
 المضارب (لا المضاربة حتى يتحقق معنى
 للزوم) الدين الذي لزم طلبه (في مصره)
 أي المضارب (وكل) أمر من الوكيل (أهل)
 أمر من الأحالة بالهاء المهملة (لكن في شرح
 الطحاوي) ما يدل أن المراد بالحوالة معناها
 الحقيقي حيث قال —

١ (ان المضارب يؤمر ان يحبل رب المال على المديون (وكذا) اى مثل ذلك المضارب المعزول (سائر الوكلاء) جمع الوكيل اى الوكيل بالبيع اذا باع وانعزل يقال له وكل رب المال بالطلب كما فى الكرماني (والبيع كالضراب من باع مال الناس باجر كما فى العاشر من وكالة الذخيرة وليس فى النهاية كما ظن (والسمسار) بالكسر المتوسط بين البائع والمشتري كما ذكره الزمخشري والمطرزي وابن الاثير والغيروز آبادى وفى المذهب السمسار كالدلال عرضه كئنده فتفسير المص البيع بالدلال لا يخلو عن شىء فالسمسار على ما ذكرنا لم يكن فى يده مال الناس بخلاف البيع لكن فى العاشر المذكور ان البيع والسمسار وكيل من جانب البائع باجر فان الناس يحملون الاشياء اليهما فيبيعانها وتليذهما وكيل من جانب المشتري فانه يعرض الاشياء ولهذا كانت البيعانه والسمسره على البائع والشاكر دانه على المشتري فعلى هذا يشكل التفرقة بينهما (بجبران) عليه) اى طلب الثمن وقبضه وان لم يربح لانهما كالايجران عادة كما فى الكافي (وما هلك) من مال المضاربة الصحيحة فان الفاسدة لم يضمن كمار (صرف الى الربح اولا) لانه تبع فان زاد فالى رأس المال لان المضارب امين فان قسم الربح ثم هلك كل ما فى يد المضارب من رأس المال او بعضه بطل القسمة فيرد من الربح حتى يستوفى رأس المال فيبدأ برأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الا هم فالاهم كما فى الاختيار فلو اريد ان لا يبطل القسمة استوفى رب المال رأس المال ثم يقسم الربح ثم يعقد للمضاربة ثم يرد رأس المال الى المضارب كما فى الذخيرة (وان قال المالك) بعد تصرف المضارب (عينت) لك (نوعا) من التصرف ودفعت المال اليك مضاربة فى الرقيق مثلا (صدق المضارب) مع اليمين لان الاصل فى المضاربة العموم (ان محمد) تعيينه وادعى العموم وقال دفعته الى مضاربة بالنصف

١ (ان المضارب يؤمر) الخ (كما فى العاشر) فصلا او بابا او نحوهما (من) كتاب (وكالة الذخيرة) (غ)

٢ (وليس فى النهاية كما ظن) فيه ان النهاية كتاب كبير واستفراء جميع مباحثه محل توقف (لا يخ عن شىء) لانه خلاف ما هند الفقهاء واهل اللغة (لكن فى) الفصل (العاشر المذكور) اى من وكالة الذخيرة (باجر) صلة التوكيل لا البائع (اليهما) اى البائع والسمسار (وتليذهما) اى البائع والسمسار مبتدأ خبره (وكيل) (غ)

٣ (فانه) اى تليذهما (يعرض الاشياء) اى الاموال للمشتريين (ولهذا) اى للفرق المذكور بينهما وبين تليذهما (كانت البيعانه) لفظ فارسى فالاولى عدم ادخال اللام (و) كذا (السمسره) بالهاء البدور (على البائع) لانها وكيله (والشاكر دانه) بالنون والهاء كبيعانه لفظ فارسى عربيا بادخال اللام (على المشتري) لكونه وكيله (فعلى هذا) اى على ما فى العاشر المذكور (يشكل التفرقة) اى تفرقة المص حيث اورد بالعطف الدال على المغايرة (بينهما) اى البيع والسمسار (بجبران عليه) خبر البيع والسمسار (فيرد) المضارب (من الربح) الذى اخذه الى رب المال (حتى يستوفى) اى رب المال او مجهول مسند الى (رأس المال فيبدأ) حين القسمة (ثم يرد) اى رب المال (رأس المال الى المضارب) للمضاربة ثانيا (ودفعت المال) الخ عطف تفسير لعينت الخ (غ)

٢ (وهذا) أى كلام المص لان قوله عينت بمعنى كنت عينت وانت تصرفت فى غير ما عينت (لا يخفى عن اشعار) الخ (ببينة) الوقت (الثانى) أى المتأخر (فانه ناسخ) البينة الوقت (الاول) الخ (او وقت احديهما) أى البينتان
 ٣ (دون) البينة (الآخرى) بدلالة الف التانيث غ
 ٤ (ما فصلناه) بقوله فان اقاما بينة ووقتنا الخ (لما مر) بقوله لان العبرة لبيانه الخ (على لفظ القرض الدال) من حيث معناه اللغوى (على القطع اشعارا بحسن الاختتام) كانه يومى الى انه قطع الكلام وختم
 ٥ كتاب فى شرح رموز (كتاب المزارعة عقب به) أى اخرها عن (المضاربة مع اشتغال كل على شركة الخ) أى مع ان هذه المناسبة تصحح تقديم أى منهما على الآخر وان يذكر فيها يلى الشركة أى منها ومع ذلك قدم المضاربة (رعاية لجانب مذهب الامام) الاعظم حيث جوز المضاربة دون المزارعة فالجائز اولى بالتقديم والغير الجائز بالتأخير (ايضا) أى لم يقل كتاب المزارعة والمساقاة (لانها) أى المساقاة (نوع من المزارعة) فيندرج فيها لاجابة الى التخصيص ولا وجه للابدال (بالضم) أى ضم الزاء المعجمة (مثلثة الراء) أى المهملة (الان) أى كون الزرع بمعنى طرح البذر (بجاز حقيقته الانبات ولذا) أى لكون حقيقة الزرع الانبات وهو فعل الله لا مدخل للعبد فيه (قال صلى الله عليه وسلم بل حرثت) بالباء المثلث (أى طرحت البذر تفسير حرثت ولو كان الزرع بمعنى طرح البذر لاجابة الى هذا النفى والاثبات بل لم يكن له معنى (غ) ٦ (هذه المادة) أى حروف الزرع (على) مادة (المخابرة) وهى الحاء المعجمة والباء المنقوطة بنقطة من تحت والراء المهملة واما ياء خبير فابدل فى المخابرة الفا (لانه) أى المخابرة ذكر باعتبار البثار عليه مشتق (من) الجامد وهو لفظ (خبير) ثم وصفه بما يشير الى مناسبة اشتقاقه منه ثم تسميتهم المزارعة به فقال (اول ما) أى موضع (دفع) هو (مزارعة) أى لاجلها يعنى لهذا سى اهل المدينة المزارعة بالمخابرة المشتقة من خبير (والاشتقاق من الجوامد قليل) الاستعمال عند العرباء وعدم الاعتبار عند البلغاء (وهذه المادة) أى وزن المفاعلة التى اقله بين الاثنين (وسببية اخر) أى كونه سببا فكانه يحصل بين اثنين فتحقق قاعدة باب المفاعلة (غ)

ولم نسم شيئا وهذا لا يخلو عن اشعار بانهما اذا ادعياهما قبل التصرف صدق المالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف العموم والمضارب المخصوص صدق المالك ايضا فان اقاما بينة ووقتنا يقضى ببينة الثانى فانه ناسخ للاول وان لم يوقت البينتان او وقتا على السواء او وقت احديهما دون الاخرى قضى ببينة المالك وتبامه فى الذخيرة (وان ادعى كل) منهما (نوعا) فقال المالك عينت الطعام وقال المضارب الثياب (صدق المالك) مع البين لان العبرة لبيانه بعد اتفاقهما على المخصوص فان اقاما البينة فالجواب ما فصلناه وعن أبى يوسف رحمه الله اذا ادعى المضارب عموم البلاد والمالك خصوصها صدق المضارب وعلى العكس صدق المالك كما فى الذخيرة (وكذا) صدق المالك (ان قال) ان المال المدفوع اليه (بضاعة او ودیعة وقال ذوالبيد انه مضاربة او قرض) لما مر وكذا صدق المالك لو ادعى المضاربة وذوالبيد القرض او بالعكس وانما ختم على لفظ القرض الدال على القطع اشعارا بحسن الاختتام

كتاب المزارعة

عقب به المضاربة مع اشتغال كل على شركة فى شىء من الخارج رعاية لجانب مذهب الامام وانما لم يعنون بالمساقاة ايضا لانها نوع من المزارعة (وهى) فى اللغة عن الزرع وهو طرح الزرعة بالضم وهى البذر وموضعه المزرعة مثلثة الراء كما فى القاموس الا انه بجاز حقيقته الانبات ولذا قال صلى الله عليه وسلم لا يقولن احدكم زرع بل حرثت أى طرحت البذر كما فى الكشف وغيره وانما اثر هذه المادة على المخابرة التى هى لغة مدنية لانه من خبير اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من الجوامد قليل وهذه الهيئة لعمل احد وسببية آخر واعلم ان المزارع آخذ الارض لا دفعها وان جاز ان يطلق عليه ايضا كما فى الطلبة وفى الشريعة (عقد الزرع) أى

عقد بالزرع على نحو شركة عقد بان يقول مالك الارض دفعها اليك مزارعة بكذا ويقول العامل قبلت فركنها الايجاب والقبول كما في الذخيرة والاولى عقد حرث (ببعض الخارج) اى خارج وحاصل مما طرح في الارض من بذر البر والشعير ونحوهما والباء متعلق بالزرع ولم ينتقض بها اذا كان الخارج كله لرب الارض او العامل فانه ليس مزارعة اذا الاول استعانة من العامل والثاني اعادة من المالك كما في الذخيرة (ولا يصح) وتفسد المزارعة حتى ان الافضل ترك اجابة دعوة المزارع (عند ابي حنيفة رحمه الله) الا اذا كان البذر والالات لصاحب الارض او العامل فيكون صاحب مستأجرا للعامل والعامل للارض باجرة ومدة معلومتين ويكون له بعض الخارج بالتراضى وهذا حيلة زوال الحبث عنده وانما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من الصحابة والتابعين لتعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه وعليهم اجمعين الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى ابو حنيفة رحمه الله بفسادها بلاجد ولم يبنه عنها اشد النهى كما في الحقائق ويبدل عليه انه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد رحمه الله انا فارس فيها لانه فرع عليها وراجل في الوقف لانه لم يفرع كما في النظم (وصححت عندهما) للحاجة (وبه) اى بما عندهما من الصحة (يفتى) كما في الواقعات والكافي وغيرهما وهذه معترضة (بشرط) اى صحت بشرط (صلاحية الارض للزرع) عند العقد فلو كان فيها قوائم القطن ومنعت عن الزراعة فسدت الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فيجوز على ما قال الفضلي كما في الفصل الآخر من قاضيجان (واهلية العاقدين) اى بشرط كونهما حريين بالغين او عبدا او صبيبا مأذونين او ذمييين لانه لم يصح عقد بدون الاهلية كما في الهداية فلم يختص به فتركه اولى (وذكر المدة) كسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يمكن فيه من الزراعة فهو فاسدة وكذا

٢ (والباء) للمقابلة (متعلق بالزرع) ولما وصل العقد بالباء المقدر استثنى عن تكرار التعلق بصورة حرف واحد وان كان الاول للصلة والثاني للمقابلة فلم يعلقه بالعقد (دعوة) اى ضباقة (المزارع) (والعامل) مستأجرا (للارض) ويكون له (اى للعامل) (بالتراضى) اى لا بعقد المزارعة (بدونها) اى تلك الحيلة (بفسادها) اى المزارعة (بلاجد) بكسر الجيم صلة قضى اى من غير مبالغة وتأكد واهتمام بدلالة تفسيره بقوله (ولم يبنه عنها اشد النهى) (غ)

٣ (ويبدل عليه) اى على ان الامام لم يبنه منها اشد النهى (انه) اى الامام (فرع عليها) اى على المزارعة بفرض انها لوجازت (حتى قال محمد) مفرع مذهب الامام (انا فارس فيها) اى في المزارعة (لانه) اى الامام وان لم يجوز المزارعة (فرع) الامام (عليها) اى المزارعة بناء على قول من جوزها وعلى فرض جوازها علما منه بان الناس لا يأخذون بقوله كذا في الخلاصة فهذا من ولاية الامام ومناقبه (وراجل) في (الوقف لانه) وان جوزه (لم يفرع) الامام المسائل (عليه) اى على جواز الوقف فانما ترجلت في تفريعاته وتفرست في تفرعات المزارعة (غ)

٤ (وهذه) اى جملة وبه يفتى (معترضة) بين المشروط بشرطه هو قوله (بشرط اى صحت بشرط) فسر لهذا الاعتراض والا فهو ظاهر لاحاجة اليه (غ)

٥ (قوائم القطن) يعنى جوبهاى يجتته (كما في الفصل الآخر) اى في موضع آخر غير كتاب المزارعة (من قاضيجان) الخ (لانه لم يصح عقد) اى مطلقه سواء كان عقد المزارعة او غيرها ففرع عليه قوله (فلم يختص) اى شرط الاهلية (به) اى بعقد المزارعة (فتركه) اى ترك بيان الاهلية هنا ايضا (اولى) الخ (غ)

إذا ذكر مدة لا يعيش أحدهما إلى مثلها غالبا وجوزه بعض وعن محمد
 رحمه الله بن سلمة أنها بلا ذكر المدة جائزة ويقع على زرع واحدة وبه
 أخذ الفقيه كما في الذخيرة وعليه الفتوى كما في الصغرى وبالأول يقتضى كما
 في الوقعات (و) ذكر (رب البذر) ولو دلالة بأن قال دفعت إليك لتزرعها
 لي أو آجرتك إياها أو استأجرتك لتعمل فيها فإن بيان أن البذر من
 قبل رب الأرض ولو قال لتزرعها لنفسك ففيه بيان أن البذر من العامل
 وإن لم يكن شيء من ذلك قال أبو بكر الباخي بمحكم العرف في ذلك
 أن اتحد والا فقد فسدت المزارعة لأن البذر إذا كان من رب الأرض
 فهو مستأجر للعامل وإذا كان من العامل فمستأجر للأرض وعند اختلاف
 الحكم لابد من البيان كما في الوقعات (و) ذكر (جنسه) أي البذر كالبر
 والشعير فإن بعض الزروع تضر بالأرض وذكر شيخ الإسلام أن ذكره
 ليس بشرط استحسانا والأصوب أنه شرط فإن لم يذكر ففاسدة إلا إذا
 زرعها فأنقلب جائزة لأنه صار معلوما أو عمم بأن قال ما بدا لي أولك
 كما في الذخيرة (و) ذكر (قسط الآخر) أي نصيب من لا بذر من جهته
 معنى نصيب العامل لأنه أجرة في حقه فيشترط أن يكون معلوما فإن ذكر
 قسطه ولم يذكر قسط صاحب البذر جازت بالاتفاق لكن لو ذكر قسطه
 وترك قسط الآخر جاز استحسانا كما في النظم (و) بشرط (التخلية بين الأرض
 والعامل) ليقدر عليه فهي تفسد بما يمنع التخلية كاشتراط العمل على
 رب الأرض ويجب أن يقول رب الأرض سلمت إليك هذه الأرض
 وهذا شرط لم يذكر في الكتاب كما في تنمة الوقعات (و) بشرط (شروع
 الحب) أي حب خارج عنها سواء كان التبن بينهما أولرب البذر دون
 غيره بقرينة الآتي ويشكل ما إذا شرط القت لأحدهما والبذر لآخر
 فإنه جاز كما في الذخيرة فمن الظن أن الحب أولى من الخارج لأنه لا عبرة

٢ (على زرع) مرة (واحدة) في السنة
 (وبالأول) أي بعدم الجواز بلا ذكر المدة
 (يفتى) الخ (وإن لم يكن) أي لم يوجد
 (شيء من ذلك) أي البيانين (بمحكم) بتشديد
 الكاف أي يجعل (العرف) حكما في ذلك
 أي في بيان رب البذر لأحاجة إليه بعد قوله
 شيء من ذلك (أن اتحد) أي العرف ولم
 يتعدد في البلد أو في ذلك العصر (والا)
 أي أن لم يتعدد أعم من أن لا يوجد أصلا
 أو وجد وتعدد (غ)
 ٣ (فمستأجر للأرض) فالمحكم مختلف
 وعند اختلاف الحكم الخ (لأنه صار) الخ
 الأولى بأن صار (معلوما) بيانا للانقلاب
 (أو عمم) عطف على زرعها الخ (صاحبه)
 أي البذر كما في بعض النسخ (لكن)
 استدراك من المتن (لو ذكر قسطه) أي صاحب
 البذر (وترك قسط الآخر) أي من لا بذر
 من جهته (جاز استحسانا) فمفهوم المتن قياس
 (عليه) أي العمل (فهي) أي المزارعة (غ)
 ٤ (وهذا) أي قول رب الأرض سلمت
 إليك الخ (شرط لم يذكر في الكتاب) لعله
 كتاب محمد والأقدم ذكره في المتن محسوس
 لأحاجة إلى بيانه ولو سلم لقال ولم يذكره
 المص (بقرينة) أي التعميم المذكور والتقييد
 بدون غيره بقرينة (الآتي) هو قوله وكذا
 شرط التبن لغير رب البذر فإنه يفهم منه
 أن المفسد هو لا شرط كون التبن بينهما
 أولرب البذر فقط (ويشكل) أي يرد نقضا
 على شرط شروع الحب (ما) أي صورة (إذا)
 شرط القت) نوع من الحب لم يبلغ خلوص
 البذر (فانه جاز) ويفهم من المتن أنه لم يجز
 فانتقض به ثم فرع على هذا الاشكال فقال
 ه (فمن الظن) من أبي الكارم (أن الحب
 أولى من الخارج لأنه لا عبرة) — (غ)

١ (لشبوع التبن) انتهى الظن ومعناه ان التبن داخل في الخارج فلو اختير هو بدل الحب يلزم اشتراط شبوعه ولا عبرة له فيقول الشارح المحقق ان الحب لا اولوية له منه لانه مشكل بما اشكل به فتأمل (والاكتفاء) بشرط ما ذكر في المتن (مشير) الخ (و) الحال (قد وجب العلم) اى علم المزارع (بها) اى بالارض (فان العرف) كذلك وهو (كاف) غ ٢ (و) كرفع حاصل (تأعية) اى موضع معينة ارفع قفزان (معلومة لاحدهما) (غ) ٣ (دراهم اوقفزان) عطف بيان اوبدل من الخارج الموطى (فان شرط رفع خراج مقاسمة جزء) بدل او عطف بيان لخراج مقاسمة (فانه غير مفسد) جزاء ان (للشبوع) اى لشبوع الخراج المقاسمة ويحتمل ان يتعلق بقوله غير مفسد على طريق الصلة ويبدل عليه قول من قال لبقاء الشبوع المذكور (فاللام) اى لام الخراج (للعهد) وهو الخراج الموطى (من) البذر والخراج (صلة الباقي) (فهى) اى قسمة الخ (مجرورة به) العطف على مدخول (الكاف) قال ابو المكارم ثم الظاهر انه عطف على رفع البذر اى كالرفع المرتب عليه قسمة الباقي وقيل عطف على ما ينافيه فتأمل انتهى وجهه ان معنى الترتب استفيد من كلمة ثم وهو غير ظاهر في عطف القليل (وكذا) اى مثل فساد شرط ما ينافيه (فساد شرط التبن) مجزئ المضى (خبر) لفظ (كذا) وهو مبتدأ لانه فى قوة مثله (او بالعكس) وهو ظاهر فى الترجمة العجى هذا على ما فى بعض النسخ واما على نسخة او شرط التبن الخ قال ابو المكارم بلفظ الفعل عطف على الشرط اى تفسد ان شرط التبن لغير رب البذر وفى العطف تسامح لغوات التفريع فى المعطوف وفى بعض النسخ وكذا شرط الخ انتهى وفى منهياته واما عطفه على رفع البذر على انه اى لفظ شرط بلفظ الاسم فهو سهو ظاهر انتهى اذ المعنى يؤل الى ان يقال فتفسد ان شرط التبن لغير رب الخ فيلزم الاستدراك فى المعنى اذ الاول كافى لفظاً ومعنى وايضا صحة كونه مثالا لا ينافى الشبوع غير ظاهر لمجامعته اشتراط كون الحب بينهما كما قال مع شبوع الحب الخ وبه يحصل الشبوع ثم قوله لغوات التفريع اى تفريع قوله فتفسد الخ على اشتراط الشبوع منتق بالنظر الى المعطوف ولهذين اختار الشارح المحقق بعض النسخ وصحح تركيبه (غ) ع (ان تعرض) قدره لمقابلة قوله (اولم يتعرض) الخ فيكون هو من قبيل العطف على مضمون الكلام ومن حيث معناه (له) اى لاجل الآخر (مع)

(٢٩٩)

كتاب المزارعة

لشبوع التبن والاكتفاء مشير الى ان علم المزارع بالارض لم يشترط وقد وجب العلم بها فانه لم يتم الرضاء بدونه كما فى التثنية والى ان العقد فسد بترك احد هذه الشروط والمشايخ استحسنوا جوازها بمجرد ان يقول المزارع اعمل انا فى ارضك مزارعة وبرضى صاحب بذلك فان العرف كافى كما فى الجواهر (فتفسد) المزارعة (ان شرط ما ينافيه) اى ينافى الشبوع (كرفع البذر) ونأحية معينة من الزرع (او الخراج) اى خراج وظيفة دراهم اوقفزان مسمانين فان شرط خراج مقاسمة جزء من الخارج كالثلث مثلاً فانه غير مفسد للشبوع فاللام للعهد وفيه اشعار بانه لو شرط رفع العشر من الخارج والباقي بينهما جاز وهذا حيلة لرب الارض اذا اراد ان يرفع بذره (ثم قسمة الباقي) من البذر والخراج فهى مجرورة بالكاف وانما تفسد لانه ربما لم يبق شىء بعده (وكذا) فساد (شرط التبن) خبر كذا (او بالعكس) (لغير رب البذر) سواء شرط الحب بينهما او لرب البذر وانما تفسد لان التبن نماء البذر الذى هو الاصل فاشتراطه لغير صاحب الاصل مفسد سواء كان صاحب الارض اولاً (وصح العقد ان تعرض بالتبن) (لآخر) اى رب البذر مع شبوع الحب فى ظاهر الرواية وعند ابى يوسف رحمه الله انه لا يصح (اولم يتعرض) بالتبن له مع شبوع الحب والتبن لرب الارض وعن بعض مشايخ بلخ انه بينهما كالحب لانه عرفهم وهو يحكم عند الاشتباه وعن الصحابين انه لا يصح وفيه

اشعار

شبوع الحب) اى مع شرط الشركة فى الحب وكلمة مع ظرفى لم يتعرض (والتبن) يعنى فى هذه الصورة مبتدأ وكلام مستأنف وليس بعطف على الشبوع (لرب الارض) ولرب البذر كما هو فى عامة الكتب متوناً وشروحات (وعن بعض مشايخ بلخ انه) اى التبن فى هذه الصورة (بينهما كالحب لانه) اى اشتراك التبن نصفين (عرفهم) اى عرف مشايخ بلخ او اهل بلخ لاعرف اهل بخارا كما هو الظاهر من سوى العبارة والمعتبر فى كل بلدة عرفها وتعاملها (وهو) اى العرف (يحكم) الخ (وفيه) -

- اى فى قوله وصح للاخر اولم يتعرض للتبن الخ (لان المقصود هو الحب) ولانه تعرض بالتبن لا مخصوصا للاخر (غ)
 ٢ (فى هذه الصور السبع) المحتملة بالتقسيم العقلى باعتبار ما يذكر من الأمور الاربعة الارض والبذر والعمل والبقر
 فالظاهر فى الصور السبع بترك الاشارة لانه لم يسف الا ان يقال باعتبار ما فى هذا الباب من الأمور الاربعة (الا فى
 صور ثلث) منها الاول (ان يكون الارض والبذر لاحدهما) والباقي للآخر والثاني ما قال (او) ان يكون (الارض لاحدهما)
 والباقي للآخر والثالث ما قال (او) يكون (العمل له اى لاحدهما والباقي من البذر والبقر والعمل والآلة) بيان الباقي
 بالنظر الى قوله او الارض له وقوله (و) من (الارض والبذر والبقر والآلات) بيان الباقي بالنظر الى قوله او العمل له غ
 ٣ (والله) اى الى استثناء هذه الصور الثلاث من الصور السبع التى فى المقام (اى كامل) وفى نسخة فصيح الدين اى عاقل
 والعروض متحد ونقل ابو المكارم نظما لبعض الافاضل فى هذا البيان (ز قسمت الف) وهو الارض (وبا) وهو البذر (وعين)
 وهو العمل (وقاف) وهو البقر (اقسام) * (يحكم نظم طبعى كهفت شد حاصل) ولو قال يحكم حصر عقلى هفت الخ لكان
 اظهر وقوله حاصل منظوفى قوله ز قسمت الخ (الف كه هج ندارد) من الغل والغش كالنقط مثلا (جوعين) يعنى مهملة
 (صحت يافت) كما ان الصاد والماء ليس فيهما نقطة (چنانكه) اى صحت يافت قسم مركب من (بابالف) اى الارض
 والبذر لاحدهما والباقي للآخر صحيح (وآن) بالمذ (ذكر) اى غير هذه الثلاثة وهو الاربعة الباقية (همه باطل) انتهى مع شرحه غ
 كتاب المزارعة (٢٩٧)

٤ (وعن ابي يوسف رحمه الله انها) اى الصور
 الاربعة الباقية فيجوز ان يرجع الضمير الى
 مجموع الصور السبع (الا ان يكون البذر
 لاحدهما) الخ وذكر البرجندى عن الملقط
 عن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز كما فى
 المضاربة ويكون البذر بمنزلة رأس مال
 المضاربة وعن ابن سماعة انه تعجب من قول
 ابي يوسف رحمه الله بانه حسن انتهى وفى
 الكارمية الوجوه الاربعة الباقية فاسدة اثنان
 منها على الخلاف وهما ان يكون الارض والبذر
 لاحدهما وآخران للآخر وان يكون البذر
 لاحدهما والباقي للآخر فى الكافى عن ابي
 يوسف رحمه الله جوازهما للعرف والتعامل
 واثنان منها على الوفاق الخ انتهى وبالجملة
 لعله عن ابي يوسف رحمه الله فى هذا المقام
 اقوالا مختلفة فلا مخالفة ولا مغالطة بين هذه
 النقولات قال ابو المكارم بعد ذكر بيت بعض
 الافاضل قال فاضحيان لو كان الارض من
 احدهما والبذر والعمل من احدهما على ان
 الخارج بينهما نصفان جاز لان كلا منهما عامل
 فى نصف الارض ببذره وكذا لو كان الارض

اشعار بانه لو شرط التبن بينهما وسكت عن الحب فسدت لان المقصود
 هو الحب الكل فى الذخيرة (ولا تصح) ونفس المزارعة فى هذه الصور
 السبع (الا) فى صور ثلاث (ان يكون الارض والبذر لاحدهما) اى
 المتعاقدين (والبقر والعمل) والآلة (آخر) منهما (والارض او
 العمل له) اى لاحدهما (والباقي) من البذر والبقر والعمل والآلة
 او الارض والبذر والبقر والآلات (آخر) والله اشار المص فى نظمه
 المشهور * (زمين تنها عمل تنها زمين باتخم اى كامل * وراى اين سه
 صورت دان همه ناجائز وباطل) * يعنى فاسدست چهار صورت باقى
 وهى ان تكون الارض والبقر او البذر والبقر او احدهما لاحدهما
 والباقي لآخر وعن ابي يوسف رحمه الله انها تصح الا ان يكون البذر لاحدهما

(الجلد الثالث) جامع الرموز ١٢٦

بينهما والبذر من العامل على ان ثلثي الخارج له او البذر منهما نصفين والعمل من احدهما على ان الخارج بينهما
 نصفان جاز ففى هذا الوجه كان غير العامل مستعينا فى نصيبه وفى الوجه السابق كان دافعا لارضه على ان يكون له الثلثان
 وانه جاز وقد ذكر هذان الوجهان فى الحزانه نقلا عن الكبرى لكن فى الثانى قد اعتبر العمل منهما فان قيل فقد ظهر
 اربعة اوجه اخرى من وجوه الصحة غير ما ذكر فى المتن على وجه الحصر فالحصر باطل قلت ان ما عدا الوجه الثانى ليس
 من المزارعة فى شيء بل فى الوجه الاول قد اعار المالك نصف ارضه صاحبه وفى الوجهين الاخيرين قد زرع كل منهما
 حصه ارضه ببذره لكن فى احدهما قد اعان احد الشريكين صاحبه واما الوجه الثانى فهو مزارعة من قبيل القسم الثانى
 من الاقسام الثلاثة المذكورة فى المتن فان احدهما قد دفع حصه ارضه الى شريكه ليزرع ببذره وعمله على ان يكون الثلث
 للعامل والثلثان للمالك كما لا يخفى والى ما ذكرنا يشعر ما مر من كلام قاضى خان فالحصر صحيح حسن فتدبر فوضح
 بطلان ما ذكره بعض الشارحين من ان الحصر ممنوع مستندا بما ذكر فى الحزانه عن الكبرى ثم فى الوجه الثالث من هذه
 الاربعة لو شرط الثلثان للعامل كما فى الوجه الثانى لم يصح فى اصح الروايتين لان الزيادة على النصف له انما هى لاجل عمله -

- والعامل في المشترك لا يستحق اجرا ذكره قاضي خان رحمه الله انتهى فقوله فقد ظهر اربعة اوجه اخرى الاول ما قال لو كان الارض من احدهما الخ والثاني ما قال وكذا لو كان الارض بينهما والبذر من العامل الخ والثالث ما قال او البذر منهما نصفين والعمل من احدهما الخ بالعطف على قوله والبذر من العامل بدلالة قوله نصفين بالنصب على انه خبر لو كان بعد العطف حيث لم يقل نصفان بالرفع والرابع ما كان الارض بينهما والبذر منهما والعمل ايضا منهما اشار اليه بقوله لكن في الثاني قد اعتبر العمل منهما الخ فالمراد بقوله ففي هذا الوجه هو وجه كون العمل من احدهما وهو الثالث من هذه الوجوه الاربعة الاخرى والمراد بقوله وفي الوجه السابق هو الثاني منها هو قوله وكذا لو كان الخ والبذر من العامل على ان الخ فصار الثاني في قوله لكن في الثاني الخ هو الرابع لكنه عبر بالثاني باعتبار انه ثاني هذين الوجهين الثاني والثالث والمراد بالوجه الثاني في قوله ما عدا الوجه الثاني هو قوله وكذا لو كان الارض الخ وقوله في الوجهين الاخيرين اي الثالث والرابع وقوله لكن في احدهما وهو ما كان العمل من احدهما لا منهما معا وقوله فان احدهما اي الشريكين في القسم الثاني من اقسام المتن لا في الوجه الثاني والا يلزم المنافاة بين قوله على ان الثالث للعامل الخ وبين قوله هناك على ان ثلثي الخارج له اي للعامل كما هو سوق عبارته هناك لكن في التقسيم بمطلق الثلث والثلثين متعذران فصح التعليل به على ان الوجه الثاني من قبيل القسم الثاني الخ وقوله فالحصر اي حصر احتمالات المزارعة تفريع على ان الاول والثالث والرابع ليسوا من المزارعة في شيء فليسوا مما نحن فيه وانما المزارعة هو الثاني وهو من قبيل القسم الثاني في المتن فهو (٢٤٨)

كتاب المزارعة

والباقي لآخر كما في النخيرة ولقائل ان يقول انه قد منع الحصر في طرفي الصحة والفساد في صور كثيرة اما في الاول فلانه صح ان تكون الارض لاحد والبقر لآخر والبذر والعمل منهما والخارج نصفان وان يكون البقر لاحد والعمل لآخر والارض منهما والبذر اما منهما والخارج نصفان او من العامل وله ثلثا الخارج كما في التثمة وان يكون الارض والبذر وبقر واحد لاحدهما والعمل وبقر آخر لآخر كما في النية عن بنجم الاثمة وان يكون البقر لاحد والارض والبذر والعمل لهما والخارج نصفان كما في التنف واما في الثاني فانه لا يصح ان يكون كل من الاربعة لاحد كما في التثمة

مندرج فيه فانحصر الاقسام الصحيحة في الثلاث الذي ذكر في المتن فصح حصر المص وحسن والى ما شرحنا اشار بقوله فتدبر ثم مهد الشارح المحقق كلاما لتصويب كلام بعض الشارحين وابطال ما ظنه ابو المكارم بوجود ان صور كثيرة اخرى بعضها صحيحة وبعضها فاسدة صريحا من الكتب المعتبرة فقال (ولقائل) هو بعض الشارحين المذكور في كلام ابي المكارم (في طرفي) ظرف الحصر (الصحة والفساد) حال كونهما متحققا (في صور) اخرى (كثيرة) والظاهر بصور كثيرة صلة للمنع (اما منع) الحصر في الطرف (الاول) وهي الصحة (فانه صح ان يكون الارض لاحد والبقر لآخر والبذر والعمل منهما والخارج نصفان) واعلم ان هذا بعينه هو الوجه الاول لابي الكام وقال انه ليس

من المزارعة في شيء بل فيه قد اعار المالك نصف ارضه صاحبه انتهى غايته ان البقر قد اهل وان في كلامه ثم قول الشارح المحقق (وان يكون البقر لاحد والعمل لآخر والارض منهما والبذر اما منهما والخارج نصفان) بعينه ما قال ابو المكارم او البذر منهما نصفين والعمل من احدهما على ان الخارج نصفان غايته ان البقر قد اهل في كلامه وقد ادرجه في القسم الثاني وقال من قبيل القسم الثاني من الاقسام المستثناة في المتن وقوله (او من العامل وله ثلثا الخارج) بعينه ما قال ابو المكارم والبذر من العامل على ان ثلثي الخارج له بالاھمال المذكور وقال انه ليس من المزارعة في شيء بل فيه قد زرع كل منهما حصة ارضه بينه وقوله (وان يكون الارض والبذر وبقر واحد لاحدهما والعمل وبقر آخر لآخر) ظاهر انه ليس من المزارعة في شيء بل قد استعان فيه غير العامل من العامل في نصيبه كما اشار ابو المكارم اليه بقوله غير العامل مستعينا في نصيبه وقوله (وان يكون البقر لاحد والارض والبذر والعمل لهما) بعينه هو الوجه الرابع من وجوه الصحة الاخرى التي في كلام ابي المكارم بحفظ الالهال المذكور واشار اليه بقوله او البذر منهما بضم قوله لكن في الثاني قد اعتبر صاحب الخزانة العمل منهما وجعله مما ليس من المزارعة في شيء بل فيه قد زرع كل منهما حصة ارضه بينه وبها حررنا قد ظهر لك اندفاع منع الحصر في طرف الصحة وان قول ابي المكارم فالحصر صحيح حسن ثم دعوى ابي المكارم صحة الحصر انها هي في الحصر في طرف الصحة لان الحصر في المتن انها هو في جانب الصحة واما جانب الفساد فهو عام لاحصر فيه فلا دعوى صحته ايضا فلا يرد عليه قوله (واما في الثاني فانه لا يصح الخ) وان سلم انها من باب المزارعة مع ان ما قال (ان يكون كل من الاربعة لاحد) ظاهر انه ليس من المزارعة في شيء - غ

وان يكون البذر والبقر لاحد والارض لآخر والعمل لثالث وان يكون الارض والبذر لاحد والبقر لآخر والعمل لثالث وان يكون الارض والعمل والبقر لاحد والبذر بينهما كما في العمادى وان يكون البذر والعمل لاحد والبقر لآخر والارض لثالث وان يكون العبد او البذر والعبد او البقر والعبد او الارض والعبد او الارض والعبد والبقر لاحد والباقي لآخر كما في التتف فوضع بطلان ما ظن ان الحصر صحيح (واذا صححت) المزارعة والقي البذر وخرج (فالحارج) بينهما (على الشرط) اى على ما شرطا عند العقد لصحة الالتزام (ولا شيء) من اجر الثل وغيره (للعامل ان لم يخرج) شيء من الزرع لانها اما اجارة فالواجب المسمى وهو معدوم واما شركة في الخارج لا غير (ويجبر) اى يجبر الحاكم (من ابي) من المزارعين (عن المضى) على ما هو موجب العقد من العمل (الرب البذر) فانه لم يجبر على العمل لانه يلزم منه ضرر استهلاك البذر في الحال وفيه اشعار بان هذا قبل لقاء البذر في الارض واما بعده فيجبر لان العقد حينئذ يصير لازما من الجانبين حتى لا يهلك احدهما النسخ بعده الا بعذر كما في الذخيرة (فان ابي) رب البذر عن المضى والارض له (بعدما كرت العامل) اى قلب الارض للحث (يجب ان يسترضى) العامل باعطاء اجر مثل عمله لئلا يلزم الغرور وقال مشايخنا هذا ديانة واما الحكم فلا شيء له فيه اذ العقد على الخارج كما في المبسوط وفيه اشعار بانه لم يثبت رواية في مقدار مابه الاسترضاء (وان فسدت) المزارعة وخرج بعد لقاء البذر (فالحارج) لرب البذر (لانه نماء ملكه فان كان رب الارض طاب له الزرع وان زاد على قدر بذره واجر مثل ارضه وان كان عاملا يأخذ مثل بذره واجر مثل بقره ومقدار ما انفق وما غرم من اجر مثل الارض ثم يتصدق بالفضل

١ (وان يكون العبد) وحده (او البذر) بكلمة الفاصلة (والعبد) اى معه (او البقر) بالفاصلة (والعبد) اى معه (او الارض) بالفاصلة (والعبد) اى معه (او الارض) بالفاصلة (والعبد والبقر) اى معهما (لاحد والباقي) من كل من هذه الخمسة (لآخر) فاذا ضمت هذه الخمسة الى الخمسة الاولى يرتقى صور الفساد عشرة وبضم الاربعة التى هي باقى المتن يصير اربعة عشر فسادا الا ان بما حققنا من جانب (ابي المكارم) ظهور اندفاع قوله (فوضع بطلان ما ظن ان الحصر صحيح) فانه لم ينسخ

٢ (من المزارعين) الاشمل كونه بصيغة الجمع فيراد ما فوق الواحد فيشمل الثنى ايضا غ

٣ (وفيه) اى في التعليل بقوله لانه يلزم منه الخ (اشعار بان هذا) اى عدم الجبر (قبل) الخ

٤ (و) الحال ان (الارض له) اى لرب البذر (قال مشايخنا هذا) اى الاسترضاء (ديانة) الخ (له) اى العامل (فيه) اى فيما ابي رب البذر (وفيه) اى في قولهم هذا ديانة وفي اطلاق قوله ان يسترضى (اشعار) الخ غ

٥ (فان كان) اى رب البذر رب الارض - غ

١ (وان) وصلية (لم ينبت شىء) (او) (وان) ثبت وهلك الخ (صاحبه) اى العمل (او مثل البقر) عطف على مثل عمله فى حيز التفسير (او) مثل (الارض) حال كونها (مكروبا) يعنى لا استدرك بما مر فان المراد به غير المكروب بدلالة هذا التقييد او المراد بارض هنا ارض صاحب البقر فليكن هو الثالث لكن قوله (ان كان) اى الآخر (صاحبه) اى البقر بدلالة تذكير الضمير يؤيد الاول (وكل ذلك) اى الا مثال الاربعة (من جنس النقدين) اى الذهب والفضة لامن القيميات (وان وجد الخارج) وصل لقوله من جنس الخ (وان كان البذر مشتركا) عطف على ما فهم من قول المتن لرب البذر اى له ان كان البذر من احدهما وان كان البذر مشتركا (فالخارج بينهما) الخ (فى هذه الفصول) اى الامثال المرددة المذكورة (وان كرب) اى المزارع (وسوى) من النسوية (المسنات) بالنون فى المصراع المسناة بتداب (فان مات) اى رب الارض (و) لومات (بعد الشروع) الخ

عند الطرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله كما فى التتمة والنظم (وللاخر اجر المثل) وان لم ينبت شىء او نبت وهلك واللام فى المثل للعهد اى مثل عمله ان كان صاحبه او مثل ارضه ان كان صاحبها او مثل البقر او الارض مكروبا ان كان صاحبه وكل ذلك من جنس النقدين وان وجد الخارج كما فى النية وان كان البذر مشتركا فالخارج بينهما على قدر ملكهما كما فى التتمة (ولا يزداد) اجر المثل فى هذه الفصول (على ما شرط) عند الشيخين لانه رضى به واجر المثل بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله لانه استوفى منافعه (وتبطل) المزارعة (بموت احدهما) اى رب الارض والمزارع وان كرب الارض وحفر النهر وسوى المسنات ولا يغرم ورثة رب الارض شيئا فان مات قبل الشروع فللاخران يمتنع وبعد الشروع تفسخ العقد كما فى التتمة وان مات رب الارض بعد الزراعة قبل النبات ففى بقاء المزارعة اختلاف المشايخ ولومات بعد مانبت قبل ان يستحصد بقى العقد استحسانا الى ان يستحصد كما فى الذخيرة ويدخل فى الموت لحاق احدهما بدار الحرب مرتدا فانه يبطل عنده خلافا لهما كما فى النظم وينبغى ان يكون الجنون المطبق والحجر كذلك (وتفسخ) اى ويجوز فسخ المزارعة ولو بلا قضاء ورضاء كما فى رواية الاصل واليه ذهب بعضهم ويشترط فيه احدهما فى رواية الزيادات وبه اخذ بعضهم كما فى الذخيرة (بدين محوج) اى بسبب دين لرب الارض مضطر (الى بيعها) اى الارض وفيه اشارة الى ان لا مال له سواها والى ان لا حق للمزارع على رب الارض كحفر الانهار وتسوية المسنات والى ان الارض لم تنبت وقال بعضهم انه يبيع فى هذه الصورة فان نبت لم يبع بالدين حتى يستحصد كما فى الذخيرة وانما لم يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع كمرضه وخيانتة اكتفاء بما سأتى فى المساقاة ومنه عزيمة سفره والدخول

٣ (ويشترط فيه) اى الفسخ (احدهما) اى القضاء والرضاء (فى رواية) الخ غ
٤ (مضطر) بصيغة اسم الفاعل التقديرية لانه بعد الاعلال مشترك بينه وبين اسم الفاعل حتى يوافق المحوج (وفيه) اى فى قيد المحوج (الى ان لا مال له سواها) اى الارض والالم يعنى الى بيعها (والى ان لا حق للمزارع على رب الارض) والا لا يجوز الفسخ (و) فى الاضافة العهدية اشارة (الى ان الارض) معه وهو الذى (لم ينبت) كما هو اسلوب المحشى (بها) سأتى فى المساقاة بقوله وكون العامل مريضا الخ او سارقا الخ (ومنه) اى مما يوجب الفسخ من جانب المزارع (عزيمة) اى ارادة (سفره) اى المزارع - غ

١ (و) في التقييد بعذر الدين المحجوز
إشارة (إلى أنه لو باع بلا عذر) من الاعتذار
المبيحة (توقف) الخ (إلا إذا أريد قلعه) أي
لم يرد العامل بقاء الزرع وأراد أخذ حصته بقله
(فقبل لرب المال) اتفق مع العامل و (أقلم)
الزرع (فيكون بينكما أو أعطه) أي العامل
(قيمة نصيبه) حتى يكون كل الزرع بعد
الادراك لك (أو أنفق) أي أنت رب الأرض
(على الزرع وأرجع) على العامل (بما
تنفق في حصته) أي العامل

٢ (وفيه) أي في قوله فعلى العامل الخ
(أشعار بأنه ليس لرب الأرض) بلا تراض
واتفاق من العامل (بقله) أي غير مدرك
(لما فيه من الأضرار للمزارع ولا ضرر ولا
ضرار في الإسلام) ونفقة الزرع (أي خراجاته
مبتدأ خبره) عليهما (والجملة عطف على الجملة
الجزائية عند أبي المكارم وعلى مجموع الجملة
الشرطية عند الشارح المحقق كما يأتي (إلى
البيدر) على وزن فيعل خرمناه (والدياسة)
كوفتن (والتذرية) بادكرن (فانها) أي القسمة
علة لجعل الحكم المذكور مغيا بالغاية المذكورة
(بل هي) أي القسمة (مؤنة ملك مشترك الخ) غ
٣ (وفيه) أي في قول الكافي إلى أن يقسم الخ
(أشعار بأن هذه الأمور) أي الجمع إلى البيدر
والدياسة الخ (لم تختص بما ذكر من
الشرطية السابقة) أي بصورة مضي المدة
وعدم ادراك الزرع (بل عامة) جارية (في
جميع) صور (المزارعات) وإذا كان كذلك
(فهذا الكلام) أي قوله ونفقة الزرع عليهما
(جملة اسمية) حملية (مستقلة ولم تكن معطوفة
على جواب الشرط) وهو قوله فعلى العامل
الخ (كما ظن) من أبي المكارم (بل) هو من
قبل عطف الجملة (على) مجموع (الشرطية)
حتى يظهر عموم غ

٤ (صح الشرط أو العقد) تسوية في أرجاع
الضمير ولا يلزم منه التسوية بينهما في
الصحة فأنفق ما في الرومي من أن في
بعض المواضع قد يفسد الشرط ولا يبرى
إلى العقد فرجوعه إلى العقد أفيد أنه في
(في ديارنا) الظاهر أنه ظنرى التعامل بالصحيح

في حرفة أخرى كما في النظم وإلى أنه لو باع بعد الزرع بلا عذر توقف
على إجازة المزارع فإن لم يجزه لم يفسخ حتى يستحصد أو تمضي المدة
على ما قال الفضلي كما في قاضيان (فإن مضت المدة) المذكورة عند
العقد (ولم يدرك الزرع) أي لم يستحصد (فعلى العامل) لرب
الأرض (أجر مثل نصيبه من الأرض حتى يدرك) الزرع إلا إذا أريد
قلعه فقبل لرب الأرض أقلم الزرع فيكون بينكما أو أعطه قيمة نصيبه
أو أنفق أنت على الزرع وأرجع بما تنفق في حصته وفيه أشعار بأنه ليس
لرب الأرض أن يأخذ الزرع بقله لما فيه من الأضرار كما في الهداية
(ونفقة الزرع) كاجر السقي والحفظ (عليهما) أي العامل ورب الأرض
(بالحصص) أي بقدر نصيبهما (كاجر الحصاد ونحوه) من الجمع والرفع
إلى البيدر والدياسة والتذرية والحفظ وغيرها فإن الكل عليهما إلى أن
يقسم فإذا قسم فعلى كل نصيبه فانما ليست من أعمال المزارعة بل هي
مؤنة ملك مشترك بينهما كما في الكافي وفيه أشعار بأن هذه الأمور لم
تختص بما ذكر من الشرطية السابقة بل عامة في جميع المزارعات كما في الهداية
فهذا الكلام جملة اسمية مستقلة ولم تكن معطوفة على جواب الشرط كما
ظن بل على الشرطية (فإن شرط) أجر الحصاد ونحوه عند العقد (على
العامل صح) الشرط أو العقد (عند أبي يوسف رحمه الله وبه يفتى)
لتعامل الناس وهو الصحيح في ديارنا كما في المبسوط وفسد في ظاهر الرواية
وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه صح وهو مختار أكثر مشايخ بائع كما في التمه
وذكر في المبسوط والهداية والكافي وغيرها أنه صح في رواية عن أبي يوسف
رحمه الله فكلأه لا يخلو عن شيء (وأعلم) أن ما ذكره في الشرائط ونحوها

تقديمه على قوله وهو الصحيح والا فلا معنى لكون الحكم صحيحا في دار دون دار وحكم الشرع عام على قاطبة الناس في أي
دار كان (فكلأه) أي المص (لا يخلو عن شيء) حيث عبر بكلمة عند أبي يوسف رحمه الله مشعرا بأنه مذهبه لأرواية
أخرى عنه ويحتمل أن يكون الضمير إلى المبسوط لأن كلام المص أحيل إليه الآن قوله كما في المبسوط يجوز أن يكون حواله
مجردا عن التعليل والمعللة المذكورين بدلالة النقل الثاني عنه غ

هو الحكم والديانة فان الحلال ما يفتى به واما الطيب فما لا يعصى الله تعالى في كسبه ولا يتأذى حيوان بفعله كما ذكره الزاهد في تفسيره وذكر في الزاهد عن احكام القرآن للرازي من اخذ ارضا مزارعة او معاملة او زرع ارضه محافظا على الصلوات في موافقتها بجماعة لكنه اخر صلوة واحدة عن وقتها لاشتغاله بالمزارعة لا يكون زرعه طيبا وكذا لو زرع بلا طهارة او اخر الاجرة بعد ما جف عرقه او اخر اداء الثمن بعد حلول الاجل او اداه متفرقا بلا رضا البائع ويستحب ان يبذره على الطهارة ثم يقوم في ناحية ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم انا عبد ضعيف وسلمت هذا اليك فتسلمه لي وبارك لي فيها ثم يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانه تعالى يحفظ هذا الزرع عن آفاته ويبارك فيها واذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكيال على طهارة ويستقبل القبلة والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كبلة يصلي ثم يقول يارب القيت بذرا واعطينني شيئا كثيرا فاجعلها قوت طاعة ولا تجعلها قوت معصية واجعلني من الشاكرين

كذا في غرس الاشجار

فصل المساقاة

من المزارعة كما في التثني وانما آثر على المعاملة التي هي لغة مدنية لانها اوفق بحسب الاشتقاق ولم يفرق بين معناها اللغوي والشرعي كما في النهاية وغيره فالترقة من الظن (رفع الشجر) اي كل نبات بالفعل او القوة يبقى في الأرض سنة او اكثر بقرينة الاتي فيشمل اصول الرطبة والقوة وبصل الزعفران وما غرس وزرع في فضاء مدفوعة وغيرها ما يأتي ومن عطف الكرم والرطبة على الشجر فقد افسد التعريف (الى من يصاحبه) بتنظيف السواقى والسقي والتلقيح والتشذيب والشدوذ والحراسة وغيرها بان يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلا مساقاة بكذا ويقول الساقى

٢ (فما لا يعصى) العبد (الله تعالى) منصوب بنزع الخافض غ

٣ (عرقه) بفتح عين اي عرق الاجير غ
٤ (بعد حلول الاجل) في البياعات والاجارات

٥ (وسلمت) الفصحاء في مثله يتركون الواو (كذا في غرس الاشجار) اسم كتاب وفي الختم بلفظ يفتى حسن الاختتام لان الافتاء يقطع سؤال المستفتى فيؤمى الى قطع الكلام وختمه غ

٦ فصل في شرح رموز (فصل المساقاة) بالجر او بالرفع (من المزارعة) اي نوع منها (لغة مدنية) في المساقاة (لانها) اي المساقاة (اوفق) من المعاملة الى المعنى اللغوي والاصطلاحي (بحسب) (الاشتقاق) فان المساقاة مشتق من السقي وهو من الاصطلاحات المختصة بالشجر بخلاف العمل فانه يعم جميع الافعال والاعمال لا خصوصية له ببعض منها من حيث اللغة (ولم يفرق) مجهول (بين معناها) اي المساقاة (فالترقة) بينهما (ظن) من الشراح (اي) دفع (كل نبات) اي كل ما نبت (بالفعل او بالقوة يبقى) صفة بعد الصفة للنبات (بقرينة) اي عم بقرينة (الاتي) وهو قوله وادراك الرطبة الخ (و) يشمل (ما غرس وزرع في فضاء مدفوعة) كما ياتي بقوله دفع فضاء الخ (فقد افسد التعريف) لانه جعل الشجر خاصا بقبلا لهما فلا يشمل القوة وبصل الزعفران وما غرس في فضاء الخ في الصراح القوة روين فيفسد جمع التعريف غ
٧ المساقاة في اللغة مفاعلة من السقي وفي الناج والصحاح هي ان يستعمل رجلا في نخل او كرم ليقوم باصلاحها على ان يكون له سهم معلوم مما يغله وفي الشرع دفع الشجر الخ (ابو المكارم)

٢ (ففيه) أي إذا كان الدفع بأن يقول الدافع الخ ويقول المساقى الخ ففيه (إشعار بأن ركنها) أي المساقاة (الايجاب) الخ (بجزء شافع بقريئة الآتي) وهو قوله وهي كالزراعة الخ (أي مما يتولد منه) أي الشجر وإن لم يتفكه (فيتناول الرطبة) لأنها تتولد من أصولها وغيرها مما لا يتفكه الإنسان به (لأنها) أي مدة المساقاة (معلومة عرفاً) أي في عرف أهل المساقاة (وفيه) أي في قوله كالزراعة (ويشترط) ابتدائية أو عطى على لا يصح الخ (لم يبلغ) حد (الأنمار) بالكسر أي وقت إخراج الثمر واعطائه (مساقاة) مفعول له لدفع غ

فصل المساقاة

قبلت ففيه إشعار بأن ركنها الإيجاب والقبول كما أشير إليه في الكرمانى وغيره (بجزء) شافع بقريئة الآتي (من ثمره) أي مما يتولد منه فيتناول الرطبة وغيرها (وهي) أي المساقاة (كالزراعة) اختلافاً وشرطاً وحكما (الأنها) أي المساقاة (تصح بلا ذكر المدة) لأنها معلومة عرفاً وفيه إشارة إلى أنها لا تصح عنده وتصح عندهما وبه يفتى ويشترط فيها صلاحية الشجر للثمر حتى أنه لو دفع غرساً لم يبلغ الأثمار مساقاة لا يجوز إلا ببيان المدة لأنه يتفاوت بقوة الأرض وضعفها تفاوتاً فاحشاً كما في الهداية وإلى أنه يشترط أهلية العاقدين والتخلى بين العامل والشجر وشيوع الثمر وذكر قسط العامل فإن ذكر قسط الدافع وسكت عن قسط العامل جاز استحساناً كما في التتمة (وتتعمق) المساقاة حينئذ (على) مدة (أوّل ثمر يخرج) في هذه السنة فأول المدة وقت العمل في الثمر المعلوم وآخرها وقت إدراكه المعلوم فيجوز فلو لم يخرج فيها انتقضت المساقاة (وإدراك بذر الرطبة) بالفتح وهي الأسفست الرطب كما في الكرمانى والبذر بالذال وفي بعض النسخ بالزاء وهو أخص إذا هو ما كان المبطل من الحب كما في النهاية والبذر ما عزل للزراعة من الحبوب كما في القاموس (كإدراك الثمر) أي دفع الرطبة لإدراك البذر كدفع الشجر لإدراك الثمر يعني إذا دفعها بعد ما تنهى نباتها ولم يخرج بذرها فيقوم عليها ليخرج البذر فهو جائز كما في الكرمانى وغيره فعلى هذا لا يرد ما ذكره المصنف في الشرح

(حينئذ) أي حين لم يذكر المدة (وقت العمل) أي التأثير (في الثمر) الخ (ولو لم يخرج فيها) أي في تلك المدة أولها كذا وآخرها ذا (وإدراك بذر الرطبة) مبتدأ خبره (كإدراك الثمر) الخ غ ٤ (وهي) أي الرطبة بالعارسية (الأسفست الرطب) بالتركي يوتجقه (وهو) أي ما بالزاء (أخص) مما بالذال (أذهب) أي ما بالزاء (ما كان للمبطل) أي الذي لم يدرك وكان خضراً (من الحب بيان ما (والبذر) بالذال (ما عزل) أي اختير وأصطفى (للزراعة من الحبوب) فهو عام شامل لجميع الحبوب لكنه الذي أدرك وجف (إذا دفعها) أي الرطبة على رجل (بعد ما تنهى نباتها) وانتهى جزؤها مساقاة (و لكن) لم يخرج بذرها (بعد) (ويقوم) أي المساقى الأولى ليقوم (عليها) أي الرطبة (ليخرج البذر) ويكون البذر بينهما نصفين ولم يذكر مدة (فهو جائز) استحساناً ويكون الرطبة لصاحبها وفي المكارمية في شرح هذا المتن فلو دفع إليه رطبة على أن يكون البذر بينهما ولم يذكر مدة جاز استحساناً وتكون على البذر الحاصل في تلك السنة فإن لم يحصل فيها البذر انتقضت المساقاة انتهى أي تتم بتلك السنة ولا تبقى في السنة الآتية وفي الفصيحة يعني إذا دفع إلى العامل رطبة قد انتهت جزاؤها على أن يقوم عليها وسقيت حتى يخرج بذرها على أن ما يخرج من البذر فهو بينهما على ما شرطاً ولم يسميها وقتاً معلوماً جاز استحساناً كالثمر لأن لإدراك البذر وقتاً معلوماً عند المزارعين والبذر إنما يحصل بعمل العامل فاشترط المناصفة فيه يصح والرطبة لصاحبها كذا قالوا وفي ديواننا قد لا يترك الرطبة إلى إدراك بذرها بل يحصد مرات متعددة وينتفع بذلك وقد يترك في المرة الأخيرة إلى أن يدرك البذر

ففيما لا يترك إلى إدراكه في شيء من المرات ينبغي أن يقع المساقاة على سنة ينتهي الرطبة فيها بعد انعقد انتهى إذا تأملت في تقرير هذين الشرحين حيث قال أبو المكارم وتكون أي تقع على البذر الحاصل في تلك السنة فإن لم يحصل فيها البذر انتقضت الخ وقال فصيح الدين قد لا يترك الرطبة الخ وقد يترك الخ ففيما أي صورة لا يترك الخ ينبغي أن تقع الخ يظهر

- لك انهما لم يحمللا كلام المص في الشرح على الاعتراض بل على الحل والتوفيق وعلى البيان والتطبيق قال المص في شرح هذا المتن للوقاية فانه اذا دفع الرطبة مسافة لا يشترط بيان المدة فيمتد الى زمان ادراك بذر الرطبة فانه كادراك الثمر في الشجر اى في عدم اشتراط ذكر المدة على ما استثنت في المتن ثم قال بناء على دياره اقول الغالب ان البذر فيها غير مقصود بل يحصد في كل سنة ست مرات او اكثر فان اريد البذر كما بنى عليها مسألة المتن يحصد مرة ويترك في المرة الثانية الى ان يدرك البذر ففيها لا يؤخذ اى لا يقصد البذر في مرات الحصاد ينبغي ان يقع على السنة الاولى اى على السنة التى تنتهى الرطبة فيها بعد العقد انتهى اى تنقضى بها عقد المسافة ولا يمتد الى السنة القابلة والشارح البرجندي حمل هذا القول على انه اعتراض على هذا المتن فقال بعد ما علل تشبيه المتن بقوله فانه اذا دفع الى رجل رطبة قد انتهى جزاؤها مسافة حتى يخرج بذرها على انه بينهما نصفين جاز استحسانا بدون ذكر الوقت ويكون البذر بينهما والرطبة لصاحبها واعلم ان المص حمل في شرح الوقاية العبارة المذكورة على انه اذا وقع في الرطبة مسافة لا يشترط بيان المدة فيمتد الى ادراك بذر الرطبة فانه كادراك الثمر في الشجر ثم اعترض بان الغالب ان البذر فيها غير مقصود بل يحصد في كل سنة ست مرات او اكثر فاذا اريد البذر يحصد مرة ويترك الى ان يدرك البذر ففيها لا يؤخذ البذر ينبغي ان يقع على السنة التى ينتهى الرطبة فيها بعد العقد وانت خبير بانه لا يرد ما ذكره على ما شرحنا به كلام المتن فتدبر انتهى كلام البرجندي فحاصل كلامه ان المص حمل المتن المذكور على انه اذا وقع عقد المسافة في نفس الرطبة لانباتها ولم يحمل على انه اذا وقع في بذر الرطبة لادراكه حتى لا يحتاج الى ذكر المدة كادراك الثمر في الشجر بخلاف الاول فانها يحصد مرات متعددة وينتفع بذلك فقط فلا بد من ذكر المدة التى ينتهى فيها نباتها وجزاؤها وهى السنة الاولى التى ينتهى جزاز الرطبة فيها بعد العقد فدفعه بالتقييد بقوله قد انتهى جزاؤها حتى يخرج بذرها فيفيد ان مسألة المتن فيها اذا عقد بعد تنهى نباتها وجزاؤها لاجل ادراك بذرها فيصح التشبيه بقوله كدفع الشجر لادراك الثمر وكذا حمل على هذا الاعتراض شارح مسمى ببولانا فخر الدين واقتضى اثرهما الشارح المحقق فقال (فعلى هذا) اى التعبير المذكور للمتن حيث قال او لا لادراك البذر وثانيا قيد بقوله بعد ما تنهى نباتها ولم يخرج بذرها وثالثا بقوله ليخرج البذر كالبرجندي والحال ان مراد المص في الشرح هو هذا بعينه يدل عليه قوله فان اريد البذر يحصد الخ بمعنى فان عقد لادراك البذر كما هو مبنى المتن يترك الى ان يدرك البذر واما قوله ففيمسا لا يؤخذ الخ بيان حكم صورة اخرى يغلب في دياره وليس هو بيان مسألة المتن فالعاملون على الاعتراض انما غرهم ظاهر قوله في الشرح فانه اذا دفع الرطبة مسافة الخ واطلاقه وارسلوا قوله فاذا اريد البذر الخ ولم يطالعوا على المراد منه ولم يحققوا مطالعة قوله ففيها لا يؤخذ الخ وانه بالهاء المعجمة وحملوه على الجيم فاشتبهوا وقد بذلت جهدى في القام فافهمه على ما حررته من المرام (لا يرد ما ذكره المص في الشرح) ٢ (من الاعتراض) بقوله اقول الغالب ان البذر الخ غ ٣ (كما) يصح (لو خرج الثمر فيها) اى في المدة التى ذكرها واذا صح (فهو) اى الثمر (على الشرط بينهما فان لم يخرج الثمر فيها) اى في المدة التى ذكرت (بل) خرج (بعدها) اى تلك المدة (وكذا الحكم) اى الجواز بالتراضى ع ٤ (يرغب) مجهول (فيصح) الافصح في جواب ان ترك الغاء - غ

(٢٧٤)

فصل المسافة

من الاعتراض فان شئت فارجع اليه وفي الاختيار اذا دفع الرطبة وقد نبتت او دفع البذر لبذرته فانها فاسدة فان كان وقت جزها معلوم جاز وقوع على الحجة الاولى (وذكر مدة لا يخرج الثمر فيها) كالشتاء (يفسدها) لانه فات الشركة في الخارج فللعامل اجر المثل (بخلاف مدة قد يخرج) الثمر فيها (وقد لا) يخرج فانه يصح كما لو خرج الثمر فيها فهو على الشرط بينهما (فان لم يخرج) الثمر (فيها) بل بعدها يفسدها (فللعامل اجر المثل) وان اعطاه ما شرط له من النصف وغيره او اقل برضاه او اكثر جاز وكذا الحكم في كل مسافة فاسدة كما في التنف وذكر في الزايدى ان الثمر اذا لم يخرج فلا شىء للعامل عند ابي يوسف رحمه الله وقال له اجر المثل وفي النخيرة ان سى وقتا قد يتأخر عنه الثمر فان خرج ما يرغب مثله في المسافة فيصح والا فلا (ولا يصح) المسافة (ان ادرك الثمر) اى انتهى في العظم (وقت العقد) لانه لا اثر للعمل حينئذ (كالزراعة) فانه اذا دفع

الزرع

اريد البذر يحصد الخ بمعنى فان عقد لادراك البذر كما هو مبنى المتن يترك الى ان يدرك البذر واما قوله ففيمسا لا يؤخذ الخ بيان حكم صورة اخرى يغلب في دياره وليس هو بيان مسألة المتن فالعاملون على الاعتراض انما غرهم ظاهر قوله في الشرح فانه اذا دفع الرطبة مسافة الخ واطلاقه وارسلوا قوله فاذا اريد البذر الخ ولم يطالعوا على المراد منه ولم يحققوا مطالعة قوله ففيها لا يؤخذ الخ وانه بالهاء المعجمة وحملوه على الجيم فاشتبهوا وقد بذلت جهدى في القام فافهمه على ما حررته من المرام (لا يرد ما ذكره المص في الشرح) ٢ (من الاعتراض) بقوله اقول الغالب ان البذر الخ غ ٣ (كما) يصح (لو خرج الثمر فيها) اى في المدة التى ذكرها واذا صح (فهو) اى الثمر (على الشرط بينهما فان لم يخرج الثمر فيها) اى في المدة التى ذكرت (بل) خرج (بعدها) اى تلك المدة (وكذا الحكم) اى الجواز بالتراضى ع ٤ (يرغب) مجهول (فيصح) الافصح في جواب ان ترك الغاء - غ

الزرع وقد استحصد على ان يحصده ويدسه ويدريه فانه لا يصح وعن
 ابي يوسف رحمه الله انه يصح والاصل ان الثمن والزرع متى كان في حد
 الزيادة تصح المساقاة والا فلا كما في النظم وذكر في قاضيان انه ان احتاج
 الى السقي والحفظ جاز المعاملة والا فلا (فان مات أحدهما) اى المالك
 والعامل وينبغي ان يكون اللحنى بدارهم كالموت وفي المبسوط اذ الحق
 صاحب الارض دين قاذح انتقضت المساقاة (والثمنى) اى غير مدرك
 فان مات رب الارض (يقوم العامل عليه) كما يقوم قبله الى ان يدرك
 وان كان مكروها عند الورثة فان قال العامل انا آخذ نصف النى فللورثة
 ان يقتسموه على ما شرط او يعطوه قيمة نصيبه او ينفقوا عليه حتى يدرك
 فيرجعوا بذلك في حصة العامل من الثمر (او) يقوم عليه (وارثه) اى
 العامل ان مات وان كره رب الارض فان قال ورثته انا آخذ نصفه فله رب
 الارض الخياران الثلث وان ماتا جميعا فالخيار لورثة العامل بين العمل
 والنرك فان ابوا ان يقوموا عليه فلورثة رب الارض الكل فى الهداية
 (ولا تفسخ) اى لا يجوز فسخ المساقاة (الا بعذر) كالدین القاذح وهل
 يحتاج فى التفسخ الى القضاء او الرضى قد مر (وكون العامل مريضا لا
 يقدر على العمل) فى الشجر (اوسارفا) والاشمل خائبا كما فى النعمة (بحاق)
 منه (على سعفه) فانه قد يتصرف فيه بالحرق ونسج الزنبيل والمراوح
 وغيره والسعف بالتحريك ورق جريد التخل اى غصنه ويقال للجريد
 نفسه والواحدة سعفة كما فى المغرب وفيه اشعار بان يحرم على العامل حرق
 شىء من الاشجار والدعائم والعريش والقضبان المشدبة بلا اذن صاحب
 الكرم لان كلهما ملكه كما فى النعمة (او) على (ثمره) قبل الادراك (عذر) فان
 يمكن دفع سرقته بالتسمة وفيه رمز الى انه يحرم اخراج شىء من الثمار
 للضيف وغيره بلا اذنه لانها مشتركة بينهما وهذا لا يختص به فان الدافع

١ (ان احتاج الى السقى والحفظ) وان
 جاوز حد الزيادة كما هو مقتضى المقابلة
 (جاز) الخ (دين قاذح) اى مضر للمضى
 على العقد

٢ (فان قال العامل انا) بفتح الهمزة
 والتخفيف (او ينفقوا عليه) اى على النى
 ليدرك (قال ورثته) اى العامل (انا)
 بالكسر والتشديد (غ)

٣ (الخياران الثلث) اى ان يقسمه او
 يعطيه قيمة نصيبه او ينفق عليه (فان ابوا)
 اى ورثة العامل (ف) الخياران المذمورة
 (لورثة رب الارض الكل) اى كل هذه
 المسائل مصرح (فى الهداية قد مر) فى
 المزارعة فى شرح وتفسخ من روايتى الاصل
 والزيادات (غ)

٤ (بالحرق) بان يطبخوا به طعاما (ونسج
 الزنبيل) يعنى بافتن زنبير (اى غصنه)
 تفسير الجريد (وفيه) اى فى اطلاق السارق
 على متصرف السعف بالحرق الخ (اشعار)
 الخ (فان بعده) علة التقييد بقبل الادراك
 (وفيه) اى فى التعليل المذكور (رمز)
 الخ (بلا اذنه) اى المالك (وهذا) اى
 الحرمة (لا يختص به) اى باخراج العامل

٥ (فان الدافع) اى المالك -

- (كذلك) اى كالعامل ٢ (الى آخر) توسطه يدل على ان دفع ماض فعل الشرط لاسم الشرط او حرفه المحذوفين اى دفع او ان دفع وقد مر نظيره في كتاب الصلوة و (قضاء) مفعوله وفي اكثر النسخ ودفع بالواو فتح يجوز كونه مصدراً مضافاً الى قضاء اى (ارضا) بيضاء (واسعة خالية) عن الزرع والنبات (فارغة) عنهما (لانصح) جزاء الشرط او خبر المبتداء ٣ (وفيه) اى في تعليل الكرماني او في قول المصنف ويكون الأرض والشجر حيث لم يقتصر بالشجر فقط كما قال البرجندي وانا قال والأرض والشجر بينهما لانه لو شرط ان يكون الشجر او الشجر والثمر بينهما جاز (اشارة) الخ (على ان يكون الشجر) فقط (سواء كان الغرس) اى غرس العامل (ل) اجل (رب الأرض) فخدم (له او ل) اجل (العامل) اى لاجل نفسه واذا وقع هذا العقد كما قدره الشمنى او اذا لم يكن الدفع صحيحاً كما قدره ابو المكارم (فللعامل) على رب الأرض (قيمة غرسه) اى العامل لانه كان ملك العامل وقد تعذر رده بعينه لا تصاله بارض الدافع وهلاكه بخلط ملك رب الأرض عند نموه فيكون الاشجار والثمار كلها لرب الأرض ويضمن قيمتها للعامل (و) عليه (اجر عمله) لانه طلب عوضاً من عمله ولم يسم له ذلك فيجب اجر المثل هذا اذا كان الغرس للعامل فان كان الغرس لرب الأرض يكون الشجر له وعليه للعامل اجر مثله فقط كذا حرر البرجندي فانظر فيما قال الشارح المحقق عم (فان كان الغرس للعامل) على ما في اكثر النسخ ينصح لك ان فيه غلط النسخة والصحيح اما ان يقول فان الغرس للعامل كما في بعض النسخ اويقول فانه كان الغرس للعامل بالضمير والتعليل والوجه غير خفى على العارف بالاسلوب (فالشجر له) اى العامل (يؤمر بقلعه) فان لم يقطع يضمن رب المال قيمته يوم الغرس فيملك ويعطى اجر عمله كما هو مقاد المتن (و) ان قطع (فعليه) لرب الأرض (اجر مثل الأرض) حيث انبته هذا حررت فهم عبارة الشارح المحقق فعليك الاعتبار او اخراج فهم من الضار

ه (وهذه المسئلة مما يشعر بالانتماء) اى بانتماء الكلام لان رب الأرض اذا ضمن للعامل قيمة غرسه واعطى اجر عمله ينقطع نزاع العامل وطلبه عوض عمله فيسكت فيومى الى انقطاع الكلام والسكرت عن ترده فيحسن الاختتام (و) منى عليكم (السلام) كما هو العادة في اخير الكلام

كذلك الا ترى انه اذا اكل هو واهله من ثمره بلا اذن المساقى ضمن كما في التهمة (دفع) الى آخر (قضاء) اى ارضا واسعة خالية فارغة ذكره ابن الاثير (ليغرس) الاخر فيها غرسا (ويكون الأرض والشجر بينهما لانصح) المسافاة وتفسد لاشتراط الشركة فيها كأن حصل لابعمله وهو الأرض كما في الكرماني وفيه اشارة الى انه لو دفعها للغرس على ان يكون الشجر بينهما تصح والى انه لو شرط ان الثمر او الشجر بينهما تصح سواء كان الغرس لرب الأرض او للعامل كما في التنف وغيره (فللعامل قيمة غرسه) يوم الغرس (واجر عمله) فان كان الغرس للعامل فالشجر له يؤمر بقلعه وعليه اجر مثل الأرض كما في التنف وهذه المسئلة مما يشعر بالانتماء ويناسب ختم الكلام والسلام

كتاب احياء الموات

عقب المزارعة به لان متعلقها اشرف من متعلقه والاحياء لغة جعل الشئ حياً اى ذا قوة حساسية او نامية وعرفا التصرف في ارض موات بالبناء او الغرس او الزرع او الكرب او السقى او غيره كما في الخلاصة وغيرها (هي) اى الموات بفتح الميم وضما لغة ارض لا مالك لها كما في القاموس وذكر في المعرب المهملة انه فعال من الموت في الاصل ما لا روح فيه وفي

المعجمة

٢ كتاب في شرح رموز (كتاب احياء الموات) الخ (لان متعلقها) اى المزارعة (اشرف) لانه الأرض العامرة (من متعلقه) اى الاحياء وهو الاراضى الحرة (او غيره) كالفاء التراب والسرقيين (وذكر في المعرب) بالعين (المهملة) اعلم ان للامام الطرزي وهو خليفة الامام الزمخشري كتابين في اللغة احدهما مسمى بالمغرب بالعين المعجمة والاخر بالمعرب بالعين المهملة وهو اطول من المعجمة يحيل فيها بيان بعض اللغة الى المهملة —

المعجمة ارض غير عامرة وشريعة (ارض) ملتبس (بلانفع) اى لم
تزرع (لانقطاع ماؤها) اى الارض عنها بسبب ارتفاعها (ونحوه) من
غلبته عليها او من غلبة الرمال والاحجار او صبرورتها نزة او كونها سبعة
او غيره وفي الكرماني وغيره انه تحديد لغوى زاد الشرع عليه (لا يعرف
مالكها) بعينه سواء كان فيها آثار العمارة كالمسناة اولم يكن كما في المنية
لكن لو ظهر لها مالك ترد عليه ويضمن نقصانها كما في الخزانة وعن
محمد رحمه الله لا يحمي ماله آثار العمارة ولا يؤخذ منه التراب كالقصور
الخربة كما في فاضيلان فما ملك مسلم او ذمي بوجه لم يكن مواتا وان
مضت عليه القرون وصارت خربة كما في المضمرات وذكر في الذخيرة ان
الاراضي التي انقرض اهلها كالموات وقيل كاللغة (بعيدة عن العامر)
اى البلدة والقرية فان العامر بمعنى المعمور كما في الصحاح وعند محمد
رحمه الله اذا انقطع ارتفاع اهلها فموات ولو قريبة والاول قول ابي
يوسف رحمه الله فمدار الحكم على البعد عنده وهو المختار كما في
المختار وغيره وعلى الارتفاق عند محمد رحمه الله وبه يقتضى كما في زكاة
الكبرى وهو ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوى ثم بين البعد وقال
(لا يسمع صوت) اى لا يسمع احد من البعيد صوتا كما قال الطحاوى وذهب
الرجحان الى انه صوت على قدر اذان الناس عادة كما في الخزانة وعن
ابي يوسف رحمه الله يقوم جهوري الصوت على اعلى مكان وينادى باعلى
صوت وعنه البعد قبر غلوة كما في الذخيرة (من اقصاه) اى اقصى
العامر وطرفه فيعتبر الصوت من طرف الدور لا الاراضي العامرة كما
في التجنيس وقد تسامح في اضافة اسم التفضيل الى معرفة لم يكن باسم
جنس (من احياء) اى الموات بجمر النهر او السقي على ما روى عنه
كما في الاختيار او بالكرب والسقي معا على ما روى عن محمد رحمه الله

- (بسبب ارتفاعها) من الماء (من غلبته
اى الماء) لكن لو ظهر لها مالك (بعد
الاحياء) يرد عليه (اى المالك) (ويضمن)
من زرعها (نقصانها) اى ان نقصت الارض
بالزراعة والافلا شى عليه كذا في الشئنى
(كالمقصور) جمع القصر (الخربة) يعنى
سرايساى خراب شده (وصارت) عطف
على مضى (نزة) اى صارت ذات نزو
هو ما يتحلب من الارض من الماء (سبعة)
ارض مالحة لا تنبت شيئا
٢. (انه) اى هذا التعريف للموات (تحديد
لغوى زاد الشرع عليه) اى هذا التحديد
قيد (لا يعرف مالكمها) مراد اللفظ مفعول
زاد من حيث الامتزاج بالشرح

٣. (فان العامر بمعنى المعمور) نظيره
قوله تعالى لا عاصم اى لا معصوم اليوم (اى
اقصى العامر وطرفه) الذى في جانب الصاحي
(من طرف الدور) اى البيوت (لا) من
(طرف الاراضي العامرة) فانه قريب من
الموات والحاصل (انه لا يسمع صوت احد
في تلك الموات من اقصى العامر وذلك
بان يقف الرجل على طرف عمران القرية
فينادى باعلى صوت فالى اى موضع ينتهى
اليه صوته يكون من فناء العمران وما
لا فموات ولا يعتبر الصباح من طرف الارضين
العامرة

٤. (وقد تسامح) اى المصنف رحمه الله
(في اضافة اسم التفضيل) وهو لفظ اقصى
(الى معرفة ليس باسم جنس) وهو الضمير
المفرد وشرطه ان يكون مضافا الى ماله تعدد
وافراد كما في زيد افضل الناس حتى يتصور
التفضيل بالنسبة اليهم وقد مر مثله في الصلوة
في شرح وهو ادناه الا انه اجاب هناك بان
الضمير كناية عن اسم الجنس وههنا ايضا
راجع الى العامر وهو اسم جنس وشار
ههنا الى جواب آخر بقوله وطرفه الخ بان
الاقصى ليس بالمعنى التفصيلي بل بمعنى
الطرف والنهاية (على ما روى عنه) اى

- (دون غيره) اى غير موضع احياء من اطرافه
(كان له) اى للمحبي (ان ينزعها اى الارض
المحيية) عنه اى عن الزارع الذى احدث يده
(قدمه) اى الاول فى الذكر (وقد قرر ذلك)
اى القول بانه يقدم ماسوى المختار (فى اول
كتابه) اى كتاب قاضى خان فى مقام وضع
اصطلاحاته وكلمة فى طرف قرر (اصلا) اى لا
بالاذن ولا بغيره ٣ (محصودا منها) اى من
الموات (او ينفقها) اى الاحجار والحشيش
من التنقية (منه) اى من الموات ذكر فى
موضع واث فى موضع مشبرا الى جوارهما وهذا
والافعال الثلاثة بعده كلها عطى على يضع
٤ (فالتعجير للاعلام) اى الغرض منه الاعلام
فيشمل كل ما هو الغرض منه سواء كان بالاحجار
او بغيرها فالمناسب كونه مشتقا من الحجر يفحطين
مفرد الاحجار باعتبار ان الغالب فى الاعلام هو
وضع الاحجار ثم سى غيره بذلك على سبيل
التشبيه (كمانص عليه صاحب الاوضح فالاشتقاق
من الحجر) يسكون الجيم (ظن) من ابي المكارم
والبرجندى حيث جعلاه امتلا واحدا (غير
محتاج اليه) لان الاشتقاق من مفرد الاحجار
كافى مع انه غير مناسب للغرض وفى بعض
النسخ فالتعجير الاعلام بالحمل وهو كما ترى
٥ (وهذا) اى التقدير بثلاث حجج (ديانة)
الخ (غيره) اى المحجر بدفع الامام (قبل
هذه المدة) اى ثلث حجج (منه) اى من
الثانى (دون الاول وفيه) اى فى التقيد
بقوله ولم يعمرها ثلث الخ (اشعار) الخ
٦ (لان ملكه) يعنى ان المحجر ملك
بالاحياء وملكه (لا يزول بالترك) اى ترك
الزراعة (فى فهر الامام) اى مفهورة ومحكومة
(بها) اى بالبئر (ما) بيان ما (يلقى فيه
النزاب) اى تراب مخرج من حفر البئر
(سى) اى ما يحيط بالبئر من اطرافها (به)
اى بالحريم (لانه يحرم) بفتح الباء (تصرف
القبر فيه) اى فى ذلك المحيط (فهو) اى الحريم
على وزن (فعليل) من الحرمة (بمعنى فاعل) اى
حارم اى ما هو حرام (اسناده) اى الحريم اى
المحيط بان يقال يحيط بالبئر حريم (مجاز)
بمعنى حريم تصرف الغير فيه لانه حرام نفسه
وجوز البرجندى كونه بمعنى المفعول من
حرمة العطاء اى منعه اياه سى بذلك لان
غيره محروم عن الانتفاع به
٧ (وفيه) اى فى قيد فى موات (رمز) الخ -

او بالغرس على ما روى عن ابي يوسف رحمه الله او البناء او الزرع
او غيرها كما فى الهداية وغيره (ملكه) اى ملك المحيى موضعا احياء
دون غيره وعن ابي يوسف رحمه الله ان عمر اكثر من النصف كان
احياء للجميع والمتبادر انه ملك الرقبة وقيل ملك المنفعة والاول اصح
كما فى الاختيار فلو زرعها آخر كان له ان ينزعها عنه (ان اذن له
الامام) فى الاحياء فلو لم يأذن له لم يملكه عنده وملكه عندها والاول
المختار فان قاضخان قدمه وقد قرر ذلك فى اول كتابه والمتبادر ان
يكون المحيى مسلما فان كان ذميا فلا يملكه بلا اذن بلاخلاف وان كان
مستأمنا فلا يملكه اصلا بالاتفاق كما فى النظم (ومن حجر ارضا) اى
اعلمها ولو بلا اذن بان يضع حولها احجارا او حشيشا محصودا منها او ينفقها
منه او يحرق شوكتها او يغرز حولها اغصانا يابسة او يحفر فيها بئرا بقدر
ذراع كما فى النخبة وغيره فالتعجير للاعلام كمانص عليه صاحب الاوضح
فالاشتقاق من الحجر ظن غير محتاج اليه (ولم يعمرها) اى لم يحبسها
(ثلاث حجج) جمع الحجة بالكسر اى السنة (دفعها الامام الى غيره)
اى غير المحجر وهذا ديانة فانه ان احيائها غيره قبل هذه المدة ملكها
لتحقق الاحياء منه دون الاول كما فى الهداية وقال شيخ الاسلام ان
التعجير يفيد ملكا مؤقتا بثلاث سنين وعند البعض لا يفيد اصلا كما
فى الكرماتى وفيه اشعار بانه لو احبب المحجر وتركها ثم زرع غيره كان
للمحجر النزع منه وهو الاصح لان ملكه لا يزول بالترك كما فى الهداية
(ومن حفر بئرا فى) ارض (موات) فى فهر الامام (بالاذن) عند
الكل وبغيره ايضا عندهما (فله) اى الحافر (حريمها) اى ما يحيط بما
يلقى فيه التراب سى به لانه يحرم تصرف الغير فيه فهو فاعل
اسناده مجاز وفيه رمز الى انه لو حفر فى ملك الغير لا يستحق الحريم

- (ما شاء) اى بلا تقدير (تركها الملاك) الخ لانها ليست بموات حيث يعرف لها مالك (فلو تركها الماء) الخ فانها كانت قبل مواتا (مناخ) اسم مكان اى مكان نخ الابل (اى لبثه) اشارة الى ان المضاع محذوف وكذا قوله (اى بثره والاضافة) اى اضافة المضاع المحذوف الى العطن والناضح كما اشار اليه بالتفسيرين (لادنى ملابسة) باعتبار ان بثر العطن بثر يعطن حولها وبثر الناضح كذلك او بمعنى بثر يستقى ماؤها بالناضح (عامة) اى بذراع العامة

٢ (كل) مبتدأ اى كل ذراع (ست قبضة) (كل قبضة اربعة اصابع)
٣ (اليه) اى البئر (كذلك) اى كل ذراع ست قبضة كل قبضة اربعة اصابع (غ)

ولو حفر فى ملكه كان له من الحريم ما شاء والى ان الماء لو غلب على ارض تركها الملاك اوماتوا وانقضوا لم يجز احيائها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريبا لعامر جاز احيائها كما فى المضمرات (للعطن) اى لبثه وهى التى يستقى منها باليد والعطن بفتحيتين فى الاصل مناخ الابل حول الماء (والناضح) اى بثره اى البئر التى يستقى منها بالبعير والناضح بعير يستقى به والاضافة فى الموضعين لادنى ملابسة (اربعون ذراعا) عامة كل ست قبضة كل قبضة اربعة اصابع وقالا ان حريم الناضح سنون وعند محمد رحمه الله مقدار ما يمد الجبل اليه ولو اكثر من سبعين ويبنى بقول ابي حنيفة رحمه الله كما فى النخلة (من كل جانب) من الجوانب الاربعة (فى الاصح) احتراز عما قال عشرة من كل جانب والاول الصحيح لان الماء يتحول الى ما حفر دونها كما فى الهداية (و) الحريم (للعين) المستخرجة فى ارض موات بالاذن (خمسا) ذراع عامة (كذلك) من كل جانب فى الاصح كما فى المبسوط وغيره وقبل ثلثمائة والاول اظهر كما فى الزاهدى وقبل مائة وخمسة وعشرون من كل جانب وقيل التقدير المذكور فى بئروعين فى اراضيهم لصلابتها واما فى اراضينا فيزداد لرخاوتها كيلا ينتقل الماء الى الثانى كما فى الهداية (ومنع غيره) اى الحافر (من الحفر) اى التصرف بحفر وزرع وبناء وغيره (فيه) اى حريم البئر والعين لانه ملكه فان حفر آخر بئرا فى حريم الاولى فلاول ان يكسبه تبرعا وقيل له ان يأمر الثانى بالاصلاح جبرا وقيل له يكسبه بنفسه ويضمنه النقصان بان يقوم ذلك قبل الحفر وبعده فيضمن التفاوت كما فى الكفاية وغيره (فان حفر) غيره بالاذن (فى منتهاه) اى منتهى حريم البئر او العين فى جانب او اكثر (فله) اى للغير (الحريم) من ثلثة جوانب (دون الاول لسبقه فلو حفر فيه اربعة على التعاقب فطريقه

٤ (ان يكسبه) اى يملأه (تبرعا) اى بلا اجرة ولا تضمن نقصان
٥ (وقيل له) اى للاول اللام للوظيفة لاصلة قيل (يكسبه) اى حفر الثانى الاول (ويضمنه) اى الثانى الاول من التضمنين (بان يقوم ذلك) اى بئر الاول
٦ (دون الاول) اى دون جانب بئر الحافر الاول (لسبقه) اى الاول ملكا فى الجانب الذى حفر فى منتهى حريم الاول (فلو حفر فيه) اى فى منتهى حريم الاول (اربعة) من الرجال (على التعاقب) اى بالتقدم والتأخر لاعلى المعية (فطريقه) اى الاول -

- (في) طرف الحافر (الرابع)
٢ وقيل له (اى للاول) (ان يتطرق) اى
يجعل طريقه (من اى) اى من جانب اى
من الاربعة (شاء) الاول
٣ (وفيه) اى فى ان للحافر فى منتهى
الاول الحريم من ثلثة جوانب (اشعار) الخ
(فلا حريم له) اى للقناة

ع (انه) اى حكم القناة (مفوض الى رأى
الامام) فان رأى ان يجعل للقناة حريما يجعل
لها حريما والا فلا (فوق) (الساقية) اى
اكبر منها

هـ (وفيه) اى فى لفظ النهر (اشارة) لانه
المجرى الواسع الكبير (الى ان المجرى
لو كان صغيرا) ضيقا (يحتاج) الخ (للنهر
الظاهر) اى الغير المختفى عن اعين
الناس اى المحسوس لا مختفيا عن الاعين
كالقناة الكبير مثلا (عنده) اى الامام
(فارغة) عن الزراعة (لغير صاحب) صلة
مملوك (الارض) اللازم لمسئلة النهر
(فالمسئلة له) اى لمالك النهر الخ

٢ (وقد تسمع المصنف) فى قوله بعد الحريم
للنهر (فانه لا نزاع ان ما به استمسك) اى
انسداد (الماء فهو لصاحب النهر) حريم له
وفى الختم بلفظ النهر بمعنى المجرى الواسع
يرسل منه الماء بلا كلفة حسن الاحتتام فيسمى
الى ارسال الكلام وطرحه من اليد (غواص
البحرين)

فى الرابع وقيل له ان يتطرق من اى شاء كما فى الظهيرية وفيه اشعار
بانه لو ذهب ماء البئر الاولى بجفقه فلاشء عليه لان الماء تحت الارض
غير مملوك لاحد كما فى المسوط (وللقناة) اى مجرى الماء تحت الارض
ويقال له بالفارسية كاريز كما فى النهاية (حريم بقدر ما يصاحبها) اى
يحتاج اليه لالقاء الطين ونحوه وقيل هذا عندهما واما عنده فلا حريم
له الا اذا ظهر الماء على وجه الارض فاذا ظهر فهو كالعين وعن محمد
رحمه الله ان القناة كالبئر فى الحريم كما فى الهداية وذكر فى الاختيار
انه مفوض الى رأى الامام (ولا حريم) عنده (للنهر) اى المجرى
الواسع للماء فانه فوق الساقية وهى فوق الجدول كما فى المغرب فهو
مجرى كبير لا يحتاج الى الكرى فى كل حين واما عندهما فله حريم بقدر ان يصف
بطن النهر عند ابي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى كما فى الكره الى
ومقدار جيبه من كل جانب عند محمد رحمه الله وهذا اوفق كما فى الهداية
والزاهدى والموض على هذا الاختلاف كما فى الاختيار وفيه اشارة الى
ان المجرى لو كان صغيرا يحتاج الى الكرى فى كل وقت فله حريم
بالاتفاق كما فى الكفاية وغيره عن كشف الغوامض وذكر فى الاختيار
وغيره انه لا حريم للنهر الظاهر عنده اذا كان فى ملك الغير الا بمسئلة
وكذا اذا حفر فى موات خلافا لهما لكن المحققين من مشايخنا قالوا ان
له الحريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لالقاء الطين ونحوه وهو الصحيح كما
فى التتمة وذكر فى الكرمانى ان الخلاف فى نهر مملوك له مسئلة فارغة
تلتزمها الارض لغير صاحب الارض فالمسئلة له عندهما ولصاحب الارض
عنده وقد تسمع المصنف ان ما به استمسك الماء فهو
لصاحب النهر (واعلم) ان حريم شجر فى موات خمسة اذرع من كل
جانب كما فى الهداية

﴿ فصل الشرب ﴾

بالكسر اسم المصدر فهو لغة الماء الشروب واليه اشار بقوله (نصيب الماء) اي الخط المعين من الماء الجاري او الراكد للحيوان او الجماد وشريعة زمان الانتفاع بالماء سقيا للمزارع او الدواب وانما خالف دأبه وذكر المعنى اللغوي دون الشرعي لئلا يتوهم انه مراد في هذا المقام (والشفة) بفتحيتين في الاصل شفه او شفو فابدل اللام بالتاء تخفيفا وشريعة (شرب بنى آدم) اي استعمالهم الماء لدفع العطش او الطبخ او الوضوء او الغسل او غسل الثياب او نحوها كما في المبسوط فالشرب بالضم او الفتح مصدر من حد علم (و) شرب (البهائم) اي استعمالهن الماء للعطش ونحوه مما يناسبهن والبهيمة ما لا تنطق له وذلك لها في صوته من الابهام لكن خص التعارف بما عدا السباع والطير كما في المفردات والاكتفاء مشعر بان الزرع والشجر ليسا من اهل الشفة كما في المبسوط (ولكل) من بنى آدم والبهائم (حقا) اي حق الشفة فلم يكن ملكا لهم لانه غير محرز (و) لكل من بنى آدم (حق سقى الدواب) اي دوابهم فيكون من قبيل حنف الخبر وانما ذكره لئلا يتوهم ان حق الشفة فيهم ان يشربن بانفسهن ومن الظن ان افراده للتخصيص بالقيد فان المعنى (ان لم يخفى) اي بنو آدم والبهائم (تخريب) جانب (النهر) كما في الاختيار وغيره وفيه اشعار بان العلم او الظن بالتخريب لم يشترط للمنع واليه اشير في الظهيرية والمراد من النهر بقرينة الاتي ما فيه ماء من ارض ملوكة فيشمل الساقية والجدول والبئر والعين والحوض المملوكات كما في التتمة (في كل ماء) ظرف الحق (لم يحمرز باناء) الاولى في اناء في الاساس احرز الشئ في وعائه فلو احرز في جرة اوجب او حوض مسجد من نحاس او صخر او جص وانقطع جريان الماء فانه يملكه وانما اثر الاحراز اشارة

٢ ﴿ فصل ﴾ في شرح رموز (فصل الشرب) الخ (للمزارع) بفتح الهم جمع المزرعة (لئلا يتوهم انه) اي المعنى الشرعي (مراد) الخ (في الاصل شفه) بالماء (او شفو) بالواو كلاهما على وزن فعل بفتحيتين (فابدل اللام) اي الها او الواو (بالتاء) الخ (وشريعة) عطف على قوله في الاصل الخ فانه يتضمن بيان المعنى الاصلى للفظ الشفة (وذلك) اي تسمية ما لا نطق له (بالبهيمة) المأخوذة من الابهام (لها في صوته) اي ما لا تنطق له (من الابهام) اي التعقيد (والاكتفاء) حيث لم يعطى الزرع والشجر على البهائم (فيكون من قبيل) تفریع على قوله لكل من بنى آدم بالقصر عليهم وترك البهائم (من قبل حنف الخبر) يعني ان قوله حق سقى الدواب ميتدأخبره محذوف وهو لكل من بنى آدم فقط والواو لعطف الجملة على الجملة لا لعطف المفرد على المفرد

٣ (وانما ذكره) اي قوله حق سقى الدواب ولم لم يكتفى بقوله حقها حتى لا يحتاج الى التكلف في العطف بحنف الخبر (فهي) اي حق الشفة والتأنيث باعتبار المضاني اليه (ان يشربن) اي البهائم (ومن الظن) ان الظاهر انه داخل في قوله حقها بدلالة تعريف الشفة وان (افراده بالذكر للتخصيص بالقيد) اي لاختصاصه بالتعقيد بقوله ان لم يخفى ثم علل كونه من الظن (فان المعنى ان لم يخفى اي بنو آدم والبهائم) يعني انه قيد لهما معا لا للاخير فقط كما ظن (وفيه) اي في قوله ان لم يخفى لم يقل ان ظن تخريب النهر (اشعار بان العلم) الخ (بقرينة الاتي) هو قوله في كل ماء الخ (الاولى في اناء) يعني يوصل الاحراز في لالباء بدلالة ما (في الاساس احرز الشئ في وعائه) حيث لم يقل بوعائه (وانما اثر الاحراز) ولم يقل لم يبلأ في اناء (اشارة) الخ

الى انه لو ملاء الدلو من البئر ولم يبعده من رأسها لم يملك ذلك الماء عند الشيخين اذا احرار جعل الشئ^١ في موضع حصين والى انه لو اغترف الماء من حوض الحمام ببناء الحمامي فانه يبقى على ملك الحمامي لكنه احق به من غيره كما في النية وغيره وفي لفظ الحق اشعار بانه لو منعه عن غير المحرز وهو يخلف على نفسه او مركبه كان له ان يقاتل بالسلاح لانه قصد اهلاكه بمنع حقه وهو الشفة والماء في نحو البئر غير مملوك له بخلاف الماء المحرز حيث يقاتله بلا سلاح لانه ملكه وهذا اذا كان الماء كثيرا واما اذا لم يكن الا لاحدهما فانه يترك على ملك المالك كما في النهاية وغيره (و) لكل من بنى آدم (حق الشرب) أى نصيب الماء للزرع بقرينة الماضي (ونصب الرمي) والدالية على جميع الأنهار بقرينة الآتي (ألا اذا اضر) ذلك الشرب والنصيب (بالعامه) بان يفرق اراضيهم بشق نهر عظيم كدجلة للسعي او الرمي (او خص النهر بغيره) أى غير صاحب الشرب والنصيب منهم (أى دخل) ماؤه (فى المقاسم) أى المقسم أى مجرى ماء مملوك الجماعة مخصوصة ليس صاحب الشرب والنصيب منهم فلم يكن له الحقان الا برضا هم كما فى التهمة والمقسم كالمجلس موضع القسمة أى موضع السكر المعهود كما ذكره المطرزي فالمقسم بمعنى القسمة افتراء عليه وفى تخصيص ماء الأنهار رمز الى ان له الحقين فى ماء البحار وان اضر بالعامه وفى استثناء النهر اشعار بانه ليس له هذان فى البئر والعين والحوض المعلومات بالطريق الاولى فان لصاحبها ان يمنع دأشفة من الدخول فى ملكه ان كان يجد الماء فى ارض مباحة فان لم يجد فاما ان يخرج الماء اليه او يترك فيها يأخذ بنفسه بلا كسر النهر كما فى

الهداية

المذكور ان (المعلومات) أى (المعلومات) (فان لصاحبها) أى لبئر والعين والحوض الخصوصات (ان يمنع دأشفة) أى أى اهلها الاجنبى (ان كان) أى وجد ذو شفة (فاما ان يخرج) صاحبها (الماء اليه) أى الى ذى شفة (او يترك) أى يجاوز ذو الشفة ويؤذن بالدخول فى ملكه حتى (يأخذ) الماء (بنفسه) لكن (بلا كسر) صفة (النهر) —

- (ولم يبعده) الخ أى الدلو من الابعاد (من رأسها) أى البئر أى لم يذهب به الى بينه مثلا (لكنه) أى المغترف (عن) الماء (غير المحرز) بالفتح (وهو) أى المنوع (يخاف على نفسه) الخ (كان له) أى للممنوع (أى يقاتله) أى المانع (لانه) قصد اهلاكه (أى المنوع) ٢ (غير مملوك له) أى لصاحب البئر فلو منع منه فله ان يقاتل بالسلاح (بخلاف) المنوع عن (الماء المحرز حيث يقاتله) أى المانع (بلا سلاح لانه) أى المحرز (ملكه) أى المحرز (وهذا) أى جواز المقاتلة بلا سلاح فى المحرز (الا لاحدهما) أى المانع والمنوع ٣ (أى نصيب الماء للزرع) أى هذا مخصوص به (بقرينة الماضي) أى ما مضى بقوله حقها وحق سقى الدواب يعنى ان نصيب بنى آدم والبهايم قد دخل بيانها فيه (والدالية) على جميع الأنهار بقرينة الآتي (فعطى الدالية بقرينة قوله فيما بعد ونحوه والتعميم عن جميع الأنهار بدلالة قوله وكرى نهر لم يملك الخ وكرى نهر خاص او عام ملك الخ ٤ (بشق) أى باخراج (نهر عظيم) من البحر (فلم يكن له) أى لهذا صاحب الذى ليس منهم (الحقان) أى حق الشرب وحق النصيب (الا برضاهم) أى تلك الجماعة المختصة بالملكية (أى موضع السكر) أى سد النهر كما بانى بيانه (المعهود) فيما بينهم صفة السكر انما فسر به لان القسمة هناك (فكون) المقسم بمعنى القسمة افتراء عليه) أى على المطرزي كما احواله ابو المكارم على مغربه ٥ (وفى تخصيص ماء الأنهار) بهذا الحكم حيث اتى بلفظ النهر فى الموضعين (الى ان له) أى للصاحب الذى ليس منهم (الحقين وفى استثناء النهر) المختص بغيره بقوله او خص النهر الخ فانه عطى على اضر الخ فالتقدير والا اذا خص الخ وبعد ملاحظة توصيفنا لا يرد ان المستثنى اختصاص النهر بغيره لا النهر (ان ليس له) أى لغير المختص (هذا) أى الحقان المذكور ان ٧ (المعلومات) أى

— على الترادف) بين الكرى والحفر
في العموم

٢ (وفيه) اى فى كون كرى نهر لم يملك
من بيت المال (اشعار) لان الكرى من
جملة الاصلاح (بان اصلاح مسنانه) اى
نهر لم يملك (منه) اى عن بيت المال
(ان خيف منه) اى من النهر فاعل خيف
(غرقا) تميز (قد برحده) اى تعريف
العام والخاص (فى) كتاب (الشفعة) الخ
(عن شربه) صلة يمنع (ما عليه) اى الابى
(من النفقة) الخ اى الحراجات (كما فى
العيون) الظاهر انه اسم كتاب فى الجزئيات
ويحتمل اى يكون جمع العين بيانا لحكمة
فيكون من قبيل التورية البدعية

٣ (والاكتفاء) بانه على اهله دون ان يقول
على اهل الشفة حتى يعم (وليس) كرىهم
فى حيز الاكان فلا محالة يقع الكرى من
البعض دون البعض وليس هو (اولى)
فيلزم الترجيح الباطل (انهم) اى اهل الشفة
كما هو مقتضى السوق لانه يابى عن كون
هذا الكلام مقابلا لقوله لو امتنع الكل لا
يجبرون الخ لانه قد ادى بقوله الا عند الخ
فيلزم الاستدراك (يجبرون عليه) اى على
كرهه فيصرف ح على الاستغراق العرفى
اى اهل الشفة اللذين فى مملكة الجابر مثل
جمع الامير الصاغة (انه يترك) اى لا يكرى
(بعض النور من) جملة (اعلاه) اوهو بيان
البعض (حتى يفرغ) مجهول من كرى (اسفله
بمحص) جمع المحصة والباء ظرف عليهم (ويفنى
بقوله) اى الامام

٤ (وفيه) اى فى قوله جاوز ارضه الخ
(الخ) اشعار (الخ) وفى (الاكتفاء) بالبرائة
دون ان يقول برى ولا يفتح (رمز) الخ

الهداية وغيره (وكرى نهر) اى اخراج الطين وغوه منه فالكبرى
مختص بالنهر كما فى النهاية وغيره بخلاف الحفر على ما قال البيهقي
الا ان كلام المطرزي يدل على الترادف (لم يملك) اى لم يدخل ماؤه
فى المقاسم كنبيل وفرات وغيرهما (من) مال (بيت المال) اى مال
المسلمين يعنى من نحو الخراج والجزية دون العشر والصدقة لانهما للفقراء
وفيه اشعار بان اصلاح مسنانه منه ان خيف منه غرقا (فان لم يكن فيه)
اى فى بيت المال شىء (فعلى العامة) اى الذين يطبقون الكرى ومؤنتهم
من مال الاغنياء الذين لا يطبقونه (وكرى نهر) خاص او عام قد مر
حده فى الشفعة (ملك) ذلك النهر بان دخل فى المقاسم (على اهله)
الا ان فى العام لو امتنع عنه كلهم او بعضهم يجبرون عليه وفى الخاص
لو امتنع الكل لا يجبرون الا عند بعض المتأخرين ولو امتنع البعض
عنه اجبر على الصحيح كما فى الخزانة ويمنع عند الشبخين الابى عن
شربه حتى يؤدى ما عليه من النفقة كما فى العيون والاكتفاء مشير الى
ان ليس الكرى على اهل الشفة لانهم جميع من فى الدنيا وليس البعض
اولى كما فى الكرمانى وقال بعض المتأخرين انهم يجبرون عليه كما فى
الذخيرة (من اعلاه) خبر بعد خبر او ظرف للظرف وحاصله انه يبدأ
فى الكرى من اول النهر عنده ومن اسفله عند المتأخرين كما فى
الظهيرية وذكر فى الكافى انه يترك بعض النور من اعلاه حتى يفرغ
من اسفله (ومن جاوز) كرىهم (من ارضه برى) من مؤنة الكرى
عنده واما عندهما فالكبرى عليهم جميعا من اول النهر الى آخره بمحص
الشرب والاراضى ويفنى بقوله كما فى التتمة وفيه اشعار بانه لو كان فم
نوره فى وسط ارضه لم يبرأ الا بالمجاوزة عن ارضه وهذا فى النهر الخاص
واما فى العام فقد برى اذا بلغوا فم نهر قريتهم وفى الاكتفاء رمز الى

— (فتح الماء) إلى أرضه (في النهر الخاص) حيث أورد هذا الحكم عقيب حكم كرى نهر مطلقا خاصا أو عاما
 ٢ (و) الحال (فيه) أي في جواز الفتح في الخاص (اختلاف) الخ (مع أنه) أي حق الشرب (مجهول) الخ (لما
 سيجي) علة صح (أنه) أي الشرب (٢٨٤) فصل الشرب

إلى أنه إذا جاوز الكرى من أرضه جاز له فتح الماء في النهر الخاص وفيه
 اختلاف المشايخ وتماه في الذخيرة وأما في النهر العام فينبغي أن يفتح
 بالطريق الأولى (وصح) استحسانا (دعوى الشرب) أي شرب يوم
 أو أكثر من شهر في نهر (بلا أرض) مع أنه مجهول معدوم لما سيجي
 أنه قد يملك بدونها وهو على عرضية الوجود فلو ادعاه مع الأرض صح
 بالطريق الأولى وأما لم يذكر صحة الدعوى في آخر الكتاب وهو
 المناسب على ما ظن لأنه وجب عليه إثبات صحة الخصومة ليصح قوله
 (وإن اختصم) أي ادعى (قوم في شرب) من نهر مشترك (بينهم) لأنه
 لم يدر كيف كان شرب أراضيهم (قسم) الشرب عند علمائنا (بقدر
 أراضيهم) إذ المقصود من الشرب سقى الأرض وبه يحرز وقيل يقسم
 على قدر الحراج كما في الذخيرة (ومنع) الشريك (الأعلى) بالنسبة
 إلى الأسفل فمنعه الكل إلا الأسفل فإن في منعه خلافا وهذا إذا كان الماء
 بحيث لو أرسل ولم يسكر يصل كل منهم إلى حقه في الشرب وأما إذا
 كان بحيث لو أرسل إلى الأسفل لا يمكن له الانتفاع أصلا بأن كان النهر
 ينشئه لم يمنع كما في الذخيرة (ومن سكر) أي سد (النهر) المشترك فلو
 انحدر الماء من الجبل إلى وجه الأرض فانتشر لا يمنع الأعلى منه بل يكون
 لمن سبق إليه يده كما في الذخيرة وفيه إشعار بأنه يشرب بقدر ما يدخل
 في أرضه بدون السكر كما في الهداية والسكر كالنصر مصدر سكر النهر
 كنصر ويجوز كسر السين فانه اسم منه وما سد من النهر وقد جاء فيه
 الفتح تسمية بالمصدر كما ذكره الطرزي (وإن لم يشرب) الأرض

(يملك بدونها) أي الأرض (وهو) أي
 الشرب (على عرضية) أي على قابلية
 (الوجود) وفي معرضه جواب من قوله
 مع أنه مجهول معدوم (غواص البحرين)
 ٣ (وأما لم يذكر) المصنف مسألة (صحة
 الدعوى) أي دعوى الشرب فقط (في
 آخر الكتاب) وهو المناسب على ما ظن
 من أبي المكارم حيث قال ولا ينبغي أن المناسب
 ذكر هذه المسألة بعد بيان ضمان الشرب
 وسيجيء انتهى لأنها بمنزلة التعليل له ويورد
 الدليل بعد وضع المدعى (لأنه) علة لم
 يذكره (وجب على) أي المصنف (إثبات
 صحة الخصومة ليصح) أي ليهيئ صحة (قوله
 وإن اختصم) ولذا فسر به (أي ادعى قوم)
 الخ (لأنه) علة لعلية قوله ليصح الخ (لم
 يدر) مجهول (كيف) أي على أي حال
 (كان) قوله (شرب أراضيهم) أي ذلك
 القوم تنازع فيه كان ولم يدر يعني هو
 مجهول فكيف يختصوا فلا بد من التمهيد
 بأن الشرب وإن كان مجهولا معدوما يصح
 دعواه بلا أرض (وبه) أي بسقى الأرض
 (يحرز) أي الشرب ع (بالنسبة)
 صلة الأعلى أي الشريك الذي هو أعلى
 بالإضافة (إلى الأسفل) منه يعني المراد
 الأعلى الإضافي (فمنعه) مبتداء والهاء إلى
 المانع المستفاد من منع والمصدر مبنى للمفعول
 فالعنى فمنع المانع (الكل) أي كل الشركاء
 خبر المبتداء (إلا الأسفل) أي غير الأسفل
 من الكل ثم علل الاستثناء بقوله (فإن في منعه)
 أي الأسفل (خلافا وهذا) أي الخلاف في
 منع الأسفل (إذا كان) الخ (لا يمكن له)
 أي للأسفل (يشقه) أي يأكل الماء (لم يمنع)
 جواب وأما إذا الخ إذا المنع أضرار وخداع
 له (لا يمنع الأعلى منه) أي من السد (بل
 يكون الماء لمن سبق إليه يده) بالسد
 والأحرار (وفيه) أي في منع الأعلى من
 السد (إشعار بأنه) أي الأعلى (يشرب
 بقدر) الخ ه (والسكر كالنصر) يعني

الاعلى
 يفتح السين من باب نصر (ويجوز) في السكر (كسر السين) كالعلم (فانه) أي مكسور السين (اسم منه) أي
 من المصدر (و) أنه (ما سد منه) أي به (النهر) يعني بند (وقد جاء فيه) أي فيما سد منه النهر (الفتح) على
 قلة (تسمية) له (بالمصدر) —

بان يسكره (الخ صلة الرضى) او بان يستغنوا (اى الشركاء الباقية

٢ (وينبغى) للمصنف (ان يذكر) او مجهول فيشمل نفسه حكم (ما لا يرضى الشركاء من انه) الخ (ان مشايخ الانام) الاضافة اليه للسجع بين ما قبله وما بعده مع الاحترام فى المعنى

٣ (وانما لم يذكر) المصنف (الاستثناء) اى قوله الابراضهم هنا ايضا (فى القيد) اى الاستثناء السابق كافى (الا فى ملكه) اى الكل (الخاص لانه من اعلاه) علة للتقييد بالخاص كانه قيل ما الحاجة الى التقييد فان لكلهم ملكا فى نورهم فليكن هو المراد اجاب بان (من اعلاه الى اسفل ملك مشترك) ليس بخاص فلا يحوز ما لم يخرج الى الملك الخاص (بانكسار صفته) بيان المنفى (حينئذ) اى حين لم يضر (فلا يلتفت اليه) لان المتنت منوع من التعتى شرعا (من الاسفل) صلة التحويل (او تأخيرها) اى الكوة (عن) فم النهر او تسفلها اى الكوة (انهما) اى التسفل والترفع (او زيادتها) اى الكوة عطف على توسيع كجميع ما بعدها (او التقسيم بالايام) بعد ان لم يكن كذلك فى القديم (لها) اى لهذه الارض

٤ (الى هذه الارض) اى التى لا شرب لها (غواص البحرين)

٥ (وفيه) اى فى عدم جواز التغير مما كان قديما (اشعار) الخ (لم يجر جمعها فى وقت) لانه تغيير للقديم (انه) اى الجمع فى وقت (جاز) وان لم يرضوا كما هو مقتضى المقابلة -

*

الاعلى (بدونه) اى السكر (الابراضهم) اى الشركاء الباقية بان يسكره الاعلى حتى يملأ ارضه او بان يستغنوا عن الماء او يتفقوا على ان يسكر كل فى نوبته فان تمكن من ان يسكر بلوح او باب فلا يسكر بالطين والتراب الابراضهم كما فى المبسوط وينبغى ان يذكر ما لا يرضى الشركاء من انه يبدأ بالاسفل فيشرب بحضته ثم باعلاه ثم وثم وقال شيخ الاسلام ان مشايخ الانام استحسنوا فى المقام ان يقسم الامام بالايام كما فى النخبة (و) منع (كل منهم) اى الشركاء (من نصب رضى) على ماء مشترك (ونحوه) كالدالية والسانية والجسر والقنطرة الابراضهم كما فى المبسوط وانما لم يذكر الاستثناء لاشتراك المعطوفين فى القيد (الا فى ملكه) الخاص لانه من اعلاه الى اسفله ملك مشترك بينهم (بحيث لا يضر) النصب (بالنهر) بانكسار صفته (ولا بالماء) ببطى جريانه او بانتقاصه فانه لا يمنع حينئذ لانه لا يكون الا بالتعتى فلا يلتفت اليه (و) منع كل منهم (من التغير) المضى بالنهر او الشرب كنوسيع فم النهر او تحويل الكوة اى فتح الماء الى الزرع من الاسفل الى الاعلى او بالعكس او تأخيرها عن فم النهر بهذه الصورة* او تسفلها او ترفعها والاصح عند الامام الحلوانى انهما لا يمنعان او زيادتها او نقصانها او ترفع القنطرة ان كان موجبا لزيادة اخذ الماء او التقسيم بالايام مثل ان يقال نجعل لكم اياما معلومة نسدوا فيها كوانا ولنا اياما معلومة نسدون فيها كوانا او سوقى شرب ارضه الى ارض لا شرب لها او سوقه حتى ينتهى الى هذه الارض او سوقه الى نخيل فى ارض اخرى الكل فى المبسوط (مما كان قديما) الابراضهم لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه وفيه اشعار بانه اذا كان لرجل مياها فى اوقات متفرقة فى قرية لم يجر جمعها فى وقت الابراضهم كما فى الجوهر لكن فى التتمة انه جافز (والشرب يورث) كالتصاص

— (والخمر) وان كان لا يملكه المسلم ولا يملكه (اى بان يسقى) تفسير بالانتفاع الخ فباؤه ايضا صلة (من شربه) صلة يسقى (نص عليه) اى على الفساد محمد رحمه الله (والا) اى ان كان لانه غير مملوك (بطل)
 ٢ (وفيه) اى فى قوله بلا ارض حيث لم يقل بلا ارضه (اشعار) بالمفهوم (بجواز بيعه) اى الشرب (ولومع ارض اخرى) لبس هذا الشرب المبيع شربه (فلو باعه) اى الشرب المستأجر بالاجارة الفاسدة شخصا (آخر) وفى بعض النسخ فلو باعه وآجره (مع الأرض جاز) لان اجارته قد فسدت ولا وجه للمستأجر ان ينازعه (ومن سقى) ارضه معلوم ولا ينافيه قوله (ولو كرها) اى ولو سقى من شرب غيره بلا (٢٨٦) فصل الشرب

والدين والخمر (ويوصى) اى يصح الوصية من الثلث (بالانتفاع به)
 اى بان يسقى الأرض فلان يوما او شهرا من شربه كالوصية بالانتفاع
 بثمر نخله (ولا يباع) فى ظاهر الرواية شرب يوم او اكثر ويفسد نص
 عليه محمد رحمه الله كما فى الذخيرة (بلا ارض) لانه مجهول لانه غير
 مملوك والابطال وفيه اشعار بجواز بيعه ولومع ارض اخرى وهو الصحيح
 كما فى التتمة (الا عند) اكثر (مشايخ باخ) للتعامل والقياس بترك
 به ولم يجز عند الفقيه ابي جعفر واستاده ابي بكر الباخي وغيرهما اذ
 القياس لا يترك بتعامل بلدة واحدة كما فى الذخيرة (وكذا) لا يصح
 ويفسد (الاجارة) اى اجارة الشرب سواء كان بلا ارض او مع ارض
 اخرى فلو باعه او آجره مع الارض جاز ويدخل الشرب فى البيع والاجارة
 بتبعية الارض كما فى الذخيرة (والهبه) والصدقة والعارية والرهن والغرض
 والمهر وبديل الخلع والصالح (ومن سقى) ارضه ولو كرها (من شرب
 غيره يضمن) بان ينظر بكم يشتري الشرب لوجاز بيعه سواء كان مثليا
 او قيميا فان الماء مثلى فى رواية وقيمى فى اخرى وبالضمان اخذ فخر
 الاسلام المسمى بعلى البزدوى فمن اثبت المغايرة بينهما فقد اخطأ ولعل
 تأخير لا الآتية من سهو الناسخ اذ الكلام من قبيل التجازب فيكون
 متعلقة بما بعده لفظا وبه وبما قبله معنى فان الاكثرين منهم الوقاية

والهداية

سهو فيها كما مر (من قبيل التجازب فيكون) اى قوله لا يضمن كما هو النسخة الصحيحة (متعلقة بما بعده) هو من
 سقى ارضه فنزت الخ (وبه) اى بما بعده (وبما قبله) هو من سقى من شرب غيره (معنى) ثم علل حمل الكلام على
 التجازب فقال (فان الاكثرين الخ ولو حمل النسخة على كلمة الفاصلة توجيهها آخر فكيف يتصور تعلق كلمة لا المؤخرة
 على يضمن المقدم حتى يكون من قبيل التجازب فى كلمة لا اذ هو ليس بعربى يوافق النحو فاعلم ان الظاهر ان يقول
 ليكون الكلام او فيكون من قبيل التجازب كما لا يخفى ثم اى بعد مدة مديدة لهذا الظاهر ولما كان اكثر النسخ بالفاصلة
 كنت مضطرا فى القول بصحتها فالمعنى (او الكلام) اى عبارة المصنف يضمن لامن سقى الخ (من قبيل التجازب فتكون) -

اختيار ولا رضاء بان اكرهه حاكم او منقلب
 اياه وقال اسقى ارضك من نوبة شرب زيد
 مثلا والا اقتلك او اضربك ضربا شديدا
 غايته بان كان لهذا المكروه انتقام وعداوة
 لزيد مثلا فاخذ بهذا الطريق (يكتم بشئى)
 مجهول (وبالضمان اخذ) هذه المسئلة (فخر
 الاسلام) من مشايخه (المسمى بعلى البزدوى)
 نسبة الى بزدو قرية من قرى بخارا
 ٣ (فمن) هو ابو المكارم (اثبت المغايرة
 بينهما) اى فخر الاسلام وعلى البزدوى
 (فقد اخطأ) لان الفخر المضاف الى الاسلام
 لقب على البزدوى نعم الفخر الموصوف
 بالرازي امام آخر رئيس المتكلمين صاحب
 التصانيف الكثيرة منها التفسير الكبير ولعله
 من ههنا اشتبه ابو المكارم وكتب فى شرح
 يضمن هو اختيار مشايخ باخ والامام فخر الاسلام
 والامام على البزدوى انتهى مع انه يحتمل ان
 يكون لفظ والامام ثانيا غلطا من الناسخ او يسقط
 فيه بعد الواو ضمير هو فاصل نسخته وهو
 الامام على البزدوى ثم اشار الى تضعيف
 قول فخر الاسلام مع تطبيق المتن للقائلين
 بعدم الضمان فقال (ولعل تأخير لا الآتية)
 فى قوله لامن سقى الخ عن موضعه وهو
 يضمن (من سهو الناسخ) والنسخة الصحيحة
 من شرب غيره لا يضمن من سقى ارضه
 فنزت الخ فانضح من هذا ان قوله
 (اذ) بكلمة التعليل على كون التأخير
 من السهو لا بكلمة الفاصلة العاطفة على قوله
 تأخير لا الخ ومن هذا وجد فى بعض النسخ
 بكلمة الواو فانها قريبة لما صححنا فلا تغفل
 من صحة كونها حالية وهى تعليلية فى المعنى
 فالمعنى لان (الكلام) على النسخة التى لا

- اى لا الاتية (متعلقة بها بعده لفظا) اى ظاهرا بان كانت عاطفة للموصول على الموصول السابق ونفيا لحكمه عنه (وبه) اى بها بعده لفظا ايضا (و) متعلقا (بما قبله) من قوله من سقى ارضه الخ (معنى) اى من حيث المعنى والحاصل لالفاظا ظاهرا من حيث التحريف قوله بمعنى قيد لقوله وبما قبله فقط ولما لم يكن تعلقه به نحويا قيده بقوله معنى اى من حيث حاصل المعنى فمعنى قوله يضمن لاضامن نميشود من سقى ارضه من شرب غيره او معنى قوله معنى ان كلمة لا وان كان لفظا مؤخرا عن يضمن لكن فى معنى التقدم عليه (٢٨٧)

كتاب الوقف

وفى قوله عند اعتبار تعلقها به وحاصله ان تعلقها بيضمن هو اعتبار دخولها على يضمن حتى يكون نحويا ايضا وان سبحانه اعلم ثم ان وجه ترجيحنا اول كلمة التعليل ان كلمة لا لو لم يؤخر عن يضمن وقال من سقى ارضه من شرب غيره لا يضمن من سقى ارضه فنزت الخ لكان الكلام من باب التجازب ايضا فكيف التوجيه الاخر بعده بالحمل على التجازب ايضا (على انه) اى من سقى من شرب غيره (لا يضمن) الخ ٢ (وذكر) اى كيف يضمن وذكر (الزاهدى الخ ليؤد به) الخ ولم يقل ليضمنه (وفى التثنية) قصة تدل على عدم الضمان وهى (ان الماء لما وقع) اى سال اتفاقا (فى كرم) رجل (زاهد من غير نوبته) اى الماء او الزاهد (امر) اى ذلك الزاهد جواب لما (بقوله) اى بقلع كرمه (طرح منه) اى من ارض سقى من شرب غيره (لا آمر به) اى يالغلم ولا بالطرح (ولو تصدق بنزله) اى حاصله ٣ (ذات نزبالكسر) فى النون (فعدى) اى جاوز ارض الغير (ولاشك ان ارضا ذات نز انقطع عنه الارتفاق) اى الانتفاع فيومى الى انقطاع الخطاب (فيلابم ختم الكتاب كما لا يخفى على اولى الالباب)

وجه عدم الحفاء هو الالباب الذى خلى ع ٢ كتاب فى شرح رموز (كتاب الوقف) الخ (لانه) اى الوقف (موات بلا محى له الآن) اى فى عصر الشارح المحقق ومن بعده سافلا ماسفل ثم دعا لسكان زمانه ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق (اى باجراء الشريعة الحقة نقل عنه اى ليس فى زماننا من يحبى الوقف بشرابطه وينتفع به انتفاعا على وفق الشرع انتهى غواص ه (ويطلق) اى لفظ الوقف (على) الشئ

(الموقوف) اطلاقا شافعا فى العرف (ولا يقال اوقفه) اى من باب الافعال (الا فى لغة ردية) اى غير فصحة (على ما قالوا) اهل اللغة (كما فى المغرب وفيه) اى فى قول المغرب على ما قالوا اشعار بان التضعيف اى النسبة الى الرداءة (ضعيف) حيث يفيد انها ما قالوا وليس كذلك (فى الدر المصون) اى المحفوظ اسم كتاب فى اللغة تشبيها لما فيه باللو لى المحفوظ عن اعيان الناس لعزته وشرافته واكونه قليل الوجود (لم يسمع) من الفصحاء (عند ابى عمرو) الهازنى —

والهداية وغيرهما انه لا يضمن وعليه الفتوى كما فى التثنية والخاصة وذكر الزاهدى ومن سقى من شرب غيره يرفع الى السلطان ليؤد به بالضرب والحبس وفى التثنية ان الماء وقع فى كرم زاهد من غير نوبته امر بقلعه وعن بعضهم انه طرح منه التراب المبلول وقال الفقيه لا آمر به ولو تصدق بنزله لكان حسنا وهذا افضل لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المقصوب فان الدابة اذا سمئت به انعدم وصار شيئا آخر (لا) يضمن (من سقى ارضه فنزت ارض جاره) اى صارت ذات نزبالكسريقال بالفارسية زهاب كما فى الطلبة وهذا اذا سقى فى نوبته مقدار حقه واما اذا سقى فى غير نوبته اوزاد على حقه يضمن على ما قال الامام اسمعيل الزاهدى كما فى الذخيرة وذكر فى التثنية انه اذا سقى سقيا غير معتاد فتعدى ضمن وعليه الفتوى ولا شك ان ارضا ذات نز انقطع عنه الارتفاق فيلابم ختم الكتاب كما لا يخفى على اولى الالباب

كتاب الوقف

عقب به احياء الموات لانه موات بلا محى له الان ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين (هو) لغة مصدر وقفه اى حبسه فهو واقف وهم وقوف ويطلق على الموقوف فيجمع على الاوقاف ولا يقال اوقفه الا فى لغة ردية هلى ما قالوا كما فى المغرب وفيه اشعار بان التضعيف ضعيف فى الدر المصون ان اوقفه لم يسمع عند ابى عمرو رحمه الله

— (وسمعه) منهم (عند غيره) الخ (قياسية) أي غير مقصور على السماع فيجوز قياسه على نظائره (بالقول) أي التلفظ بوقت مثلاً (يأبى عنه) أي عن كونه على ملك الواقف

٢ (ويشكل) أي ينتقض التعريف (بالمسجد فإنه حبس) مجهول (على ملك الله تعالى) الخ (للووقف المختلف فيه) والمسجد الوقف مجمع عليه كما مر (بلا تلفظ) وقفت (أو) نقول (هو) أي الوقف (نذر بالتصدق) يعني أن كلمة أو من الشارح المحقق يعطى مدخوله على قوله حبسها على التصديق من حيث المعنى فإن معناه أن قول المصنف والتصدق بالجر معطوف على قوله ملك الله تعالى وقوله حبسها إعادة ما قبل المعطوف عليه ومعنى قوله أو نذر بالتصدق أو نقول في شرح قوله والتصدق أن لفظ نذر مقدر قبله مكنتى عنه ولفظ التصديق مجرور معطوف على القول المجرور بواو العطف من المصنف فيكون تقدير نظم المتن هو حبس العين ونذر بالقول والتصدق على أن الصلتين توزيعي لكن الظاهر من قول المحشى أو نذر بالتصدق الخ أن لفظ نذر مقدر بطريق الاستغناء والاكتفاء ولفظ التصديق مجرور بالباء المقدرة في صلة النذر فيكون تقدير المتن هو حبس العين بالقول

(٢٨٨)

كتاب الوقف

وسمعه عند غيره على أن التعدية بالهمزة قياسية انتهى وشريعة عنده (حبس العين) ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقصورة (على ملك الواقف) فالرقبة باقية على ملكه في حيوته وملك ورثته في وفاته بحيث يباع ويوهب إلا أن ما يأتي من النذر بالمنفعة يأبى عنه ويشكل بالمسجد فإنه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم إلا أن يقال إنه تعريف للوقف المختلف فيه وإنما قيد بالقول لأنه لو كتب صورة الوقفية مع الشرائط بلا تلفظ لم يصر وقفا بالاتفاق كما في الجواهر (و) حبسها على (التصدق) أو نذر بالتصدق على وجه الخير (بالمنفعة) منها فيكون من قبيل الاستغناء ويجوز أن يرفع وإن يكون حكمه كما أشير إليه في التحفة ولا يشكل بالوقف على عثرته صلى الله عليه وسلم فإن في جوازه روايتين (كالعارية) في الحبس على الملك والتصدق بالمنفعة وفيه إشارة إلى أنه لو قال أرضي هذه موقوفة على المساكين صار

وقفا

وقد مر تفصيل هذا المعنى فتذكر (خواص) ٣ (ويجوز أن يرفع) قوله والتصدق على أنه مبتدأ وبالمنفعة خبره والجملة بيان الحكم أو على أنه معطوف على حبس العين على أنه خبر أيضاً لقوله هو لا أنه معطوف على ملك الواقف في حبس على كما هو بناء التقدير الأول ولا على القول كما هو بناء التقدير الثاني فقوله ويجوز أن يرفع عطفي على وحسبها على التصديق الخ من حيث المعنى (و) أن (يكون) قوله والتصدق بالمنفعة (حكمه) أي يكون هو ح بيان حكم الوقف بعد تعريفه (كما أشير إليه) أي إلى كون التصديق من أحكام الوقف لا تعريفه ولما حرم التصديق على عثرة النبي عليه السلام لا يشمل هذا الحكم الوقف على عثرته عليه السلام وإجاب بقوله (ولا يشكل) أي هذا الحكم (ب) عليهم صدقة على (الوقف على عثرته صلى الله عليه وسلم فإن في جوازه) أي الوقف على عثرته عليه السلام أو التصديق عليهم المفهوم من المقام ففي رواية كما يجوز الوقف عليهم يجوز التصديق لهم أيضاً فكما يدخل في التعريف يدخل في الحكم أيضاً وفي رواية فلما لم يجز الوقف عليهم لم يكن من المعروف فلا يلزم صدق الحكم عليه (وفيه) أي في التشبيه بالعارية (إشارة) الخ (صار) —

-وقفاً (وإن لم يصدر القبول منهم كالعارية (فـ) على هذا (القبول ليس مما لا بد منه) في الوقف (و) الحال (هو)
 أى القبول (ركن في التبرعات كالصدقة) أى كركنيتها في الصدقة —

٥ (وإلى أن سببه طلب زيادة الزلفى) أى التقرب والثواب كما يقصدونها في الاعارة (وأما شرطه) عطف على المقدر
 أى هذا حد الوقف وحكمه وأما شرطه (العام فكونه) أى الواقف (حراً) أما شرطه (الخاص) ببعض مصداق الوقف
 (فالإضافة) أى إضافة الوقف وتعليقه (إلى)
 ﴿ كتاب الوقف ﴾ (٢٨٩)

ما بعد الموت أو الوصية (بالوقف) (وقوله)
 أى الإمام بأن للوقف شرطاً خاصاً هو
 (قوى) أى راجح من حيث المعنى الخ (فأنها)
 (أى الآثار) (وشريعة عندهما هو) (أى الوقف)
 (غير محتاج إليه) (يعنى أن ضمير هو هنا)
 مستتر كـ لا حاجة إليه لأن الواو يعطف الحبس
 على الحبس فقبل المعطوف عليه ضمير هو
 يأتى هنا أيضاً باعتبار العطف فيكون التقدير
 وهو (حبس العين وإزالة لك المالك
 المجازى) وهو الواقف (والتصدق بالمنفعة)
 يعنى هو معتبر في مذهبهما أيضاً

٣ (بقرينة العطف) على ما هو مقيد به
 أو بمعنى المعطوف عليه (فلا يصح بعد)
 بالضم أى بعد الوقف (أن يكون ملكاً)
 الخ (و) الحال (يكون منفعة) أى الوقف
 (وإنما قدر) مجهول (الحكم) مضافاً إلى
 ملك الله (لأن) (أى الوقف) (لم يصير ملكاً)
 حقيقة (لأحد) (لا لله تعالى ولا لغيره) وإنما
 يكون في حكم ملك الله أى كانه ملكه تعالى
 (وله) (أى للحبس على حكم ملك الله)
 نظير في الشرع كالمسجد الذى (إذا نقل
 الكلام إليه نقول) (نظيره) (أى المسجد
) (الكعبة) (وفى بعض النسخ نظير الكعبة بالإضافة
) (وبه) (أى بمذهبهما) (بفتى كما في الحقايق
 وغيره) (وإن قال وصل لقوله يفتى) (أبو يوسف
 رحمه الله لم نزل) (منكم مع الغير يعنى
 همیشه بوده ایم مايان (في حبرة) (بفتح
 الحاء المهملة وسكون الياء) (منذ خالفنا) (أى
 من وقت خالفنا بفتح الفاء أو سكونه فعلى
 الأول (الشيخ) فاعله وعلى الثانى مفعوله
 إلا أن التأدب أسناد المخالفة إلى التلميذ لا
 إلى استاذة (في الوقف) صلة خالفنا

٤ (وقال محمد) عطف على قال أبو يوسف
 رحمه الله في حيز الوصل (أن الشيخ) (أى

الإمام) (لم يفرع) (بالعين المهملة) (عليه) (أى الوقف أحكامه نفياً وإثباتاً) (ولذا) (أى لعدم تفريعه عليه) (كنت راجلاً فيه)
 أى في باب الوقف (وفى تفريع الأحكام عليه وذكروا من كرامات الإمام الأعظم رحمه الله أن محمداً لما غلب عليه سلطان
 الحجة اللائحة له في باب الوقف سقى قول الأستاذ تحكما فانقطع خاطره بذلك ولم يقدر على التفريع بمسائل الوقف حتى
 فرغ عليه بعض أصحابه كهللاً وغيره كذا في البزارية هـ (مولى) (بفتح اللام أى من جهة السلطان أو بكسره
 أى جاعل الغير متولياً) (فلم يصير بعد) (مبنى على الضم أى بعد حكم الحاكم —

وقفاً فالقبول ليس مما لا بد منه وهو ركن في التبرعات كالصدقة وإلى
 أن سببه طلب زيادة الزلفى في العقبى عند ربه الأعلى وأما شرطه العام
 فكونه حراً عاقلاً بالغاً والخاص فالإضافة إلى ما بعد الموت أو الوصية خلافاً
 لهما وقوله قوى من حيث المعنى وغير مخالف للآثار فإنها محمولة على
 الإضافة أو الوصية كما في المبسوط (و) شريعة (عندهما هو) غير محتاج
 إليه (حبس) للعين وإزالة للملك المالك المجازى مقتصرة (على) حكم
 (ملك الله) (المالك الحقيقي) (تعالى) (وتقدس) (والتصدق بالمنفعة بقرينة
 العطف فلا يصح بعد أن يكون ملكاً لأحد من المخلوقين ويكون منفعة
 للمؤمنين وإنما قدر الحكم لأنه لم يصير ملكاً لأحد وله نظير في الشرع كالمسجد
 الذى نظيره الكعبة كما في النهاية وبه يفتى كما في الحقايق وغيره وإن
 قال أبو يوسف رحمه الله لم نزل في حبرة منذ خالفنا الشيخ في الوقف
 كما في المستصطفى وقال محمد رحمه الله أن الشيخ لم يفرع عليه ولذا كنت
 راجلاً فيه كما في النظم (فلا يزول ملك المالك) (المجازى عن العين) (عند
 أبى حنيفة رحمه الله) (وإن علق ببوته على الصحيح نحو أن مت فقد وقفت
 دارى على كذا كما في النهاية (الآ) (أى لكن في صورة) (أن يحكم به)
 أى بجواز الوقف (حاكم) مولى فإنه يزول ملكه حينئذ ويصير لازماً فلم يصير
 بعد ملكاً لأحد وهذا إذا ذكر الواقف شرائط اللزوم والالتم بزل ملكه إلا إذا حكم حاكم
 بلزومه كما في الجواهر وصورة المرافعة أن يسلم الواقف الوقف إلى المتولى ثم يرجع

- (محتجا) اسم فاعل باعتبار تقديره (بعدم اللزوم) أى موردا حجة بعده (فيختصان)

أى الواقف والمتولى

٢ (إليه) أى الى الحاكم المولى

٣ (و) لكن (لا بشرط) خصوص (المرافعة فانه لو كتب كاتب من اقرار (لسان (الواقف ان قاضيا) الخ مفعول كتب (وهذا) أى صورة المرافعة ثم حكم باللزوم او كتابة الكاتب بالطريق المذبور (ليس) ارتكابا (بكذب) مبطل لحق (الواقف (ومصحح) يحكم (غير صحيح) فى المذهب (فانه) أى هذا الصنع من الواقف (منع المبطل عن الابطال) أى ابطال الفعل الجبر (فلا بأس به) أى بهذا الصنع ويحتمل ان يكون معنى قول الشارح المحقق (وهذا) أى القول بلزوم الوقف بعد ما كتب كاتب من اقرار الواقف ان قاضيا الخ (ليس بكذب حتى) يكون غير معتبر (فانه) أى القول المذكور (منع المبطل) أى القاضى او الشخص المبطل للزوم الوقف (فلا بأس به) أى يمنع المبطل او بالقول باللزوم فى الصورة المذكورة فهذا الكلام من الشارح المحقق رد وتعرض لصاحب جواهر اخلاطى فانه هكذا كتب فى كتابه هذا فليراجع اليه (وهذا) أى الصنع المذكور (لم يختص) الخ ٤ (و) قيد الحاكم مشعر بانه لو حكم به (أى باللزوم) (حكم) بفتحين (فيه) أى فى وقف المسجد (ع) (احد منهم) أى من ائمتنا الثلث (و) حرف (الا فى الموضوعين) لا استثناء المنقطع كما اشرنا اليه (بالتسمير) بلكن (والا) يحمل للانقطاع (لا يصح التفريع) أى بقوله فلا يزول ملك المالك (كما لا يخفى) فانه لو حمل على الاتصال يكون متصلا مفرغا ويكون المعنى فلا يزول ملك المالك فى وقت من الاوقات وفى مادة من مواد الوقف الاوقت ان يحكم به حاكم والا فى مادة وقف مسجد بنى الخ فيكون مجموع المستثنى والمستثنى منه تفريعا على ما تقدم والتفريع عليه بالنظر الى الاستثناء غير صحيح الا ان بعد الحمل على الانقطاع لا وجه لما يأتى من ان فى الاكتفاء بالاستثناء بنى الخ

٥ (وفى التخصيص) أى تخصيص المسجد من بين المواضع العامة للورود (اشعار) الخ (وكذا) أى

عنه محتجا بعدم اللزوم فيختصان اليه فيقضى بلزومه فيجئ بيزول ويلزم لانه قضاء بالمختلف فيه فلم يكن لغيره ابطاله كما فى الظهيرية ولا يشترط المرافعة فانه لو كتب كاتب من اقرار الواقف ان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بلزومه صار لازما وهذا ليس بكذب مبطل لحق ومصحح لغير صحيح فانه منع المبطل عن الابطال فلا بأس به وهذا لم يختص بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم بمجتهده فيه كاجارة المشاع وغيره جاز فيه مثل هذه الكتابة كما فى الجواهر ونظيره فى المضمرات وغيره والحاكم مشعر بانه لو حكم به حكم لا يزول ملكه ولا يرتفع به الخلاف على الصحيح فللقاضى ان يبطله كما فى الحقائق (والا) أى لكن (فى مسجد) فانه يزول الملك عنه بالشروط الاتية عند الطرفين وبنفس القول عند ابي يوسف رحمه الله ولم يشترط الاضافة والوصية فيه عند احد منهم كما فى المحيط وغيره والا فى الموضوعين للمنقطع كما اشرنا اليه والا لا يصح التفريع كما لا يخفى وفى التخصيص اشعار بانه لو جعل ارضه مقبرة او خانا او سقاية او حوضا او بئرا او قنطرة لا يزول ملكه عنده وكذا لو اضيف الى ما بعد الموت وهو الصحيح كما فى الخلاصة (بنى) فانه لو كان ساحة زال ملكه بمجرد الامر بالصلاة فيها ذكر الابد اولا كما فى المحيط (واقرره) أى ميزه عن ملكه من كل الوجوه فلو كان العلو مسجدا والسفل حوانيت او بالعكس لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كما فى الكافى وفيه خلاف كما فيما اذا جعل تحته حوض وتمامه فى النهاية (بطريقه) أى مع طريق المسجد بان يجعل له سبيلا عامة حتى لو اذن الناس بالصلاة فى وسط داره لا يزول ملكه لانه لم يفرزه حتى ابقى الطريق لنفسه فلم يخلص لله تعالى

وانما

لا يزول (لو اضيف) الوقف انما فصله بكذا اشارة الى ان هذا ليس فى حيز اشعار التخصيص (ساحة) أى ارضا واسعا بيضاء (وفيه) أى فى عدم الزوال (خلاف كما) أى كعدم اللزوم (فيما) أى فى صورة (اذا جعل تحته حوض) يقال له سردابه (أى مع طريق) يعنى ان الباء بمعنى مع طرف اقرره (غ)

٢ (وانما ذكر هذا القيد) اي قوله بطريقه
(مع القيد السابق) هو افرزه مع ان السابق
على ما علل الشارح المحقق يستلزم اللاحق
ولهذا المعنى ظن ابو المكارم ان اللاحق لمجرد
التوضيح فاجاب الشارح المحقق (بانه لرد ما روى
عن الشيخين انه يزول به) اي بالاذن بالصلوة
في وسط داره (ملكه كما في الهداية) اي مثل ما فيها
مبتداء خبره (هذا) اوخذ هذا (لكن الصلوة)
استدراك من قوله لا يزول ملكه لانه لم يفرزه
الخ بدلالة قوله (فلو صلى في هذا الوسط
الخ اي كل الصلوة) فسر بالكل في الموضعين
بجمل اللام فيهما للاستغراق (لقوم) خاص
(سواء كان) المصلي الواحد (بانبا) لذلك المسجد
٣ (وفي الاكتفاء بالاستثناءين) المنقطعين
فلا يرد ان الاولى بالاستدراكين
٤ (كالمباشرة في الصحة) في عدم اللزوم (على)
القول (الصحيح) في (كتاب جامع) مسائل
(النظم) المشهور انه مصنف النسخي فهذا الكتاب
غيره لكن جامع وغيره (كقبض الحان) الاضافة
الى المفعول (بنزول) قافله (مرة فيه) اي في
الحان صلة نزول (بأذنه) اي المتولى (و) قبض
(السقاية والحوض والبئر بالاستقاء عنه) اي
من ذلك السقاية والحوض والبئر (فالتسليم
والقبض للموقوف عليه) تفريع على قوله قبض
الحان بنزول مرة فيه الخ
٥ (شرط) خبر التسليم متنا وشرحا
٦ (كما في قاضي خان) حواله بالنسبة الى قوله
للموقوف عليه ثم فرع عليه فقال (فلا يحسن) من
المص (الاكتفاء بالمتولى) عبارة قاضي خان هكذا
وعند محمد لا يزول ملك الواقف الا بالتسليم الى
المتولى او الموقوف عليه انتهى (ولذا) اي لكون
المتولى وكيله من الواقف (انزل) المتولى (بموته)
اي الواقف (الى المشرف) بالفاء على صيغة اسم
الفاعل من الاشراف كما يقال في عرف الفاخرة
ميرزاي مشرف في يده فانه الحساب ويقابله
ميرزاي منشى كاتب منشور المناصب والحكم
(فانه الحافظ) لحساب الغلاة والدفاتير (وهذا)
اي اشتراط التسليم الى المتولى (اذا لم يشترط)
الواقف (لانه) اي التسليم (شرط مراعى) وقد
روى في ضمن اشتراط التولية لنفسه (والكلام)
حيث قال بنفس القول وهو التلفظ بمجرد
يدل على ان القول معتبر عند محمد رحمه الله
ايضا لكن مع زيادة التسليم والقبض (مشير)

الخ (غ)

وانما ذكر هذا القيد مع القيد السابق لرد ما روى عن الشيخين انه
يزول به ملكه كما في الهداية هذا لكن الصلوة شرط في المسجد كما سيجي
فلو صلى في هذا الوسط زال ملكه عنه كما في السراجية (واذن للناس)
اي كل الناس (بالصلوة) اي بكل صلاة (فيه) فلو اذن لقوم اول الناس
شهر اوسنة مثلا لا يزول ملكه كما في المحيط (وصلى) فيه وان لم يكن
باذان واقامة (واحد) سواء كان بانبا او غيره فلو صلى بجماعة او باذان
واقامة صار مسجدا بلا خلاف كما في الذخيرة وفي الاكتفاء بالاستثناءين
اشعار بان في غيرهما لا يزول وفي الصغرى وغيره انه لو اضاف الى
ما بعد الموت فبطل ارضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة حال حيوتى وبعد
ماتى زال ملكه عنها بالاجماع وذكر شيخ الاسلام انه لو وقف في مرض
الموت لزم في رواية وقال السرخسي ان المباشرة في المرض كالمباشرة
في الصحة على الصحيح كما في المغنى (وعند محمد) بعد القول (بتسليمه)
اي الموقوف (الى المتولى) في المجلس كما في كتاب جامع النظم (وقبضه)
اي المتولى اياه بما يليق به كقبض الحان بنزول مرة فيه بأذنه والسقاية
والحوض والبئر بالاستقاء منه فالتسليم والقبض للموقوف عليه (شرط)
لزوال ملكه عنده كما في قاضي خان فلا يحسن الاكتفاء بالمتولى وهو كالقيم
من كان وكيله للواقف في التصرف في الوقف ولذا انزل بموته الا اذا
فوضه حال حيوته ومات فانه وكيل حال الحيوة ووصى حال الممات كما في
المحيط وغيره والتسليم الى المشرف ليس بشئ فانه الحافظ لا غير وهذا
اذا لم يشترط الولاية لنفسه والا فقد سقط اشتراط التسليم لانه شرط مراعى
كما في النهاية قبيل الفصل (وعند ابي يوسف رحمه الله يزول) ملكه
(بنفس القول) اي بان يقول وقفته على كذا والكلام مشير الى انه لو
كتب شرائط الوقف باجمعها بلا تلفظ به لم يصح وقفا عند الطرفين الا

إذا كتب بيده وقال للشهود أشهدوا على بمضمونه فإنه إقرار باني وقفت
كما ذكرت فيه أو كلاما نحوه فحينئذ يصير وقفا وتماها في الجواهر ويكفي
عنده الأَشهاد كما في المغنى وغيره وقوله أقوى من حيث إنه أقرب من
العنف وقول محمد أقوى لكونه أقرب من الآثار كما في الكرمانى وذكر
في الخلاصة وأبو حنيفة رحمه الله قد ضيق كل التضييق ولذا أخذ أكثر
الأصحاب بقولهما وأبو يوسف رحمه الله قد وسع كل التوسيع ولذا أفتى
بقوله كما في الظهيرية والمضمرات ومحمد وسط بين القولين ولذا أخذ
به عامة المشايخ كما في الخلاصة وبه يفتى كما في الكبرى ثم شرع في تفريع
قول أبي يوسف رحمه الله فقال (فصح عذره وقف المشاع) وقت القبض
محملاً للقسمة واليه ذهب هلال ولم يصح عند محمد لأنه لم يقبض فما شاع
وقت العقد فقط أولم يحتمل القسمة أصلاً يصح وقفه بلاخلاقى إلا المسجد
والمقبرة فانهما وإن كانا صغيرين بحيث لا يصلحان للصلاة والدفن بعد
القسمة لا يصح وقفهما مشاعاً بلاخلاقى كما في النهاية والأطلاق دال على
أن الشروع الطارى والقارن فيه سواء فالتقييد بالمقارن ظن فلو وقف
جميع أرضه ثم استحق بعض معين منها كهذا النصف لم يبطل في الباقي
أصلاً ولو استحق بعض شائع كنصف منها لم يبطل في الباقي
عند أبي يوسف رحمه الله وبطل عند محمد رحمه الله كما في المغنى وبه أخذ
مشايخ بخارا وعليه الفتوى كما في المضمرات ومشايخ بلخ أخذوا بقول
أبي يوسف رحمه الله وبه أفتى التأخرون كما في الحزانة وهو المختار عند
المص (و) صح عنده وعليه الفتوى ولم يصح عند محمد رحمه الله (جعل
الغلة) أى منافع الوقف كلاً أو بعضاً لنفسه مدة حياته وللفقراء مدة ممانه
فاذا مات صارت الغلة لهم والتخصيص بالنفس ليس بمنقيد فإنه لو وقف
وقفا مؤبداً واستثنى الغلة لنفسه وعياله وحشمه مدة حياته جاز الوقف
والشرط عند أبي يوسف رحمه الله فإذا انقضوا صارت للمساكين كما في

٢ (بمضمونه) أى هذا الكتاب (كما
ذكرت) أى وقفاً مثل ما ذكرت (فيه) أى في
هذا الكتاب (أو) قال للشهود (كلاماً نحوه)
أى نحو قوله أشهدوا على الخ (ويكفى عنده)
أى أبى يوسف رحمه الله (الأشهاد الخ وقوله)
أى أبى يوسف رحمه الله (أقوى من حيث
أنه أقرب إلى العنف) فى عدم التقييد والاطلاق
٣ (ولذا أفتى) أما من كلام الخلاصة فصح
بصيغة المتكلم الواحد وأما من كلام الشارح
المحقق فبصيغة الماضى فاعله إلى صاحب
الخلاصة (وقت القبض) ظرف المشاع حال كونه
(محملاً) الخ (لأنه) أى المشاع (لم يقبض)
مجهول يعنى أن التسليم شرط عند محمد رحمه الله
وهو لا يتم فى المشاع (فقط) أى لا وقت القبض
(أو) ما (لم يحتمل القسمة أصلاً) أى قطعاً
٤ (والاطلاق) أى اطلاق المشاع (فيه) أى
فى جواز وقف المشاع عند أبى يوسف رحمه الله
(سواء الخ ظن) من أبى المكارم حيث قال شيوخنا
مقارناً (فلو وقف) تفريع على قوله سواء لكن
باعتبار ما عطف عليه (لم يبطل فى الباقي أصلاً)
أى لا عند أبى يوسف رحمه الله ولا عند محمد
رحمه الله بقريضة المقابلة بقوله (ولو) وقف ثم
(استحق بعض شائع كنصف) شائع (منها)
فطراً الشبوع فى الموقوف
٥ (وبه) أى بقول محمد (أخذ مشايخ بخارا) الخ
(وصح عنده) أى عند أبى يوسف رحمه الله (غ)

٢ (وفيه) أي فيما في الغنى أو في المن (إشارة)
وعنده (أي الوقف الذي مات (معاليق)
أي جواليق ملئت (من عنب) الخ (فيه)
أي في نحو معاليق العنب وغبر البر
٣ (على قوله) أي محمد
٤ (مكانه على) طرز (شرطه) أي الوقف
الاول (بالشرط) أي بشرط الاستبدال مرة
بعد أخرى لورأى المصلحة فيه
٥ (بدونه) أي الشرط
٦ (عن الريع) بنقطين من تحت أي الحاصل
(ونحن لانفتي به) من كلام السرخسي فتوسط
قوله وقال المص الخ في البين غير لايق
(وفعلوا ما فعلوا) انتهى كلام السرخسي
ثم قال الشارح المحقق (وهذا) أي الفساد
المشاهد (في زمانه) أي السرخسي (ونعم
الزمان هذا) أي زمان السرخسي بالنسبة
إلى ما بعده (وهو) أي السرخسي (شك
عنه) أي عن زمانه (وأما زماننا) أي زمان
الشارح المحقق (فاليق بهذه الشكاية
لأنه (لا يبقى) الأولى لم يبق (ومع هذا)
لأنشكى بل نصبر (ونرجو من الله تعالى أن
يحدث بعد ذلك أمراً) أي مروجاً للشرع محبباً
للاوقاف المندرسه —

المغنى وفيه إشارة إلى أنه لا يحمل للواقف أن يأكل من وقفه إلا بالشرط
كما في المضمرات وإلى أنه لو شرط لنفسه الأكل فمات وعنده معاليق من
عنب أو زيتون رد إلى الوقف وأما أن كان خبز البر فلولوثة وهذا
عند أبي يوسف رحمه الله وأما عند محمد رحمه الله فليس فيه رواية
ظاهرة واختلف المشايخ على قوله كما في المحيط (صح) عنده وبه أفتى مشايخ
بالخ جميعاً (الولاية) بالكسر والفتح أي تولى أمر الوقف كالعزل والنصب
وغيرهما (لنفسه) ولم يصح عند محمد رحمه الله الوقف والشرط لأن التسليم
شرط وبه أفتى الصدر الشهيد كما في الخلاصة (و) صح عنده للتحويل إلى
أفضل (شرط أن يستبدل) الواقف (به) أي الوقف أو ثمنه إذا بيع (أرضاً
أخرى إذا شاء) فيكون وقفاً مكانه على شرطه وليس له أن يستبدل ثانياً إلا
بالشرط في أصل الوقف وعند محمد رحمه الله وهلال صح الوقف وبطل
الشرط لأن الوقف يتم بدونه ولو شرط البيع عند محمد رحمه الله وعن
أبي يوسف رحمه الله أنه جاز وبطل الشرط كما في المغنى وفيه إشارة إلى
أنه لو لم يشترط الاستبدال لم يستبدل وإن كان أرض الوقف سبعة لا
ينفع بها كما في قاضيخان وذكر في الظهيرية أنه قال أبو يوسف رحمه الله
يجوز الاستبدال ومن المشايخ من لم يجوز وفي الخلاصة قال السرخسي
ومن جوز الاستبدال فقد أخطأ وقال المصنف يجوز الاستبدال من غير
شرط إذا ضعف الأرض عن الريع ونحن لانفتي به وقد شاهدنا في
الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فإن ظلمة القضاة جعلوه حيلة
إلى إبطال أكثر أوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا وهذا في زمانه ونعم
الزمان هذا وهو شك عنه وأما في زماننا فلا يبقى فيه أثر من الوقف
فيستبدل ولا من الوقوف عليه فيستبدل به عليه ومع هذا نرجو من الله
تعالى أن يحدث بعد ذلك أمراً (و) صح عنده (ترك ذكر مصرفي مؤبد)

— (يغنى عن ذكره) أى المصرف المؤبد (فالتأييد) الغاء للتعليل علة يغنى أى لان التأيد (شرط بالاجماع) أى شرط مجمع عليه لا حاجة الى ذكره الا عند الطرفين ٢ (عند اصحابنا) أى الثالث (خلافاً لابي يوسف رحمه الله السمنى) أى المنسوب الى السمنى (بالسكون) أى بسكون الميم فالملقب بابي يوسف رحمه الله اثنان ماهو مشهور بغدادى تلميذ الامام والآخر ابو يوسف رحمه الله السمنى بسكون الميم وفى الرومى اسم ابيه خالد والى هذا الموضع لم يأت ذكره ونقله هنا من كلام قاضيان

٣ (ذلك المصرف) أى المسمى (بذلك) أى بالصرف الى الفقراء بعد انقطاع المصرف المسمى (ولم يصح) أى الصرف الى الفقراء بعده (عندهما) أى الطرفين (صح ذلك) أى الصرف بعده الى الفقراء (بلا ذكره) أى ذكر ان آخره للمساكين (فى قولهم) أى جميعاً بلا خلاف (وهو) أى ما قال ابو بكر بن سعيد (المختار) (غ) ٤ وكان من اصحاب زفر رحمه الله تعالى من سئل فبين وقف الدراهم والدنانير او ما يكال او يوزن ايجوز ذلك قال نعم قبل كيف ذلك قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلها فى الوجه الذى وقف عليه وما يكال ويوزن يباع وينتفع بثمنه مضاربة او بضاعة كالدراهم فعلى هذا القياس لو قال هذا الكرم من الحنطة وقف على شرط ان يقرض للفقراء الذين لا يذبلهم ان يزرعوا لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء ابدى على هذا السبيل يجب ان يكون جائزاً قال مثل هذا كثير خلاصة الفتاوى

٥ (ويقرأ فيه) أى فى ذلك المسجد (او) يقرأ (فى غيره) (او) الوقوف (على جبر انه) أى الواقف (او) على (المارة) أى ابناء السبيل (والفاس) يعنى نبر (والمنشار) اره (والطشت) الخ

٦ (والثيران) جمع الثور (والحيوان) غير الخيل لما مر انه يجوز

٧ (الا بالتبعية) أى للعقار والعبيد

٨ (والاول) أى الفتوى الاولى هو (الصحيح) لقصور الدخلى) أى ما حصل منه (الى ظالم -

لان الوقف يغنى عن ذكره فالتأييد شرط بالاجماع واما ذكره فشرط عند الطرفين خلافاً لابي يوسف رحمه الله كما فى الهداية وغيره وذكر فى قاضيان ان ذكر التأيد لم يشترط عند اصحابنا خلافاً لابي يوسف رحمه الله السمنى بالسكون فلو وقف على جهة ينوهم انقطاعها بان وقف على اولاده مثلاً صح (فاذا انقطع) ذلك المصرف (صرف) ذلك الوقف (الى الفقراء) وان لم يذكرهم فان المقصود هو التقرب اليه تعالى وذا حاصل بذلك ولم يصح عندهما الا اذا جعل آخره للمساكين وقال ابو بكر بن سعيد صح ذلك بلا ذكره فى قولهم وهو المختار كما فى المضمرات (وصح عند محمد وقف منقول) من مكان الى مكان ومحول من هيئة الى هيئة وان لم يكن تابعا للعقار ولم يصح عند ابي حنيفة رحمه الله وان كان تابعا وصح عند ابي يوسف رحمه الله ان كان تابعا كما فى الزاهدى وغيره وذكر فى الخلاصة انه صح بالتبعية بالاجماع (فيه تعامل) أى تعارف الناس (كالمصحف) الوقوف على اهل المسجد ويقرأ فيه وفى غيره او على جبر انه او المارة (ونحوه) كالكتاب والفاس والمنشار والطست والمجازة وثيابها والسلاح والخيل والحمار والعبيد والثيران وآلات الزراعة والشجر والشرب مع الارض والحمام مع البرج والتحل مع الكوارة فلو لم يتعامل كالثياب والحيوان لم يجز الا بالتبعية كما فى المغنى وغيره وذكر فى الزاهدى ان وقف المنقول جائز عند محمد رحمه الله وان لم يتعامل فيه وبطل عند ابي يوسف رحمه الله ان لم يتعامل (وعليه الفتوى) أى يفتى بما صح عند محمد رحمه الله الحاجة الناس اليه وقيل لا يجوز وقف المصحف والكتب على المسجد والمدرسة ونحوه وعليه الفتوى كما فى المضمرات والاول الصحيح كما فى قاضيان (ولا يملك) من التملك (الوقف) بالبيع ونحوه ولو لاهياء الباقى فلا يبدل ارض باخرى لقصور الدخلى وقيل يجوز دفع شئ منه الى ظالم

(طمع) الظالم (فيه) أى فى الوقف (لحفظ الباقي) صلة دفع أو طمع (الخرق) أى المدرس الذى اخترق (اذا افتقر الوقف) أى صار فقيرا محتاجا (ولا يملك الوقف بوجه) من الوجوه أى لا يأخذه ملكا (وإن ملكه الوقف) نفسه فقبله الأخذ وما سبق هو فعل المملك والمعطى بالكسر بمعنى لا يجعل الوقف ملكا بان باعه فان باع الوقف كأنه جعل ملك نفسه فباعه (لأنه) أى تملك الوقف بوجه ما (أتم) وفرع على طى التفرقة المذكورة فقال (فمن الظن أن الظاهر الاكتفاء بالنفى) (الأول لكن يجوز قسمة المشاع) وأن هـى نوع تملك فهو استدراك من المتن (لأنه) أى أبى يوسف رحمه الله أو قوله (جعل) مجهول لكن قوله (جاز عنده) أى أبى يوسف رحمه الله (أن يقتسم) فاعل جاز يقوى الأول (أى يجب) يعنى أن اخبار الشارع أكد من أمره (بأن يصرف إلى الموقوف) بيان الابتداء بالعمارة ولا حاجة إلى قوله (عليه) فكانه غلط النساخ

٢ (حتى يبقى) أى الموقوف (على ما) أى حالة (كان) الموقوف (عليه) أى على تلك الحالة (دون) أن يكون على (الزيادة) من حالته الأولى (وأن لم يشترط ذلك) أى البداية بالعمارة (فصلا) أى كرما ظهر حبه والفصلة النخلة المنقولة كذا فى القاموس (فيغزره) أى يغرسه (لأن الشجر) أى غير الكرم (أن يصاحبا) أى السبعة (منه) أى من ارتفاع الوقف (من أقربائه) أى الوقف (كما فى المحيط) حواله من قوله فلو فضل إلى هنا فرجه على ما نقله صاحب القنية فقال (ومن الظن) أى من أبى المكارم (أنه يرجع بالفضل وقيل بالحاجة) انتهى الظن ثم علله بقوله (فان موضوع هذه المسئلة) أى مسألة الترجيح بالفضل أو بالحاجة (ما إذا وقف على العلماء كما فيما نقل) أى الظان (عنه من القنية) بيان الموصول الثانى والأول كما فى القنية وقد نقل عنها ووضع المسئلة ههنا فيما إذا وقف على الفقراء فنقل الظان غير مطلع بتمام المسئلة (بقدر ما كان الوقف) (عليه) أى المعين (وأن لم يشترط) أى كون العمارة من ماله —

طمع فيه لحفظ الباقي كما فى الجواهر وعن الحلوانى يجوز أن يباع ويشترى عند تعذر الاستقلال وجاز بيع المصحق الخرق وشراء آخر بثمنه وعن شمس الاسلام اذا افتقر الوقف جاز للقاضى أن يفسخ الوقف بطلبه كما فى المحيط (ولا يملك) الوقف بوجه وإن ملكه الوقف لأنه آثم فمن الظن أن الظاهر الاكتفاء بالأول (لكن يجوز قسمة المشاع عند أبى يوسف رحمه الله) استحسانا لأنه جعل القسمة فى الوقف أفرارا وإن غلب فيها المبادلة فى غير المثليات نظرا للوقف فلو كان العقار بينهما فوقى أحدهما نصيبه جاز عنده أن يقتسما ولم يجب على الوقف أن يبقى ثانيا ولا قضاء القاضى بجوانبه إلا اذا أراد دفع الخلاف (ويبدأ) أى يجب على القيم البداء (من ارتفاع الوقف) أى حاصلاته (بعمارته) بالكسر مصدر أو اسم ما يعمر به المكان بأن يصرف إلى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة وإن لم يشترط ذلك كما فى الزاهدى وغيره فلو كان الوقف شجرا يخاف القيم هلاكه كان له أن يشتري من غلته فصلا فيغزره لأن الشجر يفسد على امتداد الزمان وكذا إذا كان الأرض سبعة لا ينبت فيها شيء كان له أن يصاحبها منه كما فى المحيط وأعلم أنه اذا لم يكن فى يده ما يعمره لا يستدبر الأباقر القاضى كما فى النية (أن وقف على الفقراء) فلو فضل عن العمارة صرف أولا إلى ولده الفقير ثم إلى قرائبه ثم إلى مواليه ثم إلى جيرانه ثم إلى أهل مصره من كان أقرب إلى الوقف منزلا وقال أبو بكر الأسكافى أنه لا يعطى لأحد من أقربائه شيء كما فى المحيط ومن الظن أنه يرجع بالفضل وقيل بالحاجة فان موضوع هذه المسئلة ما إذا وقف على العلماء كما فيما نقل عنه من القنية (وإن وقف على) جمع أو واحد (معين وآخره للفقراء فهى) أى العمارة بقدر ما كان عليه (فى ماله) أى المعين وإن لم يشترط فلا يؤخذ من الارتفاع

(فان امتنع) المعين عن العمارة (او كان فقيرا) لا يقدر عليها (آجره)
 اى الوقف (الحاكم) القاضى او القيم استحسانا صيانة للوقف وفيه اشعار
 بان الواقف لا يوجره كما فى الكافى (وعمره بأجرته ثم) اى بعد التعبير
 (رده) اى باقى الوقف (الى مصرفه) المعين وفيه إشارة الى انه ان امتنع
 بعضهم عن العمارة اجر حصته ثم رده اليه والى ان الحان اذا احتاج الى
 المرممة آجر بيتا اويبيتين وانفق عليه من غلته وفى رواية يؤذن الناس
 بالنزول سنة ويوجر سنة اخرى ويرم من اجرته وقال الناطقى القياس
 فى المسجد ان يجوز اجارة سطحه لمرمته كما فى المحيط (ونقضه) اى نقض
 الوقف وما انهدم من بنائه من الآجر والخشب والحجر والتراب وغيرها
 فالتنقض بالضم والكسر البناء المتقوض كما فى المغرب فهو اسم من التنقض
 بالفتح (يصرف) اى يصرفه الحاكم او القيم (الى عمارته) ان احتاج اليها
 بالفعل (او يدخر) اى يحبس (الى وقت الحاجة اليها) ان لم يحتاج اليها
 بالفعل (وان تعذر صرفه) اى صرف عيب التنقض (اليها) اى الى العمارة
 بان لا يصلح لذلك (بيع) اى باع نحو القيم التنقض (وصرف ثمنه اليها)
 لانه بدل التنقض (ولا يقسم) التنقض (بين مصارفه) اى مستحقى الوقف
 لانه جزء من العين وحقوقهم فى المنفعة وهذا كله اذا بقى اصل الوقف
 اما اذا خرب او استغنى عنه فان عرف الواقف يعود اليه او الى ورثته
 وان لم يعرف فلقطة صرف الى الفقراء وجاز الصرف باذن القاضى الى
 عمارة حوض ونحوه وهذا عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى كما فى فاضلخان
 واما عند الشيخين فقد صرف الى اقرب مصرف من جنس ذلك الوقف
 فالرباط الى الرباط والبئر الى البئر او الحوض ونحوه وعليه اكثر
 المشايخ كما فى الزاهدى وبه يفتى لان الوقف اعتاق الارض كما فى
 المضمرات ولا ينفى ما فى مسئلة التنقض من حسن المرام وكمال الدخلى

— (او القيم) عطف على القاضى او الحاكم
 (وفيه) اى فى لفظ الحاكم (اشعار) الخ
 ٢ (وفيه) اى التقييد بالى مصرفه (اشارة)
 الخ (اليه) اى الى البعض المصروف (والى)
 ان الحان) وهو الرباط الذى بنى للمسافرين
 (بيتا) من الحان (وانفق عليه) اى الحان (من)
 غلته) اى اجارة بيت منه (بالنزول سنة) بلا اجر
 ٣ (ويوجر) اى ينزل (سنة اخرى) بالاجر
 ٤ (وبه يفتى لان الوقف) علة للافتاء بها
 فى الزاهدى (اعتاق الارض) فيناسب
 اخراجها من ملك الواقف وان علم (من حسن
 المرام) لانه يناسب نقض الكلام وختمه
 فى كتاب الوقف فلها (كمال الدخلى)
 والمناسبة —

في استحسان الانعام

كتاب الكراهية

اورد بعد الوقف لانه اخذ بالارفق والكراهية مشتملة عليه الا ترى ان
الاصل ستر كل المرأة وقد ابيح كشف بعضها ولذا ساء محمد بالاستحسان
وما يبحث فيه من غير الكراهية استطاردى وهى فى الاصل كرهية منسوب الى
الكره بالضم فقير وعوض الالف عن احدى اليائين واستعمل كالكراهية
مصدر كره الشئ بالكسر اى لم يردده فهو كاره وشئ كره كنصر وحجل
وكريه اى مكروه كما فى القاموس وغيره وشرعا ما كان تركه اولى وهو
على نوعين كراهه تحريم وكراهه تنزيه ثم ذكر التحريم على المذهبين
فقال (ما كره) اى فعل اطلق عليه من هذه المادة شئ (حرام) اى كالحرام
فى العقوبة بالنار (عند محمد رحمه الله) وفى رواية عن الشيخين (ولم يلقظه)
اى لم يقل محمد انه حرام (لعدم) وجدان الدليل (الناظم) على حرمة
الحرام ما منع عنه بدليل قطعى وتركه فرض كسب الخمر والمكروه ما
منع بظنى وتركه واجب كاكل الضب واللعب بالشطرنج كما فى الكشف
والبدعة مرادفة للمكروه عند محمد رحمه الله كما فى العمان (و) ما كره
بالشبهة (عندهما) اى الشيخين (الى الحرام اقرب) من الحلال اى ما
لم يمنع عنه وعوتب فاعله وهو المختار كما فى الخلاصة والمضمرات والكبرى
والجنيس وغيرها وهو الصحيح كما فى الجواهر فالاحسن تقديمه على
قول محمد وفيه اشارة الى ان ما كره تنزيها عندهم مالم يمنع مانع عنه
الا انه عندهما ما كان الى الحل اقرب اى ائيب تاركه ادنى ثواب فما
كره تحريما وتنزيها عندهما تنزيه عنده والتحريم عنده قسم من الحرام

- (فى استحسان) اى فى جعل (الانعام) حسنا
٢ كتاب فى شرح رموز (كتاب
الكراهية) بالياء المخفف (لانه) اى الوقف
(والكراهية مشتملة عليه) اى على الارفق
للناس (وقد ابيح كشف بعضها) وهو رفق
وتسهيل فى حقها (وهى) اى الكراهية اى
بالالف وبياء واحد فى الاصل (كرهية) بلالاف
وياهشدد بمعنى (منسوب الى الكره بالضم)
فى الكاف (فقير) الضم الى الفتح (و) (عوض
الالف عن احدى الياءين) فصار كراهية بياء واحد
وتاء مصدرية (واستعمل كالكراهية) التى بلالاف
فى انيا (مصدر كره) فلان (الشئ بالكسر)
اى من باب علم (وشئ كره كنصر) بسكون
الصاد (وخجل) بكسر الجيم يشعر ان الكره
صفة مشبهة على هذين الوزنين (وشئ كره
اى مكروه) اى يجيء الصفة منه على وزن
فعليل ايضا ٣ (ثم ذكر) كراهه (التحريم)
والاضافة فى النوعين بيانية او من قبيل
اضافة الموصوف الى الصفة بحال متعلق الموصوف
فالمعنى كراهه موجبها التحريم او التنزيه
(من هذه المادة) اى الكاف والراء والهاء (شئ)
اى لفظ (اى كالحرام) يعنى يحذف كاف
التشبيه للمبالغة كالشبهة اى كالشئ المشبهة
والكاف للتشريك فى الحكم وهو القرب الى
الحرام لا للتشليل ٤ (وعوتب) بالناء
(وهو المختار) الخ (وهو الصحيح) اى ما عندهما
مختار وصحيح فهو راجع ولذا قال (فالاحسن
تقديمه) اى ما عندهما (على قول محمد) ليدل
على رجحانه (وفيه) اى فى تعريف التحريم
على المذهبين (اشارة الى ان ما كره تنزيها
عندهم) اى الثلاث

ه (الا انه) اى ما كره تنزيها (عندهما)
اى الشيخين (الى الحل اقرب) واما عند محمد كما
يشير اليه فقد يكون الى الحرام اقرب كما
فيما عوتب فاعله وقد يكون الى الحل اقرب
كما فيما لم يعاقب فاعله ويثاب تاركه ادنى
ثواب ثم فسر القرب الى الحل فقال (اى ائيب)
بصفة الماضى المجهول لا بالمضارع المعلوم فلا
يردان الاولى يثاب (تاركه ادنى ثواب) ولكن
لا يعاقب فاعله (فما كره تحريما) اى بمعنى
القرب الى الحرام (وتنزيها) اى بمعنى الاقرب

الى الحل يعنى اى الذى سعى كراهه التحريم عند الشيخين كما مر فى المتن والذى سعى كراهه التنزيه (عندهما) كما مر
فى الشرح بقوله اذ انه عندهما الخ كلاهما (تنزيه عنده) اى محمد فمعنى التنزيه عند محمد رحمه الله مالم يمنع عنه اعم
من ان يكون الى الحرام اقرب كما فيما عوتب فاعله كما هو فى تحريم الشيخين وان يكون الى الحل اقرب كما فيما لم -

- يعاقب فاعله ويثاب تاركه اذنى ثواب كما هو في تنزيه الشيخين فيمن تنزيه محمد وتنزيه الشيخين عموم وخصوص مطلقا فكل تنزيه الشيخين تنزيه عند محمد من غير عكس فان ما هو الى الحرام اقرب تنزيه عند محمد لا عند الشيخين بل هو تحريم عندهما كما يفهم مما في التلويح حيث قال في مقام تعريف الفقه في بيان احتمالات قول الامام الاعظم ما لها وما عليها الخ والاقسام اثني عشر لان ما يأتي به المكلف ان تساوى فعله وتركه فمباح والا فان كان فعله اولى فمع المنع عن الترك واجب وبدونه مندوب وان كان تركه اولى فمع المنع عن الفعل بدليل قطعي حرام او بدليل ظني مكروه كراهة التحريم وبدون المنع عن الفعل مكروه كراهة التنزيه هذا على رأى محمد رحمه الله تعالى وهو المناسب ههنا لان المصنف جعل المكروه تنزيها مما يجوز فعله والمكروه تحريما مما لا يجوز فعله بل يجب تركه كالحرام وهذا لا يصح على رأيهما وهو ان ما يكون تركه اولى من فعله فهو مع المنع عن الفعل حرام وبدونه مكروه كراهة

(٢٩٨)

كتاب الكراهية

عندهما وهو ما منع عنه بدليل ظني كما في التلويح وغيره وانما لم يصرح بالتنزيه لان التحريم في الباب اكثر والاهتمام به اولى والاصل في الفصل بين الكراهتين انه ان كان الاصل فيه حرمة استنطت لعموم البلوى فتنزيهه والافتحريم كسؤر الهرة ولحم الحمار وان كان اباحة غلب على الظن وجود المحرم فتحريمه والافتحريم كسؤر البقرة والجلالة وسؤر سباع الطير كما في الجواهر واعلم انه اذا ترك سنة من السنن الهدى قيل يكره اويسى واذا ترك سنة من السنن الزوائد قيل لا بأس به واذا ترك واجبا قيل يعيد كما في كشف المنار وعن محمد ان ما كان دليل جوازه ارجح قيل لا بأس به وما كان دليل فساد ارجح قيل يحرم وما تساوى الدليل قيل يكره كما في زيادات البقالى وذكر في ذبايح الهداية ان في الحل لا بأس وفي الحرمة يكره اولم يؤكل (الاكل) للغذاء والشرب للعطش ولو من الحرام (فرض) يثاب عليه بحكم الحديث (ان دفع) الاكل (به) اى بالاكل (هلاكه) فلو امتنع من التداوى حتى مات لم يائثم لان الشفاء غير متيقن بخلاف ما لو امتنع عن اكل الميتة

كما

فاما الى الحل اقرب واما الى الحرام اقرب بالنزديك لا على الاطلاق هذا ما سمع الى بعد مدة من التصنيف فكتبت ثانيا وادرجته في بطون الشروح فلا تغفل عن دقة الكلام وعن فهم المرام ٢ (وانما لم يصرح) اى المص بالتنزيه على المذهبين كما صرح بالتحريم على المذهبين (ان كان الاصل فيه) اى فى الشئ المكروه (وان كان) اى الاصل فى شئ مكروه (اباحة) عبارة البرجندى وهى الاظهر هكذا المكروه فى الاصل اما حرام او مباح وعلى الاول ان سقطت حرمة لضرورة قائمة فى حق العامة فالكراهة للتنزيه كسؤر الهرة واما اذا لم يبلغ الضرورة هذا البالغ فهى للتحريم كلبن الاثنان وعلى الثانى ان عرض عارض يغلب الثانى بسببه وجود المحرم فهى للتحريم كسؤر البقرة والجلالة والا فهى للتنزيه انتهى (قيل يعيد) من الاعادة اخبار بمعنى الامر اى ليعد (ان دفع الاكل) اى من اكل ٣ (بخلاف ما لو امتنع عن اكل الميتة) يعنى فى الاضرار لو لم يأكلها فمات يائثم

(ومقدارها) أى الميتة المضطر إليها ما يسد رمقه
أى خروج روحه (واختلف أنه) أى ما يسد
رمقه (حلال أو حرام) لكن (رافع الأثم)
من الأكل (منها) أى من الميتة القدر المذكور
(كما فى المكمل) بالكسر

٢ (قتل) بنقطتين من فوق بدل الهمزة فى بعض
النسخ من قاتل يعنى بجمل لذلك الخائف أن يقتل
المانع (بالسيف) وفى بعض النسخ من القبول
فالمعنى يقبل الميتة ذلك الخائف لو أكره
بالسيف (فوق) الأكل (الفرض) أى فوق
دفع الهلاك

٣ (وفيه أى فى قيد مأجور) (أشعار بانه
جاز) أى بلا أجر (لكنه لم يجز) اعتراض
على الأشعار (يغذيه) من باب رعى يرمى
(ليزيد الشبع) بالرفع فاعل يزيد (الآ
كل) بصيغه اسم الفاعل مفعوله الأول

٤ (ويجوز رفعه) على أنه فاعل يزيد (فانه
جاء لازماً) فتح لا حاجة الى تقدير الفاعل
والمفعول

٥ (لا بأس باكلها) أى المرأة يعنى ان
المنع على الرجال لا على النساء

٦ (فى الماء البارد) ظرف مكسور (للسمن) يعنى
أنه يسمن آكله (يبغض الحبر) بكسر الحاء
المهمله وسكون الباء أى العاقل (السمن)
وقيد الحبر احتراز عن المجنون السمين
(إذا تعمد ليسمن) من باب التفعيل (نفسه)
مفعوله (فوجده) أى التقيأ (لأنه) أى التقيأ
(علاج) لبعض الأمراض (ولاشئ) أى لا
بأس فى تعمد السمن (على من رزق) مجهول
أى أعطى هو (بطنا عظيماً خلقه) فان عمداً
يكون فى الحقيقة لأصل الشبع وامتلاء بطنه
لكونه كبيراً خلقه فلا يشبع بمنعارف الناس
٧ (وهو) أى المحرام الذى فوق الشبع
(أكل طعام غلب على ظنه أنه أفسد) الخ أى
لا مطلقاً (واستثنى) أى المص

٨ (الحاضر) أى آن الأكل (أو) ضيفه
(الآتى بعد ما أكل) صاحب البيت

٩ قدر حاجته فانه (أى الأكل لماطر الضيف
الجائى (فوقه) أى فوق قدر الحاجة (من)
جملة (الأسراف الاكثار فى الوان) أى
انواع (الطعام أو) قصد به (دعوة الأضياف
قوماً) أى جماعة (بعد) جماعة —

كما فى الاختيار ومقدارها ما يسد رمقه واختلف أنه حلال أو حرام رافع
الأثم وقيل لو ضعف عن أداء الفرائض حل الأكل منها كما فى المكمل
للفقيه وذكر فى الخزانة أنه لو خاف على نفسه الجوع والعطش قتل بالسيف
(و) الأكل من المباح فوق الفرض (مأجور) ومثاب (عليه ان مكنته) أى
الأكل (من) أداء (صلوته) الفرض (و) من (صومه) الفرض (فأما)
وفيه أشعار بانه جاز تقليل الأكل بحيث يضعف عن الفرض لكنه لم يجز
كما فى الاختيار (ومباح) غير مكروه فيكون حلالاً غير حرام فان كل
مباح حلال بلا عكس كالبيع عند النداء فانه حلال غير مباح لانه مكروه
كما فى خلع النهاية (الى الشبع) بكسر الشين وفتح الباء وسكونها اسم ما
يغذيه ويقوى بدنه (ليزيد) الشبع الأكل (قوته) مفعوله الثانى ويجوز
رفعه لانه جاء لازماً وفيه أشعار بانه لو أكل للسمن كره على ما قال ابن
مقاتل وعن أبى مطيع لأبأس باكلها خبزاً مكسوراً فى الماء البارد للسمن
كما فى فاضل خان ولاشئ على من رزق بطناً عظيماً خلقه وقوله عليه السلام
ان الله يبغض الحبر السمين معناه إذا تعمد ليسمن نفسه فلو أكل الوان
الطعام ثم تقيأ فوجده نافعا فلا بأس به كما روى عن انس لانه علاج
كما فى التجنيس (و) الأكل من المباحات (حرام) كما فى المحيط ومكروه
كما فى فاضل خان (فوقه) أى الشبع وهو أكل طعام غلب على ظنه أنه
أفسد معدته وكذا فى الشرب كما فى اشربة الكرمانى وغيره واستثنى
ما استثنى المتأخرون فقال (الالفصد) غرض صحيح مثل (قوة صوم الغد
أولئلا يستحبى ضيفه) الحاضر أو الآتى بعد ما أكل قدر حاجته فانه
غير حرام فوقه وفى المحيط من الأسراف الاكثار فى الوان الطعام فانه
منهى الا اذا قصد قوة الطاعة أو دعوة الأضياف قوماً بعد قوم (وحل)
ولم يكره على الرجل والمرأة (استعمال المفضض) أى المزين بالفضة

- (والمجمره اى قدِير العطرات (والثغر)
ما تقدم من الاسنان مقلوعا او مادامت في منابتها
او الثغر الثلثة (اى العريض) اى السطح
(منها) اى الذهب (غواص البحرين)

٢ اى من الذهب والفضة (حسن)

٣ (فالاحسن) بدل المفضض (المذهب فانه)
اى بيان حكم المذهب (المعلم) بكسر اللام
من الافعال او التفعيل اى المبين (ل) حكم
(اخويه) وهما المفضض والمضبب (فلا يشرب
منها) اى من موضع الفضة (الاعلى هذا الوجه)
اى على وجه الاجتناب بغمه ويده واليته عن
(موضع الفضة) متعلقا بكل الثلثة (وكره استعماله)
اى المفضض والمضبب وان اتقى موضع الفضة
(عندهما) اى الامامين (لان استعمال الجزء)
اى جزء المفضض وهو غير موضع الفضة
(ك) استعمال (الكل) موضع الفضة وغيره (وهذا
اى الخلائق بينه وبينهما (اذا تميز) الخ (غ)

٤ المفضض والمضبب (حسن)

٥ (وفيه) اى في قوله متقيا موضع الفضة
(اشعار) الخ (وسبأى) اى في المتن بقول
لا يحل الذهب الخ او في الشرح بقوله وما
ذكره شامل للنساء ايضا الخ (او الشبه) يعنى
موتجاتى (آنية) مفعول (يجعل) ٦ (فينتفع
بها) اى بتلك المذكورات (بوجه) من الوجوه
اى ينتفع مطلقا غير مقيد بالانتقاء (فيها) اى
في الآنية المذهبة والمفضضة (على الخوان)
المزين بهما (وفي) قيد (الاستعمال) الخ
(للتجمل) اى للاستعمال (غواص البحرين)
٧ اى لا يحل استعمال الذهب والفضة للرجال
بالتحلى وغيره كالاكل والشرب في آنيتهما
وكذا الادهان والنطيب والاكتمال بميل
الذهب والفضة وما اشبه ذلك كالمحلاة والمرآة
اذفى كل منها تشبه بزى المشركين وتخصيصه
بالرجال يروهم انه يجوز للنساء استعمالها الغير
التحلى وقد ذكر الامام قاضى خان في الفتاوى
ان النساء فيما سوى التحلى من الاكل والشرب
والادهان من الذهب والفضة والتعود بمنزلة
الرجال (برجندي)

٨ وافاد طر وى فناجين القهوة
والساعات من الذهب والفضة وهو ظاهر

وسند ذكره عنه بعد (ابن العابدین) ٩ (ويستثنى منه) اى من قوله لا يحل استعمال

من الاناء والسكين والسرير والكرسى والطرائى المرآت والمجمره والمحللة
والركاب واللجام والثغر وغيرها والتفضيض سيم كوفت كردن كما في
اكرمانى وفي حكمه المذهب من هذه الاشياء والمضبب اى المزين بالذهب
والشدود بالضبة اى العريض منها فالاحسن المذهب فانه المعلم لاخويه
حال كونه المستعمل للاناء والسرير ونحوه (متقيا) ومجتنبا بالغم والبد
وغیره من الاعضاء (موضع الفضة) فلا يشرب منها ولا يأخذ ولا يجلس
الا على هذا الوجه وكره استعماله عندهما لان استعمال الجزء كالكل وله
ان الفضة تابعة ولا اعتبار للتابع وهو الصحيح وهذا اذا تميز الفضة منها
بالاذابة واما اذا لم يتميز بان يطلى بها فلا بأس به بالاجماع كما في
المضمرات وفيه اشعار بان استعمال المحجرين حرام على الرجل والمرأة
وسبأى (و) حل عليهما استعمال (الاحجار) بان يجعل التحاس او الرصاص
او الصفر او الشبه او الحديد او الزجاج او البلور او العقيق او غيره
آنية مثلاً فينتفع بها بوجه كما في المضمرات وغيره وذكر في المفيد
والشرعة ان الاكل في التحاس والصفر مكروه وفي الاختيار ان الحزف افضل
قال النبى صلى الله عليه وسلم من اتخذ اوانى يئمه حزفاً زارته الملائكة
(لا) يحل ويحرم استعمال (الذهب والفضة للرجال) بان يؤخذ آنية
منهما ويستعمل في الشرب والاكل والادهان والتوضى والا كتمثال فلو
ادخل يده فيها واخرج منها شيئا فلا بأس به كما في المحيط فينبغى ان
يحل الاكل على الخوان وعنه انه يكره كما في الخلاصة وفي الاستعمال اشعار
بانه لا بأس باتخاذ الاوانى منهما للتجمل ويستثنى منه استعمال البيضة
والجوشن منهما في الحرب لانه ضرورة وما ذكره شامل للنساء ايضا كما
اشار اليه في السابق وبه صرح في الخزانة وغيره وذكر الرجال للاستثناء

الآتى

٩ (ويستثنى منه) اى من قوله لا يحل استعمال
الخ (استعمال البيضة) يعنى طوبلغه (والجوشن) يعنى سارت (منهما) اى من الذهب والفضة (في الحرب) ظرف استعمال (لانه) اى
استعمالهما في الحرب (ضرورة) اى لابد منه في الحرب والاولى ضرورى (وذكر الرجال) لا للتخصيص بل للاستثناء الا ترى بقوله -

— (الا استعمال خاتم منها) اى من

الفضة (فانه يحل عليهم) اى الرجال علة .
التقييد بالهيئة المذكورة وبحرم عليهم
ما هو على هيئة خاتم النساء اثار اليه بقوله
(واما اذا كان له فصان) كما
هو هيئة خاتم النساء ويجوز ان يكون تعلبلا
لعلية قوله للاستثناء الاى كما لا يخفى (كما)
يحرم (اذا كان) الخاتم الموصوف (من الذهب)
ولذا قيد بقوله منها قطعاً للنزاع الاى
فى المتن (فانه) اى الخاتم الذهب (حرام عليهم
وان كان على هيئة خاتمهم

٢ (التجبر) اى التكبر والتعظم

٣ (فى) داخل (كنه) الخ (عنه) اى عن
التختم (فتختم) البس الخاتم (منطقة) كمر بند
(حلقته) فى رأسها (منها) اى من الفضة
(وقيل ان كان) فضتها كثيراً فبكره
كما فى المنية

٤ (وفيه) ان فى كلام المنية (اشعار بانه لو
كان) (الكل) اى كل المنطقة (منها)
اى من من الفضة (يكره) الخ
٥ (ويكره ذلك) اى تحلية هؤلاء (بالذهب)
الخ —

الآتى (الا) استعمال (خاتم) منها على هيئة خاتم الرجال فانه يحل عليهم
واما اذا كان له فصان او اكثر فحرام كما اذا كان من الذهب فانه حرام
عليهم عند عامة العلماء وقالوا ان قصد بالتختم التجبر فمكروه كما فى
الكفاية وفى الاختيار سن اى يكون الخاتم على قدر مثقال فما دونه وجاز
ان يجعل فسه فضة او عقيقا او فيروزجا او ياقوتا او زمردا او غيره
وفى التجنيس لا ينقش صورة انسان او طير او هوام وينقش اسمه او
اسم ابيه او اسم من اسمائه تعالى وفى البستان لا ينقش محمد رسول الله
وكان ذلك نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم بثلاثة اسطر كل كلمة سطر
ونقش خاتم ابي بكر رضى الله عنه نعم القادر الله وعمر رضى الله عنه كفى بالموت
واعظا يا عمر وعثمان رضى الله عنه لتصبرن اولئذ من وعلى رضى الله عنه الملك
لله وخاتم ابي حنيفة رحمه الله قل الخير والافاسكت وابي يوسف رحمه الله من عمل
برأيه فقد ندم ومحمد رحمه الله من صبر ظفر ولو نقش اسمه تعالى او اسم النبی عليه
السلام استحباب ان يجعل الفص فى كفه اذا دخل الخلاء وان يجعل فى يمينه اذا استنجى
وفى المحيط جاز ان يجعل فى اليمنى الا انه من شعار الروافض وفى
الهداية يجعل الفص الى باطن كفه بخلاف النساء لانه زينة فى حقهن
وفى الاختيار التختم سنة لمن يحتاج اليه كالسلطان والقاضى ولغيره تركه
افضل وفى الكرماني نهى الحلواني بعض تلا مذته عنه وقال اذا صرت
قاضيا فتختم وفى البستان عن بعض التابعين لا يتختم الا ثلاثة امير او
كاتب او احمق (و) استعمال (منطقة) حلقته منها بكسر الهمزة وفتح الطاء
وقيل ان كان كثيراً فبكره كما فى المنية وفيه اشعار بانه لو كان الكل او
اكثر منها يكره كما فى الظهيرية (وحلية سيف) اى استعمال سيف محلى
(منها) اى الفضة وفى فاضلخان لا بأس بحلية المنطقة والسلاح وحماول
السيف بالفضة فى قولهم ويكره ذلك بالذهب عند البعض وهذا اذا

- (وصفر) مس (وشبه) في المذهب شبه برنج (فان التخنم انكشترين كردن) علة للتفسير بقوله ان يجعل حلقة خاتمه الخ (وقيل بالميم) وهو المشهور في لسان الان

٢ (ويستثنى منه) اي من الحجر (العقيق) الخ
٣ (حريرا اي ثوبا يكون سداه الخ) يعني ان البراد بالحرير هنائوب منط من الابرسيم سداه ولحمته (وان كان) اي الحرير (في الاصل) اي اصل وضعه (الابرسيم المطبوع) الغير المحيط ثوبا فظهر اولوية الوصل على التقيض
٤ (اذا كان) اي اللابس (ضعيفا) اي ضعيف التركيب (لا يدفع) اي ليس له قوة دفع (مضرة السلاح) فلبس الحرير لدفعها (لجندى) بضم الجيم نسبة الى الجندى العسكر (لكن لا يصلح) انشاء معنى (فيه) اي في الحرير (وفيه) اي في متن ولا يلبس رجل حريرا (اشارة الى انه لو ترك الابرسيم) مهملان لم يعمل عمله (ثم ندب) اي اعطى الى النداف فندى كالفطن (وغزل ونسج) كل مجهول بدلالة رسم خط (ثوب) الخ (غ)
٥ قلت ومنه يعلم حكم ما كثر السؤال عنه من بند السبحة فليحفظ قوله فان الحرام هو اللبس اي ولو حكما لما في القنية استعمال اللحاف من الابرسيم لا يجوز لانه نوع لبس بقى الكلام في بند الساعة الذي تربط ويعلقه الرجل بزر ثوبه والظاهر انه كبند السبحة الذي تربط به تأمل ومثله بند المغانج وبنود الميزان وليفة الدوات وكذا الكتابة في ورق الحرير وكيس المصحف والدراهم وما يغطى به الاواني وما تلى به الثياب وهو المسمى بقبة ونحو ذلك مما فيه انتفاع بدون لبس او ما يشبهه اللبس (ابن العابدین)

٧ (وان لم يتصل بجلد) بان يلبس فوق قميص من غزل مثلا (وقال صاحب المحيط انه) اي الحرير (اذا لم يتصل به) اي الجلد (لم يكره عنده ابي حنيفة رحمه الله الا ان) القول (الاول) الغير المقيد (هو الصحيح) في القنية نقلا عن فوائد صاحب المحيط عن ابي حنيفة رحمه الله لا يكره لبس الحرير اذا لم يتصل بجلده وابي يوسف رحمه الله اعتبر اصل اللبس ثم قال صاحب القنية طلبت هذا القول عن ابي حنيفة رحمه الله في كثير من

خلص منه الفضة او الذهب والا فلا بأس به عند الكل (و) استعمال (مسماز) اي وتد في وسط فص خانم من (ذهب في الخاتم) لانه تابع (ولا يتخنم مجد يد وصفر) اي لا يحل ويحرم على الرجل والمرأة ان يجعل حلقة خاتمه من نحو حديد وصفر وشبه فان التخنم انكشترين كردن كما في التاج وغيره (وحجر) مثل بلور وفيروزج وياقوت ويشب بالباء وقيل بالغاء وقيل بالميم وقيل ان يشب ليس بحجر فلا بأس به وهو الاصح كما في الخلاصة ويستثنى منه العقيق فانه قال عليه السلام من تخنم بالعقيق فانه لم يزل في بركة وسرور كما في الزاهدي ومن الناس من اباح التخنم بالذهب والحديد والحجر كما في التمرناشي (ولا يلبس رجل) اي لا يحل لبسه في جميع الاحوال عنده (حريرا) اي ثوبا يكون سداه ولحمته ابرسيما وان كان في الاصل الابرسيم المطبوع وقالا يكره في غير الحرب وقال الا سيجابى لا يكره عندهما في الحرب اذا كان ضعيفا لا يدفع مضرة السلاح وقيل لا يكره في جميع الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة والا فلا بأس به اتفاقا كما في المحيط وعن محمد لابأس للجندى اذا ناهب للحرب بلبس الحرير وان لم يحضره العدو لكن لا يصلح فيه الا ان يخاف العدو وفيه اشارة الى انه لو ترك الابرسيم ثم ندب وغزل ونسج منه ثوب لم يلبس والى انه لو صلى على سجادة من الابرسيم لم يكره فان الحرام هو اللبس اما الانتفاع بسائر الوجوه فليس بحرام كما في صلوة الجواهر والى انه لا يلبس وان لم يتصل بجلده وقال صاحب المحيط انه اذا لم يتصل به لم يكره عند ابي حنيفة رحمه الله الا ان الاول هو الصحيح وقيل انه حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء انه حل لهن وحرم عليهم والى انه جاز ان يكون عروة القميص وزره حريرا كالعلم

الكتب فلم اجده سوى هذا اي ما في فوائد صاحب المحيط والصحيح ان الكل حرام انتهى اي سواء اتصل او لم يتصل (عروة) اي (كم القميص) (وزره) اي القميص بالمعجمة ثم المهملة في الدستور الزر النكة - في

— (أو) العين (الناظرة الى الثلج)
لرفع ازالته البصر (وان يكون) عطف على
قوله ان يشد خمارا الخ

٢ (التكة) بالكسر رباط السراويل والجمع تكتك
واستتكت ادخلها فيه كذا في القاموس يعنى
بندازار (كما هي) اى اربع اصابع هي اى
على حالها على ما كانت عليه (وقيل) لا
كما هي بل حال كونها (مضومة وقيل منشورة
في) جانب (العرض) اى عرض الاصابع
(دون) النشر في جانب (الطول) ثم علل
هذا التنى بقوله (فان القليل منه) اى من
الطول (مقعور) لا قدر الاربعة (واطلاقه)
اى القدر المذكور (مشعر بأنه يجمع)
المتفرق من هذا القدر والزيادة منه حرام
(والظاهر) من الروايات (ان لا يجمع)
المتفرق

٣ (ملاء) سرا برده (بكسر الهمزة
وسكون الباء) بنقطة من تحت ولم يبينوا
الباء المنقوطة بنقطتين من تحت المكتوبة في
جميع خطوطه اهو قبل السين ام بعده

ع (او) كان الغير (مساويا للحرير) اى
الابرسيم وهو الاولى (كالقطن) الخ مثال
الغير (لآخر الوصفين) بالصاد المهملة
والفاء او المعجمة والعين المهملة

هـ (على الملبس) اى الاب مثلا (وفيه)
اى في قوله وكره الباس الصبي ذهباً او
حريراً (اشعار) لكونه معللاً بكونه خلاف
السنة (الى انصاف) بفتح الهمزة جمع النصف

في الثوب والى انه لا بأس ان يشد خمارا اسود من الحرير على العين
الرمد او الناظرة الى الثلج وان يكون التكة حريرا كما في المنية (الا قدر
اربعة اصابع) كما هي وقيل مضومة وقيل منشورة في العرض دون
الطول فان القليل منه مقعور كما في الزاهدى واطلاقه مشعر بأنه يجمع
المتفرق والظاهر انه لا يجمع كما في المنية (ويتوسده ويفرشه) اى
يجوز عنده للرجل ان يجعل الحرير تحت رأسه وجنبه ويكره عندهما
وبه اخذ اكثر المشايخ كما في الكرمانى وعلى هذا الخلاف تعليق الحرير
على الجدر والابواب كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس بالجلوس
على البساط الحرير كما في الخزانة والى انه لا يكره الاستناد الى وسادة من ديباج
هو منقش من الحرير وكذا وضع ملاء الحرير على مهد الصبي (ويلبس)
الرجل في الحرب وغيره بلا كراهة اجماعا (ما سداه) بالفتح اى ما سد
من الثوب بالفارسية تان وتار (ابرسيم) بكسر الهمزة وسكون الباء
وكسر الراء وفتحها وحركات السين المهملة عربى او معرب كما في الصحاح
والقاموس (ولحمته) بالضم ما ادخل بين السدى بالفارسية باى ويود
(غيره) سواء كان مغلوبا او غالبا او مساويا للحرير كالقطن والكتان والصوف
فان الاعتبار لآخر الوصفين وقيل لا يلبس الا اذا غلب اللحمية على
الحرير والصحيح الاول كما في المحيط وقد نظمه * تان زابرسيم بودوار
غير باى * مردرا شايد كه پوشد بى خلاف (و) يلبس بالاجماع (عكسه)
اى ما لحمته ابرسيم وسداه غيره (فى حرب فقط) فلا يلبس فى غير
الحرب اجماعا (وكره الباس الصبي ذهباً او حريرا) لئلا يعتاده والاثم
على الملبس لان الفعل مضى اليه وفيه اشعار بأنه يكره كل لباس خلاف
السنة والمستحب ان يكون من القطن او الكتان او الصوف على وفاء
السنة بان يكون ذيل قميص الى انصاف رؤس الساق ومنتهى الكم الى رؤس

- (او) جوازاً الى (بعضه) الى الرجل نقل عنه هو معطوف على اى عضو فيكون من الرجل بمعنى بعضه لا يخفى انتهى (فيكون) ح كلمة (من اسما) بمعنى البعض وعلى التوجيه الاول بمعنى الى كما لا يخفى منصوباً محلاً لمفعول ينظر (كما في غير موضع) اى فى مواضع كثيرة (من الكشف) الخ (كما يتعدى بنفسه) كما فى التوجيه الثانى (يتعدى بالى) حقيقة او حكماً كما فى الاول (فيما بعد) اى فى قوله من المرأة ٢ (وفيه) اى فى جواز نظر الرجل الى الرجل (اشعار) الخ (ولذا لم يؤمر) اى صيغ الوجه (بالنقاب) كالنساء (ع) ٣ قوله وذكر الزاهدى انه لو نظر الى عورة غيره باذنه لم يأثم قوله عورة بالاضافة الى قوله غيره وقوله باذنه بالذال المعجمة والنون من الاذن هكذا فى كثير من النسخ المرفوعة لنا ولذا قال فى الدر المختار قلت وفيه نظر ظاهر بل لفظ الزاهدى لو نظر لعورة غيره وهى غير بادية لم يأثم اه (اقول) يحتمل ان يكون قوله عورة تكبيرة وليست بمضافة والها فى قوله غيره ليست من عبارة الشارح بل وقعت من قلم ناسخ غير راسخ وقوله بادية بالذال المهملة والباء من البدو بمعنى الظهور لا من الاذن بالذال والنون فيكون العبارة لو نظر الى عورة غير بادية بان يكون غير بادية صفة الى عورة فمح لا يكون ما نقله الشارح مخالفاً لما فى الزاهدى غايته يكون النقل بالمضمون لا بالعبارة وذلك النقل كثير فى عبارات العلماء خصوصاً فى عبارة الشارح العلامة فمح لا يرد عليه ما اورده صاحب الدر المختار (لناظره)

٤ (وغيرها) مما تحت السرة وانما حذفه لمجرد ان يصح مقتضى كلمة بين من التعدد كما بأتى (حال كونها) اى ما بينهما والتأنيث باعتبار انه عورة (تخذف المعطوف مع العاطف هو قوله وغيرها (كما فى باب الحذف) معطوفاً او غيره (والغاية) اى الركبة (داخله تحت المغيا) وهو ما بين السرة (لان الصدر) اى صدر الكلام (ح) اى حين جعل هو ما بين السرة لانفسها حيث لم يقل سوى السرة الى الركبة حتى لا يتناول (لها) اى للغاية

هـ (فالركبة عورة والسرة لا) اى ليست بعورة (خلافاً لابي عصمة الروزى ولهذا وكشفت) اى السرة (لا ينكر عليه) اى على كاشفهاغ (ان لم) اى اطال ودام كشفه (وينبغي ان ينكر على كاشفه) اى ما دون السرة الى العانة والراد بالعانة شعر فوق ذكر الرجل وحو اليه (غ) ٢ ذكر ابن الدقيق ان اميرافريقه استغنى اسد بن الغراب فى دخول الحمام مع جواريه دون ساترله ولهن فافتاه بالجواز لانهن ملكه (واجاب ابو محرز ببنع ذلك

الاصابع وفيه قدر شبر كما فى التنف واحب الالوان البياض ولبس الاخضر سنة كما فى الشرعة ولبس الاسود مستحب كما فى الخلاصة ولا بأس بالثوب الاحمر كما فى الزاهدى (وينظر الرجل) جوازاً الى اى عضو (من) اعضاء (الرجل) او بعضه وهو معطوف على اى عضو فيكون من الرجل بمعنى بعضه كما لا يخفى فيكون اسماً كما فى غير موضع من الكشف والنظر كما يتعدى بنفسه يتعدى بالى كما فى الأساس والاولى تنكير الرجل لئلا يتوهم ان الثانى عين الاول وكذا الكلام فيما بعد وفيه اشعار بانه لا بأس بالنظر الى الامرد الصبيح الوجه وكذا الحلوة ولذا لم يؤمر بالنقاب كما فى التجنيس وذكر الزاهدى انه لو نظر الى عورة غيره بانه لم يأثم (و) ننظر (المرأة) حرة اوامة مسلمة او كناية (من المرأة و) من (الرجل) الاجنبى (سوى ما) كان (بين السرة) وغيرها حال كونها منتمية (الى الركبة) تخذف المعطوف مع العاطف على نحو قوله تعالى لا تفرق بين احد اى بين احد واحد لان بين يقتضى التعدد كما فى باب الحذف من المغنى والغاية داخله تحت المغيا لان الصدر حينئذ متناول لها فالركبة عورة والسرة لا خلافاً لابي عصمة الروزى من اصحابنا ولهذا لو كشف لا ينكر عليه الا بالرفق بخلاف العورة الغليظة فانه يؤدب ان لمح لانه يجمع عليه وما دون السرة الى العانة عورة خلافاً للفضلى كما فى الكافي وغيره وينبغي ان ينكر على كاشفه برفق فانه مجتهد فيه الا ترى ان فى انكرمانى ينكر على كاشف الفخذ بعنف ولا يؤدب لانه ليس بعورة عند اصحاب الظواهر وفى الهداية عن ابي حنيفة رحمه الله ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى المعامر حتى لا يباح لها النظر الى ظهريها

وبطنها

٢ ذكر ابن الدقيق ان اميرافريقه استغنى اسد بن الغراب فى دخول الحمام مع جواريه دون ساترله ولهن فافتاه بالجواز لانهن ملكه (واجاب ابو محرز ببنع ذلك

- وقال له ان جاز للملك النظر اليهن وجاز لهن
النظر اليك لكن لم يجوز لهن نظر بعضهم لبعض
(كليات ابي البقاء)

وبطنها وجنبها (و) ينظر الرجل (من محرمه) نسبا اورضاعاً او مصاهرة
بالنكاح وكذا بالسفاح على الاصح كما في التمرتاشي (و) من (امة غيره)
ولو مكاتبه او مدبرة او ام ولد او معتقة البعض عنده (الى ما وراء الظهر)
(والبطن والغنخ) مع ما يتبعها من نحو الجنبيين والفرجيين والاليتين
والركبتين فينظر الى الشعر والرأس والوجه والاذن والعين والصدر
والثدي والكف والعضد والساعد والكف والساق والقدم وينظر عند
ابن مقاتل من امة الغير الى ما سوى السرة الى الركبة كما في المحيط
(و) ينظر الرجل (من) الحرة (الاجنبية) الى الوجه وهذا في زمانهم
واما في زماننا فمنع من الشابة (و) ينظر العبد من (السيدة الى الوجه)
فالعبد كالاجنبي وقيل كالمحرم كما في التمرتاشي وفيه اشارة الى انه
يجل النظر الى وجه الاجنبية الا انه مكروه كما في ايمان الولوالجي وهذا
اذا لم يكن عن شهوة والافحرام كما في نادرة الفتاوى (والكفبين) تغليب
الى الكف والقدم وينظر الى ذراعها في رواية كما في الخزانة والاطلاق
ناظر الى ان المنفصل كالم متصل والاصل فيه ان كل عضو لا ينظر اليه قبل
الانفصال لا ينظر بعده كسر رأسها وقدامه رجلها وعظم ذراعها وساقها
كما في الزاهد وفي المرأة والامة اشارة الى انه ينظر الى الصغيرتين
منهما كما فصل كذا في الذخيرة والكلام مشير الى ان الخلوة كالنظر وان
كان معها غيرها كما في حج الهداية ويدخل العبد على سيده بلا اذنها
بالاجماع كما في التتمة والى انه لا ينظر الى ثيابها الرقيقة التي يصفها
كما في المشارع والى انه لا بأس بان يتكلم مع المرأة والامة بما لا يحتاج
اليه كما في صيد المبسوط (و شرط) لحل النظر اليها واليه (الا من)
بطريق اليقين (عن شهوة) اي ميل النفس الى القرب منها او منه

٢ (مع ما يتبعها) اي التلث المذكورة
وكلمة مع حال من الظهر والبطن والغنخ
فيدخل تحت لفظ الوراء (من نحو الجنبيين)
تثنية الجنب ثم اشار الى بيان ما ورائها
بالتفريع عليه فقال (فينظر الى الشعر) الخ
(فمنع) اي النظر من الاجنبية (الشابة) الخ
٣ (وفيه) اي في قيد الى الوجه حيث
هو متنازع فيه (اشارة وينظر) اي العبد
(الى ذراعها) اي السيدة (والاطلاق) اي
اطلاق الكف (ناظر) اي دال
٤ (والاصل فيه) اي في ان المنفصل كالم متصل
(ان كل) الخ (وقدامه رجلها) اهـ تراز
عن عقب رجلها (وفي) لفظ (المرأة) في
مسئلة والمرأة من المرأة (و) لفظ (الامة)
في مسئلة ومن امة غيره (اشارة) من حيث
انهما يطلقان على البالغة منهما (الى انه)
اي الرجل (ينظر الى الصغيرتين)
اي المرأة والامة حال كونهما (كما) اي مثل
ما (فصل) المرأة بقوله حرة او امة مسلمة
او كافرة وفصل الامة بقوله ولو مكاتبه او
مدبرة او معتقة البعض ولكن لا يتصور في
الصغيرة امة الولد والظاهر ان قوله (كما
فصل) مصدر لقوله ينظر اي نظرا مثل
النظر الذي فصل في المرأة بقوله سوى ما
بين السرة الى الركبة وفي الامة بقوله الى
ما وراء الظهر
٥ (والكلام) في باب النظر من
المرأة والمحرم وامة الغير والحرة الاجنبية
والسيدة (مشير) حيث لم يدرج فيه حكم
الخلوة (الى ان) حرمة (الخلوة كالنظر)
فيما يحرم هو بدلالة قوله (وان كان معها)
اي مع تلك المذكورات (غيرها)
فانه وصل الحرمة لا ارتباط بالجواز (يصفها)
اي المرأة ذلك الثوب الرقيق (بما لا يحتاج
اليه) ما لا يعنى (اليها اي البرأة واليه)
اي الرجل الامرد (الى القرب) اي الجماع
(مع النظر) ظرف المس (غواص)

٢ وحاصله أن مجرد النظر واستحسانه لذلك الوجه الجميل وتفضيله على الوجه القبيح كاستحسان المتاع الجزيل لا بأس به فانه لا يتخلو عنه طبع انسان بل يوجد في الصغار والصغير المميز يالئ صاحب الصورة الحسنة أكثر من صاحب الصورة القبيحة ويرغب فيه ويحببه أكثر بل يوجد ذلك (٣٠٦) كتاب الكراهية

أو المس لها أوله مع النظر بحيث يدرك التفرقة بين الوجه الجميل والمتاع الجزيل فالليل إلى التقبيل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف اللوطيون اصناف صنف ينظرون وصنف يضافحون وصنف يعملون وفيه إشارة إلى أنه لو علم منه الشهوة أو ظن أو شك حرم النظر كما في المحيط وغيره وفي السراجية لا تنظر امرأة إلى بطن امرأة عن شهوة (الأعند الضرورة) فانه ينظر إلى الوجه وغيره ولو عن شهوة (كالفضاء) أي حكم القاضي عليها أولها كما في المشرع (والشهادة) أي إذا ثبأت عليها أولها أو تحملها وذكر شيخ الإسلام الأصم أن لا يباح عند التحمل إذا قد يوجد من لا يشتهي وفيه إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يقصد القاضي أو الشاهد قضاء الشهوة بل مجرد الحكم وإداء الشهادة وتحملها كما في المحيط وإلى أن التحمل لم يصح بدون النظر ولو شهد شاهدان أنها فلانة كما في العبادي وذكر في المنية إذا سمع صوتها وأخبرت به نساء عندها ووثق بذلك كان له أن يشهد به وهو المختار (وأرادة النكاح) فحينئذ لا بأس بالنظر إليها ولو عن شهوة عملاً بالسنة لأقضاء للشهوة كما في المضمرات (و) إرادة (الشراء) التجارية فانه ينظر منها ولو عن شهوة لانه مضطر ليعلم مقدار ما يبتها (و) إرادة (المداواة) كالأحققان والاقتصاد فإن الأجني كالمحرم فيه ويدخل فيه معالجة القابلة عند الولادة واستكشاف العنة والبكارة (وينظر) المداوى (إلى موضع المرض بقدر الضرورة) بأن يستر سائر المواضع أو يغطي بصره أو نحو ذلك وينبغي أن يعلم امرأة تدأويها لأن نظرها أبعد من الفتنة والاختتان ليس بضرورة ولذا قيل يختن الكبير نفسه أن أمكن

والا

٤ (ويدخل فيه) أي في الدأوى (واستكشاف) النساء عطف على المعالجة (العنة) أي ككون الزوج عتيباً (وبالبكارة) أي ككون الزوجة بكراً كما مر طرق الاستكشاف في باب العنين (أن يعلم) أي الدأوى (امرأة تدأويها) أي المريضة —

في البهايم فقد أخبرني من رأى جملاً يميل إلى امرأة حسناً ويضع رأسه عليها كلما أراد أن يغيرها من الناس فليس هذا نظر شهوة وإنما الشهوة مبله بعد هذا ميل لذة إلى القرب منه أو المس له زائداً على ميله إلى المتاع الجزيل أو الملتحي لأن ميله إليه مجرد استحسان ليس معه لذة وتحرك قلب إليه كما في ميله إلى ابنه أو أخيه الصبيح وفوق ذلك انميل إلى التقبيل أو المعانعة أو البشارة أو المضاجعة ولو بلا تحرك آلة وأما اشتراطه في حرمة المصاهرة فلعله للاحتياط والله سبحانه أعلم ولا يخفى أن الاحوط عدم النظر مطلقاً قال في التاتار خانية وكان محمد بن الحسن رحمه الله صبيحاً وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه في درسه خلف ظهيرة أو خلف سارية مخافه خيانة العين مع كمال تقواه اهـ (ابن العابد بن)

٣ (وفيه) أي قوله وشرط الأمن الخ (إشارة) لأن المراد منه ما هو بطريق اليقين كما قيد به (إلى أنه لو علم) الناظر (منه) أي من نفسه (أو ظن أو شك) في الاشتباه كلها معلوم (فانه) أي المضطر (ينظر) الخ (أو) المراد منها (تحملها) أي ككون الشخص حاملاً للشهادة بأن يحضر الواقعة (أن لا يباح) النظر (عند التحمل) (أذ قد يوجد) للتحمل (من) أي شاهد (لا يشتهي) أي لا شهوة له مثل كسي كرهه رسيده باشد بهفتاد افتاد مثلاً (وفيه) أي في التمثيل بهما (ولو شهد شاهدان) للتحمل (أنها) أي المرأة التي تتحمل الشهادة عليها أولها (فلانة) أي زينب بنت عمرو مثلاً (إذا سمع) التحمل (صوتها وأخبرت به) أي بكونها فلانة (نساء) حضرن (عندها) أي فلانة أو الواقعة

٥ (ووثق) السامع الخبر به (بذلك) أي بسمع صوتها وخبر النساء (كان له) أي لهذا التحمل (أن يشهد به) أي بأنها فلانة (كالمحرم فيه) أي في حق المداواة

٤ (ويدخل فيه) أي في الدأوى (واستكشاف) النساء عطف على المعالجة (العنة) أي ككون الزوج عتيباً (وبالبكارة) أي ككون الزوجة بكراً كما مر طرق الاستكشاف في باب العنين (أن يعلم) أي الدأوى (امرأة تدأويها) أي المريضة —

- (والا) اى وان لم يمكن له ان يجتن نفسه (لم يفعل) الختنة اصلا ومضى على حاله (الا اذا امكنه) اى الكبير (النكاح) بان يملك المهر والنفقة (او) امكنه (شراء جارية) فيتزوج امرأة او يشتري جارية فيعملها الختن فتختن زوجها او مولاهما ٢ (والظاهر) اى من اقوال الفقهاء (انه) اى الكبير (يجتن) بصيغة المجهول فيدخل الحمام ويأمر الختان او صاحب الحمام ان كان خنانا لان كشف الفخذين فى الحمام ونظر صاحب الحمام الى العورة مباح كما يأتى ثم اورد اقوالهم فقال (وكان) بمعنى كيف لا يجتن او كيف لا يظهر وكان (ابو حنيفة رحمه الله يرى لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة ولذا) اى لهذا التجويز من الامام (٣٠٧) كتاب الكراهية

(قيل يباح كشف الفخذين فى الحمام) فيظهر من هذين القولين ان الكبير لا بد من ان يجتن بالطريقين المذكورين غواص ٣ (فى محليته) اى فى كونه محلا (للوطى) كالنساء (او) فى (تلبين الكلام) اى فى ان يكون فى كلامه لين وتكسر كالنساء (عن اختيار) اى يعمده وقصده من غير ضرورة تشبهابهن (غ) عم لانه لا ينزل دفقا بل قطرة قطرة ويثبت نسب ولده منه (ابن العابد بن) هـ (والمحبوب يسحق)

من السحق خفه كردن وما ليدن (وينزل) من الانزال كما قالوا انزال منى (نحل) اى رجل (فاسق وفيه) اى فى كونهم كالنحل (اشعار) الخ (فمن قلة التجربة) ان لم يعلم حالهم المذبور (ومن) قلة (الديانة) ان علم فالاولى كليه الانفصال (وفيه) اى فى متن والى كل اعضاء من يحل (اشارة) الخ ٦ (والى ان) الرجل (المظاهر) بالكسر (لا ينظر الى فرج) امرأة (مظاهر منها) بالفتح لانه لا يحل بينهما الوطى قبل ان يكفر فالتعليل المفهوم من قوله يحل بينهما الوطى يدل على انه لا يحل النظر الى شعرها وظهرها وصدرها فقوله (لكن ينظر الى الشعر الخ) نوع قدح لهذا التعليل غواص ٧ اى منكوحة الغير (درر)

٨ المفضاة المرأة التى اتحد سبيلها (شعر) وفى المفضاة مسئلة عجيبة * لدى من لبس يعرفها غريبة * اذا حرمت على زوج وحلت * لثان نال من وطى نصيبه * فطلقها فلم تحبل فليست * حلالا للقدم ولا خطيبه * لشك ان ذاك الوطى منها * بفرج او شكلته القريبة * فان حبلت فقد وطئت بفرج * ولم يبق الشكوك ولا مريبه * كليات ابي البقاء

(المجلد الثالث) جامع الرموز ١٣١ ٩ (والى ان لكل) من الزوج والزوجة (ان ينظر الى عورة نفسه) مدار هذه الاشارة احتمال ان قوله كل اعضاء بالتنوين وقوله من يحل بينهما الخ فاعل ينظر بعبق الجرور على الجرور والجار معاد وعطف من يحل الخ على مستتر ينظر الراجع الى المداوى بحرف عطف واحد لو بد شرطه وهو تقدم الجرور كما عرفت او بعبق الفعلية على الفعلية بتقدير ينظر فى المعطوف فيكون من يحل الخ فاعل ينظر المقدر ويكون ضمير بينهما الى من لانه مثنى فى المعنى عبارة عن الزوج والزوجة مثلا محاصل الكلام ان الاعضاء على هذين العطفين يكون مطلقا سواء كان اعضاء نفس الناظر او اعضاء المتصور فاحفظ هذا الدقيق فانه للفهم يليق (والاولى ان لا ينظر

والا لم يفعل الا اذا امكنه النكاح او شراء جارية والظاهر ان يجتن وكان ابو حنيفة رحمه الله يرى لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة ولذا قيل يباح كشف الفخذين فى الحمام ويكره فى ملاء الناس كما فى الزاهدى (والخصى) الذى قطع خصياه (ونحوه) كالمحبوب والمختل المتزى بزى النساء والمتشبه بهن فى محليته للوطى وتلبيس الكلام عن اختيار (كالتحلل) فى الامتناع عن النظر لان الخصى قد يجامع وقيل هو اشد جماعا والمحبوب يسحق وينزل والمختل نحل فاسق وفيه اشعار بمنع مخالطة هؤلاء وفى الكبرى من جوز مخالطتهم فمن قلة التجربة والديانة (و) ينظر (الى كل اعضاء من يحل بينهما الوطى) فينظر الرجل من زوجته وملوكته وبالعكس الى جميع البدن من القرن الى القدم ولو عن شهوة لان النظر دون الوطى الحلال وعن ابن عمر رضى الله عنهما النظر وقت الوقاع ابلغ فى تحصيل اللذة وفيه اشارة الى جواز تجردهما للوطى فى بيت وقيل يجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا لم يكن اكثر من عشرة اذرع كما فى المنية والى ان المظاهر لا ينظر الى فرج المظاهر منها على ما قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لكن ينظر الى الشعر والظهر والصدر منها كما فى قاضى خان والى انه لا ينظر الى امته المجوسية والوثنية والمزوجة والمكاتبه والمشركة فانهم كالاجنبيات كما فى الزاهدى وبشكل بالمفضاة فانه لا يحل وطئها وينظر اليها والى ان لكل ان ينظر الى عورة نفسه والاولى ان لا ينظر

قال على رضى الله عنه من اكثر النظر الى سوءته عوقب بالنسيان
وعد من شائل الصديق رضى الله عنه انه لم ينظر الى عورته قط
كا في الكرمانى (وما حل نظره) اى كل عضو حل نظر من حل بينهما
الوطى ء اليه (حل مسه) فجاز مس كل عضو الاخر فلا بأس بمس الزوج
فرجها والزوجة فرجه لينعرك فان فيه رجاء اجر عظيم على ما قال ابو حنيفة
رحمه الله كما في الزاهدى وغيره ولو قال ولكل من حل بينهما الوطى ء
مس عضو منه لكان مغنيا عن الجملة السابقة ايضا لان المس فوق النظر
ولو كان الضمير للرجل كما ذهب اليه الناظرون فيه لاحتاج الى قيد
عدم الشهوة والضرورة لاجراخ القاضى والشاهد والتامخ وغيرهم واشكل
بمس وجه الاجنبى وكفها وان جاز مصافحة عجوز غير مشتهوة وفي رواية
يشترط ان يكون الرجل ايضا غير مشتهى كما في الكرمانى ولا يمس
جارية عند شراؤها وقال مشايخنا انه يباح بلا شهوة وجاز مس الرجل ما
نظر اليه من الرجل والحرم وعن ابن مقاتل لا بأس بأن يطلى عورة
غيره بالنورة كالختان الا انه يغض بصره وقيل اذا كان الازار ككثيفا
جاز غمز العنق من فوقه وبه اخذ الحلوانى والاحتياط تركه واما مس ما
تحت الازار على ما يعتاد الجهلة في الحمام فحرام كما في الزاهدى (واذا
حدث) لمالك (ملك امة) ربة وبدا بشراء او هبة او رجوع عنها او
خلع او صاح او كتابة او عتق عبد او صدقة او وصية او ميراث او سبي او
فسخ بيع بعد القبض او دفع بجناية او نحو ذلك واحترز مجذوث الملك
عما اذا رجعت الابقة او زدت المفصولة او فككت المرهونة او عجزت
المكاتبة او انتقضت الاجارة او نحو ذلك فانه لا استبراء عليه حينئذ بلا
خلاف كما في المحيط وملك الامة اعم من ان يكون كلا او بعضا حتى لو
اشترى نصيب شريكه منها وقد حاضت عندهما مرارا يستبرى ء كما

الى عورة نفسه حيث (قال على رضى
الله عنه الخ) نوع اعتراض لهذه الاشارة
(وعد من شائل) اى مناقب (الصديق
رضى الله عنه) الخ (حل نظر من حل بينهما
الوطى ء) فى هذا التركيب هداية وارشاد
الى ما حققنا آتفا من المفاد وبك اللهم
توفيق السداد (غواص)

٢ (ولو قال المصنف) بدل هذه الشرطية
(ولكل من حل بينهما الوطى ء) خبر لقوله
(مس عضو منه) اى من الكل (عن الجملة
السابقة) هى قوله والى كل اعضا من يحل
بينهما الوطى ء (ايضا) اى كما يغنى عن
شرطية لا حقة (لان المس فوق النظر)
فيعلم حكم النظر منه بالطريق الاولى وفى
هذا القول المغنى ايضا هداية التوفيق الى
ما اسلفنا من التدقيق فعليك بالتطبيق
(ولو كان الضمير) اى ضمير نظيره
(للرجل) لا لمن حل بينهما الوطى ء (كما
ذهب اليه) الشارحون (الناظرون فيه)
اى فى ذلك الضمير (لاحتاج) كلام المصنف
(الى قيد عدم الشهوة) كما قيد به ابو الكارم
(و) قيد (الضرورة واشكل) عطف على احتاج
(بمس وجه الاجنبى وكفها) فانه حرام مع انه
يحل النظر اليهما (غير مشتهى) بالفتح
٣ (بان يطلى) بفتح الياء

٤ (بعد القبض) اى قبض المشتري

٥ (او انتقضت الاجارة او نحو ذلك) مما
لم يتجدد به الملك بل اشتهر الملك القديم
(غواص)

في النظم (ولو) كانت (بكرا او مشرية من لا يطا) اصلاً مثل المرأة والصبي والعنين والمحبوب او شرعاً كالمحرم رضاعاً او مصاهرة او نحو ذلك وعن ابي يوسف رحمه الله اذا تيقن بفراغ رحمها من ماء البائع لم يستبرأ كما في الصغرى (حرم) على المالك (وطؤها ودواعيه) كالقيلة والبعاقة والنظر الى فرجها بشهوة وغيرها وعن محمد رحمه الله لا يحرم في المسبية ودواعيه كما في الكبرى (حتى يستبرأ) المالك او الامة اذا بنى للمفعول اى يطلب براءة رحمها من الحمل فالاستبراء واجب لو انكر كفر عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو انكر المعروفين من الصحابة رضى الله عنهم وقال عامة العلماء انه لا ي كفر لثبوته مجبر الواحد كما في النظم وسببه حدوث الملك كما ذكره المص وغيره وهو المراد بما ذكره المص في خيار الشرط من ان الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك وظن بعض ان القولين منه فاسد ان مستدلاً بما قال قاضيان ان البيع اذا انفسخ بعيب بعد القبض استبرأ وقبله لم يستبرأ فان الاول يدل على فساد قوله الاول والثاني على الثاني وهذا ظن فاسد فان في الاول وجد حدوث الملك وفي الثاني لم يوجد واحد منهما لان القبض متمم للبيع كما لا يخفى وقال فخر الاسلام ان سببه ارادة الوطى وقال صاحب الخلاصة ان علته استحداث حل الوطى بملك اليمين في فرج فارغ من جهة الغير وشرطه حقيقة الشغل كما في الحبلى او توهمه كما في الحائلة وحكمته صيانة مائه عن الخلط بماء الغير ولا يجوز ان يكون الحكمه موجبة مستعقبه بخلاف السبب فانه سابق كما في الكرماني (بحیضة) كاملة (بعد القبض) من البائع او وكيله فلو وضعت المشتراة في يد عدل حتى ينقد الثمن فحاضت عنده لم يحتسب منه كما في الخزانة فلا عبرة بحیضة واقعة في اثناء سبب الملك

٢ (اذا بنى) للمفعول قيد والامة

٣ (لثبوته) اى الاستبراء (وسببه) اى وجوب الاستبراء (حدوث الملك) الخ (هو) اى حدوث الملك (المراد بما ذكره المصنف) من الانتقال من ملك الى ملك فليس هما بقولين

٤ (وظن بعض) هو ابو المكارم (انهما) قولان (منه) ان من المصنف وكل منهما فاسد (مستدلاً) الخ (وفي الثاني) اى الفسخ قبل القبض (واحد منهما) اى من حدوث والانتقال (لان القبض متمم للبيع) فبدونه لا يتم فلا انتقال (ان سببه) اى الاستبراء (ان علته) اى الاستبراء غواص ٤ اى من حدوث الملك ومن الانتقال من ملك الى ملك (حسن)

٥ (استحداث) اى طلب حدوث (حل الوطى) بملك اليمين اى الشراء (وشرطه) اى الاستبراء (حقيقة الشغل) اى شغل الرحم بماء الغير (او توهمه) اى توهم الشغل (كما في الحائلة) اى الغير الحبلى بالياء بنقطتين من تحت (وحكمته) اى المصاحبة المترتبة للاستبراء (موجبة مستعقبه) بالكسر فيهما (بخلاف السبب) موجب مستعقب (فانه سابق) اى متقدم على الاستبراء فيعقبه ٦ (عنده) اى العدل (لم يحتسب منه) اى من الاستبراء —

— (او قبل التصحيح) اى جعله صحيحا
باعداد الفساد فى البيع الفاسد

كالشراء او فى اثناء القبض او بعده قبل الاجازة فى بيع الفضولى او
قبل التصحيح فى البيع الفاسد كما فى الهداية وهذا رواية الاصول وقال
الغياث انه قول الطرفين ورواية عن ابي يوسف رحمه الله وعنه انها
كافية عنه كما فى النظم (فبمن تحيض) فلو اشترى مستحاضة لا يعلم
حيضا يدعها من اول الشهر عشرة ايام كما فى المحيط ولو ارتفع حيضا
قبل انقضاء ايامه ترك حتى استبان انها غير حامل على ما فى الاصول
وقيل هذا قول الشبخين وقيل قولهما انه لا يقرب منها سنتين وقيل
اربعة اشهر او ثلثة اشهر وقال ابو مطيع تسعة اشهر وعن محمد رحمه
الله اربعة اشهر وعشرة ايام وعنه نصفه كما فى النظم وعليه عمل الناس
اليوم كما فى الخزانة وهو ارفق بالناس والاحوط سنن كما فى الكرماني
وغيره (و) يستبرى (بشهر) تام بعد القبض كما فى كفاية الشعبى
وينبغى ان يكون فيه خلاف ابي يوسف رحمه الله فلو حاضت فى اثناء
الشهر انتقل الى الحيضة كالعدة (فى ذات شهر) اى صغيرة او آيسة
لقيام الشهر مقام الحيضة (وبوضع الحمل) بعد القبض (فى الحامل) ولو
من الزنا فان وضعت قبل القبض استبرى بعد النفاس خلافا لابي
يوسف رحمه الله كما فى الظهيرية وغيره وانما قدر بعد القبض اذ
المعطوفان مشتركان فى القيود فمن الظن ان الاحسن تقديم قوله بعد
القبض على قوله بحيضة (ورخص حيلة اسقاطه) اى الاستبراء وفيه
اشعار بان العزيمة ترك الحيلة ولذا قال محمد انها تكره مطلقا خلافا
لابي يوسف رحمه الله والمأخوذ قوله (ان علم) المشتري (عدم وطى)
باقعا فى هذا الطهر (الذى يوجد فيه سبب الملك وقول محمد ان
علم وطؤه كما فى الهداية وقيل التفصيل قول محمد رحمه الله واما
عندهما فالحيلة تباح مطلنا كما فى الخلاصة وانما قيد بعدم الوطى لانه لو

٢ (وعنه) اى ابي يوسف رحمه الله
(انها) اى الحيضة الواقعة فى اثناء سبب
الملك (كافية عنه) اى عن الاستبراء (قبل
انقضاء ايامه) اى اوقات الحيض اى صارت
آيسة قبل وقت الاياس
٣ (وقيل قولهما) اى الشبخين (انه) اى
المشتري (لا يقرب منها) اى من المرتفعة
حيضا قبل انقضاء ايامه
٤ (انتقل) اى الاستبراء بالشهر (الى)
الاستبراء (بالحيضة) كالانتقال (العدة فى
القيود) ولو متأخرة عن المعطوف عليه لكنه
خلافة كما اسلف الشارح المحقق فى
مواضع فظهر ان وجه الظن احسنية التقديم
ليكون الاشتراك بلا خلاف غواص
٥ (و) تستبرى (بوضع الحمل) اى فى
الحامل بنكاح اوسفاح فى الكافى والهداية انه
لا يجزى بالولادة بعد الملك قبل القبض
كما فى الحيض خلافا لابي يوسف رحمه الله
نعلى فعلى هذا كان الاحسن تقديم قوله
بعد القبض على قوله بحيضة كما لا يخفى
(ابوالمكارم)
٦ (وفيه) اى فى لفظ رخص (اشعار) الخ
(انها) اى الحيلة (تكره مطلقا) اى سواء
علم عدم الوطى فى هذا الطهر او لم يعلم (غ)
٧ اى سواء علم عدم وطى البائع اولا
(ابن احمد)
٨ (والمأخوذ) فى باب الحيلة (قوله) اى ابي
يوسف (ان علم المشتري) اى شرط المأخوذ
من حيث الشرح وشرط رخص من حيث المتن
فظهر ان قوله (وقول محمد) عطف على قوله قوله
اى (و) المأخوذ (قول محمد) وهو الكراهية (ان
علم وطؤه) وانه لا منافاة بين هذا الكلام
وبين قوله قال محمد انها يكره مطلقا فتأمل
(وقيل التفصيل) اى الرخصة المفصلة بقوله
ان علم عدم الخ (قول محمد رحمه الله واما
عندهما) اى الشبخين اى قولهما (فالحيلة
مباح مطلقا) اى بلا تفصيل (وانما قيد)
المصنف (ب) علم (عدم الوطى) لانه لو

- وطئها) البائع (فيه) اى فى هذا الطهر (ثم باع) من المشتري (قبل الحيض لم يجز) للمشتري (ان يحتال) اى ان يفعل الحيلة (و) قيد عدم الوطئ (بالطهر لانه) اى الوطئ فى الطهر (ظاهر حال المسلم) فقيد به احترازا
 عنه (فلو وطئ) البائع (فى الحيض لم يكره الحيلة) وانما نكره لو وطئ فى الطهر
 فلذا قيد الرخصة بعدمه (٣١١) كتاب الكراهية

وطئها فيه ثم باع قبل الحيض لم يجز ان يحتال لقوله عليه السلام لا
 يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر ان يجتمعا من امرأة فى طهر
 واحد كما فى التجنيس وبالطهر لانه ظاهر حال المسلم فلو وطئ فى
 الحيض لم تكره الحيلة (وهى) اى الحيلة (ان لم تكن تحتها) اى المشتري
 (حرة ان ينكحها) اى ان ينكح المشتري الامة بالنكاح البائع (ثم)
 اى بعد النكاح (يشترىها) النكاح ولا يلزم الاستبراء لان بالنكاح ثبت
 له الفراش الدال شرعا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الاملاك
 الرقبة وذكر فى المتنقى انه عنده واما عند ابي يوسف رحمه الله فالاستبراء
 واجب واما عند محمد رحمه الله فمستحسن وفيه اشعار بانه لا يشترط
 القبض والدخول قبل الشراء كما قال السرخسى وقال الحلوانى يشترط
 القبض كيدا يوجب بحكم الشراء بعد فساد النكاح فانه لا يجتمع مع ملك
 البمين وقال المرفيئانى يشترط الدخول لتصير معتدة له بعد فساد النكاح
 فانه اذا لم يدخل بها لم تكن عند الشراء منكوبة ولا معتدة لان فساد
 النكاح سابق على الشراء فعليه الاستبراء بدون الدخول لتحقق سببه
 كما فى الظهيرية وبما ذكرنا ظهر ان المختار عند المص قول السرخسى
 الذى هو الامام فلا عليه بترك اختيار قول الحلوانى كما ظن (و) هى
 (ان كانت) تحتها حرة لأن نكاحه لم يجز حينئذ (ان ينكحها) قبل
 البيع او القبض الرجل (الآخر) الذى لم يكن تحتها حرة بالنكاح البائع
 او المشتري على ان يكون امرها بيد المشتري فى التطليقتين وهذه
 حيلة لنفع ان لا يطلقها (ثم يشتري) المشتري ان انكح البائع (او قبض)
 ان انكح المشتري (ثم) اى بعد الاشتراء او القبض بلا دخول (يطلق)

٢ (الملك الرقبة) لملك المتعة فانه قد ثبت
 بالنكاح (انه) اى عدم لزوم الاستبراء بعد الحيلة
 (عنده) اى الامام (واما عند ابي يوسف
 فالاستبراء) بعد الشراء (واجب واما عند
 محمد رحمه الله) الاستبراء فى هذه الصورة
 (مستحسن وفيه) اى فى قوله ان ينكحها ثم يشتريها
 (اشعار بانه) الخ اقول لانسلم هذا الاشعار
 لان فى كلمة ثم مهلة وبراخ فليكن بتوسط
 القبض والوطئ نعم لو قال فيشتريها بالفاء
 لاشعر به (قبل الشراء) ظرف القبض
 والدخول معا (يشترط القبض) اى قبل
 الشراء (بعد فساد النكاح) بالشراء (فانه)
 اى النكاح (لا يجتمع) الخ (يشترط الدخول)
 اى الوطئ بالنكاح قبل الشراء (له) اى
 للمشتري (بعد فساد النكاح) بالشراء
 (فانه اذا لم يدخل بها) قبل الشراء (لم يكن)
 الخ (لتحقق سببه) اى الاستبراء وهو اسعدا
 حل الوطئ بملك البمين

٣ (وبما ذكرنا) من بيان المتن على وفق ما قاله
 السرخسى لكنه غير مسلم كما عرفت (ظهر
 ان المختار عند المصنف قول السرخسى
 الذى هو الامام) اى المقتضى به على
 الاطلاق فيكفى به مقلدا (فلا) وزر (عليه)
 اى المصنف (بترك اختيار قول الحلوانى كما
 ظن) لم اجد هذا الظن فيما عندي من
 الشروح لا فى ابي الكارم ولا فى الشئنى
 ولا فى البرجندى (غ)

٣ قوله وبما ذكرنا اى من قوله لانه بالنكاح
 ثبت له الفراش الدال شرعا على فراغ
 الرحم ولم يحدث بالبيع الاملاك الرقبة ظهر
 ان المختار عند المص قول السرخسى الذى
 هو الامام فلا عليه بترك قول الحلوانى ملائم
 (ابن العابدین)

٤ (لان نكاحه) اى المشتري علة للتقيد
 بقوله ان كانت تحتها حرة او علة متقدمة لقوله
 (ان ينكحها قبل البيع او) بعده قبل (القبض)

اى قبض المشتري (الرجل) بالرفع كما (الآخر) فاعل ينكح (وهذه) اى اشتراط ان يكون امرها بيد المشتري
 والتأنيث باعتبار الحيلة (حيلة لدفع ان لا يطلقها) الآخر بان يطلقها المشتري متى شاء —

٢ (او بعده) هذا مستدرك بعد قوله او القبض فالاولى ادراج هذا التعميم هناك بان يقول ثم اى بعد الاثراء قبل قبض المشتري او بعده يطلق الآخر بلا دخول فالمنصف اشار بقوله ثم يشتري او يقبض الى بيان روايتين (بلانرجيع احدهما على) الرواية (الاخرى) حيث اتى بكلمة اووهى للتسوية بين الامرين ٣ (وهو رواية) كتاب (الحيل) جمع حيلة يحتمل ان يكون الحيل كتابا على حدة عن محمد جمع فيه الحيل الشرعية كما يقتضيه صيغة الجمع وان يكون بابا او كتابا من ابواب او كتب اصله مثلاً والجمع باعتبار ان حيلة اسقاط الاستبراء كثيرة متعددة وجه الاشارة اليها ان المنصف قال ثم يشتري الخ فشرط لسقوط الاستبراء تأخر الشراء عن نكاح الآخر لئلا يوجد حل الوطى عند الشراء لكونها منكوحة الغير فلو لم يكن وقت الشراء وقت وجوب الاستبراء لما شرط تأخره عنه لتحصيل هذه العلة فعلم ان وقت وجوبه عند حدوث الملك بالشراء كما وضعه صاحب المتون في اصل مسئلة وجوب الاستبراء وبهذا الطريق بعينه وجه الاشارة المؤدى بقوله (فح اشار) اى المنصف بقوله او يقبض لانه عطف على حين كلمة ثم (الى ان وقته وقت) اى عند حدوث (القبض) اى قبض المشتري المؤكد للشراء فكانه هو السبب (وهو) اى كون وقت القبض وقت وجوب الاستبراء لكونه مؤكدا للشراء (رواية) كتاب البيوع (من الاصل) ثم بين الشارح المحقق ثمره الخلاف بين الروايتين مع الاشارة الى النسبة بينهما وهى العموم والخصوص من وجه فقال (فلو طلقها) الناكح بعد الشراء (قبل قبض المشتري) (٣١٢)

الآخر قبل قبض المشتري او بعده فالمنصف اشار الى بيان روايتين بلا ترجيح احدهما على الاخرى فانه اشار اولا الى ان وقت وجوب الاستبراء وقت الشراء وهو رواية الحيل ثم اشار الى ان وقته وقت القبض وهو رواية الاصل فلو طلقها قبل قبض المشتري لم يستبرأ على رواية الحيل واستبرأ على رواية الاصل بخلاف ما لو طلقها بعد قبضه فانه لم يستبرأ على الروايتين جميعا فمن الظن ان رواية الاصل اصح وكلامه لا يدل عليه وانما قيد بلا دخول لانه لو طلق بعد الدخول كان عليها حيضتان فيطول المدة فلا يحصل غرض المشتري وانما لم يجب الاستبراء في هاتين الصورتين لانه لم يحدث بالبيع الاملك الرقبة فانها فى الاولى فى يد الزوج وفى الثانية فى يد البائع ويشترط للاستبراء

لم يستبرأ اى يسقط الاستبراء عن المشتري بناء (على رواية الحيل) لان عند حدوث الشراء لم يكن فرجا حلالا لكونها منكوحة الغير وبعد الطلاق وصيرورة فرجا حلالا لم يوجد الشراء فصحت الحيلة على هذه الرواية (ويستبرى) اى لا يستقط الاستبراء بل يحتاج المشتري اليه بناء (على رواية الاصل) حيث وجد على هذه الرواية بعد ما طلقها وصار فرجا حلالا سبب الاستبراء وهو القبض فلم تصح الحيلة على هذه الرواية (بخلاف ما لو طلقها) الناكح (بعد قبضه) اى المشتري (فانه) اى المشتري (لم يستبرأ) اى يسقط عنه الاستبراء (على الروايتين جميعا) لان عند حدوث الشراء والقبض لم يكن فرجا حلالا لكونه منكوحة الغير وبعد ما طلقها الغير وصار فرجا حلالا لم يوجد سبب الاستبراء لاحداث الشراء ولا القبض لانها قد وجدت قبل الطلاق وبخلاف ما لو طلقها قبل الشراء فانه يستبرأ على الروايتين جميعا اكتفى الشارح المحقق عنه لظهوره فالنسبة بينهما عموم من وجه حيث وجد مادة

الاقتراء ووجد مادة الاجتماع فى الاستبراء وسقوطه ٤ (فمن الظن) من ابي المكارم تفريع على قوله فالمنصف اشار الى بيان روايتين الخ (ان رواية الاصل اصح) فينبغى للمصنف اقل المرتبة ان يدل عليها فى كلامه (و) الحال ان (كلامه) اى المصنف (لا يدل عليه) اى على نفس ما روى فى الاصل فضلا عن اصحينه ووجه الظنية ان كلام المنصف دل عليه ما كامر لكن على السوية بلانرجيع (وانما قيد) مجهول حكاية عن صنعه حيث اورد العبارة هكذا او القبض بلا دخول بطل الخ فجعل قوله بلا دخول من قبيل التجازب يتعلق لما قبله وهو القبض وبها بعده وهو قول المنصف يطلق الآخر الخ ولهذا السرقة والافسائر الشراح اوردوا هذا القيد بعد يطلق الخ اعلم ان على تقدير التجازب هنا تعييد ان تعييد القبض بعلم الدخول وتعييد الطلاق به والشارح المحقق بين وجه الثانى ولم يبين وجه الاول وهو كونها وقت القبض منكوحة الغير لايجل وطئها للمشتري ما لم يطلقها بلا دخول لظهوره (عليها) اى على الامة المشربة (حيضتان) لانها فيها كثلث حيض فى الحرة (فيطول المدة) اى مدة ان يحل الوطى للمشتري (فلا يحصل غرض المشتري) من ارتكاب الحيلة وهو الوطى دفعة عقب الطلاق (فى هاتين الصورتين) اى اللتين فى هذه الحيلة الثانية اوليهما انكاح البائع ثم الشراء ثم الطلاق وثانيهما شراء المشتري ثم انكاحه ثم قبضه ثم الطلاق (لانه لم يحدث بالبيع) من المشتري (الاملك الرقبة) لملك اليد (لانها) اى الامة (فى) الصورة (الاولى فى يد الزوج) حيث انكح المالك ملكه وسلمه اليه ثم شري المشتري من البائع فحصل له ملك رقبته فقط ولا يقدر وطئها لكونها منكوحة الغير فلم يحصل له اليد المقصودة (وفى) الصورة (الثانية فى يد البائع) لانه لا يقدر على تسليم ملك الغير -

حدوث

- الى الزوج ولا يسلم المشتري اليه ايضا وان كان ملكه خوفا عن وطى الزوج لثلايطول المدة ولا يقبض المشتري ايضا من يد البائع قبل انكاحه تصحيا لحيلة الاسقاط فتبقى في يد البائع الى ان ينكحها المشتري غيره ثم يقبضها ثم يطلقها ذلك الغير وبالحيلة لم يحصل قبيل القبض فيها حل الوطى بمحدث الملك بالشراء المؤكد بالقبض المقارن له بلانوسط شىء بينهما وهو السبب للاستبراء وفي الصورة الثانية قد توسط الانكاح بينهما سواء كانت في يد البائع او يد الزوج ايضا بان امر المشتري للبائع بالتسليم والمفروض في هذه الحيلة طلاق الزوج بلا دخول فلا خوف ولا ورود ان تسليم المشتري فرع قبضه قبل الانكاح وهو لا يقدر عليه لثلا يفسد الحيلة فتخصيص الشارح المحقق الصورة الثانية بيد البائع منظور فيه فالظاهر في التعليل ما كتبه ابو المكارم فيه حيث قال (وانما لا يجب الاستبراء في الوجهين) المذكورين في الحيلة الثانية وهذا انكاح البائع قبل الشراء او انكاح المشتري بعده قبل القبض (لانه) اى وجوب الاستبراء (انما يكون اذا ثبت حل الوطى بسبب حدوث الملك المؤكد بالقبض مقارنا) حال من القبض (له) اى للملك بحيث لا يوجد مانع من الوطى سوى الاستبراء وفي هذين الوجهين ليس كذلك لوجود المانع سواء وهو كونها منكوبة الغير عند الشراء في الوجه الاول وعند القبض المؤكد للشراء في الوجه الثانى والى هذا اشار بقوله (ولم يثبت ذلك) اى حل الوطى بسبب حدوث الملك المؤكد بالقبض المقارن له (عند الشراء في الوجه الاول وعند القبض) المؤكد (في الوجه الثانى) لوجود مانع من الوطى فيها وهو كونها منكوبة الغير (وانما يثبت) اى حل الوطى (بعد وجود السبب) اى المذكور آنفا (و) وجود (الطلاق) في هذين الوجهين (وان وصل البعدية او عطف الطلاق هنا) ثبت (اى اصل حل الوطى) (بذلك السبب) اى معه اوبه فقط على الاختلاف في الوصلية انتهى كلامه في مقام التعليل مشروحاته قال (ولا يخفى ان هذا) اى ثبوت الحيلة بالملك المؤكد بالقبض يدل على اشتراط تسليم الامة الى النكاح الذى يشتره من بعد (قبل الشراء في الحيلة الاولى) لثلا يؤكد شراؤه بالقبض ولهذا قيد ابو المكارم هناك قول المصنف ان ينكحها للمشتري بقوله فيقبضها (كما ذكره) اى الاشتراط المذكورة (فاضبخان وقد ظهر بهامس) من اشتراط كون الملك مؤكدا بالقبض المقارن له حيث قال المؤكد بالقبض مقارنا له (ان قوله) في وضع مسئلة وجوب الاستبراء (كتاب الكراهية) (٣١٣)

حدوث ملك الرقبة واليد جميعا كما مر فاستقام ضابط وجوب الاستبراء على ما ذكره المص في قوله اذا حدث النخ ولم يخرج الى قيود اخر ذكرناها في اثناء الكلام كما ظن (ومن فعل بشهوة احدى دواعى الوطى)

(اذا حدث ملك امة حرم وطئها حتى يستبرأ ليس بمستقيم) لعدم افادته اشتراط القبض المؤكد (ليبان ضابط وجوب الاستبراء) حتى لو قال في بيان هذا الضابط واذا حدث ملك امة ولم يوجد مانع من حل الوطى سوى الاستبراء حرم وطئها النخ لاستقام وافاد الكلام تمام المرام (ثم ان كلامه) اى المصنف (في الوجه الاول يدل على ان زوجها) حيث قال ثم اى بعد النكاح يشتري واكتفى به ولم يقل المصنف ثم يشتري فيقبضها فشرط تأخر الشراء فقط واتى بكلمة اوفى قوله او يقبضها اشارة الى الوجه اثنى فللمصنف او دخل في الدلالة المذكورة فالاولى ان لا يقيد الكلام بغير الوجه الاول او ايراده بعد قوله لا حاجة الى الاستبراء فعلم ماحررنا انه ليس هذه الدلالة في كلامه على نسخة ويقبض بالواو على ما قال هذا الشارح وفي بعض النسخ ويقبض اى بالواو والاول يوافق لفظ الكافي والهداية وهو اظهر اشارة الى هذين الوجهين انتهى (لو طلقها) بعد الشراء (قبل القبض لا حاجة) في الوجه الاول (الى الاستبراء) مطلقا (وليس بصحيح لما في الخلاصة) تعليلية باعتبار الشئ الثانى (انه لو طلقها بعد القبض يسقط الاستبراء على الروايات) جمع اى كلا الروايتين كما مر من الشارح المحقق ايضا (وان طلقها قبل القبض فعلى رواية الحيل يسقط وعلى رواية البيوع لا يسقط وهو الصحيح وقال فاضبخان هذا اصح الروايتين عن محمد انتهى) فقول ابى المكارم وليس بصحيح اى من وجهين بان عدم الحاجة الى الاستبراء في الطلاق قبل القبض ليس مطلقا بل على رواية الحيل فقط وانما ليست بصحيح بل الصحيح والاصح رواية البيوع ومع هذا لا يدل كلام المصنف عليه وانما يدل على الرواية الغير الصحيح فنسبه الشارح المحقق الى الظن اولا ثم نسب اليه قوله ليس بمستقيم النخ ثانيا بعكس ترتيب كلام ابى المكارم فقال (و) الحال (يشترط للاستبراء) مرتبطا بقوله الاملك الرقبة النخ (حدوث ملك الرقبة واليد) اى القبض (جميعا كما مر) من الشارح المحقق في شرح قول المصنف واذا حدث ملك امة من التعميم بقوله رقبة ويذا (فاستقام ضابط وجوب الاستبراء على ما ذكره المصنف في قوله واذا حدث الى آخره ولم يخرج) اى الضابط المذكور عطف على استقام تفسيره بل الواو بمعنى اى التفسيرية وهو كثير ويؤيده ما في بعض النسخ اى لم يخرج (الى قيود اخر) اى غير تعميم الملك بقوله رقبة ويذا (ذكرناها) اى تلك القيود (في اثناء الكلام) اى اثناء بيان سبب الاستبراء مثل كون فرج المملوكة فارغا عن جهة الغير وكون المالك مريدا لوطنها وعدم سبق حيلة الاسقاط وبالحيلة ان يقول واذا حدث ملك امة رقبة ويذا ولم يوجد مانع حل الوطى سوى الاستبراء (كما ظن) من ابى المكارم عدم الاستقامة والاحتياج الى التقييد بان يقول واذا حدث ملك امة بحيث يثبت به حل الوطى بان لا يوجد هناك مانع الوطى سوى الاستبراء اى مع قطع النظر عن وجوب الاستبراء حرم وطئها حتى يستبرأ النخ كما يفهم هذا التقييد من قوله لانه انما يكون اذا ثبت حل الوطى بسبب حدوث النخ ومن قوله -

- وانما ثبت بعد وجود السبب والطلاق الخ والكل
من دفع بتعظيم الشارح المحقق بقوله رقية ويد الان
معنى اليد القدرة على التصرف وان لا يوجد
مانع عنه (عنه) اى عن ذكر الوطى هنا فان حكم
الوطى قد بين في كتاب النكاح فاكتفى به
٢ (والجملة) اى قوله لا يتجمعان الخ (حال) من
الامتنين (لاصفة) لهما (يجزى اللتين) اى اسم
الموصول كما ظن ابو المكارم (فانه) اى حذف
الموصول (مما اختلف فيه) بين النحاة كيف (ولم
يجوز) اى حذف الموصول النحاة (البصرية)
الخ (اى ووطى كل) واحد واحد (منهما)
انما فسر به دفعا لايهام المتن ان الحرام وطئهما
معاً لا انفراداً (لكن المستحب ان لا يمسها)
اى الاخرى (بالافراج) صلة المحرمة
(وهذا) اى الانتظار الى ان يمضى حيضة
المحرمة (احد انواع) الخ (ومنها) اى من
جملة انواع الاستبراء المستحب (ما) اى انتظار
مضى حيضة (اذا اراد) شخص (ان يبيع
جاريته) فيستحب ان يمضى حيضتها ثم يبيع
٣ (ومنها ما اذا اراد تزويجها) اى
جاريته للغير فيمضى حيضته ثم يزوج (ومنها
ما اذا تزوجها) اى الامة ثم علل الثالث
فقال (فان المستحب ان لا يطأها) الزوج
بعد التزوج دفعة (الا بعد الاستبراء) يمضى
حيضته (وقيل هذا) اى استحباب ان لا يطأها
(عنده) اى الامام رحمه الله (فلا يطأ)
اى وجوباً بالقرينة المقابلة او بدلالة اخبار
الشارع (وكذا الجواب) اى يستحب
عنده ويجب عند محمد رحمه الله (فى ام
الولد) الخ (ولم تحبل) فلا يطأها الزوج
الرأى استحباباً الا بعد الاستبراء بمضي (فلو
حبلت) اى الزانية (لا يطأها) زوجها وجوباً
ع (بلا شبهة) متعلق زنى (امرأته) اى الزوج
(حتى تستبرى) الزنية (من هذه المعدادات
(وجب عليها) اى على الزنيات المذكورة
٥ (وهذا) اى الافضية (عنده) اى
الامام (فلا يطأ) اى وجوباً ٦ (فم الرجل)
فيه دلالة على ان اضافة المتن الى الفاعل
على عكس ما قال ابو المكارم (ويدخل) فى
المتن (بالتبعية) لحكم الاصل وهو المذكور
(تقبيل المرأة) الخ (او خدّها) يعنى
رخسار شرا (عند اللقاء) الخ بيان لعادتهم
وظرفى التقبيل فالاولى تقديمه على قوله (فانه
مكروه) كما وقع فى عبارة البرجندى (غ)

كالقبلة والمس وغيرها ولم يذكر الوطى لان كتاب النكاح قد اغناها
عنه (بامتنه لا يتجمعان نكاحاً) كاختين او بنت وامها نسباً او رضاعاً
والجملة حال لا صفة بجزى اللتين فانه مما اختلف فيه ولم يجوز البصرية
(حرم عليه وطئها بدواعيه) اى ووطى كل منهما مع دواعيه (حتى يحرم
احدهما) بالافراج عن ملكه كالاتاق والبيع كلا او بعضاً او الامة او
الكتابة او النكاح الصحيح او غيرها فحينئذ حل ووطى الاخرى بالدواعي
لكن المستحب ان لا يمسها حتى تمضى حيضته على المحرمة بالافراج عن
الملك وهذا احد انواع الاستبراء المستحب ومنها ما اذا اراد ان يبيع
جاريته ومنها ما اذا اراد تزويجها ومنها ما اذا تزوجها فان المستحب ان
لا يطأها الا بعد الاستبراء وقيل هذا عنده واما عند محمد رحمه الله فلا
يطأها الا بعد الاستبراء وكذا الجواب فى ام الولد والمديرة اذ ازوجهما
قبل العتق ومنها ما اذا رأى امرأته او امته تزنى ولم تحبل فلو حبلت
لا يطأ حتى تضع الحمل ومنها ما اذا زنى باخت امرأته او بعمتها او خالتها
او بنت اخيها او اختها بلا شبهة فان الافضل ان لا يطأ امرأته حتى
تستبرى الزنية بمضي فلو زنى بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يطأ
امرأته حتى تنقضى عدة الزنية ومنها ما اذا رأى امرأة تزنى ثم تزوجها
فلا يفضل ان يستبرى وهذا عنده واما عند محمد رحمه الله فلا يطأ
الا بعد الاستبراء الكل فى النظم (وكره) اى حرم (تقبيل الرجل)
٦ فم رجل او يده او عضواً منه وهذا قول الطرفين وقال ابو يوسف
رحمه الله لا بأس به كما فى الهداية ويدخل بالتبعية تقبيل المرأة فم
امرأة او خدّها فانه مكروه عند اللقاء والوداع كما فى الممية وهذا اذا
كان عن شهوة واما على وجه البر فجاز عند الكل كما فى قاضيان وعن
بعض المشايخ لا بأس به اذا قصد البر ولم يخفى الشهوة كما فى الاختيار

٢ (واللام) أى لأم الرجل (مشير الى أنه لو قبل) الخ اذ ظهر أنه ليس للجنس والمهابة ولا للاستغراق لعدم الحاجة اليه فى افادة مرام المقام فتعين أنه للعهد خارجيا او ذهنيا والذهنى فى قوة تقبيل رجل ما وهو يتحقق فى ضمن الذى يقبل يد مثله اودونه ولو حمل على العهد الخارجى نفرض ان اليهود هو الذى يقبل يد مثله او دونه فيشير بطريق المفهوم الى أنه لو قبل يد من هو فوقه او وجهه كفتيه او عالم اوزاهد او سلطان لا بأس به

٣ (كما) يكره (لو قبل يد نفسه) كما يفعل بعض الجهلة اذا لقي غيره (تحية) أى هدية بدنية

٤ (ايها) أى الوالد بن المفهوم من لفظ الوالد (كتقبيل الحجر) أى الأسود من الحجاج (وقد قبله) أى المصحف (وقيل انها) أى قبلة المصحف (بدعة) اقول لكنها حسنة (والكلام) أى كلام المنية اوله وآخره (مشير) الخ (أو سجد) الأرض (له) أى للسلطان أو الأمير (بنية التحية) لالعبادة والتعظيم (على وجه التعظيم) أى العبادة وإى شىء أعلى فى التعظيم منها

٥ (مطلقا) سوا كان بنية التحية أو التعظيم (الأيما) أى بالانحناء مبتدأ خبره (كالسجود فى ازار واحد) أى كل واحد من المعانقين فى ازاره فقط بلا قميص ونحوه

٦ (فان كلا) أى من القميص والجنب (كازار) آخر فكانهما ح فى ازارين

٧ (وفى الاكتفاء) أى بالعناق دون ان يقول وعناقته ومصانحته الخ

واللام مشير الى انه لو قبل وجه فتيه او عالم اوزاهد اعزازا للدين فلا بأس به كما لو قبل يد سلطان عادل لعده ويد غيرهم لتعظيم اسلامه واكرامه فلو قبل لنيل الدنيا فكره كما لو قبل يد نفسه كما فى المحيط وقال الصدر الشهيد ان تقبيل يد الغير لايرخص على المختار كما فى الكرماني وقال شرف الأئمة لو طلب من عالم او زاهد ان يرفع اليه قدمه ليقبله لم يجبه وقيل اجابه كما فى المنية لأن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يقبلون اطراف النبی عليه السلام كما فى الاختيار وقال الفقيه ان القبلة خمسة تحية كتقبيل بعضنا بعضا على اليد ورحمة كتقبيل الوالد ولده على الخد وشفقة كتقبيل الولد ايهاها على الرأس ومودة كتقبيل الأخ اخاه على الجبهة وشهوة كتقبيل الزوج زوجته على الفم كما فى البستان ومن القبلة قبلة الديانة كتقبيل الحجر والمصحف وقد قبله عمرو وعثمان رضى الله عنهما كل غداة وقبل انها بدعة كما فى المنية والكلام مشير الى ان من قبل الأرض بين يدي سلطان او امير او سجد له بنية التحية لايجوز فانه كبيرة كما فى المحيط وذكر فى اكرامه المبسوط ان من سجد لغير الله تعالى على وجه التعظيم كفر وفى الظهيرية انه يكره بالسجدة مطلقا وفى الزاهدى الايماء فى السلام الى قريب الركوع كالسجود وفى المحيط انه يكره الانحناء للسلطان وغيره (و) يكره عند الطرفين لا عند أبى يوسف رحمه الله (عناقته) بالكسر أى جعل كل من الرجلين يده فى عنق الآخر (فى ازار) سائر ما بين السرة والركبة (واحد) احتراز عما اذا كان قميص او جنبه فأن كلا كازار ولم يكره بالاجماع وهو الصحيح وقال الامام ابو منصور ان المكروه منه ما على وجه الشهوة واما على وجه الكرامة فجاز كما فى الكافى وفى الاكتفاء اشارة الى ان المصافحة لم تكره بل هى سنة قديمة متواترة وقال صلى

الله عليه وسلم من صافح اخاه المسلم وحرك يده تناثر ذنوبه وهو
الصاف صفة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه كما قال ابن الاثير فاخذ
الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض كما في الصلوة السعودية والسنة
فيها ان تكون بكلتا يديه كما في المنية وبغير حائل من ثوب او غيره
كما في الخزانة وعند اللقاء بعد السلام كما في الشرعة وان يأخذ الابهام
قال صلى الله عليه وسلم اذا صاحتهم فخذوا الابهام فان فيه عرفا ينشعب
منه المحبة والى ان القيام لغيره لم يكره وانما المكروه محبة القيام ممن
يقام له كما في مشكل الآثار وعن ابي القاسم الحكيم انه يقوم للاغنياء لا
للفقراء وكان صلى الله عليه وسلم يكره القيام لتعظيم الغير كما في
النهاية وذكر في الزاهد لا يكره ان يقوم لآخر في المسجد تعظيما له
وكذا لو قام القارى في خلال قرائته تعظيما له وفي الظهيرية لا يجوز
ان يقوم القارى الا لعالم او لايه او لاسناده المعلم وفي كنز العباد لا
يقوم لآخر في المسجد فانه صلى الله عليه وسلم قال لاتعظموني في بيت
ربي ولهذا اوصى السلف لتلاميذهم ان لا يقووا لهم في المسجد اذا
درسوا وفيه اشارة الى جواز ما تعارف في زماننا من قيامهم في غير المسجد
عند اتمام الدرس (وكره) وبطل (بيع العذرة) بفتح العين وكسر
الذال اى العاطف وكذا بيع كل ما انفصل من الادمى كالشعر والظفر
فانه جزء الادمى ولذا وجب دفنه كما في التمرناش وغيره (خالصة)
غير مخلوطة (وصح) بيعها (مخلوطة) بأن يحمل اليها نحو التراب او
الرماد دون العكس فان حمل التمسح ممنوع هكذا اطلق المخلوط في المحيط
والهداية والاختيار لكن في موضع من المحيط والكافي والظهيرية انه يصح
اذا كان غيرها غالبا عليها تحيئنا اما ان يحمل المطلق على المقيد او
يحملا على الروايتين او على الرخصة والاستحسان على ما علم من غنية

٢ (فاخذ) مجرد (الاصابع) بدون الكف
كما يفعله بعض الجبائية
٣ (والسنة فيها) اى فى المصافحة

٤ (و) ان يكون (عند اللقاء) بعد
السلام (لا قبله)

٥ (انه يقوم للاغنياء) لعله لدفع تكبرهم
ففسى ان يلايم قلوبهم ويأخذوا منه الاداب
والقراء متأدبون فى ذاتهم

٦ (ان لا يقوموا لهم) اى للسلف (اذا درسوا)
اى بعد ما قرأ التلامذ درسهم (تعارف)
اى صار عرفا

٧ (بان يحمل) اى يلتقى ويذهب (اليها) اى
العذرة (نحو التراب) فاعل يحمل (دون
العكس) اى بان يحمل العذرة الى التراب
(هكذا) اى مثل اطلاق المتن (اطلق
المخلوط) اى عن ان يكون ايها يغلب (انه)
اى بيع المخلوط (صح اذا كان غيرها) اى
غير العذرة (غالبا) فمفهومه والا لا يصح
(او يحمل) اى كل من المطلق والمقيد زهلى
الروايتين او (المطلق) (على الرخصة)
(و) المقيد على (الاستحسان على ما علم من)
باب (غنية)

الهداية (الهداية) الخ (فاحفظه) اى ما فى زيادات العتاي من الكلية (فانه) للشخص (القية ضرورى) اى يحتاج اليه لكثرة وروده

الهداية وصيده وفى زيادات العتاي ان المطلق يجرى على اطلاقه الا اذا قام دليل التقييد نصا او دلالة فاحفظه فانه للقيه ضرورى (و)
صح (الانتفاع بها) اى العذرة المخلوطة فلا ينتفع بالخالصة على الصحيح
كما فى الهداية فلو نقلت الى الضياع بنية تطهير السكك ثم تخلط بالتراب فتقوى الارض به يجوز ولو نقل بنية تقويتها يحرم كما فى المنية (و)
صح (بيع السرقين) بالكسر معرب سركين بالفتح لانه ينتفع به لاستئثار الريع وان كان نجسا وكذا بيع ما انفصل من غير الادمى كما فى الكفاية ويكره بيع طين الاكل وخاتم الحديد والصفر ونحوه كما فى الغنية (و)
صح (خصاء البهائم) بالكسر اى نزع خصية الحيوانات كالسنور والفرس وذكر شيخ الاسلام ان خصاء الفرس حرام واما خصاء غيره فلا بأس به ان كان فيه منفعة والامحرام كما فى المحيط (لا) يصح ويحرم خصاء (الادمى) بالاتفاق لانه قطع النسل بلا منفعة ويزال عذرة الحامل البكر عند الولادة ببيضة او درهم ولو ماتت الحامل والولد حى شق بطنها من الجانب الايسر ولو عكس قطع الولد اربا اربا ولا يجوز اسقاط ولد مضى مدة ينفع فيها الروح من مائة وعشرين يوما واما قبل مضيتها فقد كرهه عند بعض المشايخ وحل عند بعض كما فى المحيط ويعالج الجراحات المخوفة والحصاة فى المثانة الا اذا قبل لا يجوز اصلا ولا بأس بثقب اذن الطفل من البنات كما فى الظهيرية وذكر فى فاضى خان ان احد الابوين ان قطع اصبعاً زائدة من الولد لم يضمن لانه معالجة (و) صح (انزاء الحمير) اى الحمار لرد اللام للجنس والانزاء برجهائين (على الخيل) الاحسن الفرس لانه الخيل اسم جمع يستوى فيه الذكر والانثى وفيه اشعار بانه يصح انزاء الفرس على الحمار وقد صح كما فى شرح الطحاوى (و) صح (سفر الامة) ثلاثة ايام (وام الولد) مستدركة بالامة

٢ (الى الضياع) جمع ضيعة (ثم تخلط) ماض من التفعّل (فتقوى) ماض منه (الارض) فاعل تقوى (به) اى باختلاطها (ولو نقل بنية تقويتها) اى الارض يعنى لانبية تطهير السكك (الريع) اى الزرع (ويكره بيع طين الاكل) وفى بعض نسخة بيع الطين الاكل بالتركيب التوصيفى (ان خصاء الفرس حرام) لان العدو يهرب من صهيله فالحمل منفعة تامة فى الحروب

٣ (ويزال عذرة) اى بشرة بكارة (الحامل البكر) يعنى ان البكر قد يعلف من غير ايلاج الذكر بان يذهب نطفة من رأس الذكر الذى قوبل الى فرجها الى داخلها وينصب الى فم الرحم فلا منافاة بين الحامل والبكر غواص

٤ (ولو عكس) اى مات الولد فى البطن والام حى (قطع الولد اربا اربا) اى عضوا عضوا بفتح الهمزة وكسر الراء (المخوفة) من المزيد او من المجرد اى المخوف منها الهلاك فمجاز (اذن الطفل من البنات) قيد الطفل يشعر بانه بعد الكبر لا يجوز (غ)

٥ (انزاء الحمير) جمع الحمار وحمر بلايا جمع ايضا ولهذا افسر بالمفرد وعمله بقوله (لرد اللام) الجمع (الى الجنس) الخ (الاحسن) بدل الخيل (الفرس) اى على الانثى من الفرس (غ)
٦ (وفيه) اى فى سوف التن (اشعار بانه لا يصح) العكس (و) الحال انه (قد صح) اعتراض على اشعار المتن —

(بلا محرم) ويكره سفرها في زماننا لغلبة الفساد وعليه الفتوى كما في السراجية وفيه إشارة الى انها لا يعالج غير المحرم في الانزال والاركاب وقيل عولجت عند الامن من الشهوة وألى ان الحرة لم تصح ان يسافر ثلثة ايام بلا محرم واختلف فيما دون الثلاث وقيل انها تسافر مع الصالحين والصبي والمعتوه غير محرمين كما في المحيط (و) صح عندك لا عندهما (بيع العصير) اى المعصور المستخرج من ماء العنب (من متخذ) اى ممن علم انه يتخذ (خمر) كبيع الحرير من رجل لاحتمال ان يلبس امرأته كما في الكرماني والافضل ان لا يبيعه وقيل انها لا يكره عنده اذا باعه من ذمى لا يشتره مسلم والا فمكروه بالاتفاق كما في الحانية وغيره وفي الجواهر عن العيون اريد البيع من المجوس واما من المسلم فيكره لانه اعانة على المعصية وفيه إشارة الى انه لو لم يعلم انه متخذ الخمر لم يكره بلا خلاف والى ان بيع العنب والكرم منه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط لكن في بيع الخزانة العنب على الخلاف (وكره) وهرم (استخدام الحصى) اى استعمال حصى بلغ خمسة عشر سنة في الدخول في الحرم واما قبلها فلا بأس به كما في الكرماني وغيره (و) كره (اقراض بقال) كخباز وغيره (شيثا) من البر او الدرهم لخوف ان يهلك لو كان في يده مثلاً بشرط انه (ياخذ منه) اى البقال (ما شاء) مما يحتاج اليه بحسابه حتى يستوفى ما يقابله لانه فرض جر به نفعاً وهو الاخذ منه حالاً فحالوا لو اودعه ثم يأخذ منه لم يكره الا انه لو ضاع هلك عليه كما في الكافي فلو تقرر بينهما قبل الاقراض بان يعطيه كذا درهما ليأخذه منه متفرقا ثم اقضه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط وأليه اشار كلامه الا ان التخصيص بالاقرض غير ظاهر فانه لو قال اشتريت مائة من من الخبز وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة امنا

١ (ويكره سفرها) اى الامة (وفيه) اى في كلام المص (لا يعالج) اى لا يعاون بالاعضاء العلاجية (غير المحرم) فاعل لا يعالج (في الانزال) اى انزال الامة من فرسها وجه الإشارة ان اضافة سفر الامة يدل ان سفرها باقتدارها وتمتلكها من الركوب والنزول بلا اعانة من الغير يصح وما باعانة الغير يقال له وصح السفر بالامة بباء التعدية (غ)
٢ (و) في قيد الامة إشارة (الى ان الحرة) الخ (انها) اى الحرة (و) مع (الصبي والمعتوه ولو كانا) (غير محرمين) بفتح اليمين وسكون الماء (غ)
٣ (من علم) اى البائع (انه) راجع الى الوصول (ان يلبس) بضم الياء وكسر الباء (ان لا يبيعه) اى العصير (عنده) اى الامام (اذا باعه) اى العصير (من ذمى لا يشتره المسلم) كذا في النسخ التى رأيناها واطن ان هنا سقطا من قلم الناسخ واصل العبارة من ذمى بثمن لا يشتره اى العصير المسلم بذلك الثمن (والا) اى ان وجد مسلم يشتره بثمن الذمى فالبيع الى الذمى (مكروه) ايضا (اريد) اى من قول المتن بيع العصير (البيع من المجوس) او المعنى اريد من الامام يعنى ان ابا حنيفة رحمه الله اراد انه لا بأس ببيع العصير من المجوس كذا في المكارمية عما نقل عنه الشارح المحقق (غ)
٤ (وفيه) اى في قيد من متخذ خمر (اشارة) الخ (و) في قيد العصير إشارة (الى ان بيع نفس العنب والكرم منه) اى من متخذ خمر الخ (ان بيع العنب) من متخذ خمر (على الخلاف) المذكور بينه وبينهما (غ)
٥ (لخوف ان يهلك) ويصرف الى حاجته الاخرى لكن حاجته الى البقال اشد (لو كان) البر (في يده) اى المقرض (بشرط) صلة الاقراض والباء من المتن (ولو اودعه) الخ إشارة الى حيلة عدم الكراهية (غ)
٦ (واليه) اى الى ما في المحيط من الحيلة (اشار كلامه) اى المص حيث جعل كراهية الاقراض مشروط بشرط ان يأخذ منه الخ فيفيد ان الاقراض لا بشرط بان يكون الشرط اولاً بوجه من الوجوه ثم اقض خالصاً لا يكره (الا ان التخصيص) اى تخصيص المسئلة بعنوان الاقراض (غير ظاهر فانه لو قال اشتريت مائة من من الخبز وجعل) اى شرع (غواص البحرين)

٢ (واكله مكروه) ايضاً كما في صورة الأقراس (ووصفه) بالفاء اي بين وعين الحيز بوصفه (ثم اشتراه) اي الحيز (منه) اي من البقال (بما) اي بمقابلة بروخوه (اراد ان يدفع) البر (اليه) اي البقال (من نحو البر) بيان ما اراد الخ (غواص البحرين) ٣ (ايضاً) اي كما يقال النرد فقط (وضع) اي صنع ابتداءً (له) اي لاجل هذا الملك (النرد) فلاجل هذه المناسبة اضيف النرد الى اسمه فقبل نرد شير ببناء الدال على الفتح اي نرد صنع اولاً لشير (ان الشير معناه الحلو) فالإضافة على هذا من اضافة الموصوف الى الصفة او التركيب توصيفي لا اضافي (هو) اي النرد (من موضوعات) اي من مصنوعات (شابور ابن اردشير) فسمى باسم جده بايراد النون بدل الهمزة تغييراً حتى يمتاز (ولم يفتح) اي الشين رد لابي المكارم حيث قال بالكسر والفتح والكسر احسن وافصح انتهى ومعنى الشطرنج (لعبة) بالضم ما يلعب به اسم من اللعب كما مر آنفاً من القاموس يعني نوع بازی (غ)

٤ وعن ابي بريدة ان النبي عليه السلام قال من لعب بالنرد الشير فكاننا صبيغ يده في لحم خنزير ودمه اي ادخلها فيها وقال بعض الشراح من علمائنا هو النرد الذي يلعب به وهو من موضوعات شابور بن اردشير بن بابك ابوه اردشير اول ملوك الساسانية شبه رقعة بوجه الأرض والتقسيم الرباعي بالفصول الأربعة والرقوم المفعولة ثلاثين بثلاثين يوماً والسواد والبياض بالليل والنهار والبيوت الاثنى عشر بالشهور والكعب بالاقضية السبوعية واللعب بها بالكسب فصار للاعب بها حقيقاً بالوعيد المفهوم عن تشبيه اللعب بالنرد شير بما ذكر في الحرمة لاجتهاده في احياء سنة المجوس المتكبرة على الله تعالى واقتضاء ابنيتهم الشاغلة من حفايق

الأمور (مرقات)

٥ (معرب شترنج) اي وقع هو اي رنج (غناه) بفتح المعجمة اي كفايته (الديبوى وجاء العناء الاخرى) بفتح المهملة اي الرنج (به) اي باشتغاله (لتنذيب) اي لتزكية (الفوم) اي الذهن وحدته (و) قال (لوحرم) اي لو كان حراماً مأخوذاً (من الكتاب او السنة او القياس فامرأته طالق) جزءاً لو حرم الخ (وقع الطلاق) لانه حرم بالاثار الخ (اي لتحقق الشرط) (غ) ٦ (وفي احياؤه) اي الشافعي وهو احياء حجة الاسلام الا انه لما كان في مذهب الشافعي رحمه الله اضاف كتابه اليه وبجمله ان يكون لنفس الامام الشافعي رحمه الله كتاباً مسمى بالاحياء وهو الظاهر من قوله (وفي عمدته) اي الشافعي (وفي روضته) اي الشافعي الا انها ايضاً يحتملان ان يكونا مصنف من هو في مذهب الشافعي (غواص البحرين)

فبيعه فاسد واكله مكروه كما في الكبرى والصحيح ان يبيع من الحجاز خاتمه مثلاً بمقدار الحيز المذكور ووصفه حتى يصير ديناً في الذمة وسلم الخاتم ثم اشتراه منه بما اراد ان يدفع اليه من نحو البر كما في الخزانة (و) كره وحرّم (اللعب) بكسر اللام وسكون العين وفتح اللام وكسر العين وسكونها مصدر لعب بالكسر والاسم اللعبة بالضم ما يلعب به كما في القاموس فاللعب مالا فائدة فيه اصلاً كما في الكشف (بالنرد) هو اسم معرب ويقال له النرد شير ايضاً بفتح الدال وكسر الشين والشير اسم ملك وضع له النرد كما في المهمات وفي زين العرب قيل ان الشير معناه الحلو وفيه نظر قالوا هو من موضوعات شابور بن اردشير ثاني ملوك الساسانية وهو حرام مسقط للعدالة بالاجماع فانه كبيرة (والشطرنج) بكسر الشين المعجمة والمهملة ولم يفتح لعبة كما في القاموس معرب شترنج يعني ان من اشتغل به ذهب غناه الديبوى وجاء العناء الاخرى به فهو حرام وكبيرة عندنا وفي اباحتها اعانة للشيطان على الاسلام والمسلمين كما في الكافي وذكر في التجنيس والمزيد وغيره انه لو قال ان هذا اللعب لتنذيب الفهم غير محرم ولو حرم من الكتاب او السنة او القياس فامرأته طالق وقع الطلاق لانه حرم بالاثار والقياس وفي نوادر الشافعي انه مكروه غير محرم الا اذا كان على شكل حيوان او اقترن به قمار او نجس او اخراج صلوة عن وقتها عمد او في احياؤه انه بالاصرار صار كبيرة وفي عمدته لا يرد شهادته ان لعب به في الاحابن مرة وفي روضته من داوم على اللعب

بالشطر نرج ردت شهادته بلا اقتران شيء موجب للتحريم وابو حنيفة رحمه الله لم ير بأسا بالسلاط عليهم ليشغلهم عن ذلك وقالوا يكره اهانة واستحقار لهم (و) كره وحرم (الغناء) بالكسر والمد اسم من التغنية في المجل غنى يغنى تغنية وغناء بالفارسية سرود كفتن كما في اجارة الكرمانى وعرفا ترديد الصوت بالالخان في الشعر مع انضمام التصديق المناسب لها فلم يتحقق الغناء بفقدان قيد من الثلاثة كون الالخان في الشعر وانضمام التصديق بالالخان ومناسبة التصديق لها فهو من انواع اللعب وكبيرة في جميع الادبيات حتى يمنع المشركون عن ذلك كما في الاختيار وغيره وفي المضمرات من اباح الغناء يكون فاسقا وفي شرح سبى الكبير للامام السرخسى انه كان صلى الله عليه وسلم يكره رفع الصوت عند قراءة القرآن والوعظ فما يفعله الذين يدعون الوجد والحجة مكروه لا اصل له في الدين ويمنع الصوفية ما يعتادونه من رفع الصوت فان ذلك مكروه في الدين عند قراءة القرآن والوعظ فما ظنك عند سماع الغناء وفي الجواهر ان السماع والقول والرقص الذي يفعله المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد والجلوس اليه وهو الغناء والميزامير سواء ومشايخ قبلهم فعلوا غير ما فعل هؤلاء في العوارف سماع الغناء من الذنوب وما اباحه الا نفر قليل من الفقهاء ومن اباحه لم يراعلاته في المساجد والبقاع الشريفة وقال صلى الله عليه وسلم كان ابليس اول من تغنى وما نقل عنه صلى الله عليه وسلم انه سمع الشعر لا يدل على اباحه الغناء وكان النصر آبادى كثير الولوع بالسماع فعوتب في ذلك فقال هو خير من ان تغترب الناس فقال ابو عمرو وغيره من اخوانه هيهات يا ابا القاسم زلة السماع شر من كذا وكذا سنة ثلثون سنة على ما صرح به الغزالي في الاحياء وغيره كذا نقل عنه (تغتاب) انت يا ابا القاسم فيها (الناس وقال السرى) السقطى (شرط التواجد) تفاعل من الوجد من اصطلاح الصوفية (في زعقته) اختلفت النسخ هنا ففي نسخة بالراء المهملة ثم الغين المعجمة ثم الغاء ثم الناء وفي نسخة بالزاي المعجمة ثم العين المهملة ثم القاف ثم النون وفي نسخة بالزاي المعجمة ثم القاف ثم العين المهملة ثم الناء

١ (ولو) بلا اقتران شيء (ليشغلهم) لغرض ان المسلم يشغلهم (عن ذلك) اي عن اللعب به موجب للتحريم (وقالوا يكره) اي السلام عليهم (اهانة) الخ (غ)
٢ (من التغنية) بوزن النذكيرة (بالالخان) جمع اللحن صلة ترديد (في الشعر) ظرف ترديد (المناسب) صفة التصديق (لها) اي للالخان (من) القيود (الثلاثة) المعتبرة في تعريف الغناء احدها (كون الالخان في الشعر) ثانيها (انضمام التصديق) الخ (غواص البحرين)
٣ (فهو) اي الغناء (من انواع) الخ (غواص البحرين)

٤ (وهو) اي ما يفعله المتصوفة (والغناء والمزامير سواء) ولما ورد ان المشايخ كانوا يفعلون مثلها اجاب بقوله (ومشايخ قبلهم فعلوا غير ما فعل هؤلاء) يعني ان فعلهم لا يوافق ما فعله المشايخ المتقدمون (غ)
٥ (كثير الولوع) اي المحبة (فعوتب) اي صار هو معانبا من المعاصرين (في ذلك) اي في ولوع السماع وحرصه (فقال النصر آبادى) محبها لهم (هو) اي السماع (خير من ان يغترب) رجل (ويغتاب الناس فقال ابو عمرو وغيره من اخوانه هيهات يا ابا القاسم) كنية النصر آبادى (من كذا وكذا سنة) وهي ثلثون سنة على ما صرح به الغزالي في الاحياء وغيره كذا نقل عنه (تغتاب) انت يا ابا القاسم فيها (الناس وقال السرى) السقطى (شرط التواجد) تفاعل من الوجد من اصطلاح الصوفية (في زعقته) اختلفت النسخ هنا ففي نسخة بالراء المهملة ثم الغين المعجمة ثم الغاء ثم الناء وفي نسخة بالزاي المعجمة ثم العين المهملة ثم القاف ثم النون وفي نسخة بالزاي المعجمة ثم القاف ثم العين المهملة ثم الناء

أكربر ديت پنج نوبت زنند * مشوغره زان
کت که نوبت زنند (سعادى)

عنه صلى الله عليه وسلم من حديث التواجد فقد تكلم اصحاب الحديث
في صحته وتخالج سرى انه غير صحيح وفي الخفايق ان مجرد الغناء والاستماع
اليه معصية وكذا قراءة القرآن بالالمان حتى قال مشايخنا التالى والسماع
آثمان ومن المرغبات من قال لمثل هذا القارى احسنت فقد كفر
والاطلاق مشعر بان التغنى للناس ولنفسه كلاهما ممنوع وفي شهادات
الذخيرة ان التغنى لاستماع الغير مكروه عند عامة المشايخ وفي المحيط
من الناس من جوز ذلك في العرس والوليمة للاعلان ومنهم من قال اذا
تغنى ليستفيد نظم القوافى ويصير فصيح اللسان لا بأس به وقال بعضهم
التغنى لنفسه دفعا للوحشة لا يكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك
مكروه عند علمائنا وحمل ما ورد من الاحاديث على انشاد الشعر المباح
المشتمل على الحكمة والوعظ وفي المضمرات من اباح الشعر كان فاسقا ولفظ
الغناء مشعر بان النظر في كتب الاشعار بلا تحريك اللسان لا بأس به
على ما قالوا كما في قاضيان وفيه اشارة الى ان مجرد النظر مكروه عند
بعضهم وانما خص الغناء بالذكر مع التعميم فيما بعد اهتماما بالمنع عنه
اذ هو شائع بين الناس ولذا انجر الى بعض الاطناب (وكل لهو) اى
لعب وعبث فالثلثة بمعنى كما في شرح التأيلات والاطلاق شامل لنفس
الفعل واستماعه فالقول كالرقص والسخرية والتصفيق والتقليد وضرب
الاونار من الظنبور والبربط والرباب والقانون والمزمار والصنج والسرنا
والبوق وما يقال بالفارسية سفيد مهره فان كلوا مكروهه لانها زى الكفار
وكذلك ضرب التوبة للتفاخر والمباهاة فلو ضرب للتنبيه فلا بأس به
كما اذا ضرب في ثلثة اوقات لتذكير ثلاث نفحات من الصور لمناسبة
بينهما فبعد العصر للإشارة الى نفخة الفزع وبعد العشاء الى نفخة الموت
وبعد نصف الليل الى نفخة البعث كذا في الملاعب للامام البزدوى وينبغى

١ (وتخالج سرى) بكسر السين المهملة
اى فى باطنى ظرف تخالج (انه) اى حديث
التواجد (غير صحيح) والجمله فاعل تخالج (غ)
٢ (والاطلاق) اى اطلاق المتن (وحمل) اى
شيخ الاسلام عطف ذكر (غ)
٣ (ولفظ الغناء) الذى هو فعل اللسان (وفيه)
اى فى قول قاضى خان على ما قالوا (اشارة)
الخ (مع التعميم فيما بعد) يعنى بقوله وكل
لهو فان الغناء داخل فيه (ولذا) اى لكونه
ما يهتم المنع عنه (انجر) اى الكلام فيه هنا
(الى بعض) اى نوع (الاطناب) (غ)
٤ (فالثلثة) اى اللهو واللعب والعبث
(بمعنى) واحد (واستماعه) اى الفعل (ضرب
الاونار) جمع الونر بالفتح كوتر القوس مثلا
(والتقليد) ضرب الدف (والصنج) بالجمع چنك
(والسرنا بضم) السين مغرب السرناى (والبوق)
بالضم مغرب بوق كما يقال حمام بوق (غ)
٥ (ضرب التوبة) كما يضرب لسلطان
توبة العصر فى كل يوم ولخروجه ودخوله فى
حصنه (كما اذا ضرب) الخ مثال الضرب
للتنبيه ويدخل فيه ضرب توبة العصر لانه
لاعلام وقت ترك التجارات وترك عمل العاملين
ليشتغلوا بصلوة العصر

٦ قوله لمناسبة بينهما اى بين النفحات
والضرب فى الثلاثة الاوقات (قوله فبعد
العصر الخ بيان للمناسبة فان الناس بعد
العصر يفزعون من اسواقهم الى منازلهم
وبعد العشاء وقت نومهم وهو الموت الاصغر
وبعد نصف الليل يخرجون من بيوتهم الى
هى كقبورهم الى اعمالهم (اقول وهذا يفيد
ان آله اللهو ليست محرمة لعينها بل لقصد
اللهو منها اما من سامعها او من المشتغل بها
وبه تشعر الاضافة الاثرى ان ضرب تلك
الآله يعينها حل نارة وحرم اخرى باختلاف
النية والامور بمقاصدها وفيه دليل لسادتنا
الصوفية الذين يقصدون بسماعها امورهم
اعلم بها فلا يبادر المعترض بالانكار كى لا
يحرم بركتوم فانهم السادة الاخيار امدنا الله
تعالى بامداداتهم واعاد علينا من صالح دعواتهم
وبركاتهم (ابن العابد بن)

ان يكون بوق الحمام يجوز كضرب النوبة وفي الاختيار لا يكره ضرب
الذئ في غير العرس تضربه المرأة للصبي في غير الفسق وعن الحسن
لا بأس به في العرس ليشتهر وفي السراجية هذا اذا لم يكن له جلاجل
ولا يضرب على هيئة التطريب وقال النوربشتي في التحفة انه حرام على
قول اكثر المشايخ وماورد من ضرب الذئ في العرس كناية عن الاعلان
وتبانه في البستان ويكره عمل الشعوذة والنظر اليه كما في المضمرات ولا
بأس بجسس الطيور والدجج في بيته ولكن يعلفها وهو خير من ارسالها
في السكك واما امساك الحمامات في برجها فمكروه اذا اضر بالناس وقال
ابن مقاتل يجب على صاحبها ان يحفظها ويعلفها وفي شرح السير للسرخسي
انه قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا تحضر الملائكة شيئا من الملهى سوى
النصال والرهان اى المسابقة بالرمى والفرس والابل والارجل وفي الكبرى
يجوز المسابقة لو كان البدل من جانب فاذا كان من الجانبين فحرام لانه
قمار الا اذا ادخلا محلا وفرسه يسبق ويسبق فقال كل منهما ان سبقتنى
فلك كذا وان سبقتك فلى كذا وان سبقه فلاش^٤ له فحينئذ يجوز ويحل
ان اعطاه فلا يستحق وفي الملاعب لو شرط المحلل انه ان سبقهما اعطاه احدهما
اوكل منهما شيئا جاز وفي الكافي ان المتفقه عند اختلاف الجواب كالرامى
ولا يجوز في الحمير والبغل لكن في الاختيار انه يجوز وفي المتن من لعب
بالصولجان يريد الفروسية يجوز وفي الجواهر قد جاء الاثر في رخصة
المصارعة لتحصيل القدرة على المقاتلة دون التلهى فانه مكروه واما الاستماع
فكاستماع ضرب الذئ والمزمار والغناء وغير ذلك فانه حرام ان سمع
بغته يكون معذورا ويجب ان يجتهد ان لا يسمع لقوله عليه السلام استماع
صوت الملهى معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها من الكفر وهذا
اما تغليب الذئب كما في الاختيار او للاستحلال كما في النهاية ويكره من الواعظ

١ (ان يكون بوق) اى بوق (الحمام) ما
(يجوز) نغمة (كضرب النوبة) للاعلام
والتنبيه كما اسلفت (للصبي) ليسكن من
البكاء ويتسلى قلبه وهو المراد بقوله (في
غير الفسق) الاولى كلمة من (غ)
٢ (والدجج) جمع الدجاج باسقاط جيم
والف (غواص البحرين)
٣ (ومنها حبس البلبل ونحوه) كالطوطى
والتمري قبل ان كان للهو وان للانتفاع مثل
حبس الدجاجة والبط للتسمين فيجوز وكذا
حبس الطيور التى بها يصطاد انتهى (في
القنص) لعل ذلك اخراج على مخرج العادة
فلو في البيت فكذا (فانه لا يجوز) قبل وقد
تواتر كون حبسها يورث الفقر (كذا في
التنار خانية) لعل ذلك انه تعذيب حيوان
بلا فائدة بل لمجرد تلهى النفس وهواها
(خادمى)
٤ (والرهان) بالكسر والفتح في الرءاء المهلة
وهو الشجاعة ثم فسرهما بقوله (اى المسابقة
بالرمى) بالنظر الى النصال (والفرس والابل)
والمسابقة بالعدو (بالارجل) بالنظر الى الرهان
(الا اذا ادخلا) اى الشارطان في تعليقهما
(محلا) بالكسر اى من يجعل مآشرطاه محلا
وهو الثالث (فرسه) اى المحلل مبتدأ خبره
(يسبق) معلوم (ويسبق) مجهول اى يعدو
بينهما والجملة صفة المحلل وفي بعض النسخ
بالواو الخالية من المحلل (وان سبقه) اى كلا
منهما المحلل (فلاش^٤ له) اى للمحلل (غ)
٥ (ان المتفقه) اى المباحث في علم الفقه
(كالرامى) اى كالمسابق برمى السهم (يريد)
اى حال كونه يريد (الفروسية) اى مهارة
ركوب الفرس (غ)
٦ قوله واما الاستماع معطوف على قوله فالفعل
(حسن افندى)
٧ (فانه حرام) جواب اما استماع الخ اكنه
(ان سمع بغته) اى بلا قصد وناكاه (يكون
معذورا) (غ)
٨ (وهذا) اى قوله عليه الصلوة والسلام
من الكفر (اما لتغليب الذئب) لا حقيقة
الكفر (او) حقيقة (للاستحلال) الخ (غ)

القاء الكم وضرب الرجل على المنبر والقيام والتعود والنزول منه والصعود عليه في وسط الكلام كما في خيرة الفتاوى ولو اراد ذكر مقتل الحسين رضي الله عنه ينبغي ان يذكر او لا مقتل سائر الصحابة لئلا يشابهه الرافض كما في العيون (و) كره (جعل الغل) اي الطوق من حديد الجامع لليد الى العنق المانع عن تحريك الرأس (في عنق عبده) لانه عقوبة اهل النار وقال الفقيه ان في زماننا جرت العادة بذلك اذا خيف من الابقى كما في الكرماني (بخلاف التقييد) فانه غير مكروه لانه سنة المسلمين في التمردين (و) كره (احتكار) لغة احتباس الشيء انتظارا لغائه والاسم الحكرة بالضم والسكون كما في الغاموس وشرعا اشتراء طعام ونحوه وجبسه الى الغلاء اربعين يوما وقيل شهرا وقيل اكثر من سنة وهذه المقادير للبيع والتعزير لا للآثم فانه يتفاوت بمقدار حبس (قوت البشر) اي ما يقوم بدنه به من الرزق كالبر والشعير والذرة والارز والدخن والتمر دون العسل والسمن كما في التجنيس وغيره (و) قوت (البهائم) كالثمن والقت وهذا عند الطرفين وعليه الفتوى وقال ابو يوسف رحمه الله انه حبس كل ما يضر بالعامه ولو ذهب او فضة او ثوبا او غير ذلك كما في الكافي وشرط بعضهم الاشتراء وقت الغلاء لينتظر زيادته كما في الاختيار فلو اشترى في الرخص لا يضر بالناس لم يكره حكره كما في التمر تاشي (في بلد) او ما في حكمه كالرستاق والقرية (يضر) الاحتكار (باهله) بان كان صغيرا فلو لم يضر وكان كبيرا لم يكره لانه حبس ماله فلا يكره لو اشترى في غير البلد ولو قريبا منه وجلبه اليه وجبسه وهذا عنده وفي رواية عن ابي يوسف رحمه الله واما عند محمد رحمه الله فيكره ان كان قريبا منه وعن ابي يوسف رحمه الله انه يكره ان اشتراه من نصف ميل كما في المحيط والاصل قوله صلى الله عليه وسلم المحتكر ملعون اي مبعذ عن درجة الابرار ولا

٢ (جرت العادة بذلك) كانه تسلك بالتعامل (في) حق (التمردين) الخ غ

٣ (فانه) اي الآثم (يتفاوت) الخ

٤ (والقت) بالفتح والتشديد ما جف من النبات (انه) اي الاحتكار (حبس) الخ غ
٤ (القت بالفتح) قورى بوجهه رطبة يابسها معناسه وعند البعض على الاطلاق نباته دبر لر (أخرى)

٥ (في الرخص) ارزاني حال كونه (لا يضر) الخ

يراد المعنى الثانى من اللعن وهو الابعاد عن رحمة الله تعالى لانه لا يكون
الا فى حق الكفار اذ العبد لا يخرج عن الايمان بارتكاب الكبيرة كما
فى الكرمانى (١) يكره حبس (غلة ارضه) بلا خلاف اذ لم يتعلق بها حق
العامة ثم صرح بما اشار اليه فى السابق فقال (و) لا غلة (مجلوبة) اى
جلبها المالك الى بلده (من بلد آخر) ولو قريبا منه لتعلق حق العامة
بها جمع فى البلد وقد بينا الخلاف ويستحب ان يبيعه فانه لا يتخلو عن
كراهة كما فى التمرناشى (و) يكره (تسعين الحاكم) اى تقدير الامام او
القاضى الثمن للطعام وغيره على الناس اى ارباب القوتين ولو محتكرين
فيأمر ببيع ما فضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السعة فى ذلك
بمثل القيمة او بغبن يسير فان باع فيها والا امره مرة اخرى ووعظ وهدد
فان قبل فيها والاحبس وعززه على ما يرى فلو سعره فباع للخوف لم
يسل للمشتري لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحمل امرء مسلم الا
بطيب نفس منه (الا اذا تعدى الارباب) اى تجاوز اصحاب القوتين
(عن القيمة) اى قيمة ذلك القوتين تعديا (فاحشا) بان يبيعوا بضعف
القيمة كما اذا اشتروا بخمسين وباعوا بمائة فلا بأس حينئذ ان يسعر
له ثمن بمشورة اهل الراى فان باع باكثر مما سعره جاز وامضاه القاضى
وان لم يبيعه اصلا باعه الحاكم عندهم وهو الصحيح وتماه فى التمرناشى
والمحيط وغيرها وفيه اشارة الى ان التسعين فى القوتين لا غير وبه
صرح العنايى والحسامى وغيرها لكنه اذا تعدى ارباب غير القوتين
وظلموا على العامة فسعر عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف رحمه الله
ينبغي ان يجوز والله اعلم (وقبل) تنزهها لا حكمها بلا منازع (قول فرد)
اى خبر واحد مميز (كيف ما كان) ذلك الفرد حرا كان او عبدا ذكر
كان او انثى مسلما او كافرا عدلا او فاسقا وما فى كيفها كما فى اذا ما وقد

٢ (بما اشار اليه فى السابق) بقوله يضر
بأهله وفرع عليه بقوله فلو لم يضر الخ
(لتعلق حق العامة بها جمع فى البلد) لا بها
جلب من بلد آخر غ

٣ (ان يبيعه) اى المجلوب من بلد آخر
(فانه) اى حبس ما جلب من بلد آخر (لا يخر) الخ

٤ (فيأمر) اى بلا تقدير (بييع ما فضل)
الخ (فان باع فيها) ونعمت (والا امره الحاكم
مرة اخرى ووعظ) اى نصح وذكر (وهدد)
اى خوف (فان قبل) فيها غ

٥ (بطيب نفس منه) اى برضاه على وجه
الكمال (اى قيمة ذلك القوتين) اى قوت
البشر وقوت البهائم فاجرى الضمير المفرد
مجرى اسم الاشارة فارجع الى المثنى وجعله اشارة
الى ان التسعين فى القوتين لا غير كما يأتى غ

٦ وهو قوله فى تعريف الاحتكار انه حبس
كل ما يضر بالعامة (شمس الدين)

٧ (ينبغي ان يجوز والله تعالى اعلم) اشارة
الى انه لا رواية فى خصوصه (لاحكاما) من
القاضى (بلا منازع) اى اذا لم يكن منازع فى
خبره طرف قبل (وقدم) اى فى كتاب الطلاق غ

مر وفيه اشعار بانه يترجم بزيادة العدد لانه خبر بخلاف الشهادة فانه اثبات لا يترجم (في المعاملات) جمع المعاملة بالفتح من العمل فعل يتعلّق به قصدوهى حق العبد عرفا للمعاملات خمسة المعاوضات المالية والمناكحات والمخاصمات والامانات والتركات فلو قال احد انها باع زيد من عمرو او نكح او ادعى عليه او اودع او ورث قبل قوله ولم تنكح ولم يشتر ديانته (فان قال) واخبر (كافر) فادم لمسلم (شربت اللحم) اليهود (من مسلم او كتابي) قبل قوله في حق الشراء منه وحيثئذ (حل اكله) بالتبعية لانه خبر صادر عن عاقل قبح الكذب عنده لان فحشه عقلى (و) ان قال ذلك الكافر شربته (من مجوسى) قبل و (حرم) اكله وفيه اشارة الى انه ملك خبيث له فلا يمكن له الرجوع كما لو اشتراه واخبر احد انه ذبيحة مجوسى والى ان تحكيم الرأى لم يشترط في خبر الفاسق وليس كذلك فانه لو قال انى قد اشتريت هذه الجارية من فلان او وهبها لى او تصدق بها على او وكلنى بها واكبر رأيه انه كاذب لم يقبل قوله كما لو استوى الوجهان كما في الكشف وغيره والى انه انما يقبل قول الفرد اذا لم يكن له منازع فلو رأى رجل جارية في يد رجل يدعى انها ملكه ثم رآها في يد آخر يدعى ان هذا الرجل ظلمنى وغصبها منى لا ينبغي ان يشترىها لانه قد ثبت له منازع هو الغاصب باقراره كما في المحيط (و) قبل قول فرد بلا منازع قد (شرط العدل) اى عدله اى كونه منزجرا عما يعتقد حرمته (في الديانات) جيع ديانته بالكسر لغة دين دار شتى وعرفا حق الله تعالى وهو على قسمين عبادات خمس الصلوة والزكوة والصوم والحج والجهاد ومزاجر خمسة مزجرة قتل النفس ومزجرة اخذ المال ومزجرة

٢ (وفيه) اى في قوله قبل قول فرد (بانه يترجم) الخبر (لزيادة العدد) لانه اذا قبل قول الفرد قول الاثنين اولى وارجح (لانه خبر يحتمل الصدق والكذب وبزيادة العدد يترجم صدقه فانه) اى الشهادة (اثبات) لحق والاثبات (لا يترجم) ولا يزيد (بالفتح) اى بفتح الميم الثانى كما هو شأن مصادر باب الفاعلة (انها) اى القصة (باع زيد) هذا المال (من عمرو او نكح) زيد هذه المرأة (ولم تنكح) هذه بالنظر الى نكح (ولم يشتر) بضم الباء وفتح الراء اى من البائع ومن المدعى عليه ومن المودع بالفتح ومن غير الموارث (ديانته) لكونه ملك الغير (اليهود) اى المشار اليه الذى في يده (لان فحشه) اى الكذب (عقلى) عند الاشعري ايضا غ

٣ (وفيه) اى في قوله حرم (اشارة الى انه) اى ما شرى الحادم الكافر من مجوسى (ملك خبيث له) اى للمسلم المختوم (فلا يمكن له) اى للمسلم (الرجوع) الى البائع بالثمن غ

ع (او وكلنى بها) بالبيع (و) في قوله قول فرد اشارة (الى انه انما يقبل قول فرد اذا لم يكن له منازع) ولذا قيد بعدمه في عنوان المسئلة وجه الاشارة انه اذا وجد منازع لا يكون هو قول فرد لان هناك قول آخر من فرد آخر فيكون هناك قولان من اثنين اعلم ان هذه الاشارة انما يظهر ان لو كان قوله قول فرد تركيبا توصيفيا لكن تفسير الشارح المحقق هناك يدل على انه تركيب اضافى (يدعى) اى ذواليد (في يد) رجل (آخر) يسومها (ويدعى ان هذا الرجل) اى الذى كان ادعى انها ملكه (ظلمنى وغصبها) اى الجارية (منى) فادعى كذبا ملكها (باقراره) اى المالك الذى يسومها (وقبل قول فرد بلا منازع قد شرط العدل) زاد الشارح المحقق حرف قد وجعل الجملة حالية عطفا على كيف ما فاعاد ما قبله كما هو قاعدة العطف غ

* ١٣٣

هـ (اى عدله) اى المخبر اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه حتى يظهر ارتباط الجملة الحالية بذى الحال فالرابط هو اللام (ومزاجر خمسة) اى محل الزواجر جمع اسم المكان بادخال تاء البقعة في مفردة وهو المزجرة (فمزجرة قتل النفس هو القصاص (ومزجرة اخذ المال) هو الضمان (ومزجرة -

- (هتك الستر) وهو حد الزنا (ومزجة ثلب العرض) بكسر العين ما^١ الوجه في الصراخ الثلب عيب كردن ويلزمه سلب الصفات الحميدة كما في القذف وزاجره هو الحد (ومزجة البيضة) أي الخصية وهو قطع النسل غ
 ٢ والمراد به الارتداد العياذ بالله تعالى (حسن) ٣ (كالخبر منه) أي من الفرد العدل (إذا لم يكن فيه زوال الملك) انما قيد به لأنه يتعلق بحق العبد وهو مقدم فيكون من المعاملات (و) مثل رواية (الشرايع) للعلامة أولشاهق الجبل (كما في الزاهدي) غ ٤ (ولا يخفى أنه) أي ما في الزاهدي من رواية الشرايع (صالح مثلاً لجميع أقسام الديانات) لأن كلها من الشرايع وأرجاع هذا الكلام إلى مثال المتن بعيد كما لا يخفى عسره (وفيه) أي في قوله وقبل قول فرد وشرط العدل في الديانات (أشعار بأن قبول قول المفتي غير العدل لم يجب) لأن قول الشارع قبل بمعنى يجب قبوله وقد شرط عدالة في الديانات والأفناء منها فيفتي أن قول المفتي غير العدل لا يجب قبوله (ويشكل) أي هذا الإشعار أو شرط العدالة (بما في القنية أن في رواية الحديث والفقه عنده) أي الإمام (يشترط الحفظ من وقت السماع) أي سماع الراوي (و) وقت (الرواية) أي الرواية المأخوذة منه للآخذ (الآخذ من الرواية) أي رواية الآخذ لمن بعده فلا غبار في الكلام والاستدراك في المرام حاصله أي عنده لا يشترط العدالة إلا الحفظ المذكور غ ٥ أنه أي خبر الفاسق والمستور بنجاسة الماء (صادق تيمم) يحتمل أن يكون معناه تيمم وإن لم يرق أو تيمم ولم يرق بفريضة القابلة بقوله وإن أراقه الخ (فلو توضأ) من غير أن يتيمم معه (لم يجز) لترجع جانب الصدق بالتحري (وإن أراقه) أولاً ثم تيمم (ف) هو (أحوط وفي العكس) أي وإن كان أكبر رأيه أنه كاذب (توضأ) ولم يتيمم لترجع جانب الكذب بالتحري كذا في تحرير الشمني أما البرجندي فقال نقلاً عن الهداية هذا من حيث الحكم وأما الاحتياط وهو أن يتيمم ثم يتوضأ انتهى ويوافقه ما قال المص في الشرح وفي خبرهما بها إذا تحرى وقلب صدقه فالأحوط أن يريق الماء ويتيمم إن غلب كذبه فالأحوط أن يتوضأ ويتيمم انتهى لكن التقديم والتأخير لا يفهم منه يوافق تحرير الشمني ما في قاضي خان حيث قال الأحوط في الأول أراقة الماء وفي الثاني

هتك الستر ومزجة ثلب العرض ومزجة خلع البيضة (كالخبر) منه (عن نجاسة الماء) فإنه يقبل ولو من عبد أو امرأة فلم يشرب ولم يتوضأ به بل يتيمم وكالاخبار عن الحل والحرمه إذا لم يكن فيه زوال الملك وكالاخبار عن رؤية هلال رمضان وكالأفناء ورواية الأحاديث والشرايع كما في الزاهدي ولا يخفى أنه صالح أن يكون مثلاً لجميع أقسام الديانات وفيه إشعار بأن قبول قول المفتي غير العدل لم يجب ويشكل بهما في القنية أن في رواية الحديث والفقه عنده يشترط الحفظ من وقت السماع والرواية إلى حين الرواية وعندهما لا يشترط ذلك (وفي) خبر (الفاسق) بنجاسة الماء ومحوه وهو المسلم الذي صدر عنه كبيرة أو واطب على صغيرة (والمستور) الذي لم يدرك عدالة وفسقه (تحري) وفي رواية الحسن عنه أن المستور كالعدل لكن الأصح هو الأول فإن كان أكبر رأيه أنه صادق يتيمم فلو توضأ لم يجز وإن أراقه فأحوط وفي العكس توضأ كما في خبر الكافر وإن وقع في قلبه أن الكافر صادق فإن أراقه فاهب والصبي والمعتوه أي النافس العقل كالكافر وفي أهل الأهواء تفصيل تمامه في الكشف

وغتم يتوضأ ولا يتيمم انتهى وفي المكارمية وما ذكره المص كانه أظهر فتدبر ولوقيل بأراقة الماء في الوجه الثاني أيضاً لكان له وجه انتهى مراده لكنه لم يقل أحد من هؤلاء ولا من غيرهم بالأراقة فقط في الثاني ثم الوجه لوقيل هو الاحتياط أيضاً غ ٦ (كما) يتوضأ (في خبر الكافر وإن وقع) وصلياً (في قلبه) أي السلام (أن الكافر صادق) في خبره بالنجاسة فإن وقع أنه كاذب فالأولى أن يتوضأ (فإن أراقه) أي تيمم فقط (ف) هو (أحب) فهذه القابلة يدل على أن معنى قول الشارح توضأ كما في خبر الكافر الخ أن في العكس توضأ وتيمم كما يتوضأ ويتيمم في خبر الكافر الخ فيوافق احتياط البرجندي وشرح المص فعلى هذا يظهر لك أن معنى قول الشارح المحقق في الشك الأول تيمم فلو توضأ لم يجز وإن أراقه فأحوط الخ تيمم وتوضأ فلو توضأ لم يجز وإن أراقه فأحوط الخ وما حررنا أولاً في شرح هذا الكلام بجماعه فلا تغفل وعلى التحريرين يوافق للشك الأول للمص وقاضي خان غ

(التحرى اشارة الى انه) فرغ من هذا الكتاب (فطلب) وقصد (كتابا آخر ليشعر فيه كما لا يخفى) اى حسن الاختتام على التحرى فان من تحرى سكن عن التكلم ويتفكر ويأخذ قلبه في الحلوة فيناسب آوان السكوت والفراغ عن ايراد مسائل الكتاب وهذا وجه آخر لاولى الالباب (يحتمل الخطأ ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب) لانا لو قطعنا القول ولم نقل بالاحتمالين المذكورين لما صح مذهبنا من ان المجتهد يصيب ويخطئ ثم هذا الجواب في الفروع واما في الاعتقادات فاذا سئلنا عن معتقدا ومعتقد خصومنا في العقائد كاليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأصنام والمجذمين والزنادقة يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصوصنا كذا في الاشياء والنظاير غ

٣ (وراء قدر الحاجة) وهو تصحيح أصل الاعتقاد وكذا وراء قدر الحاجة في سائر العلوم لو كان للتفاخر والالزام يكره ولهذا قال ومنه الخ غ ثم فعل ما ذكر في القوساني نقلا عن العمان من الطعن فيه والمنع عنه حيث قال من اشتغل بالمنطق نسب الى البدعة وقال وتعلم المنطق كشرب الخمر فانها هو للمنعص في الدين والقاصر عن تحصيل اليقين والقاصد لالزام الموحدين والراغب لتخجيل المؤمنين وقد قال فاضلخان من اراد تخجيل الخصم يكفر والا فكيف يتصور المنع عما هو علم بالبرهان لا يخفى شأنه بكل مكان الحمد لله في كل حين وزمان (وسيلة احمدية) ه (او نقص للدين) الخ (او تقرير للدين الباطل) كلاهما عطف على ضد للسنة الخ (او لمعتقد الفاسد) عطف على الدين الباطل كلمة او يشعر بان بينهما فرقا في باب الاعتقاد ايضا غ ٤ (كما هي) هي اى على حالها من غير ان يححو شيئا منها (ان يجعل القرآن بالمصحف) اى ان يجعل المصحف جلد للقرآن (والتعليقات) اى المصنفات فيما لا يعنى (في) جلد (المصحف) بجذى المضى ظرف واستعمل غ ٥ وهو احسن كما في الانبياء

وختم على التحرى اشارة الى انه طلب كتابا آخر ليشعر فيه كما لا يخفى (واعلم) ان من جعل الحق متعددا كالمعتزلة اثبت للعالمى الخيار من كل مذهب ما يهواه ومن جعل واحدا كعلمائنا الزم العالمى اماما واحدا كما في الكشف فلو اخذ من كل مذهب مباحه صار فاسقا تاما كما في شرح الطحاوى للفقهاء سعيد بن مسعود فيجب في المذهب الصلابة اى اعتقاد كونه حقا وصوابا كما في الجواهر وشايخنا قالوا ان مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب كما في المصنف فمقدار ما يحتاج اليه لاقامة الفرض من الفقه فريضة وتعلم نحو السنن كالآذان مستحب ويكره التعلم للمباهات ومنه الكلام وراء قدر الحاجة كما في خزانه الفتن وذكر في العمان ان من اشتغل به نسب الى البدعة وتعلم المنطق كشرب الخمر وفي قوت القلوب جعل الجهال اصحاب المنطق علماء وفي الجواهر ان الاشغال بعلم الجدل تضيق العمر وفي البستان ان في التعليم والتعلم للعربية اجرا وفي تحفة المسترشدين انه لا يجوز ان يعلم ويتعلم ويسمع ويكتب كل علم ضد للسنة كالتجوز او نقص للدين كاقاويل يتفرد بها الفلاسفة او تقرير للدين الباطل او المعتقد الفاسد وفي الظهيرية انه لا يحل النظر في كتب المعتزلة ولا امساكها وفي الزاهاى الكتب اذا خرجت عن الانتفاع بها محى عنها اسم الله تعالى والرسائل والملائكة ثم يحرق الباقي وان القاها في الماء الجارى كما هي اودفنها فلا بأس به ويدفن المصحف وفي المنية لا يجوز ان يجعل القرآن بالمصحف ولو استعمل الوراقون كواغد من الاخبار والتعليقات في المصحف وكتب التفسير والفقه فلا بأس

در المختار يعنى ان الدفن ليس فيه اخلال بالتعظيم لان افضل الناس يدفنون وفي الذخيرة المصحف اذا صار خلفا وتغير القراءه منه لا يحرق بالنار اليه اشارة محمد وبه تأخذ ولا يكره دفنه ويتبعى ان يلقي بمجرة طاهرة ويأجله لانه لو شق ودفن يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تخيير الا اذا جعل فوقه سقف وان شاء غسله بالماء او وضعه في موضع طاهر لاتصل اليه يد محدث ولا غبار ولا قدر تعظيما لكلام الله عز وجل اه (ابن العابد بن)

٢ (أخذ الفأل) بالغاء غ ٣ أى كراهة تحريم لأنه المحمل عند الإطلاق عندنا (خادمي)
 ٣ وفى كتاب أدب الدنيا للماوردي أن الوليد بن يزيد بن عبد الملك تآل يوما فى المصحف فخرج له قوله تعالى واستفتحوا
 وخاب كل جبار عنيد فمزق المصحف وأنشاد شعر * أنوعيد كل جبار عنيد * فما إذا ذاك جبار عنيد * إذا ما جئت ربك يوم هشر *
 فقل يارب مزقنى الوليد * فلم يلبث إلا (٣٢٨) كتاب الأشربة

به ولو استعمل فى كتب النجوم والأدب يكره وفى التحفة أخذ الفأل من
 المصحف مكروه وفى الخزانة لو خرج لطلب العلم بلائذ ابن ابويه لم يكن
 عاقا وفى التحفة يكره لبس ما كان شعارا لمخالفى الدين ويستحب اجابة
 الدعوة الا اذا كان منكرا فى بيته او طريقه او ماله غير حلال او قصده
 رياء وفى الزاهدى يستحب ان يقلم اطعاره ويقص شاربه ويحلق عانته
 وينظف بدنه فى كل اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم فى خمسة عشر يوما
 والزائد على الاربعين آثم وفى المسعودية يبتدأ فى تقليم اليد بمسبحة
 اليمنى ويغتم يابهاهما والرجل بخنصر اليمنى ويغتم بخنصر اليسرى
 وفى التوزيب قص الشارب ان يوازى حرف الشفة العليا وفى السراجية
 لا بأس ان يأخذ من اطراف اللحية اذا طالت ويكره الجلوس للمصيبة
 ثلثة ايام او اقل فى المسجد وأما فى غيره فرخصة للرجال ويمنع القراء عنه
 ولا يعطى لهم شىء كما فى النية ويكره اتخاذ الضيافة فى هذه الايام وكذا
 اكلمها كما فى ذخيرة الفتاوى ويستحب زيارة القبور فيقوم بمجاء الوجه
 قريبا وبعد كما فى حالة الحيوة ويقول عليكم السلام ويدعو مستقبل القبلة وقبل
 الدعاء قائما اولى وقال السرخسى لا بأس بالزيارة للنساء على الاصح
 كما فى الخزانة وذكر فى المحيط زيارتها وان لم تتركه الا ان الاولى هو الترك

كتاب الأشربة

او رد بعد الكراهية لانها اقرب من الحرام بخلاف الأشربة جمع الشراب
 اسم من الشرب أى ما يشرب ماء كان او غيره حلالا او غيره وفى الشريعة

اياما بسيرة حتى قتل وصلب رأسه على قصره
 ثم على سور بلدته (خادمي)

٤ (اوماله) عطف على منكروغ
 ٥ واذا حلق شعر بدنه او قلم اطافيره ينبغي
 ان يدفن ذلك الظفر او الشعر قال الله تعالى
 لم نجعل الارض كفافا احياء وامواتا وان
 رمى به فلا بأس وان القاه فى الكنيش
 او المغسل كره ذلك لانه يورث المرض كما
 فى القاعدة والاختيار (عبد الحليم افندى)
 ٥ قالوا الاولى للرجل الحلق والمرأة التنف
 لانه انظف وابتعد لفترة الحليل من بقاء اثر
 الحلق ولان الشهوة فى المرأة اضعاف شهوة
 الرجل اذ جاء ان لها تسعا وتسعين جزأ
 منها وله جزء واحد والتنف يضعفها والحلق
 يقويها فامر كل منهما بما هو الانسب به
 (مرقات) ٦ قال النووى والمختار ان
 يقص الشارب حتى يبدو الشفة ولا يحقيه
 من اصله ومعنى قوله عليه السلام احفوا
 الشارب احفوا ما طال على الشفتين (مرقات)
 ٧ وقص اللحية من صنع الاعاجم وهو اليوم
 شعار كثير من المشركين كالافرنج والهنود
 ومن لاخلاق له فى الدين من الطائفة القلندرية
 وقال ابن الملك واما الاخذ من اطراف اللحية
 طولها وعرضها للناس فحسن لكن المختار
 ان لا يأخذ منها شيئا (مرقات)

٨ (واما فى غيره) أى المسجد (ويمنع القراءة
 عنه) أى عن الجلوس لها فى غيره بالقراءة
 للبيت (ولا يعطى لهم) أى لقراءة القراء
 (شىء) أى اجر (فى هذه الايام) أى ايام
 المصيبة وهى الى ثلثة يوم (قربا وبعدا)
 تميزان وشارتان لوجه شبه قوله (كما)
 أى كالتقرب والبعد للذين (فى حالة الحيوة)
 أى حيوة البيت (مستقبل القبلة) فيقوم فى
 جانب قضاء الميت (الا ان الاولى هو الترك)
 وفى ختم الشارح المحقق على الترك حسن

الاختتام ايضا فيومى الى ترك الكلام فرغنا عن المكروهات وشرعنا فى شرف رموز
 (كتاب الأشربة) عسى الله ان يسقينا طهور المشروبات (لانها) أى الكراهية (اقرب من الحرام) فهى حالة متوسطة بين
 الحلال والحرام (بخلاف الأشربة) بالمعنى الشرعى فانها حرام بالفعل فاوردت بعد الكراهية ليتقرب وضعها الى الحرام
 فيطابق معناها او المعنى انه قد سبق ان ينسب ان يلى الكراهية بالوقوف من حيث انها مشتملة على الاخذ بالارفق
 كالوقوف فتوسطها بينه وبين الأشربة رعاية لتوسطه بين الحلال والحرام فلزم تأخير الأشربة عنها وضعا غ

٢ (ما حرم منه) أى مما يشرب (وهو) أى الحرام منه (أكثر من عشرة) (أما تسعة عشر أو ثمانية عشر على الاختلاف فى المتخذ من العنب أهو خمسة أو ستة كما يأتى ولو ضرب إلى النى والطبوح يحصل ثمانية وثلثون أو ستة وثلثون (والمضاد محذوف) أى كتاب (شرب الأشرية) ليكون عنوان المسئلة فعل المكلف الذى هو موضوع علم الفقه غ ٣ (وأصولها) أى الأشرية غ ٤ (من الدلائل العشرة) الواردة فى القرآن أولها (سلوها) أى دخول الخمر فيه (فى عداد الاوثان) الثانى (التسمية) أى كون الخمر مسمى (بالرجس) الثالث (الكون) أى كون شربه (من عمل) أو كون الخمر مما يعمله (الشيطان والأمر) أى أمره تعالى (بالاجتناب) عن الخمر (وتعلق الفلاح به) أى بالاجتناب عنه (و) كون شربه سبب (إيقاع العداوة) بين اثنين (و) سبب (إيقاع البغضاء والصد) أى المنع (و) العاشر (النهى) منه تعالى (بصيغة الاستفهام) أى الإنكارى (ولذلك) أى للتهديد الشديد فى شأن الخمر (سميت) أى الخمر (بالآثم) كما فى قول الشاعر من البخر الوافر شعر (شربت الآثم) أى الخمر (حتى ضل) أى زال (عقلى) شطر البيت هنا (كذلك) أى مثله (الآثم) أى سائر الآثم (يذهب بالعقول) أى يزيلها فالباء للتعدي غ ٥ (و) سميت (بالخمر) الخ (وأصله) أى العجين (وهى) أى الخمر (أم الخبائث) أى أصلها تنولك منه (والأولى تأخير) أى تأخير قوله وحرم أى تأخير بيان حرمة الخمر عن قوله وقضى بالزبد وإيصاله بقوله وإن قلت (لئلا يلزم الاستدراك) أى استدراك قوله وهى النى من ماء عنب إلى آخر التعريف لأن المراد بالخمر المسند إليه حرم هو المصداق وهو النى من ماء عنب إلى آخره بخلاف ما لو قال الخمر هى النى من ماء عنب فلا فاشد وقضى بالزبد وحرم وإن قل كالملاء الخ لا يلزم الاستدراك فى الكلام لأن الخمر المعروف يراد به الماهية كما هو شأن المعارف والخمر المسند إليه حرم يراد به المصداق إلا أن الجواب عن مثله حاضر وهو ارتكاب الاستخدام فى الضمير لكن البعد بين الوصل والموصول به باق فالأولى أن يقول لئلا يطول العهد بينه وبين وصله غ ٦ (و) لئلا يلزم (تقديم حكم الشيء) وهو حرمة الخمر (على) بيان

ما حرم منه وهو أكثر من عشرة عند بعض أصحابنا والمضاد محذوف
أى شرب الأشرية وأصولها الثمار كالعنب والتمر والزبيب والحبوبات
كالبز والذرة والدخن والحلاوات كالسكر والفانيد والعسل واللبان
كلبن الأبل والرماء والمتخذ من العنب خمسة أنواع أو ستة ومن التمر
ثلاثة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين
فى ومطبوخ سبأنى تفصيله (حرم الخمر) بمافى القرآن من الدلائل العشرة
سلوها فى عداد الاوثان والتسمية بالرجس والكون من عمل الشيطان
والأمر بالاجتناب وتعليق الفلاح به وإيقاع العداوة وإيقاع البغضاء والصد
عن ذكر الله والصد عن الصلوة والنهاى بصيغة الاستفهام المومى بالتهديد
الشديد ولذلك سميت بالآثم * شربت الآثم حتى ضل عقلى * كذلك
الآثم يذهب بالعقول * وبألمر لأنها مأخوذة من الحمرة بالضم وهى مادة
العجين وأصله وهى أم الخبائث بالنص فى البسوط قال النبى صلى الله
عليه وسلم إذا وضع الرجل قدحا من خمر على يديه لعنه ملائكة السموات
والأرض فان شربها لم تقبل صلوته أربعين يوما وإن داوم عليها فهو
كعابد الوثن والأولى تأخير لئلا يلزم الاستدراك وتقديم حكم الشيء
على نفسه (وهى) أى الخمر فانها من المؤنثات السماعية الواجبة للتأنيث
والو لا اعتراض بدليل أن الوصلية (النى) بكسر النون وسكون الباء
والهمزة ويجوز التشديد على القلب والادغام أى غير النضيج كما

(نفسه) بقوله وهى النى من ماء الخ وهو خلاف العرف المقرر فيما بينهم من بيان ما هية الشيء أولا ثم بيان حكمه
(والو لا اعتراض) يعنى أن جملة هى النى من ماء عنب الخ جملة معترضة (بدليل أن الوصلية) يعنى أن قوله وإن قلت وصل
ومرتبط بقوله حرم الخمر فوق جملة وهو النى من ماء الخ بين أجزاء الجملة الأولى (على القلب) أى قلب (الهمزة باء والادغام)
أى ادغام الباء الأصلية فى المقلوب (أى غير النضيج) بالنون ثم الضاد المعجمة ثم الجيم من النضيج وهو طبخ النى ابتداء ورأسا
والطبخ أعم من أن يكون ابتداء أو بعد ماصار خمرًا بالنضيج فلا منافاة بين ما ههنا وبين ما يأتى من تفسير نيين فان معنى قوله -

١ (فلوطخت) أى الحمر بعد ما صار النى
خمرا بالضحج بدلالة قوله (لم تبق خمرا)
أى على حالها الأول غ
٢ (وفيه) أى فى عدم البقاء (خلاف كما اشير
(اليه) أى الخلاف (لوصب فيها) أى فى الحمر

فى المغرب فالنضج ليس بنجهر فلو طخت لم تبق خمرا وفيه خلاف كما
اشير اليه فى الهداية فمن قال انه لم يبق خمرا لم يعد باكله الا اذا
سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يعد شارب العرق مالم يسكر ولا يحنث
فى يمينه من قال والله لا اشرب الحمر وشرب العرق على ان مبنى
الايمان على العرف ومن قال انه بقى خمرا فقد انعكس الحكم واليه
ذهب الامام السرخسى وعليه الفتوى كما فى تنمة الفتاوى ونقل الزاهدى
عن المبسوط انه لو صب فيها سكر او فانيد حتى صار حلو احل لزوال مرارته
وفيه اشعار بانه لو زال مرارة الحمر بالطبخ حل كما فى القنية (من ماء عنب)
احتراز عن غير العنب فلو اخرج الماء من تفله بعد عصره كان بمنزلة
التقيع كما قال بعض المشايخ ولذا قال بعضهم انه بمنزلة الحمر حتى يعد
شارب قطرة منه كما فى اللم (غلى) أى ارتفع اسفله اذ أصله الارتفاع كما
فى المقاييس (واشد) أى قوى بحيث يصير مسكرا (وقذى بالزبد)
بالتحريك أى رماه بحيث لا يبقى فيه شىء من الزبد فيصفو ويرق
فلو لم يقذى به حل عند الكل عند بعضهم فى النظم قال بعضهم انه
حل عنده ولم يحل عندهما قيل ان المختار انه بمجرد الاشتداد يحرم
ولا يعد بدون القذى به احتياطا كما فى النهاية (وان قلت) حال من الحمر
أى حرمت حال كونها قليلة احتراز عما قال بعض المعتزلة ان الحرام
هو الكثير السكر لا القليل فانه حرام بالاجماع كما فى الذخيرة ولو ترك
القيدين الأولين اكتفاء بما يأتى من قوله اذا غلت واشتدت وذكر
القيدين الأخيرين ثمه لكان أفيد واخصر (كالطلاء) بالكسر والمد
فانه حرام وان قل فالمقصود من التشبيه مجرد الجمع فى هذا الوصف لا المبالغة
حتى يلزم ان يكون المشبه به أقوى واشهر وفى التشبيه نسامح والعطف
احسن كما ظن (وهو ماء عنب) خالص كما هو المتبادر فلا يشمل البخنج

٣ (وفيه) أى فى المبسوط اشعار الخ (من تفله)
يعنى كنجاله انكور (بعد عصره) أى العنب
طرف اخرج اوصفة التفلى غ
٤ (اذا صله) أى اصل معنى الغلى (بحيث
يصير) الأولى صار (مسكرا بدون القذى
به) أى بالزبد (احتياطا) لاحتمال انه لم يصير
خمرا غ
٥ (فانه) أى القليل علة الاحتراز (حرام
بالاجماع) فالكثير بطريق الأولى (ولو ترك
المص هنا) القيدين الأولين (وهما قول
غلى فاشتد) (اكتفاء بما يأتى) الخ (وذكر
القيدين الأخيرين) وهما قوله وقذى
بالزبد وان قلت (ثمه) أى فيما يأتى بان
قال اذا غلت واشتدت وقذفت بالزبد وان
قلت وحرمة الحمر أقوى (لكان أفيد واخصر)
اما الاخصرية فظاهر واما الافيدية فلكون
تمام قيود كل من الأربعة المحرمة مستوفى
٦ (فى هذا الوصف) أى فى كونها حراما وان
قلا (لا) المقصود منه (المبالغة) أى كسب
الاشدية من المشبه به فى جانب المشبه غ
٧ (حتى) أى لو كان المقصود تلك المبالغة
(يلزم ان يكون المشبه به) أى الطلاء ونقيع التبر
الخ (أقوى من المشبه) حتى يكسب منه
الشدة وههنا بالعكس خصوصا اذا عطف
النقيع على الطلاء فان حرمة الحمر أقوى كما
يأتى (و) يلزم ان يكون (فى التشبيه
نسامح) لعدم كونه على قانونه فهو عطف
تفسير للأول (و) يلزم ان يكون (العطف)
بايراد حرف العطف مكان الكاف عطفا على
الحمر (احسن) لعدم لزوم المحائين الأولين
فيه (كما ظن) أى التسامح والاحسينية من
أبى الكارم فقوله لا المبالغة الخ رد لهذا الظن غ

- (قبل الغليان) بنفسه (بالنار او) الترك على (الشمس) ظرف طبخ (معرب باده) معناه الخمر ولو كان الدال معجما لقرب التعريب حيث يكون بمجرد ازباد الفاق ٢ (وفيه) اى فى الهداية ايضا (ان نجاسة) الخ ٣ (ان جوهر الخمر) اى اصلها (كان عصيرا طاهرا والاولى ترك بيان نجاسة الخمر) هونا (يغنيه) اى المصنف عن بيان نجاستها (ان يؤخر كتاب الاشربة) (٣٣١)

واشتدت وغلظ الطلاء نجاسة وحرمة الخ ٤ (ويمكن ان يقال انه قدم) على قوله اذا غلظ واشتدت (للاشعار) بالمفهوم (بان نجاسة النقيعين الخ) انهما (اى النقيعين) غليظان (اى نجاسة) ولم يذكره لمعلومية من المقام (ومثله نقيع الخمر) جعله معطوفا على الطلاء فزاد لفظا المثل مؤدى الكاف وعطفه الشمنى على الخمر فاعاد حرم نقيع التمر الخ وقال ابو المكارم والمناسب بالسباق هو الاول انتهى وجه المناسبة انه بعد ما اختار طريق التشبيه فى الطلاء وكانوا اى الثلاثة الاخيرة شريكا فى القيد بين الاثنين ناسب ان يكون النقيعان فى حيز كافى التشبيه ايضا حتى لو عطف على الخمر فالمناسب عطف الطلاء ايضا ليكون الكلام على نسق واحد وليس فليس هـ (يثبتون اى غير مطبوخين) من استعمال العلم فى احد فرديه وهو الطبخ ابتداء فلا منافاة بالتفسير السابق فى صدر الكتاب لكن الاولى اى غير نصيجين (والنقيع اسم مفعول) اى اسم على وزن فاعيل بمعنى مفعول وليس المراد انه اسم المفعول المقابل للاسم الفاعل الصرفيين لان الفاعل من اوزان الصفة المشبهة الصرفية (من الزيد) اى بمعنى المنقوع كبديع السموات اذا فسر بالسموات المبدعة واما اذا فسر ببديع السموات فهو فاعيل بمعنى فاعل (او الثلاثى) اى او بمعنى المنقوع (اذا الفاء) اى الزبيب (فيها) اى الحامية يعنى ان كلا البابين متعد وبمعنى ٦ (وقال ابن الاثير انه) اى النقيع اسم لـ (شراب متخذ الخ) فظهر التفريع بقوله (فلا حاجة) الخ (مختص بعصير) اى بما عصر من (الرطب) بضم الراء يعنى تمر يفهم من هذا الكلام ان التفسير للنقيع المضاف لا للتمر فاعلمه (فيكون) التعبير بـ (بالتمر) الذى هو اسم (اليباس) فهو صفة كاشفة عن ماهية التمر (كما) لتعبير بـ (الزبيب) الذى هو اليباس ايضا (مجازا)

ولا الجمهورى كما سبأنى (طبخ) قبل الغليان بالنار او الشمس (فذهب اقل من ثلثيه) وقيل اذا ذهب بالطبخ ثلثه فطلاء ونصفه منصف وادى شىء منه باذق والكل حرام كما فى الاختيار وغيره والباذق بكسر الدال وفتحها كما فى القاموس معرب باده كما فى الفائق (و) هو والخمر (غلظا نجاسة) تميز اى غلظ نجاسة الخمر والطلاء كالبول كما فى الهداية وفيه ان نجاسة الطلاء خفيفة فى رواية وهو مختار الامام السرخسى والفنوى على الاول كما فى الكبرى وفيه اشعار بان الخمر نجس العين كما قالوا وفى الكرماني وغيره ان جوهر الخمر كان عصيرا طاهرا ثم صار نجسا باعتبار صفة الخمرية فلم تكن نجس العين والاولى ترك بيان نجاسة الخمر لان كتاب الطهارة يغنيه وكان عليه ان يؤخر بيان نجاسة الطلاء لانه لا يكون نجسا الا اذا اشتدت ويمكن ان يقال انه قدم للاشعار بان نجاسة النقيعين خفيفة كما هو مختار السرخسى فى المبسوط وان كان فى الهداية انهما غليظتان فى رواية (و) مثل (نقيع التمر اى السكر ونقيع الزبيب نبيثين) اى غير مطبوخين فانهما حرامان ولو قليلين والنقيع اسم مفعول من المزيد او الثلاثى فى المغرب يقال انقع الزبيب فى الحامية ونقعه اذا الفاء فيها ليمتل وبخرج منه الحلاوة وقال ابن الاثير انه شراب متخذ من زبيب او غيره من غير طبخ واليه اشار فى الصحاح والاساس فلاحاجة الى قيد نبيثين والسكر بفتحين مختص بعصير الرطب فيكون التمر اليابس كالزبيب مجازا عن الرطب بعلاقة الكون بقريته التفسير لكنه يوهم فسادا طاهرا فالاولى

(الجلد الثالث) جامع الرموز ١٣٤

خير يكون (عن الرطب بعلاقة الكون) اى الصيرورة والاولى اى عبر عن الرطب بالتمر والزبيب باعتبار ما يؤل اليه الذى هو من علاقات المجاز المرسل (بقريته التفسير) اى قوله اى السكر حيث انه مختص بعصير الرطب والباء متعلق بالمجاز ٧ (لكنه) اى التفسير او ارتكاب المجاز هنا (يوهم) بطريق المفهوم (المخالف) (فسادا طاهرا) وهو عدم حرمة نقيع اليباسين مع انه حرام ايضا اذا غلى واشتد (ف) لهذا كان (الاولى) فى العبارة —

- (اما ان يقال ونقيع البسر والرطب والتمر) مقابل البسر (والزبيب) مقابل الرطب فانه حرام نقيع كلها بشرط الشرط الآتي (كما) او رد العبارة هكذا (في النخبة) واما ان (يترك التفسير) اى قوله اى السكر ويبقى التمر على عبومه (مختاراً) اسم فاعل باعتبار اصله هنا وان كان مشتركاً بعد الاعلال بينه وبين اسم المفعول اى لاعلام ان المصنف اختار (ما فى) باب (ربوا الكافى) من (ان التمر اسم جنس من حين ينقذ صورته الى ان يدرك) فهو الرطب لكنه يعم جنس الفواكه ٢ (و) اللفظ (المختص بعصير البسر الفضيخ بالغاء والغاد والغاء المعجنتين من الفضيخ) بالتصحيح المذكور (والظرف متعلق بجرم) المقدّر فى جانب المشبه به لان المعنى كما حرم الطلاء لا يحرم المذكور يدل عليه تخصيص الفاعل بالثلثة المشبه بها ٣ (وترك هذا القيد) اى القذى بالزبد (على السابق) اى ما سبق فى المشبه فان قلت لم لم يعتمد فى الاولين قلت لان كونهما محرماً خلافية كما قال فكذلك يحمل عنده بخلاف الثالث فانه محرم اتفاقاً كما قال حرم اتفاقاً (للقطعية) فى الحمر (والظنية) فى الطلاء والنقيع (لانه) اى حرمة الحمر (دخل) لكونه قطعية (فى الايمان) المحقق (بتصديق مجموع ما انزل) فالجار والمجرور صفة الايمان لاصلته (عليه) اى النبى صلة انزل (عليه) اى النبى ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (الصلوة والسلام) فلا تكرار (فاذا جحد) اى لم يصدق (واحداً) من مجموع ما انزل (كانه) اى جحد الواحد (جحد الكل) لاستلزام انتفاء الجزء انتفاء الكل ٤ (متلفها) بكسر اللام بقرينة (قيمتها اذا كانت) اى الحمر المتلفة غواص ٥ (والفنوى على قوله) اى الامام (فى) جواز (البيع وكذا) فى لزوم (الضمان) الخ (المحسبة) اى الثواب (وهو) اى قصد المحسبة (يعرف) الخ (بالفنوى) الخ جزاء اذا ٦ (وفيه) اى فى تكثير مستحل الحمر (اشعار) الخ ٧ (ولا يعتبر) اى لا يحسب فى الذهب (بما خرج) اى صب (من القدر) الخ (سنة اصوع) وهى ثلثا تسعة باقية بعد صب الزبد وهى المحسوب

اما ان يقال ونقيع البسر والرطب والتمر والزبيب كما فى النخبة واما ان يترك التفسير فيختار ما هو فى ربا الكافى ان التمر اسم جنس من حين ينقذ صورته الى ان يدرك والمختص بعصير البسر الفضيخ بالغاد والغاء المعجنتين من الفضيخ وهو كسر الشىء المعجوف (اذا علت) الطلاء والنقيعان والظرف متعلق بجرم (واشتدت) فان كلها اذا كان حلوا حل اتفاقاً واذا اشتدت فكذلك عنده خلافا لهما واذا قذفت بالزبد حرم اتفاقاً وترك هذا القيد لانه اعتمد على السابق (وحرمة الحمر) وان قلت (اقوى) من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت للقطعية والظنية (فيكفر مستحلها) لانه دخل فى الايمان بتصديق مجموع ما انزل عليه عليه الصلوة والسلام فاذا جحد واحد اكانه جحد الكل كما فى الكرمانى وغيره فيفسق شاربها ويحسد بشرب قطرة منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها قيمتها اذا كانت لمسلم (فقط) فلا يكفر مستحل هذه الاشربة ولا يفسق شاربها ولكن يضل ولا يحد الا اذا سكر ويجوز بيعها ويضمن متلفها قيمتها عنده وقال لا يجوز البيع ولا يضمن المتلف وعن ابى يوسف رحمه الله يجوز بيعها اذا طبخ فذهب اكثر من النصف واقل من الثلثين والفنوى على قوله فى البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد المتلف المحسبة واما اذا قصد هاهو يعرف بالقرائن فالقوى على قولهما الكل فى المضرب وفيه اشعا بجرمة الانتفاع بالحمر من كل وجه كما فى المنية ولو خاف العطش المهلك حل شربها فان سكر بها لم يحسد الا اذا شرب زائداً على قدر الحاجة كما فى الزاهدى (وحل) العصير (المثلث) من التثليث سه يكي كردن بان يطبخ بالنار او بالشمس حتى يذهب ثلثاه ولا يعتبر بما خرج من القدر من شدة الغليان من الزبد فلو طبخ عشرة اصوع من العصير فذهب صاع بالزبد طبخ الباقي حتى يذهب ستة اصوع ويبقى الثلث فيحل كما

٢ (ثم اعيد) اى الطبخ (فان كان) اى
اعادة الطبخ (قبل) الخ (وان يكون اسفل)
عطى على ان يطبخ

٣ (مستويا) اى لاعمقا

٤ (ثم رق بـ) صب (الماء

٥ (معرب بخته) بازدياد الجيم وتبديل الباء
الفارسية بالباء العربى كما يقال فى عرف
العوام كاربخته مثلا (فما دام حلوا) اى قبل
ان يشتد (حل) الخ (وان لم يكفر) اى
محمد (مستحله) مفعول (وعنه) فى المواضع
الثلاث كلها عن محمد رحمه الله (وبه) اى
بما عند محمد وهو الحرمة (اخذ) الخ

٦ (وهو) اى ما عند محمد (الصحيح)
الخ (والاول) اى قول الشيخين (اصح) الخ

٧ (وهو) اى قول الشيخين (الصحيح)
لان الخمر (الخ) ولثلا يلزم (عطى على
لان الخمر ٨) فيما يسترى اى يلين
ويهضم (الطعام) الخ خواص

فى الكافى وينبغى ان يطبخ موصولا فان انقطع الطبخ ثم اعيد فان كان
قبل تغيره بحدوث المرارة وغيرها حل والاحرم وهو المختار للفتوى وان
يكون اسفل قدره مستويا كاضلاعه وان يقسم ارتفاع القدر ثلثة اقسام
متساوية ويجعل على كل علامة فتملاء ويطبخ الى ان يرجع الى العلامة
السفلى كما فى خزائن المفتين (العنبى) احتراز عن العصير الزيبى
والتمرى فانهما يحلان بادنى طبخة وفيه اشعار بان المثلث ماء عنب خالص
وذكر فى الكشف انه اذا ذهب ثلثاه بالطبخ ثم رقى بالماء وترك حتى اشتد
يسمى مثلثا الا انه مخالف لعامة الكتب فانه يسمى باسمى اخر كالجمهورى
لاستعمال الجمهور والمحميدى منسوب الى حميد فانه صنعه وابو يوسف
يعتقوبى لانه اتخذه لهارون الرشيد والبخنج معرب بخته وفى الروضة
والطلبة انه مثلث صب عليه من الماء بقدر ما ذهب من العصير واشترط
بعضهم ادنى طبخ بعد صب الماء واليه ذهب الفضلى وعليه الفتوى كما
فى اللم (مشتدا) وقادفا بالزبد كما فى الحقائق وغيره فما دام حلوا
حل شربه بلا خلاف واذا قذف بالزبد حل عند الشيخين ما لم يسكر
ويحرم عند محمد رحمه الله وان لم يكفر مستحله كما فى النظم وعنه مثل قولهما
وعنه انه مكروه وعنه انه موقوف كما فى الهداية وبه اخذ الفقيه وهو
الصحيح كما فى شرح مجمع البحرين والاول اصح كما فى النهاية والظهيرية
وقاضخان والكبرى وفتاوى اهل سمرقند والمحميدى كما فى خزائن المفتين
وهو الصحيح لان الخمر موعودة فى العقبى فينبغى ان يحل من جنسه فى
الدنيا انموزجا ترغيبا كما فى المضمرات ولثلا يلزم تفسيت الصحابة
رضى الله عنهم وكان عمر رضى الله عنه استشار الناس فيما يسترى^٩
الطعام ويقوى على الطاعة فى ليالى رمضان ليعطى الفقراء^{١٠} بعد الطعام فقال
رجل من النصارى انا نضع شرابا فى صومنا واتى بالثلث فصب عمر

٢ (ثم ناول) أى شرع ٣ (فالفرق بينه) أى النبذ (وبين النقيع) الخ (ولا يخفى أنه أى قوله وان اشتد) (حال) من النبذ (كسابقه) أى قوله مطبوخا ٤ (كما ظن) من أبى المكارم أقول هو قاسه على لاققه هو قوله إذا شرب الخ فإنه قيد لكل الثلاثة باتفاق الشارح المحقق فاذا لم ينقطع الكلام من بيان المثلث ولم يتم بعد يصح تعلقه بكل المثلث كلاحقه مع أن مناسسته باللاحق أكثر لأنوما جملة شرطية وسابقه مفرد فجاء حسن ترك قيد مشتدا هناك والشارح المحقق قاسه بسابقه وقد عرفت أن القياس باللاحق مرجح (ديانة) لثلا يكون تضليل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين (أنه كان) أى وكيع (يشرب) الخ (وعن ابن مقاتل) أى قال ابن مقاتل (لو) (اعطيت) متكلم مجهول ه (فى نفسى) أى بطنى أو قلبى (من النبذ) بيان (مثل الجبال) أى بطنى مملو مثلها من النبذ أو المعنى فى قلبى توقف وسكون ناش من النبذ أو فى حكم النبذ فالباء بمعنى فى صلة التوقف المستفاد من التشبيه بقوله (مثل) توقف (الجبال) وسكونها فى الكبير والمهابة ويلايم لكلا المعنيين قوله (وكيف لا وقد اختلف) الخ (ما) أى شيئا (لم يسكر) بضم الباء وكسر الكاف (أى ما لم يغلب الهذيان) فى الكلام (به) أى بشربه إشارة الى حد الاسكار فى الباب (من المثلث) بيان ما فموصولة لا مدتبة (ظنا منه) أى من الشارب أن هذا القدر لا يسكر حذفه للعلم من قوله لم يسكر (فلا يشترط بالاجماع تفريع للتفسير المذكور فى الحرمة) (السكر) بالمعنى (الموجب للحمد عنده) أى الامام ٥ (وما أسكر) مبتدأ (من القدر الأخير) بيان ما (هو المحرم خبر) (عندهما لأنه) أى القدر الأخير المسكر (علة) الحرمة (معنى) أى فى الحقيقة لأنه حصل به الاسكار الذى هو العلة فى الباب (فالحرام هو السكر) وهو من المعانى لا من الاعيان (شربا إشارة) الى أن قوله (بلا نية لهو وطرب) مفعول مطلق مجازى لشرب (أى خفة) بالحاء المعجمة والفاء المشدد يعنى سبكى (توجد) مجهول (لشدة السرور كشرب قطرة) فإنه حرام فضلا عن القدر الاول (والنية) أى معها فمتصوب مفعول معه لشرب قطرة (ويحده) أى بشرب قطرة مع نيتها (وأن لم يسكر) غ ٧ وعن الشيخ الامام أبى حفص الكبير رحمه الله تعالى أنه سئل عن المثلث فقال هو حرام فليله خالف الشيخين قال لانهما يحملانه للتقوى والناس فى زماننا يشربونه للنلوى (برجندى)

رضى الله عنه عليه ماء فشرب ثم ناول عبادة وأمر العباد أن يتخذوا للناس للاستمرء كما فى الكرماني (و) حل (نبذ التمر) اسم جنس كما مر فيتناول اليابس والرطب والبسر ويتحد حكم الكل كما فى الزاهدى والنبذ شراب يتخذ من التمر أو الزبيب أو العسل أو البير أو غيره بأن يلقى فى الباء وينترك حتى يستخرج منه مشتق من النبذ وهو الالتقاء كما اشير اليه فى الطلبة وغيره (و) نبذ (الزبيب) حال كون نبذها (مطبوخا أدنى طبخة) فالفرق بينه وبين النقيع بالطبخ وعدمه كما فى التنية (وان اشتد) ذلك النبذ وقضى بالزبد وفيه خلاى المثلث كما فى النظم وغيره ولا يخفى أنه حال كسابقه فلم يتعلق بالثلاثة فلم يغن عما سبق من قوله مشتدا كما ظن وعن أبى حنيفة رحمه الله لا حرم ديانة ولا اشرب مروة وعن وكيع أنه كان يشرب فى ليالى رمضان للتقوى على العبادة كما فى الكرماني وعن ابن مقاتل لو اعطيت الدنيا مجذا فيرها ما شربت مسكرا وما افتيت بجرمة النبيذين مطبوخا وقال ابو يوسف رحمه الله فى نفسى من النبذ مثل الجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كما فى التجنيس وعن الشيخين ان نبذهما لا يحمل الا اذا ذهب ثلثاه بالطبخ كما فى الكشف (إذا شرب) ظرف حل (ما لم يسكر) أى يغلب الهذيان به من المثلث والنبيذين ظنانهما فلا يشترط بالاجماع السكر الموجب للحمد عنده وما أسكر من القدر الأخير هو المحرم عندهما لأنه العلة معنى كما فى الحقايق وغيره وذكر فى التنق ان القدر المسكر حلال مكروه عند أبى يوسف رحمه الله فالحرام هو السكر فحسب شربا (بلا نية لهو) ولا (طرب) أى خفة توجد لشدة السرور فان نوى بالشرب واحد منهما فالجلوس والمشى حرام كشرب قطرة والنية ويحده وان لم يسكر

كما

فمتصوب مفعول معه لشرب قطرة (ويحده) أى بشرب قطرة مع نيتها (وأن لم يسكر) غ ٧ وعن الشيخ الامام أبى حفص الكبير رحمه الله تعالى أنه سئل عن المثلث فقال هو حرام فليله خالف الشيخين قال لانهما يحملانه للتقوى والناس فى زماننا يشربونه للنلوى (برجندى)

كما في المضمورات وغيره وفيه اشعار بان عينه حلال كما في السراجية فان قصد به استمراء الطعام او التقوى في الليالي على القيام اوفى الايام على الصيام او على القتال لاعلاء الاسلام او التداوى لبفع الالام فهو المحل للخلاف بين علماء الانام وفي التنف قال محمد رحمه الله كل مسكر مكروه ولم يتلفظ بالحرام وينبغي ان يكون مثل الخمر مستثنى عن ذلك العام (و) حل بالاتفاق (الخليطان) اى ماء الزبيب والتمر او الرطب او البسر المجتمعين المطبوخين ادى طبخة فلو جمع بين ماء العنب والتمر والزبيب لا يحل ما لم يذهب منه بالطبخ ثلثاه كما في الكافي وانما ذكره مع اندراجها فيما قبل ليكون ردا على اصحاب الظواهر فانه لا يحل عندهم (و) حل عندهما خلافا لمحمد رحمه الله (نبيذ العسل) يسمى بالبتع بكسر الباء بنقطة وفتح التاء (و) نبيذ (التين و) نبيذ (البر) يسمى بالزربكسر الميم كما في المغرب (و) نبيذ (الشعير) يسمى بالجمعة بالكسر (و) نبيذ (الزرة) يسمى بالسكرة بضم السين والكاف وسكون الراء كما في المغرب وغيره ومن الظن انه نبيذ البر (و) ان لم يطبخ (اذا شرب الخليطان والنبيذ) ان اشتد ذلك وقضى بالزبد وسكر (بلا) نية (لهو وطرب) فالخليطان مقيد به وفيه اشارة الى انه لو شرب واحدا منها للهو حرم بلا خلاف وحاصله ان شرب نبيذ الحبوب والحلاوات بشرطه حلال عند الشبخين فلا يجد السكران منه ولا يقع طلاقه وحرام عند محمد رحمه الله فيجد ويقع كما في الكافي وعليه الفتوى كما في الكفاية وغيره وفي الاكتفاء رمز الى ان لبن الابل اذا اشتد لم يحل وهذا عند محمد رحمه الله وعنه انه مكروه واما عندهما فحلال والسكر منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وتماه في التمر تاشى والى ان لبن الرماك اى الفرسه اذا اشتد لم يحل وهذا

٢ (وفيه) اى التقييد ببلانية لهو وطرب (اشعار بان عينه) اى عين كل من المثلث والزبيبين (حلال فهو المحل للخلاف) بانه حلال او حرام (عن ذلك العام) اى عن كلية محمد لان حرمة الخمر قطعية (اى ماء الزبيب والتمر) اى معه (او) الزبيب مع (الرطب او مع البسر) فصورة الخلط ثلثة (المجتمعين) بصيغة التثنية صفة لكل من المثنيات الثلث ومثله (المطبوخين)

٣ (وانما ذكره) اى حلية الخليطين (مع اندراجها فيما قبل) اى في قوله ونبيذ التمر والزبيب فانه اعم من ان يكونا انفرادا او مختلطين (يسمى بالجمعة بالكسر) اى بكسر الجيم (وان لم يطبخ) قيد نبيذ العسل الى هنا لا الخليطين ايضا وقوله (اذا شرب) رجل (الخليطان) بالاعراب المحكايتى منصوب محلا (و) شرب (النبيذ) تمهيد وابرار لما يتعلق به قوله بلا نية الخ (وان اشتد ذلك) اى الخليطان والنبيذ (وقضى وسكر) كلاهما في ميز الوصل عطى على اشتد فالخليطان تفريع على التمهيد المذكور (مقيد به) اى بقوله بلا لهو وطرب ٤ (وفيه) اى في اشتراط عدم نية اللهو والطرب (اشعار) الخ (وحاصله) اى حاصل قول المصنف وحل الخليطان ونبيذ العسل الى هنا (ان شرب) الخ (بشرطه) اى الشرب وهو كونه بلانية لهو وطرب (حلال) الخ

٥ (وفي الاكتفاء) بهذه الخمسة دون ان يذكر لبن الابل والرماك ايضا (رمز) الخ (والسكر منه) اى من اللبن (حرام) لانفسه (اى الفرسه) يعنى الرماك انشئ الفرس -

- بناء (على قوله) اى الامام (و) روى
(عنه) اى الامام ٢ (والى ان البنج)
معرب بك (اى احد نوعى شجر القنب)
معرب كنب بالقاف ثم النون المفتوحتين ثم
الباء فى المواهب اللدنية واما الحشيشة وتسمى
القنب الهندى والميدرية والقلندرية فلم يتكلم
عليها الا ائمة الاربعة ولا غيرهم من العلماء
السلف لانها لم تكن فى زمنهم وانما ظهرت
فى آخر المائة السادسة واول السابعة واختلف
هل هى مسكرة جزم به الفقهاء الخ ذيله قد
اطيل فيها فراجعها ٣ (وعليه) اى على
النوع الآخر وهو الانبيون (يحمل) الخ
(كما فى شرحه) اى الهداية المسمى (باللباب
وتبامه) اى تمام الكلام فى البنج (فى شفاء
الجبران) لعله كتاب فى الطب (للعلامة
القائى) وفى بعض النسخ القاضى القاضى
ولاية بين المرو والهراة ٤ (كرفع سقى
البيت) اساء) اى اثم (ولكن لم يفسد)
اى الخل (وترك) اى العصير (ثم تخللت
اى صارت بنفسه بلا عمل خلا (او خللها)
اى صبرها خلا بصنع ٥ (ثم صب) هذا
الماء (فى جب خل لم يفسد) اى الخل (ان
يتعمد) اى يقصد (ترك العصير) الى ان
يكون (خمرا ثم) يتعمد صبرورنه خلا
٦ (باتخاذ) اى الخمار (خمرا قاصد القبيح)
مفعول لا يكون ٧ (صب) الظاهر صبوا
(فى الحكم) اى الشرع (غ)

عنده على ما قيل والاصح انه يحمل كما فى الهداية وذكر فى الخزانة انه
يحمل عند صاحبين ويكره كراهة تحريم عند عامة المشايخ على قوله وعنه
كراهة تنزيه وتبامه فى التمرناش والى ان البنج احد نوعى شجر القنب
حرام لانه يزيل العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح
كالاقبون لانه وان اخل العقل به لكنه لا يزول وعليه يحمل ما فى الهداية
وغيره من اباحة البنج كما فى شرح اللباب وتبامه فى شفاء الجبران
للعامة القائى (و) حل (خل خمرا ولو) كان (بعلاج) اى بعمل
كالقاء المالح والماء والسبك وايقاد النار عندها ونقلها الى الشمس عند
بعضهم والصحيح انه لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها
بلا نقل كرفع سقى لا يحمل نقلها فلو صب خمرا فى خله اساء ولم يفسد
كما فى اللم ولو خلط الخمر بالخل وصار حامضا يحمل وان غلب الخمر واذا
دخل فيه بعض الحموضة لا يصبر خلا عنه حتى يذهب تمام المرارة وعندهما
يصبر خلا كما فى المضمرات ولو وقعت فى العصير فأخرجت قبل التفسخ
وترك حتى صار خمرا ثم تخللت او خللها يحمل وبه افتى بعضهم كما فى
السراجية ولو وقعت قطرة خمرا فى جرة ماء ثم صب فى جب خل لم
يفسد وعليه الفتوى ولا ينبغي ان يتعمد ترك العصير خمرا ثم صبرورنه
خلا والصحيح انه لا بأس به لان وجود الخمر ليس بقبيح وانما القبيح
الانتفاع فلا يكون باتخاذ الخمر قاصد القبيح وكان بعض السلف اذا
ارادوا اتخاذ الخل صب فى اسفل الخابية خلا لكى يحمض ما يخرج منه
وهذا زيادة احتياط غير واجبة فى الحكم كما فى التتمة ولما ذكر ان
النبيذ المشتد حلال ويوهم ان زيادة الاشتداد الحاصلة بسبب الاوعية
الثلاثة توجب حرمة ازال ذلك التوهم فقال (و) حل (الانتباز) اى
اتخاذ النبيذ التبر والذرة ونحوه بان يلقى (فى الدباء) بالضم والمد

٢ القرعة يعني كدو ٣ (على المراد) بالذراة
بانه الجرمة (الدال عليه) اى المراد (كلام
الهداية الخ ٤ (لغلبة النفل) بالناء من
فوق ثم القاء (غ)

٥ (على حكم الدردي) الذى يظهر عند
ختم شرب خمرة (فى المرام) اى مرام
المصنف فى الرمز الى حسن الاختتام بادنى
مناسبة لفظ الكلام ٦ كتاب الذبايح فى شرح
رموز (كتاب الذبايح) الخ (لان حرمة
ما فيه) اى فى كتاب الذبايح (اغلظ) من
حرمة ما فى الاشارة فان الهيئة لا تقبل التحليل
اصلا بخلاف الخمر اذا جعلت خلا يحل فترقى
من الأدنى الى الأعلى (من النعم) لما توجه
ان لفظ الذبيحة لا بد ان يكون فعيلة بمعنى
المفعول اى المذبوح فالاولى ما ذبح
من المذبوح اشارة الى الجواب بقوله (فانه)
اى لفظ الذبيحة (منتقل الى الاسمية من
الوصفية اذ الذبيح) اى الوصفى (ما ذبح)
اى بالفعل فلا بد من التغاير بينهما فى الجملة
ففرق بالقوة والفعلية وادخل الناء للدلالة
على القرعية (فليس الذبيحة) الاسمية
(المذكاة) بالفعل (كما ظن) من اى
المكارم والبرجندي اقول من اين يفهم من
كلامهما فانها قالا وهى اسم لما يذبح كالذبح
بالكسر واما بالفتح فمصدر ذبح انتهى حيث
قالا لما يذبح لا ذبح خصوصا التشبيه بقولهما
كالذبح بالكسر مقابلا للمفتوح (او المراد)
من العنبران كتاب (ذبح الذبايح) بجذف
المضاف الشائع الذافع كقلا يلزم التصدير
بما ليس فعل المكلف الذى هو موضوع الفن
(الشق) يعنى كفاندن والاسم منه الشقاق
(من باطن) صلة القطع لا ابتدائية (عند)
طرف باطن (وهو) اى النصيل بالنون
(مفصل) بمعنى بند (لكنه) اى تفسير
الذبح بهذا المعنى (مخالف لما ياتى) من
قوله ذبح بين الحلق واللبة الخ ٧ (وقد
اشكل) اى مختار المنظرى (بالقفية) بالقاء
المفتوح والفاء المكسور وياء النسبة ثم الناء
منسوب الى القاء كما وصفه ب (التي ذبحت

القرعة (والحنتم) بفتح الحاء والناء وسكون نون قبلها جرة خضراء (والزفت)
بالضم والتشديد جرة او خاية طليت ولطحت بالزفت بالكسر اى القار
(وجرم) كما فى الزاهدى وغيره (شرب دردى الخمر) لتحقق اجزاها
فيه ودردى الشىء ما يبقى اسفله (والامشاط) اى الانتفاع وان كان
فى الاصل موى شانه كردن (به) اى بدرديها كالاقتان به والامشاط
لتحسين الشعر وانما اثر الحرمة على الكراهة الواقعة فى عبارة كثير
من المتون لانه اراد التنبيه على المراد الدال عليه كلام الهداية (ولا
بعد شارب) اى الدردي (بلا سكر) لغلبة النفل وفى الزاهدى لو
شرب ما فيه خمر حد عند الدفاق والعبرة للطعم عند الكرخى وانما
ختم على حكم الدردي لانه مناسب لانتهاج الكلام كما لا يخفى

على الناظر فى المرام

كتاب الذبايح

اورد بعد الاشارة لان حرمة ما فيه اغلظ والذبيحة ما سيذبح من النعم
فانه منتقل الى الاسمية من الوصفية اذ الذبيح ما ذبح كما فى الرضى
وغيره فليس الذبيحة المذكاة كما ظن او المراد ذبح الذبايح بالفتح فانه لغة
الشق كما فى المفردات وغيره وشريعة قطع الحلقوم من باطن عند النصيل
وهو مفصل ما بين العنق والرأس وهو مختار المنظرى لكنه مخالف لما
يأتى وقد اشكل بالقافية التى ذبحت من القاء والمشهور انه قطع الاوداج
الشامل للحر فلا حاجة الى الجواب عما فى العنوان من التخصيص (حرم
ذبيحة) تؤكل بقرينة المقام فخرج سباع البهائم والطيور وغيرها وكذا

من القاء) فما وجد بالنون بعد القاء فغلظ (والمشهور انه) اى الذبح بالفتح (قطع الاوداج) عروق الحلق (الشامل
للنحر) اى الذبح بهذا المعنى يشمل النحر فلا تخصيص فى العنوان (فلا حاجة الى الجواب) عما ظن (فى العنوان)
فقوله (من التخصيص) فرضى من لسان الخصم (بقرينة المقام) فان الكتاب فى مقام بيان حلية المأكولات وحرمتها
(فخرج) من بيان المسئلة تفريع لمجموع القيد ذبيحة تؤكل (سباع البهائم والطيور) وان ذبحت بالذكاة لانها
ليست مما يحل اكله فخرجت بقيد تؤكل وان كانت مما من شأن نوعه ان يذبح (وكذا) خرج بقيد ذبيحة —

- (انواع السمك والجراد) وإن كانوا مما يؤكل لأنها ليست بذبيحة أى ما من شأنه أن يذبح فالتنزيل على غير ترتيب
اللف والحاصل أن الشارح المحقق كالمصنف في الشرح حمل الذبيحة على ما من شأنه أن يذبح لكنه لم يصرح به استغراباً
في الكلام (لكنه) أى كلام المصنف (لم يتناول) أى لم يشمل (ما) أى عضواً أى حرمة عضو مجزئ المضى (بأن)
أى قطع ذلك العضو (من) الحيوان (الحى) صلة بأن لا بيان الوصول وإنما لم يتناوله لأنه ليس مما من شأنه أن
يذبح وإن كان نفس الحيوان الحى مما من شأنه أن يذبح

٢ (وإن ظنه) أى التناول (المصنف) فى شرحه قال فيه أراد بالذبيحة حيواناً من شأنه الذبح حتى يخرج السمك
والجراد إذ ليس من شأنهما الذبح وإنما حملنا على ما ذكر لا على المعنى الحقيقي إذ لو حمل على المعنى
الحقيقي لكان المعنى حرم مذبح لم يذبح أى لم يذكر اسم الله فلا يتناول حرمة ما ليس بمذبح كالمرتدية
والنطيخة ونحوهما ولا ما إذا قطع عن الحيوان الحى عضو وإذا حمل على المعنى المجازى وهو ما من شأنه أن يذبح
يتناول الصور المذكورة انتهى إنما فسر بقوله أى لم يذكر اسم الخ ليندفع ما قيل أن هذا المعنى فاسد لأنه فى قوة
حرم مذبح لم يذبح فدفع بأنه لا بل فى قوة حرم مذبح لم يذكر اسم الله إلا أنه لا يتناول الخ بخلاف ما لو حمل الذبيحة
على ما بالقوة يتناول الصور المذكورة ويندفع فساد المعنى أيضاً لأن المراد من لم تذكر نفي ما هو بالفعل فبين المصنف
والشارح المحقق مخالفة تأمة لأنه أخرج بالقبول الذى أدخله المصنف به إلا أن يقال أن عدم التناول عند الشارح المحقق
بقيد تؤكل كما يفهم من كلام البرجندى ولما لم يعتبره المصنف أدخله بحمل الذبيحة على ما بالقوة قال البرجندى وفسر
المصنف قوله لم تذكر أى لم يذكر اسم الله تعالى عليه فإن المراد التذكية الشرعية فاندفع ما قيل من أنه لا معنى لقولنا
ذبيحة لم يذبح والأظهر أن المراد بالذبيحة حيوان من شأنه أن يذبح عادة أى أن تقطع أوداجه كما هو معنى الذبح
لغة وإن المراد بالتذكية الشرعية وهى التى قسمها على نوعين وفسرها كما سيجى فالجراد والسمك ونحوهما
ليست بذبيحة لأنه لا يقطع أوداجها عادة وأما ذكر

(٣٣٨) كتاب الذبائح

انواع السمك والجراد لكنه لم يتناول ما بأن من الحى وإن ظنه المص
(لم تذكر) من التذكية وهى فى اللغة الذبح والاسم الزكاة وفى الشريعة
تسييل الدم التجسس كما فى صيد المبسوط فيخرج المرتدية والنطيخة ومن
الظن انه اريد بالذبيحة مقطوع الرأس وبالتذكية قطع الوداج فانه

اسم الله تعالى فليس بداخل فى مفهوم التذكية
الشرعية ولا لازمه كما لا يخفى ثم أنه يصح ديبان ما
يؤكل فلا بأس بأن يخرج عنه ذبيحة السباع ونحوها
مما لا يؤكل فإنها وإن كانت حراماً أيضاً لكن
ليست بسبب عدم التذكية ولو قال لا يطهر
ذبيحة لم تذكر لشملها فإن الذكوة فى غير
المأكول يوجب الطهارة وفى المأكول يوجب
الحل وهو مستلزم للطهارة انتهى فيفهم من
قوله ونحوهما مما لا يؤكل فإنها وإن كانت حراماً
أيضاً لكن الخ أن العضو المقطوع من الحى

لا معنى

داخل فى نحو ذبيحة السباع لأنه حرام غير مأكول فعلى هذا يصح إخراجها بقيد تؤكل إلا أنه يحتمل أن يكون البرجندى
أدخله فى قوله ونحوهما ليست بذبيحة وبالحقيقة فى عبارة الشارح المحقق لكنه لم يتناول الخ ما لا يخفى من عدم التلايم
أما لسابقه أولاً فانه استدراك بالنظر الى قوله فخرج الخ وكذا خرج انواع السمك الخ فإن كان لم يتناول بفتح
الباء بمعنى لم يشمل يكون المعنى لكنه خرج ما بأن من الحى فلا ينتظم بسابقه وإن كان بضم الباء بمعنى لم يؤكل
فيكون الحاصل لكنه يدخل ما بأن الخ فينتظم بسابقه لكن لا ينتظم بلا حقه أى بقوله وإن ظنه المصنف لأن مظهر المصنف
هو التناول بمعنى الشمول على ما عرفت مما نقلته ثم الشارح المحقق أخرج نفس السباع وأخرج البرجندى ذبيحة
السباع والمناسب للكتاب إخراج ذبيحته وأما نفس السباع فحرام وإن ذكرى وحرمة مبين فى محل آخر لا يناسب
بكتاب الذبائح ثم اعلم أنه لا منافاة بين قول البرجندى فإن المراد التذكية الشرعية فى تعليل تفسير المصنف
وبين قوله وإن المراد بالتذكية الشرعية الى قوله كما لا يخفى فإن الأول من لسان المصنف وعلى
زعمه والثانى تحقيق ما عند نفسه فلا منافاة ثم هذا القدر من الاختلاف يكفينا لدفع من لفهم الاختلاف (فخرج)
تفريع للمعنى الشرعى للتذكية أى فخرج من تعريف التذكية فيدخل فى نفيها فيتناول المسئلة حرمة (المرتدية)
أى الساقطة من جبل مثلاً أو فى البر (والنطيخة) هى التى ضربت بالقرن فماتت منه أو المعنى فيخرج من المنى
وفهم منه حرمتها (غواص البحرين)

٣ (ومن الظن) من أبى المكارم (انه) أى الشأن (اريد بالذبيحة مقطوع الرأس) وفى عبارة الظان مقطوع عنق وبينهما
فرق (وبالتذكية) قطع الوداج فعنى لم يذبح لم يقطع أوداجه فلا تكرار كما هو غرضه (فانه) أى هذا الظن

- (لا معنى له) لانه لا يتصور قطع الرأس بدون قطع الاوداج وللظان ان يقول نعم لكن قطع العنق كما هو عبارى بدون قطع الاوداج متصور (ولا قرينة عليه) اى على ارادة مقطوع الرأس او العنق من الذبيحة اقول كيف حاجة القرينة فانها فعيلة بمعنى المفعول بالفعل او بالقوة والاول حقيقة والثاني مجاز وقد حمل الشارح المحقق والمصنف فى شرحه على المجاز فاخرجا به انواع السمك والجراد وما بان من الحى والظان حمل على الحقيقة التى لا يحتاج الى القرينة (ومخرج) عطف على لا معنى له (لذكرة الضرورة) لانها جرح مطلق (و) الحال (هى) اى ذكوة الضرورة (قسم) الخ (ولقلة مباحثه) اى ذكوة الضرورة ٤ (وهو) اى لفظ الاضطراب بدل لفظ الضرورة (احسن) لان مقابل الاختيار هو والضرورة مقابل الوسعة (جلده) اى الحيوان المستفاد من المقام (بشرطه) اى الجرح او الشق كالسمية مثلا (اى فى اى موضع) تفسير ابن فالاولى تقديمه على كان لثلا يحتاج الى الاعادة او التقدير (اى مبدؤه) اى الذبح او ذكوة الاختيار (من العقدة) هى داخله فى المذبح كاتهاء الغاية المؤدى بقوله (الى مبدأ الصدر) ليشمل التعريف البحر ايضا لانه من قسم ذكوة الاختيار ولهذا فسر الذبح بقطع الاوداج فلا يلزم الاستدراك ايضا كما ظنه البرجندى ثم فى عبارة الشارح المحقق ههنا خلل وهو ان كلمة الى مقابل كلمة من لا لفظ المبدأ فيلزم دخول اللبنة فى المبدأ فالاولى ان يقال اى مبدؤه العقدة الى مبدأ اللبنة كما لا يخفى على عارف النحو (بقرينة ما يأتى) من المتن من قوله فلم يجز فوق العقدة اى قبلها فانه يفهم منه ان مبدأ المذبح هو العقدة ولذا لم يجز قبلها وكونه قرينة بناء على انه تغريع على بيان ذكوة الاختيار لاعلى الحل الاقوى بقوله وحل الخ

كتاب الذبايح (٣٣٩)

لا معنى له ولا قرينة عليه ومخرج لذكاة الضرورة وهى قسم من التذكية ولقلة مباحثه فانه (وذكاة الضرورة) اى الاضطراب وهو احسن ولذا اختاره الطحاوى (جرح) بالفتح اى شق جلده بشرطه (اين كان) اى فى اى موضع (من البدن) اى بدن الذبيحة (و) ذكاة (الاختيار ذبح) اى قطع اوداج (بين الحلق واللبنة) اى مبدؤه من العقدة الى مبدأ الصدر بقرينة ما يأتى وعليه يدل كلام النهاية والكفاية والكرمانى فاللبنة بالفتح المنحر والحلق فى الاصل الحلقوم كما فى القاموس والكرمانى وغيره استعمل فى بعض العنق بعلاقة الجزئية بقرينة رواية المبسوط والذخيرة

بعض العنق (وهو العقدة وجعل بين بمعنى

(المجلد الثالث) جامع الرموز ١٣٥

من الابتدائية وكلمة الواو بمعنى الى وحمل الكلام على بيان الابتداء والانتهاء (بعلاقة الجزئية) لان العقدة جزء من الحلق فاطلق اسم الكل على الجزء ويفهم من هذه العبارات ان الحلق والحلقوم من العقدة الى اللبنة والعنق من اللحيين الى اللبنة فالاولى استعمل فى بعض الحلقوم

ع (بقرينة رواية المبسوط) وهى الذبح انما هو بين اللبنة والحلق وجه كونها قرينة انه لا بد للبينية من المسافة واذا كان الحلق بمعناه الاصلى لاسافة بينه وبين اللبنة فيهدم مقتضى كلمة بين ولهذا جعل البعض بمعنى فى وقال صاحب العناية وليس بينهما مذهب غيرهما (و) بقرينة (رواية الذخيرة) وهى ان الذبح اذا وقع فى اعلى من الحلقوم لا يحل اعلم ان هذه الرواية متساوية الاقدام فى ان يكون قرينة لارادة العقدة من الحلقوم وفى ان يكون قرينة لارادة كل العنق كما فى رواية الجامع لان الحلقوم ان كان من العقدة الى اللبنة فاعلى الحلقوم هو اعلى العقدة فيكون ح قرينة الى ارادة العقدة من الحلق الذى هو الحلقوم فيكون الذبح قبل العقدة فلا يحل على رواية المبسوط لانه لم يكن بين عقدة الحلقوم واللبنة وان كان الحلقوم من اللحيين الى اللبنة مرادف العنق يكون اعلى الحلقوم ما هو اعلى من العنق وهو الجزء الاول او الآخر من الذبح فيكون الذبح فى خارج ما بين اللحيين واللبنة فلا يحل على رواية الجامع فالمدار على تعيين الحلقوم ماهو ففعله الشارح المحقق شوب الدور ثم لا يخفى ان هذه المناظرة وارد على قرينة رواية المبسوط ايضا —

- (وكلام التحفة) مبتدأ وابنداء كلام مع معطوفاته التثنية ولذا زاد لفظ الكلام وغير الأسلوب خبره بدل الخ (و) كلام (الكافي) قوله وما بين اللبنة واللحفين هو الحلق كله (يدل على ان الحلق) ههنا (مستعمل) في كل (العنف) بقرينة المقابلة (بعلاقة الجزئية) لان الحلق جزء من العنف فيكون من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل والاستعمال الاول من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء كما مر (بقرينة رواية الجامع) وهي انه لا بأس بالذبح في الحلق كله اعلاه واسفله ووسطه (فالمعنى) اي معنى المتن على هذا الاستعمال (بين مبدأ الحلق) اي العنف ومبدؤه اصله كما يأتي وحذف المضاف ليصح مقتضى البين (و) مبدأ (اللبنة) ثم اشار الى ثمره الحلق والى مادي الافتراق والوفاء فقال (فمبدأ) (المذبح عند الاولين) وهم المبسوط والخيرة والنهاية والكفاية والكرمانى (من العقدة) وهي داخله في المذبح عندهم (وعند الآخرين) بكسر الخاء اي المتأخريين في الذكروهم صاحب التحفة والعنابي والكافي والمضمرات وجامع الصغير (من اصل العنف) وهو داخل في المذبح عندهم فمبدأ كل من الفريقين داخل عنده في حلية الذبح فجواز الذبح في نفس العقدة متفق عليه والحلق فيما قبل العقدة الى اللحيين غير جائز عند الاولين لكونه خارجا عن المبدأ والمنتهى عندهم وجائز عند الآخرين لوجوه الذبح في العنف عندهم والذبح قبل اصل العنف من اللحيين والذوق والفم عدم جوازه متفق بين الفريقين لخروجه عن المذبح عند الكل ٢ (فمن الظن الفاسد) الخ اي اذا علمت الفرق بين الروايتين ومعنييهما وهو الفرق باعتبار ابتداء الكفاية تعلم (ان من الظن الفاسد) من ابي المكارم (افساده) كلام (الكفاية) المبني على كلام الاولين (بناء) علة الافساد (على كلام الآخرين) اعلم ان هذه الملازمة التي ادعينا يتوقف على تفصيل في المقام فاستمع لمانتلوا عليك من الكلام وهو ان لصاحب الكفاية ههنا بعد ما نقل هاتين الروايتين كلاما لترجيح رواية المبسوط على رواية الجامع حتى قيده برواية المبسوط فقال باحثا على اطلاق رواية الجامع (فاطلاق هذه الرواية) اي رواية الجامع ونور كلامه مشروحا ونمذ خط المتن فوقه يقتضى ان يحمل المذبح وان وقع الذبح في الحلق (اعلى من الحلقوم) اي قبل العقدة وان وقع الذبح فيما لا يحمل فيه على رواية المبسوط وهو ما قبل العقدة ومن ههنا ظهر كون كلام الكفاية مبنيا على كلام الاولين فاجعله في الحافظة (لكونه) اي هذا الذبح علة يقتضى (ما بين اللبنة واللحيين) اي لكونه في الحلق لانه ما بينيهما وليس (٣٤٠)

كتاب الذبايح

وكلام التحفة والعنابي والكافي والمضمرات بدل على ان الحلق يستعمل في العنف بعلاقة الجزئية بقرينة رواية الجامع فالمعنى بين مبدأ الحلق واللبنة فالمذبح عند الاولين من العقدة وعند الآخرين من اصل العنف فمن الظن الفاسد افساده كلام الكفاية بناء على كلام الآخرين مع انه حملة على

خلاف

في الحلق كله بعد ان كان بين العقدة واللبنة لان الروايتين من شخص واحد وهو محمد رحمه الله فالظاهر ان لا يتخالفا (ويخالفه) اي رواية المبسوط (ما ذكر في فوائد الامام الرستغنى سئل عن ذبح) الخ اي هو غير معتبر ايضا لمخالفتها انتهى كلام الكفاية مشروحا بحيث ظهر انه مبني على ترجيح رواية المبسوط حتى قيده رواية الجامع الصغير بها ولم يعتبر ما يجادلها ثم اورد ذلك كلام مفسده وهو ابو المكارم مشروحا ايضا قال (قال قاضي خان محل الذكوة الحلق كله لقوله عليه السلام الذكوة ما بين اللبنة واللحيين وهو الموافق لرواية الجامع الصغير انه لا بأس بالذبح في الحلق اعلاه واسفله واوسطه وهو المذكور في الخلاصة في الكافي ان ما بينهما اي اللبنة واللحيين (هو الحلق كله وقد سبق) في شرح متن بين الحلق نقلا عن النهاية (ان الحلق هو الحلقوم) ينتج ان ما بينهما هو الحلقوم كله فمقتضى كلام الكافي بضم كلام النهاية ان لا يجوز الذبح لو وقع في اعلى من الحلقوم اي في اللحيين لعدم كونه على هذا الانتاج ما بين اللبنة واللحيين اي لخروجه عن المذبح على ما في الحديث ورواية الجامع (فظهر) اي من كلام الكافي وهو من الآخرين بضم ماسبق (فساد ما في الكفاية من ان مقتضى رواية الجامع الصغير ان الذبح لو وقع في اعلى الحلقوم) اي لو وقع في اللحيين على فهمه من الانتاج المذبور (كان المذبح حلالا لكونه) اي الذبح المذكور على زعم الكفاية (ما بين اللبنة واللحيين) وهذا الزعم فاسد بمقتضى كلام الكافي بضم ماسبق كيف لا يفسد (و) الحال (قد صرح في الذخيرة) على وفق مقتضى كلام الكافي مع ماسبق (ان الذبح اذا وقع في اعلى من الحلقوم) اي في اللحيين مثلا (لا يحمل) معناه لعدم كونه ما بين اللبنة واللحيين وهو معيار نص الحديث وهو مذكور كلام الكافي انتهى كلام المفسر مشروحا على فهمه وبما شرنا غرض الكفاية ظهر فساد فهم المفسر لان غرض الكفاية بيان خلل رواية الجامع بناء على كلام الاولين وايد برواية الذخيرة المبنية على كلام الاولين ثم صححه بالارجاع الى رواية المبسوط المبنية عليها كلام الاولين والمفسد حمل كلام الكفاية على انه حمل وبيان لرواية الجامع ثم افسده بناء على كلام الكافي من الآخرين وايد افساده بكلام الذخيرة حاملا له على فهم الآخرين وليس كذلك على ما عرفت من شرح غرض الكفاية وبناء كلامه والى ما قلنا من الغرض (اشار بقوله (مع انه) اي الظان المفسد (حملة) اي كلام الكفاية (على —

- خلاف مراده (اى صاحب الكفاية) حيث نقله هكذا مقتضى (اى بيان معنى) (رواية الجامع) وحله (ان الذبح لو وقع في اعلى من الحلقوم) اى في خارجه وهو اللحيين مثلا (كان حلالا) لكنه فاسد بقريضة المقابلة بما نقله بقوله (وكلامه) اى والمحال ان كلام الكفاية (هكذا هذه الرواية) مختلفة لانها (تقتضى ان يحل وان وقع الذبح) في اعلى من الحلقوم اى (فوق الحلق) اى فيه (قبل العقدة) لكنه خلاف كلام الاولين فاقام الشارح المحقق التفسير مقام المفسر ليظهر الفرق بين التقلين وبديل على ما فسرنا به نقل الظان المفسد ولا يتوهم ان الفرق بينهما بحسب مفهوم الشرطية والوصلية لان للظان ان يقول عنوان الشرط لكونه محل النزاع لا للتخصيص وامثاله شائع مع ان كلمة لوفى عبارة الظان يجوز حملها على الوصلية ايضا وان كان بلا واو على خلاف كلمة ان هذا ثم الفرق بين العلاوة وما قبلها باعتبار ان فيه يقول كلام الكفاية مبنى على كلام الاولين وبناء الافساد على (٣٤١)

كلام الآخرين فغفل عن المبنى عليه وفي العلاوة بحسب بيان الفرض لكن في الحقيقة لا فرق بينهما فتأمل (ولو جعل) لفظا (بين بمعنى) كلمة (في) (الظرفية) (لم يستقم على كلا الرايتين اما على رواية المبسوط فلان المعنى ح يكون في العقدة وفي اللبة فلا يشمل ما بينهما واما على رواية الجامع يكون المعنى في العنق واللبة والمحال انه لا كلام في رواية الجامع عن اللبة بل هي مسكوت عنها فيها وهذا التحقيق هو وجه عدم الحفاء المشار اليه بقوله (كما لا يخفى وعروقه اى الحلق بالمعنى المذكور) اى العقدة على رواية المبسوط وكل العنق على رواية الجامع (في المغرب الاوداج عروق الحلق) تقوية لارجاع الضمير الى الحلق (على ما ظن) من ابي المكارم (بعيد من وجهين) نقل عنه احدهما انه عدول عن الحقيقة (لان اضافة العروق الى الذبح مجاز وانما العروق للحلق) والثاني انه لا عروق للذبح (الضروري) كما يقتضيه مفهوم اضافة العروق الى الذبح الاختيارى مع انه بعيد من حيث اللفظ انتهى مشروحا (غ)

خلاف مراده حيث نقله هكذا مقتضى رواية الجامع ان الذبح لو وقع في اعلى من الحلقوم كان المذبوح حلالا وكلامه هكذا هذه الرواية تقتضى ان يحل وان وقع الذبح فوق الحلق قبل العقدة ولو جعل بين بمعنى في كما في الكرمانى لم يستقم كما لا يخفى (وعروقه) اى الحلق بالمعنى المذكور في المغرب الاوداج عروق الحلق في الذبح وكون الضمير للذبح الاختيارى على ما ظن بعيد من وجهين وفيه تغليب فان الاولين ليسا بعروق (الحلقوم) اصله الحلق زيد الواو والميم كما في المقاييس مجرى النفس لاغير (والمرى) على فاعيل مهموز اللام مجرى الطعام والشراب اصله رأس المعدة المتصل بالحلقوم كما في التهذيب والديوان وغيرهما لكن في الطلبة ان الحلقوم مجرى الطعام والمرى مجرى الشراب وفي العين ان الحلقوم مجريهما وفي المبسوطين انهما عكس ما ذكرناه موافق لما في الهداية فمن الظن انه سهو الكاتب (والودجان) تثنية ودج بفتحين عرفان عظيمان في جانبى قدام العنق بينهما الحلقوم والمرى وعن الشيخين عروقه الحلقوم والودجان كما في الزاهدى (وحل) الذبح (بقطع اى ثلاث منها) اى الاربعة عنده وبقطع الاولين واحدا الآخرين عند ابي يوسف رحمه الله وبقطع اكثر كل واحد منها عند محمد رحمه

* ١٣٥

٢ (وفيه) اى في قوله وعروقه (تغليب) الآخرين على الاولين (فانهما) ليسا (بعروق مهموز اللام) اى لا معتل اللام (المنصل) صفة المرى (وفي العين) اى عين اللغات اسم كتاب في اللغة (اى الحلق مجريهما) اى الطعام والشراب فيبقى لجران النفس المرى (وفي المبسوطين) اى لمحمد والسرخسى (انهما) اى الحلقوم والمرى (عكس ما ذكرنا) اى الحلقوم مجرى الطعام والشراب والمرى مجرى النفس لا غير وهذا عكس ما في العين ايضا فيجتمعا ان يكون في المبسوطين الخ من كلام العين (موافق) مبتداء بعد مبتدأ لقوله وفي المبسوطين (لما في الهداية) من عكس ما ذكرنا (فمن الظن) من المصنف في الشرح (انه) اى ما في الهداية (سهو الكاتب) يعنى اذا وافقه ما في المبسوطين الاعتبارين كيف ينسب اليه انه سهو من الكاتب نعم اذا انفرد ولم يوجد ما يوافقه من الاعتبار لا حتمله (قدام العنق) اى الى جهة الذن (كما في الزاهدى) اى بعد المرى من العروق عندهما فيه —

— (فلو قطع النصف) أى الغير الأكثر من كل منهما (كره) الخ (والاول) أى ما فى المتن (وعن محمد) أى رواية عنه (وهو) أى المروى عن محمد (الاصح بناء على) الخ

٦ (وفى الاكتفاء) أى بالقطع دون أن يقول وانهار الدم إذا تحرك (اشعار) الخ وعبر البرجندى عن هذا الاكتفاء باطلاق الكلام (فوق العقدة) أى قبلها لا المعنى فيها حيث لا خلاف فيها أى لم يجز لو وقع الذبح قبلها فى العنق كما يقتضيه توصيف العقدة (بالواقعة) فيما (بين العنق) فإنه يقتضى أن يتحقق قبل العقدة عنق فكلمة فوق بمعنى قبل لا بمعنى فى ويدل عليه شرح الشمنى حيث قال أى عقدة الحلقوم بأن يكون بينهما وبين الرأس ثم قال ولا تحت العقدة بأن يكون الذبح بينهما وبين اللبة لأنه ح لم يحصل قطع واحدة من الحلقوم والمرى والاصحاب وأن شرطوا قطع أكثر الأربعة فلا بد عندهم من قطع الحلقوم أو المرى وإذا كان الذبح فوق العقدة او تحتها لم يقطع واحد منهما انتهى فيفهم منه أن المذبح هو العقدة فقط لا يجوز قبلها وتحتها وهو مخالف لكلام الروايين وهذا المتن وشروحه وسائر المتن وشروحها ايضا (غواص البحرين)

٣ ثم إن اطلاق كلامه يشعر بأن خروج الدم ليس بشرط وقد يكون ذلك بأن أكلت الشاة العباب وهو اختيار أبى بكر الاسكافى وقال أبو القاسم الصغار لو لم يخرج الدم لا يحمل كذا فى الظهيرية وفى فتاوى اهل سمرقند إذا خرج منها دم مسفوح ولم يتحرك أو (٣٤٢) كتاب الذبائح

الله فلو قطع النصف كره تحريما كما فى الحائبة وغيره والاول اصح كما فى المضمرات وعن محمد رحمه الله بقطع الاولين وأكثر الآخرين وهو الاصح على ما قال مشايخنا كما فى المحيط وفى الاكتفاء اشعار بأنه لا يشترط خروج الدم ولا الحركة لكن إن لم يعلم حيوته يشترط أحدهما كما فى الظهيرية وقال بعضهم العبرة للدم على كل حال وقال بعضهم للحركة كما فى النظم (فلم يجز) وحرم الذبح (فوق العقدة) الواقعة بين العنق وهذا تفريع ظاهر لو حمل على خلاف الظاهر بأن يفرع على ذكاة الاختيار على مذهب الاولين وتفرع غير ظاهر لو حمل على الظاهر بأن يفرع على الحل لأن الأوداج مبتدأة من القلب إلى الدماغ (وقيل) أى قال الامام الرستغنى (يجوز) فوق العقدة لقطع أكثر

تتحرك ولم يخرج منها دم حلت لأن علامة الحياة أحد هذين الأمرين وهذا إذا لم يعلم بحيوتها وقت الذبح وإن علم حلت وإن لم يتحرك ولم يخرج منها الدم وذكر فى الملتقط أن الاعتبار بالحركة لا بسيلان الدم وإذا سال دم كثير ولم يتحرك لا يؤكل (برجندى)

٤ (وهذا) أى قوله فلم يجز الخ (تفريع ظاهر) أى تفريعه (لو حمل على) أنه تفريع على أمر جعله مفرعا عليه (خلاف الظاهر) أى غير ظاهر لطول العهد بينهما (بأن يفرع على ذكاة الاختيار) حيث توسط بينهما مسئلتان فالأولى على هذا تفريعه على قوله وعروقه الخ (على مذهب الاولين) لا بناء على تصويره بمذهب الآخرين فإنه يحتملها كما مر فى شرحه لكن كون هذا الحكم مفرعا منه على مذهب الاولين ظاهر لكونه فى غير المذبح على مذهبهم وعليه يبنى تعليل شارح قال لأن الذبح ح

الاولاد
وقع فى أعلى من الحلقوم والبرجندى قال لأن الذبح وقع فوق الحلقوم (وتفرع غير ظاهر) أى تفريعه (لو حمل على الظاهر) أى على كونه مفرعا عليه ظاهر من حيث العبارة لقربه (بأن يفرع على الحل) أى على قوله وحل بقطع الخ فإن جعله مفرعا عليه وإن كان ظاهرا لقربه لكن كوى هذا الحكم مفرعا منه غير ظاهر (لأن الأوداج) علة غير ظاهر وعلى هذا الحمل يبنى قول أبى المكارم هذا يدل على أنه لا يحصل قطع ثلاث من العروق الأربعة بالذبح فوقها وفيه تأمل انتهى وبصاح وجهها لتأمل تعليل شارح المحقق عدم الظهور بقوله (لأن الأوداج مبتدأة من القلب إلى الدماغ) فكيف لا يحصل قطع الثلاث منها حتى لا يجوز فوقها (غواص البحرين)

٥ (وقيل) أى قال الامام الرستغنى الأولى فى أمثاله القائل الامام الخ إلا أنه أشار إلى أن التجهيل ليس لجهالة الفاعل فإن الامام الرستغنى مشهور معروف معتمد كما يأتى بل لوجه آخر كالاختصار مثلا (يجوز) الذبح (فوق العقدة) أى قبلها فى العنق (لقطع) الأولى لانقطاع (أكثر)

(الادراج) للوجه الذي اسلف الشارح المحقق في تعليل عدم الظهور بحمل المعطوف على الظاهر وسافر الشراح جعلوا المعطوف تقريباً على خلاى الظاهر على مذهب الآخرين فقال شارح (وقيل يجوز) هو ما ذكر في الجامع لأبأس بالذبح في الحلف كله الخ والأصل فيه قوله عليه السلام الذكوة ما بين اللبة واللحيين وقال أبو المكارم (وقيل يجوز) لقوله عليه الصلوة والسلام الذكوة ما بين اللبة واللحيين انتهى وهو الموافق لرواية الجامع كما مر وقال البرجندى (وقيل يجوز) في المبسوط الذبح إنما هو بين اللبة واللحيين وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلف كله وسطه وأعله وأسفله فإذا وقع الذبح فوق الحلف قبل العقدة يحل على رواية المبسوط لأنه بين اللبة واللحيين وعلى رواية الجامع لا يحل لأن محل الذبح الحلق انتهى وقد فرض في المسئلة أنه فوق الحلق ثم لا يذهب عليك أن المسئلة التي أوردها البرجندى في الفرق بين الروايتين هي المسئلة التي أوردها الكفاية مناظرة بالبناء على كلام الأولين لإطلاق رواية الجامع التي هي مبنى كلام الآخرين وأفسدها أبو المكارم بالبناء على كلام الآخرين فجعل البرجندى حكمها الحل على رواية المبسوط وعدم الحل على رواية الجامع وجعل الكل قول القيل مبنياً على رواية الجامع والبرجندى جعله مبنياً على رواية المبسوط ولذا ذكره في مقام شرحه وجعل رواية الجامع مبنياً ما فوق العقدة وهم جعلوه مبنياً على مذهب الأولين والحاصل أن البرجندى نقل الروايتين على عكس نقلهم وجعلها معكوساً وذكر رواية المبسوط بعنوان بين اللبة واللحيين كما هو في الحديث بعينه وقدر في كلام أبي المكارم أن الحديث هو الموافق لرواية الجامع وبالجمله في كلام البرجندى مخالفة لسائر الشراح من عدة وجوه ثم قول البرجندى فوق الحلف قبل العقدة فيه حذارة لأنه أن أراد منه خارج الحلق وهو اللحيين مثلاً فمح يكون قوله قبل العقدة تأكيداً لقوله فوق الحلق والحلق هو العقدة فقط فقبلها هو الخارج من الحلق فلا يستقيم قوله يحل على رواية المبسوط بناء على نقله وأن أراد منه في الحلق لكن قبل العقدة لا يستقيم قوله وعلى رواية الجامع لا يحل لأن محل الذبح الحلق ثم كتب أبو المكارم في شرح قول المصنف وحل بقطع أي ثلاث منها فلم يجوز فوق العقدة هكذا ثم أن جواز الذبح فيما تحت العقدة وحل المذكي بقطع ثلثة من تلك الأربعة يدل على أن قولهم بين الحلق واللبة ليس على ظاهره فكان المراد به بين مبدأ الحلق واللبة فحينئذ لا فرق بين روايتي المبسوط والجامع فتدبر انتهى فما كتب الشارح المحقق في شرح هذا القول في صدر المسئلة من الفرق بين معنييه على الروايتين وأنهما لاى شى عقرينة لدفع هذا الظن منه أيضاً إلا أنه لم يصرح به واكتفى بالافساد به افساده كلام الكفاية فتأمل ولا تغفل عن أنه لا وجه لقوله فتدبر (غواص)

الادراج وبه أخذ استاذ السغناقي وقال إن الرسنغنى امام معتمد في القول والعمل فلو أخذنا به يوم القيمة أخذناه كما في النهاية وفيه أنه إذا كان الرسنغنى مجتهداً يثاب على ذلك مخطئاً وكذا التابع له وإن لم يكن مجتهداً لم يجوز أن يأخذ به كما تقرر (و) حل (الذبح بكل ما فيه حدة) كفضب وذهب وصفر وحجر وخزف رقيق وخشب محدد (الاسنا وظفراً قائمين) غير منزوعين فانه وإن قطع لم يحل به إذ الذبيح به مينة بالنص فلو كانا منزوعين عاملين عمل السكين حل عندنا وإن كره وتذكير الصفة على التغليب فإن السن مؤنث وفيه إشارة إلى أنه لا يجوز بنحو القرن القائم كما في المبسوط وإلى أنه لو توقدت النار على المذبح وانقطع العروق لم يحل على ما قاله بعضهم وحل عند بعضهم كما في بيان الاحكام والأول أشبه بالصواب كما في الزاهدى (وكره) ولم

المبسوط والجامع فتدبر انتهى فما كتب الشارح المحقق في شرح هذا القول في صدر المسئلة من الفرق بين معنييه على الروايتين وأنهما لاى شى عقرينة لدفع هذا الظن منه أيضاً إلا أنه لم يصرح به واكتفى بالافساد به افساده كلام الكفاية فتأمل ولا تغفل عن أنه لا وجه لقوله فتدبر (غواص)

٢ والامام حافظ الدين البخارى رحمه الله تعالى كان يفتى بهذه الرواية (برجندى)
 ٣ (وقال) أى استأذنه (فلو أخذنا) مجهول (به) أى بالأخذ بقوله (أخذناه) معلوم (كما في النهاية) وفيها كان شىء رحمه الله يفتى بهذا (على ذلك) أى على اقتائه هذا (ولو مخطئاً) فى هذا الاجتهاد فمصيباً أولى (لم يجوز أن يؤخذ به) أى بقوله يقتدى به (فانه) أى القائم (لم يحل) المذبح (به) أى بالقائم
 ٤ (وتذكير الصفة) أى قوله قائمين فيه أن تذكيره وتأنينه غير معلوم وإنما هما تابع لوجود النقطتين من فوق وعدمهما والتابع للنقطة أحق ازبى نقطه أحققان ميروند (فان السن مؤنث) سماعاً والظاهر مذكر يغلب أحدهما على الآخر من وجه (وفيه) أى فى تخصيصهما بالاستثناء
 ٥ (و) فى قوله حدة إشارة (إلى أنه لو توقدت النار) مجهول من الفعل —

- (مثلثة) اى فى نون نخاع (و) يقال (بالفارسية حرام مغز) بالغين المعجمة (وأن) وصل يقال المعتبر فى المعطوف (كره) اى المغز او الحيط الأبيض (ولذا) اى لعدم كونه حراما وانما غاية كراهة التنزيه (قيل انه) اى اللفظ الفارسى (مصحف) اى مغبر (فان اصله) اى حرام مغز بالغين والزاء المعجمتين (حرام المقر) بالقاف والراء المشددة المهمة اى حرام مكان قراره (من العظم) بيان المقر لان اكل العظم حرام (وقيل) النخع (ان يكسر) الخ (غواص) قوله حرام مغز التفسير مشعر بجرمته ولم يوجد فى الكتب ما يدل عليها كذا فى الرواية والحق ان تفسيره بهذا لم يصدر من يعتمد عليه فى الفارسية بل فسروا بمغزشت وهو ما يقال بالتركية فوقر ايلك

(٣٤٤)

كتاب الذبايح

يحرم (النخع) بفتح النون اى ابلاغ الذبح النخاع مثلثة وهو خيط ابيض فى جوف القواء ينحدر من الدماغ يقال بالعربية خيط الرقبة وبالفارسية حرام مغز وان كره كراهة تنزيه ولذا قيل انه مصحف فان اصله حرام المقر من العظم وقيل النخع ان يمد رأسه حتى يظهر منجمه وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن عن الاضطراب فان الكل مكروه لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة كما فى الهداية فما بعده مغز عنه (واعلم) ان الزمخشري قال فى الكشاف والفائق والاساس ان المعنى الاخير انما هو للبخع بالبلاء دون النون وصوبه المطرزي وغيره الا ان الكواشى رده عليه بان البخاع بالبلاء لم يوجد فى اللغة وقال ابن الاثير انى طالبا بحثت عنه فى كتب اللغة والطب والنشريح فلم اجد فمجرد منع الفاضل التفتازانى لذلك ليس بشئ (و) كره (الساخ) اى نزع الجلد بالفتح دون الكسر فانه الجلد (قبل ان يبرد) اى يسكن عن الاضطراب فان بعده لا يكره النخع والساخ كما فى الهداية فالظرف متعلق بالمصدرين وقال بعضهم ان الساخ قبله لم يكره كما فى التحفة وفيه اشعار بانه لو ابان عضوا قبله كره كما فى بيان الاحكام (و) كره (كل تعذيب) للذبيحة (بلا فائدة) تعميم بعد تخصيص كالجر الى المذبح والذبح من القواء وقطع الرأس برة واحدات الشفرة بين يديه بعد الاضجاع فانه قال صلى الله عليه وسلم ابهمت البهائم الا عن اربعة خالفها ورازقها وحنتها وسفادها ولان عمر رضى الله عنه علاه بالدرة حتى هرب كما

(قرجه احمد)
٣ (فان الكل) اى كل التفسير الثلاث (لما فيه) اى فى الكل (تعذيب حيوان بلا فائدة) اى يدخل الكل تحت التعذيب بلا فائدة (فما بعده) اى النخع من قوله وتعذيب بلا فائدة (مغز عنه) اى عن النخع بكل معانيه الثلاث وكذا عن الساخ فالاولى تأخير عنه (ان المعنى الاخير) للنخع وهو وقيل ان يكسر عنقه (انما هو للبخع) بالبلاء بنقطة من تحت (دون النون) الفوقى (وصوبه) اى الزمخشري (المطرزي) الخ (رده) اى رد تصويب المطرزي (عليه) اى على الزمخشري (طالبا) اى مدة طويلة (بحثت) اى تنبعت (عنه) اى عن البخاع بنقطة من تحت (فى كتب اللغة) الخ فمجرد منع الفاضل التفتازانى (فى كشف الكشاف عن جانب الزمخشري) لذلك (اللام صلة المنع والاشارة الى قول الكواشى لم يوجد فى اللغة ولما تأيد قول الكواشى بما قال ابن الاثير علم انه متع مجرد (ليس بشئ) (دون الكسر فانه) اى مكسور القاء نفس (الجلد فان) بالتشديد (بعده) اى بعد السكون (لا يكره) النخع والساخ (فالظرف) اى قبل ان الخ (متعلق بالمصدرين) معا على التنازع اى على النخع والساخ لا بالفعل اى كره (وفيه) اى فى كراهة النخع والساخ (اشعار بانه لو ابان) اى فصل (عضوا قبله كره) لوجود العلة وهو التعذيب بلا فائدة (كما فى بيان الاحكام جمع الحكم) تعميم بعد تخصيص (او مغز) ما قبله والاول توجبه واكتفى عن الاعتراض بما اشار اليه (الابهت) اى اجهلت وستررت (البهائم) عدة اشياء (ورازقها) اى مربيها (وحنتها) اى موتها فيعلم احداد الشفرة عنده انه للذبح (وسفادها) اى جماعها (علاه) اى ضرب عمر من حدد عنده وقال عليه الصلوة والسلام له اردت ان تميتها موتات اى مرات ولولم تعلم بالنصود لما يكون اماتته موتات كما فى النهاية (غواص) قوله علاه بالدرة اى رفع الدرة وحمل عليه لان يضربه بها ولم يضرب هذا هو المشهور فى تصحيح هذا المقام لكن الحق غير هذا وهو ما قال فى النهاية من ان معناه ضرب بها علاوته وهى رأسه فى مختار الصحاح يقال علاه بالسيف اى ضربه (مفاتيح الجنان)

(وحنتها) اى موتها فيعلم احداد الشفرة عنده انه للذبح (وسفادها) اى جماعها (علاه) اى ضرب عمر من حدد عنده وقال عليه الصلوة والسلام له اردت ان تميتها موتات اى مرات ولولم تعلم بالنصود لما يكون اماتته موتات كما فى النهاية (غواص) قوله علاه بالدرة اى رفع الدرة وحمل عليه لان يضربه بها ولم يضرب هذا هو المشهور فى تصحيح هذا المقام لكن الحق غير هذا وهو ما قال فى النهاية من ان معناه ضرب بها علاوته وهى رأسه فى مختار الصحاح يقال علاه بالسيف اى ضربه (مفاتيح الجنان)

٢ (وهذا) أى ضرب عمره (لا يخ عن أشعار) الخ (فما يكره كراهة تنزيه) ومنها أحد الشفرة عند الذبيحة (كجزء) أى الذى بالفتح (غيره) أى غير الذى من المسلم (ولو أحد أبويه) أى الصبي والآخر مسلما ولو مسلمين فبالطريق الأولى (بالجزم) أى حفظا جزميا قصد بها (السابقة) على قيد صبي وهى الحربى وامرأة ثلثته والمجنون (واللاحقة) به وهى الألقف والأخرس (الفعلين) أى يعقل ويضبط (عواص) ٣ يهوديا أو نصرانيا ما لم يعتقد المسيح لها إما إذا كان يعتقد لها فهذا والمجوسى سواء فلا تحل ذبيحته كما فى المستصطفى والمسيح فإذا سمع ذلك على ذبيحته لا تؤكل كذا روى عن على رضى الله تعالى عنه ولم يرو عن غيره خلافة (عبد الحليم أفندى) ٤ (فمن الظن أنهما) أى الفعلين قيدان للصبي اعتبارا للقرب (أو كان الذابح) إشارة إلى أن السابق وصل الكتابى واللاحق وصل الذابح مسلما كان أو كتابيا (وجليدة) تصغير جلد (أنه لم يجز) من الجواز أو الإجازة (ذبحه) أى الألقف (فانه) أى الآخرس علة لجواز ذبحه المستفاد من إرادته فى حيز الوصل (٣٤٥) كتاب الذابح

فى صيد المبسوط وهذا لا يخلو عن أشعار بأن ضرب الدرة جائز فيما يكره كراهة تنزيه (وشرط) لحل الذبيح (كون الذابح مسلما أو كتابيا) عربيا أو تغلبيا أو ذميا (ولو) كان الكتابى (حربيا) فحل ذبح الذى كذب الأبرص بلا كراهة كخبره وطبخه وإن كان غيره أولى كما فى المنية (أو) كان الشخص الكتابى (امرأة) حائضة أو نفساء أو جنبا كما فى النتنف (أو مجنونا) أو معتوها (أو صبيبا) ولو أحد أبويه مجوسيا (يعقل) أى يعلم التسمية أو كون الحل بها كما فى الكرمانى أو كون الحل بقطع الأوداج كما فى المحيط (ويضبط) أى يقدر على قطع الأوداج من ضبطه أى حفظه بالجزم كما فى الكرمانى (واعلم) أن كلام المعطوفات السابقة واللاحقة مقيد بقيد الفعلين إذ الاشتراك أصل فى القيود كما تقرر فمن الظن أنهما قيدان للصبي ويعلم حكم الباقي بالمقايضة (أو) كان الذابح (ألقف) أى صاحب قلفة وجليدة قطعها الخائن واخترزبه عما نقل عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه لم يجز ذبحه (أو آخرس) أى أبكم فانه معدور فى ترك التسمية (لأنه) حال من مسلما فانه اسم غير محصل يجعل لا كجزءه فان لا مخصوصة به كما ذكره الرضى فليس من التسامح فى شىء كما ظن

هـ (لا من حال من مسلما) أى مجموع الكلمتين حال كما أشار إليه بقوله بجعل كلمة لا كجزءه والمعنى حال كون المسلم غير من لا كتاب له ثم علل صحة الحالية فقال (فانه) أى لفظلا (اسم غير) أى اسم بمعنى غير لاهرف عطى على مسلما أو نفى لفعل محذوف بمعنى لا بذيخ من لا كتاب له كما فهمه مولانا أبو المكارم فانه تسامح بل الأول يوهم حلية مذبح من لا كتاب له غلظته أن كون الذابح من لا كتاب له ليس بشرط وفى الثانى حذف من غير ضرورة (محصل) صفة غير أو صفة المضاعف أى ليس بعدولية لأنه يرد به سلب عدم الكتابية من الذابح لا إثبات شىء فاندفع ما توهم أن قوله اسم بالتدوين لا بالاضافة وقوله غير محصل صفة بمعنى معدول وأن القضية معدولة لا لمحصلة وأيضا قوله اسم بأبى عن هذا التوهم لأن لا العدولى حرف لا اسم (بجعل لا كجزءه) قيد لقوله حال فانه لما ورد أن لفظلا إذا كان اسما بمعنى الغير يجوز كونه حالا وحده ويلاحظ أعرابه فى نفسه لا حاجة إلى ضم كلمة من وجعل المجموع حالا كما يقتضيه نظم الشارح المحقق عبارة المتن حيث قال لا من حال الخ ولم يقل لاحال من مسلما فاجاب بقوله (بجعل) كلمة (لا كجزءه) أى لفظا من أى كجزء مدخوله ولذا جعل المجموع حالا ولا حظ أعرابه فى الجزء الأخير (فان كلمة لا مخصوصة به) أى بالجعل المذكور وإذا كان الأمر كذلك (فليس) أى كلام المصنف (من) قبيل (التسامح) فى شىء أى لافى اللفظ ولا فى المعنى (كما ظن) من أبى المكارم قال لا إماما عطفة على مسلما وفيه من التسامح ما لا يخفى انتهى وفى منهيته إذ

التقدير أنه لا يشترط كونه من لا كتاب له انتهى حاصله ما أسلفناك من الترفى أعلم أنا حررنا هذا الكلام بأنه محصل لا معدول بدلالة ما فى شرح الشارح المحقق للقصيدة الأمالى فى قوله نسمى الله شيئا لا كاشيئا حيث كتب فيه ولا إماما عطفة لنتفى الحكم عن مفرد بعد إيجابه للمتبوع نحو ضربت زيد الأعر أو ما اسم غير محصل يرد به سلب المعنى لا إثبات شىء نحو جاءنى فلان لا إنسان والمعنى على الأول نطلق نحن أهل السنة لفظ الشىء على الله تعالى لأنه بمعنى الموجود عندنا بالاجماع لا نسبته تعالى ولا نطلقه مثل الأشياء لأنه ليس كمثل شىء والمعنى على الثانى شيئا غير مشابه للممكنات فىكون كالصفة الكاشفة فى هذا المعنى انتهى (لأنه) لم يذكر هناك قوله بجعل لا كجزءه فعلقك التطبيق (غ) قوله لا من حال من مسلما فانه اسم غير محصل (بجعل لا كجزءه) فح يكون من عاما ونكرة فيصح وقوعه حالا (فان لا مخصوصة به) أى بالجزئية للغير من بين ما هو على حرفين (كما ذكره الرضى) أى فى باب المعرفة والنكرة فى شرح ما عرف باللام حيث قال (إن لا يفعل وإن لا يفعل) فاجعلهم لخاصة من بين ما هو على حرفين كجزء الكلمة فلذا يقولون —

- اللافرس والا اهان انتهى (فليس من التسامح في شيء كما ظن) الغاء مرتبط بقوله حال من مسلما والتسامح على تقدير جعل لامن معطوفا على مسلما كما ذهب اليه ابو الكارم حيث قال اما عطف على مسلما وفيه من التسامح ما لا يخفى انتهى (حسن افندى)

٢ (وعبد الشمس) عطف على لم يقر (وفيه) اى فيما ذكره الكرخى نظر (لانهم لم يقرؤا) الخ (كاتمين) اى مخفين (اعتقادهم) في الملافة انها معبود او بمنزلة قبلتنا (فوقع) اى حمل وظن (عنده) اى الامام (تعظيم استقبال) كاستقبالنا القبلة تعظيما وامثالا لامره تعالى (واعتباره) اى تعظيم العبادة وهو ما عندهما (اولى) من اعتبار ما عنده (لان الحرمة) اى حرمة عبادة غيره تعالى (تغلب عند الاشتباه) كما ههنا اشتبه انه تعظيم الاستقبال او العبادة (و) لا (مرتدا) عطف على من اى وحال كون المسلم غير مرتد ومن ههنا ظهر كون لأجزاء والسجود حالا حيث اظهر اعراب الحالية في الجزء الاخير بدلالة رسم خطه وهو الالف والا فاعراب المضاعف اليه هو الجر فاعرفه .

٣ (ولا) اى وحال كونه (خبر تارك التسمية) (غ) ٤ (المجرد) صفة الاسم (على الذبيحة) صلة ذكر (عند الذبح) ظرف ذكر (لله تعالى) اجلية الذكر الخ (وفيه) اى في تقييد المسام بغير تارك التسمية (اشعار) ظاهر (ويدخل فيه) اى في ذكر اسمه تعالى (كل اسم) الخ (او غيره) اى اسما غير اسم الجلالة (غ)

٥ وكما يشترط تسمية الذبايح بشرط تسمية من اعان الذبايح بحيث وضع يده على المذبح كما وضع الذبايح حتى لو ترك احداهما التسمية لا يحل ذكره في فتاوى قاضى خان (برجندى) ٦ (فلو سمي) تفريع على قول المنية مريد له ٧ (الا انه) اى الحلوانى (كرهه) اى التركيب المذكور (مع الواو) فهو عنده بدونه (وما قاله البقالى) من انه مع الواو (هو التداول) فى اللسان (منقول) خبر بعد خبر

(لا كتاب له) كالثنوى والحربى والمجوسى واما ذبح الصابئى فغير مكروه عنده لانه من يقر بعيسى عليه السلام ومكروه عندهما لان منهم من لم يقر بنبى وعبد الشمس على ما ذكره الكرخى وفيه انهم لم يقرؤا الا بادرىس عليه السلام لكن عظموا الملافة كاتمين اعتقادهم فوقع عنده ان تعظيمهم تعظيم استقبال وعندهما تعظيم عبادة واعتباره اولى لان الحرمة تغلب عند الاشتباه كما فى المجسوط (او مرتدا) بان صار حربيا او كتابيا فانه لا يقر على ملة (و) لا (تارك التسمية) اى ذكر الذبايح اسمه تعالى المجرد على الذبيحة عند الذبح لله تعالى (عمدا) لا نسيانا وفيه اشعار بان التسمية شرط للحل ويدخل فيه كل اسم من اسائه تعالى فلو قال الله او غيره مريدا له جاز كما فى المنية فلو سمي ولم ينو الذبح لم يحل كما فى الكبرى والاحسن بسم الله كما فى التنق والمستحب عند البقالى بسم الله والله اكبر وكذا عند الحلوانى الا انه كرهه مع الواو كما فى المحيط وما قال البقالى هو المتداول منقول عن ابن عباس رضى الله عنهما كما فى الهداية وانما قلنا ذكر الذبايح لانه لو سمي غيره لم يحل كما فى المحيط وانما قلنا المجرد لانه لو قال اللهم اغفرلى لم يجز لانه دعاء كما فى الهداية وانما قلنا على الذبيحة لانه لو سمي عند الذبح لافتتاح عمل لم يحل وانما قلنا عند الذبح لانه اذا فصل بينه وبين التسمية بعمل كثير لم يحل وقال الزعفرانى لو حدد الشفرة لم يحل فلو سمي على ذبيحة وذبح غيرها لم يحل وانما قلنا لله تعالى لانه لو سمي وذبح لقنوم الامير او غيره من العظماء لا يحل لانه ذبح تعظيما له لا لله تعالى ولهذا لا يضعه بين يديه لبأكل بل يدفعه الى غيره وبخلاف ما اذا ذبح للضيف فانه لله تعالى ولهذا يضعه بين يديه لبأكل الكل فى الزاهدى (وان نسي) التسمية عند الذبح (صح) اكله لانه معذور (وحرّم) الذبيح (ان عطف على اسم الله

غيره

٨ (لانه اذا فصل بينه) اى الذبح وبين

التسمية (الخ فعلى هذا الظاهر ان يقول مع الذبح

٩ (بين يديه) اى الامير (الى غيره) اى غير الامير من المستحقين (بين يديه) اى الضيق (لانه) اى الناس

(معذور) عند الشارح

٢ (وفيه) أى فى قوله ان عطف (اشارة الى انه لو رفع الغير) أى لو قرأ اسم الغير بالرفع على الابتداء لا بالجر على العطف (وكذا) أى فيه اشارة الى انه (لو نصب) على معنى ولا اذكر اسم فلان لم يحرم (و) الحال ان (فيه) أى النصب (اختلاف المشايخ) الخ (بالجر) على العطف على حيز الباء (يحرم الخ انه) أى المجرور (مكروه) غير حرام

٣ (و) فى قوله اسم الله حيث لم يقل على بسم الله اشارة (الى انه لو أعاد الجار) الخ (لم يحرم كما فى المحيط) وفى عبارته نوع اشارة الى اختصاص الحكم بالعطف بلسان (الفارسي غ)

٤ واعلم ان النعام والاوز كالابل ينحر والضابط كل ماله عنق طويل ينحر ابو السعود عن شرح الكنز للابيارى (ابن العابدین) ه (لأن موضع النحر عنها) أى عن الصدر صلة النحر ولو ارجع الضمير الى الابل فالاولى فيها (لا لحم عليه) خبر ان فالنحر فى الابل (اسهل من الذبح وهذا) أى التعليل المذكور فى الهداية الشريفة (ضابط) أى كلى ضرورى أى لا بد منه (لمعرفة الكراهة فاحفظه

٢ (منهما) أى من البقر والغنم (والذبح ايسر) فى نفسه من النحر فبختار (غ)

٧ (ولو يوما) أى ولو كان فى النهار ولو -

غيره نحو بسم الله واسم فلان) لأن تجريد التسمية فريضة كما فى النية وفيه اشارة الى انه لو رفع الغير لم يحرم وكذا لو نصب وفيه اختلاف المشايخ كما فى التمرناش والى انه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالجر يحرم كما فى الهداية لكن فى التمرناش انه مكروه والى انه لو أعاد الجار وقال بسم الله وبنام فلان لم يحرم كما فى المحيط (وكره) الذبح كما فى النهاية والدعاء كما فى المحيط (ان وصل) الذبايح بالتسمية الدعاء او غيره (و) الحال انه (لم يعطف) ذلك الغير (نحو بسم الله اللهم تقبل من فلان) او اللهم اغفر لى او بسم الله صلى الله عليه وسلم (وحل) الذبح (ان فصل) غير التسمية عنها (صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع و) قبل (التسمية) نحو اللهم تقبل منى ثم اضجع وسمى وفيه رمز الى انه لو دعا بين الاضجاع والتسمية او بعد التسمية كره وفى التحفة ينبغى ان يدعو قبل التسمية او بعد الفراغ عنها منفصلا او بعد الذبح لورود الاثر (وندب) أى سن (نحر الأبل) أى قطع عروقها الكائنة فى اسفل عنقها عند صدرها لأن موضع النحر عنها لا لحم عليه وما سوى ذلك من الحلق عليه لحم غليظ فالنحر اسهل من الذبح كما فى المبسوط (وكره ذبحها) لمخالفة السنة كما فى الهداية وغيره وهذا ضابط ضرورى لمعرفة الكراهة فاحفظه (وفى البقر والغنم عكسه) أى ندب وتس ذبحهما وكره نحرهما فان اسفل الحلق واعلاه سواء فى اللحم مذوما والذبح ايسر وفى المضمرات السنة ان ينحر البعير قائما ويذبح الشاة مضطجعة وكذا البقر كما فى الخلاصة وذكر فى التنف ان ادب الذبح ان يضع بالرفق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة ويشد ثلاث قوائم فقط ويذبح باليمين ويحدد الشفرة ويسرع فى الذبح وأجراء الشفرة على الحلق (وكفى) فى الحلية (الجرح) والرمى ولو يوما فى

العمران (في نعم) أي كل حيوان انسى وان لم يكن له يدان ورجلان كالذجاجة والحمامة والابل والبقر والغنم والحمار الوحشى والطبى والنعم بفتحين وقد يسكن في الأصل الابل والشاة والابل لا غير كما في القاموس (توحش) أي صار وحشياً ومتنفراً ولم يمكن ذبحه لكان الضرورة فلو علق ذجاجة بشجر لا تؤخذ فرماها حل وفيه اشعار بأنه لو قتل بنية الذكوة بعيرا حمل عليه ولم يمكن اخذه حل كما لو تعسر الولادة على بقرة فادخل يده في فرجها جارحا الولد بلا قدرة على ذبحه كما في المحيط وغيره (اوسط) الغنم (في بئر) وكل هوة (ولم يمكن ذبحه) شامل للبحر أي قطع اوداجه ولم يقدر على اخراجه فان وجاه وقد اشكل عنده انه مات منه اكل فان علم انه لا يموت منه فمات لم يؤكل كما في الذخيرة فلو سقط شاة في بئر فطعن حل خلافا للمحسن كما في الخزانة (لا) يكفى الجرح بل يذبح ليعمل (في صيد اسنانس) لانه لا حاجة اليه الا اذا توحش (ولا يعمل) عنده (جنين ميت) وان نبت شعره (وجد في بطن امه) من شاة او بقرة او ناقة او غيرها وقالوا اذا تم خلقه يعمل لانه يتصل به حتى يفصل بالمقراض ويتغذى بغذاؤها ويتنفس بنفسها قلنا لانسلم بل يبقية الله تعالى بلاغذاء او الغذاء يوصل اليه كيف شاء كما في الكرماني والاول هو الصحيح كما في المضرات (ولا) يعمل (ذوناب ومخلب) أي كل حيوان يصيد بالسن التي خلف الرابعة وبالمخلب الذي هو ظفر كل سبع من الماشى والطائر كما في القاموس وانما قلنا يصيد احترازا عن البعير والنعامة فان لهما نابا ومخلبا (من سبع) بفتحين وسكون الباء وضما هو حيوان منتهب من الارض مخنطف من الهواء جارح قاتل عاد عادة فيكون شاملا لسباع البهائم والطيور فلا حاجة الى قوله (او طير) جمع طائر وقد يطلق على الواحد المراد ههنا ولعل ذكره لموافقة الحديث فسبع ذوناب كالاسد والذئب والنمر والفهد

- (في العمران) وصل آخر (كالذجاجة) مثال للنفس وقوله (والابل والبقر) الخ مثال للمنفى فلا غبار في العطف او هو عطف على كل حيوان تخصيصا بعد التعميم لكمال مناسبة الخمسة المذكورة باصل معناه (لمكان) أي لوجود (الضرورة) علة كفاية الجرح (فلو علق) بالتخفيف أي تعلق (ذجاجة بشجر لا تؤخذ) أي لا يمكن اخذها منه ٢ (وفيه) أي في قيد توحش (اشعار بأنه لو قتل بنية الذكوة) الشرعية (بغير حمل) أي صال (عليه) أي القاتل (ولم يمكن اخذه حل) لوجود علة المحلية وهي عدم امكان الذبح (جارحا) من الجرح (الولد) مفعول جارحا (بلا قدرة) الخ متعلق ادخل (بمحل الولد و) في (كل هوة) يعني مفاكى (فان وجاه) أي الساقط الجرح فعل ماض من وجى بجى وجيا أي قتله ٣ (و) الحال (قد اشكل) أي اشتبه (عنده) أي الجارح (انه) أي الساقط (مات منه) أي من جرحه ام لامنه (اكل) مجهول جزاء ان وجاه (لانه لا حاجة) علة لا يكفى (اليه) أي الجرح الاضطرارى (ميت) صفة جنين (وقالا) عطف على لا يعمل عنده (به) أي يبطن امه (حتى يفصل) مجهول ٤ (بل يبقية الله تعالى) مضارع من الالبقاء (او الغذاء) مفعول (يوصل) أي الله تعالى (اليه) أي الجنين (كيف شاء) تعالى (يصيد) أي يصاد الصيد (بالسن التي خلف الاسنان) (الرابعة) أي يليها يقال لها الانياب (و) يصيد (بالمخلب) بالخاء المعجمة (فان لهما نابا ومخلبا) لكن لا يصيدان (وضما) أي الباء وهو المشهور في السن الفاخرة (منتهب) أي آخذ الصيد (من الارض) هذا بالنظر الى سباع البهائم (غ) ٥ وانما حرم ذلك على بنى آدم لئلا يعدوا شئ من الاوصاف الذميمة في هذه الحيوانات اليهم بالاكل (برجندى) ٦ (مخنطف) أي آخذ الصيد (من الهواء) هذا بالنظر الى سباع الطيور (عاد) بتخفيف الدال يعني دونك أي جازو المعنى دوشمنى كنده (عادة) يعني عادته ذلك قيد الاخير او الكل (المراد) صفة الواحد (ههنا) أي في هذا المقام (والنمر) بالتركي قبلان (والفهد) يول بارس (غ)

سرتلان وإذا جرى جرى كأنه أخرج فلذا سببت عرجاء ومن خواصه أنه من أمسك بيده حنظلة فرمته الضباع ومن أمسك أسنانها معه لم ينبج عليه الكلاب وأن شد جلده على بطن حامل لم يسقط ولدها وأن جلده مكيال وكيل به البذر من الزرع من آفاته والاحتجال بمرارتها يحدد البصر (والضبع) هو دويبة يقال لها بالفارسية سوسمار يرى لا يمكن تعيشه في الماء ولو عطش بالهواء يستنشق بنفس الهواء في حقه الماء كذا في حاشية المفتاح لمو لانا مصنفك قبيل بحث الانجاز يقال ضبب البلد إذا كثرت ضباياها والصحيح من مذهبتنا أنه حرام (والدلق) محرمة دويبة كالسمور معرب ولدق هو نوعان يقال لأحدهما بالتركي سكسار وسوسار وللآخر زر دوا وهو أجودها والمحق أن السمور من هذا النوع لأنه في الخاصية والصفة كاللدق لكنه أجود كذا في بحر الغرائب

٣ (وابن عرس) هو بالفارسية راسو وبالتركي آس وبركوزنه وكلتجك كذا في لغة ملا نعمة الله (والزرزر) بضم الزاء المعجمة طائر من نوع العصفور سمى بذلك لزرزته أي لتصوته قال الجاحظ كل طائر جيد الجناح يكون صغير الرجلين كالزرزر والعصافير إذا قطع إنسان رجله لا يقدر على العدو كذا في حيوة الحيوان (والفاخته) بسكون الفاء وقد يكسر طائر يشبه القمري (والدبسي) بضم الدال طير لونه بين السواد والحمرة والأنثى دبسية يقال له بالفارسية (موسيجه) والبوم بنقطة من تحت (واللقلق) معرب لسلك (فيهما) أي في المفرد والجمع (وما قيل) القائل أبو الكارم (كاليربوع) موش دشني بالتركي يومران

٥ (ما يقتل) بصيغة المعلوم والا فالعجهول لا اختصاص له بذوات السم كما قال (من ذوات السم) (وان صارت) أي الوحشية (اهلية) ويفهم من قياسها أن الاهلية حرام وان صارت وحشية كما في التجريد (أحداها) أي الاهلية والوحشية (ويدخل فيه) أي في نفى حلية

الحمر الاهلية (لحمه ولبنه وشحمه إلا أنه) أي كل واحد منها (منتفع به) أي على طريق آخر غير الأكل (غ) وكانت في ابتداء الإسلام حلالا لغلبة الفقر على الصحابة فلما فتح خيبر وأصابوا غنائم كثيرة حرم عليهم لحوم الحمر وأيضا صفة المحقق يسرى إلى من يأكل لحمه وهي من اقبح الصفات (برجندی) (ان كان النازي) اسم فاعل من نزاينزو فالياء مقلوب من الواو (غ)

والكلب والضبع والفيل والسنور الاهلي والوحشي والضب والخنزير والسجباب والسمور والفنك والدلق واليربوع وابن عرس وابن آوى وطير ذو مخلب كالعقاب والنسر والصقر والبازي والباشق والشاهين والمحاداة والبغاث ولا بأس بما ليس بذى مخلب كالخطاطي والقمر والسوداني والزرزر والعصافير والفاخته كما في قاضيخان وكالدبسي موسيجه والحفاش في رأى كما في المحيط والعنق كما في الهداية والبوم في رواية عن أبي يوسف رحمه الله كما في العتابي والهدى واللقلق والطاوس كما في المصنوعات والنعامة كما في المغنى وذكر في النظم أنه يكره العقاب واللقلق والفاخته (ولا الحشرات) الصغار من الدواب جمع حشرة محرمة فيهما كالفأرة والوزعة وسام ابرص والتنفذ والحية والضفدع والزنبور والبرغوث والقمل والذباب والبعوض والفراد ولا بأس بدود الزنبور قبل نفخ الروح لأن ما لا روح له لا يسمى ميتة كما في قاضيخان وما قيل أن الحشرات هوام الأرض كاليربوع وغيره ففيه أن الهامة ما يقتل من ذوات السم كالعقارب وأعلم أن الحشرات محرمة عندنا حلال مكروه عند غيرنا كما في التنف وان الشاة لو حملت من كلب ورأس ولدها رأس الكلب أكل إلا رأسه ان أكل العلق دون اللحم أو صاح صباح الغنم لا الكلب أو اثنى بالصوتين وكان له الكرش لا إلا معاء كما في النظم (و) لا (الحمر الاهلية) دون الوحشية وأن صارت اهلية ووضع عليها إلا كافي فلو نزا أحدهما على الأخرى فالمحكم للام كما في النظم ويدخل فيه لحمه ولبنه وشحمه إلا أنه منتفع به على الصحيح كما في المغنى (و) لا (البغل) عنده وكذا عندهما ان كان النازي فرسا واما ان كان

حمارا فالاصح انه لم يؤكل كما في المضمرات (و) لا (الحبل عند ابي حنيفة رحمه الله) وفيه اشارة الى ان لحمه حرام عنده وقيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة لحمه وعليه الفتوى كما في كفاية البيهقي ثم انه مكروه كراهة تنزيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره وكراهة تحريم وهو الاصح كما في الخلاصة والهداية وهو الصحيح كما في المحيط والمغنى وقاضيان والعمادى وغيرها لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن لحم الحبل والبغال والحمير كما في الكرماني وغيره والى انه حل عند غيره كالصاحبين وفي المضمرات انه لم يكره عندهما وكره عنده وهو الصحيح وما في انجاس الكافي انه مأكول بالاتفاق قول بعض على ما نقله قاضى الامامى على انه لا ينافى كراهة لحمه عنده والى ان لبنه لا يحل لانه متولد من اللحم والاصح انه يحل كما في قاضيان وغيره والى ان شحمه لا يحل خلافا لهما (والضبع) بضم الباء وسكونها (والبربوع) الذى بالفارسية موش دشتى وهذا تخصيص بعد التعميم رد على الشافعى رحمه الله فانهما يحلان عنده (والابقع) مجاز مرسل عن الغراب فانه ثلثة انواع الابقع ما فيه سواد وبياض والاسود والزراع (الذى يأكل الجيف) اى لا يأكل الا الجيفة وجثة الميت وفيه اشعار بانه لو اكل من كل من الثلثة الجيفة والمحج جميعا حل ولم يكره وقالوا يكره والاول اصح كما في الخزانة وغيره وفى الاكتفاء رمز الى انه حل اكل الابل والبقر والغنم الجلالة والدجاجة المخلاة الا انه مكروه كراهة تنزيه كما اشير اليه في التنقي فيحبس الابل اربعين يوما والبقر ثلثين والغنم سبعة والدجاجة ثلثة وقيل الغنم ثلثة والدجاجة يوما كما في النظم والمختار فى الاولين عشرة والغنم اربعة والدجاجة ثلثة كما فى الكبرى والاصح انه يحبس الى ان يزول الرايحة المنتنة من العذرة كما فى المحيط وغيره والى انه حل الغدد

٢ (على انه) اى كون لحمه مأكولا بالاتفاق (لا ينافى كراهة لحمه) فليكن مأكولا على الكراهة

٣ (وهذا) اى قوله والضبع ومعطوفاته (تخصيص بعد التعميم) حيث دخل تحت قوله ذوناب ومغلب (مجاز مرسل عن) مطلق (الغراب) من قبيل ذكر الخاص وارادة العام

٤ (وفيه) اى فى الحصر المستفاد من التوصيف (اشعار) الخ

٥ (وفى الاكتفاء) اى بهذه الثلثة دون ان يقول والابل والبقر والغنم الجلالة والدجاجة المخلاة (الا انه) اى اكل لحمها (مكروه الخ)

٦ (والى انه حل الغدد) بالغنم المعجمة وض الدال معرب غدد بارد باد الواو بالتركى ييز (غواص البحرين)

والذكر والاثنيان والمثانة والعصبان اللذان في العنف والمرارة والتصيد
الا انه مكروه كراهة تنزيه كما في بحر المحيط وكذا الدم الذي يخرج
من اللحم والكبد والطحال دون الدم المسفوح فانه حرام قطعي بالنص
(ولاحيوان مائي) اي ما يكون توالده ومعاشه في الماء (سوى سيك لم)
يطفى بضم الفاء اي لم يعل وجه الماء ومات فيه بلا آفة من الطفو وهو العلو
واما ما مات بآفة وهو الطافي فيؤكل كما اذا هلك لضيق المكان والتراكم
اولدغ حية او اصابه حديد او اكل دواء ملق في الماء او وجد في بطن
كلب وهو الصحيح او وجد على وجه الماء وظهره من فوق او انحسر الماء
عنه فلو قتله حر الماء او برده لم يؤكل عنده خلافا لمحمد وهو ارفق كما
في الخزانة (وحل الجراد) بانواعه وان مات حتف انفه وكان يجري الاصل
برى المعاش كما قيل ان بيض السمك اذا انحسر عنه الماء يصير جرادا
كما في المسبوط (وانواع السمك) كالمارماهي والجريث وغيره واهل
الاطلاق قول الشبخين فان انواعه حلال سواهما عند محمد رحمه الله كما
في المضمرات وما قيل ان الجريث من المسوخات باطل لانه لا نسل لما
مسح اذ لا يبقى بعد ثلثة ايام (بلا ذكاة) فانه لو صاد موسى جرادا او سمكا
او ترك مسلم التسمية عمدا يحل كما في المحيط وغيره (وغراب الزرع)
ويقال له غراب الزيتون ايضا وهو طائر صغير الجثة احمر الرجل اسود
البدن واريد به غراب لم يؤكل الا الحب سواء كان ابقع او اسود او
زاغا ونمامه في الذخيرة (والعقق) هو طائر طويل الذنب فيه سواد
وبياض يقال له بالفارسية عكّه وعن أبي يوسف رحمه الله انه يكره لان
غالب اكله الجيف كما في الزاهدي وعن محمد رحمه الله اذا اكل الجيف
يكره واذا التفت الحب لا يكره كما في المحيط (والارنب) للذكر والانثى
مذكور في جميع النسخ ومن تركه فقد سهى وانما خص بالذكر لانه

٢ (لم يطفى بضم الفاء) وسكون الطاء
يعنى معتل اللام ناقض واوى فسقط لامه
بالمجازم (اي لم يعل) بضم اللام ايضا (وجه
الماء) بحيث يطنه الى السماء فلو على
وظهره الى السماء ليس بطافي (و) الحال
انه (مات فيه بلا آفة) يستفاد منه ان في مفهوم
الطافي الشرعي يعتبر قيد ان العلو على
وجه الماء ويطنه الى السماء والموت بلا آفة
وهو المراد بما في الحديث فالمراد بقوله (وهو
الطافي) هو اللغوي لا من حمل المحدود على
الحال والجملة حالية فالمعنى (و) الحال هو طافي
وعلا وجه الماء فظهر وجه قوله (فيؤكل) وانه
ليس مناقضا للحديث وظهر ايضا ان قول
المص لم يطفى باعتبار انتفاء القيد الاول
فقط ثم اشار الى المعنى اللغوي فقال (من
الطفو) بضم الطاء والفاء وتشديد الوداد
بفتح الطاء وسكون الفاء وتخفيف الواو

٣ (وظهره من فوق) اي الى السماء (واضح
الماء) اي انكشف وجف (فلو قتله حر الماء) الخ
تفريع على جملة (واما ما مات بآفة الخ) (لم يؤكل
حيث كانه لم يموت بآفة) (وهذا) اي خلاف
محمد رحمه الله (ارفق) للناس خصوصا في
البلاد شديد الحرارة او شديد البرودة
(اذا انحسر) اي انكشف وجف (منه الماء
يصير جرادا) فاصله بيض السمك وهو يجري
٤ (والجريث) بكسر الجيم وتشديد الراء
(ولعل الاطلاق) اي حلية انواع السمك مطلقا
من غير استثناء المار ما هي والجريث (قول
الشبخين الخ) اذ لا يبقى المسوخ (بعد ثلثة
ايام) بعد المسح فلا مجال للتناسل (غ)

٥ الصحيح عند عامة اهل العلم والفقهاء ان الذين
مسحهم الله تعالى قد هلكوا ولم يبق لهم نسل لانهم
قد عذبوا فلم يكن لهم قرار في الدنيا بعد ثلثة
ايام مفاتيح شرح شريعة (لسيد علي زاده)
٦ (وهو) اي غراب الزرع في اصل وضعه
(طائر صغير الجثة) الخ (واريد به) ههنا
٧ (عكّه) وبالتركي صيسقان (والارنب) يطلق
(للذكر والانثى) اي مما يستويان فيه (مذكر)
اي لفظ الارنب ذكر في جميع النسخ منها نسخة
الشراح المحقق والبرجندي (ومن تركه)
كالشمي وابي المكارم (فقد سهى) وانما
خص (الارنب) بالذكر (مع انه داخل
في الماكولات

- (فمستخت) فلا يجعل اكله فخصه بالذكر دفعا لتوهم انه لا يحل اكله للوجه للذي ذكره الشارح المحقق او للوجه الذي ذكره البرجندی انه من الحشرات فربما يتوهم انه حرام كسائرهما كما ذهب اليه الشيعة (وانما ذكر) (هذه الحال) يعني ان كلمة مع ظرف مستقر حال من الثلاثة الاخيرة (المعطوفين) اي المعطوف وهو الثلاثة الاخيرة والمعطوف عليه وهو الاولين (وهو) اي التوهم الناشئ منه (ان هذه الثلاثة المعطوفة محل بلازكوة) كالمعطوف عليه ٢ (وانما ذكر الزكوة) اي في ضمن الضمير الراجع الى الذكاة (من) معنى الذكوة وهو (القطع) لان الحي اذا ذكى وقطع ينتهي حيوته (و) انما ذكر لفظ (مع الدال على المصاحبة) وفي بعض النسخ بدون الواو (مع) اللفظ (الدال) وهو كلمة مع فلعل هذا اللفظ مع ظرف ذكر (الى ختم الكتاب) اي كتاب الذبائح وانتهائه (وانضمام كتاب آخر) هو مدلول كلمة مع (اليه) اي الى الكتاب المختوم والله سبحانه اعلم

(٣٥٢)

كتاب الاضحية

روى انها كانت امرأة لا تغتسل من الحيض فمستخت كما في الكرمانى
(معنا) اي الذكاة وانما ذكر هذه الحال لدفع التوهم الناشئ من اشتراك
المعطوفين في القيد وهو ان هذه الثلاثة محل بلا ذكاة وانما ذكر الذكاة
ليكون دالا على الانتهاء المستفاد من القطع ومع الدال على المصاحبة اشارة
الى ختم الكتاب وانضمام كتاب آخر اليه

كتاب الاضحية

عقب به الذبائح لانها كالمقدمة له اذ بها يعرف التضحية اي الذبح في
ايام الاضحي (هي) بضم الهمزة وكسرهما على افعولة فاعل كرمي وقيل
انها منسوبة الى الاضحي وفيه ان الواجب على هذا ان يقال اضحية
لان الالف الثالثة او الرابعة اذا كانت مقلوبة تغلب واوا في النسبة كما
تقرر ولا يبعد ان يقال انها منسوبة الى اضحي او ضحي فحذف الواو
وزيد الالف على خلاف القياس ويؤيد الاخير ما في الاختيار انها من
اضحي يضحي اذا دخل في الضحي لانها تذبح وقت الضحي فسمى الواجب
باسم وقته فهي ما يذبح يوم الاضحي من الحيوان المخصوص والتضحية

محذوفة

الى اضحي اوضحي (اللذين اصلهما واوى من الضحوة (فحذف) منهما (الواو) الاصلية (وزيد الالف) في
آخرها من الخارج (على خلاف القياس) قيد الحذف والزيادة معا حاصل كلامه ان الواو حذف منها فجعل نسيا نسبيا ثم
زيد الالف من الخارج عوضا عن المحذوف لانه مقلوب من الواو حتى يلزم في النسبة رده الى اصله فيقال اضحية (ويؤيد)
البيان (الاخير) المعنون بلا يبعد الخ وفيه دلالة على ان قوله ولا يبعد ان يقال بيان آخر مستقل لا توجيه كلام القيل
والحاصل هو الحاصل (ما في الاختيار) فاعل يؤيد (انها) اي الاضحية اسم مأخوذ من (اضحي يضحي) من باب الافعال
يفهم منه ان المنسوب اليه الاول في هذا الاخير فعل ماض من الافعال والثاني ماضى من المجرد بمعنى (اذا دخل) في
وقت (الضحي) ثم بين مناسبة الاخذ او النسبة فقال (لانها) اي الاضحية الشرعية (تذبح وقت) الخ هذا كله بيان اللفظ
والنسبة (فهي) اي الاضحية شرعا (ما يذبح يوم) العيد (الاضحي) والغالب ذبحها في ضحوته (من الحيوان المخصوص)
بيان ما

٣ كتاب في شرح رموز (كتاب الاضحية
عقب به) اي بكتاب الاضحية (لانها) اي
الذبائح (كالمقدمة له) اي لكتاب الاضحية (اي
الذبائح في ايام الاضحي) فالاضحية خاص
والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام (هي)
اي الاضحية (بضم الهمزة وكسرهما) اتباعا
للحاء اصلها اضحية (على) وزن (افعولة)
من الضحوة (فاعل كرمي) اسم مفعول اي
اعلالا مثل اعلال مرمي اجتمع الواو والياء
والسابق منهما ساكن الخ (وقيل) القائل
البرجندی (انها منسوبة الى الاضحي) بفتح
الهمزة وهو يوم النحر والضم والكسر من
تغييرات النسبة وانما سمي يوم النحر بالاضحي
فانه يضحي به في الغد فان السنة فيه ان
لا يؤكل شيئا حتى يرتفع الشمس ويصلى
انتهى كلام القيل (وفيه) اي في
كلام القيل بحث هو (ان الواجب على هذا)
اي على تقدير انها منسوبة الى الاضحي
(ان يقال) في النسبة (اضحية) بضم الهمزة او
فتحها وسكون الضاد وفتح الحاء وكسر الواو
وتشديد الياء (لان الالف) التي في المرتبة
(الثالثة) من حروف الكلمة كما في عصي ورحي
(او الرابعة) كما في ماخن وفيه (اذا كانت
مقلوبة) اي من الواو (تغلب واوا) اي نرد
الى اصلها (في النسبة كما تقرر) في بحث
النسبة في النحو (ولا يبعد ان يقال) اي في
توجيه كلام القيل (انها) اي الاضحية (منسوبة

٢ (او الاضحية بمعنى النضحية) فلا حاجة الى
الحذف (ويؤيده) اي التوجيه الثاني (وصفهم)
الاضحية (بالوجوب) الخ (وهو) اي ما عندهما
من النسبة (اختيار الخ دون) اي اسفل من وجوب
(كفارة اليمين وقد سبق) ان وجوبها اي
الاضحية او كفارة اليمين كما يقتضيه لو حمل
العبارة على انتظام الكبرى بالصغرى كما هو
ظاهر الاسلوب وحقيقة الحال يظهر بعد
الرجوع الى مقام السبق

٣ (ويشترط له) اي لوجوب الاضحية (يسار)
الخ (وربما يوهى ترك) هؤلاء (المحكوم عليه
بالوجوب) صلة المحكوم من هو وانما استدلنا
الترك الى هؤلاء المذكورين في نقل الشارح
المحقق لان المص لم يأت باصل الوجوب
فضلا عن المحكوم عليه (فانه) اي المحكوم
عليه بوجوب الاضحية (مسلم) الخ (كما) صرح
(في) باب (صلوة المسافر من) كتاب (الزاهدى
شامل للضأن الذكر) هو (الكبش) والضأن
(الأنثى) هي (النعجة و) شامل (للمعز) هو
(النيس والذكر منهما) اي من الضأن والمعز
(افضل اذا كان خصيا) يعنى اغنه كرده باشد
(ان تكون) اي الشاة وحشية الخ واذا كانت
(اهلية وتوحشها) اي الاهلية (غير مانع) من
صحة التضحية

٤ (فلو كانت) اي الشاة (بينهما) اي الاهلية
والوحشية (من) الاب (الطيبى) كما يقتضيه
كلمة من (فلارواية) في حقها في الاصول من
الكتب جزاء لو (المعسر) اي الفقير
(وفي التنكير) اي تنكير لفظ شاة (لوضحي)
رجل واحد (ب) اضاحى (اكثّر من واحد)
فالمحسوب من (الواجب واحدة) منها
والبواقي تطوع (وجوب الكل) اي يقع
الكل فرضا —

محدوفة في العنوان كما مر في الذبائح او الاضحية بمعنى النضحية كما في
الكرمانى والمضمرات ويؤيده وصفهم بالوجوب في ظاهر الرواية وعن
ابى يوسف رحمه الله انها سنة وعن الطرفين انها فريضة كما في قاضىخان
وذكر الطحاوى انها واجبة عنده سنة عندهما وهو اختيار الامام رضى
الدين النيشابورى كما في الاختيار والصحيح انها واجبة كما في المضمرات
الا ان وجوبها دون كفارة اليمين وقد سبق ان وجوبها دون وجوب
صدقة الفطر كما في الذخيرة ويشترط له يسار الفطرة وربما يوهى ترك
المحكوم عليه بالوجوب انها واجبة على من وجب عليه الفطرة لا غير
وليس كذلك فانه مسلم حرقى مقيم فلا تجب على المسافر والحاج اذا
كان محرما ولو من اهل مكة كما في شرح الطحاوى لكن في المبسوط ان
على اهل مكة التضحية وان حجوا وينبغى ان يعلم ان مجرد خروج
المسافر عن الوطن مستط للاضحية كما في صلوة المسافر من الزاهدى
والمقيم متناول لمن اقام في الامصار والسواد والقرى والبوادرى من اهل
الكلاء وغيرهم كما في المضمرات وهى عبادة شريفة في الخلاصة لوضحي
باضحية مشرية بعشرة دراهم فهو اولى من التصديق بالف درهم (شاة)
اسم جنس شامل للضأن الذكر الكبش والأنثى النعجة والمعز النيس والعنز والذكر
منهما افضل اذا كان خصيا لان لحمه اطيب وانفع والمتبادر ان يكون اهلية
وتوحشها غير مانع فلو كانت وحشية لا تجوز واذا كانت بينهما فالعبرة
للام كما في المحيط لكن في النظم لو ولدت من الطيبى فلا رواية في الاصول
وقال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز ان شابه الام وفي الخزانة لو ولدت
من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز ان شابه الشاة وكره ذبح
المعسر الديك والدجاجة تشبيها بالمضحيين وفي التنكير اشعار بانه لو
ضحى باكثر من واحد فالواجب واحدة الا ان المختار وجوب الكل كما

— (تطوع) أى يكون اضحية تطوعية (لا يصير التطوع اضحية) بل هو مجرد لحم كسائر المذبوح للحم ٢ (على أن يكون لكل) بالتدوين خبر يكون (واحدة لا بعينها) اسم يكون والناء للوحدة أى لا للتأنيث (فجاز الذكر والانثى) ولو كانت للتأنيث لم يجز الذكر (و) الحال (هى) أى الانثى من البقر (افضل) الخ ٣ (اسم جنس) يقع على الكثير والقليل ذكرا كان او انثى (و) لكن (الانثى) من البعير (افضل) ايضا (وفيما ذكر) المص من الترتيب (ترقى من الأدنى) الخ (ثم) الافضل (اكبر بدنا واسمنا واكبر سنا) أى الذى جمع هذه الاوصاف الثلاث ثم اشار الشارح المحقق الى الضابط الاجمالى الشامل ترتيبه فقال رحمه الله (وكل ما كان اكثر ثمننا فافضل) ولا شك ان البعير المتوسط اكثر ثمننا من البقر المتوسط وهكذا فان خير الامور اوسطها ٤ (من سبع البقرة) بضمين (وسمع) بالفتح شبهة (تعظيما للشعائر) أى شعائر الله تعالى حيث قال ان تذبحوا بقرة الخ (وقيل يعتبر بالاحب) الباء زائدة أى المعتبر هو الاحب (عندهم) أى اهل الاضحية (منه) أى مجموع (كل منهما) أى الاخيرين اشارة الى انه قيد لهما الثالث فقط (مجزى) أى محسوب تقدير ما يتعلق به كلمة من كما قال (من فرد) اشارة الى مرجع الضمير (وهذا) أى ككون مجموع كل واحد من الاخيرين محسوبان اضحية فرد (عند عامة وقيل سبعة) أى سبع كل منهما (اضحية منه) أى من الفرد (والباقي) أى ستة اسباعه (تطوع مشتركتين) أى من غير تعيين وقسمه (سبعا) سبعا فهو بالنظر الى الكل (او اكثر) بالنظر الى قوله او البعض (جاز على الاصح) لان لكل واحد منهما ثلاثة اسباع ونصف سبع ولما ورد من جانب الخصم ان نصف السبع لا يجوز واذا لم يجز البعض لم يجز الباقي فلم يجز الكل اجاب بان (نصف السبع) الذى استدل الخصم بعدم جوازه (تابع لثلاثة الاسباع) التى لامانع فيها من الجواز والتابع فى حكم المتبوع فيجوز كل نصيبهما ٥ (وفى الكلام) أى فى قوله ان لم يكن لفرد الخ (اشعار بانه لو ضحى) أى المضحى (عنه) أى عن نفسه (وعن ستة

فى الخزانة وذكر فى النظم ان الزائد على الواحدة تطوع عند العامة وقيل انه لحم لا يصير التطوع اضحية وبانه لو اشترى سبعة سبع شياه على ان يكون لكل واحدة لا بعينها فضحوا بها جازوا ذابلا خلاى كما فى المحيط (من فرد) لا غير ولو عظيمة وفى النظم قال بعضهم يجرى الشاة عن سبعة ولا تأخذ به (وبقرة) نوع منها الجاموس فيجوز عن سبعة على المختار كما فى المضمرات والناء للوحدة فجاز الذكر والانثى وهى افضل كما فى الخزانة (او بعير) اسم جنس والانثى افضل وفيما ذكر ترقى من الأدنى الى الأعلى فان الافضل البعير ثم البقر ثم الضأن ثم المعز ثم اكبر بدنا واسمنا واكبر سنا وكل ما كان اكثر ثمننا فافضل وقال الحبير اخرى الافضل لاهل البادية الابل ولاهل القرى البعيدة البقر ولاهل الامصار الكباش كما فى النظم وقيل الشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا فى القيمة وسبع شياه افضل من بقرة كما فى المحيط وقيل البقرة افضل تعظيما للشعائر وقيل يعتبر بالاحب عندهم (منه) أى كل منهما مجزى من فرد وهذا عند عامة العلماء وقيل سبعة اضحية منه والباقي تطوع كما فى النظم والفتوى على الاول كما فى فاضلخان وفى التنكير اشعار بانه لو ضحى اربعة عشر ببقرتين مشتركتين بينهما جاز كما فى المنية (الى سبعة) هذا عند العامة وقيل يجوز البعير عن عشرة كما فى النظم (ان لم يكن لفرد) منهم (اقل من سبع) حتى لو كان له اقل منه لم يجز وصار لهما فلو كان نصيب الكل او البعض سبعا او اكثر جاز عنهم جميعا وان كان بين اثنين نصفين جاز على الاصح لان نصف السبع تابع لثلاثة الاسباع كما فى الهداية وكذا جاز على الاصح لو كان بين ثلاثة او خمسة او ستة كما فى الزاهد وفى الكلام اشعار بانه لو ضحى عنه وعن ستة من اولاده وجعل لكل سبعا جاز الا انه غير ظاهر الرواية وعن الشيخين ان كان الكل صغارا او كبارا

وفعل بامرهم يجوز وان فعل بغير امر الكل او البعض لا يجوز عن احد
اتفاقا وعن الحسن لو ضحى عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار وام
ولده ولو بامرهم لم يجوز عن احد وقال ابو القاسم يجوز عن نفسه فقط
واعلم انه اذا لم يجد الاضحية الابغين فاحش قال نجم الائمة لا يلزمه
شراؤها ولو لم يجد في وطنه ايضا قال يلزمه المشى لطلبها الى موضع
يمشون اليه لشري الشاة عادة وقال غيره يلزمه المشى الى موضع يجد
فيه الشاة وان كان بعيدا مالم يزد على مدة السفر والاول اشبه بالصواب
كما في المنية (ويقسم اللحم) اى يصح قسمته بين الشركاء (وزنا) لانها بيع
(لا) يقسم (جزافا) لاحتمال الربا وتحليل بعضهم بعضا ههنا لم يجوز لانه
هبة مشاع يقسم (الا اذا ضم معه) اى اللحم شىء (من) نحو (اكارعه)
جمع كراع هو ما دون الكعب من الدواب (او جلده) اوراسه او شجبه
فيقسم جزافا لانه صرف الجنس الى خلافه فلو كانوا سبعة وجعلوا اللحم
سبعة والرأس مع قسم واحد والاكارع مع اربعة والجلد مع اثنين جاز
كما في الظهيرية ويشترط التحليل كما في قاضيان وفيه اشعار بانه لو
اخذ بعضهم اللحم والسقط وبعض اللحم اكثر من السبع جاز لان الزيادة
بازاء السقط كما في المغنى (وصح) في ظاهر الرواية للحاجة اليه وعن
ابى يوسف رحمه الله لا يصح (اشتراك ستة) غنية او فقيرة جملة او
متفرقة (في بقرة) او سبع شياه (مشريه) موجهة باللسان اولا (لاضحية)
اى تضحية المشترية كما في قاضيان (وذا) الاشتراك (قبل الشراء)
اى شراء الغنى او الفقير (احب) احتراز عن الخلاف فان الاشتراك بعده قيل
لم يجوز من الفقير لانه اوجبها بالشراء فيضمن حصه الشراء وقيل الغنى
اذا شارك تصدق بالثمن لان ما زاد على السبع غير واجب عليه وبالشراء
قد اوجبه على نفسه وعن ابى حنيفة رحمه الله ان الاشتراك بعده مكروه

١ - (وفعل بامرهم) اى الكبار فقيد الكبار
لانهم يتمكنون من الامر (في وطنه) اى
في ملكه (ايضا) اى كبا لا يجد في ملك
الغير الا بغين فاحش (قال) اى نجم الائمة
(يلزمه المشى) اى التردد (لطلبها الى موضع)
كسوق الاغنام في البلد مثلا (يمشون اليه
لشري الشاة) لعلة يجد بلا غبن فاحش

٢ (وقال غيره) اى غير نجم الائمة (وان
كان بعيدا) اى لا يمشون اليه عادة (ههنا)
اى في قسمة لحم الاضحية

٣ (ويشترط التحليل) اى جعل كل نصيب
الاخر حلالا له بالتراضى منهم (للحاجة اليه)
اى الى بعدية الاشتراك الاى من بعد قدمه
ليتصل العلة بمعلولها (لا يصح) لانه اعدها للقرية
فلا يجوز بيعها ليشتركوها (جملة) اى بدفعة
من الستة (او متفرقة) بمرتتين الى ستة مرات
عم (موجبة) بفتح الجيم اى التى عذبت واوجبت
(باللسان اولا) اى اوبالتعاطر (اى تضحية
المشترية) يعنى ان لفظ الاضحية ههنا بمعنى
التضحية المصدر من التفعيل كالتذكرة (من
الفقير) المشترى اولا (لانه اوجبها) على
نفسه (بالشراء) مالم يجب قبل (فيضمن حصه
الشراء) بان كان عليه ان يشتري اخرى
ويضحى ان بقى الوقت ويتصدق بثمنه
ان مضى

٥ (اذا شارك) اى قبل شركة الاخيرين (بعده)
اى بعد الشراء

كما في الاختيار (ويضحى الأب أو الوصى) على الأصح (من مال طفل غنى)
وقال محمد وزفر ان الأب يضحى من مال نفسه كما في الهداية وقبل لا
يضحى على الأصح من مال الطفل بالاجماع لانه غير مخاطب والصحيح
انه يضحى على ما قال القدوري والجيد كالأب عند عدمه كما في الاختيار
والكلام مشعر بانه لا يجب عليه ان يضحى عن طفل فقير في ظاهر الرواية
وعنه انه يضحى عنه وقبل يضحى عند الشيعين لا عند محمد وزفر رحمهما الله
كما في المحيط والفتوى على الاول كما في الكفاية وعنه ينبغي ان يضحى عن
ولده وولد ولده ذكرا او انثى ولا يضحى عن رقبته وام ولده بالانقاف
كما في النظم (فيا كل الطفل) ما امكن من اضحيته (وما بقى) من اكله
من اللحم وغيره (يبدل بما ينتفع بعينه) كالثوب لا بالاستهلاك كالاباريز
وسبأني وفيه رمز الى انه لا يتصدق الوصى من اضحيته والا ضمن كما
في الخلاصة والى انه لا يأكل غيره ولا يبدل بالمطعم لكن في جامع الصغار
ان الأب أو الوصى أو الجد يطعم الصبي وعياله وخادمه ويأكل الابوان
منه ويجوز ان يشترى بذلك اللحم مطعوما للصبي كالحبز وأن ضحى
من مال نفسه فهو كاضحيته (واول وقتها) اى التضحية (بعد صلاة العبد)
للمحديث وفيه اشارة الى انه لا يضحى قبل ما قعد الامام وكذا بعده
قبل السلام في ظاهر الاصول والى انه يضحى بعد سلام واحد وعن
الحسن ينبغي ان لا يضحى قبل الخطبة والى انه لو كان الامام محدثا
او جنبا جاز الاضحية وان اعيد الصلوة لانها معتبرة عند الشافعى كما
في النظم والى انه لو فات الصلوة لغتنة او عمد جازت بعد الطلوع وهو
المختار لانه صار حينئذ كالسواد كما في الوقفات وذكر في المحيط انها
لم تجز في اليوم الاول الا بعد الزوال واما في اليوم الثانى والثالث
جازت قبله لانه يصلى فيهما على وجه القضاء ولو شك في يوم الاضحية

٢ - (والصحيح انه) اى الأب (يضحى) اى
من مال الطفل الغنى على ما قال الخ

٣ (والكلام) اى قيد غنى (مشعر) الخ
(والفتوى على الاول) اى على ظاهر الرواية
(ما امكن) اكل الطفل له (من اضحيته) اى
الطفل متعلق يأكل لا بما ينتفع (بالاستهلاك
كالاباريز) وهى اسباب الطعام كاللحم
والمالح بتقديم المهمة على المعجمة او المراد
الفواكه الرطبة التى يؤتى بها لاحترام الضيف

٤ (من اضحيته) اى الطفل الغنى (غيره) اى
غير الطفل (وعياله) اى الصبي ان له عيال

٥ (وان ضحى) اى الأب (من مال نفسه)
للطفل (فهو كاضحيته) اى الأب مثلاً (بعد سلام
واحد) لانه تتم الصلوة به (محدثا) اى كان
الامام صلى بلا طهارة (جاز) للمقتدين به بعد
فراغه الاضحية (وان اعيد الصلوة) بعده
لكونه محدثا

٦ (لأنها) اى صلاة العبد محدثا (معتبرة عند
الشافعى) فكان مجتهدا فيه (لانه) اى البلد
الجامع (صارح) اى حين فوت وقت الصلوة
(كالسواد) اى الفرى (انها) اى الاضحية في هذه
الصورة (لم تجز) الخ

٧ (ولو شك) مجهول —

- (فاحب) يضم الهمزة وكسر الحاء مضارع متكلم عبارة عن صاحب المحيط لانه من كلامه (ان لا تؤخر) الاضحية (الى اليوم الثالث) ولعل الاحتياط في اليوم الثاني (والا) اى وان تؤخر (اليه) فاحب (سبق تصحيحه) (ان يتصدق) لهما (كله) اى من غير ان يأكل شيئاً منه ٢ (وهذه اى الصورة المذكورة (حيلة) الخ ٣ (منهم) اى اهل البوادي متعلق اقرب ٤ (بل) يختلف (شرطها) الخ (عليها) اى التضحية (ولعله) اى المتن (اشارة) الخ جواب عما قال ان فيه تسامحاً (او بعد مضي وقتها) اى الصلوة (اذا لم يصلوا بعذر) قيد الثاني (لا) اى ليس وقت الوجوب (ما ذكرنا) من ان وقت وجوبها للمصرى ايضا طلوع الفجر فالعطف على قوله بعد الصلوة لا على قوله ما اختار الخ وهو ظاهر فهو من تنبيه كلام البعض لكن الظاهر ما في السبوط ٥ (ان ذبح في مصر او غيره) الفصح طرح كلمة (ان) (من اليوم الثالث) بالاضافة الى يوم النحر وان كان (الثاني عشر) من ذى الحجة (الا ان) العاشر اى اليوم الاول (ثم الحادى عشر) اى اليوم الثانى (ثم الثانى عشر) اى الثالث والشارح المحقق عبر باعتبار ايام الشهر ٦ (وفيه) اى فى قوله قبيل غروب الشمس الخ دلالة الى ان ليلة اليوم الثالث غير داخل فى مفهومه (اشعار بان التضحية تجوز فى الليلتين الاخيرتين) من اليوم الاول السابقين على اليوم الثالث (لا) تجوز فى الليلة (الاولى) التى بعد يوم عرفة لكونها تابعة على ما يأتى من الاستثناء كما افاد بقوله (اذا الليل) الخ فانه حلة للنفى والاثبات معا ٧ (وفيه) اى فيما فى المضمرات (اشكال لان ليلة) اليوم (الرابع لم يكن وقتها) ولذا جعلها المص غاية والحال ان على ضابطة استثناء المضمرات يلزم ان يكون وقتها فاستثناءه غير مطرد اجاب بقوله (الا ان يقال المراد) اى مراد المضمرات من قوله فى ايام الاضحية (فيما بين ايام الاضحية) وهو يصدق على الليلتين الاخيرتين فقط لا على الاولى ولا على الرابع لانها طرفان فلا تنقض بغير وجههما فان على هذا ضمير قوله فانه راجع الى ما بين الخ لا الليل بتقدير فيها (الغنى) بدل من الضد ولم يقل اى الغنى لئلا يشبهه بتفسير الضمير —

فاحب ان لا تؤخر الى اليوم الثالث والا فاحب ان يتصدق كله (ان ذبح في مصر) لان الصلوة على اهله ولو قدمت احتمل التشاغل من الصلوة ثم العبرة لمكان الاضحية فلو كانت في السواد والمضى في المصر جازت قبل الصلوة وفي العكس لم يجز الا اذا بعثت الى ما يباخ القصر فيه من خارج المصر فيضحي بها بعد الطلوع لئلا يران العبرة لمكانها وهذه حيلة للتضحية قبل الصلوة كما في الهداية وغيره (و) اول وقتها (بعد طلوع فجر يوم النحر) العاشر من ذى الحجة (ان ذبح في غيره) اى غير المصر من القرى والرباطات والبوادي لكن في النظم وغيره ان اهل البوادي لا يضحون الا بعد صلوة اقرب الائمة منهم وفي المحيط ان الوقت المستحب لاهل المصر بعد الخطبة ولغيره بعد طلوع الشمس واعلم ان في المتن تسامحاً اذا التضحية عبادة لا يختلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها فاول وقتها في حق المصرى والقروى طلوع الفجر الا انه يشترط لاهل المصر تقديم الصلوة عليها فعند الجواز لفقد الشرط لا لعدم الوقت كما في المبسوط واليه اشير في الهداية وغيره ولعله اشارة الى ما اختاره بعضهم ان وقت الوجوب في حق المصرى بعد الصلوة او بعد مضي وقتها اذا لم يصلوا بعذر لا ما ذكرنا كما في الزاهدى (واخره) اى آخر وقت التضحية ان ذبح في مصر او غيره (قبيل غروب الشمس من اليوم الثالث) الثانى عشر للآثر الا ان العاشر افضل ثم الحادى عشر ثم الثانى عشر كما في السراجية وفيه اشعار بان التضحية تجوز فى الليلتين الاخيرتين لا الاولى اذ الليل فى كل وقت تابع لنهار مستقبل الا فى ايام الاضحية فانه تابع لنهار ماض كما فى المضمرات وغيره وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم تكن وقتاً لها بلا خلاف الا ان يقال المراد فيها بين ايام الاضحية (واعتبر الاخر) اى آخر وقتها (للفقير وضده) الغنى

- (فلو استغنى) أى كان غنيا (وانتقص) عطف على افتقر تفسيراً له (النصاب) أى نصاب الاضحية (ثم استغنى) أى صار غنيا ثانياً (فى) (أحدهما) أى الأولين (فقير) فاعل ضعى (فعلى أبيه) أى فيجب على أبيه (الاضحية له) أى لمن نولد فى اليوم الآخر (كما مر) أى فى شرح قول المص ويضعى الأب أو الوصى الخ أى وجوباً مثل الوجوب الذى مر فى كونه خلافة حيث مر هناك فى الطفل الفنى وقال محمد وزفر أن الأب يضعى من مال نفسه الخ وفى الفقير أنه لا يجب على الأب فى ظاهر الرواية وعنه أنه يضعى عنه وقيل يضعى عند الشيخين لأعند محمد وزفر الخ ولهذا المعنى قال البرجندى فى شرح والولادة فلو ولد له ولد فى آخر أيام الحر يجب أن يضعى له على الرواية التى يضعى عنه وقال أبو المكارم يجب الاضحية له على رواية الوجوب والشارح المحقق أدى مفاد تقييدهما بقوله كما مر ٢ (فبالعكس) أى لم تسقط حتى يجب عليه الأيضاء فسمى صيرورة الإيجاب سلباً والسلب إيجاباً

(٣٥٨)

كتاب الاضحية

فلو استغنى فى أحد الأولين وافتقر فى الآخر وانتقص النصاب بالسرقة أو الأنفاق أو غيرها سقط الاضحية ولو افتقر ثم استغنى وجبت ولو ضعى فى أحدهما فقير ثم استغنى فى الآخر أعاد على المختار كما فى المضرات وقيل لم يعد وبه تأخذ كما فى النخبة وغيره (والولادة والموت) فلو ولد فى اليوم الآخر فعلى أبيه الاضحية له كما مر ولومات فى الآخر سقطت حتى لم يجب عليه الأيضاء ولومات بعد الآخر فبالعكس والمورد أمثلة فانه لو اشترى مقيم فيه اضحية فاسافر فى الآخر جاز بيعها لانه لم يجب عليه كما فى المحيط ولو أسلم الكافر فى الآخر أو بلغ الصبى أو أقام فى الآخر لا شريك المعطوف فى قيد المعطوف عليه (بلدة) من البلاد مفعول قسم (وعزم الإقامة فيه) أى فى الآخر ظرف عزم (ولزم) (صلوة العبدین) الخ ٣ (ولو اعتق) هكذا فى النسخ لكن اظن أنه غلط والنسخة الصحيحة ولو افتقر أى صار فقيراً وقد نقله الشارح من الزاهدى ورجعت اليه وفيه هكذا والعبرة بأخر الوقت حتى لو تأهل فى آخر اليوم الثالث لها بأن أسلم أو اعتق أو بلغ وله نصاب أو أسير فيه فعليه الاضحية ولو كان أهلاً فى أوله ثم خرج من الأهلية قبل مضيه بأن مات أو ارتد أو افتقر سقطت عنه انتهى عبارة الزاهدى فأورد العتق فى تعداد الأهلية وقد نقل الشارح المحقق صور الأهلية من المنية وإمالي قاضى خان لكنه لم يذكر العتق فيها واكتفى ثم نقل صور الخروج عن الأهلية عن الزاهدى واكتفى بذكر اثنين منها وهو ارتد أو افتقر ولم يذكر مات فالقريب إلى تصحيح النسخ باعتق هو لفظ افتقر فصحبوا الغاء بالعين والراء جعلوا ذيل القاضى فصار اعتق ثم اشتهر وفاق فى الأمصار والبلاد وما حملنا عليه من التصحيح أولى لكونه أقل من أن يقال إن النسخة الصحيحة الموافقة للمنقول عنه ولو اعتق وجبت ولو افتقر أو مات أو ارتد فيه سقطت كما فى الزاهدى فتأمل ولا تغفل (فيه) أى فى اليوم الآخر (أو ارتد سقطت) ما وجبت أولاً

الشاة

٤ (ولم يضع) عطف على مضى (الغنى والفقير) فاعلان ليقتضى و (النادر) صفتها من حيث الشرح وفاعل يقتضى من حيث المتن (للاضحية) متعلق النادر قطعاً للتنازع الآتى (أو) قال نذرت أن (اضعى ولم يسم شيئاً) أى لم يقل شاة ولا غيره (فانه) أى النذر (يقع) فى صورتين (على) —

- الشاة (و) بان (قال فيها ملكه) النادر نذرت ان

(اضحى به) اى مملكه (او) قال (على ان اضحى

او لله على ان اضحى) من غير تسمية شىء

(ان يضحى به) اى بما شرى (جميعا) اى على

التنازع وقدر قطعه (الواجبة بالنذر) بالنظر

الى النادر (او بالنية) بالنظر الى فقير شرى

بان نوى الخ (وكذا) المرأة على (زوجه عنده)

طرف لم يتصدق ٢ (والاطلاق) اى

اطلاق قوله بتصدقها (مشير الى ان) تصدق

(القليل) الخ ٣ (فى زمان مخصوص)

والغرض انه اذا مضى ايام الحر ٤ (وهذا)

اى التصديق حية ٥ (بما يتغابن الناس)

اى بضرر سهل (وبما لا يتغابن) اى بضرر

كلى تصدق (بالفضل) المفر عنه (تلك الاضحية)

اى اضحية النادر او الفقير النادر (ان

لم تكن) وقت النذر (معينة) بان نذر شاة

كذا وكذا (ان يضحى افضلها) غنيا او فقيرا

بدلالة المقابل وهو قوله (ويضحى بالافضل

عند امة بخارا ان كان غنيا) اى بشرط

غناه (والا) بل كان فقيرا (ف) يضحى (بالكل اى

الاولى والاخرى معا) ما يصالح للاضحية) ولو

ادنى من الوسط (او قيمة شاة وسط) يعنى

اى اضافة القيمة للعهد وهو فى قوله ويقضى

الغنى قيمة ما يصالح لمطلق الاضحية كما فى

الخلاصة او قيمة شاة وسط كما فى الزاھدى

٦ (وانما اشرنا) اى فى الموضوعين الاول فى

صدر الدرس قوله ويقضى الغنى والفقير

النادر الخ والثانى توصيف الغنى بغير النادر

الاضحية (الى) ما يفيد حمل الاضافة فى الموضوعين

الاول قوله بتصدقها حية والثانى قوله بتصدق

قيمتها على (اضافة العهد) وهو فى الاول

قوله الاضحية الواجبة بالنذر او بالنية عند

الشرى والثانى ما عرفت آتيا فالاول من

الاولين يشير الى كون الاضافة الاولى من

الثانين العهد والثانى من الاولين يشير الى

كون الاضافة الثانية من الثانين للعهد

(لان شراء الغنى) ناذرا او غير ناذر ولو (مع

النية غير موجب) للاضحية وانما الموجب

ذمة الغنى نعم شراء الفقير مع النية موجب

(وذكر) مرتبط بقوله غير موجب اى كيف

يوجب (و) قد (ذكر الزاھدى انه) اى الغنى (وروى انه) اى الغنى (يتصدق) الخ واطهر

ما ينضح منه كلام الشارح المحقق على وفق ما حررنا ما كتب الشئنى فى شرح هذا المقام بقوله لان النادر تعلقت الاضحية

بعبين الشاة بالنزاهة والفقير وجبت الاضحية عليه بالشرى لها فتعين مشربته ولا يجزئيه غيرها الا اذا كان قد نذر قيمتها واما

الغنى فالاضحية تتعلق بذمته سواء شرى اضحية او لم بشر فاذا فات الوقت وجب التصديق على كل واحد بما وجب عليه -

الشاة كما فى الخلاصة او قال فيها ملكه اضحى به او على ان اضحى اوله

على ان اضحى كما فى الكفاية (و) يقضى (فقير شرى للاضحية) بان نوى

عند الشراء ان يضحى به فاللام متعلقة بالنادر وشرى جميعا (بتصدقها)

اى يقضى بتصدق الاضحية الواجبة بالنذر او بالنية عند الشرى ولم

يتصدق على امة وزوجته وكذا زوجه عنده كما فى المنية والاطلاق مشير

الى ان القليل والكثير سواء فى ذلك فلو اوجب على نفسه عشر اضحيات

لزمه الكل على المختار وقيل اثنان كما فى المضمرات (حية) لان الاراقة

انما عرفت قرينة فى زمان مخصوص وهذا بيان الافضلية كما فى الخلاصة

فان تصدق بقيمتها اجزاءه فالتصدق بها كالتصدق بالعين فيما هو المقصود

كما فى النخبة وان ذبحها وتصدق بلحمها جاز فان كان قيمتها حية اكثر

تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئا غرم قيمته وان باعها بما يتغابن الناس

تصدق بثمنها وبما لا يتغابن بالفضل كما فى المحيط واعلم انه اذا هلك

تلك الاضحية وجبت اخرى عند امة بخارا وكذا عند غيرهم ان لم

تكن معينة والا فلا شىء عليه فان اشترى اخرى ووجد الاولى فالافضل

عندهم ان يضحى افضلها ويضحى بالافضل عند امة بخارا ان كان

غنيا والافبالكل كما فى النظم وغيره (و) يقضى (الغنى) غير النادر الاضحية

(بتصدق قيمتها) اى قيمة ما يصالح للاضحية كما فى الخلاصة او قيمة شاة

وسط كما فى الزاھدى والنظم وغيرهما (شرى) الاضحية (اولا) يشرى

وانما اشرنا الى اضافة العهد لان شراء الغنى مع النية غير موجب عند

الاكثرين وذكر الزاھدى انه لو لم يضع حتى مضى الايام فلا شىء عليه

وروى انه يتصدق بقيمة شاة واعلم ان وجوب الاضحية بالشراء

- خروجاً عن العهدة وصار كالجمعة يقضى ظهراً بعد فواتها انتهى والبرجندی حلل قوله والغنى يتصدق قيمتها بقوله لأنه واجبة في ذمة الغنى ولا يتعين ما اشتراه للاضحية فيجب عليه التصديق بالقيمة ثم قال توجيهها والظاهر ان المقصود ان له اى للغنى الغير النادر ان يتصدق بالقيمة لانه لا يجوز له ان يتصدق بعينها اشارة الى ذلك في فتاوى قاضى خان انتهى وفي هذا نوع مخالفة للشعنى ٢ (قصد) اى شراء قصدياً لاضمانا ولا لزومياً ٣ (وروى الزعفرانى انه) اى شراء المعسر ٤ (والمتخار ما في المتن) من الفرق بين الغنى الغير النادر وبين الغنى النادر والفقر النادر واعلم ان للبرجندی ههنا كلاماً يتعلق بكلام الشارح المحقق واعلم ان وجوب الاضحية الخ قال (ويقضى النادر) الذى قال الله على ان اضحى هذه الشاة فانها بالنذر تصير واجبة بالاتفاق ولا نصير واجبة بمجرد ان ينوى التضحية بها ولا يذكر بلسانه شيئاً لكن لو نذر عشر اضحيات قالوا لا يلزمه الا اثنتان لان الاثر جاء باثنين هكذا ذكر في الكتاب والصحيح انه يجب الكل كذا في الظهيرية (وفقر شري للاضحية) فانه اذا اشترى الفقير بنية التضحية صارت واجبة عليه وهو ظاهر الرواية واختاره الطحاوى والامام خواهر زاده وروى الزعفرانى انها لا تصير واجبة (٣٦٠) كتاب الاضحية

قصد الاختلاف فيه الروايات والمشايع فقال بعضهم ان كلام الزيادات دال على ان شراء الموسر والمعسر موجب لها وكلام النوادر على انه غير موجب على ما روى عن الشيخين وذكر شيخ الاسلام ان شراء الموسر غير موجب باتفاق الروايات وشراء المعسر موجب في ظاهر الرواية وروى الزعفرانى انه غير موجب وهو المختار عند السرخسى وذكر الحلوانى ان شراء المعسر غير موجب في ظاهر الرواية وروى الطحاوى انه موجب كما في الذخيرة وذكر في المصارف ان من اشترى شاة تعينت بالنية عند الطحاوى ولم يتعين عند الجمهور الا ان يقول على ان اضحى او اضحى بها والمختار ما في المتن على ما دل عليه كلام خزانه المفتين (وصح المجزع) بفتحين وهو في اللغة (من) جنس (الضأن) ما تم له سنة ومن المعز ما دخل في السنة الثانية والبقرة الثالثة والابل الخامسة وقيل غير ذلك كما قال ابن الاثير وفي الشريعة ما اتى عليه اكثر الحول عند الاكثر كذا في الكافي وفسر الاكثر في المحيط بها دخل في الشهر الثامن

واختاره الامام الحلوانى والامام السرخسى فان صرح بلسانه وقت الشراء انه يشتريها ليضحى قال الامام الحلوانى الان نصير واجبة عليه وقال الزعفرانى لا تجب ما لم يوجب على نفسه باللسان بطريق النذر وقيد بالفقر لانه اذا اشترى الغنى بنية الاضحية لا تجب عليه باتفاق الروايات حتى لو باعها واشترى اخرى ادون من الاولى لا يجب عليه شىء كذا في الخلاصة وذكر في فتاوى قاضى خان اذا اشترى شاة بنية الاضحية ففى ظاهر الرواية لا تصير اضحية ما لم يوجبها بلسانه وعن ابي حنيفة رحمه الله وهو قول ابي يوسف رحمه الله انها تصير اضحية بمجرد النية وان لم ينو التضحية عند الشراء ثم نواها بعده لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انها لا تصير اضحية وبه تأخذ فلم يفرق ههنا بين الغنى والفقر (يتصدقها حية) يعنى اذا مضى ايام النحر ولم يضح النادر والفقر الاضحية المعينة يقضى كل منهما بان يتصدقها حية لانه واجبة عليهما وذكر في فتاوى قاضى خان اذا اشترى شاة للاضحة عن نفسه او ولده فلم يضح ومضت المدة يتصدق بها او بقيمتها وقال الحسن لا يلزمه شىء فلو ذبحها بعد ايام النحر وتصدق بالحما جاز فوهنا ايضا لم يفرق بين الغنى

وفي

والفقر وفي قوله حية اشارة الى انها لو هلك لا يجب على الفقير شىء لان الوجوب بالنسبة الى الفقير يتعلق بالعين فيسقط بهلاك العين بخلاف الغنى فان الوجوب بالنسبة اليه لا يتعلق بالعين كذا في الظهيرية انتهى كلام البرجندی هـ (وهو في اللغة) حال كونه (من جنس الضأن) قدر الجنس ليشمل الذكر والانثى (منه ما تم) خبر هو (له سنة ومن) جنس (المعز) عطف على من جنس الضأن اى وهو في اللغة من المعز (ما دخل) الخ فقول المصنف من الضأن احتراز عن المعز والبقرة والابل بالنظر الى المعنى الشرعى لمجزع الضأن كما يأتى بقوله وفي الشريعة الخ لا بالنظر الى معناه اللغوى فانه شامل للثنى من غيره ايضا ولذا عطف الشارح المحقق المعز وما بعده على الضأن في بيان لغة المجزع فلا يرد انه لا فائدة على هذا لقوله من الضأن فتأمل ولا تغفل (و) من (البقرة) ما دخل (الثالثة و) من (الابل) ما دخل السنة (الخامسة وقيل غير ذلك) في بيان سن هذه الاربعة (و) هو (في الشريعة ما اتى عليه اكثر الحول عند الاكثر) من الفقهاء —

١ (وشى*) من السابعة (يظنه ثنيا) لا جذعا (وفي الزاهدى هو) اى الجذع (عند) بعض (الفقهاء) لثلا يتناقض بها من قولهم عند الاكثر (وعنه) اى الامام (ابن ثمانية او) ابن (تسعة وما دونه) مبتدأ خبره (حمل) على الترديد المذكور بفتحين فى ميز عنه (ونحوه) من المطولات المعتمدة (العبود) جمع العائد (مما اتي عليه) الخ بيان العبود

٢ (ما لقي) اى اخرج (ثنيته بالكسر) فى الثاء (والسكون) فى النون جمعها ثنيا ٣ (اى فذهب السن) اى الحول (حال كونها زائدة على الثنى اى على حوله صلة زائدة ويحتمل ان يكون ظرف ذهاب بلا حذف وصلة زائدة محذوف فالمعنى فذهب السن على الثنى زائدة على ما هو ابنه (من غيره اى الضان) ففى الضان بالطريق الاولى كما يقتضيه قوله وهو ابن حول من الضان مقبسا الى صحة الجذع منه وللأولوية المذكورة قيد بغيره فان دفع القول بانه يومهم عدم صحة الثنى من الضان (الأخصر) ان يقول بدلها (من الغنم) لقلته لفظا وشموله معنى (والاحسن) من اول البيان الى هنا ان يقال (صح الجذع وهو من الضان ابن ستة اشهر هذا اختيار ما عند الفقهاء) ومن المعز ابن حول الى اخره (اى بعده بلا تغيير بعين ما فى عبارة المص وجه الاحسنية الاختصار بمقدار قوله والثنى فصاعدا من غيره وعدم الابهام المذكور وشمول الثنى بطريق الاولوية على النقيض بلا تكلف ارتكابه فى شمول الضان فى عبارة المصنف (منه) اى من البقر (من الاحوال) جمع الحول لا الحال هنا (ع) (وهكذا) اى مثل ما فى المتن (نظم) من ناظم (الثنايا) تجازب فيه ما قبله وما بعده فبالنظر الى نظم فاعله وبالنظر الى بعده مبتدأ للاخبار الثلاثة (وابن ضعف) اى حولين شطر البيت هنا عطف على ابن حول وكذا (وابن خمس) من الاحوال (من ذوى ظلف) ناظر الى الضان والمعز والبقر فهو بيان للاولين (وخف) بالفتح ناظر الى الابل

وفى الخزانة هو ما اتي عليه ستة اشهر وشى وانما يجوز اذا كان عظيم الجسم اما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل فى السنة الثانية وفى المحيط معنى كونه عظيما انه اذا رآه انسان يظنه ثنيا وفى الزاهدى هو عند الفقهاء ما تم له ستة اشهر وذكر الزعفرانى انه ما يكون ابن سبعة اشهر وعنه ثمانية او تسعة وما دونه حمل وانما قال من الضان لانه لا يجوز من المعز وغيره بلا خلاف كما فى المبسوط وغيره لكن فى الخلاصة العتود من المعز كالجذع من الضان مما اتي عليه اكثر الحول (و) صح (الثنى) كالكريم وهو ما لقي ثنيته بالكسر والسكون وهى الاضراس الاربع التى فى مقدم الفم (فصاعدا) اى فذهب السن حال كونها زائدة على الثنى (من غيره) اى الضان (وهو) اى الثنى (ابن حول من الضان والمعز) الاخصر من الغنم والاحسن صح الجذع وهو من الضان ابن ستة اشهر ومن المعز ابن حول الخ (و) ابن (حولين من البقر) وعند جمهور الفقهاء هو ما دخل منه فى الثالث كما فى الكافى (و) ابن (خمس) من الاحوال (من الابل) وهكذا نظم * الثنايا ابن حول وابن ضعف * وابن خمس من ذوى ظلف وخف * لكن فى كتب اللغة هو من ذى ظلف ما دخل فى السنة الثالثة ومن ذى خف فى السادسة وهكذا فى المحيط الا انه قال هو من الغنم ما دخل فى الثانية ثم قال هذا كله قول الفقهاء فهم يوافقون اهل اللغة فى الاكثر وفى الزاهدى من الابل ما دخل فى الخامسة والاول اصح وفى الاكتفاء اشعار بانه لا يذبح الجدى والحمل والعجل والفصيل كما فى المضمرات ولا الوحشى الا ما ذكرناه فى الذبائح (ويذبح) للاضحية (الثولاء) بالفتح التى جنت من الشاة وغيرها

فهو بيان للثالث (وهكذا) اى مثل ما فى كتب اللغة (فى المحيط)

هـ (والاول) اى ما فى كتب اللغة والمحيط (اصح وفى الاكتفاء) اى بالضان والمعز والبقر والابل من غير الاردياد عليها (اشعار بانه لا يذبح الجدى) فحمل من صغار الغنم وبالتركى نكه (الثولاء بالفتح) اى فتح الواو بدل عليه قول الجوهري الثولى بالتحريك جنون الخ لان كون الثاء حركة مفتوحة فظاهر لاحاجة الى البيان (غ)

٢ (وكذا) يذبح (الجرباء) مويش ريختكى بالتركي قورچانقى كما يدل عليه قوله (لا الجرب في الجلد) لا في الباطن فلا يضر (باستدراك القيد) اى قيد الكافي باذا كانتا سميتين (ب) نفى (العجفاء) فيما بعد ولقائل ان يجوز لعله لم يوجد في عبارة متن الكافي الى ان يرجع (غ)
 ٣ (وكذا الفءاء) رأيت في نسختين بالفاء من الفم وفي نسخة بالغين والاول يناسب التسمية (التي لا اسنان لها الخ) لان السن في الفم (من ذهب اكثرها) اى اكثر الاسنان (قال الامام الزرنجى) بالراء المعجمة ثم المهمله ثم النون ثم الجيم ثم الراء المهمله ثم الياء للنسبة (انها) اى صحبة الذبح من مقطوعة اللسان المتعلقة (الشاة لا البقر لانه) اى البقر (ياخذ العلف باللسان فيضرقطعه فيه فلا يصح (والشاة) ياخذ العلف (بالسن) فلا يضر فيها قطع اللسان فيصح ويدل على ما قلنا ما في (المكارمية وما لالسان له من الغنم يجوز ومن البقر لا يجوز انتهى (غ)
 ٤ (والخصى بالنص) متعلق يذبح المعتبر بالطف والنص فعلة عليه السلام اذصح انه عليه السلام ضعى بكيشين امامين موجودين والموجود خصى لم تخرج بيضته (لامخ في عظمها) في الناج المخ مغز (من الهزال) نشيانية (ولا بأس بالمهزولة) اذا كان لها بعض الشحم كلام المحيط بشرط هذا القيد وكلام النظم مطلق فلا تناقض (لانه لا يضح) اى لا ينطبخ (برجلها العرجاء) اى لئلك (واستعانت بها) اى بالاربعة العرجاء (بتمايل) من جانب الى جانب (احدى الخلمتين) اى احدى ثديهاغ
 ٥ (ولا تجزى) البقرة (الجلالة التي) الخ (او ذنبها) بفتحنى الذال المعجمة والنون والفرق بينه وبين الالية انها تختص بالغنم دون الذنب كذا في الجلبى (الواحدات) صفة الاربعة المذكورة باعتبار التغليب فان الذنب واحد كذا نقل عنه (وعنه ان الثلث) مانع (وعنه ان الزيادة) على النصف مانعة جذى الخبرين للعلم من المعطوف عليه (وهو) اى المروى الثالث (قولهما) اى الامامين (عنهما) اى الامامين
 وكذا الجرباء لان الجرب في الجلد وانما تذبحان اذا كانتا سميتين كما في الكافي ولقائل ان يقول باستدراك القيد بالعجفاء (والجماء) التي لا قرن لها خلقه وكذا العظماء التي ذهب بعض قرنهما بالكسر او غيره فان بلغ الكسر الى المخ لم يجز وكذا الهتماء التي لا اسنان لها تغلف وهذا في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف رحمه الله ان ذهب اكثرها لم يجز وعنه ان ذهب اكثر من النصف جاز كما في النظم ويذبح مقطوعة اللسان المتعلقة وقال الزرنجى انها الشاة لا البقر لانه ياخذ العلف باللسان والشاة بالسن كما في المنية (والخصى) بالنص فنذبح العاجزة عن الجماع والصغيرة الانثيين وكذا التي بها الكلى والسعال كما في النظم واعلم ان الكل لا يخلو عن عيب والمستحب ان يكون سليما عن العيوب الظاهرة فجاوز ههنا جوز مع الكراهة كما في المضمرات (لا) يذبح (عجفاء) لامخ في عظمها من الهزال كما في النظم ولأبأس بالمهزولة كما اذا كان لها بعض الشحم كما في المحيط وقال المرغباني اذا تناثر شعر الشاة او البقرة في غير وقتها وكان في عظمها مخ جاز وعن بعض المشايخ لا يذبح الخنثى لانه لا يضح لجمها كما في المنية (وعرجاء التي لا تشمى) برجلها العرجاء (الى المنسك) اى المذبح فلو مشيت بثلاث قوائم ووضعت الرابعة وضعا خفيفا على الارض واستعانت بها بتمايل جاز ذكره شيخ الاسلام ك
 في الكرمانى واعلم انه لا يذبح غنم لم يكن له احدى الخلمتين او ذهبت باقة واما في البدنة فلا يمنع الا اذا ذهبت كلتاها كما في الخلاصة ولا تجزى الجلالة التي لا تأكل الا الجيف كما في الظهيرية (و) لا يذبح عندهما (ما ذهب) من الاضحية (اثر من ثلث اذنها او ذنبها او عينها او البتها) الواحدات اذلاكثر حكم الكل وعنه ان الربع مانع وعنه ان الثلث وعنه ان الزيادة على النصف وهو قولهما وفي النصف عنهما روايتان واختار ابو

٢ (منها) اى من الواحدات المذكورة
(ومن محوها جاز) الخ (غ)

٣ (وهكذا) اى مثل ما فى نادرة الفتاوى
(فى النظم معرفة المقدار) اى مقدار النصف
والثلث (اعلم به) اى جعل فيه علامة مجهول
(وعلى هذا) اى القياس (والكلام) اى
العقيد بذهاب اكثر الواحدات المذكورة
(وعن الطرفين) انها اى الاضحية (غ)

٤ (والى انه لا يذبح العمياء والعوراء) لكونهما
عيبا كلياً اعلى من ذهاب الاكثر (والمقطوعة
الالية والذنب) اى من اصلهما بقرينة
المقابلة بذهاب الاكثر (فالشعور) اى شعور
الذنب (الا عند ضمير) بصيغة التصغير وفى
بعض النسخ بالحاء مكان الصاد (الوبرى) نسبة
الى وبر (فانها) اى الشعور عنده (منه) اى من
الذنب (المنفعة على) وجه (الكمال) فكلية
على صلة المنفعة بدلالة قوله (او) يزيل (الجمال
على الكمال) فانه هنا صلة الجمال حيث
لم يعد يزيل (غ)

٥ (واما اذا كان) اى حدث السعيب
(بعده) اى بعد الشراء (واما فى رواية
ابى حفص) الكبير البخارى عن محمد رحمه الله
لانه تلميذه فهو من معظم روايته (فغير مانع
اصلاً) لا فى حق الموسر ولا فى المعسر
(انحروها) امر من نحر ينحر من باب منع
(ان اوجبها) اى المشربة (بعينها) (غ)

اللبث انه اذا بقى الاكثر منها ومن نحوها جاز وعليه الفتوى كما
فى الزاهدى وذكر فى نادرة الفتاوى ان كل عيب مانع لها ان كان اكثر
من النصف لا يجوز بالاتفاق فان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان كان
بفسد الثلث يجوز فى ظاهر الرواية وعنه لا يجوز وهكذا فى النظم
وطريق معرفة المقدار فى غير العين ظاهر واما فيها فقد قالوا يشد
العيبة بعد منع العلق يوماً او يومين ثم يقرب العلق منها قليلاً قليلاً
فاذا رآه من موضع اعلم به ثم يشد الصحيحة ويقرب العلق هكذا فالتفاوت
بين الموضعين ان بلغ ثلثاً فالذاهب ثلث وان نصفاً فنصف وعلى هذا
كما ذكره الزاهدى والكلام مشير الى انه لا يذبح التى ليس لها اذنان
او احدىهما ومن الطرفين انها اذا خلقت بلا اذنين جاز كما فى المحيط
والى انه لا يجمع ما ذهب من الاذنين على ما قال ابو على الرازى وقال
ابن سباعة انه يجمع كما فى المنية والى انه لا يذبح العمياء والعوراء
والمقطوعة الالية والذنب فلو خلقت بلا ذنب فعن ابى يوسف رحمه الله
انه لا يجوز كما فى المحيط والمراد من الذنب العظم الطويل فالشعور لم
تعتبر الا عند حمير الوبرى فانها منه كما فى المنية والاصل فى العيوب
على ما قال بعضهم ان كل ما يزيل المنفعة على الكمال او الجمال على الكمال
فهو مانع كما فى المحيط وهذا كله اذا كان معيباً عند الشراء واما اذا كان
بعده فقد منع فى حق الموسر لا المعسر فى رواية ابى سليمان واما فى رواية
ابى حفص فغير مانع اصلاً كما فى النظم وغيره (وان مات) قبل النحر
(احد سبعة) ما اشتركوا فى بدنة (وقال ورثته) وهم كبار السنة الباقية
(انحروها عنه) اى عن البيت (وعنكم صح) عنه وعنهم استحساناً وعن ابى
حنيفة رحمه الله انه صح وتصدق الورثة حصة البيت وذكر الزعفرانى انه
صح عند الطرفين واما عند ابى يوسف رحمه الله فالبيت ان اوجبوا بعينها

اجبر الورثة على التضحية عنه والا فلا وفيه اشعار بانه لو اشترى للاضحية ولم يضح حتى مات كان ميراثا عنه فالورثة ان كانوا سبعة فضحوا بها عن انفسهم جاز كما في النظم (كبقرة) ذبحها ثلثة (عن اضحية ومنعة وقران) في الحج فانه يصح وكذا لو ذبح سبعة عن تلك وعن الاحصار وجزاء الصيد والحلق والعقيقة او التطوع فانه يصح في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف رحمه الله الافضل ان يكون من جنس واحد فلو كانوا مختلفين وكل واحد متقرب جاز وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يكره كما في النظم (وان كان احدهم) اي الشركاء في هذه الصورة او غيرها (كافرا او مريدا للحم لا) يصح ويكون الكل لحميا لانه ليس بمتقرب وفيه اشعار بانه لو كان بعضهم متطوعا وبعض مريدا قضاء العام الماضي جاز عنهم وكان القاضي متطوعا فينصرف للقضاء بقيمة شاة وسط كما في النظم (وبأكل) الغنى غير الموجب على نفسه الاضحية كما هو المتبادر (منها) اي من تلك الاضحية فلا يأكل الغنى الموجب بالنذر او غيره وكذا الفقير النادر او المشتري لها لا الفقير النادر كما اشرنا اليه والاطلاق دال على انه لو ضحى عن ميت بغير امره من مال نفسه جاز اكل المضحى هو المختار لانه المالك والثواب للميت وكذا لو ضحى عنه بامر من ماله والمختار ان لا يأكل لانها ملك الميت فينصرف كما في المضرات وغيره (ويؤكل) اي يطعم الغنى المذكور من يشاء استجابا (ويهب من يشاء) فقيرا او غنيا مسلما او ذميا ما شاء (ونذبت التصدق بثلاثها) على الفقراء واتخاذ الضيافة بثلاث آخر للاقارب والادخار بثلاث كالا لية والشحم للعيال هذا هو السنة والدرجة للمقتصدين

واما

اي الميت (غ) ٨ (من مال نفسه) اي المضحى (وكذا) دل الاطلاق على انه جاز اكل المضحى (لوضحى عنه) اي عن الميت (بامر) اي الميت (من ماله) اي الميت (والمختار) في هذه الصورة (انه) اي المضحى (لا يأكل) فهذا اعتراض على دلالة الاطلاق على الثاني (فينصرف) بصيغة المضارع (غ) ٩ (ويأكل) المضحى غنيا او فقيرا (منها) اي من اضحيته (ويؤكل ويهب من يشاء) من الفقراء والاغنياء الا اذا كان مندورة من غنى او فقير فانها لا يصرفه الى الغنى ولا يأكل منها صاحبها (ابو المكارم) ٩ (والادخار) اي جعله ذخيرة (بثلاث) ثالث (كالالية والشحم للعيال وهذا هو السنة والدرجة للمقتصدين) اي المتوسطين والداهين بسبيل الوسط غ

٢ (وفيه) اي في اشتراط امر الورثة بالنحر عن البيت (اشعار) الخ ٣ (عن تلك اي عن الاضحية والمنعة والقران) وعن الاحصار وجزاء الصيد والحلق فهذه السنة في الحج (و) نحر سابعهم عن (العقيقة او) عن (التطوع) مكان العقيقة فالسابع احدهما ولذا اتى هنا فقط بكلمة او ذبحه من جنس آخر (ان يكون) اي ذبح السبعة من جنس واحد كما اذا كان ذبح الكل عن اضحية او الكل عن قران او عن منعة او عن احصار وهكذا (فلو كانوا) اي السبعة (او ما دونها) مختلفين في الجنس كما في مثال المتن ومثال الشارح المحقق (و) لكن (كل واحد متقرب) اي قاصد القرية الى الله تعالى (انه) اي نحرهم عند اختلاف الاجناس (يكره) الخ (في هذه الصورة) المذكورة في المتن والشرح (غ) ٤ (لانه) اي الكل (ليس بمتقرب) كفاية انتفاء جزء لانتهاء الكل (بعضهم) اي السبعة (وبعض) منها (مريدا) الخ كيف لا يجوز (وكان القاضي) منهم (متطوعا) فيتحيد الجنس (غ) ٥ اوزرينه اوضحية واجب اوليان زيد يوم نحرده تضحية او چون اشترى وذبح ايتديكي قربانك لمندن كندى اكل ايتيمك جاز اولورمى الجواب اولور (بهجة الفتاوى من نفسه) ٦ (وبأكل الغنى غير الموجب على نفسه الاضحية) مفعول غير الموجب (كما هو) اي كون ضمير يأكل الى الغنى الغير الموجب (المتبادر) الى الذهن في مقام البيان لان الفقير الغير الموجب يأكل بالطريق الاولى فلا حاجة الى بيانه لان المحتاج الى البيان ما هو غير ظاهر وهو الغنى فلا حاجة الى ان يقال وبأكل المضحى غنيا كان او فقيرا كما قاله ابو المكارم (اي من تلك الاضحية) اي التي لم يوجبها الغنى على نفسه (او غيره) اي بغير النذر باللسان كنية الاضحية عند الشراء (وكذا) لا يأكل (الفقير النادر) او النادر عند الشراء ان يضحى به (غ) ٧ (والاطلاق) اي اطلاق ما هو المتبادر عن ان يضحى عن نفسه او عن ميت بغير امره

اي الميت (غ) ٨ (من مال نفسه) اي المضحى (وكذا) دل الاطلاق على انه جاز اكل المضحى (لوضحى عنه) اي عن الميت (بامر) اي الميت (من ماله) اي الميت (والمختار) في هذه الصورة (انه) اي المضحى (لا يأكل) فهذا اعتراض على دلالة الاطلاق على الثاني (فينصرف) بصيغة المضارع (غ) ٩ (ويأكل) المضحى غنيا او فقيرا (منها) اي من اضحيته (ويؤكل ويهب من يشاء) من الفقراء والاغنياء الا اذا كان مندورة من غنى او فقير فانها لا يصرفه الى الغنى ولا يأكل منها صاحبها (ابو المكارم) ٩ (والادخار) اي جعله ذخيرة (بثلاث) ثالث (كالالية والشحم للعيال وهذا هو السنة والدرجة للمقتصدين) اي المتوسطين والداهين بسبيل الوسط غ

١ (ثم يتصدق بكل الباقي وبيع) عطف على نذب (ان يؤكل ويدخر كله له) اى لنفس المضى (ولعياله)

٢ (وفيه) اى فيما فى كفاية الشعبى (اشعار بانه لا ينقص) فى الادخار لعياله (عن الثلث وهو) اى الثلث (مستحب) عطف على لا ينقص وكذا قوله (وينبغي) فهما فى حيز الاشعار (فيه) اى فى الرستاق (الى النذب) اى نذب التصديق (غ) ٣ (وفيه اشعار) اى فى قوله لذى عيال على تفسيره المذكور وضمير الجمع فى عليهم اشعار الخ (غ)

٤ (وفيه) اى فى قوله والا امر (رمز خفى) لانه نفى لاحسان الحاضر فيرمز (الى انه) اى الامر (يستحب ان يحضر الخ بالخبر) ظرف غفر والخبر قوله عليه السلام لفاطمة رضى الله عنها قومي فاشهدى اضحيتك فانه يغفر باول قطرة من دمها كل ذنب (فى استسمانها) اى فى طلب تسمين الاضحية (و) كما (فى تمة الاداب فى الذبايح) ظرف الاداب مجمعة اسم كتاب (غ) ٥ ويقول بعد التوجيه قبل الذبح انى وجهت وجهى للذى فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد بسم الله الله اكبر فيذبح ثم يصلى ركعتين على طريق الاستحباب لقوله عليه الصلوة والسلام لقوا ما فى ايديكم من السكين ثم اركعوا ركعتين فانه ماركعهما احد وسال الله تعالى شيئا الا اعطاه ويقول بعد السلام اللهم ان صلوتى ونسكى ومحبابى وممانى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين (درة الناصحين)

٦ (كالجرب) جوال (والتخل) ابلك (والغربال) غريبيل (فروا) پوستين (او كساء) حله (او خفا) مسعى (او نطعا) پوستك آش (اليه) اى الثمن (وفيه) اى فى قوله يتصدق بثمنه (اشعار بكراهة هذا البيع) لانه ارتكاب امر لانفع فيه يرجع الى المضى (غ)

٧ ويجوز الانتفاع بجملها وهدى المنفعة والقران والتطوع بان يتخذ فراشا او فروا او جرابا او غربالا وله ان يشتري به متاع البيت كالجرب والغربال والخف لا الخسل والزيت واللحم وله ان يبيعه بالدراهم -

واما درجة السابقين فان يأكل منه بقدر ما يفطر ثم يتصدق بالباقي وبيع ان يأكل ويدخر كله له ولعياله وهذا درجة العوام كما فى كفاية الشعبى وفيه اشعار بانه لا ينقص من الثلث وهو مستحب كما فى الاختيار ويستحب ان يأكل منها المضى كما فى الدخيرة وينبغي ان يصرف الى فقراء الرستاق اذا كان الاضحية فيه فان المعتبر مكانها كما فى الخلاصة (و) نذب (تركه) اى ذلك التصديق ويجوز ان يرجع الى النذب

(لذى عيال) اى لمن عليه نفقة جماعة ظرف نذب (توسعة عليهم) اى العيال وفيه اشعار بانه لو كان عليه نفقة واحد لم يكن الترك ندبا (و)

نذب (الذبح بيده ان احسن) التضحية اى علم شرائطها وقدر على ذلك (والا) يحسن (امر غيره) به وفيه رمز خفى الى انه يستحب ان

يحضر التضحية بنفسه لانه غفر له باول قطرة من دمها بالخبر ومن الادب ان ينوى بها التقرب ويربطها قبل ايام التحرف فان فيه اجرا عظيما

ويجتهد فى استسمانها واستغلامها ويقلدها ويجعلها وان يكون الذابح طاهرا كما فى الزاهدى وتمة الاداب فى الذبايح (وكره ذبح كتابي) اضحيته بامره

لانه قربة ولو ذبح جاز بخلاف الجوسى (ويتصدق بجملها) لانه جزؤها (او يعمله آله) يستعمله كالجرب والتخل والغربال او يتخذ فروا او

كساء او خفا او نطعا او غيره فلو عمل جرابا وآجره لم يجز وعليه تصديق الاجرة كما فى الظهيرية (او يبدله) اى يبيع المجلد (بنا ينتفع به باقيا)

كثوب يلبسه او قدر يطبخ به وقيل لا يجوز بيعه بالثوب كما فى قاضىخان (فان بيع المجلد (بغير ذلك) مما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك كالدراهم

والمطعومات (يتصدق بثمنه) لان القرية انتقلت اليه وفيه اشعار بكراهة

- ليتصدق بها الا ان ينتفع بالدرهم او ينتفعوا على نفسه وان باع لذلك تصدق بالثمن ايضا ولو اراد بيع لحمها ليتصدق بالثمن ليس له ذلك وليس له في اللحم الا الاطعام او الاكل (بزازيه)

٢ (وبانه لا يبدل اللحم) ولو (بها يبقى) وانما يبدل الجلد به (والصحيح انه) اي اللحم (كالجلد) اعتراض على الاشعار الثاني (فلو اشتراه) اي ما يبقى (به) اي باللحم (جاز) الخ (انه) اي جواز اشتراء الطعام باللحم (قول الطرفين) الخ (غ) ٣ (لانه) اي اللحم (كالوقف) لا يجوز بيعه (غ) ٤ (لكن لو دفع) اي المضى (الى غنى ثم دفع) اي الغنى (اليه) اي الفقير (بنيتهما) اي الزكاة (يحسب واعلم انه لا يحمل ان يجوز) اي يقطع (صوف) الخ (تصدق به) اي يبدل نقصانها (وكذا) يتصدق الاجرة (ان آجرها) الخ (ويأخذ كل) منهما (مسلوخه) اي مسلوخ نفسه (من) جهة (صاحبه) وعبارة الشئني واذا صح الذبح عنهما يأخذ كل منهما اضحيتيه ان كانت باقية ولا يضمن الاخر لانه وكيله انتهى (غ) ٥ (ثم علما) ان ما كوله شاة صاحبه (فليحلل) اي فليطلب التحليل والتحليل (كل) من الاخر (وان تشاما) اي تنازعا ولم يحللا (بعد ذلك) اي طلب التحليل (المستغرق الدين) من اضافة الصفة الى الفاعل (او غيره) اي غير المعطوفات باومن الاجانب (لان الغاصب ملكها بسابق الغصب) اي بسابق امور تتعلق بالغصب وهو الضمان فظهر توصيف الشارح المحقق فيما بعد الضمان بالسابق ووافق لكلام الكافي واندفع دعوى التنافي بسابق الغصب اي بالضمان السابق على الذبح وهذا تعليل الهداية ثم فسر الشارح المحقق مراده منه بقوله (اي ملكها بالضمان مستندا الى يوم الغصب السابق) على الذبح وصفة الضمان اليه (إشار بقوله) (وبما ذكر من مراد الهداية ظهور انه ليس بينه) اي بين ما في الهداية (وبين ما في الكافي من انه) اي الغاصب بيان ما في الكافي (ملك عند اداء الضمان -

هذا البيع وبانه لا يبدل اللحم بها يبقى والصحيح انه كالجسد فلو اشتراه به جاز ولو اشترى ما لا ينتفع به الا بعد استهلاكه لم يجوز وقبل لو اشترى به طعاما جاز كما في الكرماني وذكر في الزاهدي انه قول الطرفين واما على قول ابي يوسف رحمه الله فالبيع باطل لانه كالوقف وفي المحيط لا بأس ببيعه بالدرهم ليتصدق بها وليس له ان يبيعه بها ليتفقها على نفسه ولو فعل ذلك تصدق بها وفي النية لو اشترى بالعم الاضحية شيئا ما كولا فاكله قال علي بن احمد لم يجب عليه التصديق بثمنه استحسانا وقال ايضا اذا دفع اللحم الى فقير بنية الزكاة حسب عن الزكاة وقال صاحب المحيط لا يحسب في ظاهر الرواية لكن لو دفع الى غنى ثم دفع اليه بنيتهما يحسب * واعلم انه لا يحمل ان يجوز صوف اضحية ولا ان يحمل لبنها وان فعل ذلك يتصدق بذلك ولا يدفع جلدتها ورأسها اجرة القصاب ولا يحمل له ان يركب ولا ان يحمل عليها فان فعل ذلك ونقصها تصدق به وكذا ان آجرها كما في السراجية (ولو غلط اثنان وذبح كل) منهما (شاة صاحبه) باذنه دلالة (صح) عن كل منهما واخذ كل مسلوخه من صاحبه (بلا غرم) فلو اكلا ثم علما فليحلل كل وان تشاما بعد ذلك ضمن كل لصاحبه قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة ان مضى الايام (وصح التضحية) لنفسه (بشاة الغصب) من ولده الصغير او الكبير او عبده المأذون المستغرق الدين او غيره لان الغاصب ملكها بسابق الغصب اي ملكها بالضمان مستندا الى يوم الغصب السابق فكان التضحية واردة على ملكه وقيل انما يجوز اذا ادى الضمان في ايام النحر وعن ابي يوسف وزفر رحمه الله انه لا يصح كما في الكرماني وفيما ذكر من مراد الهداية ظهور ان ليس بينه وبين ما في الكافي من انه ملك عند اداء الضمان

١ (يشىء) اسم ليس (من التنافي كما ظن) من أبي المكارم حيث قال والفرق على ما في الهداية انه ملكها بالغصب السابق على الذبح فالذبح وارد على الملك بخلاف الوديعة فانه يملكها بالذبح فالملك ثابت بعده وفي الكافي انه ملك الغصوب عند اداء الضمان مستند الى وقت الغصب السابق على الذبح فالضحية واردة على ملكه ولا يخفى ما بين الكلامين من المخالفة فكان كلام الكافي مبنى على ما مر ان الموجب الاصل في الغصب رد العين عند بعضهم وكلام الهداية على ان الموجب الاصل فيه رد القيمة عند الجمهور ولذا لو هلك يعتبر قيمته يوم الغصب لا يوم الهلاك فتدبر انتهى والمخالفة هي ان ما يفهم من الهداية ان تملك الغاصب بمجرد الغصب وما يفهم من الكافي ان التملك باداء الضمان لا بمجرد الغصب وقد اندفع بارجاع مراد الهداية الى ما في الكافي وقوله فكان كلام الكافي الخ محاسبة ودفع مخالفة بطريق آخر غير توجيه الشارح المحقق ثم علل الشارح المحقق ظهور عدم التنافي بما ذكر فقال (فانه) اي صاحب الهداية (اعتمد على ما حقق في) كتاب (الغصب) من ان التملك بالضمان السابق على الذبح ملكا مستندا الى يوم الغصب فقال ملكها بسابق الغصب باضافة السابق الى الغصب بالمعنى الذي حررناه في الصدر (كما اعتمد الكافي عليه) (٣٩٧) كتاب الاضحية

شئ من التنافي كما ظن فانه اعتمد على ما حقق في الغصب كما اعتمد الكافي عليه وذكر الاداء فقط فتدبر وفيه اشارة الى انه صح بما سرف من احد وعن أبي يوسف رحمه الله لم يصح كما في النظم (لا) يصح التضحية بشاة (الوديعة) والعارية والبضاعة والمضاربة والزوج والزوجة والرهن والموكل بالشراء او الحفظ كما في النظم لانه ذبح ملك الغير فانه لا يملك الا بعد الذبح وقيل يصح بالوديعة كما في الظهيرية واليه اشار شيخ الاسلام كما في الذخيرة فقال المص متواردا ينبغي ان يصح اذيصير غاصبا بمقدمات الذبح كالاضجاع وشد الرجل فالذبح وارد على الملك ورد بمنع الغصب لجواز ان يكون نحو الاضجاع للحفظ ولو سلم كان الذبح واردا على الغصب لا الوديعة ولا يخفى انه غير موجه لكونه منعاً على السند ولو سلم منعه لكونه سنداً فمردود بان البراد الاضجاع بنية الذبح كما صرح به في الظهيرية وأن الذبح وارد على الوديعة صورة والملك المستند معنى على ما ذهب اليه المص فتأمل نعم يشكل ما ذكره

٢ (وفيه) اي في جواز التضحية بشاة الغصب (اشارة الى انه) اي التضحية (صح بها) اي بشاة (سرق من احد) لان السرقة نوع غصب غايته انها خفية والغصب علني (و) شاة (الزوج) للزوجة (و) شاة (الزوجة) للزوج (و) شاة (الموكل بالشراء او بالحفظ) للموكل (فقال المص) في الشرح (متواردا) عليهما اي الذخيرة وشيخ الاسلام (ينبغي ان يصح) التضحية بشاة الوديعة من المودع بالفتح (اذيصير) اي المودع (ورد) قول المص (يمنع الغصب) اي لانم انه يصير غاصبا بالاضجاع ونحوه (لجواز ان يكون) الخ (ولو سلم) صيرورته غاصبا (كان الذبح واردا على شاة الغصب) وهي مسئلة المتن لانزاع فيها (لا) على شاة (الوديعة) والنزاع فيه الى هنا كلام الراد (غ) (٣) ولا يخفى (انه) اي البرد المذكور او المنع المذكور (غير موجه) على طريق الاداب (لكونه منعاً) واردا (على) مضمون (السند) اي على قوله اذ يصير غاصبا الخ وهو سند الانباء

(ولو سلم منعه) اي المورد (لكونه) اي السند واللام صلة المنع فالمعنى ولو سلم منع كون السند سنداً لما جعل (سنداً) له والحاصل انه فرق بين كون المنع على السند وبين منع كون السند سنداً على ما مر معنى الاول (فمردود) جواب لو (بنية الذبح) لا الحفظ وان الذبح عطف على قوله انه غير موجه فالمعنى ولا يخفى ان الذبح (وارد على) الشاة (الوديعة صورة و) على الشاة المملوك (ب) (الملك المستند معنى) اي ملكاً معنوياً فهذا جواب عن قوله ولو سلم كان الذبح وارداً على الغصب الخ (على ما ذهب) ظرف وارد (اليه المصنف) حيث قال فالذبح وارد على الملك (فتأمل) فانه يستند الى زمان الربط والجر الى المذبح فحصل الذبح على ملكه او ان الملك المستند ثابت من وجه دون وجه فلا يعتبر كما اذا اعتق الغاصب الغصوب ثم ادى الضمان فعلى الاول اشارة الى التحقيق وعلى الثاني الى البحث (نعم) لما دفع الاشكال المذكور عما ذكره المصنف توهم انه لا اشكال فيه اصلاً فدفعه بقوله (نعم يشكل ما ذكره) المصنف (غواص)

١ (بما تقرر) الخ (بدون التغيير) أى تغيير الغاصب المقصوب (و) بما تقرر أنه (ينتفع به) أى بالغصب (بلا) أى من غير (نحو اداء الضمان) كالارضاء مثلاً باى طريق كان (وفى ثبوته) أى التغيير أو الملك فى هذه المادة (كلام وضمنهما) أى المضمي (المقصوبة والوديعة اتفاقاً) وفى البرجندى المراد الضمان بالقيمة (لمن له ذوق) المرام حيث يرمى الى قطع (الكلام) فى المقام ٢ كتاب فى شرح رموز (كتاب الصيد) أى المصيد (عقب به) أى الصيد (وذا) أى الصيد مباح فعقبها به تنزلاً من الأعلى الى الأدنى (كضرب) أى من بابه فيضارعه يصيد (وعلم) أى من بابه فيضارعه يصاد كبخاش (وسمى المصيد صيدا) تسمية المفعول باسم المصدر كخلق الله بمعنى مخلوقه (وهو) أى المصيد (فخرج عنه) أى عن تعريف الصيد (ب) قيد (المتنع مثل الدجاج) (والبط) (المراد منه) أى فى المتنع (أن يكون له قوائم) أربع (أوجناحان يملك عليهما) أى الجناحين (ويقدر على الفرار) تفسير لقوله يملك عليهما (من جهتهما) أى الجناحين (و) خرج (بالتنوحش مثل الحمام اذ معناه) أى التنوحش (أن لا يألف) الخ (و) خرج (بطبعاً) الخ (ودخل به) أى بقيد طبعاً (متوحش) طبعاً (يألف) عادة (لا يمكن أخذه) صفة المتوحش زاده اشارة الى أنه يصدق على هذا التنوحش جميع القيود وتهيد لتفسيره بقوله (أى لا يملكه أحد الا بحيلة) الاصطيد (ممتنع) أى فار عن الأذى (لا مالكة له) سواء كان اصطيداه حلالاً أو حراماً (فالصيد اعم من) اصطيد (الحلال فيشكل ما قال ابن الأثير لا يقال للشئ صيد) قائم مقام فاعل لا يقال (حتى يكون) أى الشئ (ممتنعاً) أى فاراً (حلالاً) اصطيداه (لا مالكة له) أى لهذا الشئ وجه الاشكال أن ابن الأثير قيد بكونه حلالاً (واعم من المأكول) عطف على قوله اعم من الحلال فمن كلام القاموس ولو لم يوجد الواو كما فى بعض النسخ لكان من كلام ابن الأثير ثم

بما تقرر أن الملك فى الغصب لا يثبت بدون التغيير ولا ينتفع به بلا نحو اداء الضمان وفى ثبوته كلام (وضمنهما) أى المقصوبة والوديعة اتفاقاً وللضمان الدال على قطع الخصومة لطافة حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام

كتاب الصيد

عقب به الاضحية لأنها واجبة وذا مباح الا اذا كان للتلهي فيكون مكروهاً وهو مصدر صاد كضرب وعلم اذا اخذ فهو صائد وذاك مصيد وسمى المصيد صيداً وهو على ما قال المطرزي حيوان ممتنع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه الا بحيلة فخرج عنه بالممتنع مثل الدجاج والبط اذ المراد منه أن يكون له قوائم أوجناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهتهما وبالتوحش مثل الحمام اذ معناه أن لا يألف الناس ليلاً ولا نهاراً وبطبعاً ما توحش من الاهليات ودخل به متوحش يألف كالطير لا يمكن أخذه الا بحيلة أى لا يملكه أحد فى القاموس وغيره الصيد ممتنع لا مالك له فالصيد اعم من الحلال فيشكل ما قال ابن الأثير قيل لا يقال للشئ صيد حتى يكون ممتنعاً حلالاً لا مالكة له واعلم من المأكول * صيد الملوك ارناب وئعالب * وكلام الكراماني ناظر الى انه يطلق على الأذى حقيقة * واذا ركبت فصيدى الابطال * أى الشجعان وسببه النشاط وحكمه الملك عند الأخذ ولو حكماً ثم الصيد بشيئين بالحيوان والسهم فاشار الى الأول فقال (يحل صيد كل ذى ناب) كالكلب والفهد والنمر والاسد والذئب وابن عرس والخنزير وغيرها (و) ذى (مخلب) كالصقر والبازى

والباشق
(صيد الملوك ارناب) جمع الأرنب حلال (وئعالب) جمع ئعلب حرام (غ) ٣ (وكلام الكراماني) فى شرح الهداية (ناظر) أى دال (الى أنه) أى الصيد (يطلق على الأذى حقيقة) فأورد لاثباته شطراً آخر من الشعر (واذا ركبت فصيدى الابطال) بالفتح جمع بطل بالفتح والكسر بمعنى الشجاع (أى الشجعان) جمع الشجاع (وسببه) أى الاصطياد حصول النشاط والسرور (ولو حكماً) أى اخذاً حكماً او ملكاً حكماً كما اذا دخل فى الشبكة ولم يقبض (بالحيوان) المجازة (والسهم) المرمى (والذئب) بضم الدال المهملة خرس - (غواص)

١ (والباشق) في التاج بالشه وفي لغة الأختري الباشق بالتركي اسم نوع من الطير جمعه بواسق (وفيه) أي في قوله ذي ناب ومخلب (اشعار) الخ (لأنه) أي ما لا ناب ولا مخلب له (لم يخرج) الخ (والجرح الآتي) بقوله وجرحهما (معن عن) الأداء (التفصيل) المذكور في المتن هو قوله ذي ناب ومخلب ٢ (فالأداء) المجمع المحسن أن يقول بدله يحمل (صيد كل سبع) فهو مختصر شامل لتفصيل المتن (وأريد) بقوله ذي ناب ومخلب (ما صاد بالناب) الخ (دون ماله ناب ومخلب) حتى يدخل الأبل والنعام (كما مر في) كتاب (الذبايح) بقوله أي كل حيوان يصيد بالسنان والمخلب وإنما قلنا يصيد احرازاً عن البعير والنعام الخ (اخذ الصيد) مفعول علم بطريق الشرع (ظرف) اخذ (أن علمن) مجهول من التعليم (وعن أبي يوسف رحمه الله) يعني أن ما في المتن ظاهر الرواية ورواية غير ظاهرة عن أبي يوسف رحمه الله (أنه يستثنى منه) أي من حل الصيد بشرط العلم (الخنزير) والاسد والدب وبما حررنا ظهر تفرع قوله فيما بعد ففي ظاهر الرواية الخ (أعلو) الهمزة) كما في الاسد (والحساسة) كما في الدب (ففي ظاهر الرواية) تفرع على ما في المتن بملاحظة كلمة عن في قوله وعن أبي يوسف رحمه الله الخ كما أو ما ناك (يمكن تعليم الكل) أي كل ذي ناب ومخلب (فشرط) أي قوله بشرط (العلم لم يخرج) بضم الباء (الاسد) الخ (غ)

٣ (فلا يجوز) الصيد بدب و اسد (ولا)

(٣٧٩) كتاب الصيد

والباشق والحدأة وغيرها وفيه اشعار بان ما لا ناب له ولا مخلب لم يحمل صيده بلاذخ لأنه لم يخرج كما في الكرمانى والجرح الآتي معن عن التفصيل فالأداء صيد كل سبع وأريد ما صاد بالناب والمخلب دون ماله ناب ومخلب كما مر في الذبايح (بشرط علمهما) أي علم كل ذي ناب وعلم كل ذي مخلب اخذ الصيد بطريق الشرع فكل ما ذكرنا من السباع أن علمن حل صيدهن وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العين ونذ الاسد والدب لانهما لا يعملان للغير للهمة والحساسة وقد يلحق الحدأة بالدب الكل في المضمرات وغيره ففي ظاهر الرواية يمكن تعليم الكل فشرط العلم لم يخرج الاسد والدب والحدأة كما ظن وما قال السغنائى أن الاسد والدب لا يتصور فيهما التعليم فقد قال في البيع بخلافه والخنزير عند أبي حنيفة رحمه الله ليس بنجس العين على ما في التجريد وغيره على أن الكلب نجس العين عند بعضهم وقد

(الخنزير) لتجاسة عينه وعليه فلا يجوز بالكلب على القول بتجاسة عينه إلا أن يقال أن النص ورد به فتنبه وبه يندفع قول القهستاني أن الكلب نجس العين عند بعضهم والخنزير ليس بنجس العين عند أبي حنيفة رحمه الله على ما في التجريد وغيره فتأمل (در المختار) قوله وبه يندفع قول القهستاني حاصل ما قاله (البحث في استثناء الخنزير والدب والاسد وفي التعليل لأن الشرط في ظاهر الرواية قبول التعليم فيحل بكل معلم ولو خنزيراً وكونه نجس العين لا يمنع بدليل أن الكلب كذلك عند بعضهم مع أنه لم يقل أحد بعدم حل صيده ووجه الدفع الذي افاده الشارح الفاضل أن النص ورد في الكلب وأن قيل بتجاسة عينه فلا يلحق به الخنزير والحاصل أن هذا الجواب دفع به الشارح شيئين الأول ما يجته المص من الحاق الكلب بالخنزير في عدم حل الصيد بناء على القول بتجاسة عين الكلب والثاني ما يجته القهستاني من الحاق الخنزير بالكلب في حل الصيد ووجه الأول أن الكلب وأن قيل بتجاسة عينه لكن لما ورد النص فيه بخصوصه وجب اتباعه ووجه الثاني أن الخنزير وأن دخل ظاهراً في عموم قوله تعالى وما علمتم من الجوارح لكنه مستثنى

لحرمة الانتفاع بنجس العين وما ورد به نص بخصوصه حتى يتبع بل امرنا باجتنابه فلا يصح قياسه على الكلب المنصوص عليه هذا تقرير كلام الشارح وقد خفى على غير واحد نعم فإنه الجواب عن قول القهستاني والخنزير ليس بنجس العين لكن تركه لظهور أن المذهب خلافه والتعليل بتجاسة عينه مبنى على المذهب (ابن العايدى) ع (كما ظن) من أبي المكارم حيث قال وفي بعض الشروح أن المراد بذي ناب غير الاسد والخنزير والفيل والدب وبني مخلب غير الحدأة فهي مستثناة عن الكلية أما الاسد لعلو همته والدب والحدأة لحساستهما وأما الخنزير والفيل فإنه نجس العين وفيه أنه لو صح ما ذكره في الاسد وإخويه لاحتاج ههنا إلى استثناءها إذا كفى مؤنة قوله بشرط علمهما أي علم ذي ناب وذي مخلب انتهى (وما قال السغنائى) مبتدأ خبره (فقد قال) الخ (لا يتصور فيهما التعليم) فيخرجهما قوله بشرط علمهما فاجاب بأنه (قال في باب البيع بخلافه) أي ما يخالف قوله هذا من تصور التعليم فيهما (والخنزير عند أبي حنيفة رحمه الله ليس بنجس العين) فلا وجه لاستثناء أبي يوسف رحمه الله عنه (على أن) علاوة أي ولو سلم أن الخنزير نجس العين (الكلب) أيضاً (نجس العين عند بعضهم وقد -

١ حل صيده بالاتفاق) من هذا البعض فعلى ان نجسية العين غير مانع من الحلية (غ) ٢ (وفيه) اى فى قوله بجل (اشعار بان الصيد يملك باخذهن وان لم يعلمن) مجهول بتشديد اللام ونون التأكيد مخففا او متقلا غاية الوصل انه يملك به وان لم يجل ح اى حين عدم كونهم معلما حتى لو علمت كما يملك بجل (والاولى توحيد الضمير) اى انيقول بشرط علمه ارجاعا الى كل ذى ناب ومخلب (السبعين) اى ذى ناب وذى مخلب (غ) ٣ (او جشما) فى لغة الاخرى الجشم بضم الجيم وفتح الشين صدر البعير ولذا فسر بقوله (اى جلسا على صدره) اى الصيد (ويستثنى منه) اى عن الخلائى الذى فى الذخيرة (البازى والصقر) الخ فتفرع من الاستثناء المذكور فى النظم ان (ما فى قاضىخان) من القولين احدهما (ان الجرح شرط و) الثانى ان (مقتول البازى) بالجشم او الخنق (حلال لم يحمل احدهما) وهو اشتراط الجرح (على ظاهر الرواية والاخر على غيره) اى غير ظاهر الرواية بل الاخر محمول على الاستثناء من ظاهر الرواية (كما ظن) من ابي المكارم حيث قال وقال قاضىخان الجرح الذى فى الباطن ولا يخرق فى الظاهر لا يجل به اذ لا يحصل به انهار الدم وقال ايضا البازى اذا قتل الصيد حل اكله وان لم يجرح فاعل احد القولين على ظاهر الرواية والاخر على غيره انتهى فانه قد غفل عن كون البازى مستثنى من الاول (غ)

كتاب الصيد

(٣٧٠)

حل صيده بالاتفاق والباء متعلق بيحل وفيه اشعار بان الصيد يملك باخذهن وان لم يعلمن كما فى المنافع فالاولى توحيد الضمير (وجرحهما) اى قطع السبعين جزأ من الصيد ليتحقق ذكاة الاضطراب فلو خنقا او جشما اى جلسا على صدره حتى قتلا لم يجل قيل هذا عند محمد رحمه الله واما عندهما فيحل والفتوى على الاول كما فى الذخيرة ويستثنى منه البازى والصقر فانهما لو قتلاه جشما او خنقا حل بالاتفاق كما فى النظم فما فى قاضىخان ان الجرح شرط ومقتول البازى حلال لم يحمل احدهما على ظاهر الرواية والاخر على غيره كما ظن والاكتفاء مشير الى ان الادماء ليس بشرط ومنهم من اشترط ان كانت الجراحة صغيرة كما فى المحيط وغيره (و) بشرط (ارسال مسلم او كتابى) السبعين فلو انفلت من صاحبه فاخذ صيدا وقتله لم يؤكل كما لو قتل بلا علم بارسال احد لانه لم يقطع بوجود الشرط كما فى الصغرى (مسميا) حال مما يضاف اليه الارسال فبشرط اقتران التسمية به فلو تركها عمدا عند الارسال ثم زجره معها فانزجر واخذه وقتله لم يؤكل وفيه تذكير لما مر من اشتراط شرائط الذبح فلو

ارسل

ع فى البدائع الاصطياذ بذى ناب او مخلب كالبازي والشاهين لا يجل ما لم يجرح فى ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى يجل زاد فى العناية والمعراج وغيرهما والفتوى على ظاهر الرواية اقول وهو ظاهر المتن فما فى القهستانى عن النظم من ان البازى والصقر لو قتلاه خنقا حل بالاتفاق مشكل وما فى الحانية من قوله ولو ارسل الكلب فاصاب الصيد وكسر عنقه ولم يجرحه او جثم عليه اى جلس على صدره وعن ابي يوسف رحمه الله لا يشترط الجرح والبازى اذا قتل الصيد حل وان لم يجرح اه قال بعضهم هو على خلاف ظاهر الرواية اقول يؤيده انه ذكره بعد قوله وعن ابي يوسف رحمه الله فما فى القهستانى من حملة كلام الحانية على ما فى النظم ورده قول ذلك فيه نظر لما علمت من مخالفة ما فى النظم لظاهر الرواية المفتى به تأمل (ابن العابدین)

ه (والاكتفاء) بمجرد الجرح دون ان يقول

وجرحهما بالادماء (مشير الى ان الادماء) يعنى خون ناك كردن (ليس بشرط ومنهم من شرط) الادماء (ومنهم من اشترط) الادماء (ان كانت الجراحة صغيرة) وان كانت كبيرة لم يشترط (فلو انفلت) بالغاء اى فرت (من صاحبه) الخ (كما لو قتل بلا علم) من اللاقى (بارسال احد لانه لم يقطع) اى لم يجزم الواجد (بوجود الشرط) هو ارسال مسلم او كتابى (اليه الارسال) اى من معمول الارسال (غ) ٦ (فبشرط اقتران التسمية به) اى بزمان الارسال لاشتراط اقتران الحال بزمان عامل ذى الحال كما تقرر (ثم زجره) اى منعه من المضى (معا) اى مع التسمية (فانزجر واخذه) اى الصيد فى الرجوع ويحمل ان يكون زجر بمعنى حث وحرص فالامر بظاهر ٧ (وفيه) اى فى قوله مسميا (تذكير) اى اجابة للخاطر (لما مر فى الذبائح من اشتراط شرائط الذبح ومنها التسمية - (غواص)

ارسل مجوسى او مرتد او صبي لم يعقل لم يؤكل بخلاف الاخرس كما
 فى المحيط وغيره (على ممتنع) بالقوائم او الجناحين (متوحش) متفر
 اى على صيد (يؤكل) صفة اخرى فيشترط الارسال على الصيد ولو غير
 معين فلو ارسل على صيد واخذ صيودا اكل الكل مادام فى وجه الارسال
 كما فى فاضيلان (و) بشرط (ان لا يشارك) فى جرح السبع (العلم) بفتح
 اللام المشددة (ما لا يحل صيده) من سبع غير معلم او معلم غير مرسل
 او تارك التسمية عمد او نحوه فلو ارسل السبع المعلم وشاركه غير المعلم فى جرح
 صيد لم يؤكل لانه اجتمع فيه البيع والمحرم والاحتراز عنه يمكن فيرجع
 المحرم احتياطاً ولو شاركه فى اخذه دون الجرح كره كراهة تحريم على
 الصحيح كما فى المحيط وفيه اشعار بانه لو رده عليه ذمى او مجوسى او
 دابة حل كما فى الاختيار لكن شرط فى النظم ان لا يشاركه فى الرد من لا
 حل صيده كالمجوسى والحربى (و) بشرط ان (لا يطول) للاستراحة (وقفته)
 اى توقف المعلم (بعد الارسال) فلو كمن واستخفى الفهد فى ارساله حتى
 اخذ الصيد وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو ارسل البازى
 فمكث ساعة فى الكمين ثم اتبع الصيد وقتله فلا بأس باكله ولو اكل خبزا
 بعد الارسال او بال لم يؤكل كما فى المحيط فالأولى ان لا يشتغل بعمل آخر
 بعد الارسال كما فى النظم وغيره على ان عدم الطول امر غير مضبوط
 والحاصل ان شرط هذه الجارحة خمسة العلم والجرح والارسال وعدم
 المشاركة وعدم الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر شرط سادس هو ان لا
 يقعد عن طلبه بعد الارسال كما فى النظم وغيره (ويعلم المعلم) بصم الباء
 والميم (بترك اكل الكلب) من ذى الناب هو فى الاصل كل سبع عقور
 غلب على النابح كما فى القاموس فيشترط فيه ترك الاكل دون سائر

١ (مادام) الكلب (فى وجه
 الارسال) اى فى طرف ما ارسل اليه (او)
 سبع (معلم غير مرسل) من احد (او) سبع مرسل
 من (تارك التسمية) والظاهر او متروك
 التسمية عليه كما لا يخفى غ
 ٢ (وفيه) اى فى قوله ما لا يحل بايراد كلمة
 ما دون من (اشعار بانه لورده) اى الصيد (عليه)
 اى على الكلب (ذمى او مجوسى او دابة حل) اكله
 لان فعل الراد ليس من جنس فعل الكلب
 فلم يكن مشاركة فى الحقيقة (كما فى الاختيار)
 ثم اعترض على الاشعار وما فى الاختيار فقال
 (لكن شرط فى النظم ان لا يشارك فى الرد من
 لا يحل صيده كالمجوسى والحربى) الخ
 (للاستراحة) فلو طالت وقفته بعد الارسال
 لاحتيال الاصطياد كما هو عادة الفهد لا يضر
 لانه لا يفوت به الاضافة الى الارسال
 فظهر تفريع قوله (فلو كمن) كحمد
 (واستخفى الفهد) على ما هو عادته (لو فعل
 مثله) اى لو تعود بعادة الفهد غ
 ٣ (فالأولى) بدل ان لا يطول الخ أنيقول
 (ان لا يشتغل بعمل آخر) غير عمل الاصطياد
 (على ان عدم الطول) علاوة للاولوية
 المذكورة (هذه الجارحة) التى يحصل ما صاده
 (خمسة الخ وكان عليه) اى المص (بضم الباء)
 المضاربة يعنى ان يعلم مجهول (و) بضم
 (الميم) الاول فى لفظ المعلم يعنى انه اسم
 مفعول من التعليم لا انه بصيغة المصدر من
 المجرد كما هو نسخة ابى الكارم فكانه رد عليه
 واما بيان ميم لفظ المضارع فهو مضموم
 ومرفوع بلا شك عند عدم الناصب والمجازم
 فلا حاجة الى بيانه وكعب الشارح المحقق
 اعلى عن بيان امثاله غ
 ٤ (غلب) بضم الغين المعجمة وكسر اللام المخففة
 (على النابح) النابح صوت الكلب فهو حيوان
 نابح (فيشترط فيه) اى فى الكلب غ

ابى المكارم انه يشترط في غير الكلب ايضا حيث كتب بعد قول المص (بترك اكل الكلب) ونحوه في المضمرات ان الكلب يقع على كل سبع حتى الاسد ويؤيده بعض الاحاديث انتهى ومن البرجندى ايضا حيث قال خص الكلب بالذكر لان التأديب فيه اكثر اولا ان كل سبع يسمى كلبا مجازا انتهى ثم علل قوله دون سائر السباع او ظنية الثان فقال (لانه شرط فيه) اى في الاغلب غير الكلب (الترك والاجابة) معا (داعيا ومرسلا) اى اجابة الدعوة والارسال (جميعا لان عادته اى غير الكلب (مستثنى منهن) اى من سائر السباع (فانه كالكلب) فعلى هذا (لا يبعد ان يكون المعنى) اى معنى قوله صح بترك اكل الكلب (بترك اكل السبع) الكثير الاستعمال في الاصطيد غ

١ (بترك اكل الكلب) ونحوه في المضمرات ان الكلب يقع على كل سبع حتى الاسد ويؤيده بعض الاحاديث (ابو المكارم)

٢ (وهو الكلب والفهد) اى فيشملهما (لا غير ولذا) اى لكونهما كثير الاستعمال (لم يتعرض) المصنف (لحكم البواقي) من السباع (لانه) اى الثلث (معتبر) الخ (فبجل) ما صاده (فى) المرة (الرابع) و (اما ظاهر روايته) اى الامام (الى رأى المعلم) بكسر اللام (او الصيادين) المعلمين (وانما ترك) المصنف (مفعوله) اى مفعول الاكل غ

٣ (والاحسن) انيقول (اجابة الصقر) اى صاحبه (فان كلاً) علة الاحسن (منهما) اى من اجابة الدعاء والارسال غ

٤ (شرطه) اى للصقر غ

٥ (والصقر) عطف على كل منهما الخ اى وان الصقر (كل ما صيد به من الطائر والبازى نوع من الصقور) جمع الصقر فبذل فيه (بالتخفيف والتشديد) اى فى ياقه (وانما ترك الاكل) اولا بطريق الاتفاق اول للشيء (لا للمعلم) والا لما اكل بعد الترك (قبله) اى قبل تبين جهله (سواء) كان لحم الصيد (قد) مجهول من التقديد حاصله سواء طالت المدة بحيث كان لحمه قديدا (اولا) انها عم احترازا عما قال بعض مشايخنا انها يحرم تلك الصيود فى قول ابى حنيفة رحمه الله اذا كان العهد قريبا اما اذا تطاول العهد بان اتى عليه شهر او نحو ذلك وصاحبها قددها لا يحرم تلك الصيود اتفاقا والنعميم المذكور قول الامام السرخسى حيث قال الصحيح ان الخلاف فى الفصلين واحد (فى البيت) اى فى الاحراز (او الفارة) اى فى غير الاحراز (والاخضر الاوضح) بدل قوله فلا يؤكل ما قد صادوقى فى ملكه (فبحرم مابقى منه) اى من الصيد فوندا عنده لقوله (ولا يحرم عندهما) الخ (وفيه) اى فى قوله وبقي فى ملكه (اشعار -

اشعار

اشعار
حاصله سواء طالت المدة بحيث كان لحمه قديدا (اولا) انها عم احترازا عما قال بعض مشايخنا انها يحرم تلك الصيود فى قول ابى حنيفة رحمه الله اذا كان العهد قريبا اما اذا تطاول العهد بان اتى عليه شهر او نحو ذلك وصاحبها قددها لا يحرم تلك الصيود اتفاقا والنعميم المذكور قول الامام السرخسى حيث قال الصحيح ان الخلاف فى الفصلين واحد (فى البيت) اى فى الاحراز (او الفارة) اى فى غير الاحراز (والاخضر الاوضح) بدل قوله فلا يؤكل ما قد صادوقى فى ملكه (فبحرم مابقى منه) اى من الصيد فوندا عنده لقوله (ولا يحرم عندهما) الخ (وفيه) اى فى قوله وبقي فى ملكه (اشعار -

- (بأنه لا يحرم ما أكل) مجهول أى ما لم يبق غ ٢ (وههنا) أى فيما علل به الكرماني وأشار إليه الكافي (أشكال فان الحكم بالشئ) أى الحرمة مثلا (لا يقتضى الوجود) أى وجود المحكوم عليه هذا مخالف لقاعدة الفرعية الحكمية خصوصا فى الحكم بالإيجاب غ ٣ وصورته فيما ظهر لى أن امرأة ولدت بنكاح فادعى رجل بعد موتها أنها أمته زوجها من أبى الولد فأثبت الولد حريتها تثبت ويندفع عنه الرق تأمل وعليه فلا يظهر ما أجاب به بعض الفضلاء من أن الحكم عليها بالحرية إنما سرى إليها بواسطة الولد لأنه الأصل فى دعوى النسب فيعتق فتتبعه أم الولد وكم من شئ يثبت ضمنا لأقصد إياه ماخصا نعم يظهر ذلك فيما لو ادعى المولى أنه ابنه من أمته الميتة تأمل وقد يجاب عن الأشكال بأنه لا أثره لترتب على نبوت الحرمة

(٣٧٣)

كتاب الصيد

وما قبل الثمرة بطلان البيع لو باعه والرجوع بالثمن لأنه ميتة ولزوم التوبة فيه أن الكلام فى الغائت بتعوى الأكل ومسألة البيع خلافة كأمم وهذه وقافة ولم يكن الأكل معصية قبل العلم بذلك حتى يلزم التوبة تأمل (ابن العابدین)

ع (بعده) أى بعد تبين جهله (حتى يتعلم) أى صارت معلما (بترك الأكل ثلثا أو بحكم) عطف على بترك (المغوض إليه) وهو المعلم والصيداين كما أسلف بقوله فالتفويض فيه الخ (على المذهبين) متعلق بالترديد المذكور أو يتعلم فالأول عندهما والثانى عنده (فلوفر البازى) (تفريع لقوله حتى يتعلم (من) يد (صاحبه) من غير إرساله (ثم صاد لأنه جاهل) على المذهبين غ ٥ (فيشترط) للرعى (شرايط الذبح) غير التسمية أيضا (وشرطه) أى شرط الحل بالرعى (الجرح) الخ لفقد الزكوة الاضطرارية (وعدم شرط الادماء) ههنا مبتدأ خبره فى النظم (مع) أى مقارنا (بالخلاف السابق) فى شرح الاكتفاء بجرحهما (فى النظم) أى كلاهما مبين فى النظم وقد قال هناك كما فى المحيط وغيره غ ٦ (أو مأموره) أى مأمور الرعى بالطلب (أى حاملا إياه) أى السهم قال أبو المكارم وكأنه أى المصنف جعل متحاملا بمعنى حاملا فعده إلى سهمه وهذا وهم لأن حمل السهم ليس بقيد أى ليس بشرط والتحامل بمعنى الحمل غير وارد وذكر فى التاج والصحاح أنه يقال تحاملت على نفسى إذا تكلفت المشى على مشقة وفى المغرب

أشعار بأنه لا يحرم ما أكل إذا الحكم بالحرمة لا يتصور إلا فى محل قائم وقد فات المحل بالأكل كما فى الكرماني واليه أشار فى الكافي وغيره وههنا أشكال فان الحكم بالشئ لا يقتضى الوجود الا ترى أنا نحكم بحرية الأمة الميتة عند دعوى الولد حريتها (ولا) يؤكل (ما يصيد) بعاء (حتى يتعلم) بترك الأكل ثلثا أو بحكم المغوض على المذهبين فلو فر البازى من صاحبه ثم صاد لم يؤكل لأنه جاهل ثم أشار الى بيان الثانى من الشبثين فقال (وشرط الحل بالرعى) أى رمى المسلم أو الكنايى السهم الى ممتنع متوحش يؤكل (التسمية) عند الرعى فيشترط شرائط الذبح أيضا فلورمى صبى أو مجنون لم يعقل أو مجوسى مسميا وقتل صيدا لم يؤكل (و) شرطه (الجرح) فلو دقه السهم لم يؤكل لفقد الزكاة وعدم شرط الادماء مع الخلاف السابق فى النظم (و) شرطه (أن لا يقعد) الرامى أو مأموره (عن طلبه) أى الرعى إليه (أن غاب) عن بصره (متحاملا سهمه) أى حاملا إياه وقد نوههم من نسب المص الى الوهم فى ذلك بظن أن التحامل بمعنى الحمل غير وارد فان باب المجاز الشافع مفتوح وهو ملزوم لمعنى التحامل الذى

* ١٣٩

ومنه ربما يتحامل الصيد ويطير أى يتكلف فى الطير أن انتهى وقال البرجندي أى حال كونه حاملا سهمه على سبيل الكلفة والمشقة وهو كناية عن كابة الجرح وشدة اثره فانه مع ذلك سعى أن لا يقعد عن طلبه فكيف إذا كانت الجراحة ضعيفة وتوهم موته بسبب آخرخ أظهر وعبرة الهداية هكذا وإذا وقع السهم بالصيد فتحامل حتى غاب عنه الخ وهى أحسن فان التحامل هو التكلفى فى الشئ على مشقة وأعباء والغرض أن يكون الجراحة مؤثرة وكون الصيد حاملا ليس بشرط انتهى فاجاب الشارح المحقق عنهما بقوله (وقد نوههم من هو) أبو المكارم (نسب) كلام (المصنف الى الوهم فى ذلك) أى فى تعدية متحاملا الى سهمه (بظن) متعلق بنسب (أن التحامل بمعنى الحمل غير وارد) فى كتب اللغة (فان) علة لقوله قد نوههم (باب المجاز) خصوصا (الشافع مفتوح) ثم أشار الى علاقة المجاز فقال (وهو) أى حمل السهم (ملزوم لمعنى التحامل الذى —

ادرج حمل السهم فيه) اى فى القيد والشرط
جواب عن كلام البرجندى و اى الكارم انه
ليس بقيد و شرط (اقتداء بشيخ الاسلام)
لا قيدا و شرطا فى المسئلة فغفلا عنه غ
٢ (بسبب آخر) بالتوصيف (كرمى آخر)
بالاضافة (و) مثل (وقوعه) الخ (برميته) اى
الرامى الاول لا بسبب آخر غ ٣ (وفيه)
اى فى قوله ان لا يقعد عن طلبه اشعار الخ
٤ (الآلة اصلا) اى لامع سعة الوقت أولا
بدونها (ما) اى مقدار (تمكن) هو (و) من
(الاستعداد) الخ غ
٥ (والكلام) اى قوله وان ادركه حيا الخ
(مشير) الخ (بلا فصل) اى تأن وتوقف متعلق
مات وقيد الى الأخيرين (كما اذا قتله)
جعل الشارح المحقق الكاف بمعنى المثل وحذف
المضاف الى ما المصدرية وجعل مدخولها فى
قوة المصدر ففسر بقوله (اى مثل حرمة قتله)
بصيغة المصدر المضاف الى (معرض) وفى
بعض النسخ بلا تأ والمصدر بمعنى المفعول
فماصل المعنى مثل حرمة مقتول معرض
(يعرضه) بفتح العين صلة قتلة (والا) غرق
(حل) غ الخرق بالخاء والزاي المعجمتين
النفاذ قال فى المغرب والسين لغة والراء
خطا وفى المعراج عن المبسوط بالزاي يستعمل
فى الحيوان وبالراء فى الثوب (ابن العابد)
٧ (والمعارض كالحرب) وزنا (سهم له اربع
قذذ) اى طرف بالمعجمتين (دقاق) جمع
دقيق (فاذا رمى به اعترض) اى يذهب
بعرضه (دقيق الطرفين) يعنى سروكش
باريك (دون حده) اى لا يصيب طرف
نهايته الذى فيه حدة غ

هو التكلف في الطيران وانما ادرج حمل السهم فيه اقتداء بشيخ الاسلام
الرامى اذا لم يشتغل بعمل آخر واتبع اثر الصيد فوجده وفيه سهمه
ولا يكون به اثر سبع اكل استحسانا وانما شرط التحامل لينتقن ان الجرح
بالرمى لا بسبب آخر كرمى آخر ووقوعه على حجر حتى لو علم يقينا
ان الجرح برميته اكل وان لم يتحامل كما فى الكرمانى وتام التفصيل
فى المحيط وفيه اشعار بانه لو قعد عنه ثم وجده ميتا لم يؤكل وبان مدة
الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة رحمه الله انها مقدرة بنصف يوم
اوليلة فان طلبه اكثر منه لم يؤكل وفى الزيادات ان طلبه اقل من يوم
اكل كما فى المضرات ولما فرغ من بيان حكم المرسل اليه والرمى اليه
ميتين شرع فى حكمهما حين فقال (وان ادركه) اى الصيد (المرسل او
الرامى) فى الاصطياذ بالسبع او السهم حال كون الصيد (حيا ذكاه فان
تركها) اى التذكية (عمدا) حتى مات (حرم) هذا اذا تمكن من ذبحه
بان يكون فى الوقت سعة ومعه آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بان لا يجد
الآلة اصلا او يجد لكن لا يبقى من الوقت ما تمكن من تحصيل الآلة
والاستعداد للذبح لم يؤكل فى ظاهر الرواية وعن الشيخين انه يحل وهذا
اذا كان فيه من الحيوة اكثر مما فى المذبوح بعد الذبح واما اذا كان مثله
فهو ميت حكما فبالحكم اجماعا كما فى الهداية وغيره والكلام مشير الى انه
لو مات قبل وصول الذابح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل اكل
وبه تأخذ كما فى النظم (كما اذا قتله) اى مثل حرمة قتله (معرض بعرضه)
لانه لا يخزق الجلد فى الاغلب والاحل كما فى الاختيار والمعارض كالحرب
سهم له اربع قذذ دقاق فاذا رمى به اعترض كما فى المقاييس او سهم
بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده كما
فى القاموس (او يندقة) بضم الباء والدال طينة مدورة يرمن بها (ثقبلة

ذات حدة) وان جرحته لاحتمال ان يكون بثقله وفيه اشعار بانه لو كانت خفيفة ذات حدة حل لانه قتل بالحدة فالحاصل ان الموت ان كان بالجرح يقينا يحل وان كان بالثقل لا يحل كما لو وقع الشك احتياطا فان رماه بسيف او سكين فان جرحه بالحده يحل وان اصابه الفناء او المقتبض لا يحل الكل في الاختيار (او رمى) صيدا برياً او بحرياً وجرحه (فوقع) الصيد (في ماء) لاحتمال الموت بالماء (او) وقع بلاهله بعد الرمي (على سطح) او شجر او حائط (ثم) وقع (على الارض) لانه متردى والأصل انه منى دخل على الصيد عسى لا يؤكل وههنا كذلك لانه يجوز ان يقتله التردى والسقوط فلو وقع من الهواء على السطح او الارض او الاجر المبسوط ومات حل (ويعتبر) في الحل والحرمه (الزجر) اى الاغراء بالصياع على نحو الكلب او الفهد لانه كالارسال (فيما لم يرسل) منه فلو انبعث احدهما بنفسه على صيد فانزجر وزاد طلبه بزجر مسلم حل وبزجر مجوسى لم يحل كما اذا لم ينزجر (واو اجتماع) اى الزجر والارسال (من مسلم) او كتابى (ومجوسى) او وثنى او مرتد او محرم او تارك التسمية (يعتبر الارسال) لانه اقوى من الزجر فلو ارسل مجوسى لم يؤكل وان زجره مسلم بخلاف العكس وهذا اذا زجره في ذهابه فلو وقف ثم زجره لم يؤكل كما في الذخيرة (وان اخذ) مرسل (غيره) ارسل اليه (من الصيد حل) لوجود الارسال ولا يشترط التعيين كما امر وفيه اشعار بانه لو اصاب غير ما رماه حل كما في قاضيخان ولذا لو رمى صيدا فاصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم وثم حل الكل كما في النظم (كصيد رمى) السهم او السكين اليه (فقطع عضو منه) كالبية ومات فانه حل المقطوع منه من الصيد (لا العضو) المقطوع منه بالخبر وفيه اشعار بانه لو رمى الى سمك حل المقطوع ايضا لان ميتة حلال وبان العضو بان

٢ (وفيه) اى في قيد ثقيلة (اشعار) الخ ٣ (والأصل) اى الضابط في الباب (انه منى دخل على الصيد عسى) بالنزوين اى احتمال وظف الحرمه (لا يؤكل) جزاء منى (فلو وقع) تفريع على كلمة ثم على الارض الخ (من الهواء على السطح او) ابتداء (على الارض) الخ (الزجر اى الاغراء بالصياع) يعنى ان المراد بالزجر ليس مطلق السوق كما هو معنى الزجر بل المراد السوق المقارن للتحريض والاغراء مرادف له (منه) اى من الصياد غ (ف) زجره الصياد و(انزجر وزاد طلبه بزجر) صياد (مسلم حل) الخ (وكذا) اى لم يحل (اذا لم ينزجر) بالزجر (او كتابى) بكلمة او (ومجوسى) بواو الجمع لانه مثال الاجتماع (وهذا) اى كون العكس مأكولا (اذا) بجره المجوسى في ذهابه اى بلا توقف (فلو وقف) بعد ارسال المسلم (ثم زجره) المجوسى (لم يؤكل) لانه في قوة ارسال المجوسى (وان اخذ) كلب (مرسل) الخ (ولا يشترط) اى كيف لا يحل والحال لا يشترط (التعيين) اى تعيين الصيد غ ٥ (وفيه) اى في بيان حكم الارسال (اشعار) بحكم الرمي (بانه) اى السهم (لو اصاب) الخ ونفذ منه (ثم اصاب) الخ (رمى فقطع) كلاهما مجهول بدلالة رسم خط (عضو حل المقطوع منه) راجع الى حرف اللام (من الصيد) بيان المقطوع منه (لا العضو المقطوع) هو (منه) اى من الصيد صلة المقطوع (بالخبر) اى الحديث وهو ما بين من الحى فهو ميت ٦ (وفيه) اى في نفى حلية العضو المقطوع من الصيد (اشعار الخ حل المقطوع ايضا) اى كالمقطوع منه (لان ميتة) اى ميت السمك (حلال و) في قوله لا العضو اشعار (بان) ذلك (العضو) اى العضو المنفى حليته (بان) خبر ان - غ

- (بتمامه او تعلق) عطف على بان (مجلده)
اي الصيد (بحيث لا يلتئم بالعلاج والا)
اي وان لم يبين بتمامه او تعلق بحيث يلتئم
بالعلاج (حل الكل) اي البائن والمباين منه
والمعلق والمعلق به (وتنكير العضو) في قوله
فقطع عضو منه الخ (ناظر) اي دال (الى
انه) اي العضو المقطوع (قليل بحيث يتوهم
بقاء الصيد) ميا (بدونه) اي بدون هذا
القليل غ ٢ (وعلى هذا الاصل) المدلول
بتنكير العضو (يدور) اي يستخرج عدة
من المسائل غ

٣ (وفيه) اي في قيد قد بمعنى شق طولاً
(اشعار) الى آخره (لان الاوداج من
القلب الى الدماغ) مراده فلا محالة يقطع في
العرض واما في الطول فيجتمعا ان يبقى في
جانب اقول في العرض ايضا غير مسلم لو
قد من السرة نعم لو قد من الصدر لان
القلب تحته (فان الصيد) علة لتصور
قتل الآخر ع (وفيه) اي في التعقيب
المستفادين من الفائين في فرماه فقتله الى
آخره (كان) ملكا (لهما) اي للرامي
(معا) اي على الاشتراك (و) في قوله فهو
للاول رمز (الى انه) الخ ملكه الاول (وحررم)
أكله (عليه) اي الاول (للاثنيان) اي
ضمن لاثنيان الاول فملكه به فالثاني اتلف
مملوكه المجروح ه (مجروحا تميز عن
الاضافة) اي عن اضافة القيمة الى ضمير
الصيد فالعنى ضمن قيمة المجروح لان اضافة
المجروح الى الضمير بيانية فلا يرد ان المعنى
قيمة مجروحه (لا حال من المضاف اليه كما
ظن) من ابي المكارم وانما كان ظنا لان في
الالفية * ولا تجز حالا من المضاف اليه *
الا اذا اقتضى المضاف عمله * (وكان جز ماله
اضيف * او مثل جزفه فلا تخفى * وههنا لم
يتحقق شئ * من هذه الشروط الثلاثة فلهذا
لم يقبل الشارح المحقق الحالبية هنا من المضاف
اليه ٤ (جزاؤه) اي جزاء الشرط (ما
يدل عليه) مجهول فصيح البيان بقوله (من حررم)
الخ (ممتنعا) اي متنفرا اي بان لم يخرج
عن حيز الامتناع (لانه الاخذ) والصيد
لمن اخذ (فانه) اي بيان صيد غير المأكول
(دال على عدم البقاء) اي على عدم بقاء
شئ * من الحيوانات من البيان حتى يبين
جواز صيد مالم يؤكل فيومي عدم بقاء الكلام

بتمامه او تعلق بمجلده فهو بحيث لا يلتئم بالعلاج والاحل الكل
وتنكير العضو ناظر الى انه قليل بحيث يتوهم بقاء الصيد بدونه
فان لم يتوهم حل الكل وعلى هذا الاصل تدور المسائل كما في النخيرة
(فان قطع) الصيد (اثلاثا واكثره) اي ثلثاه (مع عجزه) وثلثه
مع رأسه (او قطع نصف رأسه او اكثره) اي الرأس (او قد) اي
شق طولاً (بنصفين اكل كله) اي المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش
حينئذ وفيه اشعار بانه لو قطع عرضا بنصفين حل الكل بالطريق الاولى
لان الاوداج من القلب الى الدماغ كما مر (وان رمى) صافد (صيدا
فرماه) صافد (آخر فقتله) الآخر فان الصيد يجوز ان يسلم بعد
الرمي الاول (فهو) اي الصيد (للاول) لانه اثنى وفيه رمز الى
انهما لو رميا معا او احدهما بعد الآخر قبل اصابة الاول فقتلاه كان
لهما معا كما في النهاية والى انه لو علم ان القتل بالاول ملكه بالطريق
الاولى اذ القتل يضاف اليه وتماه في الهداية (وحررم) عليه لا مكان
القتل بالثاني (وضمن الثاني له) اي الاول (قيمته) اي الصيد للاثنيان
(مجروحا) تميز عن الاضافة لاحال عن المضاف اليه كما ظن (ان كان
الاول اثنى) اي اخرجته عن حيز الامتناع جزاؤه ما يدل عليه من حررم
وضمن (والا) يكن الاول اثنى بان يبقى متنعا فرماه الثاني فقتله
(فللثاني) لانه الاخذ (وحل) لتحقيق الذكاة (ويصاد) جوازا (ما يؤكل
لمه) من الحيوان (وما لا يؤكل) كالذئب والخنزير لدفع الشر عن
الغنم والزرع وانما اخر مسألة الصيد سيما صيد غير المأكول اشعارا
برعاية حسن الاختتام فانه دال على عدم البقاء

٢ كما في شرح رموز (كتاب اللقطة واللقيط والأبق عتب به) أي بكل واحد منها (الصيد لانه) أي الصيد (في الأغلب) احتراز عما إذا رمى صيدا فرماه آخر فقتله فإن في هذه الصورة على شقيها لا يفيد الملك لأحدهما (اسلم منه) أي من كل واحد من هذه الثلاثة (ملكا) فإن أخذ الصيد يوجب الملك بحيث لا يحدث نزاع وخصومة أخيرا في الأغلب بخلافها فالصيد أرغب فاهم فقدم كتابه (ووجه الجمع) أي جمع هذه الثلاثة في كتاب واحد (و) وجه (الترتيب) أي تقديم اللقيط على اللقطة وتقديمها على الأبق أيضا (مما لا يخفى) أما الجمع فلتناسبها في قلة الأحكام وفي أن كلامها غير محرز تحت يد وإن كلا منها يدخل في تصرف الواحد بغير عوض بعد أن لم يكن كالصيد لها مر وأما الترتيب فلأن اللقيط من بني آدم هو فهو أشرف من الأخيرين فاستحق التقديم وأما هـا وإن لم يعلم مالتهما بحسب الظاهر لكن الأبق من يفيقه فيمكن اشتغاره إلى مالكة بتعريفه بخلاف اللقطة فرغبة المنقذين فيها أكثر من الأبق فبيان حكمها أهم شرعا (والمعنى) أي معنى العنوان كتاب (لقط اللقيط والتقاط اللقطة وأبق الأبق) مجزئ الصادر المضافة فيكون التعوين بفعل المكلف الذي هو موضوع الفن (فاللقيط اسم مفعول) أي صفة مشبهة على وزن فاعيل بمعنى المفعول أي الملقوط (كالنصر) أي وزنا وبابا والافواوجه التخصيص

﴿ كتاب اللقيط واللقطة والأبق ﴾ (٣٧٧)

(قد رأيته) أي وجدت أنت هذا الشيء

(ولم ترده) أي رؤية هذا

الشيء أنت بل قد اتفق (وقد يكون) أي

الوجدان (عن إرادة وقصد) كما هو شأن

بعض غ ٢ جمع في كتاب واحد لتناسبها وقلة

أحكامها ووجه ترتيبها ظاهر ومناسبتها بالصيد

من حيث أن كلاما من هذه الأربعة غير محرز

تحت يد ثم الصيد لها كان أخذه موجبا

للملك ووقوعه أكثر كان معرفة أحكامه أهم

فقدم كتابه (أبو المكارم)

٣ (فهو) أي اللقيط لغة (شيء مأخوذ

من الأرض وشرعا طفلا لم يعرف نسبه يطرح

في الطريق أو غيره) كالسجد كما هو

عرف زماننا فتسميته بذلك باعتبار ماله ولو

فسر للقط لغة بالعبر على الشيء من غير

طلب وقصد كما فسر البرجندى بهذا المعنى

أيضا يكون تسمية الشرعي به باعتبار ماله

فتأمل (خوفا من الفقر) أي من العيلة

(أو) من تهمة (الزنا واللقطة بضم اللام

وفتح القاف) كالهمزة واللمزة (سماعا) من

العرباء (مبالغة الفاعل) أي اسم الفاعل

للمبالغة (وبسكونها) أي القاف (قياسا)

كالصحبة والعمدة (مبالغة المفعول) أي صيغة

بنيت للمبالغة في جانب المفعول وقياس هذا

التفسير في الأول مجوز أيضا إلا أن الأول

﴿ كتاب اللقيط واللقطة والأبق ﴾

عتب به الصيد لانه في الأغلب اسلم منه ملكا ووجه الجمع والترتيب ما

لا يخفى والمعنى لقط اللقيط والتقاط اللقطة وإباق الأبق فاللقيط اسم مفعول

من اللقط كالنصر وهو أخذ شيء من الأرض قد رأيته ولم ترده وقد

يكون عن إرادة وقصد كما في المقاس فهو شيء مأخوذ من الأرض وشرعا

طفل لم يعرف نسبه يطرح في الطريق أو غيره خوفا من الفقر أو

الزنا واللقطة بضم اللام وفتح القاف سماعا مبالغة الفاعل وبسكونها قياسا

مبالغة المفعول كما في الطلبة وقال الأزهرى لم اسمها بالسكون لغیر

اللبث كما في المغرب وإنما قيل له بالفتح لجعله كالداعي إلى الالتقاط وقيل

أنه اسم للملقط وبالسكون للملقوط والأول أصح كما في الاختيار وذكر

في القاموس أنها بالضم والفتح أو السكون أو بفتحين اسم مفعول من

الالتقاط وكان التاء للنقل فهي لغة الأخذ أو المأخوذ وشرعا مال بلا حافظ

قد يوجد من أوزان اسم الفاعل أيضا بخلاف الثاني (لغير الليث) إمام في اللغة أو اسم قبيلة

٤ (وإنما قيل) أي أطلق (له) أي لللقطة الاصطلاحى (بالفتح) أي لقط لللقطة بفتح القاف (لجعله) أي الاصطلاحى

(كالداعي إلى الالتقاط) يعنى إنما سمي الملقوط باسم الفاعل منه لزيادة معنى اختص به وهو أن من رآه يميل إلى

رفعه فكان الرفع بأمرة فانه حامل إليه فاسند إليه مجازا كانه هو الذى رفع نفسه (وقيل أنه) أي المفتوح قافه (اسم

للملنقط) بكسر القاف بقرينة الآتى والمقابلة بقوله (وبالسكون للملقوط والأول) أي ما في الطلبة (أصح) الخ (أنها)

أي اللقطة (بالهمز) أي في اللام (والفتح) أي في القاف (أو السكون) أي في القاف (أو بفتحين) أي في اللام

والقاف (اسم مفعول) أي اسم شيء مأخوذ من الأرض مأخوذ (من الالتقاط فهي) أي اللقطة (لغة الأخذ) كما إذا كانت

مبالغة الفاعل (أو) اسم الملنقط (المأخوذ) كما إذا كانت مبالغة المفعول أو اسم الملقوط واسم مفعول غواص

٢ (والابق) بالمد (صفة) اى اسم فاعل (كسمع وضرب) اى يحى ابق من كل واحد من هذه الابواب الثلاثة (ذهب) اى العبد (بلاخوف ولا كد عمل) تفسير ابق العبد فى لغة الاخرى الكد بالفتح والتشديد عروض المحنة والسدة للشخص فى عمله (او استخفى) العبد اولا (ثم ذهب) والاستخفاء نوع كد فى الذهاب (لسوء خلقه) اى المالك (مرتبا) اى على ترتيب اللف فى العنوان

٣ (وان لم يخف) مجهول غم ولا فيه من اظهار الشفقة على الاطفال وهو من افضل الاعمال قال الله تعالى من احيها فكانها احدى الناس جميعا (ملاصيح الدين) ٤ (من رحم) لاخيه المسلم ه (وذا) اى كونه مباحا فى صورة عدم الخوف (بلا خلاف) لان القائل بالاحبية فيها يقول به (من العدل) مفهومه ومن غيره الترك (افضل) الخ

٥ (وفى المضمرات الاول) اى كون الاخذ بلا خوف احب ومع الخوف يجب (اصح وفى قاضخان هو) اى الاول (الصحيح واللام) فى قوله كاللقطة (مشير) بناء على انه للعهد بمعنى كاللقطة المعبودة المبحوث عنها فى هذا الكتاب فيفهم منه ان لها نوعا آخر لا بحث عنه فى الكتاب فيشير (الى انها نوعان) الخ (وما يطلب) صاحبه (وهو ما يبحث) عنه هنا (انه يؤخذ ام لا) فاشار بقوله كاللقطة الى انها يؤخذ (ثم) اى بعد بيان انه يؤخذ (يعرف) اى يجد هذا النوع (كما يأتى) بقوله واللقطة امانة ان اشهد الخ (و) فى (الجراحة) اى الجنابة للغير او من الغير (الا فى وقت الحكم) المناسب لقوله فى جميع الاحوال الا فى حال الحكم (بحجة رقه) اضافته الى المفعول (اى بحجة احد) اضافته الى الفاعل المتروك فى اضافة الماتن

٧ (او بينة) اقيمت (على) نفس (اللقيط او) على (تصديقه) اى تصديق اللقيط دعوى من ادعى رقه او كان صدقه وسلمه (اذا كان كبيرا) اى بالغا (ونفقته اى اللقيط بالرفع) يعنى نفقته مرفوع مبتدأ خبره (فى بيت المال) المقطوع به التنازع الا ترى (اذا مات) اى اللقيط (ورجع عليه) اى على اللقيط كما فى النظم ه (وفيه)

اى فيما فى النظم —

لم يعرف مالكة سواء كان من المحجرين او العروض او الحيوان والابق صفة من ابق العبد كسمع وضرب ومنع ابقا واباقا ذهب بلا خوف ولا كد عمل او استخفى ثم ذهب كما فى القاموس وشرعا مملوك من البشر فرمى مالكة لسوء خلقه ثم شرع فى بيان احكام كل مرتبا فابتدأ بالاول فقال (رفعه) اى اللقيط وان لم يخف هلاكه (احب) وافضل لما فيه من الرحم (وان خيف هلاكه) بان وجدته فى الماء او بين يدي سبع (يجب) رفعه ويفرض وفى قاضخان انه يستحب لمر علم عدم الهلاك ويفرض لو علم الهلاك لامحالة (كاللقطة) فان اخذها بلاخوف احب ومع الخوف يجب وذكر فى الذخيرة ان اخذها فرض ان خاف الهلاك ومباح ان لم يخف وذا بلاخلاف ثم طاهر الرواية ان الاخذ افضل وقيل الترك وقيل الاخذ من العدل افضل وفى الشارع قيل ان الاخذ افضل فى الحيوان والترك فى غيره وقيل الاخذ فى الغنم والترك فى الابل والبق وفى المضمرات الاول اصح وفى قاضخان هو الصحيح سيما فى زماننا واللام مشير الى انها نوعان ما لا يطلب صاحبها كالنواة وقشر الرمان والسنايل الباقية فى الارض بعد رفع الحصاد ويملكها الاخذ على المختار كما فى كراهية الزاهدى وما يطلب وهو ما يبحث انه يؤخذ ام لا ثم يعرف كما يأتى (وهو) اى اللقيط (حر) فى جميع الاحوال فى الشهادة والنكاح والاعتاق والجراحة والحد ويحومها لانه آدمى (الا) فى وقت الحكم (بحجة رقه) اى بحجة احد على انه رفيق فانه حينئذ يكون عبدا والحجة بينة اقيمت على اللتقط اذا كان اللقيط صغيرا او بينة على اللقيط او تصديقه اذا كان كبيرا كما فى النظم (ونفقته) اى اللقيط بالرفع فى بيت المال فلو انفق اللتقط بلا امر الامام تبرع فيه وبامر رجوع على بيت المال اذا مات فى صغره وعليه اذا كبر كما فى النظم وفيه

اشعار بان مجرد الامر بالاتفاق يكفى للرجوع كما قال بعضهم والاصح انه لا يرجع الا ان يأمر ويقول على ان يكون ذلك ديناً عليه كما في الكرماني (وجنابته) من الدية ونحوها (في بيت المال) كما ان ديته لو قتل خطأ لبيت المال وفي العمدة للامام ان يقتل قاتله وان يصالح على الدية وقال ابو يوسف رحمه الله ليس له الا الصالح كما في النظم (وارثه) اي تركته فان بيت المال ليس من الوارث في شيء كما تقرر في محله (له) اي لبيت المال لعدم الوارث النسبي والسببي الا اذا جعل الامام ولاية للملتقط فانه كلن له لان من العلماء من قال انه كالمعتق ولو والى اللقيط الملتقط او غيره بعد البلوغ جاز الا اذا تأكد ولاؤه لبيت المال بان جنى فعقل عنه بيت المال فانه لا يجوز كما في المحيط (ولا يؤخذ) اللقيط جبراً (من آخذه) الملتقط لانه سابق اليد فله ان يدفع الى غيره باختياره فلو دفع اليه لم يأخذه منه لانه ابطال حقه بالاختيار كما في قاضخان (و) يثبت استحساناً (نسبه) بمجرد الدعوة (من يدعيه) اي من الملتقط او غيره اذا لم يدع الملتقط واللقيط حي فاذا مات لم يصدق الغير الا بالحجة وفي تخصيص النسب اشارة الى انه لو ادعى انه عبد لم يصدق وفي تذكير الفعل اشارة بان المرأة لو ادعت انه ابنها لم تصدق ثم قيل هذا اذا كان لها زوج والافقد ثبت نسبه منها كما في المحيط (ولو) كان من يدعي (رجلين) حريين او عبيدين دعوتهما معا سواء اقاما البينة اولا وسواء وصفا اولا فانه صار ولدا لهما يرثهما ويرثانه لعدم الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المرأتان لم يثبت النسب من واحدة منهما كما قالوا واماعنده فيثبت منهما لكن عند التعارض لا بد من حجة هي نصاب الشهادة في رواية وامرأة في رواية فان اقامت البينة ثبت منهما كما في المحيط والى انه لو ادعى

(اشعار بان مجرد الامر) من القاضي من غير ان يقول على ان يكون ديناً عليه (والاصح انه) الخ اعتراض على اشعار المتن والبعض (في بيت المال) تنازع فيه المبتدآن وقد مر قطعه (كما ان ديته لو قتل) مجهول بقرينة اللامين وقوله (وفي العمدة) اي في كونه مقتولا بالقتل العمدة (للامام ان يقتل قاتله) الخ

٢ (ليس له) اي الامام (الا الصالح) على الدية (فان بيت المال) علة لتفسير الارث بالتركة دون الوارث (ولاؤه) اي للقيط (فانه) اي ارثه (كان له) اي للملتقط (ح انه) اي الملتقط (كالمعتق ولو والى) اي عقد عقد الموالاة (بان جنى) اي اللقيط (فعقل) ان كان عاقلاً عنه (بيت المال فانه) اي عقد الموالاة ح (لا يجوز) من اللقيط (من آخذه) اي اللقيط (الملتقط) بدل من الاخذ اوصفه (لانه) اي الملتقط

٣ (فلو دفع) الملتقط (اليه) اي الغير (لم يأخذه) اي اللقيط الملتقط الدافع (منه) اي الغير فاذا مات اي اللقيط (لم يصدق) دعوى (الغير) مفهومه يصدق الملتقط

٤ (وفي تذكير الفعل) اي يدعيه (ثم قيل هذا) اي عدم تصديق المرأة المدعية (اذا كانت لها) اي لتلك المرأة (زوج) الخ (منها) اي من تلك المرأة

٥ (دعوتهما) مبتدأ خبره (معا) لانه ظرف مستقر اي كانت معا

٦ (وفيه) اي في قوله رجلين (اشارة) الخ (هي) اي الحجة (نصاب الشهادة) اي رجلان او رجل وامرأتان (في رواية) عن الامام (و) هي اي الحجة (امرأة) واحدة (في رواية) اخرى عن الامام —

— (من الرجال (الثالث لا الأكثر) من الثالث (غ) ٢ عطف على من يدعيه والظاهر أن يكون العطف بالواو
 أى لو ادعاه رجلان ثبت نسبه من يصف (ابو المكارم) ٣ (حق الاداء) أى اداء العبارة (الأن يصف أحدهما)
 أى الرجلين المدعين (فان ظاهره) أى ظاهر المتن (أن النسب) الخ (غ) (ولو وصف أحدهما) فقط وليس كذلك
 (وكون العطف) على من يدعيه كما صرح به الظان (بالواو لا يغنى عن الحق) وهو التعبير بما قال أنه حق الاداء
 (شيئا كما ظن) من أبى المكارم فيه أنه نعم (٣٨٠) كتاب اللقيط واللغة والآبى

أكثر من رجلين لم يثبت منه وهذا عند أبى يوسف رحمه الله وأما عند
 محمد رحمه الله فقد ثبت من الثالث لا الأكثر وعن أبى حنيفة رحمه الله
 ثبت من الأكثر كما في النظم (أو) كان من يدعى (من يصف منهما)
 أى الرجلين حق الاداء إلا أن يصف أحدهما فان ظاهره أن النسب
 ثبت منهما ولو وصف أحدهما وكون العطف بالواو لا يغنى عن الحق
 شيئا كما ظن (علامة) ملصقة (به) أى بجسد اللقيط وفيه رمز إلى أنه
 لو وصف واخطأ ولو في بعض يثبت منهما كما في المحيط فمن الظن أن
 كون الوصف مطابقا للواقع مجرد تأكيد وإلى أنه لو أقام أحد من
 المدعين بينة يثبت منه بالطريق الأولى كما في المضمرات (أو) كان
 المدعى (عبدا) فيكون معطوفا على رجلين والفصل ليس بقادح كما
 ظن (وكان) اللقيط (حرا) لأنه قد تلده الحرة فلا تبطل الحرية الظاهرة
 بالشك كما في الهداية وفيه إشعار بأنه لو ظهر أن زوجته أمة كان عبدا
 كما قال أبو يوسف رحمه الله وأما عند محمد رحمه الله فمحر كما في النخبة
 والكلام مشير إلى أنه لو ادعى عبد وهر فالنسب يثبت منه لامن العبد
 كما في الكافي (أو) كان المدعى (ذميا وكان) اللقيط (مسلم) تبعا
 للدار (أن لم يكن) أى لم يوجد (في مقرهم) أى الذميين كمصر
 لهم أوقرية أو متعب كبيت نار أو كنيسة وفيه إشارة إلى أنه لو ادعى
 مسلم وذمى فالنسب من المسلم وإلى أن اسلام اللقيط وكفره باعتبار

لوعطف على رجلين كما هو عطف الشارح المحقق
 لكن الظان عطفه على قوله من مدعيه أو
 من يدعيه على اختلاف النسخ فعلى هذا لو
 بدل كلمة أو بالواو يغنى عما هو حق الاداء
 عند الشارح المحقق ولا يرد قوله فان ظاهره
 أن النسب يثبت منهما ولو وصف أحدهما
 أى فقط ثم لو أرحنا العنان إليه نقول وجه
 قوله ظاهره الخ أن قوله أو من يصف منهما
 الخ يحتمل أن يكون معطوفا على مضمون
 الكلام أى يثبت نسبه من رجلين ادعياه معا
 أن لم يصف واحد منهما علامة أو من الذى
 وصف علامة باللقيط لأن الظاهر شاهد له
 ع (وفيه) أى في إباء الالتصاق (رمز) حيث
 يفيد اشتراط المطابقة للواقع (إلى أنه) أى
 المدعى (لو وصف واخطأ) ولو (في بعض)
 الأوصاف (ثبت منهما) لامن الواصف فقط
 (فمن الظن) من أبى المكارم حيث قال
 توجيهها عن شارح قيد أن التثنية (يكون الوصف
 مطابقا للواقع مجرد تأكيد) في ثبوت النسب
 ممن يصف رمز (إلى أنه لو أقام أحد المدعين
 بينة) وهى أعلى من التوصيف (ثبت منه)
 أى من أقام البينة (بالطريق الأولى فيكون
 معطوفا على رجلين) أى على حيز الوصل
 كالمعطوف السابق فلا فصل فعليه أن يقول
 بدل قوله (والفصل ليس بقادح) فلا فصل (كما
 ظن) من أبى المكارم فانه كان عطف قوله
 أو من الخ على قوله من مدعيه فجعله فصلا
 فى عطف أو عبدا على رجلين والشارح المحقق
 جعلهما عطفًا على رجلين فى حيز الوصل فلا
 فصل عنده فلا وجه لتسليم الفصل ومنع قدحه
 إلا أن يقال القضية سالبة لا تقتضى وجود
 الموضوع (لأنه قد تلده) أى اللقيط (الحرة)
 أى يجوز أن يكون أمه حرة فيتبعها (فلا تبطل
 الحرية الظاهرة) فى اللقيط (بالشك) فى أن أمه أمة (غ)

المكان

٥ عطف على رجلين وفيه حرازة للفصل أى يثبت نسبه من مدعيه ولو كان المدعى عبدا (ابو المكارم)
 ٦ (وفيه) أى فى كون اللقيط حرا وإن كان مدعيه عبدا أو فى ما فى الهداية (إشعار الخ أن زوجته) أى اللقيط
 (أمة كان اللقيط عبدا) والا لما تزوج أمة (وأما عند محمد) وإن كان زوجته أمة (والكلام) أى المفيد أن اللقيط حر
 وإن كان مدعيه عبدا (مشير) الخ (منه) أى من الحر
 ٧ (وفيه) أى فى قوله أو ذميا وكان مسلما (إشارة إلى أنه الخ و) فى قوله أن لم يكن فى مقرهم إشارة —

— (الى ان اسلام) الخ (وفي رواية يعتبر (الاسلام) سواء كان في الواجد او في المقام (نظرا) اى لكونه نفعا (للصغير والى انه لم يعتبر الزى) بالزاء المعجمة والياء الشددة اى العلامة (كان الكل) اى الدابة مع ما شد عليها (ان كان) اى اللقيط (بحال يستمسك) اى يقوم (عليها) اى الدابة (والاولى) الصرف (بامر القاضى) الخ (ويصدق) اى اللقيط (في نفقة مثله) اى في صرف مثل هذا المال ٢ (وبه) اى بتخصيص الملتقط باجنبى من الاجنبيين (ظهر فائدة كتاب اللقيط واللقطة والابق) (٣٨١) (التقديم) وهى كون تقديم الجار للحصر فالعنى

للاجنبى الملتقط لا للاجنبى الغير الملتقط (قبض هبته) اى ما وهب لللقيط فالإضافة الى المفعول وكذا في (وصدقته ولذا يملكه اى قبض نفقه) (امه) اى اللقيط او الصبي (ووصيه) اى وصى الام (لا يجوز له) اى الملتقط (انكاحه) اى اللقيط (فانكحه) اى فينكح اللقيط (السلطان) الخ (لا بامره) اى اللقيط الملتقط (بالحننة والا) (امر بها) (ضمن ان هلك) من الحننة (وقيل هذا) اى عدم وظيفة الامر بها والضمان به ان هلك (اذا لم يعلم) مجهول (انه) اى الامر (ملتقط والاضمن) اى اثم اختار ضمن للتجانس لضمن الاول والاستغراب ٣ (ولا تصرف ماله اى تصرف) (الملتقط) (في ماله) اى اللقيط قدر كلمة في ليعلم ان المراد التصرف للتشهير ولذا بينه بقوله من التجارة لا مطلق التصرف (الشامل لصرف ماله الى ما يحتاج اللقيط اليه من طعامه وكسوته مثلا فانه مجاز له كما مر وهذا هو المراد بقوله (فى الكلام نسامح) وقوله اعتبارا للقيط بالام فان تجارة الام في مال الصغير لا يجوز (ليأخذ الاجرة لنفسه) اى اللقيط اذ ليس للملتقط اثنان منفعه اصلا لا بالعموض ولا بغيره (اعتبارا بالعم) فان العم ليس له اثنان منافع صغيرة اصلا (غواص البحرين)

٤ (بجلاى الام) اذ لها اثنان بلا عوض فبالعوض اولى فلها اجارته (وانما اعاد كلمة لا) مع تركها في التصرف (ردا لما قال القدورى ان له) اى للملتقط (اجارته) فههنا روايتان (والاول) هو رواية الجامع الصغير (اصح) وكذا في البرجندى ايضا لكن قال ابو المكارم نقلا عن الجواهر يجوز ان يكون فيه روايتان وان يكون الرواية واحدة فيحمل القول بالجواز على ايجاره لتعلم العمل والقول

* ١٤٠

بعده على ايجاره ليعمل لغيره انتهى فقوله فيحمل الخ تبريع وتوفيق بالنظر الى كون الرواية واحدة وحاصله تجويز اختلاف النسخ اما عبارة الجامع الصغير او في عبارة القدورى فالعنى فيحمل نسخة القول بالجواز على كذا ونسخة القول بعده على كذا والا فبعد ما جوز كون الرواية واحدا لا وجه لتعدد القول كما لا يخفى

٥ (ثم) اى بعد الفراغ من الاول (شرع في الثانى من مباحث الكتاب فقال واللقطة المعهودة) اى المشا. اليه بقوله كاللقطة المعرفة بلام العهد (ولو كثيرة) طرف النسبة —

المكان وهذا ظاهر الرواية وفي رواية اعتبر الواجد لان اليد اقوى وفي رواية الاسلام نظرا للصغير كما في الاختيار والى انه لم يعتبر الزى ومنهم من اعتبر فلو كان عليه زى اهل الشرك كان كافرا ولو وجد مسلم في المسجد كما في المحيط (وما شد) من المال (عليه) اى اللقيط كان له عملا بالظاهر وفيه اشعار بانه لو شد على دابة هو عليها كان الكل له وعن محمد رحمه الله ان كان بحال يستمسك عليها كان له والا فلا كما في المحيط (صرف اليه) اى صرف الملتقط الى ما يحتاج اللقيط اليه من الطعام والكسوة وغيرها والاولى بامر القاضى فانه قيل لا يحتاج الى امره فان المال له ويصدق في نفقة مثله كما في الاختيار (وللملتقط) من الاجنبيين وبه ظهر فائدة التقديم (قبض هبته) وصدقته لانه نفع محض ولذا يملكه امره ووصيه (وتسليمه في حرفة) نظرا له (لا) يجوز له (انكاحه) لعدم القرابة والسلطنة فانكحه السلطان ومهره في بيت المال وفي الذخيرة لا يأمره بالحننة والا ضمن ان هلك وقيل هذا اذا لم يعلم انه ملتقط والاضمن (و) لا (تصرف ماله) اى تصرف في ماله من التجارة اعتبارا له بالام ففى الكلام نسامح (ولا اجارته) اى ليأخذ الاجرة لنفسه اعتبارا بالعم بجلاى الام فان لها اجارته وانما اعاد كلمة لاردا لما قال القدورى ان له اجارته والاول اصح كما في الاختيار ثم شرع في الثانى من مباحث الكتاب فقال (واللقطة) المعهودة ولو كثيرة (امانة) بالاتفاق

لا يضمنها الملتقط الا بالتعدي او المنع بعد الطلب (ان اشهد) عند القدرة شاهدين (على اخذه ليرد على ربه) فلو وجدها في طريق او غيره وليس فيه احد اشهد عند الطفر به فاذا ظهر ولم يشهد ضمن الا اذا ترك الاشهاد لحوف ظالم كما في قاضيان وقيل اذا اعتقد مع الاشهاد انه يأخذه لنفسه فهو ضامن ديانه كما في المحيط وكيفية الاشهاد ان يقول اشهدا اني اخذتها للرد او من سمعتم انه يطلب شيئاً او لقطة فدلوه على او عندي لقطة كما في الزاهدي وغيره (والا) يشهد عليه (ضمن) بعد الهلاك عنده لانه غاصب في الاخذ (ان جحد المالك اخذها للرد) انكر قول الملتقط اني اخذتها للرد اليك وقال محمد رحمه الله انها لم تضمن لانها امانة على كل حال فالقول له مع اليمين وابو يوسف مع محمد رحمه الله في الاصح والاول الصحيح كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان البالغ والصبي سواء في الضمان بترك الاشهاد فاشهد ابوه او وصيه وعرف ثم تصدق كما في النية والى انه لو صدقه المالك لم يضمن وذا بالاتفاق كما لو اقر انه اخذها لنفسه فانه ضامن بالاتفاق والى انه لو ردها الى مكانها ثم هلك لم يضمن قال الحاكم هذا اذا ردها قبل ان ينتقل عن ذلك المكان والا فقد ضمن وعن محمد رحمه الله لو مشى ثلاث خطوات ثم رد برىء وقيل هذا التفصيل فيما اذا اخذها لنفسه واما اذا اخذها للرد فلم يضمن اصلاً كما في المحيط (وعرفت) اي وجب تعريف اللقطة التي تبقى كالذهب ونحوه كما ذكره المصنف بان ينادى جهرًا في كل جمعة من ضاع له شيء فيطلبه عندي كما اشير اليه في الذخيرة فلا حاجة الى ذكر جنسها وصفتها (في مكان وجدت) تلك اللقطة فيه فانه اقرب الى الوصول (وفي المجامع) اي مجامع الناس كابواب المساجد والاسواق فانه الى وصول الخبر اقرب (مدة لا تطلب بعدها) اي زمانا يظن

(لا يضمنها) اي الامانة (ليرد) متعلق اخذه (عند الطفر به) اي بالاشهاد وبعد ما حاء في المجمع (لحوف ظالم) انه يأخذ من يده (وقيل اذا اعتقد مع الاشهاد) يعني انه يشهد صورة واعتقاده (انه) اي الملتقط (يأخذه لنفسه) اي في باطنه انه يأكله (فهو ضامن) جزاء اذا حاصله ان شرط عدم ان موافقة الباطن لا شهادة الصوري (اشهدا) بفتح الهمزة وكسر الهاء بصيغة التثنية لما سبى ما مر من قوله شاهدين (او) من عطف على ياء المنكلم (او عندي لقطة) جملة اسمية عطف على جملة دلوه في حين الفاء او عطف على اسم ان وخبرها ٢ (والا يشهد) اي وان لم يشهد (عليه) فالقول (اي للملتقط لكونه اميناً) مع اليمين والاول (اي ما في المتن) (الصحيح) (وفيه) اي في اطلاق قوله والاضمن (اشارة الى ان) الملتقط (البالغ والصبي) الخ (فاشهد) اي فليشهد (ابوه) اي الصبي (او وصيه وعرف) اي وليعرف ابوه او وصيه وفي قوله ان جحد المالك الخ اشارة (الى انه) اي المالك (لو صدقه المالك) الخ (والى انه لو ردها) اي اللقطة (الى مكانها ثم هلك) لم يضمن (لانه) لانه ح لم يرفعه وتأثر جحد المالك في الرفع (هذا) اي عدم الضمان في صورة الرد (اذا ردها قبل ان ينتقل) اي يذهب الملتقط (عن ذلك المكان والا) انتقل (ثم رد فقد ضمن) الخ (لو مشى) من مكان الوجدان (ثلاث خطوات ثم رد) الى مكانها (برىء) الخ (اصلاً) اي سواء انتقل او لا وسواء قل مشيه او لا ٣ (فلا حاجة) للمعرف تعريف لهذا القدر من عبارة التداء (الى ذكر جنسها) اي اللقطة (وصفها) رد لما زاد البرجندی وابو الكارم على هذا المقدر من قوله وليصفها وعليه التعريف لان ذكر الصفة يستلزم ذكر الجنس والتعريف كذلك (الى الوصول) اي وصول الخبر الى صاحبها (اقرب) فانهم يتحدثون فيما بينهم فيشتهر خبر الحادثة فيصل الى صاحبها -

ان صاحبها لا يطلب بعده وهو المختار كما في الاختيار وغيره وهو الصحيح
كما قال المصنف وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية انه عرفها سنة نفيسة
كانت او خبسية وعن اصحابنا ان كان اقل من عشرة دراهم عرفها بقدر
ما يرى كما في المضمرات وعنهم انه عرف المائتين واكثر سنة واقل
الى عشرة شهرا وإلى ثلثة عشرة وإلى دانق ثلثة ودانق يوما وعن
السرخسي انه عرف ما دون درهم يوما وفي نحو فلس ينظر يمنة ويسرة
ثم يضعه في كف فقير كما في الكرماني وفي نحو نمرة تصدق مكانها او اكلها ان
احتاج كما في المضمرات وفي نحو عنب اكله ساعة ولو غنيا كما في النظم
ثم اختلف في التقدير من قدر المدة بالحول ونحوه ف قيل عره ، كل جمعة
وقيل شهر وقيل ستة اشهر كما في المحيط وقال الحلواني به ان يكتفى
عن التعريف بالاشهاد ومثله في السير الكبير وفي لفظ المجهول اشعار
بانه لو عرفها غيره بلمره جاز اذا عجز كما في الذخيرة وجاز دفعها الى
امين وله استردادها منه وان هلك في يده لم يضمن كما في المنية
(و) عرف (ما لا يبقى) من لقطة تطلب (الى ان يخاف فساد) اي
مدة يظن انها تفسد فيها ولا خلاف في ذلك فلو وجد اللحم او اللبن
او الفواكه الرطبة ونحوها عرف الى تلك المدة كما في المختار ولم يتناول
الثمار الساقطة تحت الاشجار في الامصار والمختار انها اذا لم تكن مما
يبقى بجوز ولا خلاف في ذلك اذا كانت في الرساتيق واما ما على الاشجار
فلا يؤخذ في موضع ولا بأس بالانتفاع عن التفاح والكمثرى الذي في نهر
جار كما في المحيط لكن في النظم لو كانت مما لا يبقى باعها بامر القاضي
ثم حفظ ثمنها (ثم) اي بعد مضي مدة التعريف (يصدق) الملتقط
بها ان شاء ايصالا لاحق الى المستحق بقدر الامكان فان الثواب يصل
اليه الا ان الافضل ان يحفظ ليحيى^٦ صاحبها فان التصديق رخصة والحفظ

٢ (انه عرف المائتين) من الدراهم
(واكثر) من المائتين (سنة) مفعول عره ،
(و) عرف دراهم (اقل الى عشرة شهرا)
اقل (الى ثلثة) دراهم (عشرة) ايام (و) عرف
اقل (الى دانق ثلثة) من الايام والغاية غير
داخل بدلالة (ودانق) يعرف (يوما) الخ
(ساعة) اي من ساعته وجد انه

٣ (ثم اختلف في التقدير) اي تقدير
مدة لا تطلب بعدها وما مر من الاختلافات
اقوال اخر منهم غير تقدير تلك المدة
(ف قيل) بيان النحو (عرف كل جمعة وقيل)
كل (شهر وقيل) كل (ستة اشهر) الخ (له)
اي للملتقط (ان يكتفى) الخ
٤ (ومثله) اي مثل ما قال الحلواني الخ
(وفي لفظ) عرفت (المجهول اشعار)
الخ (وجاز دفعها) اي دفع الملتقط للقطة
(الى امين وله) اي للملتقط استردادها منه
اي من الامين (في يده) اي الامين (لم
يضمن) اي الملتقط
٥ (ولم يتناول) اي لا يؤكل (بجوز) تناوله
اي اكله (ولا خلاف في ذلك) اي في جواز
التناول (اذا كانت) الثمار الساقطة تحت
الاشجار (في الرساتيق)
٦ (واما ما) هو قائم (على الاشجار فلا
يؤخذ) في موضع لا في الامصار ولا في الرساتيق
٧ (ان يحفظ ليحيى) اي لعله يظفر (صاحبها)
(غواص البحرين)

٢ (وفيه) أى فى قوله ثم يتصدق (اشعار) الخ (يدفع) بعد مضى المدة (اليه) أى الى الامام (فان قبل) أى الامام من الملتقط من القبول وفيه اشعار بان الاولى للامام ان لا يقبل ديانة (فله) أى للامام جواب ان (من غنى) أى اليه (اخذها) ربها (من الفقير) الخ (اذا تصدق) الملتقط (بامر القاضى وليس) أى قول ابي جعفر (فانه لو تصدق) نفس (القاضى ضمن) أى القاضى فضلا عن مأموره (والاكتفاء) بالاخذ والتعريف دون ان يقول ويوصيه (و) الاكتفاء بالضمان دون ان يقول او ضمن الاخذ ويرجع على

(١٣٨٤)

كتاب اللقيط واللفظة والآبق

الآخر (مشير الى ان كلا) الخ (بعد التضمين) أى تضمين الرب ٣ (وما انفق عليها) قدر الشارح المحقق موصولا وصلة يتعلق عليها قوله (باذنه فهو دين على ربها) قدر فى جانب الخبر مبتدأ وجعله جملة اسمية فادخل الفاء فى خبر الموصول المقدر ليكون الكلام من قبيل عطى الجملة على الجملة بدون لزوم الفصل وهذا معنى قوله (وهذا) أى قوله وبأذنه على ربها الخ (ليس من عطى المفرد) وهو باذنه على المفرد وهو بلا اذن الخ بل من عطى الجملة بالتقدير الذى عرفته (غ)

٣ (وبأذنه) عطى على قوله بلا اذنه وفيه فصل بالاجنبى أى ما انفق عليها باذن الحاكم (ابو المكارم)

٤ (ولو سلم) انه من عطى المفرد بان يعطى باذنه على لا اذن باعادة الجار ويعطى على ربها على قوله تبرع من قبيل عطى المفردين على معمولى عاملين مختلفين بحرف عاطف واحد لكون المقدم مجرورا لان الباء ليست بزائدة معادة فالفصل لم يقدح بمعنى انه لا فصل هنا أصلا فى تلك المطالعة فصديق السالبة بعدم الموضوع كما ظن من ابي المكارم حيث قال وبأذنه عطى على بلا اذن الخ وفيه فصل بين المبتداء والخبر بالاجنبى وهو قوله تبرع انتهى فجعل قوله على ربها خبرا آخر على الموصول بالمعطوف وغفل عن كونه معطوفا ايضا على تبرع وعن انتفاء كونه اجنبيا بعده وعن كون الباء زائدة معادة فلم يحمل كلام المصنف على انه من قبيل فى الدار زيد والحجرة عمرو وقد ارتكب المصنف هذا العطف فى مواضع كثيرة من الوفاة فكيف لا يرتكبه فى مختصرها

٥ (وفيه) أى فى قوله وما انفق عليها باذنه على ما هو تقدير كلام المصنف (ايماء الى ان الحاكم انها امره بالانفاق بعد ما تحقق كونه لفظه) لان كلمة ما عبارة عن اللفظة وهى مشتق اوفى حكمها بالحكم بفيد الحيثية العلية أى من حيث انها لفظه (فان قال) القاضى (له) أى للملتقط الذى قال لا يئنه لى (الا ان يجعله) أى الانفاق القاضى بان قال انفق على ان يكون ديناً على ربها (كما اذا اذن) القاضى (الملتقط ان يوجر) فاجر الملتقط فهو فى حكم اجارة القاضى (ماله منفعة) والجملة مفعول اجر من حيث التثنية ومفعول يوجر من حيث الشرح وامكن عطى على له منفعة او عطى على اذن فيكون من تمة. مثال قوله ولو حكما وهو الظاهر من قوله (فى رأى القاضى من نحو ابل

لفظة

عزيمة كما فى الكرماني وفيه اشعار بانه بعد المدة لم يدفعها الى الامام وفى النوادر يدفع اليه فان قبل فله التصديق والاقرض من غنى كما فى الذخيرة (فان جاء ربها) بعد التصديق (ايجاز) وكان الثواب له (اوضح من الاخذ) الملتقط او الفقير اذا هلك فاذا لم تهلك اخذها من الفقير وقال ابو جعفر رحمه الله اذا تصدق بامر القاضى لم يضمن وليس بصواب فانه لو تصدق القاضى ضمن كما فى الذخيرة والاكتفاء مشير الى انه لم يجب على الملتقط الايصاء وان كان يرجو وجود المالك وقال شرف الائمة انه يجب عليه كما فى النية وإلى ان كلام الملتقط والفقير لم يرجع على الآخر بعد التضمين كما فى الكرماني (وما انفق) الملتقط على ما لا يوجر من اللفظة فى مدة التعريف (بلا اذن حاكم) أى سلطان اوقاض (تبرع) فلا يرجع الى ربها (و) ما انفق عليها (بأذنه) فهو (دين على ربها) فله الرجوع وهذا ليس من عطى المفرد ولو سلم فالفصل لم يقدح كما ظن وفيه ايماء الى ان الحاكم انها امره بالانفاق بعد ما تحقق كونه لفظه وذلك بالبينة وان قال لا بينة لى فان قال له انفق عليها ان كنت صادقا فحينئذ له الرجوع والا فلا والى ان مجرد امر الحاكم بالانفاق يكفى للرجوع والاصح انه لا يرجع الا ان يجعل ديناً عليه كما فى النهاية (وآجر القاضى) ولو حكما كما اذا اذن الملتقط ان يوجر (ماله منفعة) وامكن اجارته للمالك فى رأى القاضى من نحو ابل

لقطة (وانفق عليها) من بدل الاجارة ليبقى الملك والاولى عليه فان ما
مذكر (كالأبق) في ان آجره القاضى وانفق عليه من بدل الاجارة
كما في الهداية لكن في المحيط انه انفق عليه من بيت المال لانه لو امره
القاضى بالكسب ابق ثانيا وفي الاختيار لو حبسه السلطان مدة ولم
يجى ربه باعه او انفق عليه من بيت المال وجعله ديناً عليه او في ثمنه
ولا يوجره خوف الآبق ويحتمل ان يكون التشبيه في الانفاق باذن وبلا
اذن وهل يصدق القاضى الرأى انه عبد آبق بلا بينة اختلف المشايخ
فيه واذا صدق يحبس بطريق التعزير كما في المحيط (وما لا منفعة له)
من لقطة (اذن) القاضى الملتقط (بالانفاق) عليه (ان كان) الانفاق
(اصاح) للمالك من البيع ورجع عليه باذنه او بجعله ديناً وهو الاصح
قالوا انما امر بالانفاق يومين او ثلاثة على قدر ما يرى رجاء ان يظهر
مالكها فاذا لم يظهر امر ببيعها لان دارة النفقة مستأصلة فلا نظر
في الانفاق مدة مديدة كما في الهداية (والا) يكن الانفاق اصاح
لاستغراق النفقة (باع) القاضى او أموره وحفظ الثمن للمالك وفيه ايماء
الى ان المالك اذا جاء لم ينقض البيع فلو بيع بلا امر القاضى كان له
تنفيذ البيع قائمة وتضمن البائع او المشتري بالثمن هالكة كما في المحيط
(وللمنفق) عليها بشرط الرجوع او بدونه (حبسها) اى اللقطة عن
رهبها اذا جاء (لاخذ النفقة) لانه كالمبيع فان امتنع بيعت كالرهن (فان
هلك) اللقطة في يد الملتقط (بعد الحبس سقطت) النفقة فلو هلك قبل
الحبس لم تسقط لانها امانة (فان بين مدعيها علامتها) اى ان وجد رجل
دراهم مثلاً وادعى انها له وسمى وزنها وعددها ووعاها ورباطها
(حل) للملتقط (الدفع) الى هذا الدعى وان لم يصدقه فلو دفع اليه
اخذ منه كفيلاً وفيه اشعار بانه لا يجبر على الدفع ولا خلاف فيما اذا لم

- لقطة) صفة ابل و حال عنه وكلمة من بيان ماله الخ
(والاولى) بدل عليها (عليه) بتذكير
الضمير (فان) لفظ (ما مذكر) نعم لفظه
مذكر لكن معناه مؤنث لانه عبارة عن اللقطة
فلا حظ جانب اللفظ بقوله له ولا حظ جانب
المعنى بقوله عليها فلا غبار في ملائمة المصنف
وان كان التاء للنقل لان صورته كافية للاعتبار
(في ان) مصيرية (انه) اى القاضى (ديناً
عليه) اى على ربه (او) ديناً (في ثمنه)
٢ (ويحتمل ان يكون التشبيه) اى قوله
كالآبق (غ)

٣ (الراد) مفعول يصدق (بلا بينة) متعلق
يصدق (ورجع عليه) اى المالك (او بجعله
ديناً) كلمة او لاختلاف الروايتين كما مر
(وهو) اى يجعل ديناً (الاصح) الخ لان دارة
اى تعاقب (النفقة) يوماً وليلة (مستأصلة)
بالكسر اى قاطعة من اصل اقتدار الرجل
ومتتم لما في يده (فلا نظر في الانفاق مدة مديدة)
والقاضى نصب ناظراً للضيب

٤ (وفيه) اى فى اسناد البيع الى القاضى
(ايماء الخ لانه) اى اللقطة (كالمبيع) فان امتنع
اى المالك عن اداء النفقة (بيعت كالرهن)
اى برد الزيادة من الانفاق الى المالك
(ووعاها) اى ظرفها (ورباطها) يعنى بندوعاء
(وان لم يصدقه) وصليته (فان دفع اليه) اى
هذا المدعى الذى لم يصدقه (اخذ منه كفيلاً)
للاستينان

٥ (وفيه) اى فى قوله حل دون وجب -

(كان له) أى لهذا الآخر (تضمن كل) من الدافع والمدفوع اليه الاول (ويرجع المدعى الآخر) على الاصح على المدفوع اليه) والاولى ويضمن المدعى على الاصح المدفوع اليه (وهو) أى المدفوع اليه (لم يرجع على الملتقط) وأما هو لو ضمن يرجع الى المدفوع اليه

٢ (والاحسن) بدل ولايجب بلاهجة (وجب بحجة) بالمضى لأنه عطف على حل (بصرفه) الفقير الواحد (اليه) أى الفقير الآخر (والاطلاق) أى اطلاق الاتباع بها دون ان يقول بأمر القاضى مثلا (وينتفع عند بشر لأنه) أى الملتقط الفقير اذ الكلام فيه (محل) أى محل التصديق دليل البشر اودليل اصل المتن كما فى عبارة البرجندي

٣ (ان مال اللقطات) الاضافة بيانيسة فلا غبار فى قوله (و) الى (نفقة) الحيوان (اللقطة) وغيرها من فى شأنه ضرورة كهؤلاء العبدودين (لا) يصرف (الى من يفرض له على غيره (نفقته) لأنه لا ضرورة فى حقه بل يفرض نفقته على من هى له فيندفع عنه العجز والضرورة به

٤ (واعلم انه لو اخذت امرأة) فى الحمام مثلا غلطا (ملاة امرأة اخرى) أى ماخفتها (تلى) صفة ملاة (ملاقتها) أى ملاة المرأة الأخذة مفعول تلى ومستتره الى الملاة الاولى يعنى تركت ملاة نفسها واخذت ملاة الغير غلطا واشتباها من قرب الملاقتين (لم يجز) للمرأة (الثانية) وهى التى بقيت فى الحمام (ان تنتفع بها) أى بالملاة المتروكة بدل ملاة نفسها (الا اذا تصدقت) الثانية تلك الملاة المتروكة (على ابنتها الفقيرة ثم تهبها) أى تلك الملاة الابنة الفقيرة (منها) أى من امها فهذه حيلة الحلية (فح) تنتفع (الثانية) بها) أى بالملاة الموهوبة (وترك مكعب) اخرى عوضا عن المسروقة والمكعب بكسر الميم كفش (قبل هذا) أى الاحتياج الى الحيلة المذكورة (اذا كان المكعب الثانى) الاولى اسقاط لفظ المكعب ليشمل الملاة ايضا لان العلة عام جار فيها ايضا (غ)

٥ (ومن اتخذ برج حمام) بالتخفيف أى خانهء كعبو تركسى درس كند لصيد من (فما يأخذ) المتخذ (من فراخها) يعنى جوجهاى وى (وحمل شراؤه) أى فراخها (من) المتخذ (الفقير ثم) أى بعد ما فرغ من البحث الثانى (شرعى) الثالث (الاخر من المباحث) فى الكتاب (فلو ادعى) مجهول اورجل (انه) أى هذا الآبق (عبده)

يصدقها واما اذا صدقه فعلى الجبر اختلاف المشايخ ثم لو دفع اليه وجاء آخر واقام بينة انها له اخذها من المدفوع اليه ولو هلكت كان له تضمين كل ويرجع المدعى على الاصح على المدفوع اليه وهو لم يرجع على الملتقط بلا خلاف كما فى المحيط (ولا يجب) الدفع الى مبين العلامة (بلاهجة) والاحسن وجب بحجة (وينتفع) الملتقط (بها) أى باللقطة بعن التعريف حال كونه (فقيرا) كما ينتفع بها فقير آخر بصرفه اليه والاطلاق مشعر بانه ينتفع بها بلا امر الحاكم وذكر فى النظم وغيره انه لم ينتفع عند العامة وينتفع عند بشرلانه محله وفى الظهيرية لوباعه الفقير وانفق الثمن على نفسه ثم صار غنيا لم يتصدق بمثله على المختار (والا) يكن الملتقط فقيرا (تصدق) بها بعد التعريف ولو بلا اذن القاضى وقد مر (ولو) كان التصديق (على) الفقراء من (اصله) من الاءاء والامهات (وفرعه) من البنين والبنات (وعرسه) من الزوجات كما فى الكافى وغيره لكن فى الكامل وغيره ان مال اللقطات يصرف الى ادوية المرضى الفقراء ونفقتهم ونفقة اللقطة وجنائته واكفان الموتى ودفنهم وكفاية من عجز عن الكسب وغيرها من مصالح المسلمين لالى من يفرض له نفقته واعلم انه لو اخذت امرأة ملاة امرأة تلى ملاتها لم يجز للثانية ان تنتفع بها الا اذا تصدقت على ابنتها الفقيرة مثلا ثم تهبها منها فح تنتفع بها وكذا فى المكعب اذا سرق وترك مكعب عوضا قبل هذا اذا كان المكعب الثانى مثل الاول او اجود واما اذا كان ادون فينتفع به بلا تكلف لانه راض بذلك ومن اتخذ برج حمام فما يأخذ من فراخها يصرف الى نفسه فقيرا وإلى غيره غنيا وحل شراؤه من الفقير كما فى الظهيرية ثم شرع فى الآخر من المباحث فقال (ونذب اخذ الآبق) لان فيه احياء لحق المالك (لن قوى عليه) أى قدر على اخذ الآبق فلو ادعى انه عبده واقام بينة قبلت

والخصم

كعبو تركسى درس كند لصيد من (فما يأخذ) المتخذ (من فراخها) يعنى جوجهاى وى (وحمل شراؤه) أى فراخها (من) المتخذ (الفقير ثم) أى بعد ما فرغ من البحث الثانى (شرعى) الثالث (الاخر من المباحث) فى الكتاب (فلو ادعى) مجهول اورجل (انه) أى هذا الآبق (عبده)

- (والخصم) أى المدعى عليه (وينصب)
القاضى (له) أى للابق أو للمدعى (خصما
عند بعضهم ولا يدفعه) أى العبد
القاضى (اليه) أى الى هذا المدعى
٢ (إلا ان يحلف) المدعى (لأنه) أى
القاضى (دفع) ح (بماليس بحجة) وهو الأقرار
(بخلاف الأول) فان البينة من أقوى الحجج
(فيه) أى فى الأول (روايتان) الخ

٣ (وفيه) أى فى تعليل البعض الأخير
(اشعار بانه) أى الأخذ

٤ (لراده أى الأبق) يعنى ان هذا الحكم
من احكام الأبق لا الضال وان كان القرب
يقضيه (فان الراد) الخ (نصف المبلغ) أى
الأربعون (كما انه لو اشترك الأبق) أى لو
كان الأبق عبدا مشتركا (بين رجلين)
٥ (وفيه) أى فى لام لراده (اشعار الخ
(والمراد بالراد من لا يجب عليه) شرعا (ان
يجب بالابق) الباء للتعدية الى ان يرد
(فلو جاء به) أى عبد احد (سلطان) فانه
امير لازم عليه (او حافظ طريف او أمير
قافلة) اذ ارد المال من ايدى القطاع لاجل
لها لأن المحافظة لازم عليهما (او وصى يتيم)
اذا رد عبد اليتيم لاجل له لأنه واجب عليه
(او احد الزوجين) اذا رد عبد الآخر (او الولد)
اذا رد عبد الأب (او من فى عياله) أى المالك
(من الأب) اذا كان فى عيال الابن ورد عبد
الابن (والاخ) فى عيال اخيه (والاجنبى)
فى عيال رجل رد عبده (وغيرهم) أى
المذكورين ممن يجب عليه الرد (كما)
ليس شىء (لوقال لغيره ان وجدته خذه)
فانه يكون وكبلا يلزم عليه

٦ (كرها) أى الامة فقط (لأنه) أى رد
المكاتب (باعتبار ماليتها الكسب) أى
باعتبار ان ماليتها من حيث الكسب لا من
حيث ذاته فانه حر (وهو احق بكسبه) لامولاه
فليس رده احياء المالية لارفة وكسبا —

والخصم هو القاضى عند بعضهم وينصب له خصما عند بعضهم ولا يدفعه
اليه إلا ان يحلف بالله ما بايعة ولا وهبته ولو ادعى بلاينة واقر الأبق
بانه عبده دفع اليه على سبيل الوجوب عند بعض المشايخ وعلى سبيل
التخيير عند بعضهم كما فى الذخيرة واخذ منه الكفيل لأنه دفع بما ليس
بحجة بخلاف الأول ولذا فى اخذ الكفيل فيه روايتان والاحوط ان يأخذ
كما فى المحيط (وترك الضال) وهو المملوك الذى لم يجد سبيلا الى
منزل مالكة (قيل احب) أى قال بعض المشايخ انه افضل لأنه يستقر
مكانه الى ان يجده مالكة وقال بعضهم ان اخذه احب لثلا يصل اليه يد
الجانى وفيه اشعار بانه يأخذهما ويحفظهما ولا يدفع الى الامام وقال الامام
الحلوانى رحمه الله له الدفع اليه وقال السرخسى ينبغى ان يدفع اليه
كما فى المحيط واعلم ان الضال فى النفقة كالابق كما فصلنا الا انه لا يباع
كما فى الننف وغيره (و) وجب على المالك (لراده) أى الانق فان
الراد لا يستعمل فى الضال (من مدة سفر) او اكثر (اربعون درهما)
لاغير فلو صالح على خمسين لم يجز الزيادة بخلاف الصالح على الأقل
كما فى المشارع ولو كان الراد رجلين نصف المبلغ بينهما كما انه لو
اشترك الأبق بين رجلين كان المبلغ على قدر نصيبهما وفيه اشعار بانه
لا شىء للمعين والمراد من الراد من لا يجب عليه ان يجى بالابق فلو
جاء به سلطان او حافظ طريف او أمير قافلة او وصى يتيم او احد
الزوجين او الولد او من فى عياله من الأب والاخ والاجنبى وغيرهم
ليس له شىء كما لو قال لغيره ان وجدته خذه والأبق أعم من القن
والمدير وام الولد والكبير والصغير العاقل والمحمجور والمأذون ورد
الامة مع الرضيع كرها وليس لرد المكاتب شىء لأنه باعتبار ماليتها
الكسب وهو احق بكسبه والمتبادر ان يسلمه الى المولى فلو جاء به الى

- (فاخذه رجل) آخر ورده (وسلمه اليه) اي المولى (ليس للاول شىء) وانما الجعل للثانى (وسلمه) اي الآبق الغاصب الى المولى (فانه) اي الراد المغصوب منه (اخذه) اي الجعل وليس للغاصب شىء

مصر ثم ابق منه قبل التسليم فاخذه رجل وسلمه اليه ليس للاول شىء بخلاف ما اذا جاء به فقصب منه غاصب وسلمه الى المولى فانه اخذه وتامه في المحيط (وان لم يعد لها) اي لم يساو قيمة الآبق الاربعين درهما وهذا عند ابي يوسف رحمه الله واما عند محمد رحمه الله فينقص من قيمته درهم ثم يؤدى الباقي اليه فلو كان قيمته عشرة دراهم وجب تسعة وفيه اشعار بانه وجب الاربعون لو كان قيمته هذا على ما قال ابو يوسف رحمه الله واما عند محمد رحمه الله فينقص درهم كما مر (ان اشهد) الراد عند الاخذ وقال عند الشاهدين (انه) عبد آبق (آخذه للرد) الى المالك وفيه اشعار بان الاشهاد واجب وهذا عنده خلافا لهما كما في المضمرات و اشار في الاختيار الى ان محمدا رحمه الله مع ايحنيقة رحمه الله (و) لراد (من اقل منها) اي مدة السفر (بقسطه) اي نصيب الاقل من مدة السفر فيقسم الاربعون على ثلاثة ايام يبلغ كل يوم ثلثة عشر درهما وثلث درهم فيقضى بذلك ان رده من مسيرة يوم وهذا اذا اختصا عند القاضي والا فان اصطالحا على شىء فله ذلك اليه اشارة في الاصل واختاره بعض المشايخ وقال بعضهم يفوز الى رأى الامام وهو الصحيح والاطلاق مشير الى انه لا فرق بين ان يأخذ في البصر وخارجه وعنه لو اخذ في المصر ليس له شىء كما في المضمرات (فان ابق) الآبق (منه) اي من الاخذ المشهد او مات في يده (لم يضمن) لانه امانة وهذا اذا لم يستعمله لحاجة نفسه والافقد ضمن كما في القنية (فان لم يشهد) الاخذ عند الاخذ مع التمكن على ذلك (فلا شىء له) كما اشار اليه (وضمن) عند الطرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله لانه غاصب (ان ابق منه) وعلم كونه آبقا فلو أنكر المولى اباقة فالقول له والاخذ ضامن اجماعا كما في النخيرة وغيره وفي قوله ابق منه الدال

٢ (وهذا) اي الوصل المذكور (عند ابي يوسف واما عند محمد رحمه الله فينقص من قيمته) ان لم يعد لها (درهم ثم يؤدى الباقي اليه) اي الراد (وفيه) اي في الوصل (اشعار بانه وجب الاربعون لو كان قيمته هذا) اي الاربعون (على ما قال ابو يوسف واما عند محمد رحمه الله فينقص من اربعين الذى هو القيمة) (درهم) فالحاصل ان الخلاف بينهما فيما كان قيمته اربعين انه يجب عنده ويجب تسعة وثلثون عند محمد رحمه الله وفيما لم يعدل اربعين يجب اربعون عنده وينقص درهم من قيمته اي مبلغ كانت عند محمد رحمه الله لا انه ينقص من اربعين عنده بل من قيمته (آخذه) بالمد صيغة المتكلم الواحد يدل عليه ازدياد عبد آبق (وفيه) اي في قوله اذا شهد كما في بعض النسخ لان كلمة اذا لتحقق الوقوع (اشعار) الخ وهذا الاشعار يدل على ان نسخة الشارح المحقق بكلمة اذا حرفها الناسخون بكلمة ان والا يضعف الاشعار (فله) اي للراد (ذلك) اي ما اصطاح (المشهد) اي الذى كان اشهد (فلا شىء له) اي للاخذ الغير المشهد كما اشار المصنف اليه بقوله ان اشهد الخ يعنى ان هذا التفريع تصريح ما علم ضمنا (لانه غاصب) دليل الطرفين (له) اي للمولى (رعاية حسن الختم) اي الاختتام كانه يومى الى ذهاب المصنف الى كتاب آخر بعد الفراغ عن الاول او الى ذهاب الكلام عن الافلام وانقطاع المرام عن اللثام وفراغ الاذهان والاهام وكذا رعاية المحسن في قوله ضمن كما مر وضمن فاكتفى به واختار التفتن (غ)

على الذهاب رعاية حسن الاختتام

كتاب المفقود

اخره عما سبق ولم يجمع مع المناسبة التامة لقلة وقوعه والمعنى فقد
المفقود (هو) والفقيد المعلوم من فقده فقدا وفقدانا بالكسر عدمه كما
في القاموس ويقال فقدته اذا اضلته او طلبته وكلاهما متحقق فانه قد
اضله اهله وهم في طلبه كما في الظهيرية وشريعة (غائب) اي بعيد عن
اهله ولم يذكر الغائبة لانه من الاحكام المشتركة ولم يكن تغليباً كما ظن
والا لكان مجازاً بلا قرينة (لم يدر اثره) اي لم يعلم حيوته ولا موته
ولا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال (حي في حق نفسه) اي فيما يتعلق
به من الاموال وغيرها بحكم الاستصحاب الذي هو الحكم ببقاء الامر الثابت
وهو غير مثبت لكنه دافع (فلا تكبح عرسه) ولا اختها من زوجها اذ
النكاح معلوم والموت مجهول (ولا يقسم ماله) بين ورثته (ولا تنسخ اجارته)
ولو لم يكن له وكيل (يقيم القاضى من يقبض حقه) اي يعين وكبلاً
يقبض غلاته ودينه اقربيه مديونه ولزم بعقده فلا يخاصم في الدين
المسجود الذي يعقد المفقود ولا في نصيب له في عقار او عروض في
يد رجل لان وكيل القاضى بالقبض ليس وكبلاً بالخصومة بالاجماع لكن
لوقضى به نقد وتماه في المحيط (ويحفظ ماله ويبيع) القاضى (ما يخاف
فساده) من ماله كالعروض والثمار وقيل لو انتقص عبده او ارضه ببض
الايام جاز بيعه وفيه اشعار بانه لا يبيع ماله للنفقة وعن الوبرى الاولى
ان لا يبيع وعنه ان باع نقد وعنه باع لدينه كما اذا علم كونه حياً غائباً
منذ سنين بلا رجوع كما في المنية (وينفق) القاضى من نحو دراهمه
وثمن ما يخاف فساده (على ولده وابويه وعرسه) وغيرهم
من يستحق النفقة في ماله حال حضوره بلا قضاء القاضى

٢ كتاب في شرح رموز (كتاب المفقود اخره عما
سبق ولم يجمعها) في كتاب واحد اما هنا وهناك
(مع المناسبة التامة) المقضية للجمع والمناسبة من
حيث ان المفقود فقده اهله والثالثة السابقة فقد
مالكها (لقلة وقوعه) فلا اهتمام بشأنه حتى يجمع
(والمعنى) كتاب (فقد المفقود) بجذى المضاعف
وقدر الوجه (وهو) اي لفظ المفقود (والفقيد)
صفة مشبهة بمعنى (المعذور بالكسر) والمشهور
في عرف الان الضم (متحقق) في المفقود
الاصطلاحى (المشتركة) بين الذكر والانثى
فالمراد انسان غائب اعم منهما (ولم يكن)
الاولى فلم يكن لكونه تفرعاً عما قبله (كما ظن)
من ابي المكارم قال غائب من باب التغليب
فيشمل الخ (والا) كان تغليباً (لكن مجازاً بلا
قرينة) فيه واي قرينة اعلى من كونه من الاحكام
المشتركة فتأمل (ببقاء الامر الثابت) في الماضي
في الحال (وهو) اي الاستصحاب (غير مثبت)
بالكسر (لكنه) دليل (دافع فلا تكبح عرسه)
اي عرس الغائب فالغائب ان كان مذكراً
فعرسه امرأته والى حكمه اشار المصنف بقوله
فلا يكبح عرسه وان كان مؤنثاً فعرسه زوجه
والى حكمها اشار الشارح المحقق بقوله (ولا) تكبح
(اختها) اي اخت المؤنث الغائب (من زوجها)
اي زوج المؤنث الغائب فالضمير ان للغائب
على تقدير كونه مؤنثاً وانما لا تكبح لانه يلزم
جمع زوجها بين الاختين وان تجمعوا بين
الاختين الآية (اذ النكاح) اي نكاح الغائب
(معلوم والموت) اي موته (مجهول) بل
حي في حق نفسه (ولزم) عطف على اقر (بعقده)
اي المفقود (فلا يخاصم) اي وكيل القاضى
تفريع على قوله اقربيه مديونه الخ (في
الدين المسجود) من المديون (الذى)
كان لزم (بعقد المفقود ولا في نصيب له)
عطف على في الدين الخ (في عقار) الخ
(لكن لوقضى به) اي بقول وكيل القاضى
(نقد ويبيع القاضى) قدره اشارة الى ان
يبيع عطف على يقيم لاعلى يقبض (لو نقص)
ثمن (عبده) بالهرم مثلاً (بمضى الايام
جاز بيعه) اي القاضى اوله ٣ (وفيه)
اي في قيد يخاف فساده (اشعار بانه)
اي القاضى (لا يبيع ماله) اي المفقود (للفنقة)
وانما يبيع خوفاً للفساد لا غير (بلا رجوع)
قبض لدينه لئلا يكون عدم رجوعه مما طلة
٤ (و) من (ثمن ما يخاف) الخ لامن ثمن بيع ما لا يخاف (غ)

فلأينفق على الأخ والأخت والحال وغيرهم من لا يستحقون النفقة إلا بالقضاء

(ميت في حق غيره) إذا استصحب دليل ضعيف غير مثبت (فلا يرث)

المفقود (من غيره أي يوقف قسطه من مال مورثه) في يد عدل لا مكان

حيوته فلو مات رجل وترك بنتين وأبنا مفقودا أعطى نصف التركة لهما

ووقف النصف الآخر (إلى تسعين سنة) من وقت ولادته كما قال محمد

بن فضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى وعن أبي حنيفة رحمه الله إلى

ثلاثين سنة وعن بعضهم إلى سنين وقيل إلى سبعين وعن الثلاثة إلى ثمانين

سنة وعليه الفتوى في زماننا وعنهما إلى مائة وعن المتقدمين إلى مائة

وعشرين سنة الكل في المضمرات وهذا ظاهر الأصول كما في النظم وعن

محمد رحمه الله إلى مائة وعشر وعن أبي يوسف رحمه الله إلى مائة وخمس كما

في ضوء السراجية وعن أبي مطيع إلى مائة وسبع كما في المشاريع وفي ظاهر

المذهب إلى موت الأقران كما في الهداية وهذا مروى عن محمد فقيل

موت جميع الأقران في جميع البلاد وقيل في بلده وهذا ارفق وقال شيخ

الاسلام أنه أحوط وأقيس كما في النخبة وقال بعضهم بغوص إلى رأى

القاضي كما في الينابيع وقال مالك والأوزاعي إلى أربع سنين فينكح

عرسه بعدها كما في النظم فلأؤفتى به في موضع الضرورة ينبغى أن لا

بأس به على ما اظن ويثبت موته بأقامة البينة على وكيله أو من في يده

مال كما في المحيط (فإن ظهر) المفقود (حيا) بالبينة أو غيرها (فله ذلك)

أي قسطه الموقوف من مال مورثه أي ثبت ملكه في ذلك (وبعدها) أي

بعد مضي هذه المدة (يحكم بموته فيما) كان (له) من الحقوق طرف يحكم

(بوم تمت المدة) التسعون طرف موته (فتعند عرسه) كما تعند (للموت)

أربعة أشهر وعشرا وشهران وخمس أو وضع حمل وفي الغاء اشعار

بأن ابتداء العدة مما يلي المدة المذكورة وفيه دلالة على أنه يحكم بموته

٢ (أي يوقف) أي يجعل موقوفا قسطه الخ

٣ (فلأؤفتى) مفت (به) أي بقول الامام مالك (في موضع الضرورة) بأن لم يكن لعرسه مربى ولا اقتدار لها غير الزوج (ينبغي أن لا بأس به) أي بهذا الاقتناء (على ما اظن) أقول هذا الظن من الشارح المحقق حسن جدا إذا العلماء قالوا ينبغي للمفتى أن يفتى الناس بما هو أسهل وأرفق عليهم حتى قالوا لو أفتى المفتى بقول مالك في طهارة سور الكلب جاز لأن فيه ضرورة لأنه من الطوافين ليلا ونهارا لمحافظة مال صاحبه وفي قوله على ما اظن إشارة إلى أن مثل هذا العنوان في شأن سائر الشراح كما هو دأبه ليس بذي ولا تعبير وإنما هو نقل فهم (على وكيله) أي المفقود أن كان وكله ووكيل القاضي أن لم يوكله (طرف يحكم) أي لفظ بعدها مفعول فيه ليحكم المؤخر وليس المراد أن قوله في ماله طرف يحكم بل ضمن بيانه في بيان ظرفية يوم الخ لقوله طرف موته والا فالأحسن تقديم في ما له على قوله بموته لئلا يلزم تعقيد الكلام (غ)

٤ أي حيث لم يوجد مالكي يحكم بمذهبه (ابن العابد بن)

٥ (وفي الغاء) التعقيب بلامهلة (اشعار) الخ (ما يلي المدة) بلا تراخ ومهلة (وفيه) أي في أن ابتداء العدة مما نلى الخ دلالة الخ (غواص)

(يتوقف عليه) أى على قضاء القاضى ٢ (وفيه) أى فى لفظ الموت الدال على انقطاع النفس ومنافع الحياة منها التكلم والكلام وترتيب المسائل (مع رعاية حسن الاختتام) كأنه يومى إلى انتهاء الكلام (مانطق به الخبر) أى الحديث من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين والمذبح بلا سكين ميت ينتج القاضى ميت واليه أشار بقوله (من لطافة ان القاضى فى الاغلب) أى فى أكثر المواد من حيث عدم تحقق شرائط القضاء فيه وأنه متصف بالجهل مع الظلم او بالظلم مع العلم فالقاضى العادل العالم العامل اقل قليل واعز عزيز والاغلب كأنه ميت يعنى خود مرده من غير التذكية الشرعية او المعنى كأنه ميت فى عدم نفاذ الحكم وبالجملة فيه حسن توطئة وتمهيد ولطافة توفيق وتنبيه الى الكتاب الذى يشرع فيه فهو فيما بين حجرى السابق واللاحق فتأمل

٣ كتاب فى شرح رموز (كتاب القضاء (٣٩١)

اخره عما تقدم) من كتاب المفقود (لأن الصالح له) أى للقضاء (غائب) أى مفقود غير موجود فى العالم (بل لم يدر اثره) فناسب ايراد القضاء بعد ما هيىء من يصلح له (ولذا قيل انه) أى الصالح للقضاء (اعز من الكبريت الاحمر) الخ (وهو) أى لفظ القضاء (ممدود) الفه لهزمة بعده (ويقصر) أى يقرأ بلا همزة (غ) أى قوله اعز من الكبريت الاحمر هذا مثل فى كمال الندرة وهو أى الكبريت الاحمر كناية عن الاكسير الخالص وقيل صفة لموصوف محذوف أى اعز من الذهب الخالص الاحمر والكبريت بمعنى الخالص يقال ذهب كبريت أى خالص صرح به فى الصحاح (مفاتيح الجنان شرح شرعة الاسلام)

هـ (وآل) أى رجع حاصل (اقوال جميعهم) الخ (غ) ٤ ولا يخفى ان هذا صادق على الفصل والقطع الصادرين عن الخليفة وكذا التعريف الثانى يصدق على القول الملزم الصادر عن الخليفة (برجندى)

٧ (عامه) أى نامة وبالنسبة الى الكل (أى المستحق للشهادة) تفسير المحمول وجعله موضوعا (مستحق للقضاء) تفسير الموضوع وجعله محمولا فحمل كلام المتن على انه من باب القلب (بذلك) أى بالاسلام والحسنة والعقل والبلوغ (وانما جعل) أى حمل المتن (على نحو قوله) أى الشاعر يعنى على القلب مثله (بنونا بنوا ابنائنا) والمعنى بنوا ابنائنا

بنونا لان ولد الولد ولد لا بالعكس واخره (وبنائنا بنوهن) أى بنوا ابنائنا (ابناء الرجال الاباعد) جمع الابعد بنائنا مبتدأ اول بنوهن مبتدأ ثان والضمير الى البنات ابناؤ الرجل خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر الاول والشعر من مقبوض الطويل ونحو ابو حنيفة ابو يوسف رحمهما الله أى ابو يوسف كايحنيقة رحمهما الله لا بالعكس وكلام الامير كلام الوزير أى كلام الوزير مثل كلام الامير لا بالعكس فهذه تشبيهات مقلوبة للمبالغة كما قال (اشعارا بكمال المبالغة) بمعنى ان اتصاف اهل القضاء بالاصناف الاربعة المذكورة امر محقق واقعى معلوم يبين به اهل الشهادة بحمله عليه ثم فرع على اشعار كمال المبالغة فقال (فيشير) أى الحمل والتشبيه بين المضافين الى الحمل والتشبيه بين المضاف اليهما (بان القضاء مثل الشهادة فيما الخ (غ) ٨ العبارة الظاهرة ان يقول اهل الشهادة اهل للقضاء كما وقعت فى الوقاية لان المحكوم به فى هذه القضية هو اهلية القضاء كما لا يخفى والحاصل ان من كان اهلا للشهادة كان اهلا للقضاء لان كلاهما من باب الولاية اذ كل منهما تنفيذ القول على الغير (برجندى)

٩ فيه المؤخر مبتدأ والمقدم خبره والا لا يستقيم المعنى فافهم (ملا فتح الله آخوند)

ب مجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضى كما قال شرف الائمة وغيره وقال نجم الائمة ان القاضى عبد الرحيم نص على انه يتوقف عليه كفاى المنية (ويقسم ماله بين من يرثه الآن) أى ورثته الموجودين عند مضى تلك المدة فلا يرث عنه من مات قبله (و) يحكم بموته (فى مال غيره من حين فقده) أى المفقود لانه حى بالاستصحاب الغير الميثب (فبىر ما وقى له) من القسط (الى من يرث الغير) أى ياخذ الارث من ذلك الغير المورث (عند موته) أى ذلك الغير وفيه مع رعاية حسن الاختتام ما نطق به الخبر من لطافة ان القاضى فى الاغلب ميت والله اعلم

كتاب القضاء

اخره عما تقدم لأن الصالح له غائب لم يدر اثره ولذا قيل انه اعز من الكبريت الاحمر والزمرد الاخضر وهو ممدود ويقصر وقد اختلف اكثر ائمة اللغة فى معناه وآل اقوال جميعهم الى انه اتمام الشىء قولا او فعلا وقال ائمة الشرع انه قطع الخصومة او قول ملزم صدر عن ولاية عامة (اهله اهل الشهادة) أى المستحق للشهادة بالاسلام والحرية والعقل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك وانما جعل على نحو قوله * بنونا بنوا ابنائنا * اشعارا بكمال المبالغة فيشير الى ان القضاء مثل الشهادة فيما

١ ذكرنا من اشتراط شروط الاهلية (وهى
الاربعة المذكورة (وكذا) مثلها (فى شروط
التحمل) اى تحمل الشهادة (وهى الشهادة)
اى يجب قضاء القاضى بالمشاهدة (والضبط
والاداء كما فى النهاية) يعنى جعل فيها الاداء
من شروط التحمل والعدالة من شروط القبول
وجعل الكرماني الاداء من تنمة الضبط وغايته
والعقل بدل المشاهدة والعدالة بدل الاداء
من شروط التحمل (غ) ٢ (وفيه) اى فى
حمل المتن (رمز الى ان كل شاهد صالح
للقضاء ولو) كان الشاهد (جاهلا فلو لم يصاح
غيره) اى غير من صالح للقضاء (كان) دخوله
فى القضاء (واجبا عليه) اى على من صالح
القضاء (ولو وجد الصالح) غيره ايضا (فمخير
فيه ولو كان هو اصالح) من الغير (فمستحب
ولو كان غيره) اى غير من صالح له (اصالح)
منه (فمكروه) دخوله (ولو علم) من هو صالح
(عجزه عنه) اى عن القضاء وانفاذه (نجرام)
دخوله (اى ينفذ القضاء ويجوز) الخ حمل
الصحة بالنسبة الى القضاء على معنى
النفوذ وبالنسبة الى الشهادة على معنى الجواز
فلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد
فالجواب أن التثنية بمنزلة العطف فالبارة
فى قوة ويصح القضاء ويصح الشهادة تحمل
الاول على المجاز والثانى على الحقيقة فلا
جمع بلفظ واحد (غ) ٣ (وفيه) اى فى صحة
القضاء من الفاسق (اشعار بان قضاء المستور)
هو من لم يعلم فسقه ولاعد الله (صحيح بلا
قيح) لكون المستور اعلى من الفاسق (شرط
الاولوية) لا شرط الصحة والا لم يصح من
الفاسق فالاشعار الثانى كانه تفسير الاول
فالاولى عدم اعادة الجار (هذا) اى الاشعار ان
المذكوران (ظاهر الرواية وفى النوادر
عن اصحابنا انه لايجوز قضاؤه) اى الفاسق
فالعدالة على هذه الرواية شرط الصحة (لانه)
اى القسمة (من عمل القضاء) الخ (يكون فلان)
صلة الحكم (قاضيا) فكان القضاء قلادة الفاها
الحاكم فى عنق القاضى (اى لايجب قبولها
لكن يجوز) فلانافات بها مر (وذكر) اى
كيف يجب وذكر (المصنف انه يأتى بالقبول)
فيه انه على هذاينبغى ان يفسر بان يقال
يجب ان لايقبل (فان العدالة) علة للتفسير المذكور مع الاستدراك المذبور فالاولى تقديمه على نقل ما ذكره المصنف فينتصل به
قوله (وفيه) اى فيما ذكره المصنف ويجوز ان يكون راجعا الى اصل المتن (اشارة) الخ (آثمان) بالقضاء والافتاء (بالرواية
المرجوحة) لانها كخبر الفاسق فى المرجوحية (لانه) اى الافتاء (من الديانات) وفيها يعتبر العدالة لا العدد (غ)

ذكرنا من اشتراط شروط الاهلية وكذا فى شروط التحمل وهى المشاهدة
والضبط والاداء وفى شروط القبول وهى العدالة وغيرها كما
فى النهاية وغيرها وفى الكرماني ان شروط التحمل العقل اى حسن النظر
فى العاقبة والضبط اى حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والعدالة
اى الاجتناب من محظورات الدين وفيه رمز الى ان كل شاهد صالح
للقضاء ولو جاهلا فلو لم يصاح غيره كان واجبا عليه ولو وجد الصالح
فمخير فيه ولو كان اصالح فمستحب ولو كان غيره اصالح فمكروه
ولو علم عجزه عنه نجرام كما فى الاختيار وغيره (وبصحان) اى ينفذ القضاء
ويجوز قبول الشهادة (من الفاسق) اى المسلم الذى اقدم على كبيرة او
اصر على صغيرة وفيه اشعار بان قضاء المستور صحيح بلا قيح كما
فى الكشف وبان العدالة شرط الاولوية وهذا ظاهر الرواية وفى النوادر
عن اصحابنا انه لايجوز قضاؤه كما فى الاختيار (لكن لا يقبل) الفاسق
القضاء وجوبا وفيه اشعار بان الوالى آثم فى تقليده كما ذكره المص
واليه اشار ما فى قسمة الهداية من ان القاسم يجب ان يكون عدلا لانه
من عمل القضاء والتقليد جعل القلادة فى العنق وشرعا حكم وال يكون
فلان قاضيا فى موضع كذا (ولا تقبل شهادته) اى لا يجب قبولها لكن
يجوز كما فى كشف المنار وذكر المص انه يأتى بالقبول فان العدالة شرط
لوجوب القبول لا لصحته وفيه اشارة الى ان القاضى والمفتى آثمان
بالرواية المرجوحة كما افاده القاضى الامانى والى انه لا يقبل فتوى
الفاسق لانه من الديانات وقيل يقبل لانه يتحرز عما ينسب الى الخطاء
كما فى الاختيار (ولو فسق العدل) اى صار فاسقا بالرشوة او شرب
الخمر او الزنا او غيرها بعد كونه عدلا (يعزل) اى يجب على الوالى
عزله فلاينعزل به كما فى الظهيرية وغيره وذكر فى الهداية والمغنى انه

يستحق

يجب ان لايقبل (فان العدالة) علة للتفسير المذكور مع الاستدراك المذبور فالاولى تقديمه على نقل ما ذكره المصنف فينتصل به
قوله (وفيه) اى فيما ذكره المصنف ويجوز ان يكون راجعا الى اصل المتن (اشارة) الخ (آثمان) بالقضاء والافتاء (بالرواية
المرجوحة) لانها كخبر الفاسق فى المرجوحية (لانه) اى الافتاء (من الديانات) وفيها يعتبر العدالة لا العدد (غ)

يستحق العزل يعنى نيكو بود عزل او كما فسرہ العلامة الكردي على ما فى النهاية وهذا ظاهر الرواية وعليه مشايخنا كما فى الوقاية وهو الصحيح وعليه الفتوى كما فى الوقعات وفيه اشعار بان حكمه نافذ بعد الفسق كما قال البرزوى وذكر الحصاني انه باطل فيما ارتشى لا فى غيره وبه اخذ الحلواني والسرخسي كما فى العمادى (وقيل ينعزل) القاضى بصيرورته فاسقا وهذا مروي عن الائمة الثلاثة (ومن اخذه)
 اى القضاء (بالرشوة) مثلثة اسم من الرشوة بالفتح كما فى المقاييس فهى لغة ما يتوصل به الى الحاجة بالمصانعة اى بان تصنع له شيئا ليصنع لك شيئا آخر كما قال ابن الاثير وشريعة ما يأخذه الآخذ ظلما بجهة يدفعه الدافع اليه من هذه الجهة وتماه فى صالح الكرمانى فالمرتشى الآخذ والراشى الدافع (لا يصير قاضيا) على الصحيح فلو قضى فى اجتهادية لم ينفذ فلقاض آخر ان يبطل كما لو قضى بالشفعاء عند بعضهم كما فى الفصولين واعلم ان ما دفع أمّا للتودد وهو حلال من الجانبين وأمّا لصيرورته قاضيا وهو حرام منها وأمّا لخوف على نفسه او ماله وهو حرام على الآخذ بلا خلاف حلال للدافع عند الاكثرين وأمّا لبسوى امره عند الوالى فان كان ذلك الامر حراما فحرام على الجانبين وان حلالا فحرام على الآخذ ان اشترط وحلال للدافع عند بعضهم وحرام عند الاخرين الا ان يستأجره مدة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال للدافع وكذا للآخذ عند الاكثرين ومكروه عند عزهم والرشوة لا تملك ولذا كان له الاسترداد ولو اصالح امره كما فى المغنى والنهاية وغيرهما (والاجتهاد) وان قال به بعضهم (شرط للاولوية) لكن يجب ان يكون عالما بالفقه موثوقا به وعن ابى يوسف رحمه الله ان المنورع احب الى من المجتهد . (١) كونه عالما بالفرائض يكفى وقيل يجوز تقليد الجاهل

٢ (وفيه) اى فى قوله يعزل دون ان يقول ينعزل (اشعار بان حكمه) اى القاضى (نافذ بعد الفسق) ايضا (انه) اى حكم القاضى بعد الفسق (باطل فيما) اى حادثه (ارتشى) فيها

٣ ما يتوصل اى يتسبب (به بان تصنع) انت (له) اى القاضى مثلا
 ٣ (ليصنع) القاضى (لك) اى لاجلك (غ)
 ٤ (ظلما) مفعول يأخذ (بجهة) من الجهات (من هذه الجهة) اى لاجلها دفعا او اقامة (بالشفعاء) اى بمقتضى الوسائط (واعلم ان ما دفع) اى دفعه الدافع (اما للتودد) بينهما (غ)

٥ (ان اشترط) اى قبل للآخذ ادفعك بشرط ان تسوى امرى هذا عند الوالى (عند عزهم) اى عند الاقلين (ولذا كان له) اى للدافع (ولو اصالح) الآخذ (امره) اى الدافع (غ)

٦ (وان قال به) اى باشتراط الاجتهاد (بعضهم) اى ليس هو بشرط عند الاكثرين (وانما قال به البعض ومع ذلك) (شرط) عند قائله (للاولوية) (غ)

والاولى ان يكون عالما كما في الاختيار والاجتهاد لغة تحمل الجهداى
المشقة وشريعة بذل الفقيه تمام طاقته بحيث يحس من نفسه العجز عن
المزيد عليه لتحصيل ظنٍ بحكم شرعى وشرطه ان يكون عالما بمعانى مقدار
خمسائة آية وثلاثة آلاف حديث واردة فى الاحكام ويكون عالما باقسامها
لغة بان يعلم معانى المفردات والمركبات وخواصها فى الافادة فيشترط علم
اللغة والصرف والتحو والمعان والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات
العرب وعاداتهم فى الاستعمال وشريعة بان يعلم المعانى المؤثرة فى الاحكام
وان يكون عالما باقسامها من الخاص والمشارك والمجمل وغيرها وبقسام
سند الحديث وعالما بمجال الرواة الا انها كالتعذر فى هذا الزمان لكثرة
الوسائط فالاولى الاكتفاء بتعديل الاثمة الثقة كالطحاوى وغيره وعالما
بوجوه القياس بشرائطها واحكامها واقسامها وعالما بالاجماع ومواقعه للاختراز
عن مخالفته وهذا اذا اجتهد فى جميع الاحكام واما اذا اجتهد فى حكم دون
حكم وهو جائز عند العامة فشرطه العلم بوجوه القياس وما يتعلق بذلك
ولا يشترط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل به منصب الاجتهاد فى زماننا
بمجرد ما رسته كما فى الكشف وغيره ولذا قال الامام السرخسى لو اجتمع
حفظ المبسوط مع العلم بمذهب المتقدمين فى احد لكان له هذا المنصب
كما فى شرح ادب القاضى وقيل المجتهد من قدر على اتيان حجة قوية
كناينة او خبرية او قياسية لصحة قوله كما فى النظم (ولا يطلب القضاء)
اى لا يميل احد اليه بالقلب وفيه اشعار بانه لا ينبغي ان يميل اليه
باللسان بالطريق الاولى فى غايه البيان الطلب بالقلب والسؤال باللسان
فى المضمرات ان الطلب عن الامام والسؤال عن الناس وكلاهما مكرره
وبانه لا يميل الميل بالشفعاء كما فى الخلاصة قال ابن عمر رضى الله عنهما
انى اعوذ بالله ان يجعلنى قاضيا وقال النبى صلى الله عليه وسلم من

٢ (لتحصيل ظن) علة بذل الفقيه (وشرطه)
اى الاجتهاد (لغة) اى معانى لغوية
(وشريعة) اى عالما بمعانى شرعية (غ)

٣ (الا انها) اى علم حال الرواة مجدى
المضافين (كالتعذر فى هذا الزمان لكثرة
الوسائط) بين النبى عليه السلام وراوى
الحديث (فالاولى الاكتفاء فى صحة الحديث
(بتعديل الاثمة الثقات) رواية او نفس
الحديث (ومواقعه) اى مواضع الاجماع
(للاختراز عن مخالفته) اى الاجماع (وهذا)
اى اشتراط الشروط المذكورة للاجتهاد
(اذا اجتهد فى جميع الاحكام) الخ (وهو) اى
كون المجتهد مجتهدا فى حكم دون حكم جائز
عند العامة فشرطه (اى شرط الاجتهاد فى
هذه المادة امر ان (العلم) الخ (غ)
٤ (ولا يشترط علم الكلام ولا علم الفقه) عطف
على قوله فيشترط علم اللغة والصرف الخ
(وان حصل) وصل بالنسبة الى علم الفقه
(بمجرد ممارسته) اى ممارسة الفقه (ولذا)
اى للحصول منصب الاجتهاد فى زماننا بمجرد
ممارسة الفقه (قال الامام السرخسى رحمه
الله) الخ (فى احد) ظرف اجتماع (كناية)
اى مأخوذة من القرآن (او خبرية) اى
مأخوذة من الخبر والحديث (لصحة قوله)
متعلق الاثبات (غ)

٥ (وفيه) اى فى نهى ميل القلب (اشعار)
الخ (بالطريق الاولى) لان اللسان انموزج
القلب فيستدل به الى ما فى القلب (لا يميل
الميل) عن الحق (بالشفعاء) اى بقول
الوسائط (غ)

٦ (كما مر) نقله من الفصولين (فى
الخلاصة قال ابن عمر رضى الله عنهما انى
اعوذ) الخ (وقال) اى كيف لا اعوذ وقد
قال (النبى عليه السلام من -) (غ)

- كان قاضيا الخ) في الشكايات الشريف نقل عنوان الحديث بطريق آخر يقتضيه آخر ما نقله الشارح المحقق هكذا وعن ابن موهب أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال لابن عمر رضي الله عنهما أقض بين الناس قال أوتعافيني يا امير المؤمنين قال وما تكره من ذلك وقد كان أبوك يقضى قال لأنى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول (من كان قاضيا ففضى بالعدل فالحرى أن ينقلب منه كفانا) أى فهو الحرى أن ينقلب منه أى من كونه قاضيا كسب الكفانى وهو الذى لا يفضل عن الشئ ويكون بقدر الحاجة كذا نقل عنه والباء زائدة (فما راجعه) أى لم يراجع عثمان لابن عمر بتكليف القضاء (بعد ذلك) أى بعد ما روى هذا الحديث ففى نقل الشارح ليس ما يرتبط به قوله فما راجعه الخ (وقال عليه التحية والسلام) عطى على قال النبي عليه السلام الخ بالمعنى المذكور (من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين) فى الكفاية وجه تشبيه القضاء بالذبح بغير سكين أن السكين يؤثر فى الظاهر والباطن جميعا والذبح بغير السكين ذبح بطريق الخنق ونحوه فانه يؤثر فى الباطن فقط فكذا القضاء لا يؤثر فى الظاهر فانه فى ظاهره جاه وفى باطنه هلاك وكان شمس الأئمة الحلوانى يقول لا ينبغي لأحد أن يزدرا هذا اللفظ كيلا يصيبه ما اصاب ذلك القاضى أى المزدرة فقد حكى أن قاضيا روى له هذا الحديث فازدراه فقال كيف يكون هذا ثم دعى فى مجلسه من يوسى شعره فجعل يوسى بعض شعره من تحت ذقنه اذ عطس فاصابه الموسى والتقى رأسه بين يديه انتهى وانشد بعضهم فى ذلك شعرا * تقلدت القضاء بغير حق * وقاض الظلم فى الاسلام فيضا * ذبحت بغير سكين وأنا * لنرجو الذبح بالسكين ايضا غ ٢ قوله فبالحرى أى فجدير وحقيق (أن ينقلب منه كفانا) أى مكفوفا عن شر القضاء لاعليه ولاله فاذا كان هذا شأن من قضى بالعدل فما بالك بغيره (ت عن ابن عمر) بن الخطاب ورواه احمد ايضا ورجاله ثقات (جامع التيسير) ٣ (وتأويل بعض المحققين) الذبح بغير سكين (انه) أى الشأن بيان التأويل (من جعل قاضيا ينبغي) أن يذبح الخ أى (أن يموت جميع دواعيه الخبيثة وشهواته الرديئة مؤكدة) خبر وتأويل الخ (لذلك) أى للاحتراز عن القضاء (فانه قلما يوجد المنصف به) أى يموت الدواعى

كان قاضيا ففضى بالعدل فبالحرى أن ينقلب منه كفانا فما راجعه بعد ذلك وقال عليه التحية والسلام من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين رواهما الترمذى وتأويل بعض المحققين انه من جعل قاضيا ينبغي أن يموت جميع دواعيه الخبيثة وشهواته الرديئة مؤكدة لذلك فانه قلما يوجد المتصف به عند المنصف (وانما يدخل فيه) أى لا يدخل فى القضاء الا (من يثق عدله) أى يعتمد عليه والاحسن بعدله وفيه إشارة الى أن الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذى لا يثق بعدله وذكر قاضيان انه يكره عند استجماع شرائطه والى انه لا بأس بالدخول ح لانه فرض كفاية لكنه مع ذلك واجب الترك كما فى الكرماني والاكتفاء مشعر بانه جاز بلا اجبار خلافا للكرخى والخصافى وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار أبى حنيفة رحمه الله وقد امتنع عنه حتى ضرب اسواطا ومحمد اباه حتى قيد نيفا وخمسين يوما وقال مشايخ بلادنا لا بأس به اذا كان صالحا له آمنة من نفسه الجور ومن غيره المنع كما فى الخلاصة (ومن قلد) القضاء (سأل) من المعزول او واحد من ثقاته والاثنان احوط (ديوان)

(المجلد الثالث) جامع الرموز ١٤٢ هو ينصف ويقول ليس فى هذا المعنى وقليل من هو متصف به (والاحسن) لكون يثق لازما كيعتمد (بعد له) بالباء النعديّة غ ٤ (وفيه) فى قيد الوثوق بالعدل (إشارة) الخ (انه) أى الدخول فى القضاء (لا بأس به ح) أى حين استجماع شرائطه (لكنه مع ذلك) أى مع انه فرض كفاية اومع انه لا بأس به ح (واجب الترك) الخ (والاكتفاء) بقوله يثق عدله دون أن يقول واجبر عليه (مشعر بانه جاز بلا اجبار الخ وهو اختيار أبى حنيفة رحمه الله تعالى كيف وقد امتنع عنه) أى عن القضاء حتى ضرب (اسواطا) فى العناية دعى الامام الى القضاء ثلاث مرارة فابى حتى ضرب فى كل مرة ثلثين سوطا فلما كان فى المرة الثالثة قال دعنى حتى اشاور اصحابى فاستشار ابا يوسف رحمه الله فقال لو تقلدت لنفعت الناس فنظر اليه ابو حنيفة رحمه الله نظر الغضب فقال لو امرت أن اعبر البحر سياحة اكننت اقدر عليه (و) كذا (محمد رحمه الله اباه حتى) حبس و (قيد نيفا وخمسين يوما) فاضطر ثم تقلد (ومن غيره المنع) عن الحق بان كان مهيبا لا قدرة لا حد من الوساطة عنده (او) سأل (واحد من ثقاته) أى النصوب (والاثنان احوط) من الجانبين —

أي خريطة فيها المحاضر والسجلات والصكوك ونسخ نصب القوام وتقدير
التفقات وغيرها من دونت الكلمة أي ضبطتها أصله دوان فهرى من
التضعيف إلى ابدال الواو ياء استثالا كما في الازاهير واليه اشير
في الصحاح وغيره لكن في القاموس انه مكسور ويفتح مجمع الصحف وكتاب
يكتب فيه اهل الجيش والعطية واول من وضعه عمر رضى الله عنه وقال
ابن الاثير انه فارسى معرب وانما اضيف الى (قاض قبله) لانه لا يسأل
ما في يد الخصم من الديوان اذ لا يؤتمن عليه من الزيادة والنقصان وانما
سأله لانه يحتاج اليه للعمل به كما في الاختيار لكن في الخلاصة انهم اجمعوا
انه لا يعمل بها يجدر في ديوانه وان كان محتوما واما ما في ديوان نفسه
فان كان ذا كرا لتلك الحادثة يعمل به والا فلا وقالا يعمل به مطلقا وفيه
اشارة الى ان المعزول يجبر على دفع الديوان ولو ملكه وفيه خلاف
كما فيها ملكه الخصم والصحيح انه يجبر في الصورتين ولا خلاف انه يجبر
اذا كان من بيت المال والى ان للسلطان عزله بلا رتبة عن ابي حنيفة
رحمه الله انه لا يترك على القضاء اكثر من حول كبل يبنى العلم
فيقول لا فساد فيك لكن اخشى عليك نسيان العلم فادرسه ثم عدلنا
حتى نقلدك ثانيا كما في شرح ادب القاض وفيه اشعار بان القاض لا
ينبغي ان يشتغل بغير القضاء ولو درسا (ولا يعمل) القاضى المقلد
(في) حق (المحبوس) للمماطلة او غيرها (بقول) القاضى (المعزول) فانه
صار كشهادة الفرد بل باقرار المحبوس او بينة المدعى فان لم يكن خصم
ينادى عليه اذا جلس الى ايام كشهريرى من يطلب فلانا المحبوس
بحق فان حضر جمع بينهما والا يأخذ منه كفيلا بالنفس ان وجده والا

بالتشديد (اصله دوان) بالكسر والواو ين
يدل عليه جمعه على دواوين فلو كان الياء
اصلية لجمع على دياوين (استثالا) في
التضعيف (لكن في القاموس انه مكسور)
وهو مشهور متعارف ففائدة الاستدراك من
قوله (ويفتح) الى آخره غ ٢ (فارسى) جمع
ديو بمعنى الشيطان فديوان بمعنى جماعة
الشيطان كان هذا الكتاب بمنزلة مرادة
الشياطين (معرب) اي قد استعمله العرب
ايضا بلا تغيير ٣ (وقالا يعمل به) اي بديوان
نفسه (مطلقا) اي سواء كان ذا كرا للحادثة
اولا (وفيه) اي في قوله سأل ديوان قاض قبله
(اشارة) الخ لان اخبار الشارع أكد من امره
(ولو) كان الديوان (ملكه) اي صنعه من ملكه
(و) الحال (فيه) اي فيها هو ملكه (خلاف)
في جبره نوع اعتراض على اشارة المتن (كما
اي كالحلاف) (فيها ملكه الخصم الخ) (و) في قوله
قاض قبله اشارة حيث يفهم منه ان قبل
المنصب قاض عزله السلطان بلا رتبة من
حيث امر الشارع للمنصب بسؤال ديوانه
ليعمل به والا فلو عزل برتبة وفسق لا يؤمن
ديوانه كديوان الخصم (الى ان
للسلطان عزله) اي عزل المنصب الحالي
(بلا رتبة) فمع الرتبة بالطريق الاولى ثم
حكى (عن ابي حنيفة رحمه الله) الخ (فيقول)
تسلينا لحاظه واحتراما للعلم واهله (لافساد)
اي لارتبة ولا فسق (فيك) الخ (فادرسه)
امر من الدرس (ثم عد) اي جى ثانيا
الى حضرتنا غ ٤ (وفيه) اي فيها في
شرح ادب القاضى (اشعار) الخ (ولو) كان
الغير (درسا) وهذا الاشعار من المواضع
التي هي صريحة في انه راجع الى ما نقل عنه
واسند الكلام اليه وهو شرح ادب القاضى
هنا والا فلو رجع الى اصل المتن مع قطع
النظر عن انه يفهم منه هذا الاشعار لم يجعله
في حيز قوله وفيه اشارة الى ان المعزول
الخ وقال والى ان القاضى لا ينبغي الى آخره
كما هو اسلوبه فليكن هذا في ذكر منك
ولذا قد ارتكبتنا هذا الصنع في هذا الشرح

يخليه

في كثير من مواضع كلام الشارح المحقق وقد اشرنا الى هذا في ديباجة هذا الشرح ولا فتنظن ولا تغفل غ
٥ (للمماطلة) اجلية المحبوس لا يعمل (بقول المعزول) اي حبسته بحق (فانه) اي المعزول (الى ايام) متعلق ينادى غ
٦ (كشهريرى) مصاحفة (من) استفهامية (يطالب الخ ٧ (ان وجده) اي الكفيل بالنفس المحبوس - غ

بجلبه كما في شرح ادب القاضى وفيه اشعار بان شهادته على فعل نفسه
 لم تقبل فلا بد ان يشهد على قضاؤه شاهدان سواه ثم يرضيه كما
 في المبسوط (وكذا) لا يعمل بقوله بل بالاقرار او البيئته (في غلة الوقف)
 كما اذا قال ثبت عندى ان ضيعة كذا وقف على كذا وحكمت به
 ووضعتها على يد امين وامرته بانفاذ ارتفاعها الى مصرفها وصدقته
 الامين فانه لم يعمل بقوله ان جحد الواقف او وارثه ولم تقم عليه البيئته
 كما في المغنى وغيره والغلة كل ما يحصل من نحو ريع ارض او كرايتها او
 اجرة غلام كما في المغرب (والوديعة الا اذا اقر ذو اليد بالتسليم) اى
 بتسليم الوديعة اليه (منه) اى المعزول فان قال دفعت اليه كذا من مال
 فلان فاقربه او بالدفع وقال لا ادرى لمن هذا قبل قول المعزول وكان
 المال لفلان وفيه اشعار بانه لو انكر ما قال المعزول كان القول للمتكبر
 كما في الكرماني ولك ان تصرف استثناء الى الوقف ايضا فانه لو قال
 ان هذه الضيعة وقف على كذا دفعتها الى فلان وصدقته انفذه المقلد
 عن المعزول كما في المغنى وغيره (ويقرض) القاضى (مال البتيم) بشرط
 ان يكون المستقرض حسن المعاملة غير لجوج من اهل المصر ولا يجزى
 من يأخذه مضاربة ولا ما يشتري به نافعا للبتيم والاتعين عليه المضاربة
 والشراء وفيه اشارة الى ان الوصى لا يقرضه وكذا الاب وفيه روايتان
 كما في الذخيرة والى انه لا يشتريه لنفسه ولا يستقرضه والى ان له ان
 يقرض مال الغائب وكذا مال الوقف كما في الخزانة (و) المسجد (الجامع)
 اى للناس للصلوة والحكم (اولى) من مسجد الحى ومسجد السوق والدار
 والطريق (الجلوسه الظاهر) غير الحنفى على الغرباء وغيرهم وقال فخر
 الاسلام هذا اذا كان الجمع وسط البلد والا فيختار الوسط منها والحافض
 وغيرها تأتى باب المسجد او يخرج اليها احدا فينظر في خصومتها كما

١ (وفيه) اى في هذا المتن
 (اشعار بان شهادته) اى المعزول (على فعل
 نفسه) كقضاؤه مثلا (ولم تقم عليه) اى الواقف
 (البيئته) فاعل لم تقم او مفعوله وفاعله ضمير
 الامين (فاقر) ذواليد (به) اى يكونه مال
 فلان (او) اقر (بالدفع وقال لا ادرى لمن
 هذا المال غ ٢ (وفيه) اى في قوله اقر
 ذواليد (اشعار بانه لو انكر) اى ذواليد
 (الى الوقف ايضا) اى كصرفه الى الوديعة
 (انفذه) اى هذا الكلام القاضى (المقلد
 عن المعزول) صلة انفذ (حسن المعاملة) من
 اضافة الصفة الى فاعلها (من اهل المصر)
 خبر ثالث ليكون (ولا) تجزى (ما يشتري)
 القاضى (به) راجع الى الموصول (نافعا) حال
 من الموصول او ضميره غ ٣ (وفيه) اى
 فى تخصيص القاضى للاقراض (اشارة) الخ
 وفيه اى فى الاب (روايتان) الخ (ولا يستقرضه)
 اى القاضى لنفسه (والى ان له) اى القاضى
 (ان يقرض مال الغائب) لانه كالبتيم فى
 عدم التمكن من تصرف ماله (لناس) صلة
 الجامع (للصلوة والحكم) اجلية الجامع (هذا)
 اى ككون الجامع اولى (اذا كان الخ والا
 فيختار) المسجد (الوسط منها) اى من المساجد
 (تأتى باب المسجد) خبر والمبايض فيخرج
 القاضى الى الباب (او يخرج اليها) اى باب
 المسجد (احدا) من تائبه فكلمة او عطف على
 ما قدرنا وفي بعض النسخ الواو (كما يخرج
 او يخرج (فى خصومة الدابة الخ غ

في خصومة الدابة وإذا دخل المسجد يستحب أن يصلي للتحية ركعتين
والأربع أفضل ثم يدعو الله تعالى أن يوفق الحق ويستقبل القبلة بوجهه
وفي زماننا يستند ظهره إلى الحراب ويجلس معه قوماً من الفقهاء الأمناء
للمشورة وفيه إشعار بأنه لا يقضى ما شيا ولا قائماً ولا متكئاً تعظيماً لأمر
القضاء وإن جاز ذلك كما في المغنى وإطلاقه مشير إلى أن يوم البطالة
والاستراحة لم يتعين وكان في زمانه يوم السبت وفي زمان الحصاص دأب
بين الاثنين والثلاثاء وفي زماننا يوم الثلاثاء كما في شرح أدب القاضي لكن
في زماننا يوم الجمعة (ولا يقبل هدية) أي مالا أعطى أكراماً لأنها إذا
دخلت من الباب خرجت الأمانة من الكوة فلو قبلها ردها إن أمكن والا
وضعها في بيت المال كما في التكرمان وفيه إشعار بأن للمفتي والوالي
قبول الهدية لأنها من حق المسلم وروى أنه من الولى رشوة كما
في الزاهدى (الامن ذى محرم) فانه من صلة الرحم (أو ممن اعتاد)
قبل القضاء من الأجنبى (مهاداته) لأنه جرى على عادته (قدراً عهد)
في العرف بين الأقرباء أو بين المعتادين وكذا الأقل من اليهود فلو
زاد على ذلك لم يقبل إلا إذا زاد ماله فزاد بقدره كما في المغنى (إذا لم
يكن لهما) أي لذى الرحم والمعتاد (خصوصة) والا فلا يقبل وفيه رمز
إلى أنه يقبل ديناراً لعقد البكر ونصفه للثيب إلا إذا لم يكن لها ولى
كما في نكاح النبى (ولا يحضر) القاضي (دعوة) ولو من قريب أو معتاد
(الا) دعوة (عامة) لأنها لا يتخذ لاجله لأن الاجابة سنة بلا تهمه وقبل أنها
كالعرس والختان وقيل ما زاد على عشرة والأول الصحيح كما في الكافى
وفيه إشعار بأنه لا يحضر خاصة ضد ما مر من التفضيل وقيل لا يحضرها

للقريب

البغالى في القاضي يقول إذا عقدت بكراً فله دينار وثيباً فله نصفه أنه لا يحل له أن لم يكن لها ولى ولو كان لها ولى غيره
يحل بناءً على ما ذكرنا (بزازية) ٨ (إنها) أي الدعوة العامة (كالعرس) الخ (على عشرة) رجال (وفيه) أي في
قيد عامة (لا يحضر) دعوة (خاصة) هي (ضد ما مر من التفصيل) في تفسير العامة بثلاث طريق (لا يحضرها) أي خاصة كائنة
(للقريب) ومفهومه يحضرها للبعيد والأجنبى - غ

١ (ويجاس) بالضم أرسم خط قوماً الخ ٢ (وفيه) أي
في قيد الجلوسه (إشعار بأنه لا يقضى) الخ
(والإطلاق) أي إطلاق الجلوس من غير تعيين
أيامه (مشير إلى أن يوم البطالة) وهي اصطلاح
ديار القاهرة وفي اصطلاح الفاهرة يوم التعطيل
(والاستراحة) عطف تفسير (وكان) أي يوم البطالة
(في زمانه) أي في زماننا بحيث ينفى رحمه الله (يوم
السبت) لأنه من السبات وهو الاستراحة أخذاً
من قوله وجعلنا نؤمكم سباتاً أي استراحة ويروى
أنه تعالى لم يتخلف في يوم السبت شيئاً (وفي
زمان الحصاص دأب بين الخ) أي مرة كان
يوم الاثنين ومرة يوم الثلاثاء (وفي زماننا) هو
زمان صاحب شرح أدب القاضي لأن النقل
عنه كما قال كما في شرح أدب الخ (لكن في
زماننا) أي زمان الشارح المحقق (يوم الجمعة)
وصار في عرف علماء تجارا الآن ثلثة أيام
ييوم الأربعاء والخميس والجمعة في أيام
تحصيلهم ولهم بطالة كلية من نصف رجب إلى
عيد الفطر ثم يحصلون شهر شوال ثم لهم
بطالة إلى عيد الأضحى غ ٣ (وفيه) أي
في تخصيص القاضي بعدم قبول الهدية
(إشعار الخ) لأنها أي قبول الهدية يجذف
المضامى أو باعتبار المضامى إليه (من حق)
أخيه (المسلم) الهدى وحقه أن لا يتأذى منه
ولولم يقبل يتأذى وإذا المسلم حرام إلا أن
في القاضي يرجع جهة الانتهاء غ ٤ قوله لأنها
أي لأن قبول الهدية بتقدير المضامى
أو الضمير للقبول والتأنيث لتأنيث المضامى
إليه (حسن أفندى) ٥ (وروى
أنه) أي قبول هدية الرعايا (من الولى
رشوة) وهي حرام غ ٦ (الأ إذا زاد ماله)
أي غناه (فزاد) هدية (بقدره) أي بقدر
زيادة ماله (وفيه) أي في قوله إذا لم يكن
لها خصومة (رمز إلى أنه يقبل ديناراً لعقد
البكر ونصفه للثيب) إذ النكاح لا خصومة
فيه غالباً (لها) أي البكر والثيب (ولى)
فالقاضى ح وليهما ولا أجره للولى (بلا تهمه)
أي إذا لم يكن فيها تهمه غ

٧ وكل ما وجب عليه لا يجوز أخذ الأجرة وما
لا يجب عليه يحل له أخذ الأجرة وذكر عن

للقريب عند الشبخين كما في المغنى (ويسوى) وجوبا (بين الخصمين)
 في الاصل مصدر سمي به الخصام ويطلق على الجميع واصل المخاصمة ان
 يتعلق كل بخصم الآخر بالضم اى جانبه كما في المفردات (جلوسا) تمييز
 او ظرف فيسوى بين المسلم واليهودى في مكان الجلوس بلا تقديم
 وتأخير وكذا بين السلطان وخصمه في مجلسه وهو على الارض ولا يجلس
 احدهما عن يمينه واخر عن يساره فيجثوا بين يديه على نحو قدر
 الذراعين لسماع الكلام بلا رفع الصوت لايربع ولا يقعى ولا يحتبى
 تعظيما كما في المغنى (واقبالا) اى نظرا فلا ينظر الى احدهما ولو عالما ولا
 يؤخذ به الا يكون في وسعه من ان يتمنى بالقلب ان يظهر حجة احدهما
 كما في المبسوط (ولا يسار ادهما) اى لا يتكلم معه سرا لانه ينكسر
 به قلب الآخر وفيه اشعار بانه يسوى بينهما كلاما كما في السراجية
 (ولا يضيفه) اى احدهما فلا بأس بان يضيفهما جميعا لا تنفاه الميل حينئذ
 وفيه اشعار بانه لا بأس للامام ان يضيف بعض الناس كما في المبسوط
 (ولا يضحك) لاحدهما لانه يجترى على خصمه وفيه رمز الى انه لا يقيقه
 اصلا فانه مكروه لغیره (ولا يمزح معه) اى مع احدهما متنازع فيه تبع
 فيه الوقاية والاحسن تركه في الهداية ولا يمازحهم لانه يذهب بمهابة
 القضاء (ولا يشير اليه) اى الى احدهما مستدرك باقبالا كما لا يخفى
 (ولا يلقنه حجة) لانه اعانة له ولهذا لا يفتى احدهما فيما خوصم اليه كما
 في الخزانة (ولا يلقن) الشاهد اى يكره تلقينه (بقوله اتشهد بكذا) لانه
 اعانة وفي شرح ادب القاضى لا يجوز ان يقول له كيف تشهد لانه يشبه
 التلقين بل يقول بم تشهد (واستحسنه) اى التلقين (ابو يوسف رحمه الله
 فيما لا تومة) بالسكون والفتح اسم من الانهام (فيه) اى في موضع ليس
 فيه ظن الاعانة كما اذا ترك لفظ الشهادة او الاشارة او حصر في الكلام

١ (بالضم) اى بضم الحاء

(في مجلسه) اى الخصم طرف يسوى المستفاد (وهو)
 اى الخصم (على الارض) فيجلس السلطان
 على الارض ايضا لديه (فيجثوا) وفي بعض
 النسخ فيجلسا غ ٢ (ولا يربع ولا يقعى ولا
 يحتبى) بالحاء المهملة انواع الجلوس كلها
 مجهول (ولا يؤخذ) اى القاضى مجهول غ
 ٣ (ان يظهر) من الظهور او من الاظهار ٤ (ح)
 اى حين ضيافة كليهما معا (بعض الناس)
 غير احد الخصمين (لانه يجترى) اى يتغلب
 ويتسلط (على خصمه وفيه) اى في عنوان الضحك
 (رمز الى انه لا يقيقه) على وزن لا يدحرج
 من باب فعلل من الرباعى المجرد (اصلا)
 اى لا لهما معا ولا لاحدهما خاصة (فانه)
 اى الضحك التقيقه (مكروه لغیره) اى لغیر
 القاضى فما ظنك به (متنازع فيه) اى تنازع
 فيه لا يضحك ولا يمزح (نعم) المص (فيه) اى
 في ايراد قوله معه (الوقاية والاحسن تركه)
 لا يهام ان المزاح لهما معا جائز وليس اذ
 الهداية ولا يمازحهم اى الناس على الاطلاق
 ٥ اى قوله يضحك ويمزح متنازعان في
 قوله معه (ملا فتح الله آخوند) ٦ اى
 ترك قوله معه (حسن) ٧ (ولهذا) اى لعدم
 جواز الاعانة من القاضى (لا يفتى) اى القاضى
 (احدهما فيما خوصم) اى وضع (اليه) اى
 القاضى (كيف تشهد) اى على اى كيفية
 تشهد (لانه يشبه التلقين) بمعنى ان كيفية
 التى تشهد بها مضرة كان معناه لا تشهد بها
 او بمعنى بهذه الكيفية تشهد فيكون تلقينا
 الى لا تشهد بها (بل يقول بم) اى باى شىء
 تشهد مستفهما عما يشهد به (بالسكون والفتح)
 اى بسكون الهاء وفتحه واما الناء فهو مضموم
 البتة (او) ترك (الاشارة او حصر) اى قصر
 (في الكلام) اى الملقن - غ

١ (او) ليس للمذكور ولكن (لم يستفد الشاهد غ ٢ (وفيه) أى فى تخصيص أبى يوسف رحمه الله بالاستحسان (اشعار بأنه يكره التلقين فيه) أى فيما لا تهمه (يقوله) أى أبى يوسف رحمه الله (و) فى قوله ولا يلقن الشاهد إشارة (الى ان لا يكره) والظاهر فى صلة الاشعار الباء إلا ان يعطى بتقدير إشارة على الاشعار غ ٣ (وقد حدث فيه) أى القاضى (ويقعد) عطف على لا يقضى وكذا (ويبعد عنه) أى عن القاضى (بجيت لا يسمعون) أى الاعوان (ما بينه) أى القاضى (ويجوز ردهما) أى الخصمين عن المجلس (مرتبن أى يمنع القاضى) الخصم عن اختياره الذهاب (وفيه) أى فى الصبى (خلاف غ عروفيه) أى فى قوله ويحبس بالتفسير المذكور لان قوله فى سجنه ظرف الفعلين (اشعار بأنه لا يمنع) الخ (عن الاخيرين) أى وطى الاماء والاكتساب (وغيرهما مما هو تنعم) وتلذذ (والمضارع) أى قوله يحبس (يومي) لانه للتجدد الاستمرارى (الى انه) الخ (والفطرة) أى لاداء صدقة الفطر (وغيرها) كفصل القريب (والسجن المضمر) أى المقدر المدلول بقوله ويحبس على ما فسر (دال على انه يحبس فى موضع وحيش) أى ذى وحش الى آخره سواء كان سجنًا حقيقيا او ما فى حكمه مما هو بهذه الاوصاف غ ه (والإضافة) أى اسناد الحبس (الى القاضى) أو الإضافة فى قوله فى سجنه (فانه يحول) أى ينتقل (اليه) أى الى سجن اللصوص (والاكتفاء) بالحبس دون ان يقول ويحبس ويضرب ويغل الخ (الفرار) من السجن (واجرة السجن) زندان بان (أحدثه) أى السجن غ ٦ أى من قصب وسماء نافعا فنقبه اللصوص فبنى غيره من مسدود وسماء مخبى بفتح الباء وتكسر (در المختار) ٧ (فقرننه) أى من بنائه هذا (الناس) أى المحبسون (مخبى بالخاء المعجمة وكسر الباء المشددة) فى أكثر النسخ بنقطتين من تحت وفى بعضها بنقطة منه وهو الموافق لان يؤخذ من الحبس (وفتحها) أى الباء (موضع التذليل) أى التحقير (وحبس سابق زمانه) أى على وهو زمانه عليه السلام وعمر بن عثمان رضى الله عنهم كان (فى المسجد او الدهليز) أى ليس لهم مكان خاص بل يحبسون حيث أمكن غ

أو لم يستفد زيادة علم بتلقينه كما فى الكرماني وفيه اشعار بأنه يكره التلقين فيه عند الطرفين وينبغى ان يفتى بقوله لانه أكثر مهارة فى مسائل القضاء كما تقرر والى انه لا يكره تلقين احد الشاهدين للآخر بالاجماع أعلم ان فى الاختيار وغيره انه لا يقضى وقد حدث فيه هم او نعاس او غضب او جوع او عطش او حاجة انسانية ويقعد طرفى النهار ويبعد عنه اعوانه بحيث لا يسمعون ما بينه وبين الخصمين ويجوز ردهما مرتين لطمع الصالح (ويحبس) أى يمنع القاضى ويقرر فى سجنه (الخصم) ولو مسلما سقيما او صبيا وفيه خلاف وفيه اشعار بأنه لا يمنع عن الطعام واللباس والزوار والوطى للحرائر والاماء والاكتساب ويفتى بالمنع عن الاخيرين وغيرهما مما هو تنعم كما فى الوقعات والمضارع يومى الى انه لا يخرج عن السجن للصلوة والحج والفطرة وصالوة الجنابة وغيرها كما اذا مات احد من اقاربه الا اذا لم يوجد من يغسل والده او ولده ولو جلس فيه متعنتا طين عليه الباب واعطى له الخبز والماء من ثقبه والسجن المضمر دال على انه يحبس فى موضع وحيش ليس له فيه فرش ولا احد يستأنس به والاضافة الى القاضى دال على انه لا ينبغى ان يحبس فى سجن اللصوص الا اذا خافى الفرار منه فانه يحول اليه حينئذ والاكتفاء مشير الى انه لا يضرب ولا يغل ولا يخوف ولا يجرد ولا يقيد الا اذا خافى الفرار الكل فى الخلاصة واجرة السجن والسجن على رب الدين وأول من أحدثه فى الاسلام على رضى الله عنه بذاه فى العراق وسماء نافعا ففر منه الناس فبنى آخر فسماه مخبى بالخاء المعجمة وكسر الباء المشددة وفتحها موضع التذليل وحبس سابق زمانه فى المسجد او الدهليز كما فى شرح ادب القاضى وغيره (مدة رآها مصالحة) على الصحيح لتفاوت الناس فى احتمال الصبر على الحبس حتى انه اذا مضت سنة اشهر

دوقع عند القاضي انه متعنت يديم الحبس وان مضى شهر او ما دونه
 ووقع انه عاجز اطلقه كما في الكرمانى وكذا لو لم يظهر عسرته عنده
 لكن اخبر به ثقة من احد قائمه او جيرانه واخبار الاثنين احوط ولا
 يشترط لفظ الشهادة الا اذا جرى بينهما منازعة في اليسار والاعسار واذا
 اطلقه لا يمنعه عن الملازمة كما في المغنى وانما قلنا على الصحيح لان مدة
 الحبس قيل شهر وقيل شهران وقيل ثلثة اشهر وقيل اربعة اشهر
 وقيل سنة اشهر كما في الاختيار واعلم ان كل موضع قالوا ان الرأى
 فيه الى القاضي فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد كما في الوقايع الحسامية
 * (بطلب ولى الحق) * ولو داننا كما في الخزانة وفيه ايها الى انه لا
 يحبس الا بعد الطلب كما في الوقايع (ان امتنع المقرعن الايفاء)
 اى امتنع عن ايفاء الحق الثابت عن الأقرار به بان اقر مرة بعد أخرى
 وامر القاضي بالايفاء وفيه ايها الى انه غنى فح يجب الحبس الذى
 هو جزاء لمطالبة الغنى (او ثبت الحق بالبينة) كعلم القاضي بيساره كما
 في الخزانة فح يحبس لان البينة لا تكون الا بعد المطالبة وفي هذا الكلام
 اشارة الى انه لا يسأل القاضي المدعى عليه السك مال كما قال
 بعضهم والصواب عند الخصاف ان يساله فان اقر بالمال حبسه والا فقد
 قال للمدعى ثبت ان له مالا حتى احبسه كما قال بعضهم وهكذا فى النوادر
 عن اصحابنا والى انه لا يقبل البينة على الافلاس قبل الحبس وبه افتى
 العامة وهو الصحيح ويقبل فى رواية وبه افتى الفضلى ويقبل بعد الحبس
 قبل المدة عند الخصاف كما فى شرح ادب القاضي (فيما لزمه) من الدين
 (بعقد) صدر منه او من غيره (كالكفالة) اى مثل المكفول به وبذل الاجارة
 (والمهر) وغيرها مما ليس ببذل مال حصل له ويستثنى منه المهر المؤجل
 وبذل الكتابة كما يأتى وبما ذكرنا اندفع ظن تقدير ما ليس ببذل مال

٢ (عسرته) اى عسار
 المحبوس (عنده) اى القاضي (بينهما) اى بين
 الخصمين (منازعة) الخ (لا يمنعه) اى الدائن
 (عن الملازمة) لمديونه ٣ (عن الأقرار) اى
 بالأقرار (به) اى الحق غ ٤ (وفيه) اى فى
 قوله ان امتنع عن الايفاء (ايها) اذا امتناع
 عنه انما يتصور لو كان له مبلغ الايفاء لكنه
 يمتنع ويتعنت (الى انه) اى المديون (غنى)
 لكنه ما طل (ثبت) صيغة امر من التفعيل (ان له)
 اى للمدعى عليه (مالا و) اشارة الى
 انه لا يقبل البينة على الافلاس (حيث لم
 يضم لا ان ثبت افلاسه بها الخ غ
 ٥ (قبل) مضى (المدة) اى مدة الحبس المقررة
 او المصاحبة (كالكفالة اى مثل) المال (المكفول
 به وبذل الاجارة والمهر) المعجل (وغيرها مما
 ليس ببذل مال حصل) ذلك المال (له) اى
 المديون (ويستثنى منه) اى مما لزم بالعقد
 المهر المؤجل وبذل الكتابة كما يأتى (فى
 شرح قول المصنف وفى غيرها الخ) وبما ذكرنا
 من تفسير كالكفالة بمثل المال المكفول به
 مما ليس ببذل مال حصل له حتى ظهر عطف
 قوله او ببذل مال حصل الخ على الكفالة (اندفع
 ظن) اى الكارم (تقدير) قوله -

- (واللازم به اما ليس ببدل مال حصل في يده) فنفصل الى هذا كل كلامه ونمد خط المتن فوقه ونجعل منهياته في البين شرحا له فكتب فيها اراد ان يشير الى ان قوله اوبدل مال الخ ليس مسيما لما لزمه بعقد بل هو اخص منه وفي الهداية والوفاية قد جعلهما قسمين وجعل العام قسيما للخاص مستنكر جدا فيحتاج ح الى تقييد وتخصيص انتهى اقول لهم قاعدة مقررة قائمة بان العام اذا قيل بالخاص يراد به ما وراء ذلك الخاص (كالكفالة اى المال المكفول به وبديل الاجارة والمهر المعجل او هو من قبيل) انعم هذا اللفظ حفظا لكسرة (بدل مال حصل ذلك المال له كسمن المبيع الخ فقوله اوبدل بالجر عطف على الكفالة بتاويل) اى المذكور بقوله اما ليس بدل مال حصل في يده كالكفالة الخ (والقول) مبتدأ (بانه) اى قوله اوبدل الخ عطف على عقد مجرور (او) على كلمة (ما او انه) اى بدل الخ (منصوب عطف على بعقد) اى على مجموع الجار والمجرور (على انه) اى قوله بعقد (حال اى لزمه كائنا بعقد اوبدل مال) الخ (بعيد جدا) خبر والقول (بل غير صحيح كما لا يخفى) وفي منهياته اذ يلزم جعل الاخص قسيما للاعم انتهى كلام ابى الكارم مشروحا بمنهياته وبشيء يسير هنا ايضا فانظر وتعمق في عبارته انه عطف قول المصنف اوبدل الخ على الكفالة وجعلها مما ليس ببدل مال الخ لا بمعنى العقد حيث فسرنا بالمال المكفول به ولم يعطه على ما قدره اصلا لا مسلما ولا تبعيدا كما نفلتكم وما قدره انما هو لحاصل العنى والتصحيح ان الكفالة مما ليس ببدل لا بمعنى عقد الكفالة فما صنعه بعينه ما صنعه الشارح المحقق فلا ظن في شيء من كلامه فاندفع تظنين الشارح المحقق واضمحل ما كتبه الرومى في حاشية له فراجع تجد ما قلت حقا مدققا ٣ (لا يحبس) القاضى (في دينه) الخ (انه) اى القاضى (يحبس) الابوين وكذا الجدين (لمنع) اى لمنع كل واحد منهما (الحق) اى حق الدائن او المراد من الحق هو النفس الامرى من الدين (لا يحبس) القاضى المديون (اذا ادعى) المديون (فقره) الخ (فان لم يظهر) بفتح الياء (اصلا) اى سواء كان دراهم اولاً (وان كان له) اى للمديون غ ٣ (ويؤدى) القاضى (بما) اى بشئ (يشترى) المديون (ما يعيش) بيان ما (به) صلة يشترى ويعيش معا (وكذا) اى مثل الثياب (المسكن ولا واسمى يواجره) اى المسكن (لو كان له) اى المديون (عمل) اى حرفة (آجره) اى المديون (وادى) القاضى (دينه) من ثمن حرفته (بما سوى قوته الخ ٤ وكتب) القاضى عطف على شهدوا (به) اى بمضمون الشهادة (فهو) (محضر بفتح الميم) وفتح الضاد ايضا اسم مكان (فهو) اى المحضر المفتوح ميمه (ماجرى) اى مكتب ما جرى مجزى المضاعف اى محل كتابة ما جرى وهو الكاغد مثلا (محضرة) ظرف جرى والباء بمعنى فى اى جرى فى حضور (القاضى من وصف الدعوى) بيان ما باى وجه وطريق غ

(٤٠٢)

كتاب القضاء

حصل في يده كالكفالة (او) مثل (بدل مال حصل) المال (له) كالثمن وبديل القرض (وفي نفقة عرسه) ونفقة (ولده لا) يحبس (في دينه) اى لا يحبس الابوين في دين الولد وكذا الجدين وهذا ظاهر الرواية وعن ابى يوسف رحمه الله انه يحبس لمنعه الحق كما في المغنى (وفي غيرها) اى غير الصور الثلاث كضمان التلفات وارش الجنایات واعتاق الاماء المشتركات وبديل الكتابات والمهور المؤجلات ونفقة سائر القرابات (لا) يحبس (ان ادعى فقره) بان قال انى فقير اذ الاصل في الانسان هو الفقر (الا اذا قامت بينة) من المدعى (بضده) اى بقنائه فانه يحبس مدة غلب على الظن انه لو كان له مال اظهره فان لم يظهر بخلى سبيله كما اذا قامت البينة بفقره كما في الاختبار واعلم ان المحبوس الغنى اذا امتنع عن قضاء الدين فان كان الدين والمال دراهم يؤدى القاضى منه بلا خلاف وان كان الدين دراهم والمال دنائير او عروضاً او عقاراً يستديم حبسه الى ان يبيع دنائيره بنفسه ويؤدى ولا يبيع العروض والعقار اصلا وهذا عنده واما عندهما فيبيع القاضى دنائيره وعروضه وفي العقار روايتان وان كان له ثياب يلبسها ويمكن ان يعيش باقل منها يبيعها ويؤدى بها سوى ما يشتري مما يعيش به وكذا المسكن ولا يواجره في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف رحمه الله لو كان له عمل آجره وادى دينه بما سوى قوته وقوت عياله كما في المغنى وغيره (واذا شهدوا) اى شهد رجلان فصاعدا فيشمل شهود الزنا (على) خصم (حاضر) وكتب به فمحضر بفتح الميم فهو ما جرى محضرة القاضى من وصف الدعوى

(يشترى) المديون (ما يعيش) بيان ما (به) صلة يشترى ويعيش معا (وكذا) اى مثل الثياب (المسكن ولا واسمى يواجره) اى المسكن (لو كان له) اى المديون (عمل) اى حرفة (آجره) اى المديون (وادى) القاضى (دينه) من ثمن حرفته (بما سوى قوته الخ ٤ وكتب) القاضى عطف على شهدوا (به) اى بمضمون الشهادة (فهو) (محضر بفتح الميم) وفتح الضاد ايضا اسم مكان (فهو) اى المحضر المفتوح ميمه (ماجرى) اى مكتب ما جرى مجزى المضاعف اى محل كتابة ما جرى وهو الكاغد مثلا (محضرة) ظرف جرى والباء بمعنى فى اى جرى فى حضور (القاضى من وصف الدعوى) بيان ما باى وجه وطريق غ

٢ (واسامى الشهود وحلاهم) أى صفاتهم وإما المدعى عليه فيعبر عنه بالمحضر بضم الميم اسم مفعول من الاحضار لأن الحاكم يحضره بعد رؤية محضر الدعوى فهو محضر بضم الميم
٣ (كما فى العرب) العين (المهمله) احترز به عما بالمعجمة وقد مر منابيانهما (أوتمكنه) عطف على اعلام (أو وقتت) أى اطلعت

٤ (وفيه) أى فى قول المص حكم بها إيماء الخ (بقضية) أى بمادته هى حق الله (فيحكم به) أى بمجرد علمه (غ)

٥ (أوتعيس) أى تغيير (وجه) من القاضى (حينئذ) أى حين الشهادة (أو رآه) أى اعتقد وجوب الحكم بعدها (واخر) مع ذلك (فسق الخ) والى أن طلب المدعى الحكم ليس بشرط فانه أى الطلب (أحكم) ليس بلام (لأن معنى أحكم هو التلطف بسبب الشهادة بها يدل على قطع الخصومة

٦ (فانه) أى خصوص لفظاً أحكم مجرد (احتياطاً) أى المصر (شرطاً) للنفاد الخ
٧ (ثم) أى بعد حكم القاضى للمدعى (اصطلاحاً) أى تراضياً أى الخصمان (أن يأخذه) أى الثمن المدعى (منه) أى من المدعى عليه (وخاف) المدعى (أن ينكر) المدعى عليه هناك
٨ (وفيه) أى فى قوله وكتب به لأنه إخبار من الشارع (أشعار الخ) أى القاضى (سيما) أى خصوصاً يشعر بالوجوب (إذا عطف) أى قوله وكتب به (حكم بها) على أنه جزاء الشرط فيدل على اللزوم أنها قال إذا عطف لأنه يصح حملها على أنه جملة معترضة (بأن يكلف) أى يطلب القاضى (الطالب) أى من طالب الكتاب (صحيفة الخ) (غ)

واسامى الشهود وحلاهم كما فى العرب بالمهمله (حكم بها) أى يلفظ القاضى بسبب الشهادة بقول مخصوص وهو قضيت على فلان بكذا ومثله حكمت أو انفذت وكذا ثبت عندى أو ظهر أو صح على الصحيح كما فى الفصولين وذكر فى كفاية الشروط أن حكمت معناه رتب عليه الأحكام وفوائده اعلام من له الحق بحقه أو تمكنه من الاستيفاء كما فى حدود الكافى فلو قال اطلت حكمتى أو رجعت عن قضائى أو وقتت على تلبس من الشهود لم يعتبر كما فى الخزانة وفيه إيماء الى أنه لم يحكم بمجرد علمه بقضية حق الله كالزنا والشرب وكذا بحق العباد خلافاً لهما وهذا إذا علم قبل تقلد القضاء وإما بعده فيحكم به وتماه فى الخزانة والى أن احضار الخصم لازم فإن امتنع عن الحضور عززه القاضى بما يرى من ضرب أو صفع أو حبس أو تعيس وجه كما فى الاختيار والى أنه وجب عليه الحكم حتى أنه لو رآه وأخذه فسق فياً ثم يعزل ويعزر كما فى الرجوع عن الشهادة من الكافى ولو لم يره ذلك لسكف كما فى التكرمان والى أن طلب الحكم ليس بشرط فانه من الأدب والى أن مجرد الشهادة ملزم للحكم على القاضى ولا يتوقف على التزكية كما فى الهداية وغيرها والى أن قول القاضى أحكم ليس بلام فانه احتياط ويهمله ثلثة أيام أن قال المدعى عليه لى دفع كما فى الخلاصة والى المصر أن لا يشترط للنفاد كما فى النوادر وبه اخذ كثير من المشايخ وفى ظاهر الرواية أنه شرط كما فى عامة المتداولات (وكتب) القاضى (به) أى بالحكم لامضاء قاض آخر كما إذا ادعى رجل على رجل الفاء وأقام بينة وحكم بها ثم اصطالحا أن يأخذه منه فى بلد آخر وخاف أن يسكف فكتب به لامضاء قاضى ذلك البلد وفيه إشعار بأن الكتابة واجبة عليه سيما إذا عطف على حكم لكن فى المبسوط أنها غير واجبة ولا بأس أن يكافى القاضى الطالب صحيفة ليكتب فيها

- (بان يجعل) القاضي (ذلك) أي الصيغة (أن كان فيه) أي في بيت المال (سعة) أي مال كثير (وعلى هذا) القياس من التكليف بإيراد الصيغة له التكليف (باجرة الكاتب) أي المحرر (وهو أن ما) أي كأخذ (كتب فيه المحكم مع سابقه) أي مع ما تقدم على المحكم من وصف المدعى وأسماي الشهود وحلاهم ٢ (والضمان) مبتدأ أي في السين والجيم (مع التشديد في اللام (والفتح) أي في السين عطف على الضمان (مع سكون الجيم) مع (التخفيف) في اللام (والكسر) عطف على الضمان أي في السين (معها) أي مع سكون الجيم وتخفيف اللام (لغات) خبر المبتدآت الثلاث (فيه) أي في لفظ السجل ٣ (وهذا) أي لفظ السجل (لغة أصلية) أي غير (٤٠٤) كتاب القضاء

كما لا بأس بان يجعل ذلك من بيت المال إن كان فيه سعة وعلى هذا اجرة الكاتب (وهو) أي ما كتب فيه المحكم مع سابقه (السجل) أي المسمى بالسجل بكسر السين والجيم وتشديد اللام والضمان مع التشديد والفتح مع سكون الجيم والتخفيف والكسر معهما لغات فيه كما في الكشاف وهذا لغة أصلية وقيل معرب كما في المفردات في الأصل الصك كما في الصحاح وهو كتاب الأقرار ومحوه وذكر في كفاية الشروط إن أحدا إذا ادعى على آخر فالمكتوب المحضر وإذا أجاب الآخر وأقام البينة فالتوقيع وإذا حكم بالسجل (و) إذا شهدوا (على غائب) كأن في محلة أخرى أو قرية أو بلدة ويشترط في ظاهر الرواية مسيرة السفر كما في المغنى وعن أبي يوسف رحمه الله يجوز فيما لا يرجع في يومه وعليه الفتوى كما في الحزانة (لا) يحكم بها فان المحكم عليه غير جائز عندنا كما يأتي (بل يكتب) عطف على جملة لا ماسى (كتابا حكما) وكتاب القاضي إلى القاضي فهو ما يكتب فيه شهادة الشهود على غائب بلا حكم (ليحكم المكتوب اليه) في رواية عن أبي يوسف رحمه الله فالأحسن ترك المكتوب اليه فإنه يبعث الخصم أو المدعى به إلى المكتوب اليه حتى يحكم كما في الكفاية (الافى حدوقود) أي يكتب في كل حق الفى حد من الحدود وقصاص لأن المكتوب اليه لم يشاهد الشاهد وفيه إشارة إلى اشتراط أنه من قاض معلوم إلى معلوم وإلى أنه يكتب في النسب والنكاح والدين والأمانة والمغصوب والمضاربة

والمنقول

كما لا بأس بان يجعل ذلك من بيت المال إن كان فيه سعة وعلى هذا اجرة الكاتب (وهو) أي ما كتب فيه المحكم مع سابقه (السجل) أي المسمى بالسجل بكسر السين والجيم وتشديد اللام والضمان مع التشديد والفتح مع سكون الجيم والتخفيف والكسر معهما لغات فيه كما في الكشاف وهذا لغة أصلية وقيل معرب كما في المفردات في الأصل الصك كما في الصحاح وهو كتاب الأقرار ومحوه وذكر في كفاية الشروط إن أحدا إذا ادعى على آخر فالمكتوب المحضر وإذا أجاب الآخر وأقام البينة فالتوقيع وإذا حكم بالسجل (و) إذا شهدوا (على غائب) كأن في محلة أخرى أو قرية أو بلدة ويشترط في ظاهر الرواية مسيرة السفر كما في المغنى وعن أبي يوسف رحمه الله يجوز فيما لا يرجع في يومه وعليه الفتوى كما في الحزانة (لا) يحكم بها فان المحكم عليه غير جائز عندنا كما يأتي (بل يكتب) عطف على جملة لا ماسى (كتابا حكما) وكتاب القاضي إلى القاضي فهو ما يكتب فيه شهادة الشهود على غائب بلا حكم (ليحكم المكتوب اليه) في رواية عن أبي يوسف رحمه الله فالأحسن ترك المكتوب اليه فإنه يبعث الخصم أو المدعى به إلى المكتوب اليه حتى يحكم كما في الكفاية (الافى حدوقود) أي يكتب في كل حق الفى حد من الحدود وقصاص لأن المكتوب اليه لم يشاهد الشاهد وفيه إشارة إلى اشتراط أنه من قاض معلوم إلى معلوم وإلى أنه يكتب في النسب والنكاح والدين والأمانة والمغصوب والمضاربة

معربة من الفارسي (وقيل معرب) من الفارسي كما في المفردات (في الأصل الصك كما في الصحاح) يحتمل أن يراد بقوله في الأصل أصل الفارسي لكن في عرف الآن چك بالجيم الفارسي مكان الصاد (فالمكتوب) أي ما كتب فيه الدعوى (المحضر) بفتح الميم كما مر (ف) المكتوب يسمى (بالتوقيع وإذا حكم) (ف) المكتوب فيه المحكم يسمى (بالسجل) باللغات التي مرت ٤٠٤ (كان) صفة غائب (أو بلدة) أخرى (ويشترط) في الغيبة (مسيرة سفر لا يحكم) جزاء إذا (بها) أي بشهادتهم (فان المحكم عليه) أي الغائب (بل يكتب) عطف على جملة لا (فان فعله مقدر كما قدره الشارح المحقق (ماسى) مفعول يكتب (كتابا حكما) مفعول سى باعتبار الشرح ومفعول به يكتب باعتبار المتن

(و) سى (كتاب القاضي الخ فهو) أي الكتاب المحكمى (ما يكتب) الخ (بلا حكم) على الغائب (ليحكم) القاضي (المكتوب اليه) رواية عن أبي يوسف (وفي رواية أخرى لأبل يحكم الكاتب بعد ما عادوا اليه) فالأحسن (تفريع على التقييد بقوله في رواية) أي إذا كان حكم المكتوب اليه مختلفا فيه (فالأحسن) ترك لفظ (المكتوب اليه) واضمار الفاعل في يحكم فيحتمل رجوعه مرة إلى القاضي الكاتب وأخرى إلى المكتوب اليه كما يأتي بيان الروايتين في شرح قول المصنف وإن مات الخصم الخ ثم ذكر عبارة الكفاية لتأييد الأحسن وتعليلها فقال (فانه) أي القاضي الكاتب (يبعث الخصم) أراد به وكيل الغائب أو المستخرجه وكلمة أو (أو المدعى) بكسر العين للتخيير (به) صلة يبعث والضمير راجع إلى الكتاب المحكمى (إلى) القاضي (المكتوب اليه) نهاية البعث (حتى يحكم كما في الكفاية) يعني بترك المكتوب اليه فضمير قوله حتى يحكم يرجع إلى الكاتب نظر إلى رواية وإلى المكتوب اليه نظر إلى رواية أخرى يعني أن عبارة الكفاية محتملة للروايتين فظهر لك وجه تعليل الأحسن بقوله فانه يبعث الخ (لم يشاهد الشاهد حتى يحكم وفيه) أي في استثناء حدوقود (إشارة إلى اشتراط أنه) أي الكتاب المرسل (من قاض معلوم) وجوده (إلى) قاض (معلوم) فان القضاء والشهادة كما لا يتفادان على غائب فكذا حالة القضاء على قاض آخر ولذا يقال القضاء شى من الشهادة

— (كما في) الفتاوى (الاربكي ثم ذكر) اى المصنف (في داخله) اى داخل الكتاب الحكمى (على النقول) جمع النافل (للكتاب صلة النقول (الشهود) صفة النقول باعتبار الشرح وصلة يقرأ فى المتن (عند المكتوب اليه) ظرف الشهود لا يقرأ (وهذا) اى القراءة والشهادة عند المكتوب اليه (ليس بلان هو العلم) انه كتاب القاضى الكاتب ولو () مجرد (الاخبار)

٢ (فى اسفله كما هو العادة فى المراسلات العرفية (خاتم القاضى) بعد الطى فى خارجه باللاك او الطين المهرى (منشورا) اى غير مختوم ولا مطوى (عنده) اى عند المكتوب اليه (ان) هذا (الختم كان بحضورهم) اى فى حضورنا (فى مجلس يصح حكمه فيه) وهو مجلس القضاء (فى غير ذلك المجلس) وهو مجلس الاستراحة او الضيافة او الدرس مثلا

٣ (ويسلم الى المدعى) ليجتمع خاطره (لانه شرط فى جميع الشهادات فاكتفى بكليته وشهرته

والمنقول والعقار كما فى الاربكي وغيره ثم ذكر شروطا ثلثة واخر كتابة الاسم فى داخله فقال (فيقرأ) القاضى الكتاب وجوبا (على) النقول للكتاب (الشهود) عند المكتوب اليه انه كتاب فلان القاضى وهذا ليس بلان اذ الشرط هو العلم ولو بالانبار كما فى المشاهير (ويختم) على الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للختم فى اسفله فلو انكسر خاتم القاضى او كان الكتاب منشورا لم يقبل وان ختم فى اسفله كما فى الذخيرة وانما قال (عندهم) اى الشهود لانه يشترط ان يشهدوا عنده ان الختم بحضورهم كما فى المغنى وفيه اشعار باشتراط الختم ولو كان الكتاب فى يد الشهود وهذا ليس بشرط الا اذا كان فى يد المدعى وبه يفتى كما ذكره المص (ويسلم) فى مجلس يصح حكمه فيه فلو سلم فى غير ذلك المجلس لم يصح كما فى الكرماني (اليهم) اى الشهود وينبغي ان يكتب كتابا آخر مثله بعينه ويسلم الى المدعى كما فى النهاية وانما لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت التحمل الى الاداء لانه شرط فى جميع الشهادات عند ابي حنيفة رحمه الله كما فى المغنى (وعند ابي يوسف رحمه الله يكفى ان يشهدهم) القاضى على (ان هذا كتابه وختمه) فلا يشترط القراءة عليهم ولا الختم عندهم ولا التسليم اليهم وفيه اشعار بان الشروط الثلثة عند الطرفين كما فى الهداية (وعنه) اى عن ابي يوسف رحمه الله (ان الختم ايضا (ليس بشرط) فيكفى ان يشهدهم ان هذا كتابه وهذا اوسع وان كان الاحتياط فيما قاله كما فى الذخيرة (ثم) القاضى (المكتوب اليه لا يقبله) اى لا يأخذ الكتاب من المدعى (الا بحضور الخصم) اى وقت حضوره لانه لالزامه كما فى الاختيار وغيره لكن فى الذخيرة وغيره ان حضوره شرط قبول البينة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وفى لفظ ثم اشعار بانه بعد تحقق الشروط والوصول والدعوى والانكار يعرض الكتاب على

٤ (فيما قال) اى الطرفان —

القاضي وأن قبل استغنى عن الكتاب (و) بحضور (البينة) أي الشاهدين
 (على أنه) أي المكتوب (كتاب فلان) القاضي وفيه اشعار بأنه يسلم الكتاب
 إلى المدعى كما ذهب إليه أبو يوسف رحمه الله فاختار ههنا ما هو المعمول
 عند القضاة كما في النهاية (قرأه علينا) أو أخبرنا به (وختمه وسلمه إلينا)
 كل خبر بعد خبر وفيه رمز إلى مذهب الطرفين وقال أبو يوسف رحمه الله
 إن الشهادة كافية كما مر وإلى أنه لا يلزم إن يسأل عنهم إن القاضي
 الكاتب عادل أم لا وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر إنه لا يلزم فلو قالوا
 إنه غير عدل لم يقبله كما في المغنى (فيفتحه) أي المكتوب إليه وقيل يجوز
 أن يفتحه بلا حضوره كما في الاختيار وفيه اشعار بجواز الفتح قبل ظهور
 عد التهم كما قال أبو يوسف رحمه الله خلافا لهما وهو الصحيح كما في الكافي
 (ويقرأه على الخصم ويلزمه ما فيه) لأنه ثبت عنده ما في الكتاب إلا أن
 يقول الخصم لست بفلان الذي شهدوا به وأقام البينة أن في هذه القبيلة
 اثنين بهذا النسب كما في الخلاصة (إن بقى الكاتب قاضيا) فلو مات أو
 انعزل حين وصول الكتاب لم يقبل لأنه كشاهد فرد خلافا لابي يوسف
 رحمه الله فلو قبله ثم رفع إلى قاض آخر أمضاه وكذا إذا مات بعد
 الوصول قبل القراءة وأما بعدها فيقبل على الصحيح كما في المغنى وفيه
 اشعار بأنه لزم كتابة التاريخ والا لم يقبل كما في الخلاصة (ولا يعمل به)
 أي بذلك الكتاب (غيره) أي المكتوب إليه (الأذا كتب) داخل الكتاب
 (بعد اسمه) أي المكتوب إليه (والى كل من يصل إليه) أي كتب من
 فلان بن فلان بن فلان إلى فلان بن فلان وإلى كل من يصل
 إليه (من قضاة المسلمين) فإنه يعمل به غيره وأن جهل استحسانا للحاجة
 إليه (وعند أبي يوسف رحمه الله) يجوز (أن يكتب) على (هذا) الوجه
 (ابتداء) تسميلا على الناس وعليه عمل القضاة اليوم ولا يجوز عندهما

٢ (وإن قبل) من القبول أي إن قبل المدعى عليه
 واعترف بحقيقته ما ادعى (استغنى) المكتوب إليه
 (عن الكتاب) لأنه يحكم بما أقربه المدعى
 عليه بلا حاجة إلى كتاب الكاتب وفتحه
 ٣ (وفيه) أي في قوله بحضور البينة (اشعار
 بأنه يسلم الكتاب إلى المدعى) بحضور
 الشاهدين لا إليهما (فاختار ههنا ما هو المعمول)
 وهو ما ذهب إليه أبو يوسف رحمه الله
 (أو أخبرنا به) بالنظر إلى ما مر من الشاهد
 من أن القراءة غير لازم والشرط هو العلم
 ولو بالأخبار (كل) من الأفعال الثلاثة (خبر)
 أن بعد خبر

٤ (وفيه) في هذه الأخبار الثلاثة (رمز إلى
 مذهب الطرفين) الخ كما مر (أن يسأل)
 المكتوب إليه (عنهم) الشهود
 ٥ (بلا حضوره) أي الخصم (وفيه) أي في
 قوله فيفتحه بالتفريع على الأخبار الثلاثة
 المذكورة فقط (اشعار بجواز الفتح قبل ظهور
 عد التهم) أي الشهود (واقام) أي الخصم (فلو
 قبله) أي الكتاب المكتوب إليه حين موته
 أو انعزاله وقت وصول الكتاب (ثم رفع إلى
 قاض آخر) ثالث (أمضاه) أي الكتاب (وكذا)
 لا يقبل (إذا مات) الخ

٢ (وفيه) أي في قوله إن بقى الخ (اشعار
 بأنه لزم) القاضي الكاتب (كتابة التاريخ) أي
 تأريخ الكتاب الحكمي حتى يعلم منه أن
 الكاتب حي عند الوصول أم لا (والا) أي وإن
 لم يكتب التاريخ (لم يقبل) الكتاب وإن بقى
 الكاتب قاضيا عند الوصول
 ٧ (وإن جهل) أي الغير لأنه عبر بعنوان
 كل من يصل الخ (إليه) أي إلى عمل غيره
 (على هذا الوجه) أي بعنوان إلى كل من
 الخ (ابتداء) من غير أن يخص أولا أعلم
 أن هذا البيان لم يوجد في متن أبي المكارم
 والبرجندی ووجد في متن نسخ الشارح المحقق
 والشمسي (غواص البحرين)

٢ (به) أى بهذا الوجه (وفيه) أى فى منه ذهب
الطرفين (اشعار بأنه لو كتب اسمه) أى
المكتوب اليه (فى العنوان) أى فى نظري
السجل لا فى داخله (لم يقبل) لأنه لا يؤمن
للعنوان فلا يحصل به اعلام المكتوب
اليه (خلافا لأبى يوسف رحمه الله) فإنه يجوز
عنده بالأجمال ابتداء كما مر (وكذا) كتب
القاضى (الثالث) لوهرب من بلده (الى)
القاضى (العاشر)

٣ ويأخذ منه (أى من المدعى) كقبلا بالنفس
لئلا يعدى العبد (ليبراً) من الأبراء مستثيرة
الى المكتوب اليه ومفعوله كقبلة او من البراءة
فكقبلة فاعله (به) أى بالآبق (له) أى
للمدعى (ويبعث) الكاتب (اليه) أى المكتوب
اليه (الآبق معه) أى المدعى (ليحكم)
المكتوب اليه (به) أى بالآبق (عليه)
أى على الخصم الغائب

٤ (وكذا) يفعل الكاتب (فى الجارية) الآبقه
(اعتباراً) بالقضاء (للشهادة)

٥ (اصلاً) أى لافى حد وقود ولا فى غيرها
(ولا ينفذ) من النفوذ قضاء خليفته (أى القاضى
(ولو) كان القاضى (مريضاً) أى معذوراً
(اعتباراً) أى قياساً لخليفته بالحكم بفتحيتين
(كما) فصل (تحكيم الزاهدى لان المفوض)
أى السلطان والموكل (برأيه) أى القاضى
والوكيل (وثق) أى اعتمد لأبى رأى الخليفة
ووكيل الوكيل (وفى الاكتفاء) بالقاضى والوكيل
دون ان يقول ولا وصى ولا خطيب (اشعار)
الخ (الامن فوض) مجهول (اليه من قاض)
بيان من (ذلك الاستخلاف) قائم مقام فاعل
فوض (وكل) صبغة امر (من شئت)
مفعول وكل

٨ (وفيه) أى فى قوله فوض اليه ذلك
(رمز) لأنه اهم من التفويض الصريحى
والدلالنى (بالاذن دلالة) لأنه تفويض ايضا
(فلو جعل) رجل (قاضى القضاء كان له) أى
لقاضى القضاء (الاستخلاف) وان لم يصرح
به (لان معناه) أى معنى قاضى القضاء المتصرف فى
القضاء تقليداً (وعزلاً) أى ان شاء يقلد انساناً وان
شاء يعزل قاضياً فهو اذن دلالتى بالاستخلاف
(وقال الامام النسفى ليس له) أى لقاضى
القضاء

لان اعلام الكاتب والمكتوب اليه لم يحصل به وفيه اشعار بأنه لو كتب
اسمه فى العنوان لم يقبل خلافاً لأبى يوسف رحمه الله كما فى الاختيار
(وان مات الخصم يكتفى) القاضى الكتاب (على وارثه) لقيامه مقامه ولو
هرب الخصم من هذا البلد بعد ثبوت الدين عند القاضى المكتوب
اليه كتب كتاباً الى قاضى بلد فيه الخصم وكذا الثالث الى العاشر فلو
ورد كتاب صحيح فى آبق مثلاً وقبل المكتوب اليه بشرط مع موافقته
الحلية جعل المكتوب اليه فى عنق الآبق خانها من الرصاص حتى لا
يتعرض له احد فى الطريق ثم يدفع الآبق الى المدعى بلا قضاء
ويأخذ منه كقبلاً بالنفس ثم يكتب ما جرى الى الكاتب فاذا وصل اليه
امر باعادة البينة ثم يقضى بالآبق له ثم يكتب الى المكتوب اليه ليبراً
كقبلة وعن أبى يوسف رحمه الله انه لا يقضى به له لان الخصم غائب بل
يكتب ما جرى عنده بشرطه ويبعث اليه الآبق معه ليحكم به عليه وكذا
فى الجارية الا ان المكتوب اليه يبعثها مع المدعى على يد امين كما
فى المغنى وغيره (والمرأة تنقض) فى جميع المحقوف وان كره كما فى الاختيار
(الا فى حدود) فى ظاهر الرواية اعتباراً بالشهادة وعنه انها لا تنقض
اصلاً كما فى النخبة (ولا يستخلف قاض) على القضاء ولا ينفذ قضاء
خليفته ولو مريضاً وقال الطحاوى رحمه الله تعالى انه نافذ فلا يبطله حاكم
اعتباراً بالحكم كما فى تحكيم الزاهدى (ولا يوكل وكيل) لان المفوض
برأيه وثق وفى الاكتفاء اشعار بان اللوصى وامام الجامع ان يستخلف
غيره كما فى الكافى (الا من فوض اليه) من قاض او موكل (ذلك)
الاستخلاف او التوكيل بان قال ولّ او وكّل من شئت وفيه رمز الى
انه يستخلف بالاذن دلالة فلو جعل قاضى القضاء كان له الاستخلاف لان
معناه المتصرف فى القضاء تقليداً وعزلاً وقال الامام النسفى ليس له

- (الاستخلاف) الخ (إذا اذن) مجهول (واذن) لحليفته (بالاستخلاف) أيضا (جازله) أي للخليفة لأنه من فوض إليه أيضا (ثم) الخليفة الثاني كذلك (وتم) الخليفة الثالث وهكذا (ولو قيل) أي قرأ (بكسر الواو) اسم فاعل (لسلم من خلاف الأصل) وهو حذف الصلة (أي نائب القاضي المعهود) وهو المفوض مبتدأ خبره (لا ينزل) وكلية في متعلق به (نائبه) لاجابة الى تقديره بعد المذكور بل فيه نوع الاستدراك بل يوهم ان المعنى لا ينزل نائب النائب وهذا وان كان صحيحا لكن ليس الكلام فيه (بعزله أي عزل المفوض) اليه (ايه) أي النائب ولم يوجد في أكثر النسخ (الا اذا فوض اليه) أي المفوض اليه (ذلك) أي عزل النائب ٢ (ويجوز ان يكون العزل مضافا الى المفعول) وهو النائب فتح لا حاجة الى قوله اياه ولعله لهذا لم يوجد في أكثر النسخ (والقاضي) نفسه (لا ينزل الا اذا علم به) أي عزل الوالي اياه

(٤٠٨)

كتاب القضاء

الاستخلاف كما في العمادى والى ان القاضي اذا اذن بالاستخلاف فاستخلف

رجلا واذن بالاستخلاف جاز له ان يستخلف ثم وثم كما في الخلاصة فاذا

عرفت ذلك (فنى) القاضي او الوكيل (المفوض) اليه بفتح الواو اي الذى

فوض اليه الاستخلاف او التوكيل ففيه حذف الصلة اعنى اليه ولو قيل

بكسر الواو لسلم من خلاف الأصل (نائبه) أي نائب القاضي او الوكيل

(لا ينزل) نائبه (بعزله) أي عزل المفوض اياه الا اذا فوض اليه

ذلك كما في الكبرى ويجوز ان يكون العزل مضافا الى المفعول فلو عزل

الوالي قاضيا او الموكل وكيلا لم ينزل نائبه وقيل ان عزل نائب القاضي

والقاضي لا ينزل الا اذا علم به وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لم ينزل

الا اذا نصب آخر مكانه كما في المعنى وفيه رمز الى ان النائب انزل

بعزل نفسه وهذا اذا رضى الوالي به واقام غيره مقامه وكذا امام

الصلوة نفسه كما في الجواهر (و) لا ينزل النائب (بموته) أي المفوض

حال كونه (موكلا بل هو) أي لان نائب المفوض فان بل بمعنى اللام

على ما هو المذهب عند الكوفية مع انها دخلت على الجملة (نائب الاصيل)

حقيقة وهو الوالي او الموكل فهذا دليل المسئلتين وفيه اشارة الى ان

نائب القاضي انزل بموته كما في هداية الناطقى ولم ينزل عند كثير

من المشايخ والى ان قاضى امير الناحية انزل بموته لكن لم ينزل

القاضى الوالى بموته كما لم ينزل امرؤه كما في المعنى فلم يحسن ان

الاحسن

نائب القاضي بموته (عند كثير من المشايخ) وبالا اعتماد اليه قال من قال الاحسن كلمة الوصل والشارح المحقق اعتمد بهداية الناطقى (بموته) أي موت امير الناحية (الوالى فلم يحسن) تفرع على قوله كما في هداية الناطقى (ان -

٣ (انه) أي القاضي (لم ينزل) وان علم به (الا اذا نصب آخر مكانه) أي المعزول وأما لو قلد السلطان رجلا ثم بعد أيام قلد آخر ولم يتعرض لعزل الاول فهل ينزل بنصب الثاني والظاهر ان لا ينزل كذا في الفصولين فتح يكونان شريكا في قضاء الموضع المنصوبان فيه وفي شرين بلال اذا قلد السلطان انسانا في بلدة كذا لا يدخل فيه القرى ما لم يثبت في منشوره البلدة والسواد انتهى (وفيه) أي قيد بعزله (رمز الى ان النائب انزل بعزل نفسه) نفسه (وهذا) أي انزاله بعزل نفسه (اذا رضى الوالي به) أي بعزل نفسه (واقام) نائبا آخر (غيره مقامه وكذا) يعزل (امام الصلوة نفسه بل هو أي لان نائب المفوض) خبر ان المتن الآتي ثم علل التفسير المذكور بقوله (فان بل بمعنى اللام) التعليل (مع انها) أي كلمة بل ههنا علاوة لكون بل هنا بمعنى اللام (داخلت على الجملة) الاسمية وبل الاضرائية يدخل على المفرد (فهذا) أي بل التعليلية (دليل المسئلتين) هما لا يعزل بعزله ولا بموته (غ)

٤ (ولا) ينزل ايضا (بموته) أي موت المفوض ولو كان المفوض (موكلا) مع ان الوكيل ينزل بموت الموكل ولذا خصه بالذكر مع ان نائب القاضي ايضا لا ينزل بموت القاضي وانما لا ينزل الوكيل ههنا لهما رتبة نائب الموكل حقيقة والاحسن ذكر كلمة الوصل مع قوله موكلا كما لا يخفى (ابو المكارم)

٥ (وفيه) أي في قيد موكل (اشارة) الخ (بموته) أي القاضي (و) الحال (لم ينزل)

نائب القاضي بموته (عند كثير من المشايخ) وبالا اعتماد اليه قال من قال الاحسن كلمة الوصل والشارح المحقق اعتمد بهداية الناطقى (بموته) أي موت امير الناحية (الوالى فلم يحسن) تفرع على قوله كما في هداية الناطقى (ان -

— الأحسن كلمة الوصل مع قوله موكلات

كما ظن أبو المكارم وقد مر منظوره
ومنظور الشارح المحقق واعتراضه عليه
بمنظوره (غيره أي غير المفوض إليه ذلك)
قائم مقام فاعل المفوض إليه وإشارة إلى
الاستخلاف والتوكيل ويحتمل أن يورد لربط
المتن أي قوله أن استخلف الخ فيكون إشارة
إلى القاضي أو الوكيل الموصوف فاختاراهما
أحسن عندك ٢ (لهذا) أي لأجل

أن ما أمر به النائب ليس مطلقاً (لم يصح)
أي نحو الطلاق والعناق من النائب (و) لو
فعل (عند) أي بحضرة الوكيل (الأول على
ما) أي يصح عنده بناء على ما (قال بعض
المشايخ في نحو البيع) أي إذا كان التوكيل
في العقود بخلاف ما إذا كان التوكيل في
الطلاق والعناق (لكنه لم يصح) في نحو
البيع أيضاً (عند العامة إلا بالاجازة) من الأول
(هو للتأكيد) أي لتأكيد مستتر أجاز إلى
غير المفوض إليه دفعا للالتباس أنه يرجع
إلى الأصل المذكور فيما سبق آنفاً (أو كان
الوكيل) أي الموكل الثاني وهو الوكيل الأول
الغير المفوض إليه وليس المراد من الموكل
الموكل الأول الأصيل ولا المطلق لأنه يلزم من
تعيين الأصيل علم الوكيل الثاني ما عينه الأصيل
مالم يعينه الوكيل الأول فلا فائدة في الإطلاق
كال تخصيص بالأصيل (ولو) كان ثمة (حكماً
كبدل الاجازة) فإنه في حكم ثمة الدار
مثلاً والائس ثمة حقيقة لأنه فوق بدل
الاجازة البتة (في عقد الوكالة) الثانية ففقد
النائب بمثل ذلك الثمن (صح فعل النائب)
جزاء أن فعل نائبه (وإن كان) القاضي أو
الوكيل (الأول غافلاً) أي لبس بحضرة
لكن أجاز ٣ (سوغ) أي اجتهد (صاحبه
فيه) كلا الضميرين إلى الحكم حاصله والقضاء
بحكم مجتهد فيه (على خلاف مذهبه) متعلق
بسوغ من حيث الشرح والقضاء من حيث
المتن (أي اجتهد) لو كان القاضي مجتهداً
(أو اعتقاده) لو كان مقلداً والرد
بخلاف المذهب خلاف أصل المذهب كالحنفى
إذا حكم بمذهب الشافعى وبالعكس أما إذا

الأحسن كلمة الوصل (وفي) القاضي أو الوكيل (غيره) أي غير المفوض
إليه ذلك (أن) استخلف أو وكل ثم (فعل نائبه) ما أمر به من نحو القضاء
والنكاح والخلع والكتابة دون نحو الطلاق والعناق ولهذا لم يصح ولو
عند الأول (عنده) أي بحضرة غير المفوض إليه على ما قال بعض المشايخ
في نحو البيع لكنه لم يصح عند العامة إلا بالاجازة (أو) فعل نائبه بغيبته
(أجاز) غير المفوض إليه (وهو) للتأكيد (أو كان) الموكل (قدر) أي
عين (الثمن) ولو حكماً كبديل الاجازة (في) عقد (الوكالة صح) فعل
النائب وإن كان الأول غافلاً الكل في وكالة الصغرى (وباعمل برأيك)
واعتقاده (يوكل) غيره ويكون الغير وكيلاً عن الموكل ولذا لا ينعزل
الثاني بعزل الأول ولا بموته وكلاهما ينعزل بموت الموكل (والقضاء)
بحكم سوغ صاحبه فيه (على خلاف مذهبه) أي اجتهد أو اعتقاده (ناسباً)
غير ذاكر مذهبه لا ينفذ عندهما وعليه الفتوى وينفذ عنده كما في
الكافي وذكر في الخلاصة أنه ينفذ عنده خلافاً لأبي يوسف رحمه الله ولا
رواية عن محمد وقال بعضهم الخلاف في أنه هل يجوز له أن يأخذ بتول
غيره وعنهما لا يأخذ وعند محمد يأخذ وفي الصغرى لو قضى برأى
غيره ناسباً ثم تذكر رأيه اخذ برأيه في المستقبل ونفذ قضاؤه عنده خلافاً
لأبي يوسف رحمه الله (أو عامداً لا ينفذ) أي لا يجوز بل يرد عندهما
وعليه الفتوى وعنه روايتان كما في الكافي والفتوى على أنه ينفذ كما
في الصغرى وقال أبو على النسفى أنه لا يجوز عند الشيخين ويجوز
عند محمد وقال الإمام ظهير الدين لا رواية عن محمد وذكر أبو بكر
الرازى أنه لو قضى بخلاف مذهبه مع العلم لم يجز في قولهم وذكر الخلاف

حكم الحنفى بما ذهب إليه أبو يوسف أو محمد فليس حكماً على خلاف مذهبه كذا في الدرر (ناسباً غير ذاكر مذهبه لا ينفذ) قطع للتنازع الآتي
٤ (وقال بعضهم الثلاث) بينه وبينهما (في أنه هل يجوز له) أي للقاضي المجتهد (أن يأخذ بقول) مجتهد (غيره) أم لا (لو قضى برأى)
أي باجتهاد (غيره ثم تذكر رأيه) أي اجتهد نفسه (اخذ برأيه في المستقبل ونفذ قضاؤه) أي أحكامه الاستقبالية يعنى لا
يضر نسيانه قبل (بل يرد) أي يبطل حكمه
٥ (مع العلم) أنه خلاف مذهبه —

— (في حل الأقدام) بالكسر فيهما (عليه) أي على خلاف مذهبه لافي النفوذ وعدمه (لكنه) أي كلام المص أي وإن كان هذا الحكم عند جميع المجتهدين ومشهوراً ثم لكنه (مشكل أذفيه) أي في قوله المختلف فيه المتبادر منه أنه مختلف فيه بحقيقة الاختلاف (إشارة إلى أن العبرة الخ) اعتبر في الاختلاف (اشتباه الدليل) من جانبين أو من جانب فالاختلاف بين الاجتهادين ح غير حقيقي ٢ (ولذا) أي لا اعتبار اشتباه الدليل (نفذ) الخ (ولم ينقل فيه) أي في نفوذ القضاء بشهادة النساء (خلاف) الخ ٣ (معتبر) في كون الحكم مختلفاً فيه (المصدر الأول) وهو عصر الأصحاب (كونه) أي القاضي (عالماً بأنه) أي المحكم الذي قضى فيه عن (المجتهد فيه) (ومن) أي صاحب الصغرى ومن تبعه (نفى) بأنه) أي كونه عالماً بأنه مجتهد فيه (لا يشترط) (و) في قوله على وفاقه أي وفاق مذهبه إشارة لأن المراد بالمذهب أعم من المجتهد والمقلد كما مر (إلى أنه لا يشترط) الخ (أنه) أي كون القاضي مجتهداً (قد اشترط) ٣ وفائدة كونه معتبراً أنه إذا كان الاختلاف من الشافعي ونحوه كما لك مثلاً دون المصدر الأول وقضى به قاض شافعي أو مالكي يصير جميعاً عليه بحيث لا يردده قاض من قضاة المسلمين وهذا عند غير الخصائي وأما عند الخصائي لم يعتبر إلا الاختلاف في المصدر الأول وهو زمان الصحابة رضي الله تعالى عنهم (من تبريرات جدنا مولى سعيد بن ملا أحمد الشرداني ثم القزاني)

٤ (وفي) حق المقضى (له وإن كانا) أي من عليه وله (عالمين ولهما) أي للمقضى عليه وله العالمين (رأى) أي اجتهد أو اعتقداً (بجلافة) أي فسح اليمين (ولو كان) أي الشافعي (مدعى) الخ (حكمه) أي الحنفى (أن) اعتقداً أي حكم الحنفى المدعى الشافعي (ويجعله) أي حكم الأول الثاني (بحكمه) أي الثاني (نافذاً الخ) (وهذا) أي الأمضاء (منه) أي من الآخر (واجب) للآخر (لترجيحه) أي حكم الأول (بالقضاء) الأول (فليس له) أي للآخر (أن يردده) أي حكم الأول (ورد) قضاء (الثاني) وهو رد القضاء الأول (وفيه) أي في هذه الشرطية (أشعار بأنه لو رفع) الخ

في بعض المواضع في حل الأقدام عليه كما في المغنى وغيره (و) القضاء (على وفاقه) أي وفاق مذهبه (بجعل) الحكم (المختلف فيه مجعاً عليه) أي يصير ما اختلف فيه متفقاً عليه بحيث لا يرد قاض من قضاة المسلمين عند جميع المجتهدين كما هو المشهور لكنه مشكل فإن فيه إشارة إلى أن العبرة لحقيقة الاختلاف كما قالوا إلا أن محمداً اعتبر اشتباه الدليل ولذا نفذ القضاء بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والخصائص اعتباراً باطلاق النص في شهادتهن ولم ينقل فيه خلاف يعبأ به كما في الذخيرة وإلى أن خلاف الشافعي ونحوه معتبر كما ذكره السفدي وغيره لكن الخصائي لم يعتبر إلا اختلاف المصدر الأول وإلى أنه لا يشترط كونه عالماً بأنه مجتهد فيه والصحيح أنه يشترط كما في الخلاصة ومن نفى بأنه لا يشترط كما في الصغرى وإلى أنه لا يشترط أن يكون القاضي مجتهداً كما قال الخصائي لكن ذكر الإمام السرخسي أنه قد اشترط كما في الخزائنة وذكر في الذخيرة أن حكم القاضي في محل مجتهد فيه إنما ينفذ إذا علم بكونه مجتهداً فيه وحكم عن اجتهد على رواية السير الكبير وسبجى* أنه لا يقضى بما يخالف قول أصحابنا وفي الأنساب عن أحمد بن حنبل إذا كان في مسألة قول العلماء الثلاثة لم يسع لأحد أن يخالفهم وإلى أن القضاء في مجتهد فيه كفسخ اليمين نافذ في حق المقضى عليه وله وإن كانا عالمين ولهما رأى بخلافه لكن قال أبو يوسف رحمه الله لا ينفذ في المقضى له العالم وإلى أن حكم الحنفى نافذ في الشافعي ولو مدعى وقيل ينفذ حكمه إن اعتقده المدعى والا فلا كما في الصغرى (فإن عرض) هذا القضاء ورفع (على) قاض (آخر) ثان (بمضيته) أن ينفذه ويجعله بحكمه نافذاً لازماً وهذا منه واجب لترجيحه بالقضاء فليس له أن يردده فلورده فرفع إلى ثالث أمضى قضاء الأول ورد الثاني كما في المغنى وغيره وفيه أشعار بأنه لو رفع ما قاضى

— (أنه) أى القضاء على خلاف مذهبه

(نافذ) وهذا النقل مقامه فى شرح متن
ينفذ الخ إلا أنه نقل هنا لحاظ قوله (ليس
لغيره) المرفوع اليه هو (نقضه) بل لابد من
امضائه (فان الاول) أى القضاء محل متروك
التسوية (نافذ) الخ فلم يكن من المستثنات
الاتفاقية (و برفع الحرمة) الاولى بارتفاع الحرمة
(بنفس) أى من غير الدخول (عقد المطلقة)
المحرمة وهى المثلث بقرينة المرفوع (غ)
٣ (كحل المطلقة ثلثا بمجرد النكاح كما هو
مذهب السعيد بن المسيب والاوزاعى ومالك
والشافعى رحمهم الله تعالى فإنه يخالف
حديث العسيلة وهو سنة مشهورة (ابو الكارم)
٣ (ومن الظن الفاسدان الرفع) أى كون
حرمة المثلث مرفوعا بنفس عقدها (مذهب
مالك) الخ (والا) أى وان لم يكن من الظن
الفاسد لنفذ القضاء به (أى برفع الحرمة
بنفس عقدها من غير الدخول لكنه لا ينفذ
أشار اليه بقوله) (وقد سبق) فى الطلاق
(تمام الكلام) أى البحث (عليه) أى على
نفوذ القضاء به (كالقضاء بـ) (جواز نكاح) (متعة
النساء فانهم) أى الاصحاب ومن دونه (اجمعوا
على بطلانه) أى على نكاح المتعة (و) على
(كفر مستحله) أى نكاح المتعة ٤ (وفيه)
أى فى ترتيب المتن (اشعار بترتيب الأدلة)
فى الدرجة (فيقضى) أو لا (بالكتاب) الخ
(ولا يقضى بقول بعضهم) أى من غير أن
يكون مجمعا عليه منهم (ثم اصحابنا ابو حنيفة
وابو يوسف ومحمد رحمهم الله) فيه اشعار
بان زفر غير داخل فى اصحابنا فذوله (لا
يقضى بقول غيرهم) معمول على الاغلب
حيث قضى بقول زفر فى عدة مسائل كما
لا يخفى على المتتبع ٥ (ففى الاكتفاء)
بالاربعة المذكورة فى المتن مع أنك عرفت
ان ترتيب الدرجات اكثر (نوع تقصير وان
كان المناسب بالكتاب) المختصر
(ترك الكل) أى ما ذكر وما لم يذكر
لناسب الاختصار ٦ (سوغ) أى جوز
(العلماء وان كان نفس القضاء) يعنى ان
ما سبق اذا كان محل القضاء مختلفا فيه (وان
كان نفس القضاء أى قضاء) الفاضى (الاول
بحكم) صفة القضاء (مختلفا فيه) الخ (أنه)
أى قضاء الاول (أو غير مختلف) فى عدم

على خلاف مذهبه الى قاض آخر لا يمضيه وفى العمادى انه نافذ ليس
لغيره نقضه وله نقضه عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله لكن فى التنق لو
قض قاض على قول من اقاويل العلماء كان صحيحا وليس لاحد من
القضاة نقضه الى يوم القيامة (الا فيما خالف الكتاب) من الحكم كالقضاء
بمحل متروكة التسوية عمدا كما ذكره المص وغيره والاحسن ان يمثل
بالقضاء بتقديم الوارث على المديون فان الاول نافذ عند الطرفين كما
فى المغنى وغيره (او السنة) المتواترة او (المشهورة) كالقضاء ببيع درهم
بدرهمين وبرفع الحرمة بنفس عقد المطلقة الثالث ومن الظن الفاسدان الرفع
مذهب مالك والشافعى والاوزاعى والا لنفذ القضاء به وقد سبق تمام
الكلام عليه (او الاجماع) كالقضاء بمتعة النساء فانهم اجمعوا على بطلانه
وكفر مستحله كما فى المضرات وفيه اشعار بترتيب الأدلة فيقضى بالكتاب ثم
بالسنة المتواترة ثم بالمشهورة ثم الاحاد ثم اجماع الصحابة ثم اجماع التابعين
ثم وثم ولا يقضى بقول بعضهم فى ظاهر الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة
وابو يوسف ومحمد رحمهم الله اذا اتفقوا على امر لا يقضى بقول غيرهم
كما فى المغنى ففى الاكتفاء نوع تقصير وان كان المناسب بالكتاب ترك
الكل والكتاب هو المنزل المتواتر على نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم والسنة
ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير والاجماع
اتفاق المجتهدين من هذه الامة فى عصر على امر وهذا مختار الجمهور
وقال الجصاص والجرجاني انه اتفاق جماعة سوغ العلماء اجتهادهم وهذا
مختار السرخسى وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهو مختار الهداية والكافى
وتبامه فى الكشف (وان كان نفس القضاء) أى قضاء الاول بحكم (مختلفا
فيه) بان قال بعض العلماء انه نافذ وبعضهم انه غير نافذ بناء على ان
الحكم مختلف فيه او غير مختلف كبيع المدير فانه فى الصدر الاول مختلف

— (رافع للخلاف المتقدم) فيكون
كانه لم يكن (اختلفوا) اى العلماء (فى
اختلفه) اى فى كون الحكم مختلفا فيه فقال
بعضهم انه مختلف فيه وبعضهم انه مجمع عليه
(بامضاء آخر ثان) صفة آخر احتراز عن
ثالث ورابع فصاعدا (وح) اى حين امضاء
الثانى (ليس لأحد) من الثالث فصاعدا
(ويبطل) عطف على يصير المتن (بابطال
الاخر) اى الثانى (امضاء) اى تصحيحه
(بخلاف ما سبق) وهو القضاء فى محل على
وفاء مذهبه (فان له) اى للثانى (امضاء
لا غير) اى لا ابطاله ايضا كما هنا ولهذا
اسلف هناك وهذا منه واجب لترجيحه الخ
٢ (فمن الظن) تفريع على قوله بخلاف
ما سبق فان الخ (انه) اى بيان هذا الحكم
الثانى (مجرد توضيح فانه) اى القضاء المختلف
فيه (مما) اى من جملة الاحكام (التى) اختلف
فيه (اى فيها) (وقد مر انه) اى الحكم المجتهد
فيه (صار بالقضاء به مجمعا عليه) فعلم ان
القضاء الذى نفسه مختلف فيه يصير مجمعا
عليه بقضاء قاض بصحته فتدبر انتهى كلام
الطائفة وقد دفعه الشارح المحقق بالفرق
بينهما على ما فى المغنى (عنده) ظرف (ينفذ)
فالظاهر تأخير

٣ (وكذب) تفسير زور (عليه) اى انها امرأته
(يحل له) اى لهذا المدعى (كما) يحل عنده ولا
يحل عندهما (اذا ادعى) رجل (انه) اى
الرجل (باع هذه الجارية منه) اى من
المدعى عليه (او) ادعى (انه اشترى) هذه
الجارية من المدعى عليه (ورواية عنه) اى الامام
(لو كان الثمن) اى ثمن الجارية فى البيع
او الشرى (مثل قيمتها) فى الواقع (فلو) تنازع
التبايعان و (لم يتم البائع البينة) على شرى
المشتري المنكر (وحلف) البائع (المشتري
ورد) المشتري (الجارية على البائع حل له)
اى للبائع (الوطى ان عزم) البائع (بالقلب
على ترك الخصومة) على المشتري (واما
الفسوخ) عطف على قوله اما العقد (ثم
تزوجت) المطلقة (بزواج) آخر (فانه يحل له)

فيه ثم التأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماءنا ان الاجماع التأخر
رافع للخلاف المتقدم وقال غيرهم انه غير رافع وكذا الحكم فى كل حادثة
اختلفوا فى اختلافه (يصير مجمعا عليه) عندنا (بامضاء آخر) ثان وحلبس
لاحد ابطاله ويبطل بابطال الآخر فليس لاحد بعده امضاؤه بخلاف ما
قد سبق فان له امضاء لاغير كما فى المغنى وغيره فمن الظن انه مجرد
توضيح فانه مما اختلف فيه وقد مر انه صار بالقضاء مجمعا عليه (والقضاء
بجرمة او حل) عنده (ينفذ ظاهرا) اى قضاء (وباطنا) اى ديانة وعندهما
لا ينفذ باطنا وعليه الفتوى كما فى الحقايق (ولو) كان القضاء (بشهادة زور)
وكذب (اذا ادعاه) اى ادعى الحرمة او الحلل (بسبب معين) هو اما العقود
كالنكاح والبيع ونحوهما كما اذا ادعى انها امرأته واقام شهودا زورا
عليه وقضى به فانه يحل الوطى عنده ولا يحل عندهما وكما
اذا ادعى انه باع هذه الجارية منه او اشترى وعنه لو كان الثمن
مثل قيمتها نفذ باطنا والا فلا فلو لم يتم البائع البينة وحلف المشتري
ورد الجارية على البائع حل له الوطى ان عزم بالقلب على ترك الخصومة
وفى الهبة وسائر التبرعات عنه روايتان واما الفسوخ كالطلاق والافالة
ونحوهما كما اذا قضى بشهود زورانه طلقها ثلاثا ثم تزوجت بزواج
بعد العدة فانه يحل له الوطى ظاهرا وباطنا عنده وان علم ان الزوج
لم يطلقها ولا يحل للاول ظاهرا وباطنا واما عندهما فيحل له ولا يحل
للثانى اذا علم وعن ابي يوسف رحمه الله انه يحل للاول سرا وعن محمد
رحمه الله يحل مالم يدخل بها الثانى وله ان هذا القضاء منضمن لانشاء عقد

ولذا

اى للزوج الاخر (وان علم) الآخر (ان الزوج) الاول (لم يطلقها) فى الواقع (واما عندهما فيحل له) اى للاول (اذا علم) الثانى
ان الاول لم يطلقها (انه) اى الوطى (يحل للاول سرا) اى ديانته (وله) اى الامام (ان هذا القضاء) اى القضاء
بشهود الزور انه طلقها ثلاثا (متضمن لانشاء عقد) او الراد القضاء بالنكاح فيمن ادعى نكاح امرأة وهى منكرة واقام المدعى
شاهد زور ففضى على رضى الله عنه فى مثل هذه الحادثة بالنكاح بينهما فقالت المرأة يا امير المؤمنين ان لم يكن بد من
ذلك فزوجنى منه فقال على رضى الله عنه شاهدك زوجاك ولم يجدد العقد بينهما فدل ذلك على انعقاد النكاح بينهما -

— بقضائه لكن هذا القضاء لم يسبق في عبارة الشارح المحقق وبه صور سائر الشراح (ولهذا) أي تكون هذا القضاء متضمنا للنكاح (شرط حضور الزوجين) أي اثنا زوج وهما الرجلان أو رجل وامرأتان كما هو نصاب شهادة النكاح وليس المراد الزوج الأول والزوج الثاني كما هو السابق في العبارة إذ لا معنى له أصلا ولا الزوجة والزوج كما هو المتعارف في التغليب لأن حضورهما أيضا ليس بشرط (في النكاح) أي في القضاء الذي يتضمنه فهو مجاز من قبيل ذكر المتضمن بالفتح وإرادة المتضمن بالكسر والا لم يرتبط لا بسابقه ولا بلا حقه ٢ (وقيل إنه) أي حضور الشاهدين في مثل هذا النكاح (لم يشترط لأنه) أي هذا النكاح (ثبت اقتضاء) لصحة القضاء (و) الشيء (الثابت) اقتضاء غير ثابت (ب) تحقق (شرط) أي غير متوقف على شرائط حتى يثبت بتحققها كالبيع مثلا في قوله اعتق عبدك عنى بالى لا يتوقف على شرائط البيع (وقضى) بالملك للمدعى (بشهادة الزور فلم يحل له) أي للمدعى (الوطى) لتعذر جعله أي هذا القضاء (إنشاء) للعقد (لكثرة أسباب الملك) فيجتمتع تملكه بغير هذا النكاح والشراء (ولذا) أي لتعذر جعل القضاء بالملك المطلق بشهادة الزور إنشاء للعقد (قال بسبب معين) أي لا مطلق ٣ (والبطلان) أي معا (بالبيينة) خبران (وهى) أي البيينة (لم تعمل) الخ (والطاعن غائب) لم يعلم عدم طعنه ولعله لو كان حاضرا لطحنها فلم يثقين سلامتها عن الطعن (وفيه اشعار) أي في قوله على غائب فان الحكم على المشتق يفيد الحيثية أي على غائب من حيث هو هو أي غائب فلو أقر ثم غاب قضى عليه من حيث إقراره في الحضور فكانه لم يكن القضاء من حيث هو غائب والظاهر ان هذا الاشعار في التعليل المذكور بقوله لأن القضاء بالبيينة الخ لأن القضاء في الصورة المذكورة بالاقرار لا بالبيينة (وهذا) أي الحكم على من غاب بعد ما أقر (مجمع عليه وإطلاقه) أي إطلاق قوله على غائب من حيث هو أعم من أنه غائب بعد إقامة البيينة أو قبلها (وهو) أي قول أبي يوسف (أرفق) أي أنفع (للناس) إذا الجبال فيها بينهم كثير (و) الإطلاق مشير أيضا (إلى) أنه لو توجه عليه أي الخصم (الحكم) بأن شهد عليه الشهود وعدلوا (ثم اختفى) أي غاب (لم يقض عليه) لأن إطلاق الغائب يشمل

كتاب القضاء ١٣٤

ولذا شرط حضور الزوجين في النكاح عند العامة وقيل إنه لم يشترط لأنه ثبت اقتضاء والثابت اقتضاء غير ثابت بشرط واجهوا ان القضاء في معتدة الغير ومنكوحته لا ينفذ باطنا كما إذا ادعى جارية ملكا مطلقا وقضى بشهادة الزور فإنه لم ينفذ باطنا فلم يحل له الوطى ٤ لتعذر جعله إنشاء لكثرة أسباب الملك ولذا قال بسبب معين (ولا يقضى) عندنا (على غائب) عن المجلس والبلد لأن القضاء بالبيينة وهى لم تعمل الا إذا سلمت عن الطعن والطاعن غائب وفيه اشعار بأنه لو أقر ثم غاب قضى عليه وهذا مجمع عليه وإطلاقه مشير إلى أنه لو أقيم البيينة ثم غاب لم يقض عليه وهذا عند محمد رحمه الله خلافا لأبي يوسف رحمه الله وهو أرفق للناس على ما قال السرخسى وإلى أنه لو توجه عليه الحكم ثم اختفى لم يقض عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد نادى على بابه ثلثة أيام فان خرج والأقضى عليه وإلى أنه يقضى للغائب وليس كذلك فان في المبسوط وغيره أنه لا يقضى على الغائب ولأله من غير خصم لكن لو قضى وهو لا يرى ذلك كان نافذا عند الشيخين وعليه الفتوى فلو رفع إلى قاض آخر ليس له أن يبطله وفيه اشعار بان نفس القضاء فيه ليس بمجتهد فيه بل المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البيينة هل تكون حجة بلا خصم

أيضا ٤ (نادى) مناد * ١٣٤ إشارة (إلى أنه يقضى للغائب) أي لنفعه فهذا يناسب عطفه على قوله اشعار بأنه الخ بالتقدير المذكورة لأعلى قوله إلى أنه لو أقيم الخ لأن هذه الإشارة ليست في الإطلاق بل في كلمة على للمضرة (وليس كذلك) اعتراض على إشارة المتن (فان في المبسوط وغيره أنه لا يقضى على) ضرر (الغائب ولأله) لنفعه (من غير خصم) وهو الغائب (لكن لو قضى) عليه أوله (وهو) أي القاضي (لا يرى ذلك) أي القضاء له ولا عليه كان (نافذا فلورفع) هذا القضاء (إلى قاض آخر) عليه أمضاؤه (وليس له أن يبطله وفيه) أي في قول المبسوط ليس له أن يبطله (اشعار) حيث هو حكم القضاء على وفاء المذهب (بان نفس القضاء فيه) أي في صورة القضاء على الغائب (ليس بمجتهد فيه) والا لكان للقاضي الآخر إبطاله أيضا كما مر (بل المجتهد فيه) أي في القضاء على الغائب (سبب القضاء وهو ان البيينة) من المدعى (هل تكون حجة بلا خصم) وهو المدعى عليه الغائب —

— (ان نفس القضاء فيه) أى فى القضاء على

الغائب (مختلف فيه فيتوقف) كونه مجمعا عليه
(على أمضاء) قاض (آخر) أى ثان (بانابة الغائب
إياه) أى الغائب (و) لو كان انابته (بواسطة
وكيله) أى الغائب إذا اناب شخصا من جانب
الغائب حاصله (ك) نائب (وكيله) (و) نائب (إياه)
أى الغائب (و) نائب (وصيه) أى الغائب
(و) نائب (وصى وصيه) أى الغائب (و)
مثل نائب (أب الأب) أى أب الأب الغائب
(و) نائب (وصيه) أى أب الأب (و) نائب
(وصى وصيه) أى أب الأب

٢ (والمستخر) اسم مفعول من التسخير بالمعجزة
يبدل عليه تفسيره بقوله (أى الوكيل الذى
نصبه القاضى لسمع عليه) أى المنصوب (الخصومة
لن) اجلية الخصومة أو يسمع لا نصبه والا
يلزم تكرار الصلة بحرف واحد وهو مستنكر
(بعد ما) ظرف نصبه (بعث القاضى الى
باب داره فتودى) بالنون عطف على بعث
(أو حكما أى يحكم) بالجار على قياس تفسير
نظايره أو بصيغة المضارع بدلالة تفسير غاية
البيان حيث قال قوله أو حكما يقوم مقامه من
حيث الحكم والشرع انتهى لكن ازدياده
بقوله والشرع يجعل ما هو شرعا و حكما
متحدا وقد قابلهما المتون (كما إذا ادعى
دار أعلى حاضر) أنها ملكه و (أنه) أى المدعى
(اشتراها) أى الدار (من) فلان (الغائب
فانه علة لصحة التمثيل) (ان صدقه) أى
المدعى (الحاضر لا يسلمها) أى القاضى
(الى المدعى فانه) علة لا يسلم (قضاء على
الغائب) ولولم يكن قضاء عليه لسلمها القاضى
إليه فهذا من قبيل الاستدلال بالأثر

٣ (وهذا) أى تصديق الحاضر عطف على
اسم أن أى وأن هذا (حيلة) من الحاضر
(لدفع دعوى الخارج) هو مقابل ذى اليد
وهو الحاضر يعنى أنه يعلم أنى لو صدقته
لا يسلمها القاضى إليه فصدقته للحيلة (وأن
أنكره) أى قول المدعى عطف على أن صدقه
الخ (الحاضر فاقام المدعى بينة عليه) أى
على الحاضر (قضى القاضى بها) أى بالدار

(عليه) أى على الحاضر (وهذا) أى القضاء على هذا الحاضر (قضاء على الغائب أيضا) أى كما هو
قضاء على الحاضر أو كما هو قضاء على الغائب على تقدير التسليم (ولذا) أى لكونه قضاء على الغائب (لو حضر) الغائب
(لا يحتاج) المدعى (الى إعادة البينة) بالحاضر ينتصب خصما عنه (أى عن جانب الغائب) (ح) أى حين أنكار الحاضر (وفيه)
أى فى قوله مبينا (أشعار) الخ

٤ (ابتداء) أى رأيا بدون توسط الحاضر غ

وقال الامام ظهير الدين ان نفس القضاء مختلف فيه فيتوقف على أمضاء
آخر الكل فى العبادى (الأبحضة نائبه حقيقة) بانابة الغائب إياه ولو
بواسطة وكيله وإياه ووصيه ووصى وصيه وأب الأب ووصيه ووصى
وصيه على الترتيب (أو شرعا) بانابة القاضى (كوصى القاضى) والمستخر
أى الوكيل الذى نصبه القاضى لسمع عليه الخصومة لمن اغتنى فى
بيته ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث القاضى أمناه الى باب داره

فتودى (أو حكما) أى بحكم بانه نائبه (بأن كان ما يدعى على الغائب)
من نحو الاشتراء (سببا لما يدعى على الحاضر) من نحو الملك كما إذا
ادعى دارا على حاضر أنه اشتراها من الغائب فانه ان صدقه الحاضر
لا يسلمها القاضى الى المدعى فانه قضاء على الغائب وهذا حيلة لدفع
دعوى الخارج وإن أنكره الحاضر فاقام بينة عليه قضى القاضى بها عليه
وهذا قضاء على الغائب أيضا ولذا لو حضر لا يحتاج الى إعادة البينة
فالحاضر ينتصب خصما عنه ح وفيه أشعار بانه ان لم يكن سببا لم يقض
عليه كما إذا قال أحد لعبدان مولاك وكلنى ان أحملك اليه فاقام العبد
بينته ان مولاة اعتقه فانه يقضى بها على الحاضر بقصر يده عن العبد لا
بالعتق على الغائب فان العتق وإن كان موجبا لانعزال الوكالة بان
وجد بعد الوكالة لكنه قد لا يوجب بان لا يكون هناك وكالة فلا يكون
العتق سببا للانعزال لامحالة (لا) يقضى على الغائب (ان كان) ما يدعى
على الغائب (شرطا) لما يدعى على الحاضر لان الشرط ليس باصل بالنسبة
الى المشروط بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب ابتداء
كما إذا قال رجل لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم اقامت

المخاطبة
قضاء على الحاضر (وهذا) أى القضاء على هذا الحاضر (قضاء على الغائب أيضا) أى كما هو
قضاء على الحاضر أو كما هو قضاء على الغائب على تقدير التسليم (ولذا) أى لكونه قضاء على الغائب (لو حضر) الغائب
(لا يحتاج) المدعى (الى إعادة البينة) بالحاضر ينتصب خصما عنه (أى عن جانب الغائب) (ح) أى حين أنكار الحاضر (وفيه)
أى فى قوله مبينا (أشعار) الخ
٤ (ابتداء) أى رأيا بدون توسط الحاضر غ

٢ (وهو) اى الفلان (غائب فانها) اى هذه البينة (وفيه) اى فى قوله ان كان ما يدعى على الغائب اوفى تمثيلهم بالثال المذكور (اشعار بانها لو علق بها) اى بشرط (لا يقضى على الغائب) اى لا يكون القضاء به قضاء على الغائب (اى جعلهما) آخر (حاكما على انفسهما ولو) كان (احدهما) اى الحصين (قاضيا) والاخر من محكوم (غواص البحرين)

٣ (وفيه) اى فى اضافة التحكيم الى الحصين (اشعار بان المحكم) اى من جعل حكما اسم مفعول من التحكيم (لا يحكم غيره) اى لا يجعل المحكم غيره حكما لهما (الا برضاهما) اى الحصين وجه الاشعار من وجهين الاول من حيث اضافة التحكيم (الى الحصم والمحكم ليس بخصم لاحد والثانى من حيث ان معنى التحكيم جعل الغير حاكما على نفس ذلك الجاعل على ما فسر الشارح المحقق والمحكم لا يجعله حاكما على نفسه بل على الغير وليس له وظيفة هذا الاضرار الا اذا رضى او امر بالتحكيم مقامه كالامر بتوكيل الوكيل (من صالح بالضم) اى من باب شرف (والفتح) اى من باب منع (تميز) من نسبة صالح الى فاعله فيكون فى معنى الفاعل (اى صالح قضاؤه وشهادته) وقوله تميز نوع رد لما تمحل ابو المكارم حيث جعله خيرا للكون المقدر وقال فى ربط العبارة من صالح لان يكون قاضيا ولا شك انه صريح المعنى من الحمل على التميز لانه انما يترن لو قال المص من صالح قضاء كما يقتضيه تفسيره ولعله لهذا لم يأت بنسبة الظن اليه كما هو عادته (فصح) تفريع على كونه تميزا (تحكيم المرأة) اى جعل المرأة (والغاسق) حكما (كأمر) من ان حكم المرأة نافذ فى غير حد وقود (وفيه) اى فى قول من صالح قاضيا (رمز) فان المتبادر منه الصلاحية وقت التحكيم (الى انه لو لم يكن) الخ (ثم صار أهلاله) اى بعد التحكيم (وقت الحكم لم ينفذ كما اذا كان) وقت التحكيم (عبدا) الخ (او اسلم) وقت الحكم (فلو حكم فيه) اى المذكور فى الحدود (كان باطلا بلاخلاى فالطرف) اى كلمة فى تفريع على قوله فلو حكم فيه كان الخ (فلا يصح حكمه) اى المحكم فيهما (وهذا رواية عنه) اى عن الامام (و) هذه الرواية (مختار الخصاصى لكن فى رواية الاصل قد صح ذلك) اى حكم المحكم بهما (قياسا) الخ (وكذا غيرها) اى المذكورات من (المجتهدات كالطلاق المضاف) اى المعلق بشرط (عن الفتوى به) اى بنفوذ حكم المحكم (كيلا يتجاسر العوام) بتحكيم شافعى المذهب (ان حكمه) اى المحكم ببطلان (اليمن المضاف) كما اذا حلف بطلاق امرأة ان تزوجها فحكم رجلا شافعيا فحكم ببطلان اليمنى لا ينفذ (لكنه نافذ على الاصح لكن لا يفتى به) اى بالنفوذ كيلا يتجاسر العوام —

المخاطبة بينة ان فلانا طلق امرأته وهو غائب فانها لم تقبل ولم يقض بالطلاق على الغائب وقيل قبلت بينتها والاول اصح وفيه اشعار بانها لو علق بمالا يقضى على الغائب كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار ثم اقامت بينة انه دخلها قبلت وقضى بالطلاق والحاصل ان الشرط ان كان مضرا فى حق الغائب لا ينتصب الحاضر خصما عنه والا فقد انتصب وتبناه فى العبادى (وصح تحكيم الحصين) اى جعلهما حاكما على انفسهما ولو احدهما قاضيا وفيه اشعار بان المحكم لا يحكم غيره الا برضاهما كما فى المغنى (من صالح) بالضم والفتح (قاضيا) تمييز اى صالح قضاؤه وشهادته فصح تحكيم المرأة والفاسق كما مر وفيه رمز الى انه لو لم يكن اهلا للتحكيم وقت التحكيم ثم صار اهلا له وقت الحكم لم ينفذ حكمه كما اذا كان عبدا او صيبا او كافرا فاعتق او بلغ او اسلم كما فى المغنى (فى غير حد) من الحدود كالزنا وشرب الخمر والسرقة واللعان والنفذ فلو حكم فيه كان باطلا بلاخلاى فالطرف متعلق بالتحكيم (وقود) اى قصاص فلا يصح حكمه وهذا رواية عنه ومختار الخصاصى لكن فى رواية الاصل قد صح ذلك قياسا على غيره من المحقوق وهو الصحيح كما فى شرح ادب القاضى والغير شامل للطلاق والعناق والكتابة والكفالة والشفعة والنفقة والديون والبيوع وكذا غيرها من المجتهدات كالطلاق المضاف وهو الصحيح من المذهب الا ان كثيرا من مشايخنا امتنعوا عن الفتوى به كيلا يتجاسر العوام كما فى المغنى وذكر فى الخلاصة ان حكمه فى اليمنى المضاف وسائر المجتهدات نافذ على الاصح لكن لا يفتى به وفى الخزانة

الحدود (كان باطلا بلاخلاى فالطرف) اى كلمة فى تفريع على قوله فلو حكم فيه كان الخ (فلا يصح حكمه) اى المحكم فيهما (وهذا رواية عنه) اى عن الامام (و) هذه الرواية (مختار الخصاصى لكن فى رواية الاصل قد صح ذلك) اى حكم المحكم بهما (قياسا) الخ (وكذا غيرها) اى المذكورات من (المجتهدات كالطلاق المضاف) اى المعلق بشرط (عن الفتوى به) اى بنفوذ حكم المحكم (كيلا يتجاسر العوام) بتحكيم شافعى المذهب (ان حكمه) اى المحكم ببطلان (اليمن المضاف) كما اذا حلف بطلاق امرأة ان تزوجها فحكم رجلا شافعيا فحكم ببطلان اليمنى لا ينفذ (لكنه نافذ على الاصح لكن لا يفتى به) اى بالنفوذ كيلا يتجاسر العوام —

لو استفتى فقيها فافتى ببطان اليمين وسعه ان يأخذ بفتواه فان فتوى
 الفقيه للجاهل كحكم المولى (ولزمهما) اى الخصمين (حكمه) كالمولى
 بالبينه او الاقرار او النكول لانها ولاء عليهما (و) صح (اخباره) اى المحكم
 (باقرار احدهما وبعدالة شاهد حال ولايته) اى حال بقاء ولاية المحكم
 كما اذا قال لاحدهما قد اقررت عندى وقامت بينة له بكذا فعدلت
 فالآن قد حكمت به لهذا عليك فانكر المضى عليه الاقرار واقامة
 البينة نفذ حكمه لانه يملك انشاء الحكم فى حال ولايته فلو عزله قبل
 ان يقول حكمت به لم يصدق فى ذلك وفيه اشارة الى ان اخباره باقرارهما
 وعد التهما صحيح والى ان الاخبار بعد الحكم لم يصح بلا بينة لانقضاء
 الولاية كما فى الهداية لكن فى المبسوط انه لم يصح بعد القيام عن مجلس
 الحكومة لانه صار كغيره وفى المغنى انه لو اخبر عن الحكم وقد انكره نفذ
 لان المحكم كالمولى (ولكل منهما) اى الخصمين (ان يرجع) عن تحكيمه
 (قبل حكمه) عليهما فالعزل غير محتاج الى الاتفاق بخلاف التحكيم ولذا
 لو حكم بعده لم ينفذ لكنه لو اجاز العازل بعد الحكم جاز (فان رفع حكمه)
 اى المحكم (الى قاضى مولى) (امضاه) ونفذه (ان وافق) حكمه (مذهبه)
 اى اعتقاد القاضى فلا يفسخ بعده وابطله ان خالف مذهبه فلا ينفذ بعده
 وان كان مجتهدا فيه وقال الطحاوى ليس للقاضى ان يبطل حكم المحكم
 كما فى الزايدى (ولا يصح القضاء والشهادة لمن) يكون (بينهما) اى بين
 القاضى والمقتضى له او الشاهد والمشهد له (ولاد او زوجة) فلا يقضى
 ولا يشهد للولد وان سفل ولا للوالد وان علا ولا الزوج للزوجة وبالعكس
 فلو قضى لزوجته او ابنه وامضاه آخر كان باطلا وقيل جاز ذلك ان وافق
 مذهبه وفيه اشعار بان القضاء والشهادة يصحان عليهما ولمثل الاخ
 والعلم والحال ولمن بينهما رضاع بلاولاد ثم شرع فى مسائل شتى فقال (وصح)

— (كحكم المولى) اى القلد من السلطان
 (كالمولى) اى حكمه (بالبينه) متعلق
 حكمه (لانهما) اى الخصمين (ولياه) اى جعله
 وليا قاضيا (عليهما) اى على انفسهما (حال
 ولايته) ظرف الاخبار (لانه يملك انشاء الحكم
 يعنى ان هذا القول منه يكون انشاء للمحكم
 فى حال ولايته فلو عزله) احد الخصمين (فى
 ذلك) اى فى اخباره (غواص البحرين)
 ٢ (اى من ولاء السلطان) (ملا فتح الله)
 ٣ (وفيه) اى فى قوله باقرار احدهما وبعدالة
 شاهد (اشارة الى ان اخباره باقرارهما
 معا (وعد التهما) اى الشاهدين معا (صحيح)
 لان الوحدة لا تأثير له (وفى) قوله حال ولايته
 اشارة (الى ان) الى آخره (انه) اى اخباره (لم
 يصح بعد القيام عن مجلس الحكم) فعلى
 هذا يصح الاخبار بعد الحكم قبل القيام وهذا
 هو معنى الاستدراك (وقد انكره) اى حكم
 المحكم قبل (نفذ لان المحكم كالمولى) اى
 كالقاضى من السلطان وحاله كذلك (بعده)
 اى بعد العزل (بعد الحكم) ظرف العازل
 (جاز) فيكون من قبيل اجازة عقد الفضولى
 (ونفذه) بالنشيد (حكمه) اى المحكم (بعده)
 اى بعد الامضاء (مذهبه) اى القاضى (فلا
 ينفذه بعده) اى بعد الابطال (وان كان)
 محل الحكم (مجتهدا فيه) الخ
 ع (ان يبطل حكم المحكم) مطلقا بدلالة المقابلة
 (للولد) صلة الفعلين (ولا) يقضى (ولا يشهد
 الزوج القاضى ان وافق مذهبه) اى مذهب
 الزوج القاضى (وفيه) اى فى قوله لمن بلام النفع
 (عليهما) اى على الزوج والزوجة (و) فى قوله
 بينهما ولاد او زوجة اشعار بانهما يصحان (لمثل
 الاخ) الخ (ولمن بينهما رضاع بلاولاد) لانه ليس
 بينهم ولاد

ه (ثم) اى بعد ما فرغ من مسائل التحكيم (شرع
 فى مسائل شتى) ولا حظ بقوله زوجة حسن
 اختتام مسائل القضاء يعنى انه فرغ منها وزوجها
 بمسائل شتى لتنا سبها فقال (وصح) الخ

٣ (واجب التوقف) لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة الآية والامر للوجوب ما لم يكن صارف عنه (وفيه) اى فى لفظ خبر عدل دون ان يقول شهادة عدل (اشعار بانه) الخ (اى وكيل تعلق به حق الغير) باعانة اللام والغير هو الموكل وسائر المعاملين مع الوكيل (فاذا لم يتعلق به) حق غير الوكيل (كوكيل) هو المرتهن الذى (ثبت وكالته) ببيع الرهن (فى عقد الرهن) فانه تعلق به حق نفس الوكيل هو المرتهن حيث يتمكن من استيفاء حقه ببيع الرهن لو عجز الراهن عن الاداء او ما طل المرتهن

٤ (وسيأتى) فى النظر ويدخل فيه (تمة الكلام) المرة (فى) كتاب (الوكالة) لانه مرقباً حيث هى والقضاء فى دفتر الثانى من الكتاب فلا الغاز فى الكلام ولا تعقيد فى المرام ولو حمل هذا العنوان على معنى وسيكتب تمة الكلام الخ بناء على ان المصنف يحتفل ان يشرح كتاب القضاء او لا ثم يشرح ويأتى شرح كتاب الوكالة وكثيراً ما يقع هذه العادة من المصنفين فى التصنيف من قبيل الحافى الديباجة بعد تصنيف الكتاب من بعضهم لكان له وجه ايضا (غ)

٥ (اعلم ان المسئلة فى جنابة العبد ان يعطى السيد العبد بالمضى او فدائه فاذا باع العبد تعين الفداء عند العلم ويعتبر فى العلم خبر العدل او مستورين (فتح الله آخوند) ٦ (والاصح عندى) من لسان صاحب الكشف والتنمية حيث اسند هذا الكلام اخيراً اليهما (انه يقبل فيه) اى فى تبليغ الاحكام الى من لم يهاجر (لانه) اى الفاسق (مأمور من جهته) اى النبى (عليه السلام) ثم اورد الحديث فقال (الا) حرف تنبيه (فليبلغ الشاهد) اى سامع الاحكام وعالمها (الغائب) مفعول يبلغ اى الغير السامع بان لم يهاجر اليها او فى شاطئ الجبل ٧ (خبر ذلك) اى العدل والمستورين اختار الاشارة على الضمير لأن فيها توسعة وفيه عدم صحة الافراد بالنسبة الى المستورين وان عطى

باو وايهام الجميع شرطية الاجتماع (فيها) اى فى صحة التوكيل (لخلوها) الظاهر لخلوه بالاضمار الى التوكيل (قضيت انا) انا اكد دفعا لاحتمال ان الفعل مجهول والتاء لتأنيث الفاعل ساكنة وقوله (بهذا) القار (او الدار قائم مقام فاعل المجهول (لزيد لفقد التهمة) اى الخطأ لكونه عالماً والحياة لكونه عدلاً لا —

الايضاء) اى جعل الغير وصياً له بعد موته (بلا علم الوصى) بايضاؤه
منى لوباع شيئا من التركة جاز وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
رحمه الله انه لا يصح بلا علمه (لا) يصح (التوكيل) بلا علمه حتى
لو باع شيئا من مال الموكل لم ينفذ اتفاقا (وشرط) عند (خبر) عدل
او مستورين (للمسائل الخمس الآتية ولا يقبل خبر فاسقين لان خبر
الفاسق واجب التوقف ويقبل عندهما وفيه اشعار بانه لا يشترط لفظ
الشهادة (لعزل الوكيل) اى وكيل تعلق به حق الغير فاذا لم يتعلق
به كوكيل ثبت وكالته فى عقد الرهن لم ينزل ولو اخبر به عدلان
وسياى تمة الكلام فى الوكالة (وعلم السيد) اى شرط خبر عدل
او مستورين لعلم السيد (بجنابة عبده) حتى لو اخبر بها فاسق او
مستور فباعه لم يكن مختاراً للفداء عنده (و) لعلم (الشفيع بالبيع)
للعقار حتى لو اخبر ببيعه غير عدل لم تبطل شفيعته عنده (و) لعلم
(البكر) البالغ (بالنكاح) اى بانكاح الولي اياها فلو اخبر به فاسق
وسكنت لم يكن رضا عنده (و) لعلم (مسلم) فى دار الحرب (لم
يهاجر) اليها (بالشرائع) ظرف علم فلو اخبر بالصلاة وغيرها من
العبادات عدل او مستور ان لزمه ذلك كما لو اخبر به فاسق وصدقه
واما اذا كذبه فلا يلزمه عنده خلافا لهما كما قال مشايخنا والاصح عندى
انه يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء ما فاته من الصلاة
والصوم وغيرها بعد اخبار الفاسق لانه مأمور بالتبليغ من جهته صلى
الله عليه وسلم ألا فليبلغ الشاهد الغائب كما فى كشف المنار والتنمية
فى الكراهية (لا) يشترط خبر ذلك (لصحة التوكيل) فيقبل فيها خبر
واحد ولو كافرا بلا خلاى لخلوها عن معنى الا لزام (وقبل) وجوبا
(قول قاض عالم عدل قضيت انا بهذا) القار لزيد مثلاً لفقد التهمة

- فيحل للسلطان بقوله الحكومة في تسليم المدعى عليه واخباره بتسليم العتار لزيد ولو قال قضيت انا بهذا الرجم فلرجمه أنت اوبهذا القطع فاقطع يده اوبالحمد فاضربه يحل للمأمور ان يفعل ذلك من غير معاينة اداء الشهادة والاثبات (وعن محمد رحمه الله) برواية ابن سماعة (رجع) الامام (الى انه لم يقبل) حتى يعاين الحجة (وبه) اى بقوله الرجوع اليه (اخذ) الخ (ما احسن هذا) اى الرجوع (فان القضاة) اليوم (قد) فسدوا و(افسدوا ديننا) اى شريعتنا (وعلى) اى بناءً (على هذه) الرواية الرجوع اليه (لم يقبل كتاب القاضى) الخ فى (شىء ما) من الوقائع
٢ (استفسرت المقر) اى عنه (بالزنا) (٢١٨) كتاب الشهادة

وهذا ظاهر الرواية وعن محمد انه رجع الى انه لم يقبل وبه اخذ كثير من المشايخ وقالوا ما احسن هذا فى زماننا فان القضاة قد افسدوا ديننا كما فى الكافى وغيره وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضى الى القاضى فى شىء كما فى الكرماني (و) قبل قول (جاهل عدل ان بين سببه) بان قال فى حد الزنا مثلاً استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف ثم حكمت عليه بالرجم فلزم بيين سببه لم يقبل قوله لانه ربما يظن غير الدليل دليلاً للجهل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان السبب (لا) يقبل قول (غيرهما) من عالم او جاهل فاسقين وفى الختم عليه ايماء الى ان السكوت عن تنمة المسائل اولى فان المقبول القول اعز من كل عزيز

كتاب الشهادة

اورد بعد القضاء لانه مع التناسب اشرف منها ذاتا (هى) لغة خبر قاطع كما فى القاموس او الحضور مع المشاهدة بالبصر اوالبصيرة كما فى الفردات اوالاخبار بصحة الشىء عن مشاهدة وعيان يقال شهد عند الحاكم لفلان على فلان بكذا شهادة فهو شاهد وهم شهود كما فى المغرب وغيره وشريعة (اخبار) اى اعلام (بحق) اى بهال او غيره مما يثبت ويسقط الا انه يستعمل فى العادة فى حق المالية لا غير كما فى اقرار السكرمانى (للغير) اى حصل لغير المخبر من كل الوجوه كما هو

المتبادر

علة للقضاء وانها مقدمة فى الوجود الخارجى عليه قدم الشهادة على القضاء وهو اختيار القدرى والاول مختار الاكثرين منهم المصنف (او الحضور) فان الشاهد يحضر مجلس القاضى للاداء غ
ع اى المشاهدة بالقلب (آخوند) هـ (مع المشاهدة) الخ فان السبب المطلق لادائها المعاينة فسمى الاداء شهادة غ
هـ (مما يثبت) تارة فى الذمة (ويسقط) اخرى عنها (فى العادة) اى العرف (فى حق المالية) الظاهر فى الحق المالية اوفى الحق المالية (اى حصل) هذا الحق (لغير المخبر من كل الوجوه) صلة لام الاجل فى قوله لغير (كما هو —

بانه ما هو وكيف هو واين هو الى غير ذلك كما هو المعروف المسطور استفساره فى حد الزنا (ثم) قال (حكمت عليه بالرجم) فارجمه يسع للمأمور ان يرحمه (فلو لم يبين سببه لم يقبل) قوله فلا يسع للمأمورين ان يرحموا حتى يعاينوا الاثبات واداء الشهادة (لانه) اى الجاهل (لا يقبل قول غيرهما) بين الغير بقوله (من جاهل او عالم فاسقين) صفة الامرين اى غير عادلين بلا معاينة السبب لتنهم الخيانة او الخطأ (وفى الختم عليه) اى على النفى الدال على السكوت لانه اذا نفى كلام المخاطب فى المحاورات بسكت ولا يتكلم بعده فى الاغلب (ايماء الى ان السكوت) من المصنف (عن تنمة المسائل) اى عدم ذكر المسائل المنشورة فانها تنمة لمسائل القضاء (اولى) من ذكرها (فان المقبول القول) بالتركيب الاضافى من قبيل الضارب الرجل اى فان الشخص المقبول قوله (اعز) يعنى كم ياب ترست (من كل عزيز) يعنى ازهر كم ياب
كتاب هـ فى شرح رموز (كتاب الشهادة) اورد بعد القضاء لانه (اى القضاء) مع التناسب (بينهما) من حيث ان من يصاح لاحدهما يصاح للآخر وان كلا منهما سبب لوصول الحق الى مستحقه (اشرف منها) اى من الشهادة (ذاتا) ولهذا تغد الشهود عند القاضى متأدين خائفين فهو مطاع وهم مطيعون لامره فيقامه اعلى وارفع وهو متوب الامام فكانه فى مقام الامام وهو القدام ولان القضاء هو المقصود الاصلى من الشهادة فكانه علة غائية لها مقدم فى التصور فقد مه فى الوجود ليوافقه ومن نظر الى ان الشهادة

- المتبادر من كون الحق للغير لكونه كاملا

(فيخرج عنه) أي عن التعريف (الإنكار فانه) أي (الإنكار) (لنفسه) أي المتكرر حال كون المخبر به (في يده) أي المخبر انما قيده مع انه لا حاجة اليه بعد ما كان لنفسه ليمتاز عن اخبار الأصل كما قال (وكذا) (خرج) (دعوى الوكيل) لانه ليس باخبار للغير وهو الموكل (من كل الوجوه) صله لام الاجل فانه لنفسه أيضا من بعض الوجوه (كما ظن) من أبي المكارم ان التعريف منقوض منعا بدعوى الوكيل انتهى ومن البرجندی أيضا حيث قال ويدخل في التعريف دعوى الوكيل انتهى (على غير آخر) صفة غير (والشهادة برؤية) الخ مبتدأ خبره (ليست) الخ أي هي خارجة عن المعرف فلا نقض بخروجها عن التعريف (ولذا لا يشترط في الشهادة برؤية الهلال) الخ (على رأى والقول) عطى على رأى تفسيره (بانها) أي الشهادة برؤية الهلال (شهادة) الخ (يكون) خبر ان بعد خبر (اخبارا يحق له) أي للشارع (على نفسه) أي المكلف فلم يكن شهادة حقيقة لعدم صدق قيد على آخر عليها (بجنى المضاف) وهو لفظ الاداء (او المجاز المرسل) بان يراد بالشهادة ادائها لا الشهادة بمعنى التحمل أي كون الشخص شاهدا حاضرا حاملا للوقعة فانه ليس بواجب كما اشار اليه بقوله (وان لم يتعين) الشاهد (للتحمل) وانما هو من الفروض الكفاية ولذا فرع عليه بقوله (فلا بأس بالتحرز عن التحمل ان لم يتعين) بان يوجد آخر يقيه (والا) أي وان يتعين (فالتحمل واجب ويستثنى منه) أي من وجوب اداء الشهادة (ما اذا خاف على نفسه) لو شهد (من) ضرر (سلطان) الخ (وكذا) يستثنى (ما اذا علم الشاهد وكذا) يستثنى (ما اذا علم ان القاضى لم يعدل) أي ليس ذا عدالة يعمل على وفق الحق (او) علم ان القاضى (لم يقبل شهادته) أي هذا الشاهد لمعاداة بينهما مثلا ٢ (وفيه) أي في كلام المضمرات (اشعار) الخ (فلو علم) تفريع على قوله صار آثما الخ (فلو شهد بعده) أي بعد ما صار فاسقا (لم تقبل) الخ (لانه) أي اظهارها (اشاعة) حادثة (فاحشة) وهي منهية والتركيب اضافى (وللتصريح) بما علم منه ضمنا (قال) المصنف (لا يقول سرقه) والا فقد فهم من السابق (والا) أي وان قال سرقه للزم القطع (وضاع حق العبد) المشهود له (بالقطع اربعة رجال) وانما شرط الاربعة (للمبالغة في الستر) أي ستر الزنا (على) أي مع (انه) أي اصل الستر يحصل (من اثنين) ويجوز ان يكون على بناقية.

المتبادر فيخرج عنه الانكار فانه اخبار به لنفسه في يده وكذا دعوى الأصل فانه اخبار لنفسه في يد غيره وكذا دعوى الوكيل فانه ليس باخبار للغير من كل الوجوه كما ظن (على) غير (آخر) يخرج الاقرار اذ هو اخبار على نفسه ويدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوهما فانه في الحقيقة شهادة بالحد للشارع على الزانى والثمين للبائع على المشترى والشهادة برؤية الهلال ليست بشهادة حقيقة ولذا لا يشترط لفظ الشهادة على رأى والقول بانها شهادة بالصوم او الفطر للشارع على المكلف يكون اخبارا يحق له على نفسه (وتجب) أي يفرض اداء الشهادة في غير الحدود بجنى المضاف او المجاز المرسل (بطلب المدعى) وان لم يتعين للتحميل فلا بأس بالتحرز عن التحمل ان لم يتعين والا فواجب لان حقه قد ضاع كما في الاختيار ويستثنى منه ما اذا خاف على نفسه من سلطان او غيره وكذا ما اذا علم انه اقر عنده بما هو باطل في الواقع وكذا ما اذا علم ان القاضى لم يعدل على ما قال خلف بن ايوب او لم يقبل شهادته على ما قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله كما في المضمرات وفيه اشعار بانه لو امتنع عن ادائه بلا عذر ظاهر صار آثما فلو علم انه ان لم يشهد يذهب حق المشهود له صار فاسقا كما في الخزانة فلو شهد بعده لم تقبل كما في الذخيرة (وسترها) أي اخفاء الشهادة (في الحدود افضل) من اظهارها لانه اشاعة فاحشة (ويقول) وجوبا (في) شهادة (السرقه) اشهد انه (أخذ) ماله وللتصريح به قال (لا) يقول (سرقه) والاضاع حق العبد بالقطع كما يأتي (ونصابها) أي اقل الشهود (للزنا اربعة رجال) للمبالغة في الستر على انه من اثنين

(الجلد الثالث) جامع الرموز ١٤٥

علم تفريع على قوله صار آثما الخ (فلو شهد بعده) أي بعد ما صار فاسقا (لم تقبل) الخ (لانه) أي اظهارها (اشاعة) حادثة (فاحشة) وهي منهية والتركيب اضافى (وللتصريح) بما علم منه ضمنا (قال) المصنف (لا يقول سرقه) والا فقد فهم من السابق (والا) أي وان قال سرقه للزم القطع (وضاع حق العبد) المشهود له (بالقطع اربعة رجال) وانما شرط الاربعة (للمبالغة في الستر) أي ستر الزنا (على) أي مع (انه) أي اصل الستر يحصل (من اثنين) ويجوز ان يكون على بناقية.

(وللقود) في النفس والطرف (وباقي الحدود) غير الزنا من السرقة
والقذف واللعان والشرب (رجلان) لا رجل وامرأتان لكن مر في
الفضاء انه نافذ بذلك الشهادة لاشتباه الدليل (و) نصابها (للبكرة)
وجودا وعدما فان شهدت انها بكر يؤجل في العنين ثم يفرق بينهما
وان شهدت ان المبيعة ثيب يحلف البائع على البكرة ثم يرد البيع اذا
اشتراها بشرط البكرة (والولادة) فشهدت انها ولدت هذا المولود
فلو شهدت على استهلال الصبي لم تقبل عنده في حق الارث خلافا
لها وتقبل في حق الصلوة بلا خلاف (وعيوب النساء) ولو جواري
(فيها لا يطلع الرجال) عليه (امرأة) واحدة والاحوط امرأتان والاحب
ثلاث والخروج عن الخلاف اربع كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه
لو شهد رجل بالعداء او الولادة او الرقعة لم تقبل والاصح انها تقبل
ويحمل على ان بصره وقع عليها بلا قصد او مع قصد الشهادة كما في
الحزانة والى ان ما يطلع عليه الرجال لم تكن شهادتهن تامة كالشهادة
على جراحت النساء في الحمام كما في الكرماني (ولغيرها) من الحقوق
ما لا كان او غيره كالنكاح والرضاع والطلاق والعنف والبيع والوكالة
وانوصاية وغيرها (رجلان او رجل وامرأتان) او خنثاوان وفيه اشعار به
لان جميع الزائد على الاثنين وان كان اعدل كما في دعوى الاختيار ويستثنى
منه حوادث صبيان المكتب فانه تقبل فيها شهادة المعلم منفردا كما في
التحقيق والتجنيس (وشرط) اي وجب (للكل) اي لوجوب قبول شهادة
الرجال والنساء في الحدود وغيرها من الحقوق (العدالة) لغة الاستقامة
وشرعا الانزجار عما هو محرم في دينه وسيأتي التفصيل وفيه اشعار
بانه لا يجوز القبول قبل الاهلية اي الحرية والبلوغ والاسلام وبانه جاز
القبول بعدها قبل العدالة كما في كشف المنار وغيره الا ان القاضي

(بتلك الشهادة) اي بشهادة رجل
وامرأتين (لاشتباه الدليل) اعتبارا باطلاق
النص في شهادتهن وقد اعتبر اشتباه الدليل
محمد رحمه الله وهو الذي مر اشكاله في باب
القضاء على وفاق المذهب (في حق الصلوة)
اي صلوة الجنائز على المستهل

٢ (ولو) كن (جوارى) فضلا عن الحراري
(والاحب ثلث) نسوة (والمخرج) بفتح
الميم والراء او بضم الميم وكسر الراء (اربع)
نسوة لان الشافعي رحمه الله تعالى شرط اربعا
من النسوة (ويحمل على ان بصره) قد
اتفق عليها مفاعاة (بلا قصد) وعدم (او
مع قصد الشهادة) لا يقصد الشهوة والالصار
فاسقا فلا تقبل

٣ (وفيه) اي في قوله امرأة (اشارة)
الخ (بالعداء) بشرة البكر (غ)
٤ (لم تكن شهادتهن) فيه (تامة كالشهادة)
اي كشهادتهن (على جراحت النساء في
الحمام) ظرف الشهادة والنساء على التنازع
(او خنثاوان) تثنية الخنثى عطف على
امرأتان فالعنى او رجل وخنثاوان فانهما
بمنزلة امرأتين (وفيه) اي في التسوية
بكلمة او (اشعار) الى (انه لا ترجيح بالزائد
على الاثنين) كما لا ترجيح بزيادة الرجلين
على رجل وامرأتين

٥ (وفيه) اي في المتن يحفظ تفسير قوله
للكل بوجوب القبول (اشعار بانه لا يجوز
القبول قبل الاهلية) الخ وجه الاشعار ان
العدالة فوق الاهلية فلو كانت العدالة شرط
وجوب القبول يكون الاهلية شرط جواز القبول
وتحقق العدالة يستلزم تحقق الاهلية من غير
عكس فقبل الاهلية ليس جواز القبول فضلا
عن الوجوب وبعدها قبل العدالة لو قبل
القاضي جاز لكنه لا يجب —

- (وفي) باب (قياس الكشف) كتاب في الأصول (عن الركادة) أي التأكيد (أنه) أي لفظ الشهادة ليس بشرط (غ)
 ٢ اسم من التوكيد بمعنى التأكيد (ابن أحمد) ٣ (وفيه) أي فيما في الكافي (اشعار) الخ بخلاف العدالة
 فإنها شرط وجوبه كما مر (وإنما لم نقل) بصيغة المتكلم مع الغير (به) أي بشرطية اللفظ لنفس القبول حيث لم يقل الشارح
 المحقق وشرط لنفس قبول الكل لفظ الشهادة كما فسر هناك أي لوجوب قبول الكل العدالة الخ أو بصيغة الغائب المنكر
 بمعنى وإنما لم يصرح المصنف (به) أي بكون اللفظ شرطاً لنفس القبول والعدالة لوجوبه (ههنا) أي في كتاب الشهادة
 ﴿ كتاب الشهادة ﴾ (٢٢١) (لما اشار) المصنف (إليه) من الفرق بين

آثم كما ذكره المصنف في القضاء وفي الزاهدي إذا تحرى القاض
 الصدق في شهادة الفاسق يقبل والا فلا (و) شرط للكل (لفظ الشهادة)
 فلو قال أعلم أو أتقن لم تقبل شهادته وفي قياس الكشف أن الأداء
 يصح بلفظ ينبيء عن الركادة والتحقيق كلفظ أشهد وما يساويه في المعنى
 وقال العراقية أنه ليس بشرط في شهادة النساء في الولادة وغيرها والأول
 هو الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بأن اللفظ شرط لنفس القبول لا
 لوجوبه بخلاف العدالة كما في الكافي وغيره وإنما لم نقل به ههنا لما
 اشار إليه في القضاء كما مر فليس في البيان تساهل كما ظن (ويسأل القاض)
 سراوعلانية عندهم (عن حال الشاهد) جاره وأهل سوقه فإن لم يوجد فاهل
 محله من كان عدلاً صاحب خبرة بالناس غير طامع ولا فقير وينبغي
 أن يكون فقيها يعرف أسباب الجرح والتعديل وفيه إشارة إلى أن الجرح
 والتعديل مقبولان بعد الشهادة وإلى أن تعديل المشهود عليه صحيح إلا
 إذا كان فاسقاً أو مستوراً لأنه وإن كان إقراراً على نفسه إلا أنه يوجب
 القضاء على القاض وإلى أن القاض إذا عرف جرح الشاهد أو عدالته
 لا يسأل عنه كما في المحيط فلو عدل في قضية لم يستعدل في أخرى
 إلا إذا طالت المدة وتكلموا فيه والصحيح قولان ستة أشهر والتفويض إلى
 القاض كما في المضمرات فيسأل (عندهما) سؤالاً (مطلقاً) غير مقيد

* ١٤٥

ه (وفيه) أي في قوله عن حال الشاهد

أي عن حال من شهد (إشارة) الخ (وإلى

أن تعديل المشهود عليه) من إضافة المصدر

إلى الفاعل (صحيح) لأن المشهود عليه ربما يكون جاره أو أهل سوقه أو محله (إلا إذا كان) أي المشهود عليه (فاسقاً)

(و) في قوله يسأل إشارة (إلى أن القاض إذا عرف جرح الشاهد) أي كونه مجروحاً (أو عدالته لا يسأل عنه) أي

عن حال الشاهد وجه الإشارة أن السؤال إنما يكون فيما لم يعلم وإذا علم لأحاجة إليه (فلو عدل) من التعديل (لم

يستعدل في) قضية (أخرى) الخ (وتكلموا) فيه أي في طول المدة (والصحيح قولان) الأول (ستة أشهر) الثاني

(التفويض إلى القاض)

— الا في الحدود والقود بالنظر الى قوله بحق دون حق (واختلف) بين الشايخ (انه) اى هذا الاختلاف بينه وبينهما (اختلاف زمان) وعصر (او) اختلاف (برهان) وحجة (كما في المشاهير) اى الكتب المشهورة المندولة (فلم اجده) اى ابا بكر الرازى وهو الملقب بالخصاص وقال بعضهم انه الخصاص (انه) اى ابا بكر (رجع قوله) اى الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى (على قول غيره) من اصحابه (الا) وجدت انه رجح (هذه المسئلة) يعنى قال هو اى قول الامام لا يسأل عنه ويكتفى بالعدالة الظاهرة راجح من قولهما انه يسأل مطلقا ٢ (لفساد الزمان) لانه لو سأل واهل الزمان فسدوا وكثرت المحصومة والعداوة النفسانية فيما بينهم فلا يعدلون وان كان الشاهد عدلا فيضيع حقوق المسلمين ثم اذا طعن الخصم فلا يرد بمجرد طعنه للفساد المذكور بل يسأل حينئذ عن حال الشاهد لعل الحق يظهر ثم في قول صاحب الاختيار انه رجح الخ نوع تعريض منه على ابي بكر الرازى بان شأنه ذلك في حق امامنا الا عظم مقتدى الاسلام في العالم فكيف هذا الحال اعا ذنا الله في المال ٣ (فكتب) اى المزكى عطف على يبعث (تحت) اسم (العادل عدلو) كتب تحت (اسم المستور مستورو) تحت اسم (الفاسق الله اعلم فختم) اى ضرب المزكى الختم (على الكتاب) للاحتياط (ثم) اى بعد التعديل (يقول) الخ (في غير العدل) بخبر المزكى (زد) امر من الزيادة (ولا يقول) اى القاضي (جرحوا) اى شهودك كلا او بعضا كانه القول بانه لا سبيل لدعواك فينكسر قلبه وربما يقع ويضيع حقه (وفيه) اى في عطف قوله وكفى الخ على يسأل الخ (اشعار بانه يفتى) الخ (المعطوفين) اى كفى ويسأل (في القيد) اى قيد المعطوف عليه وهو قوله وبه يفتى يعنى هو يعتبر في المعطوف ايضا اقول لاختلاف في المتقدم واما في المتأخر فالخلاف ثابت بين علماء العربية (غ)

بطعن الخصم وعدمه وبحق دون حق واما عند ابي حنيفة رحمه الله فيسأل اذا طعن الخصم الا في الحدود والقود واختلف انه اختلاف زمان او برهان (وبه) اى بما عندهما من انه يسأل بلا طعن (يقتى) كما في المشاهير وذكر في الاختيار انى تتبع كثيرا من كتب ابي بكر الرازى رحمه الله فلم اجده رجح قوله على قول غيره الا هذه المسئلة لفساد الزمان (وكفى) السؤال (سرا) اى كفى سره بان يبعث غالبا الى المزكى رسولا او كتابا فيه اسماء الشهود وانسابهم وحلالم ومحالهم فكتب تحت العادل هو عدل او ثقة والمستور مستور والفاسق الله اعلم فختم الكتاب ثم يقول القاضي للمدعى في غير العدل زد في شهودك ولا يقول جرحوا ولا يحتاج الى العلانية بان يجمع القاضي بين المزكى والشاهد ويقول للمزكى اهذا الذى عدلته وفيه اشعار بانه يفتى بكفاية السر فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد وعن محمد رحمه الله ان تزكية العلانية بلاء وفتنة وتزكية السر احثه شريح وعليه الفتوى كما في المضمرات وغيره ويشكل ما في الاختيار انه يسأل سرا وعلانية وعليه الفتوى (والاثنتان احوط) والواحد كاف (في التزكية) اى تعديل الشاهد سرا بان يقول المزكى هو عدل او ثقة وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال لا اعلم منه الاخيرا لكان تعديلا على الاصح بخلاف ما اذا قال لا اعلم منه الاخيرا في علمنا فانه ليس بتعديل على الاصح وابلغ الالفاظ عادل ثقة جائر الشهادة كما في المحيط وفيه اشعار بانه يصلح في تزكية السر عبد واحد او امرأة واحدة بخلاف العلانية فان اهلية الشهادة والعدد شرط فيها كالعادلة في الكل كما في الهداية

٤ ومن عرف في الفسق لا يكتب شيئا احترازا عن الهتك او يكتب الله اعلم درر (ابن العابد بن) ه (ويشكل ما في الاختيار) يعنى يكون هو بالنظر الى ما في المضمرات واشعار المتن مشكلا ومناقضا لكونه على خلاف ما روى عن محمد رحمه الله اقول لو حمل قول الاختيار (وعليه الفتوى) الى السؤال المطلق كما هو مذهبهما لاندفع الاشكال والمخالفة (كلاهما) اى كل من القولين ليس الخ (وفيه) اى في قوله احوط (اشعار) الخ (شرط فيها) العلانية (كالعادلة) شرط (في الكل) اى في السر والعلانية (غ)

٢ (فتركه) أى قوله سرا بعد قوله فى التزكية كما ترك فى أكثر النسخ (ليس كما ينبغى والاثنتان) الخ الواو من المتن يعطف على فى التزكية فاعاد ما قبله (مصدر ترجم) على وزن دحرج (فالتاء) أى الأولى (أصلية) لوجوده فى فعله وأما الأخيرة فلا شك أنها زائدة مصدرية (او فتح التاء وضم الجيم) وهو المشهور الآن (المفسر للسان) بالاضافة الى المفعول وبصيغة اسم الفاعل

٣ (وترك الاضافة) أى اضافة الترجمة الى الشاهد (أولى اذ الاثنتان) الخ (ايضاً) كالشاهد (وهذا) أى احوطية الاثنتين فى الثلاثة (كله) الخ (وعنه) أى محمد (لا يشترط العدد الخ) (ولو كان) أى ما ادعاه (حقا لا يثبت) صفة حقا (اشترط) جواب لو (الأربع عنده) أى محمد كما هو المصرح فى البرجندى (مما يثبت بدون القضاء) أى من غير حكم القاضى احتراز عن مثل الفسخ فى بعض المواد وعن الشهادة كما يأتى (بين رجلين) أى كان قام وحضر فيما بينهما سامعا لمقالتهم (وقال له) أى للمتوسط (لا تشهد) انت (حل له) أى للمتوسط السامع (ان تشهد به) أى بها سمع منهما

٤ (وفيه) أى قوله ولا يشترط الاشهاد اشعار الخ (فى حق) أى فى شئ منه (لان فى الترك) أى فى ترك الاشهاد فى المال الكثير (وقال استاذنا) أى استاذ صاحب الكبرى فانه نقل منه (انه) أى الاشهاد فيما اذا كان المال كثيرا (نذب) أى مندوب كما قال به قاضى بخان فيجتملى انه الاستاذ (فانه) أى قضاء القاضى (شرط فيها) أى فى الشهادة فانها ما لم ينقل الى مجلس القضاء ولم يحكم بها لا اعتبار لها (لم يذكر) أى لم يخطر له (فيها) أى الحادثة (ولا يوجد) عطف على تبين

٥ (وفيه) أى فى قوله ولم يذكر فيها شهادته الخ اشعار الخ غ
٦ (وان تذكر مجلس الشهادة) لكن لا يذكر الحادثة (واخبره) عطف على تذكر

وغيره فتركه ليس كما ينبغى (و) الاثنتان احوط والواحد كافى فى (ترجمة الشاهد) أى فى تفسير كلامه بلغة اخرى الى القاضى وهذا

مصدر ترجم فالتاء اصلية ومنه الترجمان بضمين او فتحين او فتح التاء وضم الجيم المفسر للسان كما فى القاموس وترك الاضافة أولى اذ الاثنتان احوط فى ترجمة المدعى والمدعى عليه ايضا كما فى التمرناشى وغيره

(و) فى (الرسالة) أى فيما نقل من كلام القاضى (الى المركزى) وفى العكس وهذا كله عند الشيخين واما عند محمد رحمه الله فبشترط العدد

فى التزكية والترجمة والرسالة وعنه انه لا يشترط العدد فى تزكية السر ولو كان حقا لا يثبت الا بشهادة الأربع اشترط الأربع عنده كما فى المحيط

(ولا يشترط) لصحة الشهادة (الاشهاد) فان الشرط العلم فيجوز ان يشهد بكل ما سمعه او ابصره كالبيع والافرار والطلاق والغص والغنى

والقتل مما يثبت بدون القضاء فلو توسط رجل بين رجلين وقال له لا تشهد علينا بها تسمع منا حل له ان يشهد به كما فى الصغرى وفيه اشعار

بان الاشهاد ليس بلام فى حق لكن فى الكبرى انه فى المدائنة والبيع فرض الا اذا كان المال قليلا كدرهم لان فى الترك خوف تلف المال الذى

فيه تلف البدن الذى هو حرام وقال استاذنا انه نذب (الا فى) حق لم يثبت الا بالقضاء مثل (الشوادة على الشهادة) فانه شرط فيها كما

يأتى (ولا يشهد) فى واقعة (من رأى خطه) فيها وعلم انه نقش خاتمه (و) الحال انه (لم يذكر) فيها (شهادته) وعلمه بها لمشابهة الخط الخط

وهذا عنده واما عندهما فيشهد وعليه المتون كما فى الحقائق وقال بجم الأئمة انه يشهد اذا نيقن انه خطه ولا يوجد شاهد غيره كما فى النية

وقبل لا ملائى فى الشاهد انما الخلاف فى القاضى اذا وجد شهادته فى ديوانه وفيه اشعار بانه لم يشهد وان تذكر مجلس الشهادة او اخبره

(قوم ثقة) بان قالوا اننا شهدنا نحن وانت (وفيه) اى فى ان لا يشهد وان تذكر الخ (خلاف) بين الشايخ نوع اعتراض على الاشعار (ان من) جملة (شرط صحة الشهادة عنده) اى الامام (ان يتذكر الخ وتاريخه) اى تاريخ الحادثة فالاولى تقديمه على مبلغ (و) من شرطها (عند ابي يوسف ان يكون الصك) يعنى خط جك (مستودعا) اى موضوعا وديعة عند آخر لافى يد المدعى (ولا بالتسامع من قبيل حذف الفعل) اى لا من قبيل العطف على قوله من رأى على التسامع اما بتأويل المعطوف عليه برؤية خطه الخ او بتأويل المعطوف بقولنا ولا من سمع ثم قوله (فلا تسامع فيه) الضمير ان كان راجعا الى قول المصنف فالظان انما قال بالتسامع فى صورة عطى المفرد على تقديره كما اشرناك وقال الظان (فى العطف تسامع ولعله من عطى الجملة على الجملة) يعنى لا من عطى المفرد على المفرد باحد التأويلين الذى اسلفناك (بحذف المعطوف) انتهى عبارة الظان وهو الفعل وهذا عين ما وجه به الشارح المحقق فهو فسر المن باخذ اخير كلام الظان فكيف نسبته الى الظان وان كان قوله فيه راجعا الى العطف كما هو صريح عبارة الظان فالشارح المحقق لم يصحح الذى

(٢٢٤)

كتاب الشهادة

قوم ثقة وفيه الخلاف كما فى الهداية وقال الحصافى ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يتذكر الحادثة ومبلغ المال وصفته وتاريخه والا فان شهد فزور وعند ابي يوسف رحمه الله ان يكون الصك مستودعا والا فلم يشهد وان يتقن انه خائمه وعند محمد رحمه الله ان يذكر خطه وبه يفتى كما فى الخلاصة (ولا بالتسامع) من قبيل حذف الفعل كقوله تعالى والله يستجد من فى السموات الآية فلا تسامع فيه كما ظن والتقدير لا يشهد بسبب التسامع لا العيان وهو لغة النقل عن الغير وشرعا الاشتهار وهو ما حصل من العلم بالتواتر او الشهرة او غيره ولو واحدا عدلا كما فى الكافي وغيره وما سياتى لا يخلو عن مخالفة (الا فى النسب) فانه جازان يشهد انه ابن فلان بن فلان من سمع من جماعة عند او عدلين عندهما وقيل شهد به عند عدل وفى الغريب لم تقبل الا اذا شهد عند عدلان من بلده على الصحيح كما فى شرح ادب القاضى وغيره (والموت) فانه لو شهد به من سمع من قوم عند بعضهم ومن عدل عند آخرين وحينئذ لو لم يقبل القاضى شهادته جازان يخبر به عدل فشهدا به معا ولو اخبر واحد

بالموت

الله (او) سمع من (عدلين عندهما) والمناسب فى مثل هذا المقام كلمة الواو واما كلمة او فيفيد ان ما عندهما عام ما هو عنده فتفطن ٣ (وقيل شهد به) اى بالنسب بصيغة الماضى لانه عطى على سمع ولفظ قيل مقم فى البين بمنزلة قوله عند عندهما مقابل لوما (عند) بلفظ الظرف المضاعف الى ضمير الموصول فتقدير الكلام من شهد به عنده (عدل) فاعل شهد والحاصل من سمع من شهد به عنده عدل واحد عند القيل والنسخ فى هذا اللفظ مشتبهون ففى بعضها عند مقابل الحروفى بعضها كتب عند بالنون بدون الضمير وانا الفقير المؤلف صحخته بقرينة ما يقابله من قوله عنده عدلان الخ (وفى الغريب) المسافر عطى على مقدارى هذا فى البلدى المكانى وفى الغريب اى الذى جاء من ولاية اخرى لم تقبل شهادة من سمع من شهد بنسبه (الا اذا شهد عنده) اى عند من سمع (عدلان من بلده) اى الغريب اى اذا سمع من عدلين من بلد ذلك الغريب هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام لعله يقبله الكرام ع (فانه لو شهد به)

— اى بالموت (من سمع) الخ (ومن عدل عند اخيرين) بكلمة الواو ههنا بانفاق النسخ وكذا في شرح النكاح فدل على حقيقة ما اسلفناك في شرح النسب قبل ان نطلع هذين والحمد لله المعلوم للصواب (وح) اى حين سمع من عدل واحد كما هو عند آخرين (ان لم يقبل القاضي) لعدم امتلاء النصاب (جاز ان يخبر) اى من سمع من عدل (به) اى بالموت (عدلا) آخر (شهادة) اى المخبر والمخبر (به) اى الموت ٢ (اعتبر) شهادة (العدل الخ) (اعتبر) شاهد (الموت) بحذف المضاف فيه ما على وفق المذكور (وقبل يشهد) مضارع معطوف على يشهد الخ (به) اى النكاح (عدل) واحد (انه) اى الواحد (حضر) الخ ثم المذكور (جحد) اى انكر الواحد المذكور حضوره (٢٢٥)

كتاب الشهادة

بالموت والاخر بالحياة اعتبر العدل ولو كان كلاهما عدلا اعتبر الموت كما في النهاية (والنكاح) فانه يشهد به من سمع من جمع عنده وعدلين عندهما وقيل يشهد به عدل كما في المحيط وذكر في المنية انه لو اخبر واحد جماعة انه حضر مجلس عقد فلان ثم جحد جاز لهم ان يشهد وابه (والدخول) بامرائته لاحكام كالعدة وغيرها وفي الخلاصة لا يشهد بالتسامع في الدخول ولا يثبت الا بثبوت الحلوة (وولاية القاضي) اى كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز له ان يشهد به (و) في اصل الوقوف ان يشهد (ان هذا) الشئ (وقف على) موضع او جماعة (كذا) وفيه اشارة الى ان ذكر المصروف شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره المرغيناني كما في الكافي لكنه ليس بشرط على المختار ان كان وقفا قديما فيصرف الى الفقراء كما في خزائن المفتين وذكر في الظهيرية اذا كان وقفا مشهورا لم يعرف واقفه لم تقبل بلا ذكره على المختار وفي التتمة انه شرط بكل حال على الصحيح ثم ذكر جملة مستأنفة بلا تسامح كما ظن فقال (لا) يشهد به على المختار وان لم يكن فيه رواية (على شرائطه) اى شرائط الوقف بان يصرف الى المدرس كذا وإلى العبارة كذا مثلا وفيه اشعار بانه لو شهد على اصل الوقف وشرطه لم تقبل لانهم صاروا فسقة بالشهادة على شرطه كما في

(جاز لهم) اى للجماعة السامعين من الواحد المجحد (ان يشهد وابه) اى بعقد ذلك القلان اعلم ان ابا السعود افندي الرومي افتي بعدم قبول الشهادة بالتسامع في النكاح في زماننا فحرر بالتركي هكذا نكاحه تسامع ابيه شهادة مقبول اولورمي الجواب في زماننا اولماز انتهى كتيبه اخماضا وبمنا بعبارة فان الروميين لقبوه بمفتي الثقلين (لاحكام) متعلق وعلة بالشهادة المستفاد من كلمة الا اى لتعلق الاحكام به فلا يرد ما الغرض في الشهادة بالدخول وما فائدتها (وغيرها) كالهور والنسب والاحصان (ولا يثبت) اى الدخول في الخزانة الشهادة على الدخول بالبنكوة بالتسامع لا يجوز ولو اراد ان يثبت الدخول يثبت بالحلوة الصحيحة انتهى (و) في اعاد كلمة في وقدر (اصل الوقف) فغطفه على النسب ثم بين الشهادة فيه بقوله (ان يشهد) فالاولى بان يشهد بالبلاء البيانية وجعل قول المصنف (ان هذا) الخ مفعوله وباعتبار اصل المتن هو المعطوف على النسب (وفيه) اى في قوله على كذا (اشارة) الخ (لكنه) اى ذكر المصروف (ليس بشرط على) القول (المختار ان كان) اى الوقف المشهود به (وقفا قديما فيصرف) اى بعد ثوبته بشهادة السامع من غير ذكر المصروف (الى الفقراء) اى حكمه في هذه الصورة الصرف اليهم (بلا ذكره) اى المصروف (انه) اى ذكر المصروف (شرط بكل حال) اى قديما او مشهورا ام لا يعرف واقفه ام لا (ثم) اى بعد ما ذكر المستثنيات (ذكر

جملة مستأنفة) اى هي جواب عن سؤال ناش توهم من جواز الشهادة بالتسامع في ان هذا وقف على كذا انها تجوز به في شرائطه ايضا فاجاب بقوله (لا يشهد به على شرائطه) فجعل كلمة لانا فيية وحذف فعلها وانه شائع ذائع لانها حرف عطفي يعطى كلمة على شرائطه على قوله في النسب (بلا تسامح كما ظن) من ابي المكارم حيث قال وكلمة لا عطفي على ما بعد الا فالنسب ذكر كلمة في مقام كلمة على كما لا يخفى انتهى وبما عرفت من المراد بالمستأنفة هي البيانية لا التعوية المرادفة للجملة الابتدائية اندفع ما في الرومي من ان في اعتبارها مستأنفة تعسف ظاهر انتهى فانه حمل على الاستيناف التحوي (وان لم يكن فيه) اى في هذا النقي (رواية) من الائمة الثالث وانما هو المختار من المشايخ (وفيه) اى في هذا النقي (اشعار) الخ (على اصل الوقف وشرطه) اى معه (لم تقبل لانهم) علة لم تقبل (وعلة الاشعار) (غ)

س لانه لا يحمل فيها الشهادة بالتسامع كما قال به المص في الشرح (فتح الله آخوند)

٢ (والاكتفاء) باستثناء السنة المذكورة دون ان يدرج فيه غيرها (مشير الى انه) الخ (و) الحال (تقبل فيها) اعتراض على اشارة الاكتفاء

٣ (و) الى انه لا يشهد به (في اطلاق) الخ (غ)

٤ (اذا اخبره) كلمة اذا ظرف (كلمة (في) في قوله في النسب الخ فهي ظرف لفعل مثبت يفهم من حروف الاستثناء على ما قالوا الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس فبالاخيرة كلمة اذا ظرف لهذا الفعل المثبت الذي هو مضمون الاستثناء فالاحسن هو ما قاله ابو المكارم انه متعلق بمضمون الاستثناء اي يشهد في النسب واخواته اذا اخبره الخ انتهى ولعله لهذا لم ينسبه الى الظن كما هو عادته فليفهم هـ (وصدق) عطف

على سيع اي اذعن السامع صدق كلام هؤلاء (ظاهرا) اي بحسب الظاهر (وكذا) اذا سمع (من الصبي المميز) الخ (ثم) اي بعد ما فرغ مما هو من الشهادة بالتسامع (شرع فيما) هو (ليس من) قبيل (الشهادة بالتسامع) الخ (في ناحية) اي في مكان وبلد ٧ (انبساط الأزواج) بفتح الهمزة

اي الزوج والزوجة تغليب بارادة ما فوق الواحد وفي نسخة ابى المكارم الأزواج مصدر من الافعال بمعنى جفت شذن فهي لا يحتاج الى التغليب (وكذا يشهد رافى شىء) يعنى انه عطف على جالس (وعارف مال) عطف على رافى شىء (الكبير) المعبر عن نفسه (فان غير المعبر عن نفسه من الرقيق) بيان الغير (كالمناج) اي في حكمه (انه) اي الصغير الغير المعبر (كالكبير) المعبر (عرف) اي الرافى (بوجهه) اي المتصرف ثم علل توصيف المتصرف بقوله عرف بوجهه (فقال فان مظروفية الرافى) يعنى ان قوله في يد المتصرف ظرف الرافى

فمظروفية (لا يخ عن اشارة اليه) اي الى العرفان بهذه الثلث ٧ (كالملاك) بالضم والتشديد كالشرح (جمع مالك) بمعنى (ذوملك) الخ (وفيه) اي في قوله انه ملكه (رمز الى انه) اي الرافى (يشترط) مجهول (مع ذلك) اي مع انه متصرف تصرف الملاك ان يقع قائم مقام فاعل يشترط (في قلبه)

اي الرافى (ان ذلك —

الاستروشنى والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كما في الجواهر والاكتفاء مشير الى انه لا يشهد بالتسامع في القتل ولا في المهر وتقبل فيهما ولا في الطلاق

والعتاق والولاء خلافا لابي يوسف رحمه الله كما في الخلاصة والى انه لا يشهد به في الاملاك واسبابها كالبيع والهبة والصدقة كما في الذخيرة (اذا اخبره) ظرف في اي يشهد بالتسامع في هذه الامور اذا اخبره

الشاهد (رجلان اورجل وامرأتان) فيشترط العدد ولا يشترط العدة ولا لفظ الشهادة على ما قال بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار وذكر في

العمادى انه يشهد بالتسامع اذا سمع من المحدود في القذف او النسوان او العبيد وصدق ظاهرا وكذا من الصبي المميز لكن الاشهر انه ان كان واحدا فكلاهما شرط والا فلا ثم شرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع

بل بالعيان فقال (ويشهد) بلاتسامع (رافى جالس) اي كل من رأى رجلا في ناحية يجلس (مجلس القضاء) لاجله حال ككون الجالس (يدخل عليه الخصوم) اي المدعى والمدعى عليه (انه قاض) اي يشهد

الرافى على ان ذلك الجالس قاض هذه الناحية (و) كذا يشهد رافى (رجل وامرأة يسكنان بيتا) واحدا (بينهما انبساط الأزواج) كالمعانقة

والتقبيل فان في التاج الانبساط كستاخ شذن على (انها عرسه) عملا بالظاهر (و) كذا يشهد رافى (شىء) وعارف مال باوصافه كحدوده

وحقوقه (سوى الرقيق) الكبير فان غير المعبر عن نفسه من الرقيق كالمناج وعن الائمة الثلاثة انه كالكبير كذا في الذخيرة (في يد متصرف) عرف بوجهه واسمه ونسبه فان مظروفية الرافى لا يخلو عن اشارة اليه

(كالملاك) بالضم جمع مالك ذوالملك ان تصرف فامثل تصرف المالك لا تصرف النائب كالمضارب والوكيل على (انه) اي ذلك الشىء (ملكه) اي المتصرف وفيه رمز الى انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك

- الشئ لذي اليد وجه الرمز أن قوله أنه ملكه تصديق وإذعان فلا بد من الوقوع في القلب (وقيل أنه) أي الوقوع في القلب (ليس بشرط) الخ (و) في قوله أي شئ في يد متصرف كالأكرمز (إلى أنه لو لم ير الملك) أي ذلك الشئ (والمالك) أي المتصرف (أورأى الملك وعرفه ولم ير المالك) أي المتصرف (لكن سمع من الناس أنه) أي ذلك الشئ (له) أي لفلان مثلا (لا يشهد أنه ملكه) أي فلان ٢ (ثم) أي بعد ما بين ما ليس هو من الشهادة بالتسامع (استدرك ما يوهمه صدر الكلام) وهو قوله الأفي النسب والموت والنكاح الخ (من جواز التقييد) بيان ما ي تقييد الشاهد فيما يجوز الشهادة بالتسامع (بالتسامع) صلة التقييد (فقال لكن إن قال الشاهد في كل من الخمسة

(٢٧٤)

كتاب الشهادة

المسوقة) أي المجوزة فيها الشهادة بالتسامع وفي بعض النسخ المسموعة من السمع أي المشهود بها بالسماع وكلها ستة لكن الشارح المحقق احتجز بقوله من الخمسة من الأخيرة لأنها لا تبطل به مطلقا من غير تقييد على ما قال المرغيناني كما يأتي من الشارح المحقق (و) أن قال (الواحد الراي) عطف على قوله الشاهد بالنظر إلى ما ليس من قبيل الشهادة بالتسامع (عند قاض) ظرف قال (أي حكم) مصدر مضاف إلى الفاعل وهو (تصرف المالك على تلك الشهادة) صلة حكم (عن اعتراء) أي عروض (الشبهة في تلك الشهادة وهذا) أي البطلان بالقول المذكور (قول الأئمة) الخ (ومن شهد على موت زيد) قدر هذه الصلة (بقريئة الآتي) بقوله أنه حضر الخ حيث لم يقل على أنه حضر الخ ففهم منه أنه ليس مشهودا به فلا بد من تقديره بما يناسبه وهو الموت لأنه لا يدفن ولا يصلى إلا عند الموت ويلزم من هذا أن قوله حضر الخ هو المستدل به والمبنى عليه للمشهود به ولذا فسر بقوله أي (بناء على أنه حضر الخ ويجوز كسر الهمزة على أنه) أي قوله أنه الخ (للتعليل) أي علة الشهادة على الموت ٣ (فلا تسامح فيه) أي في كلام المصنف فالأولى تأخير هذا التبريع عن شرح أنه حضر الخ كما أحرنا لأن القائل بالتسامع يقول به في مجموع هذه التقديرات حيث قال الظان وفي العبارة أدنى تساهل والمراد أن من شهد على موت زيد بناء على أنه حضر دفنه أو صلى عليه تقبل شهادته على الموت انتهى فانظر أن الشارح المحقق وجه عبارة المتن بعين ما قال به القائل بأنه تسامح بمعنى أن المراد هنا ولا يفهم من العبارة ولو جرد العبارة إليه بالتقديرات المذكورة البعيدة لزم التساهل

الشئ لذي اليد وقيل أنه ليس بشرط وبالأول نأخذ وإلى أنه لو لم ير الملك والمالك أورأى الملك وعرفه ولم ير المالك لكن سمع من الناس أنه لا يشهد أنه ملكه كما في النهاية ثم استدرك ما يوهمه صدر الكلام من جواز التقييد بالتسامع فقال (لكن إن قال) الشاهد في كل من الخمسة المسموعة أو الواحد الراي عند قاض (أن شهادتي بالتسامع أو بحكم اليد) أي حكم تصرف المالك على تلك الشهادة (بطلت) شهادته على الصحيح لأن ترك الإطلاق ينبي عن اعتراء الشبهة في تلك الشهادة كما في الكافي وغيره وهذا قول الأئمة الثلاثة كما في قاضيان لكنها لا تبطل في النكاح والنسب إذا قالا سمعناه من قوم لا يتصور نواطؤهم على الكذب وكذا في الموت إذا قالا أخبرنا به ثقة وكذا لم يبطل في الوقف على ما قال المرغيناني كما في العمادى (ومن شهد) على موت زيد بقريئة الآتي فلا تسامح فيه كما ظن (أنه) أي بناء على أنه (حضر) ويجوز كسر الهمزة على أنه للتعليل (دفن زيد أو) أنه (صلى عليه قبلت) شهادته (وهذا عيان) بالكسر أي معاينة للموت حكما فلا تسامح لأنه لا يدفن ولا يصلى إلا على الميت فكانت شهادة على الميت وهذا إذا لم يكن الشاهد منهما في خبره بأن لم يكن من ورثته ولا موصى له والا فلا يعتمد على خبره كما في العمادى وغيره والأحسن تقديمه على قوله ويشهد رأيي مجلس كما لا يخفى

(الجلد الثالث) جامع الرموز ١٤٦

من المصنف في التعبير فللظان أن يقول ما شرحت أول المسئلة وليس النزاع الأفيه ولم تحي بتوجيه جديد ٤ (والأحسن تقديمه) أي تقديم قوله ومن شهد أنه حضر الخ (على) قوله (ويشهد رأيي مجلس) الخ (كما لا يخفى) أي وجه أحسنه فان هذه وإن كانت معاينة للموت حكما لكنه تسامع حقيقة فالأحسن أن لا ينظم في عقب ما ليس بالتسامع على ما مهد قبل قوله ويشهد رأيي المجلس الخ بقوله شرع فيها ليس الخ ثم في لفظ الدفن إيما ظاهر إلى حسن الاختتام حيث يدل على تمام تجهيز المرام في فصل المقام

٢ ﴿ فصل ﴾ في شرح رموز فصل
(تقبل الشهادة جوازاً) فالمعنى يجوز قبول الشهادة
انما قيد به لئلا يحمل الكلام على قاعدة ان
مهمات العلوم كلية وطلقاتها ضرورية (من اهل
الاهواء الذين خالفونا) معشر السنة والجماعة (في
العقيدة) ولكن لم يكفروا كما يأتي الاشارة
اليه فاللام عهدية يدل عليه قوله (من اهل
القبلة) بيان الموصول (المكفرون) بالكسر
(للختنين) عثمان وعلى ختنى رسول الله
عليه السلام (الملعونون) فيه انه قال عثمان
الاشوش في اماليه * ولم يلعن يزيد بعد موت *
سوى المكثار في الاغراء غال (اللاعنون)
فيه ايماء الى تعليل الوصف الاول (على
الصهرين) يعنى دوبرد عروس رسول خذا
يعنى حضرت ابي بكر وعمر رضى الله عنهما
(القدرية) بفتح الدال كما في (والجبرية
والمعطلة) بالكسر (والمرجئة) على وزن
المرمية من الرجاء (النافون بضرر الذنب
مع الايمان فهم في رجاء وامن) (الا واحدة
كما هو الرواية المشهورة وهى (من انقذهم)
اى انجاهم وخلصهم (التوحيد) فاعل انقذ
(مطلقاً) اى على الاطلاق من غير التقيد (لا
يطلق على فعل القلب) والاعتقاد فعله
٣ (واللام) اى لام الاهواء (اشارة) حيث
حملة الشارح المحقق على العهد بقوله الذين
خالفونا في العقيدة من اهل القبلة معناه
ولكن لم يكفروا اذ الكافر ليس من اهل
القبلة (الى ان كل من كفر) اى حكم يكفروه
(منهم كالمجسمة) الخ (لا تقبل شهادتهم) اى
من كفر منهم كيف (وعن ابي يوسف من
كفرته) بضم الناء اى حكمت بكفره من اهل
الاهواء (لم اقبل) الخ (ريثسهم ابو الخطاب
محمد ابن ابي وهب) خرج مع اصحابه الى
الكوفة واظهر دعوة الناس الى جعفر بن
محمد الصادق رضى الله عنهما فابى جعفر وتبرعما
قال انه اله اصغر ودعى عليه وحارب معه
عيسى ابن موسى ابن على ابن عبد الله
ابن عباس وغلب عليه حتى اخذه فصلبه
بالكنائس وقتل اصحابه كذا في المصنوعات
ه (لانهم يستجيزون) من استجاز يستجيز
استجازاً اصل فعله الجواز فالمعنى يجوزون
(الشهادة لكل من حلف عندهم) ويقولون
المسلم لا يحلف كذباً (ثم سمي به) اى
بالمصدر (المهوى) اسم مفعول كالمشتهى كتسمية المخلوق بالخلق (ولاشهادة الكاذب منه) اى من الذمى -

﴿ فصل ﴾

(وتقبل الشهادة) جوازاً (من اهل الاهواء) الذين خالفونا في العقيدة
من اهل القبلة وكانوا ست فرق الخارجية المكفرون للختنين وطلحة
وزير وعائشة ومعاوية رضى الله عنهم والرافضة الملعونون اللاعنون
على الصهرين وغيرهما من الاخيار عليهم رضوان الله الى يوم القرار
والقدرة النافون للقضاء والقدر عنه تعالى والجبرية النافون لقدرة العبد
والمعطلة القائلون بخلو الذات عن الصفات والمرجئة النافون لضرر
الذنب مع الايمان ثم صار كل فرقة اثنتى عشرة فم اثنان وسبعون
فريقاً كلهم في النار الا من انقذهم التوحيد كما في التسديد وغيره
من شروح الهداية لا يقال انهم بهذه الاعتقادات صاروا فاسقين فكيف
تقبل شهادتهم مطلقاً لانا نقول لا نسلم انهم فاسقون فان الفسق لا يطلق
على فعل القلب كما في الكرماني واللام اشارة الى ان كل من كفر
منهم كالمجسمة والخارج وغلاة الروافض والقائلين بخلف القرآن لاتقبل
شهادتهم على المسلمين كما في المشارع وعن ابي يوسف رحمه الله من
كفرته لم اقبل شهادته كما في المحيط (الا الخطائية) طائفة من الروافض
رئيسهم ابو الخطاب محمد بن ابي وهب صلبه عيسى بن موسى بالكوفة
لانه قال ان علياً اله الاكبر وجعفر اله الاصغر فانه لم تقبل شهادتهم لانهم
يستجيزون الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل يرون الشهادة لشيعتهم
واجبة والاهواء جمع هوى مصدر هوى اذا احبه واشتهاه ثم سمي به المهوى
والمشتهى محموداً كان او مذموماً ثم غلب في المذموم ومنه اهل الاهواء
وهم ليسوا بطائفة بعينها فانه يقال على من خالف السنة بتأويل فاسد
كما في الكرماني (و) تقبل الشهادة من (الذمى) العدل (على مثله)
في الكفر فلا تقبل شهادته على المسلم ولا شهادة الكاذب منه على احد

- (إذا الذمى كالمسلم في قبول الشهادة عليهما) أي على الذمى والمستأمن يعني كما أن المسلم يقبل شهادته على الذمى والمستأمن كذلك الذمى يقبل شهادته على الذمى والمستأمن فقوله عليهما احتراز عن أن يكون الذمى كالمسلم في قبول الشهادة عليهما أي على المسلم والذمى والمستأمن فإن شهادة المسلم مقبولة عليهم أجمع بخلاف الذمى فإن شهادته لا تقبل على المسلم وإن قبلت على الأخيرين فتأمل (ومن المستأمن على مثله أظهار في موضع الأضمار) يعني كان الموضع أن يقول عليه بارجاع الضمير إلى المستأمن الذي سبق ذكره آنفا فظهر لفظ المثل موضع الضمير لزيادة الإيضاح لئلا يتوهم رجوع الضمير إلى المثل السابق أولا (فلو كانا) أي أحدهما (من الروم و) الآخر من (الترك أو) من (الهند) ولهذا أورد في الأول كلمة الواو وفي المعطوف الثاني كلمة أو (لم تقبل كما لا تقبل شهادة المستأمن على الذمى) لكون داريهما مختلفا (وعلى عدو من عدو) أعلم أنه لا بد ههنا من بيان أن المتن مأهول لأن مد خط المتن

فصل وتقبل الشهادة (١٤٦)

من النسخ متغالط والنسخ اشتبهوا فالمتن هو العدو الثاني عطفه كقوله والمستأمن على مثله الخ على قوله أهل الأهواء في صدر الفصل وأعاد كلمة من وقدر قوله على عدو مقدما وسائر الشراح قدروه مؤخرا (له) صلة العدو الثاني وضميره إلى العدو الأول ثم فسر العدو فقال رحمه الله تعالى (أي فرح) مجرور لأنه صفة مشبهة (ب) سبب (حزنه) أي العدو المشهود عليه وكذا قوله (وحزن بفرحه) ولو قرأ بصيغة الفعل لاحتاج إلى حذف المبتدأ أي من حزن بحزنه الخ (وقيل أنه) أي ككون الشخص عدوا لشخص (يعرف بالعرف) أي باعتبار عرف كل شخص وعادته لا بمجرد الفرح بحزنه وبالعكس فإن بعض العدو يفرح بفرح عدوه ويحزن بحزنه ومع ذلك يحفظ عداوة في باطنه فيمتحن هو ويستعلم بسوقه وعادته في العداوة (لأنه) أي العدو الشاهد علة تقبل الشهادة من عدو الخ (لا يكذب) أي لا يقول الكذب أي لا يشهد زورا (لدينه) أي لأجل دين عبوه المشهود عليه وأنها يكذب لو كذب لأمر آخر (كأهل الأهواء) عدونا في الدين لا تكذب فيهم لدينهم ولا هم فينا للدين (ولا يخفى أنه) أي قبول شهادة العدو على العدو في الدين (مستدرك) لا حاجة إليه لأنه فهم (بما قبله) من قوله تقبل الشهادة من أهل الأهواء فإنهم عدولنا في الدين وكذا يفهم من قوله وأن خالفاملة (و) ب(مابعده) هو قوله ولا من عدو بسبب الدنيا الخ فإن

إذا الكذب حرام في جميع الأديان كما في الهداية (وأن خالفاملة) كالنصارى والعجوس (وعلى المستأمن) وأن اختلفا دارا إذا الذمى كالمسلم في قبول الشهادة عليهما (و) من (المستأمن على مثله) أظهار في موضع الأضمار لزيادة الإيضاح (إذا كانا من دار) واحدة فلو كانا من الروم والترك أو الهند لم تقبل كما لا تقبل شهادة المستأمن على الذمى كما في الكافي (و) على عدو (من عدو) له أي فرح بحزنه وحزن بفرحه وقيل أنه يعرف بالعرف كما في خزائن المفتين (بسبب الدين) أي بامر ديني لأنه لا يكذب لدينه كأهل الأهواء كما في الاختيار ولا يخفى أنه مستدرك بما قبله وما بعده والباء ظرفي عدو لأمحذوف كما ظن ثم أشار إلى تعريف العدل على القول الصحيح كما في الكافي وغيره فقال (ومن اجتنب الكبائر) أي كل فرد من أفراد الكبائر كما في أكثر الكتب لكن في قضاء الخلاصة المختار اجتناب الأصرار على الكبائر فلو ارتكب كبيرة مرات قبل شهادته واختلفوا في الكبيرة والأصح أنه ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الدين كالأعانة على المعصية وضرب المزامير والطناير كما في الخلاصة والمحيط والذخيرة والكافي والمضمرات والكفاية وغيرها

* ١٤٦

مفهومه يقبل من عدو الدين (والباء ظرفي عدو) لأنه شبه فعل يصاح العاملية فلا حاجة إلى الحذف (لا) ظرفي (محدوف) بلا حاجة (كما ظن) حيث قال أبو المكارم إذا كان العداوة بسبب الدين ٢ (ثم أشار) في ضمن بيان من تقبل الشهادة منهم (فقال) بحذف المضاعف المعطوف على فاعل تقبل في الصدر (ومن) أي وتقبل شهادة من (اجتنب الكبائر) أي كل فرد من أفراد) يعني أن اللام للاستغراق فيكون القضية في قوة السلب الكلي (لكن في قضاء الخلاصة) ما يدل على أن القضية في قوة رفع الإيجاب الكلي حيث قال (المختار) في العدالة (اجتناب الأصرار) أي عن الأصرار (على الكبائر) أي على كل فرد منها فلو أصر على فرد فقط ولم يجتنب عن أصراره لا يسقط عدالته إليه أشار بقوله (فلو ارتكب كبيرة) أي واحدة لكل فرد منها (مرات) كثيرة أي لو أصر على واحدة منها (قبل شهادته) ولا يسقط عدالته -

من الكتب المعتبرة واليه اشار المص في الشرح ثم اشار الى رد من قال من الشافعية ان الصغيرة بالاصرار لا نصير كبيرة فقال (ولم يصر على الصغار) اي لم يعزم على كل فرد من افراد الصغار والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جمع واللام يرد الى الجنس لينص على انه كما اشترط البعد عن فعل كل كبيرة اشترط البعد عن نية كل صغيرة كما في التمهيد فمن الظن ان الاحسن الصغيرة (وغلب صوابه) على خطائه اي كثر حسنته بالنسبة الى صغيرته فمن اجتنب الكبائر فان فعل مائة حسنة وتسعا وتسعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة وصغيرتين ليس بعدل وكان عليه أن يزيد قليلا آخر وهو ان يجتنب الافعال الدالة على الدناءة وعدم المروءة كالبول في الطريق كما ذكره المص في الشرح ولا ريب فيه فان ترك المروءة ليس بكبيرة على القول الاصح في الكبيرة وقد صرح به في قضاء الخلاصة فتزييفه بدخوله في الكبائر باطل (والافلق) اي الذي لم يختن بعذر الكبر وخوف الهلاك فان الختان من اليوم السابع الى عشر سنين سنة فلم يقدر الا اذا ترك استخفافا (والحصى) اي منزوع الخصية (وولد الزنا) لانه فاسق الاب (والمعال) بالضم والتشديد امرء السلطان وقيل المواجهون انفسهم وقيل ان كان العامل وجيها ذا مروءة لا يجازى في كلامه تقبل شهادته والا فلا وقال الجمهور انهم آخذوا الصدقات وقالوا ان في زماننا لا تقبل شهادتهم لغلبة الظلم كذا في الكافي والصحيح انهم ان كانوا عدولا تقبل والا فلا وذكر الصدر الشهيد لا تقبل من الرئيس والجاني في السكة والبلد والصراف كما في المحيط وشهادة عمال الوقف لا تقبل على الصحيح كما في الجواهر (لا) تقبل (من الاعمى) في شئ من المحقوق سواء كان مسموعا او غيره دينيا او عينا منفقولا او عقارا وسواء كان اعمى وقت التحمل او وقت الاداء واما اذا لم يكن اعمى

٢ - (وقد بين) اي الكبيرة فحصل بيان الصغيرة بمخالفتها (وانما جمع) اي الصغار (واللام يرد) الجمع (الى الجنس) فلا فائدة في جمعه (اشترط البعد عن نية كل صغيرة) وهي مقدمة الاصرار (فمن الظن ان الاحسن الصغيرة) اي بصيغة المفرد حتى لا يتوهم رفع الايجاب الكلي (بالنسبة الى) سيئة (صغيرته) الخ (وكان) واجبا (عليه) اي المصنف (ولا ريب) اي لا فبح ولا شبهة (فيه) اي فيما ذكره المصنف (وقد صرح به) اي بعدم كون ترك المروءة كبيرة (فتزييفه) اي ما ذكره المصنف من ابي المكارم (بدخوله) اي ترك المروءة (في الكبائر باطل) خبر التزييف (ومن الافلق النذى) يعنى المراد منه الافلق المخصوص وهو الذى (لم يختن) مجهول (بعذر الكبر) الخ لا مطلق الافلق ثم علل قبول الشهادة من الافلق فقال (فان الختان) بالكسر مبتدأ (من اليوم السابع) منتهيا (الى عشر سنين سنة) خبر ان فبعد هذا الوقت ليس بسنة (فلم يقدر) ترك الختان بعد وقت السنة في قبول الشهادة لعدم ترك السنة منه (الا) اي يقدر (اذا ترك استخفافا) بالدين والسنة والمراد بالاستخفافى التهاون والكسلان لا الاستهزاء فانه كفر على ما صرحوا به

٣ (وقيل) العمال (المواجهون) بالكسر مباوثة او مشاهرة او مسانهة (انفسهم) وكذا الذى يوجرنفسه للعهد والخصومة (لا يجازى) اي لا يتكلم بالتخمين والشبهة (انهم) اي العمال (آخذوا الصدقات) اي الزكوة ونحوها (لغلبة الظلم) من آخذى الصدقات خصوصا كما في زماننا (و) من (الجاني) اي جناية وظلم كمنه (في) اهل (السكة) مثل ما يقال آقسقال كذريا ظالمانيكه در كذر ميباشند (او) الجاني في اهل (البلد) مثل ما يقال آقسقال ولايت (و) لا تقبل من (الصراف) الخ (واما اذا لم يكن اعمى —

وقت التحمل) الخ فيه ان هذا الكلام ينافي النعيم الرابع فالظاهر ان يقول الا انه اذ لم يكن اعمى وقت التحمل ففيه تفصيل فان كان المشهود به الخ (مقبولة) وان كان اعمى وقت الاداء (بالاجماع وان كان) اى المشهود به (دينا) الخ (٢) وهذا (اى الخلاف بينهما وبين ابي يوسف رحمه الله كما هو الظاهر من القرب ومن قوله فيما بعد فى مقابلته بالاجماع الخ لكن الخلاف المذكور وضعه فيما اذا كان المشهود به ديناً او عقاراً وهما لا يصحان ان يكونا مما يجرى فيه التسامع فالانساب للحكم المتأخر ان يجعل قوله وهذا الخ اشارة الى اصل المتن اى عدم قبول الشهادة من الاعمى (فيما لا يجرى) اى لا يجوز (فيه) الشهادة (التسامع والا) اى وان كان شهادة الاعمى فيما يجرى فيه الشهادة بالتسامع كالأموال الستة المستثناة المذكورة فى الفصل السابق (فقبل) شهادة الاعمى (بالاجماع) اى عندنا وعند زفر (و) الحال ان تأريخ المدعى سابق على ذلك اى تأريخ معرفة القاضى (والا) اى وان لم يبين على معرفة القاضى وان تأريخ المدعى سابق عليها (فلا يقبل قول الشاهد والمدعى فى ذلك) اى فى كونه بصيراً وقت التحمل اى لا يجوز البناء على قولها (غ) (اى لقدمه) يعنى ان كلمة فى للتعليل من قبيل عذبت امرأة فى هرة (وفيه) اى فى قوله محدود (اشارة الخ اكثره) اى الحد (المعز) اسم مفعول من التعزير (التائب) اى ان تاب (مقبولة) لان المعزير ليس بمحدود (و) فى قوله فى قذف اشارة (الى ان المحدود فى الشرب ونحوه تقبل الخ بعد التوبة) ظرف تقبل (والاكتفاء) فى الوصل بقوله وان تاب دون ان يقول وان تاب واقام بعد الحد اربعة الخ (مشر الخ على صدق مقالته) اى ما قذف به (حال كفره) ظرف حد وقذف معا ولهذا قدر القذف مقدماً على خلاف ابي المكارم (وفيه) اى فى قوله فالمسلم بالفاء التفصيلية بلا تراخ (اشعار بانه) الخ (كما فى بعض نسخ الهداية) يعنى ان ما ذكر فى هذا المتن من ان العدو بسبب الدنيا لا تقبل شهادته مذكور فى بعض نسخ الهداية وما فى بعض نسخها تقبل شهادة العدو فتسخ الهداية مختلفة (و) كما فى (المحيط) اى ما ذكر فى المتن مذكور فى المحيط (والخلاصة والاختيار) ايضا (وغيرها من) الكتب (المتداولات) ثم اورد الشارح المحقق مثالا للمتن بطريق التفرع عليه فقال (فلو شهد مودى رجل بالضرب وغيره) صلة مودى (عليه) اى على ذلك الرجل صلة يشهد (غ)

وقت التحمل فان كان المشهود به منقولاً فمقبولة بالاجماع وان كان ديناً او عقاراً فلا تقبل عند الطرفين خلافاً لابي يوسف رحمه الله وهذا فيما لا يجرى فيه التسامع والا فتقبل بالاجماع كما فى الذخيرة وانما يعرف كونه بصيراً وقت التحمل بما اذا عرف القاضى الوقت الذى عمى فيه وتاريخ المدعى سابق على ذلك والا فلا يقبل قول الشاهد والمدعى فى ذلك كما فى المبسوط (و) لامن (مملوك) قن او مديبر او مكاتب او ام ولد او معتق البعض لانه ليس من اهل الولاية على الغير (و) من (محدود فى قذف) اى لقدمه (وان تاب) لان تمام حده برد شهادته وفيه اشارة الى ان الشهادة قبل الحد تقبل وعنه تقبل قبل اكثره وعنه لم تقبل بضرب سوط واحد والى ان شهادة المعزير التائب مقبولة كما فى الكافي والى ان المحدود فى الشرب ونحوه تقبل شهادته كشهادة الفاسق بعد التوبة وقيل لم تقبل شهادته الا بعد ستة اشهر وقيل بعد سنة والصحيح انه مفوض الى رأى المعدل او القاضى كما فى الكبرى والاكتفاء مشعر بانه لو اقام بعد الحد اربعة من الشهود على صدق مقالته صار مقبول الشهادة وهو الصحيح كما فى الكرماني (الامن حدفى) قذف حال (كفره فاسلم) فانه تقبل شهادته على المسلم اذ بالاسلام حدث العدالة وفيه اشعار بانه لو شهد قبل الاسلام لم تقبل شهادته على الذمى كما فى الكافي (و) من (عدو) على عدوه (بسبب الدنيا) اى بامر دنيوى لظهور فسقه كما فى بعض نسخ الهداية والمحيط والخلاصة والاختيار وغيرها من المتداولات فلو شهد مودى رجل بالضرب وغيره عليه لم تقبل وفى معالم السنن وغيره من كتب الحديث

(والخلاصة والاختيار) ايضا (وغيرها من) الكتب (المتداولات) ثم اورد الشارح المحقق مثالا للمتن بطريق التفرع عليه فقال (فلو شهد مودى رجل بالضرب وغيره) صلة مودى (عليه) اى على ذلك الرجل صلة يشهد (غ)

٢ (وهو) أى ما فى كتب الحديث (الصحيح عند صاحب المنية) وهو الامام الزاهدى مصنف القنية وشرح القدورى المشهور بالزاهدى ثم اورد الشارح المحقق كلاما من نفسه لتزييف ما قاله الامام الزاهدى لكونه متوهما بالاعتزال فقط فقال (لكن لا يخفى انه) أى ما فى المنية (لا يعارض ما فى كتب مذهبنا) كالمداينة والمحيط والحلاصة والاختيار وغيرها من الممدولات الحنفية من عدم قبول شهادة العدو على العدو ويعنى ان مصنفات الامام الزاهدى ليست من كتب مذهبنا لانه يفوح منه الاعتزال (على ان نفسه) أى صاحب المنية (قال ان) ما ذكر فى المحيط وهو القول (الاول مذهب المتأخرين) فعلم من كلام نفسه (انه) أى الاول وهو عدم قبول شهادة العدو (الصحيح فى زمانهم) أى المتأخرين (و) فى (زماننا) ايضا لانه ادون واشد فتنة من زمانهم يعنى ان المتأخرين اذا اخناروا قولا واخذوه مذهبنا وصححوه صار هو معتد معتبرا لان الاجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم كما مر وقوله وفى زماننا أى نحن والزاهدى تعريض له بانه داخل فى زماننا لافى زمانهم (لانه) أى السيد (شهد) الخ (لا) جل نفع (نفسه فتقبل على) ضرر (احد منهم) أى من هؤلاء (ولو شهد) السيد (له) أى لاحد منهم أولا (فردها القاضى ثم اعتق) أى العبد (فاعادها) أى شهادة سيده (لم تقبل) ٣ (والاولى) بدل يشتركانه (يشتركان فيه) بالانفصال وتصريح الجار (فانه) أى اتصال الضمير بالمثنى او الحذف والايصال (لا يصح عند الجمهور) (الا عند الاخفش والاضافة) أى اضافة لفظ الشريك الى الضمير (للعهد أى شركة العنان) يعنى ان المعهود هو شركة العنان ثم علل كون اللام للعهد وان المعهود شركة العنان بقوله (فانها) أى الشهادة (لا تقبل) من الشريك المفاوض (لشريك المفاوض) مطلقا من غير التقييد بقولنا فيما يشتركانه (لانه) أى شركة المفاوضة لا يكون (الا فى جميع المال) فجميع مال المفاوضتين مما يشتركانه فلا وجه فى المفاوضة للتقييد به فهو قرينة لان يراد بالاضافة المعهود وهو شريك العنان فعند هذا التقدير ظهر لك ان الظاهر الاقرب ان يقال المراد من الشريك شريك العنان بقرينة التقييد بقوله فيما يشتركانه الخ لانه لو كان اعم فالتقييد المذكور بالنسبة الى المفاوضة لغو كما عرفت

(٢٣٢)

فصل وتقبل الشادة

انها من العدو تقبل اذا كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب المنية لكن لا يخفى انه لا يعارض ما فى كتب مذهبنا على ان نفسه قد قال ان الاول مذهب المتأخرين فعلم انه الصحيح فى زمانهم وزماننا (و) من (سيد لعبده ومكاتبه) وامته وام ولده لانه شهد لنفسه فتقبل على احد منهم فلم شهد له فردها القاضى ثم اعتق فاعادها لم تقبل لنهمة الكذب (و) لا تقبل الشهادة من (شريك) لشريك (فيما يشتركانه) من التجارة طرف الشهادة والاولى يشتركان فيه فانه لا يصح الا عند الاخفش والاضافة للعهد أى شركة العنان فانه لا تقبل للشريك المفاوض لانه لا يكون الا فى جميع المال وفيه اشارة الى انها تقبل فيما لا يشتركان فيه كالنكاح والوصية والحدود (و) من (مخنت) بفتح النون على المشهور والكسر افصح كما فى التهذيب ثم فسرهم فقال (يفعل الردى) من التشبيه بالنساء فى التزيين والتمكين من الرجال واما اذا كان فى كلامه لبن او فى اعضائه تكسر فهو كالحثنى فتقبل اذا كان معه رجل وامرأة لا امرأتان (و) من (ناثئة) فى مصائب الناس ولو بلا اجر فتقبل من ناحيت فى مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافى وغيره وينبغى ان لا تقبل لان صوتها حرام كما يأتى والنوح الندبة بالبكاء وتعداد المحاسن (ومغنية) أى من تغنى وتنشد شعرا فى الحكمة او غيره لحرمة صوتها كما فى الذخيرة وغيره لكنها المحترفة بالتغنى بين الناس فبمجرد التغنى لم يستطع العدالة كما فى الكرماني (ومن الشرب) أى المصر على شرب الاشربة المسكرة غير الخمر فان

الم

٤ (وفيه) أى فى قوله فيما يشتركانه (اشارة الى انها تقبل الخ لا) لو كان معه (امرأتان وينبغى ان لا تقبل) فى مصيبة نفسها ايضا (لان صوتها) مطلقا (حرام الخ لكنها) أى المغنية التى لا تقبل شهادتها (المحترفة) أى التى اخذت التغنى حرفة وصنعة ومكسبة لنفسها (غ) ه (قوله) معه أى مع الحثنى المشكل لامع المخنت كما هو المتبادر لان المخنت هو الفعل الفاسق كما حققه المؤلف نفسه فى كتاب الكريهة (فتح الله آخوند)

٢ (وإنما اشترط الادمان ليظهر فيه) أى فى الشارب حاله وهو (الشرب) لأن من يتهم بالشرب ولا يظهر منه ذلك لا يخرج عن العدالة واليه اشار بقوله والا لم يخرج من العدالة (وفيه) أى فى قوله ومد من الشرب (اشارة الى ان مد من السكر يخرج عن العدالة) لأن السكر من الاشربة والشرب منها (بلا تأويل) كالتداوى مثلا (متأولا) بأن النبيذ ماء الذيب وماء الذيب ليس بشراب (وفيما قال المصنف) فى شرحه خبر مقدم لقوله كلام الخ (لا علاج له) أى لذلك المريض (الا الخمر) مجموع عطف بيان للقول (لأن) الخ علة تقبل (كما ذكرنا) فى الاشربة بناء (على ان الاصح انها) أى الخمر (حرام الخ لقص) أى لقطع (شىء) بقى (فى حلقه) أو حدث فيه

٣ (أى يطير) من التطير يعنى ميطران وبازى ميكند باو (وكذا) أى لا يخرج عن العدالة (لو خليها) أى فتح باب بينها من غير ان يوشها (للعرف) أى لاتخاذ الناس بيوت الحماة من غير تكبير ويفتحون بابها لدفع تضجرها (انه) أى من خليها (ليس يعدل) وان لم يطير (لانها ح) أى حين تخلية سبيلها (تختلط بغيرها) وتجيء به الى بيتها فتخرج فيه (فيتصرف) هو بالاكل والبيع فى نتائجها من غير تفريق طيور نفسه فيكون تصرفا (فى ملك الغير) وهو حرام فيسقط العدالة (غ) ٣ كمن يلعب بالحمام يطيرهن لشدة غفلته مع ان الغالب انه ينظر الى العورات فى السطوح وذلك فسق واما من يمسك الحمام فى بيتها ولا يطيرها فهو عدل لان امساك الحمام فى البيوت مباح كذا فى المبسوط واللعب بالبلبل ينبغى ان يكون كذلك فى القنية حبس البلبل فى القفص وعلفها لا يجوز (برجندى)

٤ (جمع الطائر) كركب وراكب (او) يلعب (بمثل الطنبور) قدر المثل هنا ليعم كما قال (ويدخل فيه الخ من الملاهى المستشعة) من الشناعة أى المتخذة شنيعا (بين المسلمين) دون نحو الحداء يعنى حدى كفتن يقال حدا الأبل يحدا حداء وحدا ساقها وتغنى بها كذا فى مختار الصحاح

٥ (وضرب القضيب) غصن الشجر كذا فى الأختري (او للاعتبار) أى الاتعانا (او) من (يغنى من رجل) بيان من احترز به عن المغنية وقد مرت (للناس لا) يغنى (لنفسه لدفع هم —

المد من المداوم (على اللهو) واتباع الهوى دون التداوى وإنما اشترط الادمان ليظهر فيه الشرب والا لم يخرج من العدالة وإنما استثنى الخمر لأن مد من شربها بلا لهو ساقط العدالة كما فى الكرمات وخزانة المعقنين واليه اشير فى الذخيرة والمضمرات وفيه اشارة الى ان مد من السكر يخرج عن العدالة كما فى المحيط وذكر فى النظم انها لاتقبل من شارب الخمر والمسكر بل تأويل وفى الاختيار وغيره انها تقبل عند محمد رحمه الله من شارب النبيذ متأولا الا اذا سكر او شرب على اللهو وفيما قال المصنف انها تقبل من مريض شرب الخمر بقول الاطباء لا علاج له الا الخمر لأن فى حرمتها خلافا كلام كما ذكرنا على ان الاصح انها حرام نعم لو شرب لقص شىء فى حلقه ونحوه مما ينفعه لا محالة كان مباحا كما فى التمر تاشى وغيره واعلم ان الجالس مجلس الفجور كالمدين كما فى الخزانة (وه) يلعب بالطيور أى يطير لأن اللعب حرام فمن امسكها بلا تطير فعدل كما فى الكرمات وكذا لو خليها للعرف وقال شيخ الاسلام انه ليس يعدل لانها حينئذ تختلط بغيرها فيتصرف فى ملك الغير كما فى الذخيرة واللعب بالكسر مصدر لعب بالكسر يلعب بالفخ أى فعل فعلا غير قاصد به مقصدا صحيحا كما ذكره الراغب وفى الكشف انه ما لا يفيد فائدة اصلا والطيور جمع الطير جمع الطائر (او) بمثل (الطنبور) بالضم معرب دنه بره فانه شبهه بالية الحمل ويدخل فيه الزمار ونحوه من الملاهى المستشعة بين المسلمين دون نحو الحداء وضرب القضيب الا اذا صم منه نحو الرقص وكذا الخروج من البلد لتدوم امير الا للتعظيم او الاعتبار كما فى الكبرى (او يغنى) من رجل (للناس) لانفسه لدفع هم

— فتقبل) فيه تجارب حيث يرتبط بقوله لالنفسه الخ ويرتبط بقوله (من المعنى) فتح تفرع على قوله يغنى فالمعنى تقبل الشهادة من مصداق لفظ المعنى (فانه) اى معنى المعنى (العالم بالتغنى لغة وعرفا) لانه من يتغنى بالفعل (ورد الشهادة) من يغنى (لاعلان الفسق) ولم يوجد فى المعنى لغة وعرفا كما عرفت (لا) لاصل (الفسق) الخ (غ) ٢ شاهد الحسبة اذا اخر شهادته بغير عذر لاتقبل كما فى القنبه اشباه النظار قوله شاهد الحسبة اذا اخره فى القسمة شهدوا بالحرمة المغالطة بعد ما اخروا شهادتهم خمسة ايام من غير عذر لاتقبل ان كانوا عالمين بانهما يعيشان عيش الازواج وكذا اذا شهدوا بعد سنة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلث لاتقبل اذا كانوا عالمين بعيشهم عيش الازواج وان كان تأخيرهم بعد تقبل انتهى كما فى الدرر والغرر (زيرك زاده حاشية اشباه) ٢ ولا تقبل شهادة مخلوق اللحية لانه فاسق لان خلق اللحية حرام فى حق الرجال كخلق الرأس فى حق النساء (كافى) ٢ (اويرتكب) من الكبائر (ما يحمد به) كالزنا والسرقة لانه لم يعرف رجوعه عن ذلك والظاهر تركه لانه يفهم من قوله يقبل شهادة من اجتنب الكبائر (ابوالمكارم) ٣ (ويدخل فيه) اى فى ارتكاب ما يحمد به (القذف) قبل الحد) انما قبل به لانه بعد الحد يكون محدودا فى قذف وقد مر حكمه (فانه) اى القذف قبل الحد كما هو مقتضى التقييد المذكور (كبيرة مسقطه للعدالة) فيه انه ينافى ما مر فى شرح المحدود فى قذف من قوله وفيه اشارة الى ان الشهادة قبل الحد تقبل (واكثر ما ذكره) المصنف فى هذا الفصل من قوله ومن اجتنب الخ وقوله او يرتكب ما يحمد به مثلا (لتفصيل ما اجل) (فى) قيد (العدل) اى العدالة (فلاوجه) من ابي المكارم (لظن ان الظاهر تركه) اى ترك قوله او يرتكب ما يحمد به الخ لانه يفهم من قوله ومن اجتنب الكبائر الخ كذا فى عبارة الظان وادى الشارح المحقق مضمون تعليقه بقوله (لانه) اى قوله او يرتكب ما يحمد به الخ (مستفاد منه) اى من اشتراط العدل فيقول الشارح المحقق نعم الا انه بطريق الاجمال ثم اتى بالتفصيل والتصريح فهو ممدوح لا ممدوح فيه ان قوله لتفصيل ما اجل الخ توجيه لا يرتكب المصنف خلاف الظاهر فيكون قول الظان الظاهر تركه الخ حقا موجها فاعرفه (ومجمع الناس) عطف على الحمايم عطف العام على الخاص (مرة) ظرف يدخل اى هى كفى لرد الشهادة (كما فى اللم) اى لم الفتاوى (بالحمايم) بالفتح صيغة مبالغة كضراب (لانه معرق) بالكسر (مع العلم بذلك) اى بانه اكل الربوا

فتقبل من المعنى فانه العالم بالتغنى لغة وعرفا ورد الشهادة لاعلان الفسق لالفسق كما فى الكرمانى (او يرتكب ما يحمد به) كالزنا والسرقة واللواطه عندهما ويدخل فى القذف قبل الحد فانه كبيرة مسقطه للعدالة وبه يغنى كما فى الكبرى لكن بشرط اعلان الكبيرة كما فى النظم واكثر ما ذكره لتفصيل ما اجل فى العدل فلا وجه لظن ان الظاهر تركه لانه مستفاد منه (اويرتكب الحمايم) ومجمع الناس مرة (بلا ازار) لان ابداء العورة فسق كما فى اللم وانما سمي بالحمايم لانه معرق يقال استحم الفرس اذا عرق والازار بالكسر ما يلبس عند الدخول فى الحمام (اويأكل الربا) مع العلم بذلك كما قال الامام السرخسى والظاهر انه غير محتاج اليه لان العلم مأخوذ فى مفهوم المعصية وشرط فى الاصل الادمان فان الربا يفيد الملك بالقبض والملك مبيع للاكل فكان ناقصا فى كونه كبيرة كما فى المحيط وغيره (اويقامر بالنرد والشطرنج) اى يلعب بالنرد ويقامر بالشطرنج فقد غلب تبعا للهداية بناء على الاشتهار فلاعب النرد بلاقمار

لم (والظاهر انه) اى قيد مع العلم بذلك (غير محتاج اليه لان العلم مأخوذ فى مفهوم المعصية) فانها ما علم انه منهى عنه فى الشرع وما دام لم يعلمه الفاعل انه معصية لايؤخذ (فكان) اى اكل الربوا بعد الملك بالقبض (ناقصا فى كونه كبيرة) وبالايمان يصير كاملا فيه فمجرد اكل الربوا لا يمنع قبول الشهادة ما لم يدم عم (اويقامر بالنرد والشطرنج) لما كان فى عبارة المتن مسامحة فسر به قوله (اى يلعب بالنرد ويقامر بالشطرنج) وشار الى تصحيحه فقال (وغلب) بالتشديد اى جعل قمار الشطرنج غالبا على لعب النرد فغير عنهما معا بالقمار فقال ويقامر بالنرد والشطرنج (تبعا للهداية) اى كما انها لاحظ هذا المعنى فى تعبيره (بناء) اى اعتمادا (على الاشتهار) اى على شهرة ان فى النرد يكفى مجرد اللعب لرد الشهادة وفى الشطرنج يشترط القمار (غواص) عم وقد صرح فى الكافى والمحيط وغيره ان من يلعب بالنرد فهو مردود الشهادة بكل حال لقوله عليه السلام ملعون من لعب بالنرد فالاحسن ان يقول او يلعب بالطيور او الطنبور او النرد او يقامر بالشطرنج او يفوته الصلوة به او اكثر عليه الخ الباطل فقد ذكر فى النخبة وفتاوى قاضى خان والمحيط انه لا يقبل شهادة من يلعب بالشطرنج اذا قام عليه او يفوته الصلوة او اكثر الخ الباطل لان هذه الثلث من الكبائر واما مجرد اللعب به فليس يمنع -

— الشهادة وقد سوغه مالك والشافعي رحمهما الله تعالى على ما في الكفاية فالصنف قد تساهل وترك التقييد (ابو المكارم) ١ (الا اذا وجد) في لاعب الشطرنج (واحد من الشروط الخ احدها ما مر) في ضمن التعبير وهو القمار (والثاني ما اشار اليه بقوله او يفوته) اي اللاعب (الصلوة عن وقتها) وانما قال اشار لان قوله او يفوته الخ عطف على المفهوم والتقدير بان يقال او يلعب بالنرد وفي الشطرنج يشترط ان يقامر او يفوته الصلوة الخ (بهما) ولم يوجد هذه الصلة في نسخ متن سائر الشراح (اي بالشطرنج) ارجع المثني الى الواحد فوجه بقوله (وانما ثنى الضمير) الى الواحد (كما) ثناه (في الهداية لانه) فصل وتقبل الشهادة (٤٣٥) اي المصنف (بنى) الاضمار (على سابق كلامه)

حيث جمع هناك النرد والشطرنج تحت القمار واراد ان القمار انما هو شرط في الشطرنج لا في النرد ويكفي فيه مجرد اللعب لكن اجري الكلام على التغليب كذلك ههنا جمعهما تحت فوت الصلوة بتثنية الضمير في صلته تغليباً بناءً على الاشتهار ايضاً واراد انه شرط واحد منهما وهو الشطرنج ففسر الشارح المحقق المثني بالواحد الشطرنج ٢ (او) بنى (على قوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان) مع انهما يخرجان من البحر العذب (وانما لم يذكر الثالث) من الشروط (وهو اكثار الخلف) اي البهين (عليه) اي الشطرنج حين القمار به (بالكذب) صلة الخلف (لانه) علة لم يذكر (معلوم) مشهور فاكتفى به (فلا تساهل في التقييد) اي في تقييد النرد بالقمار وفوت الصلوة لانه على التغليب لا على الحقيقة كما عرفت (وتركه) اي ترك التقييد بالشرط الثالث لانه معلوم مشهور (كما ظن) من ابي المكارم حيث فرع على ما بين اولاً من انه لم يشترط القمار في النرد وانه اشترط في الشطرنج احد الامور الثلاثة وقال فالمصنف تساهل في التقييد وترك التقييد انتهى (صنعة) اي حرفة ومكسبة (فقد قيل) شروع الى الاعتراض لصاحب الجواهر ومثله (روحو) بصيغة جمع الامر من الذرويع ايصال الراحة (القلوب) باللعب بنحو الشطرنج مثلاً (ساعة فساعة ولا يشعر) اي صاحب الجواهر (بان فوت الصلوة الخ ليس بقادح) في الشهادة فكيف يقدر مجرد اللعب بالشطرنج (بين الناس) قيد به لانه في الخلاء لا يقدر ٣ (او ياكل غير السوق) قيد به لان في السوق ضرورة (بين قوم) والا في جانب خال من الناس لا يضر (و) مثل (الحرف الدينية) زبون (او يظهر) من الاظهار (لا يلو من) الا (امه) باناً ولدت ولداً مثلى يطعن العلماء

لم تقبل شهادته بلا خلاف بخلاف لاعب الشطرنج فانه تقبل الا اذا وجد واحد من الشروط الثلاثة احدها ما مر والثاني ما اشار اليه بقوله (او نفوته الصلوة) عن وقتها (بهما) اي بالشطرنج وانما ثنى الضمير كما في الهداية لانه بنى على سابق كلامه او على قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما لم يذكر الثالث وهو اكثار الخلف عليه بالكذب لانه معلوم فلا تساهل في التقييد وتركه كما ظن وذكر في الجواهر ان مجرد اللعب بالشطرنج قادح وقيل هذا اذا اتخذ صنعة فقد قيل روحو القلوب ساعة فساعة ولا يشعر بان فوت الصلوة والصوم وغيرها من الفرائض ليس بقادح (او يبول على الطريق) بين الناس (او يأكل) غير السوق (فيه) اي في الطريق بين قوم وكذا غيرها من المباحات القادحة في المروءة كصحبة الاراذل وافراط المزاج والحرف الدينية من نحو الدباغة والحياكة والحجامة بلا ضرورة كما في الكشف ويدخل فيه المشي في السوق بالسر او يلو وحده كما في الاختيار (او يظهر سب) واحد من (السلف) اي الصحابة رضي الله عنهم لظهور فسقه ونعم ما قيل من طعن في علماء الامة لا يلو من الامة كما في الكرماني ولذا قال ابو يوسف رحمه الله لا قبل شهادة من يشتم اصحاب رسول الله عليه السلام لانه لو شتم واحداً من الناس لم يقبل شهادته فهنا اولى كما في المحيط فعلى هذا لا يبعد ان يكون السلف شاملاً للمجتهدين كلهم كما ذكره المص وغيره

(المجلد الثالث) جامع الرموز ١٤٧

يعنى انه وزرأه (فعلى هذا) اي على تعليل المحيط وحسن ما قيل (لا يبعد) الخ — غ ٢ والفقه فيه ان يشتم ابا يافيه او يباليس فيه في غيبته فيكون غيبة او افتراء يوجب الفسق او في وجهه فيكون اساءة ادب وانه من صنيع رعا الناس وسوقتهم الذين لامروهم ولا حياء فيهم وبذلك تسقط العدالة كما في شرح ابن وهبان (ملا عبد الحليم افندى)

- على) اى مع (ان السلف فى الشرع كل من يقبل)
 مجهول اى يتبع (مذهبه فى الدين) اى الشرع
 (وكالصحابه) الخ (فانهم) اى الصحابة وتابعيهم
 (سلفهم) اى ابي حنيفة واصحابه (ولم يوجد
 اصل) يرجع اليه (لما فى المستصفي) اى لكلامه
 صلة اصل (انه) اى لفظ السلف (جمع سالف) غ
 ٢ ويتبع اثره (برجندى)
 ٣ وهو الماضى (برجندى)
 ٤ (والمشهور) حال من قوله لم يوجد اى كيف
 يوجد والمشهور (انه فى الاصل مصدر سلف)
 الخ (وفيه) اى فى قوله يظهر (اشارة الخ) فى
 عدم قبول شهادة من سب السلف اشارة الخ
 (ويلعنهما) اى الشبخين (ينصرف) اى يرجع
 (الى سب) الخ ه (وفيه) اى فى كلام
 مجموع النوازل ويلعنهما الخ (اشعار) حيث
 اورد اللعن عطف تفسير للسب (بان اللعن
 والسب بمعنى) واحد (وهو التكلم فى عرض)
 بالكسر اى فى وجه (الانسان بما يعيبه) اى
 الانسان (وفيه) اى فى كون اللعن والسب
 بمعنى اى مترادفا (اختلاف كما فى الخلاصة)
 الخ فهذا اعتراض على الاشعار المذكور (و)
 فى قيد السلف اشارة (الى انه لو شتم) فهذا
 عطف على قوله الى انه لو كتم سبهم الخ
 فهو فى حيز اشارة المتن لا فى حيز اشعار كلام
 النوازل فلا يرد الظاهر وبانه لو شتم الخ
 (و) فى عدم قبول شهادة مظهر سب السلف
 اشارة (الى انه لا يقبل شهادة اشراف العراق
 لانهم متعصبون) وسب السلف تعصب فى
 الدين فاعلة متحدة مشتركة ٦ (وفيه)
 اى فى تعليل الخزانة (اشعار بانه لو نقل
 حنفى الى) المذهب (الشافعى لم يقبل) الخ
 لانه متعصب (واعلم انه قد مر فى القضاء ان
 لا يشهد من بينهما) الخ يعنى ان هذه المسئلة
 مما يلقى ايراده فى هذا الباب فاعاد (ومشرفه)
 اى السلطان مثلا (ورغبته) اى من هو تحت
 حكمه (و) لا يشهد (المتكلم فى احاديث
 الرعية) كالرايز (وقسمه النواصب) اى
 المظالم (لانه قد خطر) اى اوقع الخوف (بنفسه
 ودينه) ففسق (لينال بذلك مالا) فلا يخ من
 ارتكاب الكذب (وهو) اى خلاف الحصاص
 (رواية) الخ ٧ (اى جارحية) يعنى ان
 المصدر مبنى لا فاعل اى على كون المدعى
 عليه جارحا مجردا ٨ (من دفع الخصومة)
 اى خصومة المدعى (عن الشهود عليه) وهو المدعى عليه

على ان السلف فى الشرع كل من يقبل مذهبه فى الدين كابي حنيفة
 رحمه الله واصحابه رحمهم الله فانهم سلفنا والصحابة والتابعين رضى الله
 عنهم فانهم سلفهم كما فى الكفاية ولم يوجد اصل لما فى المستصفي انه
 جمع سالف والمشهور انه فى الاصل مصدر سلف اى مضى وسلف الرجل
 اباؤه والجمع اسلاف وفيه اشارة الى انه لو كتم سبهم قبل شهادته فان
 القادح الاعلان والى ان سب احد من الصحابة ليس بكفر كما فى
 خزائن المفتين وغيره لكن فى مجموع النوازل لو قتل احد من يسب
 الشبخين ويلعنهما رضى الله عنهما لم يقتص به فانه كافر لان سبهما
 ينصرف الى سب النبى صلى الله عليه وسلم وفيه اشعار بان اللعن
 والسب بمعنى وهو التكلم فى عرض الانسان بما يعيبه وفيه اختلاف
 كما فى الخلاصة وغيره والى انه لو شتم اهله وماله واولاده قبل
 شهادته الا اذا كان فى كل يوم وكل ساعة كما فى المحيط والى انه لا يقبل
 شهادة اشراف العراق لانهم متعصبون كما فى الخزانة وغيره وفيه اشعار
 بانه لو نقل حنفى الى الشافعى لم يقبل شهادته وان كان عالما كما فى
 اواخر الجواهر واعلم انه قد مر فى القضاء ان لا يشهد من بينهما ولادة
 او زوجية وفى المنية عن نجم الاثمة لا يشهد له خادمه وكاتبه ومشرفه
 ورعيته والمتكلم فى احاديث الرعية وقسمه النواصب وكذا ركب بحر
 الهند لانه قد خطر بنفسه ودينه وكذا من سان دار الحرب او كثر
 سوادهم وعددهم وشبه بهم لينال بذلك مالا وقيل يشهد ركب البحر
 للتجارة وغيره وهو الصواب (ولا تقبل) من شهود المدعى عليه
 (الشهادة) عندنا خلافا للخصافى وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله
 حال كونها مشتملة (على جرح مجرد) اى جارحية مجردة اى لم يترتب عليه
 ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن الشهود عليه ولذا يقال له

- (اي تفسيق الجرح) يعنى ان كلمة ما مصدرية جعل الفعل في قوة المصدر والفعل معلوم ضميره الى الجرح المستفاد من الجرح وهو المدعى عليه (العدل) صفة الشاهد ثم علل التقييد بالعدل فقال (فان الحكم) اى حكم القاضى بما ادعى (لم يجز قبل التعديل لاسيما اذا جرح) ولو مجردا وسيما اذا اقيم البينة عليه فالشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل مقبولة ولهذا لا يحكم بشاهد المدعى الغير المعدل (كما ذكره المصنف) في الشرح عبارته هكذا ان عدم قبول الشهادة على الجرح المجرد فيما اذا اقام المدعى بينة على العدالة اما اذا لم يقيم بينة على العدالة فاخير مخبر ان الشهود فساق لا يجوز الحكم قبل ثبوت العدالة انتهى معناه ان الاخبار بان الشهود فساق تاتى بالايقاف القاضى عن الحكم وان الشهادة لو اقيمت على الجرح المجرد يقبلها القاضى فيمتنع عن الحكم كما يقنضيه المقابلة بعنوان كلامه حتى يثبت العدالة بان يسأل القاضى عن شهود المدعى سرا وعلانية فيثبت عدالتهم فيحكم فرجع كلام المص الى ما هو مراد الفقهاء فاندفع بحث الشارح المحقق على المص بقوله (وفيه) (٢٣٧)

اي فيما ذكره المص بحث لان (مراد الفقهاء) من قولهم ولا يقبل الشهادة على الجرح المجرد (ان القاضى لا يلتفت الى هذه الشهادة) اى الشهادة على الجرح المجرد (ولكن يسأل الخ) وكذا لا يرتبط به على ما حررنا رد البرجندى بقوله ولا يخفى ان هذا انما يصح على قولهما من انه لا يجوز الحكم قبل التعديل خلافا لابي حنيفة رحمه الله انتهى فانه مطابق المذهب لا اختصاص له بصورة ما اذا اخبر مخبر ان الشهود فساق فاعلم ذلك وبها عرفت من ان قول الشارح المحقق ان مراد الخ من قبيل اقامة العلة مقام المعلول وان البتداء مخنوف اقيم مقامه دليله كما هو المتعارف منهم في مقام ايراد البحث والنظر وان تنديره وفيه بحث لان مراد الخ ظهر عطف قوله (ولانه ذكر في خزائن الخ) على قوله ان مراد الفقهاء الخ لانه في تقدير لان مراد الخ (على) ضرر (رجل بحق) لآخر (فاقام الشهود عليه) اى ذلك الرجل (انه) اى المدعى (لهذه الشهادة) اى المدعى عليه (لم تقبل) اى الشهادة على انه استأجرهم لهذه الشهادة الاولى (لانه) اى الشهادة الثانية (شهادة على النفى) اى على نفي الشهادة الاولى (وابطال) للشهادة (الاولى) عطفه تفسيرى انتهى اعلم ان معنى قول الخزانة لم تقبل الخ ان القاضى لا يقبل بالكلية بل يسأل عن حال شهود المدعى حتى يثبت عدالتهم فيحكم فرجع حاصل كلام الشارح المؤلف الى ما هو مراد المصنف * الى ما هو مراد المص فاندفعت المقالة وانضحت حقيقة

الجرح المفرد (وهو) اى الجرح المجرد (ما يفسق) اى تفسيق الجرح (الشاهد) اى شاهد المدعى المعدل فان الحكم لم يجز قبل التعديل لاسيما اذا جرح كما ذكره المص وفيه ان مراد الفقهاء ان القاضى لم يلتفت الى هذه الشهادة ولكن يسأل عن شهود المدعى سرا وعلانية فاذا ثبت عدالتهم تقبل كما في المضمرات ولانه ذكر في خزائن المفتين انهم لو شهدوا على رجل بحق فاقام الشهود عليه انه استأجرهم لهذه الشهادة لم تقبل لانها شهادة على النفى وابطال الاولى (ولم يوجب) اى والحال ان الجرح لم يوجب بهذا الجرح على الشاهد او المدعى (حقا للشرع) كوجوب الحد (اول للعبث) كوجوب المال فلو اوجبه تقبل كما يأتى (مثل) قول الجرح (هو) اى الشاهد (فاسق او آكل الربا) او شارب خمر او زان في وقت او مقر بانى شاهد زور او ان المدعى مبطل في هذه الدعوى وانما لم تقبل لان الشاهد صار فاسقا باشاعة الفاحشة المحرمة بالنص بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تندفع باخبار القاضى سرا كما في الكافي وغيره من المتداولات (او) مثل (انه استأجرهم) اى ان المدعى استأجر الشهود على اداء الشهادة فان هذه وان تضمنت امرا زائدا على الجرح لكن ليس له خصم يثبت به ادلا تعلق له بالاجرة

* ٢٣٧

الحال بتوفيق الله المتعال (اوزان في وقت) كذا او من الاوقات (او) هو (مقرانى شاهد زور) بالاضافة او التوصيف (او) مقر ان (المدعى مبطل) اى كاذب (لان الشاهد) اى شاهد الجرح (فان ضرورة علم (الشهادة الكاذبة) اى علم كون شاهد المدعى كاذبا (تندفع باخبار) الزكى (القاضى) فالاضافة الى المفعول فلا يرد الاولى باستخبار القاضى (سرا) اى من غير اشاعة الفاحشة ٣ (فان هذه) اى الشهادة على انه استأجر (وان تضمنت امرا زائدا) على الجرح وهو الاستئجار حقا للعبث (ليس له) اى لهذا الامر الزائد (خصم يثبت به) عليه لان المدعى عليه ليس بخصم في اثبات الاستئجار (اذ لا تعلق له) اى للمدعى عليه بالاجرة) الا اذا ضم كما يأتى انه اعطاه الاجرة من مالى الذى في يده فح يكون خصما فتقبل —

ثم حكوا) اى شهود الجرح (عنه) اى عن الغير يعنى انهم ما شهوروا باظهار الفاحشة وانما حكوا عن غيرهم فلم يصيروا بذلك فاسقين فيقبل شهادتهم فاللام علة القبول كما اوأناك بربط الكلام فلا تغفل ٢ (وهو) اى الفلان المقذوف (يدعيه) اى القذف (بخلاف ما مر) فى صور المجرد (فانه متقادم فان فيه تهمة) لان جميع المال فى المفاوضة مما يشتر كانه فيتهم بانهم شهدوا فيما يشتر كانه بخلاف العنان فانه فيه بعض المال يجوز ان لا يكون مشتركا فيه فيحمل على انهم شهدوا فيه (كما) يتم (اذا شهد ولد المدعى) الخ

٣ يعنى اذا قال المدعى عليه ان المدعى اعطى الشهاداء كذا من مالى كان عنده بطريق الوديعه حتى شهدوا على او قال انى صالحتهم دفعت اليهم كذا الخ (حرره افقه العلماء آخوند ملا فتح الله)

ع (وعليه) اى على هذا المحصر (يدل التشبيه) الا ترى بقوله كاتفاق الشاهدين الخ لان المشبه به لا بد ان يكون اقوى والمشبه انتقص فنقص من حيث اللفظ (وشهدا) بالملك (بسبب) الشراء تقبل لتوافق المعنى (كما) اختلعا (لو ادعى) الخ (و) اما (لو ادعى مطلقا) الخ (بالمطابقة) صلة يدل ٤ (فالعبرة لما اتفقا عليه) فلو هو اللفظ فهو معتبر فلا تقبل وان هو المعنى فقط او مع اللفظ فتقبل (وفيه) اى فى قوله موافقة الشهادة الدعوى (اشارة الخ) وفى قوله لفظا ومعنى اشارة (الى) انه لو شهد احدهما انه قال الخ لانه اى كل واحد من هذين اللفظين (لا يدل) لانهما من الكنايات —

(رتقيل) الشهادة (على اقرار المدعى بفسقهم) اى بنسق شهوده لان غيرهم اشاع الفاحشة ثم حكوا عنه (وعلى انهم) اى الشهود (عبيد) او احدهم عبد (او) انهم (شاربوا خمر) الان او سارقون منى كذا او زانوا النسوة بلا تقادم (او) انهم (قذفة) لفلان وهو يدعيه فان الكل يوجب حقا للشرع وهو الرق فى الاول والحد فى الباقي بخلاف ما مر فانه متقادم (او) انهم (شركاء المدعى) شركة مفاوضة فان فيهم تهمة كما اذا شهد ولد المدعى او والد (او) انهم (اعطاهم) من مالى (الاجرة) اى بدل الاجارة (لها) اى لاداء الشهادة (على او) انهم (دفعت) انا (اليهم كذا) ما لا (لثلا يشهدوا على) بهذا الامر الباطل ومع هذا شهدوا فان كلامها يوجب حقا للعبد (وشرط) للقبول (موافقة الشهادة الدعوى) فى المعنى لا غير وعليه يدل التشبيه فلو ادعى الملك مطلقا وشهدا بسبب الشراء تقبل وفى العكس اختلاى المشايخ كما لو ادعى بالسبب منذ سنة وشهدا بالسبب بلا تأريخ او ادعى بالسبب مطلقا وشهدا بتأريخ ولو ادعى مطلقا وشهدا احدهما بالسبب والاخر مطلقا تقبل ولو ادعى بالسبب وشهدا احدهما والاخر مطلقا لم تقبل الكل فى العبادى ولو ادعى الابراء وشهدا بالصالح تقبل ان كان الصالح بجنس الحق ووفق بان كان الابراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط كما فى المنية (كاتفاق الشاهدين لفظا ومعنى) بحيث يدل لفظاهما بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا التضمن (عند ابي حنيفة) رحمه الله واما عندهما فالعبرة لما اتفقا عليه لا غير وفيه اشارة الى ان البيئة لا تقبل بدون الدعوى وذا فى حقوق العباد لا غير والى انه لو شهد احدهما انه قال لامرأته انت خلية وشهد الاخر انت بريئة لم تثبت شيئا وان اتفقا معنى لانه لا يدل بالوضع على الطلاق والى انه لو شهد احدهما على الهبة والاخر على العطية تقبل والى انه لو شهد احدهما

٢- (واغما جعل موافقة الشهادة الدعوى مشبها) أى ناقصا لامشبهابه (لأنه لا يشترط هذه الموافقة) أى موافقة الشهادة الدعوى (من كل الوجوه) الخ (تقبل) مع الاختلاف فى اللفظ (فترد الشهادة عند) أى الإمام (من أحدهما) أى الشاهدين فى الشهادة (فى الف) وفى نسخة من أبى الكارم بالفى بالياء مكان فى (و) من الآخر فى (الفين) سواء كان الدعوى بالأقل أو بالأكثر (لأن الدلالة على الأقل بالتضمن) خبر أن (غير معتبرة) خبر بعد خبر فعلم بالاتفاق بينهما لفظا (وتقبل عندهما) الخ (عند دعوى الأكثر) قيد عندهما فقط (فترد) بالاتفاق (عند دعوى الأقل) الخ (والصحيح قوله) أى الإمام (كما فى المضمرات) الخ (والمص) فى الشرح (ضعف قوله) أى الإمام (وذا) أى تضعيف قوله (منه) أى من المص (نهاية سوء الأدب) فى حقه (كما لا يخفى) فإن حسن الأدب أن يقوى مهما أمكن مذهبه ويحجّب عن طرفه على دليل مخالفه كما هو عادة الهداية وسافر شراح القدرى (للاتفاق) أى اتفاق لفظ الأقل فيهما (فى الدلالة) على معناه (و للاتفاق) أى اتفاق الشاهدين (عليه) أى على الأقل (فصار هذا) أى الفى والفى ومائة (كا) لشهادة من أحدهما بـ (عشرة) من الآخر (بخمسة وعشرة) يعطى العشرة على الخمسة (وذلك) أى الفى والفين فى صورة الرد (كا) لشهادة من أحدهما بـ (عشرة) (و) من الآخر (بخمسة عشر) بتركيب العشر مع الخمسة تركيبا تعديدا وان كان فى الأصل فى قوة العطف (الاداءا ادعى) صراحة (التوفيق) بين الشاهدتين (لصيانة البينة) أى الشهادة عن اللغوينة (بقضاء المائة) صلة التوفيق (ونية التوفيق) بلا دعوى صريح (لا تكفى على الأصح) أى الأصح فيما يحتمل التوفيق أن يذكر صريحا ولا يكفى بالنية (جزاؤه جملة يثبت) المتقدمة (ثبوتها) أى الألف والألفين والمائة (يثبت ذلك) أى الألفى (فان قصد) مجرد (عقد لم يثبت) فلهذا الشرط فائدة (فلم يكن هذه الجملة) أى الشرطية (فى شىء من) مجرد (التوضيح كما)

(ظن) من أبى الكارم حيث قال هو توضيح

لها هو المفهوم من كلامه انتهى (بل) ما هو توضيح (جملة لا يثبت العقد بذلك) لأنه مفهوم قوله أن قصد المال ولم يظن هو (بهما) صلة العقد أى بمقابلة الألف أو الألف مع المائة ثم فسر قوله لا يثبت العقد الخ بقوله (أى لا يثبت عقد منهما) أى المدعى والمدعى عليه (الا شاهد) واحد ٤ (وفيه) أى فى قوله أن قصد المال لا العقد الخ —

على الغصب والآخر على الإقرار به لم تقبل كما فى الكافى وإنما جعل موافقة الشهادة الدعوى مشبها لأنه لا يشترط هذه الموافقة من كل الوجوه الأثرى أنه لو ادعى الفين وشهدا بالفى تقبل بالاتفاق كما فى النهاية (فترد) الشهادة عنده من أحدهما (فى الف) أو مائة أو طلبة (و) الآخر (الفين) أو مائتين أو طلقتين لأن الدلالة على الأقل بالتضمن غير معتبرة وتقبل عندهما على الألف أو المائة أو المائنة عند دعوى الأكثر لانهما اتفقا على الأقل فترد عند دعوى الأقل لأن المدعى مكذب لشاهد الأكثر والصحيح قوله كما فى المضمرات لأنه إذا لم يثبت الاتفاق لم يثبت ما فى الضمن من الألف والمص ضعف قوله وذا منه نهاية سوء الأدب كما لا يخفى (ويثبت فى) شهادة (الف) من أحدهما (والف) ومائة من الآخر (الأقل) الألفى بلا خلاف للاتفاق فى الدلالة والاتفاق عليه والمائة كلمة أخرى فصار هذا عشرة وخمسة وعشرة وذلك عشرة وخمسة عشر (عند دعوى الأكثر) فان ادعى الأقل أو سكت بقى شاهد واحد لأنه لم يعتبر شاهد الأكثر إذا ادعى التوفيق لصيانة البينة بقضاء المائة أو الأبراء عنها ونية التوفيق لا تكفى على الأصح كما فى النهاية (ان قصد المال) جزاؤه جملة يثبت أى أن قصد الشاهد أن فى شهادة الفى والفى ومائة ثبوتها يثبت ذلك فان قصد عقد لم يثبت فلم يكن هذه الجملة فى شىء من التوضيح كما ظن بل جملة (لا) يثبت (العقد) بذلك أى لا يثبت بشهادة الفى والفى ومائة عقد من العقود كالبيع بهما أى لا يثبت عقد منهما عند اختلاف الشاهدين على هذا الوجه لأن المدعى يكذب أحد الشاهدين فلم يبق الأشاهد فلا فرق بين دعوى الأقل أو الأكثر من الموجب أو القابل وفيه

اشعار بانهما لو سكتا عن جنس الثمن ثبت العقد كما في أوّل دعوى الكرماني ولما قرر اصلا مع فرع مشتمل على فروع فيها تفصيل فرع ذلك وان كان موضع مثل ذلك المطولات فقال (فتقبل) تلك الشهادة ويثبت الأقل (في) شهادة (عتق بهال) سواء كان بطريق الكتابة او غيرها (وصالح عن قود) على مال (ورهن وغلع ان ادعى من له المال) اي المولى والولى والمرتهن والزوج فلو ادعى عتق عبده على الف ومائة فشهد احدهما بذلك والاخر بالف يثبت الالف ولو ادعى العتق على الفين وشهد هذان الشاهدان لم تقبل عنده وقبلت عندهما وثبت الالف ولو ادعى الالف لم يثبت شيء وفيه ايلاء الى انه لو ادعى العبد العتق او القاتل الصالح او الراهن الرهن او المرأة الخلع وشهد الشاهدان لم تقبل فلم يثبت شيء (والاجارة بيع) اي دعوى الاجارة كدعوى البيع اذا كانت (في أوّل المدة) اي مدة الاجارة فلو ادعى احد من الاجر او المستأجر في أوّل مدتها ان الاجارة على الف ومائة وشهدا لم تقبل لانه قصد العقد (و) الاجارة (مال بعدها) اي بعد مضي المدة فلو ادعى الاجر الاجارة بعدها على ذلك المبلغ مع الاختلاف قبلت وثبت الأقل لانه ثبت المال بخلاف ما اذا ادعى المستأجر فانها لم تقبل لانه يثبت العقد لكن يثبت بدل الاجارة باقراره (ويثبت النكاح بالف) عنده سواء ادعى الزوج او الزوجة الأقل او الاكثر لانه لا اختلاف في الاصل وهو العقد بل في التبع وهو المال فيثبت الأقل لاتفاق الشاهدين عليه (خلافا لهما) فانه لا يثبت النكاح بالالف بل لا يثبت النكاح اصلا فلا يثبت الالف وقيل هذا الاختلاف فيما اذا ادعى الاكثر واما اذا ادعى الأقل فلم يثبت بلا خلاف وقبل الاختلاف فيما اذا ادعت الزوجة واما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاجماع والاصح هو الاول وفي

— (اشعار) بانه لا بد لهما من بيان جنس الثمن حتى (لو سكتا عن بيان جنس الثمن) الخ (مشتمل) صفة فرع (على فروع فيها) اي في تلك الفروع (تفصيل فرع ذلك) اي الفروع التي فيها تفصيل (وان كان موضع مثل ذلك) الصنع (المطلولات) خبر كان (في شهادة) دعوى (عتق بهال سواء كان) اي العتق بهال (ولو ادعى) العتق على (الالف لم يثبت) ٢ (وفيه) في قوله ان ادعى من له المال (اياء) الخ ٣ (والقاتل) في دعوى القود ادعى (الصالح) عنده (والاجارة) مبتداء خبره بيع الخ (فلو ادعى الاجر) اي الموجر (مع الاختلاف) اي اختلاف الشاهدين (لانه يثبت) بالضم (العقد لكن يثبت) بالفتح (والاصح هو الاول) هو ما في المتن وهو كون الاختلاف في الفصلين

٣ (و) ذكر (في) —

— الامالى قول ابى يوسف رحمه الله مع ابى حنيفة رحمه الله ٢ ويرجع بالضم ٣ (المدعى الوارث) مفعول ثان للمعطى (وتصرفه) عطى على اليد (وفيه) اى فى قوله مات (اشعار الخ انه) اى العين (كان فى يده) اى الحى (لم تقبل) لان اليد يحتمل ان يكون يد غصب ويد ملك فان كان يد غصب لا تقبل وان كان يد ملك تقبل فلا تقبل للشك ٤ (من كان فى يده اى من المستودع) بالكسر وهو المودع بالفتح (والمتنعير والمستأجر) كلها بيان كلمة من كل بالنظر الى واحد من الافعال الثلاث مرتبا
فصل وتقبل الشهادة (١٤١)

(فان الموصول) اى كلمة من علة لبيانها بهذه
الثلاث (مفعول ثان) لكل من الافعال الثلاث
(على التنازع) ومفعوله الاول هو الضمير
التصل الراجع الى ذلك الشئ^١ وفاعله ضمير
الاب وانما تعرض وصرح به لئلا يتوهم ان
الموصول مع صلته فاعل الافعال الثلاث فيكون
الموصول ح عبارة عن المدعى (لان يد هؤلاء
كيد المالك) اى مثله (ولذا) اى لكونه مثله
(فرع) هذه المسئلة (على) الحكم (السابق)
من لزوم جر الميراث بان مورثه مات وذا
فى يده (وليس) حقيقة (بيد مالك ولذا) اى
لكونه فى الحقيقة ليس يد هؤلاء يد مالك
(قال بلاجر فتركه) اى قوله باجر (ليس باحسن
نظرا) علة المنفى (الى الفاء) فى قوله فان قال
الحج هـ (كما ظن) من ابى المكارم حيث قال فى
شرح قوله بلاجر على الموجه السابق لان يد
المودع والمستعير والمستأجر قائمة مقام يد المودع
والمعير والموجر فصار كأنه قال مات ابوه وكان
المدعى فى يده فهذا القول جر ضمنى فى
الحقيقة فلو ترك المص قوله بلاجر لكان احسن
بالنظر الى فاء التفرع انتهى يعنى اذا كان
تفرعا على صورة الجر يكون من جزئياتها
فلا بد ان يوجد فيه الجر ايضا فالتقييد بقوله
بلاجر يناقضه فتركه احسن بل اوجب بالنظر
الى كونه من متفرعاتها فاجاب الشارح الخفف
بان يد هؤلاء مثل يد المالك وفى حكمه لانه
يده حقيقة فمن حيث انه فى حكم يد المالك
اورد بقاء التفرع ومن حيث انه ليس حقيقة
يد المالك نفى الجر وقال بلاجر وكلام البرجندي
يقرب من كلام ابى المكارم ويقويه حيث قال
لان يد المودع والمستعير يد المالك فكانهما
شهادا بانه فى يد المالك عند الموت ولا يخفى
ان هذا ايضا جر فى الحقيقة الا انه لما لم يكن
جرا فى الظاهر حكم بانه لاجر فيه وقد ذكر
فى الهداية ان الجر انما هو فى قوله مات
وتركه ميراثا واما فى الصور الباقية فلا جر

الامالى قول ابى يوسف رحمه الله مع ابى حنيفة رحمه الله كذا فى الهداية وغيره
الا ان هذا التفصيل خلاف ما فى العمادى ان شهود البيع والاجارة
والطلاق وغيرها لو اختلفوا فى مقدار البذل لم تقبل شهادتهم عندهما
وكذا عنده الا فى النكاح فانها تقبل ويرجع فى المهر الى مهر المثل
(ولزم) للقبول عند الطرفين (الجر فى الارث) هو ان ينسب الارث من
المورث الى الوارث على وجه لا يتوهم فصل ملك بين ملكهما فلو ادعى
دار امثلا ميراثا عن ابيه واقام بينة لم تقبل الا اذا جر الشاهد الميراث
الى الوارث حقيقة كما اشار اليه (بقوله مات) مورثه اى معطى الارث
المدعى الوارث (وتركه ميراثا له) او حكما كما اشار اليه بقوله (او مات و)
الحال ان (ذا ملكه او) مات وذا (فى يده) وتصرفه وفيه اشعار بانهم لو
شهدوا لى ان العين كان ملكه تقبل بالاتفاق وبانهم لو شهدوا انه كان
فى يده لم تقبل وعن ابى يوسف رحمه الله انها تقبل كما فى الكفاية
وغيره (فان قال) الشاهد (كان) هذا الشئ^٢ (لابيه) اى المدعى (اودعه)
ابوه (او اعاره) او آجره (من) كان (فى يده) من المستودع والمستعير
والمستأجر فان الموصول مفعول ثان على التنازع (جان) هذا القول من
الشاهد بالاجماع لان يد هؤلاء كيد المالك ولذا فرع على السابق وليس
بيد مالك ولذا قال (بلاجر) فتركه ليس باحسن نظرا الى الفاء كما ظن
ثم شرع فى شهادة الفرع فقال (وتقبل) استحسانا (الشهادة على الشهادة)
فصاعدا لكثرة الحاجة فى كل حق (الا فى حد) من الحدود (وقود) فانها

لكن فيها ما يقوم مقام الجر وهو اظهر مما ذكره المص انتهى (ثم) اى بعد الفراغ من بيان صور شهادة الاصل وشروطها
وفروعها (شرع فى شهادة الفرع) سواء كانت بدرجة اودرجات كما قال (فصاعدا لكثرة الحاجة) دليل تقبل (فى كل حق)
ظرف تقبل وتقدير للمستثنى منه لقوله (الا فى حد) الخ —

(بتداول اللسنة) أى السنة الشهود

٢ (وفيه) أى فى الكفاءة باستثناء الحد والقود (اشعار بانها) أى الشهادة على الشهادة (تقبل فى التعزير) الخ ٣ (وفيه) أى فى عد المرض من اسباب تعذر حضور الأصل (اشعار) لأن المعنى عدم القدرة على الاتيان مجلس القضاء وهو موجود فى المخدرة لأنها أيضا لا يقدر الاتيان بمجلس القضاء رعا فتعذرها عذر فتقبل ١ (فى سجن الوالى) فانه اشد وأعلى استحكما وبوابا من سجن القاضى فلا يقدر الخروج من سجن الوالى بخلاف سجن القاضى فاختلف فيه ٤ (فلو كان) الشاهد (الفرع بحيث) أى فى مكان من الأصل (لو حضر الأصل مجلس الحكم أمكنه) أى الأصل (البيتوتة : منزله) أى الرجوع اليه الى وقت البيتوتة فلم يكن الفرع من الأصل فى مسافة مدة السفر وبالعكس حاصله إذا لم يكن بينهما مدة الفرق لم تقبل لانتفاء العذر المبيع (من رجلين) بيان الأصل (على) شهادة (رجل) من الأصليين (اقل) فاعل لا يشهد ٥ (بانهم) أى الفروع (على شهادة امرأة) لأنها ليس بأصل وانما هو امرأتان فيشهدون على شهادتهما فالاشعار فى لفظ الأصل (و) الحال (قد جاز ذلك) أى الشهادة على شهادة امرأة (وان لم يقض) بشهادة امرأة واحدة (حتى تشهد امرأة أخرى) الخ (وبانه لا يشهد الأصل على شهادة نفسه لأن الأصل هو المحكى عنه حيث او رد كلمة عن (ولا) يهدأصل (مع رجل آخر على شهادة أصل آخر) لعله المذكورة (و) لا يشهد (فرعان على أصل آخر و الحال انه (قد جاز ذلك) أى ان يشهد أصل على شهادة نفسه وفرعان على آخر اعتراض على اشعار المذكور كما سبق انفا —

لم تقبل فيه لشبهة الزيادة والنقصان بتداول اللسنة وفيه اشعار بانها تقبل فى التعزير وهذا رواية عن أبى يوسف رحمه الله وعن أبى حنيفة رحمه الله أنها لم تقبل كما فى الاختيار (وشرط لها) أى لقبول شهادة الفرع (تعذر حضور الأصل) لادائها بأحد من الاسباب الثلاثة (بموت) أى بموت الأصل كما فى الهداية وغيرها لكن فى قضاء النهاية وغيره ان الأصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حيوة الأصل (او مرض) لا يأتى معه مجلس الحكم وفيه اشعار بانها تقبل اذا كان الأصل مخدرة كما فى المنية وكذا اذا حبس الأصل فى سجن الوالى واما فى سجن القاضى ففيه خلاف كما فى المحيط (او سفر) شرعى فى ظاهر الرواية وعليه الفتوى فلو كان الفرع بحيث لو حضر الأصل مجلس الحكم أمكنه البيتوتة فى منزله لم تقبل شهادته وتقبل عند أكثر المشايخ وعليه الفتوى كما فى المضمرات ولو كان الأصل فى المصر لم تقبل عنده وفى رواية عن محمد وتقبل عندهما كما فى الخزانة (و) شرط لها (شهادة عدد) من اثنين فصاعدا (عن كل أصل) من رجلين او رجل وامرأتين فلا يشهد على رجل اقل من نصاب الشهادة وفيه اشعار بانهم لا يشهدون على شهادة امرأة وقد جاز ذلك وان لم يقض حتى تشهد امرأة أخرى مع رجل آخر كما فى قاضىخان وبانه لا يشهد أصل على شهادة نفسه ومع رجل آخر على شهادة أصل آخر كما فى النهاية (لا) يشترط (تغاير فرعى هذا) الأصل (و) فرعى (ذاك) الأصل فيشهد رجلان مرة على شهادة أحد الأصليين ومرة على شهادة أصل آخر وفيه اشعار بانه لا يشهد أصل على شهادة نفسه وفرعان على آخر وقد جاز ذلك كما فى النهاية (ويقول الأصل) أى أصل كل من الفرعين عند التحميل (اشهد) عند الحاجة امر من الأشهاد فلو اشهد رجلا وهناك رجل يسمعه لم يجز له

- (فلولم يذكره) اى قوله على شهادتى (لم يجز) ٢ (والجملة) اى قوله انى اشهد الخ (بديل من المجرور) وهو الياء المتكلم فى قوله على شهادتى (وفيه) اى فى قوله انى اشهد بذلك (بانه يجب ان يقول) اى الاصل (عند الفرع وقت التحميل كما يشهد) اى الاصل (عند القاضى) الخ (ان تأخير هذا القول) اى انى اشهد بذلك (عن الامر) اى عن قوله اشهد

(١٤٤٣)

فصل وتقبل الشهادة

(ليس يجتم) اى واجب ٣ (ويقول الفرع)

اى فرع كل من الاصلين (عند القاضى) طرف

يقول (تقديمه) اى تقديم قوله اشهد ان فلانا

الخ (على ما سيأتى) وهو قال فلان لى اشهد

على شهادتى (ليس يجتم) واجب فيجوز ان يقول

الفرع قال فلان لى اشهد على شهادتى فاشهد ان

فلانا اشهدنى على شهادته بكذا (وقوله)

اى المص (فلانا مشعر بوجوب ذكر اسم) اى

علم (الاصل) على الفرع وقت الشهادة عند

القاضى والمص انما قال فلانا لمجرد التمثيل

والكناية عما يعبر به الفرع فى مجلس القضاء

باسم علمه (كوجوب ذكر (اسم ابيه وجده)

ليتعين ويتشخص الفلان عند القاضى حتى يحكم

(وقال فلان لى) الخ والجملة حال من فاعل

اشهد (وهذا) اى قول الفرع وقال لى اشهد

على شهادتى بكذا (مما لا بد منه) اى لا يجوز

شهادته بدونه (فيحتاج الاشهاد) اى عبارة الاصل

(الى ثلث شينات) جمع شين من الحروف

المعجم بثلاث نقطة شين اشهد وشين على

شهادتى وشين انى اشهد بكذا (او) ثلث

(كافات) مثل ان يقول الاصل امرتك ان

تشهد كما انى اشهد بكذا والكافى الثالث كافى

كذا لانه مركب من كافى وذو (غ) لعل المراد كافى

كواه الفارسى لا كافى كذا مثلاً (لناظره) (و) يحتاج

(الاداء) اى عبارة الفرع (فيهما) اى العربى

والفارسى (الى خمس منهما) اى من الشينات

والكافات اما الشينات فظاهر من عبارة المتن

فيما يقوله الفرع واما الكافات مثل ان يقول

الفرع اشهد ان فلانا اشهد عندى بكذا واشهدنى

على شهادته بكذا وقال لى اشهدك كشهادتى

بكذا (والاحسن الاقصر مسافة) الخ (اشهد)

بكسر الهمزة (والفرع اشهد) بفتح الهمزة (وهو

اسهل وايسر) فاحسن ٤ (وذكره) اى هذا

الطريق الاقصر (محمد) الخ ٥ (الى

شينين) وهو ظاهر فى المثال (او كافين) مثل ان

يقول الاصل اشهد كشهادتى بكذا والفرع

اشهد كشهادة فلان بكذا (الاحسن ما ذكره)

اى محمد (والاحوط) الخ (ان يقول) خبر بعد خبر (اشهد بكذا) بصيغة المتكلم (واشهدك على شهادتى بكذا) ويأخف

بهذا ما مر فى الطريق الاقصر وهو فاشهد على شهادتى بكذا حتى يوجد خمس شينات كما يأتى (و) يقول (الفرع اشهد)

متكلم مضارع (ان فلانا شهد عندى بكذا واشهدنى) ماض غائب (على شهادته فامرئى ان اشهد على شهادته) ويأخف بهذا

ما مر فى فرع الطريق الاقصر وهو فاشهد على شهادته اى فلان حتى يوجد ثمانية شينات كما يأتى —

ان يشهد (على شهادتى) فلولم يذكره لم يجز خلافاً لآبى يوسف رحمه الله

فانه معلوم كما فى المحيط (انى اشهد بكذا) اى بان فلان بن فلان بن

فلان اقر عندى له بالف درهم والجملة بديل من المجرور وفيه اشعار

بانه يجب ان يقول عند الفرع وقت التحميل كما يشهد عند القاضى

فان مجلس الاشهاد كمجلس القضاء كما اشير اليه فى الهداية وغيره لكن

فى المشارع ان تأخير هذا القول عن الامر ليس يجتم (و) يقول

(الفرع) اى فرع كل عند القاضى (اشهد ان فلانا اشهدنى على شهادته بكذا)

تقديمه على ما سيأتى ليس يجتم وقوله فلانا مشعر بوجوب ذكر اسم

الاصل كاسم ابيه وجده كما فى الخزانة (وقال) فلان (لى اشهد على شهادتى

بكذا) هذا مما لا بد منه خلافاً لآبى يوسف رحمه الله كما فى قاضىخان

فيحتاج الاشهاد فى العربى او الفارسى الى ثلاث شينات او كافات والاداء

فيهما الى خمس منهما والاحسن الاقصر ان يقول ويقول الاصل اشهد

على شهادتى بكذا والفرع اشهد على شهادة فلان بكذا على ما قال المص

وهذا مختار الفقيه ابى جعفر وابى الليث والامام السرخسى وهو اسهل

وايسر وذكره محمد فى السير الكبير كما فى المحيط وغيره وهو الاصح

كما فى الزاهدى فيحتاج الاشهاد والاداء الى شينين او كافين وفى الاختيار

الاحسن ما ذكره والاحوط ما قال الخصاى ان يقول الاصل اشهد بكذا

واشهدك على شهادتى بكذا والفرع اشهد ان فلانا شهد عندى بكذا

واشهدنى على شهادته فامرئى على ان اشهد على شهادته ليكون ابعد

(الجلد الثالث) جامع الرموز ١٤٨

اى محمد (والاحوط) الخ (ان يقول) خبر بعد خبر (اشهد بكذا) بصيغة المتكلم (واشهدك على شهادتى بكذا) ويأخف

بهذا ما مر فى الطريق الاقصر وهو فاشهد على شهادتى بكذا حتى يوجد خمس شينات كما يأتى (و) يقول (الفرع اشهد)

متكلم مضارع (ان فلانا شهد عندى بكذا واشهدنى) ماض غائب (على شهادته فامرئى ان اشهد على شهادته) ويأخف بهذا

ما مر فى فرع الطريق الاقصر وهو فاشهد على شهادته اى فلان حتى يوجد ثمانية شينات كما يأتى —

من الاختلاف فيحتاج (الاشهاد الى خمس شينات والاداء الى ثمان (وصح تعديل الفرع) الذي هو عدل عند القاضي (الاصل) الذي لم يعلم عدلته بان قال هو عدل وعن محمد رحمه الله انه لا يصح كتعديل نفسه وفيه ايماء الى انه لو قال الفرع ان الاصل ليس بعدل اولا اعرفه لم تقبل شهادته كما قال الحنفى وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقبل وهو الصحيح على ما قال الحلوانى كما في المحيط والى انه يجب ان يكون الاصل عدلا فلو خرس الاصل اوفسق او اعوى او ارتد لم تقبل شهادة فرعه كما في الحزانة والى انه لو غاب كذا سنة ولم يعلم بقاؤه على عدلته قبل شهادة فرعه ان كان الاصل رجلا مشهورا كما في الذخيرة (و) صح تعديل (احد الشاهدين) الفرعين الذي هو عدل عند القاضي الفرع (الآخر) الذي لم يعلم عدلته لانه من اهل التزكية وقيل ان تعديله لا يصح لانه متهم بانه يريد تنصيد شهادته كما في النهاية وغيره ولا يخفى انه مغن عن السابق وشامل لتعديل الاصل فرعه اذا حضر وقد صح ذلك كما في القدورى (وانكار الاصل) قبل موته او بعد حضوره الشهادة في هذه الحالة (يبطل شهادة الفرع) فان شهد لم تقبل فان التحميل شرط وفيه ايماء الى ان انكاره الاشهاد مبطل والى ان الاصل لو نهى الفرع عن الاداء لم يعمل نهيه وفيه اختلاف) (اختلاف) بين المشايخ اعتراض على الايماء الثانى (والى ان مجرد حضور الاصل قبل القضاء بقرينة المقابلة (لم يبطل) لانه انما يبطل لو انكر بعد الحضور ولم يوجد ٦ (وفيه) اى ابطال حضور الاصل قبل القضاء (خلاف) فهو اعتراض لهذا الايماء (كما) اى كالحلاف (في) ابطال (حضوره بعد القضاء) شهادة الفرع (بناء) مفعول له لقوله وفيه خلاف اى بناء (على) الخلاف (في) ان القضاء بشهادة الاصل خبر ان (او) بشهادة (الفرع) عطف على الخبر (حقيقيا او حكما) وسبجى فائدة التعميم في الصيغة الاتية (اجمع ما كانوا) في السوق صفة وقت الضحوة (اجمع ما كانوا) في المحلة

خمس شينات) بعد الالحاق كما عرفت (و) يحتاج (الاداء) بالاحوط (الى ثمانى) شينات بعد الالحاق ايضا ولم يتوجه هنا الى عدد الكافات لعله اشارة الى اصاله الشينات ولهذا لم يتوجه الى الكافات سائر الشراح اصلا ٢ (بان قال) الفرع (هو) اى الاصل (عدل) الخ (هو) اى تعديل الفرع الاصل (لا يصح كتعديل) الاصل (نفسه وفيه) اى فى قوله وصح تعديل الفرع الاصل (ايماء الى انه) الخ (لم يقبل شهادته) اى الفرع (انه) اى شهادة الفرع (تقبل) الخ (والى انه) اى الاصل لو (غاب) الخ ٣ (تنصيد) اى اقامة (شهادته) اى نفسه ٤ (ولا يخفى انه) اى قوله وصح تعديل احد الشاهدين الفرع الآخر (مغن عن السابق) لانه اذا صح تعديل احد الفرعين الآخر صح تعديل الفرع الاصل بالطريق الاولى (و) انه (شامل لتعديل الاصل) لانه احد الشاهدين (فرعه) اذا حضر) اى الاصل مجلس القضاء (و) الحال انه (قد صح ذلك) اى تعديل الاصل فرعه فشموله يطابق الواقع فيهم (الشهادة) مفعول الانكار اى كونه شاهدا (في هذه) الحادثة ولعل قوله (الحالة) مصغى الحادثة (فان شهد) اى الفرع بعد انكار الاصل (لم تقبل فان التحميل شرط) ولم يوجد لانكاره ٥ (الى ان انكاره) اى الاصل (الاشهاد) اى اشهاد الفرع (مبطل) لشهادة الفرع (والى ان الاصل لو نهى الفرع عن الاداء لم يعمل نهيه) لانه يتضمن الاقرار بالشهادة والاشهاد (وفيه) اى فى عدل عمل النهى (اختلاف) بين المشايخ اعتراض على الايماء الثانى (والى ان مجرد حضور الاصل قبل القضاء بقرينة المقابلة (لم يبطل) لانه انما يبطل لو انكر بعد الحضور ولم يوجد ٦ (وفيه) اى ابطال حضور الاصل قبل القضاء (خلاف) فهو اعتراض لهذا الايماء (كما) اى كالحلاف (في) ابطال (حضوره بعد القضاء) شهادة الفرع (بناء) مفعول له لقوله وفيه خلاف اى بناء (على) الخلاف (في) ان القضاء بشهادة الاصل خبر ان (او) بشهادة (الفرع) عطف على الخبر (حقيقيا او حكما) وسبجى فائدة التعميم في الصيغة الاتية (اجمع ما كانوا) في السوق صفة وقت الضحوة (اجمع ما كانوا) في المحلة

شاهد روز فاحذروه واحذروا الناس (ولم يعزر) ولم يضرب وهذا عنده واما عندهما فيضرب ثم يشهر وقيل لا يشهر كما في الحقائق ويغنى بقوله وقال يضرب وجيها ويحبس تأديبا ولايسود بالاجماع كما في السراجية ولا يبلغ تعزيره الى اربعين عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله وقال الحاكم ابو محمد الكاتب ان رجعا ثانيا لم يعزر بلا خلاف ومصرأ يعزر بالضرب بلا خلاف وأن لم يعلم فحمل الخلفاء ثم اذا شهر او عزز فتاب فان كان فاسقا تقبل شهادته على الخلاف وان كان مستورا لم تقبل ابدا وكذا عدلا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله وعنه انها تقبل وعليه الفتوى كما في النهاية وانما عمم الاقرار ليشمل مثل ما اذا شهد بموت زيد او قتله ثم ظهر حيا او برؤية هلال ثم مضى ثلثون يوما ولم ير الهلال بلا علة او بولادة امرأة ثم ظهر انها بكر او بقطع شجر ثم يوجد قائما وفي الاقرار اشارة الى انه لو قال غلطت او اخطأت او رددت شهادته لتهمة او خلل او غيره لم يشهر ولم يعزر والى انه لا يثبت بالبينة اصلا لانه نفى الشهادة كما في السكافي وغيره والاكتفاء مشير الى ان التعزير بالادارة والاطافة في الاسواق مع الضرب لم يجز في غير شاهد الزور الا ان الغاضى الامامى قد نقل عن العمدة انه جاز في غيره كشارك الصلوة عمدا

فصل

(لا رجوع) صحيح (عنها) اى الشهادة (الا عند قاض) لانه فسخ الشهادة وفيه اشارة الى ان الرجوع لا يكون الا بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت عما شهدت او شهدت بزور فلا يثبت الرجوع باقامة البينة ولا باستحلاف الشهود ولا بالاقرار الا اذا جعل لانشاء الرجوع والى انه شرط مجلس القضاء ولو كان القاضى غير الذى شهد عنده كما في النهاية

٢ (ويغنى بقوله) اى بما عند الامام (وجيها) اى تحويفا (ولا يسود) وجهه (الى اربعين) سوطا بل ينقص منه ولو بواحد
٣ (وان لم يعلم) توبته ولا اصراره (فهو محل الخلاف) بين محمد وابي يوسف رحمهما الله (فان كان) اى قبل التوبة (تقبل شهادته) لان الذى قد حمله على عدم قبولها كان فسقه فاذا تاب فقد زال فسقه فتقبل (وان كان مستورا لم تقبل) لانه لا يدري منه ما الذى حمله على عدم قبول شهادته فكان الحال قبل التوبة وبعدها سواء فلا تقبل (ابدا) اى لا قبل التوبة ولا بعدها (وكذا) لا تقبل ابدا (اذا كان قبل) عدلا (لانه لا يدري منه ما الذى حمله على الزور فالتوبة لا تزيل المجهول (كما في رواية) بشير (عن ابي يوسف رحمه الله وعنه) اى في رواية الفقيه ابي الليث عن ابي يوسف رحمه الله تعالى (تقبل وعليه الفتوى وانما عمم) مجهول (الاقرار) من الحقيقى والحكمى (ليشمل مثل ما اذا شهد) بلا اكراه
٤ (والاكتفاء) اى بقوله انه شهد زورا ولم يقل او انه ترك الصلوة عمدا مثلا (مشير الى ان التعزير بالادارة) من الدور (والاطافة) من الطوف (لم يجز في غير شاهد الزور بالطريق الاولى وفي الختم على نفى التعزير ايماء الى السكوت من وجهين والى تمام التعزير بالشهر فيومى الى حسن الاختتام
٥ فصل في شرح رموز (فصل لارجوع صحيح) خبر لا (عنها) صلة الرجوع (لانه) اى الرجوع (فسخ الشهادة) وهو يحتاج الى حكم القاضى (وفيه) اى في قيد عنها (اشارة الخ) فى لفظ الرجوع اشارة (الى ان ركنه) اى الرجوع (قوله رجعت) الخ (او) قوله (شهدت بزور) الخ (ولا بالاقرار) بالرجوع (الا اذا جعل) اى الاقرار بالرجوع (لانشاء الرجوع) لا اخبارا عنه (و) فى قوله (الا عند قاض اشارة) الى انه (اى الشأن) شرط لصحة الرجوع مجهول (مجلس القضاء) فاعل شرط (ولو كان) القاضى الذى رجع فى مجلسه (غير القاضى الذى) كان (شهد عنده) -

والاكتفاء) بمجرد لفظ قاض بدون ان يوصل بالرجوع (مشعر) الخ

٢ (ان) اتلفا (كلا) (ف) يضمنان (كلا و) ان اتلفا (بعضا) من الحف (ف) يضمنان (بعضا) وما وجد في بعض النسخ فكل الخ فبعض الخ بالرفع لا وجه ظاهر له (الا اذا عوض) اى كان الاتلاف يعرض يعدله (لانهما) علة الضمان لا الاستثناء فانه ظاهر لاحاجة له الى الدليل (غ) ٣ (والاكتفاء) اى بالضمان فقط (مشير الى انهما لم يغزرا) اى لا بالتشهير ولا بالضرب (وقد عزرا) اى بالتشهير اعتراض على الاشارة ثم اجاب بقوله (ولعله) اى المص (اكتفى بالسابق) اى فى شهادة الزور من انه يشهر (و) مشير (الى ان المدعى لم يضمن لانه) قبض بحكم القاضى و (الحكم ماض ولا يضمن) (القاضى) ايضا (لانه ماجى) بفتح الجيم بشهادة الشهود ٤ (بدون القبض) الظاهر وان لم يقبض (لانه) اى المدعى (يملكه) اى العين (بمجرد الفضا) بخلاف الدين فانه لا يملك الا بالقبض فما لم يقبض المدعى الدين لم يضمنه (وعده) اى الضمان (للمستحق) وهو المشهود له (مبقى الحق) وهو الاخران

٥ (والعشر) من النسوة فتذكير الضمير (على التغليب) اى تغليب الرجل على النسوة (غ) ٦ (والزائد) اعم من ان يكون على العشر او على الرجل (على هذا القياس) اى على قياس ان يشهد رجل وعشر نسوة واكتفى ببيان حكم الزائد عن حكم الناقص مثل رجل وثمان نسوة فعلى الرجل خمس وعليهن اربعة اخماس وقس على هذا (كرجل) واحد - (غ)

والاكتفاء مشعر بان صحة الرجوع لا يتوقف على القضاء بالرجوع او بالضمان على ما قال بعض المشايخ كما فى الصغرى (فان رجعا عنها قبل الحكم) بها (سقطت) الشهادة عن حيز الاعتبار فلا يجوز ان يحكم بها (ولم يضمن) اى الراجعان لانهما لم يتلفا شيئا لكنهما قد شهرا كما فى الكافى (و) ان رجعا (بعده) اى الحكم (لم يفسخ) الحكم لان الاول يرجع بالقضاء (وضمن) عندهما وكذا عنده على الاصح كما فى الخزانة (ما اتلفاه) من المال او المنفعة (بها) اى بهذه الشهادة ان كلا فكل وان بعضا فبعضا الا اذا عوض لانهما اتلفا ما للمشهود عليه بالشهادة والاكتفاء مشير الى انهما لم يعزرا وقد عزرا ولعله اكتفى بالسابق والى ان المدعى لم يضمن لان الحكم ماض ولا القاضى لانه ماجى فى الحكم ولذا لو امتنع عنه بعد التعديل بآثم ويعزر ويعزل كما فى الكافى (اذا قبض) المدعى ظرف ضمنا (مدعاه) من الدين المحجرين او العين غيرهما كما فى الهداية لكن فى الاختيار انهما ضمنا قيمة العين بدون القبض لانه يملكه بمجرد القضاء بخلاف الدين فانه لا يملك الا بالقبض (والعبرة) فى ضمان الراجع من الشهود وعده (للباقى) منهم (لا للراجع) والا يقضى الى الحكم بالضمان مع بقاء الحق للمستحق كما اذا شهد اربعة ورجع منها اثنان (فان رجع احد ثلثة) من الشهود (لم يضمن) ذلك الاحد الراجع لبقاء مبقى الحق (فان رجع آخر) من الاثنين الباقين (ضمننا نصفاً) من المقبوض لان الاتلاف يضاف اليهما (وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعا) اى الرجل والعشر على التغليب (فعلى الرجل سدس) من المال وعلى العشر خمسة اسداس منه (عند ابي حنيفة رحمه الله) فان كل ثنتين منهن كرجال والزائد على هذا (و) على كل من الرجال والعشر (نصف عندهما) لانهن وان كثرن كرجل (وان رجعن) اى العشر (فقط)

١ (بلا رجوع منه) أى من الرجل والاخصر
بلا رجوعه (ان رجع الفرع هو) تأكيد المستتر رجع
(ل) يصح (العطف) أى عطف قوله (والاصل) على
مستتر رجع (علة العلة) أى علة بعيدة والحكم
يضاف الى العلة القريبة (غ) ٢ أى لاجل عطف
قوله والاصل على المستتر في رجع (حسن افندى)
٣ (وفيه) أى فى عطف الاصل على فاعل رجع
(اشارة) الخ (لم يضمن الا هو) أى الفرع
بالطريق الاولى (لم يضمن) بتشديد اليم
بدلالة الف (احدا) الخ (وقد علمت) انا
(ذلك) أى كونهم عبيدا ومع هذا قلت انهم
احرار زورا والجملة من جملة مقول قال
(ويجوز ان يكون المعنى) أى معنى قوله
والمزكى (ضمن الفرع ان رجع هو والاصل)
والمزكى) يعنى انه عطف على فاعل رجع
لاضمن كما كان فى المعنى الاول (فان شهادتهما)
أى الاصل والمزكى (علة العلة) يعنى ان
علة عدم ضمان الاصل جار فى المزكى ايضا
٤ (اذا رجع هو) أى شاهد الاحصان (لأنه
اثبت للزاني خصالا) الخ وبعضهم علل بان
الاحصان شرط محض لا يضاف الحكم اليه
(كالموجب) بالكسر خبر ان (غ) ٥ (فى ضمن)
جملة (شرطية) أى اليمين بالشرط لا باسم الله
وصفاته (اذا رجع) هو ظرف ضمن (منها) أى
من الجملة الشرطية فقيد الشرط او من جملة
الشهود فقيد شاهد (فالضمير) أى اذا كان
الصحيح عدم ضمان شاهد الشرط
٦ (فالضمير) أى واو الجمع (فى قوله اذا رجعوا
للمزكى وشاهد الاحصان واليمين) المتفق
فيهم (والشرط) الصحيح عدم ضمانه (كما ان
الظرف) أى كلمة اذا ظرف (للضمان وعدمه)
أى معا على التنازع فقوله اذا رجع فى الوضع
الثلاث قطع له (المستفاد) أى الضمان وعدمه
(من المقام) الاول من مقام العطف بواو الجمع
على فاعل ضمن والثانى من العطف عليه بلا
النافية (ولا يخفى ما فيه) أى فى لفظ الضمان
المستفاد الدال على الفراغ عما تقدم فى الجملة
كما مر فى الكتابين اوفى لفظ الرجوع فانه
يؤمى الى انه اعرض عما تقدم ورجع الى
كتاب آخر (من رعاية حسن الاختتام)
٧ كتاب فى شرح رموز (كتاب الاقرار اقره)
أى اثبت كتاب الاقرار (ههنا) أى فى مقام
التقدم على الكتب الالنية (واخره عن الشهادة
الاقرار) (حجة قاصرة) على نفس المقر والشهادة -

بلا رجوع منه (فعليهن نصف) اجماعا لان الاعتبار لما بقى من النصف
(وضمن الفرع) لا الاصل (ان رجع) الفرع (هو) لعطف (والاصل)
جميعا لان شهادة الاصل علة العلة وقال محمد ان له ان يضمن كلا منهما وفيه
اشارة الى انه لو رجع الفرع فقط لم يضمن الا هو والى انه لو رجع الاصل
فقط لم يضمن احدا منهما وتبامه فى المضمرات (و) ضمن (المزكى) اذا
رجع فلو قال فى شهود الزنا انهم احرار ثم بعد الرجم قال هم عبيد وقد
علمت ذلك ضمن الدية وقال الدية فى بيت المال ويجوز ان يكون المعنى
ضمن الفرع ان رجع هو والاصل والمزكى فان شهادتهما علة العلة كما
فى الكشف (لا) يضمن عندهم (شاهد الاحصان) اذا رجع لانه اثبت للزاني
خصالا حميدة هى كونه حرا مسلما دخل بامرأة بنكاح صحيح وذا ليس
بمؤثر فى اثبات الزنا الموجب للرجم وضمن عند زفر لانه يكمل العقوبة
كالموجب (و) ضمن (شاهد اليمين) أى يمين فى ضمن شرطية اذا رجع
(لا) شاهد (الشرط) منها فلو شهد شاهد انه قال رجل لغير المدخول
بها ان دخلت الدار فانت طالق وشهد آخر انها دخلت ففضى عليه
بنصف المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شاهد اليمين فقط لانه السبب
المتلف ولو رجع شاهد الشرط فقط ضمن عند بعضهم منهم فخر الاسلام
والصحيح انه لم يضمن واليه مسال السرخسى كما فى الكفاية فالضمير
فى قوله (اذا رجعوا) للمزكى وشاهد الاحصان واليمين والشرط كما ان
الظرف للضمان وعدمه المستفاد من المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية حسن الاختتام

كتاب الاقرار

اقره ههنا واخره عن الشهادة لانها حجتان الا انه قاصرة (هو) فى اللغة
اثبات الشئ باللسان او بالقلب او بهما ضده الانكار دون
المجود فانه مختص باللسان كما فى المفردات وفى الشريعة (اخبار)

لانها حجتان) فناسب تعاقبهما (الا انه) أى

- حجة تامة فقدمها عليه تنزلا من الأعلى الى الأدنى (اي اعلام بالقول) ثم فرع عليه فقال (فلو كتب) كاغدا ما فيه اقرار ولم يرسله الى غائب ورآه الحاضرون لا يجعل لهم الشهادة بما كتبه (او اشار) برأسه مثلا بعد ما سئل عنه هل عليك لفلان كذا لا يجعل ان يشهد السائلون عليه بالاقرار لعدم الاعلام بالقول كما قال (ولم يقل) اي لم يتلفظ عندهم (شيئا لم يكن اقرارا) اما الكتابة قد يكون بمجرد الشك وإما الثاني فلان كون الإشارة قائمة مقام العبارة مختص بالآخرس لا يتجاوز غيره (و) لكن (يدخل فيه) اي في الاقرار اوفى الاخبار (ما اذا كتب) على وجه الرسالة وارسله (الى الغائب اما بعد فله) اي فلان والظاهر فلك (على كذا فانه كالتسول) باللسان خطابا (شرعا فيخرج) نظرا الى المعنى المستعمل فيه الحق (عنه) اي عن التعريف (ما دخل فيه) نظرا الى المعنى الأصلي للحق (من حق التعزير) لانه مما يثبت على الذمة ويسقط عنها لكنه ليس بمال (غ)

٢ (عن الانكار والدعوى) فانهما اخبار له على آخر (وعن الشهادة) فانه لاخر على آخر لا عليه (ولا ينتقض) جميع التعريف (على ما ظن) ان جمعه منقوض (باقرار الوكيل) على الموكل لا عليه (والولى) على الصبي لا عليه (لنيابتهم) علة لا اي يشملوم التعريف لان اخبارهم لاخر على انفسهم لنيابتهم (مناب المنوبات شرعا) فاقرارهم على المنوبات كانه اقرار على انفسهم شرعا (ظهور) المال (المقر به) الذى كان ثبت في نفس الامر لكنه كان خفى عن علم الناس (للمقر له) صلة الظهور او المخبر (عليه) اي المقر (اي لا اثبات) المال (المقر به) الذى لم يكن ثابتا قبل فيثبته الان (له) اي للمقر له او لفلان اي لاجله صلة الاثبات (غ) ٣ (بهذا اللفظ) اي له على والباء الة الاثبات (غ) ٤ (من طيب نفسه) اي المقر اي برضاه (وانما لم يكتف بالاثبات) وهو قوله ظهور المقر به (عن النفي) وهو لا انشاء

اي اعلام بالقول فلو كتب او اشار ولم يقل شيئا لم يكن اقرارا ويدخل فيه ما اذا كتب الى الغائب اما بعد فله على كذا فانه كالتسول شرعا كما في الصغرى (بحق) اي بما ثبت وسقط من عين وغيره لكنه لا يستعمل الا في حق المالية كما مر فيخرج عنه ما دخل فيه من حق التعزير ونحوه (لاخر عليه) اي لغير المخبر على المخبر وبه يحترز عن الانكار والدعوى والشهادة ولا ينتقض على ما ظن باقرار الوكيل والولى ونحوهما لنيابتهم مناب المنوبات شرعا (وحكمه ظهور المقر به) اي المخبر به للمقر له (لا انشاؤه) اي لا اثبات المقر به له بهذا اللفظ ولذا قالوا ان المقر له اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه لم يجعل له ديانته الا اذا اخذه عن طيب نفسه فانه تمليك مبدأ كما في الكفاية وغيره وانما لم يكتف بالاثبات عن النفي وجمعهما مبالغة في رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء كما في العبادى وغيره وانما اطلق اشارة الى ان تصديق المقر له لم يشترط وان ارتد برده ولو صدقه ثم رده لم يصح الرد كما في الكافي ولورده ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في الزاهدى ولما كان الاقرار خبرا (فصح) اي فقد صح (الاقرار بالخمر للمسلم) لانه ليس بتمليك فيؤمر بالتسليم اليه (لا) يصح الاقرار (بطلاق او عتق مكرها) لانه ليس بانشاء والافقد صح ولو من المكره وفيه اشعار بانه لو اقر بهما هازلا او كاذبا بلا اكراه لصح ذلك وفي اكراه قاضيان انه لم يصح ديانته (فلو اقر حر) فان اقرار العبد وان صح في الحد والفود لكنه لم يصح بالمال (مكلف) فان اقرار المجنون والصبي لم يصح الا اذا كان مأذونا

وصح

(وجمعهما) اي ذكرهما معا (وانما اطلق) اي ولم يقيد بقوله ظهور المقر به اذا صدق المقر له المقر (اشارة الى ان تصديق المقر له المقر لم يشترط) في ظهور المقر به للمقر له (ولورده) اي الاقرار المقر له (ثم اعاد) المقر (اقراره صح الاقرار ولما كان الاقرار خبرا) ولم يكن انشاء (لانه ليس بتمليك) ابتداى كما هو لو كان انشاء فلا يصح (فيؤمر) اي فاذا صح يؤمر الخ (لانه) اي الاقرار (ليس بانشاء والا) كان انشاء (فقد صح) اي نحو الطلاق والعناق حيث يكون ح ايقاعا (غ) ه (وفيه) اي في قيد مكرها (اشعار بانه لو اقر بهما) اي الطلاق والعناق (هازلا او كاذبا بلا اكراه لصح ذلك) اي الطلاق والعناق فيتبع لانهما مما هو جده جد وهزله جد (لكنه لم يصح) اقراره (بالمال) (غ)

وصح اقرار السكران كما سيأتي (بحق صح) اقراره (ولو) كان ذلك الحق (مجهولاً) لا يدري ولو كان انشاء لم يصح لانه تمليك مجهول وفيه اشعار بان المقر او المقر له اذا كان مجهولاً لم يصح فلو قال لزيد على ألف درهم لم يصح لان زيد في الدنيا كثير وكذا لو قال لك على احدنا ألف درهم لان المقضى عليه مجهول كما في الكفاية والتبادر فحش الجهالة فلو اقر لو احد من الناس لم يصح ولاحد هذين صح كما في الكرمانى واطلاق الجهالة لا يخلو عن شىء فان كل تصرف يشترط لصحته اعلام الحق فيه لم يصح الاقرار به مجهولاً فلو اقر انه باع او آجر شيئاً لم يصح اقراره لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا لم يشترط كما اذا اقر انه غصب او اودع ما في كيس وتبامه في الكافي (وارزاه) فيما اقر بمجهول (بيانه) ولو مفصلاً فلولم يبين اجبره القاضى على بيانه (بماله قيمة) من المال ان كذبه المقر له فيما بين بغيره والا لم يكن عليه شىء آخر فلو قال له على شىء وبين بدرهم صح ولو قال غصبت منه شيئاً وبين زوجته او ولده او كفاً من تراب او قطرة من ماء لم يصح على الاصح (والقول له) اى للمقر مع يمينه (ان ادعى المقر له اكثر منه) اى مما بين لانه منكر والكلام مشير الى انه لو انكر الاقرار بمجهول واريد اقامة البينة عليه لم تقبل لان جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة وتبامه في الجواهر والخفة (ولا يصدق) المقر (فى اقل من درهم فى) قوله له (على مال) او مال قليل لان ما دونه من الكسور لا يطلق عليه اسم المال عادة ولو قال دريهم او دينير كان عليه درهم او دينار تام لانه ذكر المصغر لصغر الحجم (و) لا يصدق فى اقل (من النصاب) العشرين او المائتين (فى) قوله له على (مال عظيم من ذهب او فضة) او دراهم او دنانير لان النصاب عند الناس هو العظيم منها وعنه انه اذا قال من الدراهم يصدق

٢ بان اتلف مالا لا يدري قيمته (ابن احمد)

٣ (وكذا) لا يصح بيان جهالة المقر (لو قال لك على احدنا) الخ (واطلاق الجهالة) حيث لم يقيد بان يقال ولو مجهولاً غصباً او ودیعة (غ)

٤ (بخلاف ما اذا لم يشترط) لصحته اعلام الحق فيه (كما اذا اقر انه غصب او اودع ما في كيس) يعنى لا يشترط لصحة الغصب والوديعة اعلام الحق فالجهالة فيهما لا تمنع تحققهما فلو غصب مالا مجهولاً فى كيس او اودعه لصح الغصب والوديعة ويثبت حكمهما فكذا الاقرار به لانه مرتب عليه كذا فى الزيلعى (والا) يكذبه (لم يكن) اى لم يلزم (عليه) اى المقر (شىء آخر) اى البيان غير الاقرار (وبين) انه (زوجته) اى فلان (غ)

٥ (والكلام) اى قوله والقول له ان ادعى المقر له الخ (واريد) اى اراد المقر له اقامة البينة لم تقبل (البينة) (غ)

٦ (المصغر الحجم) اى حجم الدرهم والدينار لا لمعناه الحقيقي (العشرين الخ) بدل من النصاب -

لکڑا

۴ (ومن ظن) جارو مجرور (غیر محتاج الیه) صفة الظن خبر مقدم لقوله (انه مبني على عدم تميز العامة) بین ان يكون تميز كذا منصوباً او مجروراً (او) كذا كذا (کیلا او وزناً احد عشر بلاواو) ای بین كذا كذا افلاولی تقدیمه علی قوله فاحد عشر كما تنبه علیه فیما بعد (لانه) ای احد عشر (اقل عدد مركب) بلاواو بقرينة الاتی (یصح ان يكون) صفة اقل (تفسیر له) ای لعدد مركب و (تعلیل الكافی) بلفظ - (غ)

١ (كذا دينارا) كأم (يقترض ان يكون) اى كذا
 كذا درهما (اثنى عشر وقس عليه سائر ما سبأى
 كذا كذا درهما بالتعليق المذكورين
 (سائر ماسبأى) الخ ٢ (لان احدا منها)
 اى من كذا كذا كذا بلا واو (مكرر) اى
 مستدرك (اذ لانظيره) اى لكذا كذا كذا
 الثالث (فى المركبات العددية ويتلقى) اى
 يؤتى (جواب لو بالفاء عند الفقهاء) وان لم
 يتعلق عند العربية (عطف الاكثر على الاقل)
 فالاحسن فاحد وعشرون ومائة (وله) اى
 فلان (على انا) تأكيد للباء المتكلم فى على
 وانما اكد دفعا لتوهم انه حرف جر ومجروره
 ساقط سهوا من النسخ او انه داخل على قبلى
 اغماضا عن كلمة او حملا لها على غلط النسخة
 (محله) اى الايجاب (فيها اى فى الذمة
 (الا الدين وكذلك) اى صيغة ايجاب لفظ
 (قبلى انه) اى لفظ قبلى صيغة (امانة)
 ٣ (وفيه) اى فى كون على وقبلى اقرارا
 بدين (اشعار بان) له (فى ذمتى) خبر مقدم
 لقوله دين وقولنا له متعلق بالنسبة اودين
 (ورقبتي) عطف على ذمتى (وواجب وحق)
 عطف على دين (اقرار) خبر ان (وصدق
 المقرانه) اى بانه اى الشئ الفلانى (ودبعة)
 بيان الاقرار او المعنى فى انه ودبعة غ)
 ٤ (لان المعنى) اى المقصود من الوصل (حفظ
 درهم) ٥ (فيكون) الاقرار بوجوب الالف
 (مجازا) عن الاقرار بوجوب الحفظ عليه
 (بعلاقة الحلول) اى بطريق اطلاق اسم
 المحل على الحال فان الدرهم محل الحفظ
 الواجب بالعقد فقوله هو ودبعة تغيير لما اقتضاه
 حقيقة الكلام من وجوب اصل المال الى حفظه
 فيصح موصولا لامفصولا اذ عند الفصل يصير
 بمنزلة الرجوع عما اقر به فلا يعتبر (وفيه)
 اى فى قوله ان وصل به هو ودبعة (اشارة)
 حيث ليس فيه ما يدل على المحصر (الى انه
 لو وصل به الدين ايضا) اى كوصل الودبعة
 بان قال هو ودبعة ودين (يكون ودبعة ايضا)
 اى كما فى الاول (و) الحال (هو) اى الموصول
 به الدين ايضا (دين لترجيحه) اى الدين
 على الودبعة لكون اللفظ موضوعا له (واذا
 وصل العارية بدل الودبعة (كان قرضا) الخ

لكذا دينارا يقتضى ان يكون اثنى عشر وقس عليه سائر ما سبأى
 (وكذا وكذا) بالواو (احدى وعشرون) لانه اقل عدد مركب مع واو
 يصالح ان يكون تفسيراً (ولوثلث) لفظ كذا (بلا واو فاحد عشر) لان
 احدا منها مكرر اذ لا نظيره فى المركبات العددية ويتلقى جواب لو بالفاء
 عند الفقهاء (و) لو ثلث كذا (مع واو فمائة واحد وعشرون) لانه اقل
 اعداد يذكر مع واوين والاكثر فى الاستعمال عطف الاكثر على الاقل
 (وان ربح) كذا مع واو (زيد الف) فهو احدى وعشرون ومائة والف
 (و) له (على) انا (و) له (قبلى) بكسر القاف وفتح الباء اى عندى كما
 فى القاموس وغيره (اقرار بدين) له عليه فان على صيغة ايجاب محله
 الذمة ولا يثبت فيها الا الدين كما فى الكرماني وكذلك قبلى وقال القندورى
 انه امانة والاول اصح كما فى الهداية وفيه اشعار بان فى ذمتى ورقبتي
 ودين وواجب وحق اقرار بدين كما فى اللام واختلاف فى قوله مرا بفلان ده
 درم داده نسبت (وصدق) المقرانه ودبعة (ان وصل به) اى بقوله له
 على او قبلى درهم قوله (هو ودبعة) لان المعنى حفظ درهم فيكون مجازا
 بعلاقة الحلول وفيه اشارة الى انه ان وصل به الدين ايضا يكون ودبعة
 ايضا وهو دين لترجيحه وان وصل العارية كان قرضا كما فى النهاية والى انه
 ان فصل عنه لا يصدق انه ودبعة لانه حينئذ يكون كالراجع عما اقر به
 فلا حاجة الى قوله (وان فصل لا) يصدق (وعندى او معى ونحوه) مثل
 فى كبسى او صندوقى او بينى اقرار بانه (امانة) لانها بالعين اولى من
 الدين (وقوله امدعى الالف) عليه (اتزنها) امر معناه خذ بالوزن الالف
 الواجب لك على (او قضيتكها ونحوهما) مثل انتقدتها او اقعده فاقبضها

(فلا حاجة الى قول وان فصل) لكونه مشارا اليه بفهوم قوله ان وصل الخ (وعندى) مراد اللفظ مع معطوفاته مبتدأ خبره
 (امانة لانها) اى الالفاظ المذكورة (ب) اقرار (العين) متعلق بقوله (اولى) خبر ان (من الدين) تفضيلية (وقوله) اى المدعى
 عليه مبتدأ خبره اقرار (لدى الالف عليه) اى المدعى عليه صلة الالف او المدعى (الالف) مفعول خذ - (غ)

١ (لأن الأصل) حلة لكونه اقرارا في الجواب
(اعادة ما في السؤال) في ضمن الدعوى غ
م (فالتصير) التصوب المؤنث (للالف)
الذي سئل عنه وادعاه (الواجب) لك على
(فلو تركه) أي التصير المذكور (أو) مائة
(درهمان أو) مائة (وصاع) الخ (مما يكثر)
ثبوته (في الذمة) بيان الغير (أومائة وثلاثة
اثواب) كلمة أو من المتن داخله على ثلاثة
اثواب من المتن والباقي من الشرح معاد
باعتبار العطف (في) المبتداء (الاول) وهو
ومائة ودرهم (لأن التقدير) أي تقدير الكلام
(مائة درهم ودرهم) يحذف تميز مائة بدلالة
المعطوف غ ٣ وقوله دراهم خبر عن المائة بالنظر
الى المثال الاول وقوله ثياب عطى عليه وخبر
عنها بالنظر الى المثال الثاني على طريق
اللف والنشر ولا ينبغي ان المناسب في عطى
ثياب كلمة أو وان الأحسن ان يقول مائة
درهم ومائة وثلاثة اثواب الخ (ابو المكارم)
ع (وانما اكتفوا به) أي بالدرهم في الاول
(لأنه) أي الدرهم (مما يكثر وجوبه في الذمة
من الموزون الخ) بيان ما في (المبتداء) (الثاني)
وهو أومائة وثلاثة اثواب (ذكرنا بعد عدددين)
وهما المائة والثلاثة (ما يفسرها) وهو الاثواب
(مرتبين) أي الاول خبر للاول والثاني للثاني
(أو) في قوله أو ثلاثة اثواب وقد مر البيان
(بمعنى الواو بقرينة الاتي) وهو قوله فيها
بعد وفي مائة وثوب وثنوبان يعني ان وثنوبان
هناك بالواو لا باو على ما هو النسخة الصحيحة
فهو يدل ان أو ههنا في قوله أو ثلاثة اثواب
كما هو النسخة المعتبرة بمعنى الواو إلا ان
النسخ هناك مختلفة غ ٥ (وانما عدل صورة)
أي عن صورة الواو انما قيد به لأنه لا عدول
عن حقيقة الواو لأنه كما مر جعل كلمة أو بمعنى
الواو فحقيقة لا عدول (عند الاجتماع) أي فقط
كما هو مفهوم الواو (في الباب) أي باب الاقرار
(ولو عينا) أي نقدا مقابل دين (وغيرهما)
أي المحجر بن ميثد أخبره (بصالح) الخ (بالوصف)
أي ببيان صفته (الا إذا عين) أي نقد واحضر
لا يثبت في الذمة ولا يصح ثمننا (اصلا) أي
لا عين ولا دين (كما في) مير (النكاح) فان في

أو أبرأتني منها أو تصدقت بها على (اقرار) الا اذا تصادقا انها سخرية
لأن الأصل اعادة ما في السؤال فالتصير للالف الواجب فلو تركه لم
يكن اقرارا كما في الاختيار والكافي وغيرهما لكن في الصغرى قضيتك
اقرار وعن أبي يوسف رحمه الله ان أبرأتني منها ليس باقرار (ومائة
و درهم) أو درهمان أو صاع من بر وغيره مما يكثر في الذمة (أو) مائة و
(ثلاثة اثواب) أو افراس أو غيره مما يقل في الذمة (دراهم) في الاول لأن
التقدير مائة درهم ودرهم وانما كتفوا به لأنه مما يكثر وجوبه في الذمة من
الموزون والمكيل والمعدود المتقارب (وثياب) في الثاني لأنهم ذكروا
بعد عدددين ما يفسرها كثلثة وعشرين ثوبا فالدرهم والثياب خبران
للمبتدأين مرتبين أو بمعنى الواو بقرينة الاتي وانما عدل صورة
لثلا يتوهم كون الحكم انها يكون عند الاجتماع فمن الظن ان الواو
احسن واعلم ان الأصل في الباب ان المحجرين ثمن فيثبت في الذمة ولو
عينا وغيرهما من الموزون والمكيل والمعدود المتقارب يصالح ثمننا بالوصف
فيثبت في الذمة الا اذا عين واما نحو الحيوان والثوب فلم يصالح ثمننا
اصلا فلم يثبت في الذمة الا اذا لم يكن بمقابلة مال كما في النكاح والعناب
والسلم والديات فح يثبت في الذمة كما في النهاية وغيره (وفي مائة
و ثوب أو) مائة و (ثوبان) أو فرس أو فرسان أو غيره مما يقل في الذمة
ثوب وثنوبان (تفسير المائة) المبهمة اذ العطف لم يوضع للبيان كما
في الكافي لكن في قاضيان لو قال الف و ثوب أو شاة أو بعير أو فرس
لزم الثياب أو الشياه أو الأبعرة أو الأفراس (والاقرار بدابة) أو بفضب
دابة كائنة (في اصطبل) أي بيت الدابة وهزته اصلية اذ الزائدة لم يكن

في أول

مقابله البضع ليس بهال (اذ العطف) مثلاً ههنا عطى الثوب وثنوبان على المائة (لم يوضع للبيان) حتى يبين المائة به لأن
اصل العطف المغايرة وعطف التفسير حادث ثانوي (لزم الثياب) فجعل العطف للبيان والتفسير (في اصطبل) على وزن قرطعب
فعلل (غ) ٦ (وهزته اصلية) أي لازائدة (اذ الزائدة لم تكن) أي لم توجد - (غ)

١ (في اول بنات) اي ذوات الاحرف (الا اذا جرى) اي دخل الالف (على الفعل) كما في المزيديات (يلزمها) من الالزام بناءً على خلاف (على تحقق الغصب) عنده خلافاً لهما (وفيه) اي في قوله اصطبل (اشعار) لانه من غير المتقولات (و) من (الجفن) عطى على النصل وكذا قوله (والحمايل) اي اسم لكلها ولذا تدخل هؤلاء في الاقرار بالسيف

٢ (والا) يكن مختاره (فالمناسب المفرد) اي الحماله بدل الحمايل لان السيف مفرد ولذا لم يقل جفاته (وفيه) اي في لزوم الجفن والحماله في اقرار السيف (اشعار) الخ (لان الاسم) اي اسم الخاتم (ينطوي) اي يشمل (بان اوصى مورث الخ) بيان لعله مقدر لحكم المتن والتقدير اذله وجه صحيح وهو الوصية بان اوصى مورث زيد الخ فاقام البيان مقام البيان والا يبقى الكلام غير تام (فورثها) اي الجارية (زيد) بعد موت مورثه (ثم اقر) اي زيد (بحملها للرجل) اي لذ لك الرجل (وهما) اي زيد وذلك الرجل (عالمان بالوصية) لذ كورة يحمل ٣ (فلو لم يعلمها بها) اي الوصية لذ بورة (لم يحمل الاقرار ولا الاخذ) للمفردة (لحرمة الكذب) فيه ان الكذب العمد حرام الا ان الكذب هنا محتمل ومدلول الخبر هو الصدق غ ٤ (وفيه) اي في قوله لاقل من نصف الحول (اشارة الى ان الام) اي ام الحمل (لو كانت معتدة) عديله ياتي في الاشارة الثانية وفائدة الاعتداد انها لو كانت معتدة وقت الاقرار يكون طلاقها قبل الاقرار فيكون العلوق قبل الطلاق فوجود الحمل وقت الاقرار منيقن فلينجو حمله الى اكثر المدة من وقت العلوق لكن يمتلاء - (غ)

في اول بنات الاربعة الا اذا جرى على الفعل (يلزمها) اي يلزم الاقرار على المقر الدابة (فقط) فلا يلزم الاصطبل عندهما خلافاً لمحمد بناءً على تحقق الغصب في العتار وفيه اشعار بانه لو اقر بثوب في مندبل او حنطة في جوالف لزمه ما بلا خلاف كما اشير اليه في الهداية (وسيف) اي الاقرار بسيف يلزم (جفته وحمايله) اذ السيف اسم الكل من النصل اي الحديد والجفن يفتح الجيم وسكون الفاء الغلاقة والحمايل بالفتح جمع الحماله بالكسر ما يشد به السيف على الحاصرة من قطعة جلد طويلة وقال الاصمعي انها جمع لا واحد له من لفظه وكأنه مختار المص والا فالمناسب المفرد وفيه اشعار بانه لو اقر بخاتم لزمه الحلقة والفص لان الاسم ينطوي على الكل كما في الهداية (وصح اقراره بالحمل) اي حمل شاة او جارية بان اوصى مورث زيد بحمل جاريته لرجل فورثها زيد ثم اقر بحملها للرجل وهما عالمان بالوصية فلو لم يعلمها بها لم يحمل الاقرار والاخذ لحرمة الكذب كما في الكرماني (و) صح الاقرار (له) اي للحمل (ان بين سببا) للملك (صالحا) لتصحیح الاقرار له بان قال لها في بطن فلانة على الف درهم من جهة دين كان لاييه مات وانتقل اليه او ميراث ورثه منه او وصية له من غيره فاستهلكتها فان بين سببا غير صالح بان قال انه باع مني هذه الدار بكذا او اقرضني او وهب مني كذا لا يلزمه شيء اذ لا يتصور شيء منه من الجنين وان لم يبين سببا اصلا لا يصح عند ابي يوسف رحمه الله خلافاً لمحمد كما في الهداية (فان ولدت) ام الحمل (لاقل من نصف الحول) من حين تحقق سبب الملك كموت الموصى والمورث (فله) اي للحمل (ما اقر به) من المال وان كان غلاما وجارية فالمال بينهما في الوصية واثلاثا في الارث وان كان ميتا فهو لو ارث الموصى او المورث وفيه اشارة الى ان الام لو كانت معتدة فولدت

لأقل من سنتين من موت أحدهما استحق الولد ما أقرلانه كان في البطن
والى أنها لو لم يكن معتدة فولدت لاكثر من سنة أشهر لم يستحق
كما أشار إليه النهاية وغيره (وإن أقر) بقرض أو غصب أو ودعة أو
عارية قائمة أو مستهلكة (بشرط الخيار) ثلاثة أيام نحو لفلان على كذا
على أنى بالخيار ثلاثة أيام (صح) إقراره بذلك فلزمه المال لوجود الصيغة
الملزمة نحو على أو عندى (وبطل شرطه) أى شرط الخيار فإنه للنسخ
الذى لا يكون إلا في الانشاء والاقرار اخبار ولذا لو أقر المدعى عليه
بشيء ثم ادعى أنه كذب لم يحتلف المدعى المقر له أنه ليس بكاذب
فيه عند الطرفين خلافا لأبي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى كما ذكره
المص وغيره (واستثناء كيلي أو وزني) وعددى متقارب من دراهم صح
ذلك الاستثناء استحسانا (قيمة) فيصح الاستثناء عن الجنس أى من حيث الثمنية
فلو قال له على مائة درهم الأدينار أو قفيز حنطة أو خمسين جوزا لزمه
المائة إلا قيمة الدينار أو الحنطة أو الجوز وقال محمد رحمه الله لم يلزمه
شيء لأنه لم يصح الاستثناء لعدم الدخول وفيه إشارة إلى أنه لا يصح
الاستثناء عن خلاف الجنس أى من حيث أنه لم يصلح ثمنًا فلو قال له
على مائة درهم الأثوبا أو شاة لم يلزمه شيء، عندهم لأنه لم يدخل
في المستثنى منه وإلى أنه يصح استثناء الكل من الكل وهذا إذا اختلف
اللفظ ولذا لو قال نهائي طوائف الأفلانة وفلانة وفلانة لم تطلق واحد
منون كما في الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعن أبي يوسف
رحمه الله لو قال له على ألف درهم الأخمسمائة وخمسمائة لم يصح كما
في الذخيرة وإلى أنه لو قال له على مائة درهم أن أكرمنى لم يصح لأنه
رجوع عما أقر به على أنه اخبار عن ثبوت الشيء في الماضي والتعليق
عما في المستقبل كما في الكرماني (لا) يصح (استثناء التابع) للمستثنى منه

١ (لأقل من سنتين من موت أحدهما) أى
الموصى والمورث والا فان ولدت لسنتين
من الموت يكون العلوق بعد الاقرار لأن
الحمل لايزيد من سنتين (استحق الولد ما
أقر لأنه كان في البطن) وقت الاقرار (لم
يستحق) لاحتمال أن يكون العلوق قبل الاقرار
ويكون التولد في أقل المدة من وقت العلوق
٢ (ولذا) أى لتكون الاقرار خبرا يحتمل
الصدق والكذب وإن كان المقر مؤاخذا
بإقراره (لو أقر المدعى عليه شيء ثم ادعى
أنه كذب) في إقراره هذا (لم يحتلف المنكرو هو
هنا) (المدعى المقر له) أى المقر (ليس
بكاذب فيه) أى في إقراره لأن الاقرار خبر
يحتمل الكذب فمن أين يقطع ويحتلف على
البنات أنه ليس بكاذب (وعليه) أى على
قول أبي يوسف رحمه الله أن المقر له يحتلف
أن المقر ليس بكاذب (الفتوى) الخ (قيمة)
أى من حيث ثمنه (فيصح الاستثناء عن الجنس
أى من حيث الثمنية) يعنى أن جنس هؤلاء
هو الثمنية لأن كلا من المكيل والموزون
والعددى المتقارب يصير ثمنًا بذكر أوصافها
كالدرهم والدنانير غ ٣ (وفيها) أى في
قوله قيمة (إشارة إلى أنه لا يصح الاستثناء
عن خلاف الجنس أى من حيث أنه) أى
خلاف الجنس أو المستثنى (لم يصلح ثمنًا) الخ
(و) إشارة (إلى أنه يصح استثناء الكل من
الكل) من حيث القيمة فالأولى إسقاط قوله
(وهذا) عن البين وإن يقول استثناء الكل
عن الكل إذا اختلف اللفظ لأنه المفهوم من
قوله قيمة فهو ما في حيز الإشارة (منهن) أى
من نسائه (غ)
٤ (لكنه) أى صحة استثناء الكل عن الكل
أوما في الكفاية (خلاف ما ذكره) المص
(في التوضيح)
٥ (لم يصح) لأن المعطوف والمعطوف عليه
عين الالف وكلمة (على أنه) بنائية أى الاقرار
(اخبار) الخ (والتعليق) اخبار (عما في
المستقبل) فكانه رجوع عن الاخبار الأولى إلى
الاخبار الثانية (للمستثنى منه) صلة
التابع - (غ)

١ (لأنه) أى التابع (فانه) أى التابع

(كالوصف) تابع (للموصوف) لا يدخل فيه مقصودا (فيكون الكل) أى التابع والمتبوع (للمقر له) إلا إذا أقام المقر بينه على ذلك) أى على ما ادعى أن البناء لنفس المقر ٢ (وقبل مقدار ما يأخذ ظله) أى النخل (فى كبد) أى جو (السما) وقيل مقدار غلظه) أى الظل (وقت الاقرار) لأقبله ولا بعده (أى الدين) الذى لزم الميت (فى صحته) يشعر بأن الاضافة بمعنى فى (ومن الظن) من إبي الكارم (انه) أى اضافة الدين الى الصحة (من قبيل) اضافة (حب رمانك) لادنى الملايسة (بأحد الدينين) أحدهما (المعروف السبب) والاخر (المعلوم بالاقرار) الخ (الذى) صفة المرض (غلب) بعد موته (على الظن انه) أى الميت (مات فيه) الخ ٣ (ويقال له) أى للمعلوم السبب بالشاهدة (المعروف السبب وقبضه) (كذلك) أى وقد رآه الناس أو القاضى (كذلك) أى وقد رآه القاضى أو الناس قيد الأفعال الثلاث (المعروف السبب) صفة دين المرض (ولو عينا) أى نقدا (فى يده) فالأقوى (أى فتؤدى الأقوى الذى هو اودون من الاول وهكذا) (ودين المرض المعروف السبب) قيد دين المرض (و) الدين الثالث (المعلوم بالاقرار) فى مرضه (فلفظ) (الكل) أى إذا فسر بقوله أى كل من دين الخ ٤ (فالكل أفرادى فانه) أى الكل الأفرادى (أكثر استعمالا) من الكل المجموعى ثم قولهم أفرادى مشهور فى اللسان بالكسر أقول ملاحظة المعنى يؤيد الفتح لأنه منسوب الى الأفراد جمع الفرد أى الذى أريد به الأفراد بوصف الفردية لا بوصف الاجتماع كما فى المجموع (عما يحتاج اليه) من التكفين والتجهيز وقضا الديون (وان شمل) وصل لقوله وقدم الكل الخ ثم اظهر الشارح المحقق فاعل شمل فقال (الكل) وفسره بقوله (أى كل منها) أى من الديون الثلاث المذكورة تأكيداً لتكون لفظ الكل فى قوله وقدم الكل أفرادياً ثم فرع على مجموع المؤكد والمؤكد فقال (فمن الظن) انه لا يخفى (ان تنكير الكل) فى قوله وقدم الكل (انسب بقوله

لأنه ليس بداخل فيه مقصودا فانه كالوصف للموصوف (كالبناء) التابع للدار (والفص) للخاتم (والنخل) للبستان فلا يتناول صدر الكلام فيكون الكل للمقر له إلا إذا أقام المقر بينه على ذلك كما فى قاضيان وغيره والمتبادر انه لو اقر ببناء دار لدخل ما تحته من الأرض وكذا لو اقر بالنخل فقبل مقدار ما يكون فيه من العروق التى لا بقاء لذلك النخل بدونها وقبل مقدار ما يأخذ ظله فى كبد السماء وقيل مقدار غلظه وقت الاقرار كما فى الظهيرية (ودين صحته) أى الدين فى صحته ومن الظن انه من قبيل حب رمانك (مطلقاً) أى غير مقيد بأحد الدينين المعروف السبب والمعلوم بالاقرار (ودين مرضه) الذى غلب على الظن انه مات فيه حال كونه مقيداً (بسبب) حصل (فيه) أى المرض (و) قد (علم) ذلك السبب (بلا اقرار) بل بالشاهدة ويقال له المعروف السبب كما إذا اشترى شيئاً وقبض المبيع وقد رآه القاضى أو الناس أو استقرض شيئاً وقبضه كذلك أو استأجر شيئاً أو استهلك مال الإنسان أو تزوج امرأة بمهر مثلها كذلك (سواء) خبر الدينين أى مستويان فى الدرجة فلا يرجح أحدهما فى الغضاء على الآخر (وقد ما) أى دين الصحة ودين المرض المعروف السبب والمعلوم بالاقرار (على) دين ثالث هو (ما اقر به) ولو عينا فى يده (فى مرضه) لأنه يبدأ بالأقوى فالأقوى (و) قدم (الكل) أى كل من دين الصحة ودين المرض المعروف السبب والمعلوم بالاقرار فالكل أفرادى فانه أكثر استعمالاً (على الارث) فان حق الورثة لا يتعلق بالتركة إلا بعد الفراغ عما يحتاج اليه (وان شمل الكل) أى كل منها (ماله) فمن الظن ان تنكير الكل انسب بقوله وان شمل

وان شمل الخ) كما هو فى بعض النسخ انتهى يعنى انسب بالنسبة الى أفراده حيث لم يقل وان شملوا او وان شملت الخ مما يقوم مقام الجمع فأفراده ومعناه يقتضى ان يكون الكل أفرادياً والظاهر فيه هو المنكر فاجاب الشارح المحقق ان لفظ الكل هنا فى قوة كل من دين الصحة الخ يحمل تعريفه على العهد والمعهود الديون الثلاث المذكورة للاستغراف حتى يكون —

— مجموعيا مع ان الافرادى اكثر استعما لامن المجموعى وهو قرينة للحمل المذكور (وفيه) اى فى تقديم كل الديون على الارث (اشعار بامس) الخ (الا) اى يجوز من الكل وان كان الاقرار تمليكا (بتصديق الورثة) اقراره (اى يميز المريض باختياره) يريد ان المقصور هو الاختيار المقدر (غريما اى ذادين) اى ذائن دين (من) جملة (الدينين الاولين من غيره) صلة يميز اى من غير ذلك الدائن وهو ذائن دين اقربه فى مرضه وانما سوى الاولين لكونهما سواء فى القضاء فامر بقوله ودين صحته ومرضه الخ سواء اى مستويان فلا يرجح الخ (غ)

(١٥٦)

كتاب الاقرار

وفيه اشعار بامس ان الاقرار ليس بتعليك والا لم يجز الا بقدر الثلث الا بتصديق الورثة (ولا يصح ان يخص) اى يميز المريض باختياره (غريما) اى ذادين من الدينين الاولين من غيره (بقضاء دينه) اى دين ذلك الغريم لان فيه ابطال حق الغير ومن الظن ان الظاهر ترك الضمير وفيه رمز الى انه لو خص الصحيح غريما بذلك لصح وتامه فى حجر النهاية (ولا) يصح (اقراره) بدين او عين (لوارثه) عند اقراره فلو اقر لا يبه بدين لم يلزمه لكن فى العبادى وغيره انه لو اقر مريض مسلم لا يبه الكافر واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامرأته بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو اقر لوارثه ولاجنبيه لم يصح وقال محمد رحمه الله ان اقراره لاجنبيه بقدر نصيبه صح والى انه يصح اقراره بوارثه وسبأى وذكر فى الجواهر انه لو حكم حاكم بصحة الاقرار للوارث لم يحكم ببطلانه ولم يصّر ميراثا (الا ان يصدق به البقية) اى يرضى بقية الغرماء بذلك التخصيص وبقية الورثة بذلك الاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالمستثنين على ما ذكره المص ومن الظن ان لفظ التصديق يرده فان باب المجاز مفتوح كما ذكرنا لكنه يشكك بما ذكره فى التوضيح ان الاستثناء اذا تعقب الجمل المعطوفة ينصرف الى الكل عند الشافعى والى الاخير عندنا وهو المذهب عند محققى البصرية كما فى الرضى وفيما ذكره اشعار بان

٢ (ومن الظن) من ابي المكارم (ان الظاهر ترك الضمير) وان يقول بقضاء الدين حاصل فهم الظان انه قال قول المص ان يخص غريما بقضاء دينه من باب نخصك بالعبادة والظاهر ترك الضمير انتهى فالباء داخل على المقصور بمعنى ان العبادة مقصور عليه تعالى واما ان عبادته تعالى مقصور عليه تعالى ففيه نوع لغوية فكذلك لو قيل ان قضاء دين الغريم مقصور على ذلك الغريم يكون لغوا لان قضاء دين شخص مقصور البنية عليه لا يتصور صرفه الى غيره كما لا يقال نخصك بعبادتك فلهذا المعنى قال الظان الظاهر ترك الضمير وليت شعري ان الشارح المحقق باى وجه نسبته على الظن فان قلت جعل باء المقصور ما فى قوله باختياره كما او ماناك نقول للاختيار مدخل فى جميع الافعال الاختيارية فلا خصوصية له بمقام دون مقام (وفيه) اى فى قوله ان يخص الخ من حيث ان مستتره راجع الى المريض بقرينة المقام (رمز الى انه لو خص الصحيح) الخ (عند اقراره) ظرف وارثه (لم يصح) مع ان ابنه الكافر ليس بوارث عند الاقرار (واو اقر) الخ فى حيز الاستدراك عطى على لو اقر الخ (صح) مع ان امرأته وارثة عند الاقرار (غ) ٣ (وفيه) اى فى قوله ولا اقراره لوارث من حيث انه لا يفهم منه المحصر (لم يصح) لان فيه اقرارا للوارث وهو علة عدم الصحة (بقدر نصيبه) اى الاجنبيه (بوارثه) بالباء مكان اللام بان قال هذا وارثى (كما سبأى) بقوله ولو اقر بينوة غلام الخ ٤ (ولم يصح) اى القدر المقر به للوارث (ميراثا) بين الورثة (غ) ٥ (البقية) اى بقية الوثة فالاستثناء متعلق بمسئلة الاقرار وقال المص فى الشرح اى بقية الغرماء فى الدين وبقية الورثة فى الاقرار فجعله متعلقا بالمستثنين وتبعه بعض ويرده صيغة التصديق فلو قال الا ان يرضى به البقية لكان اولى (ابو المكارم) التصديق

٦ (ومن الظن) من ابي المكارم ان لفظ التصديق يرده اى ما ذكره المص من تعلق الاستثناء بالمستثنين لان التصديق انما يتصور فى الغيب عن العلم والنظر ثم علل كونه من الظن بقوله (فان باب المجاز) بان يراد من التصديق الرضاء (مفتوح كما ذكرنا) بقوله اى يرضى بقية الخ (لكنه) اى ما ذكره المص هنا (يشكك بما ذكره) المص فى التوضيح الخ (وفيما ذكره) المص ههنا من جعل الاستثناء متعلقا بالمستثنين (اشعار بان) (غواص البحرين)

٧ فى مبحث القران فى النظم يوجب القران فى الحكم (حسن)

١ (التصديق المتبر) في تصحيح الاقرار
(ما يكون قبل الموت) بقرينة أن رضى
الغرماء يكون في حال حيوته في المرض فكذا
يكون تصديق بقية الورثة في الحيوة في المرض
(غواص البحرين)

٢ (واليه) أى الى أن المتبر ما يكون قبل
الموت (اشعار تعليل صاحب الهداية) عدم
صحة اقرار المريض لوارثه حيث (قال لأنه
تعلق حق الورثة بماله في مرضه) وجه الإشارة
أن المرض أنها يكون في حال الحيوة فيكون
تعلق حق الورثة في حال حيوته اذا مرض
فالتصديق المستثناة من عدم الصحة العلل
بهذا أنها يكون معتبرا اذا كان حال حيوته
قبل الموت (وهكذا) أى مثل ما قلنا ان التصديق
المعتبر ما يكون قبل الموت (اجاب) بعد ما
سئل ان التصديق المتبر ما هو قبل الموت أم
بعده (ابنه) أى ابن صاحب الهداية (نظام
الدين وحافده عماد الدين) الخ (ان لارواية
في) اعتبار (التصديق قبل الموت) وعدمه
لكن (في خزانة الغني) أى في عدم اعتباره
رواية (بانهم لو اجازوا) الخ ٣ (جهل
نسبه في بلد هو فيها وهو المراد من مجهول
النسب) الخ (ان المراد ما جهل نسبه في بلد
يتولد فيه) الخ قال الفاضل وانقل المتخار
الاول لا الثاني لأن المغربي مثلا لو انتقل الى
المشرق فوقع عليه هذه الحادثة يلزم أن
يفتش من نسبه في المغرب على الثاني وفيه
من الحرج ما لا يخفى فليحفظ هذا ٤ (في
مدة حيوته) أى المقر (او) في (ممانه عطف)
أى قوله صدقه (على) قوله (اقردون غيره)
أى لأعلى قوله جهل (ولا حالا عن فاعله)
أى اقر (والا) كان عطفا على جهل (او حالا
عن فاعل اقر (لزوم) في الاول (ترك) اظهار
(الغلام) واضماره تحت صدقه ليربط الصفة
الى الموصوف (ولزم) في الثاني (انصافه) أى
الغلام (بالتصديق حال الاقرار) أى اقرار
ذلك الرجل لوجوب مقارنة الحال للعامل ذى
الحال زمانا وليس بشرط بل لو صدقه بعد
اقراره بمدة (يثبت منه) أى من ذلك
الرجل المقر (نسبه أى الغلام) الخ (ولا يؤثر
انكارهم) أى الورثة (نسبه) الخ (أنه) أى

التصديق المتبر ما يكون قبل الموت واليه اشار تعليل صاحب الهداية
حيث قال لأنه تعلق حق الورثة بماله في مرضه وهكذا اجاب ابنه نظام
الدين وحافده عماد الدين كما في العمادى لكن في وصية الظهيرية ان
لا رواية في التصديق قبل الموت لكن في خزانة الغني انهم لو اجازوا
قبل موته لم يعتبر ولم ان يرجعوا والمعتبر بعده (فيبطل) اقراره
لغلام جهل نسبه ويولد مثله لثله (ان ادعى بنوته) وصدقه الغلام (بعده)
أى الاقرار لان البنوة ثابتة بينهما وقت الاقرار الا أنها غير ظاهرة
فيكون اقرارا لوارثه (لا) يبطل اقراره لامرأة اجنبية (ان تكح) تلك
المرأة بعده لانها لم تكن وارثة عند الاقرار (ولو اقر) رجل (ببنوة غلام)
أى ولد كبير فيشمل البنت (جهل نسبه) فى بلد هو فيها وهو المراد من
مجهول النسب فى كل موضع كما فى المنية لكن فى عتاق الكفاية ان المراد
ما جهل نسبه فى بلد يتولد فيه فان عرف نسبه فيه فهو معروف النسب
(ويولد مثله) أى الغلام (لثله) أى المقر بان يكون الرجل اكبر منه
بائنى عشرة سنة ونصف والمرأة اكبر منه بتسع سنين ونصف كما
فى المضمرات (وصدقه الغلام) فى مدة حيوته او ممانه عطف على اقردون
غيره ولا حالا عن فاعله والالزم ترك الغلام وانصافه بالتصديق حال الاقرار
(ثبت) منه (نسبه) أى العلام فصار كغيره من الورثة ولا يؤثر انكارهم
نسبه والتبادر ان يدعى انه غلام نفسه فلو ادعى انه غلام ابنه لم يثبت
نسبه وكان كالاقرار بالاخ كما فى الذخيرة وانما اشترط جهالة النسب لان
النسب لم يثبت من شخصين وانما اشترط التصديق اشارة الى انه لم
يثبت نسبه بمجرد الاقرار والى انه شرط فى ذلك المقر له العقل

ذلك الرجل (يدعى انه) أى الغلام (غلام) أى ابن (نفسه) الخ (انه غلام) أى ابن (ابنه) الخ (غ) (والى انه شرط فى ذلك
المقر له) أى الغلام (العقل) قائم مقام فاعل شرط أى كونه عاقلا لأن التصديق لا يتصور الا من العاقل البالغ وفى اكثر
النسخ شرط ذلك فى المقر له العقل ولا معنى له من وجهين الاول ان النحوى ح فى المقر له العاقل لانه صفة والثانى —

— ان الشير اشتراط التصديق ويلزم على هذا كون المشار اليه ايضا اشتراط التصديق كما لا يخفى (فلو كان) اى المقر له غير عاقل لم يشترط التصديق وكأنه) اى عدم اشتراط التصديق في المقر له غير العاقل (المراد ما) اى من الخلاف الذى (في) باب (عتاق قاضيان ان اشتراط تصديق المقر له (٤٥٨) كتاب الاقرار

فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كما في المشاهير وكأنه المراد ما في عتاق قاضيان ان اشتراط تصديق المقر له قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يشترط اى تصديق المقر له غير العاقل قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يشترط اى تصديق غير العاقل لا يشترط فتفسير الشارح المحقق تفسير من اول كلام قاضى خان لا انه تفسير ضمير لا يشترط فقط والالم يتقابل الكلام فحصل كلام الشارح المحقق في بيان مراد قاضى خان ان الخلاف في المقر له غير العاقل واما في العاقل لا خلاف في اشتراط التصديق فيه فكلام المتن بناء على ما اذا كان المقر له عاقلا (مع الشرائط الثلاث) وهى جهالة النسب وولادة مثله لمثله وتصديق المقر له (اوشهادة نحو قابلة من رجل) بيان التحو الشامل لرجل يقع نظره بطريق الاتفاق (لما فيه) علة شرط الخ (غ) ٢ (وفيه) اى في لفظ الزوج (اشارة الى ان احد هذين الامرين) من تصديق الزوج وشهادة نحو قابلة (اذا قام النكاح بينهما) حتى يطلق عليهما الزوج والزوجة (فيشترط تصديقه) اى الزوج (او حجة تامة) لاشهادة القابلة (عنده) اى الامام (شهادة) امرأة (واحدة) من غير حاجة الى تصديق الزوج ولا الحجة التامة (يثبت النسب) اى يقبل قول امرأة فيثبت نسب الولد (كما قالوا) اى الاكثر ٣ (وقيل لا يقبل قولها) اى امرأة واحدة (غواص البحرين) ٤ (وفيه) اى في قوله من غير ولاد (اشعار) الخ (و) لكن (اشترط فيه) اى في صحة الاقرار بالولد (الشرائط الثلاثة) وهى جهالة النسب وولادة مثله لمثله وتصديق المقر له (انه لا يثبت نسب الام) ويثبت نسب الاب ٥ (لا لزوم) الاقرار (النسب على الغير) فالإضافة الى المفعول والفاعل متروك (ولو بعيدا ذارحم) اى من ذوى الارحام (وله) اى وللقر (عمة او خالة كان الارث لهما) اى للعمة والحالة (دونه) اى الاخ المقر له وتفصيل الوصل اما ان يكون له وارث معروف قريبا كان كذوى الفروض والعصبات مطلقا او بعيدا كذوى الارحام اولا يكون فان كان فهو اولى بالبراث من المقر له ٤ (لانه لما لم يثبت نسبه —

لايزام

معروف قريبا كان كذوى الفروض والعصبات مطلقا او بعيدا كذوى الارحام اولا يكون فان كان فهو اولى بالبراث من المقر له

٤ (لانه لما لم يثبت نسبه —

لا يزاحم الوارث المعروف (وان لم يكن استحق المقر له الميراث (وابوه) اي المقر (ميت) الخ (المقر له) فاعل شارك (سواء كان معه) اي المقر (بلا ثبوت النسب) من اب المقر (لما مر) انما بقوله ولو اقر بنسب من غير ولاد الخ فورد انه لا حاجة الى ذكر ما مر فاجاب بقوله (وانما ذكره) الخ (اذا كان هو) اي المقر (الوارث لا غير) اي لا وارث غير المقر (ولو اقر احد ابني ميت له) اي للميت (على آخر دين الف درهم) فقوله دين (مبتدأ ما قبله) وهو قوله على آخر وقوله له كلاهما (خبر) اي خبر المبتدأ او الخبر احدهما والاخر ظرف الخبر او النسبة كما صرح به المولوى عبد الغفور لشرح المولوى الجامى (والجملة) اي جملة المبتدأ والخبر (صفة لميت بقبض ابيه) صلة اقر (لان الاقرار بالقبض اقرار بالدين على الميت) لان المقبوض غير الدين فيكون مضمونا على القابض دينا في ذمته ثم يتقاصن وهو معنى قوله (وهو غير مضمون) فلا تغفل

٢ (وفيه) اي في قوله والنصف للآخر (اشارة الى انه) اي احد الابنين (لو اقر بقبض الخ (فان حلف) اي الابن الآخر الخ (ثم المديون) يرجع (الى) الابن (المقر به) اي بما اعطى للابن الآخر (الفاعينا) اي نقدا (من نصيبه) اي المقر لا من نصيب المكذب (اخذ الكل) اي كل الدين (من نصيبه) اي المقران وفاه

٣ (ولا يخفى ما في ذكر) لفظ (الآخر في الآخر) اي في اخير الكتاب (من رعاية حسن الاختتام) لانه يناسب له ان جاء الكتاب آخره وصار تماما محمد الله سبحانه على ان وفقني لاتمام المجلد الثالث من شرح جامع الرموز من كتاب البيع الى هنا واذا ساعدني التوفيق يتلوه المجلد الرابع من كتاب الدعوى الى آخر جامع الرموز عسى ان يطلعك على ضمار الكنوز في معادن الرموز ربنا اشرح صدورنا ونم امورنا بجملة هذا الشرع القويم وبعون فضلك الجسيم آمين يارب العالمين

لا يزاحم الوارث المعروف ولو اقر باخ وليس له وارت آخر كان المال له الا اذا رجع عن اقراره فانه ح لميت المال كما في المضمرات (ومن اقر باخ) له (وابوه ميت شاركه) اي شارك المقر (في الارث) المقر له سواء كان معه وارث آخر اولا لانه يؤخذ باقراره فيأخذ المقر له نصف ما قبض المقر من التركة (بلا) ثبوت (نسب) لما مر وانما ذكره ردا لما روى عن ابي يوسف رحمه الله انه يثبت نسبه من الميت اذا كان هو الوارث لا غير كما في المضمرات (ولو اقر احد ابني ميت له) اي للميت (على آخر دين) الف درهم مثلا مبتدأ ما قبله خبره والجملة صفة لميت (بقبض ابيه نصفه) اي اقر بقبضه نصف الدين خمسمائة وكذبه ابن آخر (فلا شيء له) اي للمقر من الدين لان الاقرار بالقبض اقرار بالدين على الميت وهو غير مضمون (والنصف)

الباقى خمسمائة (للآخر) من الابنين وفيه اشارة الى انه لو اقر بقبض الكل وكذبه الابن الآخر فان حلف كان له ان يرجع الى المديون بالنصف ثم المديون الى المقر به اذا ترك ابوهما الفاعينا والى انه لو اقر احدهما بدين على ابيهما اخذ الدائن نصفه من نصيبه وهذا عند الفقيه ابي الليث رحمه الله وقال غيره اخذ الكل من نصيبه كما في الخلاصة ولا يخفى ما في ذكر الآخر في الآخر من رعاية حسن الاختتام بحمد الله قد تم طبع الجزء الثالث من كتاب جامع الرموز مع حاشيته غواص البحرين ويليه الجزء الرابع اوله كتاب الدعوى



فهرست الجزء الثالث من كتاب جامع الرموز

كتاب البيع	٢	كتاب الكفاية	١٩٧
فصل صح خيار الشرط	١٢	كتاب الحوالة	٢١٥
فصل صح شراء بما لم يره	١٩	كتاب الوكالة	٢٢٠
فصل في خيار العيب	٢٤	فصل لا يصح بيع الوكيل	٢٢٧
فصل بطل ما ليس بمال	٣٢	فصل للوكيل بالخصومة القبض	٢٣٦
فصل الاقالة	٤٩	كتاب الشركة	٢٤٢
فصل التولية	٥٣	كتاب المضاربة	٢٥٢
فصل الربا	٥٦	كتاب المزارعة	٢٦٣
فصل لا يجوز بيع مشتري	٦٦	كتاب المساقاة	٢٧٢
فصل يصح السلم	٧٤	كتاب احياء الموات	٢٧٦
مسائل شتى	٨٢	فصل الشرب	٢٨١
فصل الصرف	٨٣	كتاب الوقف	٢٨٧
كتاب الشفعة	٨٧	كتاب الكراهية	٢٩٧
كتاب القسمة	١٠١	كتاب الاشربة	٣٢٨
كتاب الهبة	١١٥	كتاب الذبايح	٣٣٧
كتاب الاجارة	١٢٣	كتاب الاضحية	٣٥٢
فصل في الاجارة الفاسدة	١٣٣	كتاب الصيد	٣٦٨
فصل الاجير	١٤١	كتاب اللقيط واللقطة والابق	٣٧٧
فصل تفسخ الاجارة	١٤٥	كتاب المفقود	٣٨٩
كتاب العارية	١٥١	كتاب القضاء	٣٩١
كتاب الوديعة	١٥٨	كتاب الشهادة	٤١٨
كتاب الغصب	١٦٣	فصل لارجوع عنها	٤٢٥
كتاب الرهن	١٧٥	كتاب الاقرار	٤٤٧
فصل لا يصح رهن مشاع	١٨٢		
فصل التصرف والجناية	١٨٧		
في الرهن			